

٢٥٧٧-٥

٢١٢٤
١٩٩١

عام لطالب بالتصويبات المطلوبة

المستوفى
عبد الرزاق بن فرّاج الصاعدي

عام بالصحح لما طرأ منه

قام لجامعة
تصويبات لخطأ
الطلوبه

١٤٢٢
١٤
١٤

١٤٢٢/٢/١٤

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

كلية اللغة العربية

قسم اللغويات

مسائل التصريف

في كتاب المحتسب لابن جني
جمعاً ودراسة

أطروحة لنيل درجة العالمية (الماجستير)

إعداد الطالب

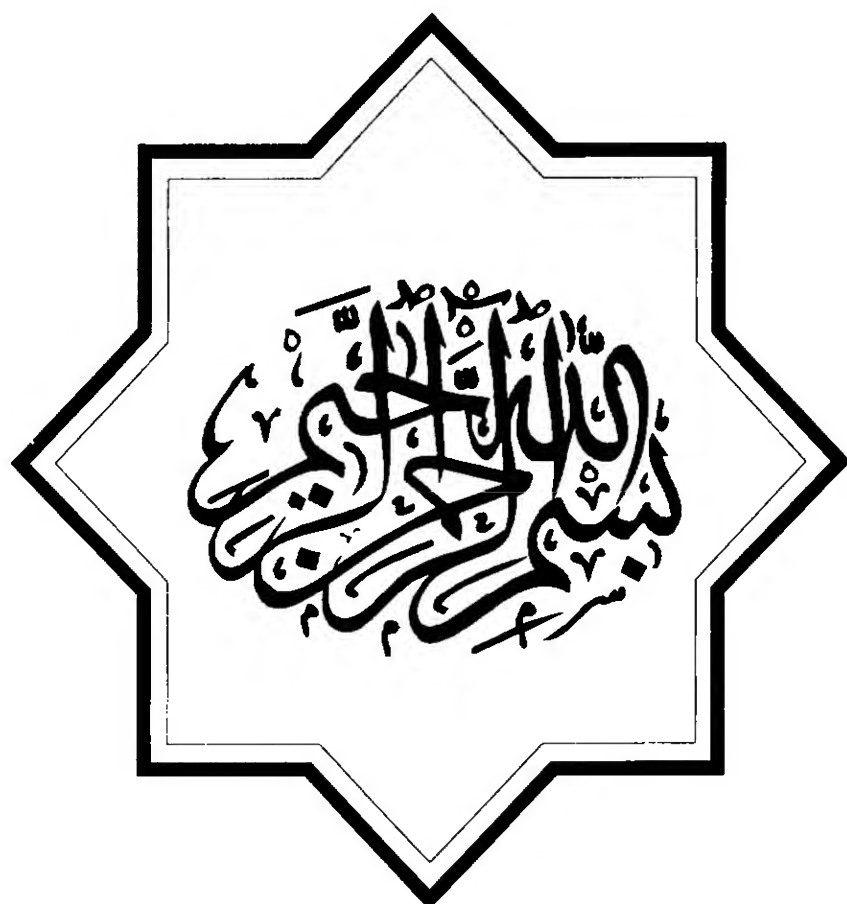
حسن بن عبد المنعم بن مقبل العوفي

بإشراف

فضيلة الدكتور: عبدالرزاق بن فرّاج بن دخيل الصاعدي

أستاذ اللغويات المشارك في كلية اللغة العربية

العام الجامعي ١٤٢٢-١٤٢٣ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستهديه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه.
وبعد:

فما من شك أن اللغة العربية أهمية بالغة فقد احتوت آخر التشريعات السماوية، دين الله المنزل على نبيه الأُمِّيِّ وأصبحت لغة له، وفي هذا تشریف لها وللناطقين بها، وانطلاقاً من هذه الأهمية هُرع علماء المسلمين إليها بحثاً وتصنيفاً؛ استشعاراً لعظم المسؤولية الملقاة على عواتقهم في المحافظة عليها، ومن هؤلاء العلماء الأفاضل ابن جني صاحب المصنفات النفيسة في العربية، ومن أعظمها كتابه (المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها).

ولما كان خير ما تستنفد فيه الطاقات وتُصرف فيه الأوقات التودد إلى تراث هؤلاء العلماء الأجلاء بالبحث والمدارسة رغبتُ في وصل حبلتي بكتاب «المحتسب» فاستقرّ الرأي بعد البحث والمشاورة على اختيار موضوع بعنوان: (مسائل التصريف في كتاب المحتسب لابن جني جمعاً ودراسة).

وقد كانت الدوافع لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

١- ورود الدرس اللغوي في رحاب الكلام المعجز، فكل منهما فضل ومغنى فكيف باجتماعهما معاً.

٢- مكانة ابن جني في علوم اللغة العربية وفي الصرف خصوصاً، يقول عنه ياقوت: "... ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، ولم يتكلم

أحد في التصريف أدق كلاماً منه" (١).

ويقول عنه السيوطي: "من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو" (٢).

٣- مكانة الكتاب فقد توصل الباحثون إلى أنه من آخر كتب ابن جني تأليفاً، كما أنه من أول الكتب في مجاله ويكاد يكون أكملها.

٤- أن الدراسات الصرفية لم تلق ما لقيته الدراسات النحوية من البحث فرأيت خوض غمار هذا المجال والتلمذ على يد عالم العربية الأكبر ابن جني.

٥- كثرة مسائل التصريف في المحتسب وعمقها، فابن جني يتعامل بأدواته للاحتجاج للقراءات الشاذة وقوتها من حيث موافقتها لأوجه العربية. وقد تكون هذا البحث من مقدّمة وتمهيد وأربعة أبواب وخاتمة ثم الفهارس الفنية.

المقدّمة: وتتضمن أسباب اختيار الموضوع، والخطة المقترحة، والمنهج الذي سرتُ عليه في البحث.

التمهيد: وذكرت فيه ابن جني حياته وآثاره.

الباب الأول: كتاب المحتسب المادة والمنهج:

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: مادة الكتاب:

وفيه مدخل ومبحث:

مدخل: القراءات.

(١) معجم الأدباء ١٢/٨٢، ٨٣.

(٢) بغية الوعاة ٢/١٣٢.

مبحث: مادة الكتاب.

الفصل الثاني: منهج ابن جني في دراسته للمسائل الصرفية.

الفصل الثالث: أدلته:

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

المبحث الرابع: العلة.

الفصل الرابع: تأثيره وأثره:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التأثير.

المبحث الثاني: التأثير.

الفصل الخامس: انفراداته واختياراته واعتراضاته:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: انفراداته.

المبحث الثاني: اختياراته.

المبحث الثالث: اعتراضاته.

الباب الثاني: مسائل تصريف الأسماء:

وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: أبنية المجرد والمزيد:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أبنية المجرد وتفريعاته:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أبنية المجرد.

المطلب الثاني: تفريعات بني تميم.

المبحث الثاني: أبنية المزيد.

الفصل الثاني: أبنية المصادر وأسمائها:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المصدر واسم المصدر:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مصادر الثلاثي.

المطلب الثاني: مصادر غير الثلاثي.

المطلب الثالث: اسم المصدر.

المطلب الرابع: المصدر الميمي.

المبحث الثاني: اسم المرة.

المبحث الثالث: اسم الهيئة.

الفصل الثالث: الأسماء المشتقة:

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسم الفاعل.

المبحث الثاني: أمثلة المبالغة.

المبحث الثالث: اسم المفعول.

المبحث الرابع: اسم التفضيل.

المبحث الخامس: الصفة المشبهة.

المبحث السادس: اسما الزمان والمكان.

الفصل الرابع: المثني والجمع:

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: المثني.

المبحث الثاني: جمع المذكر السالم.

المبحث الثالث: جمع المؤنث السالم.

المبحث الرابع: جمع التكسير:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: جمع القلة.

المطلب الثاني: جمع الكثرة.

المبحث الخامس: دوال آخر للجمع:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسم الجنس واسم الجمع.

المطلب الثاني: جمع الجمع.

المطلب الثالث: جمع المصادر.

المطلب الرابع: ما يستعمل للجمع والمفرد بلفظ واحد.

الفصل الخامس: التصغير.

الفصل السادس: النسب.

الفصل السابع: التذكير والتأنيث في الأسماء:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: من أغراض التأنيث.

المبحث الثاني: مجيء (فَعِيل) بمعنى مفعول مراداً به المؤنث.

الباب الثالث: مسائل تصريف الأفعال:

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: أبنية المجرد:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نقصان التصرف.

المبحث الثاني: أبنية المجرد ومعانيها.

الفصل الثاني: أبنية المزيد ومعانيها:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أبنية المزيد بحرف ومعانيها.

المبحث الثاني: أبنية المزيد بحرفين ومعانيها.

المبحث الثالث: أبنية المزيد بثلاثة أحرف ومعانيها.

الفصل الثالث: الفعل المضارع:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: كسر حروف المضارع.

المبحث الثاني: أبواب المضارع وتداخل اللغات فيه.

المبحث الثالث: يزفون والاختلاف في ماضيه.

الفصل الرابع: بناء الفعل للمجهول:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: بناء الأجوف للمجهول.

المبحث الثاني: بناء المضعف للمجهول.

الباب الرابع: مسائل التصريف المشتركة بين الأفعال والأسماء:

وفيه تسعة فصول:

الفصل الأول: الميزان الصرفي:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وزن بعض الكلمات والاختلاف فيه، وأوجه ما اشتقت منه.

المبحث الثاني: القلب المكاني.

المبحث الثالث: الإلحاق.

الفصل الثاني: الإبدال:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الإبدال السماعي.

المبحث الثاني: الإبدال القياسي.

الفصل الثالث: الإعلال:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإعلال بالنقل.

المبحث الثاني: الإعلال بالقلب:

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: قلب حروف العلة همزة.

المطلب الثاني: قلب الهمزة ياءً.

المطلب الثالث: قلب الواو ياءً.

المطلب الرابع: قلب الياء واواً.

المطلب الخامس: قلب الواو والياء ألفاً.

المبحث الثالث: الإعلال بالحذف.

الفصل الرابع: الإدغام:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: إدغام المتماثلين:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إدغام المتماثلين في كلمة.

المطلب الثاني: إدغام المتماثلين في كلمتين.

المبحث الثاني: إدغام المتقارنين.

الفصل الخامس: تخفيف الهمزة:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: من أحكام تخفيف الهمزة المفردة.

المبحث الثاني: من أحكام تخفيف الهمزتين.

المبحث الثالث: إبدال الهمزة في مواضع التخفيف.

الفصل السادس: التقاء الساكنين:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المواضع التي يغتفر فيها التقاء الساكنين.

المبحث الثاني: التخلص من التقاء الساكنين.

الفصل السابع: همزة الوصل.

الفصل الثامن: الوقف.

الفصل التاسع: الإمالة.

- الخاتمة: وتشمل نتائج البحث وثمراته.
- ثم الفهارس الفنيّة، وهي كما يلي:
- أولاً: فهرس: الآيات القرآنية.
- ثانياً: فهرس: الأحاديث، والآثار.
- ثالثاً: فهرس: أمثال العرب وأقوالهم.
- رابعاً: فهرس: الأشعار والأرجاز.
- خامساً: فهرس: الأبنية والصيغ.
- سادساً: فهرس: اللغة.
- سابعاً: فهرس: الأعلام.
- ثامناً: فهرس: القبائل، والطوائف ونحوها.
- تاسعاً: فهرس: المصادر والمراجع.
- عاشراً: فهرس: الموضوعات.

خطوات البحث:

- وقد كانت المعالجة العلمية للمسائل الصرفية وفق الخطوات التالية:
- ١- جمع النظائر، وتصنيفها وفقاً لما جاء في الخطة.
 - ٢- إثبات نص ابن جني، مع وضع عنوان للمسألة.
 - ٣- ذكر القراءة في المتن، وتوثيقها من كتب القراءات والتفسير، مع النص على قارئها أو قرائها مكتفياً في المتن بما ذكره ابن جني، وأكمل في الحواشي ما أغفله ابن جني من أسماء قرائها ممن أجد لهم ذكراً في كتب القراءات والتفسير.
 - ٤- دراسة المسألة دراسة صرفية، وبيان ما ذكره العلماء فيها.

التمهيد

ابن جني حياته وآثاره

اسمه ونسبه:

هو أبو الفتح عثمان بن جني^(١)، ولم يذكر من ترجم له نسباً أكثر من هذا. كان والده مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلية^(٢).

وقد اختلف في لفظ (جني):

فذهب السيوطي^(٣) إلى أنه مُعَرَّب «كِنِّي»، وذهب بروكلمان^(٤)، والشيخ محمد علي النجار^(٥) ود. شوقي ضيف^(٦) إلى أنه اسم يوناني (GENNAIUS) ثم عُرِّب، ومن معاني هذه الكلمة اليونانية كريم، ونبل، جيد التفكير، عبقرية، مخلص. واستدل الشيخ النجار على ذلك بما قاله الأمير ابن مأكولا: "وحكى لي إسماعيل بن المؤمل أن أبا الفتح كان يذكر أن أباه كان فاضلاً بالرومية"^(٧).

(١) انظر في ترجمته: الفهرست لابن النديم ١٢٨؛ وبتيمة الدهر ١٢٤/١؛ وتاريخ بغداد ٣١١/١١؛ ودمية القصر ١٤٨١/٣؛ ونزهة الألباء ٣٣٢، ومعجم الأدباء ٨١/١٢؛ وإنباه الرواة ٣٣٥/٢؛ ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣؛ والمختصر في تاريخ البشر (تاريخ أبي الفداء) ١٣٦/٢؛ والعبر في خبر من غبر ١٨٣/٢؛ وسير أعلام النبلاء ١٧/١٧؛ والبداية والنهاية ٤٣٣/١١؛ والنجوم الزاهرة ٢٠٥/٤؛ وإشارة التعيين ٢٠٠؛ وبغية الوعاة ١٣٢/٢؛ وشذرات الذهب ١٤٠/٣؛ ومقدمة (الخصائص ٥/١ وما بعدها)؛ ومقدمة (شرح التصريف ٢١).

(٢) انظر: نزهة الألباء ٣٣٣؛ وإنباه الرواة ٣٣٥/٢؛ ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣.

(٣) انظر: بغية الوعاة ١٣٢/٢.

(٤) انظر: تاريخ الأدب ٥٧٣/١.

(٥) انظر: مقدمة (الخصائص ٨).

(٦) انظر: المدارس النحوية ٢٦٥.

(٧) الإكمال ٥٨٥/٢. وانظر: مقدمة (الخصائص ٨)؛ ومقدمة (شرح التصريف ٢١)؛ واختيارات

ابن جني التصريفية ١٠.

وذهب أحمد أمين^(١) إلى أنه معرّب كلمة (JONAH).

مولده:

ولد ابن جني في الموصل، وأكثر العلماء على أنه وُلد قبل الثلاثين والثلاثمائة^(٢).

وذكر النجّار^(٣) أنه ولد سنة ٣٢١هـ أو ٣٢٢هـ. وهو الأقرب، ذلك أنه توفي وعمره سبعين، وقد كانت وفاته سنة ٣٩٢هـ.

وهذا ما يمال إليه؛ إذ كان لقاء ابن جني لأبي علي الفارسي في سنة ٣٣٧هـ^(٤)، وقد كان يدرّس بجامع الموصل^(٥)، وقد سأله في مسألة تصريفية فقال له قولته المشهورة: "تزييت وأنت حصرم"، وهذا يفيد أنه كان يافعاً في مقتبل عمره.

نشأته:

نشأ بالموصل وهي مسقط رأسه، وتَلَمَّذ في هذه المرحلة على يد أحمد بن محمد الموصلي^(٦)، ثم التقى بأبي علي الفارسي، وانتقل معه في تنقلاته إلى الشام وحلب وواسط وبغداد إلى أن مات^(٧).

(١) انظر: ظهر الإسلام ٦٨/١.

(٢) انظر: الفهرست ١٢٨؛ ووفيات الأعيان ٢٤٨/٣؛ وبغية الوعاة ١٣٢/٢.

(٣) انظر: مقدمة (الخصائص ٩/١).

(٤) انظر: أبو علي الفارسي ٣٢٩.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٩١/١٢.

(٦) انظر: بغية الوعاة ٣٨٩/١.

(٧) انظر: إنباه الرواة ٣٣٦/٢؛ ومعجم الأدباء ١١١/١٢.

شيوخه:

- ١- إبراهيم بن أحمد القرميسيني، ذكره أبو الفتح، فقال: "أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هارون..."^(١).
- ٢- أبو بكر أحمد بن علي الرازي^(٢).
- ٣- أبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطان^(٣).
- ٤- أبو العباس أحمد بن محمد الموصلي^(٤).
- ٥- أبو بكر جعفر بن محمد الحجاج^(٥).
- ٦- أبو صالح السليل^(٦) بن أحمد بن عيسى بن الشيخ.
- ٧- أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني^(٧) (صاحب الأغاني).
- ٨- أبو الحسن علي بن عمرو^(٨).
- ٩- أبو الحسن علي بن محمد بن وكيع^(٩).
- ١٠- أبو علي محمد بن أحمد الإسكافي^(١٠).
- ١١- أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطار. وهو من القراء، وقد كثر

(١) الخصائص ٧٥/١. وانظر: المحتسب ٣٥/١.

(٢) انظر الخصائص ٢٠٨/١؛ واختيارات ابن جني التصريفية ١٩.

(٣) انظر: الفسر ٣٠٣؛ ٢٩٩/٣؛ وسر صناعة الإعراب ٣٣٩/١؛ ٥٦٤/٢؛ ٥٦٥.

(٤) انظر: بغية الوعاة ٣٨٩/١.

(٥) انظر: الخصائص ٣٨٦/١؛ ٣٠٥/٣.

(٦) انظر: الخصائص ٣٦٠/١؛ ٣٨٧؛ ٢٨٣/٣.

(٧) انظر: الفسر ١٥٥/٢؛ ٢٢٢/٣؛ وسر صناعة الإعراب ٨٤/١؛ ٢١٣/١.

(٨) انظر: الخصائص ٨٠/١.

(٩) انظر: المحتسب ٣٦/١؛ ١٨٩؛ وسر صناعة الإعراب ٣٧٩/١.

(١٠) انظر: الفسر ٤٤١/٣؛ واختيارات ابن جني التصريفية ٤٤١/٣.

ورود اسمه في كتب^(١) ابن جني.

١٢- أبو بكر محمد بن علي بن القاسم الذهبي^(٢).

١٣- أبو بكر محمد بن علي المراغي^(٣).

١٤- محمد بن محمد بن الفتح^(٤).

١٥- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي أشهر شيوخه، فقد صحبه أربعين سنة. يقول القفطي: أن ابن جني "صحب أبا علي الفارسي، وتبعه في أسفاره، وخلا به في مقامه، واستملى منه، وأخذ عنه، وصنف في زمانه، ووقف أبو علي على تصانيفه واستجاده"^(٥).

تلاميذه:

من وقفت عليه من تلاميذ ابن جني ما يلي:

١- أبو الفتح بن الأشرف النحويّ النيسابوري، يقول القفطي: "... وعاتبه

بعض من يقع عتبه موقعاً في موارده شيخه أبو الفتح عثمان بن جني"^(٦).

٢- ثابت بن محمد الجرجاني العدوي، أبو الفتوح النحوي^(٧).

٣- الذاكر النحوي المصري. يقول القفطي: "وكان الذاكر هذا قد أخذ عن

(١) انظر: الخصائص ٣٨/١؛ ٩٨؛ ٣٢٢؛ والفسر ١٦/٣؛ والمنصف ٨٢/١؛ ١٦٠؛ وسر صناعة

الإعراب ١٤٢/١؛ ١٦١؛ ١٦٦.

(٢) انظر: المنصف ٣/٧٢؛ ٧٧؛ ٧٩؛ والخصائص ٣/٢٩٩.

(٣) انظر: الخصائص ٣/٢٩٩؛ والمختسب ١/٤٠.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٥٣٦؛ واختيارات ابن جني التصريفية ٢١.

(٥) إنباه الرواة ٢/٣٣٦.

(٦) إنباه الرواة ٤/١٥٦.

(٧) انظر: إنباه الرواة ١/٢٩٨.

ابن جني أبي الفتح علماً كثيراً...^(١).

٤- عبد السلام بن الحسين بن محمد البصري^(٢). وقد نقل ياقوت إجازة ابن جني له^(٣).

٥- أبناؤه: علي، وعال، وعلاء، "وكلهم أدباء فضلاء قد خرّجهم والدهم وحسن خطوطهم، فهم معدودون في الصحيح الضبط، وحسن الخط"^(٤).

٦- علي بن الحسين بن وحشي الموصلي، قال عنه القفطي: "وابن وحشي قرأ على أبي الفتح بن جني"^(٥).

٧- علي بن زيد القاشاني، يقول ياقوت -عن خطّه المحكم: "سلك فيه طريقة شيخه أبي الفتح"^(٦).

٨ علي بن عبيد الله بن عبد الغفار، أبو الحسن السمسسي^(٧).

٩- عمر بن ثابت الثماني، أبو القاسم. أخذ عن ابن جني، وشرح كتابه اللمع، والتصريف الملوكي^(٨).

١٠- محمد بن الحسن: الشريف الرضي، أخذ عن ابن جني، وعند ما توفي ابن جني رثاه فقال:

(١) الإنباه ٨/٢.

(٢) انظر: نزهة الألباء ٣٣٤؛ والوافي بالوفيات ٣١٢/١٩؛ وبغية الوعاة ١٣٢/٢.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٩١/١٢.

(٤) معجم الأدباء ٩١/١٢.

(٥) الإنباه ٢٧٥/٢.

(٦) معجم الأدباء ١٠٩/١٢؛ وبغية الوعاة ١٦٧/٢.

(٧) انظر: نزهة الألباء ٣٣٤؛ والوافي بالوفيات ٣١٢/١٩.

(٨) انظر: نزهة الألباء ٢٤٥؛ ومعجم الأدباء ٩١/١٢؛ وإشارة التعيين ٢٣٨؛ وانظر في شرحه لكتابي ابن جني البلغة ١٦١.

لِتَبْكِ أبا الفتح العيُونُ بِدَمْعِهَا وَأَلْسُنُنَا مِنْ بَعْدِهَا بِالْمَنَاطِقِ^(١)

١١ - محمد بن أحمد بن سهل بن بشران النحوي الواسطي، يقول: "ورد أبو الفتح بن جني عثمان إلى واسط، ونزل في دار الشريف أبي علي الجواني، نقيب العلويين، وكنا نتردد إليه ونسأله، ويملي علينا مسائل سَمَّاها: الواسطية"^(٢).

١٢ - محمد بن عبد الله بن شاهويه، أبو الحسن. وقد نقل السيوطي^(٣) أنه حدّث بالإجازة عن أبي الفتح. وأنه قد قرأ عليه بعض كتب النحو والأدب.

وفاته:

توفي ابن جني لليلتين بقيتا من صفر سنة ٣٩٢ هـ وهذا ما عليه كثير من العلماء^(٤)، وذكر بعض العلماء أنه توفي في سنة ٣٩٣ هـ^(٥).

مؤلفاته:

لقد بارك الله في وقت ابن جني فترك ثروة علمية كبيرة في شتى العلوم، ذكر بعضها في إجازته للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر وزاد

(١) انظر ديوان الشريف الرضي ٦٥/٢؛ ومقدمة (الخصائص ٦٠/١).

(٢) إنباه الرواة ٣٤٠/٢.

(٣) انظر: بغية الوعاة ١٢٩/١.

(٤) انظر: تاريخ العلماء النحويين ٢٥؛ ونزهة الألباء ٣٣٤؛ ومعجم الأدباء ٨٣/١٢؛ والبداية والنهاية ٤٣٣/١١؛ وبغية الوعاة ١٣٢/٢؛ والكنى والألقاب ٢٤٧/١.

(٥) انظر: الكامل في التاريخ ٢١٩/٧؛ ونشأة النحو ٢٠٢.

ياقوت بعض الكتب التي لم تذكر في الإجازة^(١).

أولاً: كتبه^(٢) المطبوعة والمنشورة:

١- الألفاظ المهموزة:

طبع هذا الكتاب أكثر من مرة كان أولها عام ١٩٢٤م في القاهرة، ثم طبع على يد الدكتور صلاح الدين المنجد عام ١٩٨١م، ثم طبع في جدة عام ١٤٠٧هـ على يد الدكتور عبد الباقي الخزرجي مع كتاب: ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود، ثم طبع في عام ١٤٠٩هـ بتحقيق الدكتور مازن المبارك.

٢- التصريف الملوكي:

وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات: الأولى في عام: ١٨٨٥م بعناية المستشرق "هُو بَرَّغ"، والثانية في عام ١٣٣١هـ طبعه الشيخ محمد سعيد النعساني، ثم طبع بالقاهرة دون تاريخ بمطبعة التمدن، وطبع مرة رابعة بتعليق أحمد الخاني، ومحي الدين جرّاح.

٣- تفسير أَرْجُوزة أَبِي نُوَّاس:

طبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ محمد بهجت الأثري في المجمع العلمي بدمشق عام: ١٣٨٦هـ.

(١) انظر: معجم الأدباء ١٠٩/١٢ وما بعدها.

(٢) تعرّض كثير من الدارسين لكتب ابن جني. منهم: الشيخ النجار في مقدمة الخصائص ٦٠/١؛ والدكتور غنيم الينعاوي في: جهود ابن جني في الصرف ٦٣-١٤٤؛ والدكتور: إبراهيم بن سليمان البعيمي في مقدمته على شرح التصريف للثمانيني ٢٤-٣٩.

٤- تفسير ديوان المتنبي (الشرح الأوسط):

ويسمى: "الفسر". طبع في بغداد عام ١٩٦٩م بتحقيق الدكتور صفاء خلوصي، ثم صوّرت هذه الطبعة في بيروت عام ١٩٨٨م.

٥- تفسير معاني ديوان المتنبي (الشرح الصغير):

ويسمى: "الفتح الوهمي على مُشكلات المتنبي". طبع في بغداد عام: ١٩٧٣م بتحقيق الدكتور: محسن غياض دُجيل.

٦- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله السكري:

طبع هذا الكتاب في بغداد ١٣٨١هـ بتحقيق الدكتور: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب.

٧- الخاطريّات:

ويسمى باسم: "المسائل الخاطريّات" أو "الخطرات" أو "الخطريّات"، وقد طبع في بيروت عام ١٤٠٨هـ، في دار الغرب الإسلامي بتحقيق علي ذو الفقار شاكر.

٨- الخصائص:

طبع الجزء الأول من هذا الكتاب عام ١٩١٣م في دار الكتب المصرية، وطبع جزء منه في عام ١٩١٤م في مطبعة الهلال، ثم قام الشيخ محمد علي النّجار بتحقيقه فطبع الجزء الأوّل منه في دار الكتب المصرية عام ١٩٥٢م، والجزء الثاني عام ١٩٥٥م، والجزء الثالث عام ١٩٥٦م.

٩- سر صناعة الإعراب:

طبع هذا الكتاب بتحقيق مصطفى السقا وآخرين بعنوان "سر الصناعة" في

القاهرة عام ١٩٥٤م في مكتبة مصطفى الحلي، ولكن لم يصدر منه إلا الجزء الأول، ثم قام الدكتور: حسن هنداي بإعادة تحقيق الكتاب مرة أخرى في دار القلم بدمشق عام ١٤٠٥هـ كاملاً.

١٠- عقود اللّمع:

هذا الكتاب اختصار لكتابه "اللّمع"، وقد قام بتحقيقه الدكتور: حسن شاذلي فرهود، في مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود بالرياض في المجلد الخامس من عام ١٩٧٧، ١٩٧٨م^(١).

١١- عقود الهمز:

طبع هذا الكتاب في القاهرة عام ١٩٢٢م مع كتاب ابن جني الآخر "المقتضب"، ثم أعاد الدكتور مازن المبارك طباعة هذا الكتاب بدمشق مع كتاب الألفاظ المهموزة عام ١٤٠٩هـ.

١٢- علل التثنية:

حققه الأستاذ: عبد القادر المهيري، ونشره في مجلة حوليات الجامعة التونسية المجلد الثاني عام ١٩٦٥م^(٢)، ثم أعاد تحقيقه الدكتور: صبيح التميمي.

١٣- اللّمع:

طبع هذا الكتاب ثلاث مرات: الأولى: عام ١٩٧٢م في الكويت بتحقيق الدكتور: فائز فارس، والثانية: في القاهرة عام ١٩٧٩م بتحقيق الدكتور: حسين محمد محمد شرف، والثالثة: في بغداد عام ١٩٨١م

(١) انظر: مقدمة (شرح التصريف) ٢٧.

(٢) انظر: الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري ١٧٩؛ ومقدمة (شرح التصريف) ٢٧.

بتحقيق حامد المؤمن.

١٤- المَبْهَج "المَبْهَج في تفسير أسماء شعراء الحماسة":

طبع هذا الكتاب في دمشق عام ١٣٤٨هـ في مكتبة الترقّي دون تحقيق، ثم طبع في بيروت عام ١٩٨٣م دون تحقيق، ثم قام الدكتور حسن هندراوي بتحقيقه، وطبع في دمشق عام ١٤٠٧هـ.

١٥- الْمُخْتَسَب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:

طبع الجزء الأول منه في القاهرة عام ١٩٦٦م، والجزء الثاني عام ١٩٦٩م بتحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور: عبد الحليم النجار، والدكتور: عبد الفتاح شلبي، وجعلتها أصلاً. ثم صورت هذه الطبعة في تركيا عام ١٤٠٦هـ مع بعض الاستدراكات لمحمد بشير الأدلي، ثم طبع في لبنان في دار الكتب العلمية بيروت عام ١٤١٩هـ بتحقيق محمد عبد القادر عطا.

١٦- مختصر العروض: "كتاب العروض":

طبع هذا الكتاب مرتين: الأولى: عام ١٣٩٢هـ بتحقيق الدكتور: حسن شاذلي فرهود، والثانية: عام ١٤٠٧هـ في الكويت بتحقيق الدكتور: أحمد فوزي الهيب.

١٧- مختصر القوافي:

طبع هذا الكتاب عام ١٣٩٥هـ بتحقيق الدكتور: حسن شاذلي فرهود.

١٨- المذكر والمؤنث:

طبع هذا الكتاب مرتين: الأولى: في مجلة المقتبس الدمشقية عام ١٩١٤م في

المجلد الثاني^(١)، والثانية: بتحقيق الدكتور: طارق نجم في جدة عام ١٤٠٥هـ.

١٩- المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين:

طبع هذا الكتاب أربع مرّات: الأولى: بتحقيق المستشرق إدغار بُرُوبَسْتَر باسم "المُعْتَضِب"، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة: "ليبزغ"^(٢)، والثانية بعناية السيد: وجيه فارس الكيلاني مع كتابي ابن جني "ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود" و"عقود الهمز".

ثم طبع مرّة ثالثة بتحقيق الدكتور: مازن المبارك في دمشق عام ١٤٠٨هـ، ثم طبع مرّة رابعة بتحقيق الأستاذ الدكتور: أمين عبد الله سالم.

٢٠- المنصف:

وهو شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، وقد طبع هذا الكتاب في القاهرة عام ١٩٥٤م بمطبعة مصطفى الحلبي بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين.

ثانياً: آثاره المخطوطة^(٣):

أ - ما له نسخ خطية معلومة:

١- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة:

-
- (١) انظر: مقدمة المذكر والمؤنث للدكتور: طارق نجم ٤١؛ ومقدمة (شرح التصريف) ٣٠.
(٢) انظر: معجم المطبوعات العربية لسركيس ٦٦/١؛ ومقدمة (شرح التصريف) ٣٠.
(٣) انظر فيها: مقدمة أ.د. أمين عبد الله سالم على (المقتضب) ١٤-٢٠ بهوامشها؛ ومقدمة د. إبراهيم البعيمي على (شرح التصريف) ٣١ بهوامشها.

له عدة نسخ:

- نسخة في مكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم "٢٣٦٩"، وقد كتبت عام ٥٩٤هـ.

- نسخة بدار الكتب المصرية برقم "٤٤ أدب" كتبت عام ٦٨٢هـ^(١).

-- نسخة في باريس برقم "٣٣٨٥"^(٢).

-- نسخة في لندن^(٣).

وقد نيل به رسالتنا ماجستير^(٤):

(١) يسرى محمد القواسمي من كلية الآداب بالقاهرة عام ١٩٧١م.

(٢) عبدالمحسن خلوصي من جامعة بغداد عام ١٩٧٤م.

٢- رسالة فيمن نسب إلى أمّه من الشعراء:

ذكر الدكتور: عبد الباقي الخزرجي أن لها نسخة موجودة في مكتبة عارف حكمت^(٥).

٣- شرح الإيضاح العضدي:

يوجد له نسخة في تركيا بمكتبة شهيد علي برقم "٩٣٠"^(٦).

٤- شرح مستغلق أبيات الحماسة:

(١) أشار إليها عبدالسلام هارون؛ انظر: مقدمة (شرح الحماسة) للمرزوقي ١/١١؛ ومقدمة (شرح التصريف) ٣١.

(٢) انظر: مقدمة (اللمع) ٣٦ بتحقيق حسين محمد شرف.

(٣) انظر: تاريخ آداب اللغة العربية ٦١٣/٢.

(٤) انظر: شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٧٢٩؛ ومقدمة (اللمع) ٢٠؛ بتحقيق حامد المؤمن.

(٥) انظر: مقدمة (شرح التصريف) ٣٢.

(٦) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٩١/٢؛ ٢٤٨.

يوجد له نسخة في تركيا بمكتبة يني جامع برقم "٩٦٦" (١).

٥- المختارات:

يوجد له نسخة في مكتبة سليم آغا في تركيا برقم "٤/١٠٧٧" (٢).

٦- المذكرات:

له نسخة في الفاتكان بإيطاليا (٣).

٧- مسألَتان عن كتاب الإيمان لمحمد بن الحسن الشَّيباني:

له نسخة في الفاتكان في الفقه الحنفي برقم "٣ ملحق ٣٢" (٤).

ب- ما لا يُعلم له نسخ خطية (٥):

١- الأراجيز.

٢- البُشرى والظفر.

٣- التَّبصرة في العروض.

٤- التذكرة الأصبهانية.

٥- التعاقب في العريّة.

٦- تفسير العلويّات.

٧- التلقين في النحو.

(١) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١٠٠٩/٢؛ ومقدمة (شرح التصريف) ٣٢.

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٤٨/٢.

(٣) انظر: مقدمة (المذكر والمؤنث) بتحقيق: طارق عبد الله نجم ٢٠.

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٤٩/٢.

(٥) انظر في هذه الكتب: مقدمة الشيخ: محمد علي النجار على (الخصائص) ٦٠/١-٦٨؛ ومقدمة

الأستاذ الدكتور: أمين عبد الله سالم على (المقتضب) ١٤-٢٠؛ ومقدمة الدكتور: إبراهيم بن

سليمان البُعيمي على (شرح التصريف) ٣٣-٣٩.

الباب الأول

كتاب المحتسب لابن جني

المادة والمنهج

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول : مادة الكتاب.

الفصل الثاني : منهج ابن جني في دراسته للمسائل
الصرفية.

الفصل الثالث : أدلته من: سماع وقياس وإجماع وتعليل.

الفصل الرابع : التأثير والتأثير.

الفصل الخامس : انفراداته واختياراته واعتراضاته.

الفصل الأول

مادة الكتاب

وفيه مدخل ومبحث:

مدخل: القراءات.

مبحث: مادة الكتاب.

مدخل: القراءات

القراءات: عَرَّفَهَا ابن الجزري فقال: "القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها بعزو الناقله"^(١)؛ أي: الرواة.

وقد اشترط العلماء للقراءة المتواترة ثلاثة شروط، ذكرها كثير منهم:

أ - صحة السند في الرواية إلى النبي ﷺ:

وقد اختلف العلماء في اشتراط التواتر على قولين:

١- ذهب بعض العلماء إلى عدم اشتراط التواتر، والاكتفاء بصحة السند، يقول مكي: "وإنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا، أن ما صحَّ سنده واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظ خط المصحف فهو من السبعة المنصوص عليها"^(٢).
ووافقه في عدم الاشتراط أبو شامة حيث قال: "ولا يُلتزم فيه تواتر بل تكفي الأحاد الصحيحة مع الاستفاضة"^(٣).

٢- وذهب جمهور العلماء إلى اشتراط التواتر، يقول أبو القاسم النويري المالكي: "عدم اشتراط التواتر قول حادث، مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم"، ويقول: "فلا بد من حصول التواتر عند الأئمة الأربعة، ولم يخالف منهم أحد فيما علمته بعد الفحص الزائد، صرَّح بذلك جماعات كابن عبد البر، وابن عطية، وابن تيمية، والتونسي في تفسيره، والنووي، والسبكي، والإسنوي، والأزرعي، والزرکشي، والدميري، والشيخ خليل، وابن الحاجب، وابن عرفة، وغيرهم، رحمهم الله.

(١) منجد المقرئين ٣.

(٢) الإبانة عن معاني القراءات ٩٠.

(٣) المرشد الوجيز ١٧١.

وأما القراء فأجمعوا في أول الزّمان على ذلك، وكذا في آخره ولم يخالف من المتأخرين إلا مكّي، وتبعه بعض المتأخرين^(١).

ب- موافقة القراءة للرسم العثماني ولو احتمالاً:

يقول ابن الجزري: "ونعني بموافقة أحد المصاحف: ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾^(٢) في البقرة بغير واو ﴿وَبِالزُّبْرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾^(٣) بزيادة الباء في الاسمين، ونحو ذلك، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي، وكقراءة ابن كثير ﴿جَنَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾^(٤) في الموضع الأخير من سورة براءة بزيادة (من) فإن ذلك ثابت في المصحف المكّي^(٥)، أمّا في المصحف الذي أمانا الآن فمن دون (من). ويقول: "وقولنا بعد ذلك: ولو احتمالاً؛ نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديراً إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقاً وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديراً وهو الموافقة احتمالاً فإنه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعاً نحو السموات، والصلوات، والليل، والصلوة، والزكوة، والربوا^(٦)".

ج- موافقة العربية ولو بوجه:

ولا يشترط في هذا الوجه من العربية أن يكون الأفصح، أو متفقاً عليه^(٧).

(١) شرح طيبة النشر ٣٠٤:٢٩. وانظر: القراءات الشاذة المحالفة للقواعد النحوية والصرفية ٨.

(٢) سورة البقرة. آية: ١١٦.

(٣) سورة فاطر. آية: ٢٥.

(٤) سورة التوبة. آية: ١٠٠.

(٥) النشر ١٦/١.

(٦) النشر ١٧/١.

(٧) انظر: النشر ١٦/١.

وما خالف أحد هذه الشروط عُذَّ شاذاً، يقول برهان الدين الجعبري: "كل قراءة تواتر نقلها، ووافقت العريّة مطلقاً، ورسم المصاحف العثمانية ولو تقديراً فهي من الأحرف السبعة، وما لم يجتمع فيه فهو شاذ"^(١).

(١) شرح طيبة النشر ٩.

مبحث مادة الكتاب

ألف ابن مجاهد كتاباً في القراءات السبع، وآخر في القراءات الشاذة، وبدأ علماء اللغة بالاحتجاج لهذه القراءات بتوجيهها، "وتعليقها بإعرابها، وبيان سندها من اللغة، وما قد يترتب على ذلك من اختلاف المعنى والتوفيق بين القراءات والترجيح بينها، والموافقة لشروط القراءة الصحيحة، أو مخالفتها، لتوثيق النص القرآني، وإحاطته بسياج علمي لغوي، إلى جانب سياج الرواية والسند"^(١).

فقام أبو بكر السراج بالاحتجاج للقراءات السبعية، معتمداً على كتاب ابن مجاهد، لكنه توفي قبل أن يستكمل ما بدأه، حيث لم يشرح ويوجه إلا سورة الفاتحة وآيتين من سورة البقرة.

ثم جاء أبو علي الفارسي واستكمل ما بدأه أبو بكر السراج فألف كتابه المشهور "الحجة في علل القراءات السبع"، ثم تتابع التأليف في الاحتجاج للقراءات فألف ابن خالويه كتابه "الحجة في القراءات السبع"^(٢)، وتبعه: ابن زنجلة فألف كتابه "حجة القراءات".

أما التأليف في الشواذ فقد ذكر أبو شامة المقدسي^(٣) أن بدايته كانت في البصرة، وأن أول من تتبعها، وألف فيها هارون بن موسى الأعور، القاريء البصري.

(١) النحو وكتب التفسير ٤٩٣/١.

(٢) انظر: النحو وكتب التفسير ٤٩٦/١.

(٣) انظر: المرشد الوجيز ١٨١.

ويعدُّ ما قام به هارون بن موسى الخطوة الأولى في التأليف في القراءات، ثم عزم أبو علي الفارسي على أن يضع مؤلفاً "حدّث نفسه بعمله وهمّ أن يضع يده فيه، ويبدأ به، فاعتزّضت خوالج هذا الدهر دونه، وحالت كبواته بينه وبينه"^(١)، فهرع التلميذ النابه إلى عمل ما اعتزم شيخه، فألف "المحتسب". والذي يظهر أنّ دوافع تأليفه ثلاثة وهي:

١- أن هذا التأليف مرتبط بالقراءات التي تدور رحاها في رحاب كلام الله، المنزل على نبيه وقراءاته المختلف فيها.

٢- أنه لم يوضع مؤلف خاص يحتاج بالقراءات الشاذة، يقول ابن جني: "وكان من مضى من أصحابنا لم يضعوا للحجاج كتاباً فيه، ولا أولوه طرفاً من القول عليه، وإنما ذكروه مروياً مُسلّماً مجموعاً أو متفرّقاً، وربما اعتزموا الحرف فيه فقالوا القول المقتنع فيه، فأما أن يفردوا له كتاباً مقصوراً عليه، أو يتجرّدوا للانتصار له، ويوضحوا أسرارهِ وعلله فلا نعلمه - حسن بل وجب التوجه إليه، والتشاغل بعمله، وبسط القول على غامضه ومشكله"^(٢).

٣- ما ذكر سابقاً من وفاء ابن جني لشيخه، وعزمه على تنفيذ رغبته في تأليف كتاب مستقل للشواذ، على غرار "الحجة"، لكن ابن جني أخذ على شيخه في "الحجة" أنه أطال وأغمض، يقول: "... فإن أبا عليّ رحمه الله عمل كتاب الحجة في القراءات، فتجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفّو عنه كثير من العلماء"^(٣).

(١) المحتسب ٣٤/١.

(٢) المحتسب ٣٤٤٣٣/١.

(٣) المحتسب ٣٤/١.

وقال في موضع آخر من "المحتسب": "وقد كان شيخنا أبو علي عمل كتاب الحجة في قراءة السبعة، فأغمضه وأطال حتى منع كثيراً ممن يدّعي العربية -فضلاً على القراءة- منه، وأجفاهم عنه"^(١).

أمّا القراء فبعمامة هم محل إجلال وتكريم عنده، ويتضح ذلك من خلال بعض تعليقاته على بعض القراءات الشاذة الغريبة كتعليقه على قراءة أبي عمرو (بَغْتَة) في ﴿بَغْتَة﴾^(٢)، فيقول: "فَعَلَّه مثال لم يأت في المصادر... ولا بد من إحسان الظن بأبي عمرو، ولا سيما وهو القرآن، وما أبعد عن الزيغ والبهتان"^(٣).

ويقول عن قراءة الحسن في فتح همزة (الأنجيل): "وأما فتحه فغريب؛ ولكنه الشيخ أبو سعيد (نضّر الله وجهه ونور ضريحه) ونحن نعلم أنه لو مرّ بنا حرف لم نسمعه إلا من رجل من العرب لوجب علينا تسليمه له، إذا أُنست فصاحته، وأن نبهاً به، ونتحلى بالذاكرة بإعرابه، فكيف الظن بالإمام في فصاحته وتحريره وثقته؟ ومعاذ الله أن يكون ذلك شيئاً جنح فيه إلى رأيه دون أن يكون أخذه عن قبله"^(٤).

وقد اعترض ابن جني على بعض القراء في توجيهاتهم كابن مجاهد^(٥)، وأبي حاتم السجستاني^(٦)، ولا يُعدّ هذا انتقاصاً لهم، إنما هو بيان للحقيقة وهو ما

(١) المحتسب ١/٢٣٦.

(٢) سورة محمد. آية: ٢٨.

(٣) المحتسب ٢/٢٧١:٢٧٢.

(٤) المحتسب ١/١٥٣:١٥٤.

(٥) انظر ص ٧٤ من هذا البحث.

(٦) انظر ص ٧١ من هذا البحث.

سيتكشف من خلال الدراسة.

وعنوان الكتاب: "المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، يكشف الهدف من تأليفه وهو الاحتجاج للقراءات الشاذة، وهو ما أكدّه ابن جني في مقدمته حيث يقول: "غَرَضُنَا مِنْهُ أَنْ نُرِيَ وَجْهَ قُوَّةِ مَا يُسَمَّى الْآنَ شَاذًا، وَأَنَّهُ ضَارِبٌ فِي صَحَّةِ الرِّوَايَةِ بِجَرَانِهِ آخِذٌ مِنْ سَمَتِ الْعَرَبِيَّةِ مَهْلَةً مِيدَانَهُ، لِثَلَا يُرَى مُرَى أَنَّ الْعَدُولَ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ غَضٌّ مِنْهُ أَوْ تَهْمَةٌ لَهُ"^(١).

فابن جني يحاول أن يتعامل بأدواته اللغوية مع الشواذ والاحتجاج لها، وبيان موافقتها للعربية، ولو على وجه فصيح، فالقراءات الشاذة مقبولة عنده، ولا يجب أن يكون ضعف الرواية مانعاً من قبولها في العربية، يقول: "فإن قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله ﷺ فلن يقصر عن وجهه من الإعراب داع إلى الفسحة والإسهاب إلّا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه، ونتابع من يتبع في القراءة كل جائر رواية ودراية، فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذًا، وأنه مما أمر الله بتقبله وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه، ومرضيٌّ من القول لديه، نعم وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعراباً وأنهض قياساً..."^(٢).

وابن جني يعرض احتجاجه بأسلوب واضح بعيد عن الاستطراد والغموض، وهذا لا يعني أن المحتسب خالٍ من البحوث العميقة بل المراد أن المحتسب خالٍ من الغموض والاستطراد، ومكمن الصعوبة فيه عائد إلى طبيعة الموضوع، وعلو

(١) المحتسب ١/٣٢؛ ٣٣.

(٢) المحتسب ١/٣٣.

أسلوب صاحبه^(١).

ويعد المحتسب تطبيقاً عملياً^(٢) للأصول النحوية التي ذكرها في كتابه الخصائص ومع هذا، فقد أخذ الزركشي^(٣) على المحتسب -بعد ثنائه عليه- أنه لم يستوفَ حيث أُهملت بعض القراءات الشاذة؛ ولعل مرد ذلك أن ابن جني قد ذكر أن القراءات الشاذة على نوعين:

أ - قسم يتبادر توجيهه إلى الذهن فلا يحتاج إلى صنعة.

ب- وقسم عكس ذلك، ويحتاج إلى صنعه وإمعان فكر.

فأغفل القسم الأول واهتمّ بالثاني^(٤).

والمحتسب -بحق- أشهر ما أُلّف في بابهِ، ويكشف بوضوح براعة ابن جني في معالجته للتوجيهات اللغوية للقراءات الشاذة، بتأصيل المسائل، وحشد الشواهد، وعرض الأقوال، واختياراته المبنوثة في ثنايا الكتاب، محيطاً بذلك كله بالأصول النحوية المعروفة، وهو ما سيعرض له في الفصل الثالث من هذا الباب.

(١) انظر: النحو وكتب التفسير ٥١٤/١؛ ٥١٥.

(٢) انظر: أوجه العربية في شواذ القراءات في كتاب المحتسب ١٤.

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن ٣٤١/١.

(٤) انظر: المحتسب ٣٥/١؛ وأوجه العربية في شواذ القراءات ١٤.

الباب الأول

كتاب المحتسب لابن جني

المادة والمنهج

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول : مادة الكتاب.

الفصل الثاني : منهج ابن جني في دراسته للمسائل
الصرفية.

الفصل الثالث : أدلته من: سماع وقياس وإجماع وتعليل.

الفصل الرابع : التأثير والتأثير.

الفصل الخامس : انفراداته واختياراته واعتراضاته.

الفصل الثاني

منهج ابن جني في دراسته
للمسائل الصرفية

منهج ابن جني في دراسته للمسائل الصرفية

يمكن إيجاز منهج ابن جني في دراسته للمسائل في النقاط التالية:

١- يبدأ ابن جني أولاً بعرض القراءة، ومن قرأ بها، ثم يضبط هذه القراءة بالحروف أو النظير حرصاً منه على الضبط، فعليه مدار القراءة: ومن ذلك قوله: "وقرأ (دَرِّيَّ)، مفتوحة الدال، مشددة الراء، مهموزة - سعيد ابن المسيب، ونصر بن علي، وأبو رجاء، وأبان بن عثمان، وقتادة، وعمر بن فائد" (١).

٢- اهتمامه بوصف ما يعرض له من قواعد صرفية وبيان حكمها: ومن ذلك قوله: "أكثر ما جاء فعَلان في الأوصاف والمصادر" (٢) وقوله "فَعُول في الصفات قليل" (٣)، و"فَعْلَةٌ مثال لم يأت في المصادر ولا الصفات أيضاً" (٤)، وقال عن الأنجيل بالفتح: "هذا مثال غير معروف النظير في كلامهم" (٥)، ويقول: "وأما مَيْسُره، فغريب" (٦)، وهذه السمة في منهج ابن جني واضحة، وهي كثيرة (٧).

٣- اهتمامه بذكر الأوجه المحتملة في الكلمة:

حرص ابن جني على ذكر ما تحتمله القراءة من أوجه صرفية حرصاً منه على

(١) المحتسب ١١٠/٢.

(٢) المحتسب ١٣٨/١.

(٣) المحتسب ٣١٧/٢.

(٤) المحتسب ٢٧١/٢.

(٥) المحتسب ١٥٢/١.

(٦) المحتسب ١٤٤/١.

(٧) انظر مثلاً: المحتسب ٢٨٧/٢.

ربط القراءة بأوجه العربية المختلفة، ومن ذلك:

ذكر في قراءة أبي جعفر (مَالاً لُبْدًا)^(١) وجهين^(٢):

أ - جواز كون (لُبْد) مفرداً جاء على (فُعَل).

ب - جواز كونه جمعاً على (فُعَل) ومفرده (لابد).

ومن ذلك أيضاً: قوله عن قراءة ابن مسعود في الجدف والحدث: (مِنْ كُلِّ

جَدَثٍ يَنْسِلُونُ)^(٣): "فهذا يريك أن الفاء في (جَدَف)، بدل من الثاء في

(جدث) ألا ترى الثاء أذهب في التصرف من الفاء، وقد يجوز أن يكونا أصليين إلا أن أحدهما أوسع تصرفاً من صاحبه"^(٤).

والأمثلة على هذا كثيرة^(٥).

٤ - اهتمامه ببيان الأصل:

عند ما يعرض ابن جني لمعالجة بعض الألفاظ معالجةً صرفيةً يحرص على

بيان الأصل في هذه الكلمة ثم يتحدث عما حدث لها من تغييرات صرفية ومن ذلك:

عند حديثه عن القراءة (بِعَذَابٍ بِيْسٍ)^(٦)، قال: "... وأصله الهمز كقراءة من قرأ (بُئْس)..."^(٧).

(١) سورة البلد. آية: ٦.

(٢) انظر: المحتسب ٣٦١/٢.

(٣) سورة الأنبياء. آية: ٩٦.

(٤) المحتسب ٦٦/٢؛ وانظر: ٨٨/١.

(٥) انظر: المحتسب ٤٦؛ ٤٥/١؛ ٢٨٢/١؛ ١٠/٢؛ ٣٥٧/٢-٣٥٩.

(٦) سورة الأعراف. آية: ١٦٥.

(٧) المحتسب ٢٦٤/١؛ ٢٦٥.

ويقول عن (قُرْبَان): "ينبغي أن يكون أصله (قُرْبَان) ساكنة الراء..."^(١).
وقال "أصل مَثُوبَة: مَثُوبَة فنقلت الضمة من الواو إلى الثاء ومثلها معونة"^(٢)
والأمثلة على هذا كثيرة^(٣).

وقد يُعَبَّر عن الأصل أحياناً بالقياس، يقول تعليقاً على قول الشاعر^(٤):
هل تَعْرِف الدَّارُ لَأُمِّ الخَزَرْجِ مِنْهَا فَظَلَّت اليَوْمَ كَالْمَزْرَجِ
"يريد الذي شرب الزرجون وهي الخمر، وأنه كان قياسه المزرجن من حيث
كانت النون في الزرجون أصلية"^(٥).

وقد يشير ابن جني إلى أصول الكلمات المرفوضة التي جاءت عليها بعض
القراءات الشاذة من ذلك قوله تعليقاً على قراءة أبي قلابة: (الكَذَّابُ الْأَشْرَ)^(٦)
"الأشْر بتشديد الراء هو الأصل المرفوض؛ لأن أصل قولهم هذا خير منه وهذا
شر منه - هذا أخير منه وأشْر منه"^(٧).

ومن ذلك تعليقه على قراءة ابن محيصن: (هَذِي الشَّجَرَة)^(٨) "هذا هو
الأصل في هذه الكلمة، وإنما الهاء في (ذه) بدل من الياء في (ذي)..."^(٩).

(١) المحتسب ١٧٧/١؛ ١٧٨.

(٢) المحتسب ٢١٣/١.

(٣) انظر مثلاً: المحتسب ٩٤/١؛ ٢٤٣/١؛ ٢٦٩/١؛ ٣٥٦/١؛ ٣٥٧.

(٤) البيت من (الرجز) لم أعرف قائله، وانظره في: المنصف ١٤٨/١؛ والخصائص ٣٥٩/١؛

والمحتسب ٩٧/١؛ ولسان العرب (ز ر ج ن) ١٣/١٩٧.

(٥) المحتسب ٩٨/١.

(٦) سورة القمر. آية: ٢٦.

(٧) المحتسب ٢٩٩/٢.

(٨) سورة البقرة. آية: ٣٥.

(٩) المحتسب ٢٤٤/١.

٥- اهتمامه بذكر اللغات فيما يعرض له:

يَحْرِصُ ابن جني عند معالجته الصرفية لذكر اللغات في الكلمات ومن ذلك تَعَرُّضُه للغات في القَطِرُن يقول: "وأما القطران ففيه ثلاث لغات قَطِرَان على فَعْلَان... "(١).

كما عرض للغات في الصقر فقال: "ورويانا عن الأصمعي قال: تنازع رجلان في السَّقَر فقال أحدهما: بالصاد والآخر: بالسین، فتراضيا بأول من يجتاز بهما، فإذا راكب يُوضِع، فسألاه، فقال ليس كما قلت ولا كما قلت، إنما هو الزَّقر "(٢).

كما عرض إلى اللغات في كيفية بناء الأجوف للمجهول فذكر أن لك فيه ثلاث لغات: (٣) كسر أوله كسراً خالصاً وقلب الألف ياء، وإشمام الكسرة الضم، وضم أوله ضمّاً خالصاً وقلب الألف واواً. والأمثلة على تَعَرُّضِه للغات كثيرة (٤).

ولم يقتصر ابن جني -فقط- على ذكر اللغات كمظهر من مظاهر الاهتمام بها بل زاد فنسب بعضها، ومنها:

نسبته (الحدث) بالثاء إلى أهل الحجاز، و(الجدف) بالفاء إلى بني تميم (٥).

وقال: "...إن عامة عقيل فيما لا نزال نتلقاه من أفواهها تقول في الفرات:

(١) المحتسب ٣٦٦/١؛ ٣٦٧.

(٢) المحتسب ١٦٩/٢.

(٣) المحتسب ١٧٧/٢. وانظر في اللغات في بناء المضعف للمجهول: ٣٤٥/١.

(٤) انظر: المحتسب ٢٥٥/١؛ ٣٥١/١.

(٥) انظر: المحتسب ٨٨/١؛ ٦٦/٢.

الفراه بالهاء في الوصل والوقف" (١).

ويقول: "من كلام بني أسد، ولَّدك من دمي عقبيك" (٢)، والأمثلة على ذلك كثيرة (٣).

٦- اهتمامه بذكر الأقوال الخلافية فيما يَعرِّض له:

ومن ذلك قوله -في مَثُونَة-: "وأما مَثُونَة فمختلف فيها، فذهب سيبويه أنها فَعُولَة من مُنت الرجل أَمُونُه... وأجاز الفراء أن تكون من الأين، وهو التعب... فسلك مذهب أبي الحسن في قوله في مَفْعَلَة من البيع: مبوعة..." (٤).

كذلك ذكره للخلاف في مفرد أهال (٥)، فذكر مذهب سيبويه في أنه ليس لها مفرد وإنما هو مقدّر وتقديره (أهلاة)، وذكر مذهب غيره في أن مفردها (أهلون) وشَنَعَ على من ذهب إلى ذلك.

ومن ذلك أيضاً ذكره للخلاف في (رُمَّان) (٦) فقد ذهب سيبويه إلى أنها على وزن (فُعْلان) وذهب الأخفش إلى أنها (فُعَّال).

وابن جني لا يكتفي فقط بعرض الأقوال بل إنه يرجح ويختار وهذا ما سيُعرض له في اختياراته واعتراضاته من هذا البحث (٧).

(١) المحتسب ١/١٢٩؛ ١٣٠.

(٢) المحتسب ١/٣٦٥.

(٣) انظر: المحتسب ١/٥٧؛ ١/٧٧؛ ١/٨٥؛ ١/١٢٢؛ ١/١٤٨؛ ١/٣٣٠.

(٤) المحتسب ١/٢١٣؛ ٢١٤.

(٥) انظر: المحتسب ١/٢١٨؛ وانظر ص ٤٥٨ من هذا البحث.

(٦) انظر: المحتسب ١/٨٧؛ ٨٨.

(٧) انظر: ص ٩٥ من هذا البحث.

٧- اهتمامه بالصنعة التصريفية:

القراءات الشاذة في ظاهر أمرها مخالفة للقواعد النحوية والصرفية لذلك انبرى ابن جني للاحتجاج لها وبيان وجاهتها، وهذا الأمر يحتاج لمعالجة صرفية وهو ما يُعرف بالصنعة، فابن جني يحاول أن يرُد ما ورد شاذاً إلى المقيس بلطف الصنعة وهذا ما يؤكد في بعض توجيهاته حيث يقول: "فهذا وإن طالت الصنعة فيه أمثل من أن تعطي اليد بفساده وترك النظر في أمره"^(١).

ويقول -تعليقاً على قراءة الحسن (أُولِيَاؤُهُمُ الطَّوَاعِيتُ)^(٢) بالجمع: "ينبغي أن يفهم هذا الموضع فإن فيه صنعة، وذلك أن الطاغوت وزنها في الأصل فعلوت وهي مصدر بمنزلة الرغبوت..."^(٣).

وقال في موضع آخر: "طريق الصنعة فيه أن يكون أراد (إلاً) كقراءة الجماعة إلا أنه أبدل اللام الأولى بياء لثقل الإدغام..."^(٤).

ويقول: "هذه القراءة ظاهرة الإشكال... إلا أن هنا ضرباً من التعلل صالحاً..."^(٥).

واهتمام ابن جني بالصنعة قد يؤدي إلى ذكر بعض الأوجه التي لا تتوافق والمعنى المناسب، ومن ذلك ما ذكره في (إيلاً ولا ذِمَّة) من جواز أن تكون (إيلاً): (فِعْلاً) من آل الشيء يؤوله بمعنى ساسه، فهذا الوجه متفق من ناحية الصنعة التصريفية، ولكنه من ناحية المعنى لا يخلو من نظر، وما ذكره العلماء من جواز كون (إيلاً) اسماً من أسماء الله بالسريانية - كما في ميكائيل وجبريل - أولى^(٦).

(١) المحتسب ٣١٠/١.

(٢) سورة البقرة. آية: ٢٥٧.

(٣) المحتسب ١٣٢/١.

(٤) المحتسب ٢٨٣/١.

(٥) المحتسب ٢٠٦: ٢٠٥/١.

(٦) انظر: المحتسب ٢٨٤: ٢٨٣/١.

٨- محاولته الربط بين القراءة الشاذة وقراءة الجمهور.

كثيراً ما يشير ابن جني لقراءة الجمهور في توجيهاته للقراءات الشاذة ومن ذلك: قوله - في الاحتجاج لقراءة زيد بن ثابت، وابن مسعود، وعاصم الجحدري: (فَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَانِكُمْ) بالجمع بالنون: "هذه القراءة تدل على أن القراءة العامة التي هي ﴿بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾^(١) لفظها لفظ التثنية، ومعناها الجماعة؛ أي كل اثنين فصاعداً من المسلمين اقتتلا فأصلحوا بينهما..."^(٢).

ومنه أيضاً محاولته الربط بين القراءة الشاذة (النَّبِيّ الْأُمِّي) ^(٣) بفتح الهمزة وقراءة الجمهور ﴿الْأُمِّي﴾ بالضم - ولو على وجه ضعيف - حيث يقول: "... وقد يجوز مع هذا أن يكون أراد الأمي بضم الهمزة كقراءة الجماعة ثم لحقه تغيير النسب"^(٤).

والأمثلة على ذلك كثيرة^(٥).

٩- اهتمامه بتفسير الألفاظ:

أثناء معالجة ابن جني للمسائل الصرفية يعرض لبعض الألفاظ ويحرص على بيان معانيها، ومن ذلك:

اللُّبْدُ: وهو الكثير يركب بعضه بعضاً حتى يتلبّد من كثرتة^(٦).

(١) سورة الحجرات. آية: ١٠.

(٢) المحتسب ٢/٢٧٨؛ ٢٧٩.

(٣) سورة الأعراف. آية: ١٥٧.

(٤) المحتسب ١/٢٦٠.

(٥) انظر: المحتسب ١/٢٨٣؛ ٢٨٤؛ ١/٣٤٨؛ ٢/١٣٢؛ ٢/٢٣٣.

(٦) انظر: المحتسب ٢/٣٣٤.

وقال: "التيّار للموج، والفَخَّار للخزف... والكَّرَّار: كبش الراعي"^(١).
ومنه "السُّمَّر جمع سامر، والسامر القوم يسمرون؛ أي: يتحدثون ليلاً"^(٢)،
و"وهبيّ وهو الصغير"^(٣)، إلى غير ذلك من الكلمات^(٤).

وقد يذكر ابن جني أكثر من وجه في توجيهه للقراءة الشاذة فيحرص على بيان المعنى على ما تحتمله الكلمة من أوجه ويبيّن المعنى على كل وجه يقول -عن المُحْتَظَر-: "المُحْتَظَر هنا مصدر؛ أي: كهشيم الاحتظار، كقولك كآجر البناء، وخشب النجارة. والاحتظار أن يجعل حظيرة وإن شئت جعلت المحتظر هنا هو الشجر؛ أي: كهشيم الشجرة المتخذة منها الحظيرة..."^(٥).

١٠- توسعه في ضرب الأمثلة:

يَحْرُص ابن جني عند حديثه عن الأبنية أن يضرب أمثلة كثيرة عليها غير ما ذكره العلماء يقول: "أما غَيَّابه فإنه اسم جاء على فَعَّالة، وكان أبو علي يضيف إلى ما حكاه سيبويه من الأسماء التي جاءت على فَعَّال، وهو الجَبَّار، والكَلَاء - الفَيَّاد لذكر البوم، ووجدت أنا غير ذلك، وهو التيار للموج، والفخار للخزف، والحمّام، والجَيَّار: السُّعَال، والكَّرَّار: كبش الراعي"^(٦).

وفي بعض الأحيان يحاول ابن جني حصر ما ورد على صيغة معينة يقول: "لأنَّ فَعَّالاً لم يأت إلا في أحرف محفوظة وهي أجبر فهو جَبَّار، وأسأر فهو

(١) المختص ٣٣٣/١.

(٢) المختص ٩٦/٢.

(٣) المختص ٢٧٢/٢؛ ٢٧١/٢.

(٤) انظر مثلاً: المختص ٩/١؛ ١٥٢/١؛ ١٠٥/٢؛ ٢٧١/٢؛ ٢٧٢.

(٥) المختص ٣٠٠؛ ٢٩٩/٢.

(٦) المختص ٣٣٣/١.

سَّارَ، وأقصر فهو قَصَّار، وأدرك فهو دَرَّاك...^(١).

١١- طرح الاعتراضات والإجابة عنها:

ومن ذلك قوله في قراءة ابن عباس، والضَّحَّاك، وأبي صالح الكلبي:
(يَوْمَ التَّنَادِّ)^(٢).

قال أبو الفتح: هو تَفَاعُل، مصدر تَنَادَّ القوم، أي: تفرقوا، من قولهم: نَدَّ
يَنْدُ، كَنَفَر يَنْفِر، وَتَنَادُّوا كَتَنَافَرُوا، وَالتَّنَادُّ كالتَّنَافُر، وأصله التَّنَادُّ، فَأُسْكَنْت
الدال الأولى وأدغمت في الثانية استثقلاً لاجتماع المثليين متحركين.

فإن قيل: فهلا أُظْهِر نحو ذلك، وهو ملحق بالتفاعل من غير التضعيف نحو
التَّنَافُر، والتَّضَافُر، والتَّحَاسُر، والتَّحَاسُد.

قيل: هذا من أقبح الخطأ؛ وذلك أن الغرض في الإلحاق إنما هو رفع ذوات
الثلاثة إلى ذوات الأربعة، نحو جَلَبَبَ، وَشَمَلَلْ^(٣)، فهما ملحقان بِدَخَرَجَ وَهَمَلَجَ^(٤)،
أو بذوات الخمسة نحو كَوَّأَلَلْ^(٥)، في إلحاقه بسفرجل، مُجْتَازاً في طريقه بِقَفَعَدَدَ^(٦)،
وَسَبَّهَلَلْ^(٧)، أو رفعُ بنات الأربعة إلى بنات الخمسة، نحو شِنْخَفٍ^(٨)، وَهَلَّقَسَ^(٩) في

(١) المحتسب ٢٤١/٢.

(٢) سورة غافر. آية: ٣٢.

(٣) شملل: أسرع. انظر: اللسان (ش م ل) ٣٧١/١١.

(٤) هَمَلَجَ: ذَلَّل. انظر: اللسان (ه م ل ج) ٣٩٤/٢.

(٥) الكَوَّأَلَلُ: القصير. انظر: اللسان (ك أ ل) ٥٨٠/١١.

(٦) الْقَفَعَدَدُ: القصير. انظر: اللسان (ق ف ع د) ٣٦٥/٣.

(٧) السَّبَّهَلَلُ: النشيط الفرح. انظر: اللسان (س ب ه د) ٣٢٤/١١.

(٨) الشَّنْخَفُ: الرجل الطويل. انظر: اللسان (ش ن خ ف) ١٨٤/٩.

(٩) الْهَلَّقَسُ: الشديد من الناس والإبل. انظر: اللسان (ه ل ق س) ٢٥٠/٦.

إلحاقهما بِجَرْدَحْل^(١)، فأما أن تُلْحَقَ بناتُ الثلاثةِ ببناتِ الثلاثةِ فَلَغُوْ من القول، فلم يكن فيه إلا فساد معنى قولهم: ملحق؛ لأن الأصل لا يلحق بنفسه، فكذلك أيضاً (التناد) ثلاثي، كما أن التنافر ثلاثي، أفيلحق الشيء بنفسه؟.

ألا ترى أن نَدَّ ثلاثي، كما أن نَفَرَ كذلك؟ وهذا واضح.
ولو جاز هذا لَلَزِمَكَ عليه أن تقول في شَدَّ وحَلَّ: شَدَدَ وحَلَل، فتظهرهما، وتقول: هما ملحقان بدخل وخرج.

فإن قلت: فقد قالوا في فَعَّل - نحو خَيَّفَ^(٢)، وصَيَّرَ^(٣) - وفَوَّعَلَ من رَدَدْتَ: رَيَّدَ وَرَوَّدَ، وإن كان قد أحطنا علماً بأن كل واحد من خَيَّفَ وصَيَّرَ ثلاثي الأصلي.

قيل: أجل، إلا أنك ألحقت فيهما جميعاً ثلاثياً رباعياً، ألا ترى أن خَيَّفَاً وصَيَّرَاً، ملحقان بجعفر وسَلَّهَبَ^(٤)؟ فإن قال لك: ابن من رَدَّ مثل فَعَّل وفَوَّعَلَ فكأنه إنما قال: ألحق رَدَّ بجعفر على حدِّ فَعَّل وفَوَّعَلَ، اللذين ألحقتهما به، وهذا واضح، وليس كذلك التَّفَاعُل؛ لأن التفاعل ليس ملحقاً بشيء، كإلحاق صَيَّرَ وجوهر بجعفر، فهذا فرق^(٥)، والأمثلة على هذا كثيرة^(٦).

بعض المآخذ على ابن جني:

١ - كان من منهج ابن جني الاحتجاج للقراءات الشواذ، ولكنه لم يلتزم بذلك

(١) الجرْدَحْل: الوادي؛ والضخم من الإبل. انظر: اللسان (ج ر د ح ل) ١١/١٠٩.

(٢) الخيْفَق: الطويل. انظر: اللسان (خ ف ق) ١٠/٨١.

(٣) الصيْرَف: من يقوم بصرف العملة. انظر: اللسان (ص ر ف) ٩/١٩٠.

(٤) السَّلَّهَب: الطويل. انظر: اللسان (س ل ه ب) ١/٤٧٤.

(٥) المحتسب ٢/٢٤٣؛ ٢٤٤.

(٦) انظر: المحتسب ١/٢٠٥؛ ٢٠٦؛ ٢/٣٥٧-٣٥٩.

بل عَرَضَ لبعض قراءات الجمهور، ومن ذلك:

- أ - قراءة الجمهور^(١) في ﴿سُكَارَى﴾، و﴿تَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾^(٢).
- ب - وقراءة الجمهور^(٣) في قوله تعالى: ﴿صِنَوَانٌ وَغَيْرِ صِنَوَانٍ﴾^(٤).
- ج - وقراءة الجمهور^(٥) في قوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لِّذُكُورِنَا﴾^(٦) وغير ذلك^(٧).
- ٢ - من المآخذ عليه أيضاً: إطلاقه في بعض الأحكام حيث يقول عن (فَعَلَّة):
"مثال لم يأت في المصادر ولا الصفات أيضاً"^(٨)، وهو محجوج بما أورده
سيبويه^(٩) حيث ذكر أن الهبيّ صفة وهو على (فَعَلَّ)، ولعل مراده النذرة.
ومن ذلك ما ذكر من أن السكينة على (فَعَّلَة) وليس لها نظير^(١٠). وهذا لا
يسلم له^(١١).

(١) انظر: المحتسب ٧٣/٢.

(٢) سورة الحج. آية: ٢.

(٣) انظر: المحتسب ٣٥١/١.

(٤) سورة الرعد؛ آية: ٤.

(٥) انظر: المحتسب ٢٣٢/١.

(٦) سورة الأنعام. آية: ١٣٩.

(٧) انظر: المحتسب ١٣٢/٢.

(٨) المحتسب ٢٧١/٢؛ ٢٧٢.

(٩) انظر: الكتاب ٢٧٧/٤.

(١٠) انظر: المحتسب ١٥٤/١.

(١١) انظر: ص ١٨٩ من هذا البحث.

الفصل الثالث

أدلته من سماع وقياس وإجماع وتعليل

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : السماع.

المبحث الثاني : القياس.

المبحث الثالث : الإجماع.

المبحث الرابع : التعليل.

المبحث الأول

السمع

أدلة ابن جني في المحتسب

اعتمد ابن جني في توجيهه للقراءات الشاذة على ما قرره من أصول نحوية في كتابه الخصائص من سماعٍ وقياس وإجماع وعلة، وفيما يلي دراسة لما ورد في المحتسب من ذلك.

السماع

السماع وهو: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ؛ وكلام العرب قبل بعثته [ﷺ]، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر"^(١). وله ثلاثة أنواع:

القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي، وكلام العرب شعره ونثره.

أ - القرآن الكريم وقراءاته:

القرآن الكريم المستوى الأعلى في الفصاحة، قال عنه السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً"^(٢).

وقد اعتمد ابن جني هذا المصدر فهو كثير الاستشهاد بالقرآن وقراءاته فهو يستشهد بالقرآن ليؤكد ما قرره من حكم حيث استشهد بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾^(٣)، على جواز إبدال الواو المضمومة همزة^(٤)، ويقول في موضع

(١) فيض نشر الانشراح ٤١٤/١، ٤١٥.

(٢) الاقتراح (متن على كتاب فيض نشر الانشراح) ٤١٦/١.

(٣) سورة المرسلات. آية: ١١.

(٤) انظر: المحتسب ٣٤٨/١؛ و ص ٦٩٨ من هذا البحث.

آخر عن قراءة أبي عبدالرحمن السلمي: (وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا)^(١)
"مصدر في موضع الحال، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾^(٢)""^(٣).

ويقول -عن بعض أوجه التوجيه في القراءة الشاذة (بِعَذَابٍ بَيِّنٍ)^(٤)-: "أما
بَيِّنٍ بغير همز على وزن فِعْلٍ فيحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون أراد مثال فِعْلٍ، فيكون كما جاء من الأوصاف على فِعْلٍ
... وأصله الهمز كقراءة من قرأ (بَيِّنٍ) بالهمز، إلا أنه خفف فأبدل ياء فصارت
(بَيِّنٍ) ك(بَيِّر) و(ذِيب)، فيمن خفف...^(٥).

وقد يورد ابن جني الشاهد من القرآن ليدلل على اللغة القوية، عندما
يتجاذب الكلمة أصلاً، ومن ذلك ترجيح^(٦) كون الطاغوت وما تصرف منها
من الياء لا من الواو لقوله تعالى: ﴿...فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٧).

وقد استشهد فربط بين قراءة شاذة وأخرى شاذة حيث ربط بين قراءة عروّة
ابن الزبير: (وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهَا)^(٨)، وقراءة علي بن أبي طالب، وعروّة بن الزبير
(وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ) بفتح الهاء بدون ألف، فجعل القراءة الثانية محذوفة
من الأولى^(٩) أي: الألف فيها محذوفة.

(١) سورة الأعراف. آية: ٥٧. وانظر: المحتسب ٢٥٥/١؛ وص ٢٢١ من هذا البحث.

(٢) سورة البقرة. آية: ٢٦٠.

(٣) المحتسب ٢٥٥/١.

(٤) سورة الأعراف. آية: ١٦٥.

(٥) المحتسب ٢٦٥/١.

(٦) انظر: المحتسب ١٣٢/١؛ و ص ٢٤٠ من هذا البحث.

(٧) سورة البقرة. آية: ١٥. وسورة الأنعام. آية: ١١٠.

(٨) سورة هود. آية: ٤٢.

(٩) انظر: المحتسب ٣٢٢/١؛ و ص ٧٥٨ من هذا البحث.

فابن جني اعتمد القرآن الكريم وقراءاته كأصل من الأصول النحوية التي بنى عليها معالجته الصرفية للقراءات الشاذة.

ب- الحديث الشريف:

اختلفت مواقف العلماء من الاستشهاد بالحديث الشريف فأجاز بعضهم الاستشهاد به ومنع بعضهم ذلك وفَصَّل بعضهم فيه^(١)، أمّا ابن جني فمن العلماء الذين يحتجون به ويستدلون بألفاظه يقول في الخصائص عن مصادر السماع: "وعلى ذلك عامة ما جاء في القرآن، وفي حديث النبي ﷺ ومن بعده رضوان الله عليهم، وما وردت به الاشعار، وفصيح الكلام"^(٢).

ويقول ابن الطيّب الفاسي: "وأما الحديث الشريف فاختلف فيه، فذهب إلى الاحتجاج به والاستدلال بألفاظه وتراكيبه جمع من الأئمة، منهم شيخنا هذه الصناعة، وإماماها الجمالان ابن مالك وابن هشام، والجوهري... وابن خروف؛ وابن جني..."^(٣).

ولكن ابن جني مُقِلٌّ من الاستدلال بالحديث، فهو يستشهد به في تقرير وتعزيد ما يذهب إليه، ومن ذلك قوله: "ويدل على صحة مذهب سيبويه في أن الألف والنون إذا جاءتا بعد المضاعف كانتا بحالهما وهما بَعْدَ غير المضاعف ما ورد في الخبر عن النبي ﷺ: "أن قوماً وردوا عليه فقال لهم (من أنتم؟ فقالوا: بنو غَيَّان، فقال (عليه السلام): بل أنتم بنو رشدان)^(٤)، أفلا تراه كيف اشتق

(١) انظر في تفصيل هذه المسألة: فيض نشر الانشراح ٤٤٦/١؛ ومناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٤٤.

(٢) الخصائص ١٦٦/٣.

(٣) فيض نشر الانشراح ٤٤٦/١.

(٤) لم تثبته كتب الصحاح؛ وهو مروي في بعض كتب التراجم. انظر: الاستيعاب لابن عبد البر

الاسم من الغيِّ والغواية حتى حكم بزيادة النون؛ لأنه قابله بضده وهو قوله (رشدان)... فصار (غيَّان) عنده مع التضعيف الذي فيه بمنزلة ما لا تضعيف فيه من نحو مرجان وسعدان فكما يحكم بزيادة النون في مثل هذا من غير التضعيف، كذلك حكم بزيادتها مع التضعيف"^(١).

وقد يستشهد ابن جني بالحديث في الدلالة على المعاني ومنه قوله: "... وقد هودي الرجل يُهادى مهادة، إذا كان حوله من يمسكه ويهديه الطريق، ومنه قولهم في الحديث"^(٢): (مرّ بنا يهادى بين اثنين)"^(٣).

ج- كلام العرب شعراً ونثراً:

١- الشعر:

لا تكاد تخلو توجيهات ابن جني من شاهد شعري، يأتي به ليقرر حكماً أو يستأنس به في معنى.

والملاحظ أن ابن جني لم يلتزم تحديداً زمنياً في أدلته الشعرية فقد استشهد بشعر الجاهليين والإسلاميين وأتى بشعر بعض المولّدين ولكنه في باب المعاني"^(٤)، ومن ذلك قول ابن المعتز"^(٥):

ما يُحْسِنُ الرِّمَّانُ يَجْمَعُ نَفْسَهُ فِي قِشْرِهِ إِلَّا كَمَا نَحْنُ

٦١١/٢، والطبقات الكبرى لابن سعد ٣٣٣/١.

(١) المحتسب ٨٨/١.

(٢) انظر: صحيح ابن خزيمة ٥٣/٣ (ح ١٦١٦).

(٣) المحتسب ٩١/١.

(٤) انظر: اختيارات ابن جني التصريفية ٦١١.

(٥) البيت من (الكامل). انظر: الديوان ٤٤٣؛ والمخصص ١٤٠/١١.

أتى به ليؤكد أن الرّمان مأخوذ من الرّم والاجتماع^(١).
وابن جني يهتم بروايات البيت ويبيّن أجود الروايات، ومن ذلك قول
الأخطل:

وشارِبٍ مُرْبِحٍ بالكَّاسِ نَادَمَنِي لا بِالْحُضُورِ وَلَا فِيهَا بِسَارٍ^(٢)
يقول تعليقا: "وأجود الروايتين (بسوّار)، أي: بمعربد، وأنشد ابن الاعرابي:
(غير قصّار)..."^(٣).

وقد ينسب بعض الأبيات ويغفل بعضها، فأنشد للأعشى، والأخطل،
وطرفة، وابن الاعرابي وغيرهم، والأمثلة على ذلك كثيرة^(٤).

٢- النشر:

وقد استدل ابن جني ببعض أقوال العرب المأثورة ومن ذلك:
قول العرب هو (بلي سفر)؛ أي: أبلاه السفر، فقد ساقه تفصيلاً لما يذهب
إليه من عدم الاعتداد بالحاجز غير الحصين فالأصل: بلّو فقلبت الواو ياء؛
لتطرفها وكسر ما قبلها، ولم يعتد بالحاجز الساكن فكأن الكسرة باشرت
الواو^(٥).

واستدل بقولهم: "ولذلك من دمي عقيبك"، وفسّره ابن جني فقال: "أي:
ولذلك من ولدته فسال دُمك على عَقْبَيْك عند ولادته، لا من اتخذته ولداً، قريباً

(١) انظر: المحتسب ٨٧/١.

(٢) البيت من (البسيط) الديوان ٧٩، وانظر: المحتسب ٢٤١/٢؛ واللسان (س و ر) ٣٨٥/٤.

(٣) المحتسب ٢٤١/٢؛ ٢٤٢.

(٤) انظر مثلاً: المحتسب ٨٧/١؛ ٢١٤؛ ٢١٣/١؛ ٣٥٦/١؛ ١٣٧/٢؛ ٢٤١/٢.

(٥) انظر: المحتسب ٧٠/١.

كان منك أو بعيداً" ^(١) والأمثلة على ذلك كثيرة ^(٢).

٣- اللغات:

وجّه ابن جني كثيراً من القراءات الشاذة على لغات العرب المختلفة، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في منهجه في دراسة المسائل ^(٣).

(١) انظر: المختص ١/٣٦٥.

(٢) انظر: المختص ١/٣٢٣.

(٣) انظر ص ٣١ من هذا البحث.

المبحث الثاني

القياس

القياس

وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه^(١).

وابن جني وشيخه الفارسي في مقدّمة من فتّق اللغة بالقياس فهذا أبو علي يقول: "أخطيء في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطيء في واحدة من القياس"^(٢)، ويؤكد التلميذ مقالة شيخه فيقول: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"^(٣)، ومما يدل على اهتمام ابن جني بالقياس أنه عقد له باباً (في الخصائص في أنه ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)^(٤)، والقياس عنده لا بد أن يكون على الكثير الشائع.

ومن أمثله في المحتسب قوله -تعليقاً على قراءة الأعرج: (نَحْشِرُهُمْ)^(٥) بكسر الشين-: "هذا وإن كان قليلاً في الاستعمال فإنه قوي في القياس؛ وذلك أن يَفْعِلَ في المتعدي أقيس من يَفْعُلْ، فضرِب يَضْرِب إذا أقيس من قتل يقتل؛ وذلك أن يَفْعُلْ إنما بابها الأقيس أن تأتي في مضارع فَعُلْ كظَرُفَ يَظْرُفُ، وَكُرُمَ يَكْرُمُ، ثم نقلت إلى مضارع فَعَلَ، نحو يَقْتُلُ ويدخُلُ؛ لتخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي؛ إذ كان مبنى الأفعال على اختلاف مُثْلَهَا، من حيث كان ذلك دليلاً على اختلاف أزمته، فكلما خالف الماضي المضارع

(١) انظر: الإعراب في جدل الإعراب ٤٥؛ ٤٦؛ ولمع الأدلة ٩٣.

(٢) الخصائص ٨٨/٢.

(٣) الخصائص ٨٨/٢.

(٤) انظر: الخصائص ٣٥٧/١.

(٥) سورة الفرقان. آية: ١٧.

كان أقيس...^(١).

وما ورد مخالفاً للقياس فهو عنده غريب يقول -تعليقاً على قراءة ابن عباس: (فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصِرْهُنَّ)^(٢) مكسورة الصاد مشددة الراء وهي مفتوحة: "أَمَّا فَصِرْهُنَّ، بكسر الصاد وتشديد الراء فغريب، وذلك أن يَفْعُل في المضاعف المتعدي شاذ قليل وإنما بابه فيه يَفْعُل، كصب الماء يصبُّه... ولجئي المتعدي من هذا مضموماً -وبابه وقياسه الكسر- نَظَرٌ ليس هذا موضعه...^(٣).

وعند معالجة ابن جني للمسائل التصريفية يحرص على بيان القياس فيما يَعرِض له، فيقول -عن عَوْرَةٍ-: "ضمة الواو في هذا شاذة من طريق الاستعمال؛ وذلك أنها متحرّكة بعد فتحة فكان قياسها أن تقلب ألفاً فيقال عارة كما قالوا: رجل مال وامرأة مالة، وكبش صاف ونعجة صافة"^(٤).

فهذه اللفظة عنده شاذة في الاستعمال والقياس أمّا عند أبي حيان، والسمين فهي على القياس^(٥).

كما أنه يحرص على عرض الأوجه المتفاوتة من حيث قوّة القياس وينبّه على أقواها:

ومن ذلك ما عَرَضَهُ من أوجه في قراءة أبي جعفر يزيد: (إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ)^(٦)، بالتشديد حيث قال بعد عرضه لبعض الأوجه: "... على أنه يجوز أن يكون

(١) المحتسب ١١٩/٢.

(٢) سورة البقرة. آية: ٢٦٠.

(٣) المحتسب ١٣٦/١.

(٤) المحتسب ١٧٦/٢.

(٥) انظر: ص ٧٥٢، ٧٥١ من هذا البحث.

(٦) سورة الغاشية. آية: ٢٥.

فِعَالاً، إَوَاباً، إلّا أنه قلب الواو ياء - وإن كانت متحصنة بالإدغام - استحساناً للاستخفاف، لا وجوباً... لكن مَنْ روى هذا مما هو أشد قياساً منه، وذلك أن يكون بنى من آب فَيَعَلْتُ، وأصله أَيْوَبْتُ، فقلبت الواو ياء؛ لوقوع الياء ساكنة قبلها...^(١).

وكثر عند ابن جني ما يُعرَف بقياس الشبه: وهو حمل الفرع على الأصل، بضرب من الشبه غير العلة التي علّق عليها الحكم في الأصل^(٢).
ومن أضربه عند ابن جني التنظير ومن أمثلته:

١ - ذكر ابن جني أن الهاء في قراءة ابن عامر: (أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ)^(٣) كسرت؛ لكسرة الباء، ولم يعتد بالحاجز الساكن غير الحصين، ونظّر لعدم الاعتداد بالحاجز الساكن بما صار من قلب لبعض الكلمات، نحو قِنِيَّة، وصَبِيَّة، وبَلِي سفر فهذه الكلمات من الواو: من قنوت، ومن صبوت، ومن بلوت، فقلبت هذه الواو لوقوعها بعد كسرة، مع أن هذه الحروف مفصولة عن الكسرة بفاصل ساكن، ولكن لم يعتد به فكأن الكسرة باشرت هذه الحروف^(٤).

٢ - الواجب في (الطجع) المبدلة من (اضطجع) عودة التاء فيقال: (التجع)؛ ذلك أن أصلها (اضتجع) فلما سبقت تاء الافتعال بالضاد - وهو حرف من حروف الإطباق - قلبت التاء طاء، فلما أبدلت الضاد لاماً وجب عودة التاء

(١) المحتسب ٣٥٨/٢.

(٢) انظر: لمع الأدلة ١٠٧.

(٣) سورة البقرة. آية: ٣٣.

(٤) انظر: المحتسب ٧٠/١.

إلى أصلها لزوال المسوِّغ وهو حرف الاطباق، وقد علل ابن جني لذلك بقوله: "هذا إبدال عَرَض للضاد في بعض اللغات فلما كان عارضاً -وظيلاً في أكثر اللغات قالصاً^(١) -أقروا الطاء بحالها إيداناً بقلة الحفل بما عَرَض من البديل، ودلالة على الأصل المنحو المعتمد"^(٢).

ونظّر لعدم الاعتداد بما عرض للكلمة من إبدال، وجعل عدم الاعتداد دليلاً على أصل الكلمة بقول الشاعر:

وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ^(٣)

إذ صححت الواو ولم تقلب همزة، مع استيفائها لشرط القلب: وهو أنه متى اكتنف ألف التكمير حرفاً علّة وكان الحرف الثاني مجاوراً للطرف في اللفظ أو في التقدير وجب الهمز، فلم يعتد بما يلزم في الكلمة من قلب وجعل عدم الاعتداد دليلاً على إرادة الأصل (العواوير)^(٤).

٣- شَبَّه ابن جني ما حصل في قراءة السلمي، والحسن، وابن محيصن، وسلام وقتادة: (يَوْقَد مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ)^(٥) بـ(تَذَكَّرُونَ)، وأن الأصل فيها تذكرون، ثم حذفت التاء الثانية على ما هو مذهب البصريين، وحمل الياء في (يَوْقَدُونَ) على التاء في نحو (تَذَكَّرُونَ) طرداً للمسألة، ونظّر لهذا الحمل

(١) كتب في النص (خالصاً) وليس لها معنى وكتبت في التصويبات (قالصاً) وهو الصواب؛ يقال: قلص الظل؛ أي: انقبض وانضم. انظر: اللسان ٧/٧٩؛ والتصويبات في المحتسب ٢/٣٨٢.

(٢) المحتسب ١/١٠٧.

(٣) شطر بيت من الرجز، وهو منسوب لجندل بن المثنى الطُّهوي. انظر: الخصائص ٣/٣٢٥؛ وشرح التصريف ٤٩٥، وضرائر الشعر ١٣١.

(٤) المحتسب ١/١٠٧؛ ١٠٨.

(٥) سورة النور. آية: ٣٥.

بما حصل للفعل الثلاثي المجرد من حذف فائه في المضارع، حيث قيل في وعد: يعد؛ فحذفت الواو لوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة في المضارع؛ وذلك أن الكسرة جزء من الياء، والفتحة جزء من الألف، وحمل المضارع المبدوء بغير الياء على المضارع المبدوء بالياء من باب الإطراد^(١)، والأمثلة على ذلك كثيرة^(٢).

كما كثر عند ابن جني ما يعرف بقياس العلة وهو: حمل فرعٍ على أصلٍ بالعلة التي علّق عليها الحكم في الأصل^(٣)، ومن أمثله ما ذكره من تشبيهه الحذف في (جبريل) بالحذف في (زرجون)، وذلك لاتفاقهما في علة التغيير في الأسماء الأعجمية^(٤).

ولابن جني نظريات لا يسهل حمل بعضها على بعض، ومن ذلك أنه ذهب إلى أن المبتدأ والخبر بمثابة الكلمة الواحدة، لذلك قال عن قراءة أهل البادية (الْحَمْدُ لِلَّهِ)^(٥) - بضم الدال واللام - أن الضم في اللام إتياع للضم في الدال، فهما عنده كالكلمة الواحدة، ونظر لهذا الإتياع بما حصل في السلطان، فالأصل فيها: السلطان بإسكان اللام، ثم اتبعت اللام حركة السين، وكذلك الأمر في القرُفصاء والقرُفصاء.

ونظر للتركيب في المبتدأ والخبر بالتركيب الإسنادي حيث يقال في النسب

(١) انظر: المحتسب ١١٠/٢؛ ١١١.

(٢) انظر مثلاً: المحتسب ١/٢٦٢؛ و٢/١٣٢.

(٣) انظر: لمع الأدلة ١٠٥.

(٤) انظر: المحتسب ١/٩٧؛ ٩٨.

(٥) سورة الفاتحة. آية: ١.

إلى تأبط شراً، وحضرموت: تأبطي وحضرمي^(١).

ولكن القياس -هنا- فيه نظر ف(الحمد لله) هذه الجملة الاسمية مكوّنة من كلمتين (الحمد) و(لله) وكل منهما أصل قائم بذاته، أما في المركّب فكلتا الكلمتين مُزجتا معاً لتكوّنا كلمة واحدة لها من الأحكام ما يخصها. وابن جني وإن كانت بعض نظائره لا تتسم بالدقة إلا أنه معذور في هذا، فهو يحاول أن يجد من النظائر ما يساعده في تحقيق هدفه وهو تقريب القراءات الموسومة بالشاذة من سنن العربية.

(١) انظر: المحتسب ٣٨/١.

المبحث الثالث

الإجماع

المبحث الرابع

العلّة

أنه كُسِّرَ على فَعَلَى إذ كان السكر علةً تلحق العقل^(١).

ومنه أيضاً ما ذكره من أن (أمانى) وما شاكلها الأصل فيها الثقيل وما ورد مخففاً فهو محذوف الياء، يقول: "على أن حذف الياء مع الإدغام أسهل شيئاً من حذفه ولا إدغام معه؛ وذلك أن هذه الياء لما أدغمت خفيت وكادت تستهلك إذا أنت حذفتها فكأنك إنما حذفت شيئاً هو في حال وجوده في حكم ما ليس موجوداً"^(٢).

والأمثلة على ذلك كثيرة^(٣).

وقد يأتي ابن جني بعلل لا يُسلم له بها، ومن ذلك ما ذكره من أن علة إبدال الهمزة واواً في نحو صحراء عند التثنية وجمع المؤنث السالم هو التشابه بين الهمزة والواو وعلل لهذا التشابه يقول: "شُبِّهَت الهمزة بالواو؛ لأن كل واحدة منهما طارقة في جهتها، فجعل تناهيهما في البعد طريقاً إلى تلاقيهما في الحكم"^(٤).

فهذه العلة ليست مطردة إذ لا يعقل أن كل شيئين تضادا جعل ذلك سبباً لتلاقيهما في الأحكام، وإن كانت الضدية مسوغاً في بعض الأحكام، إلا أنها في الحروف غير واضحة.

(١) المحتسب ١/١٨٩.

(٢) المحتسب ١/٩٥.

(٣) انظر مثلاً: المحتسب ١/٨٨؛ ١/١٤٤؛ ١/١٢٩؛ ١/١٣٠؛ ١/٢٦٥.

(٤) المحتسب ٢/٤١.

الفصل الرابع

تأثيره وأثره

وفيه مبحثان:

المبحث الأول : التأثير.

المبحث الثاني : التأثير.

المبحث الأول

التأثر

التأثر

أشار ابن جني وصرّح ببعض ممن أخذ عنهم وفيما يلي أبرز من أخذ عنهم وما أخذه عنهم:

أ - الخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٥هـ تقريباً:

وافقه ابن جني في أن (إفْعَلَّ) في غير الألوان مقصورة من (إِفْعَالٍ)^(١)، نحو اقطارّ النبات، إذا بدأ يجف.

كما نقل عنه قوله في قول العرب: "ما باليت باله"، أنها في الأصل بالية كالعاقبة والعافية وحذف لامها تخفيفاً^(٢).

ونقل عنه قوله في الآءة: وهي واحدة الآء، وهو الشجر - أن الألف فيها منقلبة عن واو؛ لأن الغالب في الألف إذا وقعت عيناً فجُهل أصلها فالواجب أن يظن فيها أنها منقلبة عن واو^(٣).

ب - سيويه ت ١٨٠هـ تقريباً:

لقد كان لسيويه مكانة كبيرة عند ابن جني فقد تردد اسمه كثيراً في توجيهاته ومن نقله عنه:

١ - قوله "وحكى صاحب الكتاب منه السلطان وذهب إلى أن ضمة اللام إتباع كضمة القُرْفُصَاء، وإنما هي القُرْفُصَاء بسكون الراء"^(٤).

(١) انظر: المختب ٢٥/٢؛ والارتشاف ١٧٧/١؛ وجمع الهوامع ٢٧٠/٣.

(٢) انظر: المختب ٢٨٧/١.

(٣) انظر: المختب ٣٦/٢؛ ٣٧.

(٤) المختب ١٧٧/١؛ ١٧٨. وانظر: الكتاب ٢٦٠/٤.

- ٢- نقل عنه قوله في (الرُّمَّان): إنه على (فُعْلان) مخالفاً للأخفش في أنه على (فُعَال)^(١)، ويلمح من كلام ابن جني موافقته واختياره لمذهب سيبويه.
- ٣- نقل^(٢) قول سيبويه^(٣) في أن المنسوب إذا كان محذوف الفاء ساكن العين معتل اللام نحو (شِية) تعود فيه -عند النسب- فاء الكلمة وتبقى كسرة العين، قياساً على إبقاء حركة العين في المحذوف اللام بعد رَدِّ لامه، نحو دم، فيقال في النسب إلى شيه: وَشَوِي بقلب الكسرة فتحه كما هو قياس النسب.
- ٤- وافق ابن جني^(٤) سيبويه^(٥) والجمهور في أنه إذا صُغِّر ما المبدل فيه لازم، نحو قائم وبائع، فإنه لا يردُّ إلى أصله في التصغير فيقال: قوَيْم، وبوَيْع، وهو في هذا مخالف لما ذهب إليه الجرمي^(٦) في أن تصغيرهما: قوَيْم وبوَيْع.
- ٥- نقل^(٧) عنه مذهبه في (أهالي) وأنه ليس لهما مفرد بل هو مُقَدَّر، وتقديره أهلاة^(٨).
- ٦- أشار^(٩) إلى مذهب سيبويه فيما كان على (فَعْل) دالاً على الجمع، ومفرده

(١) انظر: المحتسب ٨٨٩/١. وانظر: الكتاب ٢١٨/٣.

(٢) انظر: المحتسب ١٩٧/١.

(٣) انظر: الكتاب ٣٦٩/٣.

(٤) انظر: المحتسب ١٤٩/١.

(٥) انظر: الكتاب ٤٦٣/٣؛ وشرح المفصل ١٢٣/٥؛ وشرح الكافية الشافية ١٩٠٩/٤.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٠٩/٤؛ والارتشاف ٣٧٢/١.

(٧) انظر: المحتسب ٢١٨/١.

(٨) انظر: الكتاب ٦١٦/٣.

(٩) انظر: المحتسب ٢٢/٢.

على (فاعل)، نحو: صَحَبَ وصَاحِب في أنه اسم جمع لا جمع^(١).
 ٧- نقل عنه^(٢) حديثه عن الفعل (يدع) وماضيّه، وأنهم استغنوا عن الماضي بقولهم ترك^(٣).

وقد ينقل ابن جني عن سيبويه ولكن بدون تصريح، ومن ذلك ما ذكره ابن جني^(٤) في (آيامي) وأن مفردھا آيم، وأصلھا (آيائم)، ثم قدمت اللام وأخرت العين فصارت (آيامي)، هذا هو مذهب سيبويه وإن لم يصرّح بذلك^(٥).

كما أنه^(٦) وافق سيبويه في مذهبه - وإن لم يصرّح به - في أنّ ما كان على (فَعِيل) نحو (قتيل) إذا أريد المؤنث هل تدخله الهاء الدالة على المؤنث أولاً؟ فذكر أن ما وقع عليه الفعل من (فَعِيل) لا تلحقه الهاء، وما هو مُعَدّ لوقوع الفعل ولم يقع بعد فتلحقه الهاء^(٧). والأمثلة على ذلك كثيرة^(٨).

ولم يسلم ابن جني بكل ما قاله سيبويه، فقد ذكر ابن جني في آيامي جواز كونها جمع جمع فالمفرد (آيم) (فاعل) جمع على (فَعَلَى) (أيمى) ثم جمع على (آيامي)، فهو وإن اتفق مع سيبويه في أنها جمع إلا أنه خالفه في تفسيره يري أنها جمع مفرد، وهو يري أنها جمع جمع^(٩).

(١) انظر: الكتاب ٦٢٤/٣؛ والارتشاف ٤٨٠/١.

(٢) انظر: المحتسب ٣٦٤/٢؛ ٣٦٥.

(٣) انظر: الكتاب ٢٥/١.

(٤) انظر: المحتسب ٢٠١/١؛ ٢٠١.

(٥) انظر: الكتاب ٦٥٠/٣.

(٦) انظر: المحتسب ٢٠٧/١؛ ٢٨٩/٢.

(٧) انظر: الكتاب ٦٤٧/٣.

(٨) انظر: المحتسب ١١٢/١؛ ١١٣؛ وانظر ص ٣٧٩ من هذا البحث.

(٩) انظر: الكتاب ٦٥٠/٣؛ والمحتسب ٢٠١/١؛ ٢٠١.

ج- يونس بن حبيب ت ١٨٢هـ:

نقل عنه قوله في تحقير ناب: نوب حملاً للألف على ما يغلب فيها من أحكام، وهو قلب الألف إذا كانت عيناً واواً^(١)، وما ذهب إليه هو مذهب الكوفيين^(٢).

وقد غلط سيويه^(٣) هذا الإبدال، وخالفهم في ما ذهبوا إليه.

د- الكسائي ت ١٨٩هـ:

- ١- ذكر الكسائي أن التأنيث - في قوله تعالى ﴿خَالِصَةً لِّذُكُورِنَا﴾^(٤) - للمبالغة^(٥)، وعلى هذا التوجيه الأخفش^(٦)، وقد وافقهما ابن جني^(٧).
- ٢- نقل عنه إثبات (الأثافي) مشددة^(٨)، وقد أورده ابن جني رداً على الأخفش^(٩) في عدم سماع هذه الكلمة بالثقل.
- ٣- ذكر مذهبه في آية وأنها محذوفة من (فاعلة)^(١٠)، وأصلها: أَيْيَّة.

(١) انظر: المحتسب ١/١٣٢؛ ١٣٣؛ وانظر ص ٤٩٤ من هذا البحث.

(٢) انظر: الارتشاف ١/٣٥٩؛ ٣٦٠؛ والمساعد ٣/٤٩٨؛ وص ٤٩٥ من هذا البحث.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٤٦٢.

(٤) سورة الأنعام. آية: ١٣٩.

(٥) انظر: المحتسب ١/٢٣٢؛ وانظر مذهب الكسائي في: إعراب القرآن ٢/٩٩؛ والجامع لأحكام القرآن ٧/٨٤؛ والدر المصون ٥/١٨٣.

(٦) انظر: معاني القرآن له ١/٣١٤.

(٧) انظر: المحتسب ١/٢٣٢.

(٨) انظر: المحتسب ١/٩٤.

(٩) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٢٥.

(١٠) انظر: المحتسب ١/١٣٤؛ ١٩١؛ وص ٦٠٠ من هذا البحث.

- ٤- نقل عنه مذهبه في الوقف على هيهات وأنه يقف عليها بالتاء^(١) لا بالهاء.
- ٥- نقل عنه قوله بعدم وجود وَزَفَ في اللغة، وهو محجوج بما أورده ثعلب من أن وَزَفَ في اللغة بمعنى أسرع^(٢)، وفي ذلك رد عليه وعلى الفراء، حيث لم يثبتاه^(٣).

هـ- الفراء ت ٢٠٧هـ:

- ١- وافقه ابن جني في توجيهه للقراءة (مَالاً لُبْدًا)^(٤) حيث جعل (لُبْد) جمعاً مفردة لابد^(٥)، وهو ما ذكره ابن جني^(٦).
- ٢- ذكر ابن جني توجيهين للقراءة (كَهَشِيمٍ الْمُحْتَظِرِ)^(٧):
- الأول: أنه مصدر.
- والثاني: أنه اسم مفعول^(٨)، وهو في التوجيه الثاني موافق للفراء^(٩) وإن لم يصرّح.
- ٣- نقل عنه مذهبه في (مئونه)، وجواز كونها من الأين، ووزنها (مَفْعُلة)^(١٠)

(١) انظر: المحتسب ٩١/٢؛ والمحكم ٢٤٥/٤؛ وص ٩١٥ من هذا البحث.

(٢) انظر: المحتسب ٢٢٢/٢؛ ٢٢١/٢.

(٣) انظر: ص ٥٨٤ من هذا البحث.

(٤) سورة البلد. آية: ٦.

(٥) انظر: معاني القرآن له ١٩٤/٣؛ ٢٦٣.

(٦) انظر: المحتسب ٣٦١/٢.

(٧) سورة القمر. آية: ٣١.

(٨) انظر: المحتسب ٢٩٩/٢؛ ٣٠٠.

(٩) انظر: معاني القرآن له ١٠٩/٣.

(١٠) انظر: المحتسب ٢١٣/١؛ ٢١٤.

- وهو في ذلك مخالف لسيوييه - كما نقل ابن جني - لأنها عنده (فَعُولَةٌ)^(١).
- ٤ - ذكر ابن جني جواز كون (الْوُلْد) بضم الواو في قراءة يحيى بن يعمر: (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوُلْدِي)^(٢) - بضم الواو - جواز كونها لغة في (الْوَلَد)^(٣)، وقد ذكر ذلك الفراء^(٤)، فهو موافق له وإن لم يصرّح.
- ٥ - ذكر السمين الحلبي^(٥) أن الفراء وجّه قراءة الجمهور ﴿خَالِصَةً لِّذِكْرِنَا﴾^(٦) على أنها مصدر على وزن (فاعلة)، وقد أشار ابن جني لهذا التوجيه^(٧)، وعليه فإن ابن جني موافق له وإن لم يصرّح.
- ٦ - الذي يظهر أن ابن جني عند حديثه عن ميم (مسيل) موافق للفراء فالميم عنده زائدة، يدل على ذلك أنه بعد أن ذكر كون الميم زائدة ساق اعتراضاً وأجاب عنه، يقول: "فإن قلت فقد حكى يعقوب وغيره في واحده: مَسَلَّ وَمَسَّلَ. قيل: يشبه أن يكون ذلك لقولهم: مُسْلَانٌ، فلمّا سمعوا مُسْلَانًا جاءوا بواحدته على فَعَلْ كَبَطْنٌ وَبُطْنَانٌ"^(٨).
- ٧ - نقل عنه قوله بعدم وجود (وَزَفَ) في اللغة^(٩)، وهو محجوج - كما

(١) انظر: المحتسب ١/٢١٣؛ ٢١٤.

(٢) سورة نوح. آية: ٢٨.

(٣) انظر: المحتسب ١/٣٦٥؛ وص ٤٨٩ من هذا البحث.

(٤) انظر: معاني القرآن له ١٧٣/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٥/١٨٣.

(٦) سورة الأنعام. آية: ١٣٩.

(٧) انظر: المحتسب ١/٢٣٢.

(٨) المحتسب ٢/١٣٣؛ وانظر ص ٦٢٤ من هذا البحث.

(٩) انظر: المحتسب ٢/٢٢١؛ ٢٢٢.

سلف^(١) - بما ذكره ثعلب.

٨ - امتدّ تأثر ابن جني بالفراء إلى الشواهد فنقل عنه بعضاً منها مصرحاً بنقله

عنه، ومن هذه الشواهد ما نقله^(٢) عنه من أن (زقيّه) أي: الصيحة يائية من

زقيت لا من زقوت، واستشهد^(٣) لذلك بقول الشاعر:

تَلَدُ غُلَامًا عَارِمًا يُودِيكَ وَلَوْ زَقَيْتَ كَرُوءًا الدَّيْلُ

٩ - ومع أنّ ابن جني ينقل عن الفراء إلّا أنّه لم يسلم بكل ما نقله بل عاب عليه

تمحله في بعض المواضع ومن ذلك قوله: "وقد تحمّل الفراء في هذا فقال:

جاء ببعض الاسم كقوله:

قُلْنَا لَهَا قِنِّي قَالَتْ لَنَا قَافٌ^(٤)»^(٥).

و- قطرب ت ٢١٠هـ:

نقول ابن جني عنه على نوعين:

١ - نقل للقراءات، ومن ذلك حكايته الفتح^(٦) في القراءة: (اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ)^(٧)

(١) انظر ص ٦٥ من هذا البحث.

(٢) انظر: المحتسب ٢/٢٠٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٥.

(٤) البيت من (السريع)؛ وقامه:

لَا تَخْسِبِي أَنَا نَسِينَا الْإِيحَافُ

وانظر فيه: معاني القرآن للفراء ٣/٧٥؛ ومعاني القرآن وإعرابه ٥/٤١؛ والخصائص ١/٧٠؛

والمحرر الوجيز ٥/١٥٦؛ وشرح الجمل ٢/٥٧٦؛ وشرح شواهد الشافية ٢٦٤.

(٥) المحتسب ٢/٢٨١؛ وانظر: معاني القرآن للفراء ٣/٧٥؛ ٣/٣٩٦.

(٦) انظر: المحتسب ١/٥٤؛ ٥٥.

(٧) سورة البقرة. آية: ١٦.

بفتح الواو، و(قَمَ اللَّيْلُ)^(١) بفتح الميم، و(وَقُلَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ)^(٢)، ومنه قول ابن جني: "أما ما رواه قطرب من (إدْرَاس) و(إدْرَاسِين) فجمع الصّحة".

٢- نقل للشواهد، ومنه ما نقله عنه ابن جني^(٣) من قول الشاعر:

لَا تُفْسِدُوا آبَاءَ الْكُفِّ أَيَّمَا لَنَا أَيَّمَا لَكُمْ^(٤)

ز- أبو عبيدة معمر بن المثنى ت ٢١٠هـ:

نقل عنه ابن جني نقله الإبدال في (وَبَلَّة)^(٥) الطعام، حيث قيل فيها: أبلّة الطعام.

ح- الأخفش ت ٢١٥:

كثرت نقول ابن جني عن الأخفش ومنها:

١- نقل^(٦) عنه حكايته أنه ما سُمِعَ (فُعِلَ) إلّا قد سمع فيه (فُعِلَ) نحو طُنِبَ وَطُنِبَ^(٧).

٢- أشار إلى مذهبه في (الرّمّان) وأنّه على (فُعَال)^(٨)، مخالفاً في ذلك سيبويه

(١) سورة المزمل. آية: ٢.

(٢) سورة الكهف. آية: ٢٩.

(٣) المحتسب ١/٢٨٣؛ ٢٨٤.

(٤) البيت من (الرجز). وانظر فيه: المحرر الوجيز ٣/١٠؛ والجني الداني ٥٣٣؛ وهمع الموامع ٣/١٧٨.

(٥) انظر: المحتسب ١/٣٤٨.

(٦) انظر: المحتسب ٢/١٧٠.

(٧) انظر قوله في: الحجة ١/١١٣؛ وشرح الشافية ١/٤٦.

(٨) انظر: المحتسب ١/٨٧؛ ٨٨.

الذي يرى أنه (فُعْلَان) ^(١).

٣- وافقه ابن جني ^(٢) في توجيهه لقراءة الجمهور ﴿خَالِصَةً لِدُكُورِنَا﴾ ^(٣) إذ جعل التأنيث فيها للمبالغة ^(٤).

٤- أشار ^(٥) إلى مذهبه وخلافه مع سيويه في أنّ ما دلّ على أكثر من اثنين وله مفرد، ولكنه ليس على وزن من أوزان الجموع - فهو جمع ^(٦)، مخالفاً في ذلك سيويه الذي يرى أنه اسم جمع ^(٧).

٥- نقل عنه أن (الأثافي) لم تسمع مُثَقَّلَةً مطلقاً ^(٨)، وقد ردّ عليه ابن جني بما ذكره الكسائي من ثبوت سماعها مشددة ^(٩).

٦- ذكر مذهب الأخفش في وزن جَبْرَيْل، وأنه على وزن (فَعْلَيْل) ^(١٠)، فقد ذهب إلى زيادة الهمزة، واستدل ببعض القراءات الواردة بدون همز (جَبْرَيْل) و(جَبْرَيْل)، ولكن ابن جني لم يرتض ما ذهب إليه إذ يقول: "وهذا كالتعسف من أبي الحسن لما قدّمناه من التخليط في الأعجمي" ^(١١).

(١) انظر ص ١٩٢ من هذا البحث.

(٢) انظر: المحتسب ٢٣٢/١.

(٣) سورة الأنعام. آية: ١٣٩.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٩٩/٢؛ والجامع لأحكام القرآن ٨٤/٧؛ والدر المصون ١٨٣/٥.

(٥) انظر: المحتسب ٢٢/٢.

(٦) انظر: معاني القرآن له ٣١٥/١؛ ٥٤٦/٢؛ والتبصرة والتذكرة ٦٧٩/٢؛ والارتشاف ٤٠٢/١.

(٧) انظر ص ٤٦٧ من هذا البحث.

(٨) انظر: معاني القرآن له ١٢٥/١.

(٩) انظر: المحتسب ٩٤/١.

(١٠) انظر: المحتسب ٩٨٩٧/١.

(١١) المحتسب ٩٨/١.

٧- أشار^(١) إلى مذهبه في تخفيف الهمزة المضمومة المكسورة ما قبلها في أنها تبدل من جنس حركة ما قبلها^(٢)؛ أي: إبدالها ياء خالصة، وعلى هذا وجه ابن جني قراءة الزهري، والحسن، وموسى بن طلحة: (لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِيون)^(٣) بإثبات الياء، والأمثلة على ذلك كثيرة^(٤).

ط- أبو زيد الأنصاري ت ٢١٥هـ:

١- نقل عنه حكايته لـ(السَّكِينَة) بفتح السين وتشديد الكاف تعضيذاً لما ذكره، حيث يقول -تعليقاً على قراءة قتادة، والضحاك: (كَوْكَبٌ دَرِّي)^(٥)، مخففة-: "الغريب من هذا (دَرِّي)، بفتح الدال، وتشديد الراء، والهمز، وذلك لأن فَعِيلاً بالفتح وتشديد العين عزيز، إنما حُكي منه: السَّكِينَة، بفتح السين وتشديد الكاف، حكاها أبو زيد"^(٦).

٢- نقل عنه حكايته للغة ثانية في سأل وهي سال يسال^(٧)، اعتماداً على قول العرب: هما يتساولان، إلى غير ذلك مما نقله عنه^(٨).

وقد ذكر ابن جني تأثره بأبي زيد إذ ذكر أنه قرأ على أبي علي الفارسي نوادره^(٩).

(١) انظر: المحتسب ٣٢٩/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن له ٤٩/١.

(٣) سورة الحاقة. آية: ٣٧.

(٤) انظر مثلاً: المحتسب ٥٥٤/١؛ ٥٥٥/٢؛ ٣٦٣/٢.

(٥) سورة النور. آية: ٣٥.

(٦) المحتسب ١١٠/٢.

(٧) انظر: المحتسب ١٧٧/٢.

(٨) انظر: المحتسب ٨٣/١؛ ٢٠٠/١؛ ٢٢٤/١.

(٩) انظر: سر الصناعة ٥٣٤/٢.

ي- ابن الأعرابي ت ٢٣٠هـ:

- ١- نقل عنه مذهبه في مفرد (غدايا)، وأنه غديّة، وهي لغة في غداة، قياساً على مفرد عشايا، وهو عشيّة^(١).
- ٢- كما نقل عنه حكايته لقول العرب: "ظنّْتُ زيداً يفعل كذا" تعضيداً لما قرره من الحذف في المضعف^(٢).

ك- يعقوب بن السكيت ت ٢٤٤هـ:

- نقل عنه حكايته في أنّ واحد (مُسلان) و(أمسلة): مَسَلٌ ومَسْلٌ^(٣)، وهذا يدل على أصالة الميم فتجمع على (أفَعَلَة).

ل- أبو حاتم السجستاني ت ٢٥٠هـ أو ٢٥٥هـ:

- ١- ذكر ابن جني بعض الألفاظ التي أبدلت فيها الواو همزة وذكر منها وُجْنة^(٤) حيث قيل: أُجْنة ثم عَقَّب بقول أبي حاتم: "ولم يقولوا وُجْنة، بل ألزموها الهمز..."^(٥).
- ٢- نقل عنه إنكاره لقراءة أبي جعفر يزيد: (إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ)^(٦) بالتشديد، يقول: "أنكر أبو حاتم هذه القراءة، وقال حَمَلَهَا على نحو (كَذَّبُوا كِذَّاباً)^(٧)

(١) انظر: المحتسب ١٦/٢؛ واللسان (غ د ا) ١١٧/١٥؛ وص ٤٦٠ من هذا البحث.

(٢) انظر: المحتسب ٢٦٩/١.

(٣) انظر: المحتسب ١٣٣/٢؛ وقد نقله أبو علي الفارسي؛ انظر: الحجة ٨/٤، وإصلاح المنطق ٣٧١.

(٤) انظر: الوجْنة: ما ارتفع من الخدين وهي مُثَلثة الفاء؛ انظر: القاموس المحيط (و ج ن) ١١١٥.

(٥) المحتسب ٣٤٨/١.

(٦) سورة الغاشية. آية: ٢٥.

(٧) سورة النبأ. آية: ٢٨؛ وصوابها: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾.

قال: وهذا لا يجوز، لأنه كان يجب إوَّاباً؛ لأنه فعَّالاً، قال: ولو أراد ذلك لقال: إِيوَّاباً فقلبت الواو ياء للكسرة قبلها كديوان وقيراط لقولهم: دواوين وقراريط ودنانير"^(١).

ولم يسلم ابن جني له إنكاره لهذه القراءة، بل وجهها، وذكر ما تحتمله من الأوجه التصريفية"^(٢).

٣- نقل عنه أن (الزقية) -بمعنى الصيحة- مأخوذة من الواو فأصلها (زقوة)، وقد أثبت ثعلب استعمال الياء كأصل، وهو ما يلمح ميل ابن جني له"^(٣).

م- المبرّد ت ٢٨٥هـ:

نقل عنه زيادته في حكاية اللقاء بين أبي زيد وسيبويه، يقول ابن جني: "حدثنا أبو علي"^(٤): قال: لقي أبو زيد سيبويه فقال له: سمعت العرب تقول: قرئت وتوضيت، فقال له سيبويه: فكيف تقول في المضارع؟ قال: أقرأ، هذا آخر الحكاية عن أبي علي، وزاد أبو العباس محمد بن يزيد"^(٥) فيها فقال له سيبويه: فقد تركت إذاً مذهبك"^(٦).

ن- ثعلب ت ٢٩١هـ:

١- بعد أن عرض ابن جني لما ذهب إليه أبو حاتم السجستاني من أن (زقية)

(١) المختص ٣٥٧/٢.

(٢) المختص ٣٥٧/٢-٣٥٩.

(٣) انظر: المختص ٢٠٧/٢.

(٤) انظر: الحجة له ٩٦/٢.

(٥) انظر: المقتضب ١٦٦/١.

(٦) المختص ٦٧/١.

مأخوذة من الواو فأصلها (زقوة)، قال: "وأثبت أبو العباس أحمد بن يحيى الياء في (زقية) أصلاً"^(١).

٢- نقل عنه إثبات وزف في اللغة بمعنى أسرع^(٢)، وفيه ردُّ على الكسائي^(٣) والفراء^(٤) إذ لم يثبتا ذلك.

س- الزّجاج ت ٣١١هـ:

وافقه ابن جني^(٥) في ما ذهب إليه من أن (جبرئيل) وما فيه من قراءات من التخليط في الأعجمي^(٦)، وهو في هذا مخالف للأخفش^(٧) الذي يرى أنه على وزن (فعلئيل).

ع- ابن السراج ت ٣١٦هـ:

- ١- نقل عنه ابن جني^(٨) إنكاره مجيء (فُعُول) في المصادر^(٩).
- ٢- أشار إلى مذهبه في رَكَنَ يَرُكِّن من أنه من تداخل اللغات بين رَكِنَ يَرُكِّن ورَكَنَ يَرُكُّن^(١٠).

(١) انظر: المحتسب ٢/٢٠٧.

(٢) انظر: المحتسب ٢/٢٢١؛ ٢٢٢.

(٣) انظر: المحتسب ٢/٢٢١؛ ٢٢٢.

(٤) انظر: معاني القرآن له ٢/٣٨٩؛ والمحتسب ٢/٢٢١؛ ٢٢٢.

(٥) انظر: المحتسب ١/٩٧؛ ٩٨.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٠.

(٧) انظر: المحتسب ١/٩٧؛ ٩٨.

(٨) انظر: المحتسب ١/٦٣؛ ٢/١٢٣؛ ٢/٢٨٥.

(٩) انظر: الأصول ٣/١١١.

(١٠) انظر: المحتسب ١/٣٢٩.

٣- نقل عنه^(١) أنه يذهب في (أسماء) إلى أنها من الواو، ثم أبدلت الواو همزة فأصلها: (وسماء) من الوسامة^(٢).

٤- نقل عنه ابن جني^(٣) قوله بأنَّ (ضيفن) على وزن (فَعْلَن)، فالتون زائدة والياء أصلية - وهو في هذا موافق لسيبويه^(٤) - ويعلل لورود الفعل (ضَفَن) الرجل يَضْفَن أن قائل ذلك سمع (ضيفن)، وظاهره أنه (فَيَعْل) فَعَرَّه؛ لأنه أكثر في الكلام في (فَعْلَن) فبنى على هذا الظن واستعمل الفعل منه فقال (ضفن)^(٥).

ف- ابن مجاهد ت ٣٢٤هـ:

تناول د. إبراهيم الحندود^(٦) اعتراضات ابن جني على ابن مجاهد فأوفاهما حقَّها، ومما عَرَضَتْ له في دراستي للمسائل الصرفية ما يلي:

١- اعترض عليه ابن جني عندما علَّق على قراءة ابن مسعود: (الكِبَر عَتِيًّا)^(٧) و(أَوَّلَى بِهَا صَلِيًّا)^(٨) بفتح العين والصاد فقال: "قال ابن مجاهد لا أعرف لهما في العربية أصلاً"^(٩)، ثم قال: "لا وجه لإنكار ابن مجاهد ذلك، لأن له

(١) انظر: المحتسب ١/٣٤٨.

(٢) انظر: الأصول ٢/٨٥؛ واللسان (و س م) ١٢/٦٣٨.

(٣) انظر: المحتسب ١/٣٢٩؛ ٢/٦٩؛ والخصائص ٣/١٢٢.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٢٥٢؛ ٢٧٠؛ ٣٢٠.

(٥) انظر: المحتسب ٢/٦٩.

(٦) انظر: احتجاجات أبي الفتح في المحتسب على أبي بكر بن مجاهد ٢٣ وما بعدها.

(٧) سورة مريم. آية: ٨.

(٨) سورة مريم. آية: ٧٠.

(٩) المحتسب ٢/٣٩.

في العربية أصلاً ماضياً، وهو ما جاء من المصادر على فَعِيلٍ، نحو: الحويل...
والشخير^(١).

٢- كما اعترض عليه ابن جني في جَعَلَهُ ظِلًّا مفرد ظِلَالٍ -الواردة في القراءة
(ظِلَالٍ مِنَ الْغَمَامِ)^(٢)؛ -؛ لاختلاف المعنى، يقول: "وذلك أن الظل ليس
بالغيم، وإنما الظُّلَّة الغيم، فأما الظل فهو عدم الشمس في أول النهار، وهو
عَرَض والغيم جسم"^(٣).

٣- ذكر ابن مجاهد أن (آيدتك)^(٤) في قراءة أبي عمرو على (فَاعْلَتِكَ) وقد
اعترض عليه ابن جني، بقوله: "هذا الذي توهمه ابن مجاهد لا وجه له، وإنما
آيدتك أَفْعَلْتِكَ من الأيد وهو القوة"^(٥). إلى غير ذلك من اعتراضاته عليه^(٦).

ص- أبو جعفر النحاس ت ٣٣٨هـ:

موافقات ابن جني لأبي جعفر النحاس كثيرة منها:

١- وافقه^(٧) في توجيهه القراءة الشاذة (الْقَدُّوس)^(٨) وأنه من الأسماء التي
جاءت على (فَعُول)^(٩).

(١) المحتسب ٣٩/٢.

(٢) سورة البقرة. آية: ٢١٠.

(٣) المحتسب ١٢٢/١.

(٤) سورة المائدة. آية: ١١٠.

(٥) المحتسب ٩٥/١؛ وانظر: ص ٨٤٩ من هذا البحث.

(٦) انظر: المحتسب ١١٢/١؛ ١١٣.

(٧) انظر: المحتسب ٣١٧/٢.

(٨) سورة الحشر. آية: ٢٣؛ وسورة الجمعة. آية: ١.

(٩) انظر: إعراب القرآن ٤/٤٠٥؛ وص ١٨٥ من هذا البحث.

٢- وافقه ابن جني^(١) في توجيهه لقراءة عاصم الجحدري: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلِحَا)^(٢) بتشديد الصاد على الإبدال في الافتعال، فأصلها: يَصْلِحُ، ثم أبدلت التاء طاءً، ثم يجوز لك فيها أمران: إظهار الطاء وهو الأكثر فيقال: يَصْلِحُ، والإدغام وهو الأقل فيقال: يَصْلِحُ، وعلى هذا الوجه وجه النحاس هذه القراءة^(٣).

٣- ذكر ابن جني^(٤) أن الواو إذا كانت مضمومة يجوز لنا قلبها همزة كما في (وُقَّتْ) و(أُقَّتْ) بل يرى أن همز المضمومة أقيس من همز المكسورة، وعلى ذلك فإن قراءة الحسن (ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وُعَاءِ أَخِيهِ)^(٥) بضم الواو جاءت على الأصل، وهو في هذا التوجيه موافق للنحاس^(٦)، إلى غير ذلك من موافقاته^(٧).

ق- أبو علي الفارسي ت ٣٧٧هـ:

تأثر ابن جني بأبي علي الفارسي تأثراً كبيراً إذ رافقه قرابة الأربعين سنة ينهل من معين علومه ولا تكاد تجد معالجة لغوية موسّعة لابن جني إلا ويَعْرِضُ لذكر شيخه فيها، وفيما يلي بعض النماذج:

-
- (١) انظر: المختص ٢٠١/١.
(٢) سورة النساء. آية: ١٢٨.
(٣) انظر: إعراب القرآن ٤٩٣/١.
(٤) انظر: المختص ٣٤٨/١.
(٥) سورة يوسف. آية: ٧٦.
(٦) انظر: إعراب القرآن ٣٣٩/٢.
(٧) انظر: المختص ٢٠٠/١؛ و إعراب القرآن ٣٧٤/٣؛ والمختص ٢٧١/١؛ وإعراب القرآن ١٧٣/٢؛ والمختص ١٧٧/٢؛ وإعراب القرآن ٣٠٩/٣.

- ١- نقل عنه مذهبه في (سُكْرَى) وما شاكلها مما جاء على (فُعْلَى) في أنها أسماء مفردة جاءت على (فُعْلَى)، يقول: "وأما (سُكْرَى) بضم السين فاسم مفرد على فُعْلَى، كالحُبْلَى، والبُشْرَى، وبهذا أفْتَانِي أبو علي، وقد سألته عن هذا"^(١).
- ٢- نقل عنه إضافته بعض الألفاظ التي جاءت على (فَعَّال) فقال: "... وكان أبو علي^(٢) يضيف إلى ما حكاه سيبويه من الأسماء التي جاءت على فَعَّال، وهو الجَبَّار، والكَلَاء..."^(٣).
- ٣- ونقل عنه قوله في النِقَاوَة وهي صغار الحجر، "وهو جمع نقوة، وأنث كما أنث فيقال في نحو حجارة وذكارة..."^(٤).
- ٤- وافقه^(٥) في أن طاغوت مصدر لا اسم مصدر^(٦).
- ٥- نقل^(٧) عنه قوله أن طغى وما تصرف منها يائية^(٨)، وذهب بعضهم إلى أنها واوية^(٩).
- ٦- نقل عنه في احتجاجه لقراءة أبي عمر: (إذ آيدتك)^(١٠) ممدودة، فقال: "قال أبو علي^(١١) إنما كثر فيه آيدتك فَعَّلْتِك؛ لما يَعْرِضُ في آيدتك من تصحيح

(١) المحتسب ٧٤/٢.

(٢) انظر: الحجة ٧٨؛ ٧٧/٦.

(٣) المحتسب ٣٣٣/١.

(٤) المحتسب ٧٣/٢. وانظر: الحجة ١٤٤/٢.

(٥) انظر: المحتسب ١٣٢/١.

(٦) انظر: التكملة ٣٩٦.

(٧) انظر: المحتسب ١٣٣/١.

(٨) انظر: التكملة ٦٠١؛ ومعجم مفردات الإعلال والإبدال ١٠٤٠؛ وص ٢٤٠ من هذا البحث.

(٩) انظر: ص ٢٤٠ من هذا البحث.

(١٠) سورة المائدة. آية: ١١٠.

(١١) انظر: الحجة ١٤٨؛ ١٤٩.

العين مخافة توالي إعلالين في آيدتك" (١).

٧- نقل عنه (٢) مذهبه في كلمة (أحد) في قولهم: (ما بالدار أحد) حيث ذهب فيها إلى أن همزتها أصلية، أمّا في العدد فذهب إلى أنها مبدلة من الواو في (واحد) (٣).

٨- كما أشار إلى ما حكاه من لقاء أبي زيد لسيبويه حيث قال: "وحدّثنا أبو علي (٤)، قال: لقي أبو زيد سيبويه فقال: سمعت العرب تقول: قريت وتوضيت... (٥)".

٩- كما امتد تأثير أبي علي الفارسي للشواهد فقد نقل عنه كثيراً من الشواهد، ومن ذلك:

هل تعرّف الدارَ لأُمّ الخَزَرَجِ مِنْهَا فَظَلَّتَ الْيَوْمَ كَالْمَرْجِ (٦)
ومنها قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ (٧)
١٠- كما نقل عنه إنكاره للرواية المروية عن النابغة عندما قال: "لقد أقللت

(١) المحتسب ١/٩٥: ٩٦.

(٢) انظر: المحتسب ١/٣٤٨.

(٣) انظر: الحجة ٢/٤٢٢: ٤٢٣.

(٤) انظر: الحجة ٢/٩٦.

(٥) المحتسب ١/٦٦.

(٦) البيت من (الرجز) وانظر فيه: المنصف ١/١٤٨؛ والخصائص ١/٣٥٩؛ ولسان العرب (ز ر ج ن) ١٣/١٩٧.

(٧) البيت من (الرمل) وينسب لأبي الأسود الدؤلي؛ وإلى أنس بن زُئيم الليثي؛ انظر: فيه: ديوان أبي الأسود ٣٥٠؛ وإعراب ثلاثين سورة ١١٧؛ والخصائص ١/٩٩؛ ودقائق التصريف ٢٤٦؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢/٧٢١؛ ولسان العرب ٨/٣٨٤؛ وموت الألفاظ ٤٢٥؛ (ضمن مجلة الجامعة الإسلامية العدد (١٠٧) ١٤١٨هـ-١٤١٩هـ).

جفانك وسيوفك" تعليقاً على قول حسّان:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُ يُلْمَعْنَ بِالضُّحَا وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا^(١)

يقول ابن جني: "قال أبو علي^(٢): هذا خبر مجهول لا أصل له؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾^(٣) ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التي في الجنة من الثلاث إلى العشر"^(٤).

١١- خالف ابن جني شيخه عند تخريجه الكسر في قول الشاعر (ومنهم الحكام) فذكر ثلاثة أوجه في كسر الميم:

أحدها: أن يكون كسرهما لالتقاء الساكنين.

والثاني: أن يكون على لغة من قال (عليهمي)، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهو ينويها في الوقف.

والثالث: أن تكون على لغة من قال عَلَيْهِمْ بكسر الميم من غير ياء.

وقد ذكر الرضي^(٥) أن الفارسي لم يجز الوجهين الأخيرين، وعليه فيكون ابن جني مخالفاً لشيخه عندما وجّه هذه القراءة عليها.

١٢- خالف ابن جني شيخه أبا علي في همزة أديه في قول العرب: (قطع الله أديه) حيث ذهب أبو علي إلى أنها لغة في (يديه) وليست على البدل^(٦)، وقد صرح ابن جني^(٧) بمخالفته لأبي علي فذهب إلى أنها مبدلة منها.

(١) البيت من (الطويل) انظر فيه: الديوان ٣٥/١.

(٢) انظر: الحجة ٢٣/٦؛ وص ٣٩٩ من هذا البحث.

(٣) سورة سبأ. آية: ٢٧.

(٤) المحتسب ١٨٧/١.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٧/٣.

(٦) انظر: المسائل الحلييات ١١؛ وص ٧١٨ من هذا البحث.

(٧) انظر: سر صناعة الإعراب ٢٣٩/١؛ ٢٤٠.

المبحث الثاني

التأثير

التأثير

عند الاطلاع على المصادر اللغوية التي تعني بدراسة التوجيهات الصرفية للشواذ يظهر تأثير ابن جني جلياً في بعض من أخذ عنه مباشرة أو بالواسطة، كالزحشري، وابن عطية، والعكبري، وأبي حيان، والسمين الحلي وغيرهم، ولا تكاد تخلو دراسة مسألة صرفية إلا وفي خاتمتها من تأثير بابن جني، وقال بما قاله، وفيما يلي بيان بمن تأثر به:

أ - الزحشري (ت ٥٣٨هـ):

- ١- وافق^(١) ابن جني في توجيهه لقراءة أبي قلابة: (الكذابُ الأشرُّ)^(٢) في أن هذه القراءة جاءت على الأصل المتروك^(٣)، أمّا المستعمل فهو (شر).
- ٢- وافقه^(٤) في توجيهه لقراءة ابن مسعود: (عَتَى حين)^(٥)، إذ وجهها ابن جني^(٦) على الإبدال بين الخاء والعين.
- ٣- وافقه^(٧) في توجيهه لقراءة الأعشى: (لَوْ اسْتَطَعْنَا)^(٨) بضم الواو، حيث وجهها ابن جني^(٩) على التبادل بين واو (لو) و(واو الجماعة)، فشَبَّهت واو

(١) انظر: الكشف ٤/٤٣٧.

(٢) سورة القمر. آية: ٢٦.

(٣) انظر: المختص ٢/٢٩٩؛ وص ٣٣٤ من هذا البحث.

(٤) انظر: الكشف ٢/٢٤١.

(٥) سورة يوسف. آية: ٣٥.

(٦) انظر: المختص ١/٣٤٣.

(٧) انظر: الكشف ٢/٢٦١.

(٨) سورة التوبة. آية: ٤٢.

(٩) انظر: المختص ١/٢٩٢؛ وص ٨٩٢ من هذا البحث.

(لو) بواو الجماعة.

ب- ابن عطية (ت ٥٤٦هـ):

١- وافق ابن عطية^(١) ابن جني في توجيهه لقراءة أحمد بن موسى: (النَّبِيَّ

الْأُمِّيَّ)^(٢) بفتح الهمزة، حيث وجهها بتوجيهين:

الأول: أن الأُمِّيَّ منسوب إلى مصدر الفعل (أَمَّ)، أَمَّا.

الثاني: أن الأُمِّيَّ الأصل فيه (الأُمِّيُّ) بالضم ولكنه غُيِّرَ للنسبة، فالنسب باب تغيير^(٣).

٢- وافقه^(٤) في توجيهه لقراءة أبي قلابة: ﴿الْكَذَابُ الْأَشْرُّ﴾^(٥)، حيث وردت

هذه القراءة على الأصل المهمل، فكلمة (خير) و(شر)، الأصل فيهما: أخير وأشر، فلما كثر استعمالهما خففا بحذف همزتيهما^(٦).

٣- لم يلتزم ابن عطية في بعض نقله الدقة فقد خلط في نقله^(٧) عن ابن جني،

فنسب الضم في (صُنْوان) إلى قيس وأهل الحجاز، وإنما لغة الحجاز (الكسر) (صِنْوان)، كما ذكر ابن جني^(٨).

(١) انظر: المحرر الوجيز ٤٦٢/٢.

(٢) سورة الأعراف. آية: ١٥٧.

(٣) انظر: المحتسب ٢٦٠/١؛ وص ٥١٥ من هذا البحث.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٢١٧/٥.

(٥) سورة القمر. آية: ٢٦.

(٦) انظر: المحتسب ٢٩٩/٢.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٣٢٨/٢.

(٨) انظر: المحتسب ٣٥١/١؛ وص ٤٤٨ من هذا البحث.

ج- العكبري (ت ٦١٦هـ):

- ١- وافقه^(١) في توجيهه لقراءة عاصم الجحدري: (كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ بُدَا)^(٢) بضم اللّام والباء، إذ وجهها ابن جني^(٣) على الأوصاف التي جاءت على (فُعَل).
٢- وافقه^(٤) في توجيهه لقراءة عكرمة: (إِيْلًا وَلَا ذِمَّة)^(٥)، إذ وجهها ابن جني على ما جاء من الإبدال في المضعف كما في دينار، وعلى جواز كون (إِيْلًا) (فُعَلًا) من آل الشيء يؤوله، إذا ساسه وأصلحه^(٦).
- ٣- لم يرتض العكبري بعض توجيهات ابن جني ومن ذلك:
وصفه لما قاله ابن جني بالبعد^(٧) في توجيهه لقراءة سعيد بن المسيّب، ونصر ابن علي، وأبي رجاء، وأبان بن عثمان، وقتادة، وعمر بن فائد: (كَوْكَبٌ دَرِّيٌّ)^(٨) بفتح الدال وتشديد الراء والهمز، إذ وجهها ابن جني على ما جاء على (فَعِيل) مع قلته^(٩).
كما خالفه في الوقف على هيهات، فقد ذهب ابن جني^(١٠) إلى أنها جمع، وأنه يوقف عليها بالتاء، وذهب العكبري^(١١) إلى أنه يوقف عليها بالهاء،

(١) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٦٢٩/٢.

(٢) سورة الجن. آية: ١٩.

(٣) انظر: المحتسب ٣٣٤/٢؛ وص ١١٧ من هذا البحث.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٦٠٨/١.

(٥) سورة التوبة. آية: ٨.

(٦) انظر: المحتسب ٢٨٤؛ ٢٨٣/١.

(٧) انظر: التبيان ٩٧٠/٢.

(٨) سورة النور. آية: ٣٥.

(٩) انظر: المحتسب ١١٠/٢.

(١٠) انظر: المحتسب ٩١/٢؛ وص ٦٧٥ من هذا البحث.

(١١) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٥٧؛ ١٥٦/٢.

وإنما وقف عليها بالتاء إجراء للوقف مجرى الوصل.

د- القرطبي (ت ٦٧١هـ):

- ١- وافق^(١) ابن جني في أنّ (القُرْبَان) لغة متفرعة من (القُرْبَان)^(٢).
- ٢- وافق^(٣) ابن جني في توجيهه لقراءة أبي قلابة: (الكذابُ الأشرُّ)^(٤).
- ٣- خالف القرطبي ابن جني، فقد وجّه ابن جني^(٥) قراءة الضحّاك (سُقَايَة الْحَاجِّ وَعَمْرَةَ الْمَسْجِدِ)^(٦) على أن (سُقَايَة) جمع جاء على (فُعَال) إلاّ أنه أنّث كما أنّث بعض الجموع نحو الحِجَارَة ونُقَاوَة، وذهب القرطبي^(٧) إلى أن الأقيس فيها أنها لغة في (سُقَايَة) بالكسر. وكتب اللغة تؤيد ما ذهب إليه^(٨)، وهو الأولى لخلوّه من التكلف.

هـ- البيضاوي (ت ٦٩١هـ):

- ١- وافق^(٩) ابن جني في توجيهه لقراءة السلمي، والحسن، وابن محيصن، وسلام، وقتادة: (يَوْقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ)^(١٠)، إذ وجهها ابن جني على أن

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤/٢٨٨.

(٢) انظر: المحتسب ١/١٧٧: ١٧٨.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٧/١٢٢.

(٤) سورة القمر. آية: ٢٦.

(٥) انظر: المحتسب ١/٢٨٦.

(٦) سورة التوبة. آية: ١٩.

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٨/٨٤.

(٨) انظر: القاموس المحيط (س ق ي) ١١٦٦.

(٩) انظر: تفسير البيضاوي ٧/٥٦.

(١٠) سورة النور. آية: ٣٥.

الأصل فيها (يتوقد) ثم حذفت التاء^(١).

٢- كما وافقه^(٢) في توجيهه لقراءة ابن محيصن: (هَـذِي الشَّجَرَةُ)^(٣)، إذ وجهها ابن

جني على أن هذه الياء هي الأصل، وجاءت هذه القراءة عليها^(٤).

٣- لم يسلم البيضاوي بكل ما ذهب إليه ابن جني في توجيهاته حيث ذهب

البيضاوي^(٥) إلى أن الحروف التي وسطها ألف نحو (هَاء، يَاء) أن هذه

الألف منقلبة عن ياء حملاً على غيرها من نحو ميم، وجيم، وعين، وغين،

وذهب ابن جني^(٦) إلى موافقة الخليل في أن الألف إذا كانت مجهولة الأصل،

فالواجب فيها أن يعتقد فيها أنها واوية.

٤- أيضاً لم يسلم بما ذهب إليه ابن جني في الوقف على هيات، إذ ذهب ابن

جني إلى أنه يوقف عليها بالتاء^(٧)، وذهب البيضاوي إلى أنه يوقف عليها

بالهاء، وإنما وقف عليها بالتاء من باب إجراء الوقف مجرى الوصل^(٨).

و- أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ):

١- ذهب^(٩) إلى موافقة ابن جني في توجيهه لقراءة ابن مسعود:

(١) انظر: المحتسب ١١٠/٢. ١١١.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي ٢٦١/٤.

(٣) سورة الأعراف. آية: ١٩.

(٤) انظر: المحتسب ٢٤٤/١.

(٥) انظر: تفسير البيضاوي ٢٤٥/٦.

(٦) انظر: المحتسب ٣٦/٢. ٣٧.

(٧) انظر: المحتسب ٩١/٢.

(٨) انظر: تفسير البيضاوي ٥٧٧/٦.

(٩) انظر: البحر المحيط ٣٠٧/٥.

(عَتَى حِينَ) ^(١)، إذ وجهها على التبادل بين الحاء والعين ^(٢).

٢- وافق ^(٣) ابن جني في توجيهه لقراءة الأعمش: (لَوْ اسْتَطَعْنَا) ^(٤) بضم الواو

على أنه من باب التبادل بين واو الجماعة وواو (لو) ^(٥).

٣- لم يسلم أبو حيان بكل ما ذكر ابن جني من توجيهات ومن ذلك، ما ذكره

ابن جني من أن الإبدال في مواضع تخفيف الهمزة مما ليس حقه الإبدال،

مقصود على السماع، وخاص بالضرورة ^(٦)، إذ اعترض عليه فقال: "وما

ذكره من أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ليس بصحيح حكى الأخفش في

الأوسط أن العرب تحوّل من الهمزة موضع اللام فيقولون قريت وأخطيت

وتوضيت، قال وربما حولوه إلى الواو وهو قليل، نحو رفوت، والجيد رفأت

ولم أسمع رفيت، انتهى كلام الأخفش. ودلّ ذلك على أنه ليس من ضرائر

الشعر، كما ذكر أبو الفتح ^(٧).

ز- السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ):

١- وافق ^(٨) ابن جني في توجيهه لقراءة أحمد بن موسى: (النَّبِيُّ الْأُمِّيَّ) ^(٩) حيث

(١) سورة يوسف. آية: ٣٥.

(٢) انظر: المحتسب ١/٣٤٣.

(٣) انظر: البحر المحيط ٥/٤٧.

(٤) سورة التوبة. آية: ١٤٢.

(٥) انظر: المحتسب ١/٢٩٢؛ وص ٨٩٢ من هذا البحث.

(٦) انظر: المحتسب ١/١٦١؛ ١/١٦٢؛ والبحر المحيط ١/٢٩٨؛ ٢/٢٩٩؛ والدر المصون ١/٢٦٩؛

وص ٨٥٩ من هذا البحث.

(٧) البحر المحيط ١/٢٩٨؛ ٢/٢٩٩.

(٨) انظر: الدر المصون ٥/٤٧٩.

(٩) سورة الأعراف. آية: ١٥٧.

وجهها ابن جني بتوجيهين^(١):

الأول: أنها منسوبة إلى المصدر من (أم) وهو (أماً).

الثاني: أن الأصل في الأمي: الأمي بالضم، ولكنه غُيِّرَ إلى الفتح والنسب باب تغيير.

٢- وافقه^(٢) في توجيهه لقراءة الأعمش: (لَوْ اسْتَطَعْنَا)^(٣) بضم الواو، إذ وجهها

ابن جني^(٤) على التبادل بين (واو الجماعة) و(واو لو).

٣- لم يُسَلِّم السمين بكل توجيهات ابن جني فقد اعترض عليه في بعض التوجيهات منها:

- ذكر ابن جني^(٥) أن الجمع بالألف والتاء في قوله تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتِ

قَانِتَاتٍ﴾^(٦) يدل على القلة، وما جاء في القراءة الشاذة قراءة طلحة:

(فَالصَّوَالِحِ قَوَانِتٍ) أنسب من ناحية المعنى والدلالة على الكثرة، وذكر

السمين أن ما ذهب إليه ابن جني فيه نظر، فكلمة (الصالحات) تدل على

الكثرة، وهذه الكثرة إنما جاءتها من ناحية (أل)، الدالة على العموم، لا من

ناحية الصيغة، فتكون القراءة المشهورة ﴿فَالصَّالِحَاتِ قَانِتَاتٍ﴾ وافية

بالمعنى المقصود وهو الدلالة على الكثرة^(٧).

(١) انظر: المحتسب ١/٢٦٠.

(٢) انظر: الدر المصون ٦/٥٤.

(٣) سورة التوبة. آية: ٤٢.

(٤) انظر: المحتسب ١/٢٩٢؛ وص ٨٩٢ من هذا البحث.

(٥) انظر: المحتسب ١/١٨٧؛ ١٨٨.

(٦) سورة النساء. آية: ٣٤.

(٧) انظر: الدر المصون ٣/٦٧٢؛ وص ٤٠١ من هذا البحث.

- ذكر ابن جني^(١) أن (عَوْرَة) مقتضية للإعلال، ولكنها شذت، وقد عَقَب السمين الحلبي على توجيه ابن جني فقال: "... وفيه نظر؛ لأن شرط ذاك في الاسم الجاري على الفعل أن يعتل فعله نحو مقام، ومقال، وأما هذا ففعله صحيح، نحو (عَوْر)؛ وإنما صَحَّ الفعل وإن كان فيه مقتضى الإعلال لمُذْرَك آخر، وهو أنه في معنى ما لا يُعَلُّ وهو أَعَوْر، ولذلك لم يتعجب من عَوْر وبابه"^(٢).

- كذلك خالفه في مفرد (سُقَاية الحاج)، حيث ذهب ابن جني إلى أن المفرد (ساقِي)^(٣)، وخالفه السمين^(٤) فجعل المفرد (سَقِي) فهو وإن وافقه في أنها جمع إلا أنه خالفه في المفرد.

ح- الشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ):

١- وافق ابن جني في توجيهه لقراءة أحمد بن موسى: (النَّبِي الأُمِّي)^(٥) على ما تحتمله من الأوجه السابقة^(٦).

٢- وافق^(٧) ابن جني في توجيهه لقراءة السلمي، والحسن، وابن محيصن، وسلام، وقتادة: (يُوَقَّد مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ)^(٨)، إذ جعل الأصل فيها يتوقد،

(١) انظر: المحتسب ١٧٦/٢.

(٢) الدر المصون ١٠١/٩.

(٣) انظر: المحتسب ٢٨٦/١.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٢/٦.

(٥) سورة الأعراف. آية: ١٥٧.

(٦) انظر: المحتسب ٢٦٠/١؛ وحاشية الشهاب ٣٨٣/٤؛ وص ٥١٥، ٨٧ من هذا البحث.

(٧) انظر: حاشية الشهاب ٥٦/٧؛ ٥٧.

(٨) سورة النور. آية: ٣.

ثم حذفت التاء تشبيها لها بـ(تذكرون) و(تَذَكَّرُونَ) ثم حُمِلَت الياء على التاء في الحكم^(١).

٣- وافقه^(٢) في توجيهه لقراءة طلحة بن مصرف، وأعين قاضي الري. (قُلْ لَنْ يُصَيِّبَنَا)^(٣) مشددة، إذ وجهها ابن جني^(٤) بثلاثة توجيهات:

أ - أنها من الياء من (ص ي ب) على (يُفَعِّل).

ب - أنها من الواو، وأصلها: (يصيوبنا)، من (فَيَعْلَلُ يُفَعِّلُ)، ثم أبدلت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء.

ج - أنها من الواو، وإنما قلبت إلى الياء تخفيفاً واستثناساً بكثرة الياء.

(١) انظر: المحتسب ١١٠/٢. ١١١٤.

(٢) انظر: حاشية الشهاب ٥٨٠/٤.

(٣) سورة التوبة. آية: ٥١.

(٤) انظر: المحتسب ٢٩٤/١.

الفصل الخامس

انفراداته واختياراته

واعترضاته

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول : انفراداته.
- المبحث الثاني : اختياراته.
- المبحث الثالث : اعترضاته.

المبحث الأول

انفراداته

انفراداته

انفرد ابن جني ببعض الأقوال أو التوجيهات الصرفية الواردة في المحتسب، ومنها:

- ١- انفراده بتوجيهه للحَبْك، إذ وجهها على أنها من باب التركيب بين اللغات، فهي مركبة من (الحَبْك) و(الحَبْك)^(١).
 - ٢- انفراده بتعليله لجمع ما لا يعقل جمع مؤنث سالماً حيث يقول: عن ثمر وجمعه على ثمرات: "وذلك عندنا لتخضع ما لا عقل له، فلحق بذلك بضعفه التأنيث، فعليه قالوا بالثارات فلان: جمع ثار لما لم يكن من ذوي العلم"^(٢).
 - ٣- انفراده بما ذهب إليه في (أيامي)^(٣) من جواز كونها جمع جمع، فالمفرد (آيم) كسّر على (أَيْمَى)، ثم كسّرت (أَيْمَى) على (آيامي) فهو وإن كان موافق لسيبويه^(٤) في أنها جمع إلا أنه اختلف معه في أنها جَمْع جمع لا جمع مفرد.
 - ٤- انفراده بقوله^(٥) أن النعمة مشتقة من حرف الجواب (نَعَمْ)، مع أن أصلها معلوم.
 - ٥- انفراده بقصره مفرد مصايب على مصاب، يقول: "وواحد المصايب مصيبة، ومَصُوبه، ومُصاب، ومُصابة"، ويقول:
- "وأنا أرى أن تكون مصايب جمع مُصاب، لأن الألف هنا وإن كانت بدلاً

(١) انظر: المحتسب ٢/٢٨٧؛ وانظر: ص ١٢٠، ١٢٢ من هذا البحث.

(٢) المحتسب ٢/١٥٣. وانظر: ص ٤٧٦ من هذا البحث.

(٣) انظر: المحتسب ١/٢٠٠؛ ٢٠١؛ وص ٧١٦ من هذا البحث.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٦٥٠.

(٥) انظر: المحتسب ٢/٣٤٩؛ وص ٢٩٤ من هذا البحث.

من العين فإنها أشبه بألف رسالة التي يقال في تكسيرها رسايل، وذلك أن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة، ولا في الأفعال، إنما تكون زائدة أو بدلاً، وليست كذلك الياء والواو لأنهما قد تكونان أصليين في القبيلين جميعاً كما يكونان بدلين وزائدين، فألف مصاب ومصابه أشبه بالزائد من ياء مصيبة وواو مصوبة، فافهم ذلك فإن أحداً من إخواننا لم يذكره"^(١).

٦- انفراده بذكر وجه ثالث في توجيهه (ياسين) حيث يقول: "ويحتمل ذلك عندي وجهاً آخر ثالثاً، وهو أن يكون أراد يا إنسان، إلا أنه اكتفى من جميع الاسم بالسين، فقال: ياسين..."^(٢).

(١) المحتسب ٢٩٤/١.

(٢) المحتسب ٢٠٤/٢.

المبحث الثاني

اختياراته

اختياراته

كثيراً ما يَعْرِضُ ابن جني لبعض المسائل الخلافية ومن خلال عرضه لها يتبين اختياره لبعض المذاهب والأقوال ومن ذلك:

- ١- اختار جواز مجيء (فَعُول) في المصادر^(١).
- ٢- المصدر من (أَفْعَل) يكون على (إِفْعَال)، وقد اختلف في معتل العين نحو (أقام)، إذ يلتقي فيه قبل الحذف ألفان، ألف الفعل وألف المصدر، وحينئذ يجب حذف إحداهما، وقد اختار ابن جني حذف ألف المصدر، وهو في هذا موافق لسيبويه ولشيخه، وإن كان لا يخفى إعجابه بما ذهب إليه الأخفش من أن المحذوف ألف الفعل، حيث يقول: عن رأي الأخفش: "وقوله هذا يكاد يرجح عندي على مذهب الخليل وسيبويه"^(٢).
- ٣- ذهب ابن جني^(٣) إلى اختيار مذهب الجمهور في عدم جواز استعمال (خير وشر) على أصلهما (أخير، وأشر)، لأنه الأصل المرفوض والمهمّل، وما سمع فهو ضرورة، أو في لغة رديئة، أو لحن.
- ٤- اختار^(٤) مذهب سيبويه^(٥) في أن مفرد (أهالي) مقدّر وتقديره (أهلاه).
- ٥- اختلف العلماء في ما جاء على صيغة (فُعَال) دالاً على الجمع نحو رُحال،

(١) انظر: ص ٢٣٤ من هذا البحث.

(٢) المنصف ٢٨٩/١؛ وص ٢٥٤ من هذا البحث.

(٣) انظر: المحتسب ٢٩٩/٢؛ وص ٣٣٥ من هذا البحث.

(٤) انظر: المحتسب ٢١٨/١؛ وص ٤٥٨ من هذا البحث.

(٥) انظر: الكتاب ٦١٦/٣.

فمنهم من قال أنه جمع، ومنهم من قال أنه اسم جمع، والذي يفهم^(١) من كلام ابن جني أنها جموع حيث جعل لها مفرداً، إلا أنه عنده من الجموع القليلة^(٢).

٦- اختار^(٣) مذهب سيويه^(٤) والجمهور، في أنه إذا صُغّر ما المبدل فيه لازم نحو قائم، وبائع فإنه لا يرد إلى أصله، فيقال عند التصغير، قَوَيْم وبُوَيْع.

٧- اختار^(٥) مذهب سيويه^(٦)، في أن المنسوب إذا كان محذوف الفاء ساكن العين معتل اللام نحو (شِية) تعود الواو عند النسب، وتبقى كسرة العين، قياساً على محذوف اللام من نحو (دم)، ثم تقلب الكسرة فتحه كما هو قياس النسب.

٨- اختار مذهب القائلين^(٧) أن الماضي من (يدع) مستعمل، ولكنه قليل والقياس يقتضيه، يقول عن ودّع: "هذه قليلة الاستعمال"^(٨).

٩- اختار^(٩) مذهب ثعلب والزجاج^(١٠) في أن (وزف) موجود في اللغة بمعنى أسرع.

(١) انظر: المحتسب ٢٨٦/١؛ وص ٤٧٢ من هذا البحث.

(٢) انظر: ص ٤٧٢ من هذا البحث.

(٣) انظر: المحتسب ١٤٩/١؛ وص ٥١٢ من هذا البحث.

(٤) انظر: الكتاب ٤٦٣/٣.

(٥) انظر: المحتسب ١٩٧/١.

(٦) انظر: الكتاب ٣٦٩/٣.

(٧) انظر ص ٥٣٩ من هذا البحث.

(٨) اختسب ٣٦٤/٢.

(٩) انظر: المحتسب ٢٢٢/٢؛ ٢٢٢.

(١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٠٩/٤؛ وص ٥٨٥ من هذا البحث.

١٠- اختار^(١) مذهب سيويه^(٢) في أن وزن (ضيفن) (فَعْلَن)، فالنون زائدة والياء أصلية، مخالفاً في ذلك أبا زيد^(٣).

١١- اختار^(٤) مذهب الفراء في أن الجاه مقلوب عن الوجه^(٥)، وهو قول الجمهور.

١٢- اختار^(٦) مذهب شيخه أبي علي الفارسي في أن الهمزة في (أحد) في غير العدد أصلية، وفي العدد مُبدلة فهي غير أصلية، فأصلها (واحد)، وهو في هذا مخالف لثعلب^(٧).

١٣- ذكر ابن جني في ما كان على شاكلة (يوم راح) وجهين^(٨):

أ - جواز أن يكون (راح) على (فَعِل).

ب - جواز أن يكون على (فاعِل) ولكنه محذوف الألف.

وهو في ذكره لهذين الوجهين موافق لشيخه أبي علي الفارسي^(٩)، وقد

اختار ابن جني في المحتسب^(١٠) كونه على (فَعِل).

(١) انظر: المحتسب ٣٢٩/١؛ وص ٦٢٠ من هذا البحث.

(٢) انظر: الكتاب ٢٥٢/٤؛ ٢٧٠.

(٣) انظر: المنصف ١٦٧/١.

(٤) انظر: المحتسب ٢٦٢/١.

(٥) انظر: الخصائص ٧٦/٢؛ وص ٦٣١ من هذا البحث.

(٦) انظر: المحتسب ٣٤٨/١.

(٧) انظر: الحجة ٤٢٢/٢؛ ٤٢٣؛ والتعليق ٩٠/١؛ ٩١؛ والمنصف ٢٣١/١؛ ٢٣٢؛ والخصائص ٢٦٢/٣.

(٨) انظر: الخصائص ٤٩٣/٢.

(٩) انظر: الحجة ٢٢٥/٤.

(١٠) انظر: المحتسب ١٧٦/٢.

١٤ - اختار^(١) مذهب سيويه والجمهور^(٢) في أن ما كان على صيغة (تَفَعَّل) نحو: تَذَكَّرُون الأصل فيها تتذكرون، والمحذوف هو التاء الأصلية التاء الثانية.

١٥ - اختار^(٣) مذهب الجمهور في أن (هيهات) جمع، ويوقف عليها بالتاء^(٤).

١٦ - اختار^(٥) مذهب سيويه^(٦) في أن فتحه نون من في قوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾^(٧) للالتقاء الساكنين، واختير الفتح نتيجة لكثرة استعمالها، ولما لم تكن فعلاً وكان الفتح أخف الحركات فتحت تشبيهاً لها بأين وكيف.

مسائل اختلف فيها المذهب والاختيار:

١ - اختلف مذهب ابن جني في تحريك عين ما كان على (فَعَّل) وكانت عينه أحد حروف الحلق فذهب في المنصف^(٨) والخصائص^(٩) إلى موافقته البصريين في أن ذلك من باب اختلاف اللغات، وليس لحروف الحلق أي

(١) انظر: المحتسب ١١٠/٢؛ ١١١.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٤٧٦؛ والإنصاف ٢/٦٤٨؛ وشرح المفصل ١٠/١٥٢؛ والارتشاف ١/٣٣٩؛ وص ٧٦٣ من هذا البحث.

(٣) انظر: المحتسب ٩١/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٢٩١؛ ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٣٥؛ والتكملة ١٩٠؛ والمحرر الوجيز ٤/١٤٣؛ وشرح المفصل ٩/٨١؛ والارتشاف ٢/٨١٨؛ والمساعد ٤/٣٢٣؛ وص ٩١٦ من هذا البحث.

(٥) انظر: المحتسب ١/٢٨٣.

(٦) انظر: الكتاب ٤/١٥٤.

(٧) سورة التوبة. آية: ١.

(٨) انظر: المنصف ٢/٣٠٦.

(٩) انظر: الخصائص ٢/١٠.

تأثير، فلا يقاس على ما ورد من ذلك.

وذهب في المحتسب^(١) إلى موافقة الكوفيين في جواز القياس، ما لم يكن لام الكلمة -فيما عينه حرف حلق- حرف علة.

٢- اختلف اختيار ابن جني في ما ورد على (مَفْعُل) بغير (ها)، فذهب في المنصف وغيره^(٢) إلى أنها جموع، وهو في هذا موافق لشيخه أبي علي الفارسي^(٣) وللكوفيين^(٤)، ويلحظ في المحتسب^(٥) ميله إلى جعلها أسماء آحاد مفردة، ولكنها حذفت إما للضرورة الشعرية، أو شذوذاً، يدل على ذلك إirاده لكونها جموع بصيغة التقليل والتضعيف (قيل)^(٦).

٣- اختلف اختيار ابن جني فيما دلّ على الجمع وكان على وزن (فَعْل) ومفرده على (فاعل) نحو: صَحَب، وركب، فذهب في (المنصف)^(٧) إلى موافقة سيبويه^(٨) حيث جعله اسم جمع، وقال عنه أنه الصواب، وذهب في المحتسب^(٩) إلى أنه جمع.

(١) انظر: المحتسب ١/٨٤؛ ٨٥؛ ١٦٦؛ ٢٣٤؛ ١٦٦/٢.

(٢) انظر: المنصف ١/٣٠٨؛ والخصائص ٣/٢١٢.

(٣) انظر: التكملة ٢٢٦.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٥٢؛ شرح الشافية للرضي ١/١٦٩؛ وشرحها لركن الدين

٤٩٤؛ وشرحها الساكناني ٢٠٣؛ والمساعد ٢/٦٣١.

(٥) انظر: المحتسب ١/١٤٤.

(٦) انظر: المحتسب ١/١٤٤.

(٧) انظر: المنصف ٢/١٠١.

(٨) انظر: الكتاب ٣/٥٨٢؛ ٥٨٦؛ والارتشاف ١/٤٨٠.

(٩) انظر: المحتسب ١/٢٣٤؛ وص ٤٧٢ من هذا البحث.

- ٤ - اختلف مذهب ابن جني في وزن (جَبْرَائِل)، فذهب في المحتسب^(١) إلى موافقة الزجاج^(٢) في أنه من التخليط في الأعجمي، وذهب في الخصائص^(٣) إلى موافقة الأخفش فذهب إلى أن وزنه (فَعْلَائِل)، والهمزة فيه زائدة.
- ٥ - اختلف مذهب ابن جني في ميم (مسيل) فذهب في (المحتسب)^(٤) إلى موافقة الفراء^(٥) في أن الميم زائدة، وذهب في (الخصائص)^(٦) إلى موافقة شيخه^(٧) في جواز كون الميم زائدة أو أصلية.
- ٦ - اختلف مذهب ابن جني في (معين)، فذهب في (الخصائص) إلى أنه من أمعن له بحقه إذا أطاعه، وذهب إلى تخطئة من جعل أصل الاشتقاق من العيون، يقول: "وكذلك قال بعضهم في معين لأنه أخذه من العين... فحمله على الغلط .. وإنما هو عندنا من قولهم أمعن له بحقه، إذا طاع له به"^(٨)، وهو في هذا موافق لثعلب^(٩)، وذهب في (المحتسب)^(١٠) إلى القول بأنه مشتق من العيون.

(١) انظر: المحتسب ١/٩٧؛ ٩٨؛ وص ٦١١ من هذا البحث.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٠.

(٣) انظر: الخصائص ٢/٢٠٠.

(٤) انظر: المحتسب ٢/١٣٣.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/٣٧٤.

(٦) انظر: الخصائص ٣/٢٧٩.

(٧) انظر: الحجة ٤/٨.

(٨) الخصائص ٣/٢٧٩.

(٩) انظر: مجالس ثعلب ٢٤٣.

(١٠) انظر: المحتسب ٢/٦٨.

٧- اختلف ما قرره ابن جني فقد ذهب في (سر الصناعة) إلى أن الذال لا تقع بدلاً^(١)، وذهب في المحتسب^(٢) إلى وقوعه حيث وجه قراءة الأعمش: (فَشَرِّذَ بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ)^(٣) على التبادل بين الدال والذال.

٨- اختلف ما ذهب إليه ابن جني في همزة (أحد)، فذهب في المنصف^(٤) إلى جواز أن تكون الهمزة بدلاً من الواو في نحو: ما قام أحد، أي في غير العدد. وذهب في المحتسب^(٥) إلى موافقة شيخه^(٦) في التفريق بين العدد وغير العدد، ففي غير العدد لا تكون إلا أصلية، وفي العدد مبدلة من واو (واحد).

٩- شنع ابن جني^(٧) على الفراء^(٨) تمحّله في أن (قاف) جبل محيط بالأرض، واكتفي بحرف واحد في الدلالة على هذا الجبل، ومع أنه شنع عليه في ذلك إلا أنه عمّد لمثل هذا التمثل في سورة (يس) حيث ذهب إلى أن (يس) مركبة من حرف النداء (يا) و(سين) المأخوذة من كلمة (إنسان)، فهذا الحرف دال على الإنسان^(٩).

١٠- ذكر ابن جني في المحتسب^(١٠) أن كسر الميم في (مُنْهَمُ الحُكَّام) من

(١) انظر: سر الصناعة ١/١٨٩.

(٢) انظر: المحتسب ١/١٨٠.

(٣) سورة الأنفال. آية: ٥٧.

(٤) انظر: المنصف ١/٢٣٢.

(٥) انظر: المحتسب ١/٣٤٨؛ والخصائص ٢٦٢٣.

(٦) انظر: الحجة ٢/٤٢٢؛ ٤٢٣.

(٧) انظر: المحتسب ٢/٢٨٢.

(٨) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٧٥؛ ٢/٣٩٦.

(٩) انظر: المحتسب ٢/٢٠٤.

(١٠) انظر: المحتسب ١/٤٦؛ ٤٥.

قول الشاعر:

فَهُمُو بِطَانَتَهُمْ وَهُمْ وَزَرَاؤُهُمْ وَهُمْ الْقَضَاةُ وَمِنْهُمْ الْحُكَّامُ^(١)
تَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوَاجِهِ:

أ - أنها حركة لالتقاء الساكنين.

ب - أن يكون على لغة من قال (عليهـمـي)، محذوف الياء لالتقاء الساكنين من اللفظ، وهو ينويها في الوقف.

ج - أن يكون على لغة من قال عليهم بكسر الميم من غير ياء.

وتوجيهه لهذه الكسرة إقرار لها، وعلى هذه الأوجه وجّه القراءة: (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)^(٢) إلا أنه قال في (سر الصناعة) تعليقاً على هذا البيت: "إن هذه اللغة، أعني (وهم القضاء ومنهم الحكام) من القلة ومخالفة الجمهور ما حكيناه عن الفراء، وما كانت هذه صفته وجب أن يلغى ويُطَرَّحَ ولا يقاس عليه غيره"^(٣).

وليس لابن جني أن يلغي لغة ما لقلتها أو مخالفتها للجمهور، خاصة وأنه قد نقل عن الفراء^(٤) نسبتها لبني سليم.

ومما يؤيد ما ذكرته - وهو أنه لا يجوز القول بإلغاء لغة لقلتها - ما ذكره ابن

(١) البيت من (الكامل)؛ انظر فيه: سر الصناعة ٥٥٨/٢؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٤/١؛ والارتشاف ٩٢١/٢؛ والمساعد ٩٤/١؛ وجمع الموامع ١٩٨/١؛ والدرر اللوامع ٣٤/١؛ وفي البيت رواية أخرى (ومنهم الحجاب).

(٢) سورة الفاتحة. آية: ٧.

(٣) سر صناعة الإعراب ٥٥٨/٢.

(٤) انظر: سر الصناعة ٥٥٩/٢؛ والارتشاف ٩٢١/٢؛ والدرر اللوامع ٣٤/١؛ وص ٨٨١ من هذا البحث.

جني بنفسه في (الخصائص) حيث يقول: "فإذا كان الأمر في اللغة المقول عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه، غير منعيّ عليه. وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا وكذا، ويقول على مذهب من قال كذا وكذا، وكيف تصرف الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه" (١).

(١) الخصائص ١٢/٢.

المبحث الثالث

اعتراضاته

اعتراضاته

جمع الدكتور إبراهيم بن صالح الحندود القراءات التي اعترض فيها ابن جني على ابن مجاهد^(١) خاصة، وهو جزء مما جمعتُه هذه الرسالة من اعتراضات في ضوء معالجة المسائل، وقد أشرت إليها سابقاً، في الكلام على تأثر ابن جني بابن مجاهد، ومنها:

١ - اعترض عليه ابن جني عندما علّق على قراءة ابن مسعود: (الكِبَرُ عَتِيًّا)^(٢) و(أَوَّلَىٰ بِهَا صَلِيًّا)^(٣) بفتح العين والصاد فقال: "قال ابن مجاهد لا أعرف لهما في العربية أصلاً"^(٤)، ثم قال: "لا وجه لإنكار ابن مجاهد ذلك، لأن له في العربية أصلاً ماضياً، وهو ما جاء من المصادر على فعيل، نحو: الحويل... والشخير"^(٥).

٢ - كما اعترض عليه ابن جني في جعله ظلاً مفرد ظلال - الواردة في القراءة (ظِلَالٌ مِنَ الْغَمَامِ)^(٦)؛ - لاختلاف المعنى، يقول: "وذلك أن الظل ليس بالغيمة، وإنما الظلة الغيم، فأما الظل فهو عدم الشمس في أول النهار، وهو عَرَضٌ والغيمة جسم"^(٧).

وأما اعتراضاته على غير ابن مجاهد فمنها:

(١) كتابه بعنوان: "احتجاجات أبي الفتح ابن جني في المحتسب على أبي بكر بن مجاهد".

(٢) سورة مريم. آية: ٨.

(٣) سورة مريم. آية: ٧٠.

(٤) المحتسب ٣٩/٢.

(٥) المحتسب ٣٩/٢.

(٦) سورة البقرة. آية: ٢١٠.

(٧) المحتسب ١٢٢/١.

- ١ - اعتراضه على الأخفش في جعله (جِبْرِئِيل) على وزن (فَعْلَيْل)^(١)، إذ يقول:
"وهذا كالتعسف من أبي الحسن لما قَدَّمناه من التخليط في الأعجمي"^(٢).
- ٢ - اعترض على أبي حاتم في إنكاره لقراءة أبي جعفر يزيد: (إِنَّا إِلَيْنَا يَا بَهُم)^(٣)
بالتشديد، ثم أخذ في بيان ما تحتمله من أوجه تصرفية^(٤).

(١) انظر: المحتسب ٩٨/١-٩٩.

(٢) المحتسب ٩٨/١.

(٣) سورة الغاشية. آية: ٢٥.

(٤) انظر: المحتسب ٣٥٧/٢-٣٥٩.

الباب الثاني

مسائل تصريف الأسماء

وفيه سبعة فصول:

- الفصل الأول: أبنية المجرد والمزيد.
- الفصل الثاني: أبنية المصادر وأسمائها.
- الفصل الثالث: الأسماء المشتقة.
- الفصل الرابع: المجموع.
- الفصل الخامس: التصغير.
- الفصل السادس: النسب.
- الفصل السابع: التذكير والتأنيث في الأسماء.

الفصل الأول

أبنية المجرد والمزيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أبنية المجرد وتفريعاته.

المبحث الثاني: أبنية المزيد وتداخل الأصول فيها.

المبحث الأول

أبنية المجرد وتفريعاته

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أبنية المجرد.

المطلب الثاني: تفريعات بني تميم.

المطلب الأول

أبنية المجرد

وفيه المسائل الآتية:

١- فِعْل.

٢- فَعْل.

٣- فُعْل.

٤- فِعل.

٥- فِعل

(فِعْل)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبي جعفر وشيبة وأبي عبد الرحمن والحسن:
(بعذاب ييس) ^(١) فِعْل بلا همز ^(٢).

"أما ييس بغير همز وزن (فِعْل) فيحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون أراد مثال فِعْل، فيكون كما جاء من الأوصاف على فِعْل نحو:
نَضَوْ ^(٣) ونَقَضَ ^(٤)، وحَلَفَ، وأصله الهمز كقراءة من قرأ (بَنَسَ) بالهمز، إلا أنه خفف
فأبدل ياء فصارت (بيس) كبير وذيب فيمن خفف ^(٥).

والآخر: أن يكون أراد فِعْلاً فاصله بَنَسَ كمَطَرٍ وحَذَرَ ثم أسكن ونقل الحركة من
العين إلى الفاء كالعبرة فيما كان على فِعْل وثانيه حرف الحلق ^(٦)، كَفَخَذَ، ونَغَرَ ^(٧)،
وجتَزَّ ^(٨) فصار إلى بَنَسَ، ثم خفف فقال ييس على ما مضى ^(٩).

* * *

بناء (فِعْل) من أبنية الثلاثي المجرد وهو مشترك بين الاسم والصفة يقول

(١) سورة الأعراف. آية: ١٦٥.

(٢) انظر: إعراب القرآن ١٥٨/٢؛ والغاية في القراءات ٢٦١؛ والكشاف ١٦٣/٢ بدون نسبة؛
والمحرر الوجيز ٤٦٩/٢؛ وإعراب القراءات الشواذ ٥٧١/١؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٧١/٧؛
والبحر المحيط ٤١٠/٤ ونسبها أيضاً لنافع وابن عامر؛ والدر المصون ٤٩٦/٥؛ والنشر ٢٠٥/٢؛
وحاشية الشهاب ٣٩٢/٤؛ واتحاف فضلاء البشر ٢٣٢.

(٣) نَضَوْ: الثوب الخلق. وقيل: البعير المهزول. اللسان (ن ض ا) ٣٢٩/١٥؛ ٣٣٠.

(٤) نَقَضَ: البعير الذي اضناه السفر. اللسان (ن ق ض) ٢٤٣/٧.

(٥) انظر: تخفيف الهمزة من هذا البحث ص ٨١٩.

(٦) انظر: تفريعات بني تميم من هذا البحث ص ١٣٧.

(٧) نغَرَ: رجل نَغَرَ أي: غضبان. انظر: اللسان (ن غ ر) ٢٢٣/٥.

(٨) الجتَزَّ: الغاص. انظر: اللسان (ج أ ز) ٣١٦/٥.

(٩) المحتسب ٢٦٤/١؛ ٢٦٥.

سيبويه: "ويكون (فِعْلاً) في الأسماء والصفة. فالأسماء نحو: العِكم^(١)، والجِذْع،
والعِذْق. والصفات نحو: نِقْض، وجِلْف^(٢)، ونِضْو، وهِرْط^(٣)، وصِنَع^(٤)""^(٥).

وقد وَجَّهَ ابن جني هذه القراءة على هذا البناء على أنها وصف^(٦) على فِعْل
ثم خففت بقلب همزه ياء، ووافقه في هذا التوجيه ابن زنجلة^(٧)، ولها توجيه
آخر عنده: هو أنها وصف على (فِعْل) ثم أسكنت عينه بنقل حركتها إلى الفاء
فصار (بئس) ثم خففت الهمزة بقلبها ياء، وقد وافقه في ذلك الزمخشري^(٨).

وذكر الكسائي توجيهاً ثانياً وهو أنها "في تقديرها بئس، ثم خففت الهمزة
كما يعمل أهل المدينة، فاجتمعت ياءان، فثقل ذلك، فحذفوا إحداهما وألقوا
حركتها على الباء، فصارت بئس"^(٩).

وذكر النحاس توجيهاً ثالثاً نقلاً عن محمد بن يزيد وهو أن "الأصل بئس، ثم

(١) العِكم: العِذْل مادام فيه المتاع. انظر: اللسان (ع ك م) ٤١٥/١٢.

(٢) جلف: الخبز اليابس الغليظ بلا أدم ولا لبن. انظر: اللسان ٣٣١/٢ (ج ل ف) ٣١/٩.

(٣) هرط: ناقة هرط مُسِنَّة. اللسان (ه ر ط) ٤٢٣/٧.

(٤) صنع: بالكسر الموضع يتخذ للماء وجمعه أصناع وقيل الحصن. انظر: اللسان (ص ن ع)
٢١٢/٨.

(٥) الكتاب ٢٤٢/٤. وانظر: المقتضب ٥٥/١؛ والأصول ١٨٠/٣؛ ١٨١؛ والاستدراك على

سيبويه ٥٦؛ والمنصف ١٨/١؛ والتبصرة والتذكرة ٧٨٣/٢؛ والتخمير ١٤٥/٣؛ والممتع

٦٢؛ ٦١/١؛ والارتشاف ٣٠/١؛ والنكت الحسان ٢٢٥.

(٦) انظر: الصفة المشبهة ص ٣٤٠، ٣٤١ من هذا البحث.

(٧) حجة القراءات ٣٠٠.

(٨) الكشف ١٦٣/٢.

(٩) إعراب القرآن ١٥٩/٢. وانظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٧١/٧؛ والبحر المحيط ٤١٠/٤؛ والدر

المصون ٤٩٦/٥.

كسرت الباء لكسرة الهمزة فصارت بُئِس فحذفت الكسرة مع الهمزة لنقلها^(١).
وذكر أيضاً توجيهاً آخر نقله عن علي بن سليمان، وهو قوله إنّ "العرب
تقول (جاء بينان بُئِس) أي بشيء رديء، فمعنى (بعذاب بُئِس) بعذاب
رديء"^(٢).

وهذا التوجيه فيه بُعْد لأن المقصود وصف العذاب بالشدة وليس بالرداءة.
ويرى ابن عطية أنه "فعل سمي به، كقوله صلى الله عليه وسلم: أنهاكم عن
قيل وقال"^(٣).

فعلى هذا التوجيه يكون الأصل هو فعل الذم الماضي (بُئِس)، ثم سُمِّي به
فأعرب كما أعرب (مذ شَبَّ إلى دبّ) و (مذ شَبَّ إلى دبّ)، فلما نقل صار
وصفاً على (فَعِل)^(٤).

وأراني أميل إلى توجيه الكسائي وذلك لأنه جعل (بُئِس) (بئس)
وهو ما ورد في قراءة الجمهور^(٥) ﴿بعذاب بئس﴾، وتوافق القراءتين
أولى من تخالفهما.

(١) إعراب القرآن ١٥٩/٢. وانظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٠١/١؛ والبحر المحيط ٤١٠/٤؛
والدر المصون ٤٩٦/٥.

(٢) إعراب القرآن ١٥٩/٢.

(٣) المحرر الوجيز ٤٦٩/٢. وانظر: التبيان ٦٠١/١؛ والبحر المحيط ٤١٠/٤؛ والدر المصون
٤٩٦/٥.

(٤) انظر: الموضح في وجوه القراءات ٥٦٠/٢؛ ٥٦١؛ وحاشية الشهاب ٣٩٢/٤.

(٥) انظر: التبصرة ٥١٩؛ النشر ٢٠٥/٢؛ إتحاف فضلاء البشر ٢٣٢.

(فَعُل)

قال أبو الفتح في مَعْرِض الاحتجاج للقراءة في قوله تعالى: ﴿وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾^(١) بفتح العين وضم الباء وفتح الدال وخفض الطاغوت^(٢): "وَأَمَّا (وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ) فاسم على فَعُل، قال أبو الحسن: جاء به نحو: حَذَرُ وَقَطُنُ"^(٣).

* * *

بناء (فَعُل) من أبنية الثلاثي المجرد وهو مشترك بين الاسم والصفة^(٤) يقول سيبويه: "ويكون (فَعُلًا) فيهما. فالأسماء نحو: رَجُلٌ، وَسَبْعٌ، وَعَضُدٌ، وَضُبْعٌ، والصفة نحو: حَذْتُ، وَحَذَرٌ، وَخَلَطٌ^(٥)، وَنَدَسٌ^(٦)"^(٧).
ولقد أنكر بعض العلماء هذه القراءة حيث يقول الفراء: "فإن تكن فيه لغة مثل: حَذَرٌ، وَحَذَرٌ، وَعَجَلٌ فهو وجه، وإلا فإنه أراد، والله أعلم قول الشاعر:

(١) سورة المائدة. آية: ٦٠.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٤٠ ونسبها لحمزة؛ والتبصرة ٤٨٧؛ وحجة القراءات ٢٣١؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٢٢/٦؛ والغاية في القراءات ٢٣٥؛ والمحزر الوجيز ٢١١/٢ ونسبها أيضاً للأعمش ويحيى بن وثاب؛ وإعراب القراءات الشواذ ٤٧٤/١ بدون نسبة وكذلك التبيان ٤٤٨/١؛ والدر المصون ٣٢٧/٤؛ واتحاف فضلاء البشر ٢٠١.

(٣) المحتسب ٢١٤/١؛ ٢١٥.

(٤) انظر: الصفة المشبهة من هذا البحث ص ٣٤٠، ٣٤١.

(٥) الخَلَطُ: المختلط بالناس المتحجب إليهم. انظر: النسان (خ ل ط) ٢٩٤/٧.

(٦) النَّدَسُ: الذي يخالط الناس ويخف عليهم؛ واللسان (ن د س) ٢٢٩/٦.

(٧) الكتاب ٢٤٣/٤. وانظر: المقتضب ٥٥/١؛ والأصول ١٨١/٣؛ والاستدراك على سيبويه ٥٦؛ والمنصف ١٨/١؛ والتبصرة والتذكرة ٧٨٣/٢؛ والمفتاح في الصرف ٣١؛ وشرح الكافية الشافية ٢٠٢٠/٤؛ والممتع ٦٢/١؛ والارتشاف ٣٠/١؛ والمزهر ٥/٢.

أَيْنِي لُبَيْنِي إِنَّ أُمَّكُمْ أَمَّةٌ وَإِنَّ أَبَاكُمْ عَبْدٌ^(١)

وهذا في الشعر يجوز لضرورة القوافي، فأما في القراءة فلا^(٢).

ويقول الزّجاج: "فإنه عند بعض أهل العربية ليس بالوجه من جهتين إحداهما أن (عَبْد) على (فَعْل)، وليس هذا من أمثلة الجمع لأنهم فسروه: خدام الطاغوت، والثاني أن يكون محمولاً على: وجعل منهم عبد الطاغوت"^(٣).

ومن أنكر هذه القراءة أيضاً أبو عبيدة حيث يقول: "إنما معنى العَبْد عندهم الأَعْبُد يريدون خدام الطاغوت، ولم نجد هذا يصحّ عن أحد من فصحاء العرب أن العَبْد يقال فيه عَبْد وإنما عَبْد وَأَعْبُد"^(٤).

ويقول نصير الرازي فيما نقله عنه السّمين: "هذا وهم ممن قرأ به فليترك الله مَنْ قرأه، وليسأل عنه العلماء حتى يوقف على أنه غير جائز"^(٥).

فمن خلال النصوص السابقة يتضح أن المأخذ على هذه القراءة هو استعمال (فَعْل) للجمع كما فهم بعضهم مع أن هذا الوزن ليس من أمثلة الجمع، كما يقول سيبويه^(٦)، ولكنه أشكل على بعضهم، والتبس بالجمع، وقد أوضحه أبو علي الفارسيّ حيث يقول: "وليس (عَبْد) لفظ جمع، ألا ترى أنه ليس في أبنية المجموع شيء على هذا البناء، ولكنه واحد يراد به الكثرة، ألا ترى أن

(١) البيت من (الكامل) لأوس بن حجر. انظر: الديوان ٢١؛ ومعاني القرآن للفراء ١/٣١٥؛ وديوان الأدب ١/٢٤٤؛ وتهذيب اللغة ٢/٢٣٤؛ واللسان (ع ب د) ٣/٢٧٣.

(٢) معاني القرآن له ١/٣١٤؛ ٣١٥؛ وانظر تفسير الطبري ٤/٦٣٤.

(٣) معاني القرآن له ٢/١٨٧؛ ١٨٨.

(٤) البحر المحیط ٣/٥٣٠. وانظر: الدر المصون ٤/٣٢٩.

(٥) الدر المصون ٤/٣٢٩.

(٦) الكتاب ٣/٦٣٠.

في الأسماء المنفردة المضافة إلى المعارف فلفظه لفظ الإفراد ومعناه الجمع؟ وفي التنزيل ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾^(١)، يريد (نعم الله) فكذلك قوله: (وعبد الطاغوت) وجاء على (فعل)؛ لأن هذا البناء يراد به الكثرة والمبالغة، وذلك نحو: يقظ وندس، وفي التنزيل ﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيَقَظًا﴾^(٢)، فكأن تقديره أنه قد ذهب في عبادة الطاغوت والتذلل له كل مذهب وتحقق به^(٣).

وقال الزمخشري تعليقا على هذه القراءة: "ومعناه الغلو في العبودية كقولهم رجل حذر وفطن للبليغ في الحذر والفطنة"^(٤).

وقول الزمخشري هذا يؤكد ما ذهب إليه ابن جني في موافقته لما قاله الأخفش في النص السابق^(٥).

أما قول ابن جني: "اسم على فعل" فهذا ليس على أصل وضعه حيث يقول الفارسي: "وجاء على هذا لأن (عبداً) في الأصل صفة وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء واستعمالهم إياه لا يزيل عنه كونه صفة"^(٦). ولذلك لا يمتنع أن يبنى منه بناء مبالغة^(٧).

ومن خلال ما سبق يتضح أنه لا وجه لإنكار هذه القراءة مادام أن هناك وجهاً لها في العربية صحيحاً في البنية والدلالة، ولا عبرة بعدم وضوح ذلك في أذهان بعض العلماء.

(١) سورة النحل. آية: ١٨.

(٢) سورة الكهف. آية: ١٨.

(٣) الحجة ٢٣٦/٣؛ ٢٣٧. وانظر: حجة القراءات ٢٣١؛ وإتحاف فضلاء البشر ٢٠١.

(٤) الكشاف ٦٨٥/١.

(٥) انظر: ماتقدم من هذا البحث ص ١١٤؛ المحتسب ٢١٤/١؛ ٢١٥.

(٦) الحجة ٢٣٧/٣.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٢١١/٢؛ والبحر المحيط ٥٣١/٣.

(فُعْل)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة عاصم الجحدري: (لُبدًا)^(١) بضم اللام والباء^(٢):

"هذا من الأوصاف التي جاءت على فُعْل كرجل طُلُق^(٣)، وناقة سُرُح^(٤)»^(٥).

* * *

بناء (فُعْل) من أبنية الثلاثي المجرد، وهو مشترك بين الاسم والصفة يقول سيبويه: "ويكون فُعْلًا فيهما فالاسم الطُّنب، والعُنُق، والعُضُد، والجُمُد^(٦) والصفة الجُنُب، والأُجُد^(٧)، ونُضُد^(٨)، ونُكُر، قال سبحانه وتعالى: ﴿إِلَى شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾^(٩)

(١) سورة الجن. آية: ١٩.

(٢) انظر: القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١٦٣ ونسبها لمجاهد؛ والكشاف ٦٣٤/٤ بدون نسبة؛ والمحرم الوجيز ٣٨٤/٥؛ وإعراب القراءات الشواذ ٦٢٩/٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٥/١٩؛ والبحر المحيط ٣٤٦/٨؛ والدر المصون ٤٩٩/١٠؛ وحاشية الشهاب ٢٩٩/٩؛ والإتحاف ٤٢٦.

(٣) طُلُق: رجل طلق؛ أي: فصيح. انظر: اللسان (ط ل ق) ٢٢٩/١٠.

(٤) ناقة سرح: أي: سريعة. انظر: اللسان (س ر ح) ٤٧٩/٢.

(٥) المحتسب ٣٣٤/٢.

(٦) الجُمُد: المكان الحزن وقال الأصمعي المكان المرتفع. وقيل الجبل. انظر: اللسان (ج م د) ١٣١/٣.

(٧) الأُجُد: يقال ناقة أُجُد؛ أي: متصلة الفقار تراها كأنها عظم واحد. انظر: اللسان (أ ج د) ٧٠/٣.

(٨) نُضُد: نضد متاعه ينضده جعل بعضه فوق بعض. انظر: القاموس المحيط (ن ض د) ٢٩١.

(٩) سورة القمر. آية: ٦.

والأنف والسُّجْح^(١) (٢).

وَجَّهَ ابن جني هذه القراءة على هذا البناء (فُعَل) وصفاً ووافقه على ذلك العكبري، حيث يقول: "ويُقرأ بضمها (أي اللام والباء في بُد)، مخففاً وهو وصف مثل سُرْج" (٣).

وَجَّهَهَا كثير من العلماء على الجمع^(٤) واختلفوا في مفرد هذا الجمع فذهب الزَّخَشَرِيُّ إلى أن مفردها لبود، حيث يقول: "ولُبْد بضمين جمع لبود كصبور وصبر" (٥). ووافقه في ذلك العكبري^(٦).

وذهب القرطبي^(٧) إلى أن مفرده لَبِيد وهو الجولق الصغير؛ أي: الوعاء ويرى أبو حيان أنه جمع مفرده لَبْد أو لَبُود حيث يقول: "وقرأ الحسن والجحدري، وأبو حيوة، وجماعة عن أبي عمرو بضمين جمع لَبْد، كرهْن ورُهْن أو جمع لَبُود، كصبور وصَبْر" (٨) ووافقه في ذلك السمين الحلبي^(٩).

والذي يظهر لي جواز كون لَبْد أو لبيد أو لبود مفرداً ل(لَبْد) ؛ لأن مما

(١) السُّجْح: السهل. يقال مِشْيَةً سُجْح؛ أي: سهلة. انظر: اللسان (س ج ح) ٤٧٥/٢.

(٢) الكتاب ٢٤٣/٤. وانظر: المقتضب ٥٥/١؛ والأصول ١٨٠/٣؛ ١٨١؛ والاستدراك ٥٧؛ والمنصف ١٩/١؛ والتبصرة والتذكرة ٧٨٣/٢؛ والمفتاح في الصرف ٣١؛ وانتخمير ١٤٥/٣؛ والمتع ٦٢/١؛ والارتشاف ٣١/١؛ والمزهر ٦/٢.

(٣) إعراب القراءات الشواذ ٦٢٩/٢.

(٤) انظر: الكشف ٦٣٢/٤؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٥/١٩؛ والبحر المحيط ٣٤٦/٨؛ والدر المصون ٤٩٩/١٠.

(٥) الكشف ٦٣٢/٤.

(٦) إعراب القراءات الشواذ ٦٢٩/٢.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ٥/١٩.

(٨) البحر المحيط ٣٤٦/٨. وانظر: القراءات الشاذة وتوجيهها ٩٠.

(٩) الدر المصون ٤٩٩/١٠.

يكسّر عليه (فَعَل) مثل (لَبَد) (فُعَل) مثل (لُبَد) يقول ركن الدين الإستراباذي:
"وعلى (فُعَل) بضم الفاء والعين نحو: سَحَل في جمع سَحْل" (١).

كما أنه مما يكسر عليه (فَعِيل) الذي ليس بمعنى مَفْعُول مثل (لبيد)
(فُعَل لُبَد) يقول سيبويه: "ويكسر على فُعَل أيضاً وذلك قولك رَغِيف ورَغُف،
وقليب وقُلِب" (٢).

ومما يكسر عليه (فَعُول) (لَبُود) (فُعَل) (لُبَد) يقول سيبويه: "وأما ما كان
(فَعُولاً) فهو بمنزلة (فَعِيل) وقالوا عمود وعُمْد وزبور وزُّبر، وقُدوم وقُدُم فهو
بمنزلة قُضِب وقُلِب وكتُب" (٣).

(١) شرح شافية ابن الحاجب له ٧١٦.

(٢) الكتاب ٦٠٤/٣. وانظر: المقتضب ٢٠٧/٢.

(٣) الكتاب ٦٠٧/٣؛ ٦٠٨. وانظر: المقتضب ٢١١/٢.

(فِعْل)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبي مالك الغفاري: (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ)^(١)، بكسر الحاء وضم الباء^(٢):

"وَأَمَّا (الْحُبُكِ) بكسر الحاء وضم الباء فأحسبه سهواً، وذلك أنه ليس في كلامهم (فِعْل) أصلاً بكسر الفاء، وضم العين. وهو المثال الثاني عشر من تركيب الثلاثي، فإنه ليس في اسم ولا فعل أصلاً والبتة. أو لعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان: بالكسر، والضم فكأنه كسر الحاء يريد (الحَبِك) وأدركه ضم الباء على صورة (الْحُبُكِ) وقد يعرض هذا التداخل في اللفظة الواحدة"^(٣).

* * *

بناء (فِعْل) بناء مهمل من الأبنية الاثني عشر التي تقتضيها القسمة العقلية يقول سيبويه: "واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فِعْل ولا يكون إلا في الفعل وليس في الكلام فِعْل"^(٤).

ويرجع السبب وراء إهمال هذا البناء إلى استئقال الخروج فيه من ثقل إلى ثقل آخر يخالفه. فلما كان الانتقال من الكسر وهو ثقل إلى الضم وهو

(١) سورة الذاريات. آية: ٧.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٤٦؛ والكشاف بدون نسبة ٣٩٩/٤؛ والمحزر الوجيز ١٧٢/٥؛ ١٧٣؛ وإعراب القراءات الشواذ بدون نسبة ٥١١/٢؛ والجامع لأحكام القرآن ٣٢/١٧؛ والبحر المحيط ١٣٣/٨؛ والدر المصون ٤٢/١٠؛ وإتحاف فضلاء البشر ٣٩٩.

(٣) المختص ٢٨٧/٢.

(٤) الكتاب ٢٤٤/٤. وانظر: المختص ٥٦/١؛ والأصول ١٨٠/٣؛ والاستدرك على سيبويه ٥٧؛ والمنصف ٢٠/١؛ وشرح الكافية الشافية ٢٠٢١/٤؛ والممتع ٦٠/١؛ والمبدع ٥٥؛ والارتشاف ٣٤/١؛ والنكت ٢٢٥؛ وجمع الفواعل ٢٥٧/٣؛ وشرح الأشموني ٢٣٨/٤.

أثقل أهمل.

يقول ابن جني معللاً لذلك: "وإنما لم يجئ ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناء لازماً، وإذا كانوا قد قالوا اقتل فضموا الهمزة والتاء ولم يكسروها على ما كان يجب فيها مع أن بين الهمزة والتاء حاجزاً هو القاف فالأ يخرجوا من كسر إلى ضم بلا حاجز أجدر"^(١).

نلاحظ من خلال نص ابن جني ضرورة أن تكون الحركة لازمة فلا يمتنع ماتؤدي إليه حركة عارضة يقول ابن جني: "فأما قولهم هو يضربُك وخروجهم من كسرة الراء إلى ضمة الباء فليس يكسر ما قدمناه ؛ لأن هذه الضمة ليست بلازمة، ألا ترى أن النصب والجزم يزيلانها وإنما يكره من ذلك أن تكون الحركة لازمة"^(٢).

ومن أمثلة عروض الحركة وعدم الاعتداد به قول تميم وأسد في قولهم: (الرَّذُوْ) في المهموز الساكن ما قبله عند الوقف إظهاراً للهمزة (الرَّذُوْ) فينقلون حركة الهمزة إلى ما قبلها الساكن. يقول سيبويه: "واعلم أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة. سمعنا ذلك من (تميم) و(أسد) يريدون بذلك بيان الهمزة... وذلك قولهم: (هو الوَثُوْ)... وهو الرَّذُوْ... وأما ناس من بني تميم فيقولون هو الرَّذِيْ كرهو الضمة بعد الكسرة؛ لأنه ليس في الكلام فِعْل"^(٣).

ومع هذا فقد وردت لفظة (حَبْك) في القراءة الشاذة المنسوبة إلى أبي مالك الغفاري، وقيل الحسن وقيل ابن السّمال.

(١) المنصف ٢٠/١. وانظر: همع الهوامع ٢٥٧/٣.

(٢) المنصف ٢٠/١. وانظر: شرح الشافية للجابري ٢٩/١.

(٣) الكتاب ١٧٧/٤. وانظر: اللهجات في الكتاب ٣٦١.

وللعلماء في هذه اللفظة ثلاثة أقوال^(١):

الأول: أن هذه القراءة لم تثبت قال أبو الفتح: "وأما الحُبُك بكسر الحاء وضم الباء فأحسبه سهواً. وذلك أنه ليس في كلامهم فعل أصلاً"^(٢). وقد وافقه في هذا التوجيه العكبري^(٣).

الثاني: أنه على فرض ثبوتها فقد خرّجت هذه القراءة على أن ذلك من تداخل اللغات، قال أبو الفتح: "أو لعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان بالكسر والضم"^(٤). ومن وافق ابن جني في ذلك ابن عطية^(٥)، والقرطبي^(٦).

وقد اعترض ابن مالك على هذا القول حيث يقول: "وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لدلّ على عدم الضبط ورداءة التلاوة. ومن هذا شأنه لم يعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض أمثال ذلك منه"^(٧).

ويمكن الردّ على القول بالتداخل بأمر منها:

أولاً: أن (الحُبُك) بالضم جمع، والحِبُك بالكسر مفرد ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع. يقول الرضي: "وفي تركيب حِبُك من اللغتين إن ثبت نظر؛ لأن الحِبُك جمع الحباك وهو الطريقة في الرمل ونحوه والحِبُك بكسرتين إن ثبت فهو

(١) انظر: شرح الشافعية ٢٣٨/١؛ وأوضح المسالك ٣٢٣/٤؛ وشرح التصريح ٣٥٥/٢؛ وحاشية الخضري ١٨٤.

(٢) المحتسب ٢٨٧/٢.

(٣) إعراب القراءات الشواذ ٥١٢/٢.

(٤) المحتسب ٢٨٧/٢.

(٥) المحرر الوجيز ١٧٢/٥.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٣٢/١٧.

(٧) شرح الكافية الشافعية ٢٠٢١/٤؛ ٢٠٢٢.

مفرد مع بعده ؛ لأن فِعْلاً قليلاً ، حتى إن سيبويه قال : لم يجئ منه إلاَّ إِبِلٌ ، ويعدد تركيب اسم من مفرد وجمع ^(١).

ثانياً: أن التداخل الكثير الشائع إنما يكون في كلمتين كقولهم فَضِلْ يَفْضُلْ حينما أخذوا الماضي من فَضِلْ يَفْضُلْ والمضارع من فَضُلْ يَفْضُلْ ، أما في حرفي الكلمة الواحدة فغير معروف ^(٢).

ثالثاً: أن التداخل إنما يكون مقبولاً إذا لم يؤد ذلك إلى وزن مهجور في كلامهم ، فإن أدّى إليه فهو مرفوض كما حدث هنا في لفظة (حَبْك).

الثالث: أن الحاء إنما كسرت لإتباعها للتاء في (ذات) ؛ لأن بينهما حاجزاً غير حصين ، وهو قول أبي حيان ، حيث يقول : "والأحسن عندي أن تكون مما أتبع فيه حركة الحاء لحركة (ذات) في الكسرة ولم يعتد باللام الساكنة ؛ لأن الساكن حاجز غير حصين" ^(٣).

وقد اعترضَ على أبي حيان بأن "أداة التعريف كلمة منفصلة ، ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين إتباعاً لضم ثالثه في نحو: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ﴾ ^(٤) و﴿قُلِ الرُّوحُ﴾ ^(٥) و﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ ^(٦) ولم يلحقوها بـ﴿قُلِ انظُرُوا﴾ ^(٧) فالساكن المذكور حاجز حصين على أنه لا يجري في غير الآية" ^(٨).

ومما ورد على هذا البناء المهمل (فُعَل) مارواه ابن مجاهد عن أبي السّمال أنه

(١) شرح الشافية للرضي ٣٩/١.

(٢) شرح الشافية للجاربردي ٣٠/١. وانظر: بغية الطالب ٨ - ١١؛ وشرح التصريح ٣٥٥/٢.

(٣) البحر المحيط ١٣٣/٨.

(٤) سورة الأنعام. الآية: ٥٧.

(٥) سورة الأسراء. آية: ٨٥.

(٦) سورة الروم. آية: ٢.

(٧) سورة يونس. آية: ١٠١.

(٨) حاشية الصّبّان ٢٣٩/٤.

كان يقرأ (مَآبِقِي مِنَ الرَّبِّ) ^(١) مضمومة الباء ساكنة الواو ^(٢).

قال أبو الفتح: "في هذا الحرف ضربان من الشذوذ. أحدهما: الخروج من الكسر إلى الضم بناءً لازماً. والآخر: وقوع الواو بعد الضمة في آخر الاسم وهذا شيء لم يأت إلا في الفعل. نحو: يغزو ويدعو ويخلو" ^(٣).

* * *

الربا، مصدر الفعل الثلاثي ربا يربو والاسم منه على وزن (فَعَلَ)، وأصله (الرَّبُّ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ^(٤).

واختلف في مثناه فالجمهور على تثنيته بالواو ؛ لأنه من ربا يربو فنقول في مثناه ربوان. ولذا يكتب بالألف ^(٥).

وجوز الكوفيون تثنيته بالياء وكتابته بالياء يقول النحاس: "قال الكوفيون تكتبه بالياء، وتثنيه بالياء" ^(٦).

وقد نقل النحاس عن أبي إسحاق قوله منكرًا ومعتزلاً: "مارأيت خطأ أقبح من هذا ولا أشنع لا يكفيهم الخطأ في الخط حتى يخطئون في التثنية وهم يقرؤون

(١) سورة البقرة. آية: ٢٧٨.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٢٤؛ والمحزر الوجيز ٣٧٥/١؛ والدر المصون ٦٢٩/٢؛ ٦٣٨/٢.

(٣) المحتسب ١٤٢/١.

(٤) انظر: المنصف ٣٣٣/١؛ والتبصرة ٨١٦؛ وشرح المفصل ٦٤/١٠؛ والمتع ٥٥٢/٢؛ وشرح الشافية ١٠٣/٣؛ والدر المصون ٦٢٨/٢؛ وشرح التصريح ٣٨٦/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٣٧٨/٢.

(٦) إعراب القرآن ٣٤١/١. وانظر: الدر المصون ٦٢٨/٢.

﴿وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ رَبٍّ لِيَرْبُؤَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾^{(١)(٢)}.

على أن الكوفيين لم يجعلوا ذلك خاصاً بما كان على مثل (ربا) أي ثلاثي واوي مكسور الأول بل أيضاً في مضمومه نحو: (عُلا) دون المفتوح فإنهم لم يخالفوا فيه البصريين^(٣).

والظاهر قوة مذهب الجمهور ورجحانه ؛ لأن ربا واوية^(٤) وما كان مقصوراً ثلاثياً ترد فيه الألف إلى أصلها وهي هنا (الواو) فنقول في مثناه ربوان يقول سيبويه: "فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في الثانية ؛ لأنك إذا حركت فلا بد من ياء أو واو فالذي من الأصل أولى"^(٥).

والناظر في الرسم يجد أن (الربا) قد كتبت بالواو (الربو) والقياس كتابتها بالألف كأخواتها من أمثال عصا وقفها وغيرها. وقد اختلف في تعليل هذا الرسم فالبعض يرى أنه إنما كتب بالواو في المصحف فرقاً بينه وبين (الزنا) نقل ذلك النحاس عن محمد بن يزيد يقول: "كتب الربا في المصحف بالواو فرقاً بينه وبين الزنا كان الربا أولى بالواو ؛ لأنه من رَبَّا يربو"^(٦).

وذكر السّمين تعليلاً آخر حيث يقول: "إنما كتب بالواو لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة وأهل الحيرة يقولون (الرّبُو) بالواو فكتبوها كذلك

(١) الروم. آية: ٣٩.

(٢) إعراب القرآن ٣٤١/١.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٣٧١/١؛ والدر المصون ٦٢٨/٢.

(٤) انظر: اللسان (رب ا) ٣٠٦/١٤.

(٥) الكتاب ٣٨٦/٣. وانظر: المقتضب ٤٠/٣؛ والتكملة ٢٢١؛ ٢٢٢؛ والتبصرة والتذكرة ٦٣٢/٢.

(٦) إعراب القرآن ٣٤١/١.

ونقلها أهل الحجاز كذلك خطأ لا لفظاً^(١).

أو يكون على ما جاء عن بعض طيء من أنهم يقفون على المقصور بالواو يقول سيبويه: "وزعموا أن بعض طيء يقول: (أَفْعُو) لأنها أبين من الياء، ولم يغيثوا غيرها لأنها تشبه الألف في سعة المخرج والمد، ولأن الألف تبدل مكانها كما تبدل مكان الياء وتبدلان مكان الألف أيضاً، وهن أخوات"^(٢).

ويكون القارئ قد أجرى الوصل فيه مجرى الوقف.

هذا ما يختص برسم هذه الواو أمّا الضم في الباء فقد أزال غموض ذلك الرضي حيث يقول: "وقرئ في الشاذ (يَمَحَقُ الله الرَّبُّو) بضم الباء، ولم يغرّ هذا القارئ إلا كتابته بالواو"^(٣).

والذي يمال إليه أن بناء (فَعُل) بناء موجود في اللغة العربيّة، والمعتمد عليه في إثبات هذا الوزن هذه القراءة، على الرغم مما قيل في توجيهها.

(١) الدر المصون ٦٢٨/٢.

(٢) الكتاب ١٨١/٤؛ ١٨٢. وانظر: الأصول ٣٧٨/٢؛ والتكملة ٢٠٠؛ وشرح المفصل ٧٧/٩؛ وشرح الكافية الشافية ١٩٨٤/٤؛ وشرح الشافية للرضي ٢٨٦/٢؛ وارتشاف الضرب ٨٠١/٢؛ ٨٠٢؛ والمساعد ٣٠٥/٤.

(٣) شرح الشافية للرضي ٣٩/١.

(فِعْل)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن مالك الغفاري، والحسن: (والسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَبِكِ)^(١) بكسر الحاء والباء^(٢): "... وأما الْحَبِكُ ففِعْلٌ وذلك قليل منه إِبِلٌ وإِطْلٌ وامرأةٌ بِلَزٍ وبأسنانه حَبِيرٌ"^(٣).

* * *

بناء (فِعْل) من أبنية الأسماء المجردة، وهو مشترك بين الاسم والصفة، يقول سيبويه: "ويكون (فِعْلاً) في الاسم نحو إِبِلٌ، وهو قليل، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره"^(٤).

وهذا البناء كما يفهم من قول سيبويه قليل في الأسماء والصفات^(٥)، على أن بعض العلماء كابن خالويه وابن جني وابن عصفور والرضي توسعوا قليلاً في ضرب الأمثلة المسموعة على هذا البناء، ومع ذلك فإنها لاتزال في نطاق القلة. فقد أضاف ابن خالويه^(٦) مجموعة من الألفاظ التي جاءت على وزن فِعْل وهي "جِلَخ

(١) سورة الذاريات: آية ٧

(٢) انظر: مختصر شواذ القرآن ١٤٥؛ والكشاف ٣٩٨/٤؛ والمحزر الوجيز ١٧٢/٥؛ وإعراب القراءات الشواذ ٥١٢/٢؛ والجامع لأحكام القرآن ١٧/٣٢؛ والبحر المحيط ١٣٣/٨؛ والدر المصون ٤٢/١٠.

(٣) المحتسب ١٨٧/٢

(٤) الكتاب ٢٤٤/٤. وانظر: المقتضب ٥٥/١؛ والأصول ١٨١/٣؛ والتكملة ٣٩٥؛ والمنصف ١٨/١؛ والتبصرة والتذكرة ٦٤٠/٢؛ ٧٨٣؛ والممتع ٦٥/١؛ والمبدع ٥٥؛ والارتشاف ٣١/١ ٣٢.

(٥) الكتاب ٢٤٤/٤؛ وانظر: النكت الحسان ٢٢٥.

(٦) انظر: ليس في كلام العرب ٩٦؛ ٩٧.

وطلب^(١) ووتد^(٢) والبليص^(٣).

ويقول الرضي: "قوله في إبل وبلز (أي ضخمه) ولا ثالث لهما. قال سيويه: ما يعرف إلا الإبل، وزاد الأخفش (بلزاً) وقال السيرافي: الحبر صفرة الأسنان، وجاء الإطل، والإبط، وقيل: الإقط لغة في الإقط، وأتان إبد؛ أي: ولود"^(٤).
أما قول سيويه: "لا يعلم في الأسماء والصفات غيره" واقتصاره على إيراد لفظة واحدة (إبل) لم يذكر غيرها فقد فسره وعلل له ابن خالويه بقوله: "...
ولم يحك سيويه إلا حرفاً واحداً (إبلاً)؛ لأنه بلا خلاف، والباقية مختلف فيهن
فيقال إطل وأيطل، وهي الخاصرة، فتسمى الخاصرة الإطل والإطل والأيطل..."^(٥).

ومن أمثلة ما فيه خلاف أيضاً قول ابن عصفور "... وكذلك (حبرة)
الأفصح والمشهور فيها إنما هو (حبرة) و (حبرة) ضعيف..."^(٦).
وذهب ابن عطية^(٧)، والعكري^(٨) في (الحبك) إلى أنها لغة.

(١) الطلب: يقال هو طلب نساء؛ أي: طالبهن. انظر: القاموس المحيط (ط ل ب) ١٠٢.

(٢) الوتد: مارز في الحائط أو الأرض. انظر: اللسان (و ت د) ٤٤٤/٣.

(٣) البليص: طائر. انظر: اللسان (ب ل ص) ٨/٧.

(٤) شرح الشافية ٤٦٤/١.

(٥) ليس في كلام العرب ٩٦؛ ٩٧.

(٦) الممتع ٦٥/١.

(٧) المحرر الوجيز ١٧٢/٥.

(٨) إعراب القراءات الشواذ ٥١٢/٢.

المطلب الثاني

تفريعات بني تميم

وفيه المسائل الآتية:

- ١- التفريع في (فُعْل).
- ٢- التفريع في (فَعِل).
- ٣- التفريع في (فَعْل).
- ٤- تخفيف المفتوح.

تفريعات بني تميم

إن الدارس لأصول الألفاظ وأبنيتها في اللغة العربية، يلحظ أن هناك تطوراً صوتياً يحدث في بعض أبنية الثلاثي، نتيجة لعوامل مؤثرة في النطق العربي، ورغبة في سلوك أيسر السبل للنطق، لذا نجد أن بعض صور البنية قد تغيرت تحقيقاً للهدف السابق ومن هذه التغيرات ما يعرف بـ (تفريعات بني تميم).

على أن الدارس يلحظ أن أهل الحجاز لا يغيرون في البناء^(١) ولا يفرعون فعندهم النطق واحد.

أما بنو تميم وبكر بن وائل وتغلب فتميل لهجاتهم إلى التفريع^(٢)، لغرض التخفيف، لذلك يقع في الأبنية المكسورة والمضمومة في الثلاثي بخاصة لكثرة دورانه في الكلام، وإن وقع التفريع في غير المضموم والمكسور فهو على الشذوذ.

وفيما يلي دراسة للتفريعات في ضوء ماورد في (المحتسب)

(١) انظر: الكتاب ٤/١٠٨؛ ١١٣؛ والأصول ٣/١٥٨؛ وشرح الشافية للرضي ١/٤٠؛ والتصريح ٩٥/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤/١٠٨؛ ١١٣؛ والأصول ٣/١٥٨؛ وشرح الشافية للرضي ١/٤٠؛ والتصريح ٩٥/٢.

١ - التفریع فی (فُعْل)

يقول أبو الفتح في توجيهه لقراءة موسى بن الزبير: (الفُلُك) ^(١) بضم اللام ^(٢):
"حكى أبو الحسن عن عيسى بن عمران، قال: ما سمع، أو سمعنا: فُعْل إلا وقد
سمعنا فيه: فُعْل ؛ فقد يكون هذا منه أيضاً" ^(٣).
ويقول: "... وعُضْد بالضمتين جميعاً كأنه تثقيل عُضْد وقد شاع عنهم نحو ذلك،
كقولهم في تكسير أحمر: حُمِر. قال طرفة ^(٤):
وَرَادَا وَشُقُرُ
يريد شُقُرًا" ^(٥).

* * *

تعرض ابن جني في هذا النص إلى التفریع فی فُعْل. الذي نص بعض العلماء
عليه، حيث يقول عيسى بن عمر فيما حكاه عنه الفارسي ^(٦) من أن كل اسم
على ثلاثة أحرف أوله مضموم، وأوسطه ساكن فمن العرب من يثقله، ومنهم

(١) سورة البقرة: آية ١٦٤؛ وسورة لقمان. آية: ٣١. وقد وجه ابن جني آية لقمان.
(٢) انظر القراءة في: الكشف بدون نسبة ٢٣٧/١؛ ٥١٠/٣؛ والمحزر الوجيز ٣٥٥/٤؛ وإعراب
القراءات الشواذ ٢٢٢/١ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ١٨٨/٧؛ والدر المصون؛ ٧٢/٩.
(٣) المحتسب ١٧٠/٢.

(٤) جزء بيت من (الرملة) وتماه:

أَيُّهَا الْفَتَيَانُ فِي مَجْلِسِنَا * جَرَدُوا مِنْهَا وَرَادَا وَشُقُرُ

الديوان ٥٧. وانظر: الخصائص ٣٣٥/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ٥٨١؛ وشرح المفصل
٦٠/٥؛ واللسان (غ ل ف) ٢٧١/٩؛ وخزانة الأدب ٣٧٩/٩.

(٥) المحتسب ١٥٢/٢. وانظر: ٢٥٥/١؛ ٣٠٦/٢.

(٦) انظر: الحجة ١١٣/١؛ واللسان (ع س ر) ٥٦٣/٤.

من يخففه مثل: عُسْرٌ وَعُسْرٌ، وَيُسْرٌ وَيُسْرٌ وَرُخْمٌ وَرُخْمٌ وَحُكْمٌ وَحُكْمٌ.
إلاّ أنّ الأخفش قد استثنى ما كان صفة أو معتل العين ولم يجعله مطلقاً
حيث يقول الرضي "وحكي عن الأخفش أن كل فُعْل في الكلام فتثقله
جائز، إلاّ ما كان صفة أو معتل العين كحُمُرٌ وسُوقٌ فإنهما لا ينقلان إلاّ في
ضرورة الشعر" (١).

وأكثر العلماء على عدم جواز وقوع التفرّيع في فُعْل (٢)، وذلك لعدم تحقق
الهدف من التفرّيع وهو التخفيف، ومعلوم أن الضم أثقل من السكون.
ودليل المجوّزين: أن عُسْراً وَيُسْراً ليسا فرعياً عُسْرٌ وَيُسْرٌ؛ لأنه لو كانا
كذلك لكانا هما الأكثر وهما الأصل كعُنُق.

وعليه فقد دلّ هذا على أن عُسْراً وَيُسْراً ليسا، بأصل ودلّ هذا على أنهما
فرع عُسْرٌ وَيُسْرٌ، فجاز التفرّيع إتباعاً فقل: عُسْرٌ كما قيل: قُفْل (٣).
ولكن هذا الأمر فيه نظر؛ وذلك لجواز كون كل واحدٍ منهما أصلاً، ولكن
أحدهما أكثر من الآخر (٤).

وفي هذا نظر؛ إذ لا يمتنع أن يكون الأصل هو فُعْل (عُسْرٌ)، ثم خفف
بإسكان العين كما في (عُنُق) فصار إلى (عُسْر).
ولما فيه من خفة استوجب كثرة الاستعمال فيكون الفرع أكثر شيوعاً

(١) شرح الشافية ٤٦/١.

(٢) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٢٣٥؛ وشرح الشافية للجابري ٣٣؛ والكافية في شرح
الشافية ٨١.

(٣) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٣٣٥.

(٤) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٣٣٥.

واستعمالاً من الأصل^(١)؛ وذلك أن الأصل أحياناً قد يمتنع استعماله ويتوجب استعمال الفرع ومن ذلك يقول ويبيع فإن أصليهما: يَقُولُ وَيَبِيعُ وهما لا يستعملان لثقلهما.

وقد اختار الساكناني جواز التفریع حيث يقول: "والظاهر أن الأول أصح لثبوت فِخْذ بكسرتين مع عدم التخفيف فيه"^(٢).

والواقع أن هذا لا يسلم له إذ إنَّ في فِخْذ تخفيفاً لأن أصلها (فَخِذ) بفتح فكسر، وفي انتقال اللسان بينهما نوع من الثقل، أما في إتباع الفاء للعين بكسرهما ففيه نوع من التخفيف ؛ لأن اللسان يعمل في جهة واحدة^(٣). ولا مانع من أن يقال فيه: (فَخِذ) بإسكان الحاء فيحتمل أحد وجهين:

١- أن يكون فرع الأصل (فَخِذ) بنقل حركة العين إلى الفاء وإسكان العين

٢- أن يكون فرع الفرع بإسكان العين دون نقل حركتها (فَخِذ فِخْذ).

وقد وجه ابن جني هذه القراءة (الفُلْكَ) على التفریع في فُعْل. وممن وافقه في ذلك الزمخشري^(٤)، والعكبري^(٥). والأفصح هو التثقیل حيث يقول ابن جني: "والتثقیل أفصح لأنه لغة الحجازيين"^(٦). وفي كلام ابن جني نظر؛ فالإسكان قرئ به في السبع، والتثقیل قرئ به شاذاً، فكلا القراءتين يمكن أن يحكم عليها بالفصاحة.

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ٤٦/١؛ وشرح الشافية للجاربردي ٣٣.

(٢) الكافية في شرح الشافية ٨١.

(٣) انظر: الكتاب ١٠٨/٤؛ وحاشية ابن جماعة ٣١.

(٤) انظر: الكشف ٥١٠/٣.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٢٢/١.

(٦) المحتسب ٢٥٥/١.

والفلك قد ورد في القرآن مفرداً وجمعاً فمن الأول قوله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾^(١)، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾^(٢).

فإذا أريد به الجمع ففيه أقوال:

الأول: أنه جمع تكسير، وهو قول سيبويه وقد حكى ذلك عن الخليل حيث يقول: "وقد كسر حرف منه على فُعْلٍ كما كسر عليه فَعْلٌ وذلك قولك للواحد: هو الفُلك فتذكر، وللجميع هي الفُلُك وقال الله عز وجل: ﴿الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾، فلما جمع قال: ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾"^(٣) كقولك أسد وأُسْد وهذا قول الخليل ومثله (رَهْن ورُهْن...) "^(٤)، وقد اختاره وصححه السمين الحلبي^(٥).

على أن هناك تغيراً مقدراً في الحركات في حال الإفراد والجمع، فهو وإن كان في صورة واحدة إلا أن العلماء قد فرقوا فالضمة في المفرد كالضمة في (قُفْل) والضمة في الجمع كالضمة في (حُمْر) جمع أحمر^(٦).

الثاني: قول الأخفش أنه اسم جمع وقد نسب له السمين الحلبي^(٧) والموجود

(١) سورة الشعراء. آية: ١١٩.

(٢) سورة يونس. آية: ٢٢.

(٣) سورة البقرة. آية: ١٦٤.

(٤) الكتاب ٥٧٧/٣.

(٥) انظر: الدر المصون ٢٠٠/٢.

(٦) انظر: تفسير البيضاوي ٤٣٥/٢؛ والجامع لأحكام القرآن ١٩٠/٢؛ والدر المصون ٢٠٠/٢.

(٧) انظر: الدر المصون ٢٠١/٢.

في معانيه أن الفلك يكون واحداً وجماعة^(١).

الثالث: أنه جمع فَلَكَ بفتحين كَأَسَدٍ وَأُسْدٍ^(٢).

الرابع: قول أبي حيان أنه مشترك بين المفرد والجمع حيث يقول: "والذي نذهب إليه أنه لفظ مشترك بين المفرد والجمع وأنَّ حركاته في الجمع حركاته في المفرد ولا تقدر بغيرها"^(٣).

وقد اعترض عليه السمين الحلبي حيث يقول: "وهو محجوج" ويعلل لذلك فيقول: "... أنهم لو قصدوا الاشتراك لم يثنوه كما لا يثنون جُنْباً وشُللاً فلما ثنوه وقالوا: (فُلُكَّان) علمنا أنهم لم يقصدوا الاشتراك الذي قصدوه في جُنْب وشُلل..."^(٤).

وأراني أميل إلى ماذهب إليه سيبويه واختاره السمين الحلبي، وذلك لثبوت تثنية (الفلك) فانتفى بذلك الاشتراك الذي يذهب إليه الأخفش وأبو حيان. ويأتي الفلك مذكراً ومؤنثاً؛ فإذا كان مفرداً فهو مذكر وهو بمعنى المركب وإذا كان جمعاً فهو مؤنث وهو بمعنى السفينة^(٥). وفي ذلك يقول ابن بري: "إذا جعلت الفُلُكَ واحداً فهو مذكر لاغير، وإن جعلته جمعاً فهو مؤنث لاغير وقد قيل أن الفلك يؤنث، وإن كان واحداً"^(٦).

(١) انظر: معاني القرآن ٣٧١/١.

(٢) الدر المصون ٢٠١/٢.

(٣) البحر المحيط ٦٢٩/١.

(٤) الدر المصون ٢٠١/٢.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٩٠/٢؛ وتفسير البيضاوي ٤٣٥/٢؛ والبحر المحيط ٦٢٩/١؛

واللسان (ف ل ك) ٤٧٩/١٠.

(٦) اللسان (ف ل ك) ٤٧٩/١٠.

وممن أجاز تأنيث (الفلك) مفرداً أبو البقاء العكبري^(١)، وقد استدل المجيزون على ذلك بقوله تعالى ﴿وَالْفُلُكَ الَّتِي تَجْرِي﴾ فوصفه بصفة المؤنث. ويقول السمين الحلبي: "ولادليل في ذلك، لاحتمال أن يراد به الجمع، وحينئذ يوصف بما توصف به المؤنثة الواحدة"^(٢).

(١) انظر: الدر المصون ٢/٢٠١؛ ولم أجد قوله في التبيان وإعراب القراءات الشواذ.

(٢) الدر المصون ٢/٢٠١.

٢- التفریع فی (فَعِل)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة يحيى بن وثاب (فَنَعَمْ عَقْبَى الدار)^(١) بفتح النون وسكون العين^(٢):

"أصل قولنا نَعَمْ ونحوه نَعِمَ كَعَلِمَ، وكل ما كان على فَعِل وثانيه حرف حلقى فلهم فيه أربع لغات، وذلك نحو فَخِذْ، وَمَحِكْ^(٣)، وَنَفِرْ^(٤)، بفتح الأول وكسر الثاني على الأصل. وإن شئت أسكنت الثاني وأقررت الأول على فتحه فقلت: فَخِذْ، وَمَحِكْ وَنَفِرْ. وإن شئت أسكنت ونقلت الكسرة إلى الأول فقلت فَخِذْ، وَمَحِكْ، وَنَفِرْ. وإن شئت أتبع الكسر الكسر فقلت، فَخِذْ، وَمَحِكْ، وَنَفِرْ. وكذلك الفعل نحو ضَحِكْ، وإن شئت ضَحِكْ، وإن شئت ضَحِكْ، وإن شئت ضَحِكْ. فعلى هذا تقول: نَعِمَ الرجل وإن شئت نَعِمَ الرجل، وإن شئت نَعِمَ الرجل، وإن شئت نَعِمَ فعليه جاء (فَنَعَمْ عَقْبَى الدار) وأنشدنا أبو علي لطرفة^(٥):

فَقِدَاءُ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُوءٍ وَضُرٍّ
مَا أَقَلَّتْ قَدَمِي إِنْهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبَرِّ^(٦)

* * *

(١) سورة الرعد. آية: ٢٤.

(٢) انظر القراءة في: الكشف ٤٩٦/٢ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٣٧٨/٥؛ والدر المصون ٤٥/٧

(٣) مَحِكْ: تهادى في اللجاجة عند المساومة والغضب ونحو ذلك. انظر: اللسان (م ح ك) ٤٨٦/١٠.

(٤) نَفِرَ: غَلِيَّ وَغَضِبَ. انظر: اللسان (ن غ ر) ٢٢٣/٥.

(٥) البيت من (الرملة) الديوان ٥٦. وانظر: المقتضب ١٤٠/٢؛ والخصائص ٢٢٨/٢؛ والإنصاف ١٢٢/١؛ ولسان العرب (ن ع م) ٥٧٨/١٢؛ وخزانة الأدب ٣٧٦/٩؛ ٣٧٧. وفي الديوان رواية مختلفة.

(٦) المحتسب ٣٥٦/١؛ ٣٥٧.

جرت بنو تميم على تخفيف ما كان على (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين.
وهو على قسمين:

الأول: ما كان ثانيه حرفاً حلقياً. والآخر: ما لم يكن ثانيه حرفاً حلقياً.
وقد وضع ابن جني في هذا النص مالم يقسم الأول من أحكام فما كان ثانيه
حرفاً حلقياً ففيه ثلاثة تفرعات:

الأول: برد (فَعِل) إلى (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين يقول رضي الدين:
"...واللغتان التي يشترك فيهما الحلقي وغيره: أولاهما فَعْل بفتح الفاء وسكون
العين نحو شَهِد في الفعل وفَخَذ في الاسم..."^(١).

وأسكنوا العين طلباً للخفة ؛ لأن السكون أخف من مطلق الحركة^(٢).
يقول سيبويه: "... وإنما حملهم على ذلك أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم
عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف
إلى الأثقل"^(٣).

وعلى هذا القسم خرج ابن جني هذه القراءة وهي لغة في (نَعْم)^(٤) على
التخفيف.

الثاني: برَدَّ (فَعِل) إلى (فَعْل) بكسر الفاء وسكون العين وذلك بنقل كسر
العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء للتخفيف وذلك (... لأن الحرف المبتدأ

(١) شرح الشافية له ٤١/١. وانظر: شرح الشافية لركن الدين ٣٢٢/١؛ والكافية في شرح
الشافية ٧٢.

(٢) انظر: حاشية ابن جماعة ٣١/١.

(٣) الكتاب ١١٤/٤.

(٤) الكتاب ١١٦/٤. وانظر: المقتضب ١٣٨/٢؛ وشرح التسهيل ٦/٣.

به لقوته أحمل للحركة الثقيلة^(١).

الثالث: بَرَدَ (فَعِلَ) إلى (فَعِلَ) بكسر الفاء والعين، وذلك لأن كسرة الحرف الحلقي قوية فمما يناسبها كسر ما قبلها لقوتها كما أنه يحصل نوع من التخفيف، لأن اللسان يعمل في جهة واحدة بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة^(٢).

كما أنهم لم يتبعوا العين للفاء في (فَعِلَ)؛ خشية التباس (فَعِلَ) بـ (فَعِلَ)^(٣). وقد اختلف العلماء في جواز أن يكون (فَعِلَ) فرعاً عن (فَعِلَ) وذلك بنقل حركة العين إلى الفاء فتسكين العين أو عن (فَعِلَ) فيكون فرعاً عن الفرع وذلك بإتباع حركة الفاء حركة العين فيكسران، ثم يسكن العين (فَعِلَ) فيكون فرع الفرع^(٤). فذهب الرضي إلى جواز كونه فرع الفرع يقول في حديثه عن (فَعِلَ) المتفرع عن (فَعِلَ): "فالذي من الحلقي يجوز أن يكون فرع فَعِلَ المكسور الفاء والعين كما نقول في إِبِل: إِبِل" ^(٥). فجوز أن يكون (فَعِلَ) متفرعاً عن (فَعِلَ) فيكون فرعاً للفرع. وذهب الزجاج فيما نُقل عنه - ^(٦) إلى عدم جواز الرد رفعاً للاشتباه، ووافقه ركن الدين الإستراباذي^(٧).

(١) حاشية ابن جماعة ٣١/١.

(٢) انظر: حاشية ابن جماعة

(٣) انظر: الكتاب ١٠٨/٤؛ وحاشية ابن جماعة ٣١.

(٤) الكتاب ١١٥/٤. وانظر: الأصول ١٥٨/٣؛ وشرح الشافعية للجاربردي ٣٢/١.

(٥) شرح الشافعية له ٤٢/١.

(٦) انظر: الكافية في شرح الشافعية ٧٢.

(٧) انظر: شرح الشافعية له ٢٣٢.

وخلاصة ما مضى أن (فَعِلَ) يجوز فيها أربع لغات يقول سيبويه: "إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات: مطرّد فيه فَعِلَ، وفَعِلَ، وفَعَّلَ، وفَعَّلَ إذا كان فعلاً أو اسماً أو صفة فهو سواء" (١).

وممن وافق ابن جني في تخريجه لهذه القراءة أبو حيّان (٢)، والسّمين الحلبي (٣).
القسم الثاني ما لم يكن ثانيه حرفاً حلقياً.

ويمثل هذا القسم توجيه ابن جني لقراءة ابن عباس: (وَحَرَمَ عَلَى قَرْيَةٍ) (٤)، بفتح الحاء وسكون الراء (٥) حيث قال: "... وأما حَرَمَ، بفتح الحاء وتسكين الراء فمخفف من حَرَمَ على لغة بني تميم، فهو كَبَطَرَ من بَطَرَ، وفَخَذَ من فَخَذَ وكَلَمَ من كَلَمَ" (٦).

* * *

فما كان على (فَعِلَ) وليس ثانيه بحرف حلقي فيتفرع إلى تفرعين فقط هما:
أ - إلى (فَعَّلَ) بفتح الفاء وسكون العين (٧) مثل (كَتَفَ) فتتفرع إلى (كَتَفَ) بقصد التخفيف. فالسكون أخف من مطلق الحركة (٨).

(١) الكتاب ١٠٧/٤.

(٢) انظر: البحر المحيط ٣٧٨/٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٥/٧.

(٤) سورة الأنبياء، آية: ٩٥.

(٥) انظر مختصر في شواذ القرآن ٩٥ ونسبها أيضاً لعكرمة؛ والمحزر الوجيز ٩٩/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ١١٧/٢؛ والبحر المحيط ٣١٣/٦ ونسبها لقتادة ومطر الوراق ومحبوب عن أبي عمرو.

(٦) المحتسب ٦٦/٢.

(٧) انظر: شرح الشافية للرضي ٤١/١؛ وشرح الشافية لركن الدين ٣٢٥؛ وشرح الشافية للجاربردي ٣١/١.

(٨) حاشية ابن جماعة ٣١/١.

ب- إلى (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين^(١) مثل (كَتِف) فتفرع إلى (كِتَف) بنقل حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء ؛ وذلك بقصد التخفيف والتنبيه على كسر العين في الأصل^(٢).

ولا يجوز رده إلى (فِعْل) بكسر الفاء والعين ؛ لأن كسرة العين وهي في حرف غير حلقي ليست في قوة الكسرة في الحرف الحلقي^(٣).

هذه الأحكام إذا كان المفرع منه اسماً أما إذا كان فعلاً فلم يسمع فيه إلا تفريع واحد وهو (فِعْل) يقول الرضي: "... ولم يسمع في غير الحلقي من الفعل نحو عِلْم في عِلْم"^(٤).

ويقول ابن جماعة: "الفعل لا يشارك الاسم في هذا القسم أيضاً وإنما له فرع واحد، وهو سلب كسرتة"^(٥).

وذهب محمود الساكناني إلى أنه يفرّع إلى التفريعين السابقين (فَعْل وفِعْل) حيث يقول في أثناء كلامه عن رد الفعل: "... وكذلك إن لم يكن ثانيه حرف حلق، كَعِلْم يجوز فيه الحكمان المذكوران في الكتف"^(٦).

وابن جني وجه هذه القراءة على التفريع الأول (فَعْل) من غير الحلقي، ووافقه في ذلك العكبري^(٧).

(١) شرح الشافية للرضي ٤١/١؛ وشرح الشافية للجاربردي ٣١/١.

(٢) شرح الشافية لركن الدين ٣٢٥.

(٣) شرح الشافية لركن الدين ٣٢٥.

(٤) شرح الشافية له ٤١/١.

(٥) حاشية ابن جماعة ٣١/١.

(٦) الكافية في شرح الشافية ٧٣.

(٧) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١١٧/٢.

وفي قول ابن جني "... وَفَخَذَ مِنْ فَخِذٍ ... " عدم دقه ؛ وذلك أن القراءة (حَرَمَ على قرية) مما ليس ثانيه حرفاً حلقياً أما في (.... فخذ وفخذ...) فثانيه حرف حلقى. وكل له من الأحكام ما يخصه ولعله أراد مطلق التفريعات، ويعين على هذا الفهم التنظيران الآحزان.

وقد وجه ابن جني أيضاً على هذا القسم (فَعَلَ) قراءة الضحاك: (بِعَادٍ أَرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ)^(١)، الهمزة مفتوحة والراء ساكنة^(٢).
ومن وافق ابن جني في هذا التوجيه ابن عطية^(٣)، والعكبري^(٤)، وأبو حيّان^(٥)، والسّمين الحلبي^(٦).

وقد خالف بنو تميم مذهبهم في التخفيف وذلك في لفظ (عَشْرَة) ويتبيّن ذلك من خلال دراسة توجيه ابن جني لقراءة الأعمش: (اثنتا عَشْرَة)^(٧) بفتح الشين.^(٨) حيث يقول: "القراءة في ذلك: (عَشْرَة) و(عَشْرَة)، فأما (عَشْرَة) فشاذ، وهي قراءة الأعمش وعلى الجملة فينبغي أن يعلم أن ألفاظ العدد قد كثر فيها

(١) سورة الفجر. آية: ٦؛ ٧.

(٢) انظر القراءة في: إعراب ثلاثين سورة ٧٦؛ والمحرم الوجيز ٤٧٨/٥؛ وإعراب القراءات الشواذ ٧٠٩/٢؛ والبحر المحيط ٤٦٤/٨؛ والدر المصون ٧٨٣/١٠ ونسبها أيضاً لابن الزبير.

(٣) انظر: المحرم الوجيز ٤٧٨/٥.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٧٠٩/٢.

(٥) انظر: البحر المحيط ٤٦٤/٨.

(٦) انظر: الدر المصون ٧٨٣/١٠.

(٧) سورة البقرة. آية: ٦٠.

(٨) انظر القراءة في: إعراب القرآن ٢٣٠/١ ونسبها أيضاً لمجاهد؛ وطلحة؛ وعيسى؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٣؛ والكشاف ١٧٣/١ بدون نسبة؛ والمحرم الوجيز ١٥٢/٦؛ والدر المصون

الانحرافات والتخليلات ونقضت في كثير منها العادات، وذلك أن لغة أهل الحجاز في غير العدد نظير عَشْرة: عشْرة. وأهل الحجاز يكسرون الثاني، وبنو تميم يسكنونه. فيقول الحجازيون نَبْقه وفَخِذ، وبنو تميم تقول نَبْقه وفَخِذ فلما ركب الاسمان استحال الوضع فقال بنو تميم إحدى عَشْرة وثنتا عشر إلى تسع عَشْرة بكسر الشين وقال أهل الحجاز عَشْرة بسكونها..."^(١).

* * *

فابن جني قد تعرض لهذه المسألة من خلال توجيهه لهذه القراءة يقول سيبويه عن هذه المسألة: "وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحداً قلت إحدى عَشْرة بلغة بني تميم كأنما قلت: إحدى نَبْقه، وبلغة أهل الحجاز إحدى عَشْرة كأنما قلت إحدى ثَمرة"^(٢).

فإسكان شين عشرة كما يتضح منسوباً إلى الحجازيين، وكسرها منسوب إلى التميميين، ويلحظ موافقة ابن جني لسيبويه في عزو هذه المخالفة لتميم، كما يلحظ أن هذه القضية مرتبطة بلفظ العشرة في حال التركيب لآجال الأفراد حيث يقول سيبويه: "... وإن جاوز المؤنث العشرة فزاد واحداً".

ويعلل ابن جني هذه المخالفة حيث يقول: "وسبب ذلك ما أذكره، وذلك أن العدد موضع يحدث معه ترك الأصول وتضم فيه الكلم بعضه إلى بعض، وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشر. فلما فارقوا أصول الكلام من الأفراد وصاروا إلى الضم فارقوا أيضاً أصول أوضاعهم ومألوف لغاتهم فأسكن من

(١) المختص ٨٥/١. وانظر: ٢٦٢/١.

(٢) الكتاب ٥٥٧/٣.

كان يحرك وحرّك من كان يسكن" (١).

ومن وافق سيبويه في عزو هذه الظاهرة لتميم النّحاس^(٢)، والزّخشي^(٣)، وابن عطية^(٤)، والقرطبي^(٥)، وابن يعيش^(٦)، والرضي^(٧)، وغيرهم^(٨).
أما الزّجاجي فقد خالف الجميع وذهب إلى أن تميماً تسكنّ الشين فتقول إحدى عشرة^(٩).

وقول الزّجاجي هذا وروايته موافقة لما عليه تميم في الأصل.
وقد رجحت مؤلفة (اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية) ماذهب إليه الزّجاجي ورجحت أن ماجاء في الكتاب إنما هو من سهو النّساخ وعللت ذلك بثلاثة تعليقات وهي:

أولاً: "أن سيبويه لم يصرح بلفظ الإسكان أوعدمه، وإنما اكتفى بالتنظير.
فربما أراد بقوله: (إحدى نبقه) أن يمثل للهجة (تميم). بمثال شاع وعرف في لهجتهم بإسكان عينه وهو (نبقه). وربما أراد أن يمثل للهجة (أهل احجاز)

(١) المحتسب ٢٦١/١.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٢٣٠/١.

(٣) انظر: المفصل ٢٧٠.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ١٥٢/١.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤٥٩/١.

(٦) انظر: شرح المفصل ٢٦/٦.

(٧) انظر: شرح الكافية ٣٦٧/٣.

(٨) انظر: شرح ابن عقيل ٣٧٥/٢؛ والتصريح ٢٧٤/٢؛ والمزهر ٢٧٥/٢؛ وشرح الأشموني ٦٧/٤.

(٩) انظر: مجالس العلماء ٢٥١.

بإحدى (نَمِرة) فوهم النساخ وظنوه (تَمرة)"^(١).

ثانياً: "أن (سيبويه) نفسه صرّح أكثر من مرة بأن لغة (تميم) في (فعل) هي (فعل) وعلل لذلك بقوله: "وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكروهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل فلو كان رأيهم هنا أن تميماً تكسر الشين لما فاته وهو الرجل الدقيق أن يشير إلى مخالفتها معهود كلامها الذي نص عليه في أكثر من نص"^(٢).

ثالثاً: ماجاء في مجالس العلماء من مخالفة لنص (الكتاب) دليل على أن في المسألة خلافاً بين العلماء. وربما يكون مما لم نسعد بالوقوف عليه من كتب التراث ما يوافق ماجاء في (مجالس العلماء) ومادام الأمر فيه خلاف، فالراجح عندنا الرأي الموافق لطبيعة لهجة القوم ولألوف عادات كلامهم. (والله اعلم)"^(٣).

والذي أراه هو ما عليه جمهور العلماء وذلك أن سيبويه قد رصد هذه الظاهرة وأفردتها بالحديث، ورصده وإفراده مما يدل على تيقنه لها وعلوقها في ذهنه كما أن موافقات العلماء لسيبويه^(٤) منذ القرن الرابع مما يؤكد ثبوت هذه الظاهرة.

أما ماورد في (مجالس العلماء) فهو رواية وحيدة خالفت ما ذكره جمهور العلماء، كما تقدم، ولا تدفع رواية الجمهور برواية منفردة.

(١) اللهجات في الكتاب ١٤٢.

(٢) اللهجات في الكتاب ١٤٢.

(٣) اللهجات في الكتاب ١٤٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٢٣٠/١؛ والمفصل ٢٧٠؛ والمحزر الوجيز ١٥٢/١؛ والجامع لأحكام القرآن ٤٥٩/١؛ وشرح المفصل ٢٦/٦؛ وشرح الكافية ٣٦٧/٣؛ وشرح ابن عقيل ٣٧٥/٢؛ والتصريح ٢٧٤/٢؛ والمزهر ٢٧٥/٢؛ وشرح الأشموني ٦٧/٤.

٣- التفریع فی (فَعْل)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة سليمان التيمي: (قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ)^(١)
بفتح النون وضم الميم^(٢):

"أما النَّمْلَةُ، بفتح النون. وضم الميم فتقبلها النَّمْلَةُ، بفتح النون وسكون الميم ؛
لأن فَعْلًا يَخْفَفُ إلى فَعْلٍ. كَسَبَّعَ إلى سَبَّعَ، وَرَجُلٌ إلى رَجُلٍ...
ونظير نَمْلَةٌ وَنَمْلٌ: سَمْرَةٌ وَسَمْرٌ، وَثَمْرَةٌ وَثَمْرٌ وكذلك القول في نَمْلَةٌ لأن فَعْلٌ
لا يَخْفَفُ إلى فَعْلٍ^(٣) إنما يَخْفَفُ إلى فَعْلٍ..."^(٤).

* * *

جرى بنو تميم على تخفيف ما كان على وزن (فَعْل) مثل عَضُدٌ بإسكان عينه
كرهاة الانتقال من خفيف وهو الفتح إلى ثقیل وهو الضم، ويكون ذلك
بالإسكان والإسكان أخف من مطلق الحركة^(٥).
ولا يجوز في (فَعْل) الرد إلى (فَعْل) فيقال في عَضُد: عَضُدٌ، كما قيل في كَيْف: كَيْفٌ،

(١) سورة النمل. آية: ١٨.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١١٠ ونسبها لطلحة والمفضل والمعتز بن سليمان؛
والكشف ٣/٣٦٠؛ والمحرم الوجيز ٤/٢٥٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢/٢٣٢؛ والجامع
لأحكام القرآن ١٣/١٥٣؛ والدر المصون ٨/٥٨٦ ونسبها للحسن.

(٣) انظر: ص من هذا البحث (تخفيف فَعْل).

(٤) المحتسب ٢/١٣٧.

(٥) المنصف ١/٢١؛ وشرح الشافية للرضي ١/٤٢؛ وشرحها لركن الدين ٣٢٦؛ والكافية في
شرح الشافية ٧٤؛ وشرح الشافية للجاربردي ١/٣١.

وقد علل ركن الدين الإستراباذي لذلك بأمرين:

الأول: أنه برغم إسكان العين فإن الضمة مرادة فيؤدي ذلك إلى مثال غير موجود في لغة العرب (فُعْل) أو نادر على رأي من أثبتته.
الثاني: أنه إنما جاز في (كَتَف) كَتَف على (فُعْل) لوجود الكسرة في التاء ثم تنقل للفاء.

أما في (عَضُد) فإنه لا توجد كسرة فتنتقل إلى الفاء كما في كَتَف.
يقول ركن الدين "... ولا يجوز عَضُد بكسر العين وسكون الضاد؛ لأن ضمة الضاد مرادة فيؤدي إلى تقدير فُعْل بكسر الفاء وضم العين لعروض سكون الضاد، ولأن جواز كَتَف بكسر الكاف، وسكون التاء بنقل كسرة التاء إلى الكاف، وليست على (ضاد) عَضُد كسرة لتنتقل إلى الفاء"^(١).

وبناءً على التعليل السابق فإنه لا يجوز أيضاً الرد فيه إلى (فِعْل).
أما النقل إلى (فُعْل) فإن بعض بني تميم قد أجازوه يقول الرضي: "ولم يقولوا فيه عَضُد بنقل الضمة إلى ما قبلها كما نقلوا في نحو كَتَف؛ لثقل الضمة وربما نقلها بعضهم فقالوا: عَضُد وقد ذكرنا في فعل التعجب أن فَعُلاً الذي فيه معنى التعجب يقال فيه فُعْل"^(٢).

على أنه يجوز في عضد لغات كثيرة^(٣) فيقال: عَضُد وعَضُد وعَضُد وعَضُد وعَضِد وعَضُد وأقواها وأعلاها عَضُد.

(١) شرح الشافية له ٣٢٦؛ ٣٢٧.

(٢) شرح الشافية له ٤٢/١؛ ٤٣. وانظر: شرحها لركن الدين ٣٢٧؛ وشرح الشافية للجاربردي ٣١/١؛ والكافية في شرح الشافية ٧٤.

(٣) انظر: المحتسب ١٥٢/٢؛ والتاج (ع ض د) ٣٨٣/٧؛ وشرح الشافية للرضي ٤٢/١؛ وشرح الشافية للجاربردي ٣١/١.

والفعل إذا كان محولاً للمدح أو الذم فإنه يجوز فيه تفريع ثانٍ مع التفريع الأول هو ضم الفاء وسكون العين^(١) ومثل له العلماء بقول الشاعر:

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ^(٢)

وبعد فإنَّ في (نَمْلَة) و(نَمْل) عدة قراءات،^(٣) وقد نص العكبري^(٤) على أن ماورد في (نمل) من قراءات إنما هو لغات فيه، وقد وافقه في ذلك السمين الحلبي حيث يقول: "فالنمل اسم جنس واحدة نَمْلَة ويقال نُملُه ونُمل ونُمل ونَمْلَة ونُمل واشتقاقه من التنمل لكثرة حركته"،^(٥) ويقول تعقياً على القراءة السابقة: "... وقد تقدم أن ذلك لغات في المفرد والجمع"^(٦).

وإذا ثبت أن هذه الاختلافات في الهيئة لغات وكل لغة مستقلة عن الأخرى. فيبعد مايعلل له أبو الفتح من كون (فَعْل) فرع (فَعْل)، إذ لم يُعْهَد فيه ذلك، وإنما عهد فيه عكسه أعني أن (فَعْلًا) يفرع بإسكان عينه إلى (فَعْل). وابن جني قد وجّه هذه القراءة على تخفيف فَعْل ووافقه في ذلك الزمخشري^(٧)، والقول فيه ما أثبتته.

وقد يخالف التخفيف في كلمة فيؤتى بالتخفيف في كلمتين وذلك مثل قولهم (وَلْيَضْرِبْ) فالواو مع اللام مع حرف المضارعة كالكلمة الواحدة فخففت

(١) انظر: شرح المفصل ١٤١/٧؛ وشرح الكافية الشافية ١١١٨/٢؛ ١١١٩؛ وشرح الشافية للرضي ٤٣/١؛ وشرح الكافية للرضي ٢٥٨/٤.

(٢) البيت من (الطويل) للأخطل. انظر: شرح شواهد الشافية ١٥، ١٤.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢٥٤/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢٣٢/٢.

(٤) انظر: التبيان ١٠٠٦/٢؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢٣٢/٢.

(٥) الدر المصون ٥٨٣/٨.

(٦) الدر المصون ٥٨٣/٨.

(٧) انظر: الكشف ٣٦٠/٣.

بإسكان اللام^(١).

يقول ابن جني في حديثه عن واو العطف: "... وإنما يسكن بعدها مما يخلط معها فيكونان كالحرف الواحد نحو قوله تعالى (وَهُوَ اللَّهُ)^(٢) وقوله سبحانه (وَهُوَ وَلِيُّهُمْ)^(٣) بسكون الهاء"^(٤).

فإسكان هاء الضمير مع الواو تفريع يقول الرضي: "... وكذا شبه بفعل وفعل قولهم فَهُوَ وَفَهِيَ وَوَهُوَ وَلَهُوَ وَلَهَيَ لما قلنا في وَلَيَفْعَلْ، وكذا أَهُوَ وَأَهْيَ ولكن التخفيف مع الهمزة أقل منه مع الواو والفاء واللام لكون الهمزة مع هو وهي أقل استعمالاً من الواو والفاء واللام معهما"^(٥).

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ٤٤/١.

(٢) سورة الأنعام. آية: ٣.

(٣) سورة الأنعام. آية: ٢٧.

(٤) المحتسب ٩٩/١.

(٥) شرح الشافية له ٤٥/١.

٤ - تخفيف المفتوح

عرض أبو الفتح لقضية تخفيف المفتوح في توجيهه لقراءة ابن محيصة (أَمَنَة نُعَاساً) ^(١) بسكون الميم ^(٢).

فقال: "لا يجوز أن يكون (أَمَنَة) مخففاً من ﴿أَمَنَة﴾ كقراءة الجماعة، من قبل أن المفتوح في نحو هذا لا يسكن كما يسكن المضموم والمكسور لحقة الفتحة. وأما قوله ^(٣):
وَمَا كُلُّ مُتَبَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَّا قَدْ فَاتَهُ بِرَدَادٍ
قال أبو الفتح: فشاذ" ^(٤).

* * *

من المعلوم أن التخفيف بتسكين العين عند بني تميم إنما يقع في الأبنية الثلاثية الثقيلة مضمومة العين أو مكسورتها أما مفتوح العين فلخفته لا يقع فيه تسكين. يقول سيويه: "وأما ماتوالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه ؛ لأن الفتحة أخف عليهم من الضم والكسر، كما أن الألف أخف من الواو والياء" ^(٥).

(١) سورة آل عمران. آية: ١٥٤

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٢٩؛ ونسبها ابن جني أيضاً لـ يحيى وإبراهيم في تعليقه آية سورة آل عمران ١/١٧٤؛ المحرر ٢/٥٠٦؛ إعراب القراءات الشواذ ١/٣٥٣، ٥٨٨؛ الجامع لأحكام القرآن ٤/٢٣٦؛ والبحر المحيط ٣/٩٢ ونسبها للنحوي، وكذلك الدر المصون ٣/٤٤٤
(٣) البيت من (الطويل) للأخطل. الديوان ٢٥٨. وانظر: أدب الكاتب ٥٣٨؛ والمنصف ١/٢١؛ والخصائص ٢/٣٣٨؛ وشرح المفصل ٧/١٥٢؛ وشرح الشافية ١/٤٤؛ واللسان (ردد) ٣/١٧٣؛ وشرح شواهد الشافية ١٨.

(٤) المحتسب ١/٢٧٣؛ ٢٧٤

(٥) الكتاب ٤/١١٥. وانظر: المقتضب ١/١١٨؛ والأصول ٣/٥٨؛ وشرح الشافية للرضي ١/٤٤.

ولكن هذا التّخفيف المخالف قد وقع وسمع في بيت الأخطل السّالف الذكر
فخرجه علماء اللغة على أنه من باب الشّاذ^(١).

ولابن جني توجيه آخر حيث يقول: "... ويحتمل عندي وجهاً آخر وهو أن
يكون مخففاً من (فَعِل) مكسور العين ولكنه فَعِل غير مستعمل إلا أنه في تقدير
الاستعمال وإن لم يُنطق به، كما أن قولهم: (تفرقوا عباديد وشماطيط) كأنهم قد
نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين وإن لم يكن مستعملاً في اللفظ فكأنهم
استغنوا بسكّاف هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غير مسكن.

وإذا كانوا قد جاءوا بجمع لم ينطقوا لها بآحاد، مع أن الجمع لا يكون إلاّ
عن واحد، فإن يستغنى بـ(فَعِل) عن (فَعِل) من لفظه ومعناه وليس بينهما إلا
فتحة عين هذا وكسرة عين ذاك أجدر.

وأرى أنهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور لحفة الفتحة؛ فهذا ما يحتمله القياس
وهو أحسن من أن تحمل الكلمة على الشّدوذ ما وجدت لها ضرباً من القياس^(٢).

والذي يظهر أن ابن جني هنا قد تكلف التوجيه، حيث افترض أصلاً غير
موجود في الكلام العربي ثم بدأ يجري عليه التّغيرات الصّرفيّة المتمثلة في
التّخفيف، فالقول بالشّدوذ أولى من أن يدخل في اللّغة مالميس فيها. كما أن ابن
جني نفسه قد حكم على هذا البيت بالشّدوذ^(٣). ولو ساغ ذلك التقدير لأمكن
تحكيمة في كل مفتوح فيجوز تخفيفه تسكيناً على تقدير كسر عينه، وهذا مزلق
لأيؤمن، وطريق لا يُقصد. وخاصة في الأفعال فأساس بنية الفعل عينه وعليها

(١) الكتاب ١١٥/٤، والمقتضب ١١٨/١، والأصول ٥٨/٣، والخطاير ١٨٢، وشرح التسهيل

١٠٢/١، وشرح الملوكي ٣٢، وشرح الشافعية للرضي ٤٤/١.

(٢) النصف ٢٢، ٢١/١

(٣) انظر نص المسألة ص ١٥٠.

يبنى مضارعه، وهذا مالا يسهل تقديره.

إذن فلا داعي لتكلف التوجيه. وما المانع من القول بالشذوذ وهو ظاهرة معروفة في اللغة العربية.

وذهب النحاس^(١) إلى أن (أمنة) مصدر. وقد وافقه في ذلك ابن عطية^(٢)، أمّا الزمخشري^(٣) فذهب إلى أنه اسم مرّة، ووافقه في ذلك السمين الحلبي^(٤) والرأيان متقاربان ؛ لأن اسم المرة مصدرٌ بتاء الوحدة.

كما تعرّض ابن جني لهذه المسألة^(٥) لرواية الأصمعي عن أبي عمرو (في قلوبهم مَرَضٌ)^(٦) ساكنة الراء^(٧).

ولم يحملها على التخفيف بل جعلها لغة في (مَرَضٌ). وقد وافقه في ذلك ابن عطية^(٨) والعكبري^(٩) وأبو حيان^(١٠) والسمين الحلبي^(١١) ووصف العكبري هذه اللغة بالقلّة حيث يقول: "... وهي لغة قليلة، شبّه اللازم بالمتعدّي نحو

(١) انظر: إعراب القرآن ١٧٩/٢

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٥٠٦/٢

(٣) انظر: الكشف ٤٥٥/١

(٤) انظر: الدر المصون ٤٤٤/٣

(٥) المحتسب ٥٣/١، وانظر: ٦٢.

(٦) سورة البقرة. آية: ١٠

(٧) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٠؛ والكشاف ٩١/١؛ والمحرر الوجيز ٩٢/١ وإعراب القراءات

الشواذ بدون نسبه ١٢١/١؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٤٤/١؛ والبحر المحيط ١٨٧/١

(٨) انظر: المحرر الوجيز ٩٢/١

(٩) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٢١/١

(١٠) انظر: البحر المحيط ١٨٧/١

(١١) انظر: الدر المصون ١٢٩/١

سَمِعَ سَمْعاً والأكثر التحريك، ويقوي السكون فيه أن اسم الفاعل منه (فعل) وهو مريض، وهذا يقربه من ظُرْفَ ظَرْفاً فهو ظريف، وفي هذا حمل لازم على لازم. ولكن من بابين مختلفين^(١).

وقد خالف السيوطي ابن جني وذهب إلى أن ماورد في الآية هو على سبيل التخفيف حيث يقول: "لم يخفف المفتوح إلا في حرف واحد. روى الأصمعي: انه سمع أبا عمرو يقرأ "في قلوبهم مرض بسكون الراء"^(٢).

والذي يظهر أن القياس عدم وقوعه في المفتوح وما ورد فهو شاذ ونادر.

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة طلحة (الضَّان) ^(٣) بفتح الهمزة^(٤).

"... وأما الضَّان بفتح الهمزة في هذه القراءة فمذهب أصحابنا فيه وفي مثله مجاء على (فَعَل) و(فَعَلَ) وثانيه حرف حلق، كالتَّهْرُ والنَّهْرُ، والصَّخْرُ والصَّخَرُ، والتَّغْلُ والتَّغْلُ، وجميع الباب أنها لغات كغيرها مما ليس الثاني فيه حرفاً حلقياً، كالنَّشْرُ والنَّشَرُ والقَصْرُ والقَصَصُ.

ومذهب البغداديين أن التحريك في الثاني من هذا النحو إنما هو لأجل حرف الخلق..."^(٥).

* * *

(١) إعراب القراءات الشواذ ١٢١/١

(٢) المزهر ٨٦/٢

(٣) سورة الأنعام آية ١٤٣

(٤) انظر القراءات: إعراب القرآن ١٠٢/٢ ونسبها أيضاً ل عيسى؛ مختصر في شواذ القرآن ٤٦؛

الكشاف ٧٠/٢ بدون نسبة؛ المحرر الوجيز ٣٥٤/٢ ونسبها أيضاً لعيسى وللحسن؛ إعراب

القراءات الشواذ ٥١٨/١؛ البحر المحيط ٢٤١/٣؛ الدر المنصور ١٩٣/٥

(٥) احتساب ٢٣٤/١؛ وانظر ١٦٧، ١٦٦/١ و ١٦٦/٢

تعرّض ابن جني في هذا النص لجواز فتح ما كان ثلاثياً حلقياً العين. يقول المبرد: "فأما قولهم في المصدر قصّ، قصص فليس مدغماً من قولك: قصص ولكنها لغتان تغتوران الاسم كثيراً فيكون على (فَعَلَ) و(فَعَلْ) وذلك قولهم شَعَرَ، وشَعَرَ ونَهَرَ، ونَهَرَ، وصَخَرَ، وصَخَرَ"^(١).

والواقع أن المسألة خلافية كما يقول ابن جني وقول المبرد هنا يمثل قول البصريين وتفصيل المسألة على النحو التالي:

البصريون لا يفرقون بين ما فيه حرف حلقى أو لا، ويذهبون إلى أن كلاً من الساكن والمتحرك أصل وليس أحدهما فرعاً للآخر، فمثلاً شَعَرَ أصل مستقل وشَعَرَ أصل آخر مستقل، فكل منهما لغة^(٢).

أما الكوفيون فيفرقون بين ما كان ثانياً حرفاً حلقياً وغيره، فهم موافقون للبصريين فيما ليس ثانياً حرفاً حلقياً من أنه لغة.

أما إذا كان ثانياً حرفاً حلقياً فإنهم يجيزون فيه الفتح وذلك لأجل حرف الحلق^(٣). يقول ابن جني: "...فحروف الحلق لا تحرك ساكناً ولا تسكن متحركاً، بل لعمرى إنه يراد فيه الإلتباع وتجانس الصّوت فأما تسكين متحرك، أو تحريك ساكن فلا يجب لها"^(٤).

(١) المقتضب ٣٣٦/١

(٢) انظر: المقتضب ٢٠٠/١؛ النصف ٣٠٧/٢؛ والمختب ٢٣٤/١؛ وشرح التسهيل ٦/٣-٧؛

وشرح الشافيه للرضي ٤٧/١؛ وائتلاف النصرة ٩١؛ والمزهر ١٩٠/٢

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١١٢/٢؛ وإعراب القرآن ٣٢٦/١؛ والنصف ٣٠٦/٢-٣٠٧؛

والمختب ٢٣٤/١؛ وشرح التسهيل ٦/٣-٧؛ وشرح الشافيه للرضي ٤٧/١؛ وائتلاف النصرة

٩١؛ والمزهر ١٩٠/٢.

(٤) النصف ٣٠٧/٢

ويقول ابن مالك: "... لأن الفتحة من الألف. وهو من حروف الحلق فكان في جعلها على العين والعين حلقية مسبقة بفتحة مشاكلة ظاهرة ومناسبات متجاورة" (١).

فالعلة وراء الفتح علة صوتية مفادها تحقيق التجانس الصوتي، يقول الرضي: "وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعاً لساكنها، ورأوا هذا قياساً في كل فَعْلٍ شأنه ما ذكرنا [أي ما كان حلقياً ساكن العين] وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح" (٢).

وقد رد السيوطي مذهب إليه الكوفيون فقال: "ومما يدل على بطلان مذهبوا إليه أنه قد جاء في النطع أربع لغات، فلو كان ذلك من أجل حروف الحلق لجازت هذه الأربعة في الشعر والنهر، وفي كل ما كان فيه شيء من حروف الحلق" (٣).

وما ذكره السيوطي لا يلزم الكوفيين فالكوفيون يقصرونه على ما كان على (فَعْل) حلقى العين؛ من نحو: (شعر، ونهر). أما النطع فهو حلقى اللام، فلا يلزم ما ورد فيه من لغات في حلقى العين.

وقد خالف ابن جني البصريين هنا، واختار مذهب الكوفيين، وقد صرح بهذا حيث يقول "... وأنا أرى في هذا رأي البغداديين في أن حرف الحلق يؤثر هنا من الفتح أثراً معتداً معتمداً؛ فلقد رأيت كثيراً من عُقيل لا أحصيهما يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لولا حرف الحلق، وهو قول بعضهم نَحَوَه يريد

(١) شرح التسهيل ٧/٣

(٢) شرح الشافية ٤٧/١.

(٣) المزهر ١٠٩/٢

نَحْوَهُ...^(١).

مع أنه قد اختار في كتابيه (المنصف) و(الخصائص) ما ذهب إليه البصريون، حيث يقول: "وقالوا للرئة: سَخِرَ وسَحَرَ، ونَهَرَ ونَهَّرَ، وصَخَّرَ وصَخَّرَ، وفَحَّمَ وفَحَّمَ، وبَعَّرَ وبَعَّرَ، وهذه كلها لغات عند أصحابنا، كذلك قال أبو عمر، والقياس يوجب ما قال؛ لأنها قد سمعت ساكنة ومتحركة، كما سُمِعَ غيرها مما لا حرف حلق فيه ساكناً ومتحركاً، ويحتاج من فَصَّلَ بينهما إلى دليل"^(٢).

وقال: "...وهذا قد قاسه الكوفيون، وإن كنا نحن لا نراه قياساً، لكن مثل يعدو وهو محموم لم يرو عنهم فيما علمت فإياك أن تخلد إلى كل ما تسمعه، بل تأمل حال مورده، وكيف موقعه من الفصاحة فاحكم عليه وله"^(٣).

وقد اختار^(٤) أبو جعفر النحاس الإسكان وهو الأكثر أما العكبري فقد عدّ ذلك من اللغات^(٥) وهو في ذلك موافق للبصريين.

ومن قال برأي البصريين -غير المبرد، والنحاس-: ابن السراج^(٦)، وابن خالويه^(٧)، وأبو علي الفارسي^(٨)، والعكبري^(٩).

(١) المحتسب ١٦٧/١؛ وانظر: ١٦٦/٢؛ وشرح التسهيل ٧/٣

(٢) المنصف ٣٠٦/٢.

(٣) الخصائص ١٠/٢.

(٤) إعراب القرآن ١٠٢/٢

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٥١٨/١

(٦) انظر: الأصول ٤٠٦/٣.

(٧) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ١٧٢/١.

(٨) انظر: الحجة له ٧٧/٥، ٤٥١/٦.

(٩) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٥١٨/١.

وممن قال برأي الكوفيين - غير ابن جني - ابن زنجلة^(١)، وأبو الحسن
الباقولي^(٢)، والسهيلي^(٣)، وعبد اللطيف الزبيدي^(٤)، والشهاب الخفاجي^(٥).
والذي يترجح ما عليه الكوفيون وابن جني خاصة وأنه مسموع من
بني عقيل. كما أنه يوضح دقة اللغة العريية ويبرز جانبها الصوتي وأثره
البنويّ فيها.

(١) انظر: حجة القراءات ٣٥٩.

(٢) انظر: كشف المشكلات وإيضاح العضلات ١٢٥٩.

(٣) انظر: الروض الأنف ٤٥/٣.

(٤) انظر: انتلاف النصرة ٩١.

(٥) انظر: شرح درة الغواص ٤٠٢، ٤٠٣.

المبحث الثاني

أبنية المزيد

وفيه بعد التقديم المسائل الآتية:

- ١- فُعَل.
- ٢- فَعَلَّه.
- ٣- أَفْعِيل.
- ٤- فَيَعِل.
- ٥- فَعَّال.
- ٦- فُعُول.
- ٧- فَعَّيْل.
- ٨- فُعَّال.
- ٩- فُعَّالِي.
- ١٠- فُعْلَى.
- ١١- فَعْلَان.
- ١٢- فَعْلَان.
- ١٣- فُعْلَان.

تقديم

المزيد: مافيه حرف من حروف الزيادة^(١).

والزيادة: ما يضاف إلى أصول الكلمة؛ لغرضٍ معنوي أو لفظي مما يسقط تحقيقاً أو تقديرًا^(٢).

فما يسقط تحقيقاً كالألف في (كاتب) والميم والواو في (مكتوب).

ومما يسقط تقديرًا: كواو (كوكب) ونون (غضنفر).

وتشترك الأسماء والأفعال في قبول الزوائد^(٣).

وسميت حروف الزيادة بهذا الاسم لأن الزيادة في الاسم والفعل لاتقع إلا منها^(٤).

ولا يفهم من تسميتها بحروف الزيادة أنها أينما وقعت في الكلام العربي فهي زائدة، يقول ابن جني في ذلك: "وينبغي أن نعلم أيضاً أن معنى قولنا: الحروف الزوائد إنما نريد أنها هي التي يجوز أن تتراد في بعض المواضع، فيُقطع عليها هناك بالزيادة إذا قامت عليها الدلالة، ولسنا نريد أنها لا بد أن تكون في كل موضع زائدة، هذا محال"^(٥).

(١) النكت الحسان ٢٢٥

(٢) انظر: شرح المرادي ٢٣٣/٥؛ والمغني في تصريف الأفعال ٤٨.

(٣) انظر: المفصل للزمخشري ٥٠١؛ وشرح المفصل ١٤١/٩.

(٤) انظر: الجمل للزجاجي ٤٠٢.

(٥) الملوكي ١٦. وانظر: التخمير ٣٠٥/٤؛ وشرح الملوكي ١١٦؛ وشرح المفصل ١٤٣/٩؛ شرح

الشافعية للرضي ٣٣١/٢

أنواع الزيادة:

أولاً: الزيادة لمعنى^(١) نحو أَلَفَ فاعل (كاتب)، و واو مفعول (مكتوب)، وهذا النوع ينقسم إلى قسمين أحدهما: ما يقع بحروف الزيادة، والآخر ما يقع بحروف الزيادة وغيرها (التضعيف)، مثل: (كَرَّمَ) وغيرها. ويقع هذا النوع في جميع الحروف ماعدا الألف.

ثانياً: الزيادة لغير معنى وهو على نوعين: أحدهما ما يكون بحروف الزيادة. والآخر ما يكون بالتضعيف. ومنهما الإلحاق، فالإلحاق لا يفيد معنى، إنما الغرض منه التوسع في اللغة يجعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته، فربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في الشعر أو السجع^(٢). وفي حال وزن الزائد فإننا نعبر عن الزائد بلفظة، إن كان من حروف الزيادة؛ فوزن: كاتب (فاعل) واستغفر (استفعل) وهكذا.

يقول ابن جني: "... ويلفظ بالزائد بعينه لفظاً في المثال، ولا يقابل به فاء، ولا عين ولا لام؛ لأنه لو كان أحد الثلاثة لكان أصلاً لا زائداً"^(٣).

ويستثنى من ذلك المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء، فوزن اضطرب (افتعل) وهكذا. إلا أن الجرجاني والرضي قد أجازا^(٤) أن يعبر عن لزائد المبدل منه بالمبدل؛ لا المبدل منه فيكون على - رأيهم - وزن اضطرب (افطعل).

ويستثنى - أيضاً - المكرر سواء أكان للإلحاق أم لغيره فإن كان المكرر العين

(١) انظر: شرح المفصل ١٤٤/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٣٣١/٢.

(٢) شرح الشافية للرضي ٥٢/١.

(٣) المنصف ١٢/١؛ وانظر: شرح الشافية للرضي ١٤١/١.

(٤) شرح الشافية للرضي ١٨/١.

كررتها دون إيراد المزيد بعينه تنبيهاً على أن الزائد إنما حصل من تكرير حرف أصلي^(١).

واختلف العلماء في تعيين الحرف الزائد في المكرر:

فجعل الخليل الحرف الأول هو الزائد^(٢)؛ وذلك لأن حروف العلة الواو والياء والألف يقعن ثواني في (فَوَعَلَ) و(فَعِيل) و(فَاعَلَ) وكذلك في (فَعَّلَلَ) نحو جَلَّبَ و (فَعَّلَ) نحو خَدَّبَ لأن الواو والياء والألف يقعن ثالثة نحو جَدَّوَلْ وَعِثِيرٌ^(٣) وشمال، وكذلك في نحو (عَدَّبَسَ)^(٤) فالمكرر (الباء الأولى) بمنزلة واو (فدوكس)^(٥) وياء (عَمَيْلٌ)^(٦) (٧).

وجعل يونس بن حبيب الأخير هو الزائد^(٨)؛ وذلك لأن^(٩) الواو تقع ثالثة في مثل (فَعَوَّلَ) نحو جدول، و(فَعِيلَ) نحو عثير و(فَعَالَ) نحو شمال. وقاس زيادة مهدد وأخواتها على ألف (تَتَرَى) و (خَدَّبَ)^(١٠) بمنزلة نون (خِلْفَنَةٍ)^(١١) وجعل

(١) شرح الشافية للرضي ١٤٤١٣/١

(٢) ينظر: الكتاب ٣٢٩/٤؛ وارتشاف الضرب ٢٢٧/١؛ وجمع الهوامع ٤١٥/٣

(٣) العِثِيرُ: الغبار، انظر: اللسان (ع ث ر) ٥٤٠/٤.

(٤) العَدَّبَسُ: الشَّدِيد، أو الطويل، أو سيء الخلق من الرجال. انظر: اللسان (ع د ب س) ١٣٤/٦.

(٥) الفدوكس: الأسد. انظر: اللسان (ف د ك س) ١٥٩/٦.

(٦) العَمَيْلُ: الضَّخَم الشَّدِيد. انظر: اللسان (ع م ث ل) ٤٧٨/١١.

(٧) شرح الشافية للرضي ٣٦٥/٢.

(٨) ينظر: المنصف ١٦٤/١؛ والخصائص ٦١/٢؛ والممتع ٣٠٤/١؛ والمساعد ٦٣/٤؛ والجمع

٤١٥/٣

(٩) انظر: شرح الشافية للرضي ٣٦٦/٢؛ وتداخل الأصول ١٣٣.

(١٠) الخَدَّبُ: الضخم والشيخ. انظر: اللسان (خ د ب) ٣٤٦/١.

(١١) الخِلْفَنَةُ: المخالف. انظر: اللسان (خ ل ف) ٩١، ٩٠/٩.

زيادة(عَدَبَس) بمنزلة واو (كَنَّهُوَر^(١)).

أمّا سيبويه فقد صوّب كلا الوجهين^(٢)، مع أنه حكم بأن الثاني هو الزائد. وقد وافقه في ذلك ابن السّراج^(٣).

وأمّا الرّضي فقد فصل في المسألة فذهب إلى أن الزائد في المكرر للإلحاق هو الثاني أمّا في غيره فقد وافق سيبويه من جواز كلا الوجهين^(٤).

وابن مالك ذهب إلى أن الأولى في المكرر للإلحاق أن يكون الزائد هو الثاني والأولى في غيره أن يكون الأول^(٥).

وصحح الفارسي^(٦)، وابن جني^(٧) قول يونس.

أمّا ابن عصفور فجعل الصحيح ماذهب إليه الخليل^(٨).

وأراني أميل إلى ما ذهب إليه يونس فتقديم الأصل أولى من تقديم الزائد.

حروف الزيادة:

حروف الزيادة عشرة أحرف مجموعة في قولهم (أمان وتسهيل^(٩))، والأصل

(١) الكنهور: العظيم المتراكب من السحاب. انظر: اللسان (ك ن هـ ر) ١٥٣/٥.

(٢) انظر: الكتاب ٣٢٩/٤؛ وشرح الشافية للرضي ٣٦٦/٢؛ وجمع الهوامع ٤١٥/٣.

(٣) انظر: الأصول ٢٤٣/٣.

(٤) انظر: شرح الشافية ٣٦٦/٢؛ والارتشاف ٢٢٨/١.

(٥) انظر: التسهيل ٢٩٧؛ والمساعد ٦٢، ٦٣؛ والارتشاف ٢٢٨/١؛ وجمع الهوامع ٤١٦/٣.

(٦) انظر: جمع الهوامع ٤١٦/٣.

(٧) انظر: الخصائص ٦١/٢؛ والمتع ٣٠٥/١؛ والمساعد ٦٣/٤.

(٨) انظر: المتع ٣٠٦/١.

(٩) انظر: الكتاب ٢٣٥/٤؛ والامات للزجاجي ١٣٣؛ والمنصف ٤٨/١؛ والأفعال للسرقي

٥٦/١؛ والفصول في العربية ١٨٩؛ والتسهيل ٢٩٧؛ والمتع ٢٠١/١.

في هذه الحروف هي حروف المد واللين: الألف والواو والياء. وذلك لخفتها فهي أوسع مخرجاً وأقل كلفة بالنسبة لغيرها وبقيّة حروف الزيادة ملحقة بها^(١). ونُقل عن المبرد^(٢) أنه لا يعد الهاء من حروف الزيادة. وينقض هذا النقل أن المبرد في المقتضب قد جعل الهاء من حروف الزيادة^(٣).

أمّا أبو الحسن كراع فقد ذهب إلى أن حروف الزيادة أكثر من عشرة حيث عقد باباً بعنوان (باب الزوائد من غير العشرة)^(٤). وأضاف أحرفاً أخرى، وهي الغين والقاف والحاء والفاء والراء والزاي والطاء والدال والجيم والباء. وأبنية المزيد من الأسماء كثيرة، حاول بعض العلماء أن يحصرها، وقد بلغت عند سيويوه ثمانية وثلاثمائة بناء، واستدرك عليه الزبيدي نيفاً وثمانين بناء. وأقصى ما ينتهي إليه الاسم المزيد سبعة أحرف^(٥).

ومن اعتد بناء التّأنيث في بنية الكلمة فهي عنده ثمانية مثل (قرعبلانة)، فقد تكون الزيادة^(٦) بحرف أو بحرفين أو بثلاثة، فالثلاثي يصير رباعياً بزيادة حرف نحو (شمال) ونحوها، ويصير خماسياً نحو (منطلق)، ويصير سداسياً نحو (مستخرج) ويصير سباعياً نحو (اشهيباب) مصدر أشهب من الشّهبه (وهي بياض يخالط سواداً). والرّباعي يزداد عليه حرف نحو (مدحرج) وحرفان نحو

(١) انظر: شرح المفصل ١٤١/٩.

(٢) انظر: سر الصناعة ٥٦٢/١؛ والمتع ٢٠٤/١؛ والمساعد ٥١/٤؛ والتّصريح ٣٦٢/٢؛ وشرح الاشموني ٢٦٩/٤؛ وتداخل الأصول ١٣٤.

(٣) انظر: المقتضب ١٩٤/١؛ وانظر: تداخل الأصول ١٣٤.

(٤) انظر: المنتخب ٧٠٠/٢.

(٥) انظر: شرح الاشموني ٢٣٧/٤-٢٤٣.

(٦) انظر: شرح الشّافية للرضي ١٠، ٩/١.

(متدحرج) وثلاثة نحو (احرنجام) مصدر لاحرنجم بمعنى تجمع.
وأما الخماسي فيزداد حرف مد قبل الآخر نحو (سلسبيل) أو الأخير مجرد عن
التاء نحو (قبعثرى) أو مع التاء نحو (قبعثراة) ونذر مجيئه على سبعة أحرف نحو
(قرعبلانة) وهي (دويبة عريضة) ومن اعتدّ بتاء التأنيث فهي ثمانية.
وفيما يلي دراسة لما ورد من هذه الزوائد:

١ - (فُعْل)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الجُحدري والحسن: (كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لُبْدًا)^(١) مشددة^(٢):

"هذا وصف على فَعْل: كالجُبَّا^(٣)، والزُمْل^(٤)، واللُّبْد: الكثير يركب بعضه بعضاً حتى يتلبّد من كثرتة"^(٥).

وقال في موضع آخر تعليقاً على قراءة أبي جعفر: (مالاً لُبْدًا)^(٦) بالتشديد^(٧):
"يكون بلفظ الواحد نحو: زُمْل وجُبَّا ويكون جمع لا بد، كقائم وقوم وصائم وصوّم"^(٨).

* * *

(١) سورة الجن. آية: ١٩.

(٢) انظر القراءة في: معاني القرآن وإعرابه ٢٣٧/٥ بدون نسبة؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٦٣؛ والكشاف ٦٣٢/٤ بدون نسبة؛ وإعراب القراءات الشواذ ٦٣٠/٢؛ والتبيان ١٢٤٥/٢؛ والجامع لأحكام القرآن ١٩/٢٤ ونسبها أيضاً لأبي العالية والأعرج؛ والبحر المحيط ٣٤٦/٨؛ والدر المصون ٤٩٩/١٠.

(٣) في المطبوع (الجُبَّاء) والصواب ما أثبت. والجُبَّا: السهم الذي يوضع أسفله كالجوزة في موضع النصل. انظر: اللسان (ج ب أ) ٤٤/١.

(٤) الزُمْل: الضعيف الجبان. انظر: اللسان (زم ل) ٣١١/١١.

(٥) المحتسب ٣٣٤/٢.

(٦) سورة البلد. آية: ٦.

(٧) انظر القراءة في: معاني القرآن للقرّاء ٢٦٣/٣؛ وجامع الطبري ٥٩٠/١٢؛ ومعاني القرآن وإعرابه ٣٢٨/٥؛ وإعراب القرآن ٢٢٩/٥؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٧٤؛ والمحضر الوجيز ٤٨٤/٥؛ والبحر المحيط ٤٨٠/٨.

(٨) المحتسب ٣٦١/٢.

بناء (فُعْل) بناء من أبنية الأسماء المزيدة بالتضعيف في موضع العين، وهذا البناء مشترك بين الاسم والصفة فالاسم نحو: السُّلَم والصفة نحو: الجُبَّأ يقول سيبويه: "فإذا زدت من موضع العين كان الحرف على (فُعْل) في الاسم والصفة نحو: السُّلَم والحُمَر^(١) والعُلف^(٢). والصفة نحو الرَّمَج^(٣)، والزَّمَل والجُبَّأ^(٤)."

وابن جنِّي قد وجه هذه القراءة للآية في سورة الجن على هذا البناء (فُعْل) لفظاً مفرداً وأضاف مع هذا توجيهاً آخر للفظة نفسها في سورة البلد حيث يقول: "ويكون جمع لا بد كقائم وقوم"^(٥).

ومن وافق ابن جنِّي في ذلك ابن عطية حيث يقول: "فيكون مفرداً نحو: زَمَل، ويكون جمع لا بد"^(٦).

وابن جنِّي في توجيهه الثاني موافق للفراء والرجاج حيث يقول الأول: "ومن قرأ لُبْداً فإنه أراد أن يجعلها من صفات الرجال كقولك رُكعاً وركوعاً وسُجّداً وسجوداً"^(٧) ويقول أيضاً: "وقرأ أبو جعفر المدني: (مالاً لُبْداً) مشددة مثل رُكع فكأنه أراد مالاً لا بداً، ومالان لا بدان وأموالٌ لُبْد"^(٨).

(١) الحُمَر: طائر. انظر: اللسان (ح م ر) ٢١٤/٤؛ ٢١٥.

(٢) العُلف: ثمر الطَّلح؛ وقيل أوعية ثمر. انظر: اللسان (ع ل ف) ٢٥٦/٩.

(٣) الرَّمَج: طائر دون العقاب. انظر: اللسان (ز م ج) ٢٩٠/٢.

(٤) الكتاب ٢٧٦/٤. وانظر: الأصول ٢١١/٣؛ والاستدراك على سيبويه ١٤٤؛ وليس في كلام

العرب ٢٨٧؛ والممتع ٨٣/١؛ وارتشاف الضرب ٥٩/١؛ والمزهر ١٣/٢

(٥) المختسب ٣٦١/٢.

(٦) انحرر الوجيز ٤٨٤/٥.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١٩٤/٣.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢٦٣/١.

ويقول الزجاج: "من قرأ لُبْدًا فهو جمع لابد"^(١)، ومعلوم أن ما كان على
(فَاعِل) فمما يجمع عليه (فُعْل)^(٢).
وممن وافق ابن جني في هذا التوجيه الزمخشري^(٣)، وابن عطية^(٤)،
والقرطبي^(٥)، والسّمين الحلبي^(٦).

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٨/٥.

(٢) انظر: الكتاب ٦٣١/٣؛ وشرح المفصل ٥٤/٥؛ وشرح الشافية ١٥٥/٢.

(٣) انظر: الكشف ٦٣٢/٤.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٤٨٤/٥.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٤/١٩؛ ٢٠ / ٥٨.

(٦) انظر: الدر المصون ٤٩٩/١٠.

٢ - (فَعْلَةٌ)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبي عمرو: (بَفْتَةً)^(١) على فَعْلَةٍ^(٢): "فَعْلَةٌ مثال لم يأت في المصادر ولا في الصفات أيضاً، وإنما، هو مختص بالاسم، منه الشَّرْبَةُ: اسم موضع. أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى: يقول عبد الله ابن الحجاج التغلبي لعبد الملك بن مروان في خبر له معه:

إِرْحَمْ أَصِيَّيَ الَّذِينَ كَانَتْهُمْ حِجْلَى تَدْرَجُ بِالشَّرْبَةِ وَقَعُ^(٣)

ومنه الجَرَبَةُ الجماعة. قال:

جَرَبَةُ كَحُمَرِ الْأَبْكَ لَا ضَرْغَ فِيهَا وَلَا مُذَكِّي^(٤)

وجاء بلا تاء في الاسم أيضاً، وهو مَعْدٌ وَهَبِيٌّ وهو الصبي الصغير. ولا بد من إحسان الظن بأبي عمرو، ولا سيما وهو القرآن، وما أبعده عن الزيغ والبهتان^(٥).

* * *

(فَعْلَةٌ): بناء من أبنية الأسماء المزیدة بالتضعیف فی موضع اللام، وهذا البناء قليل وهو مشترك بين الاسم والصفة. فالاسم نحو شَرْبَةٍ، والصفة نحو: هَبِيٌّ.

(١) سورة محمد . آية: ١٨

(٢) انظر: الكشف ٤/٣٢٦؛ والمحزر الوجيز ٥/١١٦؛ والجامع لأحكام القرآن ١٦/٢٠٥؛ والبحر اخیط ٨/٧٩، ٨٠؛ والدّر المصون ٩/٦٩٧.

(٣) البيت من (الكامل)، انظر فيه: الأغاني ١٣/١٦١، وإيضاح الشعر ١٥٥، والتخمير ٢/٣٤٠، وشرح شواهد الإيضاح ٣٣٦، ٥٤٦، وشرح المفصل ٥/١٤، ٢١، ١٣٤، واللسان (ح ج ل) ١١/١٤٣.

(٤) البيت من (الرحز) وينسب لقضية بنت بشر. انظر: الجمهرة ٢٢٦، ٧٠١، والأضداد لابن الأنباري ٢١٠، والمخصص ١١/٤٤، واللسان (ج ر ب) ١/٢٦٢، و(ب ك ك) ١٠/٤٠٢.

(٥) المحتسب ٢/٢٧١-٢٧٢

يقول سيويه: "... ويكون على (فَعَلَ) وهو قليل، قالوا: شَرَبَ، وهو اسم والهَبْيُ وهو صفة، ومَعَدَّ وهو اسم. ومثله: الجَرَبَةُ"^(١).

وفي نص سيويه هذا رد لما ذكره ابن جني من عدم ورود هذا الوزن في الصِّفَات، ولعلَّ السَّبب في هذا الاختلاف أنَّ ابن جني يرى أن "هَبْيًا" اسم وليس صفة، بخلاف سيويه الذي يرى أنه صفة، ولذا عَرَفَه بالألف واللام، فقال: "الهَبْيُ" والراجح مذهب سيويه، لاشتقاقها من الهباء، وهو الشيء الصَّغِير الخفيف، في جسمه أو عقله، ولذا قالوا: الهَبَاءُ: قليلو العقول من النَّاس، وهذا كله من صفات الصَّبيان، فقالوا للصبي: هَبْيٌ، وللصبية: هَبْيَةٌ"^(٢).

أمَّا القول بشذوذ هذا البناء في المصادر فمشهور عند جمهور العلماء ممن تعرضوا لهذه القراءة ؛ ولذا فهم يردونها"^(٣)، إذ يرون أن هذا البناء لانظير له في المصادر، و(بَغْتَةٌ) مصدر؛ لذلك حكموا بشذوذ هذه القراءة. ونسب الزمخشري الغلط للراوي عن أبي عمرو حيث يقول: "... وما أخوفني أن تكون غلطة من الراوي على أبي عمرو"^(٤).

ويرى الزمخشري"^(٥) أن الصَّواب أن تكون بالفتح (بَغْتَةٌ) موافقة لقراءة الحسن"^(٦)،

(١) الكتاب ٢٧٧/٤. وانظر: الأصول ٢١٢/٣؛ والاستدراك على سيويه ١٤٥؛ وأبنية الأسماء

والأفعال والمصادر ٢٢٧؛ والمتع ٨٦/١؛ وارتشاف الضرب ٦٤/٦.

(٢) انظر: القاموس (ه ب و) ١٢١٠.

(٣) انظر: الكشف ٣٢٦/٤؛ والبحر المحيط ٨٠/٨؛ والدر المصون ٦٩٧/٩.

(٤) الكشف ٣٢٦/٤.

(٥) انظر: الكشف ٣٢٦/٤.

(٦) انظر مختصر في شواذ القرآن ١٤١؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٠٥/١٦.

ووافقه في ذلك أبو حيان^(١)، والسّمين الحلبي^(٢).

والراجح ماذهب إليه ابن جني في توجيه هذه القراءة والدّعوة إلى إحسان الظّن بقارئها لأمر منها:

أن هذه القراءة لأبي عمرو بن العلاء، وهو من القراء السّبعة وكان من أعلم النّاس بالقرآن والعربيّة، مع الصّدق والثقة والزّهد^(٣).

وهذا ما ألمح إليه ابن جني بقوله: "ولا بد من إحسان الظّن بأبي عمرو، ولا سيما وهو القرآن، وما أبعد عن الزّيغ والبهتان"^(٤).

وإن مجيء هذا البناء في الأسماء والصفّات قد يرجح مجيئه في المصادر؛ لأنّ اللّغة لم تصل إلينا كاملة بألفاظها وتصريفاتها، فقد أثر عن أبي عمرو نفسه أنه كان يقول: "ما انتهى إليكم من كلام العرب إلّا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير"^(٥).

(١) انظر: البحر المحيط ٨٠/٨.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٩٧/٩.

(٣) انظر: غاية النّهاية ٢٨٨/١؛ وبغية الرّعاة ٢٣١/٢.

(٤) المختصّب ٢٧٢/٢.

(٥) طبقات فحول الشعراء ٢٥/١.

٣- (أَفْعِيل)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الحسن: (الأنجيل)^(١) بفتح الهمزة^(٢): "هذا مثال غير معروف النظير في كلامهم، لأنه ليس فيه أفْعِيل بفتح الهمزة. ولو كان أعجمياً لكان فيه ضرب من الحجاج، لكنه عندهم عربي، وهو (أَفْعِيل) من نَجَل ينَجُل: إذا أثار واستخرج، ومنه نَجَل الرجل لولده؛ لأنه كأنه استخرجهم من صلبه وبطن امرأته... وقيل له: إنجيل لأن به ما استخرج علم الحلال والحرام ونحوهما"^(٣).

* * *

بناء (أَفْعِيل) لا نظير له في الكلام العربي يقول سيبويه: "وليس في الكلام (أَفْعِيل)، ولا أَفْعُول، ولا أفعال ولا أَفْعِيل..."^(٤).

وهذا اللفظ (الإنجيل) مختلف فيه هل يدخله الاشتقاق والتصرف أم لا يدخله؛ لكونه أعجمياً؟.

فذهب الزنخشري إلى أن الاشتقاق لا يدخل هذه الكلمة لأنها اسم عبراني أعجمي كالنوراة، إذ يقول: "وتكلف اشتقاقهما من الوری والنجل، ووزنهما بَتَفْعَلَة وإِفْعِيل إنما ثبت بعد كونهما عربيين"^(٥).

(١) سورة آل عمران. آية: ٣.

(٢) انظر القراءة في: الكشف ١/٣٦٤؛ ومختصر في شواذ القرآن ٢٥، والمحرر الوجيز ١/٣٩٩؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/٣٠١، ٣٠٢؛ والتبيان ١/٢٣٦؛ والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٥٣٩؛ والبحر المحيط ٢/٣٩٣؛ والدر المصون ٣/٢٠.

(٣) المحتسب ١/١٥٢. وانظر: ٢/٣١٣.

(٤) الكتاب ٤/٢٤٧، وانظر: الاستدراك على سيبويه ٦٤؛ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٧٣؛ والبحر المحيط ٢/٣٩٣؛ والتذيل والتكميل ٦/٧٤ب؛ والمزهر ٢/١٢.

(٥) الكشف ١/٣٦٣، ٣٦٤.

ووافقه في ذلك ابن عطية حيث يقول: "اسمان أصلهما عبراني، لكن أهل النحو وأهل اللسان حملوها على الاشتقاق العربي"^(١).

وممن وافقهما في ذلك أبو حيان^(٢)، والسمين الحلبي^(٣)، وغيرهم^(٤).
واستدلّ من قال بهذا القول بقراءة الحسن: (الأنجيل) بالفتح إذ أتت هذه الكلمة على بناء لا يوجد في الكلام العربي وهو (أفْعِيل) يقول الزّخشي: "وقرأ الحسن (الأنجيل) بفتح الهمزة، وهو دليل على العجمة؛ لأن (أفْعِيل) - بفتح الهمزة - عديم في أوزان العرب"^(٥).

وقال آخرون: إنه مشتق واختلفوا في اشتقاقه: فذهب الفراء إلى أنه من النحل، وهو الأصل^(٦)، فالإنجيل أصل العلوم والحكم، وأصل في معرفة الحلال والحرام. ووافقه في هذا الزّجاج^(٧).

وذهب ابن دريد إلى أنه مشتق من النحل، بمعنى ظهور الماء على وجه الأرض واتساعه^(٨).

وقيل: من السعة، ومنه عين نجلاء، وطعنه نجلاء، أي: واسعة^(٩)، وسمي

(١) انحرر الوجيز ٣٩٨/١.

(٢) انظر: البحر المحيط ٣٨٦/٢، ٣٨٧.

(٣) انظر: الدر المصون ١٦/٣، ١٧؛ وعمدة الحفاظ ١٦٥/٤.

(٤) انظر: المعرّب للجواليقي ١٢٣؛ والجامع لأحكام القرآن ١٠/٤.

(٥) الكشف ٣٦٤/١. وانظر: انحرر الوجيز ٣٩٩/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ٣٠١/١؛ والبحر المحيط ٣٩٣/٢.

(٦) انظر: تهذيب اللغة (ن ج ل) ٨٠/١١.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٧٥/١.

(٨) انظر: الجوهرة (ن ج ل) ١١٢/٢.

(٩) انظر: معاني القرآن للنحاس ٣٤٣/١؛ والفريد ٥٣٩/١؛ واللسان (ن ج ل) ٦٤٧/١١.

الإنجيل كذلك؛ لأن فيه سعة لم تكن في التوراة، إذ حلل فيه بعض ما حرم فيها^(١).

وقيل: من التناجل وهو التنازع بين الناس^(٢) وسمي كذلك لاختلاف الناس فيه^(٣).

واختلف في أصل هذه الكلمة عند من قال بعجمتها. فذهب ابن عطية إلى أنه اسم عبراني^(٤)، حيث يقول عن التوراة والإنجيل: "اسمان أصلهما عبراني" ووافقه في هذا أبو حيان^(٥).

وقال القرطبي عن الإنجيل أنه: "... من اللغة السريانية، وقيل الإنجيل بالسريانية إنكليون"^(٦)، ووافقه في ذلك السمين إذ ذكر أن مما يؤيد ذلك ما ذكره الواحدي من أن التوراة والإنجيل والزبور سريانية فعربوها، قال: "ولذلك يقولون فيها بالسريانية تورى إنكليون زفوتا فعربوها إلى ما ترى"^(٧).

وقد ذهب القرطبي إلى أن (أنجيل) لغة في (إنجيل)^(٨) وجمع الأنجيل أناجيل^(٩). والذي يتضح أن الإنجيل اسم معرب، وللأسماء الأعجمية أبنية خاصة بها لا تتوافق والأبنية العربية، مثل إبراهيم وهاييل وقابيل وغيرهم، وجعلوه على هذا

(١) انظر: الفريد ٥٣٩/١؛ الدر المصون ٢٠/٣؛ وروح المعاني ٧٦/٣.

(٢) انظر: البحر المحيط ٣٨٧/٢؛ الدر المصون ٢٠/٣؛ واللسان (ن ج ل) ٦٤٨/١١.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣٨٧/٢؛ الدر المصون ٢٠/٣.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٣٩٨/١.

(٥) انظر: البحر المحيط ٣٨٧/٢.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ١٠/٤.

(٧) انظر: الدر المصون ١٧/٣.

(٨) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٠/٤.

(٩) انظر: معاني القرآن للنحاس ٣٤٣/١؛ والفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٣٩/١.

البناء (أفعل) - كما ورد في القراءة الشاذة - دلالة على أصله؛ لأن هذا البناء لا يوجد في الكلام العربي يقول الآلوسي: "... فلم يبق إلا أنه بعد التعريب أجروه بجرى أبنيتهم في الزيادة والأصالة، وفرضوا له أصلاً، ليتعرّف ذلك" ^(١). وابن جني لا يجيز فتح همزة (الإنجيل) ^(٢)؛ وذلك لأنه لا نظير له، وجعل ما جاء في القراءة الشاذة (الأنجيل) بالفتح من باب الشذوذ، ومن باب إحسان الظن بالحسن، فيحوز أن يكون لم يقرأه إلا عن سماع، وقد وافقه في هذا العكبري ^(٣).

وأجاز ابن جني ^(٤) أن يكون (الأنجيل) عربياً ولكن العرب ظنوا أنه أعجمي إذ يقول: "وربما ظنّ (الأنجيل) أعجمياً فاجترى" ^(٥) عليه بتحريف مثاله "ثم إن العرب قد بنوا على هذا الظن وغيروا البناء - كما هي العادة عند العرب - إلى ما يوافق أبنيتهم هنا فقالوا: (الإنجيل)، فهو على وزن (إفعل)، وهو بناء موجود في العربية، يقول سيويه: "ويكون على (إفعل) في الاسم والصفة. فالاسم نحو: إخریط ^(٦)، وإسليح ^(٧)، وإكليل ^(٨)..." ^(٩).

ويلحظ التردد عند ابن جني في التوجيهين فابن جني في أول الأمر لا يجيز

(١) روح المعاني ٧٧/٣.

(٢) انظر: المحتسب ٣١٣/٢.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٣٠١/١.

(٤) انظر: المحتسب ٣١٣/٢.

(٥) في النص (فأجرى) ولعله تحريف. انظر: المحتسب ٣١٣/٢.

(٦) الإخریط: نبات ينبت في الجدد له قرون كقرون اللوباء. انظر: اللسان (خ ر ط) ٢٨٦/٧.

(٧) الإسليح: شجرة تغزر عليها الإبل. انظر: اللسان (س ل ج) ٤٨٧/٢.

(٨) الإكليل: التاج. انظر: القاموس المحيط (ك ل ل) ٩٤٩.

(٩) الكتاب ٢٤٥/٤.

فتح همزة (الإنجيل)؛ وذلك لأنه لا نظير له في العربية، ثم في التوجيه الثاني كأنه يرى أن (الإنجيل) بالفتح عربي حيث يقول: "وربما ظُنَّ الإنجيل أعجمياً" أي أنه يشير إلى عربية هذا اللفظ فإذا كان الأمر كذلك فإن هذا البناء (أفْعِيل) موجود في العربية ولكنه نادر لا يعرف منه سوى هذا.

٤ - (فَعِيل)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن عباس وعاصم: (بِعَذَابٍ بَيِّسٍ)^(١) على فَعِيل^(٢): "وأما (بَيِّسٍ) على فَعِيل ففيه النظر، وذلك أن هذا البناء مما يختص به ما كان معتل العين كسَيِّد وهَيِّن وذَيِّن وليِّن، ولم يَجِ في الصَّحِيح، وكأنه إنما جاء في الهمزة لمشابتها حرفي العلة والشَّبه بينها وبينهما من وجوه"^(٣).

* * *

بناء (فَعِيل) بناء من أبنية الاسم المزيد بحرف (الياء) بعد العين.
وقد ذكر سيبويه أنه ليس في الكلام (فَعِيل) في غير المعتل، أي أنه لا يكون إلا معتلاً. نحو: سَيِّد ومَيِّت وجَيِّد^(٤).
ويرى ابن عصفور^(٥) أنه لم يَجِ من الصَّحِيح على هذه الصِّيغة إلا كلمة واحدة هي بَيِّس، هذه.

وأضاف أبو حيان كلمة أخرى في الصَّحِيح حيث يقول: "و لم يَجِ منه في الصَّحِيح إلا صَيَّقِل اسم امرأة شذوذاً وبَيِّس"^(٦). ووافقه في ذلك

(١) سورة الأعراف. آية: ١٦٥

(٢) انظر: إعراب القرآن ١٥٩/٢، ونسبها أيضاً للأعمش والكشاف ١٦٣/٢ بدون نسبة، والبيان

٦٠١/١، ونسبها أيضاً إلى عيسى بن عمر، وانحرر الوجيز ٢٧٠/٢. والبحر المحيط ٤١١/٤،

والدر المصون ٤٩٨/٥، وحاشية الشهاب ٣٩٢/٤.

(٣) اختسب ٢٦٥/١. وانظر: ١٥٢/١.

(٤) انظر: الكتاب ٢٦٦/٤؛ والمقتضب ١٢٥/١؛ والاستدراك على سيبويه ١١٧؛ والمتع ٨١/١؛

وارتشاف الضرب ٥٥/١.

(٥) انظر: المتع ٨١/١.

(٦) التذيل والتكميل ١٦٥/٦.

السّيوطي^(١).

وقد اختلف أهل التصريف في وزن (سَيِّد) وأخواتها مما نظّر به ابن جني لبناء (فَعِيل) ولهم في أصل وزن تلك الكلمات ثلاثة أقوال^(٢):

أ - ذهب الكوفيون إلى أنه (فَعِيل) فالأصل في سَيِّد وهَيِّن وثَيِّب: سَوَيْد وهَوَيْن وثَوَيْب. واحتجوا لذلك بأن له نظيراً من كلام العرب مثل سميع وعليم، وقدمت الياء الساكنة على الواو (سَيُّود، هَيُّون، ثَيُّوب) فاجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فقالوا سَيِّد، وهَيِّن، وثَيِّب، فالوزن بعد القلب (فَعِيل).

ب - وذهب البصريون على أنه (فَعِيل) بلا قلب مكاني، واحتجوا لذلك بما يظهر له من وزنه والتمسك بالظاهر من الوجوب. يمكن، وكما أن المعتل قد يختص بأبنية ليست للصحيح فمنها (فُعْلَة) في جمع فاعل. نحو: قاضٍ وقُضاة، ومنها (فَعُؤْلَة) نحو: كَيْنُونَة وقَيْدُودَة، والأصل: كَيْنُونَة وقَيْدُودَة.

فتكون (سَيِّد وهَيِّن وثَيِّب) وأخواتها قد اجتمعت فيها الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء؛ وأدغمت الياء في الياء.

وقد علل ابن يعيش^(٣) لانقلاب الواو ياءً وليس العكس بأن الياء من حروف الفم والإدغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الطرفيين، وبأن الياء أخفّ من الواو فهربوا إليها طلباً للخفة.

(١) انظر: المزهر ١٢/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٦٤٢/٣؛ ٣٦٥-٣٦٧/٤؛ والمقتضب ١٢٥/١ وما بعدها؛ والأصول ٣١٠؛ ٢٦٢/٣؛ والمنصف ١٧/٢؛ والخصائص ١٥٦، ١٥٥/١؛ وسر الصناعة ٥٨٥/٢؛ والإنصاف ٧٩٥/٢؛ وشرح المفصل ٩٤/١٠؛ وشرح الشافية للرضي ١٧٦/٢؛ والمساعد ٤٢/٤.

(٣) انظر: شرح الملوكي ٤٦٣.

وعلى قول البصريين جماعة منهم: المازني^(١)، والمبرد^(٢)، وابن السراج^(٣)،
والنحاس^(٤)، وابن جني^(٥)، والثمانيني^(٦)، وعبدالقاهر الجرجاني^(٧)، وغيرهم^(٨).

ج- وذهب البغداديون^(٩) إلى أنه (فَعَل) لوجود نظيره في الكلام، وأنه لم
يوجد (فَعِل) بكسر العين ثم كسرت العين في (فَعِل) ففعل (فَعِل) كما
كسرت الباء في بَصْرِي فقالوا: بَصْرِي. كما أنه قد جاء على (فَعِل) وهو
المختص بالصحيح بعض المعتل شذوذاً يقول الشاعر^(١٠):

مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ

فلفظة (العَيْن) على وزن (فَعِل) وهي من المعتل^(١١).

هذا يحمل أقوال الصرفيين، وقد ردّ البصريون على الكوفيين بأن الإعلال
والتقديم والقلب الذي زعموه باطل "لأن هذا التقديم والتأخير لا نظير له في
الصحيح ؛ لأن ياء (فَعِل) لا تتقدم على عينه في شيء من الصحيح، وإذا جاز

(١) انظر: التصريف ١٧/٢.

(٢) انظر: المقتضب ١٢٤/١؛ ١٢٥؛ ٢٢١/٢.

(٣) انظر: الأصول ٢٦٢/٣.

(٤) انظر: إعراب القرآن ١٩٤/١.

(٥) انظر: المنصف ١٥/٢؛ ١٧؛ ٩٧؛ ٩٨؛ وسر الصناعة ١٥٣/١؛ ٢/٥٨٥؛ ٧٣٥.

(٦) انظر: شرح التصريف ٤٥٧.

(٧) انظر: المقتصد ٦٠٩.

(٨) انظر: النكت للأعلام ١٠٣٣، ١٢٠٤، وتحصيل عين الذهب ٥٨٨؛ ولتبيان ٣٥/١، ١٤١؛

واختيارات ابن جني التصريفية ٦٨.

(٩) انظر: المساعد ٤٢/٤.

(١٠) البيت من (الرجز) وينسب لرؤبة بن العجاج. انظر: الديوان ١٦٠؛ وخصائص ٤٨٥/٢؛

والممتع ٨١/١؛ وشرح شواهد الشافعية ٦١-٦٣.

(١١) المتع ٨١/١.

أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله في الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله في الصحيح^(١).

وردوا على البغداديين بأن ما زعموه باطل "لأنه لو كان فِعْلاً لكان ينبغي أن يقال سَيِّدٌ وَهَيِّنٌ وَمَيِّتٌ بالفتح ولم يغير إلى الكسر"^(٢).

أما كسرهم الباء في بصريّ فشاذ والشاذ لا يقاس عليه.

ومما يقوي مذهب البصريين أيضاً كثرة مجيء هذه الصيغة بمجموعة بالواو والنون. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾^(٣) ويقال أيضاً: لَيُنُونَ وَكَيِّسُونَ... إلخ. يقول سيبويه في جمع ما كان مخففاً من هذه الصيغة: "... فلو لم يكن الأصل فِعْلاً لما جمعه بالواو والنون فقالوا: قَيِّلُونَ وَكَيِّسُونَ وَلَيُنُونَ وَمَيِّتُونَ ؛ لأن ما كان من فَعْلٍ فالتكسير فيه أكثر، وما كان من فَعِيلٍ فالواو والنون فيه أكثر"^(٤).

أما وزن (فَعِيل) فالغالب جمعه جمع تكسير ويجوز جمعه بالواو والنون إذا كان بمعنى فاعل؛ إلا إذا كان بمعنى مفعول وغلبت عليه الدلالة على الآفة أو المصيبة أو المكروه فيمتنع جمعه بالواو والنون^(٥)، قال سيبويه: "وأما فَعِيل إذا كان في معنى مفعول وهو في المؤنث والمذكر سواء وهو بمنزلة فَعُول ولا تجمع بالواو والنون كما لا تجمع فَعُول ؛ لأن قصته كقصته وإذا كسرت كسرت على فَعَلَى. وذلك: قتيل وقتلى..."^(٦).

(١) الإنصاف ٨٠٢/٢.

(٢) الإنصاف ٨٠٣/٢.

(٣) سورة الزمر. آية: ٣٠.

(٤) الكتاب ٦٤٢/٣.

(٥) انظر: الكتاب ٦٣٥/٣؛ الأصول ١٧/٣.

(٦) الكتاب ٦٤٧/٣. وانظر: التكملة ٤٧٣؛ وشرح المفصل ٥١/٥؛ وشرح الشافية للرضي ١٤٨/٢.

ومن خلال ما سبق يتضح قوة مذهب البصريين وذلك لموافقته لظاهر اللفظ وبعده عن التكلف والتقدير، ومالا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير.

ومن بعد هذا نجد كثيراً من القراء والمفسرين يحكمون على هذه القراءة بالشذوذ حملاً على ما سبق ذكره من اختصاص هذه الصيغة بالمعتل يقول النحاس "وقراءة الأعمش (يئس) لا تجوز على قول البصريين لأنه لا يجيء مثل هذا في كلام العرب إلا في المعتل المدغم. نحو: مَيّت وسَيّد"^(١). ويقول ابن عطية: "... وهذا شاذ لأنه لا يوجد في فعل في الصحيح وإنما يوجد في المعتل مثل: سَيّد ومَيّت"^(٢).

وأقول؛ إن الحكم على هذه القراءة بالشذوذ والرد أمر لا يخلو من الإجحاف في حقها في اللغة؛ للورود وزن (فَعِل) في الصحيح في غير هذه القراءة، كما تقدم، ولاختلاف العلماء في وزن ما جاء على هذه الصيغة، ولأنه يمكن الأخذ بتوجيه ابن جني حين أراد التقريب بين المهموز والمعتل بقوله: "وكأنه إنما جاء في الهمزة لمشابهتها حرفي العلة، والشبه بينها وبينهما من وجوه"^(٣).

ولهذا الشبه جعل الخليل في معجم (العين) حرف الهمزة من حروف العلة، وتابعه بعض المعجميين كالأزهري في (التهذيب) والصاحب بن عباد في (المحيط) وألحقها الفارابي بحروف العلة، وقال: "وإنما جعلت في حروف الاعتلال؛ لأنها تُلّين فتلحق بها"^(٤).

(١) إعراب القرآن للنحاس ١٥٩/٢.

(٢) المحرر الوجيز ٤٧٠/٢؛ وانظر: الجامع لأحكام القرآن ١٠٠/٦؛ والبحر المحيط ٤١١/٤؛ والدر

المصون ٤٩٨/٥.

(٣) المحتسب ٢٦٥/١.

(٤) ديوان الأدب ٧٦/١.

٥- (فَعَال)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الأعرج: (في غِيَّابَاتِ الْجُبِّ^(١)) مشددة^(٢).
 "أما غِيَّابَةٌ فإنه اسم جاء على فَعَالَةٍ، وكان أبو علي يضيف إلى ما حكاه سيبويه من
 الأسماء التي جاءت على فَعَالٍ، وهو الْجَبَّارُ والكَلَاءُ والقيَادُ لذكر اليوم. ووجدت أنا
 غير ذلك، وهو التَّيَّارُ للموج، والفَخَّارُ للخزف والحَمَّامُ، والجَيَّارُ: السُّعَالُ، والكِرَّارُ:
 كبش الراعي"^(٣).

* * *

بناء (فَعَالٍ) من أبنية الأسماء المزيدة بحرفين ويكون في الاسم والصفة يقول
 سيبويه فيه: "ويكون على (فَعَالٍ) في الاسم والصفة فالاسم نحو الكَلَاءُ والقَذَّافُ
 والجَبَّانُ والصفة نحو: شرَّابٌ، ولَبَّاسٌ ورَكَّابٌ"^(٤).

وهذا البناء في الصفات أكثر منه في الأسماء، يقول أبو علي الفارسي تعليقاً
 على قوله: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾^(٥) "أما الغَسَّاقُ فلا يخلو من أن
 يكون اسماً أو وصفاً، فيبعد أن يكون اسماً؛ لأن الأسماء لم تجئ على هذا الوزن

(١) سور يوسف. آية: ١٠

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٦٧؛ والكشاف ٤٢٢/٢؛ والمحزر الوجيز
 ٢٢٢/٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ٦٨٣/١ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٢٨٥/٥؛
 والدر المصون ٤٤٥/٦.

(٣) المحتسب ٣٣٣/١

(٤) الكتاب ٢٥٧/٤. وانظر الأصول ١٩٥/٣؛ ١٩٦؛ والاستدراك على سيبويه ٨٥؛ والمبهم ٤٨؛
 والخطاريات ٣٣؛ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٢٢؛ والمتع ٩٨/١؛ والارتشاف ٩٠/١.

(٥) سورة ص. آية: ٥٧.

إلا قليلاً وذلك الكلاء والقذاف والجبّان^(١)."

وممن وافقه في ذلك ابن عطية حيث يقول: "... فالأسماء على هذا الوزن قليلة في كلام العرب كالفيّاد ونحوه"^(٢). وممن وافقهما أبو حيان^(٣).
واختلف في (غَيَّابات) من حيث الإفراد والجمع فأبو عبيد يميز الإفراد على أن يوسف إنما القي في موضع واحد لذلك أنكر الجمع^(٤).

واعترض عليه أبو جعفر النحاس في ذلك حيث يقول: "هذا تضيق في اللغة وغَيَّابات على الجمع، ويجوز من جهتين: حكى سيويه: سير عليه عُشَيَّانات وأُصَيَّالانات، يريد عشية وأصيلًا، وكذا جعل كلّ موضع ما يُغَيَّبُ غَيَّابة ثم جمع، والوجه الآخر أن يكون في الجبّ غَيَّابات جماعة"^(٥).

وممن وافق النحاس في جمعية هذه الكلمة ابن جني حيث ذكر أن المفرد (غَيَّابة) كما تقدم في نصه في هذه المسألة وأخذ بهذا الرأي جماعة، منهم: الزّمخشري^(٦)، وابن عطية^(٧)، والعكبري^(٨)، والسّمين الحلبي^(٩).

وتحتل لفظة (غَيَّابات) جمع غَيَّابة وجهين في الميزان كما نقل أبو حيان في قوله: "... يجوز أن يكون على فَعَالات كحَمَامات ويجوز أن يكون على

(١) الحجة ٧٨/٦.

(٢) المحرر الوجيز ٥١١/٤.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣٨٨/٧؛ وارتشاف الضرب ٩٠/١.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٣١٥/٢؛ والجامع لأحكام القرآن ١١٤/٩.

(٥) إعراب القرآن ٣١٥/٢؛ ٣١٦؛ وانظر: الكتاب ٤٨٤/٣.

(٦) انظر: الكشف ٤٢٢/٢.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٢٢٢/٣.

(٨) انظر: التبيان ٧٢٤/٢؛ ٧٢٣.

(٩) انظر: الدر المصون ٤٤٥/٦.

فَعَلَات كَشِيطَانَات، فِي جَمْع شَيْطَانَةٍ وَكُلِّ لِّلْمَبَالِغَةِ"^(١) وَالْأَوَّلَ أَظْهَرَ ؛ لِأَنَّ بَابَ
فَعَّالَ أَكْثَرَ فِي الْكَلَامِ مِنْ بَابِ فَعَّالٍ، وَهُوَ مَشْهُورٌ فِي أَبْنِيَةِ الْمَبَالِغَةِ.
وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْآرَاءِ الْمَخْتَلِفَةِ فِي اسْمِيَةِ غِيَابَةِ أَوْ وَصْفِيَّتِهَا، بِأَنَّهَا فِي
الْأَصْلِ وَصْفٌ ثُمَّ سُمِّيَ بِهَا"^(٢)، وَاسْمُ الْفَاعِلِ يُسَمَّى بِهِ مِثْلُ سَلَامٍ وَحَمَّادٍ، وَهَذَا
هُوَ الْأَظْهَرُ كَمَا يَقُولُ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ"^(٣).

(١) الْبَحْرُ الْمَحِيط ٢٨٥/٥. وَانْظُرْ: الدَّرُ الْمَصُون ٤٤٥/٦.

(٢) انْظُرْ: الْبَحْرُ الْمَحِيط ٢٨٥/٥؛ وَالدَّرُ الْمَصُون ٤٤٥/٦.

(٣) الدَّرُ الْمَصُون ٤٤٥/٦.

٦- (فَعُول)

قال أبو الفتح للاحتجاج لقراءة أبي الدینار الأعرابي: (القَدُّوس^(١)) بفتح القاف^(٢).

"فَعُول في الصفة قليل، وذكر سيبويه في الصفة السَّبُّوحُ، والقَدُّوس وحكى في الصفة أيضاً السَّبُّوح، والقَدُّوس، بالضم. وإثبات الفَعُول الاسم كَشَبُوط^(٣)، وسمُّور^(٤)، وتَنُور^(٥)، وسَفُود^(٦)، وهَبُود^(٧) جبل باليمامة، وعَبُود^(٨) " ^(٩).

* * *

(فَعُول) بناء من أبنية الثلاثي المزيدة بحرفين وهو مشترك بين الاسم والصفة يقول سيبويه: "ويكون على (فَعُول) فيهما فالاسم سَفُود، وكلُّوب. والصفة:

(١) سورة الحشر. آية: ٢٣.

(٢) انظر القراءة في: وإعراب القرآن ٤/٤٠٥؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٥٥ ونسبها لأبي السَّمَّال؛ والكشاف ٤/٥٠٩ بدون نسبة؛ والمحرر الوجيز ٥/٢٩٢ نسبها لأبي ذر؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢/٥٧٧؛ والبحر المحیط ٨/٢٤٩ ونسبها أيضاً لأبي السَّمَّال؛ والدر المصون ١٠/٢٩٢؛ وحاشية الشهاب ٩/١٤٨.

(٣) الشبوط: سمك دقيق الذنب عريض الوسط لين المس صغير الرأس. انظر: القاموس (ش ب ط) ٦٠٥.

(٤) السَّمُور: دابة معروفة تسوى من جلودها فراء غالبية الأثمان. انظر: اللسان (س م ر) ٤/٣٨٠.

(٥) التَّنُور: نوع من الكوانين يخبز فيه. انظر: اللسان (ت ن ر) ٤/٩٥.

(٦) السَفُود: حديد ذات شعب مُعَقَّفه معروف يشوى به اللحم، انظر: اللسان (س ف د) ٣/٢١٨.

(٧) الهَبُود: جبل؛ وقيل ماء؛ وقيل اسم موضع ببلاد نمر وقيل فَرَس علقمه. انظر: اللسان (ه ب د) ٣/٤٣١.

(٨) العَبُود: موضع أو جبل. انظر: اللسان (ع ب د) ٣/٢٧٧.

(٩) المختص ٢/٣١٧.

سُبُّوح، وَقُدُّوس" (١).

ويرد هذا اللفظ (قدوس) بالضم فيكون على فُعُول يقول سيبويه: "ويكون على - فُعُول قالوا سُبُّوح، وَقُدُّوس، وهما صفة" (٢).

وابن جني في هذا التوجيه موافق لأبي جعفر النحاس حيث يقول: "ونظير هذا من كلام العرب جاء مفتوحاً نحو سَمُّور وشَبُّوط ولم يجئ مضموماً إلا (السُّبُّوح)... " (٣).

وممن وافق ابن جني وأبا جعفر في ذلك وذهب إلى أنه لغة فيه العكبري، (٤) وابن عطية (٥)، والشَّهاب الخفاجي يقول الأخير: "والقراءة بالفتح وإن كانت لغة لكنها نادرة فإن (فُعُول) بالضم كثيرة وأمّا بالفتح فيأتي في الأسماء كسَمُّور، وتَنُور وهَبُود اسم جبل باليمامة، وأمّا الصفات فنادر جداً" (٦).

وما ذكره الخفاجي من أن (فُعُول) بالضم كثير ليس مسلماً له، بل هو على العكس من ذلك، فليس في كلام العرب مما وقفتُ عليه في وزن (فُعُول) سوى سُبُّوح وَقُدُّوس وذُرُوح وجميعها سمع فيها الفتح (٧).

ولعل مراد الخفاجي أن الضم أكثر في لفظي قُدُّوس وسُبُّوح لا في البناء ذاته

(١) الكتاب ٢٧٥/٤. وانظر: الأصول ٢١٠/٣؛ والزينة ٨٨/٢؛ والاستدراك على سيبويه ١٣٩؛

وليس في كلام العرب ٢٥١؛ والمتع ٩٩/١؛ وارتشاف الضرب ٩٠/١؛ والمزهر ١٩/٢.

(٢) الكتاب ٢٧٥/٤.

(٣) إعراب القرآن ٤/٤٠٥.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشَّواذ ٥٧٧/٢.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٢٩٢/٥.

(٦) حاشية الشهاب ١٤٨/٩.

(٧) انظر: ليس في كلام العرب ٢٥٠.

وهذا ما أشار إليه صدر الأفاضل حيث يقول تعليقاً على (سُبُوح): "من صفات الله تعالى قال ثعلب: كل اسم على (فَعُول) فهو مفتوح إلا السُّبُوح والْقُدُّوس، فإن الضم فيهما أكثر، ومثلهما ذُرُّوح" (١).

(١) التخمير ١٧٦/٣.

٧- (فَعِيل)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة سعيد بن المسيّب، ونصر بن عليّ، وأبي رجاء، وأبان بن عثمان، وقتادة، وعمرو بن فائد: (كَوَكَبٌ دَرِّيٌّ)^(١) مفتوحة الدال مشددة الراء^(٢):

"الغريب من هذا (دَرِّيٌّ) بفتح الدال، وتشديد الراء والهمز ؛ وذلك لأن (فَعِيلًا) بالفتح وتشديد العين عزيز، إنما حكى منه السَّكِينَةُ، بفتح السين وتشديد الكاف حكاها أبو زيد"^(٣).

* * *

(فَعِيل) بناء من أبنية الأسماء المزيده بالتضعيف والياء، ولكن سيبويه أنكره إذ قال عنه: "ولا يكون في الكلام فَعِيل"^(٤).

ولعل سيبويه لم يطلع على شيء مما جاء منه ؛ لأن هذا الوزن قد ثبت مما أورده بعض العلماء، كأبي عمرو الشيباني حيث أورد (بَطِيخًا) بالفتح على (فَعِيل)^(٥)، وأبي زيد الأنصاري، إذ حكي عنه لغة في السَّكِينَةُ قوله: (السَّكِينَةُ)

(١) سورة النور: آية ٣٥

(٢) انظر القراءة في: معاني القرآن للأخفش ٤٥٦/٢ بدون نسبة؛ ومعاني القرآن وإعرابه ٤٤/٤ بدون نسبة؛ وإعراب القرآن ١٣٦/٣؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٠٣؛ والكشاف ٢٤٧/٣؛ والمحزر الوجيز ١٨٤/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٨٣/٢؛ والبحر المحيط ٤١٩/٦؛ والدر المصون ٤٠٥/٨؛ وروح المعاني ١٨/١٥٠.

(٣) المحتسب ١١٠/٢

(٤) الكتاب ٢٦٨/٤؛ وانظر: الاستدراك على سيبويه ١١٨؛ وأبنية الأسماء والمصادر والأفعال ١٧٣؛ وروح المعاني ١٨/١٥٠.

(٥) المدخل إلى تقويم اللسان ١١٠؛ وانظر: لف القماط ٢٠٣؛ ٢٠٢.

بفتح السين وتشديد الكاف^(١). لغة في السكينة.

وقد عقب الزبيدي على ذلك بقوله: "قلت: الذي حكى عن أبي زيد بالفتح مشددة، ولا نظير لها إذ لا يعلم في الكلام فعيلة"^(٢).

وقد ثبت هذا الوزن أيضاً بهذه القراءة (دريء) حيث يقول أبو الحسن الأخفش: "وقال بعضهم (دريء) مثل (فعيل)"^(٣).

و(دريء) لغة في دريء، وهو مأخوذ من الدرء^(٤) وهو التدافع والانقضاض؛ وذلك أن الكوكب إذا تدافع وانقضّ تضاعف ضوؤه، ومنه قولهم: درأ فلان علينا، إذا هجم.

وابن جني في هذا التوجيه موافق للأخفش^(٥)، وممن وافقهما في ذلك: ابن عطية^(٦)، وأبو حيان^(٧)، والسّمين الحلبي^(٨)، والشّهاب الخفاجي^(٩).

وقد وصف العكبري توجيه ابن جني لهذه القراءة بالبعد^(١٠).

وأراني أميل إلى توجيه ابن جني وهو قبول هذا الوزن، ولأنه قد ثبت من طريق أخرى غير هذه القراءة وهي السماع في كلمتين، كما في حكاية أبي

(١) انظر: اللسان (د ر ر) ٢٨٢/٤؛ و(س ك ن) ٢١١/١٣؛ ٢١٢.

(٢) انظر: تاج العروس (س ك ن) ٢٣٨/٩، (مكتبة الحياة).

(٣) معاني القرآن له ٤٥٦/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للقراء ٢٥٢/٢؛ ومعاني القرآن وإعرابه ٤٤/٤؛ والمسائل المشككة ٤٩٧.

(٥) معاني القرآن له ٤٥٦/٢.

(٦) الخمر الوجيز ١٨٤/٤.

(٧) البحر المحيط ٤١٩/٦.

(٨) الدر المصون ٤٠٧/٨.

(٩) حاشية الشهاب ٥٦/٧.

(١٠) انظر: التبيان ٩٧٠/٢.

عمرو وحكاية أبي زيد، وأما ما ذهب إليه العكبري فلا دليل عليه يقطع به، وهو لا يخلو من شذوذ، والشاذ لا يحمل عليه إذا وجد السماع.

وله وجه طريف في القياس ألمح إليه ابن جني في موضع آخر في غير هذه القراءة - أعني في حديثه عن (السَّكِينَة) لغة في (السَّكِينَة) - وهو قوله هناك: "فهذه فَعِيلَة وإن لم يكن لها نظير، وإفعل أخو فَعِيل، وأحسبني سمعت في برطيل برطيل، فهذا فَعْلِيل بفتح الفاء، وأفعل وفعليل وفَعِيل يكاد يكون مثالاً واحداً"^(١).

يريد ابن جني أن يقول: إن هذه الأوزان الثلاثة جاءت بكسر أولها وبفتحه، نحو: إنجيل وأنجيل، وبرطيل وبرطيل، وسَكِينَة وسَكِينَة، وهي متقاربة فكأنها مثال واحد؛ لاتفاقها في عدد الحروف، وفي الحركات والسكنات.

وإن كان ثمة ملحوظة في كلام ابن جني فهي في قوله في هذا الموضوع: "فهذا فَعِيلَة وإن لم يكن لها نظير"، فهذا لا يسلم له، لأن نظيرها (دَرِيء) وقد ذكرها هو في توجيهه لتلك القراءة، كما تقدم، وقد نظر لها بـ(السَّكِينَة)، ومن نظائرها - أيضاً - (بَطِيخ) لغة في (بَطِيخ) كما جاء في حكاية أبي عمرو الشيباني المتقدم ذكرها.

(١) المحتسب ١/١٥٤.

٨ - (فُعَال)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة يحيى بن وثاب والأشهب: (... وقثائها^(١)) بالضم^(٢).

"الضم في القثاء حسن الطريقة ؛ وذلك أنه من النوبات، وقد كثر عنهم في هذه النوبات الفُعَال كالزُبَاد^(٣) والقَلَام^(٤) والعُلَام^(٥) والثَفَاء^(٦) ومن هاهنا كان أبو الحسن يقول في رُمان: إنه فُعَال، لأنه من النبات وقد كثر فيه الفُعَال على ما مضى، وأما قياس مذهب سيويه: فإن يكون فُعَلان، بزيادة النون ؛ لغلبة زيادة النون في هذه الموضع بعد الألف وله أيضاً وجه من القياس: أنه من معنى رُمّت الشيء إذا جمعت أجزائه وهذا حال الرّمان... ويدل على صحة مذهب سيويه في أن الألف والنون إذا جاءتا بعد المضاعف كانتا بحالهما وهما بعد غير المضاعف ماورد في الخبر عن النبي ﷺ أن قوماً وردوا عليه فقال لهم: من أنتم فقالوا بنو غِيان فقال (عليه السلام): بل أنتم بنو رَشْدان. أفلا تراه كيف اشتق الاسم من الغي والغواية حتى حكم بزيادة النون

(١) سورة البقرة. آية: ٦١.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/١٤٣؛ وإعراب القرآن ١/٢٣١؛ والكشاف ١/١٧٤ بدون

نسبة؛ والمحزر الوجيز ١/١٥٣ ونسبها أيضاً إلى طلحة بن مصرف؛ وإعراب القراءات الشواذ

١/١٦٦ بدون نسبة؛ والتبيان ١/٦٨ بدون نسبة؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٣؛ والجامع

لأحكام القرآن ١/٤٦٢؛ البحر المحيط ١/٣٦٥.

(٣) الزُّبَاد: نبت معروف. انظر: اللسان (ز ب د) ٣/١٩٣.

(٤) القَلَام: ضرب من الحَمْض. انظر: اللسان (ق ل م) ١٢/٤١٩.

(٥) العُلَام: الحِنَاء. انظر: اللسان (ع ل م) ١٢/٤٢١.

(٦) الثَفَاء: الحَرْدَل. انظر: اللسان (ث ف أ) ١/٤١.

لأنه قابله بضده وهو قولهم: (رشدان)... فصار (غَيَان) عنده مع التّضعيف الّذي فيه بمنزلة ما لا تضعيف فيه من نحو مَرْجَان وسَعْدَان، فكما يحكم بزيادة التّون في مثل هذا من غير التّضعيف، كذلك حكم بزيادتها مع التّضعيف^(١).

* * *

(فُعَال) بناء من أبنية الأسماء المزيّدة بحرفين ويكون في الاسم نحو: خُطَّاف وكُلَّاب والصفة نحو: حُسَّان وعُوَّار يقول سيبويه: "ويكون على فُعَال فيهما، فالاسم: خُطَّاف، وكُلَّاب، ونُسَّاف والصفة نحو: حُسَّان، وعُوَّار، وكُرَّام"^(٢).

والحق أن في هذه اللفظة (القُتَاء) لغتين^(٣) الأولى بالكسر وهي المشهورة والأخرى بالضم، وهي الأقل. لذا نرى كثيراً من الصرفيين يمثل لما كان على فِعَال بالكسر بالقُتَاء، يقول سيبويه: "... ويكون على فِعَال اسماً نحو: الحِنَاء، والقُتَاء..."^(٤).

وينص على اللغتين بعض العلماء كالزّجاج، إذ يقول: "في القُتَاء لغتان، يقال: القُتَاء والقُتَاء (يا هذا) و(قد) قرأ بعضهم قُتَائَهَا بالضم، والأجود الأكثر: وقُتَائَهَا بالكسر"^(٥).

(١) المحتسب ٨٨/١

(٢) الكتاب ٢٥٧/٤. وانظر: الأصول ١٩٦/٣؛ والاستدراك على سيبويه ٨٥؛ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٢٢؛ والمتع ٩٩/١؛ والارتشاف ٩٠/١؛ والمزهر ١٩/٢.

(٣) اللسان (ق ث أ) ١٢٨/١.

(٤) الكتاب ٢٥٧/٤؛ والاستدراك على سيبويه ٨٥؛ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٢٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٤٣/١.

وعلى إحدى اللغتين وجّه ابن جني هذه القراءة، ووافقه العكبري^(١) والقرطبي^(٢).

وعلى هذا الوزن جعل أبو الحسن الأخفش كلمة (رُمان)^(٣)، ونقل ذلك عنه ابن جني في النص السابق اعتماداً على كثرة وزن فُعّال في النبات. وكذلك نقل ابن منظور عن الأخفش يقول: "... وقال الأخفش: نونه أصليه مثل قُرّاص وحمّاض".

وممن وافقه الجوهري^(٤)، والصنعاني^(٥)، وابن مالك^(٦)، والمرادي^(٧)، والسّمين الحلبي^(٨).

أمّا سيبويه فيذهب إلى أن وزنه (فُعّالان) حملاً على غلبة زيادة الألف والنون وهو في ذلك موافق لشيخه الخليل حيث يرى أن الرّمان ممنوع من الصّرف فحكم بزيادة النون هنا: "وسألته: عن رُمان فقال لا أصرفه، وأحمّله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف"^(٩).

(١) انظر: التبيان ١/٦٨؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/١٦٦.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١/٤٦٣.

(٣) اللسان (ر م ن) ١٣/١٨٦، ١٨٧. وانظر: المسائل المثورة ٢٠٤؛ والمسائل العضديات ٧٨، ٧٩؛

وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٢٤.

(٤) انظر: الصحاح ٢١٢٧.

(٥) انظر: التكملة والذيل والصلة (ر م ن) ٦/٢٤١.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٥.

(٧) انظر: توضيح المقاصد ٤/١٤١، ٦/٢٥٦.

(٨) انظر: الندر المصون ٥/٧٩، ٧٨.

(٩) الكتاب ٣/٢١٨؛ وانظر: اللسان (ر م ن) ٥/٣٢٦.

وممن وافق سيبويه: الزّجاج^(١)، وابن السّراج^(٢)، وابن الحاجب^(٣)، وابن عصفور^(٤)، وهو ما يظهر من كلام ابن جني في نصه للمسألة.

وقد أيد ابن جني ما ذهب إليه سيبويه بدليلين الأول لغوي: وذلك أنه من معنى رمت الشيء إذا جمعت أجزائه وهذا حال الرمان، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

مَا يُحْسِنُ الرَّمَانُ يَجْمَعُ نَفْسَهُ فِي قَشْرِهِ إِلَّا كَمَا نَحْنُ^(٥)

كذلك تسميتهم لرمان البرّ بالمظ؛ وذلك لقوة اجتماعه.

ويقوي مذهب سيبويه عند ابن جني أيضاً "أن الألف والنون إذا جاءتا بعد المضاعف كانتا بحالهما وهما بعد غير المضاعف"^(٦).

ويدعمه ابن جني بما ورد في الخبر عن النبي ﷺ من أن قوماً وردوا عليه فسألهم من هم فقالوا له بنو غيّان فقال : (بل أنتم بنو رشدان)، فقابل غيّان المضعف برشدان غير المضعف، وحكم بزيادة الألف والنون.

ومن خلال ما سبق يتضح صعوبة ترجيح قول على قول في (رمان) وذلك لأن أصل الاشتقاق غير معروف كما ذكر الخليل. أمّا ما ذهب إليه ابن جني من أن الألف والنون في المضعف كانتا بحالهما وهما بعد غير المضاعف فهذا ليس على إطلاقه وإلاّ لما اختلف في صرف بعض الأسماء ومنعها، مما جاء مختوماً

(١) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٨.

(٢) انظر: الأصول ٨٦/٢.

(٣) انظر: الشافية ٨٠، ٨١.

(٤) انظر: الممتع ٢٥٩/١-٢٦١.

(٥) سبق تخريجه ص ٤٤ من هذا البحث.

(٦) المحتسب ٨٨/١.

بالألف والنون، ومن ذلك حَسَّان هل هو من الحَسَّ أو الحَسَن، كذلك عَفَّان هل هو من العِفَّة أو العَفْن، يقول المبرد: "فَأَمَّا حَسَّان، وَتَبَّان وَتَبَّان فَأَنْتَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَخِيرٌ إِنْ أَخَذْتَ ذَلِكَ مِنَ السَّمَنِ، وَالتَّبْنِ وَالْحُسْنِ فَإِنَّمَا وَزْنُهَا (فُعَّال) وَإِنْ أَخَذْتَ حَسَّانَ مِنَ الْحِسِّ وَتَبَّانَ مِنَ السَّمِّ، وَتَبَّانَ مِنَ التَّبِّ لَمْ تَصْرِفْهُ فِي الْمَعْرِفَةِ لَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ وَصَرَفْتَهُ فِي النَّكَرَةِ"^(١).

هذا في المضعف أمّا غير المضعف: مثل: سَعْدَان وَحَمْدَان فَلَا شَكَّ فِي زِيَادَتِهَا حَتَّى لَا يُؤَدِّي إِلَى مِثَالٍ نَادِرٍ أَوْ غَيْرِ مَوْجُودٍ (فَعْلَال) فِي غَيْرِ الْمَضْعَفِ^(٢).
فالحكم بالزيادة أو الأصالة لا يكون إلا بثبت، وإذا تعددت الاحتمالات، أو تعارضت القرائن تعذر القطع بشيء في أصل الكلمة ووزنها.

(١) المقتضب ٣/٣٣٦. وانظر: الكتاب ٣/١٨؛ والتبصرة والتذكرة ٢/٥٥٧؛ وشرح المفصل

٩/١٥٥؛ وجمع المواع ١/١٠٧؛ ١٠٨.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ١/٦١؛ وشرح الشافية للجاربردي ١٨.

٩ - (فُعَالِي)

قال أبو الفتح في معرض الاحتجاج لقراءة الأعرج والحسن: (وَتَرَى النَّاسَ سُكْرَى وَمَا هُمْ بِسُكْرَى) ^(١) توجيهاً للقراءة ﴿سُكَارَى﴾ بالضم في السين ^(٢): وهي قراءة الجمهور:

"... وأما (سُكَارَى) بالضم في السين فظاهره أن يكون اسماً مفرداً غير مكسر كجُمَادَى وَحُمَادَى ^(٣) وَسُمَانَى ^(٤)، وَسَلَامَى ^(٥). وقد يجوز أن يكون مكسراً مما جاء على فُعَالٍ ^(٦): كَالظُّوَارِ ^(٧)، وَالْعُرَاقِ ^(٨)، وَالرُّخَالِ ^(٩)، وَالنُّنَاءِ ^(١٠)، وَالتُّوَامِ ^(١١)،

(١) سورة الحج. آية: ٢.

(٢) انظر القراءة في: معاني القرآن ٢/٢١٤؛ والجامع لأحكام القرآن ٩/١٠٨؛ ومعاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٠؛ وإعراب القرآن ٣/٨٥، ٨٦؛ وإعراب القراءات السبع ٢/٧٢؛ والحجة للقراء السبعة ٥/٢٧٦؛ وحجة القراءات ٤٧٢؛ والتبصرة ٢/٥٩٩؛ والمحزر الوجيز ٤/١٠٦؛ والموضح ٢/٨٧٢؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢/١٢٥؛ والبحر المحيط ٦/٣٢٥؛ والنشر ٢/٢٤٤؛ وإتحاف فضلاء البشر ٣١٣.

(٣) الحُمَادَى: الغاية والقصارى. انظر: اللسان (ح م د) ٣/١٥٧؛ والقاموس ٢٥٢.

(٤) السُّمَانَى: طائر واحدته سُمَانَةٌ. انظر: اللسان (س م ن) ١٣/٢٢٠.

(٥) السَّلَامَى: عظام الأصابع في اليد والقدم. انظر: اللسان (س ل م) ١٢/٢٩٨.

(٦) ستأتي المسألة في بابها (جمع التكسير).

(٧) الظُّوَار: الأثافي شبيهت بالإبل لتعطفها حول الرماد. انظر: اللسان (ظ أ ر) ٤/٥١٦.

(٨) العُرَاق: جمع مفردة العُرْق: الفُدْرَة من اللحم. انظر: اللسان (ع ر ق) ١٠/٢٨٠.

(٩) الرُّخَال: مفرداها الرِّخْل وهي الأنتى من أولاد الضأن. انظر: اللسان (ر خ ل) ١١/٢٨٠.

(١٠) النُّنَاء: مفرداها نُنَى وهي التي وضعت بطنين. انظر: اللسان (ث ن ي) ١٤/١٢٠.

(١١) التُّوَام: مفرداها توأم، المولود مع غيره في بطن من الاثنين إلى ما زاد. انظر: اللسان (ت أ م) ١٢/٦١.

والرُّبَاب^(١)، إلا أنه أُنت بالالف كما أُنت بالهاء في قولهم النقاوة^(٢).
قال أبو علي^(٣): وهو جمع نقوة، وأنت كما أنت فعال في نحو حجارة، وذكاره
وعياره^(٤).

* * *

(فُعالى) بناء من أبنية الأسماء المزيدة بحرفين يقول سيبويه: - في معرض حديثه
عن الأبنية-: "... وقالوا غُلاذى نحو حُبَارى فجعله فُعالى، وهو قليل"^(٥).
وهذا البناء مختص بالأسماء دون الصفات إلا أن يأتي جمعاً للتكسير يقول ابن
السراج: "فُعالى: حُبَارى، ولا يكون وصفاً إلا أن يكسّر للجمع، نحو:
سُكارى"^(٦).

وقد أثبت أبو بكر الزبيدي استعمال الوصف من هذا البناء إذ يقول: "قد
جاء (فُعالى) صفة للواحد. قالوا جمل غُلاذى"^(٧)^(٨).

-
- (١) الرُّبَاب: مفردا الرُّبَى: الشاه التي وضعت حديثاً. انظر: اللسان (ر ب ب) ٤٠٤/١.
(٢) النقاوة: أفضل ما انتقيت من الشيء. انظر: اللسان (ن ق ا) ٣٣٨/١٥؛ والقاموس المحيط
(ن ق أ) ١٢٠٦.
(٣) انظر: الحجة ١٤٤/٢.
(٤) المحتسب ٧٣/٢.
(٥) الكتاب ٢٦٠، ٢٦١. وانظر: الأصول ١٩٤/٣؛ والاستدراك على سيبويه ٧٢؛ وأبنية الأسماء
والأفعال والمصادر ١١٦؛ والتخمير ١٦٦/٣؛ والممتع ١٠٢/١؛ والمبدع ٧٠، ٦٩؛ والارتشاف
٩٣/١؛ والمزهر ٢٠/٢.
(٦) الأصول ١٩٤/٣. وانظر: الاستدراك على سيبويه ٧٢؛ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١١٦؛
والتخمير ١٦٦/٣؛ والممتع ١٠٢/١.
(٧) غُلاذى: البعير الضخم الشديد. انظر: اللسان (ع ل د) ٣٠١/٣.
(٨) الاستدراك على سيبويه ٧٢.

وقد وُجِّهَ ما أثبتته الزُّيَديُّ بأنَّه جمع، يقول ابن عصفور: "فأما قولهم: (جمل غلادى) فيمكن أن يكون جمع (عَلَنَدَى) على غير قياس، ووصف به المفرد - وإن كان جمعاً - تعظيماً، كما قالوا للضبع حَضَاجِرٌ^(١)""^(٢).
واعترض عليه أبو حيان إذ يقول: "وهذا التأويل الذي تأوله ضعيف جداً"^(٣).

وقد وُجِّهَ ابن جني هذه القراءة على هذا البناء (فُعَالَى) اسماً مفرداً، وهو ما يرجحه ويذهب إليه، ولا يمتنع عنده أن يكون جمعاً، ولكنه وجهه ضعيف، ولذلك أورده بأسلوب التقليل، إذ قال: "... وقد يجوز أن يكون مكسراً".
واختلف في لفظة سُكَارَى على قولين:

أحدهما: أنها جمع تكسير وممن يراه سيبويه، إذ نص على ذلك في قوله: "... وقد يكسرون بعض هذا على (فُعَالَى) وذلك قول بعضهم: سُكَارَى وعُجَالَى"^(٤).

وممن وافق سيبويه في ذلك وذهب إلى جمعيّة هذه الكلمة السّيرافيّ؛ إذ ذكر الوجهين ورجح كونه جمع تكسير^(٥)، وأبو علي الفارسي^(٦)، وابن خالويه^(٧)،

(١) حَضَاجِر: اسم للذكر والأنثى من الضباع؛ وسميت بذلك لسعة بطنها وعظمه. انظر: اللسان (ح ض ج ر) ٢٠٢/٤.

(٢) الممتع ١٠٢/١.

(٣) التذيل والتكميل ٧٣/٦ ب.

(٤) الكتاب ٦٤٥/٣.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢٦٦/٣؛ والدر المصون ٦٨٨/٣.

(٦) انظر: الحجة ١٤٣/٣؛ ٢٦٧/٥.

(٧) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٧٢/٢.

ومكي بن أبي طالب^(١)، وابن أبي مريم^(٢)، والعكبري^(٣)، والسّمين الحلبي^(٤).
والقول الآخر: أنه اسم جمع، وقد نسب ابن الباذش^(٥)، وابن عطية^(٦) إلى
سيبويه.

ووهّم أبو حيّان ابن الباذش في هذه النسبة إذ يقول: "ووهّم الأستاذ أبو
الحسن ابن الباذش فنسب إلى سيبويه أنه اسم جمع"^(٧)، وقد سبق أن سيبويه يرى
أنه جمع.

وقد اختار ابن الباذش هذا القول فقال: "... وهو القياس؛ لأنه جاء على
بناء لم يجئ عليه البتة، وليس في الأبنية إلا نصّ سيبويه على أنه تكسير"^(٨).
ويكون ابن الباذش في ذلك موافقاً لابن جني ويكونان مخالفين لما عليه
جمهور العلماء من أن (فُعَالِي) لا يكون وصفاً إلا إذا كان مجموعاً جمع تكسير.
ومعلوم أن سُكَارِي هنا وصف وأتى على (فُعَالِي) فهو جمع كما قال الجمهور
لا اسماً مفرداً.

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١١٦/٢.

(٢) انظر: الموضح ٨٧٢/٢.

(٣) انظر: التبيان ٩٣٢/٢؛ ٣٦٠/١.

(٤) انظر: الدر المصون ٦٨٨/٣؛ ٢٢٥/٨.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ١٠٦/٤.

(٦) البحر المحيط ٢٦٦/٣؛ الدر المصون ٦٨٨/٣.

(٧) انظر: البحر المحيط ٢٦٦/٣.

(٨) البحر المحيط ٢٦٦/٣.

١٠ - (فُعْلَى)

قال أبو الفتح في مَعْرِض الاحتجاج لقراءة الأعرج والحسن وأبي زرعة: (وترى الناس سُكْرَى وماهم بِسُكْرَى^(١)) بضم السين والكاف ساكنة^(٢):
"... وأما (سُكْرَى) بضم السين فاسم مفرد على فُعْلَى، كالحُبْلَى: والبشرى وبهذا أفتاني أبو علي، وقد سأله عن هذا"^(٣).

* * *

بناء (فُعْلَى) من أبنية الأسماء المزيدة بحرف بعد اللام ويكون مشتركاً بين الاسم والصفة يقول سيبويه: "... ويكون على (فُعْلَى) فيهما فالاسم نحو: البُهْمَى^(٤)، والحُمَى، والرُّؤْيَا. والصفة نحو: حُبْلَى، وأُنْثَى^(٥).
وقد ذكر الحريري نقلاً عن شيخه أبي القاسم بن الفضل تفصيلاً لاستعمالات وأقسام (فُعْلَى) فذكر أنها تنقسم إلى خمسة أقسام^(٦) وهي تفصيل

(١) سورة الحج. آية: ٢.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٩٦ ونسبها لسعيد بن جبير؛ والكشاف ١٤٣/٣ ونسبها للأعمش؛ والمحرم الوجيز ١٠٦/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٢٥/٢ بدون نسبة؛ والبيان ٩٣٢/٢ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٣٢٥/٦؛ والدّر المصون ٢٢٦/٨.

(٣) المحتسب ٧٤/٢.

(٤) البُهْمَى: نبت؛ قال أبو حنيفة: هي خير أحرار البقول رطباً ويابساً. انظر: اللسان (ب ه م) ٥٩/١٢.

(٥) الكتاب ٢٥٦/٤. وانظر: الأصول ١٩٠، ١٩١؛ والاستدراك على سيبويه ٨٤؛ والتخمير ١٥٨/٣؛ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١١٧؛ والمتع ٨٩/١؛ والمبدع ٦٤؛ والارتشاف ٦٧؛ ٦٦/١؛ والمزهر ١٤/٢.

(٦) انظر: درة الغواص ٤٢؛ ٤٣.

لما أوجزه سيويوه:

الأول: أن تأتي أسماً علماً نحو حُزَوَى، وهي موضع بنجد^(١).

الثاني: أن تأتي مصدراً نحو رُجَعَى.

الثالث: أن تأتي اسم جنس مثل بُهَمَى^(٢).

الرابع: أن تأتي تأنيث (أفعل) نحو الكُبرى والصُغرى.

الخامس: أن تأتي صفة محضة ليست بتأنيث (أفعل) نحو حُبَلَى

ولقد وجّه ابن جني هذه القراءة على هذا البناء (فُعْلَى) اسماً مفرداً.

وعلل أبو الفضل الرّازي مجيء الاسم المفرد وصفاً للناس وهم جماعة حيث

يقول -فيما نقله عنه أبو حيان-: "فُعْلَى بضم الفاء من صفة الواحد من الإناث،

ولكنها لما جعلت من صفات الناس وهم جماعة أجريت الجماعة بمنزلة المؤنث

الواحد"^(٣).

وجعل الرّمخشري ذلك من الغريب^(٤) ورد عليه السّمين الحلبيّ في ذلك حيث

يقول "ولا غرابة ؛ فإن (فُعْلَى) بضم الفاء كثر مجيئها في أوصاف المؤنثة نحو

الرُّبَى^(٥) والحُبَلَى"^(٦).

(١) ينظر: معجم ماستعجم ٤٤٣/١؛ ومعجم البلدان ٢٥٥/٢؛ وصحيح الأخبار ٢٨٥/٤.

(٢) الألف في بهمى للتأنيث. وقد قيل فيها (بهمة) ولا يتصور أن تكون الألف هنا للتأنيث حتى لا

يجتمع علامتي تأنيث على الاسم. وإنما هي -هنا- للإلحاق. انظر: الكتاب ٢١٢/٣؛ ٢٥٥/٤؛

واللسان (ب ه م) ٥٩/١٢.

(٣) البحر المحيط ٣٢٥/٦؛ وانظر: الدرّ المصون ٢٢٦/٨؛ وروح المعاني ١٠٤/١٧.

(٤) انظر: الكشف ١٤٣/٣؛ والبحر المحيط ٣٢٥/٦؛ والدرّ المصون ٢٢٦/٨؛ وروح المعاني

١٠٤/١٧.

(٥) الرُّبَى: أول الشّباب. ينظر: اللسان (ر ب) ٤٠٧/١.

(٦) الدرّ المصون ٢٢٦/٨.

وذكر العكبري توجيهاً آخر^(١) حيث أجاز كونها محذوفة من (سُكاري) في القراءة السبعية فيكون أصلها (فُعالي) ثم حذفت الألف (فُعلي) ثم أسكنت العين (فُعلي).

وعلق السمين على ذلك فيقول: "وكان من حق هذا القارئ أن يحرك الكاف بالفتح إبقاءً لها على ما كانت عليه وقد رواها بعضهم كذلك عن الحسن"^(٢). فيقول (سَكْرِي).

ويؤيد ما ذكره السمين الحلبي حكاية جناح بن حبيش^(٣) حيث ذكر أن (كُسَلِي) يجوز في كافها الضم والفتح حيث أن أصلها -على ما ذكر العكبري- (كُسَالِي) فيكون أصل هذه الكلمة (كُسَالِي) و(كَسَالِي) وكذلك (سَكْرِي).

(١) انظر: التبيان ٩٣٢/٢.

(٢) الدر المصون ٢٢٧/٨.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢٦٦/٣؛ والدر المصون ٢٢٧/٨.

١١ - (فَعْلَان)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة سعيد بن المسيّب والزّهري: (كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ ^(١)) بفتح الفاء ^(٢).

"أكثر ما جاء على فَعْلَان في الأوصاف والمصادر. فالأوصاف كقولهم رجل شَقْدَانٌ للخفيف، وقالوا: أكذب من الأخيذ الصَّبْحَانِ ^(٣) بفتح الباء كما ترى، وقد روي الصَّبْحَان بتسكينها. ويوم صَخْدَانٍ وَلَهْبَانٍ لشدة الحر، وَغَيْرُ فَلَئَانٍ ورجل صَمَيَانٍ: ماضٍ منجرد.

وأما المصادر فنحو الوَهْجَانِ والنَّزْوَانِ ^(٤) والغَلَيَانِ والغَثَيَانِ والقَفْرَانِ ^(٥) والنَّقْرَانِ والمعنى في الوصف والمصدر جميعاً من هذا المثال الحركة والخفة والإسراع، وهو في الأسماء غير الصفات والمصادر قليل، غير أنهم قد قالوا الورْشَانِ ^(٦) والكُرْوَانِ والشَّبَهَانِ لضرب من النبت وقيل الشَّبهَان بضم الباء. وقالوا العَبْنَان للتيس من الطباء النشيط، فإذا كان كذلك كان الصَفْوَان أيضاً مما جاء من غير الأوصاف والمصادر على فَعْلَان" ^(٧).

* * *

(١) سورة البقرة. آية ٢٦٤.

(٢) انظر: إعراب القرآن ١/٣٣٤؛ ومختصر في شواذ القرآن ٢٣؛ والكشاف ١/٣٤٠؛ والمحزر

الوجيز ١/٣٥٨؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/٢٨٦ بدون نسبة؛ وكذلك التبيان ١/٢١٥؛

والجامع لأحكام القرآن ٣/٢٩٧؛ والبحر المحيط ٢/٣٢٢؛ والدر المنصور ٢/٥٨٦.

(٣) الصَّبْحَان: هو الحوار الذي قد شرب فروي؛ واللسان (ص ب ح) ٢/٥٠٤.

(٤) النزوان: الوثبان. انظر: اللسان (ن ز ا) ١٥/٣١٩.

(٥) القفران: الوثب. انظر اللسان (ق ف ز) ٥/٣٩٥؛ والقاموس المحيط (ق ف ز) ٤٦٩.

(٦) الورشان: طائر شبه الحمامة وقيل حُمْلَاق العين الأعلى. انظر: اللسان (و ر ش) ٦/٣٧٢.

(٧) المحتسب ١/١٣٧: ١٣٨.

(فَعْلَان) بناء من أبنية الأسماء المزيدة بحرفين بعد اللام ويكون في الاسم والصفة يقول سيبويه: "ويكون على فَعْلَان فيهما. فالاسم نحو الكَرَوَان والورْشَان والعَلْجَان^(١) والصفة نحو الصَّمِيَان^(٢) والقَطْوَان^(٣) والزَفْيَان^(٤)"^(٥). والصَّفْوَان هو الحجر الكبير الأملس^(٦) وفيه لغتان^(٧) أشهرهما سكون الفاء والثانية فتحها وهي شاذة "لأن فعلاً شاذ في الأسماء؛ وإنما يجيء في المصادر مثل الغليان، والصفات مثل يوم صَحْوَان" كما يقول العكبري^(٨) وأبو حيّان^(٩). واختلف في هذه اللفظة هل هي مفردة أو جمع؟ فالكسائي يرى^(١٠) أن (صَفْوَان) مفرد وأن هناك ثلاث صيغ لجمعه.

الأولى: صِفْوَان، واعتراض النحاس عليه في ذلك حيث يقول: "فأما ما حكاه الكسائي في الجمع فليس يصح على حقيقة النظر ولكن صِفْوَان جمع صفا،

(١) العلجان: نبت؛ وقيل شجر أخضر مظلم الخضرة. انظر: اللسان (ع ل ج) ٣٧٢/٢.

(٢) الصميان: الشديد، الشجاع، انظر: اللسان (ص م ي) ٤٦٩/١٤.

(٣) القطوان: الذي يقارب المشي من كل شيء ويقال له القوطي. انظر: اللسان (ق ط ا) ١٩٠/١٥.

(٤) الزفيان: الخفة؛ وبه سمي الرجل وجعله سيبويه صفة. اللسان (ز ف ي) ٣٥٧/١٤.

(٥) الكتاب ٢٥٩/٤. وانظر: الأصول ١٩٥/٣؛ ١٩٧؛ والاستدراك على سيبويه ٨٦؛ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٢٩؛ التخمير ١٧٩/٣؛ والمتع ١٢٤/١؛ وارتشاف الضرب ٨١/١؛ ٨٢؛ والمزهر ١٧/٢.

(٦) انظر: اللسان (ص ف ا) ٤٦٤/١٤.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٣٥٨/١؛ والجامع لإحكام القرآن ٢٧٩/٣؛ والدر المصون ٥٨٦/٢؛ والقاموس المحيط (ص ف و) ١١٧٣.

(٨) التبيان ١٢٥/١.

(٩) انظر: البحر المحيط ٣٢٢/٢.

(١٠) انظر: إعراب القرآن ٣٣٥/١؛ والمحرر الوجيز ٣٥٨/١ بدون نسبة؛ والجامع لإحكام القرآن ٢٩٧/٣؛ والدر المصون ٥٨٦/٢.

وصفا بمعنى صفوان ونظيره وَرَل وورِلان وأخ وإخوان وكرى وكروان^(١).
ولقد شَنَّ النَّحَاس على الكسائي في قوله هذا، ووسمه بالضعف في العربية.
الصيغة الثانية: صَفِيٍّ والثالثة صُفِيٍّ. واعترض عليه المبرد فيما نقل عنه حيث
يقول: "إنما هو جمع صفا^(٢)" كقفا فجمعها قُفِيٍّ.
وذهب الأخفش إلى أنه جمع ومفرده صفوانه حيث يقول فيما نقل عنه:
"صفوان جماعة صفوانة"^(٣) ووافقه في ذلك العكبري حيث يقول: "والصفوان
جمع صفوانه"^(٤) ولكنه مع هذا يذهب إلى أنه اسم جنس لاجمع حيث يقول:
"والجيد أن يقال هو جنس لاجمع؛ ولذلك عاد الضمير إليه بلفظ الإفراد في قوله
﴿عَلَيْهِ تَرَابٌ﴾ وكذلك يرى ابن منظور^(٥) (٦).

وقيل أنه جمع ومفرده صفا واعترض العكبري على ذلك حيث يقول: "وقيل
واحد صفا وجمع فَعَلَ على فَعْلان قليل"^(٧).

وذهب أبو جعفر النَّحَاس إلى جواز كونه مفرداً وجمعاً ورجح أن يكون
واحداً حيث يقول: "صَفْوَان وَصَفْوَان يجوز أن يكون جمعاً وأن يكون واحداً إلا
أن الأولى أن يكون واحداً لقوله ﴿عَلَيْهِ تَرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ﴾ وإن كان يجوز

(١) إعراب القرآن ٣٣٥/١.

(٢) المحرر الوجيز ٣٥٨/١؛ وانظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٩٧/٣؛ والدر المصون ٥٨٦/٢.

(٣) إعراب القرآن ٣٤٤/١؛ وانظر: المحرر الوجيز ٣٥٨/١؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٩٧/٣.

(٤) التبيان ٢١٥/١؛ وكذلك يرى ابن منظور؛ اللسان (ص ف ا) ٤٦٤/١٤.

(٥) انظر: اللسان (ص ف ا) ٤٦٤/١٤.

(٦) انظر: التبيان ٢١٥/١.

(٧) التبيان ٢١٥/١.

تذكير الجمع إلا أن الشيء لا يخرج عن بابه إلاّ بدليل قاطع^(١).
ومن خلال ماسبق يتضح أن المانع من قبول صَفَوَانٍ عند بعضهم والحكم
بشدوذه هو ندرة هذا البناء (فَعْلَان) في الأسماء ولعل المناسب قبوله ؛ لأنه قد
ورد على هذا البناء قدر من الأسماء كما سلف ذكره كما أنه لا يترتب عليه
إخلال بمعنى الآية أو بعد عن سنن العربية وطرقها.

(١) إعراب القرآن ١/٣٣٥.

١٢ - (فَعْلَان)

قال أبو الفتح في معرض الاحتجاج لقراءة ابن عباس وآخرين^(١): (مِنْ قَطْرَانٍ)^(٢).
 "...وأما القطران ففيه ثلاث لغات: قَطْرَانٌ على فَعْلَان، وهو أحد الحروف التي
 جاءت على فَعْلَان وهي: ثَلَثَان^(٣)، وَبَدَلَان^(٤)، والشَّقِرَان^(٥). ويقال أيضاً: قَطْرَان،
 بفتح القاف وإسكان الطاء، وقَطْرَان بكسر القاف وإسكان الطاء. والأصل فيها
 قَطْرَان فأسكنا على ما يقال في كَلِمَة: كَلِمَة وكَلِمَة، لغة تميمية"^(٦).

* * *

(فَعْلَان) بناء من أبنية الأسماء المزیدة بحرفين بعد اللام ولا يكون إلا في
 الاسم، وهو بناء قليل يقول سيبويه: "ويكون على (فَعْلَان) في الأسماء. وهو
 قليل، نحو: الظَّرَبَان^(٧) والقَطْرَان والشَّقِرَان. ولا نعلمه جاء وصفاً"^(٨).

(١) ذكر ابن جني جماعة من القراء غير ابن عباس وهم: أبا هريرة وعلقمة وسعيد بن جبیر وابن
 سيرين والحسن وسنان ابن سلمه بن الحُبَّاق وعمرو بن عبيد الكلبي وأبا صالح وعيسى الهمداني
 وقتادة والربيع بن أنس وعمرو بن فائد. انظر القراءة في: معاني القرآن ٨٢/٢؛ ومعاني القرآن
 وإعرابه ٣ / ١٧٠ بدون نسبة؛ مختصر في شواذ القرآن ٧٤؛ والكشاف ٥٣١/٢ بدون نسبة؛
 والمحرر الوجيز ٣٤٨/٣ ونسبها أيضاً لعلي بن أبي طالب؛ وإعراب القراءات الشواذ ٧٤٠/١
 بدون نسبة؛ والبيان ٧٧٥/٢ كذلك؛ والجامع لأحكام القرآن ٣٢٩/٩؛ والبحر المحیط ٤٢٨/٥
 ونسبها أيضاً لزيد بن علي.

(٢) سورة إبراهيم. أية: ٥٠.

(٣) الثَلَثَان: شجرة عنب الثعلب. انظر: اللسان (ث ل ث) ١٢٥/٢.

(٤) الْبَدَلَان: لم أقف عليه فيما تحت يدي من معاجم.

(٥) الشَّقِرَان: نبت أو موضع. انظر: اللسان (ش ق ر) ٤٢٢/٤.

(٦) المختضب ٣٦٦/١، ٣٦٧.

(٧) الظَّرَبَان: دويبة كالهرة منتنة. انظر: القاموس المحیط (ظ ر ب) ١٠٣.

(٨) الكتاب ٢٥٩/٤. وانظر: الأصول ١٩٥/٣ و ١٩٧؛ والاستدراك على سيبويه ٨٦؛ وأبنية

وقراءة الجمهور ﴿مِنْ قَطِرَانٍ﴾ على جعل القطران كلمة واحدة، يقول الفراء تعليقاً على هذه القراءة: "... عامة القراء يجمعون على أن القَطِرَان حرف واحد مثل الظَّرْبَان" ^(١) وهذا اللفظ (قَطِرَان) كلمة واحدة فيه ثلاث لغات كما يقول ابن جني ^(٢):

اللغة الأولى: وهي الأصل (قَطِرَان) بفتح القاف وكسر الطاء.

اللغة الثانية: (قَطْرَان) بفتح القاف وسكون الطاء.

اللغة الثالثة: (قَطْرَان) بكسر القاف وسكون الطاء.

واللغتان الثانية والثالثة فرع عن الأولى، فبنوا تميم يردون بعض الأوزان إلى بعض ^(٣) ومن ذلك ما أشار إليه ابن جني في النص السابق فما كان على (فَعِل) فهو على نوعين: الأول منهما ما كان وسطه حرفاً حلقي كفخذ. والآخر ما ليس كذلك كما هو في كلمة (قطران) فهذا يجوز لنا فيه وجهان: فتح الأول وإسكان الثاني (قَطْرَان) وهذه هي اللغة الثانية، ويجوز كسر الفاء وسكون العين (فَعْلَان) وهذه هي اللغة الثالثة.

أمّا القراءة الشاذة هنا (من قَطِرَانٍ) فهي مقابل قراءة الجمهور فهي على كلمتين فالقراءة مركبة من (القِطْر) ومن (الآن) قال العكبري: "ويقرأ: (قَطِرَانٍ) كلمتين، والقِطْر: النحاس، والآني: المتناهي في الحرارة" ^(٤).

الأسماء والأفعال والمصادر ١٢٩؛ والممتع ١٢٤/١؛ وارتشاف الضرب ٨٢/١؛ والمزهر ١٧/٢.

(١) معاني القرآن ٨٢/٢. وانظر: تفسير الطبري ٤٨٥/٧.

(٢) المحتسب ٣٦٧/١. وانظر: الكشف ٥٣١/٢؛ والمحزر الوجيز ٣٤٨/٣؛ والدر المصون

١٣٣/٧.

(٣) انظر: (تفريعات بني تميم) من هذا البحث ص ١٤٠.

(٤) التبيان ٧٧٥/٢. وانظر: إعراب القراءات الشواذ ٧٤/٢؛ والدر المصون ٧١/٢.

واختلف في معنى (القَطْر) فالزجاج^(١) يرى أنه النحاس ووافقه في ذلك ابن جني، والزَّحْشَرِيَّ^(٢)، والعكبري^(٣)، والقرطبي^(٤)، والسَّمين الحلبي^(٥).
 وذهب ابن عطية إلى أنه القصدير حيث يقول: "والقَطْر: القصدير وقيل النحاس"^(٦)، فهو قد أورد ما يراه ثم أورد النحاس بصيغة التمرىض (قيل).
 والذي يظهر أن المراد به النحاس ويعضد ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾^(٧) ويقول ابن منظور: "(القَطْر) بالكسر: النحاس الذائب، وقيل: ضرب منه، ومنه قوله تعالى (من قَطْرَانٍ)"^(٨).

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٧٠/٣.

(٢) انظر: الكشف ٥٣١/٢.

(٣) انظر: التبيان ٧٧٥/٢؛ وإعراب القراءات الشواذ ٧٤/٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٣٢٩/٩.

(٥) الدر المصون ١٣٣/٧.

(٦) المحرر الوجيز ٣٤٧/٣. وانظر: البحر المحيط ٤٢٨/٥ أورد الآراء بدون نسبة.

(٧) سورة الكهف. آية: ٩٦.

(٨) اللسان (ق ط ر) ١٠٥/٥.

١٣ - (فُعْلَان)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة عيسى بن عمر: (بَقْرُبَانِ)^(١) بضم الرَّاء^(٢):
"ينبغي أن يكون أصله (قُرْبَان) ساكنة الرَّاء والضمة فيها إتياع^(٣) لتعذر فُعْلَان في
الكلام، وحكى صاحب الكتاب منه السُّلْطَان، وذهب إلى أن ضمة اللَّام إتياع
كضمة الرَّاء من القُرْفَصَاء^(٤)، وإنما هي القُرْفَصَاء بسكون الرَّاء"^(٥).

* * *

(فُعْلَان) بناء من أبنية الأسماء المزيدة بحرفين بعد اللام، وهو قليل. يقول
سيبويه في ذلك: "... ولا نعلم في الكلام فِعْلَان ولا فُعْلَان، ولا شيئاً من هذا
النحو لم نذكره، ولكنه قد جاء (فُعْلَان) وهو قليل، قالوا: السُّلْطَان،
وهو اسم"^(٦).

وقول ابن جني في النَّصِّ السَّابِق "... وحكى صاحب الكتاب منه السُّلْطَان
وذهب إلى أن ضمة اللَّام إتياع..." في جزئه الأوّل يوافق ما في الكتاب، وليس

(١) سورة آل عمران. آية: ١٨٢

(٢) انظر القراءة في: إعراب القرآن ٤٢٤/١؛ ومختصر في شواذ القرآن ٣٠؛ والكشاف ٤٧٦/١
بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٥٤٩/١؛ وإعراب القراءات الشّواذ ٣٥٩؛ ٣٥٨/١ بدون نسبة؛
والجامع لأحكام القرآن ٢٨٨/٤؛ والبحر المحيط ١٣٨/٣.

(٣) انظر: التفریع في فُعْل ص ١٣١ من هذا البحث.

(٤) القُرْفَصَاء: هو أن يجلس على إتيته ويلزق فخذه بيطنه ويحتجى بيديه. انظر: اللسان
(ق ر ف ص) ٧١/٧.

(٥) المحتسب ١٧٧/١، ١٧٨.

(٦) الكتاب ٢٦٠/٤. وانظر: الأصول ١٩٨/٣؛ والاستدراك ٨٦؛ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر
١٢٩؛ والمتع ١٢٤/١؛ والارتشاف ٨٢/١؛ والمزهر ١٨/٢؛ وأبنية الصرف ١٦٣.

فيه تصريح بالإتباع، إلا أن يكون ابن جني استنبط ذلك من كلام سيبويه استنباطاً، فقد جاء في اللغة: السُّلْطَان والسُّلْطَان: قدرة الملك^(١). ولعل النصَّ على الإِتباع جاء في بعض نسخ الكتاب، ولذا قال ابن عطية: "... وقد حكى سيبويه: السُّلْطَان بضم اللّام، وقال إن ذلك على الإِتباع"^(٢) ومع ذلك وهم أبو حيّان^(٣) ابن عطية في هذا، ووافقه فيه السّمين الحلبي^(٤).

ولعل ابن عطية قد نقل الكلام هنا عن ابن جني من غير مراجعة الكتاب، فكثيراً ما يكون نص ابن جني في المحتسب مثبتاً في المحرر بلفظه.

والذي يلمح من كلام ابن جني أن (قُرْبَان) لغة مفرعة عن اللغة الأصل (قُرْبَان) للإِتباع. وقد وافقه في ذلك ابن عطية^(٥) والقرطي^(٦).

ولكن ابن خالويه يذهب إلى أنه بناء مستقل يضاف إلى ما ذكره سيبويه حيث يقول: "هذه زيادة على سيبويه لأنه ذكر أنه ليس في كلام العرب كلمة على فُعْلان إلا سُلْطَان"^(٧). وقد وافقه في ذلك الزّمخشري حيث يقول: "ونظيره السُّلْطَان"^(٨) وممن وافقهما أيضاً السيوطي^(٩).

وقد نقل أبو حيّان والسّمين عن الشّارح لكلام سيبويه قوله: "صاحب هذه

(١) انظر: اللسان (س ل ط) ٣٢١/٧.

(٢) المحرر الوجيز: ٥٤٩/١.

(٣) البحر المحيط ١٣٨/١.

(٤) الدر المصون ٥١٨/٣.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ١٣٨/١.

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٨٨/٤.

(٧) مختصر في شواذ القرآن ٣٠.

(٨) الكشف ٤٧٦/١.

(٩) انظر: المزهر ٢٥/٢.

اللغة لا يسكن ولا يتبع وكذا ذكر التصريفيون أنه بناء مستقل^(١).
وفيما ذهب إليه ابن خالويه ومن وافقه وجاهة، وذلك لأمرين:
الأول: أن بناء فُعْلان ثابت، كما نص على ذلك سيبويه. وجعله بناء
مستقلاً، هذا على الأصل أمّا ما ذهب إليه ابن جني فهو فرع والأصل مُقَدَّم على
الفرع، كما أن في إثبات الزمخشريّ والسيوطيّ له دعماً لقول ابن خالويه.
الثاني: أن جمهور العلماء لا يرون التفرّيع في فُعْل إلى فُعْل للإتباع^(٢) وذلك
لمخالفته للهدف من التفرّيع وهو التّخفيف فكيف إذا أدى هذا التفرّيع إلى مخالفة
فالأمر أشد.
وعلى الرّغم من هذا فإن إضافة كلمة واحدة للكلمة التي أوردّها سيبويه لا
يُخرج المسألة عن نطاق القلة.

(١) انظر: البحر المحيط ١٣٨/٣؛ والدر المصون ٥١٨/٣.

(٢) انظر تفصيل المسألة في (التفرّيع من فُعْل) ص ١٣١ من هذا البحث.

الفصل الثاني

أبنية المصادر وأسمائها

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المصدر واسم المصدر.

المبحث الثاني: اسم المِرَّة.

المبحث الثالث: اسم الهيئة.

المبحث الأول

المصدر واسم المصدر

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مصادر الثلاثي.

المطلب الثاني: مصادر غير الثلاثي.

المطلب الثالث: اسم المصدر.

المطلب الرابع: المصدر الميمي.

المطلب الأول

مصادر الثلاثي

وفيه المسائل الآتية:

- ١- فَعْلٌ.
- ٢- فُعُولٌ.
- ٣- فَعِيلٌ.
- ٤- فُعُولٌ.
- ٥- فُعْلَى.
- ٦- فَعْلَانٌ.
- ٧- فَعْلُوتٌ.
- ٨- فَاعِلَةٌ.

مدخل: تعريف المصدر

المصدر لغة:

الموضع الذي يُصْدَر عنه^(١). فالمكان الذي تصدر عنه الإبل يقال له مصدر، يقول ابن فارس "... صَدَرَ عن الماء وصدر عن البلاد إذا كان وردها، ثم شخص عنها"^(٢).

وعُرِّف في الاصطلاح الصَّرْفِي بعدة تعريفات:

فعرّفه ابن مالك بأنه: "الاسم الموضوع بأصالة الدّال على المعنى الصادر من الحدث به عنه أو القائم به أو الواقع عليه"^(٣).

وعرّفه ابن الحاجب فقال: "هو اسم الحدث الجاري على الفعل"^(٤). ويقول الرضي تعليقاً على هذا التعريف: "... ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حداً تاماً على مذهب البصرية فإن الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون..."^(٥).

ويقول الأزهري في وجه الجمع بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: "المصدر أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال. وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام كقولك الذهاب والسمع والحفظ وإنما صدرت الأفعال عنها"^(٦). ويكاد يكون تعريف ابن الحاجب هو الأعم والأدق فهو "يعني بالحدث: معنى

(١) انظر: الإنصاف ٢٣٨/١؛ وحاشية ابن جماعة ٦١/١.

(٢) معجم مقاييس اللغة (ص د ر) ٣٣٧/٣.

(٣) شرح عمدة الحفاظ ٦٨٩.

(٤) الكافية ١٧٨. وانظر: شرح الكافية للرضي ٤٦٩/٣.

(٥) شرح الكافية ٤٦٩/٣.

(٦) تهذيب اللغة (ص د ر) ١٣٥/١٢.

قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر كالطول والقصر"^(١).
ويعني بجريان المصدر على الفعل؛ ألا تنقص حروفه عن حروف فعله نحو:
الإحسان من أحسن أو تساويها لفظاً كالفهم وفهم، أو تقديرًا كقتال مع قاتل
وإن نقصت منه ألف قاتل إلا أنها موجودة في التقدير؛ لأنها تظهر أحياناً مقلوبة
ياء فيقال قيتال، أو تنقص حروفه عن فعله لفظاً وتقديرًا ولكن مع التعويض عما
حذف نحو: عِدَّة فالتاء عوض عن الفاء المحذوفة^(٢).

الخلاف في أصل المشتقات:

اختلف العلماء في أصل المشتقات وذلك على أربعة أقوال:
الأول: مذهب جمهور البصريين وهو أن المصدر هو الأصل، وأن الفعل وجميع
الأوصاف مشتقة منه، وفي ذلك يقول سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت
من لفظ أحداث الأسماء..."^(٣).

الثاني: مذهب الكوفيين وهو أن الفعل هو الأصل، والأوصاف، والمصادر
مشتقة منه^(٤).

الثالث: قول لبعض البصريين وينسب لأبي على الفارسي وهو أن المصادر أصل
للفعل، والفعل أصل للوصف. واختار هذا المذهب عبد القاهر الجرجاني^(٥).

(١) شرح الكافية للرضي ٤٦٩/٣

(٢) انظر: شرح الأشموني والصبان ٢٨٧/٢.

(٣) الكتاب ٢١/١. وانظر: الإنصاف ٢٣٥/١؛ وشرح الكافية للرضي ٤٧٠/٣؛ وجمع الهوامع ٧٣/٢.

(٤) انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٥٦؛ والإنصاف ٢٣٥/١؛ وشرح المفصل ١١٠/١؛
وشرح الكافية للرضي ٤٧٠/٣؛ وجمع الهوامع ٧٣/٢

(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٥٠٨/١؛ ٥٥٣؛ التصريح ٣٢٥/١؛ وجمع الهوامع ٧٣/٢؛
وتصريف الأسماء ٤١

الرابع: قول ابن طلحة، فهو يرى أن المصدر والفعل كل منهما أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر^(١).

يقول محمد الطنطاوي تعليقاً على القولين الأخيرين: "... أما الأخيران فضعفهما ظاهر، إذ الثالث يمنع بأن مشتقات الأسماء لا تتضمن الزمن المعين الذي في الفعل، واشتقاقها منه قاض باحتوائها عليه فكيف تعتبر فرعاً له. والرابع يُدفع بأن الصلة بين الكلم العربية مُحسّنة وثيقة في اللفظ والمعنى، فلا بد من اعتبار الأصالة فيها والفرعية، والتعويل على هذا القول قاضٍ بانفكاكها وعدم ارتباطها، فالحق أنه في غاية الهزال"^(٢).

وقد استدل كل من^(٣) البصريين والكوفيين بأدلة منها: استدل البصريون: بأن الفعل مشتق من المصدر اعتماداً على قول العرب المصدر - وهو كما سلف - الموضع الذي تصدر عنه الإبل. لذلك فالمصدر موضع صدر عنه الفعل.

ومن أدلتهم قولهم "كل فرع يؤخذ من أصل ويصاغ منه ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ والاشتقاق، كالباب من الساج والخاتم من الفضة، وهكذا حال الفعل: منه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغرض من وضع الفعل ؛ لأنه كان يحصل في قولك: لزيد ضرب،

(١) انظر: شرح التصريح ٣٢٥/١؛ همع الهوامع ٧٣/٢

(٢) تصريف الأسماء ٤١

(٣) انظر: أدلة الفريقين في: الإنصاف ٢٣٥/١ - ٢٣٩؛ أسرار العريّة ١٧١ - ١٧٣؛ والتبيين للكعري ١٤٧؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٢؛ وشرح الكافية للرضي ٤٧٠/٣؛ وشرح ألفية ابن معط ٢٢٠/١؛ والتّصريح ٣٥/١؛ وهمع الهوامع ٧٣، ٧٢؛ وتصريف الأسماء ٤١؛ والضياء ٣٧، ٣٨.

مقصود نسبة الضرب إلى زيد، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر، وبوزنه على الزمان^(١).

وقالوا -أيضاً- أن المصدر اسم، وهو يستغنى عن الفعل، والفعل لا بد له من الاسم، وما يكون مفتقراً إلى غيره أولى بأن يكون فرعاً مما لا يكون مقتصراً إلى غيره. إلى غير ذلك من الأدلة.

واستدل الكوفيون بأدله منها: أن المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتدل لاعتداله فلذلك المصدر فرع عن الفعل ومشتق منه.

ومن أدلتهم: أن الفعل يعمل في المصدر، كما في قولك: ضربت ضرباً صار المصدر مؤكداً للفعل ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد. وذلك شأن الفروع مع الأصول.

يقول الرضي ردّاً: "لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً. فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضرباً، فلما ذكرت بعده ضرباً صار بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً ضرباً، فظهر أنه تأكيد للمصدر [في] المضمون وحده لالإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل"^(٢).

والرأي الراجح في هذه المسألة مذهب البصريين، وقد اختاره ابن مالك في الألفية في قوله:

وكونه أصلاً لهذين انتخب^(٣)

ويقول: "والصحيح مذهب البصريين ويدل على صحته ستة أمور...".

(١) شرح الكافية للرضي ٤٧٠/٣

(٢) شرح الكافية له ٢٦٧/١ وفيه "تأكيد للمصدر المضمون وحده" بدون (في) ولعله سقط في أثناء الطباعة.

(٣) انظر: شرح الأشموني ١١٢/٢

منها الأدلة الآتية:

أحدها: "أن المصدر كثر كونه واحداً لأفعال ثلاثة ؛ ماضٍ ومضارع وأمر فلو اشتق المصدر من الفعل لم يخل من أن يشتق من الثلاثة أو من بعضها، واشتقاقه من الثلاثة محال، واشتقاقه من واحد منهما يستلزم ترجيحاً من دون مرجح، فيتعين أطراد ماأفضى إلى ذلك" (١).

الثاني: "أن المصدر معناه مفرد ومعنى الفعل مركب من حدث وزمان، والمفرد سابق للمركب" (٢).

الثالث: "أن مفهوم المصدر عام ومفهوم الفعل خاص والبدال على العام أولى بالأصالة من الدال على الخاص" (٣).

قياسية المصادر:

المصادر في الجملة نوعان أو قسمان رئيسان:

الأول: مصادر الأفعال الثلاثية المجردة.

الثاني: مصادر الأفعال غير الثلاثية. وقد اتفق العلماء على قياسية هذا النوع ووضعوا له ضوابط مطردة، مستقاة من أكثر الكلام العربي.

أما مصادر الثلاثي المجرد. فقد تعددت وكثر السماع فيها نظراً لكثرة الثلاثي المجرد وتعدد معانيه، فمنها الكثير ومنها القليل ومنها الشاذ (٤)، وقد يأتي للفعل الواحد أكثر من مصدر لذلك نجد نظرة العلماء مختلفة في قياسية بعض

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٢.

(٢) شرح التسهيل ١٧٩/٢.

(٣) شرح التسهيل ١٧٩/٢.

(٤) انظر: الضياء ٥٠.

ما جاء من هذا النوع من المصادر، وتتضح هذه النظرة المختلفة للعلماء من حيث التعليقات على صيغ المصادر، وبيان القياسي والسماعي في كل صيغة. ويدفعنا ذلك إلى التعرض إلى معرفة القياسي والسماعي من المصادر فالقياسي "هو الذي نستطيع أن نقيس عليه مصادر الأفعال التي وردت عن العرب ولا نعلم كيف تكلموا بها. وهو الأصل الذي تتردد عليه مصادر كل باب" (١).

أما المصدر السماعي فهو الذي "لاتحكمه قاعدة عامة وإنما الأغلب فيه السماع" (٢).

يقول الأشموني: "والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يُعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع" (٣). وبالجملة فإن أكثر المصادر في الثلاثي المجرد مقيس، أما السماعي منها فهو الأقل.

يقول سيبويه: "فإنما هذا الأقل نواذر تحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها ولكن الأكثر يقاس عليه" (٤).

وحسبنا في هذه الدراسة أن نعرض لما ورد عن ابن جني في المحتسب مبتدئين: بمصادر الأفعال الثلاثية المجردة:

(١) أبنية الصرف ٢٠٨.

(٢) التطبيق الصوفي ٦٦.

(٣) شرح الأشموني ٣٠٤/٢.

(٤) الكتاب ٨/٤.

١ - (فَعَلٌ)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبي عبد الرحمن السلمي: (وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا)^(١) بفتح الباء^(٢).

"وَأَمَّا بُشْرًا فمصدر في موضع الحال، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اذْعُهْنَ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾^(٣) أي ساعيات، فكذلك (بُشْرًا) أي باشرات في معنى مُبَشِّرَات يقال بَشَرَتِ الرجل أَبْشَرُهُ بُشْرًا، فأنا باشر وهو مبشور..."^(٤).

وقد وردت أمثلة كثيرة في المحتسب على هذا المصدر منها قول ابن جني: أَلْتَه يَأْلَتِه أَلْتًا^(٥) وقوله: حس القوم يحسهم حسًا^(٦) وقوله: عزرت الرجل أعززه عزرا^(٧) إلى غير ذلك من الأمثلة.

* * *

(بُشْرًا) على وزن (فَعْلٌ) وهو مصدر الفعل (بَشَرَ) على وزن (فَعَلَ) وهو متعد. ومعلوم أن (فَعْلٌ) الثلاثي المتعدي مصدره هو الفَعْلُ قياساً. سواء أكان من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) مثل (قَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلًا) و(خَلَقَ يَخْلُقُ خَلْقًا)، أم من باب (فَعَلَ)

(١) سورة الاعراف. آية: ٥٧.

(٢) انظر: القراءة: إعراب القرآن ١٣٣/٢ ونسبها أيضاً لعاصم؛ الكشاف ١٠٦/٢ بدون نسبة؛ المحرر الوجيز ٤١٢/٢ ونسبها أيضاً فيما نقله عن الزهراوي لعاصم؛ وإعراب القراءات الشواذ ٥٤٨/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٠٥/٧ ونسبها أيضاً لعاصم؛ البحر المحيط ٣٢٠/٤.

(٣) سورة البقرة. آية: ٢٦٠.

(٤) المحتسب ٢٥٥/١.

(٥) انظر: ٢٩٠/١.

(٦) انظر: ٣٠٤/٢.

(٧) انظر: ٢٠٨/١.

يَفْعَل) مثل (ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً)، و(وَعَدَ يَعِدُ وَعْداً)، أم من باب (فَعَلَ يَفْعَل) مثل (قَطَعَ يَقْطَعُ قَطْعاً)، و(وَضَعَ يَضَعُ وَضْعاً).

يقول سيبويه: "فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فَعَلَ يَفْعَل، وفَعَلَ يَفْعِل وفَعَلَ يَفْعَل ويكون المصدر فعلاً والاسم فاعلاً"^(١).

وهذا المصدر (فَعَلَ) هو الأصل في مصدر الثلاثي. وفي ذلك يقول الجاربردي: "الأصل في المصدر الثلاثي فَعَلَ؛ لأنه يُرجع إليه إذا أريد المرة الواحدة وإن اختلفت أبنيته نحو: دخلت دَخَلَةً، وقمت قَوْمَةً، ثم فرق بين اللازم والمتعدي فزيدت الواو في اللازم نحو: قُعود وخُروج، وأبقى المتعدي على فَعَلَ... لأن اللازم أقل فجعل له الأثقل وجعلوا الزيادة في المصدر اللازم عوضاً عن التعدي"^(٢).

كما أن هذا المصدر ليس مقتصرأ على (فَعَلَ) بل يأتي أيضاً من باب (فَعِلَ يَفْعَل) نحو (حَمِدَ حَمْداً)^(٣).

وقد اشترط ابن مالك لـ(فَعِلَ) المكسور العين أن يكون الفعل دالاً على عملٍ بالفهم حيث يقول: "مصادر الثلاثي مقيسة وغير مقيسة فمن المقيسة (فَعَلَ) لفَعَلَ المتعدي كأَكَلَ أَكْلاً وَجَمَعَ جَمْعاً... ولفَعَلَ مقيداً بدلالته على عمل بالفهم كَلَقِمَ لَقْماً وَلَسِبَ لَسِباً وَسَرَطَ سَرَطاً وَزَرَدَ زَرْداً"^(٤).

(١) الكتاب ٥/٤. وانظر: الأصول ٨٦/٣؛ والجمل ٣٨٣؛ ونزهة الطرف ١٦٠، وشرح المفصل

٤٤٤، ٤٣/٦؛ وجمع الهوامع ٢٨٢/٣

(٢) شرح الشافية للجاربردي ٦٢. وانظر: الكتاب ٤٥/٤؛ والمقتضب ١٢٥/٢

(٣) الكتاب ٥/٤

(٤) شرح التسهيل ٤٧١/٣. وانظر: الارتشاف ٤٩١/٢؛ وجمع الهوامع ٢٨٢/٣؛ وشرح الأشموني

هذا كله إذا لم يدل (فَعَلَ) المتعدي على صناعة أو شبهها، فإن دلّ فإن مصدره يكون على (فِعَالِه) ^(١) مثل نجر نِجَارَة وكتب كِتَابَه... الخ.

وقد ورد مع كسر الفاء فتحها في بعض المصادر نحو الولاية والوكالة. ^(٢)
وقال العرب عَبَرَ الرؤيا عِبَارَة بالرغم من أنها ليست صناعة ولكنهم أجروها
بجري الصنائع ^(٣) وقالوا بَطَل بَطَالَة مع أنها ليست صناعة ولا شبيهة لها وإنما
عاملوها معاملةً حملاً على الضد. ^(٤)

وذهب أبو زيد أحمد بن سهل البلخي إلى أنه لا يجوز القياس على (فَعَلَ) مع
عدم السماع. كما منع ابن جودي قياسية مصدر (فَعَلَ) و(فِعَلَ) فقال "لاتدرك
مصادر الفعل الثلاثي إلاّ بالسماع فلا يقاس على فَعَلَ ولو عدم السماع" ^(٥).
وقد وصف ابن عقيل هذا القول بعدم السداد. ^(٦)

وذهب سيويه والفراء إلى قياسيته ولكنهما اختلفا فيما لم يسمع له مصدر
فخالف الفراء سيويه حيث يرى الفراء ^(٧) أن المصدر منه، عند أهل الحجاز
(فَعَلَ) وقياسه عند أهل نجد (فُعُول) سواء أكان متعدياً أم لازماً.

رد الرضي عليه في ذلك حيث يقول: "والمشهور ما قدمنا، وهو أن مصدر

(١) انظر: الكتاب ٤/١١٠، والأصول ٣/٩١؛ وأوضح المسالك ٣/٢١٢؛ والمساعد ٢/٦٢١؛
والأشموني ٢/٣٠٤.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ١/١٥٣.

(٣) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٤٧٦؛ شرح الشافية للجاربردي ٦٢.

(٤) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٤٧٧؛ شرح الشافية للجاربردي ٦٢.

(٥) انظر: الارتشاف ٢/٤٩١؛ وجمع الهوامع ٣/٢٨٢.

(٦) انظر: شرح ابن عقيل ٢/١١٥.

(٧) انظر: ديوان الأدب ٢/١٣٩؛ وشرح الشافية للرضي ١/١٥٧؛ والكافية في شرح الشافية

للساكناني ١٩٠؛ والمصباح المنير ٦٩٤.

المتعدي (فَعَلَ) مطلقاً إذا لم يسمع، وأما مصدر اللازم فـ(فُعُول) من فَعَلَ المفتوح العين... لأنه الأغلب في السماع فيرد غير المسموع إلى الغالب^(١) وهو في هذا موافق لسيبويه وإن لم يصرح بذلك^(٢).

وقد وجّه ابن جني هذه القراءة على المصدرية وهو في ذلك موافق للنحاس^(٣)، وممن وافقهما في ذلك الزمخشري^(٤)، وابن عطية^(٥)، والعكيري^(٦)، وأبوحيان^(٧)، والسّمين الحلبي^(٨).

(١) شرح الشافية له ١٥٧/١

(٢) انظر: أبنية الصرف ٢١٢

(٣) انظر: إعراب القرآن ١٣٣/٢؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٠٥/٧

(٤) انظر: الكشف ١٠٦/٢

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٤١٣/٢

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٥٤٨/١

(٧) انظر: البحر المحيط ٣٢٠/٤

(٨) انظر: الدر المصون ٣٤٩/٥

٢- (فُعُول)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الحسن والأعمش (رُكُوبُهُمْ^(١)) برفع الراء^(٢):
"أما الرُّكُوب، بضم الراء فمصدر، والكلام محمول على حذف المضاف مقدماً أو مؤخراً"^(٣).

ومن الأمثلة الواردة على هذه الصيغة عند ابن جني في المحتسب قوله: (وَكَنَّ
يَكْنُ وَكُونًا)^(٤) و(أَجْنَبَهُ جُنُوبًا)^(٥) و(أَصَلَ صَلُولًا)^(٦) و(غَلَا فِي قَوْلِهِ غُلُوءًا)^(٧)... الخ.

* * *

(الفُعُول) مصدر للفعل اللازم (فَعَلَ) مفتوح العين. يقول سيبويه: "وأما كل
عملٍ لم يتعدَّ إلى منصوب فإنه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى ويكون
الاسم فاعلاً والمصدر يكون فُعُولاً وذلك نحو قَعَدَ قُعُوداً وهو قاعد وجَلَسَ
جُلُوساً وهو جالس"^(٨).

(١) سورة يس. آية: ٧٢

(٢) انظر: القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١٢٦؛ والكشاف ٣٠/٤ بدون نسبة؛ والمحضر الوجيز
٤٦٣/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٣٧٢/٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٥٢/١٥ ونسبها
أيضاً لابن السميع؛ والبحر المحيط ٣٣١/٧، ونسبها أيضاً لأبي البرهسم؛ والدر المصون ٢٨٥/٩.

(٣) المحتسب ٢١٦/٢.

(٤) انظر: ١٦٨/٢.

(٥) انظر: ٣٦٣/٢.

(٦) انظر: ١٧٣/٢، ١٧٤.

(٧) انظر: ١٣٩/٢، ١٤٠.

(٨) الكتاب ٩/٤. وانظر: المقتضب ١٢٥/٢، ١٢٦؛ والأصول ٨٨/٣؛ والجمل ٣٨٤ التكملة ٥١٣؛
وأوضح المسالك ٦٠/٢؛ والمساعد ٦٢٣/٢.

هذا إذا لم يدل (فَعَلَ) اللازم على حرفه، أو على امتناع، أو على تقلب واضطراب، أو على صوت، أو على سير.

فإن دلّ على أحد هذه المعاني فكل له صيغة خاصة به. وهذه وقفة وجيزة مع هذه المعاني ومصادرها:

- ١- فإن دلّ على حرفه فمصدره على (فِعاله) مثل إمارة^(١).
- ٢- وإن دلّ على امتناع فمصدره على (فِعال) يقول سيويه: "وقالوا في أشياء قُرُبَ بعضها من بعض فجاءوا به على فِعال وذلك نحو الصَّراف في الشاء لأنه هياج... ومثله الهَبَاب^(٢) والقِرَاع^(٣) لأنه يهيج فيذكر"^(٤).
- ٣- ويأتي الفِعال فيما دلّ على وسم كالخَبَاط^(٥) والعِلَاط^(٦) يقول سيويه: "أمّا الوسم فإنه يجيء على فِعال نحو الخَبَاط والعِلَاط..."^(٧).
- كما يجيء الفِعال أيضاً فيما دلّ على صوت^(٨). ولكن بجيئه أقل من الـ(فُعال) والـ(فَعِيل) وذلك مثل الزَّمَار^(٩) والعِرَار^(١٠).

(١) انظر: ماسبق ص ٢٢٣ من هذا البحث

(٢) الهَبَاب: النشاط. انظر: اللسان (ه ب ب) ٧٧٨/١.

(٣) القِرَاع: المضاربة بالسيوف. انظر: اللسان (ق ر ع) ٢٦٤/٨.

(٤) الكتاب ١٢، ١١/٤. وانظر: الأصول ٩٠/٣؛ والتبصرة والتذكرة ٧٦٦/٢ وشرح الشافية

للرضي ١٥٣/١؛ تصريف الأسماء والأفعال ١٣٤؛ الضياء ٥٧؛ تصريف الأسماء ٥٢

(٥) الخَبَاط: الضَّرَب، والخَبْطَةُ: ضربة الفحل الناقه. انظر: اللسان (خ ب ط) ٢٨٤/٧.

(٦) العِلَاط: صفحة العنق من كل شيء. انظر: اللسان (ع ل ط) ٣٥٣/٧.

(٧) الكتاب ١٣/٤. وانظر: الأصول ٩١/٣؛ والتبصرة والتذكرة ٧٦٧/٢؛ وشرح الشافية للرضي

١٥٤/١؛ والتذيل والتكميل ج ٤/٥ أ

(٨) انظر: التبصرة والتذكرة ٨٦٥/٢؛ وشرح الشافية للرضي ١٥٤/١؛ والتذيل والتكميل ج ٤/٥ أ.

(٩) الزَّمَار: صوت النعامة. انظر: اللسان (ز م ر) ٣٢٨/٤.

(١٠) العرار: الصياح. انظر: اللسان (ع ر ر) ٥٥٧/٤.

كما تأتي هذه الصيغة (فِعال) أيضاً دلالة على وقت الحدث وانتهاء زمانه مثل القِطَاف والصِرَام والجِدَاد. ^(١)

ويكون الفِعال فيما سوى ذلك سماعياً. ومن أمثلة ذلك كَتَبَ كِتَاباً، وصام صِيَاماً، وحجب حِجَاباً. ^(٢)

فهذه الأمثلة لاتدل على امتناع، ولا على ولاية أو شبهها، ولا على وقت الحدث، وانتهاء زمانه كما أن أفعالها أفعال متعدية، ومع هذا جاءت على صيغة (فِعال) الخاصه بما ذكر. فهذه الأمثلة وما شابهها يحكم عليها بالسماع ولا يقاس عليها.

- وإن دلّ على تقلب واضطراب فالمصدر منه على (فَعْلان) مثل خَفَقَان ^(٣).

- وإن دلّ على داء فالمصدر منه على (فُعال) مثل زُكَّام، وسُعَال.

يقول سيبويه: "وإمّا السُّكَّات فهو داء كما قالوا العُطَّاس. فهذه الأشياء لا تكون حتى تريد الداء" ^(٤).

كما يجيء الـ(فُعال) فيما يُفْتُ ويكسر ^(٥) نحو الدُّقَّاق ^(٦) والجُّذَّاذ ^(٧) والحطام والفتات ^(٨).

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٢؛ وشرح الشافية للرضي ١٥٤/ ١؛ وأبنية الصرف ٢١٣.

(٢) انظر: أبنية الصرف ٢٣٣.

(٣) انظر: تفصيل هذا البناء ص ٢٤١ من هذا البحث.

(٤) الكتاب ٤/ ١٠. وانظر: الأصول ٨٩/ ٣؛ وشرح التسهيل ٤٧٠/ ٣؛ وشرح ابن عقيل ١١٧/ ٢.

(٥) انظر: الأصول ٨٩/ ٣؛ والتبصرة والتذكرة ٧٦٥/ ٢؛ وشرح الشافية للرضي ١٥٥/ ١؛ والتذيل والتكميل ٤/ ٥ أ

(٦) الدُّقَّاق: فتات كل شيء دقّ. انظر: اللسان (د ق ق) ١٠/ ١٠١.

(٧) الجُّذَّاذ: ما كُسِر من الشيء الصلب. انظر: اللسان (ج ذ ذ) ٣/ ٤٧٩.

(٨) الفَتَّات: الدُّقَّاق. انظر: اللسان (ف ت ت) ٢/ ٦٥.

ويجيء صيغة (فُعَال) -أيضاً- في الأصوات^(١) نحو التَّبَاح، والرُّغَاء^(٢)،
والتُّغَاء^(٣)، والنُّوَّاج^(٤).

- وإن دلَّ على سير فالمصدر منه على (فَعِيل)^(٥) نحو: رَسَمَ رَسِيماً^(٦)، وَخَبَّ
حَبِيماً^(٧).

- ويأتي الـ(فَعِيل) فيما دلَّ على صوت نحو هَدَرَ هَدِيراً^(٨).

- ويأتي المصدر من (فَعَلَ) اللازم إذا كان أجوفَ على (فَعَلَ) أو (فُعَال)
فالأول كصَوْمَ ونَوْمَ وصَوْتُ، والثاني كصِيَّاح وقيام.
أو (فَعَالَة) كنيّاحة.

وقلَّ فيه (فُعُول) كغابت الشَّمْسُ غِيوباً^(٩).

وقد خرَّج ابن جني هذه القراءة (رُكُوبُهُمْ) على المصدرية على صيغة
(فُعُول). وفي ضوء العرض السابق يتضح أن المصدر (رُكُوب) هنا سماعي لأنه

(١) انظر: الأصول ٨٩/٣؛ والتبصرة والتذكرة ٧٦٥/٢؛ وشرح المفصل ٤٦/٦؛ وشرح التسهيل

٤٧/٣؛ وشرح الشافعية للرضي ١٥٥/١؛ وشرح ابن عقيل ١١٧/٢؛ وشرح الأشموني ٣٠٥/٢.

(٢) الرُّغَاء: صوت ذوات الخف. انظر: اللسان (ر غ ا) ٣٢٩/١٤.

(٣) التُّغَاء: صوت الشاة والمعز وما شاكلها. انظر: اللسان (ث غ ا) ١١٣/١٤.

(٤) النُّوَّاج: الصياح. انظر: اللسان (ن أ ج) ٣٧١/٢.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة ٧٦١/٢؛ والمساعد ٦٢١/٢؛ وتصريف الأسماء ٥٤؛ والضياء ٥٩

(٦) الرَسِيم: من سير الإبل. انظر: اللسان (ر س م) ٢٤٢/١٢.

(٧) الحَيِّب: ضرب من العدو. انظر: اللسان (خ ب ب) ٣٤١/١.

(٨) الهَدِير: يقال: هدر البعير هديرًا؛ أي: ردَّد صوته في حنجرته. انظر: اللسان (ه د ر) ٢٥٨/٥.

(٩) انظر: الكتاب ٥١/٤؛ وتصريف الأسماء والأفعال ١٣٤، ١٣٥؛ وتصريف الأسماء ٥٢؛

من باب (فَعِل) المكسور، كما أنه متعد^(١). والمصدر (فُعُول) خاص باللازم مفتوح العين.

ويستثنى منه الأحوال السالفة الذكر. فإن جاءت الأحوال السابقة (الإباء، الاضطراب والتحرك، السير، الصوت... الخ) على الـ (فُعُول) أو جاء من غير مفتوح العين فاحكم عليه بالسماع.

ومن أمثلة ذلك قول العرب: شكر شُكُوراً، ونَفَرَ نَفُوراً، ومَكَّتْ مَكُوثاً^(٢) فالأول متعد والثاني دال على الإباء والإباء له مصدره الخاص به - والثالث من باب (فَعُل) مضموم العين وهذا له مصدره الخاص به أيضاً^(٣).

كما أنه قد يأتي من غير الثلاثي كما في أصل صُلُولاً وأجنبه جنوباً. فيحكم بسماعيته.

وابن جني في توجيهه هذا موافق للفراء حيث يقول: "ولو قرأ قارئ: (فَمِنْهَا رُكُوبُهُمْ) كما تقول: منها أكلهم وشربهم ورُكُوبُهُمْ كان وجهاً"^(٤) ومعلوم أن الأكل والشرب مصدران.

ويقول النحاس: "وزعم أبو حاتم أنه لا يجوز (فَمِنْهَا رُكُوبُهُمْ) بضم الراء؛ لأنه مصدر والركوب ما يركب. وأجاز الفراء فمِنْهَا رُكُوبُهُمْ بضم الراء كما

(١) انظر: لسان العرب (ر ك ب) ٤٢٨/١؛ والمصباح المنير (ر ك ب) ٩٠؛ والقاموس المحيط (ر ك ب) ٨٥.

(٢) للمكوث أصلان هما: مَكَّتَ و مَكَّتَ انظر: اللسان (م ك ث) ١٩١/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٥/٤؛ ١٢؛ ٥٠؛ ٥١؛ الأصول ٩١/٣؛ أبنية الصرف ٢٣٢.

(٤) معاني القرآن له ٣٨١/٢.

تقول فمنها أكلهم ومنها شربهم" (١).

وممن قال بهذا الرأي - غير ابن جني - العكبري (٢)، والقرطبي (٣)،
وأبو حيان (٤).

(١) إعراب القرآن ٤٠٧/٣. وانظر: الجامع لأحكام القرآن ٥٢/ ١٥

(٢) إعراب القراءات الشواذ ٣٧٢/٢

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٥٢/١٥

(٤) البحر المحيط ٣٣١/٧

٣- (فَعِيل)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءتي ابن مسعود رضي الله عنه: (الكَبِيرُ عَتِيًّا)^(١) بفتح العين^(٢). و (أولى بها صِلِيًّا)^(٣) بفتح الصاد "قال ابن مجاهد لا أعرف لهما في العربية أصلاً" وقال: "لاوجه لإنكار ابن مجاهد ذلك لأن له في العربية أصلاً ماضياً، وهو ماجاء من المصادر على فعيل نحو: الحَوِيل^(٤)، والزَّوِيل^(٥)، والشَّخِير^(٦) والغَيْر^(٧)"^(٨).

* * *

الـ(فَعِيل) مصدر لـ فَعَلَ اللازم الدَّال على صوت يقول سيويوه: "يجيء فَعِيل في الصَّوْت كما جاء فُعَال وذلك نحو الهريز والضجيج... والصَّهِيل والنَّهيق..."^(٩).
كما يجيء الفعيل فيما دلَّ على سير كما سبق ذكره^(١٠).

(١) سورة مريم. آية: ٨.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٨٦؛ والكشاف ٨/٣؛ والمحزر الوجيز ٦/٤؛ وإعراب القراءات الشَّواذ ٤١/٢ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ١٦٦/٦؛ والدر المصون ٥٧١/٧.

(٣) سورة مريم. آية: ٧٠.

(٤) الحويل: الخدق وجودة النَّظَر. انظر: اللسان (ح ول) ١٨٥/١١.

(٥) الزويل: يقال أخذه الزويل والعويل أي أخذه البكاء والحركة والقلق. انظر: (ز و ل) في اللسان ٣١٥/١١؛ والقاموس المحيط ٩١٠.

(٦) الشَّخِير: الصَّوْت من الحلق وقيل من الأنف وقيل من الفم دون الأنف. انظر: اللسان (ش خ ر) ٣٩٨/٤.

(٧) النخير: مد الصَّوْت من الأنف. انظر: اللسان (ن خ ر) ١٩٧/٥.

(٨) المحتسب ٣٩/٢.

(٩) الكتاب ١٤/٤. وانظر: الأصول ٨٩/٣؛ والتبصرة والتذكرة ٧٦٥/٢؛ والمساعد ٦٢١/٢؛ والتصريح ٧٤/٢؛ وتصريف الأسماء ٥٣.

(١٠) انظر: ما سبق ص ٢٢٨.

وفي أمثلة ابن جني نظر وذلك أن جميع الأمثلة تدل على الصّوت ماعدا الحويل فإنه يدل على دقة النّظر. ومعلوم أن (فَعِيل) إنما هو مصدر لما دلّ على صوت أوسير. ولعلّ هذا مما خرج على عموم هذه الصّيغة.

كما يجيء الصّوت على (فَعَلَة) وفي ذلك يقول سيويه: "وقد جاء شيء من الصّوت على الفَعَلَة نحو: الرّزّمة^(١) والجبلّة^(٢) والخدمّة^(٣) والوحاة^(٤)"^(٥).

ومن وافق ابن جني وقال بهذا الرأي في توجيهه لهذه القراءة العكبري^(٦) وأبو حيان^(٧) والسّمين الحلبي^(٨).

ومستند ابن جني في هذا القياس والسّماع وقد تقدّم الحديث عن القياس في هذا، أمّا السّماع فقد أثبتت المعاجم سماع (عَيّا^(٩)) أمّا (صليّا) فلم تثبت المعاجم فيما اطلعت عليه سماع هذا المصدر^(١٠).

(١) الرّزّمة: ضرب من حنين النّاقة على ولدها. انظر: اللسان (ر ز م) ٢٣٨/١٢.

(٢) الجلبّة: الأصوات وقيل اختلاط الأصوات. انظر: اللسان (ج ل ب) ٢٦٩/١.

(٣) الخدمة: صوت الأجوف الأسود من الحيات. انظر: اللسان (ح د م) ١١٧/١٢.

(٤) الوحاة: يقال وحاة الرعد أي صوته الممدود؛ وخصه ابن الأعرابي بصوت الطائر اللسان (و ح ي) ٣٨١/١٥.

(٥) الكتاب ١٦/٤. وانظر: الأصول ٨٩/٣.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشّواذ ٤١/٢؛ والتبيان ٨٦٧/٢.

(٧) انظر: البحر المحيط ١٦٦/٦.

(٨) انظر: الدّر المصون ٥٧١/٧.

(٩) انظر: اللسان (ع ت و) ٢٧/١٥.

(١٠) انظر: (ص ل ي) في اللسان ٤٦٤/١٤ وما بعدها؛ والقاموس المحيط ١١٧٣.

٤ - (فَعُول)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة علي رضي الله عنه: (... فيها لُغُوبٌ)^(١) بفتح اللام^(٢). وهي قراءة السلمي:
"لك فيها وجهان:

إن شئت حملته على ما جاء من المصادر على الفَعُول، نحو: الوَضُوء والْوَلُوغ،
والوقود.

وإن شئت حملته على أنه صفة لمصدر محذوف، أي لا يمسنا فيها لُغُوبٌ لُغُوبٌ، على
قولهم: هذا شِعْرٌ شاعر، وموت مائت، كأنه يصف (اللُغُوب) بأنه قد لَغِبَ، أي أعيا،
وتعب، وهذا ضرب من المبالغة..^(٣).

* * *

(فَعُول) في المصادر صيغة سماعية، وقد نص سيويه على سماعه إيّاها حيث
يقول في إثبات هذه الصيغة في باب ما جاء من المصادر على فَعُول: "... وذلك
قولك تَوَضَّأت وَضُوءاً حسناً، وأولعت به وَلُوعاً. وسمعنا من العرب من يقول:
وَقَدَّتِ النار وَقوداً عالياً، وَقَبْلَهُ قَبُولاً؛ والوقود أكثر"^(٤).

(١) سورة فاطر. آية: ٣٥.

(٢) انظر: القراءة في: معاني القرآن ٣٧٠/٢؛ ومعاني القرآن وإعرابه ٣٧١/٤؛ وإعراب القرآن
٣٧٤/٣؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٢٤ ونسبها أيضاً لـ(سعيد بن جبير)؛ والمحرر الوجيز ٤٤٠/٤؛
وإعراب القراءات الشواذ ٣٥١/٢ بلون نسبة؛ والبحر المحيط ٣٠٠/٧؛ والدر المصون ٢٣٤/٩.

(٣) المحتسب ٢٠١، ٢٠٠/٢؛ وانظر: ٦٣/١؛ ٢١٩/٢؛ ٢٨٥/٢.

(٤) الكتاب ٤٢/٤. وانظر: المقتضب ١٢٦/٢؛ وشرح التسهيل ٤٦٨/٣؛ والتذيل والتكميل
١١٠/٥.

وقد اختلف العلماء في هذه الصيغة، ولهم فيها أقوال:

الأول: ذهب جمهور العلماء إلى جواز مجيئها مصدراً من الثلاثي، وممن قال بهذا الرأي سيبويه^(١)، والمبرد^(٢)، والرجاج^(٣)، وابن جني^(٤)، وابن مالك^(٥)، والرضي^(٦)، وغيرهم.

وإذ يرون جواز مجيء هذه الصيغة مصدراً فهم يرون أن الغالب مجيئها اسماً، ويذهبون إلى أن مجيئها مصدراً قليل وشاذ؛ وفي ذلك يقول ابن جني "... لكن قد جاء عنهم الوقود بالفتح في المصدر، لقولهم: وَقَدَتِ النَّارُ وَقُوداً، ومثله أولعت ولوعاً، وهو حسن القبول منك، كله شاذ والباب هو الضم"^(٧).

الثاني: إنكار مجيئها مصدراً، وممن قال بذلك ابن السراج، وكان يقول في قولهم تَوَضَّأتْ وَضُوءاً: "إن هذا المفتوح ليس مصدراً؛ وإنما هو صفة مصدر محذوف... وتقديره تَوَضَّأتْ وَضُوءاً وَضُوءاً؛ لقولك تَوَضَّأتْ وَضُوءاً حسناً"^(٨).

وابن السراج في ذلك موافق للأخفش إذ يقول تعليقاً على قوله تعالى: "...الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ"^(٩) و (الوقود): الخطب، و (الوقود):

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٢؛ والكشاف ٣/٢٧٤.

(٢) المقتضب ٢/١٢٦.

(٣) ٣٧١/٤.

(٤) انظر: المحتسب ١/٦٣؛ ٢/٢٠٠؛ ٢/٢١٩؛ ٢/٢٨٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٦٨.

(٦) انظر: شرح الشافية له ١/١٥٩.

(٧) محتسب ١/٦٣. وانظر: الأصول ٣/١١١؛ وارتشاف الضرب ٢/٤٩٦.

(٨) الأصول ٣/١١١؛ و٢/١٢٣؛ ٢/٢٨٥. وانظر: الكشاف ٣/٦٢٤.

(٩) سورة البقرة. آية: ٢٤.

وهو الفعل" (١).

فالاعتقاد المعنى اللازم وهذا هو المصدر وقد جعله للمضموم والمفتوح للحطب، وهو ذات الشيء وعينه فليس بمصدر.

وقد وافقه في ذلك ابن الأثير إذ يقول: "الطَهُور (بالضم) التطهر وبالفتح الماء الذي يتطهر به" (٢).

فلا وجود لـ (فَعُول) مصدراً كما يفهم من التعليقات السابقة، وفَعُول عندهم إن وُجد فهو صفة المصدر لا غير.

الثالث: أن (فَعُول) ليس بمصدر ولا صفة مصدر، وإنما هو اسم، فالوَضوء اسم لما يتوضأ به وهكذا. وهذا قول الفراء (٣)، وقد نص السمين الحلبي على نسبة هذا الرأي له (٤). فكأنه اسم مصدر عنده.

وقد تعرّض ابن جني (٥) في ضوء هذه الصيغة لما حكاه العرب من قولهم لَصٌّ بَيْنَ اللَّصُوصِيَّةِ، وخصصته بالشيء خَصُوصِيَّةً، و ذكر أن لك في مثل هذه الحكاية طريقتين:

الأولى: موافقة ابن السراج، وذلك بتقدير موصوف لهذه الصيغة ؛ فتقول: لَصٌّ بَيْنَ اللَّصَّةِ اللَّصُوصِيَّةِ، وَالْخَصَّةِ الْخَصُوصِيَّةِ.

الثانية: هو أن بعض الأبنية قد يجيء إذا اتصلت به ياء الإضافة، ومن ذلك قول الأعشى:

(١) معاني القرآن له ٥٧/١. وانظر: ارتشاف الضرب ٤٩٦.

(٢) النهاية (ط ه ر) ١٤٧/٣.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٠/٢. وانظر: الكشف ٦٢٤/٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٣٤/٩.

(٥) انظر: المحتسب ٦٣/١.

وما أُثِيلِيَّ عَلَى هَيْكَلٍ بَنَاهُ وَصَلَّبَ فِيهِ وَصَارَا^(١)
فَأُثِيلُ عَلَى وَزْن (فَيْعُل) وهذا البناء لا يوجد في الكلام العربي.
يقول سيبويه في ذلك: "ولا نَعْلَمُ فِي الْكَلَامِ فَيْعُلٌ وَلَا فَيْعِلٌ فِي غَيْرِ الْمَعْتَلِ"^(٢).
ولكن الذي سَوَّغَ مَجِيئَهُ اتِّصَالُهُ بِيَاءِ الْإِضَافَةِ. وما ذكره ابن جني هو أحد
ثلاثة توجيهاً ذكرها ابن منظور حيث يقول: "الأُثِيلِيَّ: الراهب، فإما أن
يكون أعجمياً، وإما أن يكون قد غيَّرتَه ياءُ الإِضَافَةِ، وإما أن يكون من باب
انقحَل"^(٣).

وفي توجيه ابن جني لمجيءِ خَصُوصِيَّةٍ وَلَصُوصِيَّةٍ نظراً، وذلك أنه قد شبه
مجيئها بمجيء (فَيْعُل) وأن الذي سَوَّغَ مَجِيئَهَا هو اتِّصَالُهَا بِيَاءِ الْإِضَافَةِ فَالْجِهَةُ هُنَا
مَنْفَكَةٌ، فَبِنَاءِ (فَيْعُل) غَيْرُ مَوْجُودٍ أَصْلًا بِنَصِّ سِبْيَوِيَّةٍ ؛ أَمَّا خَصُوصِيَّةُ (فَعُولِيَّة)
فهو بِنَاءُ مَوْجُودٍ بِنَصِّ ابْنِ جَنِيٍّ وَغَيْرِهِ، فَلَمَّا إِذَا يُبْحَثُ فِي مَسْوَغَاتِ مَجِيئِهِ ؟
خَاصَّةً وَأَنَّ ابْنَ جَنِيٍّ يَرَى وَجُودَ صَيْغَةِ (فَعُول) فِي الْمَصَادِرِ. وَإِذَا كَانَ الْكَلَامُ
عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ السَّرَاجِ فَابْنُ السَّرَاجِ لَا يَنْكُرُ وَجُودَ الصَّيْغَةِ إِنَّمَا يَنْكُرُ مَجِيئَهَا
مَصْدَرًا وَيَجْعَلُهَا صِفَةً مَصْدَرًا^(٤).

فالذي يُبْحَثُ فِيهِ غَيْرُ الْمَوْجُودِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، وَيُبْحَثُ عَنْ مَسْوَغَاتِ
الْمَجِيءِ عِنْدَ وَرُودِهِ.

و(فَعُول) وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا نَادِرًا فَهُوَ مَوْجُودٌ، أَمَّا (فَيْعُل) فَغَيْرُ مَوْجُودٍ فَلَا

(١) البيت من (المتقارب). انظر: الديوان (٢٢٢) واللسان (أ ب ل) ٧/١١.

(٢) الكتاب ٤/٢٦٦؛ وانظر: الاستدراك على سيبويه ١١٧؛ وشرح التصريف ٢٥٧.

(٣) اللسان (أ ب ل) ٧/١١.

(٤) تصريف الأسماء والأفعال ١٤٧.

يسهل حمل (الفَعُولِيَّة) على (فَيُعْلِيَّ).

وقد وَجَّه ابن جني هذه القراءة على المصدرية، وهو في ذلك موافق للنحاس^(١)، وممن قال بهذا الرأي والتوجيه ابن عطية^(٢)، والعكبري^(٣)، وأبو حيان^(٤)، والسَّمِين الحلبي^(٥).

(١) انظر: إعراب القرآن ٣/٣٧٤.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٤/٤٤٠.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٣٥١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٧/٣٠٠.

(٥) انظر: الدر المصون ٩/٢٣٤.

٥- (فُعَلَى)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الحسن (بَطْفُوهَا) ^(١) بضم الطاء ^(٢).
"هذا مصدر على فُعَلَى، كإخواته من: الرُّجْعَى، والحُسْنَى، والبُؤْسَى، والنُّعْمَى.
وعليه ما حكاه أبو الحسن من قراءة بعضهم: "وقُولُوا للناس حُسْنَى" ^(٣) ^(٤).

* * *

(فُعَلَى) صيغة من صيغ المصادر السَّمَاعِيَّة. وقد سمع في: رجعتَه رُجْعَى،
وبشرته بُشْرَى.

يقول سيبويه تحت عنوان "هذا باب ماجاء من المصادر وفيه ألف التأنيث:
(وذلك قولك رجعتَه رُجْعَى وبشرته بُشْرَى)" ^(٥).

وقد جَوَّز ابن عطية لاستعمال (فُعَلَى) مصدراً زوال معنى التفضيل عنها
حيث يقول: "أفعل وفُعَلَى لا تجيء إلا معرفة إلا أن يزال عنها معنى التفضيل
وتبقى مصدراً كالعقبى" ^(٦).

(١) سورة الشمس. آية: ١١.

(٢) انظر: القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١٧٤؛ والكشاف ٧٦٤/٤؛ والمحزر الوجيز ٢٤٨/٥؛
وإعراب القراءات الشواذ ٧١٦/٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٧١/٢٠ ونسبها أيضاً
للجحدري وحماد بن سلمه؛ والبحر المحيط ٤٧٥/٨ ونسبها لمحمد بن كعب وحماد بن سلمه؛
والدر المصون ٢٣/١١.

(٣) سورة البقرة. آية: ٨٣.

(٤) المختص ٣٦٣/٢؛ وانظر: ١٢٣/٢.

(٥) الكتاب ٤٠/٤؛ وانظر: الأصول ١٠٩/٣؛ والخصائص ٣٠١/٣؛ وأبنية الأسماء والأفعال
والمصادر ٤١٦؛ وشرح المفصل ٤٥/٦؛ وأبنية الصّرف ٢٣٧.

(٦) المحزر الوجيز ١٧٢/١. وانظر: شرح التسهيل ٤٦٨/٣.

وقد ردّ عليه أبو حيان فقال: "... وقوله (أي ابن عطية) إلا أن يزال عنها معنى التفضيل ويبقى مصدراً. فيكون فُعلَى الذي هو مؤنث أفعل إذا أزلت منه معنى التفضيل يبقى مصدراً. وليس كذلك، بل لا ينقاس بحيء فُعلَى مصدراً إنما جاءت منه ألفاظ يسيرة فلا يجوز أن يعتقد في فُعلَى التي ذكرها أفعل أنها تصير مصدراً إذا زال عنها معنى التفضيل ألا ترى أن كبرى وصغرى وجُلَى وفُضِّلَى وما أشبه ذلك لا ينقاس جعل شيء منها مصدراً بعد إزالة معنى التفضيل" (١). وقد وافقه في ذلك السمين الحلبي (٢).

وقول ابن عطية: "أفعل التفضيل لا تجيء إلا معرفة". فيه نظر. وذلك أن أفعل لا يتعرف في بعض الحالات وذلك إذا كان أفعل التفضيل مقترناً بـ(من). أو مضافاً إلى نكرة مثل (هذا أفضل من هذا) أو (هذا أفضل رجل) فلا يجوز قولك (هذا الأفضل من هذا) أو (الأفضل رجل) (٣).

وقد وجه ابن جني هذه القراءة على المصدرية، ولم يتفرّد بهذا التوجيه، فقد قال به أيضاً الزمخشري (٤)، وابن عطية (٥)، والعكبري (٦)، وأبو حيان (٧). وذهب القرطبي إلى أن فُعلَى وفُعلَى لغتان (٨).

وقد اختلف في (طغواها) (٩). هل هي من ذوات الياء أو من ذوات الواو؟

(١) البحر المحيط ٤٥٣/١.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٦٧/١؛ ٤٦٨.

(٣) انظر: همع الهوامع ٧٦/٣.

(٤) انظر: الكشف ٧٦٤/٤.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٢٤٨/٥.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ؛ ٧١٦/٢.

(٧) انظر: البحر المحيط ٤٧٥/٨.

(٨) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧١/٢٠.

(٩) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٧/٣؛ ومعاني القرآن وإعرابه ٣٣٣/٥؛ والتكملة ٦١؛

والدر المصون ١١/ ٢٣

وذلك على قولين:

القول الأول: أنها من ذوات اليباء وفي ذلك يقول الزجاج: "أي بطغيانها، وأصل طغواها: طغيهاها، وفعلّى إذا كانت من ذوات اليباء أبدلت في الاسم واواً ليفصل بين الاسم والصفة تقول: هي التّقوى وإنما هي من اتّقيت^(١)، وهي البقوى^(٢)، وإنما هي من بَقِيَتْ^(٣)، وقالوا: امرأة حَزَبًا لأنها صفة"^(٤).

القول الثاني: أنها من ذوات الواو وفي ذلك يقول الفارسي: "وحكى أبو الحسن طغا يُطغُو فهي على هذا تكون كالِدَعْوَى من دعوت"^(٥).

والأرجح كونها من ذوات اليباء وذلك لورودها في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٦).

وفي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يُسْتَهْزَىٰ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٧) إلى غير ذلك من الآيات^(٨).

ولأن اليباء أكثر من الواو لاماً، كما قرّره الصّرفيون^(٩).

(١)، (٢)، (٣) وقع في هذا النصّ تصحيف وتحرّيف؛ ونصّه كما جاء في معاني القرآن ٣٣٣/٥: "تقول هي التّقوى؛ وإنما هي من أيقنت؛ وهي: التّقوى؛ وإنما هي من: يقنت..." ولعلّ الصّواب ما أثبتته. وانظر: تداخل الأصول ٢٥٩/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٣٣/٥.

(٥) التكملة ٦٠١.

(٦) سورة الأنعام. آية: ١١٠.

(٧) سورة البقرة. آية: ١٥.

(٨) انظر: سورة الأعراف. آية: ١٨٦؛ وسورة يونس. آية: ١١؛ وسورة المؤمنون. آية: ٧٥.

(٩) انظر: المبهج ٨٥؛ وتداخل الأصول ١٨٢/١.

٦- (فَعْلَان)

قال أبو الفتح في معرض احتجاجه لقراءة سعيد بن المسيب والزهرى : (كمثّل صَفَوَان عليه تُرَاب) بفتح الفاء^(١) :

"أكثر ما جاء فَعْلَان في الأوصاف والمصادر . فالأوصاف كقولهم : رجل شَقْدَان للخفيف، وقالوا : أكذب من الأخيذ الصَّبْحَان^(٢) بفتح الباء كما ترى، وقد روى الصَّبْحَان بتسكينها . ويوم صَخْدَان وَلَهْبَان لشدة الحر ، وعَيْرٌ فَلْتَان ورجل صَمِيَان : ماض مُنْجَرِد .

وأما المصادر فنحو : الوَهْجَان والنَزْوَان والغَلِيَان والغَثِيَان والقَفَزَان والنَّقْرَان . والمعنى في الوصف والمصدر جميعاً من هذا المثال الحركة والحِفَّة والإسراع ، وهو في الأسماء غير الصفات والمصادر قليلٌ ، غير أنهم قد قالوا : الِوَرَشَان والكِرْوَان والشَّبَهَان لضرب من النبت وقيل الشَّبَهَان ، بضم الباء وقالوا : الغَبَان للئيس من الطباء النشيط، فإذا كان كذلك كان الصَفَوَان أيضاً مما جاء من غير الأوصاف والمصادر على فَعْلَان"^(٣) .

* * *

(الفَعْلَان) مصدر لـ(فَعَلَ) اللازم الدال على تقلب واضطراب، وفي ذلك يقول سيبويه : "ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك : النَّزْوَان، والنَّقْرَان ، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع... ومثل هذا الغليان؛ لأنه زعزعة وتحرك... ومثله الخطَرَان واللَّمَعَان، لأن هذا

(١) سورة البقرة . آية : ٢٦٤ .

(٢) انظر ص ٢٠٢ من هذا البحث .

(٣) المحتسب ١/١٣٧ ، ١٣٨ .

اضطراب وتحرك ومثل ذلك اللَّهَبَانِ وَالْوَهَجَانِ ؛ لأنه تحرك الحر وتؤوره فإنما هو بمنزلة الغليان"^(١).

ويعلل ابن جني مجيء ما دلّ على اضطراب وتحرك على هذا البناء في المصادر فيقول: "فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال"^(٢).

ومما يدل على إرادة هذه المقابلة وحرصهم عليها أنه في قولهم جال جولاناً. أقتضت الواو القلب لتحركها وانفتاح ما قبلها^(٣) ولكنهم أبقوها دون قلب تنبيهاً على أن الكلمة تدل على الحركة والاضطراب ولو قلبت ألفاً لزال هذا المعنى.

وقد سمع الفعلان من المتعدي (فَعَلَ) في مثال واحد: شَنِئَ شَنَاناً وفي ذلك يقول سيبويه : "وأكثر ما يكون الفعلان في هذا الضرب ، ولا يجيء فعله يتعدى الفاعل إلا أن يشذ شيء ، نحو : شَنَنَتْهُ شَنَاناً"^(٤).

وسمع أيضاً من باب (فَعَلَ) اللازم غير الدال على التقلب ولاضطراب نحو: الحيدان والميلان. ذكرهما سيبويه^(٥).

ويُعلق السيرافي على ما ذكره سيبويه فيقول: "يعني أن الحيدان والميلان شاذ خارج عن قياس فعالان ، كما يخرج بعض المصادر عن بابه. قال أبو سعيد وقد

(١) الكتاب ١٤/٤. وانظر : الأصول ٩٢/٣؛ والخصائص ١٥٢/٢؛ والتبصرة والتذكرة ٧٦٨/٢؛ وشرح الأشموني ٣٠٥/٢.

(٢) الخصائص ١٥٢/٢.

(٣) انظر : المنصف ٦/٢ ، ٧.

(٤) الكتاب ١٥/٤. وانظر : الأصول ٩٣/٣ ؛ والتبصرة ٧٦٩/٢؛ والتذيل والتكميل ٢/٥ أ.

(٥) انظر : الكتاب ١٥/٤.

يجوز عندي أن يكون على الباب ؛ لأن الحيدان والميلان إنما هما أخذ في جهة ما عادلة عن جهة أخرى ، فهما بمنزلة الروغان ، وهو عدو في جهة الميل . وقال بعضهم لأن الحيدان والميلان ليس فيهما زعزعة شديدة ، وما ذكر فيه زعزعة شديدة فلذلك قال ما قال"^(١) .

(١) الكتاب ١٥/٤ (حاشية رقم ٤) ؛ والتبصرة والتذكرة ٧٦٩/٢ ؛ وأبنية الصرف ٢٣٥ .

٧- (فَعَلُوت)

يقول ابن جني في معرض الاحتجاج لقراءة الحسن: (أُولِيَاؤُهُم الطَّوَاغُيْتُ)^(١) بالجمع^(٢).

"ينبغي أن يفهم هذا الموضع، فإن فيه صنعة وذلك أن الطاغوت وزنها في الأصل (فَعَلُوت) وهي مصدر بمنزلة الرغبوت والرهبوت والرحموت، وقد يقال فيها الرغبوتي والرهبوتي والرحموتي. ويدل على أنها في الأصل مصدر وقوع الطاغوت على الواحد والجماعة بلفظ واحد، فجرى لذلك مجرى قوم عدل ورضا، ورجل عدل ورضا، ورجلان عدل ورضا فأما أصلها فهو طَغِيوت ؛ لأنها من الياء يدل على ذلك قوله عز وجل: ﴿ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾^(٣) هذا أقوى اللّغة فيها ؛ لأن التنزيل ورد به..."^(٤).

* * *

(فَعَلُوت) صيغة من صيغ المصادر السّماعية وقد اختلف فيه فقال الفارسيّ أنه في الأصل مصدر حيث يقول: "وذاك أن الطّاغوت مصدر كالرغبوت والرهبوت والملكوت"^(٥).

(١) سورة البقرة. آية: ٢٥٧.

(٢) انظر: القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٢٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢٦٨/١ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٣٤٥/١ والبحر المحيط ٢٩٤/٢.

(٣) سورة البقرة. آية: ١٥.

(٤) المحتسب ١٣١/١-١٣٢.

(٥) التكملة ٣٩٦. وانظر: في مصدريتها: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٤١٤؛ والمحزر الوجيز ٣٤٥/١ والجامع لأحكام القرآن ٥٤٧/٢؛ وشرح التسهيل ٤١٨/٣؛ والدر المصون ٥٤٧/٢؛ والمساعد ٤٢٠/٢؛ والتذيل والتكميل ٥٣/٥.

وقد وافقه في ذلك تلميذه ابن جني كما يتضح في النص السابق.
أما سيويه فيرى أنه اسم وفي ذلك يقول: "فأما الطاغوت فهو اسم واحد
مؤنث يقع على الجميع كهيئة للواحد"^(١).
وقد وافقه في ذلك الأخفش^(٢)، ووافقه في أنه مؤنث النحاس^(٣) وذهب
الفراء إلى أنه اسم يقع على المفرد والجمع^(٤).
وذهب محمد بن يزيد المبرد إلى أنه جمع^(٥) وقال ابن عطية عن هذا أنه
مردود^(٦).
ومن قال بجمعية هذه الكلمة ابن خالويه^(٧)، والعكيري^(٨)، وأبو حيّان^(٩).

(١) الكتاب ٢٤٠/٣.

(٢) انظر: معاني القرآن له ١٩٦/١.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٣٣١/١.

(٤) المحتسب ٣١١/١.

(٥) انظر: المذكر والمؤنث ٩٨؛ والتكملة ٣٩٦؛ والدر المصون ٥٤٨/٢.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٣٤٤/١.

(٧) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٢٣.

(٨) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٦٨/١.

(٩) انظر: البحر المحيط ٢٩٤/٢.

٨ - (فَاعِلَةٌ)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن مسعود في: (وَإِنْ خِفْتُمْ عَائِلَةً)^(١) على وزن فاعلة^(٢).

"هذا من المصادر التي جاءت على (فَاعِلَةٌ) كالعاقبة والعافية، وذهب الخليل في قولهم: ما باليت بالة، أنها في الأصل بالية، كالعاقبة والعافية، فحذفت لامها تخفيفاً. ومنه قوله سبحانه ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِأُغْيَةٍ﴾^(٣)، أي لغواً... وكذلك الآخر على إن خفتم حالاً عائلة فالمصدر هنا أعذب وأعلى"^(٤).

* * *

ورد المصدر بزنة الفاعل ولكنه قليل وذلك نحو فُلج فالجاً، وعوفي عافية، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿فَأَهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ﴾^(٦).

يقول الزمخشري في هذا الشأن: "وقد يرد المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول. كقولك: قمت قائماً"^(٧).

(١) سورة التوبة. آية: ٢٨.

(٢) انظر: القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٥٧؛ والكشاف ٢٤٩/٢ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٢١/٣ ونسبها أيضاً لعلقمة؛ وإعراب القراءات الشواذ ٦١٣/١ بدون نسبة؛ وتفسير القرطبي ٩٨/٨ ونسبها أيضاً لعلقمة؛ والبحر المحيط ٢٩/٥ ونسبها لعلقمة.

(٣) سورة الغاشية. آية: ١١.

(٤) المحتسب ٢٨٧/١.

(٥) سورة الواقعة. آية: ٢.

(٦) سورة الحاقة. آية: ٥.

(٧) المفصل ٢٧٧. وانظر: شرح المفصل ٥٢/٦؛ واللسان (ع ف ا) ٧٣/١٥؛ وشرح الشافية لركن الدين

ومجيء المصدر على وزن (فَاعِل) أقل من مجيء المصدر على وزن مفعول^(١).
 وإنما جاء المصدر بلفظ اسم الفاعل^(٢)؛ لأن المصدر قد وقع أيضاً موقعه في ذلك في مثل رجل عدل وغيره. وكلا الأمرين موقوف على السّماع.
 وقد وجّه ابن جني هذه القراءة على احتمالين:
 الأوّل: أن تكون مصدراً قد جاء على وزن اسم الفاعل.
 الثاني: أن تكون وصفاً لمحذوف والتقدير حالاً عائلة.
 وقد عقّب ابن جني في موضع آخر من كتابه (المحتسب) بأن الاحتمال الأخير (غير مستحسن في القرآن^(٣)) وفي هذا التعقيب نظر، لأن مبدأ الحذف في اللغة جائز، بل هو من بلاغة القول عند دلالة الحال عليه والقرآن ذروة الفصاحة والبلاغة. وممن وافق ابن جني في هذا التوجيه: الزّمخشري^(٤) وابن عطية^(٥)، والعكبري^(٦)، والقرطبي^(٧)، وأبو حيّان^(٨).

٥٠١؛ وشرحها للجاربردي ٦٨؛ والكافية في شرح الشافية ٢٠٧؛ والارتشاف ٤٨٨/٢؛ ٤٨٩.

(١) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٥٠١.

(٢) انظر: المحتسب ٥٧/١؛ وابن جماعة ٦٩.

(٣) المحتسب ٢٤٦/٢.

(٤) انظر: الكشف ٢٤٩/٢.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٢١/٣.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشّواذ ٦١٣/١.

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٩٨/٨.

(٨) انظر: البحر المحيط ٢٩/٥.

المطلب الثاني

مصادر غير الثلاثي

وفيه المسائل الآتية:

١- تَفْعِيلٌ.

٢- إِفْعَالٌ.

٣- مُفَاعَلَةٌ.

٤- تَفَاعُلٌ.

١ - (تَفْعِيل)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبي حيو (تُدْرِسُون) ^(١) بضم التاء وسكون الدال وراء مكسورة ^(٢):

"ينبغي أن يكون هذا منقولاً من دَرَسَ هو وأدرس غيره، كقولك: قرأ وأقرأ غيره. وأكثر كلام العرب درس ودرّس غيره، وعليه جاء المصدر على التدريس" ^(٣).
ومن أمثله عند ابن جني قوله "... وَبَشَّرْتُهُ تَبْشِيرًا" ^(٤).

* * *

مازاد على ثلاثة أحرف وكان مضعّف العين (فَعَّل) فإن مصدره على (التفعيل) مثل وَحَدَّ تَوْحِيدًا، وَكَسَّرَ تَكْسِيرًا، وَيَسَّرَ تَيْسِيرًا.

يقول سيبويه: "وأما فَعَّلْتُ فالمصدر منه على التفعيل، جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في فَعَّلْتُ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال؛ فغيروا أوله كما غيروا آخره" ^(٥).

وما ذكره سيبويه ليس على عمومه ففي المسألة تفصيل وهو كالتالي:

١ - إذا كان الفعل صحيح اللام فقياسه التفعيل ويجوز فيه التفعلة لكنه قليل مثل

(١) سورة آل عمران. آية: ٧٩.

(٢) انظر: القراءة في: الكشف ٤٠٥/١ بدون نسبة؛ وإعراب القراءات الشواذ ٣٣١/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ١٢١/٤؛ والدر المصون ٢٧٨/٣.

(٣) المحتسب ١٦٣/١، ١٦٤.

(٤) المحتسب ٢٥٥/١.

(٥) الكتاب ٧٩/٤. وانظر: الأصول ١١٦/٣؛ والتكملة ٥١٦؛ والمنصف ١٩٥/٢؛ والتبصرة والتذكرة ٧٧٥/٢؛ والمقرب ١٣٤/٢؛ والتسهيل ٢٠٦؛ وشرح الكافية الشافية للرضي ٤٧٠/٣؛ وشرح الشافية له ١٦٣/١؛ والتصريح ٧٥/٢.

ذَكَرَ تَذْكِيراً وَتَذْكِرةً وَكَرَّمَ تَكْرِيمًا وَتَكْرِمةً^(١).

٢- وإذا كان الفعل صحيح اللام مهموزاً فالكثير الغالب فيه التفعلة ويجوز فيه التفعيل تقول: خَطَّأَ تَخْطِئَةً وَتَخْطِئًا وَهَنَّا تَهْنِئَةً وَتَهْنِئًا^(٢).

٣- وإذا كان الفعل (فَعَّلَ) معتل اللام ناقصاً فمصدره على التفعلة فقط، مثل عزَّى تعزية.. الخ.

وإذا جاء على التفعيل فهو شاذ. ومن ذلك قول الشاعر^(٣):

فَهِيَ تُنْزِي^(٤) دُلُوهَا تُنْزِيًّا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً^(٥) صَبِيًّا

ويجب الإدغام في مثل (حيًّا تحية)؛ وذلك للثقل الناشئ من الياءات والكسرة.

فيجب الإدغام. وما ورد من نحو: تَعِيَّةٌ وَتَحِيَّةٌ فهو حكاية شاذة وقليلة^(٦).

ولكن المازني قد خالف في ذلك وقال يجوز الإدغام لا وجوبه بالرغم من

أنه وصف الإدغام؛ بأنه الأحسن والأكثر فيقول: "حيًّا تحيةً وتحيةً"^(٧).

(١) انظر: التبصرة ٧٧٥/٢؛ والمساعد ٦٢٦/٢؛ وشرح الكافية الشافية ٢٢٣٧/٤؛ وشرح الشافية

للرضي ١٦٤/١؛ والأشموني ٣٠٦/٢؛ وشرح المفصل ٥٨/٦؛ وشفاء العليل ٨٦١/٢.

(٢) انظر: التبصرة ٧٧٥/٢؛ والمساعد ٦٢٦/٢؛ وشرح الكافية الشافية ٢٢٣٧/٤؛ وشرح الشافية

للرضي ١٦٤/١؛ والأشموني ٣٠٦/٢؛ وشرح المفصل ٥٨/٦؛ وشفاء العليل ٨٦١/٢.

(٣) البيت من بحر (الرجز) ولم يعرف قائله. انظر: المنصف ١٩٥/٢؛ والخصائص ٣٠٢/٢؛

والتبصرة ٧٧٥/٢؛ ونزهة الطرف ١٧٨؛ وشرح الكافية الشافية ٢٢٣٨/٤؛ والمقرب ١٣٤/٢؛

واللسان (ش هـ ل) ٣٧٣/١١.

(٤) تنزي: تحرك. انظر: اللسان (ن ز ي) ٣٢٠، ٣١٩/١٥.

(٥) شهلة: عجوز. انظر: اللسان (ش هـ ل) ٣٧٣/١١.

(٦) انظر: المنصف ١٩٧/٢.

(٧) انظر: التذييل والتكميل ٨/٥ أ

وإجازة المازني ذلك قياس^(١) على الجمع في كلمة (أَحْيِيَّة) جمع حياء، وذلك أنه بالرغم من الياءات والكسرة في (أَحْيِيَّة) لم تدغم كذلك (تَحْيِيَّة) ويجوز فيها (تَحْيِيَّة) والهاء لازمة في كليهما.

ويقول ابن جني تعقيباً على قول المازني "وهذا الذي ذهب إليه ضعيف ؛ وأنا أذكر الفصل بين (تَحْيِيَّة) و(أَحْيِيَّة) وذلك أن (أَحْيِيَّة) جمع، والجمع فرع عن الواحد؛ فأنت إذا جئت بالواحد فقلت (حياء) زال ما كرهته من اجتماع الياءين، وليس كذلك (تَحْيِيَّة) لأنها مصدر، والمصدر أصل لا فرع، وليس يمكنك فيها ما يمكنك في الجمع الذي هو فرع على الواحد"^(٢).

وإنما اقتصر في المعتل على التفعلة لئلا يجتمع في آخر المصدر ياءان قبلهما كسرة فيحتمل الثقل ولهم في المصدر الثاني (التفعلة) مندوحة من ذلك^(٣). وقد سمع التفعيل في نحو: (تَبْتَلُ تَبْتَلُ تَبْتَلًا) تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ، وسمع في أَفْعَلُ يُفْعَلُ نحو: أنزل ينزل تنزيلاً^(٤).

ويأتي (فَعَّال) من فَعَّلَ، يقول ابن جني: "ويقول في المصدر على يَحْطُم وَيَحِطُّم جميعاً: حِطَّاماً"^(٥).

وهذه الصيغة (فَعَّال) هي القياس ؛ وذلك أن ما زاد على ثلاثة أحرف من الأفعال فإن سبيل مصدره واحد، وهو: أن يؤتى بلفظ الفعل ماضياً مع كسر

(١) انظر: المنصف ١٩٥/٢

(٢) المنصف ١٩٦/٢.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٢٣٨/٤؛ وشرح المفصل ٥٨/٦.

(٤) انظر: أبنية الصرف ٢٤٠.

(٥) انظر: المحتسب ١٣٨/٢.

أوله وزيادة ألف قبل آخره فنقول في أفعل إفعال... الخ^(١).
وكذلك يقال في (فَعَّلَ-فِعَّال).

إلا أن هذا الأصل لم يعمل به في جميع مازاد على ثلاثة أحرف، فالبعض منها قد اشتهر وانقاس فيه ما هو خلاف الأصل حتى عدّ ذلك الأصل سماعياً. وهذا ما حصل في صيغة (فَعَّلَ) فإن المطرد في مصدره هو (التفعيل) نحو: كذّب تكذيباً وقطّع تقطيعاً كما سلف^(٢).

وأما (فِعَّال) وإن كان القياس إلا أنه قلّ في الاستعمال حتى عدّ سماعياً. يقول الرضي: "وفِعَّال في مصدر (فَعَّلَ) وفِعَّال في فاعل... وإن كانت قياساً لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء منها"^(٣).

(١) انظر: ص ٢٥٣ من هذا البحث

(٢) انظر: ما سبق ص ٢٤٩.

(٣) شرح الشافية له ١/١٦٦.

٢- (إفعال)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبي مجلز (بِالْغُدُوِّ وَالْإِيصَالِ) ^(١) بكسر الألف ^(٢):

"هو مصدر أصلنا فنحن مؤصلون، أي دخلنا في وقت الأصل" ^(٣).

* * *

صيغة (إفعال) مصدر للفعل الذي على وزن (أفعل) وفي ذلك يقول سيبويه:
"فالمصدر على أفعلت إفعالاً، أبدأ ؛ وذلك قولك أعطيت إعطاءً، وأخرجت إخراجاً" ^(٤).

فما زاد على أربعة فإن مصدره قياسي والأصل فيه: أن يؤتى بلفظ الفعل ماضياً مع كسر أوله وزيادة ألف قبل آخره مثل: أفعل إفعالاً، وفي فعلل فعلاً، وفي انفعل انفعالاً ^(٥).

وقد علل الميداني مجيء مصدر أفعل على هذه الصيغة (إفعال) بقوله:
"المصدر من أفعل يجيء مكسور الهمزة فرقاً بين الجمع والمصدر؛ كالأصباح

(١) سورة الأعراف. آية: ٢٠٥.

(٢) انظر: القراءة في: إعراب القرآن ١٧٣/٢؛ ومختصر في شواذ القرآن ٥٣ ونسبها أيضاً لأبي الدرداء؛ والكشاف ١٨٢/٢ بدون نسبة؛ والمحرر الوجيز ٤٩٤/٢؛ ٤٩٥؛ وإعراب القراءات الشواذ ٥٨٣/١ بدون نسبة؛ وتفسير البيضاوي ٤٢٧/٤ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٣١/٧ والبحر المحيط ٤٤٩/٤؛ والدر المصون ٥٥٣/٥؛ وحاشية الشهاب ٤٢٧/٤.

(٣) المحتسب ٢٧١/١. انظر: ٢٠/٢؛ ١٣/٢.

(٤) الكتاب ٧٨/٤. وانظر: الجمل ٣٧٥؛ وشرح المفصل ٤٨/٦؛ والمفتاح في الصرف ٦٤؛ والمساعد ٦٢٦/٢.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة ٧٧٢/٢؛ وشرح المفصل ٤٧/٦؛ وشرح الكافية للرضي ٤٧٠/٣؛ ٤٧١؛ وشرحه للشافيه ١٦٣/١؛ والتصريح ٧٤/٢؛ ٧٥.

والأسرار في جمع صبح وسر، والإصباح والإسرار في مصدر أصبح وأسر^(١).

هذا إذا كان صحيح العين واللام، أمّا إذا كان معتل العين فإن صورة المصدر تتغير، إلّا أنه في تقدير الإفعال ؛ وذلك لعروض الإعلال له حيث تنقل حركة العين إلى الفاء، ثم تقلب ألفاً فيلتقي ساكنان الألف المنقلبة عن العين، وألف إفعال المصدر، فلا بد من حذف أحدهما وتعويض التاء في الآخر عن المحذوف، وذلك مثل أجاب إجابة، وأقام إقامة^(٢).

وقد اختلف في المحذوف (الألف) أي الأولى أم الثانية ؟

فذهب الفراء والأخفش^(٣) إلى أن المحذوف هي الألف الأولى (عين الكلمة)، وذلك أن الأصل عند التقاء الساكنين أن يحذف الأول ؛ وذلك لأنه حرف. وقد عوّض عن المحذوف بالتاء في آخر المصدر، والتعويض إنما يكون عن حرف أصلي. وعلى هذا فيكون وزن المصدر (إفالة).

ومن وافقهما في ذلك المازني^(٤)، والزمخشري^(٥)، وابن الحاجب^(٦)، والرضي^(٧). وذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف الألف الثانية التي هي ألف المصدر؛ وذلك لأنها زائدة، وهي قريبة من الطرف، والطرف محل تغيير كما أن الثقل قد

(١) نزهة الطرف ١٦٩.

(٢) انظر: الكتاب ٨٣/٤؛ والأصول ١٣٢/٣؛ والمنصف ١٩/١؛ واشتقاق أسماء الله ١٣٨؛ وشرح الكافية الشافية ٢٢٣٥/٤؛ والضياء ٦٥.

(٣) انظر: المنصف ٢٩١/١؛ وشرح المفصل ٥٨/٦؛ والممتع ٤٩٠/٢؛ وشرح الشافية لرضي الدين ١٦٥/١؛ وشرحها لركن الدين ١١٦٠.

(٤) انظر: المنصف ٢٨٨/١.

(٥) انظر: شرح المفصل ٢٨٠.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي ١٥١/٣.

(٧) انظر: شرح الشافية للرضي ١٥١/٣.

نشأ عن هذه الألف لذلك تحذف، ويعوض عنها التاء^(١).

وابن جني موافق لسيبويه وإن كان لا يخفي إعجابه بقول الأخفش وقوته حيث يقول: "وقوله هذا يكاد يرجح عندي على مذهب الخليل وسيبويه"^(٢).

أما الشيخ خالد الأزهرى فقد تردد في اختياره وترجيحه، فنجده يقول: "ومذهب سيبويه أولى لزيادتها وقربها من الطرف"^(٣).

ويقول في موضع آخر: "... ولكن المعهود في التاء أنها تعوّض من الأصول، وهذا يقوي ما اختاره الأخفش"^(٤).

وأراني أميل إلى ما ذهب إليه سيبويه وشيخه فأقول علاوة على ما ذكرناه: إنّ حذف حرف مد زائد أهون من حذف حرف هو من أصل بنية الكلمة.

وقد اختلف العلماء في حكم تعويض التاء في المصدر المحذوف الألف فذهب ابن مالك إلى أن التعويض لازم ولا يجوز حذف التاء، وما جاء بدونها يكون في حكم الشذوذ ولا يقاس عليه؛ نحو قولهم: أجاب إجاباً قال في الألفية:

أَزَلْ لَذَا إِعْلَالٌ وَالتَّاءُ أَلْزَمُ عِوَضُ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضُ

وذهب سيبويه إلى جواز التعويض، وأنه ليس بلازم حيث يقول: "وإن شئت

لم تعوض، وتركت الحروف على الأصل، قال الله عزّ وجل: ﴿لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾^(٥)... وقالوا: أَرَيْتُهُ إِرَاءً،

(١) انظر: المنصف ١/٢٩١؛ ٢٩٢؛ وشرح المفصل ٦/٥٨؛ والممتنع ٢/٤٩٠؛ وشرح الشافية لرضي

الدين ١/١٦٥؛ وشرحها لركن الدين ١١٦٠.

(٢) المنصف ١/٢٨٩.

(٣) التصريح ٢/٧٥.

(٤) التصريح ٢/٣٩٥.

(٥) سورة النور. آية: ٣٧.

مثل: أقمته إقاماً ؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا، ولا يعوضوا^(١).

أما الفراء فقد توسط فذهب إلى أن التعويض لازم ولا يجوز العدول عن التاء إلا في حال الإضافة^(٢). قال تعالى (وَأَقَامِ الصَّلَاةَ)^(٣) وقوله ﷺ: (واستنار البدر) أي واستنارة البدر.

وقد يأتي الإفعال ولا يراد به المصدر؛ وفي ذلك يقول السيوطي: "قال المعري: كل ما في كلامهم إفعال (بكسر الألف) فهو مصدر إلا أربعة أسماء قالوا: إعصار، وإسكاف، وإمخاض ؛ وهو السقاء الذي بمخض فيه اللبن، وإنشاط ؛ يقال: بئر إنشاط وهي التي تخرج منها الدلو بجذبة واحدة انتهى. وزاد بعضهم إنسان وإبهام"^(٤).

وابن جني في توجيهه لهذه القراءة موافق للنحاس حيث يقول: "وهو مصدر أصلنا أي دخلنا في العشي"^(٥).

ومن قال بهذا الرأي الزمخشري^(٦)، وابن عطية^(٧)، والعكبري^(٨)، والبيضاوي^(٩)، والقرطبي^(١٠)، وأبو حيّان^(١١)، والسّمين الحلبي^(١٢)، وشهاب الدين الخفاجي^(١٣).

(١) الكتاب ٨٣/٤.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢/٢٥٤؛ والمختسب ١/٢٩٢؛ وشرح الشافية للرضي ١/١٦٥.

(٣) سورة النور. آية: ٣٧.

(٤) المزهر ٢/١٠٥.

(٥) إعراب القرآن ٢/١٧٣.

(٦) انظر: الكشف ٢/١٨٢.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٢/٤٩٤؛ ٤٩٥.

(٨) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٥٨٣.

(٩) انظر: تفسيره ٤/٤٢٧.

(١٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/٣١١.

(١١) انظر: البحر المحيط ٤/٤٤٩.

(١٢) انظر: الدر المصون ٥/٥٥٣.

(١٣) انظر: حاشية الشهاب ٤/٤٢٧.

٣- (مُفَاعَلَة)

قال أبو الفتح في مَعْرِض الاحتجاج لقراءة أبي السمال: (وَالَّذِينَ هَادُوا)^(١) بفتح الدال^(٢):

"ينبغي أن يكون (فَاعَلُوا) من الهداية ؛ أي: راموا أن يكونوا أهدي من غيرهم كقولك: (راموا) من رميت، وقاضوا من قضيت، وساعوا من سعت، فيقول في مصدر هادوا: مهادة، كقاضوا مقاضاة، وساعوا مساعة. وقد هودي الرجل يُهَادَى مهادة، إذا كان حوله من يمسكه ويهديه الطريق. ومنه قولهم في الحديث: مرّ بنا يُهَادَى بين اثنين"^(٣).

* * *

المصدر من فاعل يأتي على المفاعلة والفعال نحو: قاتل مقاتلة وقتالاً^(٤) والمطرّد عند سيبويه المفاعلة حيث يقول: "وأما فاعلت فإن المصدر الذي لا ينكسر أبداً: مفاعلة، وجعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوض من الألف التي قبل آخر حرف، وذلك قولك: جالسته مُجَالَسَةً وقاعدته مقاعدة..."^(٥).

(١) سورة البقرة. آية: ٦٢.

(٢) انظر: القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١٤؛ والمحرف الوجيز ١٥٧/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٧٠/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٤٧١/١؛ والبحر المحيط ٤٠٤/١؛ والدر المصون ٤٠٨/١.

(٣) المحتسب ٩١/١.

(٤) انظر: الكتاب ٨٠/٤؛ والتبصرة ٧٧٤/٢؛ والمفتاح ٦٥؛ والمفصل ٢٧٦؛ ونزهة الطرف ١٧٨؛ وشرح المفصل ٤٨/٦؛ والمساعد ٦٢٦/٢.

(٥) الكتاب ٨٠/٤. وانظر: الخصائص ٣٠٤/٢؛ وشرح المفصل ٤٨/٦؛ والمساعد ٦٢٦/٢.

وقد أنكر المبرد في ذلك على سيبويه^(١) ما ذكره من علة التعويض من الألف الزائدة في فاعل، قال: "الاعتلال خطأ من قَبَل أن الألف الزائدة بعد الفاء في فاعلتُ قد جاءت بعد الفاء في مفاعلة"^(٢).

ووافقه في ذلك السيرافي حيث يقول: "كلام سيبويه في هذا مختل، وقد أنكر. وذلك أنه جعل الميم عوضاً عن الألف التي بعد أول حرف منه. وذلك غلط؛ لأن الألف التي بعد أول حرف هي موجودة في مفاعلة، ألا ترى أنك تقول: قاتلت، وبعد القاف ألف زائدة، وتقول: مقاتلة في المصدر وبعد القاف ألف زائدة. فالألف موجودة في المصدر والفعل، فكيف تكون الميم عوضاً من الألف والألف لم تذهب"^(٣).

ورد ابن ولاد على المبرد، ووجه كلام سيبويه بأن "المصدر من فاعلت يجيء على ضربين:

مرة تحذف الألف الأولى في أحدهما، وهو الفعل نحو: القتال، فالألف الأولى محذوفة، وفي المفاعلة التي تحذف الألف قبل آخر حرف، وهي الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر في مثل الأفعال والافتعال، وما أشبه ذلك، فعوضوا الميم من الألف الأولى التي تذهب في الفعل، وجعلوا الهاء عوضاً من الألف الثانية التي تذهب من المفاعلة. فإن قال: فلم أوقعوا العوض في المفاعلة دون الفعل؟ قيل له ؛ لأنّ المفاعلة لازمة مطردة في فاعلت، فجعلوا العوض في ألزم المصدرين"^(٤).

(١) انظر: الخصائص ٣٠٤/٢؛ والمخصص ١٨٥/١٤؛ والنكت ١٠٦/٢؛ والأشباه والنظائر ١٥٣/١.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ٢٤٩.

(٣) انظر: الكتاب ٨٠/٤ حاشية (١)؛ والمخصص ١٨٥/١٤.

(٤) الانتصار ٢٤٩؛ ٢٥٠.

ورَدَّ أبو علي على السيرافي وذلك فيما نقله عنه تلميذه ابن جني حيث يقول في كتابه (التعاقب) فيما نقله عنه السيوطي "... أن أبا علي ردَّ على المبرد في الجزء الستين من التذكرة، وحاصله أن تلك الألف ذهبت وهذه غيرها وهي زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر، وأضاف زيادتها بين ألف الإفعال وياء التفعيل، قال لكن الألف في (المُفَاعِل) بغير هاء هي ألف فاعلته لا محالة، وذلك نحو: قاتلته مقاتلاً وضاربته..."^(١).

والذي يلحظ هو الاتفاق على زيادة الألف والاختلاف في زيادتها في ألف الفعل أوفي ألف المصدر. والراجح جعل زيادتها في ألف المصدر وذلك لجعل التفرع من صيغة المصدر.

أمّا الصيغة الأخرى لمصدر فاعَل فهي فِعَال كما سلف، إلّا أن أهل اليمن يقولون في هذه الصيغة (فيعال)^(٢).

يقول سيبويه: "وأما الذين قالوا تحملت تَحِمَّالاً فإنهم يقولون: قاتلت قيتالاً، فيوفرون الحروف ويحيئون به على مثال إفعال وعلى مثال قولهم: كلمته كلاماً"^(٣).

وقد جعل المبرد هذا الوزن (فيعال) أصلاً للـ(فِعَال) حيث يقول: "ويجيء فيه (الفِعَال)؛ نحو: قاتلته قتالاً وراميته رِمَاء. وكان الأصل (فيعالاً)؛ لأن فاعلت على وزن أفعلت وفعللت والإكram، ولكن الياء محذوفة من فيعال استخفافاً،

(١) الأشباه والنظائر ١/١٥٣.

(٢) انظر: نزهة الطرف للميداني ١٧٩؛ وشرح الشافية لركن الدين ٤٨٦؛ ٤٨٧؛ واللهجات في الكتاب ٤٦٦.

(٣) الكتاب ٨٠/٤.

وإن جاء بها جاء فهو مصيب" ^(١).

وعدّ بعض العلماء هذا الوزن (فيعال) قليلاً ونادراً ^(٢) في صيغ المصادر.

ويمتنع الفعل فيما فاءه ياء لثلاثاً يوجد ما أوله ياء مكسورة وذلك لثقله نحو:

ياسر مياسرة ويوم مياومه وحكى ابن سيده يوماً. وهذا نادر ^(٣).

وقد وجه ابن جني هذه القراءة على فاعل والمصدر منه على المفاعلة (هأدوا

مهاده) ومن قال بهذا الرأي العكبري ^(٤)، وأبو حيان ^(٥)، والسّمين الحلبي ^(٦).

(١) المقتضب ٩٨/٢؛ والأصول ١١٦/٣؛ والتكملة ٥١٦؛ وشرح المفصل ٤٨/٦؛

وشرح الشافية للجاربردي ٦٥.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٢٣٨/٤؛ وشرح الأشموني والصبان ٣٠٩/٢.

(٣) انظر: شرح الشافية للجاربردي ٦٥؛ والتذيل والتكيل ٨/٥ ب.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٧٠/١.

(٥) انظر: البحر المحيط ٤٠٤/١.

(٦) انظر: الدر المصون ٤٠٨/١.

٤ - (تَفَاعُل)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن عباس، والضحاك، وأبي صالح، والكلبي:
(يَوْمَ التَّنَادِّ)^(١) بتشديد الدال^(٢):

"هُوَ تَفَاعُلٌ، مصدر تَنَادَّ القوم، أي: تفرقوا، من قولهم: نَدَّ يَنْدُ، كَنَفَر يَنْفِر.
وتنادُّوا كتنافروا، والتَّنادُّ كالتنافر، وأصله التَّنَادُّ، فأسكنت الدال الأولى وأدغمت
في الثانية استثقلاً لاجتماع المثلين متحركين. فإن قيل: فهلاً أظهر نحو ذلك، وهو
ملحق بالتفاعل من غير تضعيف نحو: التنافر والتضافر والتحاسر والتحاسد.
قيل هذا من أقبح الخطأ؛ وذلك أن الغرض في الإلحاق^(٣) إنما هو رفع ذوات الثلاثة
إلى ذوات الأربعة، نحو جَلَبَبَ وشملل فهما ملحقان بدحرج وهَمَلَجَ^(٤)..."^(٥).

* * *

(التَّفَاعُلُ) مصدر للفعل (تَفَاعَلَ) وفي ذلك يقول سيويه: "وَأَمَّا تَفَاعَلْتُ
فالمصدر التَّفَاعُلُ"^(٦).

فالقِيَاس فيما كان مبدوءاً بقاء زائدة أن يكون مصدره على لفظ الماضي دون
تغيير سوى ضم ما قبل الآخر.

(١) سورة غافر. آية: ٣٢.

(٢) انظر: القراءة في: معاني القرآن للفراء ٨/٣؛ ومعاني القرآن وإعرابه ٣٧٣/٤؛ وإعراب القرآن
٣٢/٤؛ والكشاف ١٧٠/٤ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٥٥٨/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ
٤١٩/٢ بدون نسبة؛ والدر المصون ٤٧٧/٩.

(٣) سدرس المسألة في باب الإلحاق ص ٦٣٦.

(٤) المهملج: حسن سير الدابة في سرعه. انظر: اللسان (هم ل ج) ٣٩٣/٢.

(٥) المحتسب ٢٤٣/٢.

(٦) الكتاب ٨١/٤.

فهذا القياس يشمل ما كان على تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ، وكذلك الأوزان الملحقة بالرّباعي نحو: تجلبب تجلبباً^(١).

هذا إذا كان صحيح اللام، أمّا إذا كان معتل اللام فإنك تكسر العين نحو: تمنّى تمنياً وتجافى وتجافياً^(٢)؛ وذلك لمناسبة الكسرة للياء في حال كونه يائياً؛ ولو أبقى ما قبل الآخر مضموماً لوجب قلب الضمة كسرة، للمحافظة على سلامة الياء وبقائها دون قلب، ولو لم تقلب الضمة كسرة لوجب أن تقلب الياء واواً لمناسبة الضمة. وهذا لا يجوز؛ لأنه يؤدي إلى وجود ما لانظير له في كلامهم؛ وهو وقوع واو مضموم ما قبلها في آخر الاسم المعرب^(٣).

وفي حال كونه واوياً فتكسر وذلك مثل تساوى تساوياً، وذلك لأنه يجب قلب الواو ياء والضمة كسرة، وذلك لما ثبت في كلامهم من أنه إذا كان في آخر الممكن واو قبلها ضمه قلبت الضمة كسرة^(٤).

ومن قال بقول ابن جني في توجيهه لهذه القراءة العكبري^(٥)، والسّمين الحلبي^(٦).

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ٧٧٥/٢؛ ٧٧٦؛ وشرح الكافية الشافية ٢٢٣٤/٤؛ وأوضح المسالك

٢١٥/٣؛ وشرح الأشموني ٣٠٨/٢.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ٧٧٥/٢؛ ٧٧٦؛ وشرح الكافية الشافية ٢٢٣٤/٤؛ ونزهة الطرف

١٨٢؛ وشرح الشافية الكافية لركن الدين ٤٨٨؛ والمساعد ٨٢٥/٢.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢١٥/٣ حاشية (٢)؛ وشرح الشافية لركن الدين ٤٨٨ حاشية (٦).

(٤) شرح الشافية لركن الدين ٤٨٩.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٤١٩/٢؛ ٤٢٠؛ والبيان ١١١٩/٢.

(٦) انظر: الدر المصون ٤٧٧/٩.

المطلب الثالث

اسم المصدر

اسم المصدر

يقول أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الحسن: (خَطَاءٌ كبيراً)^(١) بفتح الخاء والطاء^(٢):

"... أما (خَطَاءٌ) فاسم بمعنى المصدر، والمصدر من أخطأت: إخطأ، والخطاء من أخطأت كالعطاء من أعطيت..."^(٣).

ويقول في موضع آخر "والمصدر على حذف زيادته كثير جداً، إلا أنه ليس منه قولهم: سلّمت عليه سلاماً وإن كان في معنى (تسليماً)؛ من قبل أنه لو أريد مجيئه على حذف الزيادة لما أقر عليه شيء من الزيادة، وفيه ألف سلام زائدة ومثله كلمته كلاماً والسلام والكلام ليسا على حذف الزيادة، لكنهما اسمان على فعال بمعنى المصدر، فاعرف ذلك"^(٤).

* * *

تعرّض ابن جني في النص السابق إلى ما يعرف (باسم المصدر) والقدماء يطلقون على كل حدثٍ مصدرًا ويتضح ذلك من خلال تمثيل سيويوه^(٥) وغيره، فهم لا يفرقون بين النوعين.

أمّا المتأخرون من العلماء من أمثال ابن مالك، والرضي، وابن هشام، فقد

(١) سورة الإسراء. آية: ٣١.

(٢) انظر: القراءة في: الكشف ٦٢٠/٢؛ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٤٥٢/٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ٧٨٨/١ بدون نسبة؛ وتفسير البيضاوي ٤٧/٦ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٢٢/١٠؛ والبحر المحيط ٢٩/٦؛ والدر المصون ٣٤٧/٧؛ وحاشية الشهاب ٤٧/٦.

(٣) المحتسب ٢٠/٢.

(٤) المحتسب ١٠٠/١.

(٥) انظر: الكتاب ٤٢/٤؛ ٤٣؛ ٨١؛ ٨٢.

وردت عنهم تعريفات مختلفة لاسم المصدر.

يقول ابن هشام في تعريفه: "هو اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث" (١).

ويعرفه الرضي بأنه "اسم العين المستعمل بمعنى المصدر" (٢).

أما التعريف الجامع فهو تعريف ابن مالك حيث يقول: "مادل على معناه أي معنى المصدر وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوضٍ من بعض ما في فعله" (٣).

ويعد هذا التعريف من أفضل التعريفات، وذلك لبيانه الفرق بين المصدر واسم المصدر.

وهذا شرح للتعريف: (٤)

قوله: (مادل على معناه) أي: دلّ على معنى المصدر، وهو الحدث. فيخرج ما لم يدل على معنى المصدر وإن اشتمل على حروفه، نحو قولهم: الدهن والكحل.

وقوله: (خالفه بخلوه لفظاً وتقديراً) هذا يخرج قولهم (قاتل قتالاً)، فهو مصدر وإن خلا من المدة التي في قاتل لأنها مقدرة، وذلك لأنها قد قلبت ياءً في لغة بعض العرب، فإنهم قد قالوا في مصدر قاتل: قيتالاً.

وقوله: (دون عوضٍ) خرج بهذا القيد نحو قولهم: (عدة) فإنه مصدر للفعل

(١) شرح شذور الذهب ٤١٠.

(٢) شرح الكافية ٤٨١/٣.

(٣) التسهيل ١٤٢.

(٤) انظر: المساعد ٢/٢٣٩؛ ٢٤٠؛ وشفاء العليل ٢/٦٥٢؛ وشرح الاشموني ٢/٢٨٧.

وَعَدَ، مع أنه قد خلا من الواو التي في أول فعله (وعد) لكنه قد عوض عنها بالتاء في آخره.

ومن أمثلة اسم المصدر قول الشاعر^(١):

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَاءَ الرِّتَاعَا^(٢)

ومن أمثلته: عطاء وكلام وثواب وسلام وبناء ؛ وذلك لأن حروف هذه الكلمات قد نقصت عن حروف أفعالها مع دلالتها على الحدث.

يقول الأخفش تعليقاً على قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٣) "فجعل النبات المصدر والمصدر الإنبات؛ لأن هذا يدل على المعنى"^(٤).

ونجد الرضي في شرح الكافية قد أطلق اسم المصدر على شيئين قال: "وهو شيثان، أحدهما: مادلّ على معنى المصدر مزيداً في أوله ميم كالقتل والمستخرج وهو المصدر الميمي، والثاني: اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر"^(٥) وهو موافق في ذلك لأبي حيّان^(٦).

أما ابن هشام فاسم المصدر عنده ثلاثة أنواع^(٧):

(١) البيت من (الوافر)؛ وهو للقطامي في ديوانه ٣٧؛ وتذكرة النحاة ٤٥٦؛ وخزانة الأدب

١٣٦/٨؛ وشرح التصريح ٦٤/٢؛ وشرح شواهد المغني ٨٤٩/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ٦٩٥؛

ولسان العرب (ع ط ا) ٦٩/١٥؛ والمقاصد النحوية ٥٠٥/٣؛ وشرح الاشموني ٣٣٦/٢.

(٢) الرتاع: جمع راتعة؛ وهي الذابة التي ترتع في الكلاء. انظر: اللسان (ر ت ع) ١١٢/٨، ١١٣.

(٣) سورة نوح. آية: ١٧.

(٤) معاني القرآن ٥٥٠/٢.

(٥) شرح الكافية ٤٨١/٣.

(٦) انظر: منهج السالك ٣١٦؛ ٣١٧.

(٧) انظر: أوضح المسالك ١٧٩/٣.

الأول: ما كان علماً موضوعاً على معنى، نحو: (فجار)، و(حماد)، فإنهما علمان على الفجرة والمحمدة.

الثاني: مادلّ على الحدث، وهو مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة. نحو قولك: (مضرب) و(مهلك) وهو ما يسمى المصدر الميمي.

الثالث: مادلّ على الحدث وهو على زنة مصدر ثلاثي وفعله متجاوز الثلاثة مثل: غُسِّلَ وكَلَّمَ وسَلَّمَ. فأفعال هذه الأسماء متجاوزة الثلاثة اغتسل وكَلَّمَ وسَلَّمَ.

وعدّ الرضي وابن هشام المصدر الميمي من اسم المصدر فيه نظراً، وذلك أن العلماء من أمثال سيبويه^(١)، والمبرد^(٢)، وابن يعيش^(٣)، وغيرهم قد نصوا على مصدرية هذا النوع.

كما أن ابن هشام نفسه قد صرح بأن هذا مصدر لا اسم مصدر حيث قال: "وهو ما بُدِئَ بميم زائدة لغير المفاعلة، كالمضرب، والمقتل، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة، ويسمى المصدر الميمي، وإنما سموه أحياناً اسم مصدر تجوّزاً"^(٤).

وابن هشام موافق لابن النّاطم، ولأبي حيّان في عده المصدر الميمي اسم مصدر حيث يقول الأول: "... إن كان أوله ميم مزيدة لغير المفاعلة كالمضرب والمحمدة، أو كان لغير ثلاثي بوزن الثلاثي كالوضوء والغسل فهو اسم المصدر، وإلاّ فهو مصدر"^(٥).

(١) انظر: الكتاب ٤/٨٨؛ وانظر: ص ٢٧٢ من هذا البحث.

(٢) انظر: المقتضب ١١٨/٢.

(٣) انظر: شرح المفصل ٥٣/٦.

(٤) شرح شذور الذهب ٤١٠.

(٥) شرح الألفية لابن النّاطم ٤١٦؛ وانظر: الأسماء العاملة ١١٨.

الفرق بين المصدر واسم المصدر

يفترق^(١) المصدر عن اسمه من جهتين:

الجهة الأولى: جهة اللفظ، وذلك أن المصدر لا تنقص حروفه عن حروف فعله فهو إمّا أن يساويه في عدد الحروف أو يزيد عليه مثل فهِم فهِماً ومثل أكرم إكراماً. إلّا أن يقدّر المحذوف أو يعوض عنه وذلك كما في (قتال) و(عِدّة).

بخلاف اسم المصدر فإنه لا يكون مساوياً لفعله في عدد الحروف بل تنقص حروفه عنه دون تعويض وذلك كما في عطاء، وسلام، وكلام... وغيرها. فإن أفعالها تزيد عنها في عدد الحروف وهي (أي الهمزة من) (أعطى) والتضعيف في الفعلين الآخرين، سلّم، كلّم.

الجهة الثانية: جهة المعنى ؛ وذلك أن مدلول المصدر هو الحدث، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث، يقول الشيخ خالد الأزهرى: "ومدلولهما مختلف، فمدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث، فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلالة على المصدر"^(٢).

ولابن الحاجب رأي آخر في حقيقة اسم المصدر والفرق بينه وبين المصدر، يوضحه قوله: "الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر، أن المصدر هو الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق، واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالحقوقي، فإنه نوع من الرجوع ولا فعل له يجري

(١) ينظر في التفريق بينهما: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٢/٣؛ والمساعد ٢٣٩/٢؛ وشفاء العليل ٦٥٣/٢؛ وشرح الأشموني ٢٨١/٢؛ والتصريح ٦١/٢؛ وتصريف الأسماء ٤٤؛ والضياء ٤٢.

(٢) التصريح ٦١/٢.

عليه من لفظه، وقد يقولون: مصدر واسم مصدر في الشئين المتقاربين لفظاً وأحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل؛ كالطَّهْر والطُّهْر والأَكْل والأُكْل، فالطَّهْر المصدر والطُّهْر اسم ما يتطهر به، والأَكْل المصدر والأُكْل ما يؤكل^(١).

فابن الحاجب يجعل المصدر هو ماله فعل يجري عليه، أمّا اسم المصدر فهو اسم المعنى أو الحدث الذي ليس له فعل من لفظه.

وذكر السيوطي نقلاً عن الشيخ بهاء الدين بن النحاس الفرق بين المصدر واسم المصدر "أن الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره كقولنا إن (ضرباً) مصدر في قولنا: يعجبني ضرب زيد عمراً، فيكون مدلوله معنى، وسمُّوا ما يعبر به عنه مصدراً مجازاً نحو (ضَرَبَ) في قولنا: إن (ضرباً) مصدر منصوب إذا قلت: ضربت ضرباً، فيكون مسمّاه لفظاً. واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسُبْحان المسمّى به التسييح الذي هو صادر عن المسبَّح، لا لفظ (تسييح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف، ومعناه البراءة والتنزيه"^(٢).

وذكر ابن القيم وجهاً آخر من الفروق وهو أن المصدر يدل على شئين الحدث وفاعله في حين أن اسم المصدر يدل على شيء واحد وهو الحدث المجرد. قال: "وأما الفرق في المعنى فهو أن المصدر دال على الحدث وفاعله... وأما اسم المصدر فإنما يدل على الحدث وحده"^(٣).

(١) الأماي النحوية ١٢٦/٤.

(٢) الأشباه والنظائر ٢٢٧/٢.

(٣) بدائع الفوائد ١٣٧/٢.

هذه مجموعة من أهم الفروق التي ذكرها النحويون.

وقد وجه ابن جني هذه القراءة على أنها اسم مصدر وممن وافقه في هذا التوجيه ابن عطية^(١)، والقرطبي^(٢)، وأبو حيّان^(٣)، والسمين الحلبي^(٤)، وشهاب الدين الخفاجي^(٥).

أمّا أبو حاتم فقد ردّ هذه القراءة ووسمها بالبعد عن العربية حيث يقول: "لا يعرف هذا في اللغة، وهو غلط غير جائز"^(٦).

وقد ردّ عليه ابن عطية قوله إذ يقول: "وليس كما قال"^(٧)، ثمّ عقّب بذكر قول ابن جني وتوجيهه، ورد على أبي حاتم بذلك. ونصّ على قرب هذه القراءة من العربية.

(١) انظر: المحرر الوجيز ٤٥٢/٣.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٢٢/ ١٠.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢٩/٦.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٤٧/٧.

(٥) انظر: حاشية الشهاب ٤٧/٦.

(٦) انظر: قوله في: المحرر الوجيز ٤٥٢/٣؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٢٢/١٠؛ والبحر المحيط ٢٩/٦.

(٧) المحرر الوجيز ٤٥٢/٣.

المطلب الرابع

المصدر الميمي

وفيه مسألتان:

١- المصدر الميمي من الثلاثي المجرد.

٢- المصدر الميمي من غير الثلاثي.

١- المصدر الميمي من الثلاثي المجرد

أ - (مَفْعَل)

يقول أبو الفتح في معرض الاحتجاج لقراءة عبد الله بن مسلم بن يسار: (مَجْمَع البحرين)^(١). بكسر الميم الثانية:^(٢)

"المصدر من فَعَلَ يَفْعَل، والمكان والزمان كلهن على مَفْعَل بالفتح؛ كقولك: ذهبت مَذْهَباً، أي ذهاباً، ومذهباً، أي مكاناً يذهب فيه. وهذا مَذْهَبُكَ، أي زمان ذهابك"^(٣)، وكذلك سأل يسأل مسألاً، فهو مصدر ومكان وزمان..."^(٤).

وقال في موضع آخر: "(المَفْرَ) بفتح الميم والفاء: المصدر، أين الفرار...".^(٥)

* * *

تعرض ابن جني في هذا النص للمصدر الميمي من الثلاثي المجرد، فيصاغ المصدر الميمي من الثلاثي المجرد على (مَفْعَل).

وفي ذلك يقول سيبويه: "أما ما كان من فَعَلَ يَفْعَل، فإن موضع الفعل مَفْعِل... فإن أردت المصدر بنيته على مَفْعَل، وذلك قولك: إن في ألف درهم

(١) سورة الكهف. آية: ٦٠.

(٢) انظر: القراءة في: معاني الفراء ١٤٨/٢ بدون نسبة؛ ومختصر في شواذ القرآن ٨٤؛ والكشاف

٦٨٣/٢ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٥٢٧/٣ ونسبها أيضاً للضحاك؛ وإعراب القراءات الشواذ

٢٧/٢؛ والبحر المحيط ١٣٦/٦ ونسبها أيضاً للضحاك والنضر.

(٣) سترس المسألة في بابها في (اسم الزمان والمكان) ص ٣٤٥.

(٤) المحتسب ٣٠/٢. وانظر: ٣٥٦/١؛ ٢٦٦/٢.

(٥) المحتسب ٣٤١/٢-٣٤٣.

لَمْضَرَبًا ؛ أي لضرباً^(١).

ويشترط لهذه الصياغة ألا يكون الفعل مثلاً واوياً ؛ لأن المصدر الميمي منه على (مَفْعِل).

يقول الرضي: "... قوله قياساً مطرداً ليس على إطلاقه؛ لأن المثال الواوي منه بكسر العين كالموعد والموَجَل^(٢) ويشترط فيه أن تحذف فاؤه في المضارع. وقد اشترط ابن عقيل أن يكون الفعل متصرفاً، فلا يصاغ المصدر الميمي من الجامد^(٣).

وليس هناك ما يوجب هذا الاشتراط ؛ لأن المصدر بعامة لا يأتي إلا من الأفعال المتصرفة، أمّا الجامدة فالاسم فيها يدل على الثبات. وقد استثنى سيبويه المثال الواوي صحيح اللام من (مَفْعِل)^(٤) بالفتح، فوجده على (مَفْعِل) وتابعه الزجاجي^(٥)، وابن مالك^(٦)، والرضي^(٧) والجاربردي^(٨)،

(١) الكتاب ٨٧/٤؛ وانظر: معاني القرآن للفراء ١٤٨/٢؛ والمقتضب ١١٨/٢؛ والموجز ١٨٨؛
والجمل ٣٨٨؛ والتكملة ٥٢٥؛ ونزهة الطرف للميداني ١٧٣؛ والمقرب ١٣٦/٢؛ وشرح
الكافية الشافية ٢٢٤٤؛ وشرح الشافية لركن الدين ٤٩٣؛ والكافية في شرح الشافية ٢٠١؛
وهمع الهوامع ٢٨٦/٣.

(٢) شرح الشافية له ١٧٠/١.

(٣) انظر: المساعد ٦٣٢/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٩٢/٤.

(٥) انظر: الجمل ٣٨٩.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٢٤٥/٤؛ والتسهيل ٢٠٨.

(٧) انظر: شرح الشافية له ١٧٠/١.

(٨) انظر: شرح الشافية للجاربردي ٦٧، ٦٦.

والسيوطي^(١).

أما الفراء فيبدو أنه يذهب^(٢) إلى تعميم الفتح في جميع الثلاثي المجرد، فلم أقف له على رأي في المثال الواوي، ولا أدري هل هو مع الجماعة في كسر العين، أو أن له رأياً يخالفهم فيه. ونحو ذلك وجدته عند الفارسي^(٣) والميداني^(٤)، وابن عصفور^(٥) وركن الدين^(٦).

على أن بعض العرب يفتح في المثال الواوي صحيح اللام الذي لم تحذف فأؤه في المضارع من باب فَعَلَ يَفْعَل.

يقول سيبويه: "... وحدثنا يونس وغيره أن ناساً من العرب يقولون في وَجَلِ يَوْجَلُ، ونحوه مَوْجَلٌ ومَوْحَلٌ [بالفتح]".^(٧)

وقد نقل ابن مالك الفتح عن طيء في المصدر الميمي من المثني الواوي الذي تحذف فأؤه في المضارع نحو: مَوَّرَثَ، مَوْضَعَ.

وذهب بعض المحدثين إلى التشكيك في نسبة هذه اللغة إلى طيء ورجَّح نسبتها لأهل الحجاز قال "... وقد مرّ بنا أن الذين قالوا يَوْجَلُ هم (أهل الحجاز) وهذا يتفق مع ما اعتادوه من تَأَنُّ وإعطاء كل صوت حقه.

ولكن السيوطي عزا (مَوْجَل) إلى (طيء) وأغلب الظن أن (مَوْجَل)

(١) انظر: المزهر ٩٨/٢؛ وارتشاف الضرب ٥٠١/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن ١٤٨/٢؛ والكافية في شرح الشافية ٢٠١.

(٣) انظر: التكملة ٥٢٥.

(٤) انظر: نزهة الطرف ١٧٣.

(٥) انظر: المقرَّب ١٣٦/٢.

(٦) انظر: شرح الشافية له ٤٩٣.

(٧) الكتاب ٩٣/٤.

أقرب ما يكون إلى لهجة الذين يقولوا (يَوْجَل) [وهم أهل الحجاز]
وطيء لاتقوله.

يقوي هذا الظن ما عُزِيَ إلى أهل اليمن من قولهم (مَوْجَل) للحفرة
التي يستنقع فيها الماء (وطيء) يمانية الأصل^(١).

(١) اللهجات في الكتاب ٤٧٠.

ب- (مَفْعُل)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة عطاء (فناظره إلى مَيْسُره) ^(١) بضم السين على جهة الإضافة إلى الهاء ^(٢):

"...وأما إلى مَيْسُره فغريب ؛ وذلك أنه ليس في الأسماء شيء على مَفْعُل بغير تاء، لكنه بالهاء، نحو: المَقْدُرة، والمَقْبُرة، والمَشْرِقة، والمَقْنُوة.

وأما قوله:

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلَكَأ أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَأَنْتَظَارُ ^(٣)
فطريقه عندنا أنه أراد مألكه، وهي الرسالة، غير أنه حذف الهاء وهو يريد لها...، وكذلك قول الآخر:

بُشِّنَ الزَّمِي لَا إِنْ لَا إِنْ لَزِمْتَهُ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيَّ مَعُون ^(٤)
يريد معونه، فحذف... وكذلك أراد هنا إلى ميسرته فحذف الهاء... وإليه ذهب الكوفيون في قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾... ^(٥).

* * *

في هذا النص تعرض ابن جني إلى قضية خلافية في وجود (مَفْعُل) وعدمه.

(١) سورة البقرة. آية: ٢٨٠.

(٢) انظر: القراءة في: معاني القرآن ٢٠٤/١ بدون نسبة؛ ومعاني القرآن للزجاج ٣٦٠/١ بدون نسبة؛ وإعراب القرآن للنحاس ٣٤٢/١؛ ومختصر في شواذ القرآن ٢٥ ونسبها لأبي سراج؛ والكشاف ٣٥٠/١ بدون نسبة؛ وإعراب القراءات الشواذ ٥٨٦/١ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٣٥٥/٢ ونسبها لمجاهد.

(٣) البيت من (الرملة) منسوب لعدي بن زيد في البحر المحيط ٣٥٥/٢؛ وبلا نسبة في المنصف ٣٠٩/١؛ وشفاء العليل ٨٦٧/٢؛ والمساعد ٦٣٦/٢.

(٤) البيت من (الطويل) منسوب لجميل بثينة. انظر: الديوان ٤٤؛ والخصائص ٢١٢/٣؛ والمنصف ٣٠٨/١؛ وشرح الشافية ١٦٨/١؛ والمساعد ٦٣٦/٢؛ وشفاء العليل ٨٦٧/٢.

(٥) المختصر، ١٤٤٣/١، ١٤٤٤.

وهل ورد منه شيء؟ وإن وجد فما توجيهه؟

فذهب سيبويه والبصريون إلى أنه ليس في الكلام (مَفْعُل) لا مفرداً ولا جمعاً، وفي ذلك يقول: "... لأنه ليس في الكلام مَفْعُل" ^(١). وممن وافقه في ذلك الأخفش ^(٢) والزجاج ^(٣) والنحاس ^(٤) وابن عطية ^(٥).

وما ورد من ذلك نحو: (مَكْرَم، وَمَعُون...) فشاذ والأصل (مَكْرُمَة، وَمَعُونَة...) فحذفت التاء للضرورة الشعرية.

وما ورد في غير الشعر فهو شاذ ونادر ^(٦).

وذهب الفراء ^(٧) وجمهور الكوفيين إلى أن (مَفْعُل) موجود في الكلام، لكن ليس على أنه مفرد بل هو اسم جمع. وممن وافقهما أيضاً في ذلك الفارسي، حيث يرى ^(٨) أن بناء (مَفْعُل) غير موجود في الآحاد المفردات، ووجه ما ورد في الشعر بأنها جموع، ووافقه في ذلك تلميذه ابن جني ^(٩).
أما الكسائي فيرى جواز أن يكون (مَفْعُل) واحداً ^(١٠).

(١) الكتاب ٩٠/٤. وانظر: شرح الشافعية للرضي ١٦٨/١.

(٢) انظر: معاني القرآن له ٢٠٤/١.

(٣) انظر: معاني القرآن له ٣٦٠/١.

(٤) إعراب القرآن ٣٤٢/١.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٣٧٧/١.

(٦) انظر: شرح الشافعية للرضي ١٦٩/١؛ وشرحها لركن الدين ٤٩٤؛ وشرحها للساكناني ٢٠٢.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ١٥٢/٢؛ وشرح الشافعية للرضي ١٦٩/١؛ وشرحها لركن الدين

٤٩٤؛ وشرحها للساكناني ٢٠٣؛ والمساعد ٦٣٦/٢.

(٨) انظر: التكملة ٢٢٦.

(٩) انظر: المنصف ٣٠٨/١. وانظر: الخصائص ٢١٢/٣.

(١٠) انظر: معاني القرآن للفراء ١٥٢/٢؛ والبحر المحيط ٣٥٥/٢؛ والدر المصون ٦٤٧/٢.

فأصحاب هذا القول يوجّهون ما ورد على أنه اسم جمع لا مفرد؛ أما ابن جني فعلاوة على هذا التوجيه له توجيه آخر وهو: أن هذه أسماء على (مفعلة) ولكنها محذوفة منها الهاء وهي مرادة.

ويلحظ أن ابن جني في (المنصف)^(١) يميل إلى كونها أسماء جموع مع ذكره للتوجيه الآخر.

أما في (المحتسب)^(٢) فإنه يميل في التوجيه إلى كونها أسماء مفردة محذوفة الهاء مع إرادتها، مع ذكره للتوجيه الآخر بالتضعيف (قيل)؛ والظاهر أنه يضعفه وهو المعتمد عنده في (المنصف).

أما قراءة نافع (فنطرة إلى ميسرة) بضم السين.^(٣)

فذهب جمهور العلماء إلى أن (ميسرة) بالضم لغة في (ميسرة). وممن قال بهذا النحاس^(٤)، وابن خالويه^(٥)، وابن زنجلة^(٦)، وابن عطية^(٧)، وابن أبي مريم^(٨)،

(١) انظر: المنصف ٣٠٨/١.

(٢) انظر: المحتسب ١٤٤، ١٤٣/١.

(٣) انظر: القراءة في: إعراب القرآن ٣٤٢/١؛ والحجة لابن خالويه ١٠٣؛ وإعراب القراءات السبع ١٠٣/١؛ والكشاف ٣٥٠/١ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٣٧٧/١؛ والموضح ٣٥١/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ٥٨٥/١ بدون نسبة؛ والكشف ٣١٩/١؛ والبحر المحيط ٣٥٥/٢؛ والدر المصون ٦٤٧/٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٣٤٢/١.

(٥) الحجة في القراءات السبع له ١٠٣.

(٦) انظر: حجة القراءات ١٤٩.

(٧) انظر: المحزر الوجيز ٣٧٧/١.

(٨) انظر: الموضح ٣٥١/١.

والعكبري^(١)، ومكي^(٢)، وأبو حيّان^(٣)، والسمين الحلبي^(٤).
ومَفْعَلَةٌ بالفتح أكثر^(٥).

وقد اختلف في نسبة هذه اللغة؛ فنسبها أبو جعفر النحاس لأهل الحجاز حيث يقول: "وإن كانت لغة أهل الحجاز فهي من الشواذ؛ إذ لا يوجد في كلام العرب مَفْعَلَةٌ إلاّ حروف معدودة شاذة"^(٦).

وممن وافقه في هذه النسبة أبو حيّان^(٧). أمّا مكي فقد نسبها لهذيل^(٨)، وهي قبيلة حجازية.

وقد وجّه العكبري هذه القراءة توجيهاً آخر حيث يقول: "إنه قد أراد مَيْسُورَةً، فحذف الواو اكتفاءً بدلالة الضمة"^(٩).

(١) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٨٥/١.

(٢) انظر: الكشف ٣١٩/١.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣٥٥/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٦٤٧/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٦٤٧/٢.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٣٤٣/١.

(٧) انظر: البحر المحيط ٣٥٥/٢.

(٨) انظر: الكشف ٣١٩/١.

(٩) التبيان ٢٢٦/١.

٢- المصدر الميمي من غير الثلاثي

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الحسن: (فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظَرِ)^(١) بفتح الظاء: (٢)

"المحتظر هنا مصدر، أي كهشيم الاحتظار. كقولك كآجر^(٣) البناء وخشب النجارة. والاحتظار: أن يجعل حظيره. وإن شئت جعلت (المحتظر) هنا هو الشجر، أي: كهشيم الشجرة المتخذة منها الحظيرة، أي: كما يتهافت من الشجرة المجعلولة حظيرة. والهشيم: ماتهشّم منه وانتشر".^(٤)

* * *

يجيء المصدر الميمي من غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد؛ والرباعي المجرد، والرباعي المزيد على وزن اسم مفعوله قياساً مطرداً، مثل: أخرج مُخْرَجاً، دَحَرَج مُدَحَرَجاً، انقلب مُنْقَلَباً، استخرج مُسْتَخْرَجاً. يقول سيبويه: في باب نظائر ما ذكرناه مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير

(١) سورة القمر. آية: ٣١.

(٢) انظر: القراءة في: معاني القرآن للفراء ١٠٨/٣؛ ومعاني القرآن للزجاج ٩٠/٥ بدون نسبة؛ وإعراب القرآن ٢٩٦/٤ بدون نسبة؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٤٩ ونسبها أيضاً لأبي رجاء؛ والكشاف ٤٣٨/٤؛ والمحزر الوجيز ٢١٨/٥ ونسبها أيضاً لأبي رجاء؛ وإعراب القراءات الشواذ ٥٣٣/٢ بدون نسبة؛ وتفسير البضاوي ٣٦/٩ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ١٢٤/١٧ ونسبها أيضاً لقتادة وأبي العالية؛ والبحر المحيط ١٨٠/٨ ونسبها أيضاً لأبي حيوة؛ ولأبي السّمّال؛ ولأبي عمرو بن عبيد.

(٣) الآجر: طيبخ الطين الواحدة، بالهاء. انظر: اللسان (أ ج ر) ١١/٤.

(٤) المحتسب ٢٩٩/٢؛ ٣٠٠.

زيادة "... فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول"^(١).

وقد علل سيبويه مجيء المصدر الميمي على هذه الصيغة بقوله "... لأن المصدر مفعول والمكان مفعول منه، فيضمون أوله كما يضمون المفعول ؛ لأنه قد خرج من بنات الثلاثة، فيفعل بأوله ما يُفعل بأول مفعوله..."^(٢).

وقد ذكر ابن جني في توجيهه لهذه القراءة توجيهين^(٣):

الأول: أن تكون مصدراً. فتكون مصدراً ميمياً من غير الثلاثي.

الثاني: أن (المحتظر) هنا هو الشجر؛ فيكون اسم مفعول؛ فيكون المعنى لهشيم الشجرة المتخذة منها الحظيرة.

وابن جني على هذا يكون موافقاً للقراء في تأويله^(٤) للمعنى الثاني.

أما الزجاج فقد جعل (المحتظر) بالفتح اسماً للحظيرة^(٥).

ووافق النحاس^(٦) القراء وابن جني. أما الزمخشري^(٧) فقد وافق الزجاج.

وقد ذكر^(٨) العكبري المعنيين فوافق ابن جني. أما البيضاوي^(٩) فقد وافق ابن

(١) الكتاب ٩٥/٤. وانظر: المقتضب ١١٨/٢؛ والأصول ١٤٩/٣؛ والتبصرة والتذكرة ٧٨١/٢؛

وشرح المفصل ٥٠/٦؛ وشرح الشافية للرضي ١٧٤/١؛ ١٧٥؛ وشرحها لركن الدين ٤٩٦؛

والجاربردي ٦٨؛ وشرحها للساكناني ٢٠٤.

(٢) الكتاب ٩٥/٤. وانظر: المقتضب ١١٨/٢؛ والأصول ١٤٩/٣.

(٣) انظر: نص ابن جني السابق ص ٢٨٠ من هذا البحث.

(٤) انظر: معاني القرآن له ١٠٩/٣.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه له ٩٠/٥.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٢٩٦/٤.

(٧) انظر: الكشف ٤٣٨/٤.

(٨) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٥٣٣/٢؛ والبيان ١١٩٥/٢.

(٩) انظر: تفسير البيضاوي ٣٦/٩.

جني في معنى اسم المفعول ووافق الزجاج في المعنى الآخر وهو الخطيرة.
وذكر أبو حيان^(١) والسّمين الحلبي^(٢) جميع المعاني السابقة (للمحتظر).
والكلمة تحتمل أن تكون مصدراً أو اسم مكان أو اسم مفعول.

(١) انظر: البحر المحيط ٨/ ١٨٠.

(٢) انظر: الدر المصون ١٠/ ١٤٢.

المبحث الثاني

اسم المرأة

اسم المرة

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة علي بن أبي طالب وأبي عبد الرحمن السلمي:
(أو أثره من علم) ^(١). ساكنة الشاء ^(٢).

"... وأما (الأثرة) ساكنة الشاء فهي أبلغ معنى ؛ وذلك أنها الفعلة الواحدة من هذا الأصل، فهي كقولك ائتوني بخبر واحد أو حكاية شاذة أي: قد قنعت في الاحتجاج لكم بهذا القدر على قلته، وإفراد عدده" ^(٣).

* * *

المصدر العام وضع للدلالة على الحدث دون إفادة أو دلالة على كمية معينة.
فإذا أريد المرة الواحدة صيغ منه اسم المرة فيدل على الحدث ووقوعه مرة واحدة.

فاسم المرة: اسم مصوغ من المصدر للدلالة على حصول الحدث مرة واحدة ^(٤).

ويشترط في اسم المرة أن يكون فعله تاماً يدل على حدث حسي من أعمال الجوارح الظاهرة كالمشي والجلوس والقيام والوقوف.

أما الأفعال الناقصة مثل كان وعسى، والأفعال التي تدل على معنى مجرد

(١) سورة الأحقاف. آية: ٤.

(٢) انظر: القراءة في: معاني القرآن للفراء ٥٠/٣؛ ومعاني القرآن وإعرابه ٤٣٨/٤ بدون نسبة؛ وإعراب القرآن ١٥٨/٤؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٤٠ ونسبها أيضاً للحسن؛ والكشاف ٢٩٨/٤ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٩٢/٥؛ وإعراب القراءات الشواذ ٤٧٣/٢ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٥٦/٨ ونسبها أيضاً لقتادة؛ والدر المصون ٦٦١/٩ ونسبها أيضاً لقتادة.

(٣) المحتسب ٢٦٤/٢؛ وانظر: ٢٤٣/١؛ ٣٣٣/٢.

(٤) انظر: تصريف الأسماء ٧٩؛ والضياء في تصريف الأسماء ٨٤.

نحو: عَلِمَ وَفَهِمَ وَجَهَلَ أو التي تدل على أوصاف ثابتة كالحسن والظرف والجلب والبخل فلا يشتق من مصادرها اسم للمرة^(١).

صياغته:

يصاغ اسم المرة من الثلاثي وغيره، فيصاغ من الثلاثي على (فَعْلَة) بفتح الفاء. يقول سيبويه في ذلك "... وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فَعْلَة على الأصل فَعْلٌ.." ^(٢).

ويشترط لحيء اسم المرة على هذه الصيغة أن يكون المصدر من ثلاثي مجرد متصرف تام من الزوائد ومن التاء^(٣).

ومن أمثلته: أَكَلْتُ أَكْلَةً، وَنَمْتُ نَوْمَةً، وَشَرَبْتُ شَرْبَةً... الخ.

فإذا كان المصدر مما فيه التاء وهو من الثلاثي الجرد فإنه يؤتى بقرينة تفرق بين المصدر وبين اسم المرة نحو: دعوت دَعْوَةً واحدة^(٤).

أمّا ابن هشام فقد استثنى من هذا الحكم ما كان على (فَعْلَة) و(فَعْلَة) نحو: (كُدْرَة ونَشْرَة) فإنه يرى أن تأتي باسم المرة منهما على (فَعْلَة) بالفتح دون الحاجة للقرينة أمناً للبس^(٥). فيقال: في اسم المرة من كُدْرَة، كُدْرَة ومن نَشْرَة، نَشْرَة.

(١) انظر: التصريح ٧٧/٢؛ وحاشية الصبان ٣١٠/٢؛ وعدة السالك ٢١٧/٣.

(٢) الكتاب ٤٥/٤. وانظر: المفتاح ٦٥؛ وشرح الكافية الشافية ٢٢٣٩/٤؛ وشرح المفصل ٥٦/٦؛ وشرح الشافية للرضي ١٧٨/١؛ وشرحها لركن الدين ٥٠٨؛ وشرحها للجاربردي ٦٩؛ وشرحها للساكناني ٢١٠.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ١٧٨/١؛ وشرحها لركن الدين ٥٠٨؛ وشرحها للجاربردي ٦٩؛ وشرحها للساكناني ٢١٠. وانظر: التصريح ٧٧/٢.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي ١٧٨/١؛ وشرحها لركن الدين ٥٠٨؛ وشرحها للجاربردي ٦٩؛ وشرحها للساكناني ٢١٠. وانظر: التصريح ٧٧/٢.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ١٧٩/١؛ وجمع المواع ٢٨٦/٣؛ وحاشية الصبان ٣١٠/٢.

وإن كان المصدر زائداً^(١) على ثلاثة أُتِيَ باسم المرة منه على وزن المصدر المستعمل.

وهو إمّا أن يكون فيه تاء نحو: إِجَابَةٌ وَاسْتِجَابَةٌ، أو لا تكون فيه تاء نحو: انطلاق واستخراج.

فالأوّل: يستعمل على حاله ويفرق بينه وبين اسم المرة منه بقرينة فيقال إجابة واحدة، واستعانة واحدة بالله.

أمّا الثاني: فإنه يؤتى بالمصدر المستعمل ثم تزداد تاء عليه فيقال انطلق انطلاقة واستخرج استخراجاً. وهكذا.

وإذا كان للفعل مصدران فالعبرة بالأشهر. وقد نص سيبويه على ذلك^(٢). فمثلاً الفعل دحرج له مصدران الدَحْرَاج والدَّحْرَجَة والأخير هو المشهور فعند إرادة اسم المرة يصاغ من المشهور فيقال: دَحْرَجَة واحدة. وكذلك الفعل قاتل فله مصدران قتالٌ ومقاتلة ولكن الأصل والمشهور المقاتلة فيقال مقاتلة واحدة. وعلل سيبويه لذلك فقال: "... لأنك لو أردت الفعل في هذا لم تتجاوز لفظ المصدر"^(٣).

ويقول الصيمري: "... لأنك تبني المرة الواحدة مما هو أصل للباب والأصل في فَعَلَلْتُ: فَعَلَّلْتُ كما قدمنا وقاتلته مُقَاتَلَةٌ واحدة، وأخذت مؤاخذه واحدة، ولا تقل قِتَالَةً واحدة ؛ لأن أصل مصدر فاعلت مفاعلة فتبني المرة الواحدة مما هو

(١) انظر: في صياغة اسم المرة من هذا النوع: الكتاب ٨٦/٤؛ والتبصرة ٨٨٦/٢؛ وشرح المفصل

٥٧/٦؛ وشرح الشافية للرضي ١٧٩/١؛ وشرحها لركن الدين ٥١٠؛ وشرحها للجاربردي

٧٠؛ والمساعد ٦٣٠/٢؛ وجمع الهوامع ٢٨٥/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٨٦/٤. وانظر: جمع الهوامع ٢٨٦/٣.

(٣) الكتاب ٨٦/٤.

الأصل... " (١).

وقد شدّ في هذا الباب قول العرب أتيته إتيانة، ولقيته لقاءة ؛ وذلك أن القياس فيها أتيته أتيّة ولقيته لقيّة ؛ وذلك أن المصدر الثلاثي المجرد إذا لم يكن فيه تاء بني للمرة على فعلة وأتي ولقي ثلاثي مجرد ولا تاء في مصدره (٢).
هذا وقد وجّه ابن جني هذه القراءة على اسم المرة وهو في ذلك موافق للفراء (٣) وممن قال بما قالاه الزمخشري (٤) وابن عطية (٥) والسّمين الحلبي (٦).

(١) التبصرة والتذكرة ٧٧٦/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٤٥؛ والمفتاح ٦٥؛ وشرح المفصل ٥٧/٦؛ وشرح الكافية الشافية ٢٢٤٠؛ وشرح الشافية للرضي ١/١٨٠؛ وشرحها لركن الدين ٥١٠؛ والتصريح ٧٧/٢.

(٣) انظر: معانيه ٥٠/٣.

(٤) انظر: الكشف ٢٩٨/٤.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٩٢/٥.

(٦) انظر: الدر المصون ٦١/٩.

المبحث الثالث

اسم الهيئة

اسم الهيئة

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الشعبي: (وَفَعَلْتَ فِعْلَتَكَ)^(١) بكسر الفاء^(٢):

"الفِعْلَةُ كناية عن الحال التي تكون عليها كالرُّكْبَةِ، والجلِيسَةِ والمِشْيَةِ والإِكْلَةِ: فجرت مجرى قولك: وَفَعَلْتَ فِعْلَكَ الذي فعلت؛ وذلك لأن الفعل قد تعاقب الفعل كقولهم نَشَدْتَهُ نَشْدًا وكذلك ﴿صَبَغَ اللَّهُ﴾^(٣) كقولك صَبَغَ اللَّهُ. ومثله من غير المصادر هذا صَفَوُ الشَّيْءِ وَصِفَوْتَهُ، والْبَرَكَةُ والْبَرَكَةُ: الصدر، وله نظائر"^(٤).

* * *

المصدر العام عند وصفه لا يدل على هيئة معينة فإذا أُريدَ إبراز الهيئة صيغ من المصدر اسم الهيئة فيدل على الحدث وهيئته معاً.
واسم الهيئة: اسم مصوغ للدلالة على الصفة التي يكون عليها الحدث عند وقوعه^(٥).

وتبين الصفة إما بالذكر نحو: حسن الجلسة أو بقرينة الحال نحو: إنها لقتلة،

(١) سورة الشعراء. آية: ١٩.

(٢) انظر: القراءة في: معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٩؛ و ٩/٤٣٦؛ ومعاني القرآن وإعرابه ٤/٨٦؛ ومختصر شواذ القرآن ١٠٧؛ والمحزر ٤/٢٢٧؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢/٢١٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ١٣/٩١؛ والبحر المحيط ٧/١٠؛ والدر المصون ٨/٥١٦.

(٣) سورة البقرة. آية: ١٣٨.

(٤) المحتسب ٢/١٢٧.

(٥) تصريف الأسماء ٨١؛ والضياء ٨٦.

وعِذْرَةٌ^(١) في قول النابغة الذبياني:

ها إِنَّ تَا^(٢) عِذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَأَهَّ فِي الْبَلَدِ^(٣)
أي عذر بليغ.

ويشترط لصياغة اسم الهيئة نفس الشروط المشترطة في اسم المَرَّة^(٤).

واسم الهيئة يصاغ من الثلاثي المجرد (على فِعْلَةٍ) بكسر الفاء؛ يقول سيبويه في باب ما تجيء منه الفِعْلَةُ التي تريد بها ضرباً من الفعل "وذلك قولك حسن الطَّعْمَةِ. وقتلته قِتْلَةً سَوْءٍ، وبئست الميتة، وإنما تريد الضرب الذي أصابه من القتل، والضرب الذي هو عليه من الطَّعْمِ. ومثل هذا الرُّكْبَةُ، والجلِيسَةُ، والقِعْدَةُ"^(٥).

فإن كان المصدر على (فِعْلَةٍ) مثل نَشْدَةٍ فلا بد من قرينة للتفريق بين المصدر والهيئة فيقال: نَشْدَةٌ سَوْءٍ أو نَشْدَةٌ لَطْفٍ^(٦).

ولا يأتي اسم الهيئة من غير الثلاثي على (فِعْلَةٍ) ذلك حتى لاتنهدم بنية المصدر^(٧) بحذف الزوائد فيه لأنها مقصودة لأغراض معنوية.

فإذا أريد بيان الهيئة من غير الثلاثي أتى بالمصدر موصوفاً^(٨) فيقال: أعطى

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ١٨٠/١؛ وتصريف الأسماء ٨١؛ والضياء ٨٦.

(٢) "تا" راجعة لما ذكر في قصيدته من يمينه أنه لم يأت بشيء يكرهه النعمان. انظر: شرح شواهد الشافية ٨١/٤ رقم (٣٥).

(٣) انظر: فيه: الرضي ١٨٠/١.

(٤) انظر: اسم المَرَّة ص ٢٨٤ وما بعدها.

(٥) الكتاب ٤٤/٤؛ وانظر: المفتاح ٦٦؛ والتبصرة ٧٦٣/٢؛ وشرح الكافية الشافية ٢٢٤٠/٤؛

وشرح المفصل ٥٧/٦؛ وشرح الشافية للرضي ١٨٠/١؛ وشرحها لركن الدين ٥٠٨؛ وشرحها للحاربردي ٦٩؛ وجمع الهوامع ٢٨٥/٣.

(٦) انظر: الأشموني ٣١٠/٢؛ والتصريح ٧٧/٢.

(٧) انظر: التصريح ٧٧/٢؛ وعدة السالك ٢١٨/٣.

(٨) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٥١٠؛ وشرحها للحاربردي ٧٠؛ وشرحها للساكناني ٢١١.

إعطاءً حسنةً، وانطلق إنطلاقة سريعة.

وقد شذّ مجيء اسم الهيئة من غير الثلاثي المجرد على (فَعْلَة)^(١) فقليل (فلان حسن العِمة^(٢) والقِمَصَة^(٣)) و(فُلَانَة حسنة الخِمَرَة^(٤) والنَّقَبَة^(٥)). هذا، وتستعمل صيغة (فَعْلَة) مصدرًا دون الدلالة على نوع أوهيئة مثل: دريت درية، ولفلان شيدة، وله ردة^(٦).

وقد وجه ابن جني هذه القراءة الشاذة على اسم الهيئة وهو في ذلك موافق لما نص عليه الزجاج^(٧)، وإن كان الأخير يرى جودة الفتح؛ لأن المراد المرة الواحدة^(٨). وممن قال بذلك ابن عطية^(٩)، والعكبري^(١٠)، والبيضاوي^(١١)، والقرطبي^(١٢) وأبو حيّان^(١٣)، والسّمين الحلبي^(١٤).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٢٤١/٤؛ وأوضح المسالك ٢١٧/٣؛ وجمع الهوامع ٢٨٥/٣؛ والتصريح ٧٧/٢.

(٢) العِمة: لبس العمامة وهي من لباس الرأس. انظر: اللسان (ع م م) ٤٢٥/١٢.

(٣) القِمَصَة: لبس القميص وهو لباس معروف يغطي البدن. انظر: اللسان (ق م ص) ٨٢/٧.

(٤) الخِمَرَة: لبس الخمار: وهو ثوب يغطي به الرأس. انظر: اللسان (خ م ر) ٢٥٧/٤.

(٥) النَّقَبَة: لبس النقاب: وهو غطاء يجعله المرأة على مارن أنفها تستر به وجهها. انظر: اللسان (ن ق ب) ٧٦٨/١.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ٧٦٣/٢؛ وشرح المفصل ٥٧/٦.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٨٦/٤.

(٨) انظر: القرآن وإعرابه ٨٦/٤. وانظر: الجامع لأحكام القرآن ٩١/١٣.

(٩) انظر: المحرر الوجيز ٢٢٧/٤.

(١٠) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢١٢/٢.

(١١) انظر: تفسير البيضاوي ١٧٣/٧.

(١٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٩١/١٣.

(١٣) انظر: البحر المحيط ١٠/٧.

(١٤) انظر: الدر المصون ٥١٦/٨.

الفصل الثالث

الأسماء المشتقة

وفيه ستة مباحث:

- المبحث الأول: اسم الفاعل.
- المبحث الثاني: أمثلة المبالغة.
- المبحث الثالث: اسم المفعول.
- المبحث الرابع: اسم التفضيل.
- المبحث الخامس: الصفة المشبهة.
- المبحث السادس: اسما الزمان والمكان.

مدخل: المشتقات

تعريف المشتق لغة:

الاشتقاق هو: الأخذ في الكلام^(١)، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه^(٢)، والمشتق هو المأخوذ من غيره.

واصطلاحاً:

نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وترتيباً، ومغايرتهما في الصيغة^(٣).

أقسامه:

حدد ابن جني أقسام الاشتقاق وذكر أنهما على ضربين^(٤):

الأول: الاشتقاق الصغير:

ويعرفه ابن جني بقوله: "فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقراه. فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته ومبانيه"^(٥).
ثم يمثل بـ(س ل م) ويقول عن هذا التركيب "... فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو: سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة والسليم..."^(٦).

وهذا النوع هو ما يعنى به الباحث في هذه الدراسة.

الثاني: الاشتقاق الأكبر:

(١) انظر: معجم العين (ش ق ق) ٨/٥.

(٢) انظر: لسان العرب (ش ق ق) ١٨٤/١٠.

(٣) التعريفات للجرجاني ٢٧.

(٤) انظر: الخصائص ١٣٤/٢.

(٥) الخصائص ١٣٤/٢.

(٦) الخصائص ١٣٤/٢.

ويعرفه ابن جني بقوله: "وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه، وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة، وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة، والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون في ذلك التركيب"^(١).

ومثل له بتقاليب (ج ب ر) فهي أين وقعت للقوة والشدة^(٢) (أي مهما اختلف ترتيب حروفها).

وابن جني يرى أن أصل المشتقات هو المصدر^(٣) وهو في ذلك موافق للبصريين^(٤).

وقد خالف ابن جني هذا الأصل في كتابه المحتسب وذلك عندما عرّض لكلمة (النعمة) حيث يرى أنها مشتقة من حرف الجواب (نعم) حيث يقول: "... وكذلك عندي أصل تصرف النعمة والنعيم والإنعام وجميع ما في هذا الحرف إنما هو من قولنا: نعم؛ وذلك أن نعم محبوبه مستلذة، وهي ضد (لا) الكثرة المستكرهة.

فإن قيل: فكيف يجوز الاشتقاق من الحروف ؟

قيل: قد اشتق منها في غير موضع، قالوا سألني حاجة، فلأيت له، أي: قلت له: لا. وسألتك حاجة، فلوليت لي أي قلت لولا. وقالوا حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، فاشتقوا من حاءٍ وعاءٍ وهاءٍ وهن أصوات، والأصوات للحروف

(١) الخصائص ١٣٤/٢.

(٢) انظر: الخصائص ١٣٥/٢.

(٣) انظر: اللمع ١٠١.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٥/١ وما بعده.

أخوات، وما أكثر ذلك" (١).

وفي كلام ابن جني هذا نظر وذلك أن النعمة معلومة الأصل وهي من: نَعِمَ الشيءُ نَعَمًا ونعيمًا؛ أي لان مَلَمَسُهُ، ومنه نَعِمَ عَيْشُهُ. وعليه فلا حاجة لمخالفة أصل الاشتقاق.

كما أن تنظير ابن جني بما ذكره لا يخلو من نظر، وذلك أنه قاس ماله أصل معلوم من الاشتقاق (النعمة) وهو المصدر على قول البصريين، أو الفعل (نَعِمَ) على قول الكوفيين بما لا أصل له غير الحرف مثل لوليت ولاليت، فهما مختلفان في أصل الاشتقاق.

وفيما يأتي دراسة لما ورد عند ابن جني في المحتسب من المشتقات.

(١) المحتسب ٣٤٩/٢.

المبحث الأول

اسم الفاعل

اسم الفاعل

قال أبو الفتح في مَعْرِض الاحتجاج لقراءة أبي السَّمَال: (فإن زَلَلْتُمْ من بعد ماجاءتكم البينات)^(١) بكسر اللام من زَلَلْتُمْ^(٢):

"هما لغتان زَلَلْتُ وزَلَلْت، بمنزلة ضَلَلْتُ وضَلَلْتُ، إلا أن الفتح فيهما أعلى اللغتين، واسم الفاعل منهما ضَالٌّ، ولو جاء ضليل لكان قياساً على ماجاء عنهم من فَعِيل في فَعَلَ من المضاعف، نحو: خَفَّ فهو خفيف، وعَزَّ فهو عزيز، وقلَّ فهو قليل، وجدَّ فهو جديد. وذلك أنه قد جاء فَعِيل في فَعَلَ من غير المضاعف، وذلك: كَسَدَ البيع فهو كسيد، وفَسَدَ فهو فسيد فلما جاء ذلك في غير المضاعف كان المضاعف أولى به؛ لثقل الإدغام في ضالَّ وفارَّ"^(٣).

وقال في موضع آخر: "ويقول في اسم الفاعل على يَحْطُمُ: مُحْطَمٌ، وعلى يَحِطُّمُ: مُحِطَّمٌ"^(٤).

* * *

تعرّض ابن جني هنا لاسم الفاعل. وقد عرّفه العلماء بعدة تعريفات هي في مجموعها متفقة في المعنى والدلالة على اسم الفاعل.

على أن مصطلح (اسم الفاعل) لم يعرف عند سيبويه وإنما عبّر عنه بالاسم حيث يقول: "فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ

(١) سورة البقرة. آية: ٢٠٩.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٢٠؛ والكشاف ٢٨٠/١؛ والمحرر الوجيز ٢٨٣/١؛

وإعراب القراءات الشواذ ٢٤٣/١؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٧/٣؛ والدر المصون ٣٦٢/٢.

(٣) المحتسب ١٢٢/١؛ وانظر ١٤١/٢، ٤٨/١٢.

(٤) المحتسب ١٣٨/٢.

يَفْعَل وَيَكُون المصدر فعلاً والاسم فاعلاً^(١).

وقد عَرَف ابن السراج هذا المصطلح واستعمله في دراسته حيث يقول:
"اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل نحو: ضارب وآكل وقاتل، يجري على
يضرب فهو ضارب..."^(٢).

وقد عَرَفه ابن جني فقال: "اسم الفاعل نحو: قائم وقاعد: لفظ يفيد الحدث
الذي هو القيام والقعود، وصيغته وبنأؤه يفيد كونه صاحب الفعل"^(٣).
وقال عنه الزمخشري: "وهو ما يجري على يَفْعَل من فعله، كضارب، ومُكْرَم
ومنطلق ومُسْتَخْرَج ومُدْخَرَج"^(٤).

أمّا ابن الحاجب فقد قال: "ما اشتق من فعل لما قام به بمعنى الحدث"^(٥).
وأمّا ابن مالك فعَرَفه بأنه "هو الصفة الدالة على فاعل جاريه في التذكير
والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي"^(٦).
وقال عنه: "ما صيغ من مصدر موازناً للمضارع ليدل على فاعله، غير صالح
للإضافة إليه، كضارب ومُكْرَم ومُسْتَخْرَج"^(٧).
وحَدّاه ابن هشام فقال: "هو ما دلّ على الحدث والحدث وفاعله"^(٨).

(١) الكتاب ٥/٤.

(٢) الأصول ١٢٢/١.

(٣) الخصائص ١٠١/٣.

(٤) المفصل ٢٨٥.

(٥) الكافية ١٨٠.

(٦) التسهيل ١٣٦.

(٧) شرح الكافية الشافية ١٠٢٧/٢.

(٨) أوضح المسالك ١٩٤/٣.

وعرفه في شذور الذهب^(١) بتعريف ابن الحاجب السابق.

ولو نظر إلى التعريفات لوجد أن في إشارة ابن السراج وتعريف الزمخشري وابن مالك تركيزاً على بيان وجه الشبه بين اسم الفاعل والفعل المضارع في اللفظ والمعنى.

ويزيد ابن مالك في التعريف الثاني فيبين ما يختص به اسم الفاعل من كونه لا تصح إضافته لفاعله على عكس بقية المشتقات.

أما تعريف ابن جني وابن الحاجب وابن هشام فإنه يركز على بيان دلالة من الحدث والصفة^(٢).

وقد علل ابن الحاجب سبب التسمية (باسم الفاعل) فأرجع ذلك إلى أن الثلاثي هو الأكثر واسم الفاعل منه على (فاعل) لذلك جاء على هذه الصيغة فهي أصل للباب^(٣).

واعترض عليه الرضي فقال: "... وفيما قال نظر؛ لأنه ليس القصد بقولهم (اسم الفاعل) اسم الصيغة الآتية على وزن اسم الفاعل، ولا المستفعل، بل المراد: اسم من فعل الشيء"^(٤).

وقد اختلف العلماء^(٥) في صيغة اسم الفاعل من حيث الاسمية والفعلية: فذهب البصريون إلى أن هذه الصيغة اسم؛ لقبولها علامات الاسم من جر

(١) انظر: شرح شذور الذهب ٣٨٥.

(٢) انظر: الأسماء العاملة ١٤٠.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٤٨٤/٣.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٤٨٤/٣.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢/١؛ ومجالس ثعلب ٢٧١/١، ٤٧٧/٢؛ والإيضاح في علل النحو

٥٣؛ والأسماء العاملة ١٤٣.

وتنوين وتثنية... وغيرها.

فيقال مررت براكبٍ وراكبين وركّاب.

كما أنها في الوقت نفسه لا تقبل أي علامة من العلامات الخاصة بالفعل؛
كلحاق تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة والسين أو النواصب والجوازم وغيرها
من العلامات.

أمّا الكوفيون فيرون أن هذه الصيغة ضربٌ من الأفعال. وقد سمّوه الفعل الدائم.
ومن النصوص التي تدل على جعل الكوفيين اسم الفاعل فعلاً دائماً قول
الفراء: "وقال الكسائي في إدخالهم (أن) في (مالك): هو بمنزلة قوله (مالككم في
ألاً تقاتلوا) ولو كان ذلك ما قال لجاز الكلام مالك أن قمت... فلذلك جاءت
في (مالك) في المستقبل ولم تأت في دائمٍ ولا ماضٍ..."^(١).

ومن تلك النصوص أيضاً قول ثعلب: "ولا يحال بين الدائم والاسم
بما..."^(٢).

ويقول: "... هذا الرجل قائم، وقد أجاز أهل البصرة إذا كان معهوداً أن
ينصب الفعل"^(٣). فهو يقصد بالفعل اسم الفاعل.

الثالث: رأي يجمع بين القولين السابقين. ويجعل اسم الفاعل في مرتبة بين
الاسم والفعل. وذلك أن لفظه لفظ الأسماء ومعناه معنى الأفعال. وهذا القول
للبراء نقله عنه ثعلب حيث يقول: "... فقلت: الفراء يقول (قائم) فعل دائم،
لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب

(١) معاني القرآن ١/٦٥.

(٢) مجالس ثعلب ١/٢٧١.

(٣) مجالس ثعلب ١/٤٤.

فيقال: قائمٌ قياماً. وضاربٌ زيداً. فالجُهه التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً...^(١).

صياغته:

يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على (فاعل) مثل ضرب فهو ضارب، كتب فهو كاتب. سواء أكان الفعل لازماً أم متعدياً من فَعَلَ، أم متعدياً من فَعِلَ^(٢).

وقلّ ورود (فاعل) من فَعِلَ وفَعُلَ لازمين. ويعلل الأستاذ محمد الطنطاوي لذلك فيقول: "والسبب في قلته منهما أن المشتق فيهما متهيء للصفة المشبهة... فهي القياسية فيهما"^(٣).

فمن الأول (فَعِلَ) ضَحِكَ فهو ضاحك ونَدِمَ فهو نادم. أمّا الثاني فيقول ابن خالويه: "ليس في كلام العرب فَعُلَ فهو فاعل إلاّ حرفان: فَرُهُ الحمار فهو فارهُ^(٤) وعَقُرَت المرأة فهي عاقر"^(٥).

فإن كانت عين الفعل فيها لغتان الضم والفتح، فنأخذ اسم الفاعل من المفتوح^(٦) مثل كَمَلُ وكَمَلَ. لأن أخذ اسم الفاعل من المفتوح هو الأكثر. أمّا الثاني فهو خاص بالصفة المشبهة.

ويصاغ من غير الثلاثي على وزن مضارعه المبني للفاعل بعد إبدال حرف

(١) مجالس العلماء ٢٦٥.

(٢) انظر: الكتاب ١٥/٤؛ والتسهيل ١٩٦؛ والارتشاف ٥١٠/٢؛ وشفاء العليل ٨٤٣/٢.

(٣) تصريف الأسماء ٨٥.

(٤) الفاره: الحاذق. انظر: اللسان (ف ر هـ) ٥٢٢/١٣.

(٥) ليس في كلام العرب ١٢٠. وانظر: المزهر ٨١/٢.

(٦) انظر: الارتشاف ٥١٠/٢؛ والمساعد ٥٨٧/٢.

المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل كبر فهو مكبر واستغفر فهو مستغفر^(١).

وقد تكسر الميم إتباعاً للعين مثل مِنتن فقد كسرت الميم إتباعاً كما أنه قد تضم العين إتباعاً للميم فيقال مُنتن^(٢).

وشذ فتح عين (مُفْعِل) في ألفاظ محصورة منها: أسهب الرجل في الحديث فهو مُسْهَب، وألْفَج فهو مُلْفَج^(٣)، ومنه قوله ﷺ: (ارحموا ملفجيكم) ومنها مُحْصَن^(٤).

وحكى ابن جني وغيره ضم العين في (مُنْفَعِل) مرفوعاً وذلك في (مُنْحَدِر)^(٥).

وجاء اسم الفاعل من أفعَل على فاعل بالرغم من أنه زائد على الثلاثه، فقليل: أورس فهو وارس وأيفع فهو يافع وأقبل فهو باقل^(٦).

وربما استغني عن فاعل (مُنْفَعِل) فقليل حبّ فهو مُحِبٌّ^(٧).

وهناك صيغ أخرى قد جاءت بمعنى اسم الفاعل، من هذه الصيغ (فَعُول)

مثل: لَعُوس^(٨) وعدو، و(فَعِيل) مثل: خفيف وعزيز، وقد أشار إليه ابن جني في

نص المسألة و(فَعِيل) نحو: سيّد، و(فَعَال) نحو: جَوَاد من جاد. إلى غير ذلك^(٩).

(١) انظر التسهيل ١٣٦؛ وارتشاف الضرب ٥٠٩/٢؛ وشرح الكافية للرضي ٣٨٤/٣؛ والمساعد

١٨٩/٢؛ وشفاء العليل ٦٢١/٢؛ وشرح المكودي ١٧٤.

(٢) انظر التسهيل ١٣٦؛ والمساعد ١٨٩/٢؛ وشفاء العليل ٦٢١/٢.

(٣) الملفج: المفلس. انظر: اللسان (ل ف ج) ٣٥٨/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٨٥/٣؛ والمساعد ١٩٠/٢؛ وشفاء العليل ٦٢٢/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧١/٣؛ والمساعد ١٨٩/٢؛ وشفاء العليل ٦٢١/٢.

(٦) انظر: المحتسب ٢٤٢/٢؛ والتسهيل ١٣٦؛ والمساعد ١٩٠/٢؛ وحاشية الصبان ٣١٢/٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٧١.

(٨) يقال: ما ذقت لَعُوساً أي شيئاً. انظر: اللسان (ل ع س) ٢٠٨/٦.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٥١٠/٢؛ وجمع الهوامع ٢٨٨/٣؛ وتصريف الأسماء ٨٦.

المبحث الثاني

أمثلة المبالغة

أمثلة المبالغة

اسم الفاعل لا يدل إلّا على حدث وصاحبه ولا يعطي درجة وقوع الحدث من حيث القلة والكثرة أو القوة والضعف فإذا أُريد أن يُعبّر عن الكثرة والمبالغة فيه أتى بما يعرف بأمثلة المبالغة أو صيغ المبالغة منه.

وعرّفها العلماء بقولهم: "ما حوّل من اسم الفاعل للمبالغة إلى فَعُول، وفَعَّال ومِفْعَال، وفَعِيل وفُعَّال وفَعِل" ^(١).

وعرّفها ابن هشام فقال عن المثال: "هو ما حوّل للمبالغة من فاعل إلى فَعَّال أو مِفْعَال أو فَعُول بكثرة، أو فَعِيل أو فَعِل بقلّة" ^(٢).

وهذه الصيغ الخمس المشهورة هي ^(٣):

- ١- (فَعَّال) نحو: جرّاح وعلّام وعوّام.
- ٢- (فَعُول) نحو: صَبُور وعَجُول، وفَخُور.
- ٣- (مِفْعَال) نحو: مَنَحَار ومِقْدَام ومِقْفَال. ومنه قول العرب: (إنه لمنحار بوائكها) ^(٤) أي: سمانها.
- ٤- (فَعِيل) نحو: عليم ونصير وسميع.

(١) ارتشاف الضرب ٢٢٨١/٥.

(٢) شرح شذور الذهب ٣٩٢.

(٣) انظر: التسهيل ١٣٦؛ وشرح التسهيل ٨٠، ٧٩؛ وشرح الكافية للرضي ٤٩٠/٣؛ والمساعد ١٩٣/٢؛ وتصريف الأسماء ٨٧.

(٤) انظر: الكتاب ١١٢/١؛ وشرح التسهيل ٧٩/٣؛ وشرح الكافية للرضي ٤٩٠/٣؛ والارتشاف ٢٢٨١/٥.

٥- (فَعِل) نحو: حَذِرَ وَسِئِمَ.

يقول سيويه عن هذه الصيغ الخمس: "وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحدّث عن المبالغة فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعُول، وفَعَّال ومِفْعَال، وفَعِل. وقد جاء: فَعِيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير".

والأشهر والأكثر في هذا الصيغ هي (فَعَّال وفَعُول ومِفْعَال) والأقل هما (فَعِيل) و(فَعِل) بدلالة نص سيويه السابق وقوله "وفَعِل أقل من فَعِيل بكثير"^(١).

فدل هذان النصان على أن فَعِل وفَعِيل هما الأقل مع ما بينهما من التفاوت. وقد ذكر السيوطي نقلاً عن ابن خالويه - اثني عشر بناء للمبالغة قال: "العرب تبني أسماء المبالغة على اثني عشر بناء (فَعَّال) كفَسَّاق، و(فُعِّل) كغُدَّر، و(فَعَّال) كغُدَّار، و(فَعُول) كغُدُّور، و(مِفْعِيل) كمِعْطِير، و(مِفْعَال) كمِعْطَار، و(فُعْلَة) كهَمْزَة ولمزَة، و(فَعُولَة) كمَلُولَة و(فاعلة) كراوية وخائنة، و(فَعَّالَة) كبَقَّاقَة للكثير الكلام، و(مِفْعَالَة) كمِجْزَامَة"^(٢).

وزاد الرضي^(٣) (فَعَّال) كطُوال، و(فَعِيل) كفَسَّيق، و(فُعِّل) كزُمِّل، و(فَعِيل) كزُمِّل وهو الجبان الضعيف، و(مِفْعَل) كمِدْعَس وهو الكثير الطعن.

(١) الكتاب ١/١١٢.

(٢) المزهر ٢/٢٤٣. وانظر: المحتسب ٢/٢٣٠؛ والمنصف ١/٢٤٠؛ ٢٤١.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٢/١٣٦، ١٧٩.

ومع هذا الحصر لأبنية المبالغة إلا أنهم لم ينصوا على تقسيم هذه الأوزان إلى سماعية أو قياسية.

وقد يفهم من نص سيبويه الذي حصر فيه المشهور من أبنية المبالغة أنه يذهب إلى قياسية الأربعة الأول دون (فَعِيل) وذلك أنه أورد الأخير بصيغة مختلفة.

ويفهم من كلام الزجاجي^(١) قياسية الأوزان الخمسة ويعين على هذا الفهم قول ابن أبي الربيع في شرحه حيث قال: "ويظهر من قول أبي القاسم أنه قياس في الجميع؛ لأنه قال: ضَرُوبٌ وضَرَّابٌ ومِضْرَابٌ وضَرِبٌ وضَرَبٌ"^(٢).

وعرَّض ابن أبي الربيع إلى خلاف العلماء في قياسية^(٣) هذه الصيغ وذكر أن أكثر العلماء لا يقول بقياسيتها ويلتزم فيها بالمسموع من العرب.

وذكر أن بعضهم يرى قياسيتها واختار القول بعدم قياسية هذه الصيغ حيث يقول: "لكن الصحيح أن هذا كله يقصر على السماع"^(٤).

أما أبو حيان فقد فصل حيث يقول: "والذي أختاره جواز القياس في فَعُول وفَعَال ومِفْعَال والاقتصار في فَعِيل وفَعِل على المسموع"^(٥).

وتؤخذ هذه الأوزان من مصدر الفعل الثلاثي فلا يصح اشتقاقها من غير الثلاثي المجرد^(٦).

(١) انظر: الجمل في النحو ٩٢.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١٠٥٤/٢.

(٣) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١٠٥٤/٢.

(٤) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١٠٥٥/٢.

(٥) ارتشاف الضرب ٢٢٨٣/٥.

(٦) ارتشاف الضرب ٢٢٨١/٥.

كما يشترط فيها أن تكون من فعل متعد، وعدّ العلماء كل ما جاء على هذه الأوزان من اللازم صفة مشبهة. يقول أبو حيان: "المثال هو الوصف الدال على الفاعل للمبالغة المشتق من متعد، المطابق لموصوفه تذكيراً وإفراداً وفروعهما"^(١).

وفيما يلي دراسة لما ورد عن ابن جني في المحتسب:

(١) تذكرة النحاة ٣١٥.

مجيء أمثلة المبالغة من غير الثلاثي

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة معاذ بن جبل (... إلا سبيل الرِّشَاد)^(١)، أي: سبيل الله، على فعال^(٢):

"ينبغي أن يكون هذا من قولهم: رَشِدَ يَرُشِدُ، كعلام من عَلِمَ يَعْلَمُ، أو من رَشَدَ يَرُشِدُ، كعباد من عَبَدَ يَعْبُد. ولا ينبغي أن يحمل على أنه من أرشد يُرشد؛ لأن (فَعَالاً) لم يأت إلا في أحرف محفوظة، وهي أَجْبَرَ فهو جَبَّار وأسَارَ فهو سَآر، وأقصر فهو قَصَّار، وأدرك فهو دَرَاك، وأنشدوا للأخطل:

وَشَارِبٍ مُرْبِحٍ بِالكَاسِ نَادِمَنِي لَا بِالْحَصُورِ وَلَا فِيهَا بِسَآر^(٣)

وأجود الروائين (بسوار)، أي: بمعربد، وأنشد ابن الأعرابي: (غير قَصَّار) وعلى أنهم قد قالوا: جَبَّره على الأمر وقصر عن الأمر، فينبغي أن يكون جَبَّار وقَصَّار من فعل هذين الحرفين، وكذا ينبغي أن يعتقد في سَآر ودَرَاك على أنهما خرجا بحرف الزيادة، فصارا إلى سَآر ودَرَك تقديرًا، وإن لم يخرجوا إلى اللفظ استعمالاً. كما قالوا: أبقل المكان فهو باقل... وقالوا أيضاً: ألقحت الريح السحاب، فهو لاقح. فهذا على حذف همزة أفعل، وإنما قياسية ملقح، فعلى ذلك خرج الرِّشَاد إلى رَشَد بمعنى أرشد تقديرًا لا استعمالاً"^(٤).

* * *

(١) سورة غافر. آية: ٢٩، ٣٨.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١٣٣؛ والكشاف ١٦٨/٤ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٥٥٧/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٤٢٢/٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٧٧/١٥؛ وتفسير البيضاوي ٢٥٩/٨؛ والبحر المحيط ٤٤٣/٧؛ والدر المصون ٤٧٥/٩.

(٣) البيت من (البسيط) في الديوان ٧٩. وانظر: محالس ثعلب ٥٧٧/١؛ والمحاسب ٢٤١/٢؛ واللسان (س و ر) ٣٨٥/٤؛ وتذكرة النحاة ٣٣٢.

(٤) المحاسب ٢٤١/٢؛ ٢٤٢؛ ٢٤٩/٢. وانظر: ٣٤٩/٢.

من خلال عرض الشروط السابقة يتضح شذوذ بناء أمثلة المبالغة من غير الثلاثي، وهو ما يحاول ابن جني هنا معالجته، فهو ينبه على أن أمثلة المبالغة لا تؤخذ إلا من الثلاثي يقول: "ينبغي أن يكون هذا من قولهم رَشَدَ يرشد... ولا ينبغي أن يحمل على أنه من أرشد يُرشد؛ لأن فَعَّالاً، لم يأت إلا في أحرف محفوظة"^(١).

ويحاول أن يرد ما ورد مخالفاً بلطف الصنعة، فقد وردت بعض الألفاظ الشاذة ويرى أبو حيان أن بناء أمثلة المبالغة من غير الثلاثي شاذ، وذلك نحو: درّاك وحساس يقول: "وشدّ بناؤها من أفعّل، سمع منها مهوّان، ومِعْطاء ومِهْداء، ورَشّاد، وجَرّال، وزهوق، ودَرّاك، وسأّر، ونذير، وأليم، وسميع، من أهان وأعطى، وأهدى وأرشد، وأجزل وأزهق، وأدرك، وأسأّر، وأنذر، وآلم، وأسمع"^(٢).

وأخذ ابن جني يعالج ما ورد مخالفاً، ومن ذلك: أجبر فهو جَبّار، وأقصر فهو قَصّار فذكر أن هذين الفعلين قد ورد استعمال الفعل منهما ثلاثياً وهما (جبر) و(قصر)^(٣) والواجب حمل قَصّار وجَبّار على هذين الفعلين. وما لم يسمع له فعل ثلاثي يقدر وإن لم يستعمل.

وقد وجّه ابن جني هذه القراءة على ما جاء من صيغ المبالغة على (فَعَّال) من الثلاثي المجرد، تقديرًا لا استعمالاً ومن وافقه في ذلك: الزمخشري^(٤)،

(١) المحتسب ٢/٢٤.

(٢) ارتشاف الضرب ٥/٢٢٨١. وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٢؛ وشرح الكافية للرضي ٣/٤٩٠؛ والمساعد ٢/١٩٤؛ وجمع الخوامع ٣/٢٨٩.

(٣) انظر: المحتسب.

(٤) انظر: الكشف ٤/١٦٨.

وابن عطية^(١)، والعكبري^(٢)، والبيضاوي^(٣)، وأبو حيان^(٤)، والسمين الحلبي^(٥).
وقد قيل أن الرّشاد من أرشد، لا من رشد^(٦)، ومعلوم أن مجيء أمثلة المبالغة
من غير الثلاثي (أفعل) شاذ فيحفظ ولا يقاس عليها، كما أن هناك مندوحة عن
الحمل على الشذوذ وهي التخريج على (فعل) (رشد) ^(٧).
وهذا القول هو ما جعل النّحاس يُلحّن هذه القراءة^(٨) وقد رد عليه
الزمخشري^(٩) بالتوجيه السابق ووافقه في ذلك ابن عطية^(١٠)، والقرطبي^(١١)،
وأبو حيان^(١٢)، والسّمين الحلبي^(١٣).

وما ذكره ابن جني في توجيهه هو أحد التوجيهين حيث ذكر الزمخشريّ
وجهاً آخر وذلك على النسب حيث يقول: "ويجوز أن يكون نسبه إلى الرشد

(١) انظر: المحرر الوجيز ٥٥٧/٤.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٤٢٢/٢.

(٣) انظر: تفسيره ٢٥٩/٨.

(٤) انظر: البحر المحيط ٤٤٣/٧.

(٥) انظر الدر المصون ٤٧٥/٩.

(٦) انظر: الكشف ١٦٨/٤. وانظر: البحر المحيط ٤٤٣/٧.

(٧) انظر: الكشف ١٦٨/٤؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٧٧/١٥؛ والبحر المحيط ٤٤٣/٧؛ والدر
المصون ٤٧٥/٩.

(٨) انظر: المحرر الوجيز ٥٥٧/٤؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٧٧/١٥؛ والبحر المحيط ٤٤٣/٧؛ والدر
المصون ٤٧٥/٩.

(٩) انظر: الكشف ١٦٨/٤.

(١٠) انظر: المحرر الوجيز ٥٥٧/٤.

(١١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٧٧/١٥.

(١٢) انظر البحر المحيط ٤٧٥/٧.

(١٣) انظر: الدر المصون ٤٧٥/٩.

المبحث الثالث

اسم المفعول

وفيه المسائل الآتية:

١ - القياس في صوغ اسم المفعول.

٢ - أوزان سماعية في اسم المفعول.

اسم المفعول

عرّف العلماء اسم المفعول بأنه: (مادلّ على حدث ومفعوله) ^(١).
وقد علل ابن الحاجب ^(٢) سبب التسمية بهذه الصيغة إلى أن الثلاثي هو الأكثر، واسم المفعول منه على (مفعول)، لذلك جاء على هذه الصيغة، وحمل غير الثلاثي عليه.
وقد اعترض الرضي عليه ^(٣) في ذلك، وأن المراد من فُعِلَ به الفعل لا الصيغة ذاتها. وهذا وارد في الثلاثي وغير الثلاثي.
وفيما يلي دراسة لما ورد عند ابن جني:

١ - القياس في صوغ اسم المفعول

قال أبو الفتح: "يقال: عراه يَعرّوه فهو عارٍ؛ والمفعول مَعْرُوءٌ. واعتراه يعتريه اعتراء فهو مُعْتَرٍ؛ والمفعول مُعْتَرَى..." ^(٤).

* * *

عرض ابن جني من خلال تمثيله لاسم المفعول من المجرد ومن المزيده وفيما يلي تفصيل ما أجمله ابن جني:
أولاً: صوغ اسم المفعول من الثلاثي المجرد.
يأتي اسم المفعول من الثلاثي المجرد على (مفعول) مثل ضَرَبَ فهو مضروب

(١) أوضح المسالك ٢٠٨/٣. وانظر: المفتاح ٥٩؛ والمفصل ٢٩١؛ والكافية في النحو ١٨٢.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٩٥.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٤٩٧/٣.

(٤) المحتسب ٨٣/٢.

وشرب فهو مشروب.

يقول سيبويه: "فأما مثال مضروب، فإنه لا يكون إلا لما لا زيادة فيه من بنات الثلاثة"^(١).

وإذا كان الفعل أجوف، مثل "قال" "وباع"، دخله الإعلال. فتنقل حركة العين إلى الساكن قبلها (مَقُول) و (مَبِيع)، فيجتمع ساكنان: عين الكلمة و واو صيغة (مفعول) وقد اختلف في المحذوف:

فذهب سيبويه^(٢) إلى أن المحذوف واو (مفعول) فيقال في قال: مَقُول، وفي باع مَبِيع^(٣). ويكون وزنهما (مَفْعُل) أو مَفْعَل.

وذهب الأخفش^(٤) إلى أن المحذوف عين الكلمة؛ لأن واو مفعول قد أتت للدلالة على معنى المفعولية، وفي حذفها تفويت لهذا المعنى. ويكون وزنهما عنده (مَقُول) أو مَفِيل.

واسم المفعول من الناقص اليائي يعل أيضاً، فإن كانت لامه ياء مثل: رُمي فهو مَرْمِيّ، والأصل فيه: (مَرْمُؤِيّ)، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء الأولى لتسلم هذه الياء.

(١) الكتاب ٢٨٠/٤. وانظر: المفتاح ٥٩؛ وشرح التسهيل ٨٨/٣؛ والمتع ٤٥٤/٢؛ وشرح الكافية للرضي ٤٩٧/٣.

(٢) انظر: انكتاب ٣٤٨/٤؛ والمقتضب ١٠٢/١؛ والتكملة ٥٨٢؛ والمنصف ٢٨٧/١؛ والمتع ٤٥٤/٢.

(٣) بعد حذف واو مفعول تقلب الضمة كسرة؛ لتصح الياء فيقال (مبيع).

(٤) انظر: الكتاب ٣٤٨/٤؛ والمقتضب ١٠٢/١؛ والتكملة ٥٨٢؛ والمنصف ٢٨٧/١؛ والمتع ٤٥٤/٢.

فإن كانت لام الثلاثي واواً وهو مفتوح العين، أدغمت الواو الأولى في الثانية مثل: غَزِي فهو مَغْزُو، والأصل قبل الإدغام (مغزوؤ) وربما استثقل اجتماع الواوين فقلبت الواو المشددة ياء مشددة نحو: مرضي، والأصل مرضو^(١).

ثانياً: صوغ اسم المفعول من غير الثلاثي.

يصاغ اسم المفعول من غير الثلاثي على وزن مضارعه المبني للفاعل، مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر^(٢)؛ وذلك للفرق بينه وبين اسم الفاعل، وليكون كمضارعه المبني للمفعول^(٣).

نحو: أكرم فهو مُكْرَم، وجُرّب فهو مُجَرَّب، وانطلق فهو مُنْطَلَقُ به. فاللازم يُعَدَّى بالجار والمجرور، أو الظرف، أو المصدر المتصرف^(٤).

فإذا كان الحرف الذي قبل الآخر ألفاً فإنه يبقى كما هو في اسم الفاعل واسم المفعول، وإنما يحدث التفريق من خلال تقدير الحركات ومن ذلك قولهم: (مختار) و(معتاد).

يقول ابن جني "... فهذا يحمل تقديرين لمعنيين مختلفين، وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فأصله مُخْتَرٍ ومُعْتَوِد، كمقتطع (بكسر العين). وإن كان مفعولاً فأصله مُخْتَرٍ و مُعْتَوِد.

فمختار من قولك أنت مختار للثياب؛ أي: مستجيد لها؛ أصله مُخْتَرٍ

(١) انظر: شرح التصريف ٢٦٥، ٢٦٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٨٨/٣؛ وشرح الألفية لابن الناطم ٤٤٢؛ وارتشاف الضرب ٥٠٩/٢؛ وجمع الهوامع ٢٨٧/٣.

(٣) انظر: تصريف الأسماء ٩١.

(٤) انظر: أبنية الصرف ٢٨٠.

ومختار؛ من قولك هذا ثوب مختار، أصله مُخْتَرٍ. فهذان تقديران مختلفان لمعنيين^(١).

وقد سمعت صيغة (مفعول) الخاصة بالثلاثي فما جاوز الثلاثة. يقول ابن خالويه: "ليس في كلام العرب أفعلته فهو مفعول إلاَّ أجنَّه الله فهو مجنون، وأزكمه الله فهو مزكوم، وأحزنه فهو محزون، وأحبته فهو محبوب، وقيل مُحَبَّبٌ"^(٢). فهذه الأفعال (أجنَّه، وأزكمه، وأحزنه، وأحبَّه) مزيَّدة على وزن (أفعل) ومع هذا جاء اسم المفعول منها على (مفعول) والقياس فيها أن يقال (مُجَنِّ، ومُزَكَّم، ومُحْزَن).

وما ذكره ابن جني في توجيهه هنا موافق لما عليه القياس من الثلاثي وغير الثلاثي وهذا ما قرره العلماء.

(١) الخصائص ٣٤٦/١. وانظر: ١٠٣/٢.

(٢) ليس في كلام العرب ١٢١، ١٢٢. وانظر: المزهر ٨٢/٢.

٢- أوزان سماعية في اسم المفعول

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الحسن، وعيسى الثقفي، وأبي حيوة: (كَانَتْ رَتَقًا)^(١) بفتح التاء^(٢):

"قد كثر عنهم مجيء المصدر على (فَعَل) ساكن العين، واسم المفعول منه على (فَعَل) مفتوحها، وذلك قولهم: النَّفْضُ للمصدر والنَّفْضُ للمنقوض، والخَبْطُ المصدر، والخَبْطُ الشيء المخبوط... وأما (رَتَقًا) بفتح التاء فهو المرتوق؛ أي: كانت شيئاً واحداً مرتوقاً، فهو إذا كالنَّفْض، والخَبْطُ بمعنى المنقوض والمخبوط، ونحو: ذلك مجيئهم بالمصدر على (فَعَل) مفتوح الفاء، واسم المفعول على (فَعَل) بكسرها... نحو: طَحَنَت الشيء طَحْنًا، والطَّحْن: المطحون..."^(٣).

* * *

عَرَض ابن جني في توجيهه لهذه القراءة إلى بعض الأوزان السَّماعية الدّالة على اسم المفعول وهي:

أ - (فَعَل) بمعنى مفعول^(٤). ومنه خَبِطَ وَقَنَصَ بمعنى مخبوط، ومقنوص، ومنه قوله ﷺ: (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ)^(٥)؛ أي: مردود.

(١) سورة الأنبياء. آية: ٣٠.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٩٤؛ والكشاف ١١٤/٣ بدون نسبة، والمحرر الوجيز ٨٠/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٠٥/٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٤٩/١١؛ والبحر المحيط ٢٨٧/٦؛ والدّر المصون ١٤٨/٨ ونسبها أيضاً لزيد بن علي.

(٣) المحتسب ٦٣/٢؛ وانظر: ٢١٩/١، ٣٤٢/١، ٣٤٦/١، ٥٦/٢، ٥٧/٢.

(٤) انظر: المساعد ٢٠٨/٢.

(٥) أخرجه مسلم. انظر: صحيح مسلم ١٣٤٣/٣؛ ١٣٤٤ (ح ١٧١٨)؛ وسنن الدارقطني ٢٢٧/٤ (ح ٨١).

ب- (فَعُل) بمعنى مفعول^(١). ومنه ذُبَحْ، وطِرَحْ بمعنى: مذبوح ومطروح. ومنه قولهم في المثل: "أَسْمَعُ جَعَجَعَةً وَلَا أَرَى طِحْنًا"^(٢)، أي: المطحون، فالطَّحْنُ بالكسر: المطحون من الدقيق وغيره، والطَّحْنُ بفتح أوله. مصدر طَحَنْتُ طَحْنًا.

ومن الصيغ التي لم يَعْرِضْ لها ابن جني:

أ- (فَعِيل) بمعنى مفعول^(٣). نحو: قَتِيل، وجَرِيح، وهو كثير؛ إلا أنه مع كثرته مقصور على السماع^(٤).

وقد اختلف العلماء في قياسية هذه الصيغة، فبعض العلماء يرى قياسيةها فيما ليس له (فَعِيل) بمعنى (فاعل)، والبعض لا يرى القياسية أبداً^(٥).

وقد جعل ابن النازم^(٦) عدم قياسية هذه الصيغة من الأمور المجمع عليها؛ وليس الأمر كذلك.

ب- (فَعُول) بمعنى مفعول. ومن ذلك رَكُوب، وَجَزُور بمعنى: مركوب، ومجزور.

يقول العكبري تعليقاً على قوله تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا

(١) انظر: شرح التسهيل ٨٨/٣؛ والمساعد ٢٠٨/٢.

(٢) انظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ٤٤٨؛ ولسان العرب (ج ع ع) ٥١/٨.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن النازم ٤٤٢؛ وإصلاح المنطق ٣٤٣؛ وأوضح المسالك ٢٢١/٣؛ وشرح ابن عقيل ١٣١/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٨٨/٣؛ وجمع الخوامع ٣٠٠/٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٨٨/٣؛ والمساعد ٢٠٨/٢؛ وجمع الخوامع ٣٠٠/٣.

(٦) انظر: شرح الألفية له ٤٤٢.

يَأْكُلُونَ^(١) "رَكُوبُهُمْ بفتح الراء؛ أي: مَرَكُوبُهُمْ، كما قالوا: حَلُوب. بمعنى محلوب"^(٢).

ج- (فاعل). بمعنى مفعول^(٣). ومنه قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾^(٥). بمعنى (عيشة مَرْضِيَّة) و(ماء مدفوق).

وقد حاول السيوطي حصر ما جاء على هذه الصيغة. يقول: "لم يأت عنهم (فاعل). بمعنى (مفعول) إلّا قولهم: تراب سافٍ، وإنما هو مسفِيّ؛ لأنّ الريح سفته، وعيشة راضية. بمعنى: مرضية، وماء دافق. بمعنى: مدفوق، وسر كاتم. بمعنى: مكتوم، وليل نائم. بمعنى: قد ناموا فيه"^(٦).

وفي حصر السيوطي -هذا- نظر، فقد وردت ألفاظ غير مذكور؛ من ذلك قولهم (عائذ) و(بائن) و(عارف)^(٧) وغيرها. د- (فُعْلَة). بمعنى مفعول^(٨).

قال ابن السكيت: "اعلم أن ما جاء على (فُعْلَة) بضم الفاء وفتح العين من النعوت فهو في تأويل فاعل، وما جاء على (فُعْلَة) ساكنة العين فهو في معنى

(١) سورة يس. آية: ٧٢.

(٢) التبيان ١٠٨٦/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٧٢/٣؛ والمساعد ١٩٠/٢؛ وشفاء العليل ٦٢٣/٢.

(٤) سورة الحاقة. آية: ٢١.

(٥) سورة الطلاق. آية: ٦.

(٦) المزهر ٨٩/٢.

(٧) انظر: الأضداد لابن الأنباري ١٢٥؛ والمساعد ١٩٠/٢؛ وشفاء العليل ٦٢٣/٢.

(٨) انظر: المساعد ٢٠٨/٢.

مفعول به" ^(١) ومن أمثلة: ذلك رجل سُخَّرَ وسُخِّرَ، وهُزَّأَ وهُزِّأَ، وضُحِكَ وضُحِكَ وغيرها ^(٢).

هـ- (فَعَلَ). بمعنى مفعول، وهو كثير. ومنه قوله تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ ^(٣)؛ أي: مخلوقه. وكقولهم: درهم ضَرَبُ الأمير؛ أي: مضروبه، وثوب نَسَجَ اليمن؛ أي: منسوجة.

ومن خلال العرض السابق يتضح أن ابن جني قد وجَّه هذه القراءة على ماورد من الصيغ القياسية في اسم المفعول. وممن قال بهذا التوجيه: الرَّمْخَشَرِيُّ ^(٤)، وابن عطية ^(٥)، والقرطبي ^(٦)، والبيضاوي ^(٧).

وذكر أبو حيَّان ^(٨) وجهاً آخر وهو جواز كون (فَعَلَ) المتحرك مصدراً دالاً على معنى المصدرية لا المفعولية. وممن ذكر هذا الوجه: السَّمين الحلبي ^(٩) وشهاب الدين الخفاجي ^(١٠)، إلا أن أبا حيَّان يرى أنه من الأولى جعل المتحرك اسم مفعول.

وفي حال كون (رَتَقًا) بالفتح اسم مفعول فإنه يستلزم الموافقة بين

(١) إصلاح المنطق ٤٢٧.

(٢) أنظر: المزهري ١٥٦/٢.

(٣) سورة لقمان. آية: ١١.

(٤) انظر: الكشف ١١٤/٣.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٨٠/٤.

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٤٩/١١.

(٧) انظر: تفسير البيضاوي ٤٣٦/٦.

(٨) انظر: أنبحر المحيط ٢٨٧/٦.

(٩) انظر: الدر المصون ١٤٨/٨.

(١٠) انظر: حاشية الشهاب ٤٣٦/٦.

(كانتا) و(رَتَقَا) وهذا ما جعل الزّخشي^(١) يقدّر محذوفاً فقال: "كانتا شيئاً رَتَقَا".

وهو أيضاً ما جعل بعض العلماء يقول بمصدرية^(٢) (رَتَقَا) بالتحريك حتى لا يقدر فيقول: "كانتا رتقا" على نحو: رجل عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل، فلا تلزم الموافقة، فالمصادر لا تثني إلا إذا أريد ضريين أو نوعين^(٣). وقد نقل القرطبي^(٤) عن عيسى بن عمر أن (رَتَقَا) لغة في (رَتَقَا)، وإذا كانت كذلك فهذه اللغة يظن أنها لأهل نجد^(٥).

(١) انظر: الكشف ١١٤/٣؛ والدر المصون ١٤٨/٨.

(٢) انظر: الدر المصون ١٤٨/٨، ١٤٩.

(٣) انظر: الكتاب ٦٢٣/٣.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٤٩/١١.

(٥) انظر: اللهجات في الكتاب ٤٤٦.

المبحث الرابع

اسم التفضيل

اسم التفضيل

يصاغ من الفعل وصف على زنة (أَفْعَل) للدلالة على زيادة الموصوف على غيره في هذه الصفة، نحو: زيد أفضل من عمرو. وتسمى هذه الصيغة (أفعل التفضيل)^(١).

وقد عرفها بعض العلماء بتعريفات متقاربة، فقال ابن الحاجب: هو "ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره. وهو (أفعل)"^(٢).

وقال الرضي: "هو المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه، فيدخل فيه نحو: خير وشر؛ لكونهما في الأصل أخير وأشر، فحذفاً بالحذف لكثرة الاستعمال"^(٣).

وقال الشيخ خالد الأزهرى: "هو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل"^(٤).

و يصاغ اسم التفضيل بشروط، وهي:

الأول: أن يشتق من مصدر له فعل، فلا يشتق اسم التفضيل من الجامد، وماورد من ذلك فهو محمول على الشذوذ، ومما ورد خارجاً عن هذا الشرط:

قول العرب: (هُوَ أَحَنُّكَ الْبَعِيرَيْنِ)، وقد ذكر هذا سيبويه في باب: (ما تقول العرب فيه: ما أفعله وليس له فعل وإنما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس عليه) حيث

(١) انظر: الكتاب ١/٢٠٢؛ ٢٠٦؛ والإيضاح العضدي ١٣٣؛ والتسهيل ١٣٣؛ وحاشية الخضري ٤٦/٢.

(٢) الكافية ١٨٥.

(٣) شرح الكافية له ٥١٢/٣.

(٤) التصريح ١٠٠/٢.

قال: "قالوا: أحنك الشاتين، وأحنك البعيرين كما قالوا أكل الشاتين، كأنهم قالوا: حنك ونحو ذلك. فإنما جاءوا بأفعل على نحو هذا، وإن لم يتكلموا به. وقالوا: آبلُ الناسِ كُلُّهم..."^(١).

فسيبويه يرى كما يفهم من نصه أن هذه الأسماء لا أفعال لها، وقد خالفه في ذلك ابن مالك. حيث يقول: "والصحيح أن (أحنك) من قولهم: (أحنك الجراد ما على الأرض؛ أي: أكله)"^(٢) ووافقه في هذا المعنى الجوهري^(٣).

ولكن ابن مالك يرى شذوذ مجيئه من المزيد^(٤)؛ لأنّ لهذا النوع طريقة خاصة به في التفضيل فأحنك هنا من (أحنك).

ومما خالف -أيضاً- هذا الشرط قولهم: هذا المكان أشجر من غيره، أي أكثر شجراً، وقولهم: فلان أضيع من غيره، أي: أكثر ضياعاً^(٥).

ففي هذه الأمثلة اشتق اسم التفضيل من أسماء جامدة. فالأول من الشجر، والثاني من الضيعة.

وقد أثبت ابن مالك^(٦)، وابن القوطية^(٧)، وابن القطاع^(٨) أن هذه الأسماء أفعالاً.

(١) الكتاب ١٠٠/٤.

(٢) شرح التسهيل ٥١/٣.

(٣) انظر: الصحاح (ح ن ك) ١٥٨١/٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٥١/٣.

(٥) انظر: اللسان (ش ج ر) ٣٩٥/٤ و (ض ي ع) ٢٣٠/٨.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٥١/٣.

(٧) انظر: الأفعال له ٩٠.

(٨) الأفعال له ١٨٥/٢.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً، إذ اشترط النحاة شروطاً لصياغة اسم التفضيل مثل شروط أفعل التعجبية منها هذا الشرط^(١).

وقد اختلف العلماء في هذا الشرط:

فذهب كثير من النحاة^(٢) إلى عدم صحة صوغ أفعل التفضيل من أي فعل زائد على ثلاثة؛ وذلك لأن (أفعل) التفضيل تتكون من همزة زائدة قبل ثلاثة أحرف أصول. فالمزيد لا يمكن صوغ (أفعل) منه إلا بحذف بعض حروفه، والحذف محلّ بالمعنى مُلبّس؛ لذلك امتنع الصوغ من المزيد مطلقاً. وإنما عند إرادة التفضيل^(٣) من هذا النوع يؤتى بـ(أشد) أو نحوه ثم يميز بالمصدر، فيقال مثلاً: (أشد استخراجاً) وهكذا.

وما سمع من العرب خلاف ذلك عُدد من الشاذ^(٤) الذي يحفظ ولا يقاس عليه. ومن ذلك قولهم: (هو أعطاهم للدينار، وأولاهم للمعروف)، وقولهم في المثل: (أفلس من ابنِ المذلق)^(٥) فهذه الأسماء أفعالها مزيدة ولكنها سمعت على صيغة (أفعل).

(١) انظر: الأصول ١/٩٩، ١٠٤؛ والجمل ١٠٠؛ والإيضاح العضدي ١٣٢، ١٣٣؛ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٨٢، ١٠٨٤؛ وشرح الألفية لابن الناطم ١٧٨، ١٧٩، ١٨٦؛ والارتشاف ٤/٢٠٧٨؛ والنكت الحسان ١٣٩، ١٤٠؛ والمساعد ٢/١٦٠؛ وشرح الأشموني ٣/١٧، ٣٣.

(٢) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١٠٦٩.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ١٣٣؛ وشرح المفصل ٦/٩٢؛ والمساعد ٢/١٦٦؛ والتصريح ١٠١/٢، ١٠٢.

(٤) انظر هذه الأمثلة في: شرح المفصل ٦/٩٢، ٩٤؛ وشرح الألفية لابن الناطم ١٨٦؛ والمساعد ٢/١٦٦؛ وحاشية الخضري ٢/٤٦.

(٥) هو رجل من بني عبد شمس ضرب به المثل في الإفلاس. مجمع الأمثال ٢/٨٣؛ وشرح المفصل ٦/٩٢.

وقد نقل أبو حيان المنع عن جمهور البصريين^(١). وهو مذهب الأخفش^(٢)،
والجرمي^(٣)، والمازني^(٤)، والمبرد^(٥)، وابن السراج^(٦)، والزجاجي^(٧)،
والفارسي^(٨)، وابن جني^(٩)، والصيمري^(١٠)، وعبد القاهر الجرجاني^(١١)،
والزحشري^(١٢)، واختاره ابن عصفور في شرح الجمل^(١٣).

وذهب بعض النحاة إلى استثناء باب (أَفْعَلُ يَفْعُلُ) من الأفعال المزيدة وجواز
صياغة اسم التفضيل منه؛ وذلك لكثرة ورود أفعال التفضيل، وأفعال التعجبية من
هذا الباب.

وقد نسب هذا المذهب لسيبويه^(١٤)؛ وذلك لأنه قال: "وبناؤه أبداً من فَعِلَ

(١) انظر: الارتشاف ٢٠٧٨/٤.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن معطي ١٠٠٢/٢؛ والارتشاف ٢٠٧٨/٤؛ والمساعد ١٦٤/٢؛ والتصريح ٩١/٢.

(٣) انظر: الارتشاف ٢٠٧٨/٤.

(٤) انظر: الارتشاف ٢٠٧٨/٤؛ والمساعد ١٦٤/٢؛ والتصريح ٩١/٢.

(٥) انظر: المقتضب ١٧٨/٤؛ والارتشاف ٢٠٧٨/٤؛ والمساعد ١٦٤/٢؛ والتصريح ٩١/٢.

(٦) الأصول في النحو ١٠٣/١؛ والارتشاف ٢٠٧٨/٤؛ والمساعد ١٦٤/٢؛ والتصريح ٩١/٢.

(٧) انظر: الجمل ١٠٠.

(٨) انظر: الإيضاح العضدي ١٣٣، ١٣٢؛ والارتشاف ٢٠٧٨/٤؛ والمساعد ١٦٤/٢.

(٩) انظر: اللمع ١٩٩.

(١٠) انظر: التبصرة والتذكرة ٢٦٦/١.

(١١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٣٧٨/١، ٣٧٩.

(١٢) انظر: المفصل ٢٩٧.

(١٣) انظر: شرح جمل الزجاجي ٥٨٠/١.

(١٤) انظر: النكت ١٠٦٩/٢؛ وشرح المفصل ٩٢/٦؛ والتسهيل ١٣٢؛ وشرح ألفية لابن الناظم

وَفَعَلَ وَفَعُلَ وَأَفْعَلَ" ^(١).

فيلحظ من النص أنه يبني فعلي التعجب من الثلاثي المجرد ومن (أفعل).
والتفضيل حكمه كحكم التعجب ^(٢).

وذهب بعض النحاة ^(٣) إلى التفصيل في باب (أفعل) فقالوا: إذا كان همزة
أفعل للنقل - بمعنى نقل الفعل من اللزوم إلى التعدية أو نحو ذلك، مثل: دخل
وأدخل - لم يجوز صوغ أفعل التفضيل منه؛ وذلك لأن الهمزة حرف معنى هنا فلا
يمكن حذفها.

وإذا كانت الهمزة لغير النقل نحو: أخطأ جاز صوغ أفعل التفضيل منه
وحذف الهمزة؛ لأنه لا معنى لها.

وصحح هذا المذهب ابن عصفور ^(٤)، وذكر بعضهم أن هذا التفصيل الذي
ذكره ابن عصفور لم ينقل عن غيره ^(٥).

ونقل عن الأخفش ^(٦) والمبرد ^(٧) أنهما أجازا صوغ اسم التفضيل من كل فعل
ثلاثي مزيد مطلقاً؛ لأن أصل هذه الأبواب (أبواب المزيد الثلاثي) هو الثلاثي
فتحذف الزوائد ويراعى الأصل.

(١) الكتاب ٧٣/١.

(٢) شرح عمدة الحفاظ ٧٥٦.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي ٥٧٩/١، ٥٨٠؛ والمقرب ٧٣/١؛ والارتشاف ٢٠٧٨/٤؛
والتصريح ٩١/٢.

(٤) انظر: المقرب ٧٣/١؛ والارتشاف ٢٠٧٨/٤؛ والمساعد ١٦٤/٢؛ والتصريح ٩١/٢.

(٥) انظر: الارتشاف ٢٠٧٨/٤؛ والتصريح ٩١/٢.

(٦) انظر: شرح الفصل ٩٢/٦؛ وشرح الكافية للرضي ٥١٦/٣.

(٧) انظر: شرح الفصل ٩٢/٦؛ وشرح الكافية للرضي ٥١٦/٣.

وقد وصف ابن يعيش^(١) هذا القول بالفساد، وتبعه في ذلك الرضي،^(٢) ورجّح ابن مالك مذهب سيويه^(٣)، وعلل لذلك بقوله: "وإنما استحق مساواة الثلاثي المحض في هذا الاستعمال دون غيره من أمثلة المزيد فيه لشبهه به لفظاً فمن قبل أن مضارعه واسم فاعله واسم زمانه ومكانه في عدة الحروف والحركات وسكون الثلاثي، بخلاف غيره من المزيد فيه. وأما الموافقة في المعنى فكثير، فمن موافقته لفعل: سَرَى وأَسْرَى وطلّع على القدم وأطلّع؛ أي: أشرف، وطفّلت؛ أي: دنت للغروب^(٤)، كأطفّلت..."^(٥).

الثالث: أن يكون الفعل متصرفاً تصرفاً تاماً^(٦)، فلا يصاغ اسم التفضيل من الجامد، نحو: نِعَمَ وبِئْسَ، أو الناقص التصرف، نحو: يَدْعُ ويَذُرُّ. ولم يسمع عن العرب شيء مخالف لهذا الشرط إلا ما ورد في التعجب فيما نقله ابن مالك^(٧) من قول العرب: (ما أعْسَاه) و(أعَسِ به)، واسم التفضيل والتعجب لهما نفس الحكم.

الرابع: أن يكون الفعل تاماً^(٨)، فلا يصاغ اسم التفضيل من الأفعال الناقصة،

(١) انظر: شرح المفصل ٩٢/٦.

(٢) انظر: شرح الكافية له ٥١٦/٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٤٦/٣.

(٤) انظر: اللسان (ط ف ل) ٤٠٣/١١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٤٨/٣.

(٦) انظر: التسهيل ١٣١؛ وشرح الكافية للرضي ٥١٣/٣؛ والمساعد ١٦٤/٢؛ وحاشية الخضري ٤٦/٢.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ١٠٩٢/٢.

(٨) انظر: التسهيل ١٣١؛ وشرح الكافية للرضي ٥١٣/٣؛ والارتشاف ٢٠٧٩/٤؛ والمساعد ١٦٠/٢؛ وحاشية الخضري ٤٦/٢.

وذلك أن الناقص لا يدل على الحدث واسم التفضيل يتطلب الذات والحدث^(١).

ويرى الرضي^(٢) أن الفعل الناقص يدل على الحدث، فلا مانع من صوغ اسم التفضيل منه وإن لم يسمع على القياس، فيجوز عنده أن تقول: (هو أكون منك منطلقاً) ونحو ذلك.

وقد خالف الكوفيون فأجازوا صوغ اسم التفضيل والتعجب من الفعل الناقص^(٣).

الخامس: أن يكون الفعل قابلاً للتفاوت، فلا يصاغ اسم التفضيل مما لا يقبل الزيادة^(٤)؛ لأن معنى التفضيل قائم على هذه الزيادة الموجودة لدى أحد الطرفين.

فلا يؤخذ من الفعل (مات) أو (فني)^(٥)؛ لأن الموت والفناء مما لا زيادة فيه، كما لا يؤخذ من أسماء وصفات الله سبحانه وذلك لأن صفات الله لا تقبل الزيادة^(٦).

السادس: أن يكون الفعل مثبتاً^(٧)، فلا يصاغ اسم التفضيل أو التعجب من

(١) انظر: همع الهوامع ٢٧٧/٣.

(٢) انظر: شرح الكافية ٥١٣/٣.

(٣) انظر: الأصول ١٠٨/١؛ وتعليق المحقق هامش (٤)؛ والارتشاف ٢٠٧٩/٤؛ وهمع الهوامع ٢٧٨/٢.

(٤) انظر: التسهيل ١٣١؛ وشرح الكافية للرضي ٥١٣/٣؛ والمساعد ١٦١/٢؛ وهمع الهوامع ٢٧٧/٣.

(٥) انظر: الارتشاف ٢٠٨٠/٤؛ وهمع الهوامع ٢٧٨/٣؛ والتصريح ٩٢/٢.

(٦) انظر: المساعد ١٦١/٢.

(٧) انظر: التسهيل ١٣١؛ والارتشاف ٢٠٧٩/٤؛ وهمع الهوامع ٢٧٨/٣؛ وحاشية الخصري ٤٦/٢.

الفعل المنفي الملازم للنفي، مثل: (ما عاج فلان بالدواء، أي ما انتفع به)،
أو غير ملازم للنفي، مثل: (ما جاء محمد).

ولم يأت اسم التفضيل من هذا النوع؛ خشية التباس المنفي بالمثبت^(١).

السابع: أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم^(٢)، فيمتنع صوغ اسم التفضيل والتعجب
من الأفعال المبنية للمجهول سواء أكانت ملازمة له نحو: (زُكِم، وعُني،
وحُم، وجُن...)، أو غير ملازمة، نحو: (كُتِبَ، وأُخذ، وكُسِرَ...).

والسبب في تركهم صوغ اسم التفضيل من المبني للمجهول^(٣)؛ خشية
الوقوع في اللبس بين اسم التفضيل من المبني للفاعل ومن المبني للمفعول.
وقد شذت ألفاظ عديدة^(٤) عن هذا الشرط منها قولهم في المثل: (هُوَ أَشْغَلُ
مِنْ ذَاتِ النَّحِيْنِ)^(٥) فأشغل مشتق من (شَغِلَ) المبني للمجهول. وقولهم: (هُوَ
أَزْهَى مِنْ دِيْلِكِ)^(٦) ونحو ذلك.

أمّا ابن مالك فقد فصل في المسألة حيث ذكر أنه إذا أمن اللبس صح صوغ
اسم التفضيل منه، قال: "فإن اقترن بما يمنع قصد الفاعلية جاز وحسن، ومنه
قولهم: (أَكْسَى مِنْ بَصَلَةٍ)^(٧) (أشغل من ذات النحين)، فيصح على هذا أن
يقال: عبدا لله بن أبي العن ممن لعن على لسان داوود، ولا أحرَم ممن عدم

(١) انظر: التصريح ٩٢/٢.

(٢) انظر: التسهيل ١٣١؛ والارتشاف ٢٠٨١/٤؛ والمساعد ١٦٢/٢.

(٣) انظر: شرح المفصل ٩٤/٦.

(٤) انظر: المفصل ٢٩٧، ٢٩٨.

(٥) انظر: مجمع الأمثال ٣٧٦/٢، وشرح التسهيل ٥٢/٣، والنسان (ن ح ا) ٣١٢/١٥.

(٦) مجمع الأمثال ٣٢٧/١.

(٧) انظر: مجمع الأمثال ١٦٩/٢.

الإنصاف، ولا أظلم من قتيل كربلاء" (١).

وقال: "فلو كان مما لازم بناء ما لم يُسمَّ فاعله أو غلب عليه لم يتوقف جوازه؛ لعدم اللبس وكثرة النظائر، كأزهى... ولا ينبغي أن يقتصر فيه على المسموع" (٢).

فأمن اللبس - كما يتضح عند ابن مالك - مرتبط بحالتين:

الأولى: إذا اقترن بما يمنع قصد الفاعلية.

والثاني: إذا كان مشتقاً من الأفعال الملازمة للبناء للمجهول.

الثامن: ألا يكون الوصف (٣) من هذا الفعل على وزن أفعل ومؤنثه على فعلاء، فلا يصاغ اسم التفضيل من (فَعِل) اللازم الدال على الألوان والعيوب؛ وذلك أن الوصف منه على (أَفْعَل)، وذلك يؤدي إلى وقوع اللبس (٤) بين الوصف وبين اسم التفضيل. وهذا هو مذهب جمهور البصريين (٥).

أما الكوفيون فانقسموا إلى قسمين:

الأول: أنه يصح صوغ اسم التفضيل والتعجب مما كان الوصف فيه على أفعل فعلاء مطلقاً وهذا قول الكسائي (٦)، وهشام (٧)، ونسبه الفراء لبعض النحويين (٨).

(١) شرح التسهيل ٥٢/٣.

(٢) شرح التسهيل ٥٢/٣.

(٣) انظر: شرح المفصل ٩١/٦؛ وشرح التسهيل ٥٠/٣؛ وشرح الكافية ٥١٤/٣.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٥١٤/٣؛ وجمع الهوامع ٢٧٨/٣.

(٥) انظر: الكتاب ٩٧/٤؛ والمقتضب ١٨٢/٤؛ والارتشاف ٢٠٨٢/٤؛ وجمع الهوامع ٢٧٩/٣.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٨٢/٤؛ والمساعد ١٦٢/٢؛ وجمع الهوامع ٢٧٩/٣.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٨٢/٤؛ والمساعد ١٦٢/٢؛ وجمع الهوامع ٢٧٩/٣.

(٨) انظر: معاني القرآن ١٢٨/٢.

الثاني: أجاز بعض الكوفيين صوغ اسم التفضيل من لفظي السواد والبياض فقط^(١)؛ وذلك لأنهما أصل الألوان، نص على ذلك الرضي^(٢).
ورجح ابن الأنباري مذهب البصريين في هذه المسألة^(٣).
والفعل الذي يختل فيه شرط من الشروط السابقة يمكن أن يتوصل إلى التفضيل فيه بعامل مساعد بأن يصاغ على (أفعل) ويؤتى بمصدر ذلك الفعل منصوباً على التمييز، فيقال: أشد دحرجة، وأنصع بياضاً من غيره^(٤).
وفيما يلي دراسة لما ورد عند ابن جني منه في المحتسب:

-
- (١) انظر: شرح الكافية للرضي ٥١٥/٣؛ والارتشاف ٢٠٨٢/٤؛ والمساعد ١٦٢/٢؛ وجمع الهوامع ٢٧٩/٣.
(٢) شرح الكافية للرضي ٥١٥/٣.
(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٨/١-١٥٥.
(٤) انظر: شرح التسهيل ٥٢/٣؛ وشرح الكافية للرضي ٥١٦/٣؛ والارتشاف ٢٠٨٤/٤، ٢٠٨٥؛ والمساعد ١٦٤/٢؛ وجمع الهوامع ٢٧٩/٣.

استعمال أخير وأشر

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبي قلابة: (الكذاب الأشر)^(١) بتشديد الراء^(٢):

"الأشر بتشديد الراء هو الأصل المرفوض؛ لأن أصل قولهم: هذا خير منه وهذا شر منه - هذا أخير منه، وأشر منه، فكثر استعمال هاتين الكلمتين. فحذف الهمزة منهما. ويدل على ذلك قولهم: الخورى والشرى، تأنيث الأخير والأشر"^(٣).

* * *

تعرض ابن جني في نص المسألة لاستعمال (أخير) و (أشر) اسمي تفضيل على أصلهما.

ومعلوم أن (خير) و (شر) اسمي تفضيل وأصلهما (أخير) و (أشر) إلا أن العرب قد خففوهما؛ لكثرة الاستعمال فحذفوا الألف^(٤)، وقد دّل ابن جني على ذلك بالمؤنث، حيث قيل: الخورى، والشرى فهي على (فُعْلى)، فدل على أن المذكر على (أَفْعَل)، نحو: كبرى ومذكرها أكبر، وفضلى ومؤنثها أفضل. وثمة خلاف في حكم استعمالهما على الأصل، أي في قول القائل: فلان أشر من فلان أو أخير منه.

(١) سورة القمر. آية: ٢٦.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١٤٨؛ والكشاف ٤٣٧/٤ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٢١٧/٥؛ وإعراب القراءات الشواذ ٥٣٢/٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ١٢٢/١٧؛ والبحر المحيط ١٧٩/٨؛ والدر المصون ١٤٠/١٠.

(٣) المحتسب ٢٩٩/٢.

(٤) انظر: المحتسب ٢٩٩/٢؛ والمحزر الوجيز ٢١٧/٥؛ وشرح الكافية الشافية ١١٢٧/٢؛ والمساعد ١٠١، ١٠٠/٢، ١٦٦/٢.

فقد ذهب بعض العلماء إلى عدم جواز استعمالهما على الأصل؛ لأن هذا الأصل مرفوض مهمل، وهذا مذهب ابن السكيت^(١)، وأبي حاتم السجستاني^(٢)، وابن قتيبة^(٣)، وأبي بكر الأنباري^(٤)، والحريري^(٥)، وأبي البقاء العكبري^(٦)، وهو ظاهر مذهب ابن جني كما في النص^(٧). وما سمع فهو ضرورة، أو لحن، وهو لغة رديئة.

أمّا تاج الدين الإسفرائيني فقد فرق بين الكلمتين فذكر أنه لا يقال: (أخير) أصلاً، أمّا (الأشر) فإنه يقال في لغة رديئة^(٨).

ويذهب ابن مالك^(٩) إلى ندرة استعمال هاتين الكلمتين على أصلهما وأن الغالب في هاتين الكلمتين حذف الهمزة منهما في التفضيل.

وذهب جماعة من العلماء إلى أن (أشر) و (أخير) لغة في (شر) و (خير) ويجوز استعمال اللغتين كليهما، ونسبها الفيومي^(١٠) إلى بني عامر دون سائر العرب.

واستدل هؤلاء بعدد من النصوص المسموعة عن العرب، منها: قراءة أبي

(١) انظر: إصلاح المنطق ٣٤٠.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٢٢/١٧؛ والبحر المحيط ١٧٩/٨.

(٣) انظر: أدب الكاتب ٣٧٢.

(٤) انظر: الكشف ٤٣٧/٤؛ والبحر المحيط ١٧٩/٨.

(٥) انظر: درة الغواص ٣٩، ٣٨.

(٦) انظر: التبيان ١١٩٥/٢.

(٧) انظر: ص ٣٣٤ من هذا البحث.

(٨) انظر: لباب الإعراب ٤٨٢.

(٩) انظر: التسهيل ١٣٣؛ وشرح التسهيل له ٥٣/٣.

(١٠) انظر: المصباح المنير (خ ي ر) ٧١.

قلاية (سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشْرُّ) ^(١) بالتشديد ^(٢) وفتح الشين، وبقوله ﷺ: "إن من أشر الناس عند الله منزلة..." ^(٣).

ونحو قول رؤبة:

بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخْيَرِ ^(٤).

وممن وافق ابن جني في توجيهه لهذه القراءة الزمخشري ^(٥)، وابن عطية ^(٦)،
والقرطبي ^(٧)، والسّمين الحلبي ^(٨).

(١) سورة القمر. آية: ٢٦.

(٢) سبق تخريجها ص ٣٣٤.

(٣) أخرجه الإمام مسلم في كتاب النكاح؛ باب تحريم إفشاء سر المرأة؛ الرقم (١٤٣٧) ١٠٦٠/٢.

(٤) شطر بيت من (الرجز) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٧/١٢٢؛ وشرح الكافية الشافية ١١٢٧/٢؛ والمساعد ١٦٧/٢؛ وشفاء العليل ٦٠٩/٢.

(٥) انظر: الكشف ٤٣٧/٤.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٢١٧/٥.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ١٧/١٢٢.

(٨) انظر: الدر المصون ١٠/١٤٠.

المبحث الخامس

الصفة المشبهة

الصفة المشبهة

عرفت الصفة المشبهة بعدة تعريفات متقاربة، أشهرها تعريف ابن الحاجب الذي يقول فيه إن الصفة المشبهة هي: "ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت"^(١).

وقد شرحه الرضي فقال: "قوله: (لازم)، يخرج اسم الفاعل والمفعول المتعديين، وقوله: (لمن قام به) يخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف الجر، كمعدول عنه، واسم الزمان والمكان والآلة. وقوله: (على معنى الثبوت) أي الاستمرار واللزوم، يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد، فإنه مشتق من لازم لمن قام به، لكن على معنى الحدوث، ويخرج عنه نحو: ضامر وشازب^(٢) وطارق، وإن كان بمعنى الثبوت؛ لأنه في الأصل للحدوث؛ وذلك لأن صيغة الفاعل موضوعة للحدوث والحدوث فيها أغلب؛ ولهذا اطرّد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل، كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث"^(٣).

وقد سمي هذا الوصف بالصفة المشبهة؛ لمشابتها لاسم الفاعل، والأمور التي تشبه فيها هي^(٤):

١- أن كلاّ منهما يُذكر ويؤنث ويشنى ويجمع.

٢- أن كلاّ منهما يدل على الحدث ومن قام به.

(١) الكافية ١٨٣. وانظر: الأصول ١٣٠/١ وما بعدها؛ وشرح الكافية الشافية ١٠٥٤/٢.

(٢) الشازب: الضامر اليابس من الناس وغيرهم. انظر: اللسان (ش ز ب) ٤٩٤/١.

(٣) شرح الكافية للرضي ٥٠٠/٣.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٦؛ وشرح الكافية للرضي ٥٠١/٣؛ وشرح الأشموني

- إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بالصفة في حال التركيب.
- ومع أن الصفة تشبه اسم الفاعل إلا أنها تفارقه في أمور منها:
- أنها لازمة ثابتة بينما اسم الفاعل على العكس.
 - وأنها لا تصاغ إلا من اللازم، أما اسم الفاعل فمن اللازم والمتعدي^(١).
 - وأنها تختلف عنه في الصيغ أيضاً، وهذا ما سيعرض له البحث في " صياغة الصفة المشبهة "^(٢).
 - أنها تختلف عنه في الدلالة على الزمن، فاسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال، أما الصفة المشبهة فتكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم^(٣).

(١) انظر: المفصل ٢٩٣. وانظر: أوضح المسالك ٢٢٢/٣؛ والتصريح ٨٢/٢.

(٢) انظر: ص ٣٤٠ من هذا البحث.

(٣) انظر: التصريح ٨٢/٢.

أوزان الصفة المشبهة

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الجحدري: (وأنه لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لُبْدًا)^(١) بضم اللام والباء^(٢):
"هذه من الأوصاف التي جاءت على فُعْل، كرجل طُلُق وناقَة سُرْح"^(٣).

* * *

عرَض ابن جني في نضه هذا إلى وزن من أوزان الصفة المشبهة، وفيما يلي تفصيل لما تصاغ منه الصفة المشبهة وأوزانها:
(أ) تصاغ الصفة المشبهة من الثلاثي المجرد اللازم قياساً على الأوزان التالية^(٤):

أولاً: من (فَعِل) على:

- ١- (فَعِل) وهو الكثير الغالب نحو: فَرِحَ فهو فَرِحٌ وفَهِمَ فهو فَهِمٌ.
- ٢- (أَفْعَل) ويكون غالباً في الألوان والعيوب والحُلِي. نحو: سَوِدَ فهو أَسْوَدَ وصَفِرَ فهو أَصْفَرُ.
- ٣- (فَعْلَان) فيما دل على الامتلاء والخلو وحرارة البطن، نحو: شَبِعَ فهو شَبَعَان، وعَطِشَ فهو عَطْشَان.

(١) سورة الجن. آية: ١٩.

(٢) سبق تخريج هذه القراءة ص ١١٧.

(٣) المحتسب ٣٣٤/٢.

(٤) انظر في: الكتاب ٥٢، ١٧/٤؛ والشافعية لابن الحاجب ٢٥؛ وشرحها للرضي ١٤٣/١؛ وشرح الشافعية لركن الدين ٤٦٥؛ وشرح الجاربردي ٦٠؛ والتصريح ٧٨/٢؛ والأشمونى ٣١٢/٢ وما بعدها.

وقد عدّ بعض العلماء هذه الأوزان الثلاثة (فَعِلَ، وأَفْعَلَ، وفعَلان) قياسية في الصفة المشبهة وما عداها فسماعي.

يقول ابن هشام: "وإنما قياس الوصف من فَعِلَ اللازم فَعِلٌ في الأعراض كَفَرِحَ وأَشِيرَ^(١) وأَفْعَلَ في الألوان والخلق، كأخضر وأكحل وألمى^(٢)، وأَعَوَرَ وأعمى، وفعَلان فيما دلّ على الامتلاء وحرارة الباطن كشبعان..."^(٣).

٤- (فَعِلَ) نحو: سَلِمَ فهو سَلِيمٌ.

٥- (فَعُلَ) نحو: شَكِسَ فهو شَكْسٌ.^(٤)

٦- (فَعُلَ) نحو: صَفِرَ يَصْفِرُ فهو صِفْرٌ.^(٥)

٧- (فَعُول) للمبالغة نحو: عَجَلَ فهو عَجُولٌ وغار يَغَارُ فهو غُيُورٌ.

ثانياً: من (فَعُلَ) - بضم العين - على: ^(٦)

١- (فَعِيل) وهو الغالب في (فَعُلَ) نحو: كَرُمَ فهو كَرِيمٌ وشَرُفَ فهو شَرِيفٌ. وظَرُفَ فهو ظَرِيفٌ.

٢- (فَعِلَ) نحو: خَشُنَ فهو خَشِينٌ.

٣- (فَعُلَ) نحو: حَسُنَ فهو حَسَنٌ.

٤- (فَعُلَ) نحو: صَعَبَ فهو صَعْبٌ.

(١) الأشير: المرح والفرح. انظر: اللسان (أش ر) ٢٠/٤.

(٢) الألمى: أسمر الشفتين. انظر: اللسان (ل م ي) ٢٥٨/١٥.

(٣) أوضح المسالك ٢١٨/٣، ٢١٩. وانظر: شرح الأشموني ٣١٣/٢.

(٤) الشكس: الشيء الخلق. انظر: اللسان (ش ك س) ١١٢/٦.

(٥) الصفر: الشيء الخالي ومنه صفر اليدين. انظر: اللسان (ص ف ر) ٤٦١/٤، ٤٦٢.

(٦) انظر: الكتاب ٢٨/٤؛ وشرح الشافية للرضي ١٤٠/١؛ وشرحها لركن الدين ٤٦٧؛ وأوضح

المسالك ٢١٩/٣؛ وشرح الأشموني ٣١٣/٢؛ والتصريح ٨٧/٢.

- ٥- (فُعِل) نحو: صَلَبَ فهو صَلْبٌ.
 ٦- (فُعَال) نحو: شَجَعَ فهو شَجَاعٌ.
 ٧- (فَعُول) نحو: وَقَرَ فهو وَقُورٌ.
 ٨- (فُعِل) نحو: جَنَّبَ فهو جُنْبٌ.
 ٩- (أَفْعِل) نحو: حَطَبَ فهو أَحْطَبٌ^(١)، وَحَرَّشَ الشيء فهو أَحْرَشٌ^(٢).
 ١٠- (فَاعِل) نحو: عَقَرَتِ المرأة فهي عاقِر، وَفَرَّهَ الحمار فهو فارِه.
 ثالثاً: من (فَعَل)

ومجيء الصفة المشبهة من المفتوح العين قليل؛ وذلك أن الصفة المشبهة تدل على الثبوت واللزوم، وهذه المعاني واضحة في (فُعِل) وكثيرة في (فَعِل) فاللازم فيهما هو الأكثر الغالب، بينما (فَعَل) ليس الأغلب فيه الفعل اللازم، وما جاء منه لازماً فليس بمستمر كالدخول والخروج والقعود... الخ^(٣). ومع هذا فقد جاءت بعض الصيغ وهي كالتالي:

- ١- (فَعِيل) نحو: حَرَّصَ فهو حَرِصٌ و(حَرَّصَ) هذا فيه لغتان بفتح العين وبكسرهما واللغة العالية بفتح العين والرديئة بكسرهما. وقد يقال أن هذه الصيغة (فَعِيل) قد جاءت من اللغة الثانية -المكسورة- وبذلك تقلل الصفة المشبهة من (فَعَل) المفتوح العين.
 ٢- (فَعِل) نحو: شاخ فهو شَيْخٌ.

(١) الأحطَب: الشديد الهزال. اللسان (ح ط ب) ٣٢٣/١.

(٢) الأحرش: الخشن. انظر: اللسان (ح ر ش) ٢٨١/٦.

(٣) شرح الشافية للرضي ١/١٤٨، ١٤٩. وانظر لصيغ هذا النوع: شرح الشافية لركن الدين ٤٦٨ وما بعدها؛ والكافية في شرح الشافية ١٨٠؛ وشرح الشافية للجاربردي ٦١؛ وأوضح المسالك ٢١٩/٣؛ والتصريح ٧٨/٢.

٣- (فُعِلَ) نحو: حلا الشيء يحلو فهو حُلُو.

٤- (فُعِلَ) نحو: أَفَقَ الفرس فهو أَفُقٌ^(١).

٥- (أَفْعَلَ) نحو: شاب يشيب فهو أَشِيبَ.

٦- (فَعِيلَ) نحو: ضاق يضيق فهو ضَيِّق.

(ب) تأتي الصفة المشبهة من غير الثلاثي قياساً على وزن اسم الفاعل من غير الثلاثي بشرط أن يكون المعنى على جهة الثبوت والدوام، مثل: مستقيم الرأي ومعتدل القامة^(٢).

وقد عرض ابن جني في نصه إلى بعض الأمثلة وهي:

١- (رجل طُلُق) وهو من الفعل (طُلُقَ)^(٣) فتكون هذه الصفة قياساً.

٢- (ناقة سُرُح) وهي من (سَرَحَ)^(٤) وعليه فإن هذه الصفة مقيسة؛ لأن مما

تطرّد فيه الصفة المشبهة من الفعل (فَعَلَ) هو (فُعِلَ).

وقد وجّه ابن جني هذه القراءة على أن (لُبْدَ) صفة مشبهة. وما ذكره ابن

جني هنا موافق للقياس؛ لأن الفعل (لَبَدَ)^(٥) على (فَعَلَ).

وقد سبق بيان الوجه الآخر^(٦) الذي تحتمله هذه القراءة وهو الجمعية. وقد

اختلف العلماء في مفرده أهو (لابد) أم (لبود) أم (لَبْدَ). وقد سبقت الإشارة

إلى هذا.

(١) أَفَقَ الفرس: إذا كُرُمَ وَفُضِّلَ. انظر: اللسان (أ ف ق) ٦/١٠.

(٢) انظر: التصريح ٧٩، ٧٨/٢.

(٣) انظر: اللسان (ط ل ق) ١٠ / ٢٢٨، ٢٢٩.

(٤) انظر: اللسان (س ر ح) ٢ / ٤٧٨، ٤٧٩.

(٥) انظر: اللسان (ل ب د) ٣ / ٣٨٥.

(٦) انظر: أبنية الأسماء المجردة (فُعِلَ) ص ١١٨ من هذا البحث.



المبحث السادس

اسماء الزمان والمكان

اسما الزمان والمكان

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة عبد الله بن مسلم بن يسار (مَجْمَع البحرين)^(١).

بكسر الميم الثانية^(٢):

"... المصدر من فَعَلَ يَفْعَلُ والمكان والزمان كلهن على مَفْعَلٍ بالفتح كقولك ذهبت مَذْهَباً أي ذهاباً، ومذهباً أي مكاناً يذهب فيه. وهذا مَذْهَبُكَ أي زمان ذهابك وكذلك سأل يسأل مَسْألاً، فهو مصدر ومكان وزمان.." ^(٣).

ويقول في موضع آخر: "(المَفْرَ) بفتح الميم وكسر الفاء الموضع الذي يفر إليه" ^(٤).

* * *

اسما الزمان والمكان: اسمان مصوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه^(٥). مثل (المَخْرُج) فيراد بهذه اللفظة مكان الخروج أو زمانه المطلق. وعليه فلا يجوز أن يقال مقتل زيد أو مخرج الساعة أو مخرج اليوم؛ حتى لا يخرج من الإطلاق إلى التقييد^(٦).

ويؤتى بهما بقصد الإيجاز والاختصار فهما يفيدان زمان الفعل ومكانه

(١) سورة الكهف. آية: ٦٠.

(٢) سبق تخريج القراءة ص ٢٧٢ في المصدر الميمي.

(٣) المحتسب ٣٠/٢.

(٤) المحتسب ٣٤١/٢-٣٤٣.

(٥) تصريف الأسماء ١٢٠. وانظر: الضياء ١٤٣.

(٦) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٥١١؛ وشرحها للجاربردي ٧٠.

ولولاهما لاقتضى الأمر أن تأتي بالفعل [أي الحدث] مضافاً إليه أحدهما^(١).
ويراعى عند صوغهما من الثلاثي المجرد حركة عين المضارع فما كانت عينه
مفتوحة في المضارع فتحت عينه وما كانت مكسورة كسرت. أمّا المضموم فقد
عدلوا عنه، لأنه لا يوجد في الكلام (مَفْعَل) بضم العين بغير هاء واختاروا الفتح
لأنه الأخف^(٢).

ثم يبدل حرف المضارعة ميماً فرقاً بين الاسم والفعل.
وعليه فإن لاسمي الزمان والمكان صيغتين (مَفْعَل) بالفتح و(مَفْعِل) بالكسر.
فيصاغ من الفعل الثلاثي المجرد المتصرف على (مَفْعَل) - بالفتح - كل
ما جاءت عين مضارعه مفتوحة أو مضمومة. أو مما اعتلت لامه مطلقاً سواء
أصحت الفاء نحو: غزا مغزى أو اعتلت نحو: وفي مَوْفى^(٣).

واختير لمعتل اللام الفتح والألف فقليل (المأوى، والمأتى، والمثوى)؛ "لأنه
معتل فكان الألف والفتح أخف عليهم من الكسر مع الياء ففروا إلى (مَفْعَل)
بالفتح إذ كان مما ينبني عليه المكان والزمان. أما إذا كان ذلك فيما لامه ياء،
كان في ذوات الواو أولى نحو المغزى والمدعى"^(٤).

فقد شذ عن هذه القاعدة ما حكاه الفراء في قولهم (مَأْوَى الإبل) فقد

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٦؛ وتصريف الأسماء ١٢٠؛ والضياء ١٤٣.

(٢) انظر: الكتاب ٨٧/٤ - ٩٠؛ وشرح المفصل ١٠٧/٦؛ وشرح الشافية للرضي ١٨١/١؛
والجاربردي ٧١/١.

(٣) انظر: الكتاب ٨٧/٤ وما بعدها؛ والأصول ١٤١/٣؛ والجمل ٣٨٨؛ والتكملة ٥٢٤؛ وشرح
المفصل ١٠٧/٦؛ وشرح الشافية للرضي ١٨١/١؛ وشرحها لركن الدين ٥١٣؛ والمساعد
٦٣٢/٢.

(٤) شرح المفصل ١٠٨/٦، ١٠٩، وفيه: المغزا والمدعا (بالألف).

أوردها بالكسر^(١). وقد ذكر غيره الفتح فيكون على القياس^(٢) يقول ابن منظور: "مَأْوِي الإبل بكسر الواو، لغة في مَأْوَى الإبل خاصة، وهو شاذ. وقد ذُكر في مَأْقِي العين. وقال الفراء: ذُكر لي أن بعض العرب يسمي مَأْوِي الإبل مَأْوِي، بكسر الواو، وقال: وهو نادر..."^(٣).

ويعلل ابن السكيت فيما نقله عنه ابن خالويه - لكسرة (مَأْوِي الإبل) فيقول: "... إنما كسرت مَأْوِي الإبل لكسرتي الإبل، وهذا يشبه الإمالة لكسر ما قبل الألف، وكذلك كسرة القاف من مَأْقِي للياء في العين"^(٤).

وما كان معتل العين مضمومها فإن (المفعّل) منه بالفتح نحو: المقام والمقال^(٥).

وقد أطلق الزجاجي في حكم المعتل العين وعمم وذهب إلى أن المعتل منه بالكسر^(٦).

أمّا الصيغة الثانية (مفعّل) بالكسر فيأتي منها: كل فعل عينه في المضارع مكسورة نحو (هذا مضربنا) أي زمانه أو مكانه^(٧).

كما يأتي منها ما كانت عينه ياء نحو (مَبِيت) و (مَقِيل)^(٨).

(١) انظر: المفصل ٣٠٣؛ وشرح المفصل ١٠٩/٦؛ والتخمير ١٣٨/٣.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٠٩/٦.

(٣) اللسان (أ و ا) ٥٢/١٤.

(٤) ليس في كلام العرب. وانظر: التخمير ١٣٨/٣.

(٥) انظر: شرح المفصل ١٠٨/٦.

(٦) انظر: الجمل ٣٨٩.

(٧) انظر: الكتاب ٨٧/٤، ٨٨؛ والأصول ١٤١/٣؛ والفتاح ٦٠؛ والمساعد ٦٣٣/٢.

(٨) انظر: المفصل ١٠٨/٦؛ والارتشاف ٥٠١/٢؛ وهمع الهوامع ٢٨٦/٣.

وأجاز بعض النحاة الكسر والفتح في المصادر الميمية وأسماء الزمان أو المكان وأجازوا المَمَال والمَمِيل، والمَغَاب، والمَغِيب^(١).

كما يأتي منها ما كان معتل الفاء صحيح اللام نحو وَعَدَ مَوْعِدًا بالكسر^(٢). وقد ذكر ابن مالك^(٣) أن طئيلاً لالتزم ذلك ولم يذكر حالها في المصدر، والزمان والمكان.

وإن كان المعتل الفاء على فَعِلَ يفَعَلْ ولم يتحرك فاؤه في المضارع نحو وَجَلْ يُوْجِلْ. فأكثر العرب على الكسر في (المفعِل) تقول مَوْجِلٌ كالموعد^(٤)، وربما فتح بعضهم.

يقول سيبويه: "وقال أكثر العرب في وَجَلْ يُوْجِلْ، ووَجِلْ يُوْجِلْ موجِل وموجِل؛ وذلك أن يُوْجِلْ ويُوْجِلْ واشباههما في هذا الباب من فَعِلَ يفَعِلْ قد يعتل فتقلب الواو ياء مرة وألفاً مرة، وتعتل لها الهاء التي قبلها حتى تكسر؛ فلما كانت كذلك شبهوها بالأوّل لأنها في حال اعتلال... وحدثنا يونس وغيره أن ناساً من العرب يقولون في وَجَلْ يُوْجِلْ ونحوه: مَوْجِلٌ ومَوْحِلٌ..."^(٥). هذا، وقد شذت ألفاظ عمّا ذكر من القواعد:

فجاءت ألفاظ من المضارع المضموم العين على (مفعِل) بالكسر وهي: (المنسِك) وكان حقها الفتح^(٦) وقد جاءت على (مفعِل) بالفتح

(١) انظر: الارتشاف ٥٠١/٢.

(٢) انظر: المفصل ٣٠٣؛ وشرح المفصل ١٠٨/٦؛ والارتشاف ٥٠١/٢؛ وشفاء العليل ٨٦٦/٢.

(٣) انظر: التسهيل ٢٠٨؛ وانظر: شفاء العليل ٨٦٦/٢؛ والمساعد ٦٣٣/٢.

(٤) انظر: التخمير ١٣٧/٣؛ وشرح المفصل ١٠٨/٦؛ وارتشاف الضرب ٥٠٢/٢.

(٥) الكتاب ٩٣/٤.

(٦) انظر في هذه الألفاظ: الكتاب ٩٠/٤؛ والأصول ١٤٣/٣؛ والجمل ٣٨٨؛ والتكملة ٥٢٧؛

(المنسك)^(١) فعلى الأخير لا تكون شاذة بل هي على القياس، والمجزر من جزر يَجْزُرُ، والمنبت من نبت يَنْبِت، وقد ورد في هذه الكلمة لغتان: الفتح والكسر^(٢) (مَنْبِت) بالفتح و(مَنْبِت) بالكسر، فعلى الأولى تكون قياساً وعلى الثانية شاذة عنه.

و(المطلع) من طَلَعَ يَطْلُعُ وقد وردت فيها لغتان بالفتح والكسر^(٣) فالأولى قياس والثانية شاذة. وذهب بعض العلماء^(٤) إلى التفصيل فقالوا أن (المطلع) بالفتح مصدرٌ وأن (المطلع) بالكسر اسم مكان، وأنه لا شذوذ فيها، وبهذا وجهت القراءتان في قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٥) بالفتح والكسر.

أما سيبويه فعهما لغتين حيث يقول: "... وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل قالوا: أتيتك عند مطلع الشمس أي عند طلوع الشمس وهذه لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فيفتحون، وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً كما أدخلوا الفتح، وذلك: المنبت، والمطلع لمكان الطلوع"^(٦).

والمفصل ٣٠٣؛ والتخمير ١٣٥/٣؛ وشرح الشافية للرضي ١٨٢، ١٨١/١ وشرحها لركن الدين ٥١٧، ٥١٥؛ وارتشاف الضرب ٥٠٣، ٥٠٢/٢؛ والمساعد ٦٣٤/٢.

(١) انظر: اللسان (ن س ك) ٤٩٩/١٠، والقاموس المحيط ٨٥٩.

(٢) انظر: اللسان (ن ب ت) ٩٦/٢. وانظر: الكتاب ٩٠/٤.

(٣) انظر: اللسان (ط ل ع) ٢٣٥/٨.

(٤) انظر: الارتشاف ٥٠٣/٢؛ واللسان (ط ل ع) ٢٣٥/٨.

(٥) سورة القدر. آية: ٥.

(٦) الكتاب ٩٠/٤. وانظر: الأصول ١٤٣/٣؛ وشرح المفصل ١٠٧/٦؛ والميسوط ٤٧٥؛ ومشكل

إعراب القرآن ٤٨٨/٢؛ والبحر المحيط ٤٩٣/٨.

و(المَشْرِق) من شرق يَشْرِقُ، و(المَغْرِب) من غَرْب يَغْرُبُ، والمَفْرِق من فَرَقَ يَفْرِقُ وهو وسط الرأس وهو الذي يفرق فيه الشعر، وكذلك مفرق الطريق^(١)، و(المَسْقَط) من سقط يَسْقُطُ، و(المَسْجِد) من سَجَدَ يَسْجُدُ وعنه يقول سيبويه: "... وأما المسجد فإنه اسم للبيت ولست تريد به موضع السجود، وموضع جبهتك ولو أردت ذلك لقلت مَسْجَدٌ"^(٢). فإذا كان الأمر كذلك فلا شذوذ في الكلمة، و(المسكين) من سَكَنَ يَسْكُنُ.

وقد أجاز الفراء الفتح في جميع ما ذكر وإن لم يسمع^(٣). وجاءت ألفاظ من المضارع المكسور^(٤) العين على اللغتين الفتح والكسر (مَفْعِل) و(مَفْعَل) والفتح شاذ خلاف القياس. و(المَدْبُ) وسُمِعَ في مضارعه الضم والكسر^(٥). وإذا كان الأمر كذلك فلعل الكسر في (مَفْعِل) مراعاة للكسر في المضارع والفتح في (مَفْعَل) مراعاة للضم في المضارع. وعليه فلا شذوذ فيه.

والبعض يُفَرِّق: "... وَمَدَّبَ السَّيْلَ والنمل وبكسر الدَّال مجراه، والاسم مكسور والمصدر مفتوح وكذلك المفعل من كل ما كان على فَعَل يَفْعَل..."^(٦). وجاءت ألفاظ تعدد فيها الشذوذ من أكثر من جهة من هذه الألفاظ المقبرة،

(١) انظر: (ف ر ق) في اللسان ٣١٠/١٠، والقاموس المحيط ٨٢٥.

(٢) الكتاب ٩٠/٤. وانظر: الأصول ١٤٣/٣؛ والارتشاف ٥٠٣/٢.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٢٤٧/٤؛ والتخمير ١٣٦/٣؛ والارتشاف ٥٠٣/٢؛ والمساعد ٦٣٤/٢.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي ١٨٢/١؛ وشرحها لركن الدين ٥١٤؛ والمساعد ٦٣٥/٢.

(٥) لم أجد الضم في اللسان والقاموس. وانظر فيه: الارتشاف ٥٠٤/٢؛ والمساعد ٦٣٥/٢.

(٦) انظر: القاموس المحيط (د ب ب) ٧٨.

والمظنة والمشرقة والمزلة وغيرها^(١).

فالمقبرة بالفتح ليست على القياس وذلك لأنه لم يرد بها زمان أو مكان وقوع الفعل بل أريد بها المكان المخصوص والفتح إنما وضع دلالة على زمان أو مكان الفعل، وأمّا الضم فلأن الفعل المضارع منها مضموم، وذلك إرادة مكان الفعل لا المكان المخصوص^(٢).

والشدوذ الآخر هو لحاق التاء لهذه الأسماء، ففي ذلك دلالة على جريانها على الفعل في العمل، ومعلوم أن هذه الأسماء لاتعمل^(٣).

و(مَزَلَة) جاء الفعل منها بالفتح والكسر يقول سيبويه: "وكذلك أيضاً يدخلون الهاء في المواضع. قالوا المزلة، أي: موضع زلزل. وقالوا المَعْدَرَة والعَتَبَة فألحقوا الهاء وفتحوا على القياس"^(٤).

فالمضارع^(٥) منها يَزُلُّ، وَيَزِلُّ فإذا كان الأمر كذلك فلا شدوذ في هذه اللفظة مع الضم أمّا على الكسر فالشدوذ ثابت.

وما جاء من هذه الألفاظ مضموم العين: المَقْبُرَة، والمَشْرُقَة، والمَزْرُعة فأسماء لا يراد بها مكان أو زمان الفعل يقول سيبويه: "وكذلك المَقْبُرَة، والمَشْرُقَة، إنما أراد اسم المكان، ولو أراد موضع الفعل لقال: مقبر، ولكنه اسم بمنزلة المسجد"^(٦).

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ١/ ١٨٤؛ وشرحها لركن الدين ٥٢١؛ والجاربردي ٧٢؛ والمساعد ٦٣٥/٢.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ١/ ١٨٤؛ وشرحها للجابردي ٧٢؛ والكافية في شرح الشافية ٢٢١.

(٣) انظر: الكافية شرح الشافية ٢٢١.

(٤) الكتاب ٨٨/٤. وانظر: التبصرة ٧٧٨/٢.

(٥) انظر: الصحاح (ز ل ل) ٤/ ١٧١٧. وانظر: شرح الشافية لركن الدين ٥٢١.

(٦) الكتاب ٩١/٤؛ وانظر: شرح المفصل ١٠٩/٦؛ وشرح الشافية للجابردي ٧٢.

وشذ عن المعتل الفاء ألفاظ هي (مَوْكَل، مَوْطَن، مَوْهَب، وَمَوْحَد، وَمَوْرَد، وَمَوْهَبَة، وَمَوْأَلَة وَمَوْرَق) وكان حقها الكسر.

يقول ابن سيده: "وقد جاء على مَفْعَل من هذا الباب أسماء ليست بمصادر ولا أمكنة للفعل فمن ذلك مَوْحَد وهو اسم معدول عن واحد في باب العدد يقال مَوْحَد وأحاد... ومَوْهَب ومَوْأَلَة اسمان لرجلين..."^(١).

ويأتي اسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على لفظ المفعول مثل المنْطَلَق، والمستَخْرَج من انطلق واستخرج^(٢).

ويعلل العلماء لاختيار صيغة المفعول أن اسمي الزمان والمكان يدلان في المعنى على المفعول، يقول سيبويه: "فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا البناء المفعول؛ وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه..."^(٣).

وإذا كثر نوع من الأنواع في مكان ما فإنهم يعبرون بـ(مَفْعَلَة) عنه فيقال (مَأْسَدَة) للمكان الذي تكثر فيه الأسود ويقال (مَذَابَة) للمكان الذي تكثر فيه الذئاب^(٤). وقد نص على هذا ابن جني في المحتسب^(٥).

وهذه الصيغة ليست أسماء مكان بل هي صفة للأرض التي يكثر فيها ذلك

(١) المخصص ١٤/١٩٧. وانظر: الكتاب ٤/٩٣؛ والأصول ٣/١٤٧؛ والمقرب ٢/٤٩٣؛ وشرح الشافية للرضي ١/١٨٥، ١٨٦؛ والارتشاف ٢/٥٠٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٩٥؛ الأصول ٣/١٤٩؛ والتبصرة ٢/٧٨١؛ وشرح المفصل ٦/١٠٩؛ والمقرب ٢/١٣٧؛ وشرح الشافية للرضي ١/١٨٦؛ وشرحها لركن الدين ٥٢٢؛ وشرحها للساكناني ٢٢٢.

(٣) الكتاب ٤/٩٥. وانظر: الأصول ٣/١٤٩؛ والجاربردي ٧٣؛ والكافية شرح الشافية ٢٢٢.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٩٤؛ والأصول ٣/١٤٨؛ والمفصل ٤/٣٠٤؛ وشرح المفصل ٦/١١٠؛ والتخمير ٣/١٤٠؛ والارتشاف ٢/٥٠٥؛ والمساعد ٢/٦٣٦.

(٥) انظر: المحتسب ٢/١٣٦.

الشيء^(١). وهي لاتؤخذ إلا من الثلاثي يقول سيويوه: "و لم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف، من نحو: الضفدع والثعلب كراهية أن يثقل عليهم، ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرة الثعالب ونحو ذلك، وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لحفتها"^(٢).

وقد وجّه ابن جني هذه القراءة على أنها اسم مكان، ومع هذا فهي لم تخرج عن دائرة الشذوذ؛ لأن مضارعها بالفتح^(٣)، فأقتضى (المفعل) فيها الفتح وهو الجيد كما عبّر العكبري^(٤).

وممن وافق ابن جني فقال بهذا الرأي الزمخشري^(٥) والعكبري^(٦) وأبو حيان^(٧) وذكر أن هناك من خرجها على أنها مصدر^(٨).

ويصح كلا التوجيهين ولكن معنى الآية يُرجّح اسم المكان هنا، لقوله عزّ وجل: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾^(٩).

(١) انظر: الكتاب ٩٤/٤؛ والأصول ١٤٨/٣؛ والمفصل ٣٠٤؛ وشرح المفصل ١١٠/٦؛ والتخمين ١٤٠/٣؛ والارتشاف ٥٠٥/٢؛ والمساعد ٦٣٦/٢.

(٢) الكتاب ٩٤/٤. وانظر: الأصول ١٤٨/٣؛ والمفصل ٣٠٤؛ وشرح المفصل ١١٠/٦؛ والتخمين ١٤٠/٣؛ والارتشاف ٥٠٥/٢؛ والمساعد ٦٣٦/٢.

(٣) انظر: اللسان (ج م ع) ٥٣/٨.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٧/٢.

(٥) انظر: الكشف ٦٨٣/٢.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٧/٢.

(٧) انظر: البحر المحيط ١٣٦/٦.

(٨) انظر: البحر المحيط ١٣٦/٦.

(٩) سورة الكهف. آية: ٦٠.

الفصل الرابع

المثنى والجمع

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: المثنى.

المبحث الثاني: جمع المذكر السالم.

المبحث الثالث: جمع المؤنث السالم.

المبحث الرابع: جمع التكسير.

المبحث الخامس: دوال آخر للجمع.

المبحث الأول

المثنى

وفيه بعد التقديم ما يلي:

١- كيفية تشية الممدود.

٢- وقوع المثنى موقع الجمع.

المثنى

المثنى لغة:

مأخوذ من ثنيت الشيء إذا عطفته^(١).

واصطلاحاً:

عرف العلماء المثنى والتثنية بعدة تعريفات:

فقال الزمخشري^(٢): "هو ما لحقت آخره زيادتان ألف أو ياء مفتوح ما قبلهما، ونون مكسورة؛ لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين المثبت في الواحد".

وعرفها ابن مالك^(٣): "بأنها جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالباً وفي المعنى على رأي بزيادة ألف في آخره رفعاً، وياء مفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً، تليها نون مكسورة. فتحها لغة، وقد تضم، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، ولزوم الألف لغة حارثية".

ويقول الحريري في تعريف المثنى^(٤): "هو الاسم الدال على مسميين متفقي اللفظ، ويشترك فيهما المذكر والمؤنث، ومن يعقل وما لا يعقل، ولا تدخل^(٥) على فعل ولا حرف".

(١) انظر: اللسان (ث ن ي) ١٤/١١٤؛ والقاموس ١١٤١.

(٢) المفصل ٢٢٩.

(٣) التسهيل ١٢.

(٤) شرح ملحّة الإعراب ١٠٨.

(٥) يعود الضمير هنا إلى علامة التثنية.

ويقول ابن هشام هو: "ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين"^(١).

وقد اشترط العلماء لجواز التثنية شروطاً هي:

أولاً: الإفراد^(٢)؛ فلا يجوز تثنية المثنى أو الجمع السالم وجمع التكسير أو اسم الجمع، أما اسم الجنس فقد ذكر بعضهم أنه إذا أريد به ضريين فلا بأس^(٣).

وشذ^(٤) تثنية (لقاح) في قولهم: (لقاحان سوداوان) وذلك أنه جمع (لقحة).

كما شذ قول الشاعر^(٥):

لَأَصْبَحَ الْقَوْمَ أَوْبَاداً وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جَمَالَيْنِ

فقد ثنى (الجمال) وهي جمع تكسير ضرورة.

وشذ في اسم الجمع قول الشاعر^(٦):

وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا أَخَوَانِ

وجوز ابن مالك^(٧) تثنية اسم الجمع واسم الجنس وجمع التكسير الذي له

(١) أوضح المسالك ٤٧/١.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٣٩٢، ٣٩٣؛ وشرح التسهيل ١/٥٩؛ والبسيط ١/٢٤٥؛ والتذيل والتكميل

١/٢٢٢؛ والارتشاف ٢/٥٤٩؛ وجمع الهوامع ١/١٤٠؛ والتصريح ١/٦٧.

(٣) انظر: التذيل والتكميل ١/٢٢٢؛ والارتشاف ٢/٥٥٠.

(٤) انظر: التذيل والتكميل ١/٢٢٢؛ والارتشاف ٢/٥٥٠. وانظر: جمع الهوامع ١/١٤٠.

(٥) البيت من (البسيط) نسبه ابن بري لعمر بن العداء الكلبي. وانظر: التبيه ٢/٥٩؛ والخزانة

٨/٥٧٩، ٥٨٥؛ اللسان (و ب د) ٣/٤٤٣؛ وبلا نسبة في: التكملة ٤٥٤؛ وإيضاح الشعر

١٣٩؛ وشفاء العليل ١/١٣٤.

(٦) البيت من (الطويل) للفرزدق في الديوان ٢/٤٠٠؛ وانظر: المسائل الخلبيات ٦٨؛ ومغني اللبيب

١/٢٢١ رقم ٣٢٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٣٦.

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/٥٩؛ والتذيل والتكميل ١/٢٢١؛ والارتشاف ٢/٥٥٠؛ وجمع الهوامع

١/١٤٠.

مفرد في الآحاد، وقاسها في ذلك كله.

وقد اعترض عليه أبو حيان حيث قال: "وظاهر هذا الكلام أن التثنية تكون فيما ذكر. وأن ذلك مقيس فيما ذكر، إذ أورد تثنية الجمع واسم الجمع واسم الجنس مورد تثنية الواحد وليس كذلك بل تثنية الواحد هي المقيسة وأما الثلاثة فلا تنقاس التثنية فيها... على أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام"^(١).

الثاني: الإعراب^(٢). فلا يثنى المبني. وأما هذان وهاتان واللذان واللتان فقد اختلف فيها؛ فذهب الجمهور^(٣) إلى أنها أسماء وضعت من أول الأمر على هذه الصورة. فليست مثناة على الحقيقة.

وذهب ابن مالك^(٤) إلى أنها مثناة حقيقة وأنها لما ثبتت أعربت.

يقول السيوطي: "وأما ذان واللذان واللتان، فقليل أنها صيغ وضعت للمثنى، وليست من المثنى الحقيقي، ونسب للمحققين، وعليه ابن الحاجب وأبو حيان. وقيل أنها مثناة حقيقة، وأنها لما ثبتت أعربت وهو رأي ابن مالك"^(٥).

واختار أبو حيان^(٦) رأي الجمهور وعضد اختياره بدليلين:

الأول: "أن الاسم لا يثنى حتى ينكر، ولذلك تقول: الزيدان، في تثنية زيد

(١) التذييل والتكميل ٢٢١/١.

(٢) انظر: البسيط ٢٤٦/١؛ وجمع الهوامع ١٤١/١؛ والتصريح ٦٧/١؛ وعدة السالك ٤٧/١.

(٣) انظر: البصريات ٨٥٢، ٨٥٣؛ وسر صناعة الإعراب ٤٦٦/٢؛ والخصائص ٢٩٧/٢؛ والبسيط

٢٤٦/١؛ والارتشاف ٥٥٢/٢؛ والتذييل والتكميل ٢٢٤/١.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٤/١؛ والارتشاف ٥٥٢/٢؛ وجمع الهوامع ١٤٠/١.

(٥) جمع الهوامع ١٤٠/١.

(٦) التذييل والتكميل ٢٢٤/١، ٢٢٥.

فتدخل الألف واللام. وأسماء الإشارة والموصولات لا تفارق التعريف"^(١).

الثاني: "أنهما لو كانا من قبيل المثني حقيقة لكنت تقول في تثنية الذي: اللذيان، كما تقول في تثنية الشجي: الشجيان. وكنت تقول في تثنية هذا: هذان، كما تقول في تثنية موسى: موسيان"^(٢).

الثالث: عدم التركيب:

فالتركيب الإسنادي نحو: تأبط شراً، ونحو: برق نحره متفق على عدم جواز تثنيته. يقول سيويوه: "واعلم أن الاسم إذا كان محكياً لم يشن ولم يجمع إلا أن تقول كلهما تأبط شراً وكلاهما ذرى حباً، لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسماً"^(٣).

أمّا التركيب المزجي إذا أعرب، نحو: بعلبك، فقد اختلف فيه:

فذهب الكوفيون إلى جواز تثنيته واختاره ابن هشام الخضرأوي، وابن أبي الربيع،^(٤) وذهب بعضهم إلى منعه لعدم السماع ولشبهه بالمركب الإسنادي^(٥). وأمّا المركب الإضافي فإنك تثني المضاف فقط.

وأجاز الكوفيون تثنية المضاف والمضاف إليه، فتقول في تثنية (أبو بكر) أبوا البكرين^(٦).

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٤/١، ٢٢٥.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٤/١، ٢٢٥.

(٣) الكتاب ٣٢٧/٣. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٨/١؛ والمقرب ٣٩٦/٢؛ والتذييل والتكميل ٢٢٤/١؛ والارتشاف ٥٥١/٢؛ والجمع ١٤١م١.

(٤) انظر: التسهيل ٢٨١؛ والتذييل والتكميل ٢٢٥/١؛ والارتشاف ٥٥٢/٢؛ وجمع الهوامع ١٤١/١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٥/١، والارتشاف ٥٥٢/٢، وجمع الهوامع ١٤١/١.

(٦) انظر: جمع الهوامع ١٤٢/١.

ويتضح للباحث قوة القول الأول؛ وذلك أن هناك من الأسماء المتضايقة ما لا تقبل التثنية، ويتجلى ذلك في أسماء الله وصفاته. كما أنه عند تثنية الأعلام يقدر فيها التنكير^(١) وهذا ما لا يتصور في أسماء الله وصفاته.

أما الأعلام المختومة بـ(ويه) فقد أجاز بعض العلماء تثنية هذا النوع يقول صاحب التوشيح فيما نقله عنه السيوطي "... في المختوم بويه تلحقه العلامة بلا حذف نحو: سيويها، وسيويهون، وذهب بعضهم إلى أنه يحذف عجزه فيقال سييان وسييون"^(٢).

الرابع: التنكير^(٣):

فلا يثنى العلم إلا بعد إزالة معنى العلميّة وتقدير التنكير. لذلك لا تثنى الكنايات من الأعلام نحو: فلان وفلانة؛ لأنها لا تقبل التنكير. والأجود لحاق الألف واللام للأعلام المثناة عوضاً عن العلميّة المزالة حال التثنية.

وذكر صاحب البديع خلافاً في كيفية تثنية العلم فقال -فيما نقله عنه أبو حيّان-: "منهم من يلحقه الألف واللام عوضاً عما سُلِبَ من التعريف، فيقول: الزيدان والزيدون، وهم الأكثر، ومنهم من لا يدخلهما عليه ويقيه على حاله قبل التثنية والجمع فيقول: زيدان وزيدون"^(٤).

وقد عَقَّبَ أبو حيّان بعد نقله بقوله: "وهذا القول الثاني غريب جداً ولم

(١) انظر: الشرط الرابع.

(٢) همع الهوامع ١/١٤١، ١٤٢. وانظر: الارتشاف ٢/٥٥٢؛ والتصريح ١/٧١.

(٣) انظر: البسيط ١/٢٤٦؛ والارتشاف ٢/٥٥٢؛ وهمع الهوامع ١/١٤٢؛ والتصريح ١/٦٧؛ وعدة السالك ١/٤٧.

(٤) التذيل والتكميل ١/٢٢٦. وانظر: الارتشاف ٢/٥٥٢؛ والهمع ١/١٤٢.

أقف عليه إلا في هذا الكتاب" (١).

وقد استثنى العلماء من هذا الشرط (جماديين) و(عمايتين) اسمي جبليين، و(أذرعان) و(عرفات)؛ لأن التثنية والجمع لم تسلبهما العلميّة؛ ولذا لم تدخل عليها الألف واللام (٢).

الخامس: أن يكون الاثنان متفقي اللفظ غالباً. فلا يثنى ما لا ثاني له في الوجود كالشمس والقمر والثريا. وما ورد من ذلك فهو من باب التغليب وهو قليل في العربية، كقولهم: القمران في (الشمس والقمر)، والعمران في (أبي بكر وعمر) (٣) وغيرهما.

أمّا اشتراط المعنى فقد اختلف فيه:

فذهب كثير من العلماء (٤) إلى منع تثنية المختلفين في المعنى نحو: عين ناظرة وعين نابغة وخالفهم في ذلك ابن مالك حيث يقول: "إن أصل التثنية والجمع العطف، وهو في القبيلين جائز باتفاق، والعدول عنه اختصار، وقد أوثر استعماله في أحدهما فليجز في الآخر قياساً، وإن خيف لبس أزيل بعد العدول بما أزيل قبله إذ لا فرق بين قولنا: رأيت ضارباً ضارباً وضارباً ضربة، وبين قولنا: رأيت ضارين ضارباً وضربة" (٥).

(١) التذييل والتكميل ٢٢٦/١.

(٢) انظر: البسيط ٢٤٦/١؛ وجمع الهوامع ١٤٢/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/١؛ والتذييل والتكميل ٢٢٧/١؛ وشفاء العليل ١٣٥/١؛ وجمع الهوامع ١٤٣/١؛ والتصريح ٦٧/١؛ وعدة السالك ٤٧/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/١؛ والتذييل والتكميل ٢٢٩/١؛ والمساعد ٣٩/١.

(٥) شرح التسهيل ٦٠، ٥٩/١؛ وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٩٤؛ والتذييل والتكميل ٢٢٩/١؛ والمساعد ٣٩/١.

وابن مالك في هذا موافق لابن الأنباري^(١). ولم يرتض السلسيلي ما ذهب إليه ابن مالك^(٢).

وأرى وجهة مذهب السلسيلي في ذلك. حيث إن ما يفهم من منع العلماء هو أن الممنوع هو التعبير بلفظ (العينين) فقط؛ لأنه ملبس ولا يتبين من اللفظ المراد، كما أن الإتيان بأمور تزيل اللبس مخالف للغرض من التثنية وهو الاختصار.

أما ابن عصفور فقد منع تثنية هذا النوع واستثنى حال اتفاقهما في المعنى الموجب للتسمية، كقولهم: الأحمران للذهب والزعفران^(٣).

وقد اعترض عليه أبو حيّان في ذلك حيث قال: "وهذا الذي ذهب إليه الأستاذ أبو الحسن ليس كما ذهب إليه؛ لأن قولهم: الأحمران في الذهب والزعفران، والأطيان في الشباب والنكاح، والمبدآن في الأساس والنقطة، هو من باب ما اتفق فيه اللفظان والمعنيان ولم يختلف فيه المعنيان؛ لأنك ثنيت أحمر وأحمر وأطيب وأطيب، ومبدأ ومبدأ، وهذا شيء اتفق فيه اللفظ والمعنى، إذ المعنى الذي بينهما هو القدر المشترك الذي سمي به كل واحد منهما أحمر، وأطيب، ومبدأ، وكما تقول: هذا فرس وحمار سابقان، ورجل وامرأة قائمان، ودرهم ودينار نافعان، فيكون هذا تثنية صحيحة"^(٤).

والذي يراه الباحث هو موافقة الجمهور في اشتراط الاتفاق في اللفظ والمعنى وحمل الباقي على السماع مما ورد مخالفاً؛ تعميماً للقاعدة.

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٩/١؛ وجمع الهوامع ١٤٤/١.

(٢) انظر: شفاء العليل ١٣٥/١.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي ١٣٥/١، ١٣٦؛ وجمع الهوامع ١٤٤/١.

(٤) التذييل والتكميل ٢٣٥/١.

السَّابِع: أَلَا يَسْتَغْنَى عَنْهُ بِثْنِيَّةٍ غَيْرِهِ.

فلا تثني^(١) (كل) و(بعض) للاستغناء بثنية (جزء)، ولا تثني (سواء) للاستغناء عنها بـ(سيان).
كما لا تثني (أجمع) و(جمعاء) على رأي البصريين للاستغناء عنه بـ(كلا) و(كلتا).

أَمَّا أَسْمَاءُ الْأَعْدَادِ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا:

فذهب جمهور العلماء إلى عدم جواز تثنيتهما إلا مائة وألفاً يقول سيويه:
"... وإنما امتنعوا أن يثنوا عشرين حيث لم يجزوا عِشْرُونَ واستغنوا عنها بأربعين. ولو قلت ذا لقلت: مائتان وألفان، وهذا لا يكون وهو خطأ لا تقوله العرب"^(٢).

وقد أجاز الأخفش تثنية أسماء العدد^(٣)، واستدل على ذلك بقول الشاعر^(٤):

فَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَزِيلُوا الَّذِي رَسَا لَهَا عِنْدَ عَالٍ فَوْقَ سَبْعِينَ دَائِمٍ
حيث ثنى العدد (سبعة). وأجيب عنه بأنه ضرورة^(٥).

الثَّامِن: أَلَا يَشْبَهُ الْفِعْلُ فَلَا يَثْنَى (أفعل من) لأنه شبيه بالفعل^(٦).

(١) انظر فيما لا يجوز تثنيته لهذا الشرط: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٧، ١٣٨؛ والارتشاف ٢/٥٥١؛ وجمع الهوامع ١/١٤٤؛ والتصريح ١/٦٧.

(٢) الكتاب ٣/٣٩٣. وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٥٩؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٩؛ والمقرب ٢/٣٩٥؛ والارتشاف ٢/٥٥٠؛ والمساعد ١/٣٨؛ وجمع الهوامع ١/١٤٤.

(٣) انظر: التذيل والتكميل ١/٢٢٣؛ والارتشاف ٢/٥٥١؛ وجمع الهوامع ١/١٤٤.

(٤) البيت من (الطويل) وهو للفرزدق. انظر: الديوان ٨٥٤؛ وبلا نسيه في تذكرة النحاة ٦٨٥؛ والتذيل والتكميل ١/٢٢٣؛ والارتشاف ٢/٥٥١؛ وجمع الهوامع ١/١٤٥.

(٥) انظر: التذيل والتكميل ١/٢٢٣؛ وجمع الهوامع ١/١٤٥.

(٦) انظر: الارتشاف ٢/٥٥١؛ وجمع الهوامع ١/١٤٥.

(١) كيفية تثنية الممدود

(٢) وقوع المثني موقع الجمع

قال أبو الفتح في معرض احتجاجه: "... ألا ترى أن أبا العباس قال في همزة صحراء وبطحاء ونحوهما: صحروان، وبطحاوان، وصحراوات وبطحاوات؟ شبهت الهمزة بالواو؛ لأن كل واحدة منهما طارقة في جهتها، فجعل تناهيهما في البعد طريقاً إلى تلاقيهما في الحكم"^(١).

وقال في الاحتجاج لقراءة زيد بن ثابت وابن مسعود والحسن وعاصم الجحدري (فأصلحوا بين إخوانكم)^(٢) بالجمع بالنون^(٣).

"هذه القراءة تدل على أن القراءة العامة التي هي: (بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) لفظها لفظ التثنية، ومعناها الجماعة، أي كل اثنين فصاعداً من المسلمين اقتلاً فأصلحوا بينهما. ألا ترى أن هذا حكم عام في الجماعة، وليس يختص به منهم اثنان مقصودان؟ ففيه إذاً شيان: أحدهما: لفظ التثنية يراد به الجماعة.

والآخر: لفظ الإضافة لمعنى الجنس؛ وكلاهما قد جاء، منه قولهم: لبيك وسعديك، فليس المراد هنا: إجابتين ثنتين، ولا إسعادين اثنين. ألا ترى أن الخليل

(١) المحتسب ٤٢/٢.

(٢) سورة الحجرات. آية: ١٠.

(٣) انظر القراءة في: إعراب القرآن ٢١٢/٤ ونسبها أيضاً لعبد الرحمن بن أبي بكرة، وابن سيرين؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٤٤، ونسبها أيضاً لابن سيرين؛ والكشاف ٣٦٩/٤ بدون نسبة؛ والمحرر الوجيز ١٤٩/٥، ونسبها أيضاً لابن سيرين، وحماد بن سلمة؛ وإعراب القراءات الشواذ ٥٠٢/٢ بدون نسبة؛ وتفسير البيضاوي ٥٥٧/٨ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٧٥/١٦ والبحر المحيط ١١١/٨؛ ونسبها أيضاً لثابت البناني، وحماد بن سلمة؛ وابن سيرين.

فسره فقال: معناه كلما كنت في أمر فدعوتني له أجبتك إليه وساعدتك عليه..."^(١).

* * *

في هذا النص مسألتان:

أولاً: كيفية تثنية الممدود:

الممدود: هو الاسم المعرب الذي آخره همزة بعد ألف زائدة^(٢)، نحو: سماء
وعلباء. وتختلف أحكام تثنيته تبعاً لاختلاف همزته.

وهذا تفصيل لما أجمله ابن جني:

(١) إذا كانت همزته همزة أصلية يجب بقاء الهمزة؛ للمحافظة على الأصل
فتقول في تثنية قراء: قراءان، ووضاء وضاءان^(٣).

وأجاز الفارسي قلبها واواً، قياساً على النسب، حيث يقول: "ويجوز عندي
في قياس قول من قال في النسب (قراري) أن يثنى بالواو"^(٤).

وخطأه النحويون في ذلك^(٥). وحملوا القلب واواً على الشذوذ^(٦).

(٢) إذا كانت همزته منقلبة عن أصل يجوز فيه وجهان^(٧): إبقاء الهمزة،

(١) المحتسب ٢٧٨/٢ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٥٠/٤؛ وتصريف الأسماء ١٦٥.

(٣) انظر: الكتاب ٣٩١/٣؛ والمقتضب ٣٩/٣؛ والتكملة ٢٢٤؛ والمفصل ٢٣٠؛ والتخمير

٣٢٦/٢؛ وشرح التسهيل ٩٣/١؛ وشرح المفصل ١٥٠/٤، ١٥١.

(٤) التكملة ٢٢٧.

(٥) انظر: الارتشاف ٥٦٠/١.

(٦) المقتضب ٣٩/٣. وانظر: شرح الجمل ١٤٣/١؛ والكافية شرح الشافية ١٧٨٥/٤؛ وشرح

التسهيل ٩٣/١؛ والمساعد ٦٠/١.

(٧) انظر: الكتاب ٣٩١/٣؛ وشرح الألفية لابن النازم ٧٦٣؛ وشرح التسهيل ٩٣/١.

وقلبها واواً. فنحو كساء تقول فيه: كساءان وكساوان. والأقوى إبقاء الهمزة.

وقد شذَّ قلب الهمزة ياء فقليل: كسايان. وهذا لغة فيه نسبت لفزارة^(١).
وقد قاسه الكسائي^(٢). وخالفه غيره من النحويين، ومنهم ابن مالك^(٣).
وخالف أبو حيان^(٤) وابن عقيل^(٥) ابن مالك. وذهبوا إلى موافقة الكسائي؛ لأنها لغة لقبيلة من قبائل العرب وإذا كانت كذلك فلا مانع من القياس عليها.
(٣) إذا كانت همزته منقلبة عن حرف الإلحاق نحو: علباء^(٦) وقوباء^(٧)
فأصلهما: علباي وقوباي إلحاقاً بـ قِرطاس وقُرْناس - فيجوز عند تشنيته هذا النوع إبقاء الهمزة وقلبها واواً ويترجح فيه القلب على الإبقاء^(٨).
وزعم الأخفش أن إبقاء الهمزة في هذا الباب هو الأرجح^(٩). ووافقه في

(١) انظر: الارتشاف ٥٦١/٢؛ والمساعد ٦١/١؛ وجمع الهوامع ١٤٨/١.

(٢) انظر: التسهيل ١٧؛ وشرح التسهيل ٩٣/١؛ وجمع الهوامع ١٤٨/١.

(٣) انظر: التسهيل ١٧، وشرح التسهيل ٩٣/١، وجمع الهوامع ١٤٨/١.

(٤) انظر: التذيل والتكميل ٢٨/٢.

(٥) انظر: المساعد ٦١/١.

(٦) العلباء: عصب في العنق. انظر: اللسان (ع ل ب) ٦٢٧/١.

(٧) القوباء: داء يخرج في جلد الإنسان؛ يداوى بالرَّيق. انظر: اللسان (ق و ب) ٦٩٢/١.

(٨) انظر: التكملة ٢٢٥؛ والمفصل ٢٣٠؛ وشرح التسهيل ٩٣/١؛ والبسيط ٢٤٩/١، ٢٥٠؛

والارتشاف ٥٦١، ٥٦٠/٢؛ وأوضح المسالك ٢٧٠/٤.

(٩) انظر: التذيل والتكميل ٢٧/٢؛ والارتشاف ٥٦١/٢؛ وأوضح المسالك ٢٧١/٤؛ وجمع

الهوامع ١٤٨/١؛ والتصريح ٢٩٦/٢.

ذلك الجزولي^(١).

(٤) إذا كانت همزته للتأنيث، نحو: حمراء وصفراء سيجب قلبها واواً^(٢).

وشذّ فيها الإبقاء. وأجاز الكوفيون القلب والإبقاء^(٣).

وسمع فيها القلب ياء فقليل: حمريان، وهي لغة لفزارة^(٤).

وذهب السيرافي^(٥) إلى أنه إذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة؛

لئلا يجتمع واوان ليس بينهما حاجز غير حصين وهو الألف، فتثنيه عشواء: عشواءان فقط.

وجوّز الكوفيون^(٦) في هذا الوجهين: القلب والإفراد، فقالوا: عشواءان وعشواوان.

وبعض العرب يحذف الألف والهمزة إذا كانت خامسة فصاعداً فيقول في خنفساء وعاشوراء: خنفسان وعاشوران^(٧).

(١) انظر: التذيل والتكميل ٢/٢٧؛ والارتشاف ٢/٥٦١؛ وأوضح المسالك ٤/٢٧١؛ وهمع الهوامع ١/١٤٨؛ والتصريح ٢/٢٩٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٣٢٢؛ والتكملة ٢٢٦؛ والمفصل ٢٣٠؛ وشرح الألفية لابن الناطم ٧٦٣؛ والتذيل والتكميل ٢/٢٥٢؛ والارتشاف ٢/٥٦١؛ وأوضح المسالك ٤/٢٧٠؛ والهمع ١/١٤٧.

(٣) شرح التسهيل ١/٩٣؛ والارتشاف ٢/٥٦٢؛ والمساعد ١/٦٠؛ وأوضح المسالك ٤/٢٧٠؛ وهمع الهوامع ١/١٤٨.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٥٧؛ وشرح التسهيل ١/٩٣؛ والارتشاف ٢/٥٦٢؛ وهمع الهوامع ١/١٤٨.

(٥) انظر: التذيل والتكميل ٢/٢٥؛ وارتشاف الضرب ٢/٥٦٢؛ وأوضح المسالك ٤/٢٧٠.

(٦) انظر: التذيل والتكميل ٢/٢٥؛ وأوضح المسالك ٤/٢٧٠؛ والارتشاف ٢/٥٦٢.

(٧) انظر: التسهيل ١٧؛ وشرح المفصل ٤/١٥١؛ والتذيل والتكميل ٢/٣٧؛ والمساعد ١/٦٤، ٦٣؛ وشفاء العليل ١/١٥٥.

وذهب ابن مالك إلى عدم قياسيته^(١). وخالفه في ذلك الكوفيون فأجازوا حذفها^(٢).

وقد حاول ابن جني التعليل لقلب الهمزة واواً معتمداً على فلسفة اللغة. فقال أن كلاً من الواو والهمزة له من الأحكام التصريفية واللغوية بعامة ما يخصه فجعل هذا التباعد في الأحكام طريقاً إلى التلاقي هنا في الإبدال.

والذي يبدو على الرغم من جمال هذه العلة أن فيها عدم اطراد ولا يسهل تعميمها. وحمل غيرها عليها.

وقد اختلف في همزة التأنيث هذه هل هي مبدلة من ألف التأنيث أو موضوعة للتأنيث؟.

فذهب سيويه ووافقه جمهور البصريين إلى أنها مبدلة من ألف التأنيث حيث يقول سيويه: "فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل"^(٣).

وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنها موضوعة وضعاً للتأنيث^(٤)، وقد رجح ابن مالك ما ذهب إليه الجمهور^(٥).

وذهب فريق ثالث إلى أن الدالّ على التأنيث هو الألف الأولى والثانية

(١) انظر: والتسهيل ١٧؛ وشرح المفصل ١٥١/٤؛ والتذيل والتكميل ٣٧/٢؛ والمساعد ٦٤، ٦٣/١؛ وشفاء العليل ١٥٥/١.

(٢) انظر: والتسهيل ١٧؛ وشرح المفصل ١٥١/٤؛ والتذيل والتكميل ٣٧/٢؛ والمساعد ٦٤، ٦٣/١؛ وشفاء العليل ١٥٥/١.

(٣) انظر: الكتاب ٢١٤/٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٩٢/١؛ وشرح المفصل ٩١/٥، ٩/١٠؛ والتذيل والتكميل ٢٤/٢.

(٥) انظر: الارتشاف ٥٦١/٢.

زيدت للفرق بين مؤنث (أفعل) نحو: أحمر حمراء، وأصفر صفراء وبين مؤنث (فعل) نحو: سكران ومؤنثه سكرى. قال ابن يعيش: "وهو قول غير مرضي لأن علم التأنيث لا يكون حشواً ألبته" (١).

وذهب بعضهم إلى أن الدالّ على التأنيث هو الألف والهمزة معاً، وقال ابن يعيش عن هذا القول: "هو رأي واهٍ وضعيف؛ لأنه لا يجتمع على تأنيث الاسم علامتا تأنيث" (٢).

وأما قول الأخفش والكوفيين ففيه ضعف (٣)؛ وذلك أن الهمزة لو كانت أصلاً لبقيت في الجمع مثل نظيراتها الأصلية. ولكن لما قلبت علم أنها ليست أصلاً.

وعليه فإن الذي يترجح ما عليه سيبويه وجمهور البصريين.

ثانياً: وقوع المثني موقع الجمع:

لكل من المفرد والمثنى والجمع دلالة خاصة به. وقد تتبادل هذه الثلاثة

المعاني فيما بينها. وتكون الكلمة حينئذ للسياق في بيان المراد.

يقول ابن عصفور: "الأصل في كلام العرب أن يدل بلفظ المفرد على المفرد

والمثنى على المثنى والمجموع على المجموع. ولكن العرب قد تخرج عن هذا

الأصل فتضع المفرد موضع المثنى وموضع الجمع، وتضع المثنى موضع الجمع

وموضع المفرد، وتضع الجمع موضع المفرد وموضع المثنى" (٤).

(١) شرح المفصل ٩/١٠.

(٢) انظر: المفصل ٩/١٠.

(٣) للاستزادة انظر: شرح التسهيل ٩٢/١، ٩٣؛ وشرح المفصل ٩١/٥.

(٤) شرح الجمل ٤٤٤/٢.

ومن أمثلة وقوع المثني موقع الجمع^(١) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾^(٢) فانقلاب البصر كالاً لا يتأتى بكرتين وإنما يتحقق بكرات، ومثله قول العرب: حَنَانِيكَ وَسَعْدِيكَ.

ويقول أبو حيّان بعد سوقه مجموعة من الأمثلة: "فهذه جملة مسموعة من وضع كل واحد موضع قسيمه لم يقسه النحويون على شيء منها، إذ الأصل ما ذكرنا من استعمال كل واحد في موضوعه، ولا يخرج عنه، ولو اقتيس شيء من هذا كله لالتبست الدلالات ولا اختلطت الموضوعات"^(٣).

على أن الكوفيين قاسوه، ووافقهم في ذلك ابن مالك إذا أمن اللبس^(٤). وابن جني في نصه في المسألة يحاول الربط بين القراءات الشاذة وقراءة الجمهور فيذكر أن قراءة الجمهور: ﴿بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾^(٥) وإن كان لفظها لفظ المثني إلا أنها واقعة موقع الجمع حيث أن الاقتتال والإصلاح ليسا مرتبطين بشخصين مقصودين بل هو حكم عام في جميع المسلمين، ويستدل على هذا المعنى بالقراءة الشاذة: (بَيْنَ إِخْوَانِكُمْ).

(١) انظر: الارتشاف ٥٨٣/٢.

(٢) سورة الملك. آية: ٤.

(٣) التذيل والتكميل ٨٥/٢. وانظر: همع الهوامع ١٦٦/١ - ١٦٧.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٦٧/١.

(٥) سورة الحجرات. آية: ١٠.

المبحث الثاني

جمع المذكر السالم

وفيه بعد التقديم ما يلي:

- ١- الأعجميون جمع أعجمي.
- ٢- أبون جمع أب.
- ٣- إدراسين جمع إدراش، وإلياسين جمع إلياس.

جمع المذكر السالم

الجمع لغة: ضم الشيء إلى أكثر منه^(١).

ويعرّف ابن جني الجمع السالم بقوله: "ما سلم فيه نظم الواحد وبنأؤه"^(٢).
ويقول عنه ابن يعيش: "ما سلم فيه واحده من التغيير، وإنما تأتي بلفظه البتة من غير تغيير، ثم تزيد عليه زيادة تدل على الجمع"^(٣).
والجمع السالم ينقسم إلى قسمين^(٤): مذكر ومؤنث:
وستعرض أولاً لجمع المذكر السالم. وقد عرّفه الزمخشري بقوله: "ما آخره واو وياء مكسور ما قبلها بعدها نون مفتوحة"^(٥). والغرض منه الاختصار.

ويعبر عنه بعدة مسميات منها:

الجمع على حد الثنية ويعلل ابن يعيش لهذه التسمية بقوله: "لسلامة صدره كما كان المثنى كذلك"^(٦).

وذكر السخاوي معنى آخر فيما نقله عنه السيوطي حيث يقول: "معنى قولهم الجمع على حد الثنية، أن هذا الجمع لا يكون إلاّ لما يجوز تنكير معرفته، وتعريف نكرته، فكما أن الثنية لا تكون إلاّ كذلك، فهذا الجمع على حد

(١) انظر: اللسان (ج م ع) ٥٣/٨. وانظر: شرح المفصل ٢/٥.

(٢) اللمع ٦٣.

(٣) شرح المفصل ٢/٥.

(٤) انظر: اللمع ٦٣.

(٥) المفصل ٢٣٥.

(٦) شرح المفصل ٢/٥.

المحدود لها" (١).

وذكر الأشموني (٢) تعليلاً آخر وهو أن كلاً منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة.

ويسمى أيضاً (الجمع على هجولين)؛ لأنه يجمع مرة بالواو والنون، ومرة بالياء والنون (٣).

ويسميه البعض (جمع السلامة)؛ وهذه التسمية فيها لبس؛ لأنها تشمل المذكر والمؤنث (٤).

وفيما يلي دراسة لما ورد عند ابن جني:

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٣٧/٢.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٨٠/١.

(٣) انظر: شرح ملحّة الإعراب ١١١؛ وشرح المفصل ٢/٥؛ والأشباه والنظائر ٣٧/٢.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر ٣٧/٢.

١ - الأعجميون جمع أعجمي

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الحسن: (الأعجميون)^(١)، منسوب إلى العجم^(٢):

"هذه القراءة عذر في القراءة المجتمع عليها، وتفسير للغرض فيها، وهي قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾؛ وذلك أن ما كان من الصفات على أَفْعَل، وأنشأ فعلاًء - لا يجمع بالواو والنون، ولا مؤنثه بالألف والتاء. ألا تراك لا تقول: في أحمر: أحمر. ولا في حمراء: حمراوان؟ فكان قياسه ألا يجوز فيه الأعجمون؛ لأن مؤنثه عجماء. ولكن سببه أنه يريد (الأعجميون) ثم حذفت ياء النسب وجعل جمعه بالواو والنون دليلاً عليه وأمانة لإرادتها"^(٣).

* * *

من الشروط التي ذكرها العلماء لما يجوز جمعه جمع مذكر سالماً^(٤) المتعلقة بالوصف أن يكون صفة لمذكر عاقل، خالية من التاء وقابلة للتأنيث بها عند القصد. يقول ابن أبي الربيع: "وإنما اشترط من أجل أَفْعَل الذي مؤنثه فعلاًء، نحو: أحمر وأصفر. فلا تقول: أحمر. ولا أصفرون... ومن أجل فعلاًء الذي مؤنثه

(١) سورة الشعراء. آية ١٩٨.

(٢) انظر القراءة في: إعراب القرآن ١٩٢/٣؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٠٩؛ والكشاف ٣٤١/٣؛ والمحزر الوجيز ٢٤٣/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢٢٦/٢ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٤٠/٧ ونسبها أيضاً لابن مقسم؛ والدر المصون ٥٥٦/٨ ونسبها كذلك لابن مقسم.

(٣) المحتسب ١٣٢/٢. وانظر ٢٢٣/٢. مما جمع بالواو والنون مما حذف فيه ياء النسب وكان حقه أن يثبت فيه.

(٤) كلمة سالم صفة لـ "جمع" على منذهب كثير من النحاة. ينظر: شرح شذور الذهب ١٠٩، وشرح قطر الندى ١٦٧، ٢٥٥، ويجعلها بعضهم صفة لكلمة "مذكر" وقد التزمت الأول متابعة لابن هشام.

فَعَلَى نَحْو: سكران، وعطشان فلا يقال: سكرانون ولا عطشانون^(١).

فإذا كان الوصف لا يقبل التأنيث بالهاء، نحو: أحمر وأصفر، أو صبور وجريح، مما يشترك فيه المذكر والمؤنث فإنك لا تجمعهم جمع مذكر سالماً، أو كان الوصف يقبل التاء لا لمعنى التأنيث بل لمعاني أخرى كالمبالغة في مثل نحو: ملول وملولة، وفروق وفروقه^(٢).

وقد استُثني من شرط الصفة أمران: ^(٣)

الأول: ما جاء من الصفات مختصاً بمعناه بالمذكر نحو: (المحصي).

الثاني: أفعل التفضيل إذا كان معرفاً بأل، أو مضافاً إلى نكرة.

فإنهما يجمعان جمع المذكر السالم.

وقد أجاز الكوفيون^(٤) جمع الصفة التي لا تقبل تاء التأنيث في حال قصد معناه بالواو والنون، اعتماداً على قدرٍ نادرٍ من الشواهد منها قول الشاعر^(٥):

مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمَرْدُ وَالشَّيْبُ

حيث جمع (عانس) وهي صفة غير قابلة لتاء التأنيث، فهي صفة مشتركة بين

(١) البسيط ٢٥٣/١. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٨/١؛ والارتشاف ٥٧٣/٢؛ أوضح المسالك ٤٨/١؛ وجمع الهوامع ١٥١/١.

(٢) انظر: الكتاب ٧٤٥/٣؛ وشرح ملحّة الإعراب ١١٣؛ والتذيل والتكميل ٣١١/١؛ أوضح المسالك ٤٨/١؛ وجمع الهوامع ١٥١/١؛ والتصريح ٧١/١.

(٣) انظر: شرح ملحّة الإعراب ١١٣؛ والتذيل والتكميل ٣١٠/١؛ وجمع الهوامع ١٥١/١.

(٤) انظر: التسهيل ١٤؛ والارتشاف ٥٧٣/٢، ٥٧٤؛ والمساعد ٥٠/١؛ وجمع الهوامع ١٥١/١؛ والأشْمُونِي ٨٢/١.

(٥) البيت مختلف في قائله وهو من (البسيط) انظر: العيني على شواهد الأشْمُونِي ٨٢/١ فقد ذكر الخلاف. وانظر: سر صناعة الإعراب ٦٨٣/٢؛ وإصلاح المنطق ٣٤١؛ والتذيل والتكميل ٣١٤/١.

المذكر والمؤنث وهي في المؤنث أكثر.

ومنها قول الشاعر: ^(١)

فَمَا وَجَدْتُ نِسَاءً يَبِي نِزَارٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

فقد جمع كلمة (أحمر) و(أسود) مع العلم أنها على أفعل الذي مؤنثه فعلاء.

وقد جعل ابن مالك ^(٢) جمع الصفة التي لا تقبل التاء للتأنيث عند إرادة

معناها لغة لبني أسد، ووافقه في هذه النسبة ابن عقيل ^(٣).

ويعلق صاحب (الإفصاح) على قول الكوفيين فيقول - فيما نقله عنه

أبو حيّان -: "أجاز الفراء جمع هذا الوصف بالواو والنون، والألف والتاء وحكاة

مسموعاً. وكان ابن كيسان لا يرى بذلك بأساً وعادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً

في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً. وليس بالجيد" ^(٤).

وقد عرض ابن جني في توجيهه لقراءة الحسن الشاذة: (الأعجميين) لقراءة

الجمهور ﴿الأعجمين﴾ والأعجمين وصف جمع جمع مذكر سالماً، اختلف

في مفردته.

فذهب سيبويه إلى أن المفرد (أعجمي)، ثم عند الجمع حذفت ياء النسب ^(٥).

وقد اختار ابن جني مذهب سيبويه، وإن لم يصرح به.

(١) البيت من (الوافر) لحكيم بن الأعور الكلبي. انظر: شرح شواهد الشافعية ١٤٣؛ ونسبة ابن

عصفور في شرح الجمل ١٤٨/١ للكميته؛ ووهمه المحقق في هذه النسبة؛ والتذييل والتكميل

٣١٥/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٧٩/١.

(٣) المساعد ٥٠/١.

(٤) التذييل والتكميل ٣١٥/١.

(٥) انظر: الكتاب ٤١٠/٣؛ والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ١٢٦.

وممن ذكر هذا الوجه. العكبري^(١)، والقرطبي^(٢)، والبيضاوي^(٣)،
وأبو حيّان^(٤)، والسمين الحلبي^(٥)، والشهاب الخفاجي^(٦).

وذكر الأخفش أن مفرد هذا الجمع هو (أعجم)^(٧)، ووافقه في ذلك
الزجاج^(٨)، وابن عطية^(٩). وقول الزجاج فيه نظر؛ وذلك أن (أعجم) من
الصفات التي مؤنثها على (فعلاء) وهذا النوع لا يجمع جمعاً سالماً على رأي
البصريين كما سلف. يقول أبو علي الفارسي: "ومن زعم أن (أعجمين) جمع
أعجم فقد غلط؛ لأن نحو: (أعجم) لا يجمع بالواو والنون، كما أن (عجماء) لا
تجمع بالألف والتاء إذا كان صفة. فإنما (أعجمون) جمع (أعجمي)، وحذفت ياء
النسب، وإنما (أعجم) و(أعجمي) كـ(أحمر) و(أحمري)، و(دوّار) و(دوّاري)
يراد بكل واحد منهما ما يراد بالآخر، إلا أن حكم اللفظ مختلف"^(١٠).

لذلك جعل ابن جني ما ورد في القراءة الشاذة (الأعجميين) دليلاً على
المحذوف في قراءة الجمهور ﴿الْأَعْجَمِينَ﴾؛ لورودها بمجموعة جمع مذكر سالماً

(١) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٢٢٦؛ والبيان ١/١١٩.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٣/١٢٦.

(٣) انظر: تفسيره ٧/٢٠٩، ٢١٠.

(٤) انظر: البحر المحيط ٧/٤٠.

(٥) انظر: الدر المصون ٨/٥٥٤، ٥٥٥.

(٦) انظر: حاشية الشهاب ٧/٢٠٩، ٢١٠.

(٧) انظر: معاني القرآن له ٢/٤٦٢.

(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/١٠٢.

(٩) انظر: انحرر الوجيز ٤/٢٤٣.

(١٠) إيضاح الشعر ١٨٠. وقد عقد باباً لما جمع بالواو والنون مما حذف فيه ياء النسب وكان حقه
أن يثبت فيه. انظر: ١٧٣ منه.

فدلّ جمعها على مفردها (أعجمي) ولو لم يكن كذلك لما صحّ جمعه جمع مذكر سالماً؛ لمخالفته ما اشترطه البصريون.

على أن قول الأخفش بالرغم من مخالفته إلا أنه موافق لما عليه الكوفيون من جواز جمع الصفات المؤنثة بغير التاء جمع مذكر سالماً، معتمدين في ذلك على بعض الشواهد القليلة السالفة الذكر.

وقد نظر ابن جني لدلالة الجمع (الأعجمين) على أن مفرد هذه الكلمة (أعجمي) بتنظيرين^(١):

الأول: جعل صيغة الواو في (عَوَاوِر) دليلاً على الياء المحذوفة في (عواوير)، ولو لم تكن كذلك لوجب قلبها همزة^(٢).

الثاني: جعل قلب تاء افتعل طاء في قول الشاعر:

مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَالْطَّحَجُ^(٣)

دليلاً على أن اللام في (الطحج) بدلٌ من الضاد في (اضطجع)، إذ لو لم تكن كذلك لأبدلت تاء كما في التجع، والتجأ.

(١) انظر: المحتسب ١٣٢/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣٧٠/٤؛ والخصائص ١٩٥/١؛ والتصريح ٣٦٩/٢؛ وشرح الأشموني ٢٩٠/٤.

(٣) البيت من (الرجز) عجز بيت و صدره:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دِعَةَ وَلَا شَبَعُ

ينسب لمنظور بن مرثد الأسدي. انظر: المنصف ٣٢٩/٢؛ وسر صناعة الإعراب ٣٢١/١؛

وشرح المفصل ٤٦/١٠؛ وشرح الشافية للرضي ٢٢٦/٤؛ والمتع ٤٩٣/١؛ وشرح الأشموني

٢٨٠/٤.

أبون جمع أب

ذكر ابن خالويه قراءة ابن عباس، والحسن، ويحيى بن يعمر، وعاصم الجحدري وأبى رجاء (وإله أبيك)^(١) بالتوحيد^(٢):

فقال ابن جني موجهاً: "قول ابن مجاهد بالتوحيد لا وجه له، وذلك أن أكثر القراءة (وإله آبائك) جمعاً كما ترى، فإن كان أبيك واحداً كان مخالفاً لقراءة الجماعة؛ فتحتاج حينئذ إلى أن يكون أبيك هنا واحداً في معنى الجماعة فإذا أمكن أن يكون جمعاً كان لقراءة الجماعة ولم يحتاج فيه إلى التأويل لوقوع الواحد موقع الجماعة. وطريق ذلك أن يكون (أبيك) جمع أب على الصحة، على قولك للجماعة: هؤلاء أبون أحرار؛ أي آباء أحرار وقد اتسع ذلك عنهم ومن أبيات الكتاب:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَنَا بِالْأَيْنَا^(٣)»^(٤)

* * *

ذكر ابن جني في توجيهه هذه القراءة تخريجين:

الأول: الأفراد في معنى الجمع، فيكون المراد بـ(أبيك) آبائك.

الثاني: أن (أبيك) جمع مذكر سالم، وأصله (أبين) ثم حذفت النون للإضافة.

وما ذكره ابن جني هنا هو مذهب سيبويه^(٥) وإن لم يصرح به.

(١) سورة البقرة. آية: ١٣٣.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١٧؛ والكشاف ٢١٩/١ بدون نسبة؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢٠٨/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ١٣٥/٢؛ والبحر المحيط ٥٧٤/١.

(٣) البيت من (المتقارب) لزياد بن واصل السلمي. انظر: الكتاب ٤٠٦/٣؛ والخصائص ٣٤٦/١؛ وشرح المفصل ٣٧/٣؛ والدر المصون ١٣١/٢؛ وحاشية الشهاب الخفاجي ٣٩٩/٢.

(٤) احتسب ١١٢/١، ١١٣.

(٥) انظر: الكتاب ٤٠٥/٣، ٤٠٦؛ وإعراب القرآن ٢٦٥/١؛ والجامع لأحكام القرآن ١٣٥/٢؛ والبحر المحيط ٥٧٤/١؛ والدر المصون ١٣١/٢.

وقد ذكر ابن خالويه وجهاً آخر فيما نقله عنه ابن جني في النص السابق وهو الإفراد لفظاً ومعنى، يدل على ذلك إنكار ابن جني له. ثم حديثه عن الإفراد في معنى الجمع، وأن السياق يدل عليه لا على الإفراد في اللفظ والمعنى.

وقد نص العكبري على الوجه الثالث^(١)، حيث ذكر الأوجه الثلاثة في الآية دون نسبتها لمن قال بها.

ومن ذكر هذا الوجه وهو الإفراد لفظاً ومعنى القرطبي^(٢)، والبيضاوي^(٣)، وأبو حيّان^(٤)، والسمين الحلبي^(٥).

وابن جني ينكر هذا الوجه. أمّا وقوع المفرد موقع الجمع فهو شائع^(٦)، وعلى الرغم من ذلك فهو مختلف في قياسيته^(٧):

فذهب سيبويه، وجمهور العلماء إلى منع قياسيته؛ لمخالفته للأصل فيكتفى فيه بالمسموع.

أمّا الكوفيون فقد قاسوه، ووافقهم في ذلك ابن مالك.

أمّا الحمل على الجمع في (أبون) فقليل وشاذ بنص ابن هشام^(٨) إذ ذكر أن

(١) انظر: التبيان ١/١١٩.

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢/١٣٥.

(٣) انظر: تفسيره ٢/٣٩٩.

(٤) انظر: البحر المحيط ١/٥٧٤.

(٥) انظر: الدر المصون ٢/١٣١.

(٦) انظر: المحتسب ٢/٨٧.

(٧) انظر: التذيل والتكميل ٢/٨٤؛ وجمع الهوامع ١/١٦٧.

(٨) انظر: أوضح المسالك ١/٤٩.

هذه اللفظة من الألفاظ الشاذة التي حملت على جمع المذكر السالم. وحجة من قال بالإفراد في اللفظ والمعنى أن إسماعيل عم ليعقوب ليس أباً له^(١). وعليه فلا يصح جعل (أبيك) مفرداً في معنى الجمع، أو على جمع التصحيح. وقد ردّ الفراء^(٢) هذه الحجة، وذلك أن العرب قد تجعل الأب عمّاً. وقد وصف النحاس هذا القول بالبعد^(٣)؛ لأن هذا القول يتطلب التقدير في إعراب إسماعيل وإسحاق فنقدر (إله). كما أن الحمل على الإفراد في اللفظ والمعنى في (إله أبيك إبراهيم) يجعل العلاقة بين يعقوب وأبيه علاقة بين الابن والأب الأبعد (إبراهيم)، مع وجود الأب الأقرب وهو (إسحاق). ويضاف إلى ما ذكره النحاس أنه عند التقدير يقال (إله إبراهيم، وإله إسماعيل، وإله إسحاق) فقد يتوهم التغاير^(٤) بين هذه الآلهة. ومع هذا فقد مال أبو حيّان لهذا القول^(٥) يتضح ذلك في ضوء تقديمه لهذا الرأي، وإيراده الجمع بصيغة التضعيف (قيل). وما يميل إليه الباحث من هذه الآراء هو الحمل على الإفراد في معنى الجماعة، لشيوعه. كما أننا هنا لا نقيسه بل نضيف إلى المسموع. والمستند في هذه الإضافة هذه القراءة. أمّا التوجيهان الآخران فتكتنفهما المآخذ من جهة المعنى، ومن جهة الإعراب، ومن جهة الشذوذ.

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٨٢/١؛ وإعراب القرآن ٢٦٥/١.

(٢) انظر: معاني القرآن ٨٢/١. وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٢١٢/١.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٢٦٥/١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٥٧٤/١.

(٥) انظر: البحر المحيط ٥٧٤/١.

إدراسين جمع إدراس

وإلياسين جمع إلياس

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة^(١) ابن مسعود، ويحيى، والأعمش، والمنهال ابن عمرو، والحكم بن عتبة: (وإن إدريس) و(سلام على إدراسين). في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ إِلْيَاسَ﴾^(٢) و﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٣).

"أما ما رواه ابن مجاهد عن ابن مسعود من (إدريس) و(إدراسين) فيجب أن يكون من تحريف العرب الكلم الأعجمي؛ لأنه ليس من لغتها، فَتَقِلُّ الحَفْلُ به، وقد ذكرنا مثله... وأما ما رواه قطرب من (إدْراس) و(إدراسين) فجمع الصحة، كإلياس وإلياسين^(٤). ولو كان جمع تكسير لقال: سلام على الأداريس، كقولك في قرطاس: قراطيس، لكنه جَمَعَ صحة للتذكير، كالزبدان والقاسمين"^(٥).

* * *

وجه ابن جني هذه القراءة بتوجيهين:

الأول: أن هذه الأسماء وتعددتها هو من التخليط في الأعجمي فيقال:

إدريس، وإدراس، وإدراسين.

الثاني: أنه جمع مذكر سالم فأصل اللفظ (إدراس) ثم جمع جمع مذكر سالماً

(١) انظر: القراءة في: معاني القرآن وإعرابه ٣١٢/٤؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٢٨؛ والمحرر الوجيز

٤٨٤/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٣٨٣/٢؛ والبحر المحيط ٣٥٩/٧.

(٢) سورة الصافات. آية: ١٢٣.

(٣) سورة الصافات. آية: ١٣٠.

(٤) انظر: المحتسب ٢٢٣/٢.

(٥) المحتسب ٢٢٤/٢، ٢٢٥.

وقاس هذه الكلمة على ما حدث في (إلياس) و(إلياسين) وقد وجّه الفراء^(١) هذه القراءة بتوجيهين هما:

الأول: أن إلياس وإلياسين من التخليط في الأعجمي، يقول: "والعجمي من الأسماء قد يُفعل به هذا. العرب تقول: ميكال وميكائيل، وميكائل، وميكائين بالنون..."^(٢).

الثاني: أنه جمع مذكر سالم، والمفرد (إلياسي) فيكون كأعجمي وأعجمين وأضاف بعض العلماء توجيهاً آخر وهو أن الأصل: الاسم (ياسين)، ثم دخلت عليه (أل)، كما في اليسع^(٣).

وعلى التوجيهين الأولين يكون ابن جني موافقاً للفراء. وممن عرض لهذه التوجيهات الزّجاج^(٤)، والنّحاس^(٥)، والزّرخشري^(٦)، وابن عطية^(٧)، والعكبري^(٨)، والقرطبي^(٩)، وأبو حيّان^(١٠)، والسّمين الحلبي^(١١). وقد نقل القرطبي تضعيف القول بالجمع، يقول نقلاً عن المهدوي،

(١) انظر: معاني القرآن ٣٩١/٢، ٣٩٢.

(٢) معاني القرآن ٣٩١/٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٢٦/٩.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣١٢/٤.

(٥) انظر: معاني القرآن ٤٣٧/٣.

(٦) انظر: الكشف ٦٢/٤.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٤٨٤/٤.

(٨) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٣٨٣/٢.

(٩) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥/١٥، ١-٦.

(١٠) انظر: البحر المحيط ٣٥٨/٧، ٣٥٩.

(١١) انظر: الدر المصون ٣٢٦/٩، ٣٢٨.

والسهيلي: ومن قرأ "(إلياسين) فهو جمع يدخل فيه إلياس فهو جمع إلياسيّ فحذفت ياء النسبة، كما حذفت ياء النسبة في جمع المكسّر في نحو: المهالبة جمع مهليّ، كذلك حذفت في المسلّم^(١) فقليل المهلبون وقد حكى سيّويه: الأشعرون والنميرون يريد: الأشعريين، والنميريين... وهذا لا يصح بل هي لغة في إلياس، ولو أراد ما قالوه لأدخل الألف واللام كما تدخل في المهالبة، والأشعريين؛ فكان يقول (سلام على الإلياسين)؛ لأن العلم إذا جمع ينكر حتى يعرف بالألف واللام؛ لا تقول سلام على زيدين، بل على الزيدين بالألف واللام^(٢)."

وقد وافقه في هذا التضعيف البيضاوي^(٣)، وهذا ما قرره النحاة^(٤).

وشكك أبو حيّان^(٥) في قراءة (وإن إدريس)، ذلك أن المشهور عن ابن مسعود (وإنّ إلياس) فلعل هذه القراءة محمولة على تفسير هذه الكلمة. فإلياس هو إدريس^(٦)، ثم شكك أيضاً^(٧) في أن المراد بإلياس إدريس.

(١) يريد جمع المذكر السالم.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٥/١٠٦.

(٣) انظر: تفسير البيضاوي ٨/١٠٢.

(٤) انظر: المفصل ٣١؛ والتخميم ١/١٩٥؛ وشرح المفصل ١/٤٥، ٤٦.

(٥) انظر: البحر المحيط ٧/٣٥٨.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٣١٢.

(٧) انظر: البحر المحيط ٧/٣٥٨.

المبحث الثالث

جمع المؤنث السالم

وفيه ما يلي:

١- كيفية جمع الأسماء جمع مؤنث سالماً.

٢- جموع التصحيح بين القلة والكثرة.

جمع المؤنث السالم

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الحسن وأبي السَّمَال: (وتركهم في ظُلُمات)^(١) ساكنة اللّام^(٢):

"لك في ظُلُمات وكِسِرَات: ثلاث لغات: إِتباع الضمّ الضم، والكسر الكسر، ومن استثقل اجتماع الثقيلين فتارة يعدل إلى الفتح في الثاني يقول: ظُلُمات وكِسِرَات، وأخرى يسكن فيقول: ظُلُمات وكِسِرَات. وكل ذلك جائز حسن. فأما (فُعْلة) بالفتح فلا بد فيه من الثقيل إِتباعاً، فتقول: ثَمرة وثَمَرَات..."^(٣).

وقال: "ما كان على (فُعْلة) ففي جمعه بالتاء ثلاث لغات: فِعَلَات، وفِعَلَات وفِعَلَات كسِدْرَة وسِدْرَات وسِدْرَات وسِدْرَات، وكذلك (فُعْلة) فيها الثلاث أيضاً: الإِتباع، والعدول عن ضمة العين إلى فتحها، والسكون هرباً من اجتماع الضمتين. كغُرْفَة وغُرْفَات وغُرْفَات وغُرْفَات"^(٤).

* * *

تعرّض ابن جني في كتابه المحتسب لجمع المؤنث السالم وكيفية جمعه. فجمع المؤنث السالم: هو ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء، نحو: هندات. فخرج نحو: نحاة، فإن الألف غير زائدة، ونحو: أقوات، فإن التاء أصلية. فهذا كله وما شاكله من جمع التكسير^(٥).

(١) سورة البقرة. آية: ١٧.

(٢) انظر القراءة في: إعراب القرآن ١/١٩٣؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٠؛ والكشاف ١/١١١؛ والمحرم الوجيز ١/١٠٠؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/١٢٨؛ والجامع لأحكام القرآن ١/٢٥٨.

(٣) المحتسب ١/٥٧، ٥٦.

(٤) المحتسب ٢/١٧٢، ١٧١؛ وانظر: ١/١١٧، ١/٣١٦، ١/٣٥٣-٣٥٥، ٢/٨٤، ٢/١١٣، ٢/٣٥٤.

(٥) انظر: تصريف الأسماء ١٩٥، ١٩٦؛ والضياء ٢٢٣.

ويطرد جمع المؤنث السالم في مواضع:

الأوّل: ما فيه تاء التأنيث مطلقاً. سواء أكان علماً، مثل فاطمة، أمهـصفة، مثل: حليلة، أو كان مؤنث اللفظ مذكراً في المعنى. مثل: طلحة وحمزة، أمم تكون للمبالغة، نحو: علامة ونسابة^(١).

وشذّت أسماء لا يجوز جمعها بالألف والتاء^(٢) منها: شفة، وشاة، وأمة، استغناءً بتكسيـره على شفاه وشياه وإماء.

وقد أجاز بعض النحاة جمع أمة على أموات، وشفات في جمع شفة وأمّات جمع أمّة^(٣).

وصحح أبو حيان عدم إجازة هذه المجموع^(٤).

الثاني: علم المؤنث مطلقاً^(٥). نحو: زينات وسُعديّات. أمّا العلم الذي على وزن (فَعَالٍ)، مثل: رقاش وقطام، ففيه تفصيل: ^(٦)

فعلى لغة الحجازيين -الذين التزموا البناء- فيها لا يجمع جمعاً مؤنثاً سالماً أمّا على لغة بني تميم -الذين يعربونه إعراب الممنوع من الصرف- فيجيزون

(١) انظر: "تسهيل ٢٠؛ وشرح التسهيل ١١٢/١؛ والتذييل والتكميل ٩٣/٢؛ والارتشاف ٥٨٥/٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٩٣/٢؛ والارتشاف ٥٨٥/٢؛ وجمع الهوامع ٧٩/١؛ وحاشية يس على التصريح ٨١/١.

(٣) انظر: الارتشاف ٥٨٦/٢.

(٤) انظر: الارتشاف ٥٨٦/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٨٠٢/٤؛ والتذييل والتكميل ٩٤/٢؛ والارتشاف ٥٨٦/٢؛ والمساعد ٧٥/١؛ والتصريح ٧٩/١.

(٦) انظر التذييل والتكميل ٩٤/٢؛ والارتشاف ٥٨٦/٢؛ وجمع الهوامع ٧٩/١.

ذلك فيقولون: قطامات ورقاشات.

وقد اشترط ابن أبي الربيع شرطين^(١) في جمع الاسم المؤنث بلا علامة هما:
الأول: أن يكون علماً.

الثاني: أن يكون عاقلاً.

وعليه فلو سميت ناقة بـ(عناق) أو شاة بـ(عقرب) لم يجوز جمعه بالألف والتاء لوقوعه على غير عاقل.

وقد نص أبو حيان على أن الشرط الثاني لم يذكره غيره^(٢).

الثالث: صفة المذكر الذي لا يعقل^(٣)، نحو: جبال راسيات و﴿أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾^(٤) أما صفة المؤنث نحو: حائض. أو المذكر الذي يعقل نحو: رجل عالم فلا يجمع بالألف والتاء.

الرابع: مصغر المذكر الذي لا يعقل^(٥)، نحو: دُرَيْهَمَاتٍ ودُنْيِيرَاتٍ. فإن كان مصغر مؤنث لم يجمع بالألف والتاء فلا يقال: أُرَيْبَاتٍ.

الخامس: اسم الجنس المؤنث بالألف^(٦). ويشمل هذا القسم الاسم نحو: بهمي على بهميات، ويشمل الصفة نحو: حبلى على حبلیات.

واحترز بالألف من الأسماء المؤنثة بغير علامة كـ(شمس، وقدر) فلا يقال: شمسات وقدرات.

(١) انظر: الملخص ١/١٢١، ١٢٢؛ والتذيل والتكميل ٩٤/٢؛ وجمع الهوامع ٧٩/١.

(٢) انظر: التذيل والتكميل ٩٤/٢، وجمع الهوامع ٧٩/١.

(٣) انظر: التسهيل ٢٠؛ والتذيل والتكميل ٩٥/٢؛ والارتشاف ٥٨٦/٢؛ والمساعد ٥/٢.

(٤) سورة البقرة. آية: ٢٠٣.

(٥) انظر: التسهيل ٢٠؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٩/١؛ وشفاء العليل ١٦٨/١.

(٦) انظر: التسهيل ٢٠؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٩/١؛ والتذيل والتكميل ٩٥/٢؛ وجمع

الهوامع ٧٩/١.

وقد استثنى العلماء من هذا النوع^(١): فَعَلَى مؤنث فَعْلَان، و فَعْلَاء مؤنث أَفْعَل، نحو: سكرى، وحمراء. فلا يقال فيهما سكريات ولا حمراوات.

وأجاز الكوفيون جمع الصفة التي لا تقبل تاء التأنيث في حال قصد معناه بالواو والنون، فقالوا: أسودون وعانسون^(٢).

وعلى ذلك فإنه يجوز على مذهبهم أن يقال: حمراوات وسوداوات^(٣).

أمّا البصريون فإن ما جاء من هذا النوع يحفظونه ولا يقيسون عليه.

هذا، وقد شذت ألفاظ^(٤) لا تدخل تحت الأنواع الخمسة السالفة الذكر جمعت بالألف والتاء، منها: أرض، وسماء. قيل في جمعهما: أرضات وسمآوات.

والأكثر جمع بعض المذكرات المجردة^(٥)، كحسام على: حسامات.

والبعض قد فصل: فذكر أن المذكر الكبير من هذه الأنواع إمّا أن يجمع جمع تكسير أو لا، وكذلك المؤنث الكبير الذي ليس بعلم وليس فيه علامة تأنيث.

فما جمع من النوعين جمع تكسير لا يجوز جمعه جمع مؤنث سالماً، استغناءً بجمع التكسير نحو: الجوالق^(٦) والأرنب، فلا يقال: جوالقات ولا أرنبات.

وقد شذّ عن هذا النوع بعض الألفاظ^(٧)، منها: ضفدع وضفدعات، وعُرس

(١) انظر: الكتاب ٦٤٥/٣؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٩/١؛ والتذيل والتكميل ٩٥/٢؛ والمساعد ٧٥/١.

(٢) انظر: ص ٣٧٥ من هذا البحث.

(٣) انظر: التذيل والتكميل ٩٦،٩٥/٢؛ وجمع النوامع ٨٠/٢؛ وانظر: ص ٣٧٥ من هذا البحث.

(٤) انظر: التذيل والتكميل ٩٩/٢؛ والارتشاف ٥٨٩،٥٨٨/٢؛ وجمع النوامع ٨١/١.

(٥) انظر: التذيل والتكميل ١٠٠/٢؛ والارتشاف ٥٨٩،٥٨٨/٢؛ وجمع النوامع ٨١/١.

(٦) الجوالق: من الأوعية. انظر: اللسان (ج ل ق) ٣٦/١٠.

(٧) انظر: شرح الجمل ١٤٩/١؛ والارتشاف ٥٨٩/٢.

وعرسات وغيرها، وذلك أنها قد جمعت جمع تكسير، فقليل: أعراس وضافادع.
وعليه فقد لُحِّن أبو الطيب المتنبي في قوله:
إِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفًا لِدَوْلَةٍ فَفِي النَّاسِ بُؤُقاتٌ لَهَا وَطُبولٌ^(١)
حيث جمع (بوق) على (بوقات) مع أنه جمع جمع تكسير فقليل (أبواق).
وإن لم يجمع جمع تكسير جاز بالألف والتاء نحو: حمامات، وسجلات،
واصطبلات في جمع حمام وسجل واصطبل. وهذا المذهب هو ظاهر كلام
سيبويه^(٢).

(١) البيت من (الطويل). انظر: الديوان ٢٧٣؛ وشرح الجمل ١/١٤٩؛ والنكت الحسان ٢٠٣؛
والتذيل والتكميل ٢/١٠٠؛ والارتشاف ٢/٥٨٩؛ وشفاء العليل ١/١٦٩؛ وهمع الهوامع
٨١/١.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٦١٥؛ والارتشاف ٢/٥٩١؛ والتذيل والتكميل ٢/١٠٠.

١ - كيفية جمع الأسماء جمع مؤنث سالماً

عَرَضَ ابن جني لكيفية جمع الثلاثي جمع مؤنث سالماً، وتفصيل ما عَرَضَ له على النحو التالي:

أولاً: ما كان على (فَعْلَة) مفتوح الفاء ساكن العين:

فإمّا أن يكون اسماً أو صفة. فإن كان اسماً صحيحاً ساكن العين غير مضعف جمعته على (فَعَلَات) بفتح الفاء والعين، نحو: ثَمَرَة على ثَمَرَات^(١).

وإن كان صفة فإنك تسكن عينه، نحو: صَعْبَة على صَعَبَات. يقول سيبويه: "وليس شيء من هذا يمتنع من التاء غير أنك لا تحرك الأوسط لأنه صفة"^(٢).

وإنما حركوا في الاسم وأسكنوا في الصفة فرقاً بينهما^(٣). وكان الاسم أولى بالتغيير من الصفة؛ لخفته وذلك أن الصفة جارية مجرى الفعل، والفعل أثقل من الاسم، والتحريك في الجمع فيه ثقل بالحركة فاحتمله الاسم الخفيف دون الصفة الثقيلة^(٤).

وشدّ إسكان عين الاسم في الجمع فليل: (فَعَلَات)^(٥)، ومن ذلك

(١) انظر: الكتاب ٥٨٢/٣؛ والأصول ١٤١/٢؛ والتكملة ٤١٩؛ والتبصرة ٦٤٨/٢؛ والمساعد ٦٦/١.

(٢) الكتاب ٦٢٧/٣؛ وانظر: المقتضب ١٨٨/٢؛ والأصول ١٣/٣؛ والجمل ٣٧٩؛ والتكملة ٤٥٩.

(٣) انظر: المقتضب ١٨٨/٢؛ والتبصرة والتذكرة ٦٤٨/٢؛ وشرح المفصل ٢٨/٥؛ وشرح الشافية لركن الدين ٦٩٧.

(٤) التبصرة ٦٤٨/٢؛ وانظر: شرح المفصل ٢٨/٥؛ وشرح الشافية للرضي ١١٣/٢؛ وشرحها لركن الدين ٦٩٧.

(٥) انظر: المقتضب ١٩٠/٢؛ وشرح المفصل ٢٨/٥؛ والارتشاف ٥٩٤/٢.

قول الشاعر:

وَحُمِلَتْ زَفَرَاتُ الضُّحَى فَأَطَقَتْهَا وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ^(١)

حيث أسكن عين (زفرات) وحقها التحريك.

وقد سمع الفتح في جمع (لجبة ورَبْعَة) بالرغم من أنهما صفتان حقهما الإسكان.

ويعلل سيبويه لـ(رَبْعَات) بأنها اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث ثم وصف به. فكان الفتح بالنظر إلى حالها قبل الوصفية^(٢).

أما مجيء (لَجَبَات) من الصفة (لَجَبَة)؛ فلأن بعض العرب يقول في مفردها (لَجَبَة) بالتحريك، فتكون (لَجَبَات) على القياس؛ لأن ما كان على (فَعْلَة) فإن جمعه يأتي على (فَعَلَات)^(٣).

وقد أجاز المبرد إسكان عين (لَجَبَات)، وإن كان المسموع فتحها؛ لأن التسكين هو القياس فيها^(٤). ووافقه في ذلك ابن مالك^(٥).

وقد أجاز قطرب فتح العين في الصفة قياساً على ما سمع من قول العرب في جمع كهلة (صفة): كَهَلَات^(٦).

(١) البيت من (الطويل) لعروة بن حزام العذري. انظر: المساعد ٦٨/١؛ والتصريح ٢٩٨/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٦٢٧/٣؛ والمقتضب ١٨٨/٢؛ والتكملة ٤٥٩؛ وشرح المفصل ٣١/٥.

(٣) انظر: الكتاب ٦٢٧/٣؛ والمقتضب ١٨٩/٢؛ والأصول ١٣/٣؛ وانظر: اللسان (ر ب ع) ١٠٧/٨.

(٤) انظر: المقتضب ١٩٠/٢؛ والارتشاف ٥٩٤/٢؛ وجمع الهوامع ٨٣/١.

(٥) انظر: التسهيل ١٨؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/١، ١٠٢؛ والارتشاف ٥٩٤/٢؛ والمساعد ٦٨/١؛ وجمع الهوامع ٨٣/١.

(٦) انظر: التسهيل ١٨؛ وشرحه لابن مالك ١٠٢/١؛ وشرح الكافية الشافية ١٨٠٤/٤؛ والمساعد ٦٨/١.

أما إذا كان الاسم معتلاً:

فإنما أن يكون معتل العين أو معتل اللام.

فإن كان معتل العين جمع على (فَعَلَات) بسكون العين، نحو: بيضة وجَوْزَة على بَيِّضَات وجَوَزَات^(١)؛ لاستثقال الحركة على الواو أو الياء عند عدم القلب، أو حدوث اللبس عند القلب وتغير الصورة، فإنك إذا قلبت قلت: باضات وجازات فتختلف الصورة، كما أنه يحدث لبس بين (فَعْلَة) ساكنة العين و(فَعْلَة) مفتوحة العين، نحو: دارة ودارات وقامة وقامات^(٢).

أما قبيلة هذيل فإنها تسوي بين الصحيح والمعتل في الاسم. فكلاهما على (فَعَلَات) بالفتح في الفاء والعين^(٣) ولم يحدث إعلال؛ لأن الحركة هنا عارضة^(٤).

قال شاعر هذيل:

أَخُو بَيِّضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنَكِبَيْنِ سَبُوحٌ^(٥)

وقد نسب ابن الأنباري تحريك عين (جَوَازَات وبَيِّضَات) إلى تميم^(٦).

(١) انظر: الكتاب ٥٩٣/٣؛ والمقتضب ١٩١/٢؛ والتبصرة والتذكرة ٦٤٨/٢، ٦٤٩؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٢/١؛ والارتشاف ٥٩٢/٢.

(٢) انظر: المنصف ٣٤٣/١؛ والتبصرة والتذكرة ٦٤٨/٢ - ٦٤٩؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٥؛ وشرح الشافية للرضي ١١٢/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٦٠٠/٣؛ والمقتضب ١٩١/٢؛ والخصائص ١٨٤/٣؛ والتبصرة والتذكرة ٦٤٩/٢؛ وشرح الشافية لركن الدين ٦٩٨.

(٤) انظر: المقتضب ١٩١/٢، ١٩٢؛ وشرح المفصل ٣٠/٥؛ وشرح الشافية لركن الدين ٦٩٨.

(٥) البيت من (الطويل). انظر: الخصائص ١٨٤/٣؛ والتبصرة والتذكرة ٦٤٩/٢؛ وشرح التسهيل

١٠٤/١؛ وشرح الكافية الشافية ١٨٠/٢؛ وشرح حمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢٣/٢.

(٦) انظر: الارتشاف ٥٩٢/٢.

أما إذا كانت (فَعْلَة) صفة معتلة العين فإن سائر العرب ومنهم هذيل تسكن العين^(١)، نحو: الجَوْنَة^(٢) على الجَوْنَات والغَيْلَة^(٣) على الغَيْلَات.

وإن كانت معتلة اللام فالمشهور فيها الفتح. وقد حكى ابن جني: أن قوماً من العرب يسكنون العين من المعتل اللام اختیاراً. وقد انفرد ابن جني بهذه الحكاية وعنه نقلها العلماء^(٤).

ثانياً: ما كان على (فَعْلَة) بكسر الفاء وسكون العين:
فإما أن يكون صحيحاً أو معتلاً. فإن كان صحيحاً فلك في عينه عند الجمع ثلاثة أوجه^(٥):

الأول: فتح العين فتقول في كِسْرَة: كِسْرَات. بكسر الكاف وفتح السين.
الثاني: كسر العين إتباعاً للفاء فتقول كِسِرَات بكسر الكاف والسين. وهي لغة نص عليها الأخفش^(٦).

الثالث إسكان العين على لغة تميم^(٧)، فتقول: كِسْرَات. بكسر الكاف

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ٦٤٨/٢؛ وشرح التسهيل ١٠٢/١؛ والمساعد ٦٩/١؛ والارتشاف ٥٩٣/٢.

(٢) الجونة: اثني الجون وهو الأسود المشرب بحمرة. انظر: اللسان (ج و ن) ١٠١/١٣.

(٣) الغيلة: المرأة السمينة والعظيمة. انظر: اللسان (غ ي ل) ٥١١/١١.

(٤) انظر: المحتسب ٥٨/١؛ وشرح التسهيل ١٠٠/١؛ وشرح الكافية للرضي ٤٦١/٣؛ والارتشاف ٥٩٤/٢؛ وجمع الهوامع ٨٤/١.

(٥) انظر: الكتاب ٥٨١/٣؛ والمقتضب ١٨٨/٢؛ والأصول ٤٤٠، ٤٤١/٢؛ والجمل ٣٨٠؛ والتكملة ٤١٨؛ والتبصرة ٦٥١/٢.

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٨٢، ١٨١/١؛ والارتشاف ٥٩٢/٢.

(٧) انظر: شرح الشافية للرضي ١١٣/٢؛ وشرحها لركن الدين ٧٠٣؛ وشرحها للحاربردي ١٣٥/١.

وسكون السين.

أما ما كان معتل العين فقد نص ابن عصفور على أنه ليس لك فيه إلا الإسكان^(١) نحو: جمع ديمة على دِيَمَات.

وأجاز ابن الحاجب وبعض شُرّاح الشافية الفتح مطلقاً^(٢).
وقصر الرضي الفتح على لغة هذيل^(٣).

وقد شذَّ في القياس الفتح في (عِيَرَات) جمع عِير؛ لأنه معتل العين فحقه الإسكان عند هذيل^(٤).

وإن كان معتل اللّام بالواو نحو: (رِشْوَة) فقد نص المبرد على أن لك فيه وجهين^(٥): الفتح والإسكان، فتقول رِشَوَات ورِشَوَات.

ويمتنع في معتل اللّام بالواو كسر العين؛ لما يترتب على ذلك من وجود واو متحركة قبلها كسرة في آخر الاسم، وهذا أمر مرفوض^(٦).

وشذَّ من معتل الواو حكاية يونس (جِرَوَات) بكسر الجيم والراء؛ وذلك لأن آخر الاسم واو متحركة قبلها حرف مكسور. وقد اتفق عليها (جِرَوَات)^(٧).

(١) انظر: شرح الجمل ١٥١/١.

(٢) انظر: شروح الشافية للرضي ١٠٩/٢؛ ولركن الدين ٦٩٩؛ وللجاربدي ١٣٤/١؛
وللساكناني ٣٨٩.

(٣) انظر: شرح الكافية له ٤٦٤/٣.

(٤) انظر: التبصرة ٦٥١/٢؛ وشرح الكافية للرضي ٤٦٤/٣؛ وأوضح المسالك ٢٧٥/٤.

(٥) انظر: المقتضب ١٩٢/٢؛ والتبصرة ٦٥١/٢؛ وشرح الكافية للرضي ٤٦٤/٣؛ وشرح الشافية
لركن الدين ٦٩٩؛ وشرحها للجاربدي ١٣٤/١.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٤٦٤/٣؛ وشرح الشافية للجاربدي ١٣٤/١؛ والمساعد ٦٧/١.

(٧) انظر: شرح التسهيل ١٠٢/١؛ والارتشاف ٥٩٦/٢؛ وأوضح المسالك ٥٩٦/٢؛ والمساعد
٦٧/١؛ وشفاء العليل ١٥٨/١؛ والأشتموني ١١٨/٤.

وإن كان معتل اللّام بالياء فإن لك فيه الأوجه الثلاثة: الفتح والكسر والإسكان. فيقال في نحو: قَنِيةٌ وَلِحْيَةٌ: قَنِياتٌ وَقَنِياتٌ وَقَنِياتٌ وكذلك لحية. لكن البصريين اختلفوا في الإتياع فبعضهم أجازهم ومنهم ابن الضائع^(١). ومنعه بعضهم ومنهم ابن عصفور^(٢).

يقول الرضي: "وإن كانت اللام ياء (كـ) (لحيه) جاز الفتح والإسكان، وأمّا الإتياع فمنعه سيبويه؛ لقلة باب فَعَلَ في الصحيح فكيف بالمعتل اللّام. وأجازه السيرافي لعروض الكسر"^(٣).

ثالثاً: ما كان على (فُعْلة) فإمّا أن يكون اسماً أو صفة. فإن كان صحيحاً نحو: (حُجْرة) فلك منه ثلاثة أوجه في الجمع^(٤):

الأول: فتح العين فتقول (فُعَلات) (حُجَرات) بضم الفاء وفتح العين.
الثاني: ضم العين للإتياع (فُعَلات) نحو: (حُجَرات) بضم الفاء والعين وهذه اللغة لغة الحجاز وأسد^(٥).

الثالث: إسكان العين (فُعَلات) حُجَرات على لغة تميم^(٦) وبعض أناس من قيس.

(١) انظر في الخلاف: شرح التسهيل ١/١٠٢؛ والارتشاف ٢/٥٩٦؛ والمساعد ١/٦٧.

(٢) انظر: شرح الجمل ١/١٥١؛ والارتشاف ٢/٥٩٦.

(٣) شرح الكافية للرضي ٣/٤٦٥؛ وانظر: الكتاب ٣/٥٨١.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٥٧٩، ٥٨٠؛ والمقتضب ٢/١٩٢؛ والأصول ٢/٤٤٠؛ والجمل ٣٧٩؛ والتكملة ٤١٧؛ والتبصرة ٢/٦٥٣؛ وشرح المفصل ٥/٢٩/٣٠.

(٥) انظر: الارتشاف ٢/٥٩٥.

(٦) انظر: شرح المفصل ٥/٢٩-٣٠؛ والرضي ٢/١٠٩؛ وشرح الشافية لركن الدين ٣/٧٠٣؛ والارتشاف ٢/٥٩٥.

وإن كان معتل العين أو اللام بالياء فلك فيه وجهان في الجمع^(١):

الأول: الفتح، نحو: دُولَات، رُقَيَات.

الثاني: الإسكان، نحو: دُولَات ورُقَيَات.

أما إن كان معتل اللام بالواو فإنه يجوز لك فيه ثلاثة أوجه^(٢): الفتح والسكون والضم. فنحو: (عُرْوَة) تقول في جمعها (عُرَوَات، عُرَوَات، عُرَوَات). فإذا كان (فُعْلَة) صفة فليس فيها إلا الإسكان^(٣)، نحو: (صُلْبَة) تقول في جمعها: (صُلْبَات).

وقد منع الفراء ضم العين في (فُعْلَة)، وكسرها في (فُعْلَة) مطلقاً، إلا فيما سمع نحو: (خُطَوَات) و(عُرْفَات)^(٤).

أما المضعف من (فُعْلَة) و(فُعْلَة) فليس فيه إلا الإسكان^(٥)؛ لأن تحريك العين يؤدي إلى فك الإدغام مع أن الإدغام واجب لاجتماع المثليين، نحو: شَدَّات، ودُرَّات ومُدَّات.

وحكم ما كان خالياً من التاء (فَعْل، فُعْل، فِعْل) كحكم ما فيه التاء

(١) انظر: المقتضب ١٩٢/٢؛ وشرح الكافية للرضي ٤٦٤/٣؛ وشرح الشافية لركن الدين ٧٠١-٧٠٢؛ والمساعد ٢٧/١.

(٢) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٧٠١، ٧٠٢، وشرحها للحاربردي ١٣٥/١، والمساعد ٢٧/١.

(٣) انظر: المقتضب ١٨٨/٢؛ وشرح الكافية للرضي ٤٦٤/٣؛ وشرح الشافية له ١٠٩/٢؛ وشرح الشافية لركن الدين ٧٠٤.

(٤) انظر: التسهيل ١٨؛ وشرح التسهيل ١٠٢/١؛ وشرح الكافية للرضي ٤٦٥/٣؛ والارتشاف ٥٩٥/٢؛ والمساعد ٦٨/١.

(٥) انظر: الكتاب ٥٧٩/٣، ٥٨٠، ٥٨١؛ الأصول ٤٣٩/٢، ٤٤٠، ٤٤١؛ وشرح المفصل ٢١/٥؛ وشرح الشافية للرضي ١١٣/٢؛ وشرح الشافية لركن الدين ٧٠٣.

(فَعْلَةٌ، فُعْلَةٌ، فِعْلَةٌ)^(١).

وقد وَجَّهَ ابن جني هذه القراءة على ما في جمع المؤنث من لغات مما تقدّم ذكره، وممن وافقه في هذا التّوجيه العكبري^(٢)، والقرطبي^(٣).

-
- (١) انظر: الكتاب ٦٠٠/٣؛ وشرح المفصل ٣١/٥؛ وشرح الشافية للرضي ١١٥/٢؛ وشرح الشافية لركن الدين ٧٠٦؛ والكافية في شرح الشافية للساكناني ٤٩٤.
- (٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٢٨/١.
- (٣) الجامع لأحكام القرآن ٢٥٨/١.

جموع التصحيح بين القلة والكثرة

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة طلحة: (فَالصَّوَالِحُ قَوَّانَتْ حَوَافِظُ لِلْغَيْبِ^(١))
على فواعل^(٢):

"التكسير هنا أشبه لفظاً بالمعنى، وذلك أنه إنما يراد هنا معنى الكثرة لاصالحات
من الثلاث إلى العشر، ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة من لفظ القلة بمعنى الكثرة،
والألف والتاء موضوعات للقلة، فهما على حد التشية بمنزلة (الزيدون) من الواحد
إذا كان على حد (الزيدان). هذا موجب اللغة على أوضاعها، غير أنه قد جاء لفظ
الصَّحَّة والمعنى الكثرة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ^(٣)﴾ إلى قوله تعالى:
﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ﴾ والغرض في جميعه الكثرة، لا ماهو لما بين الثلاثة
إلى العشرة.

وكان أبو علي ينكر الحكاية المروية عن النابغة وقد عرض عليه حسن شعره،
وأنه لما صار إلى قوله:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَا وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا^(٤)

قال النابغة: لقد قللت جفانك وسيوفك.

قال أبو علي: هذا خبر مجهول لا أصل له. لأن الله تعالى يقول: ﴿وَهُمْ فِي

(١) سورة النساء. آية: ٣٤.

(٢) انظر القراءة في: معاني القرآن للفراء ٢٦٥/١ ونسبها أيضاً لعبد الله؛ ومختصر في شواذ القرآن
٣٢؛ والكشاف ٥٣٨/١ ونسبها لابن مسعود؛ والمحزر الوجيز ٤٧/٢ ونسبها أيضاً لابن
مسعود؛ وإعراب القراءات الشواذ ٣٨٤/١ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٢٥٠/٣.

(٣) سورة الأحزاب. آية: ٣٥.

(٤) البيت من (الطويل) الديوان ٣٥/١. انظر: الكتاب ٥٧٨/٣؛ والمقتضب ١٨٦/٢؛
والحجة ٢٣/٦؛ والخصائص ٢٠٦/٢؛ والتبصرة والتذكرة ٦٤٩/٢؛ وشرح الكافية
الشافعية ١٨١١/٤.

الغُرَفَاتِ آمِنُونَ^(١) ولا يجوز أن تكون الغرف كلها في الجنة من الثلاث إلى العشر...^(٢).

* * *

ما عَرَضَ له ابن جني في توجيهه لهذه القراءة. من دلالة جمع التصحيح على القلة أو الكثرة. قد اختلف فيه على النحو التالي:

ذهب جمهور العلماء إلى أن جموع التصحيح تدل في أصل وضعها على القلة؛ وذلك لمشابتها للمثنى في سلامة المفرد. وقد تخرج جموع التصحيح عن هذا الأصل وتدل على الكثرة^(٣). يقول العكبري: "وجمع التصحيح لا يدل على الكثرة بوضعه، وقد استعمل فيها كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾"^(٤).

ومن ذلك قول حسن السابق. حيث يقول أبو علي الفارسي تعقياً على هذا البيت: "... فهذا لا يريد إلا الكثرة؛ لأن ماعداها لا يكون موضع افتخار"^(٥).

وقد وافق ابن مالك الجمهور لكنه استثنى من ذلك حالتين حيث يقول:

"ويشارك هذه الأبنية في الدلالة على القلة جمعا التصحيح ما لم تقترن بهما

(١) سورة سبأ. آية: ٢٧.

(٢) المحتسب ١/١٨٧، ١٨٨.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٥٧٨؛ والأصول ٢/٤٣٩؛ وشرح المفصل ٥/٣، ٢١؛ والارتشاف ١/٤٠٥؛

وشفاء العليل ٣/١٠٢٩.

(٤) النبيان ١/٣٥٤.

(٥) الحجة لأبي علي الفارسي ٦/٢٣.

الألف واللام الدالة على الاستغراق أو يضافا إلى ما يدل على الكثرة...^(١).
وذهب جماعة منهم الصيمري^(٢) وابن خروف^(٣) والرضي^(٤) إلى أن جمعي
التصحيح والتكسير لمطلق الجمع فيدلان على القلة والكثرة والقرائن تدل
على كل.

وقد ردّ الرّضي ما استدلّ به أصحاب الرأي الأوّل حيث يقول عن جموع
القلة: "وجمعا السلامة عندهم منها، أيضاً استدلالاً بمشابهتهما للتثنية في سلامة
الواحد، وليس بشيء، إذ مشابهة شيء لشيء لفظاً لا تقتضي مشابهته له معنى،
أيضاً"^(٥).

هذا، وقد ذكر ابن جني أن مجيء القراءة الشاذة على جمع التكسير موافق
للمعنى المقتضي للكثرة حيث يقول في بداية النصّ السابق: "التكسير هنا أشبه
لفظاً بالمعنى، وذلك أنه إنما يراد هنا معنى الكثرة"^(٦).

وعليه فالذي يفهم من هنا أن القراءة السّبعيّة ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ
حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ﴾ تدل على القلة وإن كان المراد الكثرة؛ لأنه جمع تصحيح.
وقد اعترض السّمين الحلبي عليه في ذلك حيث يقول: "وفيما قاله أبو الفتح، وأبو
البقاء نظر، فإن (الصالحات) في القراءة المشهورة معرفة بأل، وقد تقدّم أنه تكون
للعوم إلا أن العموم المفيد للكثرة ليس من صيغه الجمع، بل من (أل) وإذا ثبت أن

(١) شرح الكافية الشافية ٤/١٨١٠، ١٨١١.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٦٤٩.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/٤٦٧. وانظر: الفوائد الضيائية ٢/١٨٧.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/٤٦٨.

(٥) شرح الكافية للرضي ٣/٤٦٧.

(٦) انظر ص ٣٩٩ من هذا البحث؛ واخترت ١/١٨٧.

الصّالحات جمع كثرة لزم أن يكون (قانتات) (حافظات) للكثرة لأنه خبر عن الجميع، فيفيد الكثرة، ألا ترى أنك إذا قلت (الرجال قائمون) لزم أن يكون كلُّ واحدٍ من الرّجال قائماً ولا يجوز أن يكون بعضهم قاعداً، فإذا القراءة الشّهيرة وافية بالمعنى المقصود^(١).

وابن جني في توجيهه لهذه الآية موافق للقراء^(٢) وممن وافقهما ابن عطية^(٣)،
والعكبري^(٤)، وأبو حيّان^(٥)، والسّمين الحلبي^(٦).

(١) الدّر المصون ٦٧٢/٣.

(٢) انظر: معاني القرآن له ٢٦٥/١.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٤٧/٢.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشّواذ ٣٨٤/١؛ والتبيان ٣٥٤/١.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢٥٠/٣.

(٦) انظر: الدّر المصون ٦٧٢/٣.

المبحث الرابع

جمع التكسير

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: جمع القلة.

المطلب الثاني: جمع الكثرة.

المطلب الأول

جمع القلة

وفيه مسألة واحدة:

– أفعال.

أَفْعَال

قال أبو الفتح في معرض الاحتجاج لقراءة الحسن وإبراهيم ويحيى بن وثاب: (وَأَنْتُمْ حُرْمٌ^(١)) يَأْسُكَانُ الرَّاءُ^(٢):

"... وكذلك القول فيما جاء عنهم من تكسير فَرْدٍ على أفراد، فيه هذا المعنى الذي ذكرناه؛ وذلك أن التكرير في راء فرد كاد يكون كالحركة فيها فصار (فَرْد) وإن كان فعلاً ساكن العين كأنه (فَعَل) محركها"^(٣).

وقال تعقيباً على قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحَهُ وَأَذْبَارَ النُّجُومِ﴾^(٤): فنصبه على الظرف. وهو جمع (دُبُر)^(٥).

وقال: "وقالوا في جمع أَسْ: آسَاس. كقفل وأقفال"^(٦).

وقال: "... وقد قالوا في جمع صِنُو: أصْنَاء، فهذا كَقِنُو وأقْنَاء"^(٧).

* * *

(أَفْعَال) من صيغ جموع القلة^(٨)، وهي تنقاس وتغلب في الاسم الثلاثي الذي لم يطرده فيه (أَفْعُل) وهو (فَعْل) صحيح العين ساكنها ومما تنقاس فيه^(٩):

(١) سورة المائدة. آية: ١

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٣٧؛ والمحزر الوجيز ١٤٥/٢، والدر المصون ١٨٦/٤.

(٣) المحتسب ٢٠٥/١.

(٤) سورة ق. آية: ٤٠.

(٥) المحتسب ٣٣٨/١.

(٦) المحتسب ٣٠٣/١، ٣٠٤.

(٧) المحتسب ٣٥٢/٢؛ وانظر: اللسان (ص ن و) ٤٧١/١٤.

(٨) انظر: الكتاب ٥٦٧/٣؛ والتسهيل ٢٦٨؛ والارتشاف ٤٠٩/١.

(٩) انظر: التكملة ٣٩٩-٤١٢؛ والتخمير ٣٣٦/٢؛ والتسهيل ٢٦٩؛ وشرح الألفية لابن

- ١- (فَعَلَ) معتل العين نحو: ثَوَّبَ وأَثَوَّبَ وَحَوَّضَ وأَحَوَّضَ.
 - ٢- (فَعَلَ) نحو: جَبَلَ وأَجْبَلَ وَزَمَنَ وأَزْمَنَ.
 - ٣- (فُعِلَ) نحو: رُكِنَ وأُرْكَانَ وَعُودَ وأَعْوَادَ.
 - ٤- (فِعِلَ) نحو: جَيَّدَ وأَجْيَادَ وَجَدَعَ وأَجْدَاعَ.
 - ٥- (فَعِلَ) نحو: كَبِدَ وأَكْبَادَ وَفَخِذَ وأَفْخَاذَ.
 - ٦- (فَعَلَ) نحو: ضَلَعَ وأَضْلَاعَ.
 - ٧- (فُعِلَ) نحو: طُنَّبَ وأَطْنَابَ وَغُنَّقَ وأَعْنَقَ.
 - ٨- (فُعِلَ) نحو: عَجُزَ وأَعْجَازَ.
 - ٩- (فَعَلَ) نحو: رُطِبَ وأُرْطَابَ. والغالب في (فَعَلَ هذا) أن يجمع على^(١)
فِعْلَانِ نحو: صُرِّدَ وَصَرَّدَانِ^(٢).
 - ١٠- (فَعِلَ) نحو: إِبِلَ وآبَالِ.
 - ١١- (فَعُولَ) معتل اللام بالواو نحو: فُلُّوْ^(٣) وأَفْلَاءَ وَعَدُوَ وأَعْدَاءَ.
- وقلَّت هذه الصِّيغة من (فَعَلَ) معتل العين نحو: حال وأحوال وندرتني (فُعِلَ) وتلزم هذه الصِّيغة ما كان على (فِعِلَ) نحو إِبِلَ وآبَالِ.
- وتغلب في (فُعِلَ) المضاعف نحو (لُبِبَ) و(أَلْبَابَ) و(فُعِلَ) معتل اللام نحو: مُدَى وأمداء. كما تغلب في بقية الصِّيغ. (فُعِلَ وَفَعِلَ ... الخ)^(٤).

الناظم ٧٦٩؛ وشرح المفصل ١٥/٥؛ والارتشاف ٤١١/١، ٤١٢؛ والمساعد ٤٠٢/٤؛ وشفاء العليل ١٠٣٢/٣، ١٠٣٣؛ وجمع الهوامع ٣٠٩/٣.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨١٨/٤؛ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٠؛ وشرح المفصل ١٥/٥.

(٢) الصُّرْد: طائر فوق العصفور يصيد العصافير. انظر: اللسان (ص ر د) ٢٥٠/٣.

(٣) الفُلُّو: المهر الصغير والعظيم من أولاد ذات الحافر. انظر: اللسان (ف ل و) ١٦١/١٥.

(٤) انظر: التسهيل ٢٦٩؛ والارتشاف ٤١٣/١؛ والمساعد ٤٠٢/٣، ٤٠٣؛ وشفاء العليل

أما إذا كان (فَعَلَ) صحيح العين فقد اختلف العلماء في جمعه على (أَفْعَال) وقياسية ذلك:

فسيبويه يذهب إلى أن ما كان على (فَعَلَ) صحيح العين فإنه يجمع على (أَفْعُل) في القلة، سواء أكان صحيح الفاء أو معتلها أو صحيح اللام أم معتلها مضعفاً كان أم غير مضعف. وما جمع من ذلك على (أَفْعَال) فهو نادر ولا يقاس عليه بل يحفظ^(١).

ومما ورد من (فَعَلَ) على (أَفْعَال) والواجب فيه (أَفْعُل) قول الأعشى:

وَجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَرْزَادِهَا^(٢)

واستثنى من (فَعَلَ) ما كان معتل العين فإنه على (أَفْعَال). كما سلف. وفي ذلك يقول: "أما ما كان (فَعَلًا) من بنات الياء والواو فإنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد كسرتة على (أَفْعَال) وذلك: سوط، وأسواط، وثوب وأثواب، وقوس وأقواس. وإنما منعهم أن يبنوه على أَفْعُل؛ كراهية^(٣) الضمة في الواو. فلما ثقل ذلك بنوه على (أَفْعَال) وله في ذلك أيضاً نظائر من غير المعتل. نحو: أفراخ، وأفراد، ورفع وأرفاع^(٤). فلما كان غير المعتل يبنى على هذا البناء كان هذا

٣١٠/٣؛ وجمع المهموم ١٠٣٢/٣.

(١) انظر: الكتاب ٥٦٧/٣، ٥٦٨.

(٢) البيت من (المقارب) في الديوان ٦١. وانظر: الكتاب ٥٦٨/٣؛ والمقتضب ١٩٤/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٥٩/٢؛ والتبصرة والتذكرة ٦٤٢/٢؛ وشرح المفصل ١٦/٥؛ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥١٤/٢؛ والتصريح ٣٠٣/٢.

(٣) انظر في هذا التعليل: المقتضب ١٩٦/٢؛ وشرح الشافية للرضي ٩٠/٢؛ وشرحها لركن الدين ٦٧٨، ٦٧٩.

(٤) الرفع: أصول الفخذين من باطن. انظر: اللسان (ر ف غ) ٤٢٩/٨.

عندهم أولى" (١).

ويقول عن اليائي: "... وأما ما كان من بنات الياء وكان (فَعْلًا) فإِنَّكَ إِذَا بَنَيْتَهُ بِنَاءً أَدْنَى الْعَدَدِ بَنَيْتَهُ عَلَى (أَفْعَالٍ) وَذَلِكَ قَوْلُكَ: بَيْتٌ وَأَبْيَاتٌ، وَقِيدٌ وَأَقْيَادٌ، وَخَيْطٌ وَأَخْيَاطٌ، وَشَيْخٌ وَأَشْيَاحٌ. وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَرَهُوا الضَّمَّةَ فِي الْيَاءِ كَمَا يَكْرَهُونَ الْوَاوَ بَعْدَ الْيَاءِ" (٢).

وما ذهب إليه سيبويه قد وافقه الجمهور منهم الفارسي (٣)، والصيمري (٤) وابن يعيش (٥) وابن عصفور (٦) وغيرهم (٧).

أما الفراء فقد ذهب إلى أن الاسم إذا كان على (فَعْلٍ) وكانت فاؤه همزة أو واوا نحو: أنْفٌ وَأَنَافٌ وَوَهْمٌ وَأَوْهَامٌ: فَإِنْ قِيَاسُهُ أَنْ يَجْمَعَ عَلَى أَفْعَالٍ (٨) ووافقه في ذلك ابن مالك (٩).

أما الجمهور فيرون أن ذلك كله يحفظ ولا يقاس عليه حتى في هذين الموضعين (١٠).

(١) الكتاب ٥٨٦/٣، ٥٨٧.

(٢) الكتاب ٥٨٨/٣.

(٣) انظر: التكملة ٣٩٩.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ٦٤١/٢، ٦٤٢.

(٥) انظر شرح المفصل ١٥/٥ وما بعدها.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥١٣/٢ وما بعدها.

(٧) انظر: الارتشاف ٤١٣/١؛ شفاء العليل ١٠٣٣/٣؛ والتصريح ٣٠٢/٢.

(٨) انظر: التسهيل ٢٦٩؛ والارتشاف ٤١٣/١؛ والمساعد ٤٠٣/٣؛ وشفاء العليل ١٠٣٢/٣،

١٠٣٣؛ والتصريح ٣٠٢/٢، ٣٠٣؛ وجمع الهوامع ٣١٠/٣.

(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨١٤/٤ و١٨١٨، ١٨١٩.

(١٠) انظر: التسهيل ٢٦٩؛ والارتشاف ٤١٣/١؛ والمساعد ٤٠٣/٣؛ وشفاء العليل ١٠٣٢/٣،

وذكر ابن مالك أن (فَعَلَ) إذا كان ثلاثياً مجرداً صحيح العين مضاعفاً فإن أفعالاً في جمعه أكثر من أفْعَل^(١) نحو: عمٌ وأعمام، وربٌّ وأرباب. وأن أفْعَل في هذا النوع لم يسمع إلا نادراً نحو: كفّ وأكف^(٢) وهو في ذلك يخالف ما ذكره سيويه من أن المضاعف وغير المضاعف سواء في أن القياس والغالب فيهما أفْعَل^(٣).

وأبو حيان يوافق الجمهور في ماورد من (فَعَلَ) صحيح العين على (أَفْعَال) ويقول بقولهم: إنه سماعي، إلا أنه يستحسن القياس فيه وفي ذلك يقول: "ويحفظ في فَعَلَ صحيح العين: زند وأزناد. وورد منه مالا يكاد يحصى، فلو ذهب ذاهب إلى اقتياس ذلك لذهب مذهباً حسناً"^(٤).

وقد اختار مجمع اللغة العربية قياسية جمع (فَعَلَ) صحيح العين على (أَفْعَال)^(٥).

١٠٣٣؛ والتصريح ٣٠٢/٢، ٣٠٣؛ وجمع الهوامع ٣١٠/٣.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨١٩/٤.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٢٠.

(٣) انظر: ماسبق ص ٤٠٧.

(٤) الارتشاف ٤١٣/١.

(٥) انظر مجلة اللغة العربية بالقاهرة ج ٢٦ ربيع الأول، ١٣٩٠ هـ مايو ١٩٧٠ م.

المطلب الثاني

جمع الكثرة

وفيه المسائل الآتية:

١- فُعْل.

٢- فُعْل.

٣- فُعْل.

٤- فِعَال.

٥- فُعَال.

٦- فُعْل.

٧- فُعْلة.

٨- فَعْلَى.

٩- فُعْلَاء.

١٠- فُعْلَان وفُعْلَان.

١١- شبه مفاعل.

١٢- أهالي والاختلاف في مفرداتها.

١٣- مفرد غدايا.

١٤- تخفيف أفاعيل.

١ - فُعْل

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن عباس وسعيد بن جبير: (حتى يلج الجُمْل في سم الخياط)^(١) بضم الجيم وسكون الميم^(٢):
"أما الجُمْل فقد يجوز في القياس أن يكون جمع جَمَل كَأَسَد وأَسَد، ووُثْن ووُثْن وكذلك المضموم الميم أيضاً كَأَسَد"^(٣).

* * *

(فُعْل) من صيغ جموع الكثرة^(٤). وتطرد جمعاً (لأَفْعَل) و(فَعْلَاء) وصفين متقابلين^(٥)، كأحمر صفه تقابلها حمراء، وحمراء صفه يقابلها أحمر.
أو منفردين لمانع خلقي^(٦)، كأكرم^(٧)، وآدر^(٨) في (أفعل). وعذراء

(١) سورة الأعراف. آية: ٤٠.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٤٨ ونسبها أيضاً لعكرمة؛ والكشاف ٩٩/٢ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٤٠٠/٢ ونسبها أيضاً لسالم الأقطس وابن عامر؛ وإعراب القراءات الشواذ ٨٣٩/١؛ والبحر المحيط ٣٠٠/٤ ونسبها أيضاً لعكرمة؛ والدر المصون ٣٢١/٥ ونسبها لعكرمة.

(٣) المحتسب ٢٤٩/١.

(٤) انظر: التسهيل ٢٧٠؛ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٠؛ والتصريح ٣٠٤/٢.

(٥) انظر: التسهيل ٢٧٠، ٢٧١؛ وأوضح المسالك ٢٨٠/٤؛ وشرح الأشموني ١٢٧/٤.

(٦) انظر: التسهيل ٢٧٠، ٢٧١؛ شرح الكافية الشافية ١٨٢٨/٤؛ والارتشاف ٤٢٠/١؛ وأوضح المسالك ٢٨٠/٤؛ وشرح الأشموني ١٢٧/٤..

(٧) الأكمر: الكمرة رأس الذكر والمكمور الذي أصاب الخاتن طرف كمرته. انظر: اللسان (ك م ر) ١٥١/٥.

(٨) الآدر: الذي أصابه نفخ في الخصية. انظر: اللسان (أ د ر) ١٥/٤.

ورتقاء^(١) في (فعلاء).

ومنفردين لمانع استعمال^(٢). لأن العرب لم تستعمل إلا أحدهما مع وجود المعنى في الاثنين. نحو رجل آلى^(٣)، وامرأة عجزاء^(٤)، فالعرب لم تقل رجل أعجز. ولا امرأة ألياء مع وجود المعنى المشترك بينهما وهو كبر العجز. وقد اختلف في قياسية هذا النوع^(٥): فقليل أنه يطرد فيه، ونص على ذلك ابن مالك في شرح الكافية الشافية^(٦). وقيل يحفظ ولا يقاس عليه، وبه جزم ابن مالك في التسهيل^(٧).

ويجب كسر فاء صيغة (فعل) جمعاً فيما عينه ياء، نحو (يُبْض) في جمع أبيض^(٨). ويجوز ضم عينها في الشعر بثلاثة شروط: صحة العين، وصحة اللام، وعدم التضعيف^(٩).

نحو قول الشاعر:

أَيُّهَا الْفَتَيَانِ فِي مَجْلِسِنَا جَسَدُوا مِنْهَا وَرَاداً وَشُقُرُ^(١٠)

(١) الرتقاء: المرأة المنضمة الفرج. انظر: اللسان (رت ق) ١١٤/١٠.

(٢) انظر: التسهيل ٢٧٠، ٢٧١؛ ووضح المسالك ٢٨٠/٤؛ والمساعد ٤١٣/٣؛ وهمع الهوامع ٣١١/٣؛ وشرح الأشموني ١٢٧/٤..

(٣) رجل آلى: عظم الإلية (المؤخرة). انظر: اللسان (أ ل ا) ٤٣/١٤.

(٤) العجزاء: العظيمة المؤخرة. انظر اللسان (ع ج ز) ٣٧١/٥.

(٥) انظر: الارتشاف ٤٢٠/١؛ والتصريح ٣٠٤/٢؛ وهمع الهوامع ٣١١/٣؛ وشرح الأشموني ١٢٨/٤.

(٦) انظر ١٨٢٨/٤.

(٧) انظر: ٢٧١.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٢٨/٤؛ والارتشاف ٤٢١/١؛ وشرح الأشموني ١٢٨/٤.

(٩) انظر التسهيل ٢٧١؛ والارتشاف ٤٢١/١؛ والمساعد ٤١٤/٣؛ وهمع الهوامع ٣١٢/٣.

(١٠) البيت من (الرملة) وهو لطرفه. الديوان ٥٧. وانظر: الخصائص ٣٣٥/٢؛ وشرح شواهد

فإن اعتلت اللام، أو العين، أو كان مضعفاً وجب التّسكين^(١). نحو: عُمي جمع أعمى أو عمياء، فلا يجوز في نحو هذا الضم؛ لأنه يؤدي إلى جعل الاسم على (فعل) بعد إعلاله. وهو بناء تنكبوه في الأسماء^(٢). ولا يجوز التّحريك في نحو سُود جمع أسود؛ لاستقلال الضمة على حرف العلة^(٣). كما لا يجوز في نحو غُرّ جمع (أغر^(٤))، وحُمّ جمع الحمّ^(٥)، لأن التّحريك في نحو هذا يؤدي إلى فك الإدغام، وهو ثقیل، إضافة إلى ثقل الجمع^(٦). وتحفظ هذه الصيغة فيما عدا ذلك. نحو: (فَعِيل) و(فَعُول) معتلي اللام صحيحي العين نحو: عَفُوّ وعُفُوّ، وَثْنِي وَثْنِيّ، وفي نحو: سَقَف وسُقْف، ووُرْد ووُرْد، وبازل، وبُزْل وأَسَد وأُسْد^(٧). وتكثر هذه الصيغة في المؤنث على (فَعْل) أو (فَعْلَة^(٨)) نحو: دار ودُور، وقارة وقُور^(٩).

-
- الإيضاح ٥٨/١؛ وشرح المفصل ٦٠/٥؛ واللسان (غ ل ف) ٢٧١/٩؛ وخزانة الأدب ٣٧٩/٩.
- (١) انظر: التسهيل ٢٧١؛ والارتشاف ٤٢١/١؛ والمساعد ٤١٤/٣، ٤١٥؛ وهمع الهوامع ٣١٢/٣.
- (٢) انظر: المساعد ٤١٥/٣؛ وهمع الهوامع ٣١٢/٣.
- (٣) انظر همع الهوامع ٣١٢/٣.
- (٤) الأغرّ: الذي فيه بياض في جبهته. انظر: اللسان (غ ر ر) ١٤/٥.
- (٥) الحمّ: ما أذيب من الألية. انظر: اللسان (ح م م) ١٥٥/١٢.
- (٦) انظر همع الهوامع ٣١٢/٣.
- (٧) انظر: التسهيل ٢٧١؛ وشرح الكافية الشافية ١٨٣٠/٤؛ والارتشاف ٤٢١/١، ٤٢٢؛ وهمع الهوامع ٣١٢/٣.
- (٨) انظر: التسهيل ٢٧١؛ والارتشاف ٤٢٣/١؛ والمساعد ٤١٦/٣؛ وشفاء العليل ١٠٣٥/٣.
- (٩) القارة: الجبيل الصغير. وقيل الصخرة السوداء. انظر: اللسان (ق و ر) ١٢١/٥.

وتندر فيما كان على (فُعْلُول^(١)) نحو: زُعْبُوب^(٢) قالوا فيه زُعْبُ، والقياس زعايب.

ومن خلال العرض السّابق يتضح أن ما أورده ابن جني هنا هو مما جمع على (فُعْل) سماعاً؛ لأنّ مفرده (فَعَلَ).

أمّا ابن عطية فذهب إلى أن (الجُمْل) مخففة من قراءة ابن عباس (الجُمْل) بضم الميم والجيم^(٣)، بمعنى: الحبل الغليظ كما ذكر أهل اللغة والتفسير^(٤). وممن وافق ابن عطية في هذا التوجيه القرطبي^(٥).

أمّا العكبري^(٦) فذكر توجيهاً آخر وهو جواز كون (الجُمْل) مخففة من (جُمْل) جمع جَمَل.

ولعل الأقرب إلى الصّواب هو ما ذهب إليه ابن جني في توجيهه للقراءة، وذلك؛ لأنه يحقق التّوافق بين القراءة السّبعية والقراءة الشّاذة من ناحية المعنى، كما أنه سليم من ناحية المبنى، فقد ذكر صاحب القاموس أن (جُمْل) جمع جَمَل^(٧).

(١) انظر: التسهيل ٢٧١؛ والارتشاف ١/٤٢٣؛ والمساعد ٣/٤١٦؛ وشفاء العليل ٣/١٠٣٥.

(٢) الزعبوب: القصير من الرّجال. انظر: اللسان (ز ع ب) ١/٤٤٩.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢/٤٠٠.

(٤) اللسان (ج م ل) ١١/١٢٣. وانظر: المختسب ١/٢٤٩؛ والجامع لأحكام القرآن ٧/١٨٥؛

والبحر المحيط ٤/٣٠٠؛ والدر المصنوع ٥/٣٢٠.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/١٨٥.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشّواذ ١/٨٣٩.

(٧) ينظر: القاموس (ج م ل) ٨٨٠.

٢ - فُعَل

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الزهري: (جُدُذَ بِنَضٍّ^(١)) بضم الجيم والدال^(٢):

"وأما جُدُذ فجمع جديد... وقد يجوز في (جُدُذ) وهي جمع جديد الفتح؛ هرباً من التّضعيف إلى الفتح، وكذلك جميع ما كان مثله من المضاعف: كسُرير وسُرُر وسُرَر وجُرير وجُرُر وجُرَر، وتلِيل^(٣) وتُلُل وتُلَل...^(٤).
وقال: "النَّجْم جمع نَجَم، ومثله مما كُسِرَ من فَعَل على فُعَل: سَقَف وسُقُف ورَهْن ورُهْن...^(٥)."

وقال عن (جُدُر): "هذه مخففة من جُدُر جمع جدار"^(٦).

* * *

(فُعَل) من صيغ جموع الكثرة^(٧)، وتطرد هذه الصيغة وتغلب في (فُعُول) صفة ليست بمعنى مفعول نحو: صُبُور وصُبُر، وغُفُور وغُفُر. أو كانت اسماً نحو: عمود وعمُد^(٨).

(١) سورة فاطر. آية: ٢٧.

(٢) انظر القراءة في: الكشف ٦١٩/٣؛ وإعراب القراءات الشّواذ ٣٤٩/٢؛ والبيان ١٠٧٥/٢؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٩٨/١٤؛ والبحر المحيط ٢٩٦/٧؛ والدّر المصون ٢٢٧/٩.

(٣) التليل: الصريح. انظر: اللسان (ت ل ل) ٧٧/١١.

(٤) المحتسب ١٩٩/٢، ٢٠٠.

(٥) المحتسب ٨/٢.

(٦) ٣١٦/٢، ٣١٧. وانظر: ١٩٩/١، ٢١٥/١، ٢٥٥/١، ٣٠٠/٢.

(٧) انظر: التسهيل ٢٧١؛ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧١؛ وهمع الموامع ٣١٢/٣.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٣٣/٤؛ وشرح الشافية للرضي ١٣٥/٢؛ والإرتشاف ٤٢٣/١.

٤٢٤؛ وشفاء العليل ١٠٣٥/٣؛ والتصريح ٣٠٤/٢، ٣٠٥؛ وشرح الأشموني ١٣٠/٤.

يقول سيبويه: "وأما ما كان (فَعُولًا) فإنه يُكَسَّرُ على (فُعْل) عنيت جمع المؤنث أو جمع المذكر وذلك: قولك صَبُورٌ وصَبْرٌ وغَرُورٌ وغُرْرٌ"^(١).
كما تطرد في فعيل اسماً، كقَضِبَ وقَضُبٌ^(٢)؛ أي التكرير، وتطرد في اسم لمذكر ومؤنث على (فَعَال) و(فِعَال) نحو: قَذال وقُذِل. ونحو: حمار وحُمُر^(٣).
ويشترط لهما علاوة على ما ذكر عدم التضعيف^(٤). فلا يجمع نحو: جنان ومِداد. وقد شذ^(٥) جمع وَطَاط^(٦) وعِنَان على وَطُط وعُنُن.
أما ما كان على (فَعَال) نحو كُرَاع فقد اختلف فيه من حيث إنه قياسي أو سماعي. فقل إن جمعه على (فُعْل) قياسي وذهب إلى ذلك ابن مالك في شرح الكافية الشافية^(٧)، ووافقه في ذلك ابنه^(٨)، وابن هشام^(٩)، والشيخ خالد الأزهرى^(١٠).
وقيل إنه سماعي، وذهب إلى ذلك ابن مالك في التسهيل^(١١).

(١) الكتاب ٦٣٧/٣.

(٢) انظر: المقتضب ٢/٢١٠؛ وأوضح المسالك ٤/٢٨٠؛ والمساعد ٣/٤١٦؛ وجمع الهوامع ٣/٣١٢؛ وشرح الأشموني ٤/١٢٩.

(٣) انظر: التسهيل ٢٧١؛ وجمع الهوامع ٣/٣١٣؛ وشرح الأشموني ٤/١٢٩.

(٤) انظر: التسهيل ٢٧١؛ وجمع الهوامع ٣/٣١٣؛ وشرح الأشموني ٤/١٢٩.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٣٤؛ وشرح الألفية لابن الناطم ٧٧١؛ والمساعد ٣/٤١٧؛ وجمع الهوامع ٣/٣١٣.

(٦) الوطاط: ضعيف العقل والبدن. انظر (وط ط) في اللسان ٧/٤٣٣؛ وحاشية الصبان ٤/١٢٩.

(٧) انظر: ٤/١٨٣٣، ٤/١٨٣٤؛ وجمع الهوامع ٣/٣١٣؛ وشرح الأشموني ٤/١٢٩.

(٨) انظر: شرح الألفية لابن الناطم ٧٧١.

(٩) انظر: أوضح المسالك ٤/٢٨٠.

(١٠) انظر: التصريح ٢/٣٠٦.

(١١) انظر: ٢٧١؛ وجمع الهوامع ٣/٣١٣.

وصحح أبو حيّان^(١)، وابن عقيل^(٢)، والأشْمُونِي^(٣) عدم القياسية. يقول ابن عقيل فيما يحفظ من هذه الصيغة (فُعِلَ): "... وفي فُعَال نحو كُرَاع وكُرْع ومُرَاد ومُرْد. وذكر في غير هذا الكتاب أنه مقيس والصّحيح الأوّل فلا يقال في غُرَاب: غُرْب ولا في عقاب: عُقْب"^(٤).

ولا تكون هذه الصيغة لمعتل اللّام لأنك لو جمعت نحو: سقاء لقلت سُقِي (كحُمِر) في حمار ثم تقلب الياء واواً لضم ما قبلها ثم تقلب الضمة كسرة والواو ياء فيصير البناء إلى (فُعِل) وهو بناء متروك في العربية^(٥)، أو نادر. وتحفظ هذه الصيغة جمعاً^(٦) في (فُعِل) نحو: سَقَفٌ وسُقُف. وفي (فَعِل) نحو: نَمِرٌ ونُمِر، وفي (فَعِيلَة) كصحيفة وصُحُف. وفي (فَعَلَة وفِعْل) اسمان نحو: ثَمَرَة وثُمِر وثُمِرٌ وسِتْرٌ وسُتِر. وفي (فاعِل) نحو: بازل وبُزِل. وهو كثير نصّاً على ذلك الرّضي^(٧).

ويجب في غير الضرورة تسكين عين (فُعِل) جمعاً إن كانت واواً للاستثقال. نحو: سوار وسُور، وعوان وعُوْن^(٨).

(١) انظر: الارتشاف ١/٤٢٥.

(٢) انظر: المساعد ٣/٤١٩.

(٣) انظر: شرح الأشْمُونِي ٤/١٢٩.

(٤) انظر: المساعد ٣/٤١٩.

(٥) انظر: التّسهيل ٢٧١؛ والمساعد ٣/٤١٦؛ وشفاء العليل ٣/١٠٣٥.

(٦) انظر: التّسهيل ٢٧١؛ والإرتشاف ١/٤٢٤، ٤٢٥؛ والمساعد ٣/٤١٧-٤١٩؛ وشفاء العليل

٣/١٠٣٦؛ وجمع الهوامع ٣/٣١٣.

(٧) انظر: شرح الشافيه له ٢/١٥٧.

(٨) انظر: المساعد ٣/٤١٩، وجمع الهوامع ٣/٣١٣.

وذهب البصريون^(١) إلى جواز تحريك عين (فُعَل) في الشَّعر فقط نحو قول الشاعر^(٢):

عَنْ مُبْرِقَاتٍ^(٣) بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ — دُو بِالْأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُور

حيث ضم الشاعر العين من (سُور) بالرغم من أنها معتلة.

وذهب الفراء^(٤) إلى جواز بقاء الضمة في الجمع. فيقال في (عُون): (عُون) وإذا لم تكن العين واواً جاز لنا فيها الضم والإسكان. فتقول (حُمُر) و(حُمُر)^(٥) (فَحُمُر) حجازية و(حُمُر) تميمية^(٦).

وإذا كانت العين ياء بقيت الضمة على العين نحو (عَيْل) و(سَيْل)، لأن الضمة على الياء أخف منها على الواو. ويجوز التّسكين، فتقول (عَيْل) فتكسر الفاء في (فُعَل) لتصح الياء^(٧). ولم يذكر سيبويه في هذا النوع إلا الضم^(٨).

وإذا كانت صيغة (فُعَل) مضعفة نحو: (سُرُر) و(جُدُد). فلا يجوز تسكينها^(٩) لأنك لو أسكنتها لأدى ذلك للإدغام، وهو ممنوع بما يلزم من فك الإدغام في

(١) انظر: التسهيل ٢٧١؛ وشرح الشافية للرضي ١٥٧/٢؛ والمساعد ٤١٩/٣؛ والأشموني ١٣٠/٤.

(٢) البيت من (الكامل) منسوب لعدي بن زيد، وقيل للعجاج. انظر: الكتاب ٣٥٩/٤؛ والمقتضب

١١٣/١؛ والمنصف ٣٣٨/١؛ وشرح الكافية الشافية ١٨٣٧/٤؛ وشرح المفصل ٨٤/١٠؛

وشرح الشافية للرضي ١٢٧/٢؛ وجمع الهوامع ٣١٣/٣.

(٣) المبرقات: النساء المترينات. انظر: اللسان (ب ر ق) ١٦/١٠.

(٤) انظر: الارتشاف ٤٢٥/١؛ والمساعد ٤٢٠/٣؛ وجمع الهوامع ٣١٣/٣.

(٥) انظر: التسهيل ٢٧١، ٢٧٢؛ والمساعد ٤٢٠/٣.

(٦) انظر: النّهجات في الكتاب ٤٩٨، ٤٩٩.

(٧) التسهيل ٢٧١، ٢٧٢؛ والمساعد ٤٢٠/٣؛ وشفاء العليل ١٠٣٦/٣؛ وجمع الهوامع ٣١٣/٣.

(٨) انظر: الكتاب ٦٠٥/٣.

(٩) انظر: التسهيل ٢٧١، ٢٧٢؛ وجمع الهوامع ٣١٣/٣؛ وشرح الأشموني ١٣٠/٤.

المفرد. والجمع مبني على مفردة^(١). وقد سمع الإسكان في المضعف نحو: ذباب
وذُبُّ والأصل ذُبُّ^(٢).

وحكى أبو عبيده^(٣) في المضاعف إذا كان اسماً على فاعل جواز فتح عينه.
فتقول في سُرُر: سُرُر. وهذه الحكاية تمثل لغة لبعض التميميين والكليبيين^(٤).

أما إذا كان المضعف صفة على فاعل ليس بمعنى مفعول فأجاز^(٥) ابن جني
الفتح، واختاره أبو علي الشلوين^(٦)، وابن مالك^(٧)، ومنع ذلك ابن قتيبة^(٨)
وذلك لأن الضم إنما سمع في الاسم ولم يسمع في الصفة فلا تقاس على الاسم.
وعليه فلا يقال في نحو: (ثياب جُدُد) إلاّ الضم. واختاره ابن الضايغ^(٩).

وقد وجه ابن جني هذه القراءة على الجمع على (فُعَل) والمفرد (فَعِيل)
وقد ذكر الأخفش^(١٠)، والنحاس^(١١) نحو ذلك وإن لم ينصا على أنه توجيه
للقراءة الشاذة.

(١) انظر: شفاء العليل ١٠٣٦/٣؛ وجمع الهوامع ٣١٣/٣؛ وشرح الأشموني ١٣٠/٤.

(٢) انظر: الارتشاف ٤٢٦/١؛ والمساعد ٤٢٠/٣؛ وشرح الأشموني ١٣٠/٤.

(٣) انظر: مجاز القرآن ٣٥١/١؛ والمسائل الحلبات ١٤٠؛ والتكملة ٤٣٨؛ والارتشاف ٤٢٦/١.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٣٧/٤؛ والارتشاف ٤٢٦/١؛ وجمع الهوامع ٣١٤/٣.

(٥) انظر: المنصف ٩١/٣؛ والمحتسب ٢٠٠/٢؛ والمساعد ٤٢٣/٣.

(٦) انظر: الارتشاف ٤٢٦/١؛ والمساعد ٤٢٣/٣؛ وجمع الهوامع ٣١٤/٣.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٣٧/٤؛ والارتشاف ٤٢٦/١.

(٨) انظر: أدب الكاتب ٣٩٤؛ والارتشاف ٤٢٦؛ وجمع الهوامع ٣١٤/٣.

(٩) انظر: الارتشاف ٤٢٦/١؛ وجمع الهوامع ٣١٤/٣.

(١٠) انظر: معاني القرآن له ٤٨٦/٢.

(١١) انظر: إعراب القرآن ٣٧٠/٣.

ومن قال يمثل هذا الزمخشري^(١)، والعكبري^(٢)، والقرطبي^(٣)، وأبو حيّان^(٤)،
والسّمين الحلبي^(٥).

أمّا في توجيهه للقراءة في: (نُجْم) فذكر وجهاً آخر للتخريج وهو جواز أن
تكون (النُّجْم) أصلها (النجوم) ثم حذفت الواو^(٦). ومن وافق ابن جني وذكر
هذا الوجه: الزمخشري^(٧)، وابن عطية^(٨)، والعكبري^(٩)، وأبو حيّان^(١٠)،
والسّمين الحلبي^(١١).

وقد ذكر أبو حيّان أن الحمل على الجمع أولى من الحمل على أن (النُّجْم)
محذوفة الواو وأصلها النجوم، فنجده يقول: "وجعله مما جمع على فُعْل أولى من
حملة على أنه أراد النجوم فحذف الواو إلا أن ابن عصفور ذكر أن قولهم
(النُّجْم) من ضرورة الشعر"^(١٢).

(١) انظر: الكشف ٦١٩/٣.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٣٤٩/٢؛ والتبيان ١٠٧٥/٢.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٩٨/١٤.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢٩٦/٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٢٢٧/٩.

(٦) انظر: المحتسب ٨/٢.

(٧) انظر: الكشف ٥٦٠/٢.

(٨) انظر: الخمر الوجيز ٣٨٥/٣.

(٩) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٧٥٩/١؛ والتبيان ٧٩٢/٢.

(١٠) انظر: البحر المحيط ٤٦٦/٥.

(١١) انظر: الدر المصون ٢٠٢/٧.

(١٢) البحر المحيط ٤٦٦/٥. وانظر: الدر المصون ٢٠٣/٧.

٣- فُعَل

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة عيسى الثقفي: (تَفَيُّ ظُلَلُهُ)^(١) بضم الظاء وفتح اللام^(٢):

"الظَّل: جمع ظَلَّة، كَحُلَّة وحُلَل، وَجَلَّة وَجَلَل"^(٣).

وقال عن قراءة عياض: (في الصُّور)^(٤) بفتح الواو^(٥) هذا جمع صورة... قال أبو عبيدة: "الصُّور جمع صورة، كصُوف جمع صُوفة"^(٦).

* * *

(فُعَل) من صيغ جموع الكثرة^(٧). وهي تطرد في الاسم على (فُعَلَة)، سواء أكان صحيح اللام أم مضعفاً أم معتلاً^(٨)؛ فتقول في جمع غُرْفَة، وعُدَّة، وعُرْوَة: غُرَف وعُدَد وعُرَى.

(١) سورة النحل. آية: ٤٨.

(٢) انظر القراءة في: المحرر الوجيز ٣/٣٩٨؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/٧٦٢ بدون نسبة؛ وشواذ الكرماني ١٣٢؛ والبحر المحيط ٥/٤٨٠؛ والدر المصون ٧/٢٢٨.

(٣) المحتسب ١٠/٢.

(٤) سورة طه. آية: ١٠٢.

(٥) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٩٢ ونسبها للحسن؛ والكشاف ٣/٨٨؛ والمحرر الوجيز ٤/٦٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢/٩٣ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ١١/٢١٧؛ والبحر المحيط ٦/٢٥٨ ونسبها للحسن وابن عياض؛ والدر المصون ٨/١٠٣ ونسبها للحسن وابن عامر.

(٦) المحتسب ٥٩/٢. وانظر: ١/٤٩، ٢/٢٨٨، وانظر: رأي أبي عبيدة في مجاز القرآن ١/١٩٦.

(٧) انظر: التسهيل ٢٧٢؛ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧١؛ وجمع الهوامع ٣/٣١٤.

(٨) انظر: التسهيل ٢٧٢؛ وشرح الكافية الشافية ٤/٨٣٧؛ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٥٦٥؛ والمساعد ٣/٤٢١؛ والجمع ٣/٣١٤.

كما تغلب في (فُعْلة) اسماً نحو: جُمُعهُ وجُمِعَ^(١).

أمّا الصفة من (فُعْلة) و(فُعْلة) نحو: رجل ضُحكة وأمرأة حُلْلة، أي سريعة في حاجتها فلا تجمع على هذه الصيغة. وشذ قولهم رجل بُهْمَة^(٢) وبُهِمَّ^(٣).

و تغلب هذه الصيغة في (فُعْلى) أنثى (أفعل) نحو: كُبِرَى وكُبِرَ، وفُضِّلَى وفُضِّلَ^(٤).

وقد جعل المبرد^(٥) هذه الصيغة قياساً في (فُعْل) مؤنثاً بغير تاء نحو: جُمِّل وجُمِّلَ.

وجعل الفراء هذه الصيغة مقيسة أيضاً في (فُعْلى) مصدراً نحو: رُجِعَى، وفي (فُعْلة)^(٦) بفتح الأول ثم واو ساكنة نحو: (نَوْبَة) فتقول في جمعها: الرُّجَع والنُّوب. ويرى غيرهما عدم قياسية ماذهب إليه^(٧).

وتحفظ هذه الصيغة فيما عدا ذلك في نحو: تحمسة، ونفساء، وظُبة، وعَدُو،

(١) انظر: التسهيل ٢٧٢؛ وشرح الكافية الشافية ٨٣٧/٤؛ والمساعد ٤٢١/٣؛ والارتشاف ٤٢٧/١؛ وشفاء العليل ١٠٣٦/٣.

(٢) رجل بُهْمَة: أي شجاع؛ وقيل هو الفارس الذي لا يُدرى من أين يؤتى من شدة بأسه. انظر: اللسان (ب ه م) ٥٨/١٢.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٣٨/٤؛ والمساعد ٤٢١/٣؛ وجمع الخوامع ٣١٤/٣.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناضم ٧٧١؛ والارتشاف ٤٢٧/١؛ وأوضح المسالك ٢٨١/٤؛ وشرح الأشموني ١٣٠/٤.

(٥) انظر: المقتضب ٣٧٦/٣؛ والارتشاف ٤٢٧/١؛ والمساعد ٤٢١/٣.

(٦) انظر: التسهيل ٢٧٢؛ وشفاء العليل ١٠٣٦/٣؛ وجمع الخوامع ٣١٤/٣.

(٧) انظر: التسهيل ٢٧٢؛ والارتشاف ٤٢٧/١؛ والمساعد ٤٢١/٣؛ وجمع الخوامع ٣١٤/٣.

وقرية وحلية؛ فإنها جمعت على (فُعَل) سماعاً^(١).

وقد وجّه ابن جني هذه القراءة على الجمع على (فُعَل)؛ وممن وافقه في هذا التوجيه: العكبري^(٢)، وأبو حيّان^(٣)، والسمين الحلبي^(٤).

(١) للاستزادة من المحفوظ انظر: التسهيل ٢٧٢؛ وشرح الكافية الشافية ١٨٣٨/٤؛ والارتشاف

١/٤٢٧، ٤٢٨؛ وجمع الهوامع ٣/٣١٤؛ وشرح الأشموني ٤/١٣١.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٧٦٢.

(٣) انظر: البحر المحيط ٥/٤٨٠.

(٤) انظر: الدر المصون ٧/٢٢٨.

٤ - فَعَال

قال أبو الفتح في مَعْرِض احتجاجه لقراءة عيسى الثقفي: (تَفَيَّأ ظُلُلُهُ)^(١)
-بضم الظاء وفتح اللام^(٢):-

"وقد يكون ظلال جمع ظُلَّة وقالوا أيضاً حُلَّة وحِلَال -بالحاء غير معجمة- وقد
يكون ظلال جمع ظِلٍّ كشُعْب وشعاب وبِئْر وبِنار، وذِئْب وذِئَاب"^(٣).

* * *

أ - (فَعَال):

(فَعَال) من صيغ جموع الكثرة^(٤)، وهي تطرد في (فَعْلَة) مطلقاً اسماً كانت أو
صفة، يائية العين أو غير ذلك^(٥)، فتقول في جمع جَفْنَة، وصَعْبَة، وغَيْضَة^(٦):
جَفَان، وصِعَاب، وغِيَاض.

كما تطرد في (فَعْل) اسماً وصفة، غير يائي العين. فتقول في جمع نحو: كَلْب،
وصَعْب، وحوُض: كِلَاب، وصِعَاب، وحيَاض^(٧).

أما يائي العين ويائي الفاء. نحو: بَيْت، وَيَعْر^(٨)، فلا يجمع على (فَعَال)؛

(١) سورة النحل. آية: ٤٨.

(٢) سبق تخريجها. انظر: ص ٤٢١ من هذا البحث.

(٣) المحتسب ١٠/٢. وانظر: ١٢٢/١، ٢٤٦، ١٦٤/٢، ٣٦٤.

(٤) انظر: التسهيل ٢٧٢؛ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٥؛ وشرح المكودي ٢٩٢.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٤٩/٤؛ والارتشاف ٢٣٠/١؛ والمساعد ٤٢٨/٣.

(٦) الغيضة: الشجر المتنف. انظر: اللسان (غ ي ض) ٢٠٢/٧.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٤٩/٤؛ والارتشاف ٢٣٠/١؛ والمساعد ٤٢٨/٣؛ وانظر: شفاء

العليل ١٠٣٨/٣؛ وشرح المكودي ٢٩٣.

(٨) اليعر: الشاة أو الجدي. انظر: اللسان (ب ع ر) ٣٠١/٥.

وذلك لاستثقال كسر الياء، أو كسر ما قبلها^(١). وشذّ نحو: ضَيِّف وضَيَّاف،
ويَعْرِ وَيَعَار^(٢).

كما تطرد هذه الصيغة في (فَعَلَ وفَعَلَة) بثلاثة شروط^(٣):
أن يكونا اسمين، صحيحي اللّام، غير مضعفين. نحو: جَبَلَ وجَبَالَ، ورَقَبَة
ورِقَاب. أمّا قلم فالأكثر في هذه اللفظة^(٤) الاستغناء بأقلام عن قِلام.
كما تطرد في (فَعَلَ) اسماً، وفي (فُعَلَ) اسماً، غير معتل العين بالواو، ولا معتل
اللّام بالياء. نحو: ذُنِب وذُنَاب ورُمِح ورِمَاح^(٥).
وتطرد في (فَعِيل) بمعنى (فاعل) وصفاً صحيح اللّام. وكذلك (فَعِيلَة) بمعنى
(فاعلة)^(٦) نحو: ظريف وظريفة وظِرَاف.
وذهب العبدى^(٧) إلى أن صيغة (فَعَال) مختصة بـ(فَعِيلَة) فقط دون (فَعِيل)،
وقد خطأه في ذلك الخضراوي^(٨)، وأبو حيّان^(٩)، وابن عقيل^(١٠).

(١) انظر: همع الهوامع ٣/٣١٦.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣/٣١٦.

(٣) انظر: التسهيل ٢٧٢، ٢٧٣؛ وشرح الشافية للرضي ١٠٦/٢؛ والارتشاف ١/٤٣٠؛ وأوضح
المسالك ٤/٢٨؛ وشرح الأشموني ٤/١٣٤.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٠؛ والارتشاف ١/٤٣٠.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٠؛ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٦؛ والتصريح ٢/٣٠٨.

(٦) انظر: التسهيل ٢٧٣؛ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٠؛ وأوضح المسالك ٤/٢٨٤.

(٧) انظر: الارتشاف ١/٤٣١؛ وهمع الهوامع ٣/٣١٦.

(٨) انظر: المساعد ٣/٤٢٩؛ وهمع الهوامع ٣/٤١٦.

(٩) انظر: الارتشاف ١/٤٣١.

(١٠) انظر: المساعد ٣/٤٢٩.

كما تطرد هذه الصيغة في (فَعْلَان وفُعْلَان وفَعْلَى وفُعْلَانَة وفُعْلَانَة)^(١) صفات نحو: عَطْشَان، وَحُمُصَان، وَغَضَبِي، وَنَدْمَانَة، وَحُمُصَانَة، تَجْمَع عَلَى عِطَاش وَحِمَاص، وَغِضَاب، وَنِدَام.

وذهب ابن مالك - في شرح الكافية الشافية - إلى أن هذا النوع شائع وكثير^(٢)، ولكنه ليس مطرداً، وقد وافقه في هذا ابنه^(٣).

وتحفظ هذه الصيغة (فُعَال)^(٤) في (فُعُول) نحو: خَرُوف وَخِرَاف، وَ(فُعْلَة) نحو: لِقْحَة وَلِقَاح وفي وصف على (فَاعِل) نحو: قائم وقيام، أو على (فَاعِلَة) نحو: صائِمة وصيام، أو (فُعْلَى) نحو: أنثى وإناث، أو (فُعِل) نحو: خَيْرٌ وَخِيَار، أو (أَفْعَل) نحو: أَعْجَف وَعِجَاف.

ب- ما ورد عن ابن جني - هنا - من جمع ما كان على (فُعْلَة) على (فُعَال) ومثّل له بِظُلَّة وَظِلَالٍ مما يحفظ في هذه الصيغة. يقول سيبويه: "وأما ما كان على (فُعْلَة) فإنك إذا كسّرتَه على بناء أدنى العدد ألحقت التاء وحركت العين بضمة، وذلك قولك: رُكْبَة ورُكْبَات وربما كسّروه على (فُعَال)، وذلك قولك: نُقْرَة ونِقَار، وَبُرْمَة وَبِرَام"^(٥). وقد اختلف في مفرد (ظِلَال):

(١) انظر: التسهيل ٢٧٣؛ والارتشاف ٤٣١/١؛ والمساعد ٤٢٩/٣؛ وجمع الهوامع ٤١٦/٣.

(٢) انظر: ص ١٨٥٠/٤.

(٣) شرح الألفية له ٧٧٦.

(٤) انظر: ولاستزادة من المحفوظ: التسهيل ٢٧٣-٢٧٤؛ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٦؛ والارتشاف ٤٣٢/١-٤٣٥؛ والمساعد ٤٣٠/٣، ٤٣١؛ وجمع الهوامع ٣١٦/٣، ٣١٧.

(٥) الكتاب ٥٧٩/٣. وانظر: شرح الكافية الشافية ١٨٥١/٤؛ وشرح الشافية للرضي ١٠٥/٢؛ والارتشاف ٤٣٣/١؛ والمساعد ٤٣٤/٣، ٤٣٥؛ والتصريح ٣١٠/٢.

فذهب ابن مجاهد إلى أن المفرد (ظِلّ)، نقل ذلك عنه ابن جني^(١)، وذهب النحاس^(٢) إلى جواز أن يكون المفرد (ظِلّ) أو (ظُلّة)، وتبعه الزّخشي^(٣)، والقرطبي^(٤)، وأبو حيّان^(٥).

وذهب ابن جني - كما يتضح من نصه - إلى أن المفرد (ظُلّة)، وتبعه في ذلك العكبري^(٦).

وقد ردّ ابن جني ما ذهب إليه ابن مجاهد من أن المفرد (ظِلّ) لاختلال المعنى، يقول: "الوجه أن يكون جمع ظُلّة كَجُلّه وجِلّال، وقُلّة وقِلّال، وذلك أن الظل ليس بالغيم وإنما الظُلّة الغيم، فأما الظل فهو عدم الشمس في أوّل النهار، وهو عَرَض، والغيم جسم"^(٧)، والذي يمال إليه ما عليه ابن جني لقرب المعنى.

(١) انظر: المحتسب ١/١٢٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن ١/٣٠١.

(٣) انظر: الكشف ١/٢٨١.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣/٢٨.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢/١٣٤.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٢٤٣.

(٧) المحتسب ١/١٢٢.

٥ - فُعَال

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الضحاك: (سُقَايَةُ الْحَاجِّ وَعَمَرَةُ الْمَسْجِدِ)^(١)
بزيادة الياء:^(٢)

"وَأَمَّا (سُقَايَةُ) ففيه النظر، ووجهه أن يكون جمع ساق، إلا أنه جاء على فُعَال؛
كَعَرَقٍ وَعَرَّاقٍ، وَرَخِلٍ وَرُخَالٍ، وَتَوَامٍ وَتَوَامٍ، وَظُنُرٍ وَظُنُورٍ، وَإِنْسَانٍ وَأُنَاسٍ، وَثَنِي
وَتَنَاءٍ، وَبَرِيٍّ وَبُرَاءٍ، فَكَانَ قِيَاسُهُ إِذَا جَاءَ بِهِ عَلَى فُعَالٍ أَنْ يَكُونَ سُقَاءً، إِلَّا أَنَّهُ أَنْشَأَ
كَمَا يُؤْنَثُ مِنَ الْجَمْعِ أَشْيَاءَ غَيْرَهُ، نَحْوَ حِجَارَةٍ، وَعِيَارَةٍ، وَقَصِيرٍ وَقِصَارَةٍ"^(٣).

* * *

صيغة (فُعَال) من نواذر الجمع، وقد أحصى العلماء ما جاء على هذه الصيغة
فذكروا^(٤) مما جاء عليها عَرَّاقٌ^(٥)، وَرُبَابٌ^(٦)، وَرُخَالٌ^(٧)، وَتَوَامٌ^(٨)، وَأُنَاسٍ
وَفُرَارٌ^(٩)، وَنُدَالٌ^(١٠)، وَرُدَالٌ^(١١).

(١) سورة التوبة. آية: ١٩.

(٢) انظر القراءة في: المحرر الوجيز ١٦/٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ٦١١/١ بدون نسبة؛ والجامع
لأحكام القرآن ٨٤/٨؛ والبحر المحييط ٢٥٢/٥؛ والدر المصون ٣٢/٦.

(٣) المحتسب ٢٨٦/١. وانظر: ٣٣٥/١، ٧٩/٢، ٣١٩/٢.

(٤) انظر: ليس في كلام العرب ١٥١-١٥٣؛ المزهري ٧٢/٢.

(٥) العَرَّاق: جمع عَرَقٍ؛ وهو اللحم على العظم إذا أخذ أكثره وبقي منه لحوم قليلة. انظر: اللسان
(ع ر ق) ٢٤٤/١٠.

(٦) الرُّبَاب: جمع رُبَيٍّْ؛ وهي الشاة التي وضعت حديثاً. انظر: اللسان (ر ب ب) ٤٠٤/١.

(٧) الرُّخَال: جمع رَخْلٍ. الأنثى من أولاد الضأن. انظر: اللسان (ر خ ل) ٢٨٠/١١.

(٨) التَّوَام: جمع تَوَامٍ. وهما من ولد في بطن واحدة. انظر: اللسان (ت أ م) ٦١/١٢.

(٩) الْفُرَار: جمع فَرِيرٍ. وهو ولد البقر. انظر: اللسان (ف ر ر) ٥٢/٥.

(١٠) النُّدَال: جمع نَذَلٍ وهو الخسيس. انظر: اللسان (ن ذ ل) ٦٥٦/١١.

(١١) الرُّدَال: جمع رَذَلٍ. وهو الرديء من كل شيء. انظر: اللسان (ر ذ ل) ٢٨٠/١١.

وَبُسَاطٌ^(١)، وَعُرَامٌ^(٢)، وَجُفَالٌ^(٣)، وَكُبَابٌ^(٤)، وَبُرَاءٌ، وَظُؤَارٌ^(٥)، وَثَنَاءٌ.
وقد اختلف العلماء في هذه الصيغة هل هي جمع تكسير أو اسم جمع؟
فذهب فريق إلى أنها جمع تكسير، ونُسب هذا القول إلى سيبويه.
قال الرضي: "وعند سيبويه أيضاً فُعَالٌ من أبنية الجموع خلافاً لغيره، لكن
قياسه عنده أن يكون جمع فِعْلٍ كظُؤَارٍ فِي ظِئْرٍ وَفِعْلٍ؛ كَرُخَالٍ فِي رِخْلٍ"^(٦).
وصحح هذا المذهب ابن مالك^(٧). وعبر عنه الحريري^(٨)، والقاسم المؤدب^(٩)
بالجمع الشاذ.

وذهب فريق إلى أنها اسم جمع. ونسب ابن الناطم هذا الرأي لسيبويه إذ
يقول: "وأما سيبويه فليس يجمع عنده ما كان على (فَعْلٍ) أو (فَعَلٍ) أو (فاعِلٍ) أو
(فُعْلَةٍ) أو (فُعَالٍ)"^(١٠).

كما نسب ابن منظور إلى سيبويه حيث يقول عن ظُؤَارٍ "... من الجمع

(١) البُسَاطُ: جمع بسط. وهي الناقة التي تركت ولدها لا تمنع منه ولا تعطف على غيره. انظر:
اللسان (ب س ط) ٢٦٠/٧.

(٢) العُرَامُ: بمعنى العُرَاق. انظر: اللسان (ع ر م) ٣٩٥/١٢. وانظر: الصفحة السابقة.

(٣) الجُفَالُ: الصوف الكثير. انظر: اللسان (ج ف ل) ١١٤/١١.

(٤) الكُبَابُ: الكثير من الغنم والإبل ونحوهما. انظر: اللسان (ك ب ب) ٦٩٦/١.

(٥) الظُؤَارُ: جمع ظِئْر. وهي العاطفة على غير ولدها المرضعة له من الناس والإبل. انظر: اللسان
(ظ أ ر) ٥١٤/٤.

(٦) شرح الشافية ٢٠٦/٢.

(٧) انظر: التسهيل ٢٦٤.

(٨) انظر درة الغواص ٨٤.

(٩) انظر: دقائق التصريف ٤٠١.

(١٠) بغية الطالب ٨٦.

العزیز وهو عند سیبویه اسم للجمع^(١).

ومن قال بهذا الرأي وصححه: أبو علي الفارسي^(٢)، وصدر الأفاضل^(٣)، وابن الحاجب^(٤)، والرضي^(٥)، وأبو حيّان^(٦)، والمرادي^(٧)، والأشْمُوني^(٨).
ويلحظ أن بعض الروايات مضطربة في مذهب سيبويه، ولعل الصواب أن سيبويه يرى أنها اسم جمع لا جمع تكسير.

ويعضد ما أذهب إليه أمران:

الأول: ما أورده كل من ابن الناظم وابن منظور من نسبة هذا الرأي لسيبويه، وهما روايتان مقابل رواية.

الثاني: وهو نص من سيبويه: إذ يقول في باب النسب: "وتقول في الإضافة إلى أناس: إنساني وأناسي؛ لأنه لم يكسر له إنسان. وهو أجود القولين"^(٩).
فنسبته على لفظه دلالة على أنه اسم جمع لا تكسير.

كما أن في هذه الموافقات الكثيرة ما يرجح ما أذهب إليه، فالعلماء غالباً ما يوافقون سيبويه لأنهم يأخذون عنه، ويعتدون برأيه^(١٠).

(١) انظر: اللسان (ظ أ ر) ٥١٤/٤.

(٢) انظر: المسائل الحلبات ١٦٣.

(٣) انظر: التخمير ٣٧٣/٢.

(٤) انظر: الإيضاح شرح في شرح المفصل ٥٥١/١؛ وشرح الشافية ٢٠١/٢.

(٥) شرح الشافية ١٦٧/٢.

(٦) انظر: البحر المحيط ٢٥٢/٨.

(٧) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٧٥/٥.

(٨) انظر: شرح الأشْمُوني ١٤٦/٤.

(٩) الكتاب ٣٧٩/٣.

(١٠) وثمة خطأ وقع فيه محقق الأصول حينما نسب لسيبويه قوله: "وقال سيبويه: ومثل ذلك توأم

وقد وَجَّهَ ابن جني هذه القراءة على هذا البناء في الجمع، وجعل مفردها (ساقِي). وممن وافقه في هذا التوجيه ابن عطية^(١) وأبو حيان^(٢).
أما العكبري^(٣) فذكر أن الأقيس عنده أن تكون لغة في (سِقَاية) ووافقه في ذلك القرطبي^(٤).

أما السمين الحلبي^(٥) فقد خالف ابن جني في المفرد فجعله (سِقِي).
أما الزمخشري فيرى أن (فاء) سُقَاية وما شاكلها -من مثل (بُراء) وغيرها- كانت في الأصل مكسورة ثم ضمت، حيث يقول في تعليقه على قراءة عيسى الثقفي وأبي جعفر: (إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ)^(٦) بضم الباء: "وبراء على أبدال الضم من الكسر"^(٧).

=

وتوائم، كأنهم كسروه على (تئم)؛ كما قالوا ظئر وظؤار" الأصول ٢٩/٣.
يدلنا على خطأ النص نص سيبويه نفسه حيث يقول: "... ومثل ذلك توأم وتؤام" الكتاب ٦١٧/٣ وليس توائم. كما أن في إثبات النص (أي نص الأصول). بهذه الصيغة عدم توافق مع عنوان الباب (باب ما جاء بناء جمعه على غير مثله) الأصول ٢٩/٣.
فالعنوان يفهم منه أنَّ هذه الجموع قد كسرت على غير واحد، أو أن هذه المفردات قد كسرت على غير صيغها المعهودة. وعليه فلو كُسر توأم على توائم، لكان المفرد كسر على صيغته المعهودة. ف(فوعل) يكسر على فواعل. وهذا ما لم يرده ابن السراج وقبله سيبويه.

(١) انظر: المحرر الوجيز ١٦/٣.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢٢/٥.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٦١١/١.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٨٤/٨.

(٥) انظر: الدر المصون ٣٢/٦.

(٦) سورة الممتحنة. آية: ٤.

(٧) الكشف ٥١٣/٤.

وقد اعترض عليه أبو حيان في مذهبه هذا، إذ يرى أن الضم في هذه الكلمات أصل لا متفرع كما زعم الزمخشري.

يقول أبو حيان عن القراءة: "وأبو جعفر بضم الباء كقوام وظوار، وهو اسم جمع... فالضمة في ذلك ليست بدلاً من كسرة، بل هي ضمة أصلية، وهو قريب من أوزان أسماء الجموع، وليس جمع تكسير، فتكون الضمة بدلاً من الكسرة"^(١).

(١) البحر المحیط ٢٥٢/٨.

٦ - فُعَل

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن مسعود وابن عباس وعكرمة: (سُمراً يهجرون)^(١) بضم السين وتشديد الميم^(٢):

"السُمَرَّ جمع سامر والسامر: القوم يسمرون أي يتحدثون ليلاً"^(٣).

وقال في الاحتجاج لقراءة ابن عباس: (... بُدئ في الأعراب)^(٤) مشددة الدال منونة^(٥):

"هذا أيضاً جمع بادٍ. فنظيره قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَوْ كَانُوا غُزًى﴾"^(٦) جمع غازٍ على فُعَل، ولو كان على فُعَال لكان بُدَاءً وَغَزَاءً، ككاتب وكتاب، وضارب وضُرَاب..."^(٧).

* * *

(١) سورة المؤمنون. آية: ٦٧.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٠٠ ونسبها أيضاً لابن محيصن؛ والكشاف ١٩٦/٣ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ١٥٠/٤ ونسبها لابن محيصن؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٦٣/٢ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٣٨١/٦ ونسبها أيضاً لأبي حيوة؛ وابن محيصن، والزعفراني، ومحبوب؛ والدر المصون ٣٥٨/٨.

(٣) المختص ٩٦/٢.

(٤) سورة الأحزاب. آية: ٢٠.

(٥) انظر: إعراب القرآن ٣٠٩/٣ ونسبها أيضاً لطلحة؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٢٠ ونسبها لطلحة؛ والكشاف ٥٣٨/٣ والمحزر الوجيز ٣٧٦/٤ والجامع لأحكام القرآن ١٣٨/١٤ ونسبها أيضاً لطلحة؛ والبحر المحيط ٢١٥/٧ ونسبها لعبد الله؛ وابن يعمر؛ وطلحة؛ والدر المصون ١٠٧/٩.

(٦) سورة آل عمران. آية: ١٥٦.

(٧) المختص ١٧٧/٢. ونظر: ٢١٥/١، ٢١٦.

(فُعِّل) من صيغ جموع الكثرة^(١). وهي تطرد في الوصف على فاعل وفاعلة^(٢) صحيح اللام نحو: ضارب على ضَرْبٍ؛ بخلاف الاسم منها كحاجب العين وجائزة البيت^(٣).

يقول سيبويه: "أما ما كان على فاعل فإنك تكسره على (فُعِّل)، وذلك قولك شاهد الصر، وقوم شهد، وبازل وبُزِّل... و(مثله) من بنات الياء والواو التي هي عينات صائم وصوّم، ونائم ونوّم، وغائب وغُيِّب، وحائض وحِيَّض. ومثله من بنات الياء الواو التي هي لامات غُرِّي وعُفِّي"^(٤).

ويشارك هذه الصيغة صيغة فُعَّال قياساً في المذكر نحو: صائم وصوّم، ونائم ونوّم. وسماعاً من المؤنث فلا تقيسه في فاعل أو فاعلة المؤنث^(٥) بل ما ورد من ذلك يحفظ ويقصر على السماع؛ ومنه قول الشاعر:

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرُ صُدَّادٍ^(٦)
حيث جمع صَادَّةً على (فُعَّال).

-
- (١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧٧٤؛ والارتشاف ٤٣٩/١، وأوضح المسالك ٢٨٢/٤.
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٤٥/٤؛ والارتشاف ٤٣٩/١؛ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٤؛ وشرح المقدمة الجزولية ١١٣٨/٣؛ والمساعد ٤٣٧/٣؛ وتوضيح المقاصد ٥٢/٥؛ وأوضح المسالك ٢٨٢/٤؛ والتصريح ٣٠٨/٢.
(٣) انظر: همع الهوامع ٣١٨/٣.
(٤) الكتاب ٦٣١/٣؛ وشرح الكافية الشافية ١٨٤٦، ١٨٤٧؛ وشرح الشافية للرضي ١٥٥/٢؛ والارتشاف ٤٣٩/١؛ وشفاء العليل ١٠٤٠/٣.
(٥) انظر: توضيح المقاصد ٥٥٢/٥؛ أوضح المسالك ٢٨٢/٤؛ والمساعد ٤٣٧/٣.
(٦) البيت من (البسيط) للقطامي. انظر: الديوان ٧؛ و مجالس العلماء لزرجاني ٢١٠؛ وتوضيح المقاصد ٥٣/٥؛ والمساعد ٤٣٧/٣؛ والتصريح ٣٠٨/٢؛ وشرح الأشموني ١٣٣/٤؛ وشواهد العيني ٥٢١/٤.

وقد تأول بعضهم أن صُدَّاد في البيت جمع صَاد لا صَادَّة، وأن الضمير يعود للأبصار لا للنساء، حيث يقال: بصر صَادَّ، كما يقال بصر حَاد^(١).

وتقل صيغتا (فَعَّالٌ وَفُعَّالٌ) في معتل اللام؛ للاستغناء بـ(فُعْلَةٌ) نحو: رام ورماة. ومما جاء من المعتل اللام على (فُعْلٌ وَفُعَّالٌ) عافٍ وعُفِّي، وجانٍ وجنَّاء^(٢).

وقد ندرا في نحو: (سَخَّلَ) قالوا في جمعه: سَخَّلٌ وَسُخَّالٌ. ونفساء قيل في جمعها نَفْسٌ وَنُفَّاسٌ؛ وأعزل قيل في جمعه عَزَلٌ وَعُزَّالٌ، إلى غير ذلك من الألفاظ التي ندر مجيئها جمعاً على فُعْلٌ وَفُعَّالٌ^(٣).

وعلى ضوء ما سبق يتضح أن ما ورد عند ابن جني في النص الأول (سُمِّرَ) هو مما ورد قياساً على فُعْلٌ، أما ما ورد في النص الثاني فهو من النادر؛ وذلك لاعتلال اللام (غُزِّي) وذهب ابن مالك^(٤) إلى أنها اسم جمع وليست جمعاً وهو في ذلك موافق لسيبويه^(٥) وابن جني؛ وعلل لذلك بأن (غُزِّي) قد ذُكِّرَت والجموع لا تذكَر. وقد وافقه في ذلك بعض شُرَّاح التسهيل^(٦) وابن يعيش^(٧).
وممن وافق ابن جني في توجيهه لآية سورة (المؤمنون): العكبري^(٨)،

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٥٣/٥؛ وأوضح المسالك ٢٨٣/٤؛ وشرح الأشموني ١٣٤/٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٨٤٦/٤؛ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٥؛ والارتشاف ١/٤٤٠؛ والمساعد ٤٣٨/٣؛ وشرح الأشموني ١٣٤/٤.

(٣) انظر الارتشاف ٤٣٩/١، ٤٤٠؛ والمساعد ٤٣٨/٤؛ وجمع الهوامع ٣١٨/٣.

(٤) انظر: التسهيل ٢٧٤.

(٥) انظر: الكتاب ٦٢٦/٣؛ والأصول ٣١/٣.

(٦) انظر: المساعد ٤٤١/٣، ٤٤٢.

(٧) انظر: شرح المفصل ٧٩/٥.

(٨) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٦٣/٢.

وأبو حيان^(١)، والسمين الحلبي^(٢)، وقد نصا على أن (سُمَر) جمع مقيس لـ(سامر).

أمّا في توجيه آية سورة (الأحزاب) فابن جني موافق في هذا التوجيه للنحاس^(٣) وابن خالويه^(٤)، وممن قال بهذا الرأي والتوجيه ابن عطية^(٥)، والقرطبي^(٦) وأبو حيان^(٧) - ونص على أنه ليس بقياس في معتل اللام إنما شبه بضارب أي صحيح اللام - والسمين الحلبي^(٨).

(١) انظر: البحر المحيط ٣٨١/٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٥٨/٨.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٣٠٩/٣.

(٤) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٢٠.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٣٧٦/٤.

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٣٨/١٤.

(٧) انظر: البحر المحيط ٢١٥/٧.

(٨) انظر: الدر المصون ١٠٧/٩.

٧- فُعْلَة

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن الزبير، وأبي وَجْزة السَّعدي، ومحمد بن علي، وأبي جعفر القاري: (أَجَعَلْتُمْ سُقَاةَ الْحَاجِّ وَعَمْرَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(١)) على الجمع^(٢):

"أَمَّا (سُقَاة) فجمع ساق، كقاضي وقضاة وغاز وغزاة"^(٣).

* * *

(فُعْلَة) من صيغ جموع الكثرة^(٤)، وتطرد وتغلب هذه الصيغة في (فَاعِل) وصفاً لمذكر عاقل معتل اللام^(٥) نحو: قاضٍ وقضاة ورامٍ ورماء. وقد اختلف العلماء في وزن هذه الصيغة:

فذهب جمهور العلماء إلى أنها (فُعْلَة) وأنها تطرد فيما سلف ذكره^(٦). وذهب المبرد إلى أن وزنها (فَعْلَة)^(٧) بفتح الفاء وإنما ضمت فائوها فرقاً بين

(١) سورة التوبة. آية: ٧١٩.

(٢) انظر القراءة في إعراب القرآن ٢/٢٠٧؛ ومختصر في شواذ القرآن ٥٧؛ والكشاف ٢/٢٤٤؛ والمحرر الوجيز ٣/١٦؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/٦١١؛ والجامع لأحكام القرآن ٨/٨٤؛ والبحر المحيط ٥/٢٢؛ والدر المصون ٦/٣١.

(٣) المحتسب ١/٢٨٥، ٢٨٦.

(٤) انظر: التسهيل ٢٧٥؛ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٢؛ وشرح المكودي ٢٩١.

(٥) انظر: التسهيل ٢٧٥؛ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٤٢؛ والمساعد ٣/٤٤١.

(٦) انظر: الكتاب ٣/٦٣١؛ والمقتضب ٢/٢١٨؛ والأصول ٣/١٦؛ وإعراب القرآن ٢/٢٠٧؛ والتكملة ١٨٤؛ والتسهيل ٢٧٥؛ والارتشاف ١/٤٤١.

(٧) انظر: شرح الشافية للرضي ٢/١٥٦؛ والارتشاف ١/٤٤١؛ وتوضيح المقاصد ٥/٥٠؛ والمساعد ٣/٤٤٢؛ وجمع الهوامع ٣/٣١٩.

الصَّحِيحُ نَحْوُ: (حَامِلٍ) وَالْمَعْتَلُ نَحْوُ: (قَاضِي) فَجَاءَ الْجَمْعُ مِنَ الصَّحِيحِ عَلَى (فَعْلَةٍ) فَقِيلَ (حَمَلَةً) وَجَاءَ مِنَ الْمَعْتَلِ عَلَى (فَعْلَةٍ) فَقِيلَ (قَضَاةٌ).

وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ أَصْلَهَا (فُعِّلَ)^(١) وَانْهَاءً فِيهَا عَوْضٌ عَمَّا ذَهَبَ مِنَ التَّضْعِيفِ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي هُوَ صَحَّةُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَذْهَبَيْنِ الْآخَرَيْنِ لَا يَخْلَوَانِ مِنْ تَكْلُفٍ وَتَقْدِيرٍ.

وَنَدَرْتُ هَذِهِ الصَّيْغَةَ وَقُلْتُ فِي^(٢) نَحْوِ هَادِرٍ^(٣) وَكَمِيٍّ^(٤) وَبَازٍ وَعَرِيَانٍ وَعَدُوٍّ وَرُذِيٍّ حَيْثُ قِيلَ فِي جَمْعِهَا هُدْرَةٌ، وَكُمَامَةٌ، وَبُزَاةٌ وَعُغْرَاءَةٌ، وَعُغْدَاءَةٌ، وَرُذَاةٌ. عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ لَمْ يَتَحَقَّقْ فِي مَفْرَدَاتِ هَذِهِ الْجُمُوعِ.

وَقَدْ وَجَّهَ ابْنُ جَنِّي هَذِهِ الْقِرَاءَةَ بِأَنَّهَا جَمْعٌ (سَاقِي) فَيَكُونُ هَذَا مِمَّا تَطَرَّدَ فِيهِ هَذِهِ الصَّيْغَةُ وَابْنُ جَنِّي فِي هَذَا التَّوْجِيهِ مُوَافِقٌ لِلنَّحَاسِ^(٥)، وَعَلَى ذَلِكَ الْعَكْبَرِيُّ^(٦)، وَالْقُرْطُبِيُّ^(٧)، وَأَبُو حَيَّانٍ^(٨).

(١) انظر: شرح الشافيه للرضي ١٥٦/٢؛ والارتشاف ٤٤١/١؛ وتوضيح المقاصد ٥٠/٥؛ والمساعد ٤٤٢/٣؛ وجمع الهوامع ٣١٩/٣.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٤٣/٤؛ والارتشاف ٤٤١/١؛ والمساعد ٤٤١/٣؛ وشفاء العليل ١٠٤١/٣؛ والتصريح ٣٠٧/٢؛ وجمع الهوامع ٣١٩/٣.

(٣) الهادر: الساقط. انظر: اللسان (ه د ر) ٢٥٧/٥.

(٤) الكمي: اللابس السلاح، وقيل الشجاع. انظر: اللسان (ك م ي) ٢٣٢/١٥.

(٥) انظر: إعراب القرآن ٢٠٧/٢.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٦١١/١.

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٨٤/٨.

(٨) انظر: البحر المحيط ٢٢/٥.

٨ - فَعَلَى

قال أبو الفتح في الا جاج لقراءة إبراهيم: (وَتَرَى النَّاسَ سَكَرَى)^(١) على فَعَلَى^(٢):

"فَأَمَّا سَكَرَى، بفتح السين فيمن قرأ كذلك فيحتمل أمرين:
أحدهما: أن يكون جمع سكران؛ إلا أنه كُسِّرَ على فَعَلَى؛ إذ كان السكر علة
تلحق العقل... فيكون ذلك كقولهم: هالك وهلكى ومائد^(٣) وميدى، فيجري مجرى
صريع وصرعى وجريح وجرحى؛ إذ كان ذلك علة بُلُوا بها، وإن كان هالك ومائد
ورائب فعلاً منسوباً إليهم، لأموقعاً في اللفظ بهم.
والآخر: أن يكون (سكرى) هنا صفة مفردة، مذكرها سكران، كامرأة
سكرى"^(٤).

* * *

(فَعَلَى) صيغة من صيغ الكثرة^(٥). وتطرد هذه الصيغة في (فَعِيل). بمعنى
مفعول، مما يدل على المهالك والأوجاع والآلام، ويفهم هذا الاشتراط من تمثيل
سيبويه ونصوص العلماء بعده. يقول سيبويه عن (فَعِيل): "... وإذا كَسَّرته

(١) سورة الحج. آية: ٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢١٤، ٢١٥ بدون نسبة؛ ومعاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٠ بدون
نسبة؛ والكشف ٢/١١٦ ونسبها لحمزة والكسائي؛ والسبعة لابن مجاهد ٤٣٤؛ والتيسير ١٥٦؛
ونسبها لحمزة والكسائي؛ والموضح ٢/٨٧٢؛ والبحر المحيط ٦/٣٢٥ ونسبها للأخوين وابن
سعدان ومسعود بن صالح.

(٣) المائد: الحائر من سكر أو غثيان أو ركوب البحر. انظر: اللسان (م ي د) ٣/٤١٢.

(٤) المحتسب ١/١٨٩.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٤٣؛ وجمع الهوامع ٣/٣١٩.

كسَّرته على فَعَلَى وذلك قتيل وقَتَلَى، وجريح وجرحَى، وعقير وعقرَى، ولديغ ولَدَغَى^(١).

ويحمل عليه مادَّة على هذه المعاني من (فَعِيل) ليس بمعنى مفعول، و(فَعِل) و(فَعْلَان)، و(فَعِيل)، و(أفعل)، و(فاعل)^(٢).

فنحو مريض، وزَمِن، وسكران، ومَيّت، وأحمق، وهالك تقول في جمعها: مَرَضَى، وزَمَنَى، وسَكُرَى، ومَوَتَى، وحَمَقَى، وهَلَكَى.

ويعلل الخليل لمحيء هذه الصيغ المحمولة على (فَعِيل) بمعنى (مفعول) وجمعها على (فَعَلَى) فيقول فيما نقله عنه سيبويه: "إنما قالوا مَرَضَى، وموتَى، وهلكَى، وجَرَبَى وأشباه ذلك؛ لأن ذلك أمر يبتلون به، وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به. فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى"^(٣).

وشدت هذه الصيغة (فَعَلَى)^(٤) في جمع كَيْس، وذَرَب؛ أي: حاد اللسان حيث قيل في جمعها رجال كَيْسَى، وأَسَنَة ذَرَبَى.

ويعلل الرضوي لمحيء (كَيْس) على (فَعَلَى) جمعاً قال: "... وأما قولهم كَيْسَى فمحمول على الحمقى بالضدّة، وليس هذا الحمل مطرداً فلا يقال بَخَلَى ولا سَقَمَى"^(٥).

(١) الكتاب ٦٤٧/٣. وانظر: شرح الكافية الشافية ١٨٤٣/٤؛ والمساعد ٤٤٣/٣.

(٢) انظر: التسهيل ٢٧٥؛ وشرح الكافية الشافية ١٨٤٣/٤؛ والارتشاف ٤٤٢/١؛ والمساعد ٤٤٣/٣؛ وجمع الخوامع ٣٢٠/٣.

(٣) الكتاب ٦٤٨/٣.

(٤) انظر التسهيل ٢٧٥؛ وشرح الكافية الشافية ١٨٤٤/٤؛ والارتشاف ٤٤٣/١؛ وجمع الخوامع ٣٢٠/٣.

(٥) شرح الشافية له ١٤٥/٢.

كما شذ في (جَلَد) جمعه على (جَلْدِي)^(١)؛ وذلك لأنه لا يدل على المعاني السابقة من الآلام والأوجاع، كما أنه ليس من الأوزان التي تطرد فيها هذه الصيغة أو المحمولة عليها.

وقد وجّه ابن جني هذه القراءة بأنها تحتل أمرين:
الأوّل: أن تكون جمعاً على (فَعْلَى) ومفرداً سكران.
الثاني: أن تكون صفة مفردة مؤنثة، ومذكرها سكران.
وهو في هذا التوجيه موافق للقراء^(٢)، أمّا النّحاس فظاهر كلامه أنها جمع^(٣)
وهو موافق في هذا لسيبويه^(٤). وعلى هذا أبو علي الفارسي^(٥) وابن أبي
مريم^(٦)، والعكبري^(٧)، والمنتجب الهمداني^(٨)، وأبو حيّان^(٩).
وقد اختلف في مفرداً فظاهر كلام سيبويه أن مفرداً (سكران)^(١٠)، وعليه
فإن ابن جني موافق لسيبويه. وقد أجاز أبو علي الفارسي أن يكون المفرد

(١) انظر: التسهيل ٢٧٥؛ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٤٤؛ والارتشاف ١/٤٤٣؛ والمساعد

٣/٤٤٣؛ وجمع الهوامع ٣/٣٢٠؛ وشفاء العليل ٣/١٠٤.

(٢) انظر: معاني القرآن للقراء ٢/٢١٤، ٢١٥.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٣/٨٦.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٦٤٩.

(٥) انظر: الحجة ٥/٢٦٧.

(٦) انظر: الموضح ٢/٨٧٢.

(٧) انظر: إعراب القراءات الشّواذ ٢/١٢٦.

(٨) انظر: الفريد ٣/٥١٥.

(٩) انظر: البحر المحيط ٦/٣٢٥.

(١٠) انظر: الكتاب ٣/٦٤٩.

(سَكِر) قياساً على زَمِن وزمِنى^(١).

أمّا ابن أبي مریم^(٢) فقد ذكر أن (سَكْرَى) جمع ومفردها (سكران) أو (سَكِر) ووافقه في ذكر الوجهين المنتجب الحمداني^(٣) وزاد الأخير فذكر جواز كونها صفة مفردة. وعليه فيكون موافقاً لابن جني في تخريجه.

أمّا مكّي بن أبي طالب^(٤) فقد ذهب إلى أن (سَكْرَى) لغه في جمع سكران بجوار (سُكَارَى) و(سَكَارَى)^(٥).

(١) انظر: الحجة ٢٦٧/٥.

(٢) انظر: الموضح ٨٧٢/٢.

(٣) الفريد ٥١٥/٣.

(٤) انظر: الكشف ١١٦/٢.

(٥) انظر: القاموس المحيط (س ك ر) ٣٦٩.

٩ - فُعَلَاء

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبي المهلب و^(١) محارب بن دثار: (شُهَدَاءُ لِلَّهِ)^(٢) مفتوحة الهاء. ممدودة على فُعَلَاء^(٣). في قراءة العامة (شَهِدَ اللَّهُ): "هو منصوب على الحال من الضمير في المستغفرين، أي يستغفرونه شهداء لله أنه لا إله إلا هو، وهو جمع شهيد. ويجوز أن يكون جمع شاهد، كعلماء وعلماء، والأول أجود"^(٤).

* * *

(فُعَلَاء) من صيغ الكثرة، وهي تغلب في (فَعِيل) وصفاً لمذكر عاقل. بمعنى فاعل غير مضعف ولا معتل اللام. يقول سيبويه: "وأما ما كان (فَعِيلًا) فإنه يكسر على (فُعَلَاء) وعلى (فَعَال) فأما ما كان (فُعَلَاء) فنحو: فقهاء، وبخلاء، وحلماء، وحكماء"^(٥).

أو كان (فَعِيل) بمعنى (مُفْعِل) أو (مُفَاعِل) نحو سميع، ونديم، تقول في جمعهما سُمَعَاءُ ونُدَمَاءُ. فسميع بمعنى مُسْمِع ونديم بمعنى مُنَادِم^(٦).

(١) أسقط المحقق هذه الواو بين العلمين وهو ملبس بأنهما شخص واحد.

(٢) سورة آل عمران. آية: ١٨.

(٣) انظر القراءة في: إعراب القرآن ٣٦٢/١ ونسبها لأبي المهلب فقط؛ ومختصر في شواذ القرآن ٢٦ ونسبها أيضاً لأبي الشعثاء وأبي نهيك؛ والكشاف ٣٧٣/١؛ والمحزر الوجيز ٤١٢/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢٤٧/١ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٤٢٠/٢؛ والدر المصون ٧٣، ٧٢/٣ ونسبها لأبي نهيك.

(٤) المختصب ١٥٥/١. وانظر: ٢٧٦/٢.

(٥) الكتاب ٦٣٤/٣. وانظر: التسهيل ٢٧٥؛ وشرح الكافية الشافية ١٨٦١/٤.

(٦) انظر: التسهيل ٢٧٥؛ والارتشاف ٤٤٣/١؛ والمساعد ٤٤٤/٣؛ وجمع الهوامع ٣٢٠/٣.

وحمل على (فعل) مادل على حمدٍ أو ذم من (فَعَال) و(فاعِل) ^(١) نحو: شجاع، ورُدَّال بمعنى رَدَّل وصالح، وجاهل تقول في جمعها شجعاء ورُدَّالَاء وصلحاء وجُهَّالَاء.

وقد اقتصر ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) على (فاعل) فيما دلَّ على مدحٍ نحو: شاعر، وعاقِل، وصالح فقط ولم يتعرض لـ(فَعَال) ولا لـ(فاعِل) فيما دلَّ على ذمٍ ^(٢) وإنما أشار لذلك في (التسهيل) ^(٣).

وقد وجَّه ابن جني هذه القراءة على صيغة (فُعَلَاء) وأن مفردَها (شَهِيد) وهو الأقوى وأجاز أن يكون المفرد (شاهد) كما يتضح من النصِّ السَّابق، وممن وافقه في توجيهه هذا ابن عطية ^(٤)، والعكبري ^(٥)، وأبو حيَّان ^(٦).

(١) انظر: الكتاب ٦٣٢/٣، ٦٣٤؛ والتسهيل ٢٧٥؛ والارتشاف ٤٤٤/١؛ وأوضح المسالك

٢٨٨/٤؛ وشفاء العليل ١٠٤١/٣.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٦١/٤.

(٣) انظر: التسهيل ٢٧٥.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٤١٢/١.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٤٧/١.

(٦) انظر: البحر المحيط ٤٢٠/٢.

١٠ - فَعْلَان، فُعْلَان

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبي عبد الرحمن السلمي: (صُنَوَانٌ وَغَيْرُ صُنَوَانٍ) ^(١) بضم الصاد ^(٢): و﴿صُنَوَانٌ﴾ قراءة الناس إلا الحسن وقتادة ^(٣):
"أما الواحد فصِنُو بكسر الصاد، وأما الجمع فصِنَوَان بكسرها وصُنَوَان بضمها... والصُنَوَان بالضم لتمييم وقيس، وبالكسر لأهل الحجاز، فأما صِنُو وصُنَوَان فإن نظيره ذئب وذؤبان، وقِنُو وقُنَوَان، وقد يكون مثله شيخ وشيخان، لكن المسئول عنه من هذا صِنُو وصِنَوَان: هل هو جمع تصحيح أو جمع تكسير؟ وليس جمعاً مصححاً وإن كان مثال الواحد موجوداً في الجمع. وذلك أن جمع التصحيح ضربان: بالواو والنون كالزيدون والعُمرون، وبالألف والتاء كالزِينات والصالحات. وليس فَعْلَان واحداً منهما. وإن كان كذلك فينبغي أن تعلم أن المثاليين وإن كانوا فُقَيْن فإن التقديرين مختلفان. فالكسر في صاد صِنَوَان غير الكسرة في صاد صِنُو فيتفق اللفظان ويختلف التقديران...". ^(٤)

* * *

(فَعْلَان وفُعْلَان) من صيغ جموع الكثرة ^(٥)، وتغلب (فَعْلَان) وتطرد في اسم

(١) سورة الرعد. آية ٤.

(٢) انظر القراءة في: إعراب القرآن ٣٥٠/٢ بدون نسبة؛ ومختصر في شواذ القرآن ٧٠ ونسبها لحفص أيضاً؛ والكشاف ٤٨٣/٢ بدون نسبة؛ والمحرم الوجيز ٢٩٤/٣ ونسبها لحفص؛ وإعراب القراءات الشواذ ٧٢٣/١ بدون نسبة؛ والجامع لإحكام القرآن ٢٤٠/٩ ونسبها لمجاهد؛ والبحر المحيط ٣٥٧/٥ ونسبها لابن مصرف وزيد بن علي.

(٣) انظر قراءة الجماعة: السبعة لابن مجاهد ٣٥٦؛ والحجة ٩/٥.

(٤) المحتسب ٣٥١/١. وانظر: ١٣٥/٢، ٤٨/١.

(٥) انظر: التسهيل ٢٧٦؛ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٧، ٧٧٨؛ وشرح المكودي ٢٩٤، ٢٩٥.

على (فَعَلَ) نحو: (صُرِدَ) فجمعه على (صِرْدَان) يقول سيبويه: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان فُعْلاً فإن العرب تكسره على (فُعْلَان) وذلك قولك صُرِدَ وصِرْدَان ونُغِرَ ونِغْرَان..."^(١).

كما تغلب هذه الصيغة فيما جاء من الأسماء الجامدة على (فَعَال) نحو: غُرَابَ وغِرْبَان يقول سيبويه: "... فإذا أردت بناء أكثر العدد كَسَرْتَه على (فُعْلَان) وذلك قولك غراب وغِرْبَان..."^(٢).

كما اطردت هذه الصيغة في (فُعْل) مما عينه واو نحو: عود وعيسدان وحوث وحيثان^(٣).

وتطرد في (فَعَلَ) مطلقاً، صحيحاً كان أو معتلأً^(٤) نحو: خَرَبَ وخِرْبَان، وتاج وتيجان، وفتى وفتيان.

وذهب ابن مالك^(٥)، وابن الناطم^(٦) إلى قلة (فَعَلَ) إذا كان صحيحاً في هذه الصيغة وتحفظ هذه الصيغة فيما عدا ما ذكر ومن ذلك: في اسم على (فَعَلَ) نحو: قَنُو وقِنوان، و(فَعَال) نحو: صِوَار^(٧) وصيران، و(فَعَال) نحو غَزَال وغِزْلان

(١) الكتاب ٥٧٤/٣؛ والمقتضب ٢/٢٠٢؛ والارتشاف ١/٤٤٥؛ وشرح الأشموني ٤/١٣٧.

(٢) الكتاب ٦٠٣/٣. وانظر: المقتضب ٢/٢٠٩؛ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٧؛ وشرح الشافية للرضي ٢/٩٩؛ وأوضح المسالك ٤/٢٨٧.

(٣) انظر: المساعد ٣/٤٤٧؛ وشرح المكودي ٢٧٤؛ وجمع الهوامع ٣/٣٢١؛ وشرح الأشموني ٤/١٣٧.

(٤) انظر: الارتشاف ١/٤٤٥، ٤٤٦؛ والمساعد ٣/٤٤٧؛ وأوضح المسالك ٤/٢٨٧؛ وجمع الهوامع ٣/٣٢١.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٨.

(٦) انظر: شرح الألفية له ٧٧٧.

(٧) الصِوَار: القطيع من البقر. انظر: اللسان (ص و ر) ٤/٤٧٥.

و(فَعِيل) نحو: ظَلِيم^(١)، وَظَلَمَان و(فَعُول) نحو خُرُوف، وَخِرْفَان وتحفظ أيضاً في جمع حائط ونِسْوَه وَعَبْد وكروان، فيقال: حيطان، ونِسْوان، وعِبْدان، وكرُوان^(٢). وذكر البعض أن (فَعْل) قليل في (فُعْلان)^(٣).

أما صيغة (فُعْلان) فتغلب في اسم على (فَعِيل) أو (فَعْل) أو (فَعْل) أو (فَعْل) نحو: قضيب وحَمَل وظَهْر وذئب تجمع على قُضْبَان وحُمْلان وظُهْران وذؤبان^(٤).

وقد توهموا أصالة الميم في مسيل وجمعوها لذلك على (فُعْلان) فقالوا مُسْلان وقالوا أُمْسِلَة^(٥).

ومما تحفظ فيه^(٦) هذه الصيغة (فَاعِل) و(فُعَال) و(فُعْل) و(فَعِيل) و(فَعْل) فنحو فارس وثُنَى وقعيد وجَذَع تقول في جمعها: فُرْسَان وثُنْيَان وقُعْدَان وجُذْعَان إلى غير ذلك.

أما نحو: (أَسود وسُودان)، و(وأعمى وعُمَيان) على (أَفْعَل فُعْلان) فقد اختلف فيه:

فذهب سيبويه في (فُعْلان) -هنا- إلى أنها جمع (أَفْعَل)^(٧).

(١) الظليم: ذكر النعام. انظر: اللسان (ظ ل م) ٣٧٩/١٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٨، ١٨٥٩؛ وشرح الفية لابن الناظم ٧٧٨؛ والارتشاف ٤٤٦، ٤٤٧؛ وأوضح المسالك ٤/٢٨٧؛ والمساعد ٣/٤٤٧ - ٤٤٩؛ وشفاء العليل ٣/١٠٤٢.

(٣) انظر: المحتسب ٢/١٣٣، ٦٨، ٦٩.

(٤) انظر: التسهيل ٢٧٦؛ والمساعد ٣/٤٤٩؛ والتصريح ٢/٣١١.

(٥) انظر: الارتشاف ١/٤٤٨؛ والمساعد ٣/٤٤٩؛ والتصريح ٢/٣١١.

(٦) انظر: التسهيل ٢٧٦؛ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٠؛ وشرح الالفية لابن الناظم ٧٧٨؛ وجمع الهوامع ٣/٣٢٢.

(٧) انظر: الكتاب ٣/٦٤٢؛ والمساعد ٣/٤٤٩.

وذهب الفراء إلى أنها جمع الجمع؛ حيث ذكر أن (فُعْلَان) جمع (فُعْل) لاجمع (أفعل)^(١).

وظاهر كلام ابن مالك^(٢)، وابن الناظم^(٣)، والسلسيلي^(٤) والأشموني^(٥) موافقة سيبريه.

وقد رد ابن عقيل على الفراء بأنَّ (أَفْعَل) الأكثر أن يجمع على (فُعْلَان)، كما أن (فُعْل) في الاسم والصفة لا يجمع على (فُعْلَان) وإنما جاء (فُعْل) في المعتل العين إذا كان اسماً على (فُعْلَان) في الجمع نحو: حوت وحيتان^(٦).

وعلى كلتا الصيغتين يكون جمع صنو عليهما مطرداً، فقد ثبت أن (فُعْلَاناً) يجمع عليها (فُعْل) محفوظاً، كما يجمع على (فُعْلَان) بكثرة نحو: (ذئب)، و(ذؤبان).

وقد وَجَّه ابن جني هذه القراءة على جمع التكسير وذكر أن الضم لغة قيس وتميم والكسر لغة أهل الحجاز، وهو في هذه النسبة موافق لما ذكره الفراء^(٧). وهاتان اللغتان ثابتتان لقيس وتميم بالضم، وأهل الحجاز بالكسر^(٨).

وقد خلَّط ابن عطية في نسبة هذه اللغات فنسب الضم إلى قيس وأهل

(١) انظر: الارتشاف ١/٤٤٨؛ والمساعد ٣/٤٤٩؛ والتصريح ٢/٣١٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٠.

(٣) انظر: شرحه للألفية ٧٧٨.

(٤) انظر: شفاء العليل ٣/١٠٤٢.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٤/١٣٨.

(٦) انظر: المساعد ٣/٤٤٩.

(٧) انظر: معاني القرآن ٢/٣٥٠؛ والبحر المحيط ٤/١٩٣.

(٨) انظر: الكشف ٢/٤٨٣؛ واللهجات في الكتاب ٥٠٨، ٥٠٩.

الحجاز حيث يقول عن الضم: "قال الفراء وهي لغة قيس وأهل الحجاز والكسر أشهر في العرب"^(١).

ورد أبو حيان عليه في ذلك حيث يقول: "... وهو مخالف لما نقلناه في المفردات من أن لغة الحجاز قنوان [أي الكسر]"^(٢).

وقد تساءل ابن جني هل (صِنوان و قِنوان) جموع تصحيح أو تكسير؟ والذي يبدو أنه لا حاجة لهذا التساؤل خاصة وأن لجموع التصحيح علامات خاصة وليست موجودة في اللفظين السابقين. ولعل الداعي لمثل هذا التساؤل هو سلامة المفرد الظاهرة، وقد أبان ابن جني التغير التقديري في الجمع، وهو في هذا موافق لشيخه أبي علي الفارسي حيث يقول في كتابه الحجة "... فأما الكسرة التي في (صِنوان) فليست التي كانت في صِنُو كما أن الكسرة التي في قِنُو ليست التي كانت في (قِنوان) لأن تلك قد حذفت في التكسير وعاقبتها الكسرة التي يجلبها التكسير"^(٣).

وقال عن الضم: "وأما من ضمَّ الصاد من (صُنوان) فإنه جعلها مثل ذئب وذؤبان..."^(٤).

فالتغير التقديري إنما يتعلق بالمكسورة لا المضمومة، وذلك أن المضمومة قد تغير البناء من المفرد إلى الجمع فالأول مكسور والثاني مضموم.

(١) المحرر الوجيز ٣٢٨/٢.

(٢) البحر المحيط ١٩٣/٤.

(٣) الحجة ٩/٥.

(٤) الحجة ٩/٥.

١١ - شبه مفاعل

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة عبيد الله بن زياد: (لَهُ مَعَاقِبُ مِنْ يَنْ يَدِيهِ)^(١).

بألف ثالثة وزيادة ياء ما قبل الأخير^(٢):

"ينبغي أن يكون هذا تكسير معقّب أو مُعَقَّبَةً، إلا أنه لما حَذَفَ إحدى القافين عَوَّضَ منها الياء فقال: (معاقيب)، كما تقول في تكسير مقدّم: مقاديم، ويجوز ألا تعوض فتقول: مَعَاقِبَ كمقادِم"^(٣).

* * *

(مفاعل) من صيغ جموع الكثرة^(٤)، المشبهة بـ(فَعَالِل)، أي: من الصيغ الموافقة له في عدد الحروف، وفي الحركات والسكنات لا الوزن^(٥).

وتغلب صيغة (فَعَالِل) وما شابهها في^(٦) مازاد على ثلاثة أحرف كجعفر، ومسجد، وجدول، بشرط ألا تكون الزيادة بمدة ثانية ولا بهمزة (أَفْعَلْ فَعَلَاءَ) مستعملة نحو: (أحمر، حمراء)، أو مقدرة نحو: (رجل آلى) حيث لم يقولوا (امرأة

(١) سورة الرعد. آية: ١١.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٧١ ونسبها أيضاً لزياد بن أبي سفيان؛ والكشاف ٤٨٧/٢ بدون نسبة؛ والمحرر الوجيز ٣٠١/٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ٧٢٤/١؛ والبحر المحيط ٣٦٤/٥؛ والدر المصون ٢٨/٧.

(٣) المحتسب ٣٥٥/١.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧٨٢؛ وأوضح المسالك ٢٩١/٤.

(٥) انظر: شرح الأشموني ١٤٦/٤.

(٦) انظر: التسهيل ٢٧٨؛ شرح الألفية لابن الناظم ٧٨٢؛ والارتشاف ٤٥٨/١؛ وشرح الأشموني ١٤٦/٤.

ألياء)، ولا بعلامة تأنيث رابعة نحو: (حبلى)، ولا بألف ونون زائدتين مشابھتين لزيادة (فَعْلَاء) نحو: (سكران).

ويستثنى من ذلك ما شد نحو^(١): غرثان^(٢)، فقد جمعت على غرائين وقياسه غرائى.

فما كان مضعف اللّام، مفكوكاً في الإفراد فك في الجمع، فنحو تردد تقول في جمعه: قرادد^(٣).

وإن كان غير مفكوك في المفرد لم يفك في الجمع^(٤). نحو: معدّ وخدّب^(٥) تقول في جمعه معادّ وخدّابّ.

وأجاز بعض النحاة فك الإدغام في حال كون المفرد ملحقاً، وأدغم في الإفراد. فنحو: خدّب ملحق بسبطر، عند جمعه يقال: خدّاب^(٦).

وقد تعرض ابن جني في النصّ السابق للثلاثي المزيد بحرفين. فالمزيد بحرف لا يحذف منه شيء عند جمعه نحو: أفضل على أفاضل، وما فيه حرفان زائدان - كما الحال - يحذف منه إحدى الزائدتين، وما فيه ثلاثة زوائد حذف اثنان منهما^(٧).

لكن الذي يوقف عنده ويُسأل عنه ما الحرف الذي يبقى؟.

(١) انظر: المساعد ٤٦١/٣.

(٢) الغرثان: الجوعان. انظر: اللسان (غ ر ث) ١٧٢/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٦١٣/٣؛ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٤١/٢؛ وشفاء العليل ١٠٤٧/٣.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٨٢/٤؛ والارتشاف ٤٥٨/١.

(٥) الخدّب: الضخم من النعام، وقيل من كل شيء. انظر: اللسان (خ د ب) ٣٤٦/١.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٨٢/٤؛ والارتشاف ٤٥٨/١؛ وجمع الهوامع ٣٢٦/٣.

(٧) انظر: التصريح ٣١٦/٢.

ذكر ابن مالك أنهم ييقون الحرف الذي له مزية المعنى، أوفي اللفظ، أو ما لا يغني حذفه عن حذف غيره^(١).

فمثلاً (منطلق) عند جمعه تُحذف النون وتُبقى الميم لأنها زیدت للدلالة على معنى وهو اسم الفاعل، كما أن زيادتها مختصة بالأسماء بخلاف النون فإن زيادتها تقع في الأسماء والأفعال^(٢).

وفي مثل (استخراج) عند جمعه تُحذف الهمزة والسين وتُبقى التاء، فيقال في الجمع (تخارج)؛ لأن له نظيراً وهو (تماثيل) على (تفاعيل)، أما لو أبقينا السين فنقول في جمعه (سخراج) على (سفاعيل) وهذا بناء لانظير له في العربية.

وقد أخطأ نساخ الأشموني عندما أثبتوا مانصه "... فلو أفردت بالبقاء لقلل سخراج ولا نظيره لأنه ليس في الكلام مفاعيل"^(٣) وإنما صواب العبارة أن يقال: لأنه ليس في الكلام (سفاعيل)، أما مفاعيل فهي موجودة.

أما ما لا يغني حذفه عن حذف غيره، فنحو حيزبون^(٤) إذا أريد الجمع قيل حزابين، فتحذف الياء وتبقى الواو ثم تقلب الواو ياء. أما لو حذفت الواو فإن ذلك سيحوج إلى حذف الياء فيقال عند الجمع (حزابين) فلم يغن حذف الواو عن حذف الياء^(٥).

(١) انظر: التسهيل ٢٧٩؛ والارتشاف ١/٤٥٩، ٤٦٠؛ والمساعد ٣/٤٦٢، ٤٦٣؛ وشرح الأشموني ١٤٩/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣/٤٢٧.

(٣) شرح الأشموني ١٤٩/٤. وانظر: المساعد ٣/٤٦٣.

(٤) الحيزبون: العجوز من النساء؛ وقيل السيئة الخلق. انظر: النسان (ح ز ب ن) ٣/١١٤.

(٥) انظر: المساعد ٣/٤٦٣. وانظر مثل هذا في: شفاء العليل ٣/١٠٤٧؛ والتصريح ٢/٣١٧؛ وهمع الهوامع ٣/٣٢٨.

يقول ابن عقيل: "وإنما أوثرت الواو بالبقاء، لأنها لو حذفت لم يُغن حذفها عن حذف الياء، لأن بقاء الياء مفوّت لصيغة منتهى الجموع"^(١).

فإذا كان هناك تكافؤ بأن لم يكن ثمة مزية لفظية أو معنوية لأحدهما على الآخر أو تأدية إلى حذف الزائد الآخر فالحذف في الجمع مخير في الحذف كما في نحو: حبنطى^(٢)، فالنون والألف فيها زائدتان ولا توجد مزية لأحدهما على الآخر؛ لأن النون فضلت بالتقدم والألف بنية الحركة؛ لأنه ملحق بسفرجل. فنقول في الجمع: حباطي أو حبانط^(٣). وكذلك قَلْنَسُوة وعَفَرْنِي^(٤)، حيث يقول سيبويه: "... ونحو ذلك قَلْنَسُوة. إن شئت قلت قليسية وإن شئت قلت قُلْنَسَة كما فعلوا ذلك حين كسروه للجمع، فقال بعضهم؛ قلانس، وقال بعضهم قَلَّاسٍ، وهذا قول الخليل"^(٥).

ورجح المبرد في قلنسوة حذف الواو حيث يقول: "كما أن قلنسوه لما كانت في وزن قَمَحْدُوة كانت النون بجذاء الأصلي والواو بجذاء الواو الزائدة، فكانت قُلْنَسَة أقيس من (قليسية) فهذا مجرى هذا"^(٦).

فإن كان أحد الزائدين يضاهي ويمثل أصلاً والآخر يخالفه نحو: (مقعنسس)^(٧) فمختلف فيه:

(١) المساعد ٤٦٣/٣.

(٢) الحبنطى: الممتليء غضباً. انظر: اللسان (ح ب ط) ٢٧١/٧.

(٣) انظر: المقتضب ٢٣٢/٢؛ والتسهيل ٢٧٩؛ والارتشاف ٤٦١/١؛ والمساعد ٤٦٣/٣.

(٤) العفرنى: الأسد سمي بذلك لقوته وشدته. انظر: اللسان (ع ف ر) ٥٨٧/٤.

(٥) الكتاب ٤٣٦/٣.

(٦) المقتضب ٢٥٣/٢، ٢٥٤. وانظر: الارتشاف ٤٦١/١.

(٧) المقعنسس: الشديد وقيل المتأخر وقيل الممتنع من أن يقاد. انظر: اللسان (ق ع س) ١٧٨/٦.

فذهب سيويه إلى إبقاء الميم في الجمع فتقول مقاعس^(١)؛ فالميم تبقى لكونها متقدمة كما أنها تفيد معنى وهو الدلالة على اسم الفاعل.

أما المبرد فقد أبقي السين وحذف الميم؛ وذلك لأن السين أشبهت الأصل فحكم لها بحكمة فتقول قعاس^(٢).

وقد ردّ مذهب المبرد بأن كلا الحرفين زائد، وماله معنى له الفضل وهو المقدم. كما أن النون على كلا القولين محذوفة^(٣).

وقد فصل الشيخ خالد الأزهرى في أوجه الأفضلية لبقاء الحرف فذكر أن المزية للحرف تكون بواحد من سبعة أمور هي "التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الأصول وهو كونه للإلحاق والخروج من حروف سألتمونيها وأن لا يؤدي إلى مثال غير موجود، وأن لا يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف"^(٤).

هذا كله إذا كان المفرد خماسياً بالزيادة - (ثلاثياً مزيداً بحرفين) - أما إذا كان خماسي الأصول فإن سبيل جمعه حذف الخامس منها يقول ابن مالك: "فإن كان الاسم خماسياً دون زيادة حذف آخره وجمع على مثال فعأل نحو: ... جرّ دحل^(٥) وجرّ ادح^(٦)".

(١) انظر: الكتاب ٤٢٩/٣؛ وشرح الكافية الشافية ١٨٣١/١؛ والارتشاف ٤٦١/١؛ والمساعد ٤٦٣/٣.

(٢) انظر: المقتضب ٢٣٣/٢؛ والتسهيل ٢٧٩؛ وشفاء العليل ١٠٤٧/٣؛ وجمع الهوامع ٣٢٨/٣.

(٣) انظر: المساعد ٤٦٤/٣؛ وجمع الهوامع ٣٢٨/٣؛ وشرح الأشموني ١٥٠/٤.

(٤) التصريح ٣١٦/٢.

(٥) الجرّ دحل: الضخم. انظر: اللسان ١٠٩/١١.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٨٧٥/٤. وانظر: الكتاب ٤١٧/٣، ٤١٨؛ والمقتضب ٢٢٨/٢؛ وشرح

وإذا كان رابع الاسم الخماسي شبيهاً بالزائد لفظاً أو مخرجاً جاز حذف الرابع وإبقاء الخامس، ومثال الشبيه بالزائد لفظاً نون (خَدَرَنْق) فإنها من حروف الزيادة، ومثال الشبيه بالزائد مخرجاً دال (فرزدق) فإنها من مخرج التاء والتاء من حروف الزيادة فلك في جمعها وجمع ماشاكلهما وجهان: حذف الخامس وإبقاء الرابع فتقول (خَدَارِنَ وَفَرَاذِدَ) أو إبقاء الخامس وحذف الرابع فتقول (خَدَارِقَ وَفَرَاذِقَ)^(١)، وهذا مذهب سيبويه^(٢).

أمّا المبرد فقد اقتصر على حذف الخامس وأن ماعده غلط^(٣). وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث، فنحو: (خَوَرَنْق)^(٤) و(فَرَزْدَق) تقول في جمعها: (خوانق) و(فراذق)^(٥).

ويعلل أبو حيان لذلك - فيما نقله عنه السيوطي - فيقول: "... وكأنهم رأوا حذف الثالث أسهل إذ تحل ألف الجمع محلها فيبقى ما قبل الألف معادلاً لما بعدها في كون كل منهما حرفين متساويين في نظم الترتيب وكأنهم رأوا أن بالثالث حصل الاقتناع من الوصول إلى مماثلة مفاعل أو مفاعيل فأجروه مجرى الزائد الذي جاء ثالثاً فحذفوه"^(٦).

الأشْمُونِي ١٤٧/٤.

(١) انظر: التسهيل ٢٧٩؛ والارتشاف ٤٦٢/١؛ والتصريح ٣١٥/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤٤٨/٣.

(٣) انظر: المقتضب ٢٢٨/٢؛ والارتشاف ٤٦٢/١؛ والتصريح ٣١٥/٢.

(٤) الخورنق: نهر، والخورنق المجلس الذي يأكل فيه الملك ويشرب، وهو اسم قصر بالعراق. ينظر:

معجم البلدان ٤٠١/٢.

(٥) انظر: التسهيل ٢٧٩؛ والارتشاف ٤٦٣/١؛ وشرح الأشْمُونِي ١٤٧/٤.

(٦) همع الهوامع ٣٣٠/٣. وانظر: شرح الأشْمُونِي ١٤٧/٤.

هذا وقد أجاز الكوفيون^(١) زيادة ياء فيما كان على (مفاعل) نحو: (معاذير) جمع مَعْذِرَة، وحذفها من (مفاعيل) نحو: قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾^(٢) فالأصل مفاتيح ثم حذفت الياء. ومن وافقهم في ذلك ابن مالك^(٣)، والجرمي^(٤).

واستثنى ابن مالك ما كان على فَواعِل، فلا تلحقه الياء، فلا تقول -عنده- في نحو: ضَوَارِب: ضَوَارِب^(٥)، وهو في هذا مخالف لما نصّ عليه سيبويه من أنّ من العرب من يقول في دوانق: دَوَانِق، وفي خَوَاتِم: خَوَاتِم^(٦). أمّا مذهب البصريين^(٧) فهو عدم جواز زيادة الياء فيما مائل (مَفَاعِل)، ولا حذفها مما مائل (مَفَاعِل) إلا في الضرورة.

وتأولوا^(٨) ما أورده الكوفيون بأنه جمع (مِفْتح ومِعْذار). وقد يحذف الحرف (الياء) ويعوض عنه بتاء التأنيث^(٩) وذلك في نحو: زنادقة وجَحَاجِحَه فالتاء عوض عن الياء في (زناديق) و(جَحَاجِح) ^(١٠).

(١) انظر: الارتشاف ٤٦٥/١؛ وجمع الهوامع ٣٣٠/٣؛ وشرح الأشموني ١٥١/٤.

(٢) سورة الأنعام. آية: ٥٩.

(٣) انظر: التسهيل ٢٧٩؛ والارتشاف ٤٦٥/١؛ وجمع الهوامع ٣٣٢/٣.

(٤) انظر: الارتشاف ٤٦٥/٢؛ والمساعد ٤٧٠/٣.

(٥) انظر: التسهيل ٢٧٩؛ والارتشاف ٤٦٦/١؛ والمساعد ٤٧٠/٣.

(٦) انظر: الكتاب ٤٢٥/٣.

(٧) انظر: الارتشاف ٤٦٥/١؛ وجمع الهوامع ٣٣٠/٣؛ وشرح الأشموني ١٥١/٤.

(٨) انظر: جمع الهوامع ٣٣٢/٣.

(٩) انظر: المحتسب ٩٥/١؛ وشرح الشافية للرضي ١٨٥/٢، ١٨٦؛ وشرح المفصل ٦٩/٥؛ والارتشاف ٤٥٩/١.

(١٠) الجحاجيح: جمع جحاح وهو السيد الكريم، انظر: اللسان ٤٢٠/٢.

وقد وجّه ابن جني هذه القراءة على ما يوافق مذهب البصريين، وممن وافقه في هذا التوجيه: الزّحشري^(١)، وابن عطية^(٢)، والعكبري^(٣)، والسّمين الحلبي^(٤).

(١) انظر: الكشف ٤٨٧/٢.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٣٠١/٣.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٧٢٤/١، ٧٢٥.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٨/٧.

١٢ - أهالي والاختلاف في مفردتها

قال أبو الفتح: "فأما أهال فكقولهم: ليل، كأن واحدها أهالة وليلاة، وقد مرّ بنا تصديقاً لقول سيويه فإذا واحده في التقدير ليلاة ما أنشده ابن الأعرابي من قوله:

فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكَلَّ لَيْلَاةً
حَتَّى يَقُولَ مَنْ رَأَاهُ إِذْ رَأَاهُ
يَاوِيحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشْقَاهُ^(١)

ومن ذهب إلى أن (أهالي) جمع أهلون فقد أساء المذهب؛ لأن هذا الجمع لم يأت فيه تكسير قط"^(٢).

* * *

أُخْتَلَفَ فِي (أَهَالِي) وَمُفْرَدُهَا:

أ - فذهب سيويه إلى أنها لا واحد لها، بل هو مقدر جمعت عليه، وهو (أهالة) يقول - في باب ماجاء ببناء جمعه على غير ما يكون في مثله ولم يكسر هو على ذلك البناء - : "فمن ذلك قولهم: رهط وأراهط، كأنهم كسّروا أرهط ومثل: أراهط أهل وأهال، وليلة وليال. وقالوا: ليلية"^(٣).

ويقول ابن يعيش: "وقالوا: أهل وآهال على غير قياس كأنهم جمعوا أهالة، ولم يستعمل، ولو جمع على القياس ل قيل: إهال على زنة (فَعَال)

(١) البيت من (الرجز). للدليم أبي زغيب. وانظره في: شرح شواهد الإيضاح ٤١١؛ والخصائص

٢٦٧/١؛ واللسان (دل م) ٢٠٤/١٢. وشرح شواهد الشافية ١٠٢.

(٢) المحتسب ٢١٨/١.

(٣) الكتاب ٦١٦/٣.

ككعب وكعاب" (١).

وممن وافق سيبويه غير ابن يعيش ابن السراج (٢)، وصدر الأفاضل (٣).

وابن الحاجب (٤)، والرضي (٥)، والجارودي (٦).

ب- وذهب فريق إلى أن (أهالي) جمع (أهلون) ذكر ذلك ابن جني (٧) ورد هذا

القول؛ لأن أهلين جمع تصحيح ولم يجمع جمع التصحيح جمع تكسير (٨).

ويتضح من نص ابن جني موافقته لسيبويه، وهو الصواب.

(١) شرح المفصل ٧٣/٥.

(٢) انظر: الأصول ٢٩/٣.

(٣) انظر: التخمير ٣٧٣/٢.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٥٠/١.

(٥) انظر: شرح الشافية له ٢٠٦/٢.

(٦) انظر: شرح الشافية له ١٤٩.

(٧) انظر: المحتسب ٢١٨/١.

(٨) انظر: المحتسب ٢١٨/١.

١٣ - مفرد غدايا

عرض أبو الفتح في مَعْرِض احتجاجة للشواذ لمفرد غدايا فقال: "كقولهم إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا. هذا على قول الجماعة إلا ابن الأعرابي وحده، فإنه قال: الغدايا جمع غَدِيَّة، كما أن العشايا جمع عَشِيَّة ولم يكن يرى أن الغدايا ملحق بقولهم: العشايا، وأنشد شاهداً لذلك:

أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ زِيَارَةِ أُمِّيَّة

غَدِيَّاتُ قَيْظٍ أَوْ عَشِيَّاتُ أَشْتِيَّة^(١)»^(٢).

* * *

عرض أبو الفتح هنا إلى مفرد غدايا، وفي هذه المسألة قولان: الأول: قول جمهور العلماء^(٣) - كما ذكر ابن جني - وهو أن مفردها (غداة)، والواجب فيها ألا تجمع على (فَعَائِل)، وجمعت عليها من باب الأزدواج بينها وبين عشايا. هذا في حال كونهما معاً أما إذا انفردت كل كلمة فلا يصح جمعها على (فعائل).

الثاني: قول ابن الأعرابي - كما نقل عنه^(٤) - وهو أن مفردها (غَدِيَّة) كعَشِيَّة، وهي لغة في غَدُوَّة، فجمعها على فعائل قياس. ولا حاجة للقول بالأزدواج. والذي يتضح من كلام ابن جني موافقته للجمهور. وهو تأكيد لما في المنصف^(٥).

(١) البيت من (الطويل) لم أعرف قائله. انظر: تهذيب اللغة ٥٩/٣؛ والمختسب ١٦/٢؛ ولسان العرب (غ د) ١٥/١١٧.

(٢) المختسب ١٦/٢.

(٣) انظر: الأضداد لأبي بكر الأنباري ١٤٥؛ والمنصف ٣٢٦/٢؛ والمختسب ١٦/٢؛ ولسان العرب (غ د) ١٥/١١٧.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٥٩/٣؛ والمختسب ١٦/٢؛ واختيارات ابن جني التصريفية ١٦٦.

(٥) انظر: ٣٢٦/٢.

١٤ - تخفيف أفاعيل

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبي جعفر، وشيبة، والحسن، والحكم بن الأعرج: (ومنهم أمّيون لا يعلمون الكتاب إلّا أمانيّ)^(١) و(ليس بأمانيكم ولا أمانيّ أهل الكتاب)^(٢)، الياء فيه كله خفيفة ساكنة^(٣):

"أصل هذا كله التثقيل أمانيّ جمع أمانة والتخفيف في هذا النحو كثير وفاش عندهم.

قال أبو الحسن^(٤) في قولهم أثاف: لم يسمع من العرب بالتثقيل ألبته.

وقال الكسائي قد سمع فيها بالتثقيل، وأنشد:

أثافي سَفْعاً في مُعَرَّسٍ مِرْجَلٍ^(٥)

والمخدوف من نحو هذا هو الياء الأولى التي هي نظير ياء المد مع غير الإدغام، نحو ياء قراطيس وجراميق، وأراجيح، وأعاجيب، جمع أرجوحة وأعجوبة..."^(٦).

* * *

(١) سورة البقرة. آية: ٧٨.

(٢) سورة النساء. آية: ١٢٣.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٤٢٠/١؛ وإعراب القرآن ٢٤٠/١؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٤ ونسبها أيضاً ليزيد بن القعقاع؛ والكشاف ١٨٥/١ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ١٦٩/١ ونسبها أيضاً لنافع؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٨٠/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٩/٢؛ والبحر المحيط ٤٤٢/١.

(٤) انظر: معانيه ١٢٥/١.

(٥) عجز البيت من (الطويل) لزهير بن أبي سلمى. الديوان ٧٥. وانظر: العين ١٦/٦؛ وتهذيب اللغة (س ف ع) ١١/٢؛ واللسان (س ف ع) ١٥٦/٨؛ وتامه: ونُؤيا كجِذْمِ الحَوْضِ لم يَتَنَلَمِ

(٦) المحتسب ٩٤/١.

الأمانيّ: جمع أمنيّة^(١) وأصلها أمنيّة^(٢) على أفعولة^(٣). وأفعولة تجمع على أفاعيل نحو: أحدىثة على أحاديث، وأعجوبة على أعاجيب؛ فهذا هو القياس فيها^(٤).

وقد تخفف^(٥) (أمانيّ) وهو تخفيف جائز في هذه الصيغة وذلك بحذف الياء (ياء الجمع).

ويعلل الأخفش^(٦) للجمع بالثقل وبالتخفيف فيقول: "أما تثقلها فلأن واحدها (أمنيّة) مثقل، وكل ما كان واحده مثقلاً مثل (بختيّة وبخاتي) فهو مثقل. وقد قرأ بعضهم بالتخفيف وذلك جائز؛ لأن الجمع على غير واحد ينقص منه ويزاد فيه".

والتشديد في (أمانيّ) هو الأجود كما نص عليه الفراء^(٧)، وهو موافق للهجة (بلعنبر) بطن من بطون تميم كما نص على ذلك الأخفش^(٨). وعلى ذلك يتضح أن لنا في جمع "أمنيّة" وجهين: التشديد والتخفيف. نحو:

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٢٤؛ والمحرم الوجيز ١/١٦٩؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/١٨٠؛ ولسان العرب (م ن ي) ١٥/٢٩٤.

(٢) انظر: المحرم الوجيز ١/١٦٩؛ ولسان العرب (م ن ي) ١٥/٢٩٤.

(٣) انظر: المحرم الوجيز ١/١٦٩؛ ولسان العرب (م ن ي) ١٥/٢٩٤.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٧٣؛ والارتشاف ١/٤٦٧.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٩؛ ومعاني القرآن للأخفش ١/١٢٤، ١٢٥؛ واللسان (م ن ي) ١٥/١٩٤.

(٦) انظر: معاني القرآن له ١/١٢٥.

(٧) انظر: معاني القرآن له ١/٤٩.

(٨) انظر: معاني القرآن له ١/١٢٥؛ واللهجات في الكتاب ٥٦٦.

مفتاح على مفاتيح ومفتاح، وقرقرور على قراقير وقراقير^(١).
 ومن ذكر هذا واختاره: الفراء^(٢)، والأخفش^(٣)، والطبري^(٤)، والزجاج^(٥)،
 والنحاس^(٦)، وابن عطية^(٧)، والعكبري^(٨)، وأبو حيّان^(٩)، وغيرهم^(١٠).
 وذكروا أن المحذوف في هذه الصيغة في حال التخفيف هي ياء الجمع. ويعلل
 ابن جني لهذا الحذف تعليلاً صوتياً حيث يقول: "... على أن حذف الياء مع
 الإدغام أسهل شيئاً من حذفه ولا إدغام معه؛ وذلك أن هذه الياء لما أدغمت
 خفيت وكادت تستهلك؛ فإذا أنت حذفتها فكأنك إنما حذفت شيئاً هو في
 حال وجوده في حكم ما ليس موجوداً"^(١١).
 وقد نص النحاس^(١٢) على أن الحذف إنما يكثر في المعتل؛ وذلك لثقله المتمثل
 في توالي الياءات، فهو أجدر بالتخفيف، وهو الكثير.
 ولنا أن نقول إن مفرد (أمانيّ) (أمنيّة) بالثقل؛ ومفرد (أمانيّ) (أمنيّة)

(١) القراقير: جمع قرقرور بالضم وهي السفينة. انظر: (ق ر ر) في اللسان ٩٠/٥؛ والقاموس المحيط ٤١٦.

(٢) انظر معاني القرآن ٤٩/١.

(٣) انظر: معاني القرآن ١٢٤/١، ١٢٥.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٤٢٠/١.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/١، ١٦٠.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٢٤٠/١.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ١٦٩/١.

(٨) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٨٠/١؛ والتبيان ٨٠/١.

(٩) انظر: البحر المحيط ٤٤٢/١.

(١٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٩/٢؛ والدر المصون ٤٤٧/١.

(١١) المحتسب ٩٥/١.

(١٢) انظر: إعراب القرآن ٢٤٠/١.

بالتخفيف على توهم استعماله، فنخرج بذلك من تقدير الحذف.

على أن بعض المحدثين قد وَهَمَ وذكر أن أصل (أُمْنِيَّة) (أُمْنِيَّة) بياءين على (أُفْعِلَة)^(١). وهذا خطأ، والصواب أن أصلها (أُمْنُوِيَّة) بوزن (أُفْعُولَة)، وقد اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما ساكنة، فقلبت الواو ياء، ثم كسرت النون لمناسبة الياء، ثم أدغمت الياء في الياء عند الجمع على (أُفَاعِيل)، وهذا ما ذكره العلماء.

(١) انظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه لـ محمود صافي ١٨١/٥.

المبحث الخامس

دوال آخر للجمع

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : اسم الجنس واسم الجمع.

المطلب الثاني : جمع الجمع.

المطلب الثالث: جمع المصادر.

المطلب الرابع : ما يستعمل للجمع والمفرد بلفظ واحد.

المطلب الأول

اسم الجنس واسم الجمع

اسم الجنس واسم الجمع

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن محيصن ومجاهد: (... طَرَفِي النَّهَارِ
وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ)^(١) بِاسْكَانِ اللَّامِ^(٢):

"وَمَنْ قَرَأَ (زُلْفًا) بِسْكَونِ اللَّامِ فَوَاحِدَتُهُ زُلْفَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ جَمَعَهُ جَمْعُ الْأَجْنَاسِ
الْمَخْلُوقَةِ، كَبُرَّةٍ وَبُرٍّ، وَدُرَّةٍ وَدُرٍّ، وَذَلِكَ أَنَّ الزُّلْفَةَ جِنْسٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ جَوْهَرًا، كَمَا أَنَّ الدَّرَّةَ وَالْبُرَّةَ جَوْهَرٌ جِنْسٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ"^(٣).

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "... وَيُقَالُ: رَجُلٌ جَمَعَ رَاجِلًا، كَتَاجَرَ وَتَعَجَّرَ، وَهَذَا
عِنْدَ سِيبَوِيهِ اسْمٌ لِلْجَمْعِ غَيْرُ مَكْسَرٍ. بِمَنْزِلَةِ الْجَامِلِ وَالْبَاقِرِ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ
تَكْسِيرُ رَاجِلٍ وَتَاجِرٍ..."^(٤).

وَقَالَ عَنِ الضَّأْنِ فِي قِرَاءَةِ طَلْحَةٍ: "... (مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ)^(٥) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ^(٦)
(... الضَّأْنُ جَمْعٌ وَاحِدَتُهُ ضَائِنٌ وَضَائِنَةٌ...) "^(٧).

* * *

(١) سورة هود. آية ١١٤.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٣٠٧/٢؛ ومختصر في شواذ القرآن ٦٦ ونسبها أيضاً للحسن واليماني؛ والكشاف
٤١٠/٢ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٢١٢/٣ ونسبها لمجاهد؛ وإعراب القراءات الشواذ ٦٧٦/١
بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٩٤/٩؛ والبحر المحيط ٢٧٠/٥؛ والدر المصون ٤٢٠/٦.

(٣) المحتسب ٣٣٠/١. وانظر: ١٠٩/٢، ٣٢٠/٢.

(٤) المحتسب ٢٢/٢؛ وانظر: ٢٥٧/١، ٢٢٣/١.

(٥) سورة الأنعام. آية: ١٤٣.

(٦) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٦٦؛ والمحزر الوجيز ٢١٢/٣؛ والبحر المحيط ٢٧٠/٥؛ والدر
المصون ٤٢٠/٦.

(٧) المحتسب ٢٣٤/١.

تعرّض ابن جني في النصوص السابقة لاسم الجنس واسم الجمع.
فاسم الجنس^(١): كل ما يدل على جنس المسمى قليلاً أو كثيراً.

فيشبه الجمع في المعنى، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء في الأغلب، وقد يفرق
بينه وبين واحده بالياء المشددة قليلاً نحو: تمر وتمرّة، ونخل ونخلة، وعرب
وعربيّ، وروم وروميّ. ويكثر هذا في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة.
وأما اسم الجمع^(٢) فعلى نوعين:

الأوّل: ما يدل على أكثر من اثنين وليس له مفرد من لفظه. وهو ليس على
وزن من أوزان الجموع الخاصة بها. وذلك نحو: قوم، ورهط، ونحوهما.
الثاني: ما يدل على أكثر من اثنين وله مفرد، ولكنه ليس على وزن من أوزان
الجموع، وذلك نحو: ركب، وصحب، وخدم؛ فهذه الأسماء تدل على
الجماعة ولها مفرد من لفظها وهو: راكب، وصاحب، وخادم.

وقد ذهب سيويّه^(٣) وجمهور العلماء إلى أنه لا بد للجمع أن يدل على أكثر
من اثنين، وأن تحصل هذه الدلالة من تغيير في بناء مفرده، وأن يكون على وزن

(١) انظر: الكتاب ٥٨٢/٣، ٥٨٦، ٥٩٥، ٥٩٧؛ ٦١١، ٦١٢؛ والأصول ٤٤٢/٢-٤٤٤؛
والتكملة ٤١٩-٤٢٦؛ والتبصرة ٦٥٥/٢، ٦٥٦؛ وشرح المفصل ٧١/٥؛ والإيضاح في شرح
المفصل ٥٤٩/١-٥٥١؛ وشرح الشافية ١٩٣/٢-٢٠٤؛ وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٥/٥
و٨٥-٨٨؛ والمساعد ٣٨٧/٣-٣٩٢؛ وشرح الأشموني ١٥٣/٤، ١٥٤.

(٢) انظر: الكتاب ٦٢٤-٦٢٦؛ والأصول ٣١/٣؛ وشرح المفصل ٧٧/٥-٨٠؛ والتسهيل
٢٦٨، ٢٨٠، ٢٨١؛ والارتشاف ٤٨٠/١، ٤٠١، ٤٠٢؛ وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٥/٥-
٨٨؛ وشرح الأشموني ١٥٣/٤، ١٥٤.

(٣) انظر: الكتاب ٥٨٢-٥٨٦، ٥٩٥-٥٩٧؛ والأصول ٣١/٣؛ وشرح المفصل ٧٧/٥-٨٠؛
والتسهيل ٢٦٨، ٢٨٠، ٢٨١؛ والارتشاف ٤٨٠/١، ٤٠١، ٤٠٢؛ وتوضيح المقاصد والمسالك
٨٥/٥-٨٨؛ وشرح الأشموني ١٥٣/٤، ١٥٤.

من أوزان الجموع. وما لم يتوفر فيه ما سبق فهو اسم جنس أو اسم جمع.

ويختلف اسم الجمع واسم الجنس عن الجمع من وجوه^(١) منها:

أن هذه الألفاظ تصغر على لفظها فتقول في شجر: شجير؛ وفي ركب: رُكيب، وفي رهط: رهيط. ولو كانت هذه الألفاظ جموعاً لما صُغرت على لفظها، بل تُصغر على مفردِها ثم تجمع جمع سلامة.

- ومنها أن هذه الألفاظ ينسب إليها على لفظها، فتقول في النسب إلى صحب: صحي؛ فدلّ ذلك على أنها ليست جموعاً؛ لأن الجمع لا ينسب إليه على لفظه، بل يرد إلى مفردِها ثم ينسب إليه.

- ومنها أنه في جمع التكسير تتغير بنية المفرد فتتغير الحركات أو تتغير الحروف، وفي اسم الجنس لا يحصل ذلك؛ بل يفرق بين المفرد وما دلّ على الجمع بالتاء، ولا يحصل تغيير في البناء؛ فالتاء بمنزلة إضافة اسم إلى اسم.

- ومنها أن اسم الجنس الإفرادي واسم الجمع يختلفان عن الجمع من ناحية المعنى، فاسم الجنس الإفرادي لا يدل على الآحاد المجتمعة مثل الجمع، بل هو موضوع للدلالة على الجنس والماهية، سواء كان واحداً أو جماعة، فيطلق على القليل والكثير.

وأما اسم الجمع فيكون موضوعاً لمجموع الآحاد دالاً عليها دلالة المفرد على جملة أجزائه المسمى^(٢).

(١) انظر هذه الوجوه في: الكتاب ٣/٣٧٨-٣٧٩، ٥٩٥-٥٩٧؛ والتكملة ٣١٩، ٤٢٠؛ والمنصف ١٠١/٢؛ والنبصرة والتذكرة ٢/٦٥٥، ٦٥٦، ٦٨٠؛ وشرح المفصل ٥/٧١-٧٧-٨٠؛ وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٤٣ و٥٤٨، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٨٣-١٨٨٦؛ وشرح الشافية ٢/١٩٣-٢٠٤؛ والارتشاف ١/٤٨٠؛ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/٨٥-٨٨؛ والمساعد ٣/٣٨٩-٣٩١؛ والهمع ٣/٣٣٧، ٣٣٨.

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٥/٨٥؛ وشرح الأشموني ٤/١٥٣.

وخالف الأخفش^(١) سيبويه وذهب إلى أنّ كل اسم دلّ على الجماعة على (فعل) وواحد اسم فاعل فهو جمع تكسير نحو: رَكِبَ وصَحَبَ.

فيجب على مذهبه -هذا- أن تصغر هذه الأسماء بعد الرّد إلى مفرداتها فتقول في: الركب: رويكون^(٢).

وقد أجازها الأخفش -على قبح تصغيرها- على لفظها: يقول ابن عقيل عن هذا: "... وحكى السيرافي عن الأخفش، أنه يمنع تصغيرها على لفظها، والذي في الأوسط للأخفش، أنها تصغر على لفظها. قال: وإن صغرت شيئاً من هذا على واحده، فهو جائز على قبحه فتقول: صويحبون، في صحب^(٣)".

وذهب الفراء^(٤) إلى أن كل اسم دلّ على أكثر من اثنين وله لفظ واحد من لفظه فهو جمع لذلك الواحد. وعلى هذا القول الكوفيون^(٥).

وقد ضعف العلماء^(٦) ما ذهب إليه الأخفش والفراء؛ وذلك أن هذه الأسماء لو كانت جموعاً لما صحّ الإفراد والتذكير في ضمائرهما وصفاتها، كما أنها ليست على وزن من أوزان جموع القلة ومعناها للكثرة. كما أنها لو كانت

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣١٥/١، ٥٤٦/٢؛ والتبصرة والتذكرة ٦٧٩/٢؛ والمنصف ١٠١/٢؛ والمخصص ١٢٠/١٤؛ والنكت ١٠٢٦/٢؛ وشرح الجمل ٥٤٣/٢؛ والارتشاف ٤٠٢/١.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣١٥/١، ٥٤٦/٢؛ والتبصرة والتذكرة ٦٧٩/٢؛ والمنصف ١٠١/٢؛ والمخصص ١٢٠/١٤؛ والنكت ١٠٢٦/٢؛ وشرح الجمل ٥٤٣/٢؛ والارتشاف ٤٠٢/١.

(٣) المساعد ٣٩١/٣. وانظر: الارتشاف ٤٠٣/١.

(٤) انظر: التسهيل ٢٦٧؛ والارتشاف ٤٠٣/١؛ والمساعد ٣٩١/٣؛ وجمع الهوامع ٣٣٨/٣.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ١٩٤/٢؛ وشرح المفصل ٧١/٥.

(٦) انظر: التسهيل ٢٦٧؛ وشرح الشافية للرضي ١٩٤/٢، ٢٠١-٢٠٤؛ والجمع ٣٣٨، ٣٣٧/٣.

جموعاً لم يصح تصغيرها على لفظها ولا النسبة إليها.
 على أن مصطلح اسم الجمع واسم الجنس لم يتحدد عند القدماء، لذا نجد أنهم يعبرون بالجمع فتحتمل هذه العبارة اسم الجمع والجمع.
 وفي ضوء هذا التعميم السابق نجد العلماء عند تعرضهم لهذه الآية ﴿مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ﴾^(١) عبّروا بالجمع؛ فنجد الزجاج يقول: "والضأن جمع ضائن وضأن، مثل تاجر وتجر"^(٢).
 ويقول النحاس: "وقد ذكرنا أنه قريء (الضأن) وماعز ومعز مثل تاجر وتجر"^(٣).

ومن عبّر بذلك الزمخشري^(٤) وابن عطية^(٥) والقرطبي^(٦). ووافقهم ابن جني في تعليقه على هذه القراءة^(٧)، ولعل هذا من الإطلاق اللغوي، لا الاصطلاحي.
 أمّا أبو حيان^(٨) فقد ذكر المصطلح الدقيق وعبر بأن (الضأن) اسم جمع. وذهب البيضاوي^(٩) إلى أن (الضأن) اسم جنس وفيه بُعد. وجوز القرطبي^(١٠)

(١) سورة الأنعام. آية: ١٤٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٩٨.

(٣) إعراب القرآن ٢/١٠٢.

(٤) انظر: الكشف ٢/٧٠.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٢/٣٥٤.

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/١٠١.

(٧) انظر: النص السابق ص ٤٧٦.

(٨) انظر: البحر المحيط ٤/٢٣٧.

(٩) انظر: تفسير البيضاوي ٤/٢١٥.

(١٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/١٠١.

أن تكون (الضأن) جمعاً لا واحداً له.

وموقف ابن جني فيما كان على (فَعَلَ) وواحدته على (فاعل) دالاً على الجمع فيه تباين: ففي كتابه (المنصف) ذكر أنه اسم جمع، وأنه هو الصواب بعد سرده للخلاف. حيث علّق على قول الشاعر^(١):

بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَحْشَى رُكْبًا أَوْ رُجَيْلاً عَادِيًا

فقال: "فهذان تحقير: (رَكْب، وَرَجُل) وهما اسمان للجمع بمنزلة (رُكَّاب، وَرَجَّالَة)، وكان أبو الحسن يقول في تحقير (رَكْب: رويكبون)؛ لأنه عنده جمع كسر عليه (راكب)، وقوله (رُكْب) يدل على خلاف مذهبه، وهو قول سيبويه، وهو الصواب"^(٢).

أمّا في (المحتسب) فذهب^(٣) إلى أن ما كان على (فَعَلَ) فهو جمع، يتضح ذلك من تعليقه على القراءة في قوله تعالى: ﴿... مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ﴾^(٤) حيث ذكر أنها جمع ضائن وضائنة. ومعلوم أن الضأن على بناء (فَعَلَ) وواحدتها على (فاعل) فهو مطابق تماماً لركب وتَجَرَّ وَرَجُل.

والذي يتضح أنه لا يريد العموم عندما عبّر بالجمع في موضع اسم الجمع يعيننا على هذا الفهم أن مصطلح (اسم الجمع) واضح عند ابن جني، كما أنه قد استخدمه كما يتضح من نص (المنصف) ونص (المحتسب) السابقين، فلو كان يريد اسم الجمع لعبّر به.

(١) البيت من (الرجز) لأُحْيَحَةَ بن الجلاح وهو في ديوانه ٨٣؛ وانظر: التكملة ٤٥٥؛ وشرح المفصل ٧٧/٥؛ والمقرب ١٢٧/٢؛ وشرح شواهد الشافية ١٥٠.

(٢) المنصف ١٠١/٢.

(٣) انظر: المحتسب ٢٣٤/١.

(٤) سورة الأنعام. آية: ١٤٣.

هذا ومن قال بمثل ما قال به ابن جني في توجيهه لآية سورة هود: (طَرَفَيَّ
النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ): الزمخشري^(١)، والعكبري^(٢)، والقرطبي^(٣)، وأبو حيّان^(٤).
وقد ذكر السمين الحلي وجهاً آخر^(٥): وهو جواز كون (زُلْفَاً) بالإسكان
مخففة من (زُلْفَا) بضم الزاي واللام.

وقد أُلِمِحَ النحاس إلى وجه التخفيف هذا^(٦).

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الأعرج: (.. وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قَنَوَانٌ)^(٧)
بافتح^(٨):

"ينبغي أن يكون قَنَوَانٌ هذا اسماً للجمع غير مكسّر، بمنزلة ركب عند سيبويه،
والجامل والباقر؛ وذلك أن فعلاً ليس من أمثلة الجمع"^(٩).

وقال في موضع آخر -عن صَنَوَان-: "وأما (صَنَوَان) بفتح الصاد فليس من أمثلة
التكسير، وإنما هو اسم للجمع بمنزلة الباقر والجامل والسامر والدابر"^(١٠).

* * *

(١) انظر: الكشف ٤١٠/٢.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٦٧٦/١.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٩٤/٩.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢٧٠/٥.

(٥) انظر: الدر المصون ٤٢٠/٦.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٣٠٧/٢.

(٧) سورة الأنعام. آية: ٩٩.

(٨) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القراءات ٤٥، ٧٠؛ والكشاف ٤٩/٢ بدون نسبة؛ والمحزر

الوجيز ٣٢٨/٢؛ وإعراب القراءات الشواذ ٤٩٨/١؛ والجامع لأحكام القرآن ٤٥/٧ ونسبها

لابن هرمز؛ والبحر المحيط ١٩٣/٤؛ والدر المصون ٧٢/٥ ونسبها لأبي عمرو.

(٩) المحتسب ٢٢٣/١، ٢٢٤.

(١٠) المحتسب ٣٥٣/١.

صيغة (فَعْلَان) إذا دلت على الجماعة فهي اسم جمع^(١).
وقد وجه ابن جني هذه القراءة على أنها اسم جمع، وعلى هذا الزمخشري^(٢)،
وابن عطية^(٣)، والقرطبي^(٤)، وأبو حيّان^(٥)، والسمين الحلبي^(٦).
أما العكبري فذهب في (إعراب القراءات الشواذ)^(٧) إلى أنها جمع، وفي
كتابه (التبيان في إعراب القرآن)^(٨) إلى أنها اسم جمع.
وقد عقب السمين الحلبي على تنظير الزمخشري - عندما قال عن (صَنَوَان)
أنها اسم جمع نظير رَكْب - فقال: "ونظّر الزمخشري برَكْب، وأبو البقاء
العكبري بالباقر، وتنظير أبي البقاء أولى لأنه لا خلاف في الباقر أنه اسم جمع،
أما رَكْب ففيه خلاف لأبي الحسن مشهور، ويدل على ذلك أيضاً شيء آخر
وهو أنه قد سُمِع في المفرد كسر القاف وضمها، فجاء الجمع عليهما، وأما
الفتح فلم يرد في المفرد"^(٩).

(١) انظر: التسهيل ٢٨١؛ والارتشاف ٤٨١/١؛ والمساعد ٤٧٨/٣؛ وشفاء العليل ١٠٥١/٣.

(٢) انظر: الكشف ٤٩/٢.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٣٢٨/٢، ٢٩٤/٣.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤٥/٧.

(٥) انظر: البحر المحيط ١٩٣/٤، ٣٥١/٥.

(٦) انظر: الدر المصون ٧٢-٧٣، ١٤/٧.

(٧) انظر: ٤٩٨/١.

(٨) انظر: ٥٢٥/١.

(٩) الدر المصون ٧٣/٥.

المطلب الثاني

جمع الجمع

جمع الجمع

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبان بن تغلب: (... يُجْبَى إِلَيْهِ ثُمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ) ^(١) بضمّتين ^(٢):

"الواحدة ثُمرة، كخَشَبَة. وثمر، كخُشْب. ومثله أكمة" ^(٣) وأكم، ثم ضمت الميم إشباعاً وتمكيناً، كقولهم في بُرد: بُرد، وفي قُفل قُفل. ثم جمع ثمر على ثُمرات جمع التانيث؛ لأنه لما لم يعقل جرى مجرى المؤنث. وذلك عندنا لتخضع مالا عقل له، فلحق بذلك بضغفة التانيث، فعليه قالوا: يالْثَارَاتِ فلان: جمع ثار لما لم يكن من ذوي العلم ^(٤). وقال في موضع آخر: "... ومما كُسِّرَ على فعلى ثم كسرت فعلى على فعلى، مارويناه عن أبي بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى في أماليه من قول بعضهم:

مثل القتلى في الهشيم البالي ^(٥).

فهذا تكسير قتيل على قتلى ثم قتلى على قتالي ^(٦).

* * *

(١) سورة القصص. آية: ٥٧.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القراءات ١١٤؛ والكشاف ٤٢٧/٣ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز

٢٩٣/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢٦٤/٢؛ والبحر المحيط ١٢١/٧؛ والدر المصون ٦٨٧/٨

(٣) الأكمة: ما ارتفع عن الأرض. وقيل هي ما اجتمع من الحجارة في مكان واحد. اللسان (أ ك م)

٢١٠، ٢٠/١٢.

(٤) المحتسب ١٥٣/٢.

(٥) البيت من (الرّجر) لمنظور بن مرثد وصدره:

فظلّ لحماً ترب الأوصال

انظر: المحتسب ٢٠١/١؛ واللسان (ق ت ل) ٥٤٧/١١.

(٦) المحتسب ٢٠١/١.

تعرّض ابن جني في النصين السابقين إلى جمع الجمع، وتفصيل هذه المسألة كالتالي:

ذكر العلماء أن جمع الجمع على قسمين^(١):

الأول: نوع يراد به التكثير ولا يراد به الأنواع المختلفة.

الثاني: نوع يراد به الضروب المختلفة.

وقد ذكر النحاة أن النوع الأول إنما يكثر في جموع القلة؛ وذلك أنها تدل على القلة، فإذا أُريد معنى التكثير جمعت مرة أخرى^(٢).

ومن ذلك جمعهم (أَفْعُل) و(أَفْعِلَة) على (أَفَاعِل) نحو: أَكَلَبَ وَأَكَالَبَ، وَأَسْقِيَة وَأَسَاقَ، وجمعهم (أَفْعَال) على (أَفَاعِل) نحو: أَنْعَمَ وَأَنْعَمِمْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ^(٣).

أمّا جموع الكثرة فالغالب عند جمعها (جمع الجمع) الدلالة على اختلاف الضروب والأنواع. يقول ابن يعيش: "... وأما بناء الكثرة فقد قالوا فيه جمال وجمائل، حملوه على شمال وشمائل؛ لأنه مثله في الزنة، كأنهم أرادوا اختلاف ضروبها ولم يقصدوا بذلك التكثير، لأن بناء الأصل يفيد الكثرة"^(٤).

ولا يعني جمع جموع الكثرة جمع جمع؛ لدلالاتها على اختلاف الضروب أن هذه الدلالة مقتصرة عليها، بل هي مقصورة كذلك في جموع القلة، فقد تجمع جموع القلة ويراد بها اختلاف الأنواع والضروب.

(١) انظر: المذكر والمؤنث للمبرد ١١٣، ١١٤؛ والأصول ٣/٣٣؛ وشرح المفصل ٥/٧٤.

(٢) انظر: شرح المفصل ٥/٧٤؛ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٤٥.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٦١٨؛ والمقتضب ٣/٣٢٩؛ والمذكر والمؤنث لسيرد ١١٣، ١١٤؛ والتكملة ٤٥١؛ والتبصرة والتذكرة ٢/٦٨١؛ والمساعد ٣/٤٨٦.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٧٦.

وقد تباينت أراء العلماء في جمع الجمع من حيث القياس والسماع:
فأقول:

اختلف العلماء في جمع جموع القلة جمع جمع، فذهب الأكثرون إلى قياسية جمعها كما نص على ذلك أبو حيّان^(١) والسيوطي^(٢) ومن هولاء المبرد^(٣) وابن السراج^(٤)، وعليه حمل السيرافي كلام سيبويه^(٥).

وذهب ابن عصفور^(٦) وقبله الجرمي^(٧) إلى عدم القياسية (السماع) وبنحو هذا قال الصيمري^(٨)، وابن يعيش^(٩)، والرضي^(١٠)، والجاربردي^(١١)، وابن جماعة^(١٢). ولا خلاف بين العلماء في أن ما سمع من جمع جمع القلة أكثر مما سمع من جمع جمع الكثرة^(١٣).

أما جموع الكثرة فقد اختلف العلماء فيها على النحو التالي:

-
- (١) انظر: الارتشاف ١/٤٧٤.
 - (٢) انظر: همع الهوامع ٣/٣٣٥، ٣/٣٣٤.
 - (٣) انظر: المذكر والمؤنث ١٠٣.
 - (٤) انظر: الأصول ٣/٣٣٢، ٣/٣٣٣.
 - (٥) انظر: المخصص ١٤/١١٧؛ والارتشاف ١/٤٧٤؛ والمساعد ٣/٤٨٦.
 - (٦) انظر: شرح الجمل ٢/٥٤٣؛ والارتشاف ١/٤٧٤؛ والهمع ٣/٣٣٥؛ والصبان ٤/١٥٢.
 - (٧) انظر: شرح المفصل ٥/٧٤؛ والارتشاف ١/٤٧٤؛ والمخصص ١٤/١١٧؛ والمساعد ٣/٤٨٦.
 - (٨) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٦٨١.
 - (٩) انظر: شرح المفصل ٥/٤٥.
 - (١٠) انظر: شرح الشافية له ٢/٢٠٨-٢١٠.
 - (١١) شرح الشافية ٢/١٠٧.
 - (١٢) حاشية ابن جماعة ٢/١٠٧.
 - (١٣) انظر: الارتشاف ١/٤٧٤؛ وهمع الهوامع ٣/٣٣٥.

يرى جمهور العلماء^(١) أنه يقتصر فيها على المسموع؛ وهو قول سيبويه^(٢).
وقد صححه ابن عقيل^(٣).

وذهب المبرد والرماني وغيرهما إلى قياسية جمعها^(٤).

وقد استثنى العلماء بعض أبنية الكثرة فلا تجمع جمع جمع وهي: (مَفَاعِل)،
(مفاعيل) وما شابهها، و(فُعَلَة)، و(فُعَلَة)؛ وذلك أنه لا نظير لها في الآحاد
فيحمل عليه في الجمع^(٥).

هذا وقد عَرَض ابن جني في النص الأول السابق إلى جمع الجمع (ثُمَرَات)
ولكن فيما سلف من الدراسة ذُكِرَ أن الجمهور يرى أن جمعي التصحيح هما
من جموع القلة، وعليه فهل يصح أن يجمع جمع التكسير المراد به الكثرة جمع جمع
على بناء قلة، إذ (ثُمَر) جمع (ثَمرة) و(فُعَل) بناء من أبنية الكثرة، فهل يصح جمعه جمع
قلة (جمع سلامة).

فذهب فريق إلى منع ذلك^(٦)؛ وذلك أن جمع الجمع مراد به التكثير وجمعه
على صيغ القلة مخالف للغرض المنشود من جمع الجمع. وعلى رأس هذا الفريق

(١) انظر: الارتشاف ٤٧٣/١؛ والمساعد ٤٨٧/٣؛ وجمع الهوامع ٣٣٤/٣؛ وحاشية الصبان
١٥٢/٤.

(٢) انظر: الكتاب ٦١٩/٣؛ والجمع ٣٣٤/٣.

(٣) انظر: المساعد ٤٨٧/٣.

(٤) انظر: المذكر والمؤنث ١٠٣، شرحه لنكتاب ٣٦١/١. انظر: الارتشاف ٤٧٣/١، ٤٧٤،
والجمع ٣٣٤/٣.

(٥) الأصول ٣٣/٣. وانظر: التسهيل ٢٨٢؛ وشرح الكافية الشافية ١٨٨٩/٤؛ والارتشاف
٤٧٤/١.

(٦) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤٥/٢.

سيبويه^(١) والفارسي^(٢).

وذهب فريق آخر إلى جواز ذلك، محتجين بما ورد عن العرب من قولهم في جمع بيوت على بيوتات، وطرق على طرقات، وصح هذا الجمع لأنه نُزِّل منزلة القطعة ثم جمع^(٣).

وقد علل ابن جني لجمعها جمع مؤنث سالم مع أنها لا تعقل بتعليل طريف حيث يقول: "لأنه لَمَّا لم يعقل جرى مجرى المؤنث؛ وذلك عندنا لتخضع مالا عقل له، فلهحق بذلك بضعفة التأنيث، فعليه قالوا: يا لثارات فلان: جمع ثار؛ لَمَّا لم يكن من ذوي العلم"^(٤).

ومن قال بهذا الرأي أبو الحسن الأخفش^(٥)، والزجاج^(٦)، وابن الشجري^(٧)، وابن عصفور^(٨).

ويتضح من كلام ابن جني السابق أنه موافق لهؤلاء، حيث جعل (ثُمَرَات) جمع (ثُمُر) ومفرده (ثَمرة).

أمّا ما دل على الجمع (اسم الجمع واسم الجنس) فقد اختلف العلماء فيه: فاسم الجمع، ظاهر كلام سيبويه فيه أنه سماع؛ وبعض العلماء يرى أنه

(١) انظر: الكتاب ٦٢٣/٣.

(٢) انظر: البغداديات ٤٧١-٤٧٦.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي ٥٤٥/٢.

(٤) المحتسب ١٥٣/٢.

(٥) انظر: الخصائص ٢٣٧/٣؛ وسر صناعة الإعراب ٦٢١/٢.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٩٨/٢.

(٧) انظر: الارتشاف ٤٧٩/١؛ وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٤/٥؛ والمساعد ٤٨٧/٣.

(٨) انظر: شرح جمل الزجاجي له ٥٤٥/٢.

قياس^(١)، وذلك نحو: قوم وأقوام، وطير وطيور.

أمّا اسم الجنس فإذا لم تختلف أنواعه فيمتنع جمعه^(٢).

أمّا إذا اختلفت أنواعه ففيه خلاف:

فذهب جمهور العلماء إلى أنه سماعي^(٣). وذهب المبرد^(٤) إلى أنه قياسي.

وذلك نحو: تمر وتمور.

هذا وقد وجّه ابن جني هذه القراءة (ثُمُرَات) على أنها جمع الجمع وإن أتت

على صيغة القلة (جمع المؤنث السالم)، وممن قال بهذا التوجيه العكبري^(٥).

أمّا الزمخشري فقد وجّه بحجّ جمع الجمع المراد به الكثرة على صيغة القلة أن

ذلك من باب أن الجموع يتعاور بعضها موقع بعض لالتقائها في الجمعية^(٦).

وقد اعترض أبو حيّان على الزمخشري في هذا حيث يقول: "... من

للتبويض، والألف واللام في الثمرات كتعريف الجنس وجمع، لاختلاف أنواعه.

ولا ضرورة تدعو إلى ارتكاب أن الثمرات من باب الجموع التي يتفاوت بعضها

ببعض لالتقائها في الجمعية... فقامت الثمرات مقام الثمر أو الثمار على ما

ذهب إليه الزمخشري؛ لأن هذا من الجمع المحلى بالألف واللام، فهو وإن كان

جمع قلة فإن الألف واللام التي للعموم تنقله من الاختصاص بجمع القلة للعموم،

(١) انظر: الكتاب ٦١٨/٣، ٦١٩؛ والارتشاف ٤٧٣/١. وانظر المساعد ٤٨٦/٣؛ وهمع الهوامع ٣٣٦/٣.

(٢) انظر: الارتشاف ٤٧٣/١؛ والهمع ٣٣٤/٣؛ وحاشية الصبان ١٥٢/٤.

(٣) انظر: الكتاب ٦١٩/٣؛ والتبصرة والتذكرة ٦٨٢/٢؛ وشرح الشافية للرضي ٢٠٨/٢.

(٤) انظر: المذكر والمؤنث ١٠٣؛ والتبصرة والتذكرة ٦٨٢/٢؛ وحاشية الصبان ١٥٢/٤.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٦٤/٢.

(٦) انظر: الكشف ١٢٥/١.

فلا فرق بين الثمرات والثمار، إذ الألف واللام للاستغراق فيهما^(١).

وقد وافق السمين الحلبي^(٢) أبا حيان في هذا الاعتراض.

أمّا القرطبي^(٣) فقد جعل (الثُّمر) على (فُعْل) جمع (ثُمار) فهي عنده جمع جمع. وهذا المقدم عنده، وأجاز أن تكون (الثُّمر) جمع (ثَمرة) فهي ليست بجمع جمع.

ويؤخذ على ابن جني في نصه السابق قوله: "... ثم ضمت الميم إشباعاً وتمكيناً، كقولهم، في بُرد بُردٌ، وفي قُفل قُفلٌ".

فكيف تضم الميم وهي في الأصل مضمومة: (ثُمر - خُشب - أُكُم)، كما أنه لا وجه واضحاً بحمله على بُرد، بُردٌ، قُفل، قُفل، فليس هذا أصله (ثُمر) ثم ضمت الميم منه فقليل (ثُمر).

(١) البحر المحيط ٢٣٨/١.

(٢) انظر: الدر المصون ١/١٩٣، ١٩٤.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/٤٦.

المطلب الثالث

جمع المصادر

جمع المصادر

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبي هريرة وأبي الدرداء وابن مسعود وعون العُقيلي: (فَلَا تَعْلَمَ نفس ما أخفي لها من قُرَّات أعين)^(١) بالجمع^(٢).
"الْقُرَّة: المصدر. وكان قياسه ألا يجمع؛ لأن المصدر اسم جنس، والأجناس أبعد شيء عن الجمعية؛ لاستحالة المعنى في ذلك. لكن جعلت الْقُرَّة هنا نوعاً، فجاز جمعها. كما تقول: نحن في أشغال. وبيننا حروب. وهناك أحزان وأمراض. وحسن لفظ الجمع هنا أيضاً إضافة (الْقُرَّات) إلى لفظ الجماعة. أعني الأعين. فقولنا إذاً: أشغال القوم أشبه لفظاً من أشغال زيد، وكلاهما صحيح. غير أن فيه مذكّره. وليس ينبغي أن يحتقر في هذه اللغة الشريفة تجانس الألفاظ؛ فإن أكثرها دائر عليه في أكثر الوقت"^(٣).
ويقول في موضع آخر: "... وعليه كسروا المصدر وهو (فَعَلَ) على ما يكسر عليه فاعل في الوصف وهو فَوَاعِل..."^(٤).

* * *

المصادر على نوعين: منها ما بقي على مصدريته، ومنها ما زال عنه معنى المصدرية. وعليه فقد اختلفت النظرة والحكم.
أما ما بقي على مصدريته فهو نوعان أحدهما المصدر المبهم وهو المؤكد

(١) سورة السجدة. آية: ١٧.

(٢) انظر القراءة في: معاني القرآن وإعرابه ٢٠٧/٤؛ ومختصر في شواذ القرآن ١١٩؛ والكشاف ٥١٩/٣ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٣٦٣/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢٩٧/٢؛ وتفسير البيضاوي ٤٥٠/٧؛ والجامع لأحكام القرآن ٩٥/١٤؛ والبحر المحيط ١٩٧/٧؛ والدر المصون ٨٧/٩؛ وحاشية الشهاب ٤٥٠/٧.

(٣) المحتسب ١٧٤/٢.

(٤) المحتسب ٥٧/١. وانظر: ٨٢/١، ١٣/٢، ٣٣٠/٢.

لعامله من غير زيادة؛ كشربتُ شرباً، وهذا لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

والآخر المصدر المختص، وهو مازاد على معنى عامله، فأفاد نوعاً أو عدداً، نحو: ضربت ضرب الأمير أو ضربتين أو ضربات، وهذا يثنى ويجمع. وثمة خلاف في الأول - أعني المصدر المبهم - ففيه قولان، أحدهما: أنه يجمع قياساً على ما سمع منه؛ كالعقول والألباب، والثاني: أنه لا يجمع قياساً للأنواع على الآحاد، فإنها لا تثنى ولا تجمع؛ لاختلافها^(١)، وكذلك المصدر فإنه يقع للواحد والجمع والمذكر والمؤنث، لأنه كاسم الجنس، كما قال ابن جني^(٢). أما ما أزيل عنه معنى المصدرية وأصبح اسماً لشيء معين فلا خلاف في جواز أن يجمع.

يقول سيبويه عن هذا المعنى "ولو سميت رجلاً بضرب لقلت: ضربون وضروب؛ لأنه قد صار اسماً بمنزلة عمرو، وهم قد يجمعون المصادر فيقولون: أمراض وأشغال وعقول، فإذا صار اسماً فهو أجدر أن يجمع"^(٣) نحو: كتاب، فهو مصدر وقد جمع على كتب. ولكنه لما صار هنا اسم عين جمع. وما بقي فيه معنى المصدرية، فإنه لا يجمع إلا إذا اختلفت الأنواع. فابن جني - كما سبق في نصه - يمنع جمع المصادر المؤكدة، ويجيزه في المصادر النوعية؛ فهو على مذهب الجمهور. ومن وافق ابن جني في توجيهه لهذه القراءة العكيري^(٤) والقرطبي^(٥).

(١) انظر: شرح التسهيل ١٨٠/٢؛ وارتشاف الضرب ١٣٥/٣؛ والمساعد ٤٦٥/١.

(٢) انظر: المحتسب ١٧٤/٢.

(٣) الكتاب ٤٠١/٣.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٩٧/٢.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٩٥/١٤.

المطلب الرابع

ما يستعمل للجمع والمفرد بلفظ واحد

ما يستعمل للجمع والمفرد بلفظ واحد

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة يحيى بن يعمر: (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدِي وَلِلْمُؤْمِنِينَ)^(١) بضم الواو^(٢).

"الوُلْد يكون واحداً ويكون جمعاً قال في الواحد:

فَلَيْتَ زَيْدًا كَانَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَلَيْتَ زَيْدًا كَانَ وَلَدَ حِمَارٍ^(٣)

ومن كلام بني أسد: وَلَدُكَ مِنْ دَمِي عَقِيكَ^(٤): أَي وَلَدُكَ مِنْ وَلَدَتِهِ فَسَال دَمُكَ عَلَى عَقِيكَ عِنْد وَلَادَتِهِ، لَا مَنْ اتَّخَذْتَهُ وَلَدًا، قَرِيبًا كَانَ مِنْكَ أَوْ بَعِيدًا.

وَإِذَا كَانَ جَمْعًا فَهُوَ جَمْع وَلَدٍ؛ كَأَسَدٍ وَأَسَدٍ، وَخَشْبَةٍ وَخُشْبٍ. وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوُلْدُ أَيْضًا جَمْع وَلَدٍ، كَالْفُلْكِ فِي أَنَّهُ جَمْع الْفَلَكِ، وَقَالُوا كُوزٌ^(٥) النَّاقَةُ لِلوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةُ عَلَى هَذَا، وَرَجُلٌ هُوْدُ أَي ثَائِبٌ، وَقَوْمٌ هُوْدُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالَهُ وَوُلْدُهُ﴾^(٦) أَي رَهْطُهُ، وَيُقَالُ: وَلَدٌ. وَالْوَلَدُ اسْمٌ يَجْمَعُ الْوَاحِدَ وَالْجَمَاعَةَ، وَالْأُنْثَى وَالذَّكَرَ. وَقَالُوا وَلَدٌ أَيْضًا^(٧).

(١) سورة نوح. آية: ٢٨.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٧٣ بدون نسبة؛ والكشاف ٩٢٧/٢ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٣/٣٤٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/٧٣٨ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٥/٤٢٣؛ والدر المصون ٧/١١٨.

(٣) البيت من (الطويل)، لم أعرف قائله: انظره في: معاني القرآن للفراء ١٧٣/٢؛ والمحزر الوجيز ٣/٣٤٣؛ ولسان العرب (و ل د) ٣/٤٦٨؛ والبحر المحيط ٥/٤٢٣؛ والدر المصون ٧/١١٨؛ وروح المعاني ١٤/٣٤٤.

(٤) مثل، انظر: معاني القرآن للفراء ١٧٣/٢، ومجمع الأمثال ٢/٣٦٣.

(٥) كُوزُ النَّاقَةِ: الرَّحْلُ. انظر: اللسان (ك و ر) ٥/١٥٤.

(٦) سورة نوح. آية: ٢١، وهي قراءة سبعية.

(٧) المحتسب ١/٣٦٥.

وقال في موضع آخر: "... ويجوز أيضاً أن يكون جمعاً مكسراً، كظريف وظراف،
ودرع دِلاص^(١)، وأدرع دِلاص، وناقَة هِجان^(٢) وأَيْنَق هِجان^(٣)."

* * *

تعرّض ابن جني في النصين السابقين إلى ما يستعمل للواحد والجمع بلفظ
واحد؛ مثل: الولد والفلّك والدّلاص والهيجان.

وقد اختلف النحاة في هذه المفردات:

فذهب الخليل وسيبويه^(٤) إلى أنها مفردة إذا دلت على الإفراد، وإذا دلت
على الجماعة فهي جموع. ويقدر التكسير بتغيير مقدار في الحركات^(٥).

وعلى هذا الرأي المبرد^(٦)، وابن السراج^(٧)، والفارسي^(٨)، والصيمري^(٩)،
وابن يعيش^(١٠)، وابن عصفور^(١١)، وغيرهم^(١٢).

وذهب بعض العلماء إلى أنها ليست جموعاً وإنما هي أسماء جموع^(١٣). وقد

(١) الدّلاص الدّلاص: اللّين البرّاق الأملس. اللسان (د ل ص) ٣٧/٧.

(٢) الهجان: من الإبل البيض الكرام. اللسان (هـ ج ن) ٤٣١/١٣.

(٣) المحتسب ١٠٩/٢. وانظر: ٣٥٢/١.

(٤) انظر: الكتاب ٥٧٧/٣، ٦٣٩، ٦٤٠.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٠٩/٤.

(٦) انظر: المقتضب ٢٠٣/٢، ٢٠٤.

(٧) انظر: الأصول ٤٣١/٢، ١٩/٣، ٢٠.

(٨) انظر: التكملة ٤١٢، ٤٧٠، ٤٧١.

(٩) انظر: التبصرة والتذكرة ٦٤٦/٢، ٦٤٧.

(١٠) انظر: شرح المفصل ٢٠، ١٩/٥؛ ٥١، ٥٠.

(١١) انظر: شرح الجمل ٥٣٥/٢.

(١٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣٣/٥؛ والمساعد ٣٩٢/٣.

(١٣) انظر: الارتشاف ٤٠٢/١؛ وجمع الهوامع ٣٣٩/٣.

صحح هذا المذهب ابن مالك^(١).

وذهب البعض إلى أنها أسماء مفردة تذكر وتؤنث^(٢).

أمّا الجرمي^(٣): فذهب إلى أنها صفات تجري مجرى المصادر نحو: (جُنُب) فيوصف بها المفرد والجمع على حدٍّ سواء.

هذا وقد وجّه ابن جني هذه القراءة على احتمالية أن تكون لغة، وقد نسبها لبني أسد. أو أن تكون جمعاً؛ كأَسَد وأُسَد، مع جواز أن تكون هذه اللفظة (الوُلْد) مما يشترك بين المفرد والجماعة^(٤).

وهو في الوجه الأول موافق للفراء^(٥)، إذ يقول الفراء: "... وقيس تجعل الوُلْد جمعاً، والوَلَد واحداً"^(٦).

ومن وافق ابن جني وذكر كلا الوجهين: ابن خالويه^(٧)، والزمخشري^(٨)، وابن عطية^(٩)، وأبو حيّان^(١٠)، والسمين الحلبي^(١١).

أمّا العكبري^(١٢) فقد اقتصر على وجه اللغة؛ فهو موافق للفراء.

(١) انظر: التسهيل ٢٦٧.

(٢) انظر: الارتشاف ٤٠٢/١؛ وجمع الهوامع ٣٣٩/٣. وانظر: المذكر والمؤنث للفراء ٩٨.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ١٣٦، ١٣٥/٢.

(٤) انظر: النص السابق ص ٤٨٧.

(٥) انظر: معاني القرآن له ١٧٣/٢.

(٦) معاني القرآن ١٧٣/٢.

(٧) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٧٣.

(٨) انظر: الكشف ٩٢٧/٢.

(٩) انظر: المحرر الوجيز ٣٤٣/٣.

(١٠) انظر: البحر المحيط ٤٢٣/٥.

(١١) انظر: الدر المصون ١١٨/٧.

(١٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٧٣٨/١.

الفصل الخامس

التصغير

وفيه بعد التقديم المسائل الآتية:

- ١- تصغير المبدل.
- ٢- تصغير عَشِيَّة.
- ٣- تصغير الأسماء المبنية.
- ٤- تصغير الترخيم.

تقديم

التصغير: لغة^(١) التقليل. فهو مصدر قولك: صغرت الشيء تصغيراً إذا قللته. ويقال: صغّرت وأصغّرت جعلته صغيراً.

اصطلاحاً^(٢): تحويل الاسم إلى صيغة (فُعِيل أو فُعِيل أو فُعِيل)، فنحو: نَهَرَ وقَمَطَر ومفتاح، يقال في تصغيرها: نُهَيْر، وقَمِيطَر ومُفَيْتِيح. وقد قصد بالتصغير الاختصار^(٣)، فقولك: (رُجَيْل) أخصر وأخف من قولك: رجل صغير أو حقير.

أغراض التصغير:

عند البصريين أربعة، وهي^(٤):

الأول: تحقير ما يتوهم أنه عظيم. نحو قولك: رُجَيْل، وعُوَيْلِم.
الثاني: تقليل ما يتوهم أنه كثير. كتصغير الجمع فإنه يراد به تقليل عدده، نحو: عندي دريهمات.

الثالث: تقريب ما يتوهم أنه بعيد زماناً أو مكاناً أو قدراً، نحو: بُعِيد المغرب، وفُوق هذا، وأصِغِر منك.

الرابع: تصغير ما يتوهم أنه كبير، نحو: جُبَيْل^(٥).

(١) انظر: اللسان (ص غ ر) ٤/٤٥٨، ٤٥٩؛ والقاموس (ص غ ر) ٣٨٣. وانظر: الصَّبَان ٤/١٥٥.

(٢) انظر: شرح المفصل ٥/١١٣؛ وأوضح المسالك ٤/٢٩٢؛ والتصريح ٢/٣١٧.

(٣) انظر: شرح المفصل ٥/١١٣؛ وشرح الشافية للرضي ١/١٩٢.

(٤) انظر: شرح المفصل ٥/١١٣، ١١٤؛ والارتشاف ١/٣٥١؛ والتصريح ٢/٣١٧؛ وشرح

الاشموني ٤/١٥٧.

(٥) شرح الأشموني ٤/١٥٧.

وزاد الكوفيون غرضاً خامساً^(١) وهو التعظيم. فقالوا: إن التصغير قد يجيء للتعظيم، وجعلوا منه قول لبيد بن ربيعة في قصيدته التي رثى بها النعمان بن المنذر:

وَكُلَّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُويْهِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(٢)
حيث صغّر الشاعر (الداهية) والمراد بها الموت. ولا توجد داهية أعظم منه. وعليه فقد صغّر للتعظيم.

وقد أرجع البصريون هذا التصغير في دويهيّة إلى معنى التحقير^(٣)، وقالوا: إن أصغر الأشياء قد تؤدي إلى الموت فالناس محتقرة لها. أو أن الداهية خفية فلا يعلم أسبابها وإن كان الموت عظيماً. أو أن المراد أنه صغر المدة. ومنه أيضاً قول الشاعر^(٤):

فُؤَيْقٌ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لَتَبْلُغْهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا
فظاهر البيت يدل على أنه يريد جبلاً عظيماً بدليل قوله (حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا).

(١) انظر: شرح الأشموني ١٥٧/٤.

(٢) البيت من (الطويل)، انظر: الديوان ١٣٢؛ وانظر: النكت ٩١٦/٢؛ والأُمالي الشجرية ٣٦/١، ٢٥٧/٢؛ وشرح المفصل ١١٤/٥؛ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/٢؛ وشرح الفية ابن معطي ١٢٠٢/٢؛ وشرح شواهد الشافية ٨٥/٤؛ والخزانة ٢٥٣/٢، ١٥٩/٦، ١٦١.

(٣) انظر في التأويلات: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٩١٧/٢؛ وشرح المفصل ١١٥/٥؛ وشرح جمل الزجاجي ٢٩٠/٢؛ وشرح الشافية للرضي ١٩٢، ١٩١/١؛ وتوضيح المقاصد ٩٠/٥؛ والتصريح ٣١٧/٢.

(٤) البيت من (الطويل) لأوس بن حجر. انظر: الديوان ٨٧؛ والمسائل البصريات ٣٥٠/١؛ وشرح المفصل ١١٤/٥؛ وشرح الشافية ١٩٢/١؛ والمساعد ٤٩٢/٣.

وقد أرجع البصريون هذا التصغير في (جُبَيْل) إلى أن المراد به أنه صغير العرض دقيق الرأس شاق المصعد^(١).

ومن هذا أيضاً قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مدح عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:
"كُنَيْفٌ مُلِيٌّ عِلْمًا"^(٢).

شروط التصغير^(٣):

أولاً: أن يكون المصغر اسماً. فلا تصغر الأفعال ولا الحروف؛ وذلك أن التصغير وصف في المعنى. والفعل والحرف لا يوصفان وشذ تصغير فعل التعجب.

ثانياً: ألا يكون متوغلاً في شبه الحرف، فلا تصغر المضمرات إلا ما شذ من تصغير العرب لـ (الذي) و (التي) وأسماء الإشارة.

ثالثاً: ألا يكون معنى اللفظ قابلاً للتحقير والتصغير. فلا يجوز تصغير الأسماء المعظمة شرعاً مقصوداً بها مسمياتها؛ لأن تصغيرها ينافي تعظيمها. كما لا يجوز تحقير أسماء الله وصفاته والكتب السماوية.

رابعاً: أن يكون خالياً من صيغ التصغير وما شابهها. نحو (الْكَمَيْت) من الخيل، و (الْجُمَيْل) من الطيور شبيه العصفور، ولا اسم الفاعل من (فَيْعَل) نحو: مُبَيِّطٌ ومُسَيِّطٌ، لأن صيغته تشبه صيغة التصغير^(٤).

هذا وفيما يلي دراسة لما ورد عند ابن جني في كتابه المحتسب:

(١) انظر: النكت ٩١٦/٢؛ وشرح المفصل ١١٤/٥؛ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/٢؛ وشرح ألفية ابن معطي ١٢٠٢/٢.

(٢) انظر: اللسان ٣١٠/٩؛ والمصباح المنير ٢٠٧؛ والقاموس المحيط ٧٦٦، ٧٦٥ (ك ن ف).

(٣) انظر في هذه الشروط: التسهيل ٢٨٤؛ والمساعد ٤٩٢/٣، ٤٩٣؛ والتصريح ٣١٧/٢؛ وشرح الأشموني وحاشية الصبان ١٥٧، ١٥٦/٤.

(٤) انظر: التصريح ٣١٧/٢.

١ - تصغير المبدل

قال أبو الفتح:

"وحكى يونس في تحقير الناب: نويب؛ وذلك أنه حمل الألف هنا إذا كانت عيناً على أحكام ما يكثر؛ وهو قلب العين عن الواو في غالب الأمر، وهو: باب ودار وساق ونار، فقال: نويب وإن كان من الياء حملاً على الباب الأكثر، وهو قولك في مال: مويل، وفي ساق: سويقة وفي دار: دويرة"^(١).
وقال: "... ألا ترى أنهم قالوا في تحقير قائم: قوينم فأثبتوا همزه كما أثبتوا همزة سائل من سأل.

وقالوا في تحقير أدور: أدينر فأجروها مجرى همزة أروس"^(٢).

* * *

تعرض ابن جني في النصين السابقين إلى تصغير المبدل. والمبدل على نوعين^(٣):
الأول: ما كان لازماً: وهو ما كانت علة القلب فيه ثابتة في المكبر والمصغر.
الثاني: ما كان غير لازم: وهو ما كانت العلة فيه في المكبر دون المصغر.
فإذا صغر ما البدل فيه غير لازم نحو: (ناب) و(باب) يرد إلى أصله؛ وذلك لذهاب المقتضى للقلب؛ وذلك أنك ضمنت الأول وإذا ضمته زال المسوّغ لقلب العين ألفاً: وهو تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلها، فتزد هذه الألف التي في (باب) و(ناب) وما شاكلهما إلى أصلها. فيقال: بُويب، ونُيب^(٤).

(١) المحتسب ١٣٢/١، ١٣٣.

(٢) المحتسب ٤٩/١.

(٣) انظر: شرح المفصل ١٢٢/٥؛ وشرح الجاربردي ٨٠/١.

(٤) انظر: الكتاب ٤٦٢، ٤٦١/٣؛ وشرح المفصل ١٢٣/٥؛ وشرح الشافية للرضي ٢٠٥/١ -

٢٠٩؛ وشرحها لركن الدين ٥٤٦، ٥٤٧؛ وشرح الجاربردي ٨٠/١.

وحكى يونس في تحقير الناب: النويب^(١). وهو مذهب الكوفيين^(٢). فقد أجازوا فيما ألفه ياء الإبدال واواً أيضاً.

ووافقهم في إجازة ذلك ابن مالك إجازة مرجوحة^(٣).

وقد اعتمدوا في مذهبهم هذا^(٤) على الأكثر في قلب العين واواً.

وغلّط سيويه هذا الإبدال في (ناب) إلى الواو، فقال: "ومن العرب من يقول في ناب: نُوب فيحيء بالواو؛ لأن هذه الألف مبدلة من الواو وأكثر. وهو غلط منهم"^(٥).

وقد قالت العرب عن المسنة من الإبل: (نُوب) وهو شاذة^(٦) عند البصريين من جهتين الأولى: الإبدال واواً. والثانية: عدم لحاق تاء التأنيث لها؛ لأنه مسمى به مؤنث.

أمّا عند الكوفيين فشاذ عندهم من الجهة الثانية فحسب.

أمّا إذا صُغّر ما البدل فيه لازم، نحو: قائم وبائع، فإنه لا يرد إلى أصله في التصغير، فيقال في تصغيرهما: قُويّم، وبُويّع بالهمز. وهذا هو مذهب سيويه والجمهور^(٧).

(١) انظر: المحتسب ١/١٣٢.

(٢) انظر: الارتشاف ١/٣٥٩، ٣٦٠؛ والمساعد ٣/٤٩٨؛ وجمع الهوامع ٣/٣٤٢؛ وشرح الأشموني ١٦٥/٤.

(٣) انظر: التسهيل ٢٨٤؛ والمساعد ٣/٤٩٨؛ والجمع ٣/٣٤٢؛ وشرح الأشموني ١٦٥/٤.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٤٦٢؛ والمحتسب ١/١٣٢، ١٣٣.

(٥) انظر: الكتاب ٣/٤٦٢. وانظر: الأصول ٣/٣٨؛ والمقرّب ٢/٤٤٣.

(٦) انظر: الارتشاف ١/٣٦٠؛ والمساعد ٣/٤٩٨.

(٧) انظر: الكتاب ٣/٤٦٣؛ والأصول ٣/٥٩؛ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٩؛ وشرح المفصل ١٢٣/٥؛ وشرح الشافية للرضي ١/٢١٤.

أما أبو عمر الجرمي^(١) فخالف وذهب إلى أن تصغيرهما: قَوَّيمٌ وبَوَّيعٌ.
ومرجع هذا الاختلاف اختلافٌ مقتضى الإعلال عندهما: فالجرمي يرى أن
علة القلب هي وقوع الواو أو الياء بعد ألف زائدة، وهي مجاورة للطرف فقلبتا
همزة كما في عطاء وكساء، وأنت إذا صغرت تزول الألف فتعود الهمزة إلى
أصلها من الواو أو الياء.

وعليه فإن الإبدال عنده غير لازم.

أما سيبويه والجمهور فالعلة عندهم وقوع الياء أو الواو عيناً لاسم فاعل
أعلت في فعله.

ويضيف ابن يعيش، فيقول: "وسيبويه وأصحابه اعتمدوا على قوة الهمزة هنا
بشوتها في التكسير، نحو: قوائم وبوائع، وكل العرب تهمز الجمع فلذلك كانت
الهمزة في قائم وبائع لازمة، وإن كانت حدثت عن علة"^(٢).

وعليه فإن سيبويه يُصغّر (أدُور) على أدِئِر^(٣).

أما الجرمي^(٤) فيقول في التصغير: أدِيرٌ بغير همز، ووافقه المبرد^(٥).

هذا، ويتضح من نص ابن جني موافقته لسيبويه والجمهور فقد صغّر (قائم)
على (قويثم) و(أدُور) على (أدِئِر) بإثبات الهمز في كلٍّ.
وقد صحح ابن مالك ما ذهب إليه سيبويه^(٦).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٩؛ والنكت للأعلم ٢/٩٣٦؛ والارتشاف ١/٣٧٢؛ وشرح
المفصل ٥/١٢٣؛ وشرح الشافية للرضي ١/٢١٥.

(٢) شرح المفصل ٥/١٢٣.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٤٦٣؛ والأصول ٣/٥٩؛ وشرح الشافية للرضي ١/٢١٤؛ والارتشاف ١/٣٧٢.

(٤) انظر: النكت للأعلم ٢/٩٣٦؛ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٩؛ والارتشاف ١/٣٧٢.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ١/٢١٦؛ والارتشاف ١/٣٧٢، ٣٧٣.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٩.

٢- تصغير عَشِيَّة

تعرّض ابن جني عرضاً للفظَة عَشِيَّشِيَّة^(١)، وهي من شواذ التصغير. وهي تصغير عَشِيَّة لتقريب الوقت. وكأن القياس فيها: عَشِيَّة^(٢)؛ لأنه يقتضي أن يضم الأول ويفتح الثاني ثم تزداد ياء التصغير ثالثة، فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف الياء الأخيرة^(٣).

وخصّت الياء الأخيرة بالحذف لتطرفها وكثرة تطرق التغير إلى اللّام^(٤). ويعلل الأزهري لهذه الشين الثانية فيقول: "...كلام العرب في تصغير عَشِيَّة: عَشِيَّشِيَّة، جاء نادراً على غير قياس، ولم أسمع عَشِيَّة في تصغير عَشِيَّة وذلك أن عَشِيَّة تصغير العَشْوَة فأرادوا أن يفرقوا بين تصغير العَشِيَّة وبين تصغير العَشْوَة"^(٥).

ووافقه الجاربردي في قوله: "...لكنهم لو فعلوا ذلك وقالوا: عَشِيَّة في تصغير عَشِيَّة لالتبس بتصغير عَشْوَة -وهو ما بين أول الليل إلى ربه- فأبدلوا الياء الوسطى شيناً إذ يهون عليهم زيادة الحرف من جنس العين"^(٦). وذهب البعض إلى جواز تقدير مكبّر عَشِيَّشِيَّة: (عَشَاة) يقول سيبويه: "هذا باب ما يحقّر على غير بناء مكبره الذي يستعمل في الكلام فمن ذلك قول العرب

(١) انظر: المحتسب ٢/٢٧٧.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ١/٢٧٥؛ وشرحها لركن الدين ٥٨٦؛ والتصريح ٢/٣١٩.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٤٧١؛ وشرح المفصل ٥/١٢٥؛ وشرح الشافية للرضي ١/٢٧٥، وشرحها

لركن الدين ٥٨٦، والتصريح ٢/٣١٩، وشرح الشافية للجاربردي ١/٨٤.

(٤) انظر: شرح المفصل ٥/١٢٥.

(٥) تهذيب اللغة (ع ش ١) ٣/٥٨.

(٦) شرح الجاربردي ١/٩٤.

في مغرب الشمس: مُغِيرَانِ الشمس، وفي العشي آتِيكَ عُشْيَانًا.
وسمعنا من العرب من يقول في عَشِيَّة: عُشِيْشِيَّة، فكأنهم حَقَرُوا مَغْرِبَانِ
وعَشْيَانِ وعَشَاءة^(١).
فكأن هذه الألفاظ مما اسْتَعْنِي فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل^(٢).
هذا. وقد نسب التصغير في (عُشِيْشِيَّة) إلى رجلٍ من جهينة^(٣). فلعله
يمثل لهجته.

(١) الكتاب ٤٨٤/٣. وانظر: التبصرة والتذكرة ٧٠٩/٢؛ وشرح الشافية للرضي ٢٧٥/١؛
وشرحها لركن الدين ٥٨٧؛ وجمع الهوامع ٣٥١/٣؛ والتصريح ٣١٩/٢.
(٢) انظر: الارتشاف ٣٩٠/١؛ وشرح الأشموني ١٥٩/٤.
(٣) انظر: اللهجات في الكتاب ٥٤٣.

٣- تصغير الأسماء المبنية

قال أبو الفتح: "... ويدل على أن أصل ذا ذِيّ وأنه ثلاثي جواز تحقيره في قولك: ذِيّا، ولو كان ثنائياً لما جاز تحقيره كما لا تحقر (ما) و(من)"^(١).

* * *

القياس في الأسماء المبنية المبهمة ألا تصغر؛ وذلك لغلبة شبه الحرف عليها من حيث أنها مبنية على حرفين إلا أنها لما تصرّفت تصرّف الأسماء المتمكنة بأن ثنيت وجمعت وأنثت ووصفت ووصف بها صُغِرَتْ^(٢).

إلا أنها لما كان تصغيرها خلاف الأصل خولف بتصغيرها تصغير الأسماء المتمكنة، فلم يضم الأول، وألحق قبل آخرها ألف عوضاً عن ضم الميم. يقول سيبويه: "هذا باب تحقير الأسماء المبهمة: اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء، فإنه يترك أوائلها قبل أن تحقر... وذلك قولك في هذا: هذِيّا، وذاك: ذِيّاك، وفي أولى: أَلِيّا، وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها على غير حال أواخر غيرها كما صارت أوائلها على ذلك"^(٣).

فقل في تصغير ذا: ذِيّا بزيادة ياء ثالثة ساكنة كما هي الحال في الأسماء المتمكنة^(٤).

والأصل في ذِيّا: ذِيّا بثلاث ياءات؛ ذلك أنها قبل التصغير كانت (ذا) ثم أُتِيَ بياء؛ ليكون البناء ثلاثياً (ذاي) ثم صُغِرَتْ وألحقت بها ياء التصغير الساكنة ثالثة

(١) المحتسب ٢٤٤/١.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٣٩/٥؛ وشرح الشافية للرضي ٢٨٤/١.

(٣) الكتاب ٤٨٧/٣؛ والنكت ٩٤٩/٢؛ وشرح الشافية ٢٨٤/١؛ والتصريح ٣٢٥/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٢٤/٤؛ وشرح المفصل ١٣٩/٥؛ وشرح الشافية لركن الدين ٥٩٣.

(ذائيا)، ثم تقلب الألف ياء للحاجة للحركة بسبب وقوع ياء التصغير بعدها؛ وأن ياء التصغير لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً، فتصير إلى (ذَيّا)^(١) بثلاث ياءات الأولى في تقدير عين الكلمة المنقلبة عن الألف والثانية ياء التصغير والثالثة في تقدير لام الكلمة فتحذف المتحركتين للتخفيف.

وعليه فأبي الياءات تحذف؟ يقول ابن مالك: "... فلم يجر حذف ياء التصغير لدلالاتها على معنى، ولا حذف الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها فلو حُذفت لزم فتح ياء التصغير وهي لا تحرك لشبهها بألف التكسير. فتعين حذف الأولى (وهي في تقدير عين الكلمة) مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية فاغتفر كونه عاضداً لما قصد من مخالفة تصغير ما لا تمكّن له لتصغيرها ما هو متمكن"^(٢).

(١) انظر: شرح المفصل ١٣٩/٥؛ وشرح الشافية للرضي ٢٨٤/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٩٢٥/٤.

٤- تصغير الترخيم

قال أبو الفتح " ... تحقير الترخيم نحو قولهم في حارث: حريث، وفي أزهر: زهير"^(١).

* * *

الترخيم في اللغة: التليين والترقيق. وقيل الحذف، والتثقيب^(٢).
أمّا في اصطلاح الصرفيين فهو: حذف جميع الزوائد ثم تصغير ما بقي^(٣).
فيقال في مخرج: خريج وفي قرطاس: قريطس.
فإن كان ثلاثياً رُدَّ إلى (فُعِيل)، وإن كان رباعي الأصول رُدَّ إلى (فُعَيْل)^(٤).
وقد اختلف العلماء فيه:
فذهب الفراء^(٥) وثلعب^(٦) وقيل الكوفيون^(٧) إلى أنه لا يصغر تصغير الترخيم
إلاّ العلم؛ وذلك أنه عند الحذف يختل الاسم فما بقي منه يدل على ما حذف؛
وذلك لشهرة العلم.
أمّا البصريون^(٨) فقد أجازوه في العلم وغيره. ومن ذلك ما ورد في المثل من

(١) المحتسب ١٣٥/٢.

(٢) انظر: (رخم) في: اللسان ٢٣٤/١٢؛ والقاموس المحيط ١٠٠٣؛ وانظر: شرح الأشموني ١٧١/٣.

(٣) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٥٩٢؛ وجمع الهوامع ٣٥٤/٣؛ وشرح الأشموني ١٦٩/٤.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٢٦/٤؛ وجمع الهوامع ٣٥٤/٣؛ وشرح الأشموني ١٦٩/٤.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٨٣/١؛ والارتشاف ٤٠٠/١؛ وشفاء العليل ١٠٦٢/٣.

(٦) انظر: الارتشاف ٤٠٠/١؛ وجمع الهوامع ٣٥٤/٣.

(٧) انظر: الارتشاف ٤٠٠/١.

(٨) انظر: الارتشاف ٤٠٠/١؛ وجمع الهوامع ٣٥٤/٣.

قولهم في تصغير (أحمق): (عَرَفَ حُمِيقٌ جَمَلَهُ)^(١)، وقولهم في تصغير (أبلى):
(يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيُذَمُّ)^(٢).

وإذا صَغُرَتِ اسماً مؤنثاً عارياً من التاء هذا التصغير ألحقت التاء به مطلقاً^(٣)،
فنحو: زينب وسعاد يقال فيها: زُنَيْبَةٌ، وسُعَيْدَةٌ.

أما الصفات التي للمؤنث فلا تلحقها^(٤)، فنحو: طالق وحائض يقال فيها:
طَلِيقٌ وَحَيِّضٌ.

وقد يحذف لتصغير الترخيم أصل يشبه الزائد، وذلك في نحو قولهم في تصغير
إبراهيم: بريه، وفي تصغير إسماعيل: سميع. مع العلم أن الميم في إبراهيم واللام في
إسماعيل أصل باتفاق الجميع^(٥).

أما الهمزة فتحذف وقد اختلف فيها:

فذهب سيويوه إلى أنها زائدة^(٦)، بدليل حذفها في تصغير الترخيم. والحذف
دليل زيادة.

وذهب المبرد^(٧) إلى أصالتها، بدليل أن الهمزة لا تكون زائدة إلا وبعدها

(١) هذا مثل يضرب للرجل يأنس بالرجل حتى يجترئ عليه. انظر: جمهرة الأمثال ٤٤/٢؛ وجمع
الأمثال ١٢/٢؛ وانظر: شرح الشافية للرضي ٢٨٣/١؛ والارتشاف ٤٠٠/١.

(٢) هذا المثل يضرب لمن يحسن ثم يلام. انظر: جمع الأمثال ٤١٤/٣؛ والارتشاف ٤٠٠/١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٢٦/٤؛ والارتشاف ٤٠٠/١؛ وجمع الخوامع ٣٥٤/٣؛ وشرح
الاشموني ١٦٩/٤.

(٤) انظر: الارتشاف ٤٠٠/١؛ وجمع الخوامع ٣٥٤/٣.

(٥) انظر: الكتاب ٤٧٦/٣؛ والأصول ٦١/٣؛ وشرح الكافية الشافية ١٩٢٧/٤؛ وشرح الشافية
للرضي ٢٨٣/١.

(٦) الكتاب ٤٤٦/٣؛ والارتشاف ٤٠٠/١؛ وجمع الخوامع ٣٥٤/٣.

(٧) انظر: الأصول ٦١/٣؛ وشرح الشافية للرضي ٢٨٤/١؛ والارتشاف ٤٠٠/١؛ وشفاء العليل

أربعة أصول.

وقد صحح أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه^(١). معضداً رأيه بما رواه أبو زيد وغيره. ووافقه في ذلك السيوطي^(٢) والأشموني^(٣).

١٠٦٣/٣؛ وجمع الهوامع ٣/٣٥٤؛ وشرح الأشموني ٤/١٧٠.

(١) انظر: الارتشاف ١/٤٠٠.

(٢) انظر: جمع الهوامع ٣/٣٥٥.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٤/١٧٠.

الفصل السادس

النسب

وفيه بعد التقديم المسائل الآتية:

- ١- النسب إلى فَعِيْلَة.
- ٢- النسب إلى ساكن العين محذوف الفاء معتل اللّام.
- ٣- النسب إلى المركّب الإسنادي.
- ٤- الشذوذ في النسب.
- ٥- تخفيف ياء النسب.

الإعراب إليها.

الثاني: معنوي: وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له.

الثالث: حكمي: وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة سواءً
أكان ظاهراً نحو: مررت برجل قرشي أبوه، أم مضمراً نحو: مررت برجل
قرشي.

وفيما يلي دراسة لما ورد عند ابن جني من مسائل النسب:

١ - النسب إلى (فَعِيلَة) و(فَعِيل)

قال أبو الفتح في معرض احتجاجه: "لما حذفوا هاء حنيفة للإضافة حذفوا معها الياء، فقالوا: حَنَفِيّ، ولما لم يكن في حنيف هاء تحذف لها الياء قالوا فيه حنيفي" (١).

* * *

تعرّض ابن جني هنا للنسب إلى فَعِيلَة صحيح اللام غير مضعف ولا معتل العين، وتفصيل ذلك أن فعيلة إن كان مضعفًا أو معتل العين بشرط صحة اللام ينسب له على لفظه، فتقول في نحو: شديدة وضرورة، وطويلة، وقولة: شديديّ، وضروريّ، وطويليّ، وقووليّ. يقول سيبويه عن شيخه الخليل: "وسألته عن شديدة فقال: لا أحذف لاستثقالهم التضعيف وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف.

قلت فكيف تقول في بني طويلة ؟ فقال لا أحذف" (٢).

ويقول ابن مالك في توضيح التعليل لعدم الحذف من المضعف والمعتل: "وامتنعوا من حذف الياء فيما ضوعف أو كانت عينه واوًا كـ(جليفة) و(طويلة) لأنهم لو حذفوا الياء فيهما لقليل: (جَلَلِيّ) و(طَوَلِيّ) فاستثقلوا فك التضعيف بلا فصل، وتصحيح الواو متحركاً مفتوحاً ما قبلها، وأبقوا الياء محصنة من ذلك" (٣).

ويضيف ابن عصفور فيقول: "وسبب ذلك أنك لو حذفت الياء لقلت طوليّ متحرك الواو وما قبلها مفتوح فتقلب ألفاً فتجيء: طاليّ فيكثر التغير ولو

(١) المحتسب ٢٦٢/١.

(٢) الكتاب ٣٣٩/٣. وانظر: التبصرة والتذكرة ٥٩٠/٢؛ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٩٩؛ وشرح

الجمل لابن عصفور ٣١٧/٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٩٤٥/٤.

لم تحذفها لثقل الاسم^(١).

وأضاف ابن مالك شرطاً آخر خاصاً به وهو عدم الشهرة^(٢). يقول ابن عقيل -عن هذا الشرط-: "هذا القيد لم يتعرّض له سيبويه ولا نحاة المغاربة، بل المشهور وغيره سواء في الحذف، حيث يحذف، وفي الإثبات، حيث يثبت. ولعله تحرز من قولهم في رُدَيْنَةٍ: رُدَيْنِي^(٣)".

فإن كانت معتلة اللام فعند النسب تحذف الياء، فتقول في النسب إلى نحو: طَوِيَّة، وحيية: طَوَوِي وحيَوِي^(٤).

أما إذا كانت (فَعِيلَة) صحيحة اللام وغير معتلة ولا مضعفة فليس إلّا حذف الياء بعد حذف تاء التانيث وفتح العين. فتقول في نحو: رَبِيعَة، وحنيفة: رَبَّعِيّ، وَحَنَفِيّ^(٥).

ويعلل صدر الأفاضل لعدم النسبة لفَعِيلَة على لفظها فيقول: "لما أعلوا الاسم بحذف الياء منه في النسبة إلى ربعة وحنيفة ألزموه الإعلال بحذف الياء منه أيضاً فقالوا: رَبَّعِي وَحَنَفِيّ، ألا ترى أنهم لما أعلّوا لام الكلمة بالقلب مثل عصي، أعلّوا الفاء بالكسر فقالوا: عَصِيّ؛ لأنه لو نسب إلى فَعِيلَة بدون حذف الياء لالتبس بالمنسوب إلى فَعِيل" ^(٦).

(١) شرح الجمل ٣١٧/٢. وانظر: أوضح المسالك ٣٠١/٤.

(٢) انظر: التسهيل ٢٦٣؛ والارتشاف ٦١٢/٢؛ وشفاء العليل ١٠٢٠/٣.

(٣) المساعد ٣٦٦/٣. وانظر: الارتشاف ٦١٢/٢.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٠/٢؛ والارتشاف ٦١٢/٢؛ وشرح ابن عقيل ٤٥٧/٢؛ واهمع

٣٦١/٣.

(٥) انظر: الكتاب ٣٣٩/٣؛ والمقتضب ١٤٥/٣؛ والبصرة والتذكرة ٥٨٩/٢؛ وشرح الأشموني ١٨٦/٤.

(٦) التخميم ١١/٣.

وقد شذت عن هذه القاعدة ألفاظ منها:

عَمِيرَة حيث قيل عَمِيرِيّ، وسليمة حيث قيل سَلِيمِيّ مخصوصين في عميرة بـكـلب، وفي سليمة بالأزد.

وفيما عداهما فعلى القياس فيقال: سَلَمِيّ، وَعَمَرِيّ. فالشذوذ السالف الذكر خاص بالقيلتين السابقتين وكأنهم قصدوا التفريق بين هاتين القيلتين وغيرهما^(١).

ومما شذ قولهم في النسبة إلى السليقة: سَلِيقِيّ والقياس: سَلَقِيّ^(٢) والأكثر شذوذاً من ذلك قولهم في بني عبدة: عُبْدِيّ بضم العين؛ وذلك أن هذه النسبة قد أخرجت اللفظة عن أصلها بضم عينها^(٣).

ومما شذ قولهم في (بني زينة): زَبَانِيّ والقياس: زَبَنِيّ وقد وجهت الصيغة المستعملة بتوجيهين^(٤):

الأول: أنهم فتحوا الباء، وقلبوا الياء ألفاً مع سكونها اكتفاءً بجزء العلة، كما في (طائي) و(ياجل).

الثاني: أنهم أشبعوا فتحة الباء من (زبنيّ) فصار زبانيّ. وكلا التوجيهين شاذ غير مقيس، فالأول شاذ إبدالاً، والثاني لا تقره الضرورة.

(١) انظر: الكتاب ٣/٣٣٩؛ وشرح الشافية للرضي ٢/٢٨؛ والارتشاف ٢/٦١٣؛ والتصريح ٢/٣٣٠؛ وشرح الأشموني ٤/١٨٦.

(٢) انظر: المحصص ١٣/٢٤١؛ وشرح الجمل ٢/٣٢٣؛ وشرح الشافية له ٢/٢٨؛ واللسان (س ل ق) ١٠/١٦١.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٣٣٦؛ وشرح المفصل ٦/١٢؛ والارتشاف ٢/٦١٣؛ وشرح الأشموني ٤/١٨٦؛ وشواذ النسب ١٠٢.

(٤) انظر: شرح المفصل ٦/١١.

٢- النسب إلى ساكن العين محذوف الفاء معتل اللام

قال أبو الفتح في معرض احتجاجه لقراءة طلحة بن سليمان: (ثُمَّ يُدْرِكُهُ الموت) ^(١) بضم الكاف ^(٢): فنظراً لنقل حركة الهاء إلى الساكن قبلها (يُدْرِكُهُ) ثم حرك الهاء على أول حالها فقال: "وفي إقرار الحركة بحالها مع تحريك ما بعدها دلالة على صحة قول سيبويه بإقرار الحركة بحرك بها الساكن عند الحذف إذا رُدَّ إلى الكلمة ما كان حذف منها في نحو: قوله في النسب إلى شَيْءٍ: وَشَوِيٍّ، وهذا مشروح هناك في موضعه" ^(٣).

* * *

عرض ابن جني هنا إلى النسب إلى ساكن العين محذوف الفاء معتل اللام نحو: شَيْءٍ وقد اختلف العلماء في كيفية النسب ومرد الاختلاف إلى أن (شَيْءٍ) وما شاكلها فاؤها واو وما بعدها ساكن. فلما حذفت الفاء حرّكت العين الساكنة بحركة الفاء المحذوفة الكسرة، وعوّض عن الفاء هاء التأنيث في آخر الكلمة، فإذا نسب إليها فإن فاء الكلمة تعود وحينئذ هل تحذف حركة العين لزوال المحذوف أم تبقى.

أ - ذهب سيبويه إلى أن كسرة العين تبقى قياساً على إبقاء حركة العين في محذوف اللام بعد رد لامه نحو: (دم)، ثم تقلب الكسرة فتحة كما هو

(١) سورة النساء. آية: ١٠٠.

(٢) انظر: الكشف ٥٨٩/١ بدون نسبة؛ والمحرر الوجيز ١٠٢/٢؛ وإعراب القراءات الشواذ ٤٠٥/١ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٣٥٠/٣ ونسبها أيضاً للنخعي وطلحة بن مصرف. وكذلك

الدر المنصور ٨٢/٤.

(٣) المختص ١٩٧/١.

القياس في النسب إلى الاسم الثلاثي مكسور العين يقول: "وتقول في الإضافة إلى شَيْءٍ: وَشَوِيٍّ، لم تُسكن العين كما لم تسكن الميم إذا قال: دَمَوِيٍّ، فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شَجَوِيٍّ"^(١). أي: قلبت فتحة على القياس.

وممن وافق سيويه ابن السّراج^(٢)، وابن ولّاد^(٣)، والفارسي^(٤)، وعبدالقاهر^(٥)، وصدر الأفاضل^(٦)، وابن يعيش^(٧)، وابن الحاجب^(٨)، وابن عصفور^(٩)، وابن مالك^(١٠)، والرضي^(١١). وقد خطأ المبرد سيويه في مذهبه هذا^(١٢).

ب- وذهب الأخفش^(١٣) إلى وجوب إعادة العين إلى سكونها الأصلي فيقال:

-
- (١) الكتاب ٣/٣٦٩.
(٢) انظر: الأصول ٣/٨٠.
(٣) انظر: الانتصار ٢١٢.
(٤) انظر: التعليقة ٣/٢٠٤.
(٥) انظر: المقتصد ١٩٤، ١٩٥.
(٦) انظر: التخمير ٣/٢٦، ٢٧.
(٧) انظر: شرح المفصل ٦/٤٣.
(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٩٩.
(٩) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٣١٥؛ والمقرّب ٢/٥٩.
(١٠) انظر: التسهيل ٢٦٣، ٢٦٤.
(١١) انظر: شرح الشافية له ٢/٧١.
(١٢) انظر: الانتصار ٢١١.
(١٣) انظر: المقتضب ٣/١٥٦؛ والأصول ٣/٨٠؛ وشرح كتاب سيويه للرماني ١/٢٠١؛ والتبصرة والتذكرة ٢/٦٠٠؛ والنكت ٢/٨٩٩؛ وشرح المفصل ٤/٦؛ وشرح الشافية للرضي ٢/٦.

وَشَوِيّ. ووافقه المبرّد^(١).

وذهب بعض العلماء إلى تجويز الوجهين: وَشَوِيّ وَوَشَوِيّ، ومنهم الرّماني^(٢)،
والصّيمري^(٣).

أمّا ابن جنيّ فالذي يظهر من نصه اختياره لمذهب سيبويه والجمهور. والذي
يمال إليه ما عليه الرّمانيّ والصّيمريّ من جواز كلا الوجهين فلكل من الفريقين
ما يعضد رأيه، فتنظير سيبويه قوي، لقياسه في الحركة على دَمَوِيّ، وكذلك
تنظير الأخفش في القوة؛ لأن فيه مراعاة لأصل حركة الحرف ولزوال المحذور
وهو الابتداء بالساكن، فكلاهما له وجه من القوة.

(١) انظر: الانتصار ٢١١؛ والتبصرة والتذكرة ٦٠١/٢.

(٢) انظر: شرح الكتاب له ٢٠١/١.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ٦٠١/٢.

٣- النسب إلى المركب الإسنادي

قال أبو الفتح في معرض احتجاجه: "وقد نحوا هذا الموضع الذي ذكرته لك في نحو قولهم: تأبط شراً تأبطي وقولهم في رجل اسمه زيد أخوك زيدي فحذفوا الجزء الثاني"^(١).

* * *

إذا أريد النسب إلى المركب الإسنادي (الجملة): نحو: تأبط شراً، وبرق نحره فالقياس يقتضي أن ينسب إلى صدره ويحذف عجزه فيقال: تأبطي، وبرقي. يقول سيبويه: "هذا باب الإضافة إلى الحكاية؛ فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر حيث لزمه الحذف كما لزمها. وذلك قولك في تأبط شراً: تأبطي"^(٢).

وقد أجاز الجرمي"^(٣) النسب إلى العجز، فتقول: شري ونحري. وجوز أبو حاتم السجستاني"^(٤) النسب إليهما معاً مع بقاء التركيب. فتقول: تأبطي شري، ورامي هرمزي، وبعلي بكي. وشذ قولهم: (كنتي)^(٥) في النسب إلى كنت، وزادوا نوناً أيضاً فقالوا: كنتني بنون الوقاية لكي تسلم لفظ (كنت) بضم تائه.

(١) المختص ٣٨/١.

(٢) الكتاب ٣٧٧/٣. وانظر: الأصول ٧٠/٣؛ وشرح الكافية الشافية ١٩٥٣/٤؛ المساعد ٣٥١/٣.

(٣) انظر: التسهيل ٢٦١؛ والارتشاف ٦٠٠/٢؛ والمساعد ٣٥٤/٣؛ وشرح الأشموني ١٨٩/٤.

(٤) انظر: معجم الهوامع ٣٥٧/٣؛ وشرح الأشموني ١٩٠/٤.

(٥) الكنتي: الشيخ الكبير: وذلك أنه عندما يتذكر شبابه يقول كنت أفعل. انظر: اللسان (ك و ن) ٣٦٩/١٣؛ وسر الصناعة ٢٢٤/١؛ وشرح الشافية للرضي ٧٧/٢.

قال الشاعر: (١)

وَلَسْتُ بِكُنْتِي وَلَسْتُ بَعَاجِنِ (٢) وَشَرُّ الرَّجَالِ الْكُنْتِي وَعَاجِنِ
والقياس فيه أن يقال كُونِي على مذهب سيويه. يقول: "وسمنا من العرب
من يقول: كُونِي؛ حيث أضافوا إلى كنت وأخرج الواو حيث حرك النون" (٣).
ويقول ابن جني: "وكان القياس أن تقول في كنت: كُونِي تحذف التاء؛
لأنها الفاعل وتحرك النون فتزد الواو التي هي عين الفعل من كنت" (٤).
أما الجرمي فذهب إلى جواز قول: كُنْتِي حيث عدّ الفعل والضمير المتصل
كالكلمة الواحدة (٥)، وقد خطأه المبرد في ذلك (٦).
ويقال الحكم نفسه فيما رُكِبَ من الحروف مسمى به فيقال في النسب إلى
لولا، وحيثما: لوي - بتخفيف الواو - وحيثي.
ويقول سيويه: "وكذلك حيثما وإنما ولولا وأشباه ذلك، تجعل الإضافة إلى
الصدر؛ لأنها حكاية" (٧).

-
- (١) البيت من (الطويل)، انظر فيه: المخصص ١٣/ ٢٤٦؛ وشرح الشافية ٧٧/ ٢؛ وشرح الجمل
٣١١/ ٢؛ والمقرب ٤٢٥/ ٢؛ والمساعد ٣٥٢/ ٣.
- (٢) العاجن: الذي لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه تماماً كأنه يعجن. انظر:
اللسان (ع ج ن) ٢٧٧/ ١٣.
- (٣) الكتاب ٣٧٧/ ٣. وانظر: الأصول ٧٠/ ٣؛ والارتشاف ٦٠٠/ ٢؛ والمساعد ٣٥١/ ٣.
- (٤) سر الصناعة ٢٢٥/ ١؛ وانظر: شرح المفصل ٧/ ٦.
- (٥) انظر: الأصول ٧٠/ ٣؛ والتكملة ٢٥٤؛ وشرح الرماني ٢٣٥/ ١؛ وشرح المفصل ٧/ ٦.
- (٦) انظر: الأصول ٧٠/ ٣؛ والتكملة ٢٥٤؛ وشرح الرماني ٢٣٥/ ١؛ وشرح المفصل ٧/ ٦؛ وشرح
الشافية للرضي ٧٧/ ٢.
- (٧) الكتاب ٣٣٧/ ٣. وانظر: الارتشاف ٦٠٠/ ٢؛ والمساعد ٣٥١/ ٣؛ وشرح الأشموني وحاشية
الصبان ١٩٠/ ٤.

٤- الشذوذ في النسب

أ - الأمِّي:

وقال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أحمد بن موسى: (النَّبِيُّ الأمِّي) ^(١)
بفتح الهمزة ^(٢):

"هذا منسوب إلى مصدر أُمْتُ الشيء أمّا، كقولك قصدته قصداً، ثم أضيف إليه
(عليه السلام)، هذا على التفسير الذي ذكره. وقد يجوز مع هذا أن يكون أراد الأمِّي
بضم الهمزة كقراءة الجماعة ثم لحقه تغيير النسب، كقولهم في الإضافة إلى أمية: أمويّ
بفتح الهمزة وكقولهم في الدهر: دُهري، وفي الأمس: إمسي، وفي الأفق: أفقي بفتح
الهمزة، وهو باب كبير واسع" ^(٣).

* * *

ذكر العلماء أن (الأمِّي) -بالضم- منسوب إلى أحد ثلاثة أشياء ^(٤):
الأول: أنه منسوب إلى الأم إشارة إلى أنه لا يعلم الكتابة والحساب كحاله
عند الولادة.

الثاني: أنه منسوب إلى الأمّة؛ وذلك أن الأمة بجملتها لا تعلم الكتابة
والحساب، فهي لا تقرأ ولا تكتب في العموم.

(١) سورة الأعراف. آية: ١٥٧.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٥١ ونسبها أيضاً لليمانى؛ والمحزر الوجيز ٤٦٢/٢؛ وإعراب
القراءات الشواذ ٥٦٦/١ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٤٠٢/٤ ونسبها ليعقوب؛ والدر المصون
٤٧٩/٥ ونسبها أيضاً ليعقوب؛ وحاشية الشهاب ٣٨٣/٤ ونسبها أيضاً ليعقوب.

(٣) المحتسب ٢٦٠/١.

(٤) انظر: المحزر الوجيز ٤٦٢/٢؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٦٣/٧؛ والبحر المحيط ٤٠٢/٤؛ والدر
المصون ٤٧٩/٥؛ وحاشية الشهاب ٣٨٣/٤.

الثالث: أنه منسوب إلى أم القرى؛ وذلك أن أهلها كانوا على تلك الحالة من عدم القراءة والكتابة.

وعليه فإن الذي يتضح من الأمور السابقة إثبات الضم في المعاني الثلاثة السابقة في النسب إليها.

لكن خرج عن القياس هذه القراءة (الأمِّي) بالفتح وكان القياس الضم.

وقد خرج ابن جني هذه القراءة بتخريجين^(١):

الأول: جواز كونها منسوبة إلى المصدر (الأم) من أمَّ يؤمُّ أمًا.

الثاني: الحمل على التغيرات في النسب فالأصل (الأمِّي) بالضم، ولكن غير فقيل (الأمِّي) بالفتح، والتغير كثير في باب النسب.

والمعنى على توجيه ابن جني يختلف فالقراءة المتواترة بالضم تشير إلى معنى عدم القراءة والكتابة^(٢)، والقراءة الشاذة بالفتح تشير إلى معنى الائتمام به.

وممن وافق ابن جني في النص على هذين التخريجين: ابن عطية^(٣)، والعكبري^(٤)، وأبو حيَّان^(٥)، والسَّمين الحلبي^(٦)، والشهاب الخفاجي^(٧).

(١) انظر: المختص ٢٦٠/١.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٤٦٢/٢؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٦٣/٧؛ والبحر المحيط ٤٠٢/٤؛ والدر

المصون ٤٧٩/٥؛ وحاشية الشهاب ٣٨٣/٤.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٤٦٢/٢.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٥٦٦/١.

(٥) انظر: البحر المحيط ٤٠٢/٤.

(٦) انظر: الدر المصون ٤٧٩/٥.

(٧) انظر: حاشية الشهاب ٣٨٣/٤.

ب- كِلَابِيّ الخُلُق:

قال أبو الفتح -تعليقاً على قول العرب (كِلَابِيّ الخُلُق)-: "فنسب إلى جنس الكلاب، ولولا ذلك لقال كَلْبِيّ، وفي الأنصاري: ناصري، كما تقول في الإضافة إلى الفرائض: فَرَضِيّ، وإلى السفائن: سَفَنِيّ"^(١).

* * *

الأصل في الجمع الباقي على جمعيته أن ينسب إلى مفرده، أمّا الجمع إذا سميّ به، أو اسم الجمع، أو الجمع الذي واحده مهمل فإنه ينسب إليه على لفظه^(٢). وقد شدّ عن ذلك قولهم (كِلَابِيّ الخُلُق) والقياس: كَلْبِيّ، وذلك أن الجمع (كلاب) له واحد مستعمل وهو (كلب) وعليه فإن القياس يقتضي أن ينسب إليه على لفظه.

أمّا إذا سميّ بها (كلاب) فإنه ينسب إليه على لفظه، كما سبق، كأنه ينسب إلى جنس الكلاب كما قال ابن جني.

وقد أجاز قوم النسب إلى الجمع على لفظة مطلقاً^(٣)، وعلى هذا القول فلا شدوذ فيه.

أمّا الأنصار فقد نسب إليها على لفظها لغلبتها على ناس بأعينهم، ولمشابهتها للفظ (أفعال) المفرد^(٤).

(١) المختص ١٥٤/٢.

(٢) انظر: التسهيل ٢٦٥؛ والارتشاف ٦٢٨/٢، ٦٢٩؛ والمساعد ٣٧٩/٣؛ وجمع الهوامع ٣٦٧/٣.

(٣) انظر: جمع الهوامع ٣٦٧/٣.

(٤) التسهيل ٢٦٥؛ وشرح الشافية للرضي ٧٩/٢؛ والارتشاف ٦٢٩/٢؛ والمساعد ٣٧٩/٣؛ وجمع الهوامع ٣٦٧/٣.

ج- رَبِّيُّونَ:

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن عباس فيما رواه عنه قتادة: (وَكَايْنُ مِنْ نَبِيٍّ قَاتِلَ مَعَهُ رَبِّيُّونَ)^(١) بالفتح^(٢):

"وأما رَبِّيُّونَ، بفتح الراء فيكون الواحد منها منسوباً إلى الرَّبِّ، ويشهد لهذا قول الحسن^(٣): إنهم العلماء الصُّبُر. وليس ننكر أيضاً أن يكون أراد رَبِّيُّونَ ورُبِّيُّونَ ثم غير الأول لياء الإضافة كقولهم في أمْس: إمسي"^(٤).

* * *

ما ذكره ابن جني في توجيهه لهذه الآية من أن (الرَّبِّيُّونَ) منسوبة إلى الرَّبِّ مما جاء موافقاً للقياس.

وذكر ابن جني في توجيه هذه القراءة وجهين:

الأول: أنه - كما سلف - منسوب إلى الرَّبِّ فهي على أصل القياس.
الثاني: أن المراد (رَبِّيُّونَ) بكسر الراء أو ضمها ثم غير إلى الفتح شذوذاً في النسب. والتغيير في النسب كثير. وعليه فقد حُرِّك أول الاسم بالفتح تغييراً كما غيروا نحو: أمْس فقالوا: إمسي.
والذي يظهر لي أن التوجيه الأول هو الأول؛ وذلك لخلوه من الشذوذ، كما أن المعنى لا يختلف في القراءة السبعية والشاذة.

(١) سورة آل عمران. آية: ١٤٦.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٢٩؛ والكشاف ٤٥١/١؛ واختر الوجيز ٥٢٠/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ٣٤٩/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٢٥/٤؛ وتفسير البيضاوي ١٣٨/٣ بدون نسبة؛ والبحر المحييط ٨٠/٣؛ والدر المنصور ٤٣١/٣.

(٣) لم أجد رأيه في المعاني. وانظر: اختر الوجيز ٥٢١/١؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٢٥/٤.

(٤) المحتسب ١٧٤/١.

وقد ذكر بعض العلماء - ومنهم: ابن عطية^(١)، والعكبري^(٢)، والقرطبي^(٣)، والبيضاوي^(٤)، وأبو حيان^(٥)، والسّمين الحلبي^(٦)، والشهاب الحفاجي^(٧) - جواز كون القراءة المشهورة (رَبِّيُّون) بالكسر منسوبة إلى (الرُّبّة) وهي الجماعة. وعليه فإنه يمكن أن يقال: إن القراءة الشاذة (الرَّبِّيُّون) بالفتح منسوبة إلى (الرُّبّة) على أنه لا بد من التنبيه على أن فيها لغتين^(٨) إحداهما بالفتح والأخرى بالضم، فالتّي بالفتح لا شذوذ فيها، أما الضم فالشذوذ واضح وذلك أن أول الكلمة تغير عند النسب.

وقد نسب ابن جني الضم في: (رَبِّيُّون) إلى تميم، والكسر فيها لغة^(٩). وذكر ابن عطية^(١٠) أن ابن جني قد نص على أن الفتح لغة تميم وليس الأمر كذلك في (المحتسب) كما تقدّم، ولعله سهو من ابن عطية رحمه الله. ومن وافق ابن عطية في هذا الوهم أبو حيان^(١١)، والسّمين الحلبي^(١٢)، ولعله مما نقله عن ابن عطية، فهما كثيرا النقل عنه.

(١) انظر: المحرر الوجيز ٥٢٠/١.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٣٤٩/١.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٢٥/٤.

(٤) انظر: تفسير البيضاوي ١٣٨/٣.

(٥) انظر: البحر المحيط ٨٠/٣.

(٦) انظر: الدر المصون ٤٣١/٣.

(٧) انظر: حاشية الشهاب ١٣٧/٣.

(٨) انظر: اللسان (ر ب ب) ٤٠٧/١.

(٩) انظر المحتسب ١٧٣/١.

(١٠) انظر: المحرر الوجيز ٥٢٠/١.

(١١) انظر: البحر المحيط ٨٠/٣.

(١٢) انظر: الدر المصون ٤٣١/٣.

٥- تخفيف ياءِ النسب

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الأعمش: (...وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ)^(١)
بالتخفيف^(٢):

"تخفيف ياءِ الإضافة قليل إلا في الشعر. أنشدنا أبو علي:

بَكِّي بِعَيْنِكَ وَاكْفِ الْقَطْرِ ابْنَ الْخَوَارِيِّ الْعَالِي الذِّكْرِ^(٣)

يريد (الخواري) وروي عنهم (لا أَكَلَمَكَ حَيْرِي)^(٤) (دهر) بتخفيف الياء^(٥). يريد
حيري دهر، وهذا في النثر فعليه قراءة الأعمش: (الجُودِيّ) تخفيفاً^(٦).

* * *

إذا أريد النسبة إلى شيء ألحقت في آخره يائي النسبة^(٧)، والأولى منهما
ساكنة ولا يكون ما قبلها إلا مكسوراً^(٨)، وبجموع الياءين تتحصل النسبة وعليه
ف"إذا كانت وظيفتها مرتبهة ببقائها فلا يصرح فيهما بحذف أو بتخفيف بحذف

(١) سورة هود. آية: ٤٤.

(٢) انظر القراءة في: معاني القرآن للفراء ١٦/٢ بدون نسبة؛ ومختصر في شواذ القراءات ٤٤؛
والكشاف ٣٧٦/٢ بدون نسبة؛ والمحرر الوجيز ١٧٦/٣ ونسبها أيضاً لابن أبي عبله؛ والبحر
المحيط كذلك ٢٢٩/٥؛ وكذلك الدر المصون ٣٣٤/٦.

(٣) البيت من (الكامل) لعبيد الله بن قيس الرقيات. انظر: المسائل الحلييات ٣٣٨؛ والخصائص
٣/٣٢٧؛ وسر الصناعة ٦٧٢/٢؛ ولسان العرب (ح و ر) ٤/٢٢٠؛ و(أ ي ا) ١٤/٥٦.

(٤) حيري الدهر: أي: أمد الدهر. انظر: اللسان (ح ي ر) ٤/٢٢٦.

(٥) انظر: الكتاب ٣/٣٠٧؛ والخصائص ٣/٣٢٧؛ واللسان (ح ي ر) ٤/٢٢٥، ٢٢٦.

(٦) المحتسب ١/٣٢٣.

(٧) انظر: الكتاب ٣/٣٣٥.

(٨) انظر: ماقاله السيرافي: الكتاب ٣/٣٣٥ (هامش).

ثانيهما إلا في ضرورة أو لعوض^(١).

وقد ذهب الدارسون إلى أن تخفيف يائي النسب في حشو الشعر من اللحن وإن جاز في القوافي ضرورة^(٢).

وقد ورد عن العرب في النثر تخفيف ياء النسب وذلك في نحو: (لا أَكَلُمُكَ حَيْرِي دَهْرٍ).

يقول ابن جني -عن التخفيف في هذه اللفظة-: "باسكان الياء في الكلام وعن غير ضرورة من الشعر. وذلك أنه أراد: حيري دهر؛ أي: امتداد الدهر ... فحذف الياء الأخيرة وبقيت الياء الأولى على سكونها وجعل بقاؤها ساكنة على الحال التي كانت عليها قبل حذف الأخرى من بعدها دليلاً على إرادة المعنى فيها، وأنها ليست مبنية على التخفيف في أول أمرها إذ لو كانت كذلك لوجب تحريكها بالفتح"^(٣).

وقد وجه ابن جني القراءة الشاذة في (الجودي) على أنها من التخفيف في ياء النسب وإن كان قليلاً في النثر، كما نص على ذلك في نصه في المسألة^(٤).

وهو في هذا التوجيه موافق لأحد التوجيهين اللذين وجّه بهما الفراء هذه القراءة: فقد ذكر في توجيه هذه القراءة مايلي^(٥):

١- أنها على ما كثر به الكلام عن أهله مخففاً.

٢- جواز كون (الجودي) مما سمّي به بفعل أثنى مثل: حطي، وسري، ثم

(١) النسب في العربية ١٧٩.

(٢) انظر: المقتضب ١٣٣/٣ (هامش)؛ والنسب في العربية ١٧٩.

(٣) الخصائص ٣٢٧/٣.

(٤) انظر: ص ٥٢٠ من هذا البحث.

(٥) انظر: معاني القرآن ١٦/٢؛ وإعراب القرآن ٢٨٦/٢.

أدخلت عليه الألف واللام، والعرب إذا سَمَّت بنحو ذلك تجنح إلى التغيير.
أما ابن عطية^(١) فقد ذهب إلى أن (الجودي) بالثقل و(الجودي) بالإسكان
والتخفيف لغتان.

وقد خطأه في ذلك السمين وقال: "والضواب أن يقال خففت ياء النسب
وإن كان ذلك لا يجوز في كلامهم الفاشي"^(٢).
ومن وافق الفراء وابن جني: الزمخشري^(٣)، وأبو حيّان^(٤)، والسمين
الحلي^(٥).

واختلف في المراد بالجودي:

فذهب جماعة إلى أن المراد به جبل بالموصل ومنهم ابن عطية^(٦)،
والقرطبي^(٧).

وذهب الزجاج إلى أن المراد به جبل بناحية آمد^(٨)، وهي منطقة
متاخمة للثغور.

وقيل جبل من جبال الجنة^(٩).

(١) انظر: المحرر الوجيز ١٧٦/٣؛ والبحر المحيط ٢٢٩/٥.

(٢) الدر المصون ٣٣٤/٦.

(٣) انظر: الكشف ٣٦٧/٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢٢٩/٥.

(٥) انظر: الدر المصون ٣٣٤/٦.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ١٧٦/٣.

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٨/٩.

(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥٥/٣.

(٩) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٨/٩.

الفصل السابع

التذكير والتأنيث في الأسماء

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: من أغراض التأنيث.

المبحث الثاني: مجيء (فَعِيل) بمعنى مفعول مراداً به المؤنث.

ونسب هذا الإبدال إلى طيء نقلاً عن الفراء^(١).

وكما تبدل الجيم من الياء المشددة تبدل كذلك من الساكنة، وقد مثّل له ابن جني بقولهم: حَجَّجْ، وبجْ يريدون: حَجَّيْ، وبِيْ، وينسب هذا الإبدال إلى بني دبير. يقول أبو الطيب: "قال أبو عمرو وهم يقلبون الياء الخفيفة أيضاً إلى الجيم، قال الفراء وذلك في بني دبير من بني أسد خاصة"^(٢). وهذا الإبدال أشد من الأول وذلك لخلوه من التشديد^(٣).

كما تبدل الجيم من الياء المتحركة في غير الوقف نحو قول الراجز:

حَتَّى إِذَا مَا أُمْسَجَتْ وَأُمْسَجَا^(٤)

ووجه بعضهم هذا البيت توجيهاً آخر. يقول ابن يعيش: "وقد قيل أن الجيم بدل من ألف أمسى وساغ إبدالها من الألف وإن كانت الجيم لا تبدل من الألف. لكن الذي سوّغ ذلك هنا كون الألف مبدلة عن الياء ألا ترى أن الألف قد حذفت في قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ﴾ بالفتح والمراد (ياأبتا) حيث كانت بدلاً من الياء التي للإضافة، وهذا يدل أن حكم البدل كحكم المبدل منه، وأن ما حذف لإلتقاء الساكنين يكون في حكم الثابت، ولذلك أبدل الجيم من المحذوف لإلتقاء الساكنين"^(٥).

(١) نظر: الارتشاف ٣٢٩/١؛ والمساعد ٢٣٢/٤.

(٢) الإبدال لأبي الطيب ٢٦٠/١. وانظر: الارتشاف ٣٣٠/١؛ والمساعد ٢٣٢/٢.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٣٠/٣؛ وشرحها لركن الدين ١٣٢٧.

(٤) البيت منسوب لرؤيه بن العجاج. وانظر فيه: الأصول ٢٧٥/٣؛ والتكملة ٥٦٦؛ وانظر: هامش

(٨) بها؛ وسر الصناعة ١٧٧/١؛ وشرح التصريف ٣٧٢؛ وشرح الملوكي ٣٣١؛ وشرح

الشافية للرضي ٢٣٠/٣؛ وشرحها لركن الدين ١٣٢٨.

(٥) شرح المفصل ١٠/٥١.

وقال أبو النجم:

كَأَنَّ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّوْلَ مِنْ عَبَسِ الصَّيْفُ قُرُونِ الْإِجْلِ^(١)

يريد الإيل:

فيجوز أن تكون الجيم في شجرة بدلاً من الياء في شيره لفشو شيره،
وقلة شجرة^(٢).

* * *

عَرَضَ ابن جني في نضه السابق إلى إبدال الياء المشددة جيماً، وهذا الإبدال
شاذ وهو مختص بحال الوقف^(٣).

وجاز هذا الإبدال بين الياء والجيم؛ لكونهما مشتركين في المخرج
والصفه^(٤).

وقد نسب هذا الإبدال إلى بني سعد من بني تميم. يقول سيبويه: "وأما ناس
من بني سعد فإنهم يدلون الجيم مكان الياء في الوقف؛ لأنها خفيفة فأبدلوا من
موضعها أئين الحروف، وذلك قولهم: هذا تميم، يريدون تميمي، وهذا علج
يريدون علي، وسمعت بعضهم يقول عربانج يريد عرباني"^(٥).

=

٣٦٩؛ وشرح المفصل ٥٠/١٠؛ وشرح الملوكي ٣٣١.

(١) انظر: التكملة ٥٦٦؛ وسر الصناعة ١٧٧/١؛ وشرح التصريف ٣٧٢؛ وشرح شواهد الشافية ٤٨٦.

(٢) المحتسب ٧٤/١-٧٦.

(٣) انظر: انكتاب ٢٤٠/٤؛ والأصول ٢٧٤/٣؛ والتكملة ٢٤٤؛ والإبدال لأبي الطيب ٢٦١/١؛

وسر الصناعة ١٧٥/١ وما بعدها؛ شرح الشافية لركن الدين ١٣٢٤.

(٤) انظر: شرح التصريف ٣٦٨؛ وشرح الملوكي ٣٣٠؛ وشرح المفصل ٥٠/١٠؛ وشرح الشافية

لركن الدين ١٣٢٤.

(٥) انكتاب ١٨٢/٤. وانظر: شرح الشافية لركن الدين ١٣٢٤؛ والارتشاف ٣٣١/١.

٣- التبادل بين الجيم والياء

قال أبو الفتح في الاحتجاج للقراءة (ولا تقربا هذه الشجرة) ^(١) بتشديد الشين مكسورة ^(٢):
"حكى أبو الفضل الرياشي: قال: كنا عند أبي زيد وعندنا أعرابي فقلت له: إنه
يقول الشيرة، فسأله فقاها، فقلت له: سله عن تصغيرها فسأله فقال: شيرة.

وأنشد الأصمعي لبعض الرجاز أرجوزة طويله:

تَخْسَبُهُ بَيْنَ الْإِكَامِ شِيرَةٌ ^(٣)

وإذا كانت الياء فاشية في هذا الحرف كما ترى فيجب أن تجعل أصلاً يساق
الجيم ولا تجعل بدلاً من الجيم كما تجعل الجيم بدلاً من الياء في قولهم: رجل فقيمج
أي: فقيمي، وعربانج أي عرباني.

... وما أبدلت فيه الجيم من الياء قوله وروينا من غير وجه:

خَالِي غُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍّ الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْعِشَجِّ

وَبِالْغَدَاةِ فَلَقَ السِّرْنَجَ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّيْصَجِ ^(٤)

وروينا أيضاً قوله:

يَارِبِ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حِجَّتَجَ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بَجٌ ^(٥)

(١) سورة البقرة. آية: ٣٥.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١٢ ونسبها لأبي السَّمَال؛ والكشاف ١٥٦/١ بدون نسبة؛ والمحرم الوجيز ١٢٧/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٤٩/١؛ والجامع لأحكام القرآن ٣٣٤/١؛ والبحر المحيط ٣١٠/١؛ والدر المصون ٢٨٤/١، ٢٨٥.

(٣) انظر: اللسان (ش ج ر) ٣٩٤/٤؛ والبحر المحيط ٣١٠/١؛ وسر الصناعة ٧٦٤/٢ وفي رواية الأناط. انظر: كالصناعة ٧٦٤/٢.

(٤) انظر: الكتاب ١٨٢/٤؛ والمنصف ١٧٨/٢، ٧٩/٣؛ وسر الصناعة ١٧٥/١؛ وشرح المفصل ٧٤/٩؛ والتصريح ٦٧/٢؛ وشرح الأشموني ٢٨١/٤.

(٥) البيت من (الرجز) انظر: الأصول ٣٧٤/٣؛ وسر الصناعة ١٧٧/١؛ وشرح التصريف ٣٦٨،

وأبو حيان^(١).

وعلى القول بالتبادل بين الثاء والفاء وجّه ما حصل في الثوم والفوم يقول: "يقال: الثوم والفوم بمعنى واحد؛ كقولهم: جدث وجدف، وقام زيد ثم عمرو، ويقال أيضاً فمّ عمرو. فالفاء بدل فيهما جميعاً"^(٢).

وقد خالف ابن جني -هنا- مآزره في سر الصناعة حيث يقول: "وذهب بعض أهل التفسير في قوله تعالى: ﴿وَفُومِهَا﴾^(٣) إلى أنه أراد الثوم، فالفاء على هذا بدل -عنده- من الثاء. والصواب عندنا أن الفوم: الحنطة وما يختبز من الحبوب، يقال فَوِّمَتِ الحنطة أي: خبزته، وليست الفاء على هذا بدلاً من الثاء"^(٤). فهو في المحتسب جعل (فومها) بدلاً من (ثومها)، وهنا جعل الفوم أصلاً مستقلاً.

(١) الدر المصون ٢٠٤/٨.

(٢) المحتسب ٨٨/١.

(٣) سورة البقرة. آية: ٦١.

(٤) سر الصناعة ٢٥١/١.

٢- التبادل بين الثاء والفاء

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن مسعود: ^(١) (مِنْ كُلِّ جَدَثٍ يَنْسِلُونَ) ^(٢).
"هو القبر بلغة أهل الحجاز والجَدَف لبني تميم. وقالوا: أَجَدَثْتُ له جدثاً، ولم
يقولوا: أَجَدَفْتُ، فهذا يريك أن الفاء (جَدَفٍ) بدل من الثاء في (جَدَثٍ) ألا ترى الثاء
أذهب في التصرف من الفاء؟ وقد يجوز أن يكونا أصليين إلا أن أحدهما أوسع تصرفاً
من صاحبه، كما قالوا وكَذَبْتُ عهده وأَكَذَبْتُه، إلا أن الواو أوسع تصرفاً من الهمزة" ^(٣).

* * *

إبدال الفاء من الثاء من البديل اللغوي. ويلاحظ قرب مخارج الحرفين وهذا
ماسوّغ الإبدال بينهما. والأرجح هو جعل الفاء بدلاً من الثاء. ويعلل ابن جني
لذلك فيقول: "والوجه أن تكون الفاء بدلاً من الثاء؛ لأنهم قد أجمعوا في الجمع
على أجداث، ولم يقولوا أجَدَف" ^(٤).

وقد خرّج ابن جني هذه القراءة على الإبدال بين الثاء والفاء على أن الثاء
لأهل الحجاز، والفاء لبني تميم ^(٥). وعلى هذا الزّبخشري ^(٦)، والعكبري ^(٧)،

(١) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٩٥ ونسبها أيضاً للضحّاك وابن عباس والكلبي؛ والكشاف
١٣٦/٣ ونسبها أيضاً لابن عباس؛ والمحزر الوجيز ٤/١٠٠؛ وإعراب القراءات الشواذ ١١٧/٢
بدون نسب؛ والجامع لأحكام القرآن ١١/٢٩٩؛ والبحر المحييط ٦/٣١٤ ونسبها أيضاً لابن
عباس؛ والدر المصون ٨/٢٠٤.

(٢) سورة الأنبياء. آية: ٩٦.

(٣) المحتسب ٦٦/٢. وانظر: ٨٨/١.

(٤) سر صناعة الإعراب ٤٨/١؛ المحتسب ٨٨/١؛ وانظر: ٤١٤/١؛ واللسان (ج د ث) ١٢٨/٢

(٥) انظر: المحتسب ٦٦/٢.

(٦) انظر: الكشاف ١٣٦/٣.

(٧) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١١٧/٢.

في توب" ^(١).

ثانياً: ذهب الزمخشري ^(٢)، والبيضاوي ^(٣) إلى أن وزنه (فَعْلُوت) فهو مأخوذ من التوب؛ لأنه ظرف توضع فيه الأشياء، فما يخرج منه يرجع إليه، وصاحبه يرجع إليه فيما يحتاجه مما ادخره فيه.

ثالثاً: ذهب البعض إلى أن وزنه (فاعول) ^(٤)، وقد اعترض على هذا القول؛ لقلة باب سلس وقلق مما فاؤه ولامه من جنس واحد، إلا إذا جعلت الهاء بدلاً من التاء بجامع ما بينهما من اشتراكهما في الهمس وأنها من حروف الزيادة ^(٥).

يقول العكبري: "التاء في التابوت أصل ووزنه فاعُول ولا يعرف له اشتقاق، وفيه لغة أخرى بالهاء فيجوز أن يكونا لغتين، أو أن تكون الهاء بدلاً من التاء. فإن قيل لما لا يكون فعلوتا من تاب يتوب قيل: المعنى لا يساعده وإنما يشتق إذا صحّ المعنى" ^(٦).

وذهب السمين الحلبي إلى أن الأظهر في ذلك أن يكونا أصليين؛ وذلك لأن كل منهما لغة مستقلة ^(٧).

(١) اللسان (ت ب ت) ١٠/٢.

(٢) الكشف ٥٢١/١.

(٣) انظر: تفسره ٥٦٧/٢.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٩٨/١؛ والبحر المحيظ ٢٧٠/٢؛ والدر المصون ٥٢٢/٢، ٥٢٣.

(٥) انظر: الكشف ٥٢١/١؛ وتفسير البيضاوي ٥٦٧/٢؛ والبحر المحيظ ٢٧٠/٢؛ والدر المصون ٥٢٢/٢، ٥٢٣؛ حاشية الشهاب ٥٦٧/٢.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١٩٨/١.

(٧) الدر المصون ٢٠٤/٨.

وقد خرجها ابن جني على الإبدال، وممن وافقه في هذا الزمخشري^(١) والعكبري^(٢)، والسّمين الحلبي^(٣).

وذكر بعض العلماء في (التابوه) أنه لغة في (التابوت) منهم ابن سيده^(٤)، والقرطبي^(٥)، وذكر ابن جني في كتابه سر الصناعة^(٦): أن التابوه لغة في التابوت، وهي لغة للأنصار^(٧)، ونسبها البعض إلى الحبشة^(٨).

وقد اختلف في وزن (التابوت) على أقوال:

أولاً: ذهب الجوهري^(٩) إلى أنه (فَعْلُوَة)، وعندما سكنت واوه انقلبت هاء التأنيث تاءً. وقد وصف ابن بري هذا القول بالفساد فيما نقله عنه ابن منظور - حيث يقول: "وترجمنا نحن عليها لأن الشيخ أبا محمد بن بري رحمه الله قال في ترجمة ثوب، راداً على الجوهري لما ذكر تابوت في أثنائها؛ قال: إن الجوهريّ أساء تصريفه حتى ردّه إلى تابوت وقال: والصواب أن يذكره في فصل تبت لأن تاءه أصلية، ووزنه (فَاعُول)، كما ذكرناه هناك

(١) انظر: الكشف ٣٢١/١.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٦١/١؛ والبيان ١٩٨/١.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٢٢/٢، ٥٢٣.

(٤) انظر: اللسان (ت ب ت) ١٧/٢.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٣٧/٣.

(٦) انظر: ٥٦٣/٢.

(٧) انظر: إعراب القرآن ٣٢٦/١؛ ومختصر في شواذ القرآن ٢٢؛ والكشاف ٣٢١/١؛ وإعراب

القراءات الشواذ ٢٦١/١؛ واللسان (ت ب ت) ١٧/٢؛ والدر المصون ٥٢٣/٢.

(٨) انظر: الزينة ١٤٦/١؛ والقراءات القرآنية ٣١٤.

(٩) انظر: الصحاح (ت و ب) ٩٢/١؛ واللسان (ت ب ت) ١٧/٢.

١ - التبادل بين التاء والهاء

قال أبو الفتح في الاحتجاج للقراءة: (... أَنْ يَأْتِيَكُمْ التَّابُوهُ فِيهِ سَكِينَةٌ)^(١)
بالهاء^(٢):

"أما ظاهر الأمر فإن يكون هذان الحرفان من أصلين: أحدهما تَبَّ ت والآخر
ت ب هـ، ثم من بعد هذا فالقول أن الهاء في (التابوه) بدل من التاء في (التابوت).
وجاز ذلك لما أذكره: وهو أن كل واحد من التاء والهاء حرف مهموس، ومن حروف
الزيادة في غير هذا الموضع. وأيضاً فقد أبدلوا الهاء من التاء التي للتأنيث في الوقف،
فقالوا: حمزه، وطلحة، وقائمة، وجالسة. وذلك منقاد مطرد في هذه التاء عند الوقف،
ويؤكد هذا أن عامة عَقِيل فيما لا نزال نتلقاه من أفواهها تقول في الفرات: الفراه،
بالهاء في الوصل والوقف"^(٣).

* * *

الأصل في إبدال التاء هاء إنما يكون عند الوقف على الاسم المفرد في الغالب
نحو: حمزة إذا وقف عليها يقال: حمزه؛ بإبدال التاء هاء^(٤).
أما في هذه القراءة فالإبدال شاذ^(٥).

(١) سورة البقرة. آية: ٢٤٨.

(٢) ابن جني لم ينسب القراءة. انظر: مختصر في شواذ القرآن ٢٢ ونسبها لزيد بن ثابت وأبي بن
كعب؛ والكشاف ٣٢١/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢٦١/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام
القرآن ٢٣٧/٣؛ والبحر المحيط ٢٧٠/٢؛ والدر المصون ٥٢٣/٢.

(٣) المحتسب ١٢٩/١، ١٣٠.

(٤) الكتاب ١٦٦/٤؛ والأصول ٣٧٣/٢؛ والتكملة ١٩٠؛ وشرح المفصل ٨١/٩؛ وشرح الشافية
لركن الدين ٢٨٨/٢؛ وشرحها لركن الدين ٨٤١؛ والمساعد ٣٢٢/٤.

(٥) انظر: حاشية الشهاب ٥٦٧/٢.

المبحث الأول

الإبدال السماعي

وفيه المسائل الآتية:

- ١- التبادل بين التاء والهاء.
- ٢- التبادل بين الثاء والفاء.
- ٣- التبادل بين الجيم والياء.
- ٤- التبادل بين الحاء والعين.
- ٥- التبادل بين الدال والذال.
- ٦- التبادل بين السين والصاد.
- ٧- التبادل بين الضاد واللام.
- ٨- التبادل بين الهاء والياء.
- ٩- الإبدال من المضعف.

الفصل الثاني

الإبدال

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الإبدال السماعي.

المبحث الثاني: الإبدال القياسي.

والنّحاس^(١)، والزّمخشري^(٢)، وابن عطية^(٣)، والعكبري^(٤)، والبيضاوي^(٥)، وأبو
حيان^(٦)، والسّمين الحلبي^(٧)، والشهاب الخفاجي^(٨).

(١) انظر: إعراب القرآن ٣٢/٤.

(٢) انظر: الكشف ١٧٠/٤.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٥٥٨/٤.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٤١٩/٢، ٤٢٠.

(٥) انظر: تفسير البيضاوي ٢٦١/٨.

(٦) انظر: البحر المحيط ٤٤٤/٧.

(٧) انظر: الدر المصون ٤٧٧/٩.

(٨) انظر: حاشية الشهاب ٢٦١/٨.

وممن ذكر ذلك ابن جني^(١)، والصيمري^(٢)، وابن يعيش^(٣).

وقد علل الصيمري لهذا الإلحاق فقال: "... جُعِلَت التاء مُلْحَقَةً لِأُخْتِ بَقْفُلٍ، وَلَبِنَتْ بِجَذْعٍ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ عَوْضاً مِمَّا لَحِقَهُمَا مِنَ الْحَذْفِ كَمَا يَزَادُ حَرْفٌ عَلَى بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ فَتَلْحَقُ بِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ..."^(٤).

وقد وجهت هذه القراءة (يوم التناد) على أنها من (ندّ) بمعنى نفر.

يدل على هذا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبْنَاهِ﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُولُودُنَّ مُدْبِرِينَ﴾^(٦).

وقد نقل القرطبي تخطئة بعض العلماء لهذه القراءة يقول: "قال بعض أهل العربية: هذا لحن؛ لأنه من نَدَّ يَنْدُ إذا فَرَّ على وجهه هارباً... فلا معنى لهذا في القيامة. قال أبو جعفر النحاس: وهذا غلط والقراءة بها حسنة على معنى يوم التنافر. قال الضحاك: ذلك إذا سمعوا زفير جهنم نَدَّوا هرباً فلا يأتون قطراً من أقطار الأرض إلاَّ وجدوا صفوفاً من الملائكة فيرجعون إلى المكان الذي كانوا فيه"^(٧).

وممن قال بهذا التوجيه من العلماء غير ابن جني: الزجاج^(٨)،

(١) انظر: المنصف ٥٩/١.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ٨١٠، ٨٠٩/٢.

(٣) انظر: شرح المفصل ١٢٢/٥.

(٤) التبصرة والتذكرة ٨١٠/٢.

(٥) سورة عبس. آية: ٢٤، ٢٥.

(٦) سورة غافر. آية ٣٢.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ٢٧٣/١٥.

(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٧٣/٤.

بالتضعيف كثيراً...^(١).

وأصحاب القول الثالث اختلفوا في الملحق المعتل الصحيح. هل هما من باب واحد، فما سمع في أحدهما قيس عليه الآخر؟ أو هما بابان مختلفان يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر؟.

ذهب سيويه^(٢) إلى أنهما من باب واحد.

وذهب المبرد والجرمي إلى أنهما بابان^(٣).

وقد وقع خطأ من محقق (مجمع الهوامع) حين أثبت مانصه: "...اختلفوا في المعتل والصحيح أنهما باب واحد فما سمع في أحدهما فليس عليه الآخر أو هما بابان متباينان"^(٤).

والصواب (... فما سمع في أحدهما مقيس عليه الآخر) يدل على ذلك أمران:

الأول: نص من أبي حيان^(٥) يثبت أن المراد كلمة (مقيس) وليس (فليس).

الثاني: أن المعنى مختلف (فقوله: ليس عليه الآخر) يدل على أنهما من بابين وهذا عكس المراد.

هذا، وقد ذكر من الإلحاق بالثلاثي شيء قليل ذلك أن الإلحاق جعل مثال على مثال أزيد منه.

ومن هذا الإلحاق إلحاق (بنت) و(أخت) بـ(جذع) و(قفل).

(١) الممتع ٧٣٣/٢؛ وانظر: مجمع الهوامع ٤١٩/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣١٣-٣٢٣/٤، ٣٢٣-٣٣٦/٤؛ والارتشاف ٢٣٤/١.

(٣) انظر: الارتشاف ٢٣٤/١؛ ومجمع الهوامع ٤١٩/٣.

(٤) مجمع الهوامع ٤١٩/٣ بتحقيق أحمد شمس الدين.

(٥) انظر: الارتشاف ٢٣٤/١.

وحجة هؤلاء^(١): أن هذا اللفظ لفظ محدث لم يرد في اللسان العربي.
الثاني: أنه من كلام العرب. وقد نقل ابن جني^(٢) هذا القول عن أبي علي
الفارسي.

وحجته في ذلك^(٣) أن العرب أدخلت في كلامها من الألفاظ الأعجمية
الشيء الكثير. فلا مانع من إدخال هذه الألفاظ المصنوعة قياساً على الأعجمي.
وقد رد ابن عصفور هذا الاحتجاج حيث يقول: "وذلك باطل؛ لأن العرب
إذا أدخلت اللفظ الأعجمي في كلامها لم يرجع بذلك عريباً، بل تكون قد
تكلمت بلغة غيرها. وإذا تكلمنا نحن بهذه الألفاظ المصنوعة كان تكلمنا بما
لا يرجع إلى لغة من اللغات"^(٤).

الثالث: أن هناك تفصيلاً في المسألة. فإذا كان الملحق به كثيراً في الكلام العربي
ومطرداً جاز لك إحداث النظر. وإلا فلا، وممن قال بهذا المازني^(٥).

وحجته: "أن العرب إذا فعلت مثل ذلك باطراد كان هذا الذي صنعناه نحن
لاحقاً به، ومحكوماً له بأنه عربي؛ لأنه على قياس كلام العرب، فإن لم تفعل
العرب فعله أو فعلته بغير اطراد؛ لم يجوز لأنه ليس له ما يقاس عليه. فإذا بنينا
من (الضرب) مثل (جعفر) فقلنا: (ضَرَبْتُ) كان (ضَرَبْتُ) عريباً. وجاز
لنا التكلم به في النظم والنثر؛ لأن العرب قد ألحقت الثلاثي بالرباعي

(١) انظر: الممتع ٧٣٢/٢؛ وجمع الهوامع ٤١٩/٣.

(٢) انظر: الخصائص ٣٥٧-٣٥٩؛ والارتشاف ١٣٤/١؛ والمساعد ٧٦/٤؛ وجمع الهوامع
٤١٩/٣.

(٣) انظر: الخصائص ٣٥٧-٣٥٩؛ والممتع ٧٣٢/٢.

(٤) الممتع ٧٣٣/٢. وانظر: جمع الهوامع ٤١٩/٣.

(٥) انظر: المنصف ٤١/١؛ والارتشاف ٢٣٤/١؛ والمساعد ٧٨/٤.

ملحقاً به" (١). وهذا ماقرره ابن جني في نص المسألة إذ ذكر أن الشيء لا يلحق بنفسه إنما يلحق الثلاثي بالرباعي، والرباعي بالخماسي. وهذا هو الغرض من الإلحاق.

الإلحاق بين القياس والسماع:

الإلحاق سماعي ولا يطرد إلا في موضعين:

الأول: إذا كان الإلحاق في موضع اللام نحو من الثلاثي يقول المازني: "فأما المطرد الذي لا ينكسر، فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً للإلحاق، مثل: مَهْدَد، وَمَرْدَد، وسُوْدُد، وعُنْدُد، والأفعال جلبب يجلب" (٢).

والثاني: في (فَعَنْلَى) نحو: رجل ضَرَنْبَى (٣).

وقد اختلفت مواقف العلماء مما صيغ من الإلحاق للتدريب والامتحان على مذاهب:

الأول: أنه ليس من كلام العرب، إنما الهدف منه الدربة وبيان أنه لو كان من كلام العرب كيف يكون حكمه. وهذا ظاهر كلام الخليل (٤). واختاره أبو حيان (٥)، وابن عقيل (٦)، والسيوطي (٧).

(١) شرح المفصل ١٤٠/٦.

(٢) المنصف ٤١/١؛ والخصائص ٣٥٨/١. وانظر: الارتشاف ٢٣٤/١؛ والمغني في تصريف الأفعال ٦٢.

(٣) انظر: المنصف ٤٤/١؛ وتداخل الأصول ١٥٨.

(٤) انظر: الارتشاف ٢٣٤/١؛ والمساعد ٧٦/٤.

(٥) انظر: الارتشاف ٢٣٤/١.

(٦) انظر: المساعد ٧٦/٤.

(٧) انظر: همع الموامع ٤١٩/٣.

إذا ضامّ غيره-: "من ذلك الحرف الزائد، لا يكون للإلحاق أولاً؛ كهمزة أَفْعَلْ وَأَفْعُلْ وإِفْعَلْ وَأَفْعِلْ ونحو ذلك؛ وكذلك ميم مفعّل ونحوه، وتاء تَفْعِلْ ونحوه. فإذا انضم إلى الزيادة أولاً زيادة أخرى صارت للإلحاق. وذلك نحو: أَلْنَدَدُ^(١) وأَلْنَجَجْ، الهمزة والنون للإلحاق. وكذلك: يَلْنَدَدُ ويَلْنَجَجْ، فإن زالت النون لم تكن الهمزة ولا الياء وحدها للإلحاق وذلك أَلْدَّ ويَلْجْ، وعلة ذلك أن الزيادة في أوّل الكلمة إنما بابها معنى المضارعة، وحرف المضارعة إنما يكون مفرداً أبداً، فإذا انضم إليه غيره خرج بمضامته إياه عن أن يكون للمضارعة، فإذا خرج عنها وفارق الدلالة على المعنى جعل للإلحاق؛ لأنه قد أمن بما انضم إليه أن يصلح للمعنى"^(٢).

وقد خالف الرضي حيث يرى جواز وقوع حرف الإلحاق أولاً بدون مساعد يقول -عن هذا-: "ولا أرى منه مانعاً، فإنها تقع أولاً للإلحاق مع مساعد اتفاقاً، كما في أَلْنَدَدُ ويَلْنَدَدُ وإِدْرُونُ^(٣) فما المانع أن يقع بلا مساعد"^(٤).

هذا، ولا بد في الإلحاق من وجود ما يلحق به فالبناء الأقلّ يلحق بالبناء الأكثر منه. فإذا لم يوجد ما هو على هذا الوزن كانت الزيادة لغير الإلحاق. يقول ابن يعيش: "... وَالْقُسْقُبُ الضخم والباء في آخره زائدة لتكررها وليس المراد بذلك الإلحاق؛ لأنه ليس في الأصول ما هو على هذه الزنة فيكون

(١) الأَلْنَدَدُ: الخصم الجدِل الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق. انظر: اللسان (ل د د) ٣/٣٩١؛ والقاموس المحيط (ل د د) ٢٨٧.

(٢) الخصائص ٢/٤٨٠. وانظر: تداخل الأصول ١٥٧.

(٣) الإِدْرُونُ: مغلّف الدّواب. انظر: اللسان (درن) ١٣/١٥٣.

(٤) شرح الشافية ١/٥٦.

الثاني: ذهب بعض العلماء إلى عدم اشتراط الوقوع طرفاً. فابن جني يرى أن (طومار) ملحق بقسطاس^(١). والواو هنا ليست واقعة في الطرف.

وذهب الزمخشري^(٢) وابن عصفور^(٣) - في أحد قوليهِ - إلى أن الألف في نحو: (تغافل) للإلحاق. وقد صحح أبو حيّان كونها لغير الإلحاق^(٤).

وهو في هذا موافق للرضي حيث يقول - عن (تغافل) وألفها: "... وهو وهم؛ لأن الألف في مثله غالبية في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً، ولو كان للإلحاق لم يدغم نحو: (تمادّ) و(ترادّ)، كما لم يدغم نحو: (مهْدِد) - كما بيّنا - ولو كان الألف في (تغافل) للإلحاق لكان في مصدره واسمى فاعله ومفعوله أيضاً..."^(٥). ومن وافقهما في هذا ابن عقيل^(٦).

وما نقل عن الزمخشري - وجدت عكسه في كتابه المفصل فهو يرى أن الألف في حال كونها للإلحاق لا تقع إلاّ آخراً. يقول: "ولا تقع للإلحاق (أي الألف) إلاّ آخراً..."^(٧) ولعل ما نقل عنه موجود في كتاب آخر له غير المفصل.

موقع حرف الإلحاق:

يقع حرف الإلحاق في الحشو والطرف ولا يقع في الأوّل إلاّ إذا ساندَه حرف آخر يقول ابن جني - في باب في أن ما لا يكون للأمر وحده قد يكون له

(١) انظر: الخصائص ٢٣٢/١.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ٥٧/١؛ والارتشاف ٢٣٣/١؛ والمساعد ٧٣/٤.

(٣) انظر: الممتع ١٦٨/١؛ والارتشاف ٢٣٣/١؛ والمساعد ٧٣/٤.

(٤) انظر: الارتشاف ٢٣٣/١.

(٥) شرح الشافية ٥٧/١، ٥٨.

(٦) انظر: المساعد ٧٣/٤.

(٧) المفصل ٥٠٢.

الأصلية في الحركات والسكنات، أو لوزن من أوزان المزيد، ويشترط أن يكون حرف الإلحاق متحداً ذاتاً وموضعاً في الملحق والملحق به. نحو تاء (تَشِيطُن) للإلحاق بتدحرج^(١).

- ومن علامات الملحق أن يكون مصدره آتٍ على قياس مصدر ما ألحق به يقول ابن مالك: "فالملحق ما له مصدر شبيه بـ(دحرجة)"^(٢). ومن ذلك قولهم: بيطرة. في مصدر (يَيطِرُ) الملحق بـ(دَحْرَجَ).

حروف الإلحاق ومواقعها:

زيادة الإلحاق قد تكون بالتضعيف، وهذا النوع يجيء من جميع حروف الهجاء إلا الألف لأنها لا تضعف.

وإن كانت زيادة الإلحاق بغير التضعيف فلا تقع إلا من حروف (سألتمونيها)^(٣) أمّا الألف من حروف المد فقد اختلف فيها على قولين^(٤):

الأول: ذهب البعض إلى أنها تقع بشرط وقوعها طرفاً. نحو: (مِعْزَى) ملحقة بجعفر، وقد اختلف في (عَلَقَى)^(٥) فقليل أن الألف فيها للإلحاق. وذهب ابن مالك^(٦) وابن عصفور^(٧) إلى أنها مبدله من ياء.

(١) انظر: شرح المفصل ١٥٥/٧؛ وتصريف الأفعال ٧٣؛ وتداخل الأصول ١٥٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٠١٨/٤. وانظر: تداخل الأصول ١٥٦.

(٣) انظر: التخمير ٣٠٥/٤؛ وشرح المفصل ١٤٣/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٣٣١/٢؛ وشرحها لركن الدين ٩٠١.

(٤) الارتشاف ٢٣٣/١.

(٥) انظر: الارتشاف ٢٣٣/١.

(٦) انظر: التسهيل ٢٩٨؛ والارتشاف ٢٣٣/١؛ والمساعد ٧٤/٤.

(٧) انظر: الممتع ٦٠١/٢-٦٠٢؛ والارتشاف ٢٣٣/١؛ والمساعد ٧٤/٤.

المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لا خماسياً" (١).

وفائدته التوسع في اللغة: يقول الرضي: "وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعرٍ أو سجع" (٢).

علامات الإلحاق:

- للإلحاق علامات فالزيادة فيه لا تطرد في إفادة معنى (٣)، إنما تهدف زيادة الإلحاق لمساواة اسم أو فعل وزناً من أوزان المجرد في عدد حروفه وحرركاته وسكناته.
- كما أن الملحق يفك فيه الإدغام (٤)، نحو: (قردد) فإنه ملحق بجعفر فالتضعيف فيه لم يدغم. كما أن الزيادة فيه لم تطرد في إفادة معنى.
- وليس معنى ذلك أن الإدغام لا يقع في الملحق أبداً بل قد يتعين (٥) أحياناً في الملحق وذلك إذا كان ما يقابل أول المثليين في الملحق به ساكناً نحو: (خِذْب) (٦) و(هِجَف) (٧) ملحقان بقمطر.
- ومن علامات الإلحاق أن تكون الكلمة المزيد فيها موافقة لوزن من الأوزان

(١) شرح الشافية للرضي ٥٢/١؛ وانظر: الاشتقاق لعبد الله أمين ٤١٣؛ وتداخل الأصول ١٥٥.

(٢) شرح الشافية للرضي ٥٢/١؛ وشرح المفصل ١٥٥/٧.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٥٣/١؛ وشرحها لركن الدين ٩٠٣؛ وشرحها للجاربردي ١٩٥؛ وحاشية ابن جماعة ١٩٥.

(٤) انظر: شرح المفصل ١٥٦/٧؛ وشرح الشافية للرضي ٦٤/١؛ والمساعد ٧٤/٤؛ وتصريف الأفعال ٧٢، ٧٣؛ والمغني في تصريف الأفعال ٥٧؛ وتداخل الأصول ١٥٦.

(٥) انظر: المغني في تصريف الأفعال ٥٨.

(٦) الخِذْب: ضخم. انظر: اللسان (خ د ب) ٣٤٦/١.

(٧) الهِجَف: طويل الضخم. انظر: اللسان (هـ ج ف) ٣٤٤/٩.

يكن فيه إلا فساد معنى قولهم: ملحق؛ لأن الأصل لا يلحق بنفسه، فكذلك أيضاً (التناد) ثلاثي، كما أن التنافر ثلاثي. أفيلحق الشيء بنفسه؟ ألا ترى أن (ند) ثلاثي، كما أن (نفر) كذلك؟ وهذا واضح.

ولو جاز هذا لَلَزِمَكَ عليه أن تقول في شدّ وحلّ: شَدَدَ وحَلَل، فتظهرهما وتقول: هما ملحقان بدخل وخرج.

فإن قلت: فقد قالوا في فِعَل -نحو خَيْفَق وصَيْرَف- وفوعل من رَدَدَت: رَيْدَد ورودد، وإن كنا قد أحطنا علماً بأن كل واحد من خَيْفَق^(١) و صَيْرَف^(٢) ثلاثي الأصل.

قيل: أجل، إلا أنك ألحقت فيهما جميعاً ثلاثياً رباعياً، ألا ترى أن خَيْفَقاً وصَيْرَفاً ملحقان بجعفر وسلهَب^(٣)؟ فإن قال لك: ابن من (رَد) مثل فَيْعَل وفَوَعَل فكأنه إنما قال: ألحق رَدَ بجعفر على حد فَيْعَل وفَوَعَل، اللذين ألحقتهما به، وهذا واضح، وليس كذلك التَفَاعُل؛ لأن التفاعل ليس ملحقاً بشيء، كالحاق صَيْرَف وجوهر بجعفر، فهذا فرق^(٤).

* * *

الإلحاق في الاسم والفعل: "أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كُلُّ واحدٍ في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم

(١) الخيفق: السريع. انظر: اللسان (خ ف ق) ٨١/١٠.

(٢) الصيرف: من يبيع الذهب بالفضة. انظر: اللسان (ص ر ف) ١٩٠/٩.

(٣) السلهب: الطويل عامة. انظر: اللسان (س ل ه ب) ٤٧٤/١.

(٤) المحتسب ٢٤٣/٢.

الإلحاق

قال أبو الفتح في مَعْرِض الاحتجاج لقراءة ابن عباس والضحاك وأبي صالح والكلبي (يوم التَّنَادِّ) ^(١) بالتشديد ^(٢):
"... وأصله التَّنَادُّد، فأُسكنت الدال الأولى وأدغمت في الثانية؛ استثقلاً لاجتماع
المثلين متحركين.

فإن قيل: فهلاً أظهر نحو ذلك، وهو ملحق بالتفاعل من غير التضعيف نحو:
التَّنَافَر، والتَّضَافَر، والتَّحَاسَر، والتَّحَاسَد.

قيل: هذا من أقبح الخطأ؛ وذلك أن الغرض في الإلحاق إنما هو رفع ذوات الثلاثة
إلى ذوات الأربعة نحو: جَلَبَبَ وَشَمَلَل ^(٣)، فهما ملحقان بدحرج وهَمَلَج ^(٤)، أو
بذوات الخمسة نحو: كَوَالَل ^(٥)، في إلحاقه بسفرجل، مجتازاً في طريقه بَقَفَعَدَد ^(٦)،
وَسَبَهَلَل ^(٧)، أرفع بنات الأربعة إلى بنات الخمسة، نحو شَنَخَف ^(٨)، وهَلَقَس ^(٩) في
إلحاقها بجَرْدَحَل ^(١٠). فأما أن تلحق بنات الثلاثة ببنات الثلاثة فلغو من القول، فَلَمْ

(١) سورة غافر. آية: ٣٢.

(٢) سبق تخريجها ص ٢٦١ .

(٣) شَمَلَل: أسرع. انظر: اللسان (ش م ل) ٣٧١/١١.

(٤) هَمَلَج: ذلل وقاد. انظر: اللسان والقاموس (ه م ل ج)

(٥) الكَوَالَل: القصير. انظر: اللسان (ك أ ل) ٥٨٠/١١.

(٦) القفَعَدَد: القصير. انظر: اللسان (ق ف ع د) ٣٦٥/٣.

(٧) سبهلل: يقال جاء سبهلاً: أي بلا شيء، وقيل بلا سلاح ولا عصا. انظر: اللسان

(س ب ه ل) ٣٢٤/١١.

(٨) الشَّنَخَف: الطويل. انظر: اللسان (ش ن خ ف) ١٨٤/٩.

(٩) الهَلَقَس: الشديد من الناس والإبل. انظر: اللسان (ه ل ق س) ٢٥٠/٦.

(١٠) الجرْدَحَل: العظيم والضحخم. انظر: اللسان (ج ر د ح ل) ١٠٩/١١.

المبحث الثالث

الإلحاق

ومفردها (شيء) بالثقل وخفف بالحذف كما خفف (هيئن وليئن وميئت).

ج- الصورة الأخيرة من صور القلب تأخير الفاء عن اللام^(١) وذلك نحو:
(الحادي) مقلوب الواحد وأصله: (حَادِو) قلبت الواو ياءً لتطرفها إثر كسره.
ووزنها (العَالِف).

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٢/١؛ وشرحها لركن الدين ٢٨٠؛ ومقدمة في تصريف الأفعال ٥٤.

أن أكثر تصاريف الكلمة تؤيد مذهب الجرميّ اطمأن يطمئن وطمأنية ومطمئن الخ.

ب- تقدم اللّام على الفاء. وذلك كما في أشياء في أصح الأقوال.
فقد اختلف العلماء فيها:

١- فذهب البصريون^(١)، وعلى رأسهم سيبويه إلى أن وزن (أشياء) (لَفْعَاء) قدمت لام الكلمة -فيها- إلى موضع اللّام؛ استثقلاً لاجتماع همزتين ليس فيهما/إلاّ الألف.

٢- وذهب الكسائي شيخ الفراء إلى أن وزنها (أَفْعَال)^(٢) كما جمع فَرُخ على أفراخ. ومنعت من الصرف تشبيهاً لها بـ(فَعْلَاء) نحو: حمراء وصحراء^(٣).

٣- وذهب الفراء والأخفش^(٤) ووافقهما الزيايدي^(٥) إلى أن وزنها (أَفْعَاء) وأصلها (أشيئاء) على (أَفْعَلَاء) حذفت الهمزة (لام الكلمة) لكثرتها.

(١) انظر: العين ٢٩٦/٦؛ والكتاب ٣٨٠/٤؛ ومعاني القرآن وإعرابه ٢١٢/٢؛ والمنصف ٩٥/٢؛ وأما ابن الشجري ٦٠٩/٢؛ والانصاف ٨١٣/٢؛ وشرح الملوكي ٣٧٦-٣٧٨؛ والمبدع ١٩٤؛ وسفر السعادة ٦٨/١؛ وجمع الهوامع ٤١٠/٣؛ ومنهج الكوفيين ٢٨١؛ وجهود الفراء ٦٢؛ ومعجم مفردات الإبدال والإعلال ١٥٧.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢١٢/٢؛ والمنصف ٩٥/٢؛ والممتع ٥١٣/٢؛ وشرح الشافية للرضي ٢١/١، ٢٩؛ وتداخل الأصول ٥٠٦؛ ومنهج الكوفيين ٢٨١؛ وجهود الفراء ٦١.
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢١/١؛ والمنصف ٩٦/٢؛ وسفر السعادة ٦٩/١؛ ومنهج الكوفيين ٢٨٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢١/١؛ ومعاني القرآن وإعرابه ٢١٢/٢؛ والمنصف ٩٦/٢؛ وسفر السعادة ٦٨/١؛ والانصاف ٨١٢/٢؛ والممتع ٥١٤/٢؛ والمبدع ١٩٥؛ وتداخل الأصول ٥٠٦؛ وجهود الفراء ٦١.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢١٢/٢.

وعلى ذلك جمهور العلماء ومنهم: أبو علي الفارسي^(١)، والثماني^(٢)،
والراغب الأصفهاني^(٣)، وابن مالك^(٤)، والرضي^(٥).
وثانياً: وذهب اللحياني - فيما نقل عنه^(٦) - إلى أن الجاه مأخوذة من (جُهِت)
ولم يذكر معناها. ومن وافقه الجوهري^(٧)، والصغاني^(٨)، ومن المحدثين
د. عبد الفتاح الحموز^(٩).

والذي يتضح من نص ابن جني اختياره لمذهب الفراء. وهو الراجح، لكثرة
ورود الواو مقدّمة على الجيم في تصاريف كلمة (جاه) فيقال: وجاهه، ووجهه
وهو أوجه من فلان، ووجه، ومتوجه، وتوجيه.

أ - تقديم اللام الأولى على العين. وهذا النوع - قليل ومن أمثلته (طامن)
مقلوب (طمأن) عند الجرمي^(١٠). أما سيويه^(١١) فإنه يرى أن الأصل
تقدم الهمزة على الميم. وقد صحح ابن عصفور^(١٢) مذهب الجرمي؛ ذلك

(١) انظر: إيضاح الشعر ٥٧؛ والمسائل البصريات ٩٩؛ والخصائص ٧٦/٢؛ واختيارات ابن جني ٩٠.

(٢) انظر: شرح التصريف ٣٢٤.

(٣) انظر: المفردات ٥١٤.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩١٢/٤.

(٥) انظر: شرح الشافية له ٢٢/١.

(٦) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٨٦/٤؛ ولسان العرب (ج و هـ) ٤٨٧/١٣؛ واختيارات ابن جني ٩٠.

(٧) انظر: الصحاح (ج و هـ) ٢٢٣١.

(٨) انظر: التكملة والذيل والصلة (ج و هـ) ٣٣٩/٦.

(٩) انظر: ظاهرة القلب المكاني في العربية ٨٨؛ واختيارات ابن جني ٩١.

(١٠) انظر: المتع ٦١٧/٢؛ والارتشاف ٣٣٦/١؛ ومنهج الكوفيين ٢٧٧.

(١١) انظر: الكتاب ٤٦٧/٣؛ انظر: المتع ٦١٧/٢؛ والارتشاف ٣٣٦/١؛ ومنهج الكوفيين ٢٧٧.

(١٢) انظر: المتع ٦١٧/٢.

اللام موضع العين، فجاء على (أيامي)، ثم أبدل من الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

أما سيويه فيرى أن وزنها (فعالي) وقد سبقت الإشارة إلى مذهبه^(١).

أما ابن جني فإنه يميل إلى رأي الجمهور في هذه المسألة^(٢).

تقديم العين على الفاء. وذلك نحو: أيس مقلوب يئس.

ومن ذلك قول أبي الفتح - في معرض الاحتجاج لقراءة يحيى، والأعمش، وطلحة ابن سليمان^(٣) -: (... اثنتي عشرة^(٤)).

"كقولهم: الجاه، وأصله عندنا الوجه، فقلوبه فقدموا العين على الفاء، وكان قياسه أن يقولوا: جوه، إلا أنهم لما قلبوا شجّعوا عليه فغيروا بناءه، فأصاروه من جوه، فانقلبت الواو التي هي فاء في موضع العين ألفاً لانفتاح ما قبلها وحركتها، فصارت جاه كما ترى"^(٥).

* * *

عرض ابن جني هنا إلى أصل كلمة الجاه. وقد اختلف العلماء فيها على قولين:

أولاً: ذهب الفراء - فيما نقل عنه^(٦) - إلى أن الجاه مقلوبة عن الوجه، فالأصل وجّه ثم تقدمت الجيم على الواو، فأصبحت (جوه)، ثم قلبت الواو ألفاً،

(١) انظر: من هذا البحث ص ٧١٩.

(٢) انظر: الممتع ٦١٧/٢؛ والارتشاف ٣٣٦/١؛ ومنهج الكوفيين ٢٧٧.

(٣) سبق تخريج هذه القراءة ص.

(٤) سورة الأعراف. آية: ١٦٠.

(٥) المحتسب ٢٦٢/١.

(٦) انظر: الخصائص ٧٦/٢؛ واختيارات ابن جني ٩٠.

وفي الجمع الأقصى المفرد لاهمزة مسبوقة بحرف مد كما في خطايا جمع
خطيئة ووزنها (فَعَالًا) عند الخليل^(١).

٢- المنع من الصرف بغير علة عند عدم القول بالقلب وذلك في نحو:
(أشياء) والاختلاف في وزنها وسيأتي تفصيل ذلك^(٢).

صورة القلب المكاني^(٣):

١- تقديم اللام على العين ومن ذلك راء في رأى. وعليه قول كثير عزّة:
وَكُلُّ خَلِيلٍ رَأَيْتَنِي فَهُوَ قَائِلٌ مِّنْ أَجْلِكَ هَذَا هَامَةُ الْيَوْمِ أَوْ غَدِ^(٤)
ومن ذلك أيضاً: كلمتي (طاغوت) و (أيامي) فقد ذكر العلماء أن وزن
(طاغوت) (فَلْعُوتٌ) قدمت اللام على العين^(٥). وكذلك (أيامي) فقد ذهب
كثير من العلماء، -منهم أبو عمرو^(٦)، وابن السكيت^(٧)، والزّحشري^(٨)،
والبيضاوي^(٩)، وأبو حيّان^(١٠)- إلى أن وزنها (فَيَالَع) وأصلها: (أيام) قلبت

(١) انظر: الكتاب ٣٧٧/٤؛ وشرح الشافية للرضي ٢٥/١؛ وتداخل الأصول ٥٠٦.

(٢) انظر: ص ٦٣٣ من هذا البحث.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٢١/١، ٢٢؛ وشرحها لركن الدين ٢٧٨، ٢٨٠؛ وتصريف الأفعال ٥٢.

(٤) البيت من (الطويل). انظر: الديوان ٤٣٥؛ وهو موجود في: الكتاب ٦٧/٣؛ والمسائل

الحلييات ٤٧؛ وشرح التصريف ٤٠٠؛ والنكت للأعلم ٩٣٨؛ والمغني في تصريف الأفعال ٣٤.

(٥) انظر: ص ٢٤٤ من هذا البحث. وقد ورد الإشارة إلى ذلك عند ابن جني في المختضب

١٣١/١ - ١٣٤، ٢١٨/٢، ٢٣٦/٢.

(٦) انظر: البحر المحيط ٤١٥/٦.

(٧) انظر: إصلاح المنطق ٣٤١؛ ومعجم مفردات الإعلال والإبدال ٤٢.

(٨) انظر: الكشف ٢٣٨/٣.

(٩) انظر: تفسيره ٤٤/٧.

(١٠) انظر: البحر المحيط ٣٧٨/٣، ٤١٥/٦.

الرابعة: أن يكون في أحد اللفظين علامة تدل على أن أحدهما مقلوب من الآخر. وذلك كما في (يئس) و(أيس) فالأخير مقلوب من الأول، إذ لو لم يكن مقلوباً لوجب فيه الإعلال فيقال (آس).

فإذا كان اللفظان مكتملي التصرف وليس فيهما مما ذكر سالفاً شيء فليس أحدهما مقلوباً من الآخر، بل كل منهما أصل قائم بذاته، نص على ذلك جمهور البصريين وعلى رأسهم سيويه^(١)، وابن جني^(٢).
وذلك نحو: جذب وجذب فكل منهما لغة.

أما الكوفيون فقد توسعوا^(٣) في مصطلح القلب فعدوا منه نحو: جذب وجذب مع أن في كل منهما من التصرف التام ماهو خاص به. ووافقهم في ذلك ابن قتيبة^(٤). وابن فارس^(٥).

وقد أنكر ابن درستويه القلب مطلقاً، نقل ذلك السيوطي^(٦).

وقد ذكر العلماء علامات أخرى يعرف بها القلب منها:

١- أن يترتب على عدم القول بالقلب اجتماع همزتين في الطرف وذلك في اسم الفاعل من الأجوف المهموز نحو: (جاء) فأصله: (جايء)؛ على وزن (فاعل) ثم يهمز فيقال (جائي) فتجتمع همزتان في الطرف، فقلب الخليل خشية اجتماع همزتين في الطرف، وكذلك في جمعه على (فَوَاعِل).

(١) انظر: الكتاب ٣٨١/٤.

(٢) انظر: الخصائص ٦٩/٢؛ والمنصف ١٠٥/٢.

(٣) انظر: شرح القصائد التسع للنحاس ٣٤٠/١؛ والمزهر ٤٨١/١؛ ومنهج الكوفيين ٢٧٨.

(٤) انظر: أدب الكاتب ٤٩٢.

(٥) انظر: الصاحي ٣٢٩.

(٦) انظر: المزهر ٤٨١/١؛ وتداخل الأصول ٥٠٣٤؛ ومنهج الكوفيين ٢٧٨.

القلب المكاني

القلب المكاني: هو: (تقديم بعض حروف الكلمة على بعض)^(١).
وقد ذكر الرّضي أنه أكثر ما يكون في المعتل والمهموز وقد جاء في غيرهما
على قلة نحو: امضحلّ واكرهف في اضمحلّ واكفهر^(٢).
علامات القلب:

ذكر ابن عصفور^(٣) أن للقلب المكاني عند البصريين أربع علامات:
الأولى: أن يكون أحد اللفظين أكثر استعمالاً من الآخر، فيكون الأكثر
استعمالاً هو الأصل والآخر مقلوباً منه. وذلك كما في (لَعْمَرِي) و
(رَعْمَلِي) والأولى هي الأكثر في الاستعمال.
الثانية: أن يكون أحد اللفظين أكثر تصرفاً من الآخر، فالأكثر هو الأصل.
والآخر مقلوب منه. وذلك نحو: (شوائع) و (شواعي)، فشوائع أكثر تصرفاً
حيث يقال: شاع يشيع فهو شائع بعكس شواعي فلا يقال ذلك.
الثالثة: أن لا يوجد أحد اللفظين إلاّ مع حروف زوائد والآخر مجرد من الزوائد.
فسيبويه يجعل الجرد هو الأصل والآخر هو المقلوب؛ ذلك أن دخول الزوائد
على الكلمة تغيير لها والقلب تغيير والتغيير يأنس بالتغيير. وذلك كما في
(طأمن وطمان)^(٤).

(١) شرح الشافعية للرضي ٢١/١. وانظر: منهج الكوفيين في الصرف ٢٧٦؛ والمغني في تصريف الأفعال ٣٣.

(٢) انظر: شرح الشافعية للرضي ٢١/١. وانظر: منهج الكوفيين في الصرف ٢٧٦؛ والمغني في تصريف الأفعال ٣٣.

(٣) انظر: الممتع ٦١٧/٢ وما بعدها.

(٤) انظر: ص ٦٣٢ من هذا البحث.

المبحث الثاني

القلب المكاني

أما في المحتسب فقد ذهب إلى أنه من العيون يقول: "وقالوا سالت معنانه، فحذفوا ياء معين وهو من العيون، وأجروها مجرى ياء قفيز وقفزان الزائدة"^(١). فابن جني موافق لثعلب لكن اضطرب عنده الاشتقاق ففي الخصائص جعله من قولهم: (أمعن له بحقه). وفي المحتسب جعل الاشتقاق من العيون وجعله الظاهر لا من أمعن له بحقه.

والذي يراه الباحث موافقة لثعلب بذلك أن هذه اللفظة قد جمعت على (مُعان) (فُعْلان) فناسب مفردها أن يكون على (فَعِيل) لأن مما يجمع على (فُعْلان) فَعِيل نحو: قضيب وقُضبان.

(١) المحتسب ٦٨/٢.

٨ - معين

عَرَض ابن جني في نصه في هذه المسألة السابقة ^(١) إلى معين واشتقاقها، وتفصيل القول فيها كالتالي:

أ - ذهب الفراء إلى أن وزن معين يحتمل أن يكون (مَفْعُولاً) وهو من العيون، و(فَعِيلاً) من الماعون. يقول: "وقوله ﴿مَعِين﴾ ^(٢): الماء الظاهر الجاري. وذلك أن تجعل المعين (مَفْعُولاً) من العيون، وأن تجعله (فَعِيلاً) من الماعون، ويكون أصله المَعْن ^(٣). ووافقه في مذهبه النحاس ^(٤)، ومكي القيسي ^(٥)، والعكبري ^(٦).
ب - وذهب ثعلب ^(٧) إلى أنه (فَعِيل) فهو مأخوذ من المعن. ووافقه في هذا الفارسي ^(٨).
ج - وقد رجح الزجاج ^(٩) أن يكون على وزن (مَفْعُول) من العيون. بعد عَرَضه لكلا الوزنين، ووصف القول بأنه (فَعِيل) بالبعد.

أمّا ابن جني فقد اختلف قوله فيه؛ فقد ذهب في الخصائص إلى موافقة ثعلب، فقال: "وكذلك قال بعضهم في معين؛ لأنه أخذه من العين؛ لأنه من ماء العيون فحمله على الغلط؛ لأنهم قد قالوا: قد سالت مُعْنَانِه. وإنما هو عندنا من قوْضَم: أمعن له بحقه: إذا طاع له به. وكذلك الماء إذا جرى من العين فقد أمعن بنفسه، وطاع بها. ومنه الماعون؛ لأنه مامن العادة المسامحة به، والانقياد إلى فعله" ^(١٠).

(١) انظر: ص ٦٢٣ من هذا البحث.

(٢) سورة المؤمنون. آية: ٥٠.

(٣) معاني القرآن له ٢/٢٣٧.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٤/٤٧٤؛ واختيارات ابن جني التصريفية ٤٩١.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٧٤٧.

(٦) انظر: التبيان ٢/٩٥٦.

(٧) انظر: مجالس ثعلب ٢٤٣.

(٨) انظر: المسائل الحلييات ٦١، واختيارات ابن جني التصريفية ٤٩١.

(٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/١٥.

(١٠) الخصائص ٣/٢٧٩.

فتوهموه فَعِيلَة. وإنما هو مفعلة؛ فالميم في أمسلة على هذا ميم مَفْعِل، وقد حكى يعقوب وغيره مَسِيل و(مُسِل)، فالميم على هذا فاء، ومسيل: فَعِيل وليس مَفْعِل من سال^(١).

أما ابن جني فالذي يتضح من نصه موافقته للفراء، وهذا ما أكده في موضع آخر من المحتسب يقول: "وقالوا أيضاً: مَسِيل وهو من سال يسيل، وياؤه عين، ثم عاملوها معاملة ياء (فَعِيل) الزائدة، فقالوا: أَمْسِلَة، كما قالوا أَجْرَبَة"^(٢).

وما ذهب إليه هنا مخالف لما ذهب إليه في الخصائص، إذ مال إلى موافقة شيخه يقول: "وأما مسيل فذهب بعضهم في قولهم في جمعه: أَمْسِلَة إلى أنه من باب الغلط؛ وذلك لأنه أخذه من سال يسيل، فهو عندهم على (مَفْعِل) كالمسير والمحيض. وهو عندنا غير غلط؛ لأنهم قد قالوا فيه مُسِل، وهذا يشهد بكون الميم فاء، فأمسلة ومُسْلَان (أَفْعِلَة) و (فُعْلَان) كأجربة وجُرْبَان. ولو كانت أَمْسِلَة ومُسْلَان من السيل لكان مثاهما (أَمْفِلَة) و (مُفْلَان) والعين منهما محذوفة، وهي ياء السيل"^(٣).

والذي يمال إليه ما عليه الفارسي؛ لثبات سماع (المسيل) و(المسل)، فالأول يؤيد زيادة الميم والثاني يؤيد أصالتها، وعليه فكلا الوجهين جائزين.

انظر فيه: شرح أشعار الهذليين للسكري ١/١٨٥.

(١) الحجة ٨/٤.

(٢) المحتسب ٢/٦٨، ٦٩.

(٣) الخصائص ٣/٢٧٩.

٧- مسيل

قال أبو الفتح: "ونحو منه قولهم: مسيل فيمن أخذه من السيل، وعليه المعنى. ثم قالوا فيه: مُسْلَانٌ وأَمْسِلَةٌ ومعين، وأقوى المعنى فيه أن يكون من العيون، ثم قالوا: سالت مُعْنَانُهُ.

فإن قلت: فقد حكى يعقوب وغيره في واحده: مَسَلٌ ومَسْلٌ، قيل يشبه أن يكون ذلك لقولهم: مُسْلَانٌ. فلما سمعوا مُسْلَانًا جاءوا بواحدة على فَعَلٍ. كَبَطْنٌ وبُطْنَانٌ وظَهْرٌ وظَهْرَانٌ. وعلى فَعَلٍ، كَحَمَلٌ وحُمْلَانٌ وأَخٌ وأُخْوَانٌ فيمن ضم^(١).

* * *

اختلف العلماء في ميم (مسيل) هل هي زائدة أم أصلية ؟ وتبعاً لذلك اختلف جمعها:

أ - ذهب الفراء إلى أن الميم زائدة، وأن العرب قد جمعت هذه الكلمة على أمسلة تشبيهاً للمفرد بـ(فَعِيلٍ) توهماً لأصالة الميم مع أنها زائدة، يقول: "كما جمعوا مسيل الماء أمسلة، شَبَّهَ بَفَعِيلٍ وهو مَفْعِلٌ"^(٢). وممن وافقه الرضي^(٣).

ب - وذهب الفارسي إلى جواز أن تكون الميم أصلية، أو زائدة. يقول: "ومثل ذلك مما يحمل على الغلط قولهم في جمع مَسِيلٍ: أَمْسِلَةٌ وقد جاء ذلك في شعر هذيل قال أبو ذؤيب:

وَأَمْسِلَةٌ مَدَامُعُهَا خَلِيفٌ"^(٤)

(١) المحتسب ١٣٣/٢. وانظر: ٦٩، ٦٨/٢.

(٢) معاني القرآن له ٣٧٤/١.

(٣) انظر: شرح الشافية له ٢٩/١.

(٤) عجز بيت من (الوافر) وصدرة:

بِوَادٍ لَا أُنِيسُ بِهِ بِيَابِ

=

(١) ورود الفعل من هذا الاسم حيث قيل: (ضفن يَضْفَن).

(٢) أن (فَيْعَلًا) أكثر في الكلام من (فَعْلَن).

أمّا قول سيبويه فقوي لأمرين أيضاً:

(١) أن معنى الضيفن قريب من معنى الضيف؛ لأنه يأتي معه فالأصل في اشتقاقه كلمة (ضيف).

(٢) ورود النظير من نحو: امرأة خَلْبَن^(١) - وهو من الخلابه-، وناقاة عَلَجَن^(٢) فالنون في هذه الألفاظ زائدة فكذلك ضيفن.

على أن ابن جني لم يحدد اختياره. وإن لم يُخَفِ قوة مذهب أبي زيد حيث يقول: "وقول أبي زيد في هذا كأنه أقوى؛ لأن المعنى يطابقه"^(٣).

والذي يمال إليه ما عليه أبو زيد لأمرين:

(١) أن (فَيْعَلًا) أكثر من (فَعْلَن).

(٢) أن أبا زيد من العلماء البارزين وقد سمع الفعل من (ضيفن) مما يرجح أصالة النون فلا يسهل رد روايته وهو من هو، ومن سمع حجة على من لم يسمع.

(١) امرأة خَلْبَن: أي: حمقاء. انظر: اللسان (خ ل ب) ٣٦٥/١.

(٢) ناقاة عَلَجَن: هي الناقة المكتنزة باللحم. انظر: اللسان (ع ل ج) ٣٢٨/٢.

(٣) المنصف ١٦٨/١.

الآفاضل^(١)، وابن يعيش^(٢).

ب- وذهب أبو زيد^(٣) إلى أن وزنها (فَعَل)؛ لأنه سمع فعلاً لـ ضيفن حيث قيل: ضفنت مع الضيف إذا جئت معه، فعلى هذا تكون النون أصلية والياء زائدة.

ومن تبعه في مذهبه هذا ابن عصفور^(٤)، مع أنه قد اختار في موضع آخر^(٥) مذهب سيويه.

والذي يتضح من كلام ابن جني موافقته لسيويه، وهو تأكيد لما في الخصائص. وعدّ ما حكاه أبو زيد من باب التوهم. حيث يقول: "ما حكاه أبو زيد من قولهم: ضَفَنَ الرجل يَضْفِن إذا جاء ضيفاً مع الضيف، وذلك أنه لما سمعهم يقولون: ضَيْفَن، وكانت (فَعَل) أكثر في الكلام من (فَعَلَن) توهمه (فَعَلًا)؛ فاشتق الفعل منه، بعد أن سبق إلى وهمه هذا فيه، فقال: ضَفَن يَضْفِن ولهذا موضع نذكره فيه مع بقية أغلاط العرب"^(٦).

أمّا في المنصف^(٧) فقد ذكر أن لكل من القولين وجهاً فقول أبي زيد قوي لأمرين:

(١) انظر: التخمير ١٥٨/٣.

(٢) انظر: شرح المفصل ١١٩/٦.

(٣) انظر: التصريف ١٦٧/١؛ والاستدراك على سيويه ٩٨؛ والخصائص ٤٥/٢، ١٢٢/٣؛ والتخمير ١٥٨/٣.

(٤) انظر: المتع ٢٧١/١.

(٥) انظر: المتع ٨٩/١.

(٦) الخصائص ١٢٢/٣.

(٧) انظر: ١٦٨/١.

٦ - ضيفن

قال أبو الفتح في مَعْرِض الاحتجاج لقراءة طلحة، وقتادة، والأشهب، وأبي عمر: (ولا تُرْكُنُوا)^(١) بضم الكاف^(٢):

"وعليه كان أبو بكر يقول أيضاً في قولهم: ضَفَنَ الرجل يَضْفِنُ: إنَّ قائل ذلك سمع قولهم: ضيفن. وظاهر لفظ ذلك أن يكون (فَعَلًا)؛ لأنه أكثر في الكلام من (فَعَلَن) فصارت نون ضَيْفَن وإن كانت زائدة كأنها أصل لما ذكرناه. فلما استعمل الفعل منه جاء به على ذلك"^(٣).

* * *

اختلف العلماء في وزن هذه الكلمة تبعاً لاختلافهم في أصالة النون أو الياء أو زيادتهما.

أ - فذهب الخليل وسيبويه^(٤) إلى أن وزنها (فَعَلَن)، فالنون زائدة والياء أصلية؛ لأنها مأخوذة من كلمة الضيف.

ووافق المازني^(٥)، والمبرد^(٦)، ونقله ابن جني عن ابن السراج^(٧)، وممن قال بذلك أيضاً الزبيدي^(٨)، والفارسي^(٩)، وصدر

(١) سورة هود. آية ١١٣.

(٢) سبق تخريجها. انظر: ص ٥٨٠ من هذا البحث.

(٣) المحتسب ٣٢٩/١. وانظر: ٦٩/٢، ١٣٣.

(٤) انظر: الكتاب ٢٥٢/٤، ٢٧٠، والتصريف ١٦٧/١.

(٥) انظر: التصريف ١٦٧/١.

(٦) انظر: المقتضب ٥٩/١.

(٧) انظر: الخصائص ١٢٢/٣؛ والمحتسب ٣٢٩/١، ٦٩/٢.

(٨) انظر: الاستدراك على سيبويه ٩٨.

(٩) انظر: إيضاح الشعر ١٨٣.

وابن جني في بعض توجيهاته موافق لشيخه أبي علي الفارسي^(١)، وإن كان
 الزجاج^(٢) قد أشار إلى وجهين من مجموع التوجيهات في قراءة الجمهور (ذُرِّيَّة)
 وهما (فُعْلِيَّة) من الذرِّ، و(فُعْلُولَة) والأقيس -عنده- الأول.
 وممن أشار إلى بعض الأوجه غيرهما: النَّحاس^(٣)، وابن عطية^(٤)،
 والعكبري^(٥)، والقرطبي^(٦)، والبيضاوي^(٧)، وأبو حيَّان^(٨)، والسَّمين الحلبي^(٩)،
 والشهاب الخفاجي^(١٠)

-
- (١) انظر: الحجة ١٠٦/٤.
 (٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٩٩/١، ٤٠٠.
 (٣) انظر: إعراب القرآن ٣٦٩/١.
 (٤) انظر: المحرر الوجيز ٤٢٣/١.
 (٥) انظر إعراب القراءات الشواذ ٢٠٢/١.
 (٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٠٨/٢.
 (٧) انظر: تفسير البيضاوي ٣٨٢/٢.
 (٨) انظر: البحر المحيط ٥٤٣/١.
 (٩) انظر: الدر المصون ١٠١/٢.
 (١٠) انظر: حاشية الشهاب ٣٨٣/٢، ٣٨٤.

ب- أنها مأخوذة من (ذراً) ولها على هذا الاشتقاق وجهان:

(١) أنها (فَعِيلَة)، وأصلها: (ذَرِيَّة)، ثم خَفَّفت الهمزة أو أبدلت فقلت ياء، ثم أدغمت الياء في الياء.

(٢) أنها (فَعُولَة)، وأصلها: (ذَرُوءَة)، أبدلت الهمزة ياء (ذَرُوءِية) ثم أبدلت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء.

وعقّب ابن جني بقوله: "ولا يجوز على هذا أن تكون همزة (ذَرُوءَة) خففت؛ لأنه لو كان كذلك لقلت واواً لوقوع الواو قبلها، ثم أدغمت واو فَعُولَة فيها فصارت ذَرُوءَة. كما أنك لو خففت مَقْرُوءَة لقلت مَقْرُوءَة، وهذا واضح" (١).

ج- أنها مأخوذة من (ذرو) ولها على هذا الوجه وزن واحد وهو (فَعِيلَة) وأصلها: (ذَرِيَّة)، ثم أبدلت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

د- أنها مأخوذة من (ذري) ولها على هذا الاشتقاق وجهان:

(١) أنها (فَعُولَة)، وأصلها: (ذَرُوءِية) وحصل فيها ما حصل في سابقتها من إبدال وإدغام.

(٢) أنها (فَعِيلَة) وأصلها (ذَرِيَّة)، ثم أدغمت الياء في الياء.

هذا خلاصة ما ذكر ابن جني، وقد أطلال في تفصيل هذه الأوجه، وقد اعتذر عن مخالفته لما قرره في مقدمة كتابه من رغبته الالتزام في طرحه بالإيجاز يقول: "ودعانا إلى إشباع القول عليها أن لم يتقدم أحد يبسطها، وحسبنا الله" (٢).

(١) المحتسب ١/١٥٩.

(٢) المحتسب ١/١٦٠.

(٣) أنها (فَعِيلَة) من أصل وضعها فهي كبطيخة. وأصلها: (ذَريرة)، ثم أُبدلت الراء الأخيرة ياء لكثرة الأمثال، ثم أدغمت الياء في الياء.

(٤) أنها (فَعِيلَة) كجَلَّيت^(١)، وحرير^(٢). وأصلها (ذَريرة) ثم حصل فيها ماعمل فيما قبلها.

ج- أنها مأخوذة من (ذرو) أو من (ذري)، فإن كان من (ذرو) فهي (فَعِيلَة)، وأصلها (ذريوة)، ثم قلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء. أما إن كانت من الياء فهي (فَعِيلَة) أيضاً والأصل فيها: (ذَرِيَّة)، ثم أدغمت الياء في الياء.

ثالثاً: (ذَرِيَّة) بفتح الذال^(٣)، وتحتل الأوجه الأربعة السابقة في الاشتقاق وهي:

أ - أنها مأخوذة من لفظ (ذرر) ولها على هذا الاشتقاق أربعة أوجه:

(١) أنها (فَعْلِيَّة)، كبرنيَّة^(٤).

(٢) أنها (فَعُولَة) كخرَّوبَة^(٥)، وأصلها: (ذَرُّورَة)، ثم أبدلت الراء الأخيرة ياء،

ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

(٣) أنها (فَعْلُولَة)، كبعكوكَة، وأصلها (ذَرُّورَة)، ثم عُمل فيها ماعمل في سابقتها.

(٤) أنها (فَعِيلَة) وأصلها (ذَريرة)، ثم حصل فيها من الإبدال والإدغام ماعمل

في سابقتها.

(١) الحلثيت: نبات، وقيل صمغ. انظر: اللسان (ح ل ت) ٢٥/٢.

(٢) الحرير: ولد الحبارى. انظر: اللسان (ح ب ر) ١٦٠/٤.

(٣) انظر: المحتسب ١٥٩/١، ١٦٠.

(٤) البرنيَّة: واحدة البرني وهو أجود التمور، والبرنيَّة إناء من خزف. انظر اللسان (ب ر ن)

٥٠، ٤٩/١٣

(٥) الخَرْبُوبَة: واحدة الخروب. وهو نبات معروف. انظر: اللسان (خ ر ب) ٣٥٠/١.

أحدهما: أَدْحِيَّةٌ^(١) وأصلها (أدحوّة) ثم أبدلت الواو الأخيرة ياء^(٢)، وأبدلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء والأولى ساكنة، ثم أدغمت الياء في الياء. والآخر: أضحّية. وأصلها (أضحوة) وعمل بها كسابقتها. أمّا إذا أخذت من الياء وهي (فُعُولَة) فأصلها: (ذُرْوِيَّة)^(٣) ثم قلبت الواو ياء بسبب الكسرة، وأدغمت الياء في الياء.

(٢) أن وزنها (فُعِيلَة) ويكون أصلها من الياء: (ذُرْيِيَّة) ثم أدغمت الياء في الياء. أمّا من الواو فأصلها (ذُرْيَوَة) ثم أبدلت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. ثانيا: (ذِرْيَّة) بكسر الذال. وذكر ابن جني^(٤) أربعة أوجه في اشتقاقها: أ - أنها مأخوذة من (ذرأ الله الخلق) وليس لها إلا وزن واحد (فُعِيلَة) وأصلها: (ذِرْيَّة) ثم خففت الهمزة أو أبدلت.

ب - أنها مأخوذة من (الذّر) ولها على هذا الاشتقاق أربعة أوجه: (١) أنها (فُعِيلِيَّة)، كحِيرِيّ دهر^(٥).

والذي يفهم من قول ابن جني أن الكسر في (ذِرْيَة) لغة، حيث قاسها على حِيرِيّ دهر، وهي لغة في: حِيرِيّ دهر.

(٢) أنها (فُعِيلِيَّة) ولكنها منسوبة إلى (الذّر)، وغير أولها. والنسب يكثر فيه التغير.

(١) الأَدْحِيَّة: مبيض النعام في الرمل. انظر: اللسان (د ح أ) ٢٥١/١٤.

(٢) يجوز في أَدْحِيَّة وما شاكلها وجهان: الإعلال والتصحيح، والتصحيح أكثر. انظر: المساعد ١٥٦/٤.

(٣) لم يضبط المحققون هذه الكلمة مع أنه مطلوب. وعلى أساسه يُفَرَّق بين المضعف وعدمه، وعلى ضبطهم يكون وزن (فُعُولَة).

(٤) انظر: المحتسب ١٥٨/١، ١٥٩.

(٥) انظر: اللسان (ح ي ر) ٢٢٦/٤.

(٤) أن وزنها (فُعُولَة) كحُبُورَة، وكسُبُوح. وأصلها: (ذُرُورَة) ثم أبدلت الراء الأخيرة ياء^(١) ثم قلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء. وابن جني في هذا الوجه موافق للزجاج^(٢).
ومن قال به البيضاوي^(٣)، وأبو حيّان^(٤)، والسمين الحلبي^(٥)، والشهاب الخفاجي^(٦).

(٥) أن وزنها (فُعُولَة) كقردودة^(٧)، وحرورة^(٨). وأصلها (ذُرُورَة) ثم عُمل بها كما في الوجه السابق. وقد أجاز العكيري^(٩) أن تكون (ذريرة) فيكون وزنها (فُعْلِيلَة)، ثم أبدلت الراء الأخيرة ياء، وأدغمت الياء في الياء.

ج- أنها مأخوذة من لفظ (ذرو) أو (ذري) ولها على هذا الاشتقاق وجهان:
(١) أن وزنها (فُعُولَة)، وأصلها (ذُرُورَة)، لما طال الاسم ضوعفت الواو، فاستثقلت الواو الأخيرة فأبدلت ياء، ثم قلبت الواو ياء لسكونها ثم أدغمت الياء في الياء.

ونظر ابن جني لأبدال الواو المضعف بتنظيرين^(١٠):

-
- (١) انظر: الارتشاف ٣١٢/١ وما بعدها.
 - (٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٠٠/١.
 - (٣) انظر: تفسير البيضاوي ٣٨٢/٢.
 - (٤) انظر: البحر المحيط ٥٤٣/١.
 - (٥) انظر: الدر المصون ١٠٢/٢.
 - (٦) انظر: حاشية الشهاب ٣٧٤/٢.
 - (٧) القردودة: ما ارتفع من الأرض. انظر: اللسان (ق ر د) ٣٥١/٣.
 - (٨) الحرورة: ولد الحباري. انظر: اللسان (ح ب ر) ١٦٠/٤.
 - (٩) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٠٣/١.
 - (١٠) انظر: المختص ١٥٨/١.

فيمَن أخذها من برأ - وهو سيويوه^(١).

وقد أشار الفارسي^(٢) لهذا الوجه. وممن عرض له - أيضاً - العكبري^(٣)، وأبو حيان^(٤)، والسمين الحلبي^(٥)، والشهاب الخفاجي^(٦).

ب- أنها مأخوذة من (الذرّ)، وذكر ابن جني خمسة أوجه على هذا الاشتقاق:

(١) أن وزنها (فُعْلِيَّة) كقمرِيَّة، وبُخْتِيَّة.

(٢) أن وزنها (فُعْلِيَّة)؛ ولكنها منسوبة إلى (الذرّ) فالأصل: (ذَرِيَّة)، ثم غير فاء

الكلمة إلى الضم شذوذاً، والشذوذ في النسب كثير^(٧). نحو: أفقيّ في النسب

إلى الأفق، وجُذميّ في النسب إلى جذيمة... إلخ.

(٣) أن وزنها (فُعْلِيَّة)؛ وأصلها: (ذُرِّيَّة)، فلما كثرت الراءات في الكلمة أبدلت

الراء الأخيرة ياء ثم أدغمت الياء في الياء.

وممن أشار إلى هذا الوجه أبو علي الفارسي^(٨)، وأبو حيان^(٩)، والسمين

الحلبي^(١٠)، والشهاب الخفاجي^(١١).

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٦٠، ٤٦١؛ ٥٥٥.

(٢) انظر: الحجة ٤/١٠٦؛ والمسائل المشكلة ٤٩٩.

(٣) انظر: اللباب ٢/٣٢٥.

(٤) انظر: البحر المحيط ١/٥٤٣.

(٥) انظر: الدر المصون ٢/١٠٢.

(٦) انظر: حاشية الشهاب ٢/٣٨٤.

(٧) انظر: ص ٥١٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٨) انظر: الحجة ٤/١٠٦.

(٩) انظر: البحر المحيط ١/٥٤٣.

(١٠) انظر: الدر المصون ٢/١٠٢.

(١١) انظر: حاشية الشهاب ٢/٣٨٤.

٥- ذُرِّيَّة

قال أبو الفتح في الاحتجاج للقراءات في (ذُرِّيَّة) ^(١) بالضم والكسر والفتح ^(٢):
"يحتمل أصل هذا الحرف أربعة ألفاظ:

أحدهما: ذرأ، والثاني: ذرر، والثالث: ذرو، والرابع: ذرى.

فأما الهمزة فمن ذرأ الله الخلق. وأما ذرر فمن الذر ومعناه، وذلك لما ورد في الخبر أن الخلق كان في القديم كالذر، وأما الواو والياء فمن ذروت الحب وذريته، يقالان جميعاً؛ وذلك لقوله سبحانه: ﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ﴾ ^(٣)، وهذا للطفه وخفته، وتلك حال الذر أيضاً. فهذه الأصول المنزوعة إليها، المقود تصريف هذا الموضع عليها" ^(٤).

* * *

ما عرض له ابن جني في تصريفه لـ(ذرية) لم أجد مثل تفصيله - فيما اطلعت عليه من كتب المتقدمين - فقد فصل فيها تفصيلاً لا مزيد عليه، ولذلك سأعرض لها من خلال ما ذكره فيها من أوجه كما يلي:
أولاً: ذُرِّيَّة بضم الذال؛ وقد ذكر أربعة أوجه في اشتقاقها:

أ - أنها مأخوذة من (ذرأ) بمعنى خلق، ولها على هذا الاشتقاق وجه واحد وهو (فُعَيْلة)، والأصل فيها: (ذُرَيْة)، ثم خففت الهمزة، أو أبدلت كما في (بَرِيَّة)

(١) سورة آل عمران. آية: ٣٤.

(٢) انظر القراءات في: مختصر في شواذ القرآن ٢٦؛ واخر نوجيز ١/٤٢٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/٢٠٢؛ والجامع لأحكام القرآن ٢/١٠٨؛ وتفسير البضاوي ٢/٣٨٣؛ والبحر المحيطة ٢/٤٥٤.

(٣) سورة الكهف. آية: ٤٥.

(٤) المحتسب ١/١٥٦.

ب- وذهب الزّجاج^(١) إلى أنه لفظ أعجمي خلّطت فيه العرب، وعلى ذلك النّحاس^(٢)، والفارسي^(٣)، ومكيّ القيسي^(٤)، والعكبري^(٥)، والسّمين الحلبي^(٦).

أمّا ابن جني فقد اختلف مذهبه. ففي الخصائص ذهب إلى موافقة الأخفش حيث يقول: "وكذلك وزن جَبْرَيْيل فَعْلَيْيل، فلا تصرف جَبْرَيْيل، وتصرف مثاله. والهمزة فيه زائدة لقولهم: جَبْريل"^(٧).

أمّا -هنا- في المحتسب فقد ذهب إلى موافقة الزّجاج. وأنه اسم أعجمي قد خلّط فيه العرب. وهو ما يمال إليه فلا داعي لتكلف وزنه؛ لأن التصريف لا يدخل في الأعجمي.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٨٠/١.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٢٥٠/١.

(٣) انظر: الحجة ١٦٥/٢؛ والمسائل الحليّات ٣٧٩.

(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٥٥/١.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٨٩/١.

(٦) انظر: الدر المصون ١٨/٢، ١٩.

(٧) الخصائص ٢٠٠/٢.

٤ - جَبْرِئِيل

قال أبو الفتح في مَعْرِض الاحتجاج للقراءات في: (جَبْرِئِيل)
"أما على الجملة فقد ذكرنا في كتابنا هذا، وفي غيره من كتبنا: أن العرب إذا
نطقت بالأعجمي خلطت فيه، وأنشدنا أبو علي من قول الراجز:
هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ لِأُمِّ الْخَزْرَجِ مِنْهَا فَظَلَّتْ الْيَوْمَ كَالْمَزْرَجِ^(١)
يريد الذي شرب الزَّرْجُون وهي الخمر، وأنه كان قياسه المزرجن، من حيث
كانت النون في الزَّرْجُون أصلية فغالب هذا أن تكون هذه اللغات كلها في هذا
الاسم إنما يراد بها جبريال الذي هو كوريبال، ثم لحقها من التحريف على طول
الاستعمال ما أصارها إلى هذا التفاوت، وإن كانت على كل أحوالها متجاذبة يتشبث
بعضها ببعض.

واستدل أبو الحسن على زيادة الهمزة في (جَبْرِئِيل) بقراءة من قرأ (جبريل) ونحوه.
وهذا كالتعسف من أبي الحسن لما قدّمناه من التخليط في الأعجمي"^(٢).

* * *

أ - ذهب الأخفش^(٣) إلى أن الهمزة في (جَبْرِئِيل) زائدة فوزنه عنده (فَعْلَائِيل)
واستدل لذلك بحذف هذه الهمزة في بعض القراءات كما في قراءة نافع،
وأبي عمرو، وابن عامر وحفص: (جَبْرِيل)، وقراءة ابن كثير: (جَبْرِيل)^(٤).

(١) البيت من (الرجز) غير معروف قائله. انظر فيه: الخصائص ٣٥٩/١؛ والمنصف ١٤٨/١؛ ونسان
العرب (ز ر ج ن) ١٣/١٩٧.

(٢) المحتسب ٩٧/١، ٩٨.

(٣) انظر: المحتسب ٩٨/١.

(٤) انظر: السبعة ١٦٦، ١٦٧؛ والمبسوط ١٢٠؛ والإقناع ٦٠٠، ٦٠١.

كتاب المصادر للفراء فيقول: "التوراة من الفعل التَفَعَّلَة كأنها أخذت من أوريت الزناد ورويتها فتكون تَفَعَّلَة^(١) في لغة طيء"^(٢).

هذا التفصيل كله عند من يقول بعربية هذه الكلمة (التوراة) أما بعض العلماء فإنه ينفي أن تكون هذه الكلمة عربية.

يقول الزمخشري -عن التوراة والإنجيل-: "اسمان أعجميان، وتكلف اشتقاقهما من الوري والنجل ووزنهما بتفعلة وإفعليل إنما يصح بعد كونهما عربيين"^(٣).

ويقول ابن عطية: "اسمان أصلهما عبراني، لكن النحاة وأهل اللسان حملوها على الاشتقاق العربي"^(٤).

وقد ذكر السمين الحلبي^(٥) خلافاً آخر للعلماء وهو الخلاف في الاشتقاق؛ فالجمهور على أنها مشتقة من وَرِيّ الزند. ونَقَلَ عن مؤرج السدوسي وجماعة أنهم ذهبوا إلى أنها مشتقة من (وَرِيّ في كلامه).

(١) وردت في نص اللسان (تَفَعَّلَة) بالكسر وهو خطأ والصواب بالفتح لأن لغة طيء بالفتح وليس بالكسر. ولعله خطأ مطبعي ٣٨٩/١٥.

(٢) انظر: اللسان (وري) ٣٨٩/١٥.

(٣) الكشف ٣٦٣/١، ٣٦٤.

(٤) المحرر الوجيز ٣٩٨/١. وانظر: الدر المصون ١٦/٣.

(٥) انظر: الدر المصون ١٧/٣.

الثالث: وهو القول الآخر للكوفيين، وهو أن التوراة (تَفْعِلَة) وأصلها (تَوْرِيَة) ولكنها قلبت من (تَفْعِلَة) إلى (تَفْعَلَة) كما في ناصية حيث قيل: ناصاة على لغة طيء^(١).

ونسب أبو حيّان هذا القول للفراء^(٢).

وقد ضعف الزجاج وغيره^(٣) من العلماء ما ذهب إليه الكوفيون لأمرين:

الأول: قلة وندرة هذا البناء (تَفْعَلَة) في الكلام.

الثاني: أن النقل من (تَفْعِلَة) إلى (تَفْعَلَة) هو في لغة قليلة، كما أن التاء لم تكثر زيادتها في أول الكلام كما كثرت زيادة الواو ثانية.

وعليه فإن الحمل على الأكثر أولى.

وقد نبّه محققو الشافعية^(٤) على أمر مهم، وهو: أن قلة البناء (تَفْعِلَة) إنما هي خاصة بالأسماء أما في المصادر فهو قياس مطرد في مصدر (فَعَّلَ) المضعف العين المعتل اللام^(٥) نحو: زكّى: تركية، وعزّى تعزية... إلخ.

وعليه فإن الكوفيين يحملون هذا الوزن (تَفْعِلَة) على ما جاء من المصادر فكأنه وضع مصدراً ثم سمي به.

يؤكد ما ذهب إليه محققو الشافعية ما ذكره ابن منظور عن الفراء نقلاً من

(١) انظر: الممتع ٥٥٧/٢؛ وشرح الشافعية للرضي ١٢٥/١؛ واللسان (ن ص ي) ٣٢٧/١٥.

(٢) انظر: الارتشاف ٣٢٠/١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٧٤، ٣٧٥؛ والحجة ١٣/٣-١٥؛ ومشكل إعراب القرآن ١٤٩.

(٤) انظر: شرح الشافعية ٨٢/٣. الحاشية.

(٥) انظر: ص ٢٥٠ من هذا البحث.

الواو، وأصلها (وَوْرِيَّة) من وَرِي الزند وبعد إبدال الواو تاء صارت (تَوْرِيَّة) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت (توارة).

وقد نقل هذا القول عن المبرد في مناظرته مع ثعلب^(١). وممن قال به الزجاج^(٢)، وأبو علي الفارسي^(٣)، وابن جني^(٤)، كما تقدّم في نصه السابق ومكي بن أبي طالب^(٥)، وابن يعيش^(٦)، وابن عصفور^(٧).

الثاني: وهو أحد قولين للكوفيين في وزنها:

وهو أن التوراة (تَفْعَلَة) من وَرِي الزند وأصلها (تورِيَّة) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت (توراة).

وقد نسب ابن الأنباري هذا القول للفراء^(٨). وذكر أبو حيان^(٩) أن مذهب الفراء هو (تَفْعَلَة) بكسر العين لا فتحها.

ونسب ابن جني هذا القول إلى البغداديين^(١٠)، ونسبه أبو حيان للكوفيين^(١١).

=

المصون ١٨، ١٧/٣.

(١) انظر: مجالس العلماء ٩٦ وما بعدها.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٧٥/١.

(٣) انظر: الحجة ١٣/٣.

(٤) انظر: المحتسب ١٥٢/١؛ وسر الصناعة ١٤٦/١.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٤٩.

(٦) انظر: شرح الملوكي ٢٩٧.

(٧) انظر: الممتع ٣٨٣/١.

(٨) انظر: الزاهر ٧٢/١.

(٩) انظر: الارتشاف ٣٢٠/١.

(١٠) انظر: سر الصناعة ١٤٦/١.

(١١) انظر: الارتشاف ٣٢٠/١.

٣- التوراة

قال أبو الفتح في معرض الاحتجاج لقراءة الحسن: (الأَنْجِيل)^(١) بفتح الهمزة:^(٢) "... وقيل له إنجيل لأنه به استخراج علم الحلال والحرام ونحوهما كما قيل تواره، وهو فَوْعَلُهُ من وَرَى الزند إذا قدح، وأصله وَوَرِيَّة، فأبدلت الواو التي هي الفاء^(٣) تاء كما قالوا: التجاه، والتخمة^(٤) والتكلان والتَيَّقُور^(٥)، وهي من الوجه والوخامة، والوكيل، والوقار. وقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت تواراة. فهذه من وري الزند: إذا ظهرت ناره. وهذا من نجل ينجل إذا استخرج، لما في هذين الكتابين من معرفة الحل والحرم..."^(٦).

* * *

عَرَضَ ابن جني في توجيهه للقراءة (أَنْجِيل) بالفتح للتوراة، وذكر أنها (فَوْعَلَةٌ) وما ذكره ابن جني مذهب جماعته البصريين، وقد اقتصر عليه، وفيها غير رأي، وجملة الأقوال فيها ثلاثة وهي:
الأول: مذهب البصريين^(٧)، وهو أن وزنها (فَوْعَلَةٌ) فالتاء عندهم بدل من

(١) سورة آل عمران. آية: ٣.

(٢) سبق تحريجها ص ١٧١ من هذا البحث.

(٣) انظر في هذا الإبدال: الكتاب ٢٣٩/٤؛ والمقتضب ٦٣/١؛ والتكملة ٢٦٥؛ وسر الصناعة ١٤٥/١؛ وشرح التصريف ٣٤٩؛ والممتع ٣٨٣/١؛ وشرح الشافية للرضي ٨٠/٣.

(٤) التخمة: يقال وَخَمَ الطعام إذا ثَقُلَ فلم يُسْتَمَرَّ. انظر: اللسان (وخ م) ٦٣١/١٢.

(٥) التيقور: مأخوذ من الوقار وهو الحلم والرزانة. انظر: اللسان (وق ر) ٢٩٠/٥.

(٦) المختص ١٥٢/١.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعراجه ٣٧٥/١؛ والحجة ١٣/٣؛ وسر الصناعة ١٤٦/١؛ وشرح الملوكي ٢٩٧؛ وشرح الشافية الكافية للرضي ٨١/٣؛ والممتع ٣٨٣/١؛ والارتشاف ٣٢٠/١؛ والندر

(المحتسب)^(١) لم أجد يمثل تفصيله واستيفائه -فيما اطلعت عليه من مصادر-
وممن وافقه وعرض لبعض التفصيلات أبو حيّان^(٢)، والسمين الحلبي^(٣)،
والسيوطي^(٤).

وعقّب أبو حيّان فقال: "وليس في الاختلاف في (إيا) ولا في وزنه كبير
فائدة"^(٥).

وقال السمين: "وهذا الذي ذكره هذا القائل لا يجدي فائدة، مع أن
التصريف والاشتقاق لا يدخلان في المتوغلّ في البناء"^(٦).

أمّا فتح الهمزة الوارد في القراءة فهو لغة^(٧) وعلى هذا وجّهها ابن جني. وممن
وافقه في هذا التوجيه ابن عطية^(٨)، والعكبري^(٩)، والقرطبي^(١٠)، وأبو حيّان^(١١)،
والشهاب الخفاجي^(١٢).

(١) انظر: ٣٩/١.

(٢) انظر: البحر المحيط ١٤٠/١.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٥/١-٥٦.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٠٦/١.

(٥) الارتشاف ٢٠٦/٢.

(٦) الدر المصون ٥٦/١.

(٧) انظر: الارتشاف ٩٣١/٢؛ والمساعد ١٠٢/١.

(٨) انظر: المحرر الوجيز ٧٢/١.

(٩) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٩٤/١.

(١٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٩١/١.

(١١) انظر: البحر المحيط ١٤٠/١.

(١٢) انظر: حاشية الشهاب ١٧٩/١.

ما قبلها.

وذكر ابن جني^(١) أن الواو الأخيرة قلبت ياء؛ لأنها وقعت رابعة، كما قلبت في (أغزيت) و(أعطيت) ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وفي هذا طول، خاصة مع إمكانية قلب الواو ألفاً من أول الأمر^(٢).

ب- (فَعِيل) فأصلها (إِوِيُو) فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصارت (إِيِيُو) ثم أدغمت الياء في الياء (إِيُو) ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

الرابع: أن اشتقاقها من (آءة)، ولكن هذا يأباه ابن جني، يقول: "ولا يجوز أن يكون (إِيَا) من لفظ (آءة) على أن يجعله (فَعِيلًا) منها، ولا (إِفْعَلًا)؛ لأنه كان يلزمك أن تهمز آخر الكلمة لأنه لام، فتقول (إِيَا) ولم يسمع فيه الهمزة البتة، ولا سمع أيضاً مخففاً بينَ بين"^(٣).

الخامس: أن اشتقاقها من (وَأَيْت) ولها على هذا الاشتقاق وزن واحد وهو: (فَعْلَى) وفيه غرابة كما قال ابن جني^(٤): وأصلها (وِيَا) فأبدلت الواو همزة لانكسارها كما في وسادة، وشاح حيث قيل: إسادة، وإشاح. فصارت (إِيَا) ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وانكسار الهمزة الأولى، ثم أدغمت الياء في الياء فصارت (إِيَا).

وما عرض له ابن جني في كتابه (سر الصناعة)^(٥) وأشار إليه في

(١) انظر: سر الصناعة ٦٦٢/٢.

(٢) انظر: القواعد والتطبيقات في الإعلال والإبدال ٦٩، ٧٠.

(٣) سر الصناعة ٦٦٣/٢.

(٤) انظر: سر الصناعة ٦٦٣/٢.

(٥) انظر: ٦٥٦/٢ - ٦٦٣.

العين ياء، وذلك أن وزن (آياء): (أفعال) ولو كانت العين واواً لقال (من آوائه) إذ لا مانع من ظهور الواو في هذا الموضع^(١).

وعلى هذا فإن (إيّا) تحتمل خمسة أوزان:

أ - (إِفْعَل) وأصلها (إِئْيِي) فقلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وانكسار الأولى، ثم أدغمت الياء في عين الكلمة فصارت (إِئْيِي)، ثم قلبت الياء الأخيرة ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت (إِيّا).

ب - (فِعْل) وأصلها (إِئْيِي) ذلك أن العين مضعفة، ثم قلبت الياء الأخيرة ألف.

ج - (فَعِيل) وأصلها (إِئْيِي) الياء الأولى عين (فَعِيل) والثانية الياء الزائدة في (فَعِيل)، ثم تدغم الأولى في الثانية فتصير (إِئْيِي)، ثم تقلب الياء الأخيرة ألف.

د - (فِعْوَل) وأصلها (إِئْيِي) - على زنة (خِرْوَع)^(٢) - اجتمعت الواو والياء والأولى فيهما ساكنة فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء فصارت (إِئْيِي)، ثم قلبت الياء الأخيرة ألفاً.

هـ - (فِعْلِي) وأصلها قبل الإدغام (إِيّا) ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية فقالوا (إِيّا) ويجوز في هذه الألف أن تكون للإلحاق أو التأنيث^(٣).

الثالث: أن اشتقاقها من قولهم: (أوّ لذكراها) ولها على هذا الاشتقاق وزنان:

أ - (إِفْعَل) وأصلها: (إِئْوَو) قلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وانكسار الأولى فصارت (إِئْوَو)، ثم قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء الأولى منها مكسورة فصارت (إِئْوَو)، ثم قلبت الواو الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح

(١) سر صناعة الإعراب ٦٦٠/٢. وانظر: المنصف ١٤٣/٢.

(٢) الخِرْوَع: شجرة تحمل حباً كأنه بيض العصفير يسمى السمسّم الهندي. اللسان (خ ر ع) ٦٧/٨.

(٣) انظر: سر الصناعة ٦٦١/٢، ٦٦٢.

عرض ابن جني في توجيهه السابق إلى (إيّا) وما تحتمله من الأوزان عند تصريفها. على أن ابن جني يرى أن (إيّا) ضمير ولا ينبغي^(١) أن يمثل له لأنه غير مشتق، ولكن هذا التصريف من ابن جني عند من يرى باشتقاق (إيّا) - وهو أبو عبيدة^(٢) - وعليه فإن (إيّا) تحتمل أكثر من أصل وهي كالتالي:

الأول: أن اشتقاقها من (أويت) ولها على هذا الاشتقاق ثلاثة أوزان:

أ - (إِفْعَل) وأصلها (إِوَيَّ) قلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت (إِئْوَا)، ثم قلبت الهمزة الثانية لسكونها وانكسار ما قبلها، فصارت (إِئْوَا)، فاجتمعت الواو والياء وكانت الأولى منهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء فصارت (إيّا).

ب - (فِعِيل) فأصلها (إِوَيَّ) قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فتجتمع ثلاث ياءات فتدغم العين مع الياء في (فِعِيل) فتصير (إِيَّيْ)، ثم تقب الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (إيّا).

ج - (فِعْلَى) وأصلها (إِوَيّا) قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم أدغمت الياء في الياء فقلبت (إيّا).

الثاني: أن اشتقاقها من (الآية) وعينها حينئذ ياء، يدل على ذلك قول الشاعر:

لم يُثَقِّ هذا الدهر من آيائه غير أثافيهِ وأرمدائِهِ^(٣)

يقول ابن جني: "فظهر الياء عيناً في (آيائه) يدل على ما ذكرناه من كون

(١) انظر: سر الصناعة ٢/٦٥٦.

(٢) انظر: الجني الداني ٣٥٨؛ والارتشاف ٢/٩٣١؛ وجمع الهوامع ١/٢٠٦.

(٣) البيت من (الرجز) لأبي النجم العجلي. وانظره في: في سر صناعة الإعراب ٢/٦٦٠؛ أدب الكاتب ٤٧٥؛ واللسان (ر م د) ٣/١٨٥؛ والبحر المحيط ١/١٤٠؛ والدر المصون ١/٥٥؛ والأرمداء /الرماد.

٢- إِيَا

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الفضل الرقاشي: (وَأَيَّاكَ نَسْتَعِينُ)^(١) بفتح الهمزة^(٢):

"قد ذكرنا في كتابنا الموسوم بسر صناعة الإعراب^(٣) ما تحتمله (إِيَا) من المُثَل: هل هي فِعْلٌ، أو فِعِيلٌ، أو فِعُولٌ، أو إِفْعَلٌ، أو فِعْلَلٌ. أم من آءة^(٤)، أم من آية، أم مِنْ أَوَيْت، أم مِنْ وَأَيْت، أم من قوله:

فَأَوْ لَذَكَرَهَا إِذَا مَازَكَرْتَهَا^(٥)

فَأَمَّا فَتَح الهمزة فلغة فيها: إِيَّاكَ وَأَيَّاكَ وَهَيَّاكَ وَهَيَّاكَ، والهاء بدل من الهمزة، كقولهم: في أَرَقَّتْ: هَرَقَتْ..."^(٦).

* * *

(١) سورة الفاتحة. آية: ٥.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٩؛ والكشاف ٥٦/١ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٧٢/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ٩٤/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ١٩١/١؛ وتفسير البضاوي ١٧٩/١ بدون نسبة، والبحر المحيط ١٤٠/١؛ والمساعد ١٠٢/١.

(٣) انظر: ٦٥٦/٢ وما بعدها.

(٤) آءة: شجر. انظر: اللسان (أ ل أ).

(٥) هذا صدر بيت من (الطويل) وهو منسوب لأبي الجراح، وقمامة:

وَمِنْ بَعْدِ أَرْضٍ يَبْنُو سَمَاؤُ

انظر فيه: معاني القرآن للفراء ٢٣/٢؛ والمسائل الحلييات ٣٤٦؛ والخصائص ٩٨/٢، ٣٨/٣؛ والمنصف ١٢٦/٣؛ وشرح المفصل ٣٨/٤؛ ولسان العرب. مادة (أ و ا) ٩٤/١٤؛ والارتشاف ٩٣١/٢؛ والدر المصون ٥٥/١؛ والهمع ٢٠٦/١؛ والدر اللوامع ٣٨/١.

(٦) المحتسب ٣٩/١، ٤٠.

أخرى.

يضاف إلى ذلك ما أُخذ على مذهب الخليل. من إعلال العين وضمة اللام والقياس العكس.

وقد نسب هذا القول لسيبويه^(١).

الرابع: قيل إن وزنها (فَعْلَة)^(٢) وأصلها: (أَيَّة) تحركت الياء الأولى وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وضمت الياء بعدها.

الخامس: قيل إن وزنها (فَعِلَة)^(٣) وأصلها: (أَيَّة) وحدث فيها ما حدث في سابقتها.

السادس: أن وزنها (فَلَعَة)^(٤) وأصلها: (أَيَّة) أعلت الياء الثانية لتحركها وانفتح ما قبلها، ثم قدمت اللام على العين.

(١) انظر: الارتشاف ٣٠١/١؛ والمساعد ١٦٨/٤؛ والتصريح ٣٨٨/٢.

(٢) انظر: الارتشاف ٣٠١/١؛ والمساعد ١٦٨/٤؛ والتصريح ٣٨٨/٢.

(٣) انظر: الارتشاف ٣٠١/١؛ والمساعد ١٦٨/٤؛ والتصريح ٣٨٨/٢؛ والأشموني ٣١٧/٤.

(٤) انظر: الارتشاف ٣٠١/١؛ والمساعد ١٦٩/٤.

فالقياص إعلال الثاني^(١).

الثاني: ذهب الكسائي^(٢) إلى أن أصل وزنها (فَاعِلَة)، والأصل فيها: (آيَة)، ثم حذفت العين منها استثقلاً^(٣)؛ لاجتماع الياءين مع انكسار أولاهما. ويؤخذ على هذا القول: أن حذف العين ليس بمطرد كما أنه افترض أصلاً لم يلفظ به^(٤).

الثالث: ذهب الفراء^(٥) إلى أن وزنها (فَعْلَة)، والأصل فيها: (أَيَة) فاستثقلوا اجتماع ياءين فأبدلوا من الياء الساكنة ألفاً كما في (صَابَة وثَابَة)^(٦)، في: (صَوْبَة وَثَوْبَة) يقول الفراء فيما نقله عنه ابن عصفور: "وإذا كانوا يفعلون ذلك بالياء الساكنة وحدها في نحو: عيب وعاب، وذيم وذام^(٧)، فالأخرى أن يفعلوا ذلك إذا انضاف إليها ياء أخرى"^(٨).

ويؤخذ على هذا القول^(٩) أن إبدال الياء الساكنة ألفاً ليس بمستمر. كما أن ما ذكره من (العاب والعيب) هو مما جاء على (فَعْل) تارة وعلى (فَعَل) تارة

(١) انظر: ص ٧٥٣ من هذا البحث.

(٢) انظر: الممتع ٥٨٣/٢؛ وشرح الشافية للرضي ١١٨/٣؛ والارتشاف ٣٠٠/١؛ والتصريح ٣٨٨/٢.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ١١٨/٣.

(٤) انظر: الممتع ٥٨٣/٢؛ ومعجم مفردات الإبدال والإعلال ٤٣.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ١١٨/٣؛ والممتع ٥٨٣/٢؛ والارتشاف ٣٠١/١؛ وشفاء العليل ١١٠٠/٣؛ والخزانة ٥١٧/٦.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٢١٣٦، ٢١٣٧؛ والارتشاف ٣٠١/١.

(٧) الذيم: العيب. انظر: اللسان (ذ ي م).

(٨) الممتع ٥٨٣/٢. وانظر: التصريح ٣٨٨/٢.

(٩) انظر: الممتع ٥٨٣/٢؛ والتصريح ٣٨٨/٢؛ ومفردات الإعلال ٤٣.

الميزان الصرفي

تَمَّةُ ألفاظ في العربية يخفى اشتقاقها في النظرة الأولى أو يلتبس، فتحتمل غير أصل أو غير وزن، وهو ضرب من تداخل الأصول عرف في تصريف العربية، بسبب طبيعة بعض الحروف المعتلة أو المهموزة أو المدغمة، فكان لعلماء العربية في تلك الألفاظ آراء وأقوال واحتمالات وتوجيهات، ورد بعضهم على بعض. وقد عرض ابن جني في المحتسب لبعض الألفاظ التي تحتمل غير أصل أو غير وزن مما ورد في القراءات الشاذة، وفصل في بعضها وأجمل في بعضها، ومن تلك الألفاظ:

[آية، وإيّا، و التوراة، وجبرئيل، والذرية، وضيفن، ومسيل]

وفيما يلي عرض لما ذكره منها:

١ - آية

عَرَضَ ابن جني^(١) إلى ما ذهب إليه الكسائي في آية وأنها محذوفة من (فاعلة) وأصلها: آية:

وآية قد اختلف العلماء في تصريفها، وتبعاً لذلك اختلف في وزنها على أقوال هي:

الأول: ذهب الخليل^(٢) إلى أن وزنها (فَعَلَة) وأصلها (أَيَّة) قلبت الياء الأولى -شذوذاً- ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وكان القياس قلب الثانية فيقال فيها: أَيْاءٌ على وزن عَبَاة؛ ذلك أنه إذا اجتمع حرفان مستحقان للإعلال

(١) انظر: المحتسب ١/١٣٤، ١/١٩١.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٣٩٨؛ والمقتضب ١/١٥١؛ والمتع ٢/٥٨٣؛ والارتشاف ١/٣٠٠.

المبحث الأول

وزن بعض الكلمات والاختلاف فيها

وفيه المسائل الآتية:

١- آية.

٢- إيا.

٣- التوراة.

٤- جبرئيل.

٥- الذرية.

٦- ضيفن.

٧- مسيل.

الباب الرابع

مسائل التصريف المشتركة

بين الأفعال والأسماء

وفيه تسعة فصول:

- الفصل الأول: الميزان الصرفي.
- الفصل الثاني: الإبدال.
- الفصل الثالث: الإعلال.
- الفصل الرابع: الإدغام.
- الفصل الخامس: تخفيف الهمزة.
- الفصل السادس: التقاء الساكنين.
- الفصل السابع: همزة الوصل.
- الفصل الثامن: الوقف.
- الفصل التاسع: الإمالة.

الأول: ضم فاء الكلمة فيقال (رُدَّ). وذكر ابن جني أنها الأفصح، وهذا ما ذكره سيبويه حيث يقول: "واعلم أن رُدَّ هو الأجود الأكثر"^(١).

الثاني: الإشمام. يقول المهاباذي: "من أَشَمَّ في (قِيل) و(بِيع) أَشَمَّ في رُدَّ"^(٢).

الثالث: الكسر. وقد نسب هذا الكسر إلى بني ضَبَّة وبعض تميم ومن جاورهم^(٣). وقد ذهب جمهور العلماء إلى وجوب الضم. وأجاز الكوفيون الكسر^(٤) والأمر كذلك؛ لأنه لغة منقولة عن بني ضَبَّة وبعض تميم وهي لغة مطردة عنهم. وقد وجَّه ابن جني هذه القراءة على الوجه الثالث. وبهذا قال الزجاج^(٥)، والنَّحَّاس^(٦) والزَّمخشرى^(٧)، والعكبري^(٨)، والقرطبي^(٩)، وأبو حيَّان^(١٠)، والسَّمين الحلبي^(١١).

(١) الكتاب ٤/٤٢٣.

(٢) الارتشاف ٣/١٣٤٤. وانظر: أوضح المسالك ٢/١٤٠؛ والمساعد ١/٤٠٤؛ والتصريح ١/٢٩٥.

(٣) انظر: الارتشاف ٣/١٣٤٤؛ والبحر المحيط ٥/٣٢١؛ والدر المصون ٦/٥١٩؛ وأوضح المسالك ٢/١٤٠؛ والمساعد ١/٤٠٤.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٢/١٤٠؛ والمساعد ١/٤٠٤.

(٥) انظر: إعراب القرآن ومعانيه ٣/١١٨.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٢/٣٣٥.

(٧) انظر: الكشف ٢/٤٥٨.

(٨) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٧١١.

(٩) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٩/١٩١.

(١٠) انظر: البحر المحيط ٥/٣٢١.

(١١) انظر الدر المصون ٦/٥١٩.

بناء المضعف للمجهول

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة علقمة ويحيى: (هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رَدَّتْ إِلَيْنَا)^(١)
بكسر الراء^(٢):

"فَعِلَ من ذوات الثلاثة إذا كان مُضْعَفًا أو مُعْتَلًا عَيْنُهُ يجيء عنهم على أَضْرَبٍ:
لغة فاشية، والأخرى تليها، والثالثة قليلة، إلا أن المضعف مخالف فيما أذكره.
أما المضعف فأكثره عنهم ضمُّ أوله كشُدَّ ورُدَّ. ثم يليه الإشمام، وهو الأول وكسره،
إلا أن الكسرة هنا داخلية على الضمة؛ لأن الأفشى في اللغة الضم. والثالث وهو
أقلها - شِدَّ ورِدَّ وحِلَّ وِبَلَّ، بإخلاص الكسرة، فهذا المضعف... وقال ذو الرمة^(٣):
دَنَا الْبَيْتُ مِنْ مَيِّ فَرِدَّتْ جِمَالُهَا وَهَاجَ الْهَوَى تَقْوِيضُهَا واحتمالها
وهذه لغة لبني ضبّة، وبعضهم يقول^(٤) في الصحيح بكسر أوله: قد ضِرْبَ زيد،
وقُتِلَ عمرو، وينقل كسرة العين على الفاء"^(٥).

* * *

عرض ابن جني هنا إلى كيفية بناء المضعف الثلاثي الماضي حيث ذكر أن لك
فيه ثلاثة أوجه هي^(٦):

(١) سورة يوسف. آية: ٦٥.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٨/٣ بدون نسبة؛ وإعراب القرآن ٣٣٥/٢؛ ومختصر في شواذ
القرآن ٦٩؛ والكشاف ٤٥٨/٢ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٢٦٠/٣؛ وإعراب القراءات الشواذ
٧١١/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ١٩١/٩؛ والبحر المحيط ٣٢١/٥ ونسبها أيضاً
للأعمش؛ والدر المصون ٥١٩/٦ ونسبها أيضاً للأعمش.

(٣) البيت من (الطويل). انظر: الديوان ٥٢٢.

(٤) هذه حكاية عن قُطْرِب. انظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٨/٣؛ وإعراب القرآن ٣٣٥/٢؛
والكشاف ٤٥٨/٢؛ والبحر المحيط ٣٢١/٥؛ والدر المصون ٥١٩/٦.

(٥) المحتسب ٣٤٥/١.

(٦) انظر: الكتاب ٤٢٢/٤، ٤٢٣؛ والارتشاف ١٣٤٤/٣؛ وأوضح المسالك ١٤٠/٢؛ والمساعد
٤٠٣/١، ٤٠٤؛ والتصريح ٢٩٥/١.

المبحث الثاني

بناء المضعف للمجهول

الاقتصار على اللغة الأولى فقط^(١).

د- وجه ابن جني هذه القراءة على توجيهين^(٢):

الأول: على اللغة الثالثة وهي إخلاص ضمة (سال) في حال البناء للمجهول

وأنها من (س و ل) لا من (س أ ل).

الثاني: ^(٣) أن المراد (سئلوا) ثم خففت الهمزة فجعلت بين بين أي بين الهمزة

والياء فلمّا جعلت بين بين ضعفت الكسرة فكأن الياء ساكنة وقبلها

ضم فتبدل بجنس حركة ما قبلها.

فإنّما أن تخلص الضم على رأي أبي الحسن في تخفيف^(٤) الهمزة المكسورة

المضموم ما قبلها، أو تجعل بين بين، ولخفائها وانضمام ما قبلها شابته الياء.

على أن التوجيه الثاني مبني على كون الهمزة مشابهة للياء الساكنة، والحق أن

الهمزة مكسورة وإن خففت وجعلت بين بين.

والتوجيه الأول أقوى لسلامته من التكلف.

ومن وافق ابن جني في توجيهه أبو حيّان^(٥)، والسمين الحلبي^(٦)، ووافقه ابن

عطية^(٧)، في التوجيه الأول، والعكبري^(٨) في التوجيه الثاني.

(١) انظر: المساعد ٤٠٣/١.

(٢) انظر: المحتسب ١٧٨، ١٧٧/٢.

(٣) انظر: المحتسب ١٧٨/١.

(٤) انظر: تخفيف الهمزة ص ٨٣٣ من هذا البحث.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢١٣/٧.

(٦) انظر: الدر المصون ١٠٢/٩.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٣٧٤/٤.

(٨) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٣٠٤/٢.

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَأَشْتَرَيْتُ^(١)

وقد نسبت هذه اللغة إلى فقّس، وبني دبير، وبني ضبة، وهذيل، وبعض بني تميم^(٢).

ب- ذهب ابن مالك^(٣) إلى أن الأجوف إذا اتصل بتاء الضمير أو نونه تعيّن فيه الإشمام فقط؛ لحدوث اللبس هل هما فاعلان أو مفعولان؟ "فإذا قلت: في بيع العبد: بُعْتَ يا عبد بالكسر، وفي عُوق الطالب: عُقْتَ يا طالب بالضم التبس، ويتبادر إلى الذهن أنهما فاعلان لا مفعولان"^(٤).

وقد اعترض العلماء عليه في ذلك فذكروا أن الحال إذا كانت كذلك عُمِدَ إلى طريقه أخرى في التفريق - كما اعتمد هو الإشمام - وهي إخلاص الضمّ فيما عينه ياء، والكسر فيما عينه واو. فيقال: بُعْتَ يا عبد وعِقْتَ يا طالب^(٥).

ج- ما كان على (أَنْفَعَلَ) و(أَفْتَعَلَ) نحو: (انقَاد) و(اخْتَار)، فالجمهور على أن الأوجه الثلاثة السابقة الذكر تجوز منه. وذهب بعض المغاربة إلى وجوب

(١) البيت من (الرجز) ينسب لرؤبة. انظر: ملحق ديوان رؤبة ٢٠٦/١. وانظر: أسرار العربية ٩٢؛ وشرح المفصل ٧٠/٧؛ والدر المصون ١٣٤/١؛ والتصريح ٢٩٥/١؛ وجمع الهوامع ٢٧٥/٣؛ وشرح الأشموني ٦٣/٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن ١٨٨/١؛ وشرح الشافية للرضي ١٥٥/٣؛ والارتشاف ١٣٤٢/٣؛ وأوضح المسالك ١٤٠/٢؛ والمساعد ٤٠٢/١؛ والتصريح ٢٩٥/١؛ وشرح الأشموني ٦٣/٢.

(٣) انظر: التسهيل ٧٨؛ وشرح الكافية الشافية ٦٠٤/٢؛ والارتشاف ١٣٤٢/٣؛ والمساعد ٤٠٣/١.

(٤) الارتشاف ١٣٤٢/٣.

(٥) انظر: المساعد ٤٠٣/١؛ وجمع الهوامع ٢٧٦/٣.

١- كسر أوله كسراً خالصاً وقلب الألف ياء. فيقال في نحو: قال وباع:
قيل وبيع.

وقد نسبت هذه اللغة لأهل الحجاز وقريش ومن جاورها من كنانة^(١).

٢- إثمam الكسرة الضم. وهو نطق فاء الكلمة بحركة بين حركتين الضم
والكسر^(٢).

وقد اشترط الداني إسماع هذا الإثمam. وذهب أبو عمر بن الطفيل إلى عدم
إسماعه^(٣).

وظاهر كلام سيبويه يوافق ما ذهب إليه أبو عمر الداني^(٤) حيث يقول:
"وقد سمعنا من العرب من يشمه الضم"^(٥).

حيث يفهم من نص سيبويه أن الإثمam يسمع.

وقد نسبت هذه اللغة إلى كثير من قيس وأسد وعقيل ومن جاورهم^(٦).

٣- ضم أوله ضمّاً خالصاً. فتقلب الألف واوا. فيقال: بوع، وقول. ومنه
قول الشاعر:

١/٥٤٢؛ والارتشاف ٣/١٣٤١؛ وشرح الشافعية لنقره كار ٢٠٩-٢١٠؛ وهمع الهوامع

٣/٢٧٥؛ وشرح الأثموني ٢/٦٢، ٧٣.

(١) انظر: الارتشاف ٣/١٣٤١؛ والبحر المحيط ١/١٩١؛ والتصريح ١/٢٩٤؛ واللهجات في

الكتاب ١٦٩.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣/٢٧٥.

(٣) انظر: الارتشاف ٣/١٣٤١؛ وهمع الهوامع ٣/٢٧٥.

(٤) انظر: الارتشاف ٣/١٣٤١؛ والمساعد ١/٤٠٢.

(٥) الكتاب ٣/٩٥.

(٦) انظر: البحر المحيط ١/١٩١؛ والتصريح ١/٢٩٤؛ واللهجات في الكتاب ١٦٩.

بناء الأجوف للمجهول

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الحسن: (ثم سُولُوا الْفِتْنَةَ)^(١) بضم السين^(٢):
"اعلم أن في سألت لغتين:

إحدهما: سَأَلَ يَسْأَلُ مهموزاً، كَذَا^(٣) يَذْأَلُ، وَجَارَ يَجْأَرُ^(٤).
والأخرى: وهي سَال يَسَالُ، كَخَافَ يَخَافُ. والعين من هذه اللغة واو؛ لما حكاه
أبو زيد من قوله: هما يَتَسَاوِلَانِ، كقولك: يَتَقَاوَمَانِ، وَيَتَقَاوِلَانِ.
والذي ينبغي أن تحمل عليه هذه القراءة هو أن تكون على لغة من قال: سَالَ
يَسَالُ، كَخَافَ يَخَافُ، وَمَالَ يَمَالُ: إذا كثر ماله، وأقيس اللغات في هذا أن يقال عند
إسناد الفعل إلى المفعول: سِيلُوا كَعِيدُوا، ومثل: قِيلَ، وَبِيعَ، وَسِيرَ بِهِ، ولغة أخرى هنا
وهي إشمام كسرة الفاء ضمة، فيقال: سِيلُوا، كَقِيلَ وَبِيعَ، واللغة الثالثة سُولُوا،
كقولهم: قُولَ، وَبُوعَ، وقد سُوِرَ بِهِ. وهو على إخلاص ضمة فُعِلَ، إلا أنه أقل
اللغات"^(٥).

* * *

أ - عرض ابن جني في نصه هذا إلى كيفية بناء الفعل الأجوف للمجهول في
حال كونه ماضياً فلك فيه ثلاث لغات^(٦):

(١) سورة الأحزاب. آية: ٤

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١١٩-١٢٠؛ والمحذر الوجيز ٣٧٤/٤؛ وإعراب
القراءات الشواذ ٣٠٤/٢ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٢١٣/٧؛ والدر المصون ١٠٢/٩.

(٣) دَالَ يَذْأَلُ: أي: حَتَلَ يَحْتَلُ. انظر: اللسان (د أ ل) ٢٣٣/١١.

(٤) جَارَ يَجْأَرُ: أي: رفع صوته مع تضرع واستغاثة. انظر: اللسان (ج أ ر) ١١٢/٤.

(٥) المحتسب ١٧٧/٢. وانظر: ٣٤٥/١.

(٦) انظر: الكتاب ٣٤٢/٤؛ والمنصف ٢٤٨/١، ٢٤٩؛ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور

المبحث الأول

بناء الأجوف للمجهول

الفصل الرابع

بناء الفعل للمجهول

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: بناء الأجوف للمجهول.

المبحث الثاني: بناء المضعف للمجهول.

(يزفون) وفي ذلك يقول الشهاب الخفاجي: "وكون وزف بمعنى أسرع أثبتته الثقات فلا يلتفت لمن أنكره"^(١).

وقد اختلف في معنى وزف:

فذهب ثعلب^(٢) - فيما نُقل عنه - إلى أنه بمعنى الإسراع والعجلة. وعلى ذلك جمهور العلماء^(٣).

وذهب ابن مجاهد - فيما نُقل عنه^(٤) - إلى أنه بمعنى النّسلان.

وقد أخطأ محققو البحر المحيط عندما ذكروا أنه بمعنى (السيلان)^(٥) ونسبوا ذلك لابن مجاهد. فالعبارة المنقولة عنه (النسلان) وإن أمكن الجمع بين المعنيين إلا أن الأولى ما قاله المؤلف.

وقد وجهت هذه القراءة بتوجيهين:

الأول: أن هذه القراءة (يَزِفُون) مخففة من قراءة الجمهور ﴿يَزِفُون﴾ نقل ذلك ابن جني عن قطرب^(٦). وقد نقل هذا التوجيه بدون نسبة العكبري^(٧).
الثاني: أن هذه القراءة من (وزف) بمعنى أسرع. وعلى هذا التوجيه جمهور العلماء^(٨).

(١) حاشية الشهاب ٨٨/٨.

(٢) انظر: المحتسب ٢٢٢/٢؛ ولسان العرب (وزف) ٣٥٦/٩.

(٣) انظر: جمهرة اللغة ٨٢٢؛ ومعاني القرآن وإعرابه ٣٠٩/٤؛ وشرح مقصورة ابن دريد ٤٩٣؛ والكتشاف

٥٢/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٣٨١/٢؛ والتبيان ١٠٩١/٢؛ وحاشية الشهاب ٨٨/٨

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٤٧٩/٤؛ والبحر المحيط ٣٥١/٧؛ والدر المصون ٣٢١/٩.

(٥) انظر: البحر المحيط ٣٥١/٧.

(٦) انظر: المحتسب ٢٢٢/٢.

(٧) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٣٨١/٢.

(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٠٩/٤؛ والكتشاف ٥٢/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٣٨١/٢؛

وتفسير البيضاوي ٨٨/٨؛ والبحر المحيط ٣٥١/٧؛ والدر المصون ٣٢١/٩.

وممن نقل ذلك عنهما الطبري^(١)، والزجاج^(٢)، وابن عطية^(٣)، والقرطبي^(٤)،
وابن منظور^(٥)، وأبو حيّان^(٦)، والسّمين الحلبي^(٧).

ب- ذهب الزجاج إلى مخالفة الفراء فذكر أن (وزف) معروفة، وأن معناها
أسرع. يقول: "فأما يَزِفُون بالتخفيف فهو من وزف يَزِف بمعنى أسرع ولم
يعرفه الفراء ولا الكسائي وعرفه غيرهما"^(٨).

وعلى ذلك جمهور العلماء^(٩). وذكر ابن عطية^(١٠) أن (وزف) لغة منكّرة.
أمّا ابن جني فالذي يفهم من كلامه أن (وزف) يقتضيه القياس وقد سُمِعَ -فيما
نقله عن ثعلب- أن معناه يسارعون، فتضافر السماع والقياس في إثبات (وزف).
وقد فهم أحد الباحثين المحدثين أن ابن جني يميل^(١١) إلى مذهب الفراء ولا
أرى ذلك؛ لأنه عرض المذهبين، ولم ينكر على ثعلب سماعه، فكأنه يميل إليه،
ولعل الراجح في هذه المسألة هو ما عليه الجمهور من إثبات (وزف) من

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن ٥٠٣/١٠.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٠٩/٤.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٤٧٩/٤.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٨٦/١٥.

(٥) انظر: لسان العرب (وزف).

(٦) انظر: البحر المحيط ٣٥١/٧.

(٧) انظر: الدر المصون ٣٢١/٩.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣٠٩/٤.

(٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٠٩/٤؛ والكشاف ٥٢/٤؛ والتبيان ١٠٩١/٢؛ والقاموس
المحيط (وزف) ٧٧٤.

(١٠) انظر: المحرر الوجيز ٤٧٩/٤.

(١١) انظر: اختيارات ابن جني التصريفية ٤٩٩.

المضارع يزفون والاختلاف في ماضيه

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن مجاهد وعبد الله بن يزيد: (فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزِفُونَ)^(١) بتخفيف الفاء^(٢):

"المسموع في هذا زَفَ القوم يَزِفُونَ زَفِيفًا، وقالوا أيضًا: أَزَفُوا يَزِفُونَ، كما قالوا: زَفَفَتِ العروس، وقالوا أَزَفَفْتُهَا أيضًا فأما (يَزِفُونَ) بالتخفيف فذهب قطرب إلى أنها تخفيف يَزِفُونَ، كما قال الله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(٣)، أي: اقررن... إلا أن ظاهر (يَزِفُونَ) أن يكون من وَزَفَ، كيعدون من وعد. ويؤنس بذلك قرينه من لفظ الوَفَر، وهو واحد الأَوْفَارِ، من قولهم: أنا على أَوْفَارٍ. إذا كان كذلك فهو قريب من لفظ وَزَفَ. وقريب من معناه ولم يثبت الكسائي ولا الفراء (وَزَفَ) إلا أن ظاهر اللفظ مقتضى لها على ماضى. وعلى أن أحمد بن يحيى قد أثبت (وَزَفَ): إذا أسرع، وشاهده عنده هذه القراءة (يَزِفُونَ) أي: يسرعون"^(٤).

* * *

عرض ابن جني إلى (يَزِفُونَ) وماضيه والعلماء في ذلك مختلفون:

أ - ذهب الكسائي ووافقه في ذلك الفراء^(٥) إلى أن (وزف) غير معروفة لديهما.

(١) سورة الصافات. آية: ٩٤.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٨٩/٢، بدون نسبة؛ وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري

٥٠٣/١٠ بدون نسبة؛ ومعاني القرآن وإعرابه ٣٠٩/٤ بدون نسبة؛ ومختصر في شواذ القرآن

١٢٨ ونسبها أيضًا للضحاك ويحيى بن عبد الرحمن وابن أبي عبلة؛ والمحرر النوجيز ٤٧٩/٤؛

وإعراب القراءات الشواذ ٣٨١/٢ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٣٥١/٧ ونسبها للضحاك ويحيى

وابن أبي عبلة؛ وكذلك الدر المصون ٣٢١/٩.

(٣) سورة الأحزاب. آية: ٣٣.

(٤) المحتسب ٢٢٢، ٢٢١/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن ٣٨٩/٢.

المبحث الثالث

المضارع يزفون والاختلاف في ماضيه

وقد أورد الثمانيني مجموعة من الأفعال المتداخلة منها:
(نَعَمْ: يَنْعُمُ) و(نَعِمَ: يَنْعُمُ) وركب منهما لغة ثالثة هي (نَعِمَ: يَنْعُمُ) و(فَضَلَ: يَفْضُلُ) و(فَضِلَ يَفْضُلُ) و(فَضِلَ يَفْضُلُ) إلى آخر ما ذكره^(١).

لركن الدين ٤٣٨؛ وشرحها للجاربردي ٥٤.

(١) انظر: شرح التصريف ٤٣١.

عنها ابن منظور: "وليست بفصيحة"^(١).

وعلى هذه اللغة وجه ابن جني هذه القراءة، وهو في ذلك موافق لما ذكره
الفراء - فيما نقله عنه النحاس^(٢) - وممن قال بهذا التوجيه ابن عطية^(٣)،
والعكبري^(٤)، والقرطبي^(٥)، وأبو حيّان^(٦)، والسمين الحلبي^(٧).

وقد نقل السمين الحلبي أن بعضهم قد قال بالتداخل في توجيه الفتح (يركن)
وقد ردّ عليه فقال: "أمّا في هذه القراءة فلا ضرورة بنا إلى ادعاء التداخل بل
ندّعي أن من فتح الكاف أخذه من ركن بالكسر ومن ضمها أخذه من ركن
بالفتح"^(٨). وهذا رأي حسن.

الثاني: أشار ابن جني إلى تداخل اللغات في المضارع ذلك أن تكون في الكلمة
لغتان فيؤخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى.

وهذا ما وقع في (رَكَنَ يَرُكْنُ) بالفتح في الماضي والمضارع، فالأصل أن ركن
فيه لغتان: -رَكَنَ يَرُكْنُ- بالكسر في الماضي والفتح في المضارع ورَكَنَ يَرُكْنُ
بالفتح في الماضي والضم في المضارع. فأخذ الماضي من اللغة الثانية والمضارع
من اللغة الأولى فقليل: (رَكَنَ يَرُكْنُ)^(٩).

(١) انظر: اللسان (رك ن) ١٨٥/١٣.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٣٠٦/٢.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢١٢/٣.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٦٧٥/١.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٩٣/٩.

(٦) انظر: البحر المحيط ٢٦٨/٥.

(٧) انظر: الدر المصون ٤١٨/٦.

(٨) الدر المصون ٤١٨/٦.

(٩) انظر: الخصائص ٣٧٥/١؛ وشرح التصريف ٤٣١؛ وشرح الشافية للرضي ١٢٥/١؛ وشرحها

٣- تداخل اللغات في المضارع

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة طلحة، وقتادة، والأشهب، وأبي عمرو: (وَلَا تَرْكُنُوا)^(١)، بضم الكاف^(٢).

"فيها لغتان: رَكَنَ يَرْكُنُ كعلم يعلم، وَرَكَنَ يَرْكُنُ كقتل يقتل. وحكى عنهم رَكَنَ يَرْكُنُ فَعَلَ يَفْعَل. وهذا عند أبي بكر من اللغات المتداخلة. كأن الذي يقول: رَكَنَ بفتح الكاف سمع مضارع الذي يقول: رَكَنَ، وهو يَرْكُنُ، فتركت له لغة بين اللغتين، وهي رَكَنَ يَرْكُنُ. وقد ذكرنا في كتابنا الخصائص^(٣) باباً في تركيب اللغات"^(٤).

* * *

عرض ابن جني في نصه السابق لأمرين:

الأول: أن هذه القراءة (تَرْكُنُوا) بضم الكاف لغة في هذا الفعل وماضيه (رَكَنَ). وقد نسبت هذه اللغة لقيس وثميم^(٥) وقال الكسائي لغة أهل نجد^(٦) وقال

(١) سورة هود. آية: ١١٣.

(٢) انظر: القراءة في إعراب القرآن ٣٠٦/٢؛ ومختصر في شواذ القرآن ٦٦؛ والكشاف ٤٠٨/٢ بدون نسبة؛ والمحرر الوجيز ٢١٢/٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ٦٧٥/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٩٣/٩؛ والبحر ٢٦٨/٥؛ والدر المصون ٤١٨/٦.

(٣) انظر: الخصائص ٣٧٤/١.

(٤) المحتسب ٣٢٩/١. وانظر: ١٢١/١، ٥/٢، ٢٦٨.

(٥) انظر: إعراب القرآن ٣٠٦/٢؛ والجامع لأحكام القرآن ٩٣/٩؛ والبحر المخطط ٢٦٨/٥؛ والدر المصون ٤١٩/٦.

(٦) انظر: البحر المحيط ٢٦٨/٥؛ والدر المصون ٤١٩/٦.

بِخَطِيفٍ عَنْ خَطَفٍ فِي الْمَاضِي وَجَاءَ الْمُضَارِعُ عَلَيْهِ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ (سَلَفَ) يَكُونُ مَسْكُونًا مِنْ (سَلَفَ) وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمَلْ اسْتِغْنَاءَ بِسَلَفَ عَنْهُ وَقَدْ شَرَحْنَاهُ هُنَاكَ فَتَرَكَنَاهُ هُنَا"^(١).

وَقَوْلُ ابْنِ جَنِّي هَذَا تَعْقِيبٌ عَلَى قَوْلِ ابْنِ مَجَاهِدٍ: "وَلَمْ يَلْغُنَا أَنَّ أَحَدًا قَرَأَ خَطَفَ بِفَتْحِ الطَّاءِ فَيَقْرَأُ هَذَا الْحَرْفَ يَخْطِفُ وَأَحْسَبُ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ مِمَّنْ رَوَاهُ"^(٢).

وَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الْمَعَاجِمِ: خَطِيفَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَكَأَنَّهَا لُغَةٌ. قَالَ الْفَيْرُوزَابَادِيُّ: "خَطِيفَ الشَّيْءِ كَسَمِعَ وَضَرَبَ"^(٣). أَيْ: خَطِيفَ يَخْطِفُ، وَخَطَفَ يَخْطِفُ، فَلَا حَاجَةَ حِينَئِذٍ إِلَى أَنْ يُقَالَ: اسْتِغْنَى بِخَطِيفَ عَنْ خَطَفَ، وَلَكِنْ يَدُو أَنَّ ابْنَ جَنِّي لَمْ تَبْلُغْهُ هَذِهِ اللَّغَةُ فَلَجَأَ إِلَى التَّوْجِيهِ.

(١) الْمُحْتَسَبُ ٦٢/١.

(٢) انْظُرْ: الْمُحْتَسَبُ ٦٢/١.

(٣) الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ (خ ط ف) ٧٢٥.

المخطوط سقطاً، فمثل هذا لا يخفى على صغار الطلبة، فكيف بابن جني وهو من هو.

ج- وجه ابن جني هذه القراءة على ما ورد من المضعف المتعدي على (يَفْعِل) نحو: نَمَّ الحديثُ يَنْمَهُ وَيَنْمَهُ، وهرَّ الحرب يَهْرُها وَيَهْرُها، وممن وافقه في هذا التوجيه ابن عطية^(١)، والقرطبي^(٢)، وأبو حيان^(٣)، والسّمين الحلبي^(٤)، والشّهاب الخفاجي^(٥).

د- ومن تمام الحديث في بناء المضارع أن بعض الصيغ ينوب بعضها عن بعض استغناءً يقول ابن جني - عن قراءة الحسن ومجاهد: (يَكَاذُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ)^(٦) بفتح الطاء:

"قد قلنا في كتابنا الموسوم (بالمُنصف)^(٧) وهو شرح تصريف [أبي]^(٨) عثمان في نحو هذا من قوله:

وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَدْ فَاتَهُ بِسَرْدَادٍ^(٩)
فإذا تأملته أغنى عن إعادته إن شاء الله وجملته أن يكون استغنى

(١) انظر: المحرر الوجيز ٣٥٤/١.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٥٧/٣.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣١١/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٧٦/٢.

(٥) انظر: حاشية الشهاب ٥٩١/٢.

(٦) سورة البقرة. آية: ٢٠.

(٧) انظر: المنصف ٢٢، ٢٠/١.

(٨) سقطت كلمة (ابن) في المطبوع.

(٩) سبق تخريجه ص ١٥٠ من هذا البحث.

وأما (صُرْهُنَّ)^(١) بضم الصاد فعلى الباب؛ أعني: ضم عين يَفْعُل في مضاعف المتعدي"^(٢).

* * *

أ - عرض ابن جني في نصه السابق إلى القياس في مضارع المضَعَف، وهو إمّا أن يكون متعدياً فالغالب في مضارعه أن يكون على (يَفْعُل)، أو لازماً والغالب في مضارعه أن يكون على (يَفْعِل)^(٣).
لذلك وصف ابن جني هذا المضارع (فَصِرْهُنَّ) بالغرابة لأنه مخالف لما عليه الغالب والمشهور في مضارع المضَعَف المتعدي.

ب - وقول ابن جني: "ولجئي المتعدي من هذا مضموماً - وبابه الكسر"^(٤).
مناقض لما قرره العلماء من أن باب المضَعَف المتعدي أن يكون على (يَفْعُل) بالضم. ومخالف لما قرّره ابن جني نفسه في أوّل نصه حيث يقول: "وذلك أن يَفْعِل (بالكسر) في المضاعف المتعدي شاذ قليل وإنما بابه فيه يَفْعُل [بالضم] كصبّ الماء يصبُّه"^(٥). ولعل هذا من وهم النساخ أو أن في

(١) قراءة ابن عباس وعكرمة. انظر: مختصر في شواذ القرآن ٢٣؛ والكشاف ٣٣٧/١؛ والمحرر الوجيز ٣٥٤/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٥٧/٣ بدون نسبة؛ والبحر المحيט ٣١١، ٣١٠/٢؛ والدر المصون ٥٧٦/٢؛ وحاشية الشهاب ٥٩١/٢.

(٢) المحتسب ١٣٦/١. وانظر: ٢٢٠، ٢ / ٢٥٢، ١٧٣، ٥١، ٥٠ / ٢.

(٣) انظر: الكتاب ١٠٧/٤؛ وشرح الكافية الشافية ٢٢١٦، ٢٢١٧؛ وشرح الملوكي ٤٦؛ والممتع ١٧٤/١؛ وشرح الشافية للرضي ١٣٤/١؛ والارتشاف ١٦٥/١؛ والمساعد ٥٩٥/٢؛ وجمع الهوامع ٢٧٢/٣.

(٤) المحتسب ١٣٦/١.

(٥) المحتسب ١٣٦/١.

٢- مضارع المضعف

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن عباس: (فَصِرْهُنَّ إِلَيْكَ)^(١) بكسر الصاد وتشديد الراء المفتوحة^(٢):

"أما (فَصِرْهُنَّ) بكسر الصاد وتشديد الراء فغريب؛ وذلك أنَّ يَفْعِلُ في المضاعف المتعدي شاذ قليل، وإنما بابه فيه يَفْعُل، كَصَبَّ الماء يَصُبُّه وشَدَّ الحبل يشده وفرَّ الدابة يَفْرُها^(٣)، ثم إنه قد مرَّ بي مع هذا من يَفْعِل في المتعدي حروف صالحة، وهي: نَمَّ الحديث يَنُمُّه وَيَنِمُّه، وَعَلَّه بالماء يَغُلُّه وَيَعْلُّه، وَهَرَّ الحرب يَهْرُها وَيَهْرُها^(٤)، وَغَذَّ العِرْقُ الدم يَغْذُّه وَيَغِذُّه^(٥) وقالوا: حَبَّه وَيَجِبُّه بالكسر لا غير. وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن أن بعضهم قرأ: (لن يَضِرُّوا اللهَ شَيْئاً)^(٦) بكسر الضاد في أحرف سوى هذه ولجئ المتعدي من هذا مضموماً -وبابه وقياسه الكسر- نظراً ليس هذا موضعه. فيكون صِرْهُنَّ من هذا الباب على صَرَّه يَصِرُّه.

(١) سورة البقرة. آية: ٢٦٠.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٢٣؛ والكشاف ٣٣٧/١؛ واختر الوجيز ٣٥٤/١ بدون نسبة؛

والجامع لأحكام القرآن ٢٥٧/٣ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٣١٠، ٣١١؛ والدر المصون

٥٧٦/٢؛ وحاشية الشهاب ٥٩١/٢.

(٣) فَرَّ الدابة: نظر إلى أسنانها ليعرف سنها. انظر: القاموس المحيط (ف ر ر) ٤١١.

(٤) هَرَّ الحَرْبُ: كرهها. انظر: القاموس المحيط (ه ر ر) ٤٤٧.

(٥) غَذَّ العِرْقُ الدم: سال به. انظر: القاموس (غ ذ ذ) ٣٠٤.

(٦) سورة آل عمران. آية: ١٧٦.

عنها إنها لغة جيّدة^(١) - والبيضاوي^(٢)، وأبو حيّان - وقد اعترض على ابن عطية عندما ذكر أن (يَفْعُل) هو القياس في الأفعال المتعدية^(٣) حيث قال: "وهذا ليس كما ذكر بل فعل المتعدي الصحيح جميع حروفه إذا لم يكن للمبالغة ولا حلقي عين ولا لام فإنه يجيء على يَفْعُل وَيَفْعُل كثيراً، فإن شهر أحد الاستعمالين أتبع، وإلا فالخيار حتى إن بعض أصحابنا خير فيهما سُمعا للكلمة أو لم يُسمعا"^(٤).
ومن وافقهم أيضاً السّمين الحلبي^(٥)، والشّهاب الخفاجي^(٦).

(١) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٩٧/٢.

(٢) انظر: تفسيره ١١١، ١١٠/٧.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢٠٣/٤.

(٤) البحر المحيط ٤٤٧/٦. وانظر: الدر المصون ٤٦٤/٨.

(٥) انظر: ندر المصون ٤٦٤، ٤٦٣/٨.

(٦) انظر: حاشية الشهاب ١١١، ١١٠/٧.

ثالثاً: (فَعَلَ يَفْعَلُ)

وهو أقل أبواب المضارع، وإذا فتحت العين في المضارع فلا يخلو من أن تكون لامه أو عينه حرف حلقٍ نحو: بَدَأَ يَبْدَأُ، سَعَى يَسْعَى^(١). يقول ابن جني عن قراءة الحسن: (وَكَأَنَّهُمْ يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ)^(٢) بفتح الحاء^(٣): "أجود اللغتين نَحَتَ يَنْحِتُ، بكسر الحاء، وفتحها لأجل حرف الحلق الذي فيها، كَسَحَرَ يَسْحَرُ. وينبغي أن يُنظر إلى ما أورده ليكون إلى نحوه طريقاً وسُليماً"^(٤). وليس المعنى أنه كلما كانت العين أو اللام حرف حلق فتحت العين فقد ورد (فَعَلَ) حلقِي العين ومع ذلك جاء مضارعه على (يَفْعَلُ) نحو: دخل يَدْخُلُ.

ب- وجه ابن جني هذه القراءة (نَحْشِرُهُمْ) على ما كثر فيه (يَفْعَلُ) وهو المتعدي. ويؤيده أيضاً السماع فقد ثبت (حَشَرَ يَحْشِرُ) بالكسر^(٥). وعليه فإن هذه القراءة موافقة للسماع والقياس. ومن وافق ابن جني في توجيهه لهذه القراءة: ابن عطية^(٦)، والعكبري - وقال

والارتشاف ١٦٧/١.

(١) انظر: المقتضب ٧١/١؛ والتبصرة والتذكرة ٧٤٣/٢؛ والمفتاح ٣٦؛ وشرح المفصل ١٥٣/٧؛ والمتع ١٧٥/١؛ وشرح الملوكي ٦١.

(٢) سورة الحجر. آية: ٨٢.

(٣) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٧٥؛ واخر الوجيز ٣٧٢/٣ ونسبها أيضاً لأبي حيوة؛ وإعراب القراءات الشواذ ٧٥٣/١ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٤٥١/٥ ونسبها أيضاً لأبي حيوة.

(٤) المختص ٥/٢.

(٥) انظر: اللسان (ح ش ر) ١٩٠/٤.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٢٠٣/٤.

وشدّة يَشُدُّه وَيَشِدُّهُ" (١).

(٤) باب المغالبة. نحو: كارمني فكّرمته فأنا أكرّمه (٢).

ثانياً: (فَعَلَ يَفْعِلُ) ويغلب في أربعة مواضع (٣):

(١) الأجوف اليائي. نحو: باع يبيع.

(٢) الناقص اليائي. نحو: قضى. يَقْضِي.

ويستثنى من ذلك كون العين حَرْفٍ حَلَقٍ فإنه يجوز أن يجيء على (يَفْعَلُ)

نحو: سعى يسعى، ورعى يرعى.

(٣) المثال. نحو: وعدَ يَعِدُ، ويسرَ يَسِيرُ.

ويستثنى من ذلك كون العين أو اللام حرفاً حَلَقِيّاً فالقياس فيه الفتح. ومنه

وَهَبَ يَهَبُ، وَوَقَعَ يَقَعُ، وَيَعَرَّتِ الشَّاهُ تَعَرُّ إِذَا صَاحَتْ (٤).

(٤) المضعف اللازم. نحو: دبَّ يَدِبُّ.

وقد سُمعت بعض الألفاظ اللازمة بالوجهين الكسر على القياس والضم

على الشذوذ. منها صَدَّ وَيَصِدُّ وَيَصِدُّ، وتر (٥): يَتَرُّ وَيَتَرُّ (٦)، وثر: تَثِرُّ وتَثِرُّ.

(١) الأفعال لابن القطاع ٩/١. وانظر: الأفعال للسرقسطي ١٤٧/١، ٢٠٨؛ وشرح الكافية الشافية

٢٢١٧/٤، ٢٢١٨؛ والارتشاف ١٦٥/١؛ وشفاء العليل ٨٤٥/٢.

(٢) انظر للاستزادة: شرح الكافية الشافية ٢٢٩١/٢؛ وشرح الشافية للرضي ٧١/١؛ والمتع

١٧٣/١؛ والارتشاف ١٥٧/١؛ وهمع الهوامع ٢٧١/٣.

(٣) انظر: المتع ١٧٤/١؛ وشرح الملوكي ٤٦، ٤٨، ٥٧؛ والمغني في تصريف الأفعال ١٤٨.

(٤) انظر: الصحاح (ي ع ر) ٨٥٩/٢؛ والأفعال للسرقسطي ٢٩٨/٤؛ والارتشاف ١٥٩/١؛

والقاموس المحيط (ي ع ر) ٤٥١.

(٥) تَرَّ الشيء تَرّاً: بان وانقطع بضربه. انظر: الصحاح (ت ر ر) ٦٠٠/٢؛ والأفعال للسرقسطي

٣٦٣/٣.

(٦) يقال عين ثرة: غزيرة الماء. انظر: الصحاح (ث ر ر) ٦٠٤/٢؛ والأفعال للسرقسطي ٦٢٢/٣؛

الثاني: مذهب ابن عصفور^(١) وهو إجازة الوجهين الضم والكسر، وقد سبقه إلى هذا ابن درستويه نص على ذلك السمين الحلبي^(٢).
الثالث: أن المتعدي يكثر فيه (يَفْعَل) واللازم يكثر فيه (يَفْعُل)، فيُلْزَم الفعل بما يخصه^(٣).

وقد اجتهد العلماء في ضبط ما يطرد فيه مضارع (فَعَلَ).
أولاً: (فَعَلَ يَفْعُل) ويطرد في أربعة مواضع^(٤):

(١) الأجوف الواوي العين. نحو: عاد يعود.

(٢) الناقص الواوي اللام نحو: دعا يدعو.

ويستثنى من ذلك إذا كانت العين حرف حلق فإنه يجوز فيها الفتح ومن ذلك بعض الأفعال التي وردت على وجهين: نحو: دحا الأرض يدحوها ويدحاه، وطها اللحم يطهوه ويطهاه، ومحا الكتاب يحويه ويمحاه^(٥).
(٣) المضعف المتعدي. نحو: مدّ يمدّ.

ويستثنى بعض الأفعال التي جاءت على (يَفْعُل) و(يَفْعَل). يقول ابن القطّاع: "فما كان منه على فَعَلَ متعدياً فإن مستقبله على يَفْعُل غير أفعال جاءت باللغتين هَرَّ يَهْرُهُ وَيَهْرُهُ كَمَرَّه، وَعَلَّه بالشراب يَعْلُّه وَيَعْلُّه،

(١) انظر: الممتع ١/١٧٥؛ والارتشاف ١/١٥٨؛ والدر المصون ٨/٤٦٤؛ والمساعد ٢/٥٩٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٨/٤٦٤.

(٣) انظر: شرح الملوكي ٣٩.

(٤) انظر: المنصف ١/٢٤٥؛ والممتع ١/١٧٤؛ وشرح الملوكي ٤٦، ٥٢؛ وشرح الشافعية للرضي

١/١٢٥، ١٣٤؛ وجمع الموامع ٣/٢٧٢؛ والمغني في تصريف الأفعال ١٤٢؛ وتصريف الأفعال ١٥١.

(٥) انظر: شرح الملوكي ٥٩؛ والمساعد ٢/٥٩٧.

أ - القياس في مضارع (فَعَلَ) أن يجيء على (يَفْعِلُ) أو (يَفْعُلُ)^(١)، وهما الأكثر فيه.

وقد ذكر بعض العلماء كابن جني^(٢)، وابن عطية^(٣)، وابن يعيش^(٤)، وأبو حيان^(٥)، والسّمين الحلبي^(٦)، والشّهاب الخفاجي^(٧)، أن (يَفْعِلُ) في المتعدي أكثر من (يَفْعُلُ) نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وكَسَبَ يَكْسِبُ، والعكس صحيح، وقد يتداخلان فيجيء هذا في هذا وهذا في ذلك^(٨).

وذهب أبو زيد إلى أن كليهما قياس. يقول -فيما نقله عنه الرضي-: "كلاهما قياسي، وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلّا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يُطَرَحَ الآخر ويقبح استعماله"^(٩).

والمعول عليه في أبواب المضارع السّماع وإن فُقِدَ فللعلماء فيه مذاهب:
الأول: مذهب الفراء^(١٠) وهو أن عين المضارع تكسر، ووافقه في ذلك ابن جني^(١١).

(١) انظر: شرح التصريف ٤٣٢؛ وشرح الملوكي ٣٨؛ والمساعد ٥٩٣/٢؛ والمغني في تصريف الأفعال ١٤٠.

(٢) انظر: المحتسب ٩٣/١؛ و١١٩/٢، و٢٨١/١؛ والمنصف ١٨٦/١ ١٨٩.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢٠٣/٤.

(٤) انظر: شرح الملوكي ٣٨.

(٥) انظر: البحر المحيط ٤٤٧/٦.

(٦) انظر: الدر المصون ٤٦٣/٨.

(٧) انظر: حاشية الشهاب ١١٠، ١١١.

(٨) انظر: شرح الملوكي ٣٩.

(٩) شرح الشافية للرضي ١١٧، ١١٨؛ وانظر: المغني في تصريف الأفعال ١٤٠.

(١٠) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٣٣؛ وشرح الملوكي ٣٨، ٣٩؛ والارتشاف ١٥٨/١.

(١١) انظر: المنصف ١٨٦/١؛ والارتشاف ١٥٨/١؛ والمساعد ٥٩٣/٢.

١ - مضارع فَعَلَ

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الأعرج: (وَيَوْمَ نَحْشِرُهُمْ)^(١) بكسر الشين^(٢): "هذا وإن كان قليلاً في الاستعمال فإنه قوي في القياس. وذلك أن يَفْعَلَ في المتعدي أقيس من يَفْعُلُ: فضرب يضرب إذا أقيس من قتل يقتل؛ وذلك أن يَفْعُلُ إنما بابها الأقيس أن تأتي في مضارع فَعَلَ. كظُرِفَ يظُرِفُ. وكرُمَ يكرُمُ. ثم نقلت إلى مضارع فَعَلَ. نحو يَقْتُلُ ويدخُلُ؛ لتخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي؛ إذ كان مبنى الأفعال على اختلاف مُثْلِهَا. من حيث كان ذلك دليلاً على اختلاف أزمعتها فكلما خالف الماضي المضارع كان أقيس. وباب فَعَلَ إنما هو يَفْعُلُ. كما أن باب فَعَلَ إنما هو يَفْعُلُ. فكما انقاد عِلْمٌ يَعْلَمُ فكذلك كان يجب أن ينقاد باب ضرب يضرب.

فأما يَفْعُلُ فبابه -على ما تقدم- فَعَلَ^(٣). كَشُرِفَ يشُرِفُ. وباب فَعَلَ غير متعد. فالأشبه ما أخرج إليه من باب فَعَلَ أن يكون مما ليس متعدياً كقعد يقعد. فكما أن ضرب يضرب أقيس من قتل يقتل فكذلك قَعَدَ يقَعُدُ أقيس من جَلَسَ يجلس وقد شرحنا هذا في كتابنا الموسوم بالمنصف"^(٤).

* * *

(١) سورة الفرقان. آية: ١٧.

(٢) انظر القراءة في: الكشف ٢٧٣/٣، بدون نسبة؛ والحرر الوجيز ٢٠٣/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٩٧/٢؛ بدون نسبة؛ وتفسير البيضاوي ١١١، ١١٠/٧ بدون نسبة؛ والبحر المحیط ٤٤٧/٦؛ والدر المصون ٤٦٣/٨؛ وحاشية الشهاب ١١١، ١١٠/٧.

(٣) انظر: الكتاب ٢٨/٤؛ والجمل ٣٩٨؛ والمفتاح ٣٨؛ وشرح الملوكي ٤٤؛ والمتع ١٧٣/١؛ والمساعد ٥٨٧/٢.

(٤) المحتسب ١١٩/٢. وانظر: ٩٣/١، ٢٨١/١.

المبحث الثاني

أبواب المضارع وتداخل اللغات فيه

وفيه المسائل الآتية:

- ١- مضارع فَعَلَ.
- ٢- مضارع المضَعَّف.
- ٣- تداخل اللغات في المضارع.

مضارعه، ياء كان أو غيره وإن لم يكن ماضيه (فَعِلَ)"^(١).
ثالثاً: ممن وجه هذه القراءة على هذه اللغة في كسر حروف المضارعة:
الزَمَخْشَرِيُّ^(٢)، وابْنُ عَطِيَّة^(٣)، والعَكْبَرِيُّ^(٤)، وأبو حَيَّان^(٥)،
والسَّمِينُ الْحَلَبِيُّ^(٦).

(١) شرح الشافية ١/١٤٢.

(٢) انظر: الكشف ٢/٤٠٨.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢/٢١٢.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٦٧٥، ٦٧٦.

(٥) انظر: البحر المحيط ٥/٢٦٩.

(٦) انظر: الدر المصون ١/٦٠؛ ٦/٤١٩، ١/٦٠.

(يُوجَل) على (يَفْعَل).

أما من يكسر فالبعض منهم يكسر مطلقاً فتقلب الواو ياء فيقول: (يَجَل) وبعضهم يكسر في جميع الحروف إلا الياء فيفتح. وقد نسب هذا الفتح إلى بني عامر. وبعض بني عامر يقلب هذه الواو ألفاً فيقول: ياجل وبعضهم يقلبها ياء فيقول (يَجَل)^(١).

(٢) في مضارع (أَبَى)، ذلك أن المضارع منه (يَأْبَى) وهو شاذ في أبواب المضارع ومحمول على تداخل اللغات. فجرأهم الشذوذ على ارتكاب شذوذ آخر فكسروا جميع حروف المضارع^(٢). يقول سيبويه: "وقالوا: أَبَى فأنت تَبْئى، وهو يَبْئى. وذلك أنه من الحروف التي يُستعمل يَفْعَل فيها مفتوحاً وأخواتها، وليس القياس أن تُفْتَح، وإنما هو حرف شاذ، فلما جاء مجيء ما فَعَلَ منه مكسور فعلوا به ما فعلوا بذلك، وكسروا في الياء، فقالوا يَبْئى، وخالفوا به في هذا باب فَعَلَ كما خالفوا به بابه حين فتحوا"^(٣).

(٣) في مضارع (حَبَّ) يقول الرضي: "وكذا كسروا حروف المضارعة مع الياء في حَبَّ فقالوا: إِحِبُّ نَحِبُّ يَحِبُّ، تَحِبُّ؛ وذلك لأن حَبَّ يَحِبُّ كعَزَّ يَعْزُّ شاذ قليل الاستعمال، والمشهور أَحَبَّ يُحِبُّ، وهو أيضاً شاذ من حيث أن فَعَلَ إذا كان مضاعفاً متعدياً فمضارعه مضموم العين وَيَحِبُّ مكسور العين، ففيه شذوذان، والشذوذ يُجَرِّئ على الشذوذ فكسروا أوائل

(١) انظر: الارتشاف ١/١٨٢. وقد أشار سيبويه إلى ذلك بدون نسبة. انظر: الكتاب ١١١/٤، ١١٢.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ١/١٤٢، ١٤١؛ والمغني في تصريف الأفعال ١٣٩.

(٣) الكتاب ١١٠/٤، ١١١. وانظر: شرح الشافية للرضي ١/١٤٢، ١٤١؛ والمساعد ٢/٥٩٨.

وثميم، وأسد؛ وربيعه^(١)، وهذيل^(٢)، وكلب^(٣)، وبهراء^(٤).

ثانياً: المواضع التي تكسر فيها حروف المضارعة^(٥):

أ - مضارع الثلاثي إذا كان على وزن (فَعَلَ) بكسر العين. سواء أكان سالماً، أم مضاعفاً أم أجوف، أم ناقصاً. نحو: أنت تعلم، و كما في هذه القراءة (تَمَسْكُم) وإِخَالَ^(٦)، وإِشْقَى.

ب- كل فعلٍ جاوز ثلاثة أحرف ماضيه مبدوء بهمزة وصل مكسورة نحو: نستعين، وتَنْطَلِق.

ج- كل فعل في أوله تاء زائدة (تَفَعَّلَ، تَفَعَّلَ، تفاعل) نحو: تَدَحْرَجُ تَكَلِّمُ، وتَغَافِلُ.

د- جميع حروف المضارعة في لغة كلب^(٧).

ومن مواضع كسر الياء:

(١) في المثال الواوي: نحو (وَجَلَّ) وفي المضارع منه لغات^(٨) لغة قريش وكنانة

(١) انظر: إعراب القرآن ١/١٧٣؛ والصاحي ٣٤؛ واللسان (و ق ي) ١٥/٤٠٣؛ والبحر المحيط ١٤١/١؛ واللهجات في الكتاب ١٥٦.

(٢) انظر: البحر المحيط ١/١٤١. نقلاً عن أبي جعفر الطوسي؛ واللهجات في الكتاب ١٥٦.

(٣) انظر: الارتشاف ١/١٨٢؛ وانظر: اللهجات ١٥٦.

(٤) انظر: الخصائص ٢/١١؛ واللسان (ت ل ل) ١١/٨٠؛ واللهجات في الكتاب ١٥٦.

(٥) انظر: الكتاب ٤/١١٠، ١١٢؛ وشرح الشافية للرضي ١/١٤١؛ والدر المصون ١/٦٠؛ والارتشاف ١/١٨٢؛ وجمع الهوامع ٣/٢٧٣.

(٦) فيه لغتان الكسر والفتح والأولى أفصح وقد نسب ابن منظور الفتح إلى أسد. انظر: اللسان (خ ي ل) ١١/٢٢٦. ورجحت مؤلفة (اللهجات في الكتاب) أنه الفتح لغة لأزد. انظر: ص ١٥٩.

(٧) انظر: الارتشاف ١/١٨٢.

(٨) انظر: الارتشاف ١/١٨٢.

كسر حروف المضارعة

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة يحيى والأعمش وطلحة: (فَتِمَسَّكُمْ النَّارُ)^(١)
بكسر التاء^(٢):

"هذه لغة تميم، أن تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور، نحو: عَلِمْتَ تَعْلَمُ،
وَأَنَا إِعْلَمُ وهي تَعْلَمُ، ونَحْنُ نِرْكَبُ. وَتَقِلُّ الكسرة في الياء، نحو: يَعْلمُ، وَيَرْكَبُ
استثقالاً للكسرة في الياء، وكذلك ما في أول ماضيه همزة وصل مكسورة، نحو:
تَنْطَلِقُ، يَوْمَ تَسْوَدُّ وَجْوهٌ وَتَبْيِضُ وَجْوهٌ"^(٣)، فكذلك (فَتِمَسَّكُمْ النَّارُ).

فأما قولهم: أَيْبَتَ تَبَيَّ فَإِنَّمَا كُسِرَ أول مضارعه وعَيْنُ ماضيه مفتوحة من قبل
أن المضارع لما أتى على يَفْعَلُ، بفتح العين صار كأن ماضيه مكسور العين حتى
كأنه أبَيَّ"^(٤).

* * *

أولاً: الأصل في حروف المضارعة أن تضم أو تفتح وفقاً للقواعد الصرفية ولكن
سُمِعَ عن بعض العرب كسر حروف المضارعة وهذا ما عَرَضَ له ابن جني
في نضه السابق. وهذا الكسر منسوب لجميع العرب عدا أهل الحجاز^(٥).
وذهب بعض العلماء إلى التحديد فقالوا أن هذا الكسر منسوب إلى قيس،

(١) سورة هود. آية: ١١٤.

(٢) انظر: الكشف ٤٠٨/٢ بدون نسبة؛ والمحذر الوجيز ٢١٢/٣ ونسبها أيضاً نطلحة، وابن
مصرّف؛ وإعراب القراءات الشواذ ٦٧٥/١ بدون نسبة؛ والبحر المحييط ٢٦٩/٥؛ والدر المنصور
٤١٩/٦ ونسبها أيضاً لعلامة وابن مصرّف.

(٣) هذه إشارة إلى قراءة في آية ١٠٦ سورة آل عمران (يَوْمَ تَبْيِضُ وَجْوهٌ وَتَسْوَدُّ وَجْوهٌ).

(٤) المحتسب ٣٣٠/١، وانظر: ١٩٨/١.

(٥) انظر: الكتاب ١١٠/٤؛ وشرح الشافية لنرضي ١٤١/١؛ والمساعد ٥٩٧/٤.

المبحث الأول

كسر حروف المضارع

الفصل الثالث

الفعل المضارع

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: كسر حروف المضارع.

المبحث الثاني: أبواب المضارع وتداخل اللغات فيه.

المبحث الثالث: المضارع يزفون والاختلاف في ماضيه.

فذهب الخليل^(١) إلى أنها أصل للبناء (أَفْعَلٌ) وهو مقصور منها، والبعض ذهب إلى أنه بناء مستقل. واختار ابن جني كما يتضح من نصه القادم وابن عصفور مذهب الخليل^(٢).

يقول ابن جني عن هذه الصيغة: "وقلما جاءت أفعالٌ إلا في الألوان، نحو: اسودَّ وابتياضٌ واحمرارٌ واصْفَرَّ، أو العيوب الظاهرة، نحو: احوَّلَ وَاخْوَالَ واعورَ واعْوَارَ واصيدَّ واصيادٌ وقد جاءت أفعالٌ وأفعلٌ. وهي مقصورة من أفعالٍ - في غير الألوان، قالوا: ارعوى وهو أفعِل. واقتوى أي: خَدَمَ، وساس"^(٣).

٣- (أَفْعَوْعَلٌ)

ومن معانيها (المبالغة)^(٤) نحو: نحو اعشَوْشَبَ المكان؛ أي: كثر عشبُه. ومنه قول ابن جني في معرض حديثه: "أَمَّا (تَشْنُونِي) فتفعوعل، كما قال: وهذا من أبنية المبالغة لتكرير العين كقولك: أعشب البلد، فإذا كثر فيه ذلك قيل: اعشوشب، واخلولقت السماء للمطر: إذا قويت أمارَةُ ذلك، واغْدَوْدن الشعر: إذا طال واسترخى"^(٥).

(١) انظر: الارتشاف ١/١٧٧؛ وجمع الهوامع ٣/٢٧٠.

(٢) انظر: الممتع ١/١٩٥؛ وجمع الهوامع ٣/٢٧٠.

(٣) المحتسب ٢/٢٥.

(٤) انظر: المفتاح ٥١؛ والمفصل ٣٧٤؛ والارتشاف ١/١٨٠؛ وجمع الهوامع ٣/٢٧٠.

(٥) المحتسب ١/٣١٩. وانظر: ٢/١٣٤.

ثالثاً: أبنية المزيد الثلاثي بثلاثة أحرف:

١ - (اسْتَفْعَلَ)

ومما ورد عن ابن جني من معانيها:

- أ - الطلب^(١): ومنه استغفر، واستطعم؛ أي: طلب الغفران، والطعام.
ومنه قول ابن جني: "استفعل إنما يأتي في أكثر الأمر لمعنى الطلب: كقولك:
استطعم أي طلب الطَّعْم، واستوهب: طلب الهِبَة، والباب على ذلك"^(٢).
ب - مجيئها بمعنى المجرد (فَعِل)^(٣):

ومنه قول ابن جني: "تستأنسوا) هنا معناها تطلبوا وتلتمسوا الأُنس، كما
أن (تستأذنوا) إنما معناه تطلبوا الإذن. فأما قولهم: قد استأنست بفلان فليس من
هذا، إنما ذاك معناه أنست به، وليس المراد فيه طلبت الأُنس منه. وأنس في هذا
واستأنس كسخر واستسخر، وهَزِيء واستهزأ، وعجب واستعجب. وقرّر
واستقر، وعلا واستعلى"^(٤).

٢ - (افْعَالَ)

وهذه الصيغة للألوان والعيوب^(٥)، ومنها ابيضّ، واعوّار. ومجيئها في غيرهما
قليل منه اقطارّ النبات إذا بدأ يجف^(٦). وقد اختلف في هذه الصيغة.

(١) انظر: التسهيل ٢٠٠؛ والارتشاف ١٧٩/١؛ والمساعد ٦٠٦/٢.

(٢) المحتسب ٢٧٠/١.

(٣) انظر: الكتاب ٧١/٤؛ وشرح التسهيل ٤٥٩/٣؛ وشرح المفصل ١٦١/٧.

(٤) المحتسب ١٠٨/٢.

(٥) انظر: المفتاح ٥١؛ والمتع ١٩٥/١؛ وشرح الشافية للرضي ١١٢/١؛ والارتشاف ١٧٧/١؛

وهمع الهوامع ٢٦٩/٣، ٢٧٠.

(٦) انظر: الكتاب ٧٦/٤؛ وشرح الشافية للرضي ١١٣/١؛ والارتشاف ١٧٧/١.

المبحث الثالث

أبنية المزيد الثلاثي بثلاثة أحرف

وفيه المسائل الآتية:

١ - اسْتَفْعَلَ.

٢ - إِفْعَالَ.

٣ - إِفْعَوْعَلَ.

ثانياً: أبنية المزيد الثلاثي بحرفين ومعانيها:

ومما ورد عن ابن جني من ذلك:

١ - (تفاعل)

ومن معانيها عند ابن جني:

أ - المشاركة في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية^(١) معنى: نحو: تضارب زيد وعمر.

ومنه قول ابن جني: "وأما التفاسح فتفاعل، والمراد به هنا المفاعلة، وبابها أن يكون لما فوق الواحد، كالمقاسمة والمكايلة والمسافة والمشاركة"^(٢).

ب - التجهيل^(٣)، والتظاهر بالشيء، كتغافل وتجاهل وتباله...

ومنه قول ابن جني: "فأما تناسوا فإنه نهى عن فعلهم الذي اختاروه، كقولك: قد تغافل وتصام وتناسى: إذا أظهره من فعله وتعاطاه وتظاهر به"^(٤).

٢ - (تفعّل)

ومما ورد عن ابن جني من معانيها (التكلّف)^(٥) نحو: تحلّم: أي تكلف الحلم. ومنه قول ابن جني: "وأما تفعّل فإنه تعمّل الأمر وتكلّفه"^(٦).

(١) انظر: المفصل ٣٧١؛ والتسهيل ١٩٩؛ والمساعد ٦٠٣/٢.

(٢) المحتسب ٣١٥/٢.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ١٠٣/١؛ وجمع الموامع ٢٦٧/٣.

(٤) المحتسب ١٢٧/١.

(٥) انظر: الكتاب ٧١/٤؛ والمفتاح ٥٠؛ والمفصل ٣٧١؛ وشرح التسهيل ٤٥٢/٣؛ وجمع الموامع

٢٦٧/٣.

(٦) المحتسب ١٢٧/١.

المبحث الثاني

أبنية المزيد بحرفين ومعانيها

وفيه المسائل الآتية:

١ - تَفَاعَلَ.

٢ - تَفَعَّلَ.

٣- (فاعل)

ومما ورد من معانيها:

أ - كونها بمعنى (فَعَلَ)^(١) كجاوزت الشيء وجزته، وواعدت زيدا ووعدته.

ب - كونها بمعنى (أَفْعَلَ)^(٢) كباعدت الشيء وأبعدته.

ومنها قول ابن جني: "قد جاء عنهم فاعل من الواحد يراد به فَعَلَ، نحو طَارَقْتُ النعل، أي: طرقتها، وعاقبت اللص، وعافاه الله، وَقَانَيْتُ اللون، أي: خلطته، في أحرف غير هذه، فكذلك يكون (تَمَّ إذا كاشف الضر)^(٣) أي: كشف. ونحو منه في المعنى والمثال: راحيتُ من خناقه، أي أرخيتُ"^(٤).

(١) انظر: المفتاح ٤٩، والمفصل ٣٧٣؛ والتسهيل ١٩٩؛ وشرح الملوكي ٧٣، وشرح الشافية للرضي ٩٩/١؛ وجمع الهوامع ٢٦٧/٣.

(٢) انظر: المفصل ٣٧٣؛ والارتشاف ١٧٤/١؛ والمساعد ٦٠٣/٢؛ وجمع الهوامع ٣٦٧/٣.

(٣) سورة النحل. آية ٥٤. وهي قراءة قتادة. وانظر: مختصر في شواذ القرآن ٧٧؛ والمحزر الوجيز ٤٠١/٣، والبحر المحيط ٤٨٧/٥.

(٤) المحتسب ١٠/٢.

جـ- أن تكون بمعنى (فَعَلَ)^(١):

ومنه قول ابن جني في توجيهه للقراءة: (... وَعَزَّرُوهُ ونَصَرُوهُ)^(٢).
"مشهور اللغة في ذلك: عَزَّرت الرجل: أي عظَّمته، وهو مشدد، وقد قالوا:
عَزَّرتُ الرجل عن الشيء بتخفيف الزاي إذا منعته عن الشيء ومنه سُمي الرجل:
عَزْرَةً، فقد يجوز أن يكون (وعَزَّرُوهُ) على هذه القراءة، أي منعوهُ وحجزوا
ذكره عن السوء، كقوله: سبحان الله. ألا ترى أن أبا الخطاب فسره فقال:
براءة الله من السُّوء، فبرأته من الشيء وحجزته عنه بمعنى واحد"^(٣).
وقد أكد ابن جني في أكثر من موضع على أن (فَعَلَ) قد تأتي مشاركة لـ(فَعَّلَ)
في الدلالة على الكثرة حيث يقول معللاً هذا المجيء: "وذلك أنَّ فَعَلَ بالتخفيف
يكون فيها معنى التثقيل. ووجه هذا أن الفعل عندنا موضوع على اغتراق جنسه،
ألا ترى أن معنى (قام زيد): كان منه القيام، و(قعد): كان منه القعود؟ والقيام -
كما نعلم- والقعود جنسان، فالفعل إذاً على اغتراق جنسه، يدل على ذلك عمله
في جميع أجزاء ذلك الجنس من مفردة ومثناه ومجموعه، ونكرته ومعرفته، وما كان
في معناه. وذلك قوله: فحمت قومة وقومتين وألف قومة، وقمت قياماً وقياماً طويلاً،
وجلست جلوساً وجلوساً قصيراً، وقمت القيام الذي تعلم"^(٤).

(١) انظر: المفتاح ٤٩؛ والتسهيل ١٩٨؛ وشرح الشافية للرضي ٩٤/١؛ والارتشاف ١٧٤/١.
(٢) سورة الأعراف. آية: ١٥٧. وهي قراءة الجحدري، وفتادة وسلمان التيمي. انظر: مختصر في
شواذ القرآن ٥٢؛ والبحر المحيط ٤٠٣/٤.
(٣) المحتسب ٢٦١/١.
(٤) المحتسب ٢٣٨/١. وانظر: ٨١/١، ١٩٤/١، ٢١/٢.

٢- فَعَّل

ومما ورد عند ابن جني من معانيها:

أ - التكثر^(١): وهو المعنى الغالب في هذه الصيغة.

ومنه قول ابن جني في الاحتجاج لقراءة ابن عباس وابن مسعود وآخرين:

(سامراً تُهَجَّرُونَ)^(٢) بضم التاء، وفتح الهاء، وتشديد الجيم المفتوحة^(٣).

"وأما (تُهَجَّرُونَ) فينبغي والله أعلم أن يكون تُكثَرُونَ من الهُجَرِ، وهو الهذيان، أو هَجَر النبي (ﷺ) وكتاب الله، أو تكثرون من الإهجار، وهو إفحاش القول؛ لأن فَعَّل تأتي للتكثر"^(٤).

ب - أن تكون بمعنى (فاعل)^(٥):

ومنه قول ابن جني في الاحتجاج للقراءة: (... لَوَالُوا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ)^(٦)

بالألف وفتحة اللام الثانية^(٧).

"هذا مما اعتقبت عليه فاعَّل وفَعَّل، أعني وَالُوا وَوَلَّوْا. ومثله ضَعَّفَتْ

وضَاعَفَتْ الشيء، ووصلت الحديث وواصلته، وسَوَّفت الرجل وساوفته"^(٨).

(١) انظر: الكتاب ٦٤/٤؛ والمفتاح ٤٩؛ والمفصل ٣٧٣؛ وشرح التسهيل ٤٥١/٣.

(٢) سورة المؤمنون. آية: ٦٧.

(٣) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٠٠؛ والبحر المحيط ٣٨١/٦.

(٤) المحتسب ٩٧/٢. وانظر: ١٢٠/٢، ٢٣٢/٢، ٣٥٦/٢؛ و٣٧١/٢.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ٩٩/١؛ وشرحها لركن الدين ٤٠٩؛ والارتشاف ١٧٤/١؛ والبحر المحيط ٥٧/٥؛ وهمع الهوامع ٢٦٧/٣.

(٦) سورة التوبة. آية: ٥٧.

(٧) قراءة معاوية بن عبد الكريم، والأشهب العقيلي. وانظر: مختصر في شواذ القرآن ٥٨؛ والبحر ٥٧/٥؛ والدر المصون ٧٠/٦.

(٨) المحتسب ٢٩٨/١.

مؤلفات خاصة بهذا النوع منهم أبو زيد الأنصاري وأبو عبيدة، والأصمعي،
والفراء، والزجاج وغيرهم^(١).

ومنه قول ابن جني: "وأما (تَخْسِرُوا) بفتح التاء، وكسر السين فعلى خَسَرْتُ
الميزان، وإنما المشهور أَخْسَرْتُهُ. خَسِرَ الميزانُ، أي: نقص، وأخسرته. ويشبه أن
يكون لغة في أخسرته، كما يشترك فيه فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ من المعنى الواحد،
نحو: أَجْبَرْتُ الرجلَ وَجَبَرْتُهُ، وَأَهْلَكْتُ الشَّيْءَ وَهَلَكْتُهُ"^(٢).

(١) انظر: المغني في تصريف الأفعال ١٠٧.

(٢) المحتسب ٣٠٣/٢؛ وانظر: ٩٠/٢؛ و٢٩٣/٢.

أَبْخَلْنَاكُمْ، وَهَاجَيْنَاكُمْ فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ، أَي: لم نجدكم جُبْنَاءَ، وَلَا بُخْلَاءَ، وَلَا مُفْحَمِينَ...^(١).

هـ- الصيرورة^(٢): يقال أَغَدَّ البعير؛ أَي: صار ذا غُدَّة^(٣).

ومنه قول ابن جني: "أَمَّا (أَزَيْنْتُ) فمعناها صارت إلى الزينة بالنبت. ومثله من أفعل أَي: صار إلى كذا أَجْذَع المهر صار إلى الإجذاع، وأحصد الزرع، وأجزَّ النخل: أَي صار إلى الحصاد والجَزاز، إلا أنه أخرج العين على الصحة وكان قياسه أَزانت، مثل أشاع الحديث، وأباع الثوب: أَي عرضه للبيع"^(٤).

وقد جعل بعض العلماء قولهم: (أحصد الزرع) وما ماثلها نوعاً مستقلاً. يقول الرضي: "قوله (ومنه أحصد الزرع) إنما قال (ومنه) لأن أهل التصريف جعلوا مثله قسماً آخر، وذلك أنهم قالوا: يجيء أفعل بمعنى حان وقتٌ يستحق فيه فاعِلٌ أَفْعَل أن يوقع عليه أصل الفعل، كأحصد: أَي حان أن يحصد"^(٥).

و- كونها بمعنى (فَعَل) المجرد^(٦):

وهو كثير في اللغة. والأصل فيهما اختلاف معنيهما^(٧)، وقد أفرد العلماء

(١) المحتسب ٢٨/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٥٩/٤؛ والمفصل ٣٧٢؛ والتسهيل ١٩٨؛ والارتشاف ١٧٣/١؛ والمساعد ٦٠٠/٢.

(٣) أَغَدَّ البعير: أَي به غُدَّة. والغُدَّة: ما بين الشحم والسنام (طاعون الإبل). انظر: الصحاح (غ د د) ٥١٦/٢؛ والقاموس المحيط ٢٧٥.

(٤) المحتسب ٣١٢، ٣١١/١.

(٥) شرح الشافية له ٨٩/١. وانظر: شرحها لركن الدين ٤٠٠؛ والارتشاف ١٧٣/١.

(٦) انظر: المفصل ٣٧٢؛ وشرح التسهيل ٤٤٩/٣، ٤٥٠؛ وشرح الملوكي ٧٠؛ وهمع الهوامع ٢٦٦/٣.

(٧) انظر: شرح الشافية للرضي ٩١/١؛ والمغني في تصريف الأفعال ١٠٧.

ابن جني عن القراءة: (ثم أفضُّوا إليّ)^(١) "معناه أسرعوا إليّ، وهو أفعلت من الفضاء؛ وذلك أنه إذا صار إلى الفضاء تمكن من الإسراع، ولو كان في ضيق لم يقدر من الإسراع على ما يقدر عليه من السعة. ولام أفضيت والفضاء وما تصرف منهما واو لقولهم: فاضا الشيء يفضو فُضُوا إذا اتسع. فقولهم أفضيت: صرت إلى الفضاء، كقولهم: أعرق الرجل إذا صار إلى العراق، وأعمن الرجل إذا صار إلى عُمان، وأنجد: أتى نجداً، ونحو ذلك"^(٢).

وقد جعل الرضي هذا المعنى داخلاً في معنى الصيرورة حيث يقول: "ومن هذا النوع -أي: صيرورته ذا كذا- دخول الفاعل في الوقت المشتق من أفعل، نحو: أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَفْجَرَ وَأَشْهَرَ: أي دخل في الصباح والمساء والفجر والشهر... ومنه الدخول في المكان الذي هو أصله، والوصول إليه، كأكدى: أي وصل إلى الكُدَيْة^(٣)، وأنجد وأجبل: أي وصل إلى نجد وإلى الجبل"^(٤).

د- وجود الشيء على صفته^(٥): نحو: أحمدتُ الرجل أي وجدته متصفاً بالحمد. يقول ابن جني: "يقال أَغْفَلْتُ الرجل: وجدته غافلاً، كقول عمرو بن معديكرب^(٦): والله يابني سُلَيْمٍ لقد قاتلناكم فما أَجَبْنَاكُمْ، وسألناكم فما

(١) سورة يونس. آية: ٧١. وهي قراءة السري. انظر: مختصر في شواذ القرآن ٦٢؛ والبحر المحيط ١٧٩/٥.

(٢) المحتسب ٣١٥/١، ٣١٦.

(٣) الكُدَيْة: الأرض الغليظة، والصفاء العظيمة الشديدة. انظر: القاموس (ك د ي) ١١٩٤.

(٤) شرح الشافية له ٩٠/١.

(٥) انظر: المفصل ٣٧٢؛ والتسهيل ١٩٨؛ وشرح التسهيل ٤٤٩/٣؛ والارتشاف ١٧٣/١؛

والمساعد ٦٠٠/٢؛ وجمع الهوامع ٢٦٥/٣، ٢٦٧.

(٦) انظر المفصل ٣٧٢؛ وشرح التسهيل ٤٥٠/٣؛ وشرح الشافية للرضي ٩١/١.

ويقول في موضع آخر: "... فقد جاء فعل مما لا يتعدى فعل منه، نحو: زُكِمَ، ولا يقال زَكَمَهُ الله. وَجُنَّ ولا يقال جَنَّه الله: وإنما يقال: أركمه الله، وأجَنَّهُ الله فإن هذا شاذ ومحفوظ..."^(١).

فهذه الأفعال التي ذكرها ابن جني (زُكِمَ، وَحُمَّ، وَجُنَّ) من الأفعال الملازمة للبناء للمجهول، وقد عقد سيبويه^(٢) لها باباً خاصاً، وإذا بنيت هذه الأفعال للمعلوم وأريد تعديتها أدخلت عليها همزة التعدية. يقول أبو حيان: "... وهي أفعال جاءت مبنية للمفعول الذي لم يسم فاعله، وهي متعدية ثلاثية، فإذا بنيت للفاعل صارت قاصرة، فإذا أردت بناءها للفاعل متعدية أدخلت همزة النقل، وهي نوع غريب في الأفعال"^(٣).

ب- السلب^(٤): تقول أشكيت فلاناً أي أزلت شكواه. ومنه قول ابن جني: "أخَفَيْتَ الشيء: كتمته، وأظهرته جميعاً: وخَفَيْتُهُ بلا ألف: أظهرته البتة. فمن ذلك قراءة من قرأ: (أخفيها)^(٥) قالوا: معناه: أظهرها. قال أبو علي: الغرض فيه أزيل عنها خفاءها"^(٦).

ج- بلوغ المكان^(٧): نحو (أنجد)، و(أشأم)؛ أي: بلغ نجداً، وبلغ الشام، يقول

(١) المحتسب ١٢١/٢. وانظر: ١٧٧/١، ١٨٣/١، ١٨٦/١، ١٩٣/١، ٢٠٨/١، ٤/٢، و٨٥/٢، و٢١٤/٢، و٢٥١/٢، و٢٦٠/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٦٧/٤؛ وانظر: شرح الكافية للرضي ١٣٧/٤؛ والمزهر ٨٢/٢.

(٣) البحر المحيط ٥٤٣/٣.

(٤) انظر: سر الصناعة ٣٧/١ ٣٩؛ وشرح الملوكي ٦٨؛ وشرح الشافية للرضي ٩١/١ والارتشاف ١٧٣/١؛ والمساعد ٦٠٠/٢.

(٥) سورة طه. آية: ١٥.

(٦) المحتسب ٤٧/٢.

(٧) انظر: التسهيل ١٩٨؛ وشرح التسهيل ٤٥٠/٣؛ والارتشاف ١٧٣/١؛ والمساعد ٦٠٠/٢.

أبنية المزيد ومعانيها

عرض ابن جني من خلال توجيهه للقراءات الشاذة لطائفة من أبنية الفعل المزيد، ولمعانيها، وسأوردها مرتبة حسب الأبنية:

أولاً: المزيد الثلاثي بحرف:

١- أَفْعَلَ

ومما ورد عند ابن جني من معانيها:

أ - التعدية^(١): وهو المعنى الغالب فيها، ومعناها: "أن يجعل ما كان فاعلاً لل لازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، فمعنى (أذهبْتُ زيداً) جعلت زيدا ذاهباً، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل لذهاب كما كان في ذهب زيد..."^(٢).

فيصير الفعل اللازم متعدياً. نحو: فَرَحَ محمدٌ يقال فيه: أفرحه الله، والفعل المتعدي إلى مفعول واحد يتعدى إلى اثنين نحو: حفر زيد النهر يقال فيه أحفرت زيدا النهر، والفعل المتعدي إلى مفعولين يتعدى إلى ثلاثة ولا يكون ذلك إلا في فعلين هما: أَعْلَمَ، وأَرَى^(٣).

ومن هذا المعنى قول ابن جني: "يجب أن يكون هذا على تقدير فُعِلَ: كقولهم زُكِمَ وأزكمه الله وحُمَّ وأحمه الله... لا يقال: زَكَمَه الله ولا حمَه"^(٤).

(١) انظر: الكتاب ٤/٥٥؛ والتسهيل ١٩٨؛ وشرح التسهيل ٣/٤٤٩؛ وشرح الشافية للرضي

١/٨٦؛ وشرحها لركن الدين ٣٩٩؛ والارتشاف ١/١٧٢؛ وجمع الفواعل ٣/٢٦٥.

(٢) شرح الشافية للرضي ١/٨٦. وانظر: شرحها لركن الدين ٣٩٩؛ وشرحها لمجاربدي ٤٥.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ١/٨٧.

(٤) المحتسب ١/٢١٧.

المبحث الأول

أبنية المزيد بحرف ومعانيها

وفيه المسائل الآتية:

١- أَفْعَل.

٢- فَعَّل.

٣- فَاعَّل.

الفصل الثاني

أبنية المزيد ومعانيها

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أبنية المزيد بحرف ومعانيها.

المبحث الثاني: أبنية المزيد بحرفين ومعانيها.

المبحث الثالث: أبنية المزيد بثلاثة أحرف ومعانيها.

وقد ردّ الرضي^(١) والساكناني^(٢) هذا القول ووصفوه بأنه تعسف لا معنى له
إذ (الحذف والإيصال) شاذ عند النحاة. وتخريج الرضي على (التضمين) وهو
منقاس عند كثير من النحويين^(٣).

ب- لم يرد (فَعَلَ) يائياً إلا (هَيَّوْ) أي: حسنت هيئته شذوذاً وذلك استغناء
بـ(فَعَلَ) عن(فَعَلَ)؛ لاستثقال ضم الياء تقديراً، ولا يائي اللام متصرفاً إلا
(نَهَوْ) من النُّهْيَةِ وهي: العقل، والأصل: (نَهْيَ) ثم قلبت الياء واواً لانضمام
ما قبلها، وهذا شاذ^(٤). وخرج بقيد (يائي اللام) واوي اللام نحو (سَرَوْ
الرجل)، وخرج بقيد (متصرفاً) نحو: (قَضَوْ) في باب التعجب. يقول الرضي:
"... وقد يجيء على قلة في باب التعجب فَعَلَ من الناقص اليائي ولا يتصرف
كِنَعَمَ وبُسْ فلا يكون له مضارع كَقَضَوْ الرجل..."^(٥).

وقلّ ورود المضاعف من (فَعَلَ) ومن ذلك ما حكاه سيويه عن يونس من
قول العَرَب: لَبِيتَ تَلْبُ. وَحُكِي شَرُّرْتُ؛ أي: صرت صاحب شر، ودُمُمتُ؛
أي: قبحت. وما ورد من المضعف على (فَعَلَ) ورد أيضاً على (فَعِلَ) فقليل:
(لَبِبَ) و(شَرِرَ)، وعلى (فَعَلَ) فقليل (دَمَمَ)، فلم يرد منفرداً^(٦).

(١) انظر: شرح الشافية ٧٦/١.

(٢) انظر: شرح الشافية له ١٢٤.

(٣) انظر: الكافية شرح الشافية ١٢٤.

(٤) انظر: التسهيل ١٩٥؛ وشرح الشافية للرضي ٧٦/١؛ والارتشاف ١٥٣/١؛ والمساعد ٥٨٦/٢.

(٥) شرح الشافية له ٧٦/١. وانظر: المغني في تصريف الأفعال ٩٣.

(٦) انظر: دقائق التصريف ١٨٥؛ والمنصف ٢٤٠/١؛ والتسهيل ١٩٥؛ والارتشاف ١٥٣/١؛

والمساعد ٥٨٦/٢.

نصر بن سيار وهو ليس بحجة. ويُردُّ عليه بأمرين:

الأول: أن نصر بن سيار قد عاش في عصر الاحتجاج حيث توفي سنة ١٣١ هـ^(١) فلا سبيل لرد روايته.

الثاني: أن القول برد هذه الرواية لا يخرج المسألة عن الشذوذ فقد نقل العلماء رواية أخرى تثبت ورود هذا البناء متعدياً حيث قال علي رضي الله عنه: "إن بشراً قد طَلَعَ اليمن"^(٢).

(٣) نقل الفيروز آبادي عن الفارسي أن (رَحْب) متعدياً لغة هذيل. يقول: "وَرَحْبُكُمْ الدخول في طاعته، كَكْرُم: وسعكم، شاذ؛ لأن فَعْلَ ليست متعدية إلا أن أبا علي حكى عن هذيل تعديتها"^(٣).

(٤) قول ابن مالك: أن (رَحْب) يتعدى بطريقتين^(٤):

الأول: التضمين: والمعنى أنه قد ضُمِّن معنى (وَسِعَ).

الثاني: التحويل. نحو: سُدَّتْه. فإن أصله (سَوَدَّتْه) بفتح العين ثم حوّل إلى (فَعْل) ثم نقلت حركة العين إلى الفاء عند حذف العين. وقد وافقه في هذا الرضي^(٥).

(٥) قول ابن الحاجب: ^(٦) أن الأصل (رحبت بك الدار) ثم حذف حرفا الجر تخفيفاً. وممن وافقني قوله هذا ركن الدين^(٧)، والجاربردي^(٨).

(١) انظر: الأعلام ٢٣/٨.

(٢) انظر: الارتشاف ١٥٤/١؛ والمساعد ٥٨٦/٢؛ وشرح الأشموني ٢٤١/٤.

(٣) القاموس المحيط مادة (رح ب) ٨٣.

(٤) انظر: التسهيل ١٩٥؛ و الارتشاف ١٥٤/١؛ والمساعد ٥٨٦/٢؛ وشفاء العليل ٨٤١/٢.

(٥) انظر: شرح الشافية له ٧٥/١.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي ٧٥، ٧٤/١؛ وانظر: شرح الأشموني ٢٤١/٤.

(٧) انظر: شرح الشافية له ٣٩١.

(٨) انظر: شرح الشافية له ٤٤.

(٧) مطاوعته لـ (فَعَلَ) نحو: هدمه فَهَدِمَ. أي انهدم^(١).

وليس معنى هذا أن (فَعَلَ) مقصور على هذه المعاني بل قد يجيء لغير هذه المعاني كَشَرِبَ وَعَلِمَ، وإنما المراد أن الغالب فيها مجيئها على هذه المعاني.
ثالثاً: (فَعَلَ) ومعانيه:

أ - ولا يكون هذا البناء إلا لازماً. يقول ابن جني: "فَعَلَ لا يكون أبداً إلا غير متعد؛ لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل، لا لشيء يفعلُه قصداً لغيره نحو: شَرُفَ، وَظَرُفَ"^(٢). ولم يرتضِ الرضي^(٣) هذا التعليل في لزوم هذا البناء، ولم يعلل لذلك^(٤).

ويكثر (فَعَلَ) في السجايا والطبائع، وهي: الصفات الملازمة لصاحبها نحو: كَبِرَ، صَغُرَ، حَلَمَ.

وقد شذَّ عن هذا الباب قولهم (رَحُبْتُكَ الدارُ) وقد اجتهد العلماء في تخريج هذا القول بأمور:

(١) القول بالشذوذ. وعلى ذلك جمهور العلماء وعلى رأسهم الخليل^(٥).

(٢) قول الأزهري^(٦) والمتضمن رد هذه الرواية (رَحُبْتُكَ الدار)؛ لأن راويها

(١) انظر: التسهيل ١٩٦؛ والمساعد ٥٩٠/٢.

(٢) المنصف ٢١/١؛ وشرح الشافية للرضي ٧٤/١.

(٣) انظر: شرح الشافية له ٧٤/١.

(٤) انظر: الكتاب ٢٨/٤؛ والمفتاح ٤٨؛ والتسهيل ١٩٥؛ وشرح المفصل ١٥٧/٧؛ وشرح الشافية

للرضي ٧٤/١؛ وشرحها لركن الدين ٣٨٨؛ والمساعد ٥٨٥/٢.

(٥) انظر: العين ٢١٥/٣؛ والمفتاح ٤٨؛ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٥٠؛ وشرح الشافية

للرضي ٧٥/١؛ وشرحها للساكناني ١٢٣؛ والارتشاف ١٥٤/١؛ والمساعد ٥٨٦/٢؛

والقاموس المحيط (رح ب) ٨٣.

(٦) انظر: تهذيب اللغة مادة (رح ب) ٢٦/٥.

في المصدر^(١).

وقال عنها الصَّبَان: "إسناد الغلبة في فعل بين اثنين إلى الغالب فيه منهما نحو: ضاربني زيد فضربته؛ أي: غلبته في الضرب"^(٢).

ثانياً: (فَعَلَ) ومعانيه:

ويكون متعدياً ولازماً، ولزومه أكثر من تعديه نحو: شَرِبَ وَفَرِحَ^(٣). ويغلب في هذا البناء المعاني التالية^(٤):

- (١) الدلالة على الأدواء والعلل نحو: مَرَضَ، وَسَقِمَ.
- (٢) والدلالة على الأفراح والأحزان نحو: فَرِحَ، وَحَزِنَ.
- (٣) والدلالة على العيوب نحو: عَرَجَ، وَحَوَّلَ.
- (٤) الألوان والحلى. والمراد: العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء الجسد^(٥).
نحو: سَمِرَ، وَخَضِرَ، وَدَعَجَ، وَحَوَّرَ.
- (٥) كبر الأعضاء. نحو: أذِنَ، وَرَقِبَ.
- (٦) الخلو والامتلاء. نحو: عطشَ، وَرَوِيَ.

(١) شرح الشافية للرضي ٧٠/١.

(٢) الصَّبَان ٢٤١/٤.

(٣) انظر: المقتضب ١/٧١؛ والجمل ٣٩٦؛ والمنصف ١/٢٠؛ والمفتاح ٣٦؛ والإيضاح في شرح المفصل ١١٧/٢؛ وشرح المفصل ١٥٦/٧؛ وشرح الشافية للرضي ٧٠/١؛ والارتشاف ١٥٣/١؛ وجمع الهوامع ٢٦٣/٣.

(٤) انظر في هذه المعاني: انظر المفتاح ٤٨؛ والتسهيل ١٩٦؛ وشرح المفصل ١٥٧/٧؛ وشرح الشافية للرضي ٧٢/١؛ وشرحها لركن الدين ٣٨٥؛ والارتشاف ١٥٦/١؛ والمساعد ٥٨٩/٢.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ٧٣/١.

وقراءة أبي حيو (فَبُهِتَ) بفتح الباء وضم الهاء وفتح التاء: ^(١) "وَأَمَّا (بَهْتَ) بمنزلة خَرِقَ وَفَرِقَ وَبَرِقَ، وَأَمَّا (بَهْتَ) فَأَقْوَى معنى من بَهْتَ؛ وذلك أن فَعَلَ تأتي للمبالغة كقولهم: قَضُو الرجل إذا جاد قضاؤه، وفَقَّه إذا قوي في فِقْهه، وشَعَرَ إذا جاد شعره... " ^(٢).

* * *

للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية هي: (فَعَلَ)، و(فَعِلَ)، و(فَعُلَ).
أولاً: (فَعَلَ) ومعانيه:

ويكون متعدياً ولازماً نحو: قَتَلَ، وقعد. ويرد لمعان كثيرة؛ وذلك لأنه أخف الأبنية ^(٣).

وقد ذكر ابن مالك بعض معانيه. يقول: "ومن معاني (فَعَلَ) الجمع والتفريق، والإعطاء، والمنع، والامتناع، والإيذاء، والغلبة، والدفع، والتحويل والاستقرار، والسير، والستر، والتجريد، والرمي، والإصلاح، والتصويب... " ^(٤).
ويختص هذا البناء بالمغالبة ^(٥) والمراد بها: (أن يغلب أحد الأمرين

(١) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٢٣؛ والكشاف ٣٣٣/١؛ والمحزر الوجيز ٣٤٦، ٣٤٧؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢٧١، ٢٧٢؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٧٤/٣؛ والبحر المحييط ٣٠١، ٣٠٠/٢؛ والدر المصون ٥٥٥/٢.

(٢) المحتسب ١٣٤/١.

(٣) انظر: المقتضب ١/٧١؛ والجمل ٣٩٦؛ والمنصف ١/٢٠؛ والمفتاح ٣٦؛ والإيضاح في شرح المفصل ١١٧/٢؛ وشرح المفصل ١٥٦/٧؛ وشرح الشافية للرضي ٧٠/١؛ والارتشاف ١٥٣/١؛ وجمع الهوامع ٢٦٣/٣.

(٤) التسهيل ١٩٦، ١٩٧؛ وللاستزادة من معاني فَعَلَ انظر: الارتشاف ١٦٧/١؛ وجمع الهوامع ٢٦٤/٣.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ٧٠/١؛ وشرح الأشموني ٢٤١/٤.

أبنية المجرد ومعانيها

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن عباس، وسعيد بن المسيّب، وعكرمة وقتادة: (وَحَرَّمَ عَلَى قَرِيَّةٍ) ^(١) بفتح الحاء وكسر الراء وفتح الميم ^(٢) - وقراءة ابن عباس، وأبي العالية وعكرمة (حَرَّمَ) ^(٣):

"أما (حَرَّمَ) فالماضي من حَرِمَ، كَقَلِقَ من قَلِقَ، وَبَطَرَ من بَطَرَ. قالوا: حَرِمَ زيد، وهو حَرِمٌ وَحَارِمٌ إِذَا قُمِرَ مَالُهُ" ^(٤)، وَأَحْرَمْتُهُ: قَمَرْتُهُ. قال زهير:
وإن أتاه خليلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ ^(٥)
وأما (حَرَّمَ) فأمره في الاستعمال ظاهر" ^(٦).

وقال في موضع آخر عن القراءة التي نقلها الأخفش ^(٧): (فَبَهَتَ الَّذِي كَفَرَ) ^(٨)

(١) سورة الأنبياء. آية: ٩٥.

(٢) انظر القراءة في: معاني القرآن وإعراجه ٤٠٤/٣ بدون نسبة، وإعراب القرآن ٧٩/٣؛ ومختصر في شواذ القرآن ٩٥؛ وإعراب القراءات الشواذ ١١٧/٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٩٧/١١ والبحر المحيط ٣١٣/٦؛ والدر المصون ١٩٨/٨.

(٣) انظر القراءة في: معاني القرآن وإعراجه ٤٠٤/٣ بدون نسبة، وإعراب القرآن ٧٩/٣؛ ومختصر في شواذ القرآن ٩٥؛ وإعراب القراءات الشواذ ١١٧/٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٩٧/١١ والبحر المحيط ٣١٣/٦؛ والدر المصون ١٩٨/٨.

(٤) نظر: اللسان (ح ر م) ١٢٥/١٢؛ ومعني قَمَرَهُ المال: أي غلبه في القمار. انظر: اللسان (ق م) ١١٥/٥.

(٥) البيت من (البسيط) انظر: الديوان ١٥٣؛ والكتاب ٦٦/٣؛ والمقتضب ٧٠/٢؛ والإنصاف ٦٢٥/٢؛ وشرح المفصل ١٥٧/٨؛ وأوضح المسالك ١٨٧/٤؛ وجمع الهوامع ٤٥٩/٢.

(٦) المحتسب ٦٥/٢.

(٧) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٢٣؛ والكشاف ٣٣٣/١؛ والمحزر الوجيز ٣٤٦/٣، ٣٤٧؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢٧١/١، ٢٧٢؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٧٤/٣؛ والبحر المحيط ٣٠١، ٣٠٠/٢؛ والدر المصون ٥٥٥/٢.

(٨) سورة البقرة. آية: ٢٥٨.

المبحث الثاني

أبنية المجرد ومعانيها

وفيه ما يأتي:

١- فَعْل ومعانيه.

٢- فَعِل ومعانيه.

٣- فَعُل ومعانيه.

وقد استدلووا بعدة نصوص ورد منها استخدام الماضي منها:

أ - قراءة عروة بن الزبير السالفة الذكر فقد جاءت بالتخفيف (وَدَعَ).

ب - قوله ﷺ: "إنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةٌ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَدَّعَهُ أَوْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فَحْشِهِ"^(١). وقوله ﷺ: "دَعُوا الْحَبْشَةَ مَا وَدَّعُوكُمْ"^(٢).

ج - ومن الشواهد الشعرية البيت السالف الذكر المنسوب لأبي الأسود وقيل لأنس بن زُنيَم الليثي.

ومنها أيضاً قول الشاعر:

وُثِمَ وَدَّعْنَا آلَ عَمْرِ وَعَامِرٍ فَرَائِسَ أَطْرَفِ الْمُثَقَّفَةِ السُّمْرِ^(٣)

وعليه فإن الذي يمال إليه جواز استعمال الماضي (وَدَعَ) يؤيد ذلك أمران:
الأول: السماع. فهذه القراءة والأحاديث والأشعار كلها تثبت استعمال الماضي.

الثاني: القياس. فكل مضارع حقه أن يكون له فعل ماضٍ قياساً^(٤).

(١) انظر: صحيح مسلم ٢٠٠٢/٤ (ح ٢٥٩١).

(٢) أخرجه أبو داود. انظر: سنن أبي داود ١١٢/٤ (ح ٤٣٠٢)؛ والسنن الكبرى ٢٩، ٢٨/٣ (ح ٤٣٨٥).

(٣) البيت من (الطويل) لا أعرف قائله. انظر فيه: الكشف ٧٧٠/٤؛ والجامع لأحكام القرآن ٨٥/٢٠؛ والبحر المحيط ٤٨٠/٤؛ والدر المصون ٣٦/١١؛ وموت الألفاظ ٤٢٥ مجلة الجامعة الإسلامية العدد (١٠٧).

(٤) انظر: الخصائص ٩٩/١؛ والمساعد ١٨٩/٤.

ومرة أخرى وافق أصحاب القول الثاني وخصه بالضرورة. حيث يقول:
 "... وكذا وَدَعَ -أي ترك- يدع والماضي لا يستعمل إلا ضرورة"^(١).
 وقد نقل ابن منظور^(٢) موافقة ابن جني لهذا المذهب.
 وذهب فريق آخر إلى أن الماضي مستعمل ولكنه قليل مع أن القياس يقتضيه
 وعليه فإنه يجوز استعماله. وهذا الذي يظهر من نص ابن جني السابق حيث قال
 عن هذه اللغة: (قليلة الاستعمال)^(٣).
 وعلى هذا ابن خالويه^(٤)، والسرقسطي^(٥)، والعكبري^(٦)، والقرطبي^(٧)،
 والشهاب الخفاجي^(٨).

(١) شرح الشافية ١/١٣٠.

(٢) انظر: اللسان (و د ع) ٣٨٤/٨.

(٣) مختسب ٢/٣٦٤.

(٤) انظر: إعراب ثلاثين سورة ١١٧.

(٥) انظر: الأفعال له ٤/٢٤٣.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٧٢١.

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٠/٨٥.

(٨) انظر: حاشية الشهاب ٩/٥١١.

المعنى المستغنى عنه من ذلك ماضي يدع ويذر. يقول سيويه: "وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون يدع ولا يقولون ودع استغنوا عنها بترك. وأشباه ذلك كثير"^(١).

حكم استعمال الماضي من (يدع).

جمهور العلماء لا يجيز استعمال الماضي (ودع)، فهذا الذي يظهر من كلام سيويه حيث قال: "فإنهم يقولون يدع ولا يقولون ودع" وممن قال بهذا الفراء^(٢)، والنحاس^(٣)، وأبو بكر الأنباري^(٤)، وابن السيد البطليوسي^(٥)، وأبي البركات الأنباري^(٦)، وغيرهم^(٧).

وقد أجاز بعض العلماء استعمال (ودع) في حال الضرورة فقط منهم الخليل^(٨)، وابن المؤدب^(٩)، وابن عقيل^(١٠).

أما الرضي فمرة وافق أصحاب القول الأول حيث يقول: "... ويدع مثل يسع لكنه أميت ماضيه"^(١١).

(١) الكتاب ٢٥/١.

(٢) انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٢٤٤.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٢٤٩/٥.

(٤) انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٢٤٤.

(٥) انظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٩٥.

(٦) انظر: الإنصاف ٤٨٥/٢ ٤٨٧.

(٧) انظر: شرح المفصل ٩٧/٦؛ والبسيط ٣٦٤/١.

(٨) انظر: العين ٢٢٤/٢.

(٩) انظر: دقائق التصريف ٢٤٥ ٢٤٧.

(١٠) انظر: المساعد ١٨٩/٤.

(١١) شرح الشافية له ٩١/٣.

نقصان التصرف

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الرسول ﷺ، وعروة بن الزبير: (ما ودَّعَكَ رَبُّكَ...) ^(١) بتخفيف الدال ^(٢).

"هذه قليلة الاستعمال. قال سيبويه ^(٣): استغنوا عن وَذَرَ وَوَدَّعَ بقولهم: تَرَكَ، وعلى أنها قد جاءت في شعر أبي الأسود، قال: وأنشدناه أبو علي:
لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَّعَهُ ^(٤)
إلا أنهم قد استعملوا مضارعه، فقالوا: يَدَّغُ" ^(٥).

* * *

ورد عن العرب عدم استعمالٍ لبعض الصيغ استغناءً بصيغ أخرى ^(٦) تؤدي

(١) سورة الضحى. آية: ٣.

(٢) انظر: مجاز القرآن ٣٠٢/٢؛ وإعراب القرآن ٢٤٩/٥؛ والمسائل الخليليات ١٢٣ بدون نسبة؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٧٥؛ والكشاف ٧٧٠/٤ بدون نسبة؛ واختر الوجيز ٤٩٣/٥ ونسبها أيضاً لهشام بن عروة بن الزبير؛ وإعراب القراءات الشواذ ٧٢١/٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٨٥/٢٠؛ والبحر المحيط ٤٨٠/٨ ونسبها أيضاً لهشام وأبي حيوة، وأبي بحرية، وابن أبي عبله؛ والدر المصون ٣٦/١١.

(٣) انظر: الكتاب ٢٥/١.

(٤) البيت من (الرملة) وينسب لأبي الأسود الدؤلي، وإلى أنس بن زُئيم الليثي. انظر: ديوان أبي الأسود ٣٥٠؛ وإعراب ثلاثين سورة ١١٧؛ والخصائص ٩٩/١؛ ودقائق التصريف ٢٤٦؛ وإعراب القراءات الشواذ ٧٢١/٢؛ ولسان العرب (و د ع)؛ والبحر المحيط ٤٨٠/٨؛ والدر المصون ٣٦/١١؛ وحاشية الشهاب ٥١١/٩؛ وخزانة الأدب ٤٧١/٦؛ وموت الألفاظ ٤٢٥ ضمن - مجلة الجامعة الإسلامية العدد (١٠٧) ١٤١٨-١٤١٩ هـ.

(٥) المحتسب ٣٦٤/٢، ٣٦٥. وانظر: ١٩٠/١.

(٦) انظر: المقتضب ٢٠١/٢؛ والخصائص ٢٦٦/١، ٢٧١.

المبحث الأول

نقصان التصرف

الفصل الأول

أبنية المجرد ومعانيها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نقصان التصرف.

المبحث الثاني: أبنية المجرد ومعانيها.

الباب الثالث

مسائل تصريف الأفعال

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: أبنية المجرد ومعانيها.

الفصل الثاني: أبنية المزيد ومعانيها.

الفصل الثالث: الفعل المضارع.

الفصل الرابع: بناء الفعل للمجهول.

وابن يعيش^(١)، والقرطبي^(٢)، والعكبري^(٣)، وهو ظاهر كلام النحاس^(٤).
أمّا ابن جني فمن خلال نصه السابق يتضح أنه موافق لسيبويه وإن لم يصرح
وقوله هنا تأكيد لما في الخطاريات^(٥).

(١) انظر: شرح المفصل ١٠٢/٥.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤٨/٦.

(٣) انظر: التبيان ٥٧/١.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٦/٢.

(٥) انظر: ١٧٦.

عز وجل: ﴿وَالنَّطِیْحَةُ﴾^(١) وكذلك الذبيحة"^(٢).

وممن وافق الفراء: ابن السكيت^(٣)، وأبو حاتم السجستاني^(٤)، وابن قتيبة^(٥)،
وثعلب^(٦)، وأبو بكر الأنباري^(٧)، والأشموني^(٨).

وممن وافقه -أيضاً- نفطويه إلا أنه اشترط تقدم ذكر الموصوف ولم يعتد
بالإشارة فقال: "وتحذف الهاء من المؤنث كله إذا صُرِفَ من مفعول إلى فاعل،
ألا ترى أنك تقول: خضبت فهي مخضوبة، فإذا صرفتها حذفت الهاء، وهذا كله
إنما تكون في النعوت إذا تبعت الأسماء نحو قولك: هذه امرأة صبور، وامرأة
شكور، وهذه كفّ خضيب. فإن قلت: هذه جهولة. وهذه خضيبة من غير أن
تذكر المرأة والكف أدخلت فيها الهاء لئلا يلتبس بالمذكر"^(٩).

وممن وافقه في اشتراط ذكر الموصوف: الزمخشري^(١٠)، وصدر الأفاضل^(١١)،

(١) سورة المائدة. آية: ٣.

(٢) المذكر والمؤنث له ٦٠. وانظر: إعراب القرآن ٦/٢؛ والخطاريات ١٧٦.

(٣) انظر: إصلاح المنطق ٣٤٣.

(٤) انظر: المذكر والمؤنث ٦٦.

(٥) انظر: أدب الكاتب ٢٩١، ٢٩٢.

(٦) انظر: الفصيح ٣٠٨.

(٧) انظر: المذكر والمؤنث ٤٥٢.

(٨) انظر: شرح الأشموني ٩٦/٤.

(٩) المذكر والمؤنث له ٦٠، ٦١.

(١٠) انظر: المفصل ٢٤٩.

(١١) انظر: التخمير ٣٩٤/٢.

ويوضح هذا المعنى الوارد في كلام سيبويه قول ابن السراج: "الهاء تدخل في باب فَعِيل على ما كان مقدراً فيه قبل أن يُفعل به ذاك، فإذا فُعِلَ كان بغيرها، تقول هذه ذبيحة فلان قبل أن تذبح، فإذا ذبحت قيل شاة ذبيح" (١). وعلى هذا القول: السيرافي (٢)، والفارسي (٣)، وابن جني (٤)، والسخاوي (٥)، وابن عقيل (٦).

وقد علل السيرافي لهذا التفريق بين ما وقع عليه الفعل وما هو مُعَدُّ له فقال: "والعلة فيه عندي أن ما قد حصل فيه الفعل يُذهب به مذهب الأسماء وما لم يحصل فيه ذهب فيه مذهب الفعل؛ لأنه كالفعل المستقبل، ألا ترى أنك تقول: امرأة حائض، فإذا قلت حائضة غداً لم يحسن فيه غير الهاء" (٧).

ب- وذهب الفراء إلى أنه إذا وقع قبل الوصف ما يدل على الموصوف المؤنث من ذكر، أو إشارة حذفت الهاء. يقول: "وإنما حذفت الهاء أيضاً إذا كان وصفاً قد ذُكِرَتْ قبله أنثاه، فإذا أُفردت فقلت: مررت بقتيل وأنت تريد امرأة قلت: مررت بقتيلة، وإن أضفتها قلت قتيلة بني فلان. ولا تذكر قبلها اسماً مؤنثاً (هذه) ولا غيرها. إنما يقولونها إذا أفردوا، كما قال

(١) الأصول ١٩/٣.

(٢) انظر: شرح الكتاب ٥٩/٥ ب، ٦٠ أ؛ واختيارات ابن جني التصريفية ٥١٠.

(٣) انظر: التعليقة ١١٧/٤.

(٤) انظر: الخطاريات ١٧٧، ١٧٦.

(٥) انظر: سفر السعادة ٩٤٢.

(٦) انظر: المساعد ٣/٣٠٣.

(٧) شرح الكتاب ٦٠/٥ أ؛ وانظر: اختيارات ابن جني التصريفية ٥١.

مجيء (فَعِيل) بمعنى مَفْعُول مراداً به المؤنث

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن عباس: (وَأَكِيلُ السَّبْعِ)^(١) على فَعِيل^(٢): "ذهب بالتذكير إلى الجنس والعموم، حتى كأنه قال: وما أكل السبع، ولو قال ذلك لما كان لفظ (ما) إلا إلى التذكير، والأكيل هنا إذا يصلح للمذكر والمؤنث، وأما الأكلة فكانت طيحة والذبيحة، اسم للمأكول والمنطوح، كالضحية والبليّة فتقول على هذا: مررت بشاة أكيل، أي قد أكلها السبع ونحوه، وتقول: مالنا طعام إلا الأكلة، أي: الشاة أو الجزور المعدة لأن تؤكل، فإن كانت قد أكلت فهي أكيل بلا هاء، وكذلك أكيل السبع هنا ما قد أكل السبع بعضه"^(٣).

* * *

الأوصاف التي على (فَعِيل). بمعنى (مفعول) ومراداً بها المؤنث اختلف العلماء في لحاق الهاء بها على أقوال:

أ - ذهب سيبويه إلى أن ما وقع عليه الفعل من (فَعِيل) لا تلحقه الهاء وما هو مُعَدُّ لوقوع الفعل ولم يقع بعد فتلحقه الهاء يقول: "وتقول شاة ذبيح، كما تقول ناقة كسير. وتقول: هذه ذبيحة فلان وذبيحتك،؛ وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذُبِحت، ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حيّة. وتقول شاة رَمِيٍّ، إذا أردت أن تخبر أنها قد رميت. وقالوا: بئس الرَّمِيّة الأرنب، إنما تريد بئس الشيء مما يرمى، فهذه بمنزلة الذبيحة"^(٤).

(١) سورة المائدة. آية: ٣.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٣٧؛ والكشاف ٦٣٨/١؛ والمحرر الوجيز ١٥١/٢؛ والجامع لأحكام القرآن ٤٨/٦؛ والبحر المحيط ٤٣٨/٣؛ والدر المصون ١٩٥/٤.

(٣) المحتسب ٢٠٧/١. وانظر: ٢٨٩/٢.

(٤) الكتاب ٦٤٧/٣.

المبحث الثاني

مجيء (فَعِيل) بمعنى مفعول
مراداً به المؤنث

(٣) معنى المعاقبة^(١). حيث قد يحذف مما كان على شبه مفاعيل الياء ويعوّض عنها بالتاء. نحو: زنادقة وجحاجة فالتاء عوض عن الياء في زناديق وجحاجيح^(٢). يقول ابن جني: "وقد يحذف هذا الحرف ويؤتى بالعوض منه حرفاً في حال وجوده في حكم ما ليس موجوداً، وهو تاء التأنيث في نحو قولهم: فرازنه وزنادقة وجحاجة. فالتاء عوض من ياء فرازين وجحاجيح وزناديق"^(٣).

-
- (١) انظر: شرح المفصل ٦٩/٥؛ وشرح الشافية للرضي ١٨٥/٢، ١٨٦؛ والارتشاف ٦٤٠/٢؛ وأوضح المسالك ٢٥٩/٤؛ والمساعد ٢٩٦/٣.
- (٢) الجحاجة: جمع جحاج وهو السيّد. انظر: القاموس المحيط (ج ح ح) ١٩٥.
- (٣) المحتسب ٩٥/١.

والعكبري^(١)، والقرطبي^(٢)، والبيضاوي^(٣)، وأبو حيّان^(٤)، والسّمين الحلبي^(٥)،
والشهاب الخفاجي^(٦).

ج- أشار ابن جني في بعض المواضع من (المحتسب) إلى أغراض أخرى للتأنيث
فأشار إلى:

(١) تأكيد معنى التأنيث^(٧)، حيث يقول: "وكما زیدت التاء للتوكید معنى
التأنيث في فرصة وعجوزة"^(٨).

(٢) وإلى تأكيد معنى الجمع، فاللفظ في ذاته يدل على الجمع المؤنث وتلحق به
التاء لتأكيد هذا المعنى^(٩). يقول ابن جني -عن سكارى-: "وقد يجوز أن
يكون مكسراً مما جاء على (فُعَال)...، إلا أنه أنث بالألف كما أنث بالهاء
في قولهم: النُّقَاوة. قال أبو علي: وهو نِقْوَة، وأنث كما أنث فِعَال في نحو:
حجارة"^(١٠).

(١) نظر: التبيان ٥٤٢/١.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٨٤/٧.

(٣) انظر: تفسير البيضاوي ٢١١/٤.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢٣٤/٤.

(٥) انظر: الدر المصون ١٨٣، ١٨٢/٥.

(٦) انظر: حاشية الشهاب ٢١١/٤.

(٧) انظر: الارتشاف ٦٣٩/٢؛ وأوضح المسالك ٢٥٩/٤؛ والمساعد ٢٩٤/٣؛ وشفاء العليل
١٠٠٠/٣؛ والتصريح ٢٨٨/٢؛ وجمع الهوامع ٢٩٠/٣.

(٨) انظر: المحتسب ١١٥/٢.

(٩) انظر: الارتشاف ٦٣٩/٢؛ والمساعد ٢٩٥/٣؛ وشفاء العليل ١٠٠٠/٣؛ وجمع الهوامع ٢٩٠/٣.

(١٠) المحتسب ٧٣/٢.

الأنعام، والذي في بطون الأنعام ليس بمنزلة بعض الشيء، لأن قولك: سقطت بعض أصابعه (بعض أصابع) إصبعٌ وهي واحدة منها، والذي في بطون الأنعام: ما في بطن كل واحدةٍ غيرها"^(١).

وقد رد النحاس على الزجاج في اعتراضه فقال: "وهذا لا يلزم الفراء؛ لأنه إنما يؤنث هذا؛ لأن الذي في بطونها أنعام كما أنها أنعام"^(٢).

(٢) أن التأنيث للمبالغة. ونسب هذا القول للكسائي، والأخفش^(٣) وعلى هذا التوجيه وجه ابن جني هذه القراءة فيكون موافقاً للكسائي والأخفش.

(٣) أن (خالصة) مصدر على وزن (فاعلة) كالعاقبة والعافية، وقد نسب السمين الحلبي هذا القول للفراء^(٤). ووافقه في هذه النسبة الشهاب الخفاجي^(٥). وقد أشار ابن جني أيضاً لهذا الوجه فيكون في توجيه الثاني موافقاً للفراء.

وقد وجه العلماء هذه القراءة (خالصة) على هذه الأوجه الثلاثة أو بعضها ومنهم الفراء^(٦)، والزجاج^(٧)، والنحاس^(٨)، والزّمخشري^(٩)، وابن عطية^(١٠)،

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٩٥؛ وانظر: إعراب القرآن ٢/١٠٠.

(٢) إعراب القرآن ٢/١٠٠. وانظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/٨٤.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٢/٩٩؛ والجامع لأحكام القرآن ٧/٨٤؛ والدر المصون ٥/١٨٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/١٨٣.

(٥) انظر: حاشية الشهاب ٤/٢١١.

(٦) انظر: معاني القرآن ١/٣٥٨.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٩٤، ٢٩٥.

(٨) انظر: إعراب القرآن ٢/٩٩، ١٠٠.

(٩) انظر: الكشف ٢/٦٧.

(١٠) انظر: المحرر الوجيز ٢/٣٥٢.

من أغراض التأنيث

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الجمهور: ﴿خَالِصَةً لِّذُكُورِنَا﴾^(١).
"أما قراءة العامة: ﴿خَالِصَةً﴾ فتقديره: ما في بطون هذه الأنعام خالصة لنا، أي:
خالص لنا، فأنت للمبالغة في الخُلوص، كقولك: زيد خالِصتي، كقولك: صَفِيّ وثقتي،
أي: المبالغ في الصفاء والثقة عندي. ومنه قولهم: فلان خاصّتي من بين الجماعة، أي:
خاصّي الذي يخصني، والتاء فيه للمبالغة وليكون أيضاً بلفظ المصدر، نحو: العاقبة
والعاقية، والمصدر إلى الجنسية، فهي أعم وأؤكد"^(٢).

* * *

أ - عرض ابن جني في نصه السابق لغرض من أغراض التأنيث: وهو المبالغة في
الصفة وتأكيدها^(٣)، نحو: رجل راوية: إذا كان كثير الرواية، ورجل نسابة
إذا كان كثير العلم بالأنساب.

ب - وجهت هذه القراءة بثلاثة توجيهات:

(١) أن التأنيث في (خالصة) إنما هو مراعاة، وحملاً على معنى ما في بطون
الأنعام من الأنعام وهذا قول الفراء^(٤).

وقد اعترض عليه الزجاج في هذا حيث يقول: "وقال بعضهم أنه لتأنيث

(١) سورة الأنعام. آية: ١٣٩.

(٢) المحتسب ٢٣٢/١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٧٣٦/٤؛ والارتشاف ٦٣٩/٢؛ والمساعد ٢٩٣/٣؛ والتصريح
٢٨٨/٢؛ وجمع الهوامع ٢٩٠/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن له ٣٥٨/١؛ وإعراب القرآن ١٠٠/٢؛ والجامع لأحكام القرآن ٨٤/٧؛
والدر المصون ١٨٣/٥.

المبحث الأول

من أغراض التأنيث

والعلة وراء هذا الإبدال في الرجز هي الحفاظ على النظام الشعري، يقول الثماني: "وكان ينبغي أن تنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو انقلبت ألفاً في (أمسيت) لسقطت الألف لسكونها وسكون التاء بعدها فيقول (أمسّت) وكانت تنقلب الياء الأخيرة ألفاً تقول (أمسى) فيبطل حرف الروي فقلب من الأولى جيماً فقال (أمسجت)"^(١).

هذا، وقد ذهب بعض المغاربة إلى أن الإبدال في الياء المشددة مطرداً، أما في المخففة فهو غير مطرد ويوقف فيه على السماع^(٢).

وقد نقل عن الموفق الأندلسي صاحب (المحصل في شرح المفصل)^(٣) استحسانه هذا البديل في حال توفر ثلاثة شروط تشديد الياء والوقف والشعر، فإذا اختل أحدهما فهو قليل وشاذ^(٤).

وقد أطلق العلماء على إبدال الياء جيماً في حال تقدم العين عليها (عججة) أو (جعجة) قضاة^(٥).

ومن الإبدال بين هذين الحرفين قول الشاعر^(٦):
 إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى فَأَبْعَدُكُنَّ اللَّهُ مِنْ شَيْرَاتٍ
 والأكثر في هذين الحرفين إبدال الجيم من الياء، أما العكس فهو أقل^(٧).

(١) شرح التصريف ٣٧٣. وانظر: التبصرة ٨٦٦، ٨٦٧؛ وشرح الملوكي ٣٣١، ٣٣٢.

(٢) انظر: الارتشاف ١/٣٣٠؛ والمساعد ٤/٢٣٣.

(٣) انظر: المساعد ٤/٢٣٣، ٢٣٤؛ والأشئوني ٤/٢٨١؛ والصبيان ٤/٢٨٢.

(٤) انظر: معجم الأدباء ١٦/٢٣٤؛ بغية الوعاة ٢/٢٥٠.

(٥) انظر: شرح الشافية لركن الدين ١٣٢٨.

(٦) البيت من (الطويل) لجعيثه البكائي. انظر: الدر المصون ١/٨٢٥؛ والمساعد ٤/٢٣٣؛ والمزهر ١/١٤٦.

(٧) انظر: المساعد ٤/٢٣٣.

ويذهب ابن جني مذهباً خاصاً به وقد انفرد به حيث يرى أن (الشجرة) و(الشيرة) كل منهما أصل قائم بنفسه يقول في نضه السابق "... وإذا كانت الياء فاشية في هذا الحرف كما ترى فيجب أن تجعل أصلاً يساوق الجيم ولا تجعل بدلاً من الجيم كما تجعل الجيم بدلاً من الياء"^(١). وهذا ما أكدّه في كتابه (سر صناعة الإعراب)^(٢) ونقله عنه ابن منظور^(٣) وقد أكدّ كلامه بدليلين^(٤):

الأول: أن الياء ثابتة عند تصغير (شيرة) في قولهم (شيرة) ولو كانت بدلاً لردت إلى أصلها عند التصغير دلالة على هذا الأصل.

الثاني: أن الشين في (شجرة) مفتوحة. أمّا الشين في (شيرة) فهي مكسورة. والبدل لا يقع معه تغيير في الحركات.

وقد وجّه ابن جني هذه القراءة (الشجرة) على أن الأصل فيها إنما هو (الشيرة) ثم أبدلت الياء ميماً.

وزهب العكبري^(٥)، والقرطبي^(٦)، وأبو حيّان^(٧) إلى أن (الشجرة) لغة أخرى في الشجرة.

(١) المحتسب ٧٤/١. وانظر: ص من هذا البحث.

(٢) انظر: ٧٦٥/٢.

(٣) انظر: اللسان (ش ج ر) ٣٩٥/٤.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ٨٦٥/٢.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٥٠، ١٤٩/١.

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٤٤/١.

(٧) انظر: البحر المحيط ٣١٠/١.

وقد نسبت هذه اللغة لبني سليم^(١).
والذي يمال إليه ما عليه العكبريّ فهو أسلم من القول بالإبدال خاصة وأن
الأكثر إنما هو إبدال الياء جيماً لا العكس، كما أنها لغة ثابتة كما نص على
ذلك العكبريّ والقرطبيّ وأبو حيان.

(١) انظر: المحتسب ٧٤/١.

٤ - التبادل بين الحاء والعين

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن مسعود: (عتى حين)^(١) بالعين^(٢):
"العرب تبدل أحد هذين الحرفين من صاحبه لتقاربهما في المخرج، كقولهم: بُخِثِرَ
مافي القبور، أي بُعِثِرَ. وضبعت الخيل، أي ضبحت^(٣)، وهو يُحنِظِي وَيُعَنْظِي^(٤): إذا
جاء بالكلام الفاحش، فعلى هذا يكون عَتَى وحتّى، لكن الأخذ بالأكثر استعمالاً.
وهذا الآخر جائز وغير خطأ"^(٥).

* * *

من الإبدال اللغوي: إبدال العين من الحاء^(٦). ويعلل ابن جني لهذا الإبدال
بتقارب الحرفين في المخرج، فكلاهما قريب من الآخر. ويشير إلى هذا التقارب
فيقول: "وقد أبدلت العين من الحاء في بعض المواضع قرأ بعضهم (عتى حين)
يريد (حتى حين)، ولولا بُحّة في الحاء لكانت عيناً، كما أنّه لولا إطباق في
الصاد لكانت سيناً، ولولا إطباق في الطاء لكانت دالاً ولولا إطباق في الظاء

(١) سورة يوسف. آية: ٣٥.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٦٨؛ والكشاف ٤٤١/٢؛ والمحزر الوجيز ٢٤٣/٣؛
وإعراب القراءات الشواذ ٧٠٤/١؛ والبحر المحييط ٣٠٧/٥؛ والدر المصون ٤٩٥/٦.

(٣) يقال ضبحت الخيل ضبْحاً: أسمع من افواها صوتاً ليس بصهيل ولا حممة. انظر: اللسان
(ض ب ح) ٥٢٣/٢.

(٤) انظر: اللسان (ح ن ظ) ٤٤٣/٧٥.

(٥) المحتسب ٣٤٣/١.

(٦) انظر: الإبدال لابن السكيت ٢٤؛ وفاق المفهوم ٢٧٢؛ والبحر المحييط ٣٠٧/٥؛ والدر المصون
٤٩٥/٦.

لكانت ذالاً" (١).

وإبدال العين من الحاء في (حتى) لغة منسوبة إلى هذيل، فعن عمر رضي الله عنه أنه سمع رجلاً قرأ (عَتَى حَيْن) فقال: "من أقرأك. قال: ابن مسعود. فكتب إليه، إن الله أنزل هذا القرآن فجعله عربياً وأنزله بلغة قريش فاقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرأهم بلغة هذيل" (٢).

وفي رواية اللسان لهذا الخبر قال: "كل العرب يقولون حتى إلا هذيلاً وثقيفاً فإنهم يقولون عَتَى" (٣).

ويرى العكبري أن هذا الإبدال لم يذكر إلا مع الحرف (حتى) أما فيما عداه فلم ينقل نص على ذلك (٤).

وذكر الدكتور رمضان عبد التواب (٥) أن إبدال العين من الحاء عند هذيل - ليس له صفة العموم في كل الحروف.

لكن ما أورده ابن جني من قول العرب ضبعت وضبحت الخيل، وهو يحفظي ويعنظي يرد مقولة العكبري.

وقد أضاف العلماء مجموعة من الألفاظ (٦) مما وقع فيها إبدال العين من الحاء

(١) سر صناعة الإعراب ٢٤١/١.

(٢) الكشف ٤٤١/٢؛ والمحزر الوجيز ٢٤٣/٣؛ واللسان (ع ت ي) ٢٨/١٥؛ والبحر المحيط ٣٠٧/٥؛ والدر المصون ٤٩٥/٦.

(٣) اللسان (ع ت ي) ٢٨/١٥.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٧٠٤/١.

(٥) انظر: فصول في فقه العربية ١٣٩.

(٦) انظر: الإبدال لابن السكيت ٢٤؛ وفاق المفهوم ٢٧٢.

منها الناصح والناصح، والدحداح والدعداع -الرجل القصير^(١) - والبعثرة والبعثرة.

ولعل ما أراده العكبري بقوله هذا هو النص على النسبة إلى هذيل فلم يُذكر إلاّ مع (عتى).

وممن قال بتوجيه ابن جني في إبدال العين من الحاء في (عتى): الزّخشي^(٢)، وابن عطية^(٣)، وأبو حيّان^(٤)، والسّمين الحلبي^(٥).

(١) انظر: اللسان (د ع ع) ٨/٨٧.

(٢) انظر: الكشف ٢/٤٤١.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٣/٢٤٣.

(٤) انظر: البحر المحيط ٥/٣٠٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/٤٩٥.

٥- التبادل بين الدال والذال

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الأعمش: (فَشَرَّذُ بِهِمْ مِنْ خَلْفَهُمْ)^(١) بالذال المعجمة^(٢):

"لم يمر بنا في اللغة تركيب ش رذ؛ وأوجه ما يصرف إليه ذلك أن تكون الذال بدلاً من الدال، كما قالوا: لحم خَرَادِل^(٣) وخَرَاذِل. والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران ومتقاربان"^(٤).

* * *

تعرض ابن جني في توجيهه إبدال الدال ذالاً، وعليه وجه هذه القراءة، وما ذكره هنا هو أحد خمسة توجيهات:
الأول: ما ذكره هو؛ أي: الإبدال.

الثاني: أن كلمة (شَرَّذ) مقلوبة من (شذر) وذلك في قول العرب: (ذَهَبُوا شَذَرَ مَذَرَ)^(٥) أي: متفرقين في كل وجه ومن ذلك قولهم -للملتقط من المعدن لتفرقه- الشذر^(٦).

(١) سورة الأنفال. آية: ٥٧.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٥٥ ونسبها أيضاً لابن مسعود؛ والكشاف ٢١٩/٢ ونسبها أيضاً لابن مسعود؛ والحرر الوجيز ٥٤٣/٢؛ وإعراب القراءات الشواذ ٥٩٨/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٣٢/٨ ونسبها لابن مسعود؛ وتفسير البيضاوي ٢٩٥/٤ بدون نسبة.

(٣) اللحم الخرادل: اللحم المفرق. وهو كذلك بالذال. انظر: اللسان (خ ر د ل) ٢٠٣/١١.

(٤) المحتسب ٢٨٠/١.

(٥) انظر: اللسان (ش ذ ر) ٣٩٩/٤.

(٦) انظر: اللسان (ش ذ ر) ٣٩٩/٤.

وقد قال بهذا التوجيه الزمخشري^(١)، ووافقه فيه البيضاوي^(٢).

الثالث: قول قطرب: ^(٣) أن هذه المادة (ش ر ذ) موجودة وأن معناها التنكيل.

الرابع: قول العكبري: ^(٤) وهو جواز كونها من قولهم شذر في مقاله إذا أكثر فيه.

وقد عقب السمين الحلبي على قوله -هذا- فقال: "ومعناه غير لائق هنا"^(٥).

الخامس: ماذهب إليه القرطبي^(٦) من أن (شرد) و(شرذ) لغتان.

ويظهر في توجيه ابن جني بعض المآخذ:

الأول: توجيهه هذه القراءة على البدل ومخالفته لما قرره في كتابه سر صناعة

الإعراب من أن الذال لا تقع بدلاً إذ يقول: "الذال حرف مجهور يكون أصلاً

لا بدلاً ولا زائداً"^(٧).

وماذا يقول فيما أورده من قولهم: لحم خراذل وخراذل؟ كما أن العلماء من

أمثال ابن السكيت وابن مالك قد ذكروا في باب المقول بالبدال والذال كثيراً

من الكلمات المقولة بهما، منها دغمور ودغمور للسييء الخلق^(٨)، وجيذر

وجيذر للقصير^(٩)، والخذرئق والخذرئق لذكر العنكبوت^(١٠)، والرودة

(١) انظر: الكشف ٢/٢١٩.

(٢) انظر: تفسيره ٤/٢٩٥.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٨/٣٢؛ والبحر المحييط ٤/٥٠٤؛ والدر المصون ٥/٦٢١؛ حاشية الشهاب ٤/٢٩٥.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٢٩.

(٥) الدر المصون ٥/٤٢١.

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٨/٣٢.

(٧) سر صناعة الإعراب ١/١٨٩.

(٨) انظر: وفاق المفهوم ٩٥؛ واللسان (د غ م ر) ٤/٢٨٩.

(٩) انظر: وفاق المفهوم ٩٥؛ واللسان (ج د ر) ٤/١٢٢.

(١٠) انظر: وفاق المفهوم ٩٧؛ واللسان (خ د ر ن ق) ١٠/٧٢.

والرَوْدَةُ^(١) بمعنى الذَّهَابِ. ويقال ما ذاق عَدُوفاً وما ذاق عذوفاً أي:
ما ذاق شيئاً^(٢).

الثاني: إنكار ورود (ش ر ذ). وقد أثبتها قطرب كما تقدم، وهو من أهل اللغة
الثقة، ويؤيد ما قاله قطرب قول ابن عباس في تفسيره لهذه الآية (فَنَكَّلَ بِهِمْ
مَنْ حَلَفَهُمْ)^(٣).

(١) انظر: وفاق المفهوم ٩٨؛ واللسان (روذ) ٤٩٣/٣.

(٢) انظر: القلب والإبدال لابن السكيت ٥٤؛ واللسان (ع د ف) ٢٣٩/٩.

(٣) انظر: البحر المحيط ٥٠٤/٤.

٦ - التبادل بين السين والصاد

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة يحيى بن عُمارة: (وَأَصْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَتَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً)^(١) بالصاد^(٢):

"أصله السين إلا أنها أبدلت للغين بعدها صاداً، كما قالوا في صالح: صالح^(٣)، وفي صالح: صالح، وفي سَقَر: صَقَر، وفي السَّقَر: الصَّقَر، وذلك أن حروف الاستعلاء تجتذب السين عن سَقَالِهَا إلى تعاليهن، والصاد مستعلية. وهي أخت السين في المخرج، وأخرى حروف الاستعلاء. وهذا التقريب بين الحروف مشروح الحديث في باب الإدغام، ومنه قولهم في سَطَر: صطر، وفي سويق: صويق. وحكى يونس عنهم في السوق: الصوق، وروينا عن الأصمعي، قال: تنازع رجلان في السَّقَر، فقال أحدهما، بالصاد والآخر: بالسين، فتراضيا بأول من يجتاز بهما، فإذا راكب يُوضِع، فسألاه، فقال: ليس كما قلت ولا كما قلت، إنما هو الرَّقَر"^(٤).

* * *

تعرض ابن جني في نصه السابق إلى إبدالين:

١ - إبدال السين صاداً.

٢ - إبدال السين زائياً.

(١) سورة لقمان. آية: ٢٠.

(٢) انظر القراءة في: الكشف ٥٠٥/٣ بدون نسبه؛ والمحزر الوجيز ٣٥٢/٤ ونسبها أيضاً لابن عباس؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢٨٩/٢ بدون نسبه؛ والجامع لأحكام القرآن ٦٨/١٤ ونسبها أيضاً لابن عباس؛ والبحر المحيط ١٨٥/٧ ونسبها أيضاً لابن عباس؛ والدر المصون ٦٧/٩.

(٣) السالغ: التي سقط منها السن التي خلف السَّديس. انظر: اللسان (س ل غ) ٤٣٥/٨.

(٤) المحتسب ١٦٨/٢؛ وانظر: ٢٨٢/٢، ٢٨٣.

وما ذكره ابن جني ماهو إلا شرح لما ذكره سيبويه عن إبدال السين صاداً حيث يقول سيبويه: "تقلُّبُها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة، وذلك نحو: صُبِّقْتُ، وصَبِّقْتُ، وذلك أنها من أقصى اللسان فلم تنحدر انحدر الكاف إلى الضم وتَصَعَّدَتْ إلى ما فوقها من الحنك الأعلى.

والدليل على ذلك أنك لو جافيت بين حَنَكَيْكَ فبالغت ثم قلت: قَقْ قَقْ، لم تر ذلك مُخِلًّا بالقاف. ولو فعلته بالكاف وما بعدها من حروف اللسان أَخْلَّ ذلك بهن^(١).

فسيبويه في هذا النص أشار إلى علة إبدال السين صاداً وهو وجود حرف القاف وهو من حروف الاستعلاء فتحقيقاً للتجانس أبدل السين صاداً فهي المناسبة لحرفي الاستعلاء من حيث المخرج والصفير والهمس^(٢).

ويضيف سيبويه فيقول: "والحاء والغين بمنزلة القاف وهما من حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم، وقُرْبُها من الفم كقرب القاف من الحلق، وذلك نحو: صالغ في سالغ، وصلخ في سلخ. فإذا قلت زقا أو زلق لم تغيِّرها، لأنها حرف مجهور، ولا تتصعد كما تصعدت الصاد من السين، وهي مهموسة مثلها فلم يبلغوا هذا إذ كان الأعرَب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين على حالها"^(٣).

وقد نسبت هذه اللغة إلى (بلعنبر)^(٤).

(١) الكتاب ٤/٤٧٩، ٤٨٠.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٠/٥٢؛ وشرح الشافية لركن الدين ١٣٣٠.

(٣) الكتاب ٤/٤٨٠. وانظر سر الصناعة ١/٢١١؛ والتبصرة والتذكرة ٢/٨٧٠.

(٤) الكتاب ٤/٤٨٠. وانظر: والأصول ٣/٤٣١. وانظر: اللسان (س ل غ) ٨/٤٣٥، و(س ر ط)

٣١٣/٧، و(ص د غ) ٨/٤٤٠؛ والمساعد ٤/٢٢٦؛ واللهجات في الكتاب ٢٤٢.

على أن هذه اللغة لم تنسب لـ(بلعنبر) فحسب بل نسبت أيضاً (لـكلب).
 وممن نسبها أبو حيان الأندلسي^(١)، والسّمين الحلبي^(٢).
 ٢- إبدال السين زائاً وينسب إلى (كلب)^(٣).
 وممن قال بتوجيه ابن جني: الزّخشي^(٤)، وابن عطية^(٥)، والعكبري^(٦)،
 والقرطبي^(٧)، وأبو حيان^(٨)، والسّمين الحلبي^(٩).

-
- (١) انظر: البحر المحيط ١٨٥/٧.
 (٢) انظر: الدر المصون ٦٧/٩.
 (٣) انظر: سر الصناعة ١٩٦/١؛ وشرح المفصل ٥٢/١٠؛ والممتع ٤١٢؛ وشرح الشافية للرضي
 ٢٣٣/٣؛ وشرحها لركن الدين ١٣٣٠؛ والمساعد ٢٢٧/٤.
 (٤) انظر: الكشف ٥٠٥/٣.
 (٥) انظر: المحرر الوجيز ٣٥٢/٤.
 (٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٨٩/٢؛ ٢٩٠.
 (٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٦٨/١٤.
 (٨) انظر: البحر المحيط ١٨٥/٧.
 (٩) انظر: الدر المصون ٦٧/٩.

٨- التبادل بين الهاء والياء

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن محيصن: (مِنْ هَذِي الشَّجَرَةِ)^(١) بالياء^(٢):
"هذا هو الأصل في هذه الكلمة، وإنما الهاء في (ذه) بدل من الياء في (ذي) يدل
على الياء الأصل: قولهم في المذكر: (ذا)، فالألف في ذا بدل من الياء في ذي وأصل
ذا عندنا ذي، وهو من مضاعف الياء مثل حيّ، فحذفت الياء الثانية التي هي لام
تخفيفاً فبقي ذي: قال لي أبو علي: فكروها أن يشبه آخره آخر كئٍ وأي وأبدلوها ألفاً
كما أبدلت في ياءس ويأيس.
ويدل على أن أصل ذا ذيُّ وأنه ثلاثي جواز تحقيره في قولك: ذياً، ولو كان ثنائياً
لما جاز تحقيره كما لا تحقر (ما) و (مَنْ) لذلك"^(٣).

* * *

من مواضع إبدال الياء - ما عرض له ابن جني هنا - وهو إبدالها هاء.
وتبدل الياء هاء في ضمير الإشارة للمؤنث (هذه) فالأصل فيها (هذي)
بالياء. يقول سيبويه: "وأما (الهاء) فتكون بدلاً وأبدلت من الياء في هذه"^(٤).

(١) سورة الأعراف. آية: ١٩. وانظر: سورة البقرة. آية ٣٥.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٢ ونسبها لابن كثير؛ والكشاف ١٥٦/١ بدون نسبة؛ والمحزر
الوجيز ١٢٧/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٤٩/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن
٣٤٥/١؛ وتفسير البضاوي ٢١٢/١ بدون نسبة، و٢٦١/٤؛ والبحر المحيط ٣٠٩/١.

(٣) المحتسب ٢٤٤/١.

(٤) الكتاب ٢٣٨/٤؛ وانظر: إعراب القرآن ٢١٤/١؛ والتكملة ٥٦٥؛ وسر الصناعة ٥٥٦/٢؛
والتبصرة والتذكرة ٨٥٩/٢؛ وشرح المفصل ٤٤/١٠؛ وشرح الملوكي ٣١١؛ والممتع
٤٠٠/١؛ وشرح الشافعية للرضي ٢٢٥/٣؛ وشرحها لركن الدين ١٣٢٠؛ والبحر المحيط
٣٠٩/١.

والأصل في هذه الكلمة الياء؛ ذلك أن الياء هي العلامة الدالة على التأنيث عند الإسناد في نحو: تقولين وتضربين.

يقول الصيمري: "وأما إبدالها من الياء ففي قولك هذه للمؤنث. والأصل: هذي والدليل على ذلك أنا رأينا الياء علامة للمؤنث في قولك تقومين ولن تقومي، ولم نر الهاء علامة للمؤنث وإنما تكون الهاء بدلاً من التاء فيما ذكرناه من الوقف. فلما رأيناهم قد استعملوا الهاء والياء جميعاً في قولك: هذه، وهذي. والياء قد تكون للتأنيث فيما ذكرنا وليست الهاء للتأنيث في موضع علمنا أن الهاء بدل من الياء"^(١).

ومن الأدلة على أن أصل الهاء الياء قولهم في تحقير (ذا) مذكر (ذي): ذياً. والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وهذا الدليل صرح به ابن جني في نصه السابق^(٢).

وتميم تثبت هذه الياء في حال الوصل، أما في الوقف فتقف عليها بالهاء يقول سيويه عن إبدال الياء في حال الوقف: "ونحو ما ذكرناه قول بني تميم في الوقف: هذه فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة"^(٣).

وقد جانب الصواب د. محمد سالم محيسن عندما ذكر^(٤) أن لعرب تثبت الياء وصلاً ووقفاً إلا تميم فهي تبدل الياء هاءً في حال الوقف وتبقى الياء عند الوصل.

(١) التبصرة والتذكرة ٨٥٩/٢.

(٢) انظر: المختضب ٢٤٤/١. وانظر ص ٦٧١ من هذا البحث؛ وسر الصناعة ٥٥٦/٢؛ والممتع

٤٠٠/١؛ وتفسير البضاوي ٢٦١/٤.

(٣) الكتاب ١٨٢/٤؛ وانظر: شرح التصريف ٣٥٥؛ وشرح الشافية للرضي ٢٢٥/٣؛ واللهجات

في الكتاب ٢٩٥.

(٤) انظر: المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية ١٣. وانظر: اللهجات في كتاب ٢٩٥.

والصواب أن العرب إنما التزمت إثبات الهاء في حال الوصل والوقف في غالب أمرها.

والهاء في (هذه) ليست للتأنيث. إنما التأنيث مفهوم من مجموع الصيغة (هذه) يقول ابن يعيش: "وإذا ثبت أن الهاء بدل من الياء، فكما أن الياء ليست للتأنيث فكذلك الهاء أيضا ليست للتأنيث. إذ لو كانت للتأنيث لكانت زائدة وهي هنا بدل من عين الكلمة"^(١).

وقد وَجَّهَ ابن جني هذه القراءة على أنها قد جاءت على أصل هذه الكلمة من الياء وممن قال بهذا التوجيه ابن عطية^(٢)، والعكبري^(٣)، والقرطبي^(٤)، والبيضاوي^(٥)، وأبو حيَّان^(٦)، والسَّمين الحلي^(٧)، والشَّهاب الخفاجي^(٨). ويجوز لنا توجيه آخر وهو أن هذه القراءة جاءت موافقة للهِجَة تميم على إجراء الوصل مجرى الوقف.

(١) شرح الملوكي ٣١٢. وانظر: الملوكي ٣٨؛ وسر الصناعة ٥٦/٢؛ والدر المصون ٢٨٤/١.

(٢) انظر: المحرر ١٢٧/١.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٤٩/١.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٤٥/١.

(٥) انظر: تفسيره ٢٦١/٤.

(٦) انظر: البحر المحيط ٣٠٩/١.

(٧) انظر: الدر المصون ٢٨٣/١.

(٨) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي ٢٦١/٤.

٩- الإبدال من المضعف

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة عكرمة: (إِيْلًا وَلَا ذِمَّةً)^(١) ياء بعد الكسرة خفيفة اللام^(٢):

"طريق الصنعة فيه أن يكون أراد (إِلَّا) كقراءة الجماعة، إلّا أنه أبدل اللام الأولى ياء لثقل الإدغام، وانضاف إلى ذلك كسرة الهمزة وثقل الهمزة. وقد جاء نحو هذا أحرف صالحة كدينار، لقولهم دنانير، وقيراط لقولهم قراريط، وديماس^(٣) فيمن قال: دماميس، وديياج فيمن قال: دبابيج، وشيراز^(٤) فيمن قال: شراريز، وقد جاء مع الفتحة استثقالاً للتضعيف وحده. قال سعد بن قرط يهجو أمه:

يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَأَلَتْ نَعَامَتُهَا أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارٍ^(٥)
ورويانا عن قطرب:

لَا تُفْسِدُوا آبَاءَكُمْ أَيْمًا لَنَا أَيْمًا لَكُمْ^(٦)
... وقد قلبوا الثاني منهما فقالوا في أمليت: أمليت، وفي أمل: أملى أنا... فكذا

(١) سورة التوبة. آية: ٨.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٥٧ ونسبها أيضاً لطلحة بن مصرف؛ والكشاف ٢٣٧/٢ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ١٠/٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ٦٠٨/١ بدون نسبة؛ والبحر المحييط ١٥/٥؛ والدر المصون ٢٠/٦.

(٣) الديماس: الحمّام. انظر: اللسان (د م س) ٨٨/٦.

(٤) الشيراز: اللبن الرائب المستخرج ماؤه. انظر: القاموس (ش ر ز) ٢٦٤.

(٥) البيت من (البسيط) وينسب أيضاً للأحوص. انظر: المحزر الوجيز ١٠/٣؛ والدر المصون ٢٠/٦؛ وتذكرة النحاة ١٢٠؛ ورصف المباني للمالقي ١٠١؛ والمساعد ٢١٧/٤؛ ومصابيح المغاني ١٤٢؛ وشرح التصريح ١٤٦/٢؛ وجمع الهوامع ١٧٨/٣؛ وشرح الأشموني ١٠٩/٣.

(٦) من (الرجز) لا يعرف قائله. انظر: المحزر الوجيز ١٠/٣؛ والجني الداني ٥٣٣؛ وجمع الهوامع ١٧٨/٣.

تكون قراءة عكرمة: (إيلاً ولا ذمة) يريد (إلاً) وأبدل الحرف الأول لما ذكرناه.
وقد يجوز أن يكون فعلاً من أَلْتُ الشيء إذا سسته^(١) أءوله إيالة: إلا أنه قلب
الواو ياء لسكونها والكسرة قبلها^(٢).

* * *

عرض ابن جني هنا إلى إبدال المضعف ياء، وأتى على مجموعة من
الألفاظ، منها:

(ديماس) والأصل فيه: (دمّاس) قلبت الميم ياء سماعاً. وإلى هذا ذهب سيبويه
- فيما نقله عنه ابن عقيل^(٣) - أمّا بعضهم فذهب إلى أن (ديماس) لغة، واللغة
الأخرى فيه هي - (دمّاس) فمن قال: (دمّاس) قال في الجمع (دمايس)، ومن
قال: (ديماس) قال: (دياميس)^(٤).

ومنها: (شراريز)^(٥) أبدلت الراء - سماعاً - ياء فقييل (شياريز) وقد ذكرت
فيها لغة أخرى فقييل (شواريز) بالواو وقد وجه ابن جني هذه اللغة بتوجيهين:
الأوّل: ^(٦) أن مفرد (شواريز) (شِوَرّاز) ثم قلبت الواو الساكنة ياء للكسرة قبلها
فقييل (شيراز) فلما جمعت الكلمة زالت الكسرة المسببة للقلب فرجعت
الواو. فقييل (شواريز).

(١) انظر: اللسان (أ و ل) ٣٤/١١.

(٢) المحتسب ٢٨٣/١، ٢٨٤. وانظر: ١٦٣/١، ٣١٣/٢، ٣١٤.

(٣) انظر: المساعد ٢١٧/٤.

(٤) انظر: المفصل ٥٠٨، ٥٠٩؛ والتخمير ٣٤٠/٤؛ وشرح المفصل ٢٤/١٠؛ والمساعد ٢١٧/٤.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب ٧٤٨/٢ وما بعدها؛ والمفصل ٥٠٨، ٥٠٩؛ والتخمير ٣٤٠/٤؛

وشرح المفصل ٢٤/١٠؛ والمساعد ٢١٧/٤.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ٧٤٨/٢.

الثاني: وهو الوارد في قول ابن جني: "ويحتمل عندي قولهم شواريز قولاً آخر على غير هذا المذهب الأول وهو أن يكون (شيرازاً) (فِعْلاً) والياء فيه غير مبدلة من راء ولا واو بمنزلة (ديماس) وكان قياسه على هذا أن يقولوا في تكسيره شياريز. كـ(دياميس)، ولكنهم أبدلوا من الياء واواً، لضرب من التوسع في اللغة. وذلك أن الواو في هذا المثال المكسر أعم تصرفاً من الياء، ألا ترى إلى كثرة ضوارب، وقواتل، وخواتم، وطوابق، وحواطيم^(١)، وجواريف^(٢)، وسوايط^(٣)، وحوانيت، ودواليب، وقلة صيارف فلما أُلِفَت الواو في هذه الأمثلة المكسرة، وكانت أعم تصرفاً قلبت الياء أيضاً في (شياريز) واواً في (شواريز)"^(٤).

وقد اختلف العلماء في وزن (شيراز):

فذهب أبو الحسن -فيما نقله عنه ابن جني^(٥)- إلى أن (شيراز) على (فُعْلال) فهو عنده رباعي.

أمّا ابن جني^(٦) فقد أنكر ما ذهب إليه أبو الحسن فهو عنده ثلاثي مزيد على ما يحتمله من المثل من جواز كونه على (فِعْعال) أو (فِوْعال)، على أنه (شوراز) و (فِيعال) على أن الياء ليست مبدلة من الواو.

(١) الحواطم: جمع حاطوم وهي السنة الشديدة. انظر: اللسان (ح ط م) ١٢/١٣٨، والقاموس ٩٨٧، ٩٨٨.

(٢) الجواريف: جمع جريف. وهو مايس من الحماط. انظر: اللسان (ج رف) ٩/٢٦.

(٣) السوايط: جمع السَّاباط: وهي السقيفة بين حائطين. انظر: اللسان (س ب ط) ٧/٣١١.

(٤) سر الصناعة ٢/٧٤٩، ٧٥٠. وانظر: شرح الشافية للرضي ٣/٢١١.

(٥) انظر: سر الصناعة ٢/٧٤٩، ٧٥٠.

(٦) انظر: سر الصناعة ٢/٧٤٩، ٧٥٠.

- ومن هذه الألفاظ - أيضاً - قولهم (أمليت) والأصل فيه (أملت) فقلبت اللام ياء هرباً من التضعيف. وجعل الأصل (أملل) لكثرة الدوران^(١).

وقد اختلف العلماء في قياسية هذا الإبدال:

فذهب الرضي إلى أن الإبدال في المضعف الذي جاء على (فَعَّال) قياس نحو: دَنَار. حيث يقول: "وأبدلوا أيضاً من أول حرفي التضعيف في وزن فَعَّال إذا كان اسماً لا مصدرًا ياء نحو: ديماس وديباج ودينار وقيراط وشيراز، فمن قال دماميس ودبابيج ودنانير وقراريط وشراريز: وهذا الإبدال قياس إذ لا يجيء (فَعَّال) غير المصدر إلّا وأول حرفي تضعيفه مبدل ياء؛ فرقاً بين الاسم والمصدر"^(٢).

ووافقه ابن عقيل في لزوم ذلك^(٣).

ويرى جمهور العلماء أن ذلك موقوف على السماع ولا يقاس عليه^(٤).

وقد وَجَّه ابن جني هذه القراءة على توجيهين:

الأوّل: أنه حدث إبدال من أحد المضاعفين؛ لثقل التضعيف، وزاد داعي القلب

الثقل المتمثل في الكسر والهمزة.

الثاني: جواز كون (إِيْلًا) (فَعْلًا) من آل الشيء يؤوله إياله إذا أصلحه وسأسه.

وأضاف العلماء وجهاً ثالثاً^(٥) وهو جواز كون (إِيْلًا) اسماً من أسماء الله

(١) انظر: سر الصناعة ٧٤٩/٢، ٧٥٠، التسهيل ٣١٦؛ والمساعد ٢١٦/٤؛ وشفاء العليل ١١١١/٣.

(٢) شرح الشافية ٢١٠/٣، ٢١١.

(٣) انظر: المساعد ٢١٧/٤.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ٨٣٦/٢؛ والتسهيل ٣١٦؛ والمساعد ٢١٥/٤؛ والجي الداني ٥٣٣؛

ومصاييح المغاني ١٤٢؛ وشرح التصريح ١٤٦/٢؛ وشرح الأشموني ١٠٩/٣.

(٥) انظر: الكشف ٢٣٧/٢؛ والمحسر الوجيز ١٠/٣؛ واللسان (أل ل) ٢٦/١١؛ والبحر ١٥/٥؛

والدر المصون ٢٠/٦.

بالسريانية كما في ميكائيل وجبريل.

وممن وافق ابن جني في توجيهه ابن عطية^(١)، والعكبري^(٢)، وأبو حيان^(٣)،
والسّمين الحلبي^(٤).

(١) انظر: المحرر الوجيز ١٠/٣.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٦٠٨/١.

(٣) انظر: ابهر المحيط ١٥/٥.

(٤) انظر: اندر المصون ٢٠/٦.

المبحث الثاني

الإبدال القياسي

وفيّه:

الإبدال في تاء الافتعال

الإبدال في تاء الافتعال

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة عاصم الجحدري: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلِحَا)^(١) بتشديد الصاد^(٢):

"أراد يصطلحا أي يفتعلا. فآثر الإدغام فأبدل الطاء صاداً، ثم أدغم فيها الصاد التي هي فاء، فصارت يصلحا. ولم يجوز أن تبدل الصاد طاء لما فيها من امتداد الصغير، ألا ترى أن كل واحد من الطاء وأختيها والطاء وأختيها يدغم في الصاد وأختيها ولا يدغم واحدة منهن في واحدة منهن؟ فلذلك لم يجوز (إلا أن يطلحا)، وجاز يصلحا"^(٣).

* * *

من أحوال الإبدال في تاء الافتعال ما عرض له ابن جني في توجيهه السابق وذلك أنه إذا كانت فاء الافتعال صاداً - كما في هذا المثال - أو ضاداً جاز لنا بعد إبدال تاء الافتعال طاء أمران^(٤):

الأول: إظهار الطاء وهو الأكثر. نحو: اصطلح، واضطرب.

الثاني: الإدغام وهو الأقل وذلك بإبدال الثاني (الطاء) من جنس الأول (الصاد أو الضاد) نحو: اصّلح واضّرب.

(١) سورة النساء. آية: ١٢٨.

(٢) انظر القراءة في: إعراب القرآن ٤٩٢/١؛ ومختصر في شواذ القرآن ٣٦؛ والمحزر الوجيز ١١٩/٢ ونسبها أيضاً لعثمان البتي؛ وإعراب القراءات الشواذ ٤١١/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٣٨٤/٥ ونسبها أيضاً لعثمان البتي؛ والدر المصون ١٠٨/٤.

(٣) المحتسب ٢٠١/١؛ وانظر: ٢٤٥/١.

(٤) انظر: شرح المفصل ١٤٩/١٠، ١٥٠؛ وشرح الشافية للرضي ٢٨٩/٣، وشرحها لركن الدين ١٤٢٤؛ وشرحها للجاربردي ٣٥٤؛ والمساعد ١٨١/٤، ١٨٢.

الفصل الثالث

الإعلال

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإعلال بالنقل.

المبحث الثاني: الإعلال بالقلب.

المبحث الثالث: الإعلال بالحذف.

المبحث الأول

الإعلال بالنقل

الإعلال بالنقل

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الحسن وابن هرمز وابن عمران ونيج وابن بُريدة: (قل هل أنبئكم بشرًا من ذلك مَثُوبَةٌ) ^(١) ساكنة التاء ^(٢):

"هذا مما خرج على أصله. شاذ عن بابهِ وحال نظائره، ومثله مما يحكى عنهم من قولهم: الفكاهة مَقُودَةٌ إلى الأذى. وقياسهما مَثَابَةٌ ومقاداة. كما جاء عنهم من منامة وهي القطيفة، ومزادة، ومثله مَزِيدٌ وقياسه مزاد، إلا أن مَزِيدًا علم، والأعلام قد يحتمل فيها ما يكره في الأجناس نحو: مَحَبب، ومَكُوزة، ومريم، ومدين... ورجاء بن حيوة؛ ومنه مَوْظَبٌ ومَوْزَقٌ اسم رجلين، ومَثُوبَةٌ (مَفْعَلَةٌ) ومَثُوبَةٌ (مَفْعَلَةٌ) ونظيرها المَبْطُخَةُ والمَبْطُخَةُ ^(٣) والمشرقة والمشرقة.

وأصل مَثُوبَةٌ: مَثُوبَةٌ فنقلت الضمة من الواو إلى التاء؛ ومثلها معونة. وأما متونه فمختلف فيها، فمذهب سيويوه ^(٤) أنها (فَعُولَةٌ) من مُنِتُ الرجل أمونه... وقال غيره هي (مَفْعَلَةٌ) من الأون وهو الثقل... وأجاز الفراء ^(٥) أن تكون من الأين وهو التعب من حيث كانت المثونة ثقلًا على ملتزمها، فسلك الفراء في هذا مذهب أبي الحسن في قوله في (مَفْعَلَةٌ) من البيع: (مَبُوعَةٌ)، وحيثه في هذا ماسمع منهم

(١) سورة المائدة. آية: ٦٠. وانظر: (مَثُوبَةٌ) في سورة البقرة. آية: ١٠٣.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٣٩؛ والكشاف ٦٨٥/١؛ ٢٠٠/١ ب؛ والمحزر الوجيز ٢١١/٢، ١٨٩/١ ونسبها هنا لقتادة ولأبي السمال؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٩٥/١؛ وتفسير البيضاوي ٣٥٢/٢؛ والدر المصون ٥٠/٢؛ وحاشية الشهاب ٣٥٣/٢.

(٣) المبطخة: منبت البطيخ. انظر: اللسان (ب ط خ) ٩/٣.

(٤) انظر: العين ٣٨٩/٨؛ والأضداد ١٣٠؛ والزاهر ٢٥٧، ٥٤/١؛ واللسان (م أ ن) ٣٩٧/١٣؛ ومنهج الكوفيين في الصرف ٢٥٤.

(٥) انظر: الكتاب ٥٨٢/٣؛ والعين ٣٨٩/٨؛ والأضداد ١٣٠؛ والزاهر ٢٥٧، ٥٤/١؛ واللسان ٣٩٧/١٣؛ ومنهج الكوفيين في الصرف ٢٥٤.

في قول الشاعر:

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لَمْضُوفَةً أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقَ مِئْزَرِي^(١)

وهي من الضيف والكلام هنا يطول، وقد أشبعناه في كتابنا المنصف^(٢).

* * *

الإعلال بالنقل: هو نقل حركة العين المعتلة إلى الساكن الصحيح قبلها^(٣).

وقد يكتفى بنقل الحركة إذا حدث تجانس وتناسب بين الحركة وحرف في الأصل لعله وإذا لم يحدث تناسب قلب حرف العلة بما يناسب الحركة^(٤).

فنحو: (يَقُولُ) أصلها (يَقُولُ) نقلت حركة العين المعتلة إلى الساكن الصحيح قبلها فقليل (يَقُولُ) واكتفي بذلك لحدوث التناسب بين الضم والواو.

أما (يَخَافُ) فإن أصلها (يَخَوْفُ) نقلت حركت العين إلى الساكن قبلها فقليل (يَخَوْفُ) ثم لم يحدث تناسب بين الفتحة والواو فقلب حرف العلة ألفاً. وقد اشترط العلماء لهذا الإعلال شروطاً هي^(٥):

أولاً: أن يكون الساكن قبل حرف العلة صحيحاً، فإن كان معتلاً امتنع النقل؛ لأن الساكن قبلها لا يقبل الحركة إن كان ألفاً، نحو: بَايْنُ وَطَاوَعٍ، ولما يحصل من لبس إن كان الساكن واواً أو ياءً نحو: (فَوْضُ) أو (سَيَّرُ) لو

(١) البيت من (الطويل) لأبي جندب الهذلي. وانظر: ديوان الهذليين ٩٢/٣؛ والمنصف ٣٠١/١؛ والممتع ٤٧٠/٢؛ واللسان (ض ي ف) ٢١٢/٩.

(٢) المختص ٢١٤، ٢١٣/١.

(٣) انظر: التصريح وحاشية الشيخ يس ٣٩٣/٢؛ وشرح الأشموني ٣٢٠/٤.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٣٢٠/٤.

(٥) انظر: التسهيل ٣١١؛ وأوضح المسالك ٣٥٧/٤؛ والمساعد ١٧٣/٤؛ والتصريح ٣٩٣/٢؛ وشرح الأشموني والصبيان ٣٢٠/٤.

أعلت لقليل: (فاوَضَ) و(سَايَرَ) فيحذف أحد الساكنين، أو يتحرك المعتل فيقال (فاوَضَ) و(سَايَرَ) فتلتبس صيغة (فَعَّلَ) بـ(فاعِل).
 ثانياً: ألا يكون حرف العلة المتحرك عيناً لفعل تعجب. وذلك حملاً لفعل التعجب على أفعل التفضيل الذي يشابه الفعل المضارع في الوزن والزيادة.
 ثالثاً: أن لا يكون حرف العلة عيناً لفعل مضعف اللام فلا يعمل، نحو: ابيض، واعور، وذلك لعدم إعلال الثلاثي فيهما (بَيَضَ، وَعَوَرَ).
 رابعاً: ألا تكون اللام حرف علة. فنحو (استهوى) لا تعمل، وذلك لصحة الثلاثي (هوي).

وأضاف ابن مالك^(١) شرطاً خامساً وهو: ألا يكون حرف العلة عيناً لما تصرف من (فَعَّلَ) بمعنى (افْعَلْ) فلا يعمل نحو: (أعوره الله) لعدم إعلال الأصل (عَوَرَ).

وقد عرض ابن جني في نصه لبعض مسائل الإعلال بالنقل، ومنها:
 أ - عرض ابن جني في نصه السابق إلى أحد المواضع التي ينحصر فيها الإعلال بالنقل: وهو الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته، أو في زيادته دون وزنه.

فالأول:^(٢) وهو ما أشبه المضارع في وزنه دون زيادته، وذلك بأن يوافقه في الحركات والسكنات ويخالفه في الزيادة نحو: (مَقَام)، و(مَعُونَة) فالأول موافق لنحو: (يَعْلَم)؛ لأن أصله (مَقُوم). والثاني موافق لـ (يَنْصُر) لأن أصله

(١) انظر: التسهيل ٣١١؛ وشرح الأشموني ٣٢١/٤.

(٢) انظر: شرح التصريف ٤٦٦؛ والتسهيل ٣١١؛ وشرح الكافية الشافية ٢١٤٠/٤؛ وشرح

الشافية للرضي ١٤٥/٣؛ والتصريح ٣٩٢/٢؛ وشرح الأشموني ٣٢١/٤.

(مَعُونَةٌ). أمّا الزيادة (الميم) فهي خاصة بالأسماء. وقد أعلت هذه الألفاظ لمشابتها للفعل في الوزن دون الزيادة مع أمن اللبس بهذه الزيادة.

الثاني: ^(١) وهو ما أشبه المضارع في الزيادة دون الوزن. وذلك بأن تكون الزيادة في أول الاسم من الحروف التي تزداد في أول المضارع وخالفه في الحركات والسكنات. فمثلاً لو بنيت من (القول والبيع) على مثال (تحلىء) لقلت: (تَقِيل وتبيع). وأصل (تَقِيل) (تَقُول) نقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قلبت الواو ياء لتجانس الكسرة. أمّا (تبيع) فأصلها (تَبيع) نقلت حركة الياء إلى الباء واكتفي بذلك لتحقيق التجانس.

فهذه الأسماء (تَقِيل) و(تَبيع) موافقة للفعل في الزيادة، فالتاء من حروف المضارع، وهي مزيدة في هذه الأسماء، وتخالفه في الوزن حيث لا يوجد في أبنية الأفعال (تَفعل) بكسر التاء.

وقد أجاز المبرد التصحيح في هذه الأسماء فيقال: تَقُول وتَبيع ^(٢).

وقد اعتبر ابن مالك اللغة التي تكسر حروف المضارعة حيث يقول -عن مَخِيط-: "وكان حق (مِفْعَل) كمخيط أن يعلّ؛ لأنه على وزن (تَعْلَم) على لغة بني أخیل..."^(٣).

وعلى مفهوم اعتباره هذه يتوجب التصحيح في (تَقِيل وتَبيع) وذلك لموافقة الاسم للفعل المضارع في الوزن والزيادة؛ ولكن الجمع عليه الإعلال.

(١) انظر: التسهيل ٣١١؛ والممتع ٤٨٤/٢؛ وشرح الشافية للرضي ١٤٥/٣؛ والارتشاف ٣٠٥/١؛ والتصريح ٣٩٣/٢.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ١٤٥/٣؛ والارتشاف ٣٠٥/١؛ والتصريح ٣٩٤/٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢١٤١/٤. وانظر: أوضح المسالك ٣٥٨/٤.

وهذا الأمر لا يلزم العرب جميعاً، بل يلزم من يكسر حرف المضارعة^(١).
 وإذا وافق الاسم المضارع في الزيادة والحركات والسكنات -نحو: أسود
 وأبيض- وجب التصحيح^(٢) أمناً للبس.
 أما (يزيد)^(٣) فإنه أعلّ قبل العلمية ثم استصحب الإعلال بعد النقل إليها.
 ب- اختلف العلماء^(٤) في وزن (مَثُوبَة):
 فذهب سيبويه إلى أنها (مَفْعُلة) وأصلها: (مَثُوبَة) نقلت ضمة الواو إلى الشاء
 واكتفي بذلك لتحقيق التجانس بين الضم والواو. يقول سيبويه: "وكذلك مَفْعُلة
 تجري مجرى يَفْعُل، وذلك المعونة والمشورة والمثوبة. يدل ذلك على أنها ليست
 بمفعولة أن المصدر لا يكون مفعولة"^(٥).
 وذهب النحّاس^(٦)، والواحدي^(٧)، والقرطبي^(٨) إلى أنها مصدر على وزن
 مفعول. يقول النحّاس: "أصلها مفعولة فألّقت حركة الواو على القاء فسكنت
 الواو وبعدها واو ساكنة فحذفت إحداهما"^(٩).
 وأصلها: (مَثُوبَة) نقلت حركة الواو إلى الشاء قبلها فالتقى ساكنان الواو
 (عين الكلمة) والواو الثانية (واو مفعول).

(١) انظر: أوضح المسالك ٣٥٨/٤؛ والتصريح ٣٩٤/٢.

(٢) التكملة ٥٨٥. وانظر: الممتع ٤٨٥/٢؛ والمساعد ١٧١/٤؛ والتصريح ٣٩٣/٢.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٣٥٨/٤؛ والممتع ٤٨٥/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٠/٢؛ وحاشية الشهاب ٣٥٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٤٨/٤. وانظر: الأصول ٢٨٤/٣؛ والتكملة ٥٨٥.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٢٩/٢.

(٧) انظر: الدر المصون ٥٠/٢؛ وحاشية الشهاب ٣٥٣/٢.

(٨) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٢١/٦.

(٩) إعراب القرآن ٢٩/٢.

وقد اختلف العلماء في المحذوف من الواوين:

فذهب الخليل وسيبويه^(١) في اسم المفعول من الأجوف الثلاثي الواوي بعامية إلى أن المحذوف هو واو اسم المفعول؛ لأنه هو الزائد والزائد أولى بالحذف، كما أنها قريبة من الطرف الذي هو محل التغيير، والثقل إنما حصل بها.

وسيبويه هنا قد خالف قياس مذهبه في الحذف لالتقاء الساكنين؛ لأن القياس عنده حذف الأول. ولم يسلم بعض العلماء بأن هذا قياس مذهب سيبويه. يقول ابن النازم: "ولقائل أن يمنع أن أصل سيبويه في الساكنين إذا اجتمعا وأولهما حرف لين أن يحذف الأول مطلقاً، بل بشرط أن يكون الثاني صحيحاً كما في (خفّ وبع)، أو في كلمة منفصلة كما في (ياهدّ وُجل)، أو حذفه مفوت للدلالة على المعنى كما في (المصطفون) فإن لم يكن الثاني شيئاً من ذلك فأصل سيبويه أن يحذفه، بدليل قوله به في باب (مقول ومبيع) مع أنه لم يقل بخلافه في نظير هذا الباب (كالإقامة والاستقامة)"^(٢).

أمّا مذهب الأخفش^(٣) والقراء^(٤) وكثير من العلماء فعلى أن المحذوف هو

(١) انظر: الكتاب ٣٤٨/٤؛ والمقتضب ١٠٧/١؛ والايضاح في شرح المفصل ٤٣٥/٢؛ وآمالي ابن الشجري ٣١٤/١؛ وشرح المفصل ٦٦/١٠، ٧٨؛ وشرح الشافية للرضي ١٤٣/٣؛ والمتع ٤٥٤/٢؛ والارتشاف ٣٠٧/١؛ وشفاء العليل ١١٠/٢، ٣؛ والتصريح ٣٩٥/٢؛ وشرح الأشموني ٣٢٤/٤.

(٢) بغية الطالب ٢٠٩. وانظر: شرح الشافية لركن الدين ١٢٢٩؛ وشرحها للجاربردي ٢٩٦؛ والمقتضب لابن جني ٣٤ (مقدمة المحقق).

(٣) انظر: الأصول ٢٨٣/٣؛ والايضاح في شرح المفصل ٤٣٥/٢؛ وآمالي ابن الشجري ٣١٤/١؛ والمتع ٤٥٦/٢؛ وشرح الشافية للرضي ١٤٣/٣؛ والارتشاف ٣٠٦/١؛ وتوضيح المقاصد ٦٤، ٦٣/٦؛ وشرح الأشموني ٣٢٤/٤.

(٤) انظر: معاني القرآن ٢٥٤/٢.

عين الكلمة، ولأنه الأصل في التقاء الساكنين، ذلك أنه إذا كان الساكن الأول حرف علة حذف الساكن الأول كما في (قُلْ وبعْ).

كما أن الواو موضوعة لمعنى وحذفها مَفَوّت لهذا المعنى. وقد قُدِح في هذا الاستدلال بأن الميم هي الموضوعة للمعنى. والدليل على ذلك لزومها في الأسماء المجردة والمزيدة. أمّا الواو فمخصوصة بالثلاثي المجرد فقط.

ومما يحتاج به لمذهب الأخفش أن العين هي التي لحقها الإعلال في الفعل الماضي وفي المضارع وفي اسم الفاعل، فهي التي ينبغي أن تعل. وقد اعترض عليه بأن العين يكفيها من الإعلال نقل حركتها ولا يلزم مضاعفة الإعلال لما فيه من الإجحاف.

وثمرّة الخلاف بين المذهبين، مانص عليه ابن عصفور حيث يقول: "وثمرّة الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن تظهر في تحقيق (مَسُوء) وأمثاله.

قال أبو الفتح في (القدّ)^(١) له: سألتني أبو علي عن تخفيف (مَسُوء) فقلت: أمّا على قول أبي الحسن فأقول (رأيت مَسُوءاً) لأنها عنده واو (مفعول)، وأمّا على مذهب سيبويه فأقول (رأيت مَسُوءاً) بتحريك الواو؛ لأنها عنده العين؛ فقال لي أبو علي: كذلك هو"^(٢).

كما تتضح ثمرّة الخلاف في الميزان، فوزن مقول عند سيبويه (مَفْعُل)، وعند أبي الحسن (مَفُول).

جـ- اختلف سيبويه والأخفش في اسم المفعول من اليائي وما حصل له:

(١) القد أو (ذو القد) من كتب ابن جني. انظر معجم الأدباء ١١٣/١٢.

(٢) الممتع ٤٥٩/٢، ٤٦٠. وانظر: الارتشاف ٣٠٧/١؛ والتصريح ٣٩٥/٢؛ وشرح الأشموني

فسيبويه^(١) يرى أنه بعد الحذف تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء، فنحو: مبيع أصلها (مَبِئُوع) نقلت ضمة الياء إلى الباء فقليل (مَبِئُوع) ثم حذفت الواو على ما هو أصل مذهبه وقليل (مَبِئُوع)، ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء فقليل (مَبِئُوع).

أما الأخفش^(٢) فيرى أنه بعد الحذف تقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها فنحو: (مبيع) أصلها (مَبِئُوع) نقلت الضمة إلى الباء ثم حذفت الياء -على ما هو أصل مذهبه- فقليل (مَبِئُوع).

"وقيل له ينبغي أن يبقى عندك (مَبِئُوع) فما هذه الياء في (مَبِئُوع)؟ فقال: لما ثقلت الضمة على ما قبلها كسرت الضمة لأجل الياء قبل حذف الياء، ثم حذفت الياء للساكنين ثم قلبت الواو ياء للكسرة.." ^(٣).

واعترض الرضي على ما ذكر الأخفش فقال: "فيه نظر؛ لأن الياء إنما تستحق قلب ضمة ما قبلها كسرة إذا كانت مما يبقى لامها بحذف، فالأولى أن يقال على مذهبه: حذفت الياء أولاً، ثم قلبت الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء للفرق بين الواوي واليائي" ^(٤).

د- شذت بعض الألفاظ عما ذكر: منها^(٥):

(١) انظر: الكتاب ٣٤٨/٤؛ والأصول ٢٨٣/٣؛ والمنصف ٢٨٧/١؛ والتبصرة والتذكرة ٨٨٨/٢؛ والممتع ٤٥٤/٢؛ وشرح المفصل ٨١/١٠؛ وشرح الشافية للرضي ١٤٧/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣٤٨/٤؛ والأصول ٢٨٣/٣؛ والمنصف ٢٨٧/١؛ والتبصرة والتذكرة ٨٨٨/٢؛ والممتع ٤٥٤/٢؛ وشرح المفصل ٨١/١٠؛ وشرح الشافية للرضي ١٤٧/٣.

(٣) شرح الشافية للرضي ١٤٧/٣.

(٤) شرح الشافية له ١٤٧/٣.

(٥) انظر: الكتاب ٣٤٨/٤؛ والمنصف ٢٨٨/٢، ٢٨٩؛ وشرح الكافية الشافية ٢١٤٤/٤؛ وشرح

- (مشيب): اسم مفعول من الشوب بمعنى الخلط فالأصل (مَشْوُوب) نقلت الضمة إلى الشين قبلها، ثم حذفت إحدى الواوين، ثم قلبت الضمة كسرة، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها؛ فالشذوذ حاصل من قلب الضمة كسرة.

- (مهبوب): أصلها (مَهْيُوب) نقلت ضمة الياء إلى الهاء، ثم التقى ساكنان فحذف أحدهما.

والقياس يقتضي قلب الضمة كسرة والواو ياء. ولم يفعل ذلك.

هـ- كثرة تصحيح اسم المفعول من المعتل اليائي نحو: مبيوع ومخيوط ومطيوب ومزيون، وهو لغة لبني تميم^(١). ومنه قول الشاعر:

فَكَأَنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ^(٢)

والحجازيون يعلون في هذا فيقولون: مبيع ومخيظ ومزيت.

و- وجه ابن جني هذه القراءة على ما جاء شاذاً من الألفاظ^(٣) من نحو: مَقْوَدَةٌ وَمَكْوَزَةٌ وَمَزِيدٌ...

=

الشافعية لركن الدين ١٢٢٩؛ وشرحها للساكناني ٨١٧، ٨١٨.

(١) انظر: الكتاب ٣٤٨/٤؛ والأصول ٢٨٣/٣، ٢٨٤؛ والمنصف ٢٨٣/١؛ والتبصرة ٨٨٨/٢؛ وشرح المفصل ٧٩/١٠؛ والتسهيل ٣١١؛ وشرح الكافية الشافية ٢١٤٣/٤؛ وشرح الشافية للرضي ١٤٩/٣؛ وشرحها لركن الدين ١٢٣٠؛ والتصريح ٣٩٥/٢.

(٢) البيت من (الكامل) ولا يعرف له قائل ولا تنمة. انظر: المنصف ٨٦/١، ٤٧/٣؛ والخصائص ٢٦/١؛ وشرح المفصل ٨٠/١٠؛ وشرح الملوكي ٣٥٣؛ والممتع ٤٦٠/٢؛ وشرح الكافية الشافية ٢١٤٣/٤؛ والتصريح ٣٩٥/٢.

(٣) انظر: نص المسألة ص ٦٨٥؛ والمحتسب ٢١٣/١.

وممن وافقه في هذا التوجيه ابن عطية^(١)، وأبو حيّان^(٢)، والسّمين الحلبي^(٣)،
والشّهاب الخفاجي^(٤).

أمّا العكبريّ فهو يذهب إلى أن هذه اللفظة قد قيست على نظائرها من
الصحيح^(٥) وما ذكره ابن جني في مَكْوَزة ومريم ومدّين ليس على إطلاقه، فهذه
الألفاظ عند المبرد^(٦) ليست بشاذة؛ وذلك لأنه يشترط مع المخالفة والموازنة
شرط آخر وهو: أن يكون الاسم من الأسماء المتصلة بالأفعال؛ وهذه الألفاظ
ليست متصلة بالأفعال.

(١) انظر: المحرر الوجيز ٢/٢١١.

(٢) انظر: البحر المحيط ١/٤٨٧، ٤٨٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٥٠.

(٤) انظر: حاشية الشهاب ٢/٣٥٣.

(٥) انظر: التبيان ١/١٠١.

(٦) انظر: المقتضب ١/١٠٩؛ والممتع ٢/٤٨٨؛ وشرح الشافية للرضي ٣/١٠٥؛ والارتشاف
١/٣٠٦.

المبحث الثاني

الإعلال بالقلب

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: قلب حروف العلة همزة.

المطلب الثاني: قلب الهمزة ياءً.

المطلب الثالث: قلب الواو ياءً.

المطلب الرابع: قلب الياء واواً.

المطلب الخامس: قلب الواو والياء ألفاً.

المطلب الأول

قلب حروف العلة همزة

وفيه ثلاثة مسائل:

١- قلب الواو همزة جوازاً.

٢- مصائب.

٢- قلب الألف همزة شذوذاً

قلب الواو همزة جوازا

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الحسن: (ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وُعَاءٍ أَخِيهِ)^(١)
بضم الواو^(٢):

"وقرأ سعيد بن جبير: (إِعَاءٍ أَخِيهِ) بهمزة^(٣) وأصله: وِعَاء، فأبدلت الواو وإن كانت مكسورة همزة، كما قالوا في وِسَادَةٍ: إِسَادَةٍ، وفي وَجَاحٍ: إِجَاحٍ، وهو السَّتر. وهمز (وُعَاء) بالضم أقيس من همز المكسور الواو، فعليه يحسن بل يقوى (أُعَاءٍ أَخِيهِ). ومثله: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾^(٤) وقالوا في وجوه: أجوه، وفي وُعِدَ أُعِدَ، وقالوا: أُجْنَةٌ^(٥). قال أبو حاتم: ولم يقولوا وُجْنَةٌ، بل ألزموها الهمز. وقد هُمزَت الواو المفتوحة، قالوا: أَحَدٌ وأصله: وَحَدٌ أعني أَحَدٌ عشر ونحوها: من أَحَدٍ وعشرين إلى فوق.

وأما قولهم: ما بالدار أَحَدٌ، فقال شيخنا أبو علي: إن الهمزة فيه أصلية؛ لأنه للعموم لا للإفراد. وقالوا في وَنَاةٍ: أَنَاةٌ^(٦) وفي وَجَمٍ: أَجَمٌ^(٧)، وفي وَجٍّ للطائف:

(١) سورة يوسف. آية: ٧٦.

(٢) انظر القراءة في: إعراب القرآن ٣٣٩/٢؛ ومختصر في شواذ القرآن ٦٩؛ والكشاف ٤٦٣/٢؛ والمحزر الوجيز ٢٦٥/٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ٧١٣/١ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٣٢٨/٥ ونسبها أيضاً لنافع؛ والدر المصون ٥٣٢/٦.

(٣) انظر القراءة في: إعراب القرآن ٣٣٩/٢؛ ومختصر في شواذ القرآن ٦٩؛ والكشاف ٤٦٣/٢؛ والمحزر الوجيز ٢٦٥/٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ٧١٣/١ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٣٢٨/٥ ونسبها أيضاً لنافع؛ والدر المصون ٥٣٢/٦.

(٤) سورة المرسلات. آية: ١١.

(٥) الأجنة لغة في الوجنة: وهي ما ارتفع من الخدين للشَّدق والمَحْجَر. انظر: اللسان (و ج ن) ٤٤٣/١٣.

(٦) الوناة والأناة: المرأة الخليفة البطيئة القيام. انظر: اللسان (ون ي) ٤١٦/١٥.

(٧) وَجَمٌ: سكت على غيظ. انظر: اللسان (و ج م) ٦٣٠/١٢.

أَجَّ^(١). وقال أبو عبيدة قالوا في وَبَلَة الطعام: أَبَلَة. وقال أبو بكر في أسماء - اسم امرأة - أصلها وَسَمَاء. فعلاء من الوسامة، كما قيل لها حسناء^(٢).

* * *

عَرَض ابن جني في نصه السابق لبعض أحكام إبدال الهمزة من الواو جوازاً وهذا تفصيل لهذه الأحكام بحسب حركة الواو:
أولاً: المضمومة:

إذا كانت الواو المفردة مضمومة ضمة لازمة غير مشددة جاز إبدالها همزة سواء أكانت أولاً أو حشواً^(٣). فنحو (وجوه) و(وَقَّتْ) يجوز لك أن تقول فيها: (أجوه) و(أقت). ونحو: (أدور) و(أثوب) يجوز لك فيها (أدؤر) و(أثؤب).

أو كانت الواو مضمومة بعدها مدة زائدة غير لازمة، نحو قوله تعالى: ﴿مَا وَوَرِي عَنْهُمَا مِنْ سَوْءَاتِهِمَا﴾^(٤) فتجوز (أوري) و(ووري)^(٥). ومعنى كون الثانية مدة أن تكون ساكنة قبلها ضمة^(٦).

والعلة وراء هذا الإبدال التخفيف. يقول الصيمري: "... وإنما جاز قلب

(١) انظر: اللسان (و ج ج) ٣٩٧/٢ ومن معانيها أنها: ضرب من الأدوية، وقيل عيدان يتبخّر بها.

(٢) المحتسب ٣٤٨/١. وانظر: ٤٨/١، ١٩٨/١، ٣٣١/٢، ٣٤٥/٢.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ٨١٣/٢؛ وشرح التصريف ٣٢٢، ٣٢٣؛ والممتع ٣٣٢/١؛ وشرح الكافية الشافية ٢٠٩٠/٤.

(٤) سورة الأعراف. آية: ٢٠.

(٥) انظر: المنصف ٢١٧/١؛ والتبصرة والتذكرة ٨١٥/٢؛ وشرح الشافية للرضي ٧٨/٣؛ وشرحها لركن الدين ١١٤٢.

(٦) انظر: المنصف ٢١٨/١؛ والتبصرة ٨١٥/٢.

الواو المضمومة همزة لأنها بمنزلة المضاعف؛ لأن الضمة بمنزلة الواو فكأنه اجتمعت فيه واوان فقلب إحداهما همزة تخفيفاً^(١).

أمّا إذا كانت الضمة غير لازمة، بأن كانت ضمة إعراب - كما في: هذا دلوّ- أو كانت لإلقاء الساكنين كما في قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾^(٢) فلا يجوز همزها^(٣).

ثانياً: المكسورة:

إذا كانت الواو المكسورة فاء للكلمة جاز قلبها همزة. نحو: إسادة و إشاح في: وسادة، ووشاح.

ولا يجوز إبدالها إذا كانت في وسط الكلمة وذلك لحفة الكسرة، يقول الرضي: "... وإنما جاء القلب في المكسورة؛ لأن الكسرة فيها ثقل أيضاً - وإن كان أقل من ثقل الضمة - فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها، نحو: طويل وعويل؛ لأن الابتداء بالمستثقل أشنع"^(٤).

وقد اختلف في حكم هذا الإبدال من المكسورة:

فذهب المازني إلى أن إبدال الواو المكسورة الواقعة فاءً للكلمة قياس^(٥).

ونقل ابن عصفور^(٦) عنه قوله بالسماع دون القياس. وهذا سهو من

(١) التبصرة ٨١٣/٢؛ وانظر: شرح التصريف ٣٢٣؛ والممتع ٣٣٣/١.

(٢) سورة البقرة. آية: ١٦.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ٨١٢/٢؛ وشرح التصريف ٣٢٧؛ وشرح الشافية للرضي ٧٨/٣.

(٤) شرح الشافية للرضي ٧٩/٣. وانظر: الكتاب ٣٣١/٤، ٣٣٢؛ والأصول ٣٤٥/٣؛ والمنصف

٢٢٩/١؛ والتبصرة ٣١٤/٢؛ وشرح الملوكي ٢٧٤؛ وشرح الشافية للجاربردي ٢٧٠/١.

(٥) انظر: المنصف ٢٢٨/١، ٢٢٩؛ وشرح الشافية للرضي ٧٨/٣ وشرحها للساكناني ٧٥٨.

(٦) انظر: المتع ٣٣٣/١.

ابن عصفور.

والجمهور على أن هذا الإبدال موقوف فيه على السماع يقول ابن يعيش:
"واعلم أن أكثر أصحابنا يقفون في همزة الواو المكسورة على السماع دون القياس،
إلا أبا عثمان فإنه كان يطرد ذلك فيها إذا وقعت فاء لكثرة ما جاء منه"^(١).

وقد نسب الإبدال في المكسورة إلى هذيل^(٢). ونسب إحلال الهمزة محل
الواو بعامة إلى تميم وهذيل وأسد وعكل^(٣).

ثالثاً: المفتوحة.

القياس فيها عدم الإبدال همزة بالاتفاق، وقد وردت بعض الكلمات التي قد
حدث فيها إبدال الواو المفتوحة همزة. وذلك نحو قولهم: إمراة أناة في وناة،
وأجم في وجم...^(٤) وكله محمول على الشذوذ.

أما ما عرّض له ابن جني في كلمة (أحد) فقد اختلف العلماء فيه وتفصيله
كالتالي:

أ - ذهب ثعلب أحمد بن يحيى^(٥) إلى أن (أحد) في غير العدد وفي العدد همزتها
مبدلة من الواو، فأصلها (وحد). ووافقه ابن خالوية^(٦).

(١) شرح لمفصل ١٠ / ١٤؛ وانظر الكتاب ٣٣١ / ٤؛ والمنصف ٢٢٨ / ١ - ٢٣١؛ وشرح الملوكي

٢٧٣ وما بعدها؛ والممتع ٣٣٢ وما بعدها، وشرح الشافية لركن الدين ١١٤٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٣٣٩ / ٢؛ والبحر المحيظ ٣٢٨ / ٥؛ والدر المصون ٥٣٢ / ٦.

(٣) انظر: اللهجات في كتاب سيبويه ٣٣٤.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ٨١٤ / ٢؛ وشرح التصريف ٣٢٩؛ وشرح الملوكي ٢٧٥؛ وشرح

الشافية للرضي ٧٩ / ٣؛ والممتع ٣٣٥ / ١.

(٥) انظر: لحة ٤٢٢ - ٤٢٣؛ واختيارات ابن جني التصريفية ٣١٩.

(٦) انظر: إعراب ثلاثين سورة ٢٢٨، ٢٢٩.

ب- وذهب الفارسي^(١) إلى أن الهمزة في (أحد) في غير العدد أصلية وفي العدد غير أصلية بل مبدلة فأصلها (واحد). وممن وافقه في مذهبه هذا العكبري^(٢)، وابن يعيش^(٣).

أمّا ابن جني فالذي يتضح من نصه اختياره لمذهب شيخه. على أنه في المنصف قد أجاز أن تكون الهمزة بدلاً من الواو. يقول: "وقد يجوز أن تكون الهمزة في قولهم: ما قام أحد بدلاً من الواو؛ لأن معناه ما قام واحد من ذوي العلم فما فوقه"^(٤).

ثم إنه قد خالف ما أجاز به بل عدّ أن الظاهر ألا تكون الهمزة بدلاً من الواو في قولنا: ما قام أحد. يقول: "وقال لي أبو علي... إن الهمزة في قولهم ما بها أحد ونحو ذلك مما أحد منه للعموم ليست بدلاً من واو، بل هي أصل في موضعها. قال: وذلك أنه ليس من معنى أحد في قولنا: أحد عشر وأحد وعشرون. قال: لأن الغرض في هذه الانفراد، والذي هو نصف الاثنين. قال: وأمّا أحد في قولنا: ما بها أحد، وديار فإنما هي للإحاطة والعموم. والمعنيان - كما ترى - مختلفان. هكذا قال، وهو الظاهر"^(٥).

وعلى هذا التفصيل، يمكن القول: إن ابن جني يجري في توجيهه (إعاء) على سنن العربية وإنه موافق للنحاس^(٦) في توجيه هذه القراءة،

(١) انظر: التعليقة ١/٩٠، ٩١، والمنصف ١/٢٣١، ٢٣٢، والخصائص ٣/٢٦٢.

(٢) انظر: اللباب ٢/٢٩٢.

(٣) انظر: شرح المفصل ١٠/١٤.

(٤) المنصف ١/٢٣٢.

(٥) الخصائص ٣/٢٦٢.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٢/٣٣٩.

وممن قال بمثل قولهما الزمخشري^(١)، وابن عطية^(٢)، والعكبري^(٣)، وأبو
حيان^(٤)، والسمين الحلبي^(٥).

(١) انظر: انكشاف ٤٦٣/٢.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٢٦٥/٣.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٧١٤، ٧١٣/١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣٢٨/٥.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٣٢/٦.

(مصائب)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة طلحة وأعين قاضي الري في قوله تعالى: (قل لن يُصيبنا) ^(١) مشدداً ^(٢):

"ظاهر أمر عين (أصاب يصيب) أنها واو، ولذلك قالوا في جمع (مصابة): مصاوب بالواو، وهي القوة القياسية. فأما (مصائب) بالهمزة فغلط من العرب، كههمزهم (حلات السويق) ^(٣)، و(رثأت زوجي) ^(٤)، ونحو ذلك مما همز ولا أصل له في الهمز. وواحد المصايب مصيبة ومصوبه ومُصاب ومصابة.

وأنا أرى أن تكون (مصايب) جمع مصاب؛ لأن الألف هنا وإن كانت بدلاً من العين فإنها أشبه بألف (رسالة) التي يقال في تكسيرها رسايل، وذلك أن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال، إنما تكون زائدة أو بدلاً، وليست كذلك الياء والواو؛ لأنهما قد تكونان أصليين في القبيلين جميعاً كما يكونان بدليين وزائدين، فألف مُصَاب ومُصَابَة أشبه بالزائد من ياء مصيبة وواو مصوبة، فافهم ذلك فإن أحداً من إخواننا لم يذكره.

وبعد فقد مرّ بنا تركيب (ص ي ب) في هذا المعنى، فإنهم قد قالوا أصاب السهم الهدف يصيبه كباعه يبيعه، ومنه قول الكميت:

أَسْهَمُهَا الصَّائِدَاتُ وَالصَّيْبُ ^(٥)

(١) سورة التوبة. آية: ٥١.

(٢) انظر القراءة في: إعراب القرآن ٢/٢١٩؛ والكشاف ٢/٢٦٥؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٢٠ بدون نسبة؛ وتفسير البيضاوي ٤/٥٨٠؛ والبحر المحيط ٥/٥٣؛ والدر المصون ٦/٦٤.

(٣) حلات السويق: أي حليته. انظر: اللسان (ح ل ا) ١٤/١٩٢.

(٤) رثأت زوجها: بمعنى بكته بعد وفاته وعددت محاسنه. انظر: اللسان (ر ث ا) ١٤/٣٠٩.

(٥) البيت من (المنسرح) عجز بيت وصدرة:

وَأَسْتَبِي الكاعب العَقِيلَةَ إِذْ

فعلى هذا ومن هذا الأصل تكون قراءة طلحة (يَصِينَا) بالياء، فيكون يفعلنا منه، فيصيب على هذا كَيْسِيرٌ وَيُبَيِّع. وقد يجوز أيضاً أن يكون يَصِينَا من لفظ (ص و ب)، إلا أنه بناء على فَعَل يُفَعِّل، وأصله على هذا: يُصَيِّبُنَا فاجتمعت الياء والواو وسبقت الياء بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء فصارت يَصِينَا. ومثله قوله: تَحْيِز، هو تفعيل من حاز يحوز، والوجه ما قدمناه؛ لأن فَعَل في الكلام أكثر من فيعل.

ويجوز وجه آخر، وهو أن يكون من الواو، إلا أنه لما كثر يُصِيب والمصيبة أنس بالياء لكثرة الاستعمال ولخفتها عن الواو...^(١).

* * *

أ - القياس في جمع (مصيبة): مصاوب بتصحيح الواو. وشرط إعلال الواو بقلبها همزة وقوعها بعد ألف مفاعل وشبهه وقد كانت مدة زائدة في المفرد^(٢). وقد حمل ابن جني القلب في هذا الموضع على قلب الألف في (رسائل وعمائم)؛ وذلك أنه لما وقعت ألف رسالة وعمامة بعد ألف مفاعل التقى ساكنان، فلو حذفت ألف الجمع؛ لأدى ذلك إلى خلل في المعنى المراد وهو الجمع، فلا بد إذاً من تحريك الألف والألف لا تتحرك فأبدل منها حرف من مخرجها قابل للحركة وهو الهمزة، ثم أتبع الواو والياء في هذا الحكم، يقول ابن جني: "ثم شبهت الياء في صحيفة، والواو في عموز بألف رسالة؛ لأن قبل

وانظر البيت في: الكشف ٢/٢٦٥؛ والنسان (ص ي ب) ١/٥٣٨؛ والدر المصون ٦/٦٤؛

والتاج (ص ي ب) ٣/٢٢٥.

(١) المختصب ١/٢٩٤. وانظر: ٦٨/٢.

(٢) انظر: التسهيل ٣٠١؛ وشرح الألفية لابن الناطم ٨٣٩؛ والارتشاف ١/٢٦٠، ٢٦١؛ وأوضح

المسالك ٤/٣٣٤؛ والمساعد ٤/٩٧؛ وشرح الأشموني ٤/٢٨٨، ٢٨٩؛ والتصريح ٢/٣٦٩.

كل واحدة منهما بعضها وهي ساكنة فجرتا من هذا مجرى الألف وأصل الباب في هذا الهمزة إنما هو للألف؛ لأنها أقعد في المدّ منهما^(١).

نشم إن الياء من "مصيبة" إن كانت مدة ساكنة في المفرد إلاّ أنها أصلية، وأصلها التحرك فهي (مُفْعِلَة)^(٢) وأصلها (مُصَوِّبَة) نقلت حركة الواو للساكن قبلها ثم قلبت الواو لمناسبة الكسرة فقليل (مُصِيبَة)؛ وعليه فإن قولنا: (مصائب) بالهمز شذوذ. وقد حاول العلماء توجيه هذا الشذوذ:

فجمهور العلماء حملوا الشذوذ على التوهم في كون هذه المدّة التي في (مُصِيبَة) زائدة وتوهموا أنها (فَعِيلَة)؛ لذلك همزوها.

يقول سيبويه: "فأمّا قولهم: مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مُصِيبَة فَعِيلَة وإنما هي مُفْعِلَة وقد قالوا: مصاوب"^(٣).

ويقول الفارسي: "ومن أعلّ فهمز فمجاره على وجه الغلط وهو أن (معيشة) على وزن (سفينة) فتوهما (فَعِيلَة) فهمز كما يهمز (مصائب)، ومثل ذلك مما يحمل على الغلط قولهم: في جمع مسيل أمسلة"^(٤).

ويقول ابن عصفور: "... إلاّ لفظة واحدة شذت فيها العرب وهي (مصيبة) قالوا في جمعها: (مصائب) فهمزوا العين، وكان ينبغي أن يقال في جمعها: (مصاوب)؛ لأنها من ذوات الواو ووجه إبدالهم من العين همزة؛ أنهم شبهوا الياء في مصيبة لسكونها وانكسار ما قبلها بالياء الزائدة في مثل (صحيفة). فكما

(١) النصف ٣٢٧/١.

(٢) انظر: الكتاب ٣٥٦/٤؛ واللسان (ص و ب) ٥٣٥/١.

(٣) الكتاب ٣٥٦/٤.

(٤) الحجة ٨/٤.

قالوا في صحيفة: صحائف، فكذلك قالوا في مُصيبة: مصائب^(١).

أمّا الزجاج فيرى أن همز الواو نتيجة لوقوعها مكسورة في حشو الكلمة تشبيهاً لها بالواو المكسورة في أول الكلمة، كما قيل في نحو: وسادة إسادة، ووشاح إشاح.

يقول الزجاج: "وقد أجمع النحويون على أن حكم مصائب في جمع مصيبة بالهمز، وأجمعوا أن الاختيار مصاوب، وهذه عندهم من الشاذ؛ أعني مصائب، وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة كما قالوا في وسادة: إسادة"^(٢).

وقد حكى الزجاج عن الأخفش رؤية صرفية أخرى حيث يقول: "وزعم الأخفش أن مصائب إنما وقعت الهمزة منها بدلاً من الواو. أعلت في مصيبة..."^(٣).

والذي يفهم من حكاية الزجاج أنه لما حدث إعلال في مفرد الكلمة (مصيبة) بالنقل والقلب ساغ الإعلال بالقلب همزة في الجمع.

وقد ردّ الزجاج ما ذهب إليه الأخفش لما يترتب عليه من أن أي لفظة حدث فيها إعلال في المفرد جاز فيها الإعلال بالقلب همزة في حال كونها على مفاعل يقول: "وهذا رديء. لا يلزم أن أقول في: مقام مقائم وفي معونة معائن"^(٤).

(١) الممتع ٥٠٨، ٥٠٧/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٢؛ وانظر: التمام في تفسير أشعار هذيل ٢٢؛ والمنصف ٣٠٩/١؛ والتبصرة ٨٩٧، ٨٩٨؛ والممتع ٥٠٨، ٣٤٠؛ والارتشاف ٢٦١/١؛ والساعد ٩٨/٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٢. وانظر: الارتشاف ٢٦١/١؛ واللسان (ص و ب) ٥٣٥/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٢.

وقد رجّح ابن عصفور^(١) ما ذهب إليه الزجاج لثبات النظر وذلك في قولهم في جمع أقوام: أقائيم وأصلها أقاويم.

ومع قول العرب (مصائب) على الشذوذ، إلا أن كثيراً منهم التزم التصحيح فقال: مصاوب^(٢).

ب- يرى ابن جني^(٣) أن يكون مفرد مصائب (مصاب)؛ وذلك لعلّة تصرّيفيّة دقيقة؛ وهي أن الأصل في هذا الموضع للقلب هو الحمل على الألف الزائدة - كما نص على ذلك ابن جني - فلما شابّته الألف في مصاب - على الرغم من أنها منقلبة عن أصل - الألف في رسالة الزائدة زاد داعي القلب؛ للمشابهة بين الألفين.

أمّا (مُصِيبَة) و(مَصُوبَة) فداعي القلب (المشابهة) أقل، فمصاب مع رسالة ليست كمصيبة ومَصُوبَة مع رسالة.

ج- وجّه ابن جني هذه القراءة^(٤) الشاذة (تُصَيِّنَا) على اختلاف في تصرّيف هذا الفعل على أوجه هي:

الأوّل: أن أصله من الياء. وهذا وارد في اللغة كما يقال: أصاب السهم الهدف يصيبه، ووزنه (يُفَعِّل).

الثاني: أن أصله من الواو. وأن أصله (يُصَيِّبُنَا)، اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى ساكنة فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء، فوزنه (يُفَيِّعِل) من (فَيَعِّل).

(١) انظر: الممتع ١/٣٤٠؛ ٢/٥٠٨؛ والمساعد ٤/٩٨.

(٢) انظر: المحتسب ١/٢٩٤.

(٣) انظر: المحتسب ١/٢٩٤.

(٤) انظر: المحتسب ١/٢٩٤.

الثالث: أن أصله الواو. ولكن استأنس بكثرة الياء في يصيب ومُصيبة وخفتها، فقلبت الواو ياء للاستخفاف والكثرة فقليل (يُصَيِّنا).

وممن وافق ابن جني في توجيهه لهذه القراءة جماعة من العلماء منهم الزمخشري^(١)، والعكبري^(٢)، والبيضاوي^(٣)، وأبو حيان^(٤)، والسّمين الحلبي^(٥)، والشهاب الخفاجي^(٦). وقد نسب أبو حيان قول العرب في أصاب يصيب وأنه من الياء إلى طيء^(٧).

ومع اجتهاد العلماء في محاولة توجيه هذه القراءة (يُصَيِّنا) وإيجاد وجه يقربها من سنن العربية نجد النحاس يصفها بأنها لحن^(٨)، وفيما تقدم من اجتهاد العلماء وتوجيهاتهم رد عليه.

(١) انظر: الكشف ٢/٢٦٥.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٦٢٠.

(٣) انظر: تفسيره ٤/٥٨٠.

(٤) انظر: البحر المحيط ٥/٥٣.

(٥) انظر: اندر المصون ٦/٦٤.

(٦) انظر: حاشية الشهاب ٤/٥٨٠.

(٧) انظر: البحر المحيط ٥/٥٣.

(٨) انظر: إعراب القرآن ٢/٢١٩.

قلب الألف همزة شذوذاً

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أيوب السخيتاني: (وَلَا الضَّالِّينَ) ^(١) بهمز الألف ^(٢).

"ذكر بعض أصحابنا أن أيوب سئل عن هذه الهمزة، فقال: هي بدل من المدة لالتقاء الساكنين. واعلم أن أصل هذه ^(٣) ونحوه: الضالِّين، وهو (الفاعلون) من ضلَّ يضلُّ، فكره اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد على غير الصورة المحتملة في ذلك، فأسكنت اللام الأولى وأدغمت في الآخرة، فالتقى ساكنان: الألف واللام الأولى المدغمة فزيد في مدة الألف، واعتمدت وطأة المد، فكان ذلك نحواً من تحريك الألف، وذلك أن الحرف يزيد صوتاً بحركاته كما يزيد الألف بإشباع مدته.

وحكى أبو العباس محمد بن يزيد عن أبي عثمان عن أبي زيد قال: سمعت عمرو ابن عبيد يقرأ: (فَيُؤْمِنُ مَنْ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْ سَلَاحًا) ^(٤) قال أبو زيد: فظنته قد لحن، إلى أن سمعت العرب تقول: شأبه ومأذه ودأبه، وعليه قول كثير: إذا ما العوالي بالعبيط ^(٥) احمأرت ^(٦)

(١) سورة الفاتحة. آية: ٧.

(٢) انظر القراءة في: إعراب القرآن ١/١٧٦؛ ومختصر في شواذ القرآن ٩؛ والكشاف ١/٥٩؛ والمحرم الوجيز ١/٧٨ و ١/١٥١؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/١٠٣ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ١/١٩٦؛ وتفسير البيضاوي ١/٢٢٥؛ والدر المصون ١/٧٤ بدون نسبة؛ وحاشية الشهاب ١/٢٢٥.

(٣) انظر: إعراب القرآن ١/١٧٦؛ والجامع لأحكام القرآن ١/١٩٦.

(٤) سورة الرحمن. آية: ٧٤.

(٥) العبيط: المنحورة من الدواب من غير داء ولا كسر وهي سمينة فتية. انظر: اللسان (ع ب ط) ٣٤٧/٧.

(٦) البيت من (الطويل). وهو عجز بيت وصدرة:

=

وقال:

وَلِلْأَرْضِ أَمَّا سَوْدُهَا فَتَجَلَّلَتْ بَيَاضاً وَأَمَّا يَبِضُّهَا فَادْهَأَمَتْ^(١)

وقد ذكرنا من هذا الضرب في كتابنا الموسوم بالخصائص^(٢) ما فيه كفاية عن غيره ومن طريف حديث إبدال الألف همزة ما حكاه اللحياني من قول بعضهم في الباز: الباز بالهمز. ووجه ذلك: أن الألف ساكنة وهي مجاورة لفتحة الباء قبلها، وقد أرينا في كتاب الخصائص وغيره من كتبنا: أن الحرف الساكن إذا جاور الحركة فقد تنزله العرب منزلة المتحرك بها، من ذلك قولهم في الوقف على بكر^(٣): هذا بَكْرٌ، ومررت ببَكْرٍ ألا ترى حركتي الإعراب لما جاورتا الراء صارتا كأنهما فيها. ومنه قول جرير:

لَحَبَّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَى مُوسَى^(٤)

فهمز الواو في الموضعين جميعاً، لأنهما جاورتا ضمة الميم قبلهما، فصارت الضمة

==

وَأَنْتَ ابْنُ لَيْلَى خَيْرُ قَوْمِكَ مَشْهَدًا

انظر: الديوان ٩٧/٢؛ وانظر: المحرر الوجيز ٧٨/١؛ والجامع لأحكام القرآن ١٩٦/١؛ والبحر المحيط ١٥١/١.

(١) البيت من (الطويل) انظر: الديوان ٣٢٣؛ والمحرر الوجيز ١٥١/١؛ وسر الصناعة ٧٤/١؛ والخصائص ١٤٨/٣؛ وشرح المفصل ١٢/٧؛ والممتع ٣٢٢/١؛ رصف المباني ٥٧؛ وهمع الهوامع ٣٧١/٣؛ والدر واللوامع ٢٣٠/٢.

(٢) انظر: ١٤٢/٣ وما بعدها.

(٣) انظر: ص ٩٠٩ من هذا البحث.

(٤) البيت من (الوافر) وعجزه:

وَجَعَدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ

انظر: الديوان ٢٨٨؛ والخصائص ١٧٥/٢، ١٤٦/٣، ١٤٩؛ وسر الصناعة ٧٩/١؛ والممتع ٣٤٢/١؛ والدر المصون ١٠١/١؛ وشرح شواهد الشافية ٤٢٩.

كأنها فيهما؛ والواو إذا انضمت ضمّاً لازماً فهمزها جائز^(١)، نحو (أَقَّت) في (وَقَّت)، و (أَجوه) في (وجوه) ونظائر ذلك كثير^(٢).

* * *

تعرّض ابن جني هنا إلى الإبدال الشاذ وهو إبدال الألف همزة وذكره أيضاً في كتابه الخصائص^(٣)، وهو أن تأتي بهمزة لا أصل لها، وليس هناك قياس يعضدها.

وقد أورد العلماء مجموعة من الألفاظ^(٤) التي همزت شذوذاً ولا حظ لها في الهمز، منها قولهم: تأبلت القدر، وبأز، وabayض في قول الشاعر^(٥):

راكدةٌ مِخْلَاطُهُ^(٦) وَمَحْلِبُهُ وَجُلُّهُ حَتَّى أَيَّأُضَّ مَلْبِيهِ

ومنها (جأن)، و(حلاّت السويق) و(احمأرت) في قول الشاعر السالف الذكر و(خأتم)، و(دأبة)، و(ادهأمت)، و(رثأت زوجي)، و(زوزأة)^(٧) في قول الشاعر:

(١) انظر: ص ٦٩٨ من هذا البحث.

(٢) المحتسب ٤٦/١ وما بعدها، ٣٠٩/١، ٣١٠، ٣٢٠/١، ٣٠٥/٢.

(٣) انظر: ١٤٢/٣.

(٤) انظر: الخصائص ١٤٢/٣؛ وانظر: الفصول ١٢٠؛ وشرح الشافية لركن الدين ١٢٩٦؛ والمناهج الكافية ٢٢٢؛ وسر الصناعة ٧٢/١؛ وشرح المفصل ١٢/١٠؛ والتخمير ٣٢٧/٤؛ وشرح الشافية للرضي ٢٠٤/٣؛ والممتع ٣٢٠-٣٢٥؛ وشرح الجاربردي ٣١٦.

(٥) البيت لدكين من (الرجز). انظر: الإبدال لأبي الطيب ٥٤٥/٢؛ وسر الصناعة ٧٤/١؛ والخصائص ١٤٨/٣؛ وضرائر الشعر ٢٢٢؛ والممتع ٣٢١/١، واللسان (ج ن ن) ٩٦/١٣.

(٦) المخلاة: ما يوضع فيها الرطب من النبات. انظر: اللسان (خ ل ي) ٢٤٣/١٤.

(٧) الزوزاة: من قولك: زوزى إذا نصب ظهره وأسرع. انظر: الصحاح والقاموس (زي ز) ٣٦٠/٥.

ولّى نَعَامُ بني صفوان زَوْزَأَةً لما رأى أَسَدًا في الغاب قد وَثَبَا^(١)
ومنها: (سأقيها) و(استلأمت الحجر) و(مشتق) في قول الشاعر:
يَا دَأْرَمِي بِدَكَادِيكَ^(٢) الْبُرْقُ صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ^(٣)
ومنها أيضاً عالم وشأبه ولبأت بالحج....
وهذا الإبدال شاذ ولا ينقاس^(٤).

ويرى ابن جني أن ما حكم عليه بالشذوذ له وجوه صرفية، حيث يقول:
"وأنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة في باز وساق وتأبل ونحو ذلك إنما هو عن تطرق وصنعة وليس اعتباطاً هكذا من غير مُسَكَّة؛ وذلك أنه قد ثبت عندنا من عدة أوجه أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيراً ما تجريها العرب مجراها فيه فيصير لجواره إياها كأنه محرّك بها فإذا كان كذلك فكأن فتحة باء باز إنما هي في نفس الألف. فالألف لذلك وعلى هذا التنزيل كأنها محرّكة وإذا تحرّكت الألف انقلبت همزة"^(٥).

وكذلك الحال في (مؤسى) فالواو وإن كانت ساكنة إلا أنها جاورت الميم المضمومة فكأن الحركة فيها. والواو إذا انضمت ضمّاً لازماً حاز همزها.

(١) البيت من (البيسط) لزيد بن كثرة. انظر: الخصائص ١٤٥/٣؛ وسر الصناعة ٩١/١؛ والممتع ٣٢٥/١؛ والمقرب ١٦٥/٢.

(٢) الدكاديك: جمع دكداك. وهو الرمل المتلبّد في الأرض لم يرتفع. انظر: اللسان (د ك) ٤٢٦/١٠.

(٣) البيت من (الرجز) وهو منسوب لرؤبة. انظر: الخصائص ١٤٥/٣؛ والتخمير ٣٢٧/٤؛ وشرح المفصل ١٠/١٢؛ وشرح الشافية ٢٠٤/٣؛ وشرح شواهد الشافية ١٧٦، ١٧٥.

(٤) انظر: الخصائص ١٤٢/١؛ والبحر المحيظ ١٥١/١؛ وشرح المفصل ١٢/١٠.

(٥) الخصائص ١٤٧/٣. وانظر: سر الصناعة ٨٠، ٧٩/١؛ واحتسب ٤٧/١.

وقد نظر ابن جني^(١) بأمور تشهد بأن الحركة إذا جاورت الساكن كأنها فيها، ومن ذلك:

- أن سيويه قال بهذا التقدير، وذلك في جواز إمالة (مصباح) و(مقلات) فالصاد والقاف قد جاءا ساكنين ولكنهما لما جاورا الميم المكسورة قدرت الكسرة فيهما، فلذلك جازت إماتهما، يقول سيويه: "وإذا كان أول الحرف مكسوراً وبين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن والساكن أحد هذه الحروف فإن الإمالة تدخل الألف؛ لأنك كنت ستميل لو لم يدخل الساكن للكسرة، فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف تمال معه صار كأنه المكسور، فصار بمنزلة القاف في (قفاف) وذلك قوله: ناقة مقلات، والمصباح والمطعان وكذلك سائر هذه الحروف"^(٢).

- ومن الأمور التي نظر بها أيضاً قولهم في الوقف: هذا عَمْرٌ وَبَكْرٌ بنقل حركة الحرف الأخير إلى ما قبله.

يقول ابن جني: "وإنما جاز ذلك؛ لأنه إذا حُرِّك ما قبل الراء فكأن الراء متحركة"^(٣).

فالسّاكن لما جاور المتحرك فكأنه حُرِّك بحركته، وهذا تعليل لما وقع لا تصريح بوقوعه، وإلاّ لجاز همز كل ألفٍ جاورت فتحة نحو: خالد. قال. مصباح. وغيرها، حتى يقال: كأن الحركة فيها، والألف لو تحركت قلبت همزة، ومما يبعد هذا التعليل أيضاً أنهم قد يبدلون هذه الألف همزة ساكنة نحو:

(١) انظر: الخصائص ١٤٧/٣. وانظر: سر الصناعة ٨٠، ٧٩/١؛ والمحتسب ٤٧/١..

(٢) الكتاب ١٣٠، ١٣١/٤.

(٣) سر الصناعة ٨٠/١.

عالم. تأملت. ونحوهما، ولا يقال: إن الألف لما تحركت قلبت همزة. فلا حركة في الهمزة التي أبدلت من أجلها الألف همزة. والله أعلم.

وقد وجه ابن جني هذه القراءة في (الضالين) باهمز على أن هذه الهمزة إنما هي تخلص من التقاء الساكنين - الألف واللام الأولى - حيث حركت الألف، ومعلوم أن الألف لا تقبل الحركة فأتي بأقرب الحروف منها وهي الهمزة. ومن قال بمثل هذا توجيهه الزمخشري^(١)، وابن عطية^(٢)، والعكبري^(٣)، والقرطبي^(٤)، والبيضاوي^(٥)، وأبو حيّان^(٦)، والسّمين الحلبي^(٧)، والشهاب الخفاجي^(٨).

ومع هذه الموافقات إلا أن توجيه ابن جني لم يزل محاطاً بالشذوذ والقلّة، وذلك أن هذا الالتقاء من المواضع التي يغتفر فيها؛ وذلك لأن الألف مدة والثاني مدغم في كلمة واحدة^(٩).

(١) انظر: الكشف ٥٩/١.

(٢) انظر: انحرر الوجيز ٧٨/١.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٠٣/١.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٩٦/١.

(٥) انظر: تفسير البيضاوي ٢٢٥/١.

(٦) انظر: البحر المحيط ١٥١/١.

(٧) انظر: الدر المصون ٥٤/١.

(٨) انظر: حاشية الشهاب ٢٢٥/١.

(٩) انظر: التحمير ٢٨٧/٤؛ وشرح المفصل ١٢٠/٩؛ وشرح الشافية لركن الدين ٧٧١؛ والمساعد

المطلب الثاني

قلب الهمزة ياءً

قلب الهمزة ياء

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبي عبد الله المدني: (فِي يَّامَى النِّسَاءِ)^(١)،
بياءين^(٢):

"القراءة المجمع عليها: ﴿فِي يَّامَى النِّسَاءِ﴾ بياء وتاء بعدها. ولا يجوز قلب قلب التاء هنا ياء والقول عليه -والله أعلم- أنه أراد أيامى، فأبدل الهمزة ياء، فصارت (ييامى) وقلبت الهمزة ياء كما قلبت الهمزة ياء^(٣) في قولهم: قطع الله (أذيه)، يريدون يده، فرد لام الفعل، وأعاد العين إلى سكونها، فصارت (يذيه)، ثم أبدل الياء همزة فصارت (أذيه)، ولم أسمع هذا إلا من جهته، وآيا ما كان فقد قلب الياء همزة.

ونظير قلب الهمزة في (أيامى) إلى الياء حتى صارت (ييامى) قولهم: (باهلة بن يعصر)، فالياء فيه بدل من همزة أعصر؛ وذلك لأنه يقال: باهلة بن أعصر ويعصر، وإنما سمي أعصربيت قاله:

أَبْنِي إِنَّ أَبَاكَ غَيْرَ لَوْنَهُ كَرُّ اللَّيَالِي وَاخْتِلَافُ الْأَعْصُرِ^(٤)

فهذا دليل على كون الهمزة أصلاً والياء بدل منها.

وأما (أيامى) فقالوا: إنها جمع أيم، وأصلها عندهم: أيام كسيّد وسيائد... فلما صارت إلى أيام قدمت اللام وأخرت العين فصارت (أيامى)، ثم أبدلت من الكسرة

(١) سورة النساء. آية: ١٢٧.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٣٥؛ والكشاف ٦٠٤/١ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ١١٨/٢؛ وإعراب القراءات الشواذ ٤١١/١ بدون نسبة؛ وتفسير البيضاوي ٣٦٣/٣ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٣٧٨/٣؛ والدر المصون ١٠٤/٤.

(٣) الصواب: كما قلبت الياء همزة. يدل على ذلك السياق.

(٤) البيت من (الكامل). انظر: الخصائص ٨٦/٢؛ ١٨٢/٣؛ وسر الصناعة ٧٤٠/٢؛ والمحزر الوجيز ١١٨/٢؛ والمتع ٣٨٢/١؛ والبحر المحيط ٣٧٨/٣؛ والدر المصون ١٠٥/٤؛ واللسان (ع ص ر) ٥٨١/٤.

فتحة ومن الياء ألف فصارت (أيامي)، ووزنها الآن (فيالع) وأصلها: (أيائم)؛ لأن أيماً (فيعل)، هذا مذهب الجماعة في أيّم وأيامي.

ولو ذهب ذاهب إلى ما أذكره لم أرَ به بأساً، وذلك أنه كأنه كسّر (آيم) فاعل على فعلى، وهو أيمي، من حيث كانت الأيمة بلية ندفع إليها، فجرى مجرى هالك وهلكي، ومائد وميدى^(١)، وجريح وجرحى، وزمن وزمنى وسكران وسكرى ثم كسرت (أيمي) على (أيامي) فوزن أيامي الآن على هذا فعلى، ولا قلب فيها...^(٢).

* * *

أ - إبدال الياء من الهمزة في هذه المسألة من المواضع غير المطردة التي لا يقاس عليها، ومن أمثله ما ذكره ابن جني من قولهم قطع الله أذيه أي: يذيه، واليعصر في الأعصر. يقول ابن جني عنه: "... لكنه ليس البديل من ضرب إبدال الواو همزة؛ وذلك أن الياء مفتوحة، والواو إذا كانت مفتوحة شذّ فيها البديل؛ نحو: أناة وأجم. فإذا كان هذا حديث الواو التي يطرد إبدالها، فالياء حري ألا يكون البديل فيها إلا لضرب من الاتساع، وليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال"^(٣).

وما عرض له ابن جني في همزة (أذيه) من قول العرب: (قَطَعَ الله أذيه) مختلف فيه:

(١) المائد: المائل. والميد: ما يصيب من الخيرة عند السكر أو الغثيان أو ركوب البحر. انظر: اللسان (م ي د) ٤١٢/٣.

(٢) المحتسب ١/٢٠٠، ٢٠١.

(٣) الخصائص ٣/١٨٢؛ وانظر: سر الصناعة ٢/٧٤٠؛ وانحرر النوجيز ٢/١١٨؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/٤١١؛ والممتع ١/٣٨٢؛ والبحر المحيط ٣/٣٧٨.

أ - فذهب ابن السكيت^(١) إلى أنها بدل من الياء في (يَدِيْه).
 ب- وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الهمزة ليست بدلاً من الياء المفتوحة، بل هي لغة فيها؛ لأن الهمزة لم تبدل من الياء المفتوحة.
 قال: "وحكى يعقوب أن بعضهم قال في اليد: (أَدِيْ)، فأبدل الهمزة من الياء، وأظهر اللام. قال أبو علي: فهذا ينبغي أن يكون لغة في (اليد)"^(٢).
 أما ابن جني فقد خالف شيخه فقال: "إلاّ أنني أرى في هذه اللغة خلاف ما رآه أبو علي؛ لأنه ذهب إلى أن الهمزة في (أديه) ليست بدلاً من الياء، وإنما هي أصل برأسه. ولو كان الأمر على ما ذهب إليه لتصرفت الهمزة في هذه اللفظة تصرف الياء. وليس الأمر كذلك؛ لأننا نجدهم يقولون يَدَيْتُ إليه يدا، وأيديت أيضاً، وَيَدَيْتُ الصيد -إذا أصبت يده- وكسروها، فقالوا: يُدِيْ وأُيْدٍ وأيادٍ... ولم نر الهمزة في (أدي) موجودة في غير هذه اللفظة"^(٣).
 ومن وافق ابن السكيت وابن جني: العكبري^(٤)، وصدر الأفاضل^(٥)، وابن يعيش^(٦)، وابن عصفور^(٧)، وابن مالك^(٨)، والرضي^(٩).
 والذي يمال إليه ما عليه ابن جني؛ لأن الياء أكثر استخداماً من الهمزة في

(١) انظر: الإبدال لابن السكيت ١٣٧ (المحقق).

(٢) المسائل الحليّات ١١.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/٢٣٩، ٢٤٠.

(٤) انظر: اللباب ٢/٢٩٦.

(٥) انظر: التحمير ٤/٣٣٠.

(٦) انظر: شرح المفصل ١٠/١٥.

(٧) انظر: الممتع ١/٣٤٦.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٢١٥٣.

(٩) انظر: شرح الشافية ٣/٢٠٥، ٢٠٦.

تصارييف هذه الكلمة. يد، يدان، ويديت الصيد... إلخ.

ب- اختلف العلماء في تصريف (أيامى)^(١) فذكروا:

١- أن (أيامى) على (فَعَالَى) وهو قول سيوييه، يقول: "وقد جاء منه شيء كثير على (فَعَالَى)، قالوا: يَتَامَى وأيامى. شَبَّهوه بوجاعى وحباطى، لأنها مصائب قد ابتلوا بها فشُبِّهت بالأوجاع حين جاءت على (فَعَلَى)"^(٢).
وهذا الجمع نادر على هذه الصيغة؛ وذلك أن (فَعِيلًا) لا يجمع على (فَعَالَى).

٢- ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ (أيامى) حدث فيها قلب مكاني، وأصلها (أيايم) قدمت اللام موضع العين فصارت (أيامى)، فأبدلت الكسرة فتحة، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت (أَيَامَى) على وزن (فِيَالَع)^(٣).

٣- ذهب ابن جني^(٤) إلى أن (أيامى) جمع الجمع؛ وذلك أن المفرد (آيم) جمع على (أَيْمَى) ثم جمعت (أَيْمَى) على (أَيَامَى).
وذكر أن القول بهذا الرأي فيه غنيمتان^(٥):

الأولى: أن الكلمة (أيامى) تكون على أصلها من حيث عدم القلب.
الثانية: أنه لو كان الأصل (أَيَائِم) لسمع فيه، وإنما المسموع (أيامى).

(١) انظر: الكتاب ٦٥٠/٣؛ وشرح الشافعية ١٤٥/٢؛ واللسان (أي م) ٣٩/١٢؛ والبحر المحيط

٣٧٨/٣، ٤١٥/٦؛ والدر المصون ١٠٥/٤، ٤٠٠/٨؛ وحاشية الشهاب ٤٤/٧، ٤٥.

(٢) الكتاب ٦٥٠/٣. وانظر: الدر المصون ٤٠٠/٨؛ ومعجم الإعرال والإبدال ٤٢.

(٣) انظر: القلب المكاني ص ٦٣٠ من هذا البحث.

(٤) انظر: المحتسب ٢٠١/١.

(٥) المحتسب ٢٠١/١.

وممن قال بتوجيه ابن جني لهذه القراءة (ييامي) الزمخشري^(١)، وابن عطية^(٢)،
والعكبري^(٣)، والبيضاوي^(٤)، وأبو حيان^(٥)، والسّمين الحلبي^(٦)، والشّهاب
الحفاجي^(٧).

(١) انظر: الكشف ٦٠٤/١.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١١٨/٢.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٤١١/١.

(٤) انظر: تفسير البيضاوي ٣٦٣/٣، ٤٤/٧.

(٥) انظر: البحر المحيط ٣٧٨/٣، ٤١٥/٦.

(٦) انظر: الدر المصون ١٠٥/٤، ٤٠٠/٨.

(٧) انظر: حاشية الشهاب ٣٦٣/٣، ٤٤/٧، ٤٥.

المطلب الثالث

قلب الواو ياءً

وفيه:

أ - المواضع القياسية في قلب الواو ياءً.

ب - الشاذ في قلب الواو ياءً.

أ المواضع القياسية في قلب الواو ياءً.

وفيه المسائل الآتية:

- ١- الواو الواقعة عيناً في المصدر.
- ٢- الواو المتطرفة بعد ضمة.
- ٣- الواو المجتمعة مع الياء.
- ٤- الواو الواقعة لاماً في (مفعول).

الواو الواقعة عيناً في المصدر

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما-: (ديناً قَوَاماً)^(١) بالواو مكسوراً ما قبلها بعدها ألف^(٢):

"يقال هذا قَوَام الأمر أي ملاكه، ويقال: قاومته قَوَاماً كقولك: عاودته عواداً... فقد يجوز مع هذا أن يراد بقوام ما أراده من قرأ (قياماً) فيخرجه على الصحة، كما قال العجاج^(٣):

يَخْلُطُنْ بِالتَّائِسِ النَّوَارِ^(٤) زَهْوُكَ بِالصَّرِيمَةِ^(٥) الصَّوَارِ^(٦)

وقياسه النِّيار؛ لأنه مصدر فعل معتل العين، وهو نار ينور أي نفر"^(٧).

* * *

من مواضع قلب الواو ياء:

أن تقع الواو عيناً لمصدر فعل أعلت فيه وقبلها كسرة وبعدها ألف، يقول سيبويه: "هذا باب تقلب الواو فيه ياء لا لياء قبلها ساكنة ولا لسكونها وبعدها

(١) سورة النساء. آية: ٥؛ والمائدة. آية: ٩٧.

(٢) انظر القراءة في: إعراب القرآن ٤٣٦/٢؛ ومختصر في شواذ القرآن ٣١؛ والكشاف ٥٠٣/١؛ والمحزر الوجيز ١٠/٢ بدون نسبة؛ وإعراب القراءات الشواذ ٣٦٩/١ بدون نسبة؛ وتفسير البيضاوي ٢٠٨/٣ والبحر المحيط ١٧٨/٣ بدون نسبة.

(٣) انظر: الديوان ٨٧/٢؛ والمنصف ٥٢/٣؛ واللسان (ن و ر) ٢٤٤/٥؛ والتصريح ٣٧٨/٢.

(٤) النّوار: النفار من أي شيء. انظر: اللسان (ن و ر) ٢٤٤/٥.

(٥) الصريمّة: الأرض المحصورة. ومن معانيها القطعة من الإبل ومن النخل... إلخ. انظر: اللسان

(ص ر م) ٣٣٨، ٣٣٦/١٢.

(٦) الصّوّار: القطيع من البقر. انظر: اللسان (ص و ر) ٤٧٥/٤.

(٧) المحتسب ١٨٢/١.

ياء، وذلك قولك: حالت حياءاً وقمت قياماً. وإنما قلبوها حيث كانت معتلة في الفعل، فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يقروها، وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم وجسروا على ذلك للاعتلال^(١).

ولم يشترط ابن مالك في كتابه التسهيل^(٢) وجود الألف في هذا الإعلال، أما في شرح الكافية الشافية^(٣) فكلامه يفيد الوجوب.

وإذا انتفى شرط من الشروط السابق ذكرها في قلب الألف من أختيها، فالتصحيح واجب، فنحو: (صوار) لا يحدث فيها إعلال؛ لانتفاء المصدرية، ونحو: (لاوذ لواذاً)؛ لعدم الإعلال في الفعل إذ فعله (لاوذ) ونحو: (راج رَواجاً)؛ لعدم الكسرة قبل الواو، ونحو: (عاد المريض عَوَداً)؛ لعدم وجود الألف بعد الواو^(٤).

وقد شد^(٥) عن القاعدة قولهم: (نارت الظبية نواراً) والقياس نياراً، مع استيفائها لشروط الإعلال بالقلب ياء.

وقد وجّه ابن جني هذه القراءة (دينا قِواماً) على وجهين - كما يفهم من نصّه^(٦) -:

(١) الكتاب ٤/٣٦٠؛ وانظر: الأصول ٣/٢٦٤؛ وشرح المفصل ١٠/٢٣؛ وأوضح المسالك ٤/٣٤٣؛ وارتشاف الضرب ١/٢٧٧؛ والتصريح ٢/٣٧٧.

(٢) انظر: ص ٣٠٤؛ والمساعد ٤/١٢٣.

(٣) انظر: ص ٢١١٢، ٢١١٣.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٤/٣٤٤؛ والتصريح ٢/٣٧٨؛ وشرح الأشموني ٤/٣٠٣.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٤/٣٤٤؛ والتصريح ٢/٣٧٨؛ وشرح الأشموني ٤/٣٠٣.

(٦) انظر: المختص ١/١٨٢؛ وانظر: ص ٧٢٣ من هذا البحث.

الأول: أنها مصدر للفعل (قاوم) والمصدر منه (قَوَامًا) فلمّا احتل شرط من شروط القلب ياء -وهو عدم الإعلال في الفعل- صحت هذه اللفظة^(١).

الثاني: جوز كونها مصدرًا لـ(قاوم)، ولكنه صُحح شدوذاً مع استيفائه لشروط القلب، كما شذت: نارت الظبية نَوَارًا.

وقد خرّج العكبري^(٢) هذه القراءة بتحريجين:

الأول: وافق فيه ابن جني وهو القول بأنها مصدر للفعل (قاوم).

والثاني: أنها اسم لما يقوم به الأمر، وليس بمصدر. ووافقه في هذين الوجهين أبو حيّان^(٣)، والسّمين الحلبي^(٤)، أمّا شهاب الدين الخفاجي^(٥) فاقصر على ذكر الوجه الثاني وهو القول بأنها اسم وليس مصدرًا.

وذهب العكبري^(٦) في إعراب القراءات الشواذ إلى أن (قَوَامًا) لغة في (قيامًا).

(١) انظر: المنصف ١/١٩٤، ١٩٥.

(٢) انظر: التبيان ١/٣٣١.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣/١٧٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٣/٥٨٢.

(٥) انظر: حاشية الشهاب ٣/٢٠٨.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٣٦٩.

الواو المتطرفة بعد ضمة

وجه ابن جني القراءة في الواو المتطرفة بعد ضمة (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ^(١)) - بهاء مضمومة وبعد الميم ياء^(٢) على أنه كره ضمة الهاء وضمة الميم ووقوع الواو بعدها فقال منظراً:

"لكن من قال: (عليه^٣) بهاء مضمومة، وياء بعد الميم ففيه نظر؛ وذلك أنه كره ضمة الهاء وضمة الميم ووقوع الواو من بعد ذلك كما كُره في الاسم المظهر ووقوع الواو طرفاً بعد ضمة، وذلك نحو قولهم في: (دَلُوْ) و(حَقُوْ)^(٣): أدل وأحق، وأصلها: أَفْعُلْ أَذْلُوْ وَأَحْقُوْ، ككَلْبٍ وَأَكْلَبٍ؛ فأبدلوا من الضمة كسرة تطرقاً إلى قلب الواو، فصارت في التقدير: (أَذْلُوْ وَأَحْقُوْ)، فقلبت الواو ياء بعذر قاطع وهو: وقوع الكسرة قبلها، فصارت (أَذْلِي) و (أَحْقِي)، وكذلك أبدلت ضمة الميم من (عليه^٤) كسرة فصارت (عليه^٥) فأبدلت الواو ياءً للكسرة قبلها فصارت (عليه^٥)"^(٤).

* * *

من مواضع قلب الواو ياء:

أن تقع الواو المتطرفة بعد ضمة في اسم معرب^(٥)، فإذا اكتملت الشروط

(١) سورة الفاتحة. آية: ٧.

(٢) انظر القراءة في: المحرر الوجيز ٧٦/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ١٩٣/١؛ وذكر أنها منقولة عن العرب وغير محكية عن الفراء؛ والبحر المحيط ١٤٥/١ ونسبها للحسن وعمر بن فائد؛ والدر المصون ٧١/١. ولم أجدها في مختصر ابن خالويه والكشاف.

(٣) الحقو: الكشح وقيل معقد الإزار. انظر: اللسان (ح ق و) ١٨٩/١٤.

(٤) المختصب ٤٥/١. وانظر: ١٤٢/١، ١٤٣.

(٥) انظر: الكتاب ٣٨٣/٤؛ والأصول ٢٥٥/٣؛ والمتصف ١١٧/٢، ١١٨؛ وشرح التصريف ٤٨٠؛ والتبصرة والتذكرة ٨٢٦/٢؛ وشرح المفصل ١٠٨/١٠؛ وشرح الملوكي ٤٦٨؛ وشرح

وجب قلب الواو ياء. وقلب الضمة كسرة لمناسبة الياء، سواءً أكان التطرف حقيقياً، كما في (أدل) جمع دلو أو كان حكماً بأن وقع بعدها حرف غير لازم للكلمة، نحو: تاء التأنيث وعلامة التثنية العارضتين نحو: تدانيه، وتدانيان.

فنحو: (التعازي) و (التعزي) أصلهما: (التَّعَاوُ) و (التَّعَزُّو)، فقلبت الواو ياء لتطرفها وقبلها ضمة، ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء.

ونحو: (أدل) أصلها (أدُلُو) قلبت الواو ياء لتطرفها ووقوع الضمة قبلها، ثم قلبت الضمة كسرة، فصارت (أدُلِي) ثم استثقلت الضمة والكسرة على الياء، فحذفتا، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فقبل (أدل) ^(١).

على أن بعض العلماء يرى ^(٢) أن أول ما قيم به من عمل هو قلب الضمة كسرة، ومن ثم قلبت الواو ياء.

أما ابن جني فقد اختلف موقفه ففي المنصف ^(٣) ذكر أن أول ما يقام به هو قلب الواو ياء ثم إبدال الضمة كسرة.

أما في الملوكي ^(٤) فقد ذكر أن أول ما يبدأ به قلب الضمة كسرة ثم قلب الواو ياء

=

الشافعية للرضي ١٦٨/٣؛ وشرحها لركن الدين ١٢٥٨؛ وشرح الشافعية للجاربردي ٣٠٤، ٣٠٢.

(١) انظر: الكتاب ٣٨٣/٤؛ والأصول ٢٥٥/٣؛ والمختسب ١٦٢/١؛ وشرح التصريف ٤٨٠؛ والتبصرة والتذكرة ٨٢٦/٢؛ وشرح المفصل ١٠٨/١٠؛ وشرح الملوكي ١٦٨؛ وشرح الشافعية للرضي ١٦٨/٣.

(٢) انظر: شرح التصريف ٤٨٢، ٤٨١؛ والمفصل ٥٤٠؛ وشرح المفصل ١٠/١٠٧، ١٠٨؛ وشرح الملوكي ٤٦٧؛ والممتع ٥٥٨؛ وشرح الشافعية لركن الدين ١٢٥٩.

(٣) انظر: ص ١١٨/٢.

(٤) انظر: ص ٦٢.

أمّا في المحتسب فقد وافق ما ذكره في الملوكي حيث يقول: "... فأبدلوا من الضمة كسرة تطرقاً إلى قلب الواو فصارت في التقدير: أدلو وأحقو، فقلبت الواو ياء..."^(١).

واختار الرضي^(٢) الابتداء بقلب الواو ياء ثم قلب الضمة كسرة يقول: "ولا يبدأ بقلب الضمة كسرة، لأن تخفيف الآخر أولى".

ويقول ركن الدين: "اعلم أن كل واحد من القولين مستلزم للآخر، لكن الأول أشبه؛ لأن جعل تغيير الحركة تابعاً لتغيير الحرف أولى وأشبه من العكس"^(٣).

وقد حمل ابن جني قراءة (عليهـمـي) على هذه القاعدة في الإعلال، مع أن الواو المتطرفة في (عليهمو) ليست في اسم معرب، ولكن ابن جني أراد أن يلتبس لهذه القراءة وجهاً من أوجه العربية.

(١) محتسب ٤٥/١.

(٢) انظر: شرح الشافية له ١٦٨/٣.

(٣) شرح اشافية له ١٢٥٩.

الواو المجتمعة مع الياء

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبي جعفر يزيد: (إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ)^(١) بالتشديد^(٢):

"أنكر أبو حاتم هذه القراءة. وقال: حَمَلَهَا عَلَى نَحْو: ﴿كَذَّبُوا كَذِبًا﴾، قال: وهذا لا يجوز؛ لأنه كان يجب (إَوَابًا)؛ لأنه فِعَالٌ، قالوا: ولو أراد ذلك فقال: إِيوَابًا، فقلب الواو ياءً للكسرة قبلها، كديوان، وقيراط، ودينار؛ لقولهم: دواوين، وقراريط، ودنانير.

وهذا لو كان لابد أن يكون (إِيَابًا). فعلاً. مصدر أَوَيْت التي مطاوعها تَأَوَّب. أي: تَفَعَّلَ، ... لكان الذهاب إليه فاسداً؛ لأنه كان يجب فيه التصحيح لاحتماء العين بالإدغام، كقولهم (اجلَوْذَ اجلَوْذًا)^(٣)، فأما (اجليواذ) و(ديوان) فشاذان. وعلى أنه يجوز أن يكون فِعَالاً إِيوَاباً. إلا أنه قلب الواو وإن كانت متحصنة بالإدغام استحساناً للاستخفاف. لا وجوباً... لكن من روى هذا مما هو أشد قياساً منه، وذلك أن يكون بنى من آب فيعلت. وأصله أُوَيْبَت. فقلبت الواو ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها فصارت آيبت ثم جاء المصدر على هذا إِيَاباً. فوزنه (فِيْعَال) إِيوَاب فقلب بالواجب، وإن شئت أيضاً جعلت (أَوَيْت) بمنزلة (حوقلت) وجاء المصدر على الفيعال كالحيقال.

... فإن قلت: فهلا حماها الإدغام من القلب.

قيل: هيهات. إنما ذلك إذا كانت عيتين؛ لأنهما لا يكونان إلا من لفظ واحد،

(١) سورة الغاشية. آية. ٢٥.

(٢) انظر القراءة في: معاني القرآن وإعرابه ٣١٩/٥ بدون نسبة؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٧٣؛ والكشاف ٧٤٧/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٧٠٤/٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٣٦/ ٢٠ والبحر المحيط ٤٦١/٨ ونسبها لشيبة؛ والدر المصون ١٠/ ٧٧٢ ونسبها لشيبة.

(٣) الاجلَوْذ: المضاء والسرعة في السير. اللسان (ج ل ذ) ٤٨٢/٣.

وكذلك واو افعول؛ لأنه لا يكون فيها زائد بعدها إلا من لفظها فأما فَوَعَلْتُ فالواو زائدة... ويجوز أن يكون أَوَيْتُ فَعَوَلْتُ كجهور فتقول في مصدره على حد جهوار: إِيَاب، فتقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. ولم يحمها من القلب إدغامها؛ لأنها لم تدغم في عين فتحميتها وتنهض بها إنما أدغمت في واو فَعَوَلْتُ الزائدة الجارية مجرى ألف فاعلت، فقد علمت بذلك أن أبا حاتم عفا الله عنه أغفل هذين الوجهين^(١).

* * *

من قواعد الإعلال التي تعرض للدارس من خلال مدارس نص ابن جني السابق قلب الواو ياء وذلك في حالين من مجموع أحوالها هما:

الأول: أن تلتقي الواو والياء بشرط أن يكون التقاءهما في كلمة، وأن يكون الأول منهما ساكناً، وأن يكون أصلي الذات والسكون. يقول سيويه: "هذا باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة؛ وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجهما لكثرة استعمالهما إياهما وممرهما على ألسنتهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم"^(٢).

وقد أضيف شرط آخر^(٣) وهو ألا يكون اجتماعهما في تصغير محرك الواو الذي لا يكسر على مفاعل. فنحو كلمة: (جدول) لك عند إرادة التصغير أن

(١) المختص ٣٥٧/٢، ٣٥٩؛ وانظر: ٤٣/١، ٤٥، ٢٨٤/١، ٤٤/٢، ٥٩/٢، ١٥٠/٢، ١٥١.

(٢) الكتاب ٣٦٥/٤. وانظر: الأصول ٢٦٢/٣، والتبصرة والتذكرة ٨٢٥/٢؛ وشرح المفصل ٩٤/١٠؛ وشرح الشافية للرضي ١٣٩/٣؛ وشرحها لركن الدين ١٢١٨.

(٣) انظر: التصريح ٣٨٢/٢؛ وشرح الأشموني ٣١٣/٤.

تقول: (جَدِيل) بالإعلال وهذا هو القياس فيها. ولك أن تقول: (جُدْيُول) حملاً للتصغير على التكسير.

وقد علل العلماء^(١) لقلب الواو ياءً وليس العكس بأمرين:

- ١- أن الياء حرف من حروف الضم، والإدغام في هذه الحروف أكثر.
- ٢- أن الياء أخف من الواو. وهم يريدون من هذا الإعلال التخفيف، فقلبت الواو إلى الأخرى.

الموضع الثاني^(٢): أن تقع الواو عيناً للكلمة ساكنة بعد كسرة مفردة غير مدغمة فيما قبلها. فإذا تحركت نحو: (سِوَار)، أو فتح ما قبلها نحو: (قَوْل)، أو شددت نحو: (اجلِوَاذ) وجب التصحيح؛ ذلك أن الحرف المشدد والمحرك لا تقوى الكسرة قبلهما على قلبهما.

وما ورد من المشدد مما حصل فيه قلب فيحمل على الشذوذ، نحو: (ديوان) في (دَوَان)؛ لتحصل الواو بالإدغام.

نعم، وقد اختلف أهل التصريف في توجيه هذا اللفظ (إِيَابُهُمْ) على عدة أوجه وهي كالتالي^(٣):

أ - أنه مصدر (أَيَب) على وزن (فَعَل) كيبطر والمصدر منه (إِيَاب) وأصله

(١) انظر: الكتاب ٤/٣٦٥؛ وشرح المفصل ١٠/٩٤.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٣٣٥؛ والأصول ٣/٢٦١؛ وسر الصناعة ٧٣٢ وما بعدها؛ وشرح التصريف ٣١٤ ٣١٦؛ وشرح المفصل ١٠/٢١؛ وشرح الملوكي ٢٣٩؛ وشرح الشافية للرضي ٣/٨٣؛ وشرحها لركن الدين ١١٤٧.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٥/٣١٩؛ وإعراب ثلاثين سورة ٧٣؛ والكشاف ٤/٧٤٧؛ والمحزر الوجيز ٥/٤٧٥؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٠/٣٦؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢/٧٠٤؛ والبحر المحيط ٨/٤٦١؛ والدر المصون ١٠/٧٧٢، ٧٧٥؛ وحاشية الشهاب ٩/٢٨٠.

(إِوَاب) اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء
ثم أدغمت الياء في الياء فقلبت (إِيَاب) ووزنه (فِيْعَال).

ب- أنه مصدر للفعل (أَوَّب) وهو على وزن (فَوَّعَل) نحو: (حَوَّل) والأصل
فيه: (إِوَوَاب) قلبت الواو الأولى الزائدة للكسرة التي قبلها فصارت (إِوَاب)
اجتمعت الياء والواو الأولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في
الياء فقلبت (إِيَاب) ووزنه (فِيْعَال) مثل (حِيْقَال).

ج- أنه مصدر للفعل (أَوَّب) الذي على وزن (فَعَوَّل) مثل (جَهَوَّر) والأصل
فيه: (إِوَوَابٌ) على وزن (فَعَوَّال) قلبت الواو الأولى للكسرة قبلها فقلبت
(إِوَاب) ثم اجتمعت الياء والواو الأولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء ثم
أدغمت الياء في الياء.

د- أنه مصدر للفعل (أَوَّب) على وزن (فَعَّل) وهو قول الزمخشري^(١)
وأصله: (إِوَاب) فقلبت الواو الأولى للكسرة قبلها. فقلبت (إِوَاب) ثم
اجتمعت الياء والواو الأولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء
في الياء. وقال بنحو هذا القول مكي بن أبي طالب^(٢).

وهذا القول مُعْتَرَضٌ عليه وذلك أن الإدغام مانع من قلب الواو ياء.
وقد ذكر ابن جني في نصه في المسألة^(٣) أنه هل يصح أن يقال إن الإدغام
أيضاً منع من القلب في الأمثلة السابقة (فِيْعَل) و(فَوَّعَل) و(فَعَوَّال) ؟
وأجاب بأن ذلك لا يمنع. وإنما يمنع من القلب إذا كانت الواو والياء عينا

(١) انظر: الكشف ٧٤٧/٤.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ٨١٥/٢، ٨١٦.

(٣) انظر: المختص ٣٥٩/٢. وانظر: ص ٧٢٩ من هذا البحث.

ومعلوم أن الواو في الأقوال السابقة زائدة.

وقد شبه الزمخشري (إِوَاب) بـ(ديوان)^(١) وذلك أن أصله (دَوَّان) ثم حدث ما حدث من الإعلال المذكور سابقاً.

واعترض عليه أبو حيان في هذا التشبيه حيث قال: "وأما تشبيه الزمخشري بديوان فليس بجيد لأنهم لم ينطقوا بها في الوضع مدغمة فلم يقولوا دَوَّان ولولا الجمع على دواوين لم يُعلم أن أصل هذه الياء واو. أيضاً نصوا على شذوذ ديوان فلا يقاس عليه"^(٢).

وقد اعترض السمين الحلبي على أبي حيان في اعتراضه هذا فقال: "قلت أما كونهم لم ينطقوا بدَوَّان فلا يلزم منه ردُّها قال الزمخشري ونصَّ النحاة على أن أصل (ديوان) (دَوَّان) و(قِرَاط) (قِرَّاط) بدليل الجمع على (دواوين) و(قراريط). وكونه شاذاً لا يقدر؛ لأنه لم يذكره مقيساً عليه بل منظرأً به"^(٣).

هذا وقد اعترض على السمين الحلبي. يقول شهاب الدين الخفاجي: "واعترض عليه بأن المراد أنه لا حاجة إلى ارتكاب مخالفة القياس إذا كانت عنده مندوحة. لجواز كون أصله (فيعالاً) أو (فعوالاً) ولا يلزم من تنصيب النحاة على أن أصله (دَوَّان) النطق به فإن أصل (قال) (قول) ولم ينطق به"^(٤).

هـ- أنه مصدر للفعل (أَوَّب) على وزن (أفعل) نحو: (أكرم) والأصل فيه: (إِوَاب) فقلبت الهمزة الساكنة الثانية ياء لسكونها بعد همزة مكسورة فقليل (إِوَاب) ثم قلبت الواو ياء لاجتماعهما والأولى منهما ساكنة فقلبت الواو

(١) انظر: الكشف ٧٤٧/٤.

(٢) البحر المحيط ٤٦٠/٨.

(٣) الدر المصون ٧٧٤/١٠.

(٤) حاشية الشهاب ٤٨٠/٩.

الواو الواقعة لاماً في (مفعول)

قال أبو الفتح في معرض الاحتجاج لقراءة عبد الله بن مسعود، وعبد الرحمن بن الأسود: (إِنْ كَانَتْ إِلَّا زَقِيَّةً وَاحِدَةً)^(١) بدل صحيحة^(٢):
"... وأما أبو حاتم فصرّف الفعل على الواو فلم ير للياء فيه تصريفاً، وقال: أصلها (زَقْوَةٌ) إِلَّا أَنْ الْوَائِ أَبْدَلَتْ لِلتَّخْفِيفِ يَاءً، وَشَبَّهَهُ بِقَوْلِهِمْ: أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مَسْنُوَّةٌ، وَقَوْلُهُ^(٣):

أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا

أي معدوًّا عليه، وأثبت أبو العباس أحمد بن يحيى الياء في (زقية) أصلاً... وأنشد الفراء مستشهداً به على صحة الياء قوله:
تَلِدُ غُلَامًا عَارِمًا يُودِيكَ وَلَوْ زَقَيْتَ كَرْقَاءَ الدَّيْلِ^(٤)
وقال: يقال: زقوت وزقيت^(٥).

* * *

عرض ابن جني في نضه السابق إلى قول أبي حاتم في زقوة، ومعناها صحيحة، فذكر أنها من الواو، وأن الواو قلبت ياء؛ للتخفيف تشبيهاً له بمعدّي، ومسنيّه

(١) سورة يس آية: ٢٩.

(٢) انظر القراءة في: معاني القرآن للفراء ٣٧٥/٢؛ وإعراب القرآن ٣٩١/٣؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٢٥؛ والكشاف ١٦/٤؛ والمحرر الوجيز ٣٥٢/٤؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٤/١٥.

(٣) البيت من (الطويل) لعبد يغوث بن وقاص الحارثي. انظر فيه: الكتاب ٣٨٥/٤؛ والمنصف ١١٨/١؛ وشرح التصريف ٣٨٩؛ والتخمير ٤٣١/٤؛ والممتع ٥٥٠/٢؛ والتصريح ٣٨٢/٢؛

وشرح شواهد الشافعية ٤٠٠؛ وشرح الأشموني ٣٢٦/٤.

(٤) البيت من (الكامل). انظر: معاني القرآن لفراء ٣٧٥/٢؛ والمختص ٢٠٨/٢.

(٥) المختص ٢٠٨، ٢٠٧/٢.

والقول في مَعْدِيّ أنه اسم مفعول، صحيح العين معتل اللّام من الفعل (عدا) بفتح العين، وما كان كذلك ففيه وجهان^(١):

الأول: التصحيح، فيقال: (معدوّ)؛ وذلك بإدغام واو (مفعول) في لام الكلمة الواو الأخرى، وهو الأجود والأرجح.

الثاني: الإعلال وذلك بقلب الواو الثانية ياء، ثم اجتمعت الواو والياء، والأولى فيهما ساكنة فقلبت الواو، ثم أدغمت الياء في الياء، وكُسِر ما قبلها لتصح. فقليل: (معدِيّ).

هذا التخصيص في صحيح العين ومعتل اللّام من (فَعَل) مفتوح العين إنما هو عند المتأخرين. فهم يفرقون بين مفتوح العين ومكسورها، فيجعلون الحكم السابق للمفتوح أمّا المكسور فالراجع فيه الإعلال والمرجوح التصحيح مع جوازه. فنحو: (رضي) اسم المفعول منه: مَرْضِيّ، ومرضوّ، والأوّل هو الراجع. يقول ابن مالك: "... فإن كان مما لامه واو ففيه التصحيح والإعلال فمن قال في اسم مفعول عدوت: معدوّ، حمّله على فعل الفاعل فصححه، كما صحح فعل الفاعل. ومن قال: معدِيّ حمّله على عدا، فأشرك بينهما في الإعلال، والتصحيح أولى؛ لأن الحمل على فعل الفاعل أولى، فلو كان فعل الفاعل على (فَعَل) كَرَضِيّ كان الإعلال أولى باسم المفعول؛ لأن الفعل بحالته قد قلبت الواو فيه ياء، وإجراء اسم المفعول عليه في الإعلال أولى من مخالفته"^(٢).

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٨٦٣؛ وشرح الشافية للرضي ١٧١/٣-١٧٣؛ والمساعد ١٥٤/٤-١٥٦؛ وشرح الأشموني ٣٢٧، ٣٢٥/٤؛ وجمع الهوامع ٤٣٤/٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٤٤/٤؛ وانظر: شرح التصريف ٣٨٩، ٣٨٨؛ وشرح الألفية لابن الناظم ٨٦٣؛ وشرح الشافية للرضي ١٧٢/٣؛ وشرحها لركن الدين ١٢٦٥؛ وتوضيح المقاصد ٦٩/٦؛ والمساعد ١٥٦، ١٥٥/٤؛ والتصريح ٣٨٢/٢؛ وجمع الهوامع ٤٣٤/٣؛

أمّا المتقدمون فإنهم لا يفرقون في الحكم بين مكسور العين ومفتوحها إذ القياس عندهم التصحيح. يدلنا على ذلك قول سيبويه: "وقالوا مَرَضِيّ، وإنما أصله الواو، وقالوا: مرضوٌ فجاءوا به على الأصل والقياس"^(١) فسيبويه يجعل القياس هنا في مكسور العين التصحيح. أمّا المتأخرون فالإعلال هو القياس كما سلف.

وأرى صعوبة حمل (زقوة) على (معدّي)؛ لخفة حرف العلة في الأول لوقوعه ثالثاً بعد حرف صحيح ساكن، وثقله في الثاني، لوقوعه رابعاً بعد حرف معتل، فالأول (فَعْلَةٌ) والثاني (مَفْعُول) والفرق بينهما ظاهر.

وقد وَجَّه بعض العلماء هذه القراءة على أن الزقية والزقوة لغتان^(٢).

وعليه فلا داعي لتكلف القول بالقلب.

أمّا النحاس^(٣) فإنه لا يرى فيه إلّا أنها واوية، وأنّ الصواب زقوة، وهو محجوج بما أثبته العلماء. ومن سمع حجة على من لم يسمع.

=

وشرح الأشموني ٣٢٥/٤.

(١) الكتاب ٣٨٥/٤.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٧٥/٢؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٤/١٥؛ واللسان (ز ق ا)

١١٦٣؛ والقاموس (زقا) ١١٦٣؛ و(زقي) ١١٦٣

(٣) انظر: إعراب القرآن ٣٩١/٣.

ب- الشاذ في قلب الواو ياءً.

وفيه:

قلب الواو ياءً بعد كسرة وبينهما ساكن

قلب الواو ياءً بعد كسرة وبينهما ساكن

وجه ابن جني قراءة ابن عامر في: (أُنْبِثُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ)^(١) بكسر الهاء في (أُنْبِثُهُمْ)^(٢) بأن الهاء كسرت للكسرة قبلها مع عدم الاعتداد بالحاجز الساكن غير الحصين فقال، مُنْظَرًا:

"ويدل على ما ذكرناه من ضعف الساكن أن يكون حاجزاً حصيناً قولهم: (قِنِيَّة) وهي من قنوت، و(صِبِيَّة) وهي من صبوت، و(عِلْيَّة) وهي من علوت و(عِذِّي)^(٣) وهو من قولهم: أرضون عَذَوَات، وِبْلِي سَفَر^(٤)؛ لقولهم في معناه: بِلُو، وهو من بلوت، ومنه: (ناقة عِلْيَان)^(٥)، وهي من علوت، و(دَبَّة مَهْيَار)^(٦) وهو من تهور، و(فلان قِدْيَّة في هذا الأمر) وهو من القدوة. وأصله كله: قَنُو، وِصْبُوَّة، وِعِلْوَة، وِبْلُو سَفَر، وناقة عِلْوَان، وِدَبَّة مَهْوَار؛ فقلبت الواو في ذلك كله للكسرة قبلها ولم يعتد الساكن بينهما حاجزاً لضعفه، فكان الكسرة تباشر الواو فتقلبها لذلك ياءً، كما تقلبها لو لم تجد بينهما حاجزاً، فكَذَلِكَ الهمزة في (أُنْبِثُهُمْ) لا تحجز على هذا النحو الذي ذكرناه"^(٧).

* * *

(١) سورة البقرة. آية: ٣٣.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١٢؛ والبحر المحيط ٢٩٨/١، ورواها عن ابن عباس؛ والدر المصون ٢٦٨/١.

(٣) العذاة: الأرض الطيبة التربة الكريمة المنبت التي ليست بسبخة. اللسان (ع ذ ا) ٤٣/١٥.

(٤) بلي سفر: أي أبلاه السفر. ويقال أيضاً: بِلُو شَرِّ وِبْلِي خَيْرَ أَي: قوى عليه. انظر: اللسان (ب ل و) ٣٥/١٤.

(٥) ناقة عليان: طويله جسيمه. انظر: اللسان (ع ل و) ٩٢/١٥.

(٦) الدَبَّة: الموضع الكثير الرمل. انظر: اللسان (د ب ب) ٣٧٢/١.

(٧) المحتسب ٧٠/١.

من مواضع قلب الواو ياء:

أن تقع الواو بعد كسرة وهي متطرفة^(١) تطرفاً حقيقياً بالأيقع بعدها حرف ما، نحو: رضي، والداعي.

أو حكماً بأن يقع بعدها حرف ليس من شأنه اللزوم. وهي ثلاثة أمور: تاء التأنيث، والألف والنون المزدتان، وألف التأنيث الممدودة؛ ذلك أنها بمثابة الكلمة المنفردة.

يقول ابن مالك: "... تاء التأنيث بمنزلة كلمة تامة فالواقع قبلها آخر في التقدير فعومل معاملة الآخر حقيقة"^(٢).

ويرى العلماء^(٣) أن الواو وقبلها ضمة بمنزلة الياء والواو؛ لأن الكسرة بعض الياء.

وشدت ألفاظ أعلت مع عدم استيفائها للشروط لعدم الاتصال بين الكسرة والواو، وهي المجموعة التي ذكرها ابن جني ومنها: صَبِيَّةٌ، وَقْنِيَّةٌ، وعليان... الخ. وقد وجهها ابن جني توجيهاً لطيفاً، إذ يقول: "واعلم أنهم قد أبدلوا الياء من الواو إذا وقعت الكسرة قبل الواو وإن تراخت عنها بحرف ساكن؛ لأن الساكن لضعفه ليس حاجزاً حصيناً، فلم يعتد به فاصلاً، فصارت الكسرة كأنها قد باشرت الواو ولا يقاس عليها ذلك، وذلك قولهم: (صَبِيَّةٌ) و(صبيان) والأصل: (صَبْوَةٌ) و(صَبْوَان)؛ لأنه من صَبَوْتُ صَبَّوْاً فقلبت الواو لكسرة الصاد

(١) انظر: الكتاب ٣٨٦/٤؛ والأصول ٢٥٨/٣؛ والتكملة ٦٠٠؛ والتبصرة والتذكرة ٨٢٦/٢؛ وشرح الشافية للرضي ٨٤/٣، ١١٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١١٢/٤؛ وانظر: شرح التصريف ٤٨٤.

(٣) انظر: المتع ٥٢٢/٢.

ولم تفصل الياء بينهما لضعفها بالسكون^(١).

وقد أراد ابن جني بما ذكره من توجيه في هذه الكلمات أن يستأنس لكسر الهاء في قراءة (أَنْبِئْهُمْ) والجامع بينهما تراخي الكسرة عما بعدها، أي: الانفصال بحرف ساكن، وقياس كسر الهاء في مثل هذا الاتصال بالكسرة، كما في (بِهِمْ)، كما أن قياس القلب في المعتل الاتصال بين الكسرة والواو. وقد بنى ابن جني توجيهه في عموم المسألة على أصل من أصول الصرفيين وهو أن الساكن كالميت، أو أنه حاجز غير حصين.

(١) سر صناعة الإعراب: ٧٣٦/٢. وانظر: الكتاب ٣٨٨/٤؛ والتكملة ٦٠٠؛ وشرح المفصل ١٠/ ١١١؛ وشرح الشافية للرضي ١٦٧/٣، ١٦٨؛ وشرحها لركن الدين ١٢٥٦.

المطلب الرابع

قلب الياء واواً

وفيه:

قلب الياء واواً في (فَعَلَى) اسماً

قلب الياء واو في (فَعَلَى) اسماً

قال أبو الفتح في معرض الاحتجاج لقراءة الحسن: (أَوَّلِيَاوُهُمُ الطَّوَاغِيتُ^(١)) بالجمع^(٢):

"... وألقى علينا أبو علي بحلب سنة ست وأربعين الكلام في طغيان، واعتزم في اللام الياء، فقال له فتى كان من أهل منبج^(٣): فقد قالوا الطغوى. فقال أبو علي: خذ الآن إليك، هذا تصريفي، ينكر عليه احتجاجه بذلك، أي: ألا تعلم أن طَغَوَى اسم، وأن فَعَلَى إذا كانت اسماً وكانت لامها ياء فإنها تقلب إلى الواو نحو: التقوى والبقوى^(٤) والفتوى والرَّعوى^(٥) والثنوى^(٦) والعوى^(٧) وبعد؛ فإن كانت طغوى من طغوت فواوها أصلية كواو العدوى والدعوى، وإن كانت من طغيت فإنها بدل من الواو كالفتوى وبابها^(٨)".

* * *

عرض ابن جني في نصه السابق لموضوع من مواضع قلب الياء واو وذلك بأن تقع الراء لاماً لَفَعَلَى في حال كونها اسماً نحو: تقوى وفتوى.

(١) سورة البقرة. آية: ٢٥٧.

(٢) سبق تخريجها ص ٢٤٤.

(٣) منبج: موضع بعمان. وقيل بالشام بالقرب من حلب. انظر: معجم البلدان ٢٢٥/٥.

(٤) البقوى: اسم يوضع موضع الإبقاء. انظر: اللسان (ب ق ي) ٧٨/١٤.

(٥) الرَّعوى: النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه. انظر: اللسان (ر ع ي) ٣٢٨/١٤.

(٦) الثنوى: الاسم من الاستثناء. انظر: اللسان (ث ن ي) ١٢٥/١٤.

(٧) العوى: "منزلة من منازل القمر يمد ويقصر والألف في آخره للتأنيث بمنزلة ألف بشرى وحبللى، وعينها: لا منها واوان في اللفظ كما ترى، ألا ترى أن الواو الآخرة التي هي لام بدل من ياء وأصلها عَوِيًا وهي (فعلى) من عويت"، اللسان (ع و ي) ١١٠/١٥.

(٨) المحتسب ١/١٣٣.

أما إن كانت صفة فالواجب التصحيح^(١) نحو: (خزياً)، و(صدياً) مؤنثاً
خزيان وصديان.

ويعلل العلماء لإعلال الاسم دون الصفة بأن ذلك من باب التفريق بين
الاسم والصفة، يقول ابن عصفور: "وإنما فعلوا ذلك تفرقة بين الاسم والصفة.
وقلبوا الياء واواً في الاسم دون الصفة؛ لأن الاسم أخف من الصفة؛ لأن الصفة
تشبه الفعل، والواو أثقل من الياء فلما عزموا على إبدال الياء واواً جعلوا ذلك
في الاسم لخفته فكان عندهم، من أجل ذلك أحمل للثقل"^(٢).

ويضيف ابن جني تعليلاً آخر، حيث يقول: "ومما قلبت ياءه واواً للتصرف
وتعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها، وللفرق أيضاً بين الاسم والصفة
قولهم: (الشروى)"^(٣).

يوضح مراد ابن جني من هذا التعليل قوله: "إنهم إنما فعلوا ذلك في فعلى؛
لأنهم قد قلبوا لام (الفعلى) إذا كانت اسماً وكانت لامها واواً - طلباً للخفة
وذلك نحو: الدنيا والعليا والقصيا وهي من: دَنَوْتُ وَعَلَوْتُ وَقَصَوْتُ، فلما قلبوا
الواو ياء في هذا وفي غيره مما يطول تعداده، عوضوا الواو من غلبة الياء عليها في
أكثر المواضع بأن قلبوها في نحو: التقوى والثَّوَى واواً ليكون ذلك ضرباً من
التعويض والتكافؤ بينهما، فاعرفه، فإن أصحابنا استطرفوا هذا الفصل من

(١) انظر: الكتاب ٣٨٩/٤؛ والأصول ٢٦٦/٣؛ والمتصف ١٥٧/٢؛ وسر الصناعة ٨٨، ٨٧/١؛

٥٩١/٢؛ وشرح التصريف ٥٣٦؛ والتبصرة والتذكرة ٨٤١/٢؛ وشرح المفصل ٩٨/١٠؛

والممتع ٥٤٢/٢؛ وشرح الشافية للرضي ١٧٨/٣؛ وشرحها لركن الدين ١٢٧٠.

(٢) الممتع ٥٤٢/٢. وانظر: سر الصناعة ٥٩١/٢؛ وشرح الشافية للرضي ١٧٨/٣؛ والتصريح

٣٨٥/٢.

(٣) سر لصناعة ٥٩١/٢. وانظر: الممتع ٥٤٢/٢، ٥٤٣.

التصريف وعجبوا منه" (١).

وقد تباين موقف ابن مالك من هذا الإعلال فقد ذكر في التسهيل (٢) أن هذا الإعلال من الشاذ بينما ذكر في الألفية وفي شرح الكافية الشافية (٣) أنه من الغالب. يقول في الألفية.

مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوَ بَدَلُ يَاءٍ كَتَقَوَّى غَالِبًا جَاذَا الْبَدَلُ
يقول الأشموني عن موقف ابن مالك: "ما ذكره الناظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين - أعني في كون إبدال الياء واواً في فَعَلَى الاسم مطرداً وإقرار الياء فيها شاذ - وعكس في التسهيل فقال: وشذ إبدال الواو من الياء لَفَعَلَى اسماً. وقال أيضاً في بعض تصانيفه: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء (٤) في فَعَلَى اسماً كالنَّشَوَى" (٥).

وقد شذذ ابن مالك (٦) وابنه (٧) ثلاثة ألفاظ منه، هي: (سعيًا) (٨) اسم لمكان و(ريًا) (٩) اسم للرائحة، و(طغيا) اسم لولد البقرة الوحشية (١٠).

(١) سر الصناعة ١/٨٨، ٨٩.

(٢) انظر: ص ٣٠٩.

(٣) انظر: ٢١٢١/٤.

(٤) انظر: التعريف في ضروري التصريف ٤٨.

(٥) شرح الأشموني ٣١١/٤. وانظر: التصريح ٣٨٥/٢.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٢١٢١/٤؛ وأوضح المسالك ٣٥٠/٤؛ والارتشاف ٢٩٣/٨؛ وشفاء العليل ١٠٩٧/٣؛ والتصريح ٣٨٥/٢.

(٧) انظر: شرحه للألفية ٨٥٣؛ وأوضح المسالك ٣٥٠/٤؛ والتصريح ٣٨٥/٢.

(٨) انظر: اللسان (س ع ي) ٣٨٨، ٣٨٧/١٤.

(٩) انظر: اللسان (رو ي) ٣٤٥/١٤.

(١٠) انظر: اللسان (ط غ ي) ٨/١٥. وانظر: شرح الكافية الشافية ٢١٢١/٤؛ وأوضح المسالك

وقد اجاب العلماء^(١) عن هذه الألفاظ. فذكروا أن (ريّا) في أصلها صفة غلبت عليها الاسمية، فالتصحيح مراعاة للأصل.

أمّا (سعيّا) فتحتمل أن تكون صفة ثم سمي بها واستصحب التصحيح بعد النقل إلى الاسمية.

و(طغيا) يقال فيها (طُغِيَاً) بالضم وهو كثير فاستصحب التصحيح لما فتحت في (فَعْلَى) يقول الشيخ خالد الأزهرى: "كذا تعقبوه (ابن مالك)، وتبعهم الموضح، ثم قال في الحواشي وظهر لي بعدُ أن مراده شذوذ الاستعمال؛ فإنني قرأت بخطه في حاشيته هنا إبدال الواو من الياء لأمّا لَفَعْلَى لا يقاس عليه؛ لانتفاء السبب، واستلزام مزيد الثقل"^(٢).

٣٥٠/٤؛ والارتشاف ٥٩٣/١.

(١) انظر الكتاب ٣٨٩/٤؛ والارتشاف ٢٩٣/١؛ وأوضح المسالك ٣٥١/٤؛ والمساعد ١٥٩/٤؛

والتصريح ٣٨٥/٢؛ وشرح الأشموني ٣١١/٤.

(٢) التصريح ٣٨٥/٢.

المطلب الخامس

قلب الواو والياء ألفاً

وفيه مسألتان:

- ١- قلب الواو ألفاً.
- ٢- الحكم إذا اجتمع حرفان يستحقان الإعلال.

قلب الواو ألفاً

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن عباس، وابن يعمر، وأبي رجاء بخلاف، وعبد السلام أبي طالوت عن أبيه، وقتادة وهي: (أن بيوتنا عَوْرَة) ^(١) بكسر الواو ^(٢): "صحة الواو في هذا شاذة من طريق الاستعمال، وذلك أنها متحركة بعد فتحة، فكان قياسها أن تقلب ألفاً، فيقال: (عارة) كما قالوا: (رجل مال، وأمرأة مالة، وكبش صاف) ^(٣) ونعجة صافة، ويوم راح ^(٤)، وطان ^(٥)، ورجل نال، من النوال، وله نظائر.

وكل ذلك عندنا فعل، كرجل فَرِقَ وَحَذِرَ. ومثل (عَوْرَة) في صحة واوها قولهم: رجل عَوَزَ وَلَوَزَ ^(٦) أي لا شيء له ^(٧).

* * *

عَرَضَ ابن جني في النص السابق إلى إبدال الواو ألفاً. والألف تبدل من الواو

(١) سورة الأحزاب. آية: ١٣.

(٢) انظر القراءة في: معاني القرآن للفراء ٣٣٧/٢؛ ومعاني القرآن للزجاج ٢١٩/٤ بدون نسبة؛ وإعراب القرآن ٣٠٦/٣؛ ومختصر في شواذ القرآن ١١٩؛ والكشاف ٥٣٦/٣ بدون نسبة؛ وإعراب القراءات الشواذ ٣٠٤/٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ١٣٣/٤؛ والبحر المحيط ٢١٢/٧ ونسبها أيضاً لابن أبي عبله، وابن مقسم وإسماعيل بن سليمان عن أبي كثير.

(٣) كبش صاف: أي كثير الصوف. انظر: اللسان (ص و ف) ١٩٩/٩.

(٤) يوم راح: أي ذو ريح. انظر: اللسان (ر و ح) ٤٥٦/٢.

(٥) يوم طان: أي كثير الطين. انظر: اللسان (ط ي ن) ٢٧٠/١٣.

(٦) اللوز: الحفيف الصورة. هذه اللفظة إتباع لـ (عوز) فيقال: عوز لوز. انظر: اللسان (ل و ز) ٤٠٨/٥.

(٧) المحتسب ١٧٦/٢.

والياء بشروط - ذكرها الصرفيون - هي^(١):

الأول: أن يتحركا. وعليه فقد صحّا في القول والبيع لعدم تحركها.

الثاني: أن تكون حركتها أصلية لازمة لهما؛ ولذلك صحتا في جِيل وتَوَم مخففي

جِئِل وتوأم. وفي قوله تعالى: ﴿اشْتَرَوْا الضَّالَّاتِ﴾؛ وذلك لعروضها لأنها

للتخلص من التقاء الساكنين.

الثالث: أن يكون ما قبلها مفتوحاً. فإن ضم، نحو: (صُور) أو كسر، نحو:

(جِيل) وجب التصحيح.

الرابع: أن تكون الفتحة متصلة بهما في كلمة واحدة، وعليه فقد صحّا في نحو:

(جاءَ يَاسر).

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألاً يليهما ألف ولا ياء

مشددة، ولا نون توكيد. فإن سكن ما بعدهما - وهما عيناان - امتنع فيهما

الإعلال، نحو: (طويل وبيان) فلو حدث إعلال لأدى ذلك إلى التقاء

الساكنين فيلزم حذف أحدهما، وهذا ملبس.

كما يمتنع الإعلال إذا وقع بعدهما - وهما لامان - ألف أو ياء مشددة أو

نون توكيد، نحو: (عصَوَان وفتَيَان) ونحو: (علويّ) ونحو: (ارَضِينَّ).

السادس: ألا تكون إحداهما عيناً لـ (فَعِل) الذي الوصف منه على (أَفْعَل) نحو:

(عَوَرَ) فهو أَعْوَرَ و(غَيِد) فهو أغيد.

السابع: ألا تكون الكلمة مصدراً لـ (فَعِل) الذي الوصف منه على أَفْعَل فَعْلَاءً

كالعَوَر والغَيْد.

(١) انظر: شرح التصريف ٢٩١؛ وشرح الملوكي ٢٢٠ وما بعدها؛ وأرضح المسالك ٣٥١/٤؛

وشرح الأشموني ٣١٤/٤؛ وشرح التصريح ٣٨٦/٢.

الثامن: -وهو شرط خاص بالواو- أن تكون الواو عيناً لافتعل الدّال على معنى التفاعل: أي التشارك في الفاعلية والمفعولية، نحو: (اجتَوَرُوا واشتَوَرُوا) بمعنى: تجاوزوا وتشاوروا. فإن كانت عيناً لافتعل الذي لا يدل على التفاعل وجب الإعلال نحو: (اجتاز) أصلها: اجتَوَز.

التاسع: ألا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال. فإذا اجتمع حرفا علة وكان كل منهما مقتضياً للقلب ألفاً صححت العين وأعلت اللام؛ ذلك أن الطرف محل تغيير. فنحو: (الحَوَى) أصله (الحَوَوُ) اجتمع حرفان مستحقان للإعلال بالقلب ألفاً فصحت العين وأعلت اللام بقلبها ألفاً. وكذلك (الحَيَا) -وهو يائي- وقد تعل العين شذوذاً كما في (غاية) و(آية) و(ثاية)^(١).

العاشر: ألا يكون عيناً لما آخره زيادة تختص بالأسماء؛ فالزيادة^(٢) هذه مبعدة له عما هو أصل في الإعلال وهو الفعل. ولذلك صحّ نحو: (جَوَلان وسَيَلان). وقد حكم ابن جني على كلمة (عَوْرَة) في هذه القراءة بالشذوذ لاقتضائها للقلب، وذلك لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها، وأن القياس فيها (عارة)^(٣).

وقد اعترض عليه السمين الحلبي في ما ذهب إليه حيث يقول: "... وفيه نظر؛ لأن شرط ذلك في الاسم الجاري على الفعل أن يعتل فعله، نحو: (مقام ومقال). وأما هذا ففعله صحيح، نحو: (عَوْر). وإنما صح الفعل وإن كان فيه مقتضى الإعلال لمدرّك آخر وهو أنه في معنى ما لا يعلّ وهو (أعور). ولذلك

(١) انظر: ص ٧٥٣ من هذا البحث.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢١٣٢/٤؛ وشرح الألفية لابن الناظم ٨٥٨؛ وشرح الأشموني ٣١٧/٤.

(٣) انظر: المحتسب ١٧٦/٢. وانظر: ص ٧٤٩ من هذا البحث.

لم يُتَعَجَّب من عَوْرَ وبابه" (١). وهو موافق في هذا الاعتراض لأبي حيّان (٢).
 فد(عَوْرَ) الواو فيه لم تعلّ؛ لأنها واقعة عيناً ل(فَعِلَ) الذي لوصف منه على
 أفْعَل، و (عَوْرَ) موافقة لاعَوْرَ في المعنى ولذلك صحت تنبيهاً على هذه الموافقة
 وحملًا على أصلها هذا الذي لم تعلّ فيه، وهو (اعورّ). وقد امتنع إعلال
 (اعورّ)؛ حتى لا يؤدي ذلك إلى التباس؛ لأنه لو حدث إعلال بنقل حركة الواو
 إلى العين وحذفت همزة الوصل وقلبت الواو ألفاً للزم حذف إحدى الألفين
 فتصير الكلمة (عَارّ) فلا يُدْرَى أهى صيغة (افعالّ) بعد إعلالها أو (فاعِلّ)
 المضاعف (٣).

وما ذكره ابن جني من أن (يوم راح) على وزن (فَعِلَ) ليس على إطلاقه بل
 يجوز فيه أن يكون محذوفاً من فاعل، ولعله اختيار له - يقول في موضع آخر:
 "وعلى ذلك أجازوا في (يوم راح) و(رجل خاف) أن يكون فَعِلاً، وأن يكون
 فاعلاً محذوف العين لالتقاء الساكنين" (٤). وهو في هذا موافق لشيخه أبي علي
 الفارسي (٥).

(١) الدر المصون ١٠١/٩.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢١٢/٧.

(٣) انظر: الكتاب ٣٤٤/٤؛ والمنصف ٢٥٩/١؛ وشرح المفصل ١٧/١٠، ٧٤، ٧٥؛ وشرح الشافية

للرضي ١٢٣/٣، ١٢٤؛ وشرحها لركن الدين ١١٨٢، ١١٨٣.

(٤) الخصائص ٤٩٣/٢. وانظر: الحجة ٢٢٥/٤؛ والنسان (ر و ح) ٤٥٥/٢.

(٥) انظر: الحجة ٢٢٥/٤.

الحكم إذا اجتمع حرفان يستحقان الإعلال

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الحسن في قوله تعالى (وَلَمْ يَعْ يَخْلُقْهُنَّ)^(١)
بكسر العين وسكون الياء^(٢):

"هذا مذهب ترغّب العرب عنه، وهو إعلال عين الفعل وتصحيح لامه، وإنما جاء ذلك في شيء من الأسماء، وهو غاية، وآية، وثاية^(٣)، وطاية^(٤). وقياسها غَيَاة، وأَيَاة، وَطَيَاة، وَثَيَاة، أو ثَوَاة. ولم يأت هذا في الفعل إلا في بيت شاذ أنشده الفراء وهو قول الشاعر:

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النَّسَاءِ سَبِيكَةٌ تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْتَهَا فَتُعْسِي^(٥)

فأعل العين وصحح اللام، ورفع ما لم ترفعه العرب. وإنما تعله، نحو: يرمي ويقضى. وكذلك قوله: ﴿وَلَمْ يَعْ يَخْلُقْهُنَّ﴾ أجراه مجرى لم يَبْعُ، فحذف العين، لسكونها، وسكون الياء الثانية. ووزن لم يَعْ لم يَفِلْ مثل لم يَبْعُ، والعين محذوفة لالتقاء الساكنين^(٦).

* * *

(١) سورة الأحقاف. آية: ٣٣.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١٤٠؛ والمحزر الوجيز ١٠٦/٥؛ وإعراب القراءات الشواذ ٤٨١/٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ١٨٧/١٦؛ والبحر المحيط ٦٧/٨؛ والدر المصون ٦٧/٨.

(٣) الثاية: ثاية الإبل: مأوى الإبل وهي عازبة أو مأواها حول البيت. انظر: اللسان (ث و ا) ١٢٦/٤.

(٤) الطاية: السطح الذي ينام عليه. انظر: اللسان (ط ي ا) ٢٢/١٥.

(٥) البيت من (الكامل). انظر: معاني القرآن للفراء ٤١٢/١؛ والمنصف ٢٠٦/٢؛ والمتع ٥٨٥/٢؛ وشرح الشافية لركن الدين ١١٧٧؛ وتوضيح المقاصد ١١١/٦؛ والمساعد ٢٦٠/٤؛ وشرح الأشموني ٣٤٩/٤.

(٦) المحتسب ٢٦٩/٢.

عَرَضَ ابن جني في نصه السابق إلى ما اجتمع فيه حرفان يستحقان الإعلال، وهو إعلال العين دون اللام؛ إذ اشترط الصرفيون ألا تكون الواو أو الياء متلوة بحرف يستحق الإعلال^(١). فإذا كان الأمر كذلك صحت العين وأعلت اللام؛ لأن محل التغير الطرف والعين تحصّنت بوقوعها في حشو الكلام. هذا هو القياس.

ولكن شذت ألفاظ عن هذه القاعدة ومنها - ما ذكره ابن جني - غاية وآية وراية وثاية. يقول ابن عصفور: "وقد شذ أليفاظ في هذا الفعل فأعلت فيها العين. ومنها (آية) و (راية) و (ثاية) و (غاية) و (طاية) وكان حقها أن يعتل فيها اللام ويصح العين، والذي سهل ذلك كون هذه الألفاظ أسماءً، فلا تتصرف، فيلزم فيها من الإعلال والتغير ما يلزم في الفعل"^(٢).

فغاية أصلها (غَيَّيَّة) فالعين واللام مستحقتان للإعلال بقلبهما ألفاً؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فالقياس أن تعلّ اللام وتصح العين فيقال (غياة) ولكن شذت فقليل (غاية).

أمّا التمثيل بـ (آية) إطلاقاً وتعميماً ففيه نظر. وذلك أن (آية) قد اختلف أهل التصريف فيها على عدة أقوال تقدم ذكرها في بابها^(٣) - وإنما الذي يتوافق منها مع ما يريده ابن جني هو قول الخليل^(٤)، إذ يرى أن أصل آية (أَيَّيَّة) ووزنها (فَعَلَّةٌ)، ثم قلبت عين الكلمة - الياء الأولى - ألفاً على غير قياس، مع اقتضاء الياء الثانية - لام الكلمة - للقلب وهو القياس في هذه الحال، ولكن عُدل عنه شذوذاً.

(١) انظر: ما سبق ص ٧٥١.

(٢) الممتع ٥٨٢/٢؛ والارتشاف ٣٠٠/١.

(٣) انظر: الميزان الصرفي من هذا البحث ص ٥٩٩.

(٤) انظر: الكتاب ٣٩٨/٤؛ والارتشاف ٣٠٠/١؛ وشرح الأشموني ٣١٧/٤؛ والممتع ٥٨٢/٢.

وفي كلام ابن جني في توجيه القراءة إجمالاً، وتفصيله على النحو الآتي:

أ - أن الأصل في هذا الفعل (تَعْيِي) على وزن يَفْعِلُ بكسر العين مثل: يَرُوي.

ب - ثم حدث في الكلمة إعلال بالنقل فنقلت حركة العين الياء الأولى إلى فاء الكلمة فصارت: (تَعْيِي) كما حدث في الفعل: يَبِيعُ إذ أصله: يَبِيعُ، ثم أدغمت الياء في الياء فقبل (يَعْيِي).

ج - عند دخول الجازم تحذف الياء الأول؛ لالتقاء الساكنين فأصلها (لم يَبِيعِي) فتصير (لم يَبِيعِي) على وزن لم يَفْعِلْ، مثل: لم تَبِعْ.

وهذا إعلال شاذ كما ذكر ابن جني، والقياس أن يعلّ الحرف الثاني من المعتلين وهو لام الكلمة، فيقال فيها: (تَعْيِي) مثل تَرُوي، ويكون بعد الجزم (لم تَعْيِي) مثل (لم يَسْتَحْيِي) من يَسْتَحْيِي.

والجامع بين تنظير ابن جني بآية وغاية وهذه المسألة هو أن لا يجمع في كلمة بين إعلالين؛ لأنه إجحاف^(١) بحق الكلمة، وألا يقدم إعلال العين على اللام.

أمّا تنظيره واستشهاده بالبيت فينم عن تصور صرفي دقيق، فوجه الشبه في مطلق إعلال العين بالنقل في حركتها. وعدم إعلال اللام بحذف حركتها، ولذا ظهرت الضمة على اللام فارتفع. والأصل: (تَعْيِي)، فيعلّ في نظائرها بحذف الضمة من اللام استثقلاً: (تَعْيِي) كما في (تَحْيِي)، ولكنه قدم إعلال العين بنقل حركتها - الكسرة - إلى الفاء، فسكنت العين، فكان لا بد من أن تظهر الضمة على اللام إذ المدغم يكون بسكون الأول وحركة الثاني^(٢).

(١) انظر في اجتماع الاعلالين وأنه إجحاف: الكتاب ٣٧٦/٤؛ وشرح المفصل ١٧/١٠؛ وشرح الشافية للرضي ١١٣/٣.

(٢) انظر: شرح الشافية لركن الدين ١١٧٦.

وقد وجّه أبو حيان هذه القراءة توجيهاً آخر حيث يقول: "ووجهه أنه في الماضي فتح عين الكلمة كما قالوا في (بَقِيَ) (بَقَا) وهي لغة لطية، ولما بنى الماضي على (فَعَلَ) بفتح العين بنى مضارعه على (يَفْعِل) بكسر العين فجاء (يَعْيِي) فلما دخل الجازم حذف الياء [الثانية] فبقي (يَعْيِي) [مثل لم يَرْمِ] فنقل حركة الياء إلى العين فسكنت الياء وبقي (يَعْيِي)"^(١).

والذي سوّغ نقل حركة الياء إلى العين على مذهب أبي حيان هو استئصال الكسرة على الياء، ولو نقلوا في نظيره (لم يَرْمِ) على مذهبه لقالوا: (لم يَرِمْ) وهو ملبس - كما ترى - بالفعل رَامَ يَرِيم (لم يَرِمْ)، ولعل هذا ما جعل ابن جني يتجافى عن مثل هذا التوجيه.

والخلاصة أن المحذوف عند ابن جني هو عين الفعل والوزن عنده (لم يَفِل) والمحذوف عند أبي حيان هو اللام، والوزن (لم يَفِع).

(١) البحر المحيطة ٦٧/٨؛ وانظر: الدر المنصور ٦٨٠/٩؛ والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ٨١.

المبحث الثالث

الإعلال بالحذف

وفيه المسائل الآتية:

- ١- حذف الألف والهمزة.
- ٢- حذف الياء.
- ٣- حذف الحرف الزائد في المضارع.
- ٤- الحذف في الحرف المشدّد.
- ٥- التخفيف في هيّن وميّت وما شاكلها.
- ٦- حذف النون.

١- حذف الألف والهمزة

قال أبو الفتح - في الاحتجاج لقراءة علي بن أبي طالب، وعروة بن الزبير، وأبي جعفر محمد بن علي، وأبي عبد الله جعفر بن محمد في قوله تعالى: (وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ) ^(١) - بفتح الهاء ^(٢):

"أما (ابنَه) فإنه أرد ابنها كما يُروى عن عروة فيما قرأ: (ابنَها) ^(٣). يعني ابن امرأته؛ لأنه قد جرى ذكرها في قوله سبحانه: ﴿وَأَهْلَكَ﴾ ^(٤)، فحذف الألف تخفيفاً، كقراءة من قرأ: "يا أَبْتَ" قال أبو عثمان يريد: يا أبتاه ... وأنشدنا البيت الذي أنشده أبو الحسن وابن الأعرابي جميعاً:

فَلَسْتُ بِمُذْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بلهفَ ولا بليْتَ ولا لَوَانِي ^(٥)
أراد بلهفاً، وغيره ^(٦).

* * *

(١) سورة هود. آية: ٤٢.

(٢) انظر القراءة في: إعراب القرآن ٢/٢٨٤ بدون نسبة؛ ومختصر في شواذ القرآن ٦٥ ونسبها لهشام ابن عروة؛ والكشاف ٢/٣٧٥؛ والمحزر الوجيز ٣/١٧٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٦٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٩/٣٦؛ والبحر المحيط ٥/٢٦٦؛ والدر المصون ٦/٣٢٩.

(٣) انظر القراءة في: إعراب القرآن ٢/٢٨٤ بدون نسبة؛ ومختصر في شواذ القرآن ٦٥ ونسبها لهشام ابن عروة؛ والكشاف ٢/٣٧٥؛ والمحزر الوجيز ٣/١٧٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٦٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٩/٣٦؛ والبحر المحيط ٥/٢٦٦؛ والدر المصون ٦/٣٢٩.

(٤) سورة هود. آية: ٤٠.

(٥) البيت من (الوافر). ولم اهتمد لقائله. وانظر فيه: معاني القرآن للأخفش ١/٧٢، ٨٠؛ والخصائص ٣/١٣٥؛ والمحتسب ١/٢٧٧؛ ٣٢٣؛ وشرح التصريف ٦/٤٠؛ والمحزر الوجيز ٣/١٧٤؛ والمقرب ١/١٨١؛ والبحر المحيط ٥/٢٢٧؛ والدر المصون ٦/٣٢٩؛ وشرح الأشموني ٢/٢٨٢.

(٦) المحتسب ١/٣٢٢، ٣٢٣.

الحذف غير القياس: هو ما ليس له علة تصريفية تقتضيه بل هو لمجرد التخفيف، وليس له ضابط بل هو مقصور على السماع^(١).

ومن هذا الحذف حذف الألف، وهو قليل وذلك لخفتها للدلالة الفتحه قبلها عليها^(٢).

وقد خطأ النحاس أبا حاتم في تجويزه حذف الألف حيث يقول: "زعم أبو حاتم أنها تجوز على أنه يريد ابنها ثم يحذف الألف كما تقول ابنه فتحذف الواو. قال أبو جعفر: هذا الذي قاله أبو حاتم لا يجوز على مذهب سيويه؛ لأن الألف خفيفة فلا يجوز حذفها والواو ثقيلة يجوز حذفها"^(٣).

وقد اعترض عليه ابن عطية^(٤) في ذلك، ووافقه السمين الحلبي^(٥) في هذا الاعتراض.

ومن قال بمثل توجيه ابن جني ابن عطية^(٦)، والعكبري^(٧)، والقرطبي^(٨)، وأبو حيان^(٩)، والسمين الحلبي^(١٠).

(١) انظر: المقتضب ٢٣١/١؛ والأصول ٣٢٤/٣؛ والتكملة ٤٢٧؛ وسر الصناعة ٧٧٠/٢؛ وشرح التصريف ٣٩٣؛ وشرح الشافية للرضي ٢٩٢/٣.

(٢) انظر: الخصائص ١٣٤/٣؛ وسر الصناعة ٧٢٧/٢؛ وشرح التصريف ٤٠٥؛ وشرح الملوكي ٣٨٣؛ والممتع ٦٢١/٢؛ والبحر المحيط ٢٢٧/٥؛ والدر ٣٢٩/٦.

(٣) إعراب القرآن ٢٨٤/٢.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ١٧٣/٣.

(٥) انظر: الدر المصون ٣٢٩/٦.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ١٧٣/٣.

(٧) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٦٦٢/١-٦٦٣.

(٨) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٦/٩.

(٩) انظر: البحر المحيط ٢٢٦/٥-٢٢٧.

(١٠) انظر: الدر المصون ٣٢٩/٦.

وما قاسه ابن جني من حمل (أَبْنَه) على (أَبَتَ) بعيدٌ؛ إذ الألف المبدلة من الياء في (أَبَتَا)، وأصلها: (أَبَيْتَ) فيه جمع بين العوض والمعوّض عنه -فالتاء بعد حذف الألف- عوض عن الألف؛ إذ الألف في الأصل عوض عن الياء التي قلبت ألفاً؛ فحذف الألف لعوضٍ. بخلاف (ابنه) فلا عوض. فيبعد أن يقاس عليه الشاهد المذكور في نص المسألة.

ومن حذف الألف غير القياس حذف الألف من (فاعل) ونحوها نحو: القانطين وردت القنطين محذوفة الألف. وعلى هذا الحذف وَجَّه ابن جني كثيراً من القراءات الشاذة التي أوردها^(١)، وهو كما قيل محكوم بالسماع. ومما يحذف همزة الاستفهام^(٢) وهو حذف شاذ للضرورة، وقيل إنه اختيار^(٣). ومن ذلك قول الأسود بن يعفر:

لَعَمْرِكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرٍ^(٤)
وهو قبل الحذف: أَشُعَيْثُ... وعلى هذا الحذف وَجَّه ابن جني بعض القراءات^(٥).

(١) انظر: ١٨١/١، ١٨٢/١، ٢٧٢-٢٧٣/١، ٢٩٩/١، ٣٤١/١، ٥٤/٢، ١٢٤/٢، ٣٥٠/٢.

(٢) انظر: الكتاب ١٧٤/٣؛ والمقتضب ٢٩٤/٣؛ وشرح الأشموني وحاشية الصبان ١٠١/٣.

(٣) انظر: الصبان ١٠١/٣.

(٤) البيت من (الطويل). وانظر فيه: الكتاب ١٧٥/٣؛ والمقتضب ٢٩٤/٣؛ والدر المصون

١٧٠/٨؛ والتصريح ١٤٣/٢؛ وشرح الأشموني ١٠١/٣، ١٠٢.

(٥) انظر: المحتسب ٥٠/١، ٢٥٠/٢، ٢٥٤/٢، ٢٨١/٢، ٣٢٢/٢.

٢- حذف الياء

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الحسن والثقفى والأعمش: (أُولِي الْأَيْدِ)^(١)
بغير ياء^(٢):

"يَحْتَمِلُ ذَلِكَ أَمْرَيْنِ:

أحدهما: أنه أراد (بالأيد): ﴿بِالْأَيْدِي﴾ على قراءة العامة إلا أنه حذف الياء تخفيفاً،
كما قال: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكُرُ﴾^(٣) وغير ذلك مما حذف فيه الياء تخفيفاً.
والآخر أن يكون أراد (بالأيد): القوة أي: القوة في طاعة الله والعمل بما يرضيه
... فـ(الأيدي) هنا إنما هي جمع اليد التي هي القوة، لا التي هي الجارحة ولا النعمة،
لكن كقولك له يد في الطاعة، وقدم في المتابعة. فالمعنيان إذاً واحد، وهو البصيرة
والنهضة في طاعة الله"^(٤).

* * *

عرض ابن جني هنا لحذف الياء مع أل التعريف، وقد علل لهذا الحذف بأن
أل التعريف أشبهت التنوين؛ ذلك أنهما من علامات الاسم، فلما تحقق هذا
التشابه حذفت الياء مع أل التعريف كما حذفت مع التنوين. يقول: "... شبه
الأول لام المعرفة في (الغوان) و(الأيد) بالتنوين من حيث كانت هذه الأشياء من

(١) سورة ص. آية: ٤٥.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١٣١، والكشاف ١٠١/٤ ونسبها أيضاً لابن مسعود؛
والحرر الوجيز ٥٠٩/٤ ونسبها أيضاً لابن مسعود؛ وإعراب القراءات الشواذ ٣٩٨/٢ بدون
نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ١٩٢/١٥ ونسبها أيضاً لعبد الوارث؛ والبحر المحيط ٣٨٥/٧
ونسبها أيضاً لابن مسعود؛ والدر المصون ٣٨٢/٩ ونسبها أيضاً لابن مسعود.

(٣) سورة القمر. آية: ٦.

(٤) المحتسب ٢٣٣/٢. وانظر: ٣٤٩/١.

خواص الأسماء معتقبة عليها فحذف الياء لأجل اللام كما يحذفها لأجل التنوين^(١).
وقد اعترض عليه أبو حيان في هذا التعليل - وإن لم يصرح بالمعترض عليه -
فقال: "... قيل: يراد الأيدي، حذف الياء اجتزاء بالكسرة عنها. ولما كانت
"أل" تعاقب التنوين حذفت الياء معها كما حذفت مع التنوين، وهذا تخريج لا
يسوغ؛ لأن حذف هذه الياء مع وجود أل ذكره سيبويه في الضرائر^(٢). ووافقه
السّمين الحلبي^(٣) في هذا الاعتراض.

وما ذكره ابن جني تعليلاً للحذف وأنه من باب التخفيف هو
أحد سببين للحذف فقد ذكر العكبري تعليلاً آخر: وهو أنه من باب إجراء
الوصل مجرى الوقف^(٤)، وما كان بأل من المنقوص يجوز الوقف عليه بحذف
الياء^(٥) كوقف الجمهور على ﴿التَّالِقِ﴾^(٦)، وممن وافقه في ذكر هذا
التعليل القرطبي^(٧).

(١) سر صناعة الإعراب ٧٧٢/٢، ٧٧٣.

(٢) البحر المحيط ٣٨٥/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٨٣/٩، ٣٨٢.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٣٩٨/٢.

(٥) انظر: شرح التصريح ٣٤٠/٢.

(٦) سورة غافر. آية: ١٥.

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٩٢/١٥.

٣- حذف الحرف الزائد في المضارع

قال أبو الفتح - في الاحتجاج لقراءة السلمي، والحسن، وابن محيصن، وسلام، وقتادة : (يَوْقَدُ من شجرة مباركة)^(١):

"المشكل من هذا (يَوْقَدُ)؛ وذلك أن أصله يتوقد، فحذف التاء لاجتماع حرفين زائدين في أول الفعل، وهما الياء والتاء المحذوفة، والعر في هذا إنما تحذف التاء إذا كان حرف المضارعة قبلها تاء. نحو (تفكرون) و(تذكرون)؛ والأصل تتفكرون وتذكرون، فيكره اجتماع المثلين زائدين، فيحذف الثاني منهما طلباً للخفة بذلك. وليس في يتوقد مثلاً فيحذف أحدهما لكنه شبه حرف مضارعة بحرف مضارعة، أعني شبه الياء في يتوقد بالتاء الأولى في تتوقد إذا كانا زائدين، كما شبهت التاء والنون في تعد ونعد بالياء في يعد، فحذفت الواو معهما كما حذفت مع الياء في يعد"^(٢).

* * *

يحذف الحرف الزائد للاستئصال جوازاً في المضارع من صيغتي (تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ) المبدوءة بتاء المضارعة، وقد اختلف العلماء في المحذوف أهـي التاء الأولى أم التاء الثانية؟.

فذهب سيبويه^(٣) وجمهور البصريين إلى أن المحذوف من نحو (تتفكرون) هو

(١) سورة النور. آية: ٣٥. وانظر القراءة في: الكشف ٢٤٧/٣ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز

١٨٤/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٨٥/٢؛ وتفسير البيضاوي ٥٦/٧ بدون نسبة؛ والبحر

المحيط ٤٢٠/٦؛ والدر المصون ٤٠٧/٨؛ وحاشية الشهاب ٥٧، ٥٦/٧.

(٢) المحتسب ١١٠/٢، ١١١.

(٣) انظر: الكتاب ٤٧٦/٤، والإنصاف ٦٤٨/٢؛ وشرح المفصل ١٥٢/١٠؛ وشرح الشافية

للرضي ٢٩٠/٣؛ وشرحها لركن الدين ١٤٣٣؛ والارتشاف ٣٣٩/١؛ والمساعد ٢٧٩/٤؛

التاء الأصلية، وهي التاء الثانية.

وذهب الكوفيون^(١) إلى أن المحذوف هو تاء المضارعة التاء الأولى؛ وذلك لأنها زائدة عن بنية الفعل والتفاعل فكان حذف الزائد أولى من حذف الأصلي، والأصلي أقوى من الزائد فوجب حذف الأضعف. ونصّ الزجاجي وابن مالك على أنه مذهب هشام الكوفي دون التصريح بالكوفيين عامة^(٢)، ونُقِلَ - كما سلف - عن الكوفيين عامة. أمّا أدلة البصريين^(٣) فهي:

أولاً: أن التاء الزائدة - هنا - لها معنى والأصلية ليس لهما معنى فلما اجتمعا وجب حذف إحداهما وكان حذف ما لم يكن فيها معنى أولى. ثانياً: أن الثانية هي المكررة وهي التي حصل بها الثقل فوجب حذفها. ثالثاً: أنه فيما تصدر فيه نونان نحو (نُجِّي) قيل (نُجِّي) فدل ذلك على أن المحذوف هو النون الثانية ودليلنا في ذلك الحركة، فذلك الحال هنا. رابعاً: أن الثانية - في حال الإدغام - هي التي تسكن وتدغم كما في (أزَيْنت وتذكرون) والتغير فيهما جرّاً على الحذف. وذهب بعضهم إلى^(٤) إجازة حذف الأولى أو الثانية دون تحديد، وقد نسبه

=

وائتلاف النصرة ١٣١؛ والتصريح ٤٠١/٢؛ وشرح الأشموني ٣٥١/٤.

(١) انظر: الإنصاف ٦٤٨/٢؛ وشرح المفصل ١٥٢/١٠؛ وشرح الشافية للرضي ٣٩٠/٣؛ والارتشاف ٣٣٩/١؛ وشرح الأشموني ٣٥١/٤.

(٢) انظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى ١٨٣؛ والتسهيل ٣٢٤.

(٣) انظر: المحتسب ١١١/٢؛ والإنصاف ٦٤٨/٢؛ وشرح الشافية للرضي ٢٩٠/٣؛ والتصريح ٤٠١/٢؛ وشرح الأشموني ٣٥١/٤.

(٤) انظر: إعراب القرآن ١٤٨/٣؛ وشرح الشافية للرضي ٢٩٠/٣.

ابن الأنباري إلى الفراء^(١).

والراجع ما عليه البصريون، وفي أدلتهم رد على ما احتجّ به الكوفيون.
وابن جني في توجيهه لهذه القراءة قد حمل الياء في (يوقد) على التاء
في (توقد).

ونظر لهذا بما حصل للفعل المثال الواوي الثلاثي المجرد من حذف فائه في
المضارع حيث قيل في وعد: يعد فحذفت الواو لوقوعها بين الياء المفتوحة
والكسرة في المضارع؛ وذلك أن الكسرة جزء من الياء والفتحة جزء من الألف،
وحمل المضارع المبدوء بغير الياء على المضارع المبدوء بالياء من باب الاطراد^(٢).

فشبه ابن جني الحمل هناك بالحمل هنا، وهو تشبيه قوي.
وممن قال بتوجيه ابن جني -هذا- الزمخشري^(٣)، وابن عطية^(٤)،
والعكبري^(٥)، والبيضاوي^(٦)، وأبو حيّان^(٧)، والسّمين الحلبي^(٨)، والشّهاب
الحفاجي^(٩).

(١) انظر: شرح السبع الطوال ١٤٣.

(٢) انظر: الكتاب ٥٣، ٥٢/٤؛ والأصول ٢٧٦/٣؛ والملوكي ٤٣؛ والمنصف ١٨٤/١؛ وشرح
الكافية الشافية ١٦٣؛ وشرح التصريف ٣٧٤؛ وشرح الملوكي ٣٣٣؛ وشرح المفصل ٩٥/١٠؛
وشرح الشافية للرضي ٨٨/٣؛ وشرحها لركن الدين ١١٤٨.

(٣) انظر: الكشف ٢٤٧/٣.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ١٨٤/٤.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٨٥/٢.

(٦) انظر: تفسير البيضاوي ٥٦/٧.

(٧) انظر: البحر المحيط ٤٢٠/٦.

(٨) انظر: الدر المصون ٤٠٨، ٤٠٧/٨.

(٩) انظر: حاشية الشهاب ٥٧، ٥٦/٧.

٤- الحذف في الحرف المشدد

ومن الحذف غير القياس حذف الحرف المدغم، كحذف الباء في رُبَّ^(١). فقالوا تخفيفاً (رُبَّ) وقد تعرّض ابن جني لهذا التخفيف عرضاً في كتابه المحتسب^(٢). ومن هذا التخفيف قول الشاعر^(٣):

أزهير إن يشب القذال^(٤) فإنه رُبَّ هَيْضِلٍ^(٥) لَجِبٍ^(٦) لَفَقْتُ بهيْضِلٍ

ومن هذا الحذف أيضاً تخفيف اسم الفعل (أَفَّ)^(٧). وعلى هذا التخفيف وجّه ابن جني قراءة ابن عباس (أَفَّ)^(٨) في قوله تعالى: (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفَّ)^(٩) وأبقوا الفتحة فيها دلالة على أنها كانت ثقيلة مفتوحة^(١٠).

والحركة بعض الحرف وقد تحذف هذه الحركة على غير قياس، استثقالاً لتوالي الحركات كما في (يَعِدُّكُمْ) والأصل (يَعِدُّكُمْ) فحذفت الحركة للتخفيف وعلى هذا وجّه ابن جني كثيراً من القراءات الشاذة^(١١).

(١) انظر: الكتاب ٤٥٢/٣؛ والملوكي ٥٥؛ والأزهية في علم الحروف ٢٦٤؛ وشرح التصريف ٤٢٤؛ وشرح المفصل ٣١/٨؛ وشرح الملوكي ٤٢٨؛ والمتع ٦٢٦/٢.

(٢) انظر: ٤١/١؛ ٢٣٣/٢.

(٣) البيت من (الكامل) لأبي كبير الهذلي. انظر: معاني الحروف للرماني ١٠٧؛ وشرح التصريف ٤٢٤؛ وشرح الملوكي ٤٢٨؛ وشرح المفصل ١١٩/٥؛ ٣١/٨؛ والمتع ٦٢٧/٢.

(٤) القذال: جماع مؤخر الرأس. انظر: المعجم الوسيط (ق ذ ل) ٧٢٢/٢.

(٥) الهيضل: الجيش الكبير. انظر: المعجم الوسيط (هـ ض ل) ٩٨٧/٢.

(٦) اللجب: ارتفاع الأصوات. انظر: المعجم الوسيط (ل ج ب) ٨١٥/٢.

(٧) انظر: سر صناعة الإعراب ٢٦٤؛ والمفتاح في الصرف ١٠٢؛ وشرح التصريف ٤٢٨؛ شرح المفصل ٣١/٨؛ وشرح الملوكي ٤٣٧؛ والمتع ٦٢٨/٢.

(٨) انظر: المحتسب ١٨/٢؛ وانظر في القراءة: مختصر في شواذ القرآن ٧٩؛ وإعراب القراءات ٧٨٥/١.

(٩) سورة الإسراء. آية: ٢٣.

(١٠) انظر: شرح الملوكي ٤٣٨.

(١١) انظر: المحتسب ١٩٩/١، ٢٢٧/١، ٢٧٣/١، ٢٠٩/٢، ٣٣٨/٢، ٣٤٦/٢، ٣٧٣/٢.

ويقول أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة ابن يعمر: (حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ...) ^(١) - خفيفة - ^(٢):

"أصله (فَمَرَّتْ بِهِ) مثقلة كقراءة الجماعة، غير أنهم قد حذفوا نحو هذا تخفيفاً لثقل التضخيف. وحكى ابن الأعرابي فيما رويناه عنه فيما أحسب: ظننت زيذاً يفعل كذا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ ^(٣) فيمن أخذه من القرار لا من الوقار، وهذا الحذف في المكسور أسوغ؛ لأنه اجتمع فيه مع التضخيف الكسرة وكلاهما مكروه، وهو قوله تعالى: ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ ^(٤) أي ظَلَّلَتْ، وقالوا مَسَّتْ يده أي مَسِسْتُهَا. وقال أبو زييد ^(٥):

خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ ^(٦) مِنَ الْمَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شُوسٌ ^(٧)

أراد أَحَسَّنَ وهذا وإن كان مفتوحاً فإنه قد حُمِلَ الهمزة الزائدة فازداد ثقلًا ^(٨).

* * *

(١) سورة الأعراف. آية: ١٨٩.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٥٣؛ والكشاف ١٧٦/٢؛ والمحرر الوجيز ٤٨٦/٢ ونسبها أيضاً لابن عباس؛ وإعراب القراءات الشواذ ٥٧٩/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٩٦/٧ ونسبها أيضاً لابن عباس؛ وتفسير البيضاوي ٤١٧/٤ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٤٣٧/٤ ونسبها أيضاً لابن عباس وأبي العالية وأيوب؛ والدر المصون ٥٣٣/٥ كذلك.

(٣) سورة الأحزاب. آية. ٣٣

(٤) سورة ل. آية: ٩٧.

(٥) البيت من (الوافر). انظر: المقتضب ١٤٥/١؛ ومحالس ثعنب ٤١٨/٢؛ والمنصف ٨٤/٣؛ والخصائص ٤٣٨/٢؛ وشرح التصريف ٥٢٠؛ وشرح المفصل ١٥٤/١٠؛ والمساعد ١٩٩/٤.

(٦) العتاق من المطايا: النجائب. انظر اللسان (ع ت ق) ٢٣٥/١٠.

(٧) الشُوس: جمع أشوس أو شوساء وهو الذي ينظر بمؤخرة عينه. انظر: اللسان (ش وس) ١٥١/٦.

(٨) المحتسب ٢٦٩/١؛ وانظر ٧٦/٢، ٢٣٢/٢ وما بعدها.

عَرَضَ ابن جني في نصه السابق إلى حذف العين من المضعف على اختلاف أحواله وحرركاته.

فأقول:

١- المضعف الثلاثي المجرد مكسور العين في حال اتصاله بضمير الرفع المتحرك -نحو ظل ومسّ ونحوها- لك فيها ثلاثة أوجه^(١):

الأول: الإتمام فتقول: ظَلَلْتُ، وَمَسَّيْتُ.

الثاني: حذف العين مع بقاء فتحة الفاء. فتقول: ظَلْتُ، وَمَسْتُ.

الثالث: حذف العين مع نقل حركتها إلى الفاء. فيقال: ظَلْتُ، وَمَسْتُ.

أما ابن مالك فقد اضطرب موقفه ففي شرح الكافية الشافية يرى أن المحذوف هو اللّام^(٢). أمّا في التسهيل^(٣) فيرى أن المحذوف هو العين.

وإن كانت العين مفتوحة نحو (هَمَمْتُ) فيتعين الإتمام فحسب. وذكر أن الحذف قليل، وحُكِيَ عن الفراء. ولا يقاس عليه، حيث قيل (هَمْتُ)^(٤).

وأجاز الرضي^(٥) هذه الأوجه السابقة في المضعف مضموم العين نحو لُبَّب.

وقد نسب هذ الحذف على إطلاقه إلى بني سُلَيْم^(٦).

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٢١، ٤٢٢، ٤٨٢؛ والأصول ٣/٤٣٢؛ والمسائل الحليات ١٣٩؛ والخصائص ٢/٤٣٨؛ وشرح التصريف ٥١٩-٥٢١؛ وشرح المفصل ١٠/١٥٣؛ والمتع ٢/٦٦١؛ وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٧؛ وشرح الشافية لركن الدين ١٤٣٤؛ والمساعد ٣/٣٤٩، ٤/١٩٦، ٢٧٨؛ وشرح التصريف العربي ٩٤.

(٢) انظر: ص ٢١٧؛ وشرح الأشموني ٤/٣٤٤.

(٣) انظر: ص ٣١٤؛ وشرح الأشموني ٤/٣٤٤.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧؛ والمساعد ٤/١٩٧؛ والتصريح ٢/٣٩٧.

(٥) انظر: شرح الشافية له ٣/٢٤٥.

(٦) انظر: التسهيل ٢٦٠؛ وشرح الشافية للرضي ٣/٢٤٥؛ وتوضيح المقاصد ٦/١٠٠؛ والمساعد

وفصل بعض العلماء فنسب الحذف مع بقاء الفاء على فتحها إلى بني عامر وبني تميم^(١)، ونسب الحذف مع كسر الفاء إلى أهل الحجاز^(٢).

وقد أنكر الشيخ خالد الأزهرى نسبة الحذف مع كسر الفاء إلى أهل الحجاز حيث يقول: "وذكر أبو الفتح أن كسر الظاء من ظَلَّت لغة أهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغي العكس فإن الفتح جاء في القرآن والقرآن نزل بلغة أهل الحجاز"^(٣).

وهذا الأمر لا يلزم؛ فالقرآن لم ينزل بلغة أهل الحجاز دون غيرهم.
٢- المضعف في حال كونه مضارعاً أو أمراً وأسند إلى نون النسوة لك فيه وجهان^(٤):

الأول: الإتمام. نحو: يقررنَ وقررنَ.

الثاني: حذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء. نحو: يقرن، وقرن.
وإن كانت العين مفتوحة فالحذف قليل. وقد وُجِّهَتْ عليه القراءة في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ فهو من قرَّ يقرّ. وقيل أنه من قَارَ يَقَار -على وزن خاف يخاف- بمعنى الاجتماع^(٥).

أما مضموم العين نحو اشدُّد. فالجمهور على أن ما ورد من ذلك محذوفه

=

٣٤٩/٣.

(١) انظر: توضيح المقاصد ١٠١/٦؛ والتصريح ٣٩٧/٢؛ والمساعد ٣٥٠/٣؛ واللهجات في الكتاب ٥٤٨.

(٢) انظر: تكملة في تصريف الأفعال بذييل ابن عقيل ٥٦٦/٢؛ واللهجات في الكتاب ٥٤٨.

(٣) التصريح ٣٩٧/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٢١٧٠/٤؛ وشرح المفصل ١٥٣/١٠؛ والمساعد ١٩٧/٤.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٢١٧٠، ٢١٧١؛ والمساعد ١٩٨/٤؛ وشرح الأشموني ٣٤٤/٤.

عينه فمقصود على السماع.

وجعله ابن مالك ملحقاتاً بالمكسور فقاسه؛ لأن فك المضموم أثقل من فك المكسور^(١).

وقد تباينت مواقف العلماء فيما يتصل بقياسية هذا الحذف واطراده؛ فذهب سيبويه^(٢) إلى أنه شاذ ولا يقاس عليه، ووافقه في ذلك ابن عصفور^(٣)، وابن الضائع^(٤).

ونقل عن الفراء^(٥) أنه جعله مقيساً. وممن وافقه الشلوين^(٦).

وما ذكره ابن جني في توجيهه لهذه القراءة هو أحد توجيهين.

والتوجيه الآخر أن (مَرَّت) مأخوذ من المرية بمعنى الشك والمعنى عندهم: شكّت حواء فيما أصابها أهو حمل أو مرض أو نحو ذلك؟.

وممن قال بالتوجيه الثاني ابن عطية^(٧)، والعكبري^(٨)، والقرطبي^(٩)، وأبو حيّان^(١٠).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢١٧١/٤؛ والتصريح ٣٩٧/٢؛ وشرح الأشتوني ٣٤٤/٤.

(٢) انظر: الكتاب ٤٢١/٤؛ والخصائص ٤٣٩/٢؛ والمساعد ٣٤٩/٣؛ والتصريح ٣٩٧/٢.

(٣) انظر: الممتع ٦٦٢/٢؛ والمساعد ١٩٧/٤.

(٤) انظر: المساعد ١٩٧/٤؛ والتصريح ٣٩٧/٢.

(٥) انظر: المساعد ٣٥٠/٣.

(٦) انظر: المساعد ١٩٧/٤؛ والتصريح ٣٩٧/٢.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٤٨٦/٢.

(٨) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٥٧٩/١.

(٩) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٩٦/٧.

(١٠) انظر: البحر المحيط ٤٣٧/٤.

وذكر السّمين الحلبي^(١)، والشهاب الخفاجي^(٢) كلا الوجهين. التخفيف
والقول بأن الفعل مأخوذ من المرية وهي الشك.
وقد وجّه ابن جني كثيراً من القراءات على هذا التوجيه^(٣).

(١) انظر: الدر المصون ٥/٥٣٣.

(٢) انظر: حاشية الشهاب ٤/٤١٨.

(٣) انظر: المختص ١/٤١، ١/١٢٣-١٢٤، ٢/٧٦، ٢/١٥٠.

٥- التخفيف في هَيْن ومَيْت وما شاكلها

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة عيسى الثقفي: (سَيِّغُ شرابه) ^(١) بفتح السين وياء ساكنة بعدها غين ^(٢):

"هو محذوف من سَيِّغ: فَيَعِل، بمنزلة مَيْتٍ من مَيْت، وهَيْنٍ من هَيْن. وعينه واو، وأصله سيوغ، كمَيَّوتٍ في الأصل. يدل على كون عينه واوًا قولهم: هذا أسوغ من هذا وقولهم: هي أخته سَوَّغَة، وسَوَّغَتُهُ أي: يسوغ لها وتسوغ له، أي: يقبلها طبعه، ويقبله طبعها" ^(٣).

* * *

قد ذُكِرَ فيما مضى ^(٤) من البحث اختلاف العلماء في وزن هذه المفردات مَيْت وهَيْن ولين... إلخ.

وينصب حديث ابن جني هنا على ما حدث لهذه الألفاظ من حذف فسَيِّغ على سبيل المثال أصلها: سَيَّوْغ. اجتمعت الواو والياء والأولى منهما ساكنة إذ أصلها سَيَّوْغ، فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء ^(٥).

ثم إنه بعد الإعلال بالقلب حدث فيها إعلال بالحذف للتخفيف من ثقل الياءات والكسرة. يقول سيبويه: "وأما قولهم مَيْت وهَيْن ولَيْن، فإنهم يحذفون

(١) سورة فاطر. آية: ١٢.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١٢٤؛ والكشاف ٦١٤/٣ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز

٤٣٣/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٣٤٦/٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٩٢/١٤؛

وتفسير البيضاوي ٥٧٨/٧ بدون نسبة؛ والدر المصون ٢٢٠/٩.

(٣) المحتسب ١٩٩/٢. وانظر: ١٩٠/١، ١١/٢، ٢٥٤، ٢٥٣/٢.

(٤) انظر ص ١٧٧ من هذا البحث.

(٥) انظر: المنصف ١٦، ١٥/٢؛ وشرح المفصل ٦٩/١٠.

العين كما يحذفون الهمزة من هائر لاستثقالهم الياءات" (١).

وهذا التخفيف ليس لغة خاصة، بل تستعمل العرب هذه الألفاظ بالحذف وبدونه على السواء (٢).

يدل على هذا قول عدي بن الرعلاء الغساني:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتٌ الْأَحْيَاءُ

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَيِّئاً كَاسِيفاً بِالْهُ قَلِيلُ الرَّجَاءِ (٣)

فالشاعر قد استعمل اللفظتين (مَيِّت) و(مَيِّت) ولو كانتا لغتين لاستعمل أحدهما فقط.

ويرى أبو علي الفارسي أن التخفيف في الواوي أوجه؛ وذلك لأنه حدث فيه إعلال بالقلب، والتغير يأنس بالتغير يقول: "وما كان من هذا النحو. العين فيه واو فالحذف فيه أحسن؛ لاعتلال العين بالقلب" (٤).

ونقل ابن عصفور (٥) عن الفارسي أن التخفيف بالحذف في ذوات الياء - كما في (لَيْن) - موقوف على السماع، أما في ذوات الواو فهو قياس.

وقد ذكر بعضهم فرقاً في المعنى في كلمة (ميت) في حال التخفيف والإتمام يقول ابن عطية: "وذهب قوم إلى أن (المَيِّت) بالتخفيف إنما يستعمل فيما قد

(١) الكتاب ٣٦٦/٤. وانظر: شرح المفصل ٦٩/١٠.

(٢) انظر: المنصف ١٧/٢؛ وشرح المفصل ٦٩/١٠؛ وشرح الملوكي ٤٦٥.

(٣) البيت من (الخفيف). وانظر فيه: الأصمعيّات ١٥٢؛ والحجة ٢٧/٣، ٣٩٨؛ والمنصف ١٧/٢؛

وشرح المفصل ٦٩/١٠؛ وشرح الملوكي ٤٦٦؛ واللسان (م و ت) ٩١/٢؛ والدر المصون

١٠٤/٣؛ وشرح الأشموني ١٦٩/٢.

(٤) الحجة ٢٦/٣.

(٥) انظر: الممتع ٤٩٩/٢.

مات وأما (الميت) بالتشديد فيستعمل فيما مات وفيما لم يمّت بعد^(١).
وقد اعترض عليه السمين الحلبيّ في ذلك حيث يقول: "... وهذا مردود بما
تقدم من قراءة الأخوين وحفص حيث خففوا في موضع لا يمكن أن يراد به
الموت وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾ إذ المراد الكفر مجازاً^(٢).
وممن وافق ابن جني في توجيهه لهذه القراءة (سيغ): الزمخشري^(٣)، وابن
عطية^(٤)، والعكبري^(٥)، وأبو حيّان^(٦)، والسمين الحلبي^(٧).

(١) المحرر الوجيز ٤١٨/١؛ وانظر اللسان (م و ت) ٩١/٢؛ والدر المصون ١٠٥/٣.

(٢) الدر المصون ١٠٤/٣.

(٣) انظر: الكشف ٦١٤/٣.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٤٣٣/٤.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٣٤٦/٢.

(٦) انظر: البحر المحيط ٢٩١/٧.

(٧) انظر: الدر المصون ٢٢٠/٩.

٦- حذف النون

ومن الحذف غير القياس أيضاً حذف نون (اللَّذِينَ) و(الَّذِينَ) يقول سيبويه:
"وقال رجل من الأنصار:

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ، لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفُ"^(١)

لم يحذف النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النون. ولكن حذفوها كما
حذفوها من (اللَّذِينَ وَالَّذِينَ) حيث طال الكلام"^(٢).

وقد نسب هذا الحذف إلى بني الحارث بن كعب، وبعض ربعة^(٣).

وعلى هذا الحذف وجه^(٤) ابن جني قراءة ابن أبي إسحاق والحسن في قوله
تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾^(٥) بفتح التاء على النصب^(٦).

وممن وافق ابن جني في توجيهه ابن عطية، والعكبري، والسّمين الحلبي.

(١) البيت من (المنسرح). نسب لعمر بن امرئ القيس ونسب أيضاً لقيس بن الخطيم. انظر فيه
- غير الكتاب -: المقتضب ١٤٥/٤؛ والمنصف ٦٩/١؛ وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١؛ وإعراب
القراءات الشواذ ١٣٩/٢، وشرح الأثموني ٢٤٧/٢.

(٢) الكتاب ١٨٥/١، ١٨٦.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٢٠٩/١؛ والتصريح ١٣٢/١؛ والدر اللوامع ١٤٥/١؛ واللهجات في
الكتاب ٥٧٣.

(٤) انظر: المحتسب ٨٠/٢.

(٥) سورة الحج. آية: ٣٥.

(٦) انظر: المحتسب ٨٠/٢؛ ومختصر في شواذ القرآن ٩٧؛ والكشاف ١٥٨/٣، ١٥٩؛ واخر الوجيز
١٢٢/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٣٩، ٣٨/٢؛ والبحر ٣٤٢/٦؛ والدر المصون ٢٧٤/٨.

الفصل الرابع

الإدغام

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: إدغام المتماثلين.

المبحث الثاني: إدغام المتقاربين.

المبحث الأول

إدغام المتماثلين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إدغام المتماثلين في كلمة.

المطلب الثاني: إدغام المتماثلين في كلمتين.

المطلب الأول

إدغام المتماثلين في كلمة

إدغام المتماثلين في كلمة

قال أبو الفتح في مَعْرُض الاحتجاج لقراءة عمرو بن عبيد، وأبي جعفر، ويزيد بن القعقاع: (ولا يُضَارَّ)^(١) بتشديد الراء وإسكانها^(٢).

"أما تشديد الراء فلا سؤال فيه؛ لأنه يريد يضارر، بفتح الراء الأولى^(٣) أو بكسرها^(٤). وكلاهما قد قرئ به؛ أعني: الفتح في الراء الأولى والكسر. والإدغام لغة تميم، والإظهار لغة الحجازيين... لكن تسكين الراء مع التشديد فيه نظر. وطريقه أنه أجرى الوصل مجرى الوقف^(٥)"^(٦).

* * *

الإدغام لغة: الإدخال والإخفاء. يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس: أي أدخلته فيه^(٧).

(١) سورة البقرة. آية: ٢٨٢.

(٢) انظر: الكشف ٣٠٨/١؛ والمحرم الوجيز ٣٨٥/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢٥٣/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ١٥٩/٣ بدون نسبة؛ وتفسير البيضاوي ٥٤٨/٢ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٢٢٥/٢؛ والدر المصون ٤٦٧/٢.

(٣) هذه القراءة نسبت لعمر بن الخطاب، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو، وابن مسعود. وانظر: معاني القرآن للفراء ١٤٩/١؛ ومختصر في شواذ القرآن ٢١؛ والكشاف ٣٠٨/١؛ والجامع لأحكام القرآن ١٥٩/٣؛ والبحر المحيط ٢٢٥/٢؛ والدر المصون ٤٦٧/٢.

(٤) تنسب هذه القراءة لعمر بن الخطاب، وابن عباس، والحسن، والأعرج، وابن إسحاق، ومجاهد، وعكرمه. انظر: مختصر في شواذ القرآن ٢١؛ والكشاف ٣٠٨/١؛ والبحر المحيط ٢٢٥/٢؛ والدر المصون ٤٦٧/٢.

(٥) سدرس في باب الوقف ص ٩١٨ من هذا البحث.

(٦) المحتسب ١٤٨/١. وانظر: ٧٠/١، ٢٩/٢.

(٧) انظر: اللسان (د غ م) ٢٠٣/١٢.

أمّا تعريفه في الاصطلاح فقد عرّفه العلماء بمجموعة من التعريفات:
يقول ابن السّراج: "هو وصلك حرفاً ساكناً بحرف مثله من موضعه من غير
حركة تفصل بينهما ولا وقف، فيصيران بتداخلهما كحرفٍ واحدٍ، ترفع اللسان
عنهما رفعة واحدة ويشتد الحرف" (١).

وعرّفه الصيمري فقال: "جعل حرفين بمنزلة حرف واحد؛ ليرْفَع اللسان بهما
رفعة واحدة؛ طلباً للتخفيف" (٢).

وقد أخذ على هذا التعريف وما يماثله تعبیرهم بـ(اللسان)؛ ذلك أنه لا
يشمل كل مخارج الحروف.

وفَضَّل السخاوي (٣). أن يقال "ارتفاع العضو" ليشمل كل المخارج.
وقال ابن يعیش: "ومعناه في الكلام: أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله
متحرّك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف؛ فيصيران لشدة اتصاليهما
كحرف واحد" (٤).

وقال الأشموني: "الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا
فصل" (٥).

وهذه التعاريف بمجموعة تعطي صورة واضحة عن كيفية الإدغام، ويمتاز
كل منها بميزة علاوة على التعريف، فابن السّراج أبان كيفية كتابة الحرف
المدغم. والصيمري أبان الغرض من الإدغام. والأشموني أشار إلى المخرج.

(١) الأصول ٤٠٥/٣.

(٢) التبصرة والتذكرة ٩٣٣/٢.

(٣) انظر: جمال القراء وكمال الإقراء ٢٧٥/٢؛ ومنهج الكوفيين ٥٠١.

(٤) شرح المفصل ١٢١/١٠.

(٥) شرح الأشموني ٣٤٥/٤.

والإدغام بالتشديد (الافتعال) عبارة سيويه، والإدغام بالتخفيف عبارة الكوفيين^(١).

أولاً: إدغام المتماثلين المتحركين في كلمة:

- ١- يجب الإدغام في المتماثلين المتحركين في كلمة بشروط هي:^(٢)
 - أ- عدم التصدير. وذلك نحو: (ددن) فلا يجوز فيه الإدغام؛ لأن الإدغام يوجب إسكان الأول فيصار إلى الابتداء بالساكن^(٣)، وهذا ممنوع. وقد يحذف، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾^(٤) فأصلها: تَيَمَّمُوا^(٥).
 - ب- ألا يسبقهما مدغم في أولهما. وذلك نحو: رَدَدَ يُرَدَّدُ فهو مُرَدَّدٌ حتى لا يبطل الإدغام في الكلمة فتختل.
 - ج- ألا يكون أحدهما مزيداً للإلحاق نحو: قردد. فلحق بجعفر، لما يلزم منه من إبطال للإلحاق؛ حيث إن الدال الأولى تسكن للإدغام والراء تتحرك، فيتحرك ما سكن في الملحق به ويسكن ما تحرك فيه^(٦).
 - د- ألا يكون تحريك ثانيهما عارضاً كما في: لن يحبي، وارْدُدُ القوم، فالتحريك في الأول لأداة النصب، وفي الثاني لالتقاء الساكنين.
 - هـ- ألا يكون المدغمان موازينين ما هما فيه بجملته أو صدره (فَعَلًا) أو (فَعَلًا).

(١) انظر: التذيل والتكميل ٢٠٥/١٠ ب؛ والمساعد ٢٥٠/٤؛ وجمع الهوامع ٤٤٢/٣.
(٢) انظر: شرح الملوكي ٤٥٣؛ والتذيل والتكميل ٢٠٥/١٠ ب ٢٠٦ ب؛ والارتشاف ٣٤٠/١؛ والمساعد ٢٥٣/٤؛ والأشئوني ٣٤٥/٤ ٣٤٧.
(٣) انظر: التذيل والتكميل ٢٠٧/١٠ ب.
(٤) سورة البقرة. آية: ٢٦٧.
(٥) انظر: المساعد ٢٥٣/٤.
(٦) انظر: شرح الملوكي ٤٥٣.

أو (فُعَلًا) أو (فُعَلًا)، وذلك نحو طَلَل، وَكَلَل^(١)، وَصَفَف، وَذُلَل. هذا فيما كان موازنًا بجملته. أمّا ما كان موازنًا بصدره فنحو: (دَجَحَانَ) مصدر دَجَّ بمعنى دبّ. فجزؤه الأول (دَجَحَ) على (فَعَلَ) ونحو: (خُشَشَاء)^(٢) و(قُرُرة)^(٣). وذلك لأن هذه الأوزان تخالف الفعل في الوزن. يقول ابن مالك: "ووجب لـ (فَعَلَ) و(فُعَلَ) و(فُعَل) الفك؛ لمخالفتها الفعل في الوزن، إذ الإدغام فرع على الإظهار فخصّ بالفعل لفرعيته. وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لا يوازن، ولأصالة الفعل في الإدغام لم يستثن منه مفتوح العين ولا مكسورها -غالبًا- ولا مضمومها. واستثنى من الاسم الثلاثي المفتوح العين كـ(لَمَم) ليعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل"^(٤).

و ألا يكون مما شذت فيه العرب اختياريًا. نحو: دبب الإنسان إذا نبت الشعر في جبينه، وحكك الفرس إذا اصطكت عرقوباه، وضبيت الأرض إذا كثرت ضبابها. ومن الاسم صفف، ومَجَبِبٌ؛ وهذا يحفظ ولا يقاس عليه^(٥).

٢- في حال كون المدغم متحرّكًا لا يخلو من حالين:

(١) الكَلَل: جمع كِلَّة وهي الستر الرقيق. والغشاء الرقيق يتوقى به من البعوض. انظر: اللسان ٥٩٥/١١؛ والقاموس المحيط ٩٤٩.

(٢) اخششاء: العظم الدقيق العاري من الشعر خلف الأذن. انظر: اللسان (خ ش ش) ٢٩٧/٦.

(٣) القُرُرة: ما بقي في أسفل انقدر من مرقٍ أو حظامٍ أو تابل ونحوه بعد الغرف. اللسان (ق ر ر) ٨٣/٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢١٨٠/٤. وانظر: شرح الملوكي ٤٥٢، ٤٥٣؛ والمساعد ٢٥٥/٤.

(٥) انظر: الكتاب ٤٢٠/٤؛ وشرح الكافية الشافية ٢١٨٠/٤-٢١٨٢؛ وأوضح المسالك ٣٦٦/٤؛ والارتشاف ٣٣٨/١؛ وشرح التصريح ٤٠٣/٢.

الأولى: أن يكون ما قبلها ساكناً، فإذا كان الحال كذلك نقلت حركة المدغم إلى هذا الساكن، ولم تحذف هذه الحركة خوفاً من التقاء الساكنين نحو: يَرْدٌ: أصلها: يَرْدُد. على ألا يكون الساكن حرف مدّ (ألفاً أو واواً مضموماً ما قبلها، أو ياء مكسوراً ما قبلها) أو ياء تصغير فنحو: رادّ، وحادّ، ودوية؛ لا يجوز نقل الحركة إليها، لأن حرف المدّ موضوع على عدم الحركة، والواو والياء مشبهتان لها. أمّا ياء التصغير فموضوعة على السكون، والتحريك مُخرج لها عن أصل وضعها، فلا يجوز نقل الحركة إليها.

الثاني: أن يكون ما قبلها متحركاً فيبقى على حركته^(١).

٣- إذا سكن المدغم للجزم أو للوقف جاز لك فيه لغتان: الفك وهي لغة الحجاز، والإدغام وهو لغة تميم نحو: لم يردد، ولم يَرْد. وإذا سكن آخر الفعل المضعف للبناء للأمر أدغم على لغة تميم، وتحذف همزة الوصل فيقال (رُدّ)^(٢). وقد حكى الكسائي^(٣) أنه سمع من عبد القيس أردّ وأغضّ في اردد وأغضّض بهمزة الوصل.

وإن لقي المدغم ساكناً لا بد من تحريك الثاني، ولك في تحريكه أربعة أوجه^(٤):

(١) انظر: المساعد ٢٥٥/٤، ٢٥٦؛ وجمع الهوامع ٤٤٤/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٥٣٠/٣؛ وشرح الكافية الشافية ٢١٩٠، ٢١٩١؛ وشرح الشافية للرضي ٢٤٦/٣؛ والارتشاف ٣٤٣/١؛ وأوضح المسالك ٣٦٥/٤؛ وجمع الهوامع ٤٤٦/٣؛ والأشئوني ٣٥٢/٤.

(٣) مذكره الكوفيون من الإدغام ٧٩. وانظر: الارتشاف ٣٤٤/١؛ والتصريح ٤٠١/٢؛ والأشئوني ٣٥٢/٤؛ وحاشية الخضري ٢١٢/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٥٣٢/٣؛ وشرح الملوكي ٤٥٤، ٤٥٥؛ والممتع ٦٠٧/٢؛ والارتشاف =

الأول: الفتح مطلقاً بشرط ألا يكون بعده ساكن، وينسب هذا الفتح لأسد، وغيرهم من بني تميم^(١).

الثاني: الفتح مطلقاً من غير استثناء، سواء ألقيه ساكن أم لا. وقد نسب لأهل نجد^(٢)، ونسبها بعضهم إلى أسد^(٣).

الثالث: التحريك بأقرب الحركات إليه. فيقال رُدُّ، وفِرٌّ، وعَضٌّ. وقد وهم محقق^(٤) الارتشاف في ضبطه، حيث ضبط هذه الكلمات على النحو التالي: (رُدُّ) و(فِرٌّ). والصواب ما أثبتته، ذلك أن الحركات متبعة، أمّا في ضبطه فلا إتباع.

الرابع: الكسر على أصل التقاء الساكنين. وقد نسب هذا الكسر إلى كعب، وبلعنبر، وغنبي، ونمير^(٥).

وعلى هذه الأوجه الأربعة جاء قول جرير:

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا^(٦)

٤٤٧، ٤٤٦/٣ والجمع ٣٤٥، ٣٤٤.

(١) انظر: الكتاب ٥٣٣/٣ والارتشاف ٣٤٤/١ واللهجات في الكتاب ١٨٠.

(٢) انظر: المصباح المنير (الخاتمة) ٢٦٢؛ وتكملة في تصريف الأفعال بذييل ابن عقيل ٥٦٧/٢؛ واللهجات في الكتاب ١٨٠.

(٣) انظر: التصريح ٤٠٢/٢ والأشموني ٣٥٣/٤ وحاشية الخضري ٢١٣/٢.

(٤) انظر: الارتشاف ٣٤٤/١.

(٥) انظر: الكتاب ٥٣٤/٣ وتوضيح المقاصد ١١٧/٦ والارتشاف ٣٤٥/١ والتصريح ٤٠٢/٢ والأشموني ٣٥٣/٤ واللهجات في الكتاب ١٨١.

(٦) البيت من (الوافر) وقد وهم العيني فجعله من (الكامل). انظر: شرح شواهد الأشموني ٣٥٢/٤،

والبيت في الديوان ٨٢١/٢. وانظر: الكتاب ٥٣٣/٣ والبيان والتبيين ٣٦، ٣٥/٤ والتبصرة

أما في حال اتصال المضعف بهاء الضمير فقد التزم المدغمون (تميم) الضم قبل هاء الغائب والفتح قبل هاء الغائبة. بمعنى تحريك المدغم بحركة الضمير^(١).
أما الكوفيون^(٢) فيختلف الحكم عندهم، فقد أجازوا مع هاء الغائب الفتح والكسر. ومع هاء الغائبة الضم والكسر.

وأجاز ثعلب^(٣) الأوجه الثلاثة: الضم والكسر والفتح. وقد أشار ابن جني إلى هذه الأوجه^(٤).

وغلط العلماء ثعلباً في الفتح^(٥).

والكسر في المدغم المتصل بالضمير لغة منسوبة إلى عقيل. حكى ذلك الأخفش^(٦). وإذا سكن المدغم لاتصاله بضمير رفع فالواجب الفك. نحو: رَدَدْتُ ورددنا ورددت. وقد نقل عن ناس من بكر بن وائل الإدغام حيث يقولون (رَدَّتْ)^(٧).

أما في حال اتصال المضعف بالألف أو الواو أو الياء، فإنه يحرك بحركة من

والتذكرة ٧٣٩/٢؛ والاقضاب ١٠٨/١؛ والارتشاف ٣٤٤/١؛ وشرح الشواهد الكبرى ٤٩٤/٤.

(١) انظر: الكتاب ٥٣٢/٣؛ والمتع ٦٥٨/٢؛ والارتشاف ٣٤٤/١.

(٢) انظر: التصريح ٤٠٢، ٤٠١/٢؛ وشرح الأشموني ٢٥٢/٤؛ وحاشية الخضري ٢١٣، ٢١٢/٢.

(٣) انظر: التصريح ٤٠٢/٢؛ وشرح الأشموني ٢٥٢/٤؛ وحاشية الخضري ٢١٣/٢.

(٤) انظر: المحتسب ١٠٦/١.

(٥) انظر: التصريح ٤٠٢/٢؛ وشرح الأشموني ٢٥٢/٤؛ وحاشية الخضري ٢١٣/٢.

(٦) انظر: التصريح ٤٠٢/٢؛ وشرح الأشموني ٢٥٢/٤؛ وحاشية الخضري ٢١٣/٢.

(٧) انظر: الكتاب ٥٣٥/٣؛ وشرح الكافية الشافية ٢١٩٠/٤؛ والمتع ٦٦٠/٢؛ وشرح الشافية

للرضي ٢٤٤، ٢٤٥/٣؛ والارتشاف ٣٤٣/١؛ وشرح الأشموني ٣٥١/٤.

جنس الحرف المتصل به فيقال: رُدًّا ورُدِّي، ورُدُّوا^(١).

كما يجب الفك إذا سكن أفعل التعجب عند جمهور العلماء، فتقول -على مذهبهم- أشدد بحمرة الورد. وخالفهم الكسائي حيث يرى أن يدغم فيقال: أشدَّ بحمرة الورد^(٢).

(١) انظر: الممتع ٦٥٩/٢.

(٢) انظر: الارتشاف ٣٤٣/١؛ والمساعد ٢٥٨/٤؛ وجمع الموامع ٤٤٦/٣؛ وشرح الأشموني ٣٥٣/٤.

المطلب الثاني

إدغام المتماثلين في كلمتين

إدغام المتماثلين في كلمتين

قال أبو الفتح -منظراً- لخباء الهمزة المكسورة بعد التخفيف على القراء،
وتعبرهم عنها^(١) بالياء في (جبرائيل وميكائيل):

"... كما قالوا في (شَهْرُ رمضان)^(٢) في إدغام أبي عمرو: إن الراء من شهر
مدغمة في راء رمضان. وهيهات ذلك مذهباً، وعزّ مطلباً، حتى كأننا لم نعلم أن الهاء
في شهر ساكنة، وإذا أدغمت الراء في راء رمضان التقى ساكنان ليس الأول منهما
حرف مد كشابة ودابة، ولا يكون ذلك إلا أن تنقل حركة الراء الأولى إلى الهاء
قبلها، ولو فعل ذلك لوجب أن يقال: شَهْر رمضان بضم الهاء، وليس أحد من القراء
يدعى هذا فيه: من أدغم ومن لم يدغم.

وأيضاً فإنه إذا كان هذا النقل فإنما يكون في المتصل، نحو: يستعدّ ويردّ ويفرّ، فأما
في المنفصل فإن ذلك لن يجيء في شيء منه إلا في حرف واحد شاذ اجتمع فيه شيان،
كل واحد منهما يحتمل التغيير له:

أحدهما: كونه علماً، والأعلام فيما يكثر فيه مالا يكون في غيره، نحو: معديكرب
ومَوْهَب وتَهْلَل^(٣) وحيوة.

والآخر: كثرة استعماله، وهم لما كثر استعماله أشدّ تغييراً. وذلك الحرف قولهم في
عبد شمس: هذه عُبْشَمْسَ بفتح السين، وأنت لا تقول في نحو: هذا قوم موسى: هذا
قَوْمُ موسى؛ لما ذكرناه من أن المنفصل في هذا النحو لم تنقله العرب كما نقلت المتصل^(٤).

* * *

(١) انظر: المحتسب ٩٨/١.

(٢) سورة البقرة. آية. ١٨٥.

(٣) تَهْلَل: اسم للباطل. انظر: اللسان (ه ل ل) ٧٠٥/١١.

(٤) المحتسب ٩٨/١. وانظر: ٦٢، ٦١/١.

ما عَرَضَ له ابن جني -هنا- من الإدغام في نحو: (شهر رمضان) مسألة خلافية وتفصيلها كالتالي:

١- أجاز جمهور البصريين إدغام المثلين المتحركين في كلمتين بشروط منها: ألا يكون قبل المثلين ساكن صحيح^(١).

فنحو: قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ و﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٢) لا يقع فيه الإدغام عندهم.

ويستحسنون الإدغام إذا توالى خمس متحركات.

يقول ابن السراج: "وأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء، إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعداً؛ لأنه ليس في أصل بناء كلامهم بناء لكلمة على خمسة أحرف متحركة"^(٣). وذلك نحو: (فَعَلَ لَبِيد) و(سَرَقَ قَمِيصَكَ).

وما ورد من التماثلين مخالفاً شرطهم حملوه على الإخفاء.

يقول سيبويه: "وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرفٌ مثله سواءً، حرف ساكن، لم يَجْزُ أن يُسَكَّنَ، ولكنك إن شئت أخفيت، وكان بزنته متحركاً، من قبل أن التضعيف لا يلزم في المنفصل كما يلزم في مُدَقٍّ ونحوه مما التضعيف فيه غير منفصل. ألا ترى أنه قد جاز ذلك وحَسُنَ أن تبيِّن فيما ذكرنا من نحو: جَعَلَ لَكَ. فلما كان التضعيف لا يلزم لم يَقَوْ عندهم أن يغيِّر له البناء.

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٣٨؛ والأصول ٣/٤١١؛ والتبصرة ٢/٩٣٥؛ وشرح المنفصل

١٠/١٢٢، ١٢٣؛ والمتع ٢/٦٥٢؛ وشرح الشافية للرضي ٣/٢٤٧؛ والمساعد ٤/٢٦٤؛ وجمع

المواضع ٣/٤٤٥؛ وشرح الأشئوني ٤/٣٤٥، ٣٤٦.

(٢) سورة الأعراف. آية: ١٩٩.

(٣) الأصول ٣/٤١٠. وانظر: التبصرة والتذكرة ٢/٩٣٥.

وذلك قولك: ابن نُوح، واسم موسى، لا تدغم هذا... ومما يدللك على أنه يُخفى ويكون بزنة المتحرك قول الشاعر:

وإني بما قد كَلَفْتَنِي عَشِيرَتِي من الذَّبِّ عن أعراضها لَحَقِيقُ^(١)

... فلو أسكن في هذه الأشياء لانكسر الشعر، ولكننا سَمَعْنَاهُمْ يُخْفُونَ^(٢).

٢- ذهب أبو عمرو^(٣) إلى إجازة الإدغام في التماثلين إذا كان قبلهما ساكن صحيح. وقد أجازته الفراء^(٤).

وهذا الإدغام يجري على وجهين^(٥):

الأول: الجمع بين ساكنين. الحرف الصحيح الساكن وأول المثليين المدغمين (شَهْرُ رَمَضَانَ).

الثاني: إلقاء حركة أول المثليين على الساكن قبله. نحو: (شَهْرُ رَمَضَانَ) واستضعف الفراء هذا الوجه^(٦).

وقد استدل الفراء على صحة تجويزه هذا الإدغام بما يلي:

١- القراءة الثابتة عن أبي عمرو.

(١) البيت من (الطويل) لا يعرف قائله. انظر: الكتاب ٤/٤٣٨؛ ورسالة الملائكة للمعري ١٠٧؛ ومنهج الكوفيين في الصرف ٥١٥.

(٢) الكتاب ٤/٤٣٨، ٤٣٩؛ والتذيل والتكميل ١٠/٢٦٦ أ؛ وانظر المساعد ٤/٢٦٤؛ وجمع الهوامع ٣/٤٤٥؛ وشرح الأشموني والصّبّان ٤/٣٤٦.

(٣) انظر: المتع ٢/٧١٩؛ والارتشاف ٢/٧٠٣؛ والمساعد ٤/٢٦٤؛ وجمع الهوامع ٣/٤٤٥.

(٤) انظر: الأيام والليالي والشهور ٩١؛ والشافية ١٢١؛ والارتشاف ٢/٧٠٣؛ والمساعد ٤/٢٦٤؛ والتصريح ٢/٣٩٩؛ وشرح الأشموني ٤/٣٤٦.

(٥) انظر: الارتشاف ٢/٧٠٣؛ والتذيل والتكميل ١٠/٢١٦ ب؛ والمساعد ٤/٢٦٤؛ ومنهج الكوفيين في الصرف ٥١٤.

(٦) انظر: مذكره الكوفيين من الإدغام ٨٢؛ والمساعد ٤/٢٦٤.

٢- قول العرب (عُبْشَمَس). حيث إن أصلها (عَبْد شمس) فأدغمت الدال في الشين ونقلت حركتها إلى الباء، هذا في المتقاربين، وهي في المتماثلين من باب أولى^(١).

وقد رد الجمهور هذه الأدلة. فالقراءة عندهم على أنه إخفاء وليس إدغاماً؛ كما أن الإدغام في كلمتين غير لازم.

يقول ابن عصفور: "فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً لم يجز الإدغام نحو: (اسم موسى) و(ابن نوح) وإنما لم يجز الإدغام فيه لأن الإدغام في كلمتين أضعف منه في الكلمة الواحدة؛ ألا ترى أنه يلزم في الكلمة الواحدة ولا يلزم في الكلمتين؟ فلما كان أضعف لم يقو على أن يُغَيَّر له الحرف الساكن بالتحريك. إذ لو أدغمت لم يكن بد من تحريك سين (اسم) وباء (ابن) ولكنك تخفي إن شئت وتخفف إن شئت، والمخفي بزنة المحقق، إلا أنك تحتلس الحركة اختلاساً"^(٢).

٣- أن القول بالإدغام يؤدي إلى التقاء الساكنين وهو ممنوع؛ فمثلاً (شهر رمضان) ستكون الهاء ساكنة والراء الأولى ساكنة؛ لأنها أول المثليين المدغمين، فيلتقي ساكنان.

يقول ابن المؤدّب: "شهر رمضان- بالإدغام... ولا يجيزها سيويه إلا بالإشارة إلى ضم الراء الأولى لثلاثي يجتمع ساكنان، والفاء يجيزها بلا إشارة إلى الحركة، لأن الراء الأولى مبنية على التحرك والحركة منوية معها"^(٣).

(١) انظر: ما ذكره الكوفيون في الإدغام ٨٢؛ والمساعد ٢٦٤/٤؛ ومنهج الكوفيين في الصرف ٥١٤.

(٢) الممتع ٦٥٢/٢.

(٣) دقائق التصريف ٥١٤. وانظر: شرح الشافية الكافية للرضي ٢٤٨، ٢٤٧/٢.

وقد اعترض على هذا الاعتراض، وذلك لورود التقاء الساكنين.

يقول ابن خالويه عن قراءة أبي عمرو، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر في قوله تعالى: ﴿نِعْمًا هِيَ﴾^(١) "وزعم بعض النحويين أنه أردأ القراءات؛ لأنه قد جمع بين ساكنين: الميم والعين، وليس أحدهما حرف لين. والاختيار إسكان العين؛ لأن هذه اللفظة رويت عن رسول الله ﷺ أنه قال لعبد الله ابن عمرو بن العاص: (نِعْمًا بِالْمَالِ الصَّالِحِ)^(٢) كذا تحفظ هذه اللفظة عن النبي ﷺ، ومتى ماصح الشيء عن النبي ﷺ لم يحل للنحوي ولا غيره أن يعترض عليه"^(٣).

٤- ماذكره الفراء في (عُبْشَمَس) خرّجة البصريون على أن المراد (عَبْءُ شَمْسٍ) ومعناه ضوء الشمس. ويدل على ذلك قول ابن دريد:

إِذَا مَا رَأَتْ حَرْبًا عَبُّ الشَّمْسِ شَمَّرَتْ إِلَى رَمْلِهَا وَالْجَارِمِيَّ عَمِيْدُهَا^(٤)

٥- ذكر أبو حيّان أن الفارسي خرّج هذا الإدغام على الشذوذ وأنه لا يُنكر؛ لأن الأعلام يجيء فيها ما لا يجيء في غيرها^(٥).

وعلى هذا يكون ابن جني موافقاً لشيخه في توجيهه لهذا الإدغام

(١) سورة البقرة. آية: ٢٧١.

(٢) رواه البخاري في الأدب المفرد ١١٢/١ (ح ٢٩٩)؛ ومسند أحمد ٤/١٩٧.

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها ١٠١/١. وانظر: منهج الكوفيين في الصرف ٥١٧.

(٤) البيت من (الطويل) وينظر فيه: الجمهرة (ج ر م) ٤٦٥/١؛ وماذكره الكوفيون من الإدغام ٨٣؛

والعباب (ع ب أ) ٨٧/١؛ واللسان (ع ب أ) ١١٩/١؛ ومنهج الكوفيين في الصرف ٥١٦؛ وفيه رواية أخرى (والجرهمي عَمِيْدُهَا).

(٥) انظر: التذيل والتكميل ١٠/٢١٦ ب.

في (عُبْشَمَس).

كما يتضح من نص المسألة في التعليل الأوّل، وأضاف ابن جني تعليلاً آخر وهو كثرة الاستعمال، ومثل لذلك بـ(عُبْشَمَس)^(١).

وقد صحح أبو حيان مذهب أبي عمرو والفراء حيث يقول -بعد ذكره لطائفة من الآيات الوارد فيها الإدغام المنقول عن أبي عمرو-: "هذا يروى عن أبي عمرو بالإدغام، وهو لا يجوز عند البصريين، وتأولوه على إخفاء الحركة، قالوا: والإخفاء يسمى إدغاماً. والذي قرأناه وتلقيناه عن المشائخ أهل الأداء إدغام ما ذكرناه عن أبي عمرو. والذين رَوَوْا ذلك عن أبي عمرو أئمة ثقات ومنهم علماء بالنحو؛ كأبي محمد اليزيدي وغيره، فوجب قبوله وإن لم يجزه البصريون غير أبي عمرو. فأبو عمرو رأس في البصريين، ولم يكن ليُقرئ إلا بما قرئ وروى؛ لأن القراءة سنة متبعة، غاية ما في ذلك أن يكون قليلاً في كلام العرب، إذ لو كان كثيراً لما غاب علمه عن البصريين غير أبي عمرو، وأمّا عدم الجواز فلا نقول به"^(٢).

ومن وافقه ابن عقيل^(٣) والسيوطي^(٤).

وحاول الشاطبي^(٥) الجمع بين القولين، وذلك بحمل قول الجمهور على

(١) انظر: المحتسب ٩٨/١.

(٢) التذيل والتكميل ٢١٦/١٠ أ، ب.

(٣) انظر: المساعداً ٢٦٤/٤.

(٤) انظر: همع الموامع ٤٤٥/٣.

(٥) انظر: سراج القاريء المبتديء ٤٤؛ وشرح المفصل ١٢٣/١٠؛ وشرح الشافية للرضي

٢٤٧/٣، ٢٤٨؛ وشرحها لركن الدين ١٣٥٦؛ وشرحها للسكاكاني ٨٩٣؛ ووحاشية الصبان

٣٤٦/٤.

الإدغام المحض وحمل كلام أبي عمرو على الإخفاء.

والمعنى أن القُرَّاء وإن عبَّروا بالإدغام فهم يريدون الإخفاء.

وقد رد ابن الحاجب محاولة الشاطبي؛ وذلك أن القُرَّاء كانوا يقرأون^(١)

بالإدغام المحض ومنهم الشاطبي نفسه. ورجح قول الفراء مستدلاً بأدلة منها:

١- أن قول النحاة إنما يكون حجة في حال إجماعهم، أمَّا الحال وقد خالفهم بعض النحاة فلا حجة في قولهم.

٢- أن القراءة ثابتة بالتواتر، وما نقله النحاة فهو آحاد، ولو كان قولهم متواتراً فأهل القراءة أعدل.

٣- ثبوت نقل القُرَّاء عمن ثبت عصمته من الغلط، وهو رسول الله ﷺ أمَّا نقل النحاة فليس كذلك بل عنه وعن غيره.

والذي يترجح بعد هذا العرض هو ما عليه أبو عمرو، والفراء، وذلك لورود القراءة بهذا الإدغام، فالسماع ثابت. كما أن هناك علماء ثقات قد أخذوا القراءة عن أبي عمرو ولا يسهل التشكيك فيهم.

أمَّا ما ذكره جمهور البصريين من أن القُرَّاء عبَّروا بالإدغام وهم يريدون من الإخفاء فهذا أمر لا يسهل، ذلك أن القراء هم أهل الأداء، ولا يخفى عليهم الأمر حتى يجعلوا الإخفاء إدغاماً^(٢).

وعليه فلا يمتنع إدغام المتماثلين إذا سبق الأول بساكن صحيح.

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٩/٢؛ وشرح الشافية لركن الدين ١٣٥٧؛ وشرحها للساكناني ٨٩٣، ٨٩٤؛ وإبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة ١٠١، ١٠٢؛ وحاشية الصبان ٣٤٦/٤.

(٢) انظر: المساعد ٢٦٤/٤؛ ومنهج الكوفيين في الصرف ٥١٧.

المبحث الثاني

إدغام المتقاربين

وفيه المسائل الآتية:

- ١ - إدغام التاء في الطاء.
- ٢ - ما تدغم فيه اللام.
- ٣ - الإدغام مع النون الساكنة.

١ - إدغام التاء في الطاء

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الحسن: (يكاد البرق يَخْطُفُ...) ^(١) بفتح الياء والحاء والطاء المشددة ^(٢):

"أصله يَخْطُفُ، فآثر إدغام التاء في الطاء؛ لأنهما من مخرج واحد، ولأن التاء مهموسة والطاء مجهورة والمجهور أقوى صوتاً من المهموس، ومتى كان الإدغام يُقَوِّي الحرف المدغم حسن ذلك. وعلمته أن الحرف إذا أدغم خفي فضعف، فإذا أدغم في حرف أقوى منه استحال لفظ المدغم إلى لفظ المدغم فيه، فقوى لقوته، فكان في ذلك تدارك وتلاف لما جُني على الحرف المدغم فأسكن التاء لإدغامها والحاء قبلها ساكنة، فنقلت الحركة إليها، وقلبت التاء طاء وأدغمت في الطاء، فصارت (يَخْطُفُ).

ومنهم من إذا أسكن التاء ليدغمها كسر الخاء لالتقاء الساكنين؛ فاستغنى بحركتها عن نقل الحركة إليها، فيقول: يَخْطُفُ.

ومنهم من يكسر حرف المضارعة إتباعاً لكسرة فاء الفعل ما بعده فيقول: يَخْطُفُ، وأنا إِخْطُفُ، وأنشدوا لأبي النجم:

تدافع الشَّيْب ولم يَقْتُل ^(٣)

أراد تقتل فأسكن التاء الأولى للإدغام، وحرك القاف لالتقاء الساكنين بالكسر. فصار يَقْتُل، ثم أتبع أول الحرف ثانيه فصار يَقْتُل.

وعلى هذا قالوا في ماضيه: خِطَفَ، وأصلها اختطف، فأسكن التاء للإدغام فانكسرت الخاء لسكونها وسكون التاء فحذف همزة الوصل لتحرك الخاء بعدها، وأدغمت التاء في الطاء فصار (خِطَفَ).

(١) سورة البقرة. آية: ٢٠.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١/١٠٣؛ والبحر المحيط ١/٢٢٧؛ والدر المصون ١/١٧٩ بدون نسبة.

(٣) البيت من (الرجز). وينظر فيه: معاني القرآن للأخفش ١/٥٥؛ والمنصف ٢/٢٢٥.

ومنهم من يتبع الطاء كسرة الخاء فيقول: خِطَف. وأنشدونا:

لَا حِطَبَ الْقَوْمِ، وَلَا الْقَوْمَ سَقَى^(١)

أراد: احتطب على ماضى.

وحكى أبو الحسن عنهم: فَتَحُوا الأبواب؛ أي: افْتَحُوا، على ماتقدم.

وكذلك الكلام في قوله: يَهْدَى وَيَهْدَى وَيَهْدَى^(٢)، وجاء المعذرون والمُعذِّرون^(٣)، ومُرْدِّين ومُرْدِّين ومُرْدِّين^(٤)، تتبع الضم الضم، كما أتبع الكسر الكسر. وأصله كله: المعتذرون ومرتدِّون، وهو باب منقاد، وهذه طريقه. ومن بعد فيسأل فيقال: ما مثال (يَخْطَف)؟

قيل: إن أردت الأصل فيفتعل أي: يَخْطِف، وإن أردت اللفظ ففيه الصنعة وعليه المسألة، فوزنه: يَفْطَعِل، وذلك أن التاء في يفتعل زائدة، فكما أنها لو ظهرت لكانت زائدة فكذلك إذا أبدلت، فالبدل منها زائد؛ لأن البدل من الزائد زائد؛ ألا ترى أن الطاء من اصطر بدل من التاء في اصطر الذي هو افتعل؟ فكما أن التاء زائدة فكذلك ماهو بدل منها - وهو الطاء - زائد. فوزن اصطر على أصله افتعل، وعلى لفظه افطعل، فكذلك وزن يَخْطَف من الفعل على لفظه يَفْطَعِل. فإذا ثبت ذلك - وقد ثبت بحمد الله - فوزن خِطَف: فِطْعِل، ووزن خِطَف: فِطْعِل، ووزن يَفْطَعِل، ووزن مُرْدِّين مُفْدَعِلين؛ لأن الدال فيه بدل من التاء الزائدة. فهي زائدة من هذا الوجه،

(١) البيت من (الرجز) وقد نسب للشماخ، ونسب أيضاً للجليح، وصدرة:

خَبَّ جَزُوعٌ وَإِذَا جَاعَ بَكَى

وقد أثبتته محققو المحتسب بدون واو في (وإذا) وهذا يؤدي لانكسار الوزن. وله روايه أخرى

(لَا حِطَبَ) بدون تشديد. انظر: (ح ط ب) في مقاييس اللغة ٢/٧٩؛ وأساس البلاغة ١/١٨١؛

واللسان ١/٣٢٢.

(٢) في سورة يونس. آية: ٣٥.

(٣) في سورة التوبة. آية: ٩٠.

(٤) في سورة الأنفال. آية: ٩.

كما كانت الطاء في خِطَف زائدة من هذا الوجه... قال ابن مجاهد: وحكى الفراء أن بعض أهل المدينة يسكن الحاء والطاء ويشدد فيجمع بين ساكنين.

قال ابن مجاهد: ولا نعلم أن هذه القراءة رُويت عن أهل المدينة.

قال أبو الفتح: هذا الذي يميزه الفراء من اجتماع ساكنين في نحو هذا لا يثبت أصحابنا، وإنما هو اختلاس وإخفاء فيلطف عليهم فيرون أنه إدغام، وإنما هو إخفاء للحركة وإضعاف للصوت، وهذا كما يُروى في قوله:

وَمَسَحِهِ مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ^(١)

أن الحاء مدغمة في الهاء، وباليث شعري كيف يجوز لذي نظر أو من يُخلد إلى أدنى تفكير أن يدعى أن هنا إدغاما، أو أن تجمع بين ساكنين وقد قابل به جزء التفعيل، وإذا وقع التحاكم إلى بديهة الحس فقد سقطت كلفة إتعاب النفس، ألا ترى أن وزن قوله: (وَمَسَحِيهِ) مفاعلن، فالحاء مقابل بها عين (علن)، والعين، أول الوند، وهي كما ترى وتعلم محرقة. أفيقابل في الوزن الساكن بالمتحرك؟ وإذا أفضى الأمر في السفرور إلى هاهنا حَسَر شبهة اللبس والعناء، وقد قلنا في كتابنا الموسوم (بسر الصناعة)^(٢) في هذا ما فيه كفاية وغناء"^(٣).

* * *

أ - إدغام المتقاربين: هو إدخال الحرف في الحرف المقارب له مخرجاً أو صفة أو هما معاً. يقول ابن عصفور: "اعلم أن التقارب الذي يقع الإدغام بسببه قد

(١) البيت من (الرجز) وينسب لرؤية انظر فيه: الكتاب ٤/٤٥٠؛ وسر الصناعة ٥٨/١؛ واللسان (ك س ر) ١٤١/٥.

(٢) انظر: سر الصناعة ٥٨/١، ٥٩.

(٣) المحتسب ٥٩/١-٦٢؛ وانظر: ٢٦٤/١، ١٣٨/٢، ١٤٣/٢.

يكون في المخرج خاصة، أو في الصفة خاصة، أو في مجموعهما^(١).
ولا يكون هذا الإدغام إلاّ بعد جعلهما متماثلين، ذلك أن الإدغام يكون بإخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة^(٢).
ب- هناك بعض الحروف وقع التكافؤ في الإدغام فيما بينها، فيجوز إدغام بعضها في بعض منها: (طاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء) هذا إذا لم تكن في تاء الافتعال^(٣). وعلى هذا وجه ابن جني^(٤) قراءة ابن محيصن (ثلاث رابعهم كلبهم)^(٥) بإدغام التاء في التاء المربوطة.
أما إذا وقعت هذه الحروف مع تاء الافتعال - كما هي الحال في هذه القراءة (يَخْطَفُ) حيث إن أصلها: (يَخْتَطِفُ) - فإمّا أن تكون مع حرف من حروف الإطباق - كما هي الحال هنا - أولاً.
فإذا وقعت مع حرف من حروف الإطباق وجب قلب التاء طاء؛ محافظة ومراعاة للإطباق. وليكون عمل اللسان في جهة واحدة^(٦).
إلاّ مع الظاء فإن لك فيها ثلاثة أوجه^(٧):

-
- (١) الممتع ٦٦٣/٢. وانظر: منهج الكوفيين في الصرف ٥١٨.
(٢) انظر: شرح المفصل ١٣١/١٠؛ وشرح الشافية ٢٣٥/٣؛ والارتشاف ٧٠٥/٢؛ وجمع الهوامع ٤٥٧/٣.
(٣) انظر: الكتاب ٤٦٠-٤٦٢؛ والأصول ٤٢٢/٣؛ والتسهيل ٣٢٣؛ وشرح المفصل ١٤٥/١٠؛ والممتع ٧٠١/٢؛ وشرح الشافية لركن الدين ١٤١٦؛ والارتشاف ٧١٠/٢؛ والمساعد ٢٧١/٤؛ وجمع الهوامع ٤٥٧/٣.
(٤) انظر: المحتسب ٢٦/٢.
(٥) سورة الكهف. آية: ٢٢.
(٦) انظر: الكتاب ٤٦٧/٤؛ ومنهج الكوفيين في الصرف ٥٢٠.
(٧) انظر: شرح المفصل ١٤٩/١٠؛ وشرح الشافية للرضي ٢٨٨/٣؛ وشرحها لركن الدين ١٤٢٣

الأول: الإظهار والبيان: فنحو: (اضلم) تقلب التاء طاء فتقول: (اضلم) ولا تدغم الأول في الثاني أو العكس.

الثاني: الإدغام بقلب الظاء طاء ثم إدغام الطاء في الظاء. نحو: (اطلم).

الثالث: الإدغام بقلب الطاء ظاء ثم إدغام الظاء في الظاء. نحو: (اظلم).

وقد علل الفراء^(١) لعدم إدغام الطاء والظاء في تاء (افتعل) بأن ذلك خشية الوقوع في اللبس بنحو (اتزن واتعد) إذا وقع قبل تاء الافتعال منهما واو أو ياء. وللتفريق بين ما كان مع تاء (الافتعال) طاء أو ظاء أو ما كان واواً أو ياء، عدلوا عن الإدغام في التاء.

ولم يرتض أبو سعيد السيرافي ما ذهب إليه الفراء؛ ذلك أن ما ذكره الفراء فيه إجمال، ومعلوم أن الحروف لها من أحكام الإدغام ما هو مختص بكل حرف. يقول: "والأمر على خلاف ما قاله، لأنه اعتبر الفرق بين باين مجملاً، ولم يعتبر بين خواص الحروف في أنفسها، وأحكام إدغامها، والإدغام فيها، وإنما ينبغي أن يعتبر أحكام الحروف في ذلك، والدليل على ذلك أنا رأينا افتعل من غير باب اتزن، وآتأس، الذي فاء الفعل فيه واو، أو ياء، وغير باب آتجر، وآترك، الذي فاء الفعل فيه تاء، قد جاء مختلفاً في الإدغام حسب ما يوجبه حكم الإدغام في الحروف، كقولنا: اصطبر واصطَلح، يجوز أن تقلب الطاء صاداً، وتدغم الصاد في الصاد فتقول: اصْبِر، واصْلَح، ولا يجوز أن تدغم الصاد في الطاء، فتقول اطرِب، واطْلَح"^(٢).

(١) انظر: ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٧٠؛ وشرح المفصل ١٠/١٤٩؛ وجهود الفراء الصرفية

٣٢٦؛ ومنهج الكوفيين في الصرف ٥٢١.

(٢) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٧٢؛ وانظر: جهود الفراء الصرفية ٣٢٦.

أما مع الضاد -بعد إبدال التاء طاء- فلك فيها وجهان^(١):

الأول: الإظهار والبيان. وذلك نحو: (اضطرب) وهو الأكثر.

الثاني: الإدغام. فتقول: في اضطرب: (اضْرَب) ولا يجوز إدغام الضاد في الطاء فيقال: (اطْرَب). إلا أن سيبويه قد نقل على قلة هذا الإدغام.

يقول -عن مضطجع-: "وقد قال بعضهم (مُطْجَع) حيث كانت مطبقة ولم تكن في السمع كالضاد وقُرِبَتْ منها وصارت في كلمة واحدة"^(٢).

علماً بأن الضاد من حروف (ضوي مشْفَر) التي لا تدغم فيما يقاربها بل يدغم ما يقاربها فيها، وذلك مراعاة لما في هذه الحروف من صفات؛ فالاستطالة في الضاد، واللين في الواو والياء، والغنة في الميم، والتفشي في الشين، والتأفيف في الفاء (وهو صوت يخرج من الفم مع النطق بالفاء)^(٣) والتكرير في الراء^(٤).

وقد استثنى بعض العلماء إدغام الراء في اللام. وقال بهذا بعض العلماء منهم: أبو عمرو، ويعقوب الحضرمي، واليزيدي من البصريين^(٥)، والكسائي، والفراء، وأبو جعفر الرؤاسي من الكوفيين^(٦). وتبعهم ابن مالك^(٧)

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٦٥؛ وشرح المفصل ١٠/١٤٩؛ والمساعد ٤/٢٦٨.

(٢) الكتاب ٤/٤٦٥. وانظر: شرح المفصل ١٠/١٤٩؛ والمساعد ٤/٢٦٨.

(٣) شرح الشافية للرضي ٣/٢٧٠.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٤٤٦-٤٤٩؛ والأصول ٣/٤٢٨؛ وشرح المفصل ١٠/١٣٣؛ وشرح الشافية

للرضي ٣/٢٧٠؛ وشرحها للساكناني ٩٢٧؛ وجمع الهوامع ٣/٤٥٦.

(٥) انظر: الممتع ٢/٧٢٤، ٧٢٥؛ وشرح الشافية للرضي ٣/٢٧٤؛ والارتشاف ٢/٧٠٦؛ وجمع الهوامع ٣/٤٥٦.

(٦) انظر: الممتع ٢/٧٢٤، ٧٢٥؛ وشرح الشافية للرضي ٣/٢٧٤؛ والارتشاف ٢/٧٠٦؛ وجمع الهوامع ٣/٤٥٦.

(٧) انظر: التسهيل ٣٢٢، ٣٢٣؛ والمساعد ٤/٢٦٧؛ وجمع الهوامع ٣/٤٥٧.

وأبو حيّان^(١). وصحح السيوطي هذا المذهب^(٢). ويفهم من قول ابن عقيل موافقتهم حيث يقول: "ولم يجعل الله لغة العرب محصورة فيما حفظه البصريون"^(٣) أمّا الخليل وسيبويه وجمهور البصريين فقد منعه^(٤).

وقد حُمِلَ ما ذهب له هؤلاء على أن المراد بالإدغام الإخفاء. وقد ضعفه ابن عقيل حيث يقول: "وَحَمَلُ ما ذكره القراء من الإدغام على الإخفاء ضعيف جداً، ولم يجعل الله لغة العرب محصورة فيما حفظه البصريون؛ ثم الاعتماد على التكرار ضعيف، فقد نوزع في أن التكرار صفة ذاتية للراء؛ وقد كان بعض العلماء ينطق بها بما لا يبقى فيها شيئاً من التكرار، مع أن في الإدغام إزالة لثقل التكرار؛ لو كان ذاتياً"^(٥).

أمّا تاء الافتعال مع الصاد بعد قلبها طاء فلك فيها وجهان^(٦):

الأول: الإظهار. نحو اصطلح واصطبر.

الثاني: الإدغام بقلب الطاء صاداً. فيقال: اصْلَح واصْبِر. ولا يقال: اطلَّح بقلب الصاد طاء حفاظاً على صفة الصفيّر الملازمة للصاد.

هذا حال تاء الافتعال مع حروف الإطباق، أمّا مع غيرها فالحكم يختلف. فإذا وقعت تاء الافتعال مع الدال أو الذال أو الزاي وجب قلبها دالاً^(٧).

(١) انظر: الارتشاف ٧٠٦/٢؛ وجمع الهوامع ٤٥٧/٣.

(٢) انظر: جمع الهوامع ٤٤٩/٣.

(٣) المساعد ٢٦٧/٤.

(٤) انظر: الكتاب ٤٤٨/٤؛ والارتشاف ٧٠٦/٢.

(٥) المساعد ٢٦٧/٤.

(٦) انظر: الكتاب ٤٦٧/٤؛ وشرح المفصل ١٥٠/١٠؛ وشرح الشافية للرضي ٢٨٦/٣؛ والكافية الشافية ٩٤٩.

(٧) انظر: الكتاب ٢٤٠، ٢٣٩/٤؛ والمقتضب ٦٦/١؛ وسر الصناعة ١٨٥/١؛ والمتع ٣٥٦/١؛

أما الإدغام ففي حكمه تفصيل^(١):

الأول: واجبٌ، وذلك إذا كان ما قبل الدال المنقلبة عن تاء الافتعال دالاً نحو: (ادّان) والأصل فيه: (ادتين) فقلبت التاء دالاً. ثم أدغمت الدال في الدال. والياء قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

الثاني: قويٌّ. وذلك مع الدال. نحو: اذذكر فيجوز -على قوة- إدغام الدال في الدال بعد قلب الدال دالاً. فيقال: اذكر. ويجوز وجه ثانٍ: وهو قلب الدال دالاً ثم الإدغام فيقال: اذكر. ووجه ثالث الإظهار دون الإدغام فيقال: اذكر^(٢).

الثالث: ضعيف. وذلك مع الزاي نحو: ازدان، فيجوز فيها على ضعف ازان بإبدال الدال زائاً ثم إدغام الزاي في الزاي. ولا يجوز إبدال الزاي دالاً حفاظاً على ما في الزاي من صفيّر، وخوفاً من اللبس بـ(افتعل) من الدين^(٣).
ج- وردت قراءات أخرى عرض لها ابن جني وهي (يَخْطَف) و(يَخِطَّف) و(يَخِطَّف)^(٤).

والكافية شرح الشافعية ٨٧٥.

(١) انظر: شرح الشافعية للرضي ٣/٢٨٩، ٢٩٠؛ وشرحها لركن الدين ١٤٢٦.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٤٦٩؛ والأصول ٣/٢٧١؛ والتبصرة والتذكرة ٢/٨٥٣، ٨٥٤؛ وشرح المفصل

١٠/١٥٠؛ وشرح الشافعية للرضي ٣/٢٩٠؛ وشرحها لركن الدين ١٤٢٦.

(٣) انظر: الكتاب ٤/٤٦٧، ٤٦٨؛ وشرح المفصل ١٠/١٥٠؛ وشرح الشافعية للرضي ٣/٢٩٠؛

وشرحها لركن الدين ١٤٢٧؛ وشرحها للسالكاني ٩٥٠.

(٤) انظر القراءات في: معاني القرآن للفراء ١/١٧، ١٨؛ ومعاني القرآن للأخفش ١/٥٥؛ ومعاني

القرآن للزجاج ١/٩٦، ٩٥؛ وإعراب القرآن لنحاس ١/١٩٥؛ وانكشاف ١/١١٨؛ والمحرر

الوجيز ١/١٠٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/١٣٠؛ والبحر المحيظ ١/٢٢٧؛ والدر المصون

أما فتح الحاء فتوجيهه: ^(١) أن الأصل في هذه الكلمة (يَخْتِطِف) ثم أبدلت التاء طاء فصارت (يَخْطِطِف) ثم أسكنت الطاء تهيئة للإدغام، ونقلت حركتها للحاء فقليل (يَخْطَف) قال بذلك سيبويه فيما نقله عنه النحاس ^(٢) ووافقه في هذا النقل القرطبي ^(٣).

أما الكسر فقد وجهه العلماء بثلاث توجيهات:
الأول: أن الكسر هنا لالتقاء الساكنين؛ فالأصل (يَخْتِطِف) بعد الإبدال حذفت حركة الطاء المبدلة من تاء الافتعال، فالتقى ساكنان ثم حركت الحاء بالكسر تخلصاً من التقاء الساكنين ^(٤). وقد نسب هذا القول لسيبويه والكسائي ^(٥).
وقد اعترض الفراء على هذا التوجيه حيث يقول: "وليس الذي قالوا بشيء؛ لأن ذلك لو كان كما قالوا لقاتل العرب في يَمْدٍ: يَمْدٌ؛ لأن الميم كانت ساكنة وسكنت الأولى من الدالين. ولقالوا في يَعِضٌ: يَعِضٌ" ^(٦).

وقد اعترض الزجاج على اعتراض الفراء فقال: "وزعم بعض النحويين أن

=

١٧٩/١.

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٥٥/١؛ وإعراب القرآن للنحاس ١٩٥/١؛ والمحزر الوجيز ١٠٣/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٣٠/١؛ والبحر المحيط ٢٢٧/١؛ والدر المصون ١٧٩/١؛ وحاشية الشهاب ٦٢٦/١.

(٢) انظر: إعراب القرآن ١٩٦/١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢٦٦، ٢٦٧.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١٨، ١٧/١؛ ومعاني القرآن للأخفش ٥٥/١؛ ومعاني القرآن للزجاج ٩٦، ٩٥/١؛ وإعراب القرآن للنحاس ١٩٥/١؛ والكشاف ١١٨/١؛ والمحزر الوجيز ١٠٣/١؛ والبحر المحيط ٢٢٧/١؛ وحاشية الشهاب ٦٢٦/١.

(٥) انظر: إعراب القرآن ١٩٦/١.

(٦) معاني القرآن ١٨/١. وانظر: إعراب القرآن ١٩٦/١.

الكسر لالتقاء الساكنين ههنا خطأ، وأنه يلزم من قال هذا أن يقول في يَعَضُّ: يَعِضُّ وفي يَمُدُّ: يَمِدُّ. وهذا خلط غير لازم؛ لأنه لو كسرهما ههنا لا لبس ما أصله يَفْعَل ويَفْعُل بما أصله يَفْعِل، وَيَخِطُّف ليس أصله غير هذا. ولا يكون مرة يَفْتَعِل ومرة يَفْتَعَل. فكسر لالتقاء الساكنين في موضع غير ملبس، وامتنع في اللبس من الكسر لالتقاء الساكنين، وألزم حركة الحرف الذي أدغمه لتدل الحركة عليه"^(١).

وفي قول الزجاج هذا قوة ومراعاة لأحوال الكلمات عند اللبس وعدمه، وهو ما يمال إنييه.

الثاني: ذهب الفراء^(٢) إلى أن الكسر في الخاء إتباع لكسرة الألف الموجودة في الفعل (اختطف) أو المصدر (اختطاف).

الثالث: ذهب العكبري^(٣) ووافقه الشهاب الخفاجي^(٤) إلى أن هذه الكسرة إتباع لحركة الطاء (يَخْطِطِف). وأظن الزجاج سبقهما بهذا القول، فهذا الذي يفهم من قوله: (وألزم حركة الحرف الذي أدغمه لتدل الحركة عليه)^(٥).

أما كسر الياء في (يَخِطُّف) فقد وجهت بأنها إتباع لكسرة الخاء، فتكون إتباع الإتباع^(٦).

(١) معاني القرآن وإعرابه ٩٥/١، ٩٦.

(٢) انظر: معاني القرآن ١٨/١.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٣٠/١.

(٤) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي ٦٢٦/١.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٩٦/١.

(٦) انظر: الكشف ١١٨/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٣١/١؛ وتفسير البيضاوي ٦٢٦/١؛

وعلى هذه الاحتمالات في كسر فاء الكلمة مع الطاء المشددة المبدلة من تاء الافتعال جاء اسم الفاعل والفعل المضارع في يختطف وما شاكلها.

يقول ابن جني: "وكذلك الكلام في قوله يَهْدِي وَيَهْدِي وَيَهْدِي، وجاء الْمُعْذِرُونَ وَالْمُعْذِرُونَ. وَمُرْدِّفِينَ وَمُرْدِّفِينَ وَمُرْدِّفِينَ تبع الضم الضم كما أتبع الكسر الكسر"^(١).

وعلى هذه الأوجه وجه ابن جني^(٢) القراءة: (مُرْدِّفِينَ)^(٣) وفيما نقل عن الخليل من قوله (مُرْدِّفِينَ) أو (مُرْدِّفِينَ) اختلفت الرواية عنه.

د- القراءة المنقولة عن الفراء (يَخْطُفُ) بياء مفتوحة وخاء ساكنة وطاء مشددة مكسورة^(٤) وجهها الفراء على أنها إدغام ووصفه بالخفي^(٥)، وعلى قوله هذا يلتقي ساكنان: الخاء وأول المثلين المدغمين.

وقد وجه ابن جني^(٦) هذه القراءة على أنه إخفاء واختلاس للحركة؛ وذلك خشية التقاء الساكنين. وقد نقل الزجاج^(٧) أن سيبويه قد نقل مثل هذا الالتقاء

=

والبحر المحيط ٢٢٨/١؛ والدر المصون ١٧٩/١.

(١) المحتسب ٦٠/١. وانظر: الكتاب ٤/٤٤٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٥٨٧/١؛ وشرح الشافية للرضي ٢٨٥/٣؛ والبحر المحيط ٤/٤٦٠؛ والدر المصون ٥٦٧/٥ ٥٦٩.

(٢) انظر: المحتسب ٢٧٣/١.

(٣) سورة الأنفال. آية: ٩.

(٤) انظر فيها: معاني القرآن وإعرابه ٩٥/١؛ وإعراب القرآن ١٩٥/١؛ ومختصر في شواذ القرآن ١١؛ والمحرم الوجيز ١٠٣/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٣٢/١؛ والبحر المحيط ٢٢٧/١؛ والدر المصون ١٧٩/١.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٨/١.

(٦) انظر: المحتسب ٦٢/١؛ وشرح الشافية للرضي ٢٨٥/٣.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٩٥/١.

في قول الشاعر -السالف الذكر:

وَمَسَّحِهِ مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ

حيث يبدل من الهاء حاء، ثم يدغم الحاء في الحاء؛ ومعلوم أن أول المدغمين ساكن، فيلتقي ساكنان السين وأول الحاءين. والزجاج في قوله هذا موافق للأخفش^(١).

وقد اعترض ابن جني على هذا القول في (المحتسب) وهو تأكيد لما في (سر الصناعة) حيث يقول: "... فقال سيبويه كلاماً يظن به في ظاهره أنه أدغم الحاء في الهاء بعد أن قلب الهاء حاء، فصار في ظاهر قوله: (ومسح) واستدرك أبو الحسن ذلك عليه وقال: إن هذا لا يجوز إدغامه؛ لأن السين ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين. فهذا -لعمرى- تعلق بظاهر لفظه، فأما حقيقة معناه فلم يُرد محض الإدغام، وإنما أراد الإخفاء، فتجوز بذكر الإدغام وليس ينبغي لمن قد نظر في هذا العلم أدنى نظر أن يظن بسيبويه أنه ممن يتوجه عليه هذا الغلط الفاحش حتى يخرج فيه من خطأ الإعراب إلى كسر الوزن... فهل يليق بسيبويه أن يكسر شعراً وهو من ينبوع العروض وبجوحة وزن التفعيل"^(٢).

وممن وافق الأخفش -فيما نقله ابن جني- أبو عمر، وأبو عثمان المازني، وأبو العباس وغيرهم^(٣).

وممن أنكر هذه القراءة وردها أو ضعفها النحاس^(٤)، والقرطبي^(٥).

(١) انظر: سر الصناعة ٥٨/١، ٥٩.

(٢) سر الصناعة ٥٨/١، ٥٩.

(٣) انظر: سر الصناعة ٥٨/١، ٥٩.

(٤) انظر: إعراب القرآن ١/١٩٥.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١/٢٦٧.

وممن وافق ابن جني في أن هذا اختلاس للحركة وإخفاء: ابن عطية^(١)،
والعكبري^(٢)، وأبو حيان^(٣)، والسمين الحلبي^(٤).

(١) انظر: المحرر الوجيز ١٠٣/١.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٣٢/١.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢٢٧/١.

(٤) انظر: الدر المصون ١٧٩/١.

٢ - ماتدغم فيه اللّام

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبان بن تغلب: (قل صدق الله)^(١) وقوله: (قل سيروا)^(٢) يادغام اللّام في الصاد أو في السين^(٣):

"علة جواز ذلك فُشو هذين الحرفين، أعني الصاد والسين في الفم وانتشار الصدى المنبث عنهما، فقاربنا بذلك مخرج اللام فجاز إدغامها فيهما، وكذلك هي أيضاً مع الزاي ومع الطاء، والذال والتاء. وقرئ: (فَهَلْ تَرَى لَهُمْ)^(٤) ومع الطاء والتاء والذال: قرئ (هل تُوبُ الكُفَّارُ)^(٥) فأما اللام التي للتعريف فتدغم في ثلاثة عشر حرفاً، وذلك معروف في موضعه، فلا وجه لإعادته"^(٦).

* * *

اللّام على نوعين: اللّام المعرّفة، واللّام غير المعرّفة. فاللّام المعرّفة تدغم وجوباً في ثلاثة عشر حرفاً. يقول سيبويه: "و(لام المعرفة) تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهنّ إلا الإدغام وكثرة موافقتها لهذه الحروف؛ واللّام من طرف اللسان. وهذه الحروف أحد عشر حرفاً، منها حروف طرف اللسان، وحرفان يخالفان طرف اللسان. فلمّا اجتمع منها هذا وكثرتها في الكلام لم يجز إلا الإدغام... والأحد عشر حرفاً: النون، والراء،

(١) سورة آل عمران. آية: ٩٥.

(٢) سورة النمل. آية: ٦٣.

(٣) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٢٨؛ والمحزر الوجيز ٤٧٤/١؛ وإعراب القراءات الشواذ

٣٣٨، ٣٣٧/١ بدون نسبة؛ والبحر المحييط ٦/٣؛ والدر المنصور ٣/٣١٣.

(٤) سورة الحاقة. آية: ٨.

(٥) سورة المطففين. آية: ٣٦.

(٦) المختصّب ١/١٦٥.

والدال، والتاء، والصاد، والطاء، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال.
واللذان خالطاهما: الضاد والشين؛ لأن الضاد استطالت لرخاوتها حتى
اتصلت بمخرج اللام. والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء^(١).
ويشاركها في هذا الحكم اللام المشبهة لها، وهي التي للمح الأصل والزائدة
كما في النعمان والزيد^(٢).

وقد وهم محقق المساعد إذ حرّف أحد مثالي ابن عقيل في التمثيل لهذه اللام،
فقال: النعمان و اليزيد^(٣)، فاليزيد اللام معه تظهر ولا يجب إدغامها. إنما تدغم
اللام وشبهها في حروف معلومة ليس الياء منها.

يضاف إلى ذلك ما وجدته عند أبي حيان^(٤)، والسلسيلي^(٥)، من التمثيل
بكلمة (الزيد) وهي ما يتطابق مع القاعدة.

ولا يتصور هذا الوهم من ابن عقيل وأنه لا يعلم ما الحروف التي تدغم مع
لام المعرفة وإن كان هذا الوهم من النساخ؛ فكان الواجب التنبيه عليه.
وقد نقل الفراء حكاية عن الكسائي فقال: "حكى الكسائي أنه سمع تبين
اللام عند كل الحروف، إلاّ عند اللام مثلها أو الراء أو النون. قال: قال بعضهم
الصّامت ولم أسمعها من العرب، وكان صدوقاً في روايته"^(٦).

(١) الكتاب ٤/٤٥٧. وانظر: المتع ٢/٦٩١، ٢/٦٩٢؛ والارتشاف ٢/٧١١؛ وشفاء العليل
٣/١١٢٣؛ وجمع الهوامع ٣/٤٥٨.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٠/٢٢٦ ب؛ وشفاء العليل ٣/١١٢٣.

(٣) انظر: المساعد ٤/٢٧٢.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٠/٢٢٦ ب.

(٥) انظر: شفاء العليل ٣/١١٢٣.

(٦) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٦٩؛ والتذييل والتكميل ١٠/٢٢٦ أ؛ والمساعد ٤/٢٧٢.

وعليه فإن الإدغام مع هذه الحروف يكون جائزاً لا واجباً إلا عند اللام والراء والنون.

وقد علل سيبويه لعدم الإظهار مع هذه الحروف بأن اللام موافقة لهذه الحروف وقرية منها، كما أن لام التعريف كثيرة الدوران على الألسن، وما كثر مستلزم للتخفيف. علاوة على أن لام التعريف قد نُزِلت منزلة الجزء من الكلمة وعاقبت التنوين واجتماع المتقاربين فيما هو كالكلمة الواحدة أدعى للإدغام فلذلك التزم^(١).

وقد نقل أبو حيان أن الفراء قد جعل العلة وراء هذا الإدغام هو شدة الاتصال فحسب. ورُدَّ عليه في ذلك، لأن العرب تظهر ولا تدغم المثليين في بعض الألفاظ وإن كانا في كلمة واحدة، مع قوة داعي الإدغام في حال التماثل؛ فكيف الحال وهما متقاربان. فلزم من ذلك أن الاتصال غير مراعى. وإنما المراعى ما ذكره سيبويه من كثرة الاستعمال^(٢).

أمّا مع غير لام التعريف نحو: لام (هل) و(بل) فالإدغام جائز لا واجب. ولهذا الجواز درجات ثلاث^(٣):

الأولى: جواز على قوة. وذلك مع الراء، لأن الراء أقرب الحروف إلى اللام. يقول سيبويه: "... فإذا كانت غير لام المعرفة نحو: لام هل وبل، فإن الإدغام في بعضها أحسن وذلك قولك: هرأيت؛ لأنها أقرب الحروف إلى اللام وأشبهها بها، فصارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد، إذ

(١) انظر: الكتاب ٤٥٧/٢؛ والتذييل والتكميل ٢٢٦/١٠ أ.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٦/١٠ أ.

(٣) انظر: التسهيل ٣٢٣؛ والتذييل والتكميل ٢٢٦/١٠ ب؛ وشفاء العليل ١١٢٣/٣؛ والمساعد ٢٧٢/٤، ٢٧٣.

كانت اللّام ليس حرف أشبه بها منها ولا أقرب،... وإن لم تدغم فقلت: هل رأيت فهي لغة لأهل الحجاز؛ وهي عربية جائزة" (١).

فالأقوى الإدغام. وعليه قرأ معظم القراء، ويجوز الإظهار، وقد نسبته سيبويه لأهل الحجاز (٢) وبه قرأ حفص في قوله تعالى: ﴿بَلْ رَانَ﴾ (٣) بسكته لطيفه على اللّام. ووافقه قالون بدون سكتة (٤).

الثانية: جواز على ضعفٍ. وذلك مع النون. وقد قرأ جمهور القراء بالإظهار في قوله تعالى: ﴿هَلْ نَذُكُم عَلَىٰ رَجُلٍ﴾ (٥) وقرأ الكسائي بالإدغام (٦).

على أن الفراء يجوز هذا الإدغام دون ضعف، ولكنه يشترط لذلك أن تكون اللّام ساكنة سكوناً لازماً. يقول: "العرب تدغم اللّام عند النون إذا سكنت اللّام وتحركت النون. ذلك أنها قرية المخرج منها. وهي كثيرة في القراءة. ولا يقولون ذلك في لامٍ قد تتحرك في حال؛ مثل ادخُلْ وقل؛ لأن قل قد كان يرفع وينصب ويدخل عليه الجزم، وهل وبِلْ وأجلْ مجزومات أبداً، فَشَبَّهْنَ إذا أدغمن بقوله (النار) إذا أدغمت اللّام من النار في النون منها" (٧).

الثالثة: جواز على توسط. وذلك مع بقية الحروف (الطاء، والذال، والتاء،

(١) الكتاب ٤/٤٥٧.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٤٥٧؛ واللهجات في الكتاب ٢٠٨، ٢٠٩.

(٣) سورة المطففين. آية: ١٤.

(٤) انظر: المساعد ٤/٢٧٣.

(٥) سورة سبأ. آية: ٧.

(٦) انظر: الارتشاف ٢/٧١١؛ والمساعد ٤/٢٧٣.

(٧) معاني القرآن ٢/٣٥٧؛ وجهود الفراء الصرّفة ٣١.

والظاء، والذال، والثاء، والصاد، والسين، والزاي، والواو، والشين، والضاد.
وقد ذكر سيبويه أن الإدغام مع الشين والضاد ضعيف^(١).

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٥٨؛ والارتشاف ٢/٧١١؛ والتذيل والتكميل ١٠/٢٢٧ أ- ب؛ وقد وهم
محقق الارتشاف عند نقله لقول سيبويه حيث جعل (الضاد) (صاداً) والصواب الضاد بنص
سيبويه. ويبعد القول بأن الضاد قد سقطت نقطتها، يدل على ذلك إحالة المحقق؛ فهي تشير إلى
الشين والصاد، ولكن مع الضاد وليس مع اللام.

٣- الإدغام مع النون الساكنة

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة يحيى بن الحارث: (يَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ)^(١)
بنون واحدة^(٢):

"ظاهر هذا أنه أدغم نون ننظر في الظاء، وهذا لا يُعرف في اللغة، ويشبه أن تكون مخفأة فظنها القراء مدغمة على عادتهم في تحصيل كثير من الإخفاء إلى أن يظنوه مدغما. وذلك أن النون لا تدغم إلا في ستة أحرف ويجمعها قولك: يرملون"^(٣).

* * *

حروف الإدغام مجموعة في كلمة (يرملون) كما قال ابن جني، وهذا الإدغام على نوعين: بغير غنة، وبغنة^(٤).

بغير غنة مع اللام والراء، والآخزون به كثير جداً عن جميع القراء^(٥). إلا أن سيبويه أجاز فيهما الإدغام بغنة وبغير غنة^(٦).

وذهب أبو سعيد - فيما نقله عنه أبو حيّان^(٧) - إلى أن الأجود إبقاء صوت

(١) سورة يونس. آية: ١٤.

(٢) انظر القراءة في: المحرر الوجيز ١١٠/٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ٦٤٠/١ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ١٣٥/٥؛ والدر المصون ١٦٣/٦.

(٣) المحتسب ٣٠٩/١.

(٤) انظر: الكتاب ٤٥٢/٤؛ والمقتضب ٢١٧/١؛ والتذكرة ٢٣٩/١؛ والإقناع ٢٥١، ٢٥٠/١؛ والمساعد ٢٧٤، ٢٧٣/٤؛ وجمع الهوامع ٤٥٨/٣.

(٥) انظر: الإقناع ٢٥١/١؛ والمساعد ٢٧٤/٤.

(٦) انظر: الكتاب ٤٥٢/٤.

(٧) انظر: الارتشاف ٧١٣، ٧١٢/٢.

الغنة، وهذا الإبقاء مروي عن نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وغيرهم^(١).
 والميم تدغم بغنة، واختلفوا في المراد بالغنة:
 فذهب المحققون^(٢) إلى أنها هي الميم المبدلة من النون المدغمة في الميم.
 واختاره ابن الباذش^(٣).
 وذهب بعضهم إلى أنها النون، ومن قال بهذا ابن كيسان^(٤)، وابن مجاهد^(٥)
 في أحد قوليه، واختاره مكي بن أبي طالب، وصححه ابن الجزري.
 وتدغم النون في الواو والياء بغنة وبغير غنة في رواية خلف عن حمزة، وفي
 رواية الدوري عن الكسائي^(٦).
 ويشترط أن تكون النون في كلمة والواو أو الياء في كلمة أخرى.
 أمّا إذا كانا في كلمة واحدة فالإظهار. نحو: دنيا، وصنوان، وقنوان،
 وبنيان^(٧).

وذهب عبد الباقي بن الحسن صاحب السيرافي، وأبو الطيب أحمد بن
 يعقوب، وأبو الحسن بن بشر الأنطاكي إلى أن إبقاء الغنة مع الواو والياء ليس
 بإدغام إنما هو إخفاء^(٨). وقد اختار هذا القول عثمان الصيرفي^(٩).

-
- (١) انظر: المساعد ٢٧٤/٤؛ والنشر ١٩/٢.
 (٢) انظر: الإقناع ٢٥٢/١؛ والارتشاف ٧١٣/٢؛ والنشر ٢٠/٢.
 (٣) انظر: الإقناع ٢٤٨، ٢٤٧/١؛ والارتشاف ٧١٣/٢؛ والمساعد ٢٧٤/٤.
 (٤) انظر: الإقناع ٢٤٨، ٢٤٧/١؛ والارتشاف ٧١٣/٢؛ والمساعد ٢٧٤/٤.
 (٥) انظر: السبعة ١٢٦؛ والارتشاف ٧١٣/٢؛ والمساعد ٢٧٤/٤.
 (٦) انظر: التذكرة ٢٣٩/١؛ والنشر ٢٠/٢.
 (٧) انظر: الارتشاف ٧١٣/٢؛ والمساعد ٢٧٥/٤؛ والنشر ٢٠/٢.
 (٨) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٨/١٠ ب؛ والارتشاف ٧١٣/٢.
 (٩) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٩/١٠ ب؛ والارتشاف ٧١٤/٢.

وذهب النحاة المحققون^(١) إلى أنه إدغام، ووافقهم مكّي بن أبي طالب^(٢)، وابن شريح^(٣)، وابن الباذش^(٤).

وبقي من حروف الإدغام النون والإدغام معها بغنة، وهذا الإدغام من باب المتماثلين لا المتقاربين^(٥).

ومن قال بهذا التوجيه الذي ذكره ابن جني وأنه إخفاء وليس بإدغام: ابن عطية^(٦)، وأبو حيّان^(٧)، والسمين الحلبي^(٨).

وقال العكبري إن (هذا الإدغام ضعيف)^(٩) ووصف السمين الحلبي هذا القول بأنه رديء جداً^(١٠).

(١) انظر: الارتشاف ٧١٤/٢.

(٢) انظر: الكشف ١٦٤/١.

(٣) انظر: الارتشاف ٧١٤/٢.

(٤) انظر: الإقناع ٢٥٢/١ ٢٥٣.

(٥) انظر: المساعد ٢٧٤/٤؛ والنشر ٢٠/٢.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ١١٠/٣.

(٧) انظر: البحر المحيط ١٣٥/٥.

(٨) انظر: الدر المصون ١٦٣/٦.

(٩) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٦٤٠/١.

(١٠) انظر: الدر المصون ١٦٣/٦.

الفصل الخامس

تخفيف الهمزة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : من أحكام تخفيف الهمزة المفردة.

المبحث الثاني : من أحكام تخفيف الهمزتين.

المبحث الثالث : إبدال الهمزة في مواضع التخفيف.

المبحث الأول

من أحكام تخفيف الهمزة

وفيه مسائل:

- ١- تخفيف الهمزة الساكنة.
- ٢- تخفيف الهمزة المتحرّكة المسبوقة بساكن (الألف).
- ٣- تخفيف الهمزة المتحرّكة المسبوقة بساكن (حرف صحيح).
- ٤- تخفيف الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها.
- ٥- تخفيف بقية صور الهمزة.

تخفيف الهمزة الساكنة

قال أبو الفتح - في معرض احتجاجة لقراءة طلحة: (أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِيًّا)^(١): خفيفة بلا همز^(٢):

"النظر من ذلك في (وَرِيًّا) خفيفة بلا همز؛ وذلك أنه في الأصل فِعْلٌ إمَّا من رأيت وإمَّا من رويت، فأصله - وهو من الهمز - (وَرِيًّا) كَرِغِيًّا، على قراءة أبي عمرو وغيره؛ فأريد تخفيف الهمزة، فأبدلت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم أدغمت الياء المبدلة من الهمزة في الياء الثانية التي هي لام الفعل. فصارت وَرِيًّا"^(٣).

* * *

الهمزة الساكنة إذا أريد تخفيفها أبدلت بحرف حركة ما قبلها^(٤)، فإذا كان ما قبلها فتحة قلبت ألفاً كراس وكاس، وإذا كان ما قبلها كسرة قلبت ياء كبير وذيب، وإن كان ما قبلها ضمة قلبت واو، نحو بُوس ولُوم، ولا فرق في ذلك بين أن تكون الهمزة والحركة في كلمة أو في كلمتين، نحو قوله تعالى: ﴿الْهُدَى

(١) سورة مريم. آية: ٧٤.

(٢) سبق تخريجها، انظر ص ٨١٩ من هذا البحث.

(٣) المحتسب ٤٤/٢. وانظر ٦٧/١.

(٤) انظر: الكتاب ٥٤٣/٣؛ والمقتضب ١٥٧/١؛ والأصول ٣٩٩، ٣٩٨/٢؛ والتكملة

٢١٣، ٢١٢؛ وشرح الكافية الشافية ٢١٠٧/٤؛ والتبصرة والتذكرة ٧٣٣/٢؛ وشرح المفصل

١٠٨، ١٠٧/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٣٢/٣؛ وشرحها لركن الدين ٣٠٨١، ٣٠٨٠؛

والمساعد ١١٥/٤؛ وجمع الهوامع ٤٣١/٣.

اِئْتِنَا^(١) وقوله: ﴿الَّذِي أَوْثَمِنَ﴾^(٢) وقوله ﴿يَقُولُ ائْذَنْ لِي﴾^(٣).

ولم يجعل تخفيفها بين بين؛ لأنه^(٤) لا حركة لها حتى يصح جعلها بين حرفها وبين الهمزة، ولم تحذف؛ لأنه في الحذف تلقى حركتها على ما قبلها كدليل عليها، وهي هنا ساكنة ليست لها حركة فتلقى؛ لذلك وجب قلبها إلى حركة ما قبلها؛ وذلك لأن حملها على حركة الحرف أولى؛ لقربه.

وقد نُسب^(٥) تخفيف الهمزة إلى الحجازيين، وهذيل، وبني عجلان من قيس وبني غاضرة، ورُجَّح أنهم غاضرة الحجاز، أما تحقيقها فمنسوب إلى تميم.

وقد وجه ابن جني هذه القراءة بتوجيهين^(٦):

الأول: أنها من (رأيت) فأصلها (رئيا)، ثم خففت الهمزة فأبدلت ياء، لأنها ساكنة وما قبلها مكسور ثم أدغمت الياء في الياء.

الثاني: أنها من (رَوَيْتُ) وأصلها (رويا) اجتمعت الواو والياء والأول منهما ساكن فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء^(٧).

وابن جني في توجيهه هذا موافق للفراء^(٨)، وممن قال بهذا التوجيه - وهم

(١) سورة الأنعام. آية: ٧١.

(٢) سورة البقرة. آية: ٢٨٣.

(٣) سورة التوبة. آية: ٤٩.

(٤) انظر: الكتاب ٥٤٤/٣؛ والتبصرة ٧٣٣؛ وشرح الشافية لرضي ٣/٣٢.

(٥) انظر: المساعد ١١٥/٤؛ واللهجات في التراث ٣٣٧/١؛ واللهجات في الكتاب ٣٢٣؛ والمقتبس

من اللهجات العربية والقرآنية ٨٤، ٨٥.

(٦) انظر: المحتسب ٤٤/٢.

(٧) انظر: الإعلال ص ٧٣٠ من هذا البحث.

(٨) انظر: معاني القرآن للفراء ١٧١/٢.

كثير - الطبري^(١)، والزجاج^(٢)، والنحاس^(٣)، وابن خالويه^(٤)، والزمخشري^(٥)،
وابن عطية^(٦)، والعكبري^(٧) وغيرهم^(٨).

(١) انظر: تفسير الطبري ٣٧٢/٨.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٤٢/٣.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٢٦/٣.

(٤) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٢٣/٢.

(٥) انظر: الكشف ٣٨/٣.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٢٩/٤.

(٧) انظر: التبيان ٨٨٠/٢.

(٨) انظر: الموضح ٨٢٣/٢؛ واقتصر على ذكر الوجه الأول؛ الجامع لأحكام القرآن

١١/١٣٢، ١٣١/١١؛ وتفسير البيضاوي ٣٠٥/٦؛ والبحر المحيط ١٩٨/٦؛ والدر المصون ٦٣٠/٧.

تخفيف الهمزة المتحركة المسبوقة بساكن (الألف)

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الحسن والزهري وابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي والأعمش: (يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ) ^(١) بلا همز ^(٢): "إن لم يكن ذلك همزاً مخففاً فخفي بتخفيفه فعبر عنه بترك الهمز، فذلك من تخليط العرب في الاسم الأعجمي..." ^(٣).

وقال: "وأما "جَبْرَائِيل وميكائيل" بياءين بعد الألف والمد فيقوي في نفسي أنها همزة مخففة وهي مكسورة فخفيت وقربت من الياء فعبر القراء عنها بالياء... وقد يجوز من بعد هذا أن تكون ياء صريحة من حيث كان الأعجمي يتلعب فيه بالحروف تلعباً فاعرف ذلك" ^(٤).

* * *

الهمزة في هذه الألفاظ (جبرائيل وميكائيل وإسرائيل) متحركة وقبلها ساكن وهذا الساكن هو الألف ويتوصل إلى تخفيف هذه الهمزة بجعلها بين بين المشهور وهو أن نجعل الهمزة بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها ^(٥). أما إبدالها ياء خالصة فهو شاذ؛ لذلك أول ابن جني هذا الإبدال في هذه

(١) سورة البقرة. آية: ٤٠.

(٢) انظر: القراءة في: المحرر الوجيز ١/١٣٣؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/١٥٤ بدون نسبة؛ وتفسير البيضاوي ١/٢٢٧؛ والبحر المحيط ١/٣٢٥؛ والقراءات القرآنية ٢٩٧.

(٣) المحتسب ١/٨٠، ٧٩.

(٤) المحتسب ١/٩٨.

(٥) انظر: الكتاب ٣/٥٤٦؛ والمقتضب ١/١٦١؛ والأصول ٢/٣٩٩؛ والتبصرة والتذكرة ٢/٧٣٤؛ وشرح المفصل ٩/١٠٩؛ وشرح الشافية للرضي ٣/٣٩؛ والارتشاف ١/٢٧٥؛ والمساعد ٤/١١٥؛ وجمع الموامع ٣/٤٣١.

القراءة (إسرائيل) على أمرين^(١):

الأول: أنه من باب تخفيف الهمزة ثم إنه عند جعلها بين بين خفي هذا الوجه على القراءة فأبدلوها ياء خالصة.

الثاني: أنه من باب التخليط في الأعجمي، والعرب قد خلطت في ما هو عربي فكيف بالأعجمي، ومن ذلك أمثلة ذكرها ابن جني^(٢)، منها:

قول لبيد:

دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَالِعٍ فَأَبَانَ بِالْحَيْسِ يَيْنَ الْبَيْدِ وَالسُّوْبَانَ^(٣)

فهو هنا يريد المنازل.

يقول ابن جني: "وإذا جاز للعرب أن تخلط في العربي وهو من لغتها، فكيف يكون -ليت شعري- فيما ليس من لغتها؟".

و(إسرائيل) اسم أعجمي منع من الصرف للعلمية والعجمة^(٤)، وهو مكوّن من جزئين (إسرا) و(ئيل) ومعنى إيل بالعبرانية الله^(٥)، واختلف في معنى (إسرا) فذكر بعضهم أن معناها (عبد)^(٦) ويكون المعنى عبداً لله، بالعبرانية.

(١) انظر: المحتسب ٨٠/١؛ وانظر ص ٨٢٢ من هذا البحث.

(٢) انظر: المحتسب ٨٠/١.

(٣) البيت من (الكامل). انظر: الخصائص ٨١/١، واللسان (ت ل ع) ٣٧/٨؛ والتصريح ١٨٠/٢؛ وجمع الهوامع ٢٣٧/٣؛ والدر اللوامع ٢٠٨/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج ١١٩/١؛ والكشاف ١٥٩/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٥٤/١؛ والجامع لأحكام القرآن ٣٧١/١؛ والبحر المحيط ٣٢٥/١.

(٥) انظر: تفسير الطبري ٢٨٦/١؛ والجامع لأحكام القرآن ٣٧١/١؛ وحاشية الشهاب ٢٢٧/١.

(٦) انظر: تفسير الطبري ٢٨٦/١؛ والمحضر الوجيز ١٣٣/١؛ والجامع لأحكام القرآن ٣٧١/١؛ وحاشية الشهاب ٢٢٧/١.

وذهب البيضاوي^(١) إلى أن معناه صفوة الله، ورَجَّح هذا المعنى؛ لأنه أورد المعنى الثاني (عبداً لله) بصيغة (قيل).

وذكر المهدوي^(٢) - فيما نقله عنه ابن عطية - أنه مشتق من الأسر وهو القوة.

والمعنى: قواه الله، وقيل: إن المعنى أنه أسرى بالليل مهاجراً، وقيل إنه أسر جنيّاً كان يطفئ سراج بيت المقدس، ولذلك كله أو بعضه سميّ بـ(إسرا)^(٣).

وقد ذكر العلماء مجموعة من اللغات في (إسرائيل)^(٤) منها إسرائيل بهمزة مختلصة، وإسرائيل، وإسرائل، وإسرائل بالهمزة المفتوحة، وتيم تقول إسرائيل وغيرها يجعله باللام.

(١) انظر: تفسيره ٢٢٧/١؛ وانظر حاشية الشهاب ٢٢٧/١ في هذا المعنى.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١٣٣/١؛ والدر المصون ٣١٠/١.

(٣) انظر: الدر المصون ٣١٠/١.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٢١٧/١؛ والمحرر الوجيز ١٣٣/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٥٤/١؛

والجامع لأحكام القرآن ٣٧١/١؛ والبحر المحييط ٣٢٥/١؛ والدر المصون ٣١٠/١.

تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها

قال أبو الفتح - في الاحتجاج لقراءة الزهري: (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفٌّ)^(١)
بغير همز^(٢):

"هذه القراءة أقيس من قراءته الأخرى التي هي قول الله عز وجل: (جُزَّ مَقْسُومٌ)^(٣) بتشديد الزاي، وذلك أنه هنا خفف لا غير، فحذف الهمزة وألقى حركتها على الفاء قبلها، كقولك في مسألة: مَسْأَلَةٌ، وفي يَلُومُ: يَلُمُ، وفي يَزِيرُ: يَزِرُ، فكان قياس هذا أن يقول: (جُزَّ مَقْسُومٌ) إلا أنه سلك في كل من القراءتين طريقاً إحداهما أقوى من الأخرى"^(٤).

* * *

من حالات تخفيف الهمزة أن تكون الهمزة متحركة وما قبلها ساكن، فإذا كان الساكن صحيحاً أو معتلاً غير الواو والياء الزائدين لغير الإلحاق وغير الألف المبدلة من أصل خففت الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وحذفت الهمزة، يقول سيبويه: "واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفت وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها وذلك قولك: مَنْ بُوكَ، وَمَنْ مَكَ، وَكَمْ بُلُكَ، إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب

(١) سورة النحل. آية: ٥.

(٢) انظر: الكشف ٥٥٥/٢ بدون نسبة؛ وإعراب القراءات الشواذ ٧٥٥/١ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٤٦٠/٥؛ ونسبها أيضاً لزيد بن علي؛ والدر المصون ١٩٢/٧؛ ونسبها أيضاً لزيد بن علي.

(٣) سورة الحجر. آية: ٤٤.

(٤) المحتسب ٧/٢. وانظر: ٧٢/١، ٢٠٩/١، ٢٤٠/١، ٢٤٣/١، ٢٥٨/١، ٤/٢، ١٠/٢، ٢٠/٢، ٤٤/٢، ١٤٣/٢، ٢٤٣/٢.

والأم والإبل" (١).

وقد أضاف العلماء إلى اشتراطات الساكن ألا يكون (٢) الساكن نون (انفعال) لإلزامهم نون (انفعل) السكون نحو (انأطر) (٣)، وألا يكون ياء تصغير نحو (رُشَيء) (٤) حتى لا يقع اللبس.

وهذا التخفيف غير ملتزم، بل هو جائز، إلا في صيغة المضارع من الفعل رأى، حيث قيل يرى وأصلها: يرى، والتمزم فيها حذف الهمزة إلا عند تميم اللات (٥) فإنهم يستعملون هذا الأصل المتروك، يقول الشاعر (٦):

أُرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالتَّرَهَاتِ (٧)

ويعلل ابن يعيش لهذا الحذف فيقول: "وإنما حذفوا الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع ويحتمل ذلك أمرين:

(أحدهما): أن تكون حذفت لكثرة الاستعمال تخفيفاً؛ وذلك أنه إذا قيل أَرَأَى اجتمع همزتان بينهما ساكن والساكن حاجر غير حصين فكأنهما قد

(١) الكتاب ٥٤٥/٣. وانظر: معاني القرآن للفراء ٩٦/٢؛ والمقتضب ١٥٩/١، ١٦٠، والتكملة ٢١٣؛ وشرح المفصل ١٠٩/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٤٠/٣؛ وجمع الهوامع ٤٣١/٣.
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢١٠٢/٤؛ وشرح الشافية للرضي ٤١/٣؛ وشرحها لركن الدين ١٠٨٤؛ وجمع الهوامع ٤٣١/٣.

(٣) أنأطر: مطاوع أطره. بمعنى عطفه؛ انظر: اللسان (أ ط ر) ٢٤/٤.

(٤) رُشَيء: تصغير الرُشَاء: وهو الظبي إذا قوي وتحرك ومشى مع أمه؛ انظر: اللسان (ر ش أ) ٨٦/١.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٢١٠٥/٤؛ والارتشاف ٢٥٣/١؛ والمساعد ٢٠٧/٤.

(٦) البيت من (الوافر) ينسب إلى عبيد الله بن قيس الرقيات؛ وإلى سراقه البارقى؛ انظره في: نوادر

أبي زيد ١٠٠؛ والتسهيل ٣٠؛ والخصائص ١٥٣/٣؛ واختسب ١٢٨/١؛ وشرح الكافية

الشافية ٢١٠٥/٤؛ وشرح المفصل ١١٠/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٤١/٣.

(٧) الترهات: جمع ترهة وهي الباطل؛ انظر: اللسان (ت ر هـ) ٤٨٠/١٣.

توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها في أكرم ثم أُتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة، وغلب كثرة الاستعمال هنا الأصل، حتى هجر ورفض.

(والثاني): أن يكون حذف الهمزة للتخفيف القياسي بأن أُلقيت حركتها على الراء قبلها ثم حذفت ... ولزم هذا التخفيف والحذف لكثرة الاستعمال على ما تقدم وإلى هذا الوجه يشير صاحب الكتاب، وهو أوجه عندي لقربه من القياس، وقد ذكره ابن جني مع التخفيف غير القياسي؛ لأن التخفيف لزم على غير قياس حتى هجر الأصل وصار استعماله والرجوع إليه كالضرورة^(١).

وقد نقل سيبويه^(٢) أن بعض العرب يبدل الهمزة مدة ألفٍ خالصة فتقول في الكمأة: الكمأة، فيبدلون الهمزة ألفاً ويفتحون ما قبلها؛ لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً، وهذا عند سيبويه من القليل والشاذ.

وجعله الكوفيون من أمثال الكسائي والفراء وبعض البصريين كأبي زيد قياساً مطرداً^(٣).

ومما جاء شاذاً ما ورد من نقلهم حركة الهمزة المنفصلة إلى آخر الكلمة المتحركة بشرط أن يكون الحرف المنقول إليه حركته حركة بناء لا إعراب^(٤). لذلك حكم ابن جني بفساد^(٥) قراءة أبي جعفر القعقاع المدني في:

(١) شرح المفصل ١١٠/٩.

(٢) انظر: الكتاب ٥٤٥/٣؛ والمختص ١٤٩/٢؛ وشرح المفصل ١١١/٩.

(٣) انظر: شرح المفصل ١١١/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٤١/٣؛ والتبصرة والتذكرة ٧٣٥/٢.

(٤) انظر: الكشف ١٥٦/١؛ وشرح الشافية للرضي ٣٧/٣.

(٥) انظر: المختص ٧٣/١؛ ٢٤٣.

(...لِلْمَلَأِئِكَةِ اسْجُدُوا)^(١) بضم تاء الملائكة، فلا يمكن أن يقال أن ضمة همزة الوصل نقلت للتاء في الملائكة؛ لأن الحركة الموجودة على التاء حركة إعراب لا بناء، يقول ابن جني -عن نقل حركة همزة المنفصلة-: "وهذا إنما يجوز ونحوه إذا كان ما"^(٢) قبل الهمزة حرف ساكن صحيح نحو قوله - (عز وجل) - (وَقَالَتْ أَخْرِجْ)، وادخل ادخل، فضم لالتقاء الساكنين لتخرج من ضمة إلى ضمة، كما كنت تخرج إليها في قولك: اخرج، فأما ما قبل همزته هذه متحرك، ولا سيما حركة إعراب فلا وجه لأن تحذف حركته ويحرك بالضم"^(٣).

كما أن مما يمنع القول بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها أن التخفيف بحذف الهمزة وإلقاء حركتها إنما يكون في حال الوصل، ومعلوم أن همزة الوصل تسقط في حال الوصل فهي في حكم العدم وعليه فإنه لا توجد همزة -في حال الوصل- حتى تحذف وتلقى حركتها. ولو قيل بأن الهمزة قطعت لحكم بالشذوذ أيضاً وهو مكروه في الشعر فكيف الحال وهو التنزيل؟^(٤).

وقد اجتهد العلماء في توجيه هذه القراءة فقد ذكر المبرد -فيما نقله^(٥) عنه النحاس- أن أبا جعفر القعقاع المدني يجرّ التاء ثم يشم الضمة دلالة على البناء للمجهول، فكأنه يشير إلى توهم الراوي في النقل عندما لاحظ الإشمام فظنه ضمة على التاء.

(١) سورة البقرة. آية: ٣٤؛ وكذلك قراءته في سورة الأعراف. آية: ١١.

(٢) ما زائدة هنا، كما ذكر محققو المحتسب، و"حرفه" اسم كان.

(٣) المحتسب ٧١/١. وانظر: ٢٤١/١.

(٤) انظر: المحتسب ٢٤٢/١.

(٥) انظر: إعراب القرآن ٢١٢/١.

ووجهت على أن^(١) ضمة التاء إنما هي إتياع لضمة الجيم في (اسجدوا) وفيه بعد لطول الحاجز بين الحرفين.

وأجاز العكبري^(٢) أن يقال: إنه وقف على الملائكة بالتاء ثم أُتي بهمزة الوصل وحركت التاء بحركتها.

وهذا فيه بعد؛ لأنه يوقف على تاء التأنيث بالهاء لا بالتاء في غالب أمرها، والأهم من هذا أن حركة التاء حركة إعراب، وحركة الإعراب محترمة فلا يتلاعب بها.

وذكر العكبري في "التيان"^(٣) أن أحسن ما تحمل عليه هذه القراءة أن الراوي لم يضبط في أخذه عن القارئ، حينما أشار القارئ إلى الضم تنبيهاً على أن همزة (اسجدوا) في حال الوصل مضمومة ولم يتنبه الراوي لهذه الإشارة وظنها من القراءة وضم التاء في الملائكة.

وهذا فيه تكلف، وفيه قدح في راوي القراءة.

وذكر الزمخشري أنها لغة ضعيفة^(٤)، ونسبت لأزد شنوءة^(٥). ومع اجتهادات العلماء في توجيه هذه القراءة نجد بعض العلماء يسميها باللحن والغلط.

يقول الزجاج: "وأبو جعفر من جلة أهل المدينة، وأهل الثبت في القراءة إلا أنه غلط في هذا الحرف"^(٦)، ووافقه النحاس^(٧)، وأبو علي الفارسي^(٨)، ووافق

(١) انظر: المحرر الوجيز ١/١٢٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/١٤٧.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/١٤٨.

(٣) انظر: التبيان ١/٥١؛ وانظر: الدر المصون ١/٢٧٢.

(٤) انظر: الكشف ١/١٥٦؛ والمحرر الوجيز ١/١٢٤؛ والدر المصون ١/٢٧٢.

(٥) انظر: البحر المحيط ١/٣٠٢.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١/١١١، ١١٢.

(٧) انظر: إعراب القرآن ١/٢١٢.

(٨) انظر: المحرر الوجيز ١/١٢٤.

ابن جني شيخه حيث وسم هذه القراءة بالفساد كما سلف^(١).

ومن ردها فقد أخطأ، لأن ردّ القراءة أمر ليس باليسير، والقول ما قاله أبو حيان حيث يقول: "... وإذا كان ذلك في لغة ضعيفة، وقد نُقل أنها لغة أزد شنوءة فلا ينبغي أن يُخطأ القارئ بها، ولا يُغلط، والقارئ بها أبو جعفر أحد قراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضاً عن عبد الله بن عباس وغيره من الصحابة، وهو شيخ نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة"^(٢).

هذا وقد تحذف الهمزة مطلقاً إذا كان قبلها ألف^(٣)، وقد تحذف اعتباطاً^(٤)، كما في (سايسو) يريد ساء يسوء، وعلى هذا وجه ابن جني بعض القراءات^(٥). ومع أن الأصل في تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها حذفها وإبقاء حركتها إلا أن بعض العرب يبدل الهمزة ثم يدغمها في ما قبلها، يقول سيبويه: "واعلم أن العرب منها من يقول في أو أنت: أوّنت يبدل ويقول: أنا أرمي باك، وأبو أيوب يريد أبا أيوب، وغلامي بيك، وكذلك المنفصلة كلها إذا كانت الهمزة مفتوحة، وإن كانت في كلمة واحدة سَوَاءً وَمَوَائِدٌ^(٦)، حذفوا فقالوا: سَوَاءٌ وَمَوَلَةٌ، وقالوا في حَوَابٍ^(٧): حَوَبٌ؛ لأنه بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وقد قال بعض هؤلاء: سَوَاءٌ وَضَوْ، شبهوه بأوّنت..."^(٨).

(١) انظر: المحتسب ٢٤٣/١؛ وانظر ص ٨٢٧ من هذا البحث.

(٢) البحر المحيط ٣٠٢/١.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٣٦/٣.

(٤) شرح الشافية للرضي ٣٧/٣.

(٥) انظر: المحتسب ٣٧/١، ١٢٠/١، ١٨٤/١، ١٤٧/٢.

(٦) الموائد: الملحأ. انظر ك اللسان (و أ ل) ٧١٥/١١.

(٧) الحوَاب: الواسع وقيل الضخم. انظر: اللسان (ح أ ب) ٢٨٨/١.

(٨) الكتاب ٥٥٦/٣. وانظر: الأصول ٤٠٦/٢؛ والمستع ٣٦٤/١؛ وشرح الشافية للرضي ٣٦/٣.

ويلحظ من خلال نص سيبويه السابق أن الأصل في هذا الإبدال هو أن يكون في كلمتين ثم حمل عليه الإبدال في كلمة واحدة يتضح ذلك في قوله: "وقد قال بعض هؤلاء: سَوَّةٌ وضوٌّ، شبهوه بأوَّنت"^(١).

وعلى هذه اللغة وجَّه ابن جني قراءة الحسن وأبي جعفر وشيبة والزهري في: (مَا وَرِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِهِمَا)^(٢) بتشديد الواو^(٣).

حيث قلبت الهمزة واواً ثم أدغمت الواو في الواو، والألف بعدها للجمع، والذي سَوَّغ التعبير بالجمع عن السوأة أحد أمرين^(٤):

الأول: أنه وضع الجمع موضع التثنية.

الثاني: أن لكلٍ من آدم وحواء قبل ودبر والمجموع أربعة فيكون الجمع على حقيقته، ولكن بالرجوع إلى المعاجم^(٥) يتضح أن المراد بالسوأة هو الفرج، وعليه فإن إطلاق السوأة على القبل والدبر فيه نظر.

وقد فطن إلى هذا الأمر شهاب الدين الخفاجي، يتضح ذلك من دقة تعبيره حيث يقول: "... وهي إمّا من وضع الجمع موضع التثنية أو لإدخال الدبر في السوأة"^(٦).

(١) الكتاب ٥٥٦/٣.

(٢) سورة الأعراف. آية: ٢٠.

(٣) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٤٨؛ وإعراب القراءات الشواذ ٥٣٢/١ بدون نسبة؛ وتفسير البيضاوي ٢٦٢/٤ بدون نسبة؛ والبحر المحييط ٢٧٩/٤؛ والدر المصون ٢٧٧/٥؛ وحاشية الشهاب ٢٦٣/٤ بدون نسبة.

(٤) انظر: البحر المحييط ٢٧٩/٤؛ والدر المصون ٢٧٧/٥؛ وحاشية الشهاب ٢٦٣/٤.

(٥) انظر: (س و أ) في اللسان ٩٧/١؛ والقاموس المحييط ٤٢.

(٦) حاشية الشهاب ٢٦٣/٤.

وممن وافق ابن جني وقال بهذا التوجيه العكبري^(١)، والبيضاوي^(٢)، والسّمين
الحلي^(٣)، والشّهاب الخفاجي^(٤).

(١) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٥٣٢.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي ٤/٢٦٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٥/٢٧٧.

(٤) انظر: حاشية الشّهاب ٤/٢٦٣.

الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الزهري والحسن وموسى بن طلحة: (لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ)^(١) يثبت الياء ولا يهمز^(٢):
"يحتمل هذا قولين:

أحدهما: أن يكون تخفيفاً للهمز لكن على مذهب أبي الحسن في قول الله تعالى: (يَسْتَهْزِئُونَ)^(٣) بإخلاص الهمزة في اللفظ ياء، لانكسار ما قبلها وسيبويه يجعلها بين بين على مذهبه في مثل ذلك، وقد ذكرناه، وفيه بعض الطول، ومثله أيضاً يدق على القراء.

والآخر أن يكون قد بقي من الهمز جزء ما على مذهب سيبويه، إلا أنه يلفظ على القراء، فيقولونه بإخلاص الياء، ومعدرون فيه لغموضه"^(٤).

* * *

اختلف العلماء في تخفيف الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها على أقوال^(٥):

(١) سورة الحاقة. آية: ٣٧.

(٢) انظر القراءة في: إعراب القرآن ٢٤/٥؛ والكشاف ٦٠٩/٤ بدون نسبة؛ وإعراب القراءات الشواذ ٦١٥/٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٣٩/١٨ بدون نسبة؛ وتفسير البيضاوي ٢٦١/٩ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٣٢١/٨؛ ونسبها أيضاً للعتكي؛ وكذلك الدر المصون ٤٣٨/١٠.

(٣) سورة الأنعام. آية: ٥.

(٤) المحتسب ٣٢٩/٢. وانظر: ٢١٦/١.

(٥) انظر: الكتاب ٥٤٢/٣؛ والمقتضب ١٥٦/١؛ والأصول ٤٠٢/٢؛ والتكملة ٢١٨؛ والحجة ٣٥٣/١ وما بعدها؛ والنكت ٩٧٣/٢؛ وشرح المفصل ١١٢/٩؛ وشرح الكافية الشافية ٢١٠/٨؛ ٢١٠/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٤٥/٣؛ وشرحها لركن الدين ١٠٩٣؛ والارتشاف ٢٧١/١؛ والمساعد ١١٣/٤، ١١٤؛ وجمع الهوامع ٤٣٢/٣.

الأول: ذهب سيبويه إلى أن التخفيف يكون يجعلها بين بين المشهور وهو أن تجعل الهمزة بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها وهو هنا (الواو)، لأنها مضمومة، وقد نسبته للخليل ولعمامة العرب^(١).

الثاني: ذهب بعض العلماء إلى أن الهمزة تجعل بينها وبين الحرف الذي فيه حركة ما قبلها، وهو ما يعرف بـ(بين بين البعيد أو الشاذ).

وقد نسب أبو حيان هذا المذهب لأبي الحسن شريح^(٢).

الثالث: مذهب أبي الحسن الأخفش^(٣) وهو إبدالها من جنس حركة ما قبلها، ففي الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها يخلصها ياء.

وكذلك الهمزة المكسورة المضمومة ما قبلها يبدلها من جنس حركة ما قبلها إلا إذا كانت الهمزة عين الكلمة نحو (سُئِلَ) أو كانت منفصلة نحو ﴿يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ﴾ فإنك تجعلها بين بين^(٤). وذكر الفارسي جواز^(٥) أن يكون مراد الأخفش في المنفصلة أن تقلب إلى جنس حركتها؛ أي: بالياء فيقال في عبد إخوانك: عبدٌ يخوانك.

وقد اضطرب نقل العلماء لمذهب الأخفش هذا وما ذكره من تفصيل، حيث نسبوا له قوله بالإبدال فقط، وهذا مخالف لما ورد في معاني القرآن له.

ومن هذا الاضطراب قول ابن مالك: "وخالفه الأخفش في نحو (سُئِلَ)

(١) انظر: الكتاب ٥٤٢/٣.

(٢) انظر: الارتشاف ٢٧١/١؛ وشرح الشافية لركن الدين ١٠٩٣؛ وابن جماعة ٢٥٧.

(٣) انظر: معاني القرآن له ٤٩/١. وانظر: الكتاب ٥٤٢/٣؛ والمقتضب ١٥٦/١؛ والأصول

٤٠٢/٢؛ والحجة ٣٥٣/١؛ وشرح المفصل ١١٢/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٤٥/٣؛

والارتشاف ٢٧١/١؛ والمساعد ١١٣/٤؛ وجمع الهوامع ٤٣٢/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن ٥٠/١؛ والنشر ٣٤٤/١.

(٥) انظر: الحجة ٣٦٢/١.

و(سنقرئك) فخففهما بالإبدال من جنس حركة ما قبلهما"^(١).

بينما الموجود في معانيه هو جعلها بين بين يقول: "... وإذا كانتا في معنى (فعل) والهمزة موضع (العين) جعلت بين بين"^(٢).

ومن على هذا الاضطراب الرضي^(٣)، وابن عقيل^(٤)، والسيوطي^(٥).

وقد فطن بعض العلماء إلى هذا التفصيل منهم أبو علي الفارسي^(٦)، وابن الجزريّ يقول الأخير: "وذهب بعض النحاة إلى إبدال الهمزة المضمومة بعد كسر والمكسورة بعد ضم حرفاً خالصاً فتبدل في نحو "سنقرئك" و"يستهنئون" ياء، وفي نحو (سئل اللؤلؤ) واواً، ونسب هذا على إطلاقه إلى أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش البصريّ أكبر أصحاب سيويه، فقال الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه: هذا هو مذهب الأخفش النحوي الذي لا يجوز عنده غيره، وتبعه على ذلك الشاطبي وجمهور النحاة على ذلك عنه.

والذي رأيته أنا في كتاب معاني القرآن له أنه لا يميز ذلك إلا إذا كانت الهمزة لام الفعل نحو (سنقرئك، واللؤلؤ)، وأمّا إذا كانت عين الفعل نحو (سئل) أو من منفصل نحو (يرفع إبراهيم، ويشاء إلى) فإنه يسهلها بين بين كمذهب سيويه والذي يحكيه عنه القراء والنحاة إطلاق الإبدال في النوعين"^(٧).

والراجح ما عليه سيويه ذلك أنه عند جعل الهمزة بين بين في نحو

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٠٩/٤.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٥٠/١.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٤٦/٣.

(٤) انظر: المساعد ١١٤/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٣٢/٣.

(٦) انظر: الحجة ٣٦٤/١.

(٧) النشر ٣٤٣/١.

(يستهنئون)، تقع الواو إثر كسرة^(١)، والهمزة هنا لم تجعل واواً خالصة بل بين بين.

وقد وجّه ابن جني هذه القراءة (الخاطيون) على مذهب أبي الحسن الأخفش بإبدال الهمزة ياء خالصة وهو في هذا التوجيه موافق للنحاس^(٢)، وقد وصفها النحاس بأنها شاذة.

ومن قال بهذا التوجيه العكيري^(٣)، والقرطبي^(٤)، والبيضاوي^(٥)، وأبو حيان^(٦) والسّمين الحلبي^(٧).

وذكر توجيهاً آخر^(٨) وهو أنه بقي من الهمزة جزء ما على مذهب سيبويه، وللطفه وخفائه على القراء يقولونه بالياء.

وما ذكره ابن جني هنا فيه نظر؛ وذلك أن الهمزة في هذا الموضع عند سيبويه تجعل بين بين؛ أي: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها وهو الواو، وهذا الجزء الذي ذكره ابن جني لا يخرج عن الضمة أو الواو فكيف يقوله القراء بالياء؟.

(١) انظر: المقتضب ١/١٥٨.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٥/٢٤.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٦١٥، ٦١٦.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٨/٢٣٩.

(٥) انظر: تفسير البيضاوي ٩/٢٦١.

(٦) انظر: البحر المحيط ٨/٣٢١.

(٧) انظر: الدر المصون ١٠/٤٣٨.

(٨) انظر: المحتسب ٢/٣٢٩؛ وص ٨٣٣ من هذا البحث.

ولو لم يقرن ابن جني هذا التوجيه بمذهب سيبويه لكان فيه مخرج وهو أن تجعل الهمزة بين بين البعيد؛ بمعنى أن تجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركة ما قبلها وهو الياء؛ لأن الحركة السابقة للهمز هي الكسرة فيكون الجزء بين الهمزة والياء فلما لطف أخلصه القراء بالياء.

تخفيف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة مَتَّ بن عبدالرحمن: (فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ)^(١)
بسكون الهمزة^(٢):

"وجه ذلك -والله أعلم- أنهم كانوا يخففون الهمزة هنا فيضعفون حركتها على المعتاد من أمرها فتقرب من الساكن.

ويدل على أن الهمزة المحركة إذا خففت في نحو هذا قريبة من الساكن -امتناع العرب من أن تبتداء بها مخففة كما تمتنع من الابتداء بالساكن، فلما صارت إلى قولك:

(وامراتان) بالغوا في ذلك فأبدلوها ألفاً فصارت: (وامراتان) بألف ساكنة، كما قال:

يَقُولُونَ جَهْلًا لَيْسَ لِلشَّيْخِ عِيْلٌ لَعَمْرِي لَقَدْ أَعْيَلْتُ وَإِنَّ رَقُوبَ^(٣)

يريد وأنا، فخفف الهمزة فصار (وان)، ثم تجاوز ذلك إلى البدل فأخلصها في اللفظ ألفاً فقال: (وان). فكذلك لما أبدل من همزة (وامراتان) ألفاً فصار تقديره:

(وامراتان) ثم أبدل الهمزة من الألف وإن كانت ساكنة على ما قدمنا ذكره فيما قبل، وعليه قراءة ابن كثير: (وَكَشَفْتُ عَنْ سَائِقِيهَا)^(٤)، ومنه الباز والخاتم والعالم،

وتأملت القدر^(٥)، ونحو ذلك مما قدمنا ذكره، هذا طريق الصنعة فيه والتأني له.

فأما أن يقدَّر به مقدَّر على أنه أسكن الهمزة المتحركة اعتباراً ألبتة هكذا فلا؛ لأنه

(١) سورة البقرة. آية: ٢٨٢.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٢٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢٨٨/١ بدون نسبة؛ والبيان ٢٢٨/١ بدون نسبة؛ ولبح البحر المحيط ٣٦٢/٢ بدون نسبة؛ والدر المصون ٦٥٦/٢ بدون نسبة.

(٣) البيت من (الطويل)؛ ولم أهد لقائله؛ انظر: البحر المحيط ٣٦٢/٢؛ والدر المصون ٦٥٧/٢؛ والرقوب: من لا يعيش له ولد لأنه يرقب موته خوفاً عليه.

(٤) سورة النمل. آية: ٤٤.

(٥) تأملت القدر: أي جمعت فيه التواويل. انظر: اللسان (ت ب ل) ٧٦/١١.

لا نظير له، ألا ترى أن ما قبل تاء التانيث لا يكون أبداً إلا مفتوحاً، نحو جَوْزَة ورطبة، إلا أن تكون الألف المدة نحو فتاة وقطاة؟ فأما الهمزة فحرف صحيح حامل للحركة فتجب فتحته ألبتة.

فإن قلت: أسكن الهمزة تشبيهاً لها بالألف من حيث تساوتا في الجهر، وفي الزيادة، وفي البدل، وفي الحرف، وفي قرب المخرج، وفي الخفاء، فقول ما، غير أنه مخشوب^(١) لا صنعة فيه ولا يكاد يقنع بمثله^(٢).

* * *

عرّض ابن جني هنا لتخفيف الهمزة في (امراتان)، ومعلوم أن الهمزة فيها مفتوحة وما قبلها مفتوح وسبيل التخفيف فيها أن تجعل بين بين المشهور؛ وهو أن تجعل الهمزة بين الهمزة والحرف الذي فيه حركتها، يقول سيويوه: "اعلم أن كل همزة مفتوحة كان قبلها فتحة فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محققة غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه لأنك تقربها من هذه الألف"^(٣).

ثم إنه بعد تخفيف الهمزة في (امراتان) بولغ في هذا التخفيف حتى قلبت ألفاً ثم همزة همزاً شاذاً كما في خاتم^(٤).

وما ذكره ابن جني هو أحد توجيهين، والآخر: أنهم أسكنوا الهمزة هنا هرباً من توالي الحركات وثقل الهمزة، ذكر ذلك العكبري في "إعراب القراءات

(١) المخشوب: الرديء الذي لم تحكم صنعته. انظر: اللسان (خ ش ب) ٣٥٥/١.

(٢) المحتسب ١٤٨، ١٤٧/١.

(٣) الكتاب ٥٤١/٣، ٥٤٢؛ وانظر: المقتضب ١٥٥/١، ١٥٦؛ والأصول ٤٠١/٢؛ والتبصرة والتذكرة ٧٣٥/٢؛ وشرح المفصل ١١٢، ١١١/٩؛ وشرح الكافية الشافية ٢١٠، ٢١٠٩؛ وشرح الشافية للرضي ٤٧/٣؛ وجمع الهوامع ٤٣٢/٣.

(٤) انظر ص ٧٠٩ من هذا البحث.

الشواذ"^(١)، أمّا في "التبيان"^(٢) فذكر كلا التوجيهين، ويبدو أن ما في كتابه الأول اختيار.

وأشار أبو حيان^(٣)، والسمين الحلبي^(٤)، إلى كلا التخريجين. وعقّب السمين -على قول ابن جني: "فأمّا أن يقدر به مقدّر على أنه أسكن الهمزة المتحركة اعتباطاً ألبتة هكذا فلا؛ لأنه لا نظير له"^(٥)-، فقال: "وهذا من أبي الفتح محمول على الغالب"^(٦). وذلك أنه قد تحذف الفتحة على الرغم من خفتها كما في قراءة الحسن في: (مَا بَقِيَ مِنَ الرُّبَا)^(٧).

والحق أن قول ابن جني وتوجيهه أضبط من جهة القواعد الصرفية على ما فيه من تعقيد وطول، أما توجيه العكبري فهو أخصر وله ما يعضده، وكلا التوجيهين يُقرَّبان هذه القراءة من أوجه العربية، وهو الهدف المنشود.

(١) انظر ٢٨٨/١.

(٢) انظر ٢٢٨/١.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣٦٢/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٦٥٦/٢.

(٥) المحتسب ١٤٧/١؛ وانظر ص ٨٣٨ من هذا البحث.

(٦) الدر المصون ٦٥٧/٢.

(٧) سورة البقرة. آية: ٢٧٨.

تخفيف الهمزة المضمومة المفتوح ما قبلها

قال أبو الفتح - في الاحتجاج لقراءة الزهري: (إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَوُوفٌ) ^(١) - بلا همز ويثقل - ^(٢):

"ينبغي أن تكون الهمزة فيه مخففة، فلما أخفاها التخفيف ظننت وأواً للطف هذا الموضع أن تضبطه القراء؛ وذلك أنا لا نعرف في غير هذه اللفظة إلا الهمز، يقال: رَوُفَ به، ورَأَفَ به، ورئف، ولم نسمع فيه راف ولا رُفْتُ، والهمزة إذا خففت في نحو هذا لم تبدل، وإنما تُخَفَى، كقولك في سئول، فعُول من سألت: سَوُول، فاعرف ذلك" ^(٣).

* * *

الهمزة إذا كانت مضمومة وما قبلها مفتوح فإنه يتوصل إلى تخفيفها بجعلها بين بين المشهور؛ وهو جعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها بالاتفاق يقول سيبويه: "وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة" ^(٤).

وقد وجه ابن جني هذه القراءة على أن القراء قد خفي عليهم هذا التوسط ولخفائه وللطفة قرأه القراء بإبدال الهمزة واواً خالصة، وعلى هذا التوجيه العكبري ^(٥).

(١) سورة البقرة. آية: ١٤٣.

(٢) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١٧؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢١٤/١ بدون نسبة.

(٣) المحتسب ١١٤/١.

(٤) الكتاب ٥٤٢/٣. وانظر: المقتضب ١٥٥/١؛ والأصول ٤٠١/٢؛ والتكملة ٢١٨؛ والتبصرة والتذكرة ٧٣٥/٢؛ وشرح المفصل ١١٢/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٤٧/٣؛ وجمع الهوامع ٤٣٢/٣.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢١٤/١.

وقال أبو الفتح - في الاحتجاج لقراءة الزهري، والأعرج، وأبي جعفر:
(يُؤُودُهُ حِفْظُهُمَا) ^(١) - بلا همز - ^(٢):

"... قوله تعالى: ﴿يُؤُودُهُ﴾، لك فيه التحقيق والتخفيف، فمن حقق أخلصها همزة، قال: "يؤوده" كيؤوده، ومن خفف جعل الهمزة بين بين؛ أي بين الهمزة والواو؛ لأنها مضمومة، فجرى مجرى قولك: من تخفيف لؤم: لؤم، وفي مئونة: مؤونة، ولا يخلصها واواً لأنها مضمومة، فقوله بلا همز، أي يخففها، كذا أحسن الظن بهؤلاء المشيخة" ^(٣).

وقال عن القراءة الأخرى "يؤُوده" بحذف الهمزة ^(٤):

"... وبعد فمن ترك الهمزة أصلاً؛ أي: حذفها ألبتة كما يحذفها من قولهم: لا ب لك؛ أي: لا أب لك، ومن قولهم: وَيَلْمُهُ، وأصلها: ويلٌ لأمه، ومن قولهم: ناس وأصلها: أناس: والله في أحد قولي سيويوه الذي أصله فيه إله، وغير ذلك، فإنه إذا هو حذفها بقيت بعدها الواو التي هي عين الفعل ساكنة فصارت: "يؤُوده"، ومثاله على هذه اللفظ (يَعْلُهُ)، وأصل هذا كله يَأُودُهُ كَيَعُودُهُ، (يَفْعُلُهُ) كيقتله ونعبده، ثم نقلت الضمة من الواو التي هي عين الفعل إلى الهمزة التي هي فاء فعله، كما نقلت في يعود من الواو إلى العين فصارت (يَتُودُهُ) كَيَعُودُهُ، ووزنه الآن يَفْعُلُهُ، هكذا محصول لفظه، فإذا هو حذف الهمزة ألبتة - وهي فاء الفعل - بقي يَؤُوده في وزن (يَعْلُهُ)، والفاء على ما مضى محذوفة، وعلى أن هذا الحذف لا يُقدِّم أحد عليه قياساً لنكارتة وضيق العذر

(١) سورة البقرة. آية: ٢٥٥.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٣/٤٢٢؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/٢٦٧ بدون نسبة؛ والتبيان ١/٢٠٥ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٢/٢٩٠.

(٣) احتسب ١/١٣٠.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٢/٣٤٢؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/٢٦٧ بدون نسبة؛ والتبيان ١/٢٠٥ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٢/٢٩٠.

في اقتباسه، اللهم أن يسمع شيء منه فيؤدي على ما فيه، ويُشرح حديثه بواجب مثله، ولا يحمل سواه على مثل حاله^(١).

* * *

أ - عرض ابن جني في توجيهه للقراءة (يُؤوده) إلى كيفية تخفيف الهمزة المضمومة المفتوح ما قبلها وحكمها في التخفيف كما سبق ذكره^(٢).
ومع اقتضاء هذه الهمزة لهذا التخفيف بهذه الطريقة وجعلها بين بين إلا أن ابن مجاهد قد ذكر أن الهمزة هنا قد أبدلت حيث يقول: -عن (يووده)-: "فخلف الهمزة بواو ساكنة"^(٣).

وقد شنع ابن جني على ابن مجاهد في قوله هذا حيث يقول: "خلط ابن مجاهد في هذا التفسير تخليطاً ظاهراً غير لائق بمن يُعتد إماماً في روايته، وإن كان مضعوفاً في فقاوته... فقول ابن مجاهد: إنه يَخْلَف من الهمزة واو ساكنة فيجتمع ساكنان شديد الاضطراب؛ وذلك أنه قد سبق أن سبيل هذا أن يخفف ولا يبدل"^(٤).

وفي تشنيع ابن جني هذا نظر، لأمرين:

الأول: مكانه ابن مجاهد وعلو قدره وعلمه.

الثاني: إنه قد يقال أن ما ذكره ابن مجاهد من الإبدال جائز، وذلك اعتماداً على ما نقل عن أبي زيد والكوفيين من قولهم بالإبدال في مواضع التخفيف مما

(١) المحتسب ١/١٣١.

(٢) انظر ٨٤١ من هذا البحث.

(٣) المحتسب ١/١٣٠.

(٤) المحتسب ١/١٣٠، ١٣١.

ليس حكمه القلب والإبدال كما قيل في رفأت: رفوت، فأبدلت الهمزة واوا^(١).
وممن وافق ابن جني في توجيهه لهذه القراءة: ابن عطية^(٢)، والعكبري^(٣)،
وأبو حيّان^(٤)، والسّمين الحلبي^(٥).

ب- وجّه ابن جني القراءة الثانية (يؤدّه)^(٦) على حذف الهمزة وتركها تخفيفاً
كما حذفت الهمزة من لفظ الجلالة (الله) في أحد قولي سيبويه، وتفصيل
المسألة في لفظ الجلالة كالتالي^(٧) - عند من قال باشتقاقه:-

الأول: ذهب سيبويه^(٨) - في أحد قوليّه - إلى أن الأصل فيه هو (إله) ثم حذفت
الألف بعد دخول الألف واللام ثم أدغمت اللام في اللّام فقليل (الله).
وقد اعترض عليه الجوهري في مذهبه هذا حيث قال: "ولو كانتا عوضاً من
الهمزة لَمَا اجتمعتا مع المعوّض في قولهم الإله"^(٩).

ولم يرتض المازني أن الأصل هو (الإله)، فقد ذكر الزجاجي أن المبرد سمع

(١) انظر: تفصيل المسألة ص ٨٥٦ من هذا البحث "إبدال الهمزة في مواضع التخفيف".

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٣٤٢/١.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٦٧/١؛ والتبيان ٢٠٥/١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢٩٠/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٤٥/٢.

(٦) انظر: المحتسب ١٣١/١.

(٧) انظر في المسألة: الكتاب ١٩٥/٢، ٤٩٨/٣؛ واشتقاق أسماء الله ليزجاجي ٢٣؛ وبجالس العلماء

له ٦٩؛ ومفردات ٢١؛ وشرح التصريف ٣٩٧؛ واللسان (أ ل هـ) ٤٦٧/١٣؛ والمتع

٦١٩/٢؛ وشرح الملوكي ٣٥٦؛ والبحر المحيط ١٢٤/١؛ والدر المصون ٢٤/١؛ ومعجم

مفردات الإعلال والإبدال ٢٥.

(٨) انظر: الكتاب ١٩٥/٢.

(٩) الصحاح (أنه) ٢٢٢٣/٦.

المازني يقول: "سألني الرياشي فقال لي، لم نهيت أن يكون الله تعالى أصله الإله ثم خفف بحذف الهمزة كما يقول أصحابك، فقلت لو كان مخففاً منه لكان معناه في حال تخفيف الهمزة كمعناه في حال تحقيقها لا يتغير المعنى، ألا ترى أن الناس والأناس بمعنى واحد؟ ولما كنت أعقل لقولي: الله أفضل مزية على قولي الإله، ورأيت أنه قد استعمل لغير الله في قوله: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ وقوله: ﴿إِلَهْتَنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ ولما لم يستعمل الله إلا للباري تعالى، علمت أنه ليس بمأخوذ من الإله"^(١).

الثاني: قول سيبويه^(٢) - رأيه الثاني - وهو أن الأصل فيه (لاه) على (فعل) ودخلت عليه الألف واللام فقليل الله.

الثالث: قول الخليل^(٣) وأن أصله (وله) أبدلت الواو همزة لانكسارها كما قيل في: وشاح: إشاح، ثم دخلت عليه "أل" وحذفت الهمزة فوزنه (العال)، وقد رُدَّ^(٤) قول الخليل بأنه لو كانت الهمزة بدلاً لجاز النطق بالواو الأصل، كما أنه في حال الجمع ترد هذه الواو كما في أوعية وأوشحة، ولكنه عند الجمع قيل آله فلم ترد على حد هذا القول.

وقد شبه سيبويه حذف الهمزة في (يؤده) بحذف الهمزة في (أناس) حيث قيل (ناس)، وما ذكره ابن جني هو أحد الأقوال في هذه اللفظة وتفصيلها:

(١) الأشباه والنظائر ٥/٤.

(٢) انظر: الكتاب ٤٩٨/٣؛ ومجالس العلماء ٧١؛ والدر المصون ٢٥/١؛ ومعجم المفردات ٢٦.

(٣) انظر: اشتقاق أسماء الله ٢٦؛ والدر المصون ٢٦/١.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٧/١؛ وهناك مجموعة من الأقوال في لفظ الجلالة في حال كونه غير مشتق.

الأول: أنه (ناس) الأصل فيها (أناس) على (فَعَال) ومن ذلك قول الشاعر^(١):

إِنَّ الْمَنَائِلَ يَطْلَعُ ——— نَ عَلَى الْأُنَاسِ الْأَمِينَا

ثم حذفت الهمزة للتخفيف على غير قياس، فقليل (ناس)، وهذا مراد ابن جني من قياسه.

ومن قال بهذا القول سيبويه^(٢)، والفراء^(٣) - كما نقل عنه - وأبو علي الفارسي^(٤) وابن جني^(٥)، والثمانيني^(٦)، وابن عصفور^(٧).

فهذه اللفظة مأخوذة من الأنس، وقد خالف ابن يعيش^(٨) في معنى المؤانسة، وذلك أنها - عنده - مأخوذة من قولهم: آنست الشيء إذا رأيته وأبصرته أو من آنسته بمعنى علمت، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾^(٩).
الثاني: أن المادة مختلفة فـ(أناس) مأخوذة من الأنس و(الناس) مأخوذة من النوس بمعنى الحركة والاضطراب، والوزن (فَعَل).

وقد اعتمدوا في ذلك على ما ورد عن العرب من قولهم - في التصغير -

(١) البيت من (جزء الكامل)؛ لذي جَدَن الحميري. انظر فيه: مجالس العنماء ٥٧؛ والخصائص ١٥١/٣؛ وشرح التصريف ٤٠٠؛ وآمالى ابن الشجري ١٨٨/١؛ وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٩٤؛ وشرح المفصل ٩/٢؛ والدر المصون ٢٦/١؛ وشرح شواهد الشافية ٢٩٦.

(٢) انظر: الكتاب ٤٥٧/٣؛ وشرح الملوكي ٣٦٤.

(٣) انظر: آمالى ابن الشجري ١٩٣/٢.

(٤) انظر: المسائل الحلييات ١٧٠؛ والحجة ٤٦٧/٦.

(٥) انظر: المختص ١٣١/١؛ والخصائص ٢٨٥/٢؛ وسر الصناعة ١١٣/١.

(٦) انظر: شرح التصريف ٣٩٩.

(٧) انظر: الممتع ٦١٩/٢.

(٨) انظر: شرح الملوكي ٣٦٣.

(٩) سورة النساء. آية: ٦.

(نويس) ولو كان من (الأنس) لقليل: (أنيس)، وهو منسوب إلى الكسائي^(١).

الثالث: أن الأصل في (ناس): (نيس)^(٢) مقلوب (نسي) ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقليل (ناس).

وقد اعتمد هؤلاء على قراءة الكسائي في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾^(٣) بالإمالة^(٤)، فكان الإمالة قرّبت الألف من الياء، فاعتمدوها ياءً.

والذي يمال إليه ما ذهب إليه الجمهور من أصالة همزة أناس لوجود الهمزة في الإنس والأنس والإنسان، فالهمزة موجودة في أغلب تصاريف الكلمة. كما شبّه ابن جني حذف الهمزة في (أناس) بحذف الهمزة في لا أب لك وويل لأمها حيث قيل: لا ب لك، وويلمّها.

والجامع في هذه التشبيهات هو حذف الهمزة على غير قياس^(٥). وممن وافق ابن جني في توجيهه للقراءة (يوده): ابن عطية^(٦)، والعكبري^(٧)، وأبو حيّان^(٨)، والسّمين الحلبي^(٩).

(١) انظر: إعراب ثلاثين سورة ٢٣٨؛ وشرح الملوكي ٣٦٣؛ وأما ابن الشجري ١/١٨٩.

(٢) انظر: المسائل الحليّات ١٧٠؛ وإعراب ثلاثين سورة ٢٣٨.

(٣) سورة الناس. آية: ١.

(٤) انظر: إعراب ثلاثين سورة ٢٣٨؛ والحجة ٦/٤٦٦.

(٥) انظر: المسائل الحليّات ٤٣؛ وسر الصناعة ١/١١٣؛ وشرح الشافية للرضي ٢/٢٦٥.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ١/٣٤٢.

(٧) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٢٦٧؛ والتبيان ١/٢٠٥.

(٨) انظر: البحر المحيط ٢/٥٩٠.

(٩) انظر: الدر المصون ٢/٥٤٥.

المبحث الثاني

من أحكام تخفيف الهمزتين

وفيه مسألة واحدة:

تخفيف الهمزتين المجتمعين في كلمة واحدة

من أحكام اجتماع الهمزتين

قال ابن مجاهد - عن قراءة أبي عمرو: (إِذْ آيَدُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ) ^(١)، ممدودة الألف خفيفة الياء ^(٢) - (على فاعلتك) ^(٣)، وكذلك: (آيَدُنَا) ^(٤).

فقال أبو الفتح: "هذا الذي توهمه ابن مجاهد، أن آيدتك فاعلتك - لا وجه له، وإنما آيدتك أفعلتك، من الأيد وهو القوة.

وقال أبو علي ^(٥): إنما كثر فيه آيدتك فَعَلَّتْكَ، لما يعرض في آيدتك من تصحيح العين مخافة توالي إعلالين في آيدتك، وأنشد قوله ^(٦):

يُنَبِّي تَجَالِيْدِي وَأَقْتَادَهَا نَاو، كَرَأْسِ الْفَدَنِ الْمُؤَيَّدِ

فهذا من آيدته، أي قوته؛ لأنه مُفْعَل كَمُكْرَم ومُقْتَل ومؤدَم ولو كان آيدتك - كما ظن ابن مجاهد فَاَعَلَّتْكَ لكان اسم المفعول منه مؤايد كمقاتل ومضارب...

ومعنى قول أبي علي: لو جاء آيدتك على ما يجب في مثله من إعلال عين أفعلت إذا كانت حرف علة كأقمت زيدا وأشرته وأبعته - أي عرضته للبيع - لتتابع فيه إعلالان؛ لأن أصل آيدت: أأيدت كما أن أصل آمن: أأمن، فانقلبت الهمزة الثانية

(١) سورة المائدة. آية: ١١٠.

(٢) انظر القراءة في: معاني القرآن للفراء ٣٢٥/١؛ وإعراب القرآن ٢٤٥/١؛ ونسبها أيضاً لابن محيصن؛ ومختصر شواذ القرآن ٤١، ١٥؛ والكشاف ٧٢٣، ١٨٩/١ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ١٧٦/١، ٢٥٧/٢؛ ونسبها أيضاً لابن محيصن والأعرج وحמיד؛ والتبيان ٨٨/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٧/٢؛ وتفسير البيضاوي ٣٢٠/٢، ٥٧٥/٣ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٤٦٧/١؛ ونسبها للأعرج وحמיד وابن محيصن وحسين؛ والدر المصون ٤٩٥/١.

(٣) المحتسب ٩٥/١.

(٤) سورة البقرة. آية: ٨٧.

(٥) انظر: الحجة ١٤٨، ١٤٩.

(٦) البيت من (السريع) وينسب إلى المثقب العبدى؛ وانظر فيه: الحجة ١٤٩/٢؛ والسمط ١١٣/١؛ والمنصف ٢٦٩/١؛ واللسان (ج ل د) ١٢٤/٣ و(ف د ن) ٣٢١/١٣.

ألفاً لاجتماع الهمزتين في كلمة واحدة، والأولى منهما مفتوحة والثانية ساكنة، فهي كآمن وآلف، وفي الأسماء نحو آدم وآدر^(١). فكان يجب أيضاً أن تلقى حركة العين على الفاء وتحذف العين، فكان يجب على هذا أن تقلب الفاء هنا واواً؛ لأنها قد تحركت وانفتح ما قبلها ولا بد من بدلها لوقوع الهمزة الأولى قبلها، كما قلبت في تكسير آدم أوادم، فكان يلزم على هذا أن تقول: أودته، كأقمته وأدرته، فتحذف العين كما ترى، وتقلب الفاء التي هي في الأصل همزة واواً فتعزل الفاء والعين جميعاً، وإذا أدى القياس إلى هذا رفض. وكثر فيه فعّلت آيدت ليؤمن ذانك الاعتلالان، فلما استعمل شيء منه جاء قليلاً شاذاً، أعني: آيدت، وإذا كانوا قد أخرجوا عين أفعلت وهي حرف علة على الصحة نحو قوله:

صَدَدَتْ فَأَطُولُ الصَّدُودَ^(٢)

وقولهم أَغِيلَتْ^(٣) المرأة، وأغيمت السماء، وأخوص الرّمث^(٤)، وأعوز القوم وأليث الشجر^(٥)، وأسوأ الرجل، ولو خرّج على منهج إعلال مثله لم يُخَفَ فيه توالي إعلالين كان خروج آيدت على الصحة لِمَا كان يعقب إعلال عينه من اجتماع إعلالها مع إعلال الفاء قبلها -أولى وأجدر، فقد ثبت أن قراءة مجاهد "إِذْ آيْدُتْكَ" إنما هو

(١) الآدر: هو الذي يصيبه فتق في إحدى خصيتيه. انظر: اللسان (أدر) ١/١٥٠.

(٢) البيت من (الطويل) وينسب إلى المزار الفقعسي؛ وإلى عمرو بن أبي ربيعة؛ وثنامه:

..... الصدود وقَلَمًا وصال على طول الصدود يدوم

انظر: الكتاب ٣١/١، ١١٥/٣؛ والحجة ٤٠/٥؛ والمنصف ١٩١/١؛ والخصائص ١٤٣/١؛

٢٥٧، والممتع ٤٨٢/٢؛ وشرح المفصل ٧٦/١٠؛ والخزانة ٢٨٧/٤، ٢٩٠.

(٣) أغيلت المرأة: أي أرضعت المرأة ولدها؛ وهي تؤتى؛ انظر: اللسان (غ ي ل) ١١/٥١١.

(٤) أخوص الرّمث: بدا وتفتّر بورق؛ والرّمث: شجر من الحمّض. انظر: اللسان (خ و ص)

٣٣/٧؛ و(ر م ث) ١٥٤/٢.

(٥) أليث الشجر: اشتعل ورقاً أو أخرج زهره. انظر: اللسان (ل ي ث) ١٨٩/٢.

أَفَعَلْتِكَ لَا فَاَعَلْتِكَ، كما ظنَّ ابن مجاهد^(١).

* * *

عَرَضَ ابن جني في توجيهه إلى قضيتين:

(الأولى): اجتماع الهمزتين في كلمة فأيدتك أصلها: أأيدتك اجتمعت همزتان الأولى منهما متحركة والثانية ساكنة في كلمة وسبيل تخفيفهما أن تقلب الثانية حرفاً من جنس حركة ما قبلها^(٢)، كما في آدم وأوتمن في: أأدم وأوتمن.

وإنما قلبت الثانية دون الأولى؛ لأن^(٣) الثقل حصل منها، كما أن العرب تخفف إذا كانت همزة واحدة مفردة فكيف باجتماعهما فإن الداعي أقوى. (الثانية): تصحيح ياء (أيدتك) وهو تصحيح شاذ^(٤) إلا في فعل التعجب، وله نظائر نحو أغيلت وأغيمت وأخوص.

وذهب أبو زيد -فيما حكى عنه- إلى أن هذا التصحيح جائز ومقيس^(٥). والصواب عدم التصحيح لقلة ما سمع من ذلك^(٦). والحامل على هذا التصحيح خشية توالي إعلايين: فلو أعلَّ الفعل (آيد) بعد

(١) المحتسب ٩٥/١-٩٧.

(٢) انظر: الكتاب ٥٥٢/٣؛ والتكملة ٢١٩، ٢٢٠؛ والأصول ٤٠٣/٢؛ وشرح المفصل ١١٦/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٥٣/٣؛ وجمع الهوامع ٤٢٩/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٩٤/٤؛ وشرح المفصل ١١٦/٩.

(٤) انظر: الكتاب ٣٤٦/٤؛ والمقتضب ١١٤/١؛ والمتع ٤٨٢/٢؛ وشرح الشافية لركن الدين ١١٦٥؛ والبحر المحيط ٤٦٥/١؛ والدر المصون ٤٩٦/١.

(٥) انظر: المتع ٤٨٢/٢؛ والبحر المحيط ٤٦٥/١؛ والدر المصون ٤٩٦/١؛ والمساعد ١٧٨/٤.

(٦) انظر: المساعد ١٧٨/٤.

اتصاله بالضمير بأن يكون (أُأَيَّدُنَاهُ) فتنتقل حركة العين إلى الساكن قبلها فيلتقي ساكنان فتحذف الياء فيصير اللفظ (أُأَدُّنَاهُ) ثم التقت همزتان متحركتان مفتوحتان فوجب إبدال الثانية^(١) واواً عند غير المازني^(٢) فيقال: (أَوَدُّنَاهُ) فيتوالى في الكلمة إعلالان في الفاء والعين وهذا مجحف.

ويقول العكبري: "فإن قلت فلم لم تحذف الياء التي هي عين كما حذفت في مثل (أَسَلَّنَاهُ) من سال يسيل.

قيل: لو فعلوا ذلك لتوالى إعلالان:

أحدهما: قلب الهمزة الثانية ألفاً، ثم حذفت الألف المبدلة من الياء لسكونها وسكون الألف قبلها، فكان يصير اللفظ (أَدُنَاهُ)؛ فكانت تحذف الفاء والعين وليس كذلك أسلناه؛ لأن هناك حذفت العين وحدها"^(٣).

وقد اختلف في وزن (آيدتك):

فذهب ابن مجاهد^(٤) إلى أن وزنه (فَاعَلْتُكَ)، وهو في هذا موافق للكسائي^(٥) ومن قال بهذا ابن عطية^(٦)، وابن منظور^(٧)، كما يفهم من قول

(١) انظر: التسهيل ٣٠٣؛ وشرح الكافية الشافية ٢٠٩٤/٤؛ وشرح الشافية للرضي ٥٧، ٥٦/٣؛ وشرحها لركن الدين ١١٠٩؛ والارتشاف ٢٦٨/١؛ والمساعد ١٠٧/٤؛ وهمع الهوامع ٤٣٠/٣؛ وشرح الأشموني ٤٣٠/٣.

(٢) انظر: الأصول ٣١٥/٣؛ والمنصف ٣١٨/٢؛ والتسهيل ٣٠٢؛ والارتشاف ٢٦٧؛ وشفاء العليل ١٠٨٥/٣.

(٣) التبيان ٨٨/١.

(٤) انظر: المحتسب ٩٥/١.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٥/١.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ١٧٦/١.

(٧) انظر: اللسان (ي د) ٧٦/٣.

الفيروزآبادي^(١) - في تصريفه لهذه الكلمة (آيدته مؤايدته) إلى أنه يذهب منه إلى أن وزنه (فَاعَلَ) لأن المصدر مما كان على وزن (فاعل) (المفاعلة) والمؤايدة على وزن (مفاعلة).

وذهب ابن جني^(٢) إلى أن وزنه (أَفْعَلْتُكَ) وهو في هذا موافق للفراء^(٣)، وأجاز الأخير أن يكون وزنه (فَاعَلْتُكَ)^(٤)، على ضعف، ومن قال بهذا الوزن الزمخشري^(٥)، والعكبري^(٦)، وأبو حيّان^(٧).

والذي يترجح أن وزن (آيدتك) أفعلتك وذلك لأمرين:

الأول: مجيء اسم المفعول منه (مُؤَيَّد) على (مُفَعَّل) فدلّ ذلك على أن فعله على (أفعل) ولو كان على فاعلتك لكان اسم المفعول منه (مؤايد) كما يقتضيه قياس اسم المفعول من غير الثلاثي^(٨).

الثاني: ما ذكره السّمين الحلبيّ حيث يقول: "وأما آيد فيحتاج في نقل مضارعه إلى سماع فإن سمع يؤايد كيقاتل فهو فاعل وإن سمع يؤيد كيكرم فآيد أفعل"^(٩).

(١) انظر: القاموس المحيط (أ ي د) ٢٤١.

(٢) انظر: المحتسب ٩٥/١؛ والمنصف ٢٦٩/١.

(٣) انظر: معاني القرآن له ٣٢٥/١.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٥/١.

(٥) انظر: الكشف ٧٢٣، ١٨٩/١.

(٦) انظر: التبيان ٨٨/١.

(٧) انظر: البحر المحيط ٥٥/٤.

(٨) انظر ص ٣٠١ وما بعدها من هذا البحث.

(٩) الدر المصون ٤٩٦/١.

وقد وافقه شهاب الدين الخفاجي^(١) في هذا.
وبالرجوع إلى المعاجم وُجد استعمال لصيغة المضارع هذه حيث يقول ابن
منظور: "آيد يُؤيدُ إياداً"^(٢)، والمعنى يدل على القوة.
وعليه فإنه يصح أن يقال - في ضوء النصوص - أن آيدتك على (أفعلتك).
ومهما يكن من أمر فإن قولهم: "آيدتك" قليل ومكروه - كما ذكر ابن
جني^(٣) - وذلك لثقل التصحيح ولو حصل فيه الإعلال لجمع فيه بين إعلالين
وهو مستكره.

(١) انظر: حاشية أنشهاب ٥٧٦/٣.

(٢) اللسان (أ ي د) ٧٦/٣.

(٣) انظر: المنصف ٢٦٩/١.

المبحث الثالث

إبدال الهمزة في
مواضع التخفيف

إبدال الهمزة في مواضع التخفيف

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الحسن: (أَنْبِهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ)^(١) على وزن أعطهم^(٢):

"أَمَّا قراءة الحسن "أَنْبِهِمْ" كأعطهم فعلى إبدال الهمزة ياء على أنه يقول أنبيت كأعطيت، وهذا ضعيف في اللغة؛ لأنه بدل لا تخفيف، والبدل عندنا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

وحدثنا أبو علي^(٣): قال: لقي أبو زيد سيويه فقال: سمعت العرب تقول: قريت وتوضيت فقال له سيويه: فكيف تقول في المضارع؟ قال: أقرأ، هذا آخر الحكاية عن أبي علي.

وزاد^(٤) أبو العباس محمد بن يزيد فيها فقال له سيويه: فقد تركت إذا مذهبك^(٥). وقال - عن قراءة الزهري: (وَبَدَأَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ)^(٦) بغير همز^(٧): "ترك الهمزة في هذا عندنا على البدل، لا التخفيف القياسي، ومثله بيت الكتاب^(٨).

(١) سورة البقرة. آية: ٣٣.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١١؛ والكشاف ١٥٥/١ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ١٢٢/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ٥٠/١ بدون نسبة؛ وتفسير البيضاوي ١٩٨/٢ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٢٩٨/١ ونسبها للأعرج وابن كثير من طريق القواس؛ والدر المصون ٢٦٩/١ ونسبها لابن كثير.

(٣) انظر: الحجة ٩٦/٢؛ والخصائص ١٥٣/٣.

(٤) انظر: المقتضب ١٦٦/١.

(٥) المحتسب ٦٦/١. وانظر: ٣٩/٢.

(٦) سورة السجدة. آية: ٧؛ وتنظر قراءته في سورة العنكبوت. آية: ١٩.

(٧) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١١٦؛ والمحزر الوجيز ٣٥٩/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢٧٤-٢٩٥؛ وتفسير البيضاوي ٣٤١/٧؛ والبحر المحيط ١٩٤/٧؛ والدر المصون ٨٣/٩.

(٨) البيت من (الكامل)؛ وهو للفرزدق؛ انظر: الديوان ٥٠٨/٢؛ وانظر: الكتاب ٥٥٤/٣؛

راحت بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فارعى فَزَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ
ولو كان تخفيفاً قِياسياً لَجعل الهمزة بين بين، فقال "بدا" ولو أسندت الفعل إلى
نفسك على التخفيف القياسي قلت بَدَات بألف لا همز في لفظها، وعلى البدل:
بَدَيْتُ كما حكى عنهم: قَرَيْتُ، وَأَخْطَيْتُ وقد مضى ذلك^(١).

* * *

عرض ابن جني في نصه السابق إلى قضية الإبدال في مواضع تخفيف الهمزة
فيما ليس من حكمه الإبدال، وقد اختلف الناس في هذه القضية:
فذهب سيويه إلى أن ذلك محكوم بالسمع، ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر.
يقول: "واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التخفيف من بني تميم وأهل
الحجاز، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين تبدل مكانها الألف إذا كان ما
قبلها مفتوحاً، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً، والواو إذا كان ما قبلها
مضموماً، وليس ذلك بقياس متلب، نحو ما ذكرنا وإنما يحفظ عن العرب...
وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياساً متلباً إذا اضطر الشاعر"^(٢).
وقد قيّد ابن يعيش^(٣) حركة ما أطلقه سيويه بأن يقال: الهمزة المفتوحة
المفتوح ما قبلها تقلب ألفاً، والمكسورة المكسور ما قبلها تقلب ياء، والمضمومة
المضوم ما قبلها تقلب واواً.

والمقتضب ١/١٦٧؛ والحجة ١/٣٩٨، ٢/٢١٨؛ والخصائص ٣/١٥٢؛ وشرح المفصل

٤/١٢٢؛ والمقرب ١/١٧٩؛ والمتع ١/٤٠٥؛ والدر المصون ١/٣٩٤.

(١) المختص ١/١٧٣، وانظر: ١/٣٣٩، ٢/١٦١، ١٦٢.

(٢) الكتاب ٣/٥٥٣، ٥٥٤.

(٣) انظر: شرح المفصل ٩/١١٢، ١١٣.

وقد وافقه في هذا التقييد الرضي^(١)، وزاد الرضي شرطاً آخر فذكر^(٢) أن
الواو والياء المتقلبة الهمزة إليهما لا بد من أن يكونا ساكنين.
وممن قال بقول سيبويه ابن جني^(٣) - كما يتضح من نصه - وصدر
الأفاضل^(٤)، وابن يعيش^(٥)، والرضي^(٦)، وابن مالك^(٧).
وذهب بعضهم إلى عدم اختصاصه بالشعر، ومنهم أبو زيد^(٨)، ونقل عن
الكوفيين^(٩)، فهو جائز مطلقاً شعراً أو نثراً.
ونقل أبو حيان^(١٠) أن الأخفش ذكر في كتابه الأوسط أن العرب تبدل
الهمزة إذا كانت في موضع اللام حرف علة ومن ذلك قولهم: "قرت وأخطيت
وتوضيت" - بالياء - في قرأ، وأخطأ، وتوضأ، أما الواو فقليل، نحو رفوت
في رفاً^(١١).

-
- (١) انظر: شرح الشافية له ٥٠/٣.
(٢) انظر: شرح الشافية ٥٠/٣.
(٣) انظر ص ٨٥٦ من هذا البحث؛ وانظر: الخصائص ١٥٢/٣؛ والتخمير ٢٧٣/٤.
(٤) انظر: التخمير ٢٧٣/٤.
(٥) انظر: شرح المفصل ١١٣، ١١٢/٩.
(٦) انظر: شرح الشافية له ٤٧/٣.
(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٢١١٠/٤.
(٨) انظر: الحجة ٩٦/٢؛ وشرح الشافية للرضي ٤١، ٤٠/٣؛ والارتشاف ٢٧٢/١؛ والمساعد
١١٨/٤.
(٩) انظر: الارتشاف ٢٧٢/١.
(١٠) انظر: البحر المحيط ٢٩٩، ٢٩٨/١؛ وانظر: معاني القرآن للأخفش ١٠٠/١.
(١١) رفاً: يقال رفاً السفينة؛ أي: أدناها من الشط. انظر: اللسان (ر ف أ) ٨٧/١.

وقد اعترض أبو حيان على ابن جني في توجيهه حيث يقول: "وما ذكره من أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ليس بصحيح، حكى الأخفش في الأوسط أن العرب تحوّل من الهمزة موضع اللام فيقولون: "قرت وأخطيت وتوضيت، قال وربما حولوه إلى الواو وهو قليل نحو (رفوت) والجيد (رفأت) ولم أسمع رفيت. انتهى كلام الأخفش، ودلّ ذلك على أنه ليس من ضرائر الشعر كما ذكر أبو الفتح"^(١)، وقد وافقه في هذا الاعتراض السمين الحلبي^(٢).

وقد اضطرب ابن جني في توجيهه لقراءة الزهري في (بدا) من آية سورة السجدة و(يبدأ) من آية سورة العنكبوت^(٣)، فقال عن الأولى: "وترك الهمزة في هذا عندنا على البدل لا التخفيف القياسي"، وقال عن آية العنكبوت: "ينبغي أن يكون أراد بغير همزة محققة، بل مخففة فقربت من الساكن إلا أنها مضمومة؛ لأنها مخففة في وزن المحققة ولو كان بدلاً محضاً لقال: (يبدأ) بقلبها ياء ثم أبدل من الياء ألفاً وأجراها مجرى يخشى"^(٤).

فقوله: "لو كان بدلاً محضاً" أي: أنه لم يبدلها بل جعلها بين بين وهو ما تستحقه من التخفيف، فمرة قال بالإبدال ومرة قال بالتخفيف.

كما أن في قوله إن هذا الإبدال خاص بضرورة الشعر ثم توجيهه هذه القراءة على هذا الإبدال نظر، إذ القرآن ليس بشعر وليس هناك ضرورة، وعليه فإن الذي يترجح ما عليه أبو زيد والكوفيون وأبو حيان، والمستند في ذلك ما

(١) البحر المحيط ٢٩٨/١، ٢٩٩.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٦٩/١.

(٣) الآية قوله تعالى: ﴿...كَيْفَ يَبْدَأُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾ العنكبوت. آية: ١٩.

(٤) المختص ١٦١/٢.

نقله أبو حيان عن الأخفش وما ذكره أبو زيد، مضافاً إليهما هذه القراءة.
ويجوز في القراءة (بدا) - كما ذكر أبو حيان^(١) - أن تكون جاءت على لغة
الأنصار^(٢) فهم يقولون في (بدا): (بدي) ومن ذلك قول عبد الله بن رواحة:
باسمِ الإلهِ وبِهِ بَدَيْنَا وَلَوْ عَبْدُنَا غَيْرُهُ شَقِينَا^(٣)
ثم أنه بعد أن جاءت على لغة الأنصار جاءت على لغة طي^(٤) فهم يقولون
في نحو (بقي): (بقاً) فيبدلون ألفاً، فتكون القراءة قد تركبت من لغتين.

(١) انظر: البحر المحيط ١٩٤/٧.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٣٥٩/٤؛ والبحر المحيط ١٩٤/٧؛ والدر المصون ٨٣/٩.

(٣) البيت من (الرجز)؛ وانظر فيه: والمحرر الوجيز ٣٥٩/٤؛ واللسان (بدا) والبحر المحيط ١٩٤/٧؛
والدر المصون ٨٣/٩.

(٤) انظر: البحر المحيط ١٩٤/٧؛ والدر المصون ٨٣/٩.

الفصل السادس

التقاء الساكنين

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المواضع التي يغتفر فيها التقاء الساكنين.

المبحث الثاني: التخلص من التقاء الساكنين.

المبحث الأول

المواضع التي يغتفر فيها
التقاء الساكنين

المواضع التي يغتفر فيها التقاء الساكنين

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الزهري: (أَلَمْ تَرَى أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ) ^(١) بتخفيف الباء ^(٢):

"لعمري إن تخفيفها قليل وضعيف قياساً وسماعاً.

أما القياس فلأن المدة الزائدة في الألف عوض من اجتماع الساكنين حتى كأن الألف حرف متحرك، وإذا كان كذلك لم يلتق ساكنان. ويدل على أن زيادة المد في الألف جار مجرى تحريكها أنك لو أظهرت التضعيف فقلت: دَوَابٍ لقصرت الألف، وإذا أدغمت أتممت صدى الألف فقلت دوابٍ؛ فصارت تلك الزيادة في الصوت عوضاً من تحريك الألف.

وأما السماع فإنه لا يعرف فيه التضعيف، لكن له من بعد ذلك ضرب من العذر، وذلك أنهم إذا كرهوا تضعيف الحرف فقد يحذفون أحدهما ^(٣)، من ذلك قولهم: ظَلَّتْ، وَمَسَّتْ، وَأَحَسَّتْ يريدون: ظَلَّلَتْ، وَمَسَّسَتْ، وَأَحَسَّسَتْ، قال أبو زيد ^(٤): خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحَسَّنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شُوسٌ ^(٥)

وقال في موضع آخر عن قراءة ورش: (أَلْفٌ لَامٌ مِيمٌ حسب) ^(٦) بفتح الميم من غير

(١) سورة الحج. آية: ١٨.

(٢) انظر القراءة في: المحرر الوجيز ١١٣/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٣٠/٢ بدون نسبة؛ وتفسير

البيضاوي ٥٠٠/٦ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٣٣٣/٦؛ وحاشية الشهاب ٥٠٠/٦.

(٣) سبق الإشارة إلى ذلك ص ٧٦٧.

(٤) انظر تخريج البيت ص ٧٦٧ من هذا البحث.

(٥) المحتسب ٧٦/٢.

(٦) سورة العنكبوت. آية: ١.

همز^(١) بعدها: "هذا على تخفيف همزة: (أَحْسِبَ)، حذَفها وألقى حركتها على الميم، وانفتحت^(٢).

وفيه ضعف؛ وذلك أن حروف التهجي مبنية على الوقف في حال الوصل، كقراءة الجماعة: "﴿مِمْ أَحْسِبِ النَّاسُ﴾"^(٣) فإذا كانت في الإدراج ساكنة لم يَلْقَ بها إلقاء الحركة عليها؛ وذلك أن إلقاء الحركة في نحو هذا إنما يكون لِمَا من عادته أن يُحرَّك في الوصل لالتقاء الساكنين. وأنت تقول: (مِمْ) فتجمع بين الساكنين، وهما: الياء والميم. فإذا كان الساكنان يجتمعان في الوصل ضَعُف إلقاء حركة الهمزة عليها، وليس كذلك قوله تعالى: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)^(٤)؛ لأن (قَدْ) مما يُحرَّك لالتقاء الساكنين، نحو قد انقطع، وقد استخرج. فكما حرك لالتقاء الساكنين، فكذلك حُرِّك لإلقاء حركة الهمزة عليه"^(٥).

* * *

عرض ابن جني من خلال النصين السابقين إلى موضعين من المواضع التي يغتفر فيها التقاء الساكنين:

الأول: أن يكون أوّل الساكنين حرف مدّ وثانيهما حرفاً مدغماً في مثله وهما في كلمة واحدة نحو (دَابَّة) و(الدَّوَابِّ)^(٦). وربما فُرَّ من هذا الالتقاء المغتفر

(١) انظر: المحرر الوجيز ٣٠٥/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢٧٠/٢ بدون نسبة.

(٢) انظر: تخفيف الهمزة ص ٨٢٥ من هذا البحث.

(٣) سورة العنكبوت. آية: ١.

(٤) سورة المؤمنون. آية: ١.

(٥) المحتسب ١٥٨/٢.

(٦) انظر: شرح المفصل ١٢١/٦؛ وشرح الشافية لركن الدين ٧٧١؛ وشرحهما للسالكاني ٤٦٢؛

والارتشاف ٧١٧/٢؛ وجمع الموامع ٣٧١/٣.

بإبدال الهمزة من الألف. يقول ابن مالك: "لا يلتقي ساكنان في الوصل المحض إلا وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل لفظاً أو حكماً وربما فُرَّ من ذلك بجعل همزة مفتوحة بدل الألف"^(١)، وذلك نحو (ولا الضالّين)^(٢) في قراءة أيوب السخيتاني، وهذا الهمز لغة تميم^(٣).

وقد علل ابن جني لجواز التقاء الساكنين في (حرف المد الألف وأول الحرفين المدغم في مثله) فذكر أن المدة الزائدة في الألف كأنها حركة وعليه فكأنه لم يلتق ساكنان.

الثاني: عند سرد الكلمات، نحو: جيم، ميم، قاف... الخ وذلك أن ما قبل الأخير ساكن والأخير يسكن لعدم وجود مقتضى الحركة وهو الإعراب فيلزم من ذلك التقاء ساكنين.

يقول الرضي: "والوقف على ضربين: إمّا أن يكون في نظر الواضع، أولاً. فالأول في أسماء حروف الهجاء، وإنما كانت هذه الأسماء كذلك لأن الواضع وضعها ليتعلّم بها الصبيان أو من يجري مجراهم من الجهال، صور مفردات الهجاء فسمى كل واحد منها باسم أول ذلك الحرف، حتى يقول الصبي: ألف مثلاً، ويقف هنية قدر ما يميزها عن غيرها. ثم يقول: با، وهكذا إلى الآخر، فلا ترى ساكنين ملتقيين في هذه الأسماء إلا وأولهما حرف لين، نحو: جيم دال نون، وكذا الأصوات، نحو: قوس^(٤)، وطِيخ^(٥)، الوقف فيها وضعي؛ لأنها توضع

(١) التسهيل ٢٥٩. وانظر: المساعد ٣/٣٣٤.

(٢) سورة الفاتحة. آية: ٧. وقد سبق تخريج القراءة ص ٧٠٩ من هذا البحث.

(٣) انظر: الارتشاف ٧١٧/٢.

(٤) قوس: زجر الكلب إذا خَسَّأته قلت له قوس قوس. انظر: اللسان (ق و س) ١٨٦/٦.

(٥) طيخ: حكاية صوت الضحك. انظر اللسان (ط ي خ) ١٣٩/٣.

لقصد التركيب"^(١).

هذا، وقد وجّه ابن جني قراءة ورش: (ألفُ لامٌ ميمٌ حسب) على أن الهمزة في (أَحَسِبَ) حذفت وألقيت حركتها على الميم الساكنة قبلها إلا أن ابن جني ضعفه؛ ذلك "أن إلقاء الحركة في نحو هذا إنما يكون لِمَا من عادته أن يحرك في الوصل لالتقاء الساكنين. وأنت تقول (ميمٌ) فتجمع بين الساكنين وهما الياء والميم فإذا كان الساكنان يجتمعان في الوصل ضعف إلقاء حركة الهمزة عليها"^(٢). لأن السكون فيها عريق ومتأصل^(٣).

وقد وجّه ابن جني هذا الضعف بأنه على تشبيه الساكن (ميمٌ) بالساكن في (قَدْ)^(٤) ذلك أن (قد) مما يحرك الساكن فيها للتخلص من التقاء الساكنين كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٥) ومن قال بتوجيه ابن جني: ابن عطية^(٦)، والعكبري^(٧).

ومما يغتفر فيه التقاء الساكنين غير ما عرض له ابن جني:

٣- الكلمات الموقوف عليها، وذلك نحو: بَكَرُ. ثَوْبُ. مَالُ.^(٨)

٤- همزة الوصل المفتوحة إذا سبقت بهمزة استفهام. فإنها لا تحذف لئلا يلتبس

(١) شرح الشافعية له ٢/٢١٥، ٢١٦. وانظر ٢/٢٢٠؛ وشرحها لركن الدين ٧٧٣؛ وشرحها للساكناني ٤٦٣.

(٢) المحتسب ٢/١٥٨.

(٣) انظر: شرح الشافعية للرضي ٢/٢٢٤.

(٤) انظر: المحتسب ٢/١٥٩.

(٥) سورة المؤمنون. آية: ١.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٤/٣٠٥.

(٧) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٢٧٠.

(٨) انظر: شرح الشافعية للرضي ٢/٢١٨؛ وشرحها لركن الدين ٧٧٣.

الاستفهام بالخبر، بل تقلب ألفاً أو تسهل بين الهمزة والألف.^(١)

هذا وقد وردت قراءة خالفت القواعد الصرفية حيث التقى فيها ساكنان أو أكثر على حده ومن ذلك قراءة ابن جهماز في: (يَا حَسْرَتَايَ)^(٢) بسكون الياء^(٣)، فقد التقى ساكنان الألف والياء الساكنة يقول أبو علي الفارسي عن محيائ: "إسكان الياء في (محيائ) شاذ عن القياس والاستعمال فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين لا يلتقيان على هذا الحد في محيائ، وأما شذوذه عن الاستعمال، فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم، ووجهها مع ما وصفنا، وبعض البغداديين قد حكى أنه سمع أو حكى له:

(التقت حلقتا البطان)^(٤) بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة، وحكى غيره: له ثلثا المال، ومثل هذا ما جوزه يونس^(٥) في قوله: "اضربان زيد، واضربنان زيداً، وسيبويه^(٦) ينكر هذا من قول يونس"^(٧) وما يقال عن (محيائ) يقال عن (ياحسرتاي).

وقد ذكر الشيخ عبد الخالق عضيمة عدداً من القراءات التي التقى فيها ساكنان ثم عقب بقوله: "والحاصل أن الحق الذي لاشك فيه، والتحقيق الذي

(١) انظر: اجتماع همزة الاستفهام مع همزة الوصل ص ٩٠٥ من هذا البحث.

(٢) سورة الزمر. آية: ٥٦. ومثلها آية سورة طه: آية: ٤. (هي عَصَايَ). انظر: المحتسب ٤٩/٢.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٤٠/٢ بدون نسبة والبحر المحيط ٤١٧/٧؛ والنشر ٤٧١/٢ ونسبها لابن وردان.

(٤) انظر فيه: مجمع الأمثال ١٨٦/٢؛ والمستقصى ٣٠٦/١. ويضرب في الأمر إذا اشتدّ وبلغ الغاية.

(٥) انظر: الكتاب ٥٢٧/٣.

(٦) انظر: الكتاب ٥٢٧/٣.

(٧) الحجة لأبي علي ٤٤٠/٣، ٤٤١.

لا تعويل إلاّ عليه أن الجمع بين الساكنين جائز لورود الأدلة المتضافرة به، فمّا من قارئ من السبعة وغيرهم إلاّ وقرأ به في بعض المواضع، وورد عن العرب وحكاه الثقات عنهم، واختاره جماعة من أئمة اللغة منهم أبو عبيدة وناهيك به" (١).

(١) دراسات لأسلوب القراءات القسم الثاني ٤/٦٧٢.

المبحث الثاني

التخلص من التقاء الساكنين

وفيه التخلص بالتحريك في المسائل الآتية:

- ١- التحريك بالفتح.
- ٢- تحريك الضمير.
- ٣- تحريك نون (من) مع أل التعريف.
- ٤- تحريك واو الجماعة.

التخلص بالتحريك

١ - التحريك بالفتح

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الثقفى في: (قَافٍ)^(١) بالفتح^(٢) وقراءة الحسن وابن أبي إسحاق: (قافٍ) بالكسر^(٣):

"يَحْتَمِلُ (قَافٍ) بِالْفَتْحِ أَمْرَيْنِ:

أحدهما: أن تكون حركته لالتقاء الساكنين، كما أن من يقرأ (قافٍ) بالكسر كذلك غير أن من فتح أتبع الفتحة صوت الألف؛ لأنها منها، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين.

والآخر: أن يكون (قَافٍ) منصوبة الموضع بفعل مضمر، غير أنه لم يصرفها لاجتماع التعريف والتأنيث في معنى السورة.

وأما قراءة الحسن (صادٍ)^(٤) بالكسر فقد تقدم أنه يريد بها مثال الأمر من صاديت، أي عارض عملك بالقرآن فلا وجه لإعادته.

(١) سورة ق. آية: ١.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٤٥؛ والكشاف ٣٨٣/٤ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ١٥٦/٥. وقد سها محققو المحزر الوجيز أو نساخه حيث نسبوا القراءة لعيسى أو للثقفى والصحيح أن كلاهما واحد (عيسى الثقفى)؛ والبحر المحيط ١٢٠/٨.

(٣) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٤٥؛ والكشاف ٣٨٣/٤ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ١٢٠/٨ ونسبها أيضاً لأبي السمال.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٦/٢؛ ومعاني القرآن للزجاج ٣١٩/٤ بدون نسبة؛ وإعراب القرآن ٤٤٩/٣؛ والكشاف ٧٢/٤ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ٤٩١/٤ ونسبها أيضاً لأبي بن كعب؛ وإعراب القراءات الشواذ ٣٨٦/٢ بدون نسبة؛ وتفسير البيضاوي ١١٩/٨ بدون نسبة؛ والبحر ٣٦٦/٧ ونسبها أيضاً لأبي بن كعب وأبي السمال وابن أبي عبله، ونصير بن عاصم. وكذلك نسبها السمين، انظر: الدر المصون ٣٤٣/٩؛ وحاشية الشهاب ١١٩/٨.

وقيل (قاف) جبل محيط بالأرض. فكأن قياسه الرفع أي: هو (قاف) وقد تمحل
الفراء في هذا، فقال: جاء ببعض الاسم كقوله:

قلنا لها قَفِي لنا قالت قاف^(١)

وفي هذا ضعف ألا ترى إلى الفتح والكسر فيه^(٢).

* * *

عَرَضَ ابن جني في نصّه هنا إلى التخلص من التقاء الساكنين بالتحريك.
وأقول: الأصل في التخلص من التقاء الساكنين بالتحريك الكسر.

وأجاز النحويون أن يكون الفتح هو الأصل؛ وذلك لخفته فراراً من الثقل.
كما أجازوا أن يقال إنه لا أصل في الالتقاء بل المقتضى هو التحريك، فبأي
الحركات حرّكت جاز وتتعين الحركة في بعض المواضع^(٣).

وعلى قول الجمهور لا يعدل عن الكسر إلاّ لمسوغات^(٤) هي:

أ - التخفيف. نحو: أَيْنَ، وكيفَ فلو كسر لحصل الثقل باجتماع الياء والكسر،
ومن هذا العدول ما حكاه قطرب^(٥) في نحو: (ضربَ الرجل).

وعليه القراءة (قُمَ الليل)^(٦) حيث حُرِّك بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين.

(١) البيت من (السريع) وقامه: لَا تَحْسَبِي أَنَا نَسِيْنَا إِلَّا يُحَافُ.

انظر فيه: معاني القرآن للفراء ٧٥/٣؛ ومعاني القرآن للزجاج ٤١/٥؛ والخصائص ٧٠/١؛
والنحر الوجيز ١٥٦/٥؛ وشرح الجمل ٥٧٦/٢؛ وشرح شواهد الشافية ٢٦٤.

(٢) المحتسب ٢٨٢/٢؛ وانظر: ٢٣٠/٢، ٢٠٣/٢، ٢٠٤.

(٣) انظر: المساعد ٣٣٨/٣، ٣٣٩؛ وجمع الهوامع ٣٧٣/٣.

(٤) انظر: التسهيل ٢٥٩؛ والارتشاف ٧٢١/٢، ٧٢٢؛ والمساعد ٣٣٩/٣؛ وجمع الهوامع ٣٧٣/٣.

(٥) انظر: شرح الشافية ٢٣٨/٢؛ والارتشاف ٧٢١/٢؛ والمساعد ٣٣٩/٣.

(٦) قراءة أبي السمال، سورة المزمل. آية: ٢.

وهو عنده مطرد فيما كان ثانيه لام التعريف.

ومع هذا فقد جاء التحريك بالكسر ما فيه من ثقل مع أن الحال يقتضي^(١) الفتح للتخفيف.

ب- الجير، وذلك كما في (قبلُ وبعدُ)؛ ذلك أنه قد حذف فيهما ما أضيفا إليه وبنيا وجعل بناؤهما بالضم -وهي حركة لم تكن لهما عند الإعراب- لكي تجبر ما حصل من حذف المضاف إليه لتخالف حركة بنائهما حركة إعرابهما^(٢).

ج- الإتياع، وهو على نوعين:

الأول: إتياع لحركة ما قبله، وذلك كما في (مُنْدُ) أتبعتم حركة الذال حركة الميم قبل الساكن.

الثاني: إتياع لحركة ما بعده، ومن هذا الإتياع ما ذكره أبو عمرو من قول العرب (ادخلُ الدار)^(٣).

د- الرَّد إلى الأصل، وذلك كما في (مُذُ اليوم) حيث أن أصلها: (مُنْدُ).

هـ- تجنب اللبس، وذلك نحو: كاف وتاء الخطاب في (ذاك) و(أنتَ) لئلا يلتبس بخطاب المؤنث.

و- الحمل على النظير: نحو: (نَحْنُ) حُرَّك بالضم حملاً على (هُمُ) والواو.

ز- الإيثار للتجانس: وذلك كما في (اسحارٌ) إذا سميت ورخمته. فبترخيمه تحذف الراء الأخيرة المتحركة وتبقى الساكنة. والألف قبلها ساكنة فتحرك

(١) انظر: المحتسب ٤٩/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٧٣/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٧٣/٣.

الراء بالفتحة مجانسة للألف قبلها. وقد تحذف هذه الألف لتخلص من
التقاء الساكنين^(١).

وعلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وجه ابن جني^(٢) القراءة في (قاف).
أمّا ما أشار إليه ابن جني في توجيهه للقراءة في (صاد) من أنها الأمر من
(صاد) إذا عارض وقابل عمله بالقرآن، فهو أحد توجيهين، والآخر أنها
كسرت لالتقاء الساكنين، وعلى هذين التوجيهين كثير من العلماء منهم
الزجاج^(٣)، والنحاس^(٤)، وابن عطية^(٥)، والعكبري^(٦)، والبيضاوي^(٧)، وأبو
حيان^(٨)، والسّمين الحلبي^(٩)، والشّهاب الخفاجي^(١٠).
أمّا الفراء^(١١)، والزّمخشري^(١٢) فقد اكتفيا بذكر وجه التقاء الساكنين.

(١) انظر: المختص ٢/٢٥٥.

(٢) انظر: المختص ٢/٢٨١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٣١٩.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٣/٤٤٩.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٤/٤٩١.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٣٨٦.

(٧) انظر: أنوار التنزيل ٨/١١٩.

(٨) انظر: البحر المحيط ٧/٣٦٦.

(٩) انظر: الدر المصون ٩/٣٤٣.

(١٠) انظر: حاشية الشهاب ٨/١١٩.

(١١) انظر: معنيه ٢/٣٩٦.

(١٢) انظر: الكشف ٤/٧٢.

أمّا قراءة الفتح في (صاد) و(قاف) فقد وُجّهت بتوجيهات:

أ - على التقاء الساكنين، وعُدِل عن الكسر إلى الفتح تخفيفاً أو للإتباع.

ب - الجر بحرف الجر المقدّر وإنما منع من الصرف للعلميّة^(١) والتأنيث.

ج - النصب بإضمار فعل نحو: (اقل أو اذكر)، أو على حذف حرف القسم بعد جعل (ص) أو (ق) علم على السورة.

ويلحظ أن ابن جني موافق في تقسيمه وتوجيهه للزجاج^(٢) فقد فصّل تفصيله، وعلى هذا التوجيه النحاس^(٣)، والزّخشي^(٤)، وابن عطية^(٥)، والعكبري^(٦)، والبيضاوي^(٧)، والسّمين الحلبي^(٨)، والشّهاب الخفاجي^(٩).

وقد عرّض ابن جني لمعنى (قاف) ذكر العلماء مجموعة من المعاني^(١٠) منها أنه جبل محيط بالأرض، وهو من زمردة خضراء منها خضرة السماء وخضرة البحر، وقيل: أنه اسم من أسماء الله، وقيل: من أسماء القرآن وقد قال أبو حيّان: "وقد اختلف المفسرون في مدلوله على أحد عشر قولاً متعارضة لا دليل على صحة شيء منها فاطرحتُ نقلها في كتابي هذا"^(١١).

(١) انظر: إعراب القرآن ٣/٤٥٠؛ والكشاف ٧٢/٤؛ والبحر المحيط ٧/٣٦٦.

(٢) انظر: معانيه ٣١٩/٤.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٣/٤٤٩.

(٤) انظر: الكشاف ٧٢/٤، و ٣٨٣/٤.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٤/٤٩١، و ٥/١٥٦.

(٦) إعراب القرآن الشواذ ٢/٣٨٦.

(٧) انظر: تفسير البيضاوي ٨/١١٩.

(٨) انظر: الدر المصون ٩/٣٤٣.

(٩) انظر: حاشية الشهاب ٨/١١٩.

(١٠) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٦؛ والمحرر الوجيز ٥/١١٥.

(١١) البحر المحيط ٨/١٢٠.

وقد شنع ابن جني على الفراء تمحله في أن (قاف) جبل محيط بالأرض وجيء منه بحرف واحد^(١).

ومع أن ابن جني عاب على الفراء صنيعه هذا إلا أنه عمد لمثل هذا التوجيه في سورة (يس) حيث يقول: "ويحتمل ذلك عندي وجهها آخر ثالثاً، وهو أن يكون أراد يا إنسان، إلا أنه اكتفى من جميع الاسم بالسين، فقال: ياسين، (فيا) فيه الآن حرف نداء، كقولك: يارجل. ونظير حذف بعض الاسم قول النبي صلى الله عليه وسلم: (كفى بالسيف شاً)^(٢)؛ أي: شاهداً، فحذف العين واللام وكذلك حذف من إنسان الفاء والعين، غير أنه جعل ما بقي منه اسماً قائماً برأسه، وهو السين، فقليل: ياسين، كقولك: لو قست عليه في نداء زيد: يادال. ويؤكد ذلك ما ذهب إليه ابن عباس في (حم عسق)^(٣) ونحوه أنها حروف من جملة أسماء الله (عز وجل) وهي: رحيم، وعليم، وسميع، وقدير. ونحو ذلك. وشبيه به قوله:

قُلْنَا لَهَا قِفِّي لَنَا قَالَتْ قَافٌ

أي: وقفتُ، فاكتفت بالحرف من الكلمة"^(٤).

(١) انظر: المحتسب ٢/٢٨١.

(٢) انظر: سنن أبي داود ٤/١٤٤ (٤٤١٧)؛ وسنن ابن ماجه ٢/٨٦٨ (ح ٦٠٦).

(٣) سورة الشورى. آية: ١.

(٤) المحتسب ٢/٢٠٤.

٢- تحريك الضمير

قال أبو الفتح في معرض الاحتجاج للقراءة^(١): (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)^(٢)، بكسر الهاء والميم^(٣) تعليقا على قول الشاعر:

فَهُمُ بَطَّانَتُهُمْ وَهُمْ وَزَرَاؤُهُمْ وَهُمْ الْقَضَاةُ وَمِنْهُمْ الْحَكَامُ^(٤)

"فقلوه: وهم القضاة ومنهم الحكام فيحتمل كسر الميم وجهين:

أحدهما: أن يكون حركة لالتقاء الساكنين.

والآخر: أن يكون على لغة من قال عليهم في حذف الياء لالتقاء الساكنين من

اللفظ وهو ينويها في الوقف.

ووجه ثالث: أن يكون على لغة من قال عليهم بكسر الميم من غير ياء"^(٥).

* * *

عرض ابن جني في نصه السابق إلى حركة الميم في قول الشاعر: (ومنهم الحكام) وهذه الحركة تختلف باختلاف اللغات في هاء الضمير، وأحوالها وتفصيل المسألة في ذلك كالتالي:

(١) لم ينسبها ابن جني.

(٢) سورة الفاتحة. آية: ٧.

(٣) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ونسبها للحسن البصري وعمرو بن فايد؛ والمحرم الوجيز ٧٦/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٠٠/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ١٩٣/١؛ والبحر المحيط ٤٥/١؛ والدر المصون ٧٠/١، ٧١.

(٤) البيت من (الكامل) انظر: سر الصناعة ٥٥٨/٢؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٤/١؛ والارتشاف ٩٢/٢؛ والمساعد ٩٤/١؛ وجمع الهوامع ١٩٨/١؛ والدر اللوامع ٣٤/١. وهناك رواية أخرى في البيت (ومنهم الحجاب).

(٥) المحتسب ٤٥/١ ٤٦.

(١) هاء الضمير فيها لغتان^(١): الضم مطلقاً وهو لغة الحجازيين، ونسبها الفراء فيما نقله أبو حيّان^(٢) لقريش، والحجاز ومن حوّلهم من فصحاء اليمن. واللغة الثانية الكسر وهي لغغير الحجازيين هذا إذا كان قبلها ياء أو كسر، إلا ما نُقل أن ناساً من بكر بن وائل يكسرون هاء الضمير وإن لم يكن قبلها كسر أو ياء وذلك في الواحد والمثنى والجمع فيقولون: (منه، ومنهما ومنهن)^(٣). وذكر سيويّه أن أصل حركة هاء الضمير وبعدها واو^(٤) وأهل الحجاز يثبتون هذه الواو. وعليها وجّه ابن جني^(٥) قراءة سلام: (نُؤْتُهُ منها)^(٦) و(فخسفنا بهو وبدارهو)^(٧) وهذا القول ليس على إطلاقه بل فيه التفصيل السالف الذكر.

(٢) إذا فصل بساكن بين هاء الضمير والكسر قلّ الكسر^(٨) ومن ذلك قراءة ابن ذكوان: "أَرْجُهُ وَأَخَاه"^(٩).

(٣) اختلف العلماء في ما يكون فيه قبل الهاء حرف ساكن على قولين:

-
- (١) انظر: التسهيل ٢٤؛ وشرح الكافية للرضي ٢٤/١؛ والارتشاف ٩٢١/٢؛ والمساعد ٩١/١.
(٢) انظر: الارتشاف ٩٢١/٢.
(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٤/٣؛ والارتشاف ٩١٨/٢.
(٤) انظر: الكتاب ٩٥/٤؛ والمقتضب ٣٩/١؛ والحجة لأبي علي ٦١/١؛ والمختسب ٦٧/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٠٠/١؛ والمساعد ٥١/١.
(٥) انظر: المختسب ٢٤٩/٢؛ ٦٧/١.
(٦) سورة الشورى. آية: ٢٠.
(٧) سورة القصص. آية: ٨١.
(٨) انظر: الارتشاف ٩١٩/٢؛ وجمع الهوامع ١٩٦/٣.
(٩) سورة الأعراف. آية: ١١١؛ وسورة الشعراء. آية: ٣٦.

الأول: ذهب سيبويه^(١) إلى أن الأفصح الاختلاس إذا كان الساكن حرف عله. أما إذا كان غير ذلك فالأفصح الإشباع، واختاره أبو حيان^(٢).
 الثاني: وذهب المبرد^(٣) إلى أن الأفصح الاختلاس سواء أكان الساكن صحيحاً أو معطلاً. وصححه ابن مالك^(٤)، وابن عقيل^(٥)، لأن السماع يعضده.
 (٤) أما إذا كان هاء الضمير بعد متحرك فالإشباع هو الأفصح^(٦).
 وقد تسكن أو تختلس الحركة بعد المتحرك على سبيل الاختيار وذلك عند بني عقيل وبني كلاب، أما عند غيرهم فهو ضرورة^(٧).
 (٥) إذا كانت الهاء بعد ساكن. وهذا الساكن قد حذف للجزم أو للوقف فلك فيه ثلاثة أوجه^(٨):

الإشباع؛ وذلك لأن بعده حركة، والاختلاس بحسب الأصل؛ لأن بعده ساكناً، والإسكان لحلوله محل المحذوف. نحو قوله تعالى: ﴿وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾^(٩) وقوله تعالى: ﴿فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ﴾^(١٠). وقد تسكن هاء الضمير وهي لغة لأزد

-
- (١) انظر: الكتاب ١٩٠/٤؛ والارتشاف ٩١٩/٢؛ والمساعد ٩٢/١؛ وجمع الهوامع ١٩٦/١.
 (٢) انظر: الارتشاف ٩١٩/٢؛ وجمع الهوامع ١٩٦/١.
 (٣) انظر: المقتضب ٤٠/١؛ والتسهيل ٢٤؛ والمساعد ٩٢/١.
 (٤) انظر: التسهيل ٢٤؛ والمساعد ٩٢/١؛ والجمع ١٩٦/١.
 (٥) انظر: المساعد ٩٢/١.
 (٦) انظر: الكتاب ١٩٠/٤؛ والتسهيل ٢٤؛ والمساعد ٩١/١؛ وجمع الهوامع ١٩٦/١.
 (٧) انظر: التسهيل ٢٤؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٢/١؛ وشرح الكافية للرضي ٢٤/٣؛ والارتشاف ٩١٨/٢.
 (٨) انظر: التسهيل ٢٥؛ والارتشاف ٩١٩/٢؛ والمساعد ٩٢/١؛ وجمع الهوامع ١٩٧/١.
 (٩) سورة النساء. آية: ١١٥.
 (١٠) سورة النمل. آية: ١١٥.

السراة^(١) وقد وجه ابن جني^(٢) قراءة ابن عباس (وَنَادَى نُوحُ ابْنَهُ)^(٣) بالسكون على هذه اللغة، أما الميم^(٤) فأحكامها كالتالي:

أ - الأصل في الميم الضم. يقول العكبري: "وأما الميم فالأصل أنّ تضم"^(٥).

ب - الميم مرتبطة بهاء الضمير فإذا كسرت هاء الضمير فلك حالان:
أما أن تقف أولا تقف^(٦).

فإذا وقفت فليس في الميم إلا الإسكان وتحذف صلتها، وإن لم تقف فهناك حالان:

الأول: أن يكون بعدها ساكن، ولك فيها ثلاثة أوجه:

أ - الكسر مع الاختلاس، وهو الأقيس^(٧).

ب - الضم مع الاختلاس.

ج - الإسكان^(٨).

الثاني: أن يكون بعدها متحرّك ولك فيها ثلاثة أوجه:

أ - الإسكان، وهو الأشهر والأقيس^(٩). ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ

(١) انظر: الخصائص ١/١٢٨؛ وجمع الهوامع ١/١٩٨٧.

(٢) انظر: المحتسب ١/٣٢٣؛ ٢/٣٦١.

(٣) سورة هود. آية: ٤٢.

(٤) انظر: التسهيل ٢٥؛ وشرح الكافية للرضي ٣/٢٧١؛ والارتشاف ٢/٩٢٠؛ والمساعد ١/٩٤؛ وجمع الهوامع ١/١٩٨.

(٥) إعراب القراءات الشواذ ١/١٠١.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/٢٧.

(٧) انظر: المساعد ١/٩٣، ٩٤؛ وجمع الهوامع ١/١٩٨.

(٨) انظر: الارتشاف ٢/٩٢٠؛ وجمع الهوامع ١/١٩٨.

(٩) انظر: التسهيل ٢٥؛ والارتشاف ٢/٩٢٠؛ والمساعد ١/٩٤؛ وجمع الهوامع ١/١٩٨.

يَوْمَئِذٍ ذُبْرَهُ^(١).

ب- إشباع الضم^(٢).

ج- إشباع الكسر^(٣).

(١) أمّا إذا ضمت هاء الضمير فللميم حالان:

الأوّل: أن يكون بعدها ساكن ولك فيها وجهان:

أ- الضم: وهو الأشهر^(٤) إتباعاً لحركة هاء الضمير والنظر إلى الأصل.

ب- الكسر: وذلك لالتقاء الساكنين. وهو قليل جداً وقد نُقِلَ أن أبا علي الفارسي قد منعه^(٥).

الثاني: أن يكون بعدها متحرك: ولك فيها ثلاثة أوجه:

أ - الإسكان وهو الأشهر^(٦).

ب- ضمها ووصلها بواو.

ج- كسرهما ووصلها بياء. وهذا الوجه مختص بالميم إذا كان قبل هائها

كسرة أو ياء. وأصلها: عليهمُ فكسرت الميم لمجانسة الياء ثم قلبت

الواو ياء؛ لأنها واقعة إثر كسرة. وقد منع أبو علي الفارسي^(٧) هذا

(١) سورة الانفال. آية: ١٦.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٧/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٧/٣.

(٤) انظر: التسهيل ٢٥؛ وشرح الكافية للرضي ٢٧/٣؛ والمساعد ٩٤/١.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٧/٣.

(٦) انظر: التسهيل ٢٥؛ والمساعد ٩٤/١.

(٧) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٧/٣.

الوجه، ووافقه في هذا المنع أبو حيّان^(١).
وربما كسرت الميم بعد ساكنٍ مطلقاً، وإن لم تلِ هاء مكسورة^(٢)، ومن ذلك البيت الذي أورده ابن جني (ومنهم الحكماء).
وقد نقل عن الفراء أنه سمع ضم الهاء وكسر الميم عن بني سليم^(٣).
وقد منع العلماء كسر الهاء وضم الميم وعدوه ضرورة؛ وذلك لما فيه من خروج من الضم إلى الكسر^(٤).
وقد وجّه ابن جني كسرة الميم على ما فصلّ سالفاً من الأوجه المحتملة من الكسر لالتقاء الساكنين أو على لغة بني سليم أو على اللغة (عليهـمـي) فـقـيل (منهـمـي الحكماء) ثم حذفت الياء وبقيت الميم مكسورة.
وفي قول ابن جني بالتوجيهين الثاني والثالث مخالفة لشيخه أبي على الفارسي حيث منع هذين الوجهين فيما نقله عنه الرضي^(٥).
وقد قال ابن جني معقباً على هذه اللغة -ضم الهاء وكسر الميم في (منهـمـ الحكماء)-: "إن هذه اللغة، أعني (همُ القضاة) و(منهـمـ الحجاب) من القلة ومخالفة الجمهور ما حكيناه عن الفراء، وما كانت هذه صفته وجب أن يلغى ويطرّح ولا يقاس عليه غيره"^(٦).
وليس لابن جني أن يلغي لغة ما لقلتها أو مخالفتها للجمهور، خاصة وأنه قد

(١) انظر: الارتشاف ٩٢١/٢.

(٢) انظر: التسهيل ٢٥؛ والارتشاف ٩٢١/٢؛ والمساعد ٩٤/١.

(٣) انظر: سر الصناعة ٥٥٩/٢؛ والارتشاف ٩٢١/٢؛ والدرر النوامع ٣٤/١.

(٤) انظر: الدر المصون ٧٠/١؛ والارتشاف ٩٢١/٢.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٧/٣.

(٦) سر الصناعة ٥٥٩/٢.

نقل عن الفراء نسبتها لبني سليم، فهي ثابتة.

كما أن ابن جني بالغائه لهذه اللغة وقوله بعدم القياس مناقض لنفسه حيث يقول في الخصائص في باب اختلاف اللغات وكلها حجة-: "إذا كان الأمر في اللغة المقول عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها؛ إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه، غير منعي عليه، وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا وكذا، ويقول على مذهب من قال كذا وكذا. وكيف تصرف الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء، وإن كان غير ماجاء به خيراً منه" (١).

(١) الخصائص ١٢/٢.

٣- تحريك نون (من) مع أل التعريف:

قال أبو الفتح في الاحتجاج لما حكاه أبو عمرو من أن أهل نجران يقولون: "براءة من الله" ^(١)؛ يكسرون الميم والنون ^(٢):
"حكاه سيويه" ^(٣)، وهي أول القياس، تكسرهما لالتقاء الساكنين، غير أنه كثر استعمال (من) مع لام المعرفة فهربوا من توالي كسرتين إلى الفتح. وإذا كانوا قد قالوا: (قَمَ الليل) ^(٤)، (وَقُلْ الحقُّ) ^(٥) ففتحوا ولم تلتقِ هناك كسرتان فالفتح في (مِنَ الله) لتوالي الكسرتين أولى ^(٦).

* * *

الساكن بعد نون (مِنَ) على نوعين وبجسبه تتغير الحركة:
الأول: لام التعريف، ونون (من) تفتح معها نحو: (مِنَ الناس) ومع ما أشبه لام التعريف نحو: (مِنَ اليزيد) و(مِنَ الذي) فإن الألف واللام في (اليزيد) زائدة وليست للتعريف. وكذا (الذي) فإن الاسم الموصول معرّف بصلته لا بلام التعريف ^(٧).

(١) سورة التوبة. آية: ١.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٢/٢٠٢؛ ومختصر في شواذ القرآن ٥٦؛ والكشاف ٢/٢٣٠؛ والمحرم الوجيز ٣/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٠٦ بدون نسبة؛ والبحر المحييط ٥/٨؛ وحاشية الشهاب ٤/٥١٥.

(٣) انظر: الكتاب ٤/١٥٤.

(٤) سورة المزمل. آية: ٢.

(٥) سورة الكهف. آية: ٢٩.

(٦) المختص ١/٢٨٣.

(٧) انظر: الكتاب ٤/١٥٣، ١٥٤؛ والتسهيل ٢٥٩؛ وشرح الشافية ٢/٢٤٦؛ والارتشاف ٢/٧٢٢؛ والمساعد ٣/٣٤٢؛ وشفاء العليل ٣/١٠١٣؛ وجمع الهوامع ٣/٣٧٤.

واختلف توجيه العلماء للفتح في (من) فسيويه يرى^(١) أن الفتح في (من) هو نتيجة لكثرة استعمالها ولما لم تكن فعلاً وكان الفتح أخف الحركات فتحت تشبيهاً لها (بأين) و(كيف).

والبعض يرى^(٢) أن أصلها (منا) ثم حذفت الألف وبقيت الفتحة. وقد تحذف نون (من) مع الألف واللام. ويشترط ألا تكون اللام مدغمة^(٣). ومن أمثلة حذف النون في (من) قول الشاعر:

ليس بين الحيِّ والميتِ سببٌ إنما للحيِّ مِلْمِيَّتِ النَّصَبِ^(٤)

والشاهد: في قوله (مِلْمِيَّتِ) حيث حذف النون من (من الميت). وقد نسب هذا الحذف إلى خثعم وزبيد^(٥).

وقد اختلف موقف العلماء من هذا الحذف:

فذهب بعض العلماء منهم ابن عصفور^(٦) إلى أنه مخصوص بالضرورة. وذهب بعضهم إلى أنه قليل ومنهم ابن مالك^(٧). وأجازه بعض العلماء في سعة الكلام نظراً للكثرة. ومنهم أبو حيَّان^(٨)

(١) انظر: الكتاب ١٥٤/٤.

(٢) انظر: إعراب القرآن ١٠٢/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣٧٤/٣.

(٤) البيت من (الرملة) لا يعرف قائله. انظر: المساعد ٣٤١/٣؛ وشفاء العليل ١٠١٤/٣.

(٥) انظر: التصريح ٢٩/٢؛ واللهجات في الكتاب ٥٥٥.

(٦) انظر: شرح الجمل ٥٧٦/٢؛ والمساعد ٣٤١/٣؛ وهمع الهوامع ٣٧٤/٣.

(٧) انظر: التسهيل ٢٥٩؛ والمساعد ٣٤١/٣؛ وهمع الهوامع ٣٧٤/٣؛ وقد أخطأ محقق شفاء العليل

إذ جعله في بحر (الرجز)؛ أما الارتشاف ٧٢٢/٢ فبدون نسبة وذكر أسماء.

(٨) انظر: الارتشاف ٧٢٢/٢؛ وهمع الهوامع ٣٧٤/٣.

وابن عقيل^(١).

وقد شذ حذفها مع المدغم. ومن ذلك قول الشاعر:
المُطْعَمِينَ لَدَى الشُّتَا ۚ سَدَائِفًا مَلْنِيْبَ غُرًّا^(٢)
حيث حذف نون (من) لالتقاء الساكنين مع أن اللام مدغمة في النون لكن
لما حذف أظهر اللام.

الثاني: الساكن غير لام التعريف، ونون (من) تكسر معه^(٣)، نحو مِنْ ابْنِكَ.
وقد يحدث العكس^(٤) فتفتح نون (من) مع غير لام التعريف فيقال (من
ابنك) وتكسر مع لام التعريف، وهي لغة نجرانية^(٥). وعليها وجه ابن جني هذه
القراءة (براءة مِنْ الله).

وما ذكره ابن جني في توجيهه هو أحد توجيهين والآخر أن حركة النون هنا
متبعة لحركة الميم. وممن قال بهذين التوجيهين العكبري^(٦)، وأبو حيَّان^(٧)،
والسَّمِين الحلي^(٨)، والشَّهاب الخفاجي^(٩).

(١) انظر: المساعد ٣/٣٤١.

(٢) البيت من (مجزوء الكامل) وهو منسوب لمؤرنه التغلبي. وانظر فيه: الارتشاف ٢/٧٢٢؛ والمساعد
٣/٣٤٢؛ وجمع العوامع ٣/٣٧٤؛ والدر اللوامع ٢/٢٣٢. والسدائف جمع سديف وهو لحم
السنام أو شحمه. والنيب جمع (ناب) وهي الناقة المستنة.

(٣) انظر: الكتاب ٤/١٥٤؛ والتسهيل ٢٥٩؛ والارتشاف ٢/٧٢٣؛ والمساعد ٣/٣٤٢.

(٤) انظر: السابق. وانظر: جمع العوامع ٣/٣٧٤.

(٥) انظر: الارتشاف ٢/٧٢٣؛ والدر المصون ٦/٦.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٦٠٦.

(٧) انظر: البحر المحيط ٥/٨.

(٨) انظر: الدر المصون ٦/٦.

(٩) انظر: حاشية الشَّهاب ٤/٥١٥.

وقد سها محققو(البحر المحيط) حيث ذكروا أن الإتياع لكسرة النون^(١)
والصواب لكسرة الميم.

ووافقهم في هذا السهو محقق (إعراب القراءات الشواذ)^(٢).

(١) انظر: البحر المحيط ٨/٥.

(٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٦٠٦/١ هامش (٦).

٤ - تحريك واو الجماعة

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق وأبي السَّمال: (واشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ)^(١) بالكسر^(٢):

"في هذه الواو ثلاث لغات: الضم، والكسر، وحكى أبو الحسن فيها الفتح: (اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ) ورويناه أيضاً عن قطرب، والحركة في جميعها لسكون الواو وما بعدها. والضم أفشى، ثم الكسر، ثم الفتح.

وإنما كان الضم أقوى؛ لأنها واو جمع، فأرادوا الفرق بينها وبين واو (أَوْ)، و(لَوْ)؛ لأن تلك مكسورة، نحو قول الله سبحانه: ﴿لَوْ أَطْلَعْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(٣) ومنهم من يضمها فيقول: (لَوْ أَطْلَعْتَ) كما كسر أبو السَّمال وغيره من العرب واو الجمع تشبيهاً لها بواو (لَوْ).

وأما الفتح فأقلها، والعذر فيه خفة الفتحة مع ثقل الواو، وأيضاً فإن الغرض في ذلك إنما هو التبليغ بالحركة لاضطرار الساكنين إليها، فإذا وقعت من أجناسها كانت أقنعت في ذلك كما روينا عن قطرب من قراءة بعضهم: (قَمَ الليل)^(٤) بالفتح، و(قُلَ الحق من ربكم)^(٥) وبِع الثوب. قال وقيس تقول: "اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ". قال: وقال بعض العرب: عصئوا الله مهموزة.

(١) سورة البقرة. آية: ١٦.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٥١/١ بدون نسبة. انظر: إعراب القرآن ١٩٢/١؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٠؛ والمحرر الوجيز ٩٨/١؛ إعراب القراءات الشواذ ١٢٥/١ بدون نسبة؛ والبيان ٣٢/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٥٥/١؛ والبحر المحيط ٢٠٤/١؛ والدر المصون ١٥١/١.

(٣) سورة الكهف. آية: ١٧.

(٤) سورة المزمل. آية: ٢.

(٥) سورة الكهف. آية: ٢٩.

قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون ذلك على إجراء غير اللازم مجرى اللازم، وقد كتبنا في هذا باباً كاملاً في الخصائص^(١). وذلك أنه شبه حركة التقاء الساكنين - وليست بلازمه - بالضمة اللازمة في (أقتت) وأدؤر، وأجوه، إلا أن همز نحو: (اشترؤا الضلالة) من ضعيف ذلك^(٢).

وقال عن قراءة الأعمش: (لَوْ اسْتَطَعْنَا)^(٣) بضم الواو^(٤).

"شبهت واو (لو) هذه بواو جماعة ضمير المذكرين، فضمت كما تلك مضمومة في قوله تعالى: ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾، وكذلك شبهت واو الجمع هذه بواو (لو) فكسرت، وذلك على من قرأ: (فتمنؤا الموت)^(٥)، و(الَّذِينَ اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ).

وهناك قراءة أخرى: اشترؤا^(٦) الضلالة، بفتح الواو ولالتقاء الساكنين. فلو قرأ قارئ متقدّم (لو استطعنا) بفتح الواو لكان محمولاً على قول من قال: (اشترؤا الضلالة)، فأما الآن فلا عذر لأحد أن يرتجل قراءة وإن سوغتها العربية، من حيث كانت القراءة سنة متبعة^(٧).

* * *

(١) انظر: الخصائص ٨٧/٣.

(٢) المحتسب ١/ ٥٥.

(٣) سورة التوبة. آية: ٤٢.

(٤) انظر: الكشف ٢٦١/٢ بدون نسبة، والمحزر الوجيز ٣٨/٣؛ والبحر المحيط ٤٧/٥؛ والدر المصون ٥٤/٦.

(٥) سورة البقرة. آية: ٩٤؛ وسورة الجمعة. آية: ٦.

(٦) قراءة أبي السمال قعنب العدوي. انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٠؛ والمحزر الوجيز ٩٨/١؛ وإعراب القراءة الشواذ ١٢٥/١ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٢٠٤/١.

(٧) المحتسب ٢٩٢/١. وانظر: ٩٧/٢، ٩٨.

١- واو الجماعة إذا كان ما قبلها مفتوحاً والتقت مع ساكن ضُمَّت^(١).
وللعلماء في ضم هذه الواو أقوال:

الأول: ذهب سيبويه نقلاً عن الخليل^(٢) أن الضمة في الواو مفرقة بين واو الجماعة والواو الأصلية في نحو (لو) و(أو).

الثاني: ذهب الفراء^(٣) إلى أن الضمة الموجودة على الواو هي حركة اللام المحذوفة. نقلت إليها.

وقد ردّ أبو علي الفارسي^(٤) ما ذهب إليه الفراء، وذلك لثلاثة أمور:
أ - أن المعهود في نقل الحركة إنما يكون للحرف الذي قبل الحرف المنقولة حركته لا الذي بعده.

ب- أن اللام في نحو: اشترى واصطفى الحركة فيها مقدّرة فلما تحرّكت اللام وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً. ولولا هذا التقدير لم تقلب اللام ألفاً (فإذا انقلبا لذلك لم يستقم أن يُقدّر نقلها عنها؛ لأن ثباتها ألفاً بمنزلة كون الحركة معها فكيف يُقدّر نقل الحركة إلى موضع وهي في حكم الثبات في الحرف المتحرّك بها؟ ومن ثمّ لم ينقلوا الحركة في قال وباع إلى الفاء كما نقلوا في قلت وطلت ألا ترى أنها في تقدير الثبات مع الألف؟"^(٥).

(١) انظر: الكتاب ٤/١٥٥؛ وشرح المفصل ٩/١٢٥؛ والارتشاف ٢/٧٢٣؛ واهمع ٣/٣٧٥.

(٢) انظر: الكتاب ٤/١٥٥؛ وإعراب القرآن ١/١٩٢؛ والحجة للفارسي ١/٣٦٩؛ والجامع لأحكام القرآن ١/٢٥٥؛ وشرح المفصل ٩/١١٥.

(٣) انظر: إعراب القرآن ١/١٩٢؛ والحجة للفارسي ١/٣٧٢؛ والتخمير ٤/٢٩٢؛ والجامع لأحكام القرآن ١/٢٥٥.

(٤) انظر: الحجة ١/٣٧٢ ٣٧٤.

(٥) الحجة ١/٣٧٢.

ج- أن الحركة في الواو تحتل أمرين: إمّا أن تكون حركة اللّام المحذوفة ثم نقلت -على قول الفراء- وإمّا أن تكون لالتقاء الساكنين. وقد رُدّ الأول، ذلك أن النقل والتحريك يكون في الكلمة ذاتها، ولا يرتبط بشيء خارج عنها كما في أقام ويقول. أمّا التحريك في (اشترُوا الضلالة) فهو مرتبط بالسّاكن الثاني وهو في كلمة منفصلة. فلا تحرك الواو إلا في حال التقاء الساكنين أمّا النقل ففي الإعلال ومرتبطة بالكلمة ذاتها.

الثالث: ذهب الزجاج^(١) إلى أن الضمة على واو الجماعة كالضمة في (نُحْنُ) لاشتراكهما في الدلالة على الجمع.

الرابع: أن الواو ضمت تشبيهاً لها بتاء الفاعل^(٢).

الخامس: أن الضم مع الواو خفيف فناسب الواو الشكل بالضم^(٣).

٢- وردت لغة إبدال الواو همزة^(٤). نسبها ابن جني لقيس^(٥)، حيث يقولون: عصثوا الله و(اشترعوا الضلالة). وقد وجهها العلماء^(٦) على أنها أبدلت همزة تشبيهاً لها بالواو إذا انضمت ضمّاً لازماً فإنها تبدل همزة كما في (أقتت).

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٨٩/١؛ وإعراب القرآن ١٩٢/١؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٥٥/١؛ والدر المصون ١٥١/١.

(٢) انظر: التبيان ٣٢/١؛ والدر المصون ١٥١/١.

(٣) انظر: إعراب القرآن ١٩٢/١؛ والمحرر الوجيز ٩٨/١؛ وشرح المفصل ١٢٥/٩.

(٤) انظر: التبيان ٣٢/١.

(٥) انظر: المحتسب ٥٥/١.

(٦) انظر: معاني القرآن للزجاج ٩١/١؛ وإعراب القرآن ١٩٢/١؛ والتبيان ٣٢/١؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٥٥/١.

وقد غلّط الزجاج هذه اللغة حيث يقول: "أمّا من يبدل من الضمة همزة فيقول: (اشترءوا الضلالة) فغالط؛ لأن الواو المضمومة التي تبدل منها همزة إنما يفعل بها ذلك إذا لزمّت ضممتها نحو قوله عزّ وجل: (وإذا الرسل أقتت) إنما الأصل وقتت وكذلك أدور إنما أصلها دور. وضمة الواو في (اشترءوا الضلالة) إنما هي لالتقاء الساكنين"^(١).

وعلى هذه اللغة خرجت قراءة الكسائي^(٢) (اشترءوا) وقد وهم محققوا (إعراب القرآن) حيث أثبتوا في النص أن قراءة الكسائي (اشترءوا) بالواو والصواب ما أثبتوه في الهامش^(٣) وهو الوارد في النسخة (ب) يدل على ذلك المراجع السالفة^(٤) الذكر التي أثبتت أن قراءة الكسائي بالهمز. كما أن تعقيب النحاس على هذه القراءة يؤكّد أنها بالهمز حيث يقول: "كما يقال (أقتت) وأدور"^(٥). وهذا لا يكون إلّا إذا أبدلت الواو همزة، لا إذا ثبتت. وقد نقل العلماء^(٦) جواز الضم والكسر والفتح في هذه الواو في (اشترءوا الضلالة).

وعلى الكسر لالتقاء الساكنين وجه ابن جني هذه القراءة. وممن قال بهذا

(١) معاني القرآن وإعرابه ٩١/١، ٩٢. وانظر: إعراب القرآن ١٩٣/١؛ والبيان ٣٢/١.

(٢) انظر: إعراب القرآن ١٩٢/١؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٠؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٢٦/١ بدون نسبة.

(٣) انظر: إعراب القرآن ١٩٢/١ هامش (٧).

(٤) إعراب القرآن ٩٢/١ هامش (٨). وانظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٥٦/١؛ والدر المصون ١٥١/١.

(٥) إعراب القرآن ١٩٢/١.

(٦) انظر: المحتسب ٥٤/١؛ والتخمير ٢٩٣/٤؛ والكافية شرح الشافية ٤٨٣.

التوجيه الزّجاج^(١)، والنّحاس^(٢)، والعكبري^(٣)، والقرطي^(٤)، وأبو حيّان^(٥)،
والسّمين الحلبي^(٦).

٣- إذا لم تكن الواو للجمع بل كانت أصلية فإنها تكسر^(٧) في التقاء الساكنين
وقد يرد العكس. حيث تكسر التي للجمع وتضم الأصل تشبيهاً لها بواو
الجمع^(٨).

وعلى هذا التبادل بين واو الجمع وواو (لو) وجّه ابن جني هذه القراءة (لُوْ
استطعنّا).

ومن قال بهذا التوجيه: الزّحشري^(٩)؛ وابن عطية^(١٠)، وأبو حيّان^(١١)،
والسّمين الحلبي^(١٢).

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٨٩/١.

(٢) انظر: إعراب القرآن ١٩٢/١.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٢٥/١؛ والتبيان ٣٢/١.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٥٥/١.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢٠٤/١.

(٦) انظر: الدر المصون ١٥١/١.

(٧) انظر: الارتشاف ٧٢٣/٢؛ والمساعد ٣٤٢/٣؛ وهمع الهوامع ٣٧٥/٣.

(٨) انظر: الكتاب ١٥٥/٤؛ وشرح الشافية للرضي ٢٤٣/٢.

(٩) انظر: الكشف ٢٦١/٢.

(١٠) انظر: المحرر الوجيز ٣٨/٣.

(١١) انظر: البحر المحيط ٤٧/٥.

(١٢) انظر: الدر المصون ٥٤/٦.

الفصل السابع

همزة الوصل

همزة الوصل

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبي عمرو: (حتى إذا إداركوا)^(١) بإثبات الهمزة^(٢):

"قطع أبي عمرو همزة (إداركوا) في الوصل مشكل؛ وذلك أنه لا مانع من حذف الهمزة؛ إذ ليست مبتدأه كقراءته الأخرى مع الجماعة. وأمثلة ما يصرف إليه هذا أن يكون وقف على ألف (إذا) مُمَيَّلًا بين هذه القراءة وقراءته الأخرى التي هي تداركوا؛ فلما اطمأن على الألف لذلك القدر من التميل بين القراءتين لزمه الابتداء بأول الحرف فأثبت همزة الوصل مكسورة على ما يجب من ذلك في ابتدائها، فجرى هذا التميل في التلوم عليه وتطاول الصوت به مجرى وقفة التذكر في نحو قولك: قالوا - وأنت تتذكر - الآن من قوله سبحانه: ﴿قالوا الآن﴾^(٣) فثبت الواو من قالوا لتلومك عليها للاستذكار ثم ثبتت همزة الآن، أعني همزة لام التعريف.

ومثله (اشترؤوا)^(٤) إذا وقفت مستذكراً (للضلالة) فتضم الواو من اشترؤوا على ما كانت عليه من الضم لالتقاء الساكنين، ثم تشبع الضمة لإطالة صوت وقفة الاستذكار، فُجِدَتْ هناك واواً تنشأ عن ضمة واو الضمير، ثم تبدئ فتقول: (الضلالة) فتقطع همزة الوصل لابتدائك بها. فهذا أمثل ما يقال في هذا^(٥).

(١) سورة الأعراف. آية: ٣٨.

(٢) انظر القراءة في: المحرر الوجيز ٣٩٩/٢؛ والجامع لأحكام القرآن ١٨٣/٧؛ والبحر المحييط ٢٩٨/٤؛ والدر المصون ٣١٤/٥؛ وحاشية الشهاب ٢٧٩/٤.

(٣) سورة البقرة. آية: ٧١.

(٤) سورة البقرة. آية: ١٦.

(٥) أشار إلى هذا الافتراض في ٥٥/١.

ولا يحسن أن تقول: إنه قطع همزة الوصل ارتجالاً هكذا؛ لأن هذا إنما يسوغ لضرورة الشعر. فأما في القرآن فمعاذ الله وحاشا أبي عمرو، ولا سيما وهذه الهمزة هنا إنما هي في فعل، وقلما جاء في الشعر قطع همزة الوصل في الفعل، وإنما يجيء الشيء النزر من ذلك في الاسم، نحو: قول جميل:

أَلَا لَأَرَىٰ إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةٍ عَلَىٰ حَدَّثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمَنْ جُمِلَ^(١)

وقول الآخر:

يَا نَفْسُ صَبْرًا كُلُّ حَيٍّ لَاقٍ وَكُلُّ إِثْنَيْنِ إِلَىٰ اقْتِرَاقٍ^(٢)

أي لاق منيته، فحذف المفعول. وإنما قلّ قطع همزة الوصل هذه في الفعل وجاء ما جاء من ذلك في الاسم حيث كان الفعل مظنةً من همزة الوصل، وإنما تدخل من الأسماء ما ضارع الفعل. وباب همزات الأسماء أن تكون قطعاً، فلما غلب القطع عليها جرت الألسن على العادة في ذلك. واستجازوا قطع همزة الوصل لما ذكرنا. وليست حال همزة الوصل في الفعل كذلك؛ لأنها معتادة هناك فازداد قطعها من الفعل ضيق عذر لما ذكرنا.^(٣)

وقال في -موضع آخر- عن قراءة أبي جعفر زيد بن القعقاع المدني في قوله تعالى: ﴿... آسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ﴾^(٤) بالمد^(٥) -معللاً لضعف هذه القراءة:

(١) البيت من (الطويل) انظر: الديوان ١٨٢؛ والنوادر ٥٢٥؛ ومعاني القرآن للأخفش ١٢/١؛ وسر الصناعة ٣٤١/١.

(٢) البيت من (الرجز) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٢/١؛ والحجة ٢٨/٢؛ والخصائص ٤٧٥/٢؛ وسر الصناعة ٣٤١/١؛ وسمع المواع ٢٤٤/٣؛ والدر المصون ٢١٦/٢.

(٣) المحتسب ٢٤٧/١.

(٤) سورة المنافقين. آية ٦.

(٥) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٥٧؛ والكشاف ٥٤٥/٤؛ وأخبر التوجيه ٣١٤/٥؛ وإعراب القراءات الشواذ ٥٨٨، ٥٨٩؛ والبحر المحيط ٢٦٩/٨؛ والدر المصون ٣٤١/١٠.

"لأنه أثبت همزة الوصل، وقد استغنى عنها بهمزة الاستفهام من قبلها، وليس كذلك طريق العربية"^(١).

* * *

همزة الوصل: هي كل همز ثبت في الابتداء وسقط في الدرج^(٢).

وقد اختلف العلماء في إمكانية الابتداء بالساكن:

فذهب أكثر العلماء إلى تعذر ذلك. وذهب الحسن الجرجاني والكافيجي^(٣) إلى إمكانية ذلك مع استثقاله. ونقل بعض العلماء عن ابن جني موافقته لهذا القول. يقول الرضي: "وذهب ابن جني إلى أنه متعسر لا متعذر، وقال يجيء ذلك في الفارسية نحو: شَتْرُ وَسْطَام"^(٤).

ولكن الموجود في كتبه يناقض هذه، حيث يقول: "أعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلاً إلى النطق بالساكن وهرباً من الابتداء إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس.

وليس لقول من جَوَزَ الابتداء بالساكن من القدر ما يتشاغل بإفساده وإنما سبيله في هذا سبيل من شك في المشاهدات من السُّوفْسُطِيَّة ومن ليس بكامل عقله"^(٥).

ودلل أبو علي الفارسي على أن العرب لا تبتدئ بساكن بدليلين:

(١) المحتسب ٣٢٢/٢.

(٢) شرح الأشموني ٢٧٣/٤. وانظر: شرح ابن عقيل ٥٠٠/٢.

(٣) انظر: الصَّبَان ٢٧٣/٤.

(٤) شرح الشافعية ٢٥١/٢. وانظر: الصَّبَان ٢٧٣/٤.

(٥) المنصف ٥٣/١. وانظر: سر الصناعة ١١٢/١.

الأول: أن الهمزة إذا وقعت في أول الكلام وأريد تخفيفها بجعلها بين بين فإنها لا تخفف؛ "لأن في تخفيفها تضعيفاً للصوت وتقريباً من الساكن. فلمّا لم يتدثروا بالساكن لم يتدثروا بما قُرِب منه" (١).

الثاني: "أنهم لم يخرموا (متفاعِلن) كما خرموا (فعولن) ونحوه؛ لأن (متفاعِلن) يسكن ثانية فلو خُرم لأدى ذلك إلى لزوم الابتداء بالساكن فإذا رفضوا ما يؤدي إليه، فإن يرفضوه نفسه أولى" (٢).

كما اختلف العلماء في أصل هذه الهمزة:
فذهب البعض إلى أنها وضعت -أصلاً- همزة. وهذا القول ينسب إلى ابن جني، إذ نص بعض العلماء على نسبته إليه (٣).

وقيل إنّ أصلها الألف ثم حرّكت فصارت همزة. ودليلهم أنه في قولهم (الرجل) فثبت ألف عندما لم يضطر المتكلم إلى الحركة (٤).
وقد أجيب عن هذا القول (٥) بأنه يحتمل أن يكون الأصل همزة ساكنة ثم سهلت بقلبها ألف. وهذا النوع لازم التسهيل.

كما أنه في قوله تعالى: ﴿قُلِ الذَّكْرَيْنِ﴾ سهلوا فجعلوها بين بين ولو كان أصلها الألف لما جهلوا كذلك.

(١) التكملة ١٨١، ١٨٢.

(٢) التكملة ١٨١، ١٨٢.

(٣) انظر: الارتشاف ٥٤٤/٢؛ والتذيل والتكميل ٢٥٩/٤ ب؛ والمساعد ٦١٣/٢.

(٤) انظر: الارتشاف ٥٤٤/٢؛ والتذيل والتكميل ٢٥٩/٤ ب؛ والمساعد ٦١٣/٢. وانظر: شرح

الأشئوني ٢٧٥/٤.

(٥) انظر: التذيل والتكميل ٢٥٩/٤ ب.

كما اختلف في سبب تسميتها همزة وصل:
فقل إنه^(١) من باب الاتساع والتجوز والعلاقة الضدية. فالأصل عدم ثباتها
وسقوطها في الدرج.
وقال الكوفيون أن السبب في ذلك أنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها.
وبذلك قال ابن الضائع^(٢).
وقال البصريون: أن السبب في تسميتها هو أن المتكلم يتوصل بها إلى النطق
بالساكن. وبذلك قال الشلويين^(٣).
كما اختلف فيها هل هي ساكنة أو متحركة:
فذهب أبو علي الفارسي^(٤) إلى أنها ساكنة. ومن وافقه في ذلك تلميذه ابن
جني^(٥)، وابن عصفور^(٦)، واختاره الأستاذ أبو علي الشلويين^(٧).
وعليه فإنهم في قولهم هذا موافقون للكوفيين^(٨). فالأصل عندهم أنها
ساكنة. وظاهر كلام سيويه أنها متحركة^(٩).
وقد اختاره الرضي حيث يقول -عن مذهب سيويه: "وهو الأولى؛ لأنك

(١) انظر: شرح الأشموني ٢٧٣/٤.

(٢) انظر: التصريح ٣٦٤/٢؛ وشرح الأشموني ٢٧٣/٤.

(٣) انظر: التكملة ١٨٣؛ والتبصرة والتذكرة ٤٣٦/١؛ وشرح الجمل ٣٢٤/٢؛ والتصريح ٣٦٥/٢.

(٤) انظر: الارتشاف ٥٤٤/٢؛ والتصريح ٣٦٥/٢.

(٥) انظر: المنصف ٥٣/١.

(٦) انظر: شرح الجمل ٣٢٤/٢.

(٧) انظر: الارتشاف ٥٤٤/٢؛ والتذيل والتكميل ٢٥٩/٤ ب؛ والتصريح ٣٦٥/٢.

(٨) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٦١/٢؛ والارتشاف ٥٤٤/٢؛ والتصريح ٣٦٥/٢.

(٩) انظر: الكتاب ١٤٤/٤؛ وشرح الشافية للرضي ٢٦١/٢.

إنما تجعلها لاحتياجك إلى متحرك؛ فالأولى أن تجلبها متصفة بما يحتاج إليه: أي الحركة، وأيضاً فقد تقدّم أن التوصل إلى الابتداء بالسّاكن بهمزة خفيفة مكسورة من طبيعة النفس" (١).

همزة الوصل في الأفعال (٢):

تدخل همزة الوصل في كل فعل ماضٍ زائدٍ على أربعة، وليس مبدوءاً بتاء زائدة نحو: انطلق (استخرج)، وكذلك الأمر منه. وأمر الفعل الثلاثي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظاً نحو: اضرب واشرب فإن سكن ثانيه تقديراً نحو: (يقوم)، أصلها (يَقُوم) أو حذفت الفاء فلا تدخل همزة الوصل هنا (٣).

ويستثنى من ذلك أكل وأخذ وأمر فإن ثاني مضارعها ساكن، ولكن وردت محذوفة الفاء وهمزة الوصل. ماعدا الفعل (أمر) فإنه قد ثبت همزته في الوصل في قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ (٤).

وقد حصر بعض العلماء (٥) أوزان هذه الأفعال وهي كالتالي:

(أَفْعَل) نحو: انطلق، و(أَفْعَل) نحو: اقتسم، و(أَفْعَال) نحو: ابيضّ واحمرار، و(استفعل) نحو: استخرج، و(أَفْعُول) نحو: اعلوّط، و(أَفْعَوَعْل) نحو: اعشوشب،

(١) شرح الشافية له ٢/٢٦٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤/١٤٤، ١٤٥؛ والتكملة ١٨٣؛ والتبصرة والتذكرة ١/٤٣٦، ٤٣٧؛ وشرح الألفية لابن الناطم ٨٣٣؛ والمساعد ٢/٦١٣؛ وشرح الأشموني ٤/٢٧٤.

(٣) انظر: سر الصناعة ١/١١٢؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٦٥؛ والارتشاف ٢/٥٤٥؛ والأشموني ٤/٢٧٤.

(٤) سورة طه. آية: ١٣٢.

(٥) انظر: الكتاب ٤/١٤٤، ١٤٥؛ والتبصرة ١/٤٣٦؛ وشرح المفصل ٩/١٣٥؛ وشرح التصريح ٢/٣٦٤.

و(افْعَلَلْ) نحو: اقعنسس^(١)، و(افْعَلَى) نحو: اسلنقى و(افْعَلَلْ) نحو: احرنجم^(٢)، و(افْعَلَلْ) نحو: اقشعَرَّ.

كما تجيء همزة الوصل في صيغتين من الماضي المزيد بحرفين هما: (تَفَاعَلْ) و(تَفَعَّلْ) نحو: تثاقل وتطَّير، إذا أدغمتاؤهما في الفاء، فعند الإدغام يسكن الأول للإدغام، فيحتاج لهمزة الوصل. فيقال أثاقل وأطَّير.

همزة الوصل في الأسماء:

تقع همزة الوصل في مصادر الأفعال السالفة الذكر، مضافاً إليها الأسماء^(٣) العشرة وهي ابن، وابنة، واثنين واثنتين، واسم، واست، وابنم، وامرؤ، وامرأة، وأيمن عند البصريين حيث اختلف^(٤) فيه، فذهب البصريون إلى أنه مفرد وهمزته همزة وصل. وذهب الكوفيون إلى أنه جمع وهمزته همزة قطع.

همزة الوصل في الحروف:

تقع همزة الوصل في الحروف في (أل)^(٥)، وفي (أم) في لغة حمير، وذهب ابن

(١) اقعنسس: تأخر ورجع إلى الخلف. انظر: اللسان (ق ع س) ١٧٧/٦.

(٢) احرنجمت الإبل: اجتمع بعضها على بعض. انظر: القاموس المحيط (ح ر ج م) ٩٨٦.

(٣) انظر: الكتاب ١٤٨/٤؛ والتكملة ١٨٦؛ والمنصف ٥٨، ٥٧/١؛ والتبصرة والتذكرة ٤٣٨/١؛ والجمال ٢٥٧؛ وشرح المفصل ١٣٢/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٢٥٤/٢؛ وشرحها لركن الدين ٨٠٣؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٥/٣؛ وشرح الألفية لابن الناظم ٨٣٤؛ وأوضح المسالك ٣٢٨/٤.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٨٣٤؛ وشرح المفصل ٩٢/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٢٥٤/٢؛ والانصاف ٤٠٤/١ مسألة (٥٩)؛ والارتشاف ٥٤٦/٢؛ والمساعد ٦١٣/٢؛ وشفاء العليل ٨٥٣/٢.

(٥) انظر: انكتاب ١٤٧/٤؛ وسر الصناعة ١١٥/١؛ والارتشاف ٥٤٦/١.

كيسان^(١) إلى أن الهمزة فيها همزة قطع، قد حذفت تخفيفاً، وهو مذهب الخليل^(٢)، واختيار ابن مالك^(٣).

حركاتها:

لهمزة الوصل بحسب حركاتها، حالات^(٤):

الأولى: وجوب الفتح وذلك في الاسم المبدوء بـأل نحو: (الباب، والرجل).
الثانية: وجوب الضم، وذلك في الأفعال المبنية للمجهول المبدوءة بهمزة وصل نحو: انطلق واستخرج.

وفي الأمر من الفعل الماضي الثلاثي المضموم عين المضارع في الأصل (يفعل) نحو: (اخرُج) و(ادخل) فالمضارع فيهما (يخرُج) و(يدخل) مضموم العين؛ وإنما ضمت الهمزة؛ كراهية^(٥) للخروج من الكسر إلى الضم؛ وذلك أن الحاجز الساكن غير حصين.

وقد حكى ابن جني عن قطرب^(٦) كسر الهمزة حيث قيل: (اقتل) فجاءت الهمزة على الأصل وهو الكسر.

أمّا إذا كانت الضمة عارضة لمناسبة واو الجماعة نحو: (امشوا واقضوا) فليس

(١) انظر: الارتشاف ٥٤٦/٢؛ والمساعد ٦١٤/٢.

(٢) انظر: سر الصناعة ٣٣٤/١؛ وشرح الكافية للرضي ٣٢٢/٣؛ وشرح الأشموني ٢٧٧/٤.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣١٩/١.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناطم ٨٣٤؛ والارتشاف ٥٤٧/٢؛ وأوضح المسالك ٣٢٨/٤؛ والمساعد ٦١٤/٢؛ وشرح التصريح ٣٦٦، ٣٦٥/٢؛ وشرح الأشموني ٢٧٨/٤.

(٥) انظر: سر الصناعة ١١٦/١؛ وشرح التصريح ٣٦٥/٢.

(٦) انظر: سر الصناعة ١١٦/١؛ وشرح الشافية للرضي ٢٦٥/٢؛ والارتشاف ٥٤٧/٢؛ والمساعد ٦١٤/٢.

فيه إلّا الكسر.

الثالثة: رجحان الضم على الكسر. وذلك فيما عَرَض إبدال ضمة عينه كسرة وذلك نحو: (اغزي) فأصلها (اغزوي) استثقلت الكسرة على الواو، ثم نقلت إلى الزاي قبلها، ثم حذفت الفاء؛ لالتقاء الساكنين.

فالضم مراعاة للأصل والكسرة مراعاة للحال الراهنة. والمختار هو الضم^(١). وقد ذكر أبو علي الفارسي^(٢) وجوب إشمام ما قبل ياء المخاطبة - وهو ما يطلق عليه علماء القراءة الروم^(٣)، وهو الانتحاء بالضممة نحو الكسرة-، تنبيهاً على أن الأصل الضم.

الرابعة: رجحان الفتح على الكسر. وذلك في كلمتي أيمن وأيم؛ ذلك أن الخروج من الكسر إلى الياء ثقیل.

الخامسة: رجحان الكسر على الضم، وذلك في كلمة (اسم).

السادسة: جواز الضم، والكسر، والإشمام، وذلك في المبني للمفعول من صيغتي (افْتَعَلَ وَاَنْفَعَلَ) نحو: اختار وانقاد بالضم في (اختور وانقود) والكسر والإشمام في (اختير وانقيد).

السابعة: وجوب الكسر فيما عدا ما ذكر وذلك في الأسماء العشرة والأفعال والمصادر.

إثبات همزة الوصل:

إثبات همزة الوصل في درج الكلام شاذ^(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ١/١١٦؛ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٢٦؛ وشرح الألفية لابن الناظم ٨٣٤؛ وشرح التصريح ٢/٣٦٥.

(٢) انظر: التكملة ١٨٦؛ وأوضح المسالك ٤/٣٢٨؛ وشرح التصريح ٢/٣٦٧؛ وشرح الاشموني ٤/٢٧٨.

(٣) انظر: الصّبّان ٢/٢٧٨.

(٤) انظر: المنصف ١/٧٠؛ والتخمير ٤/٣٠٢؛ والارتشاف ٢/٥٤٣؛ وأوضح المسالك ٤/٣٢٨؛

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ بَنَتْ وَتَكْثِيرِ الْوَشَاةِ قِمِينَ^(١)
وقد كثر إثبات همزة الوصل في أوائل أنصاف الأبيات يقول سيوييه:
"...وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام، إلا أن تقطع كلامك وتستأنف
كما قالت الشعراء في الأنصاف؛ لأنها مواضع فصول"^(٢).

ومن ذلك قول الشاعر:

وَلَا يُيَادِرُ فِي الشَّقَاءِ وَلَيْدُنَا الْقَدَرُ يُنْزِلُهَا بَغِيرِ جِعَالِ^(٣)
وقول الآخر:

لَأَنْسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً إِتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(٤)

=

والمساعد ٦١٥/٢؛ وشرح الأشموني ٢٧٧/٤.

(١) البيت من (الطويل) لقيس بن الخطيم وينسب لجميل بثينة. انظر فيه: النودار ٥٢٥؛ والكامل ٨٨٣/٢؛ والتخميم ٣٠٢/٤؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٦٦/٣؛ وشرح الشافعية للرضي ٢٦٥/٢؛ وشرحها لركن الدين ٨١٤؛ والمساعد ٦١٥/٢؛ والأشباه والنظائر لخالدين ٢٣/١؛ وهمع الموماع ٤٠٣/٣؛ والدرر اللوامع ٢٣٧/٢. النث: النشر والإفشاء، وقمين: حرير. انظر اللسان (ن ث ث) ١٩٤/٢؛ و(ق م ن).

(٢) الكتاب ١٥٠/٤؛ وانظر: شرح الشافعية للرضي ٢٦٦/٢؛ والارتشاف ٥٤٣/٢؛ والمساعد ٦١٥/٢.

(٣) البيت من (الكامل). انظر فيه: الكتاب ١٥٠/٤؛ وشرح الشافعية للرضي ٢٦٦/٢؛ واللسان (ج ع ل) ١١٢/١١؛ وشرح شواهد الشافعية ١٨٧. وذكر البغدادي أن ابن عصفور نسبته لبيد ١٨٨. والجعال: ما تنزل به القدر من خرق أو غيرها. انظر اللسان (ج ع ل) ١١٢/١١.

(٤) البيت من (السريع) وقد نسب لأنس بن عباس السلمي، وقيل لأبي عامر العباس جد العباس بن مرداس، وقيل لنصر بن سيار. انظر فيه: الكتاب ٢٨٥/٣؛ و٣٠٩/٢؛ والأصول ٤٤٦/٣؛ والكامل للمبرد ٩٧٧/٢؛ والجمهرة ٧٦٨/٢؛ والتنبيه لابن بري ١٩٣/٢؛ والتبصرة والتذكرة ٣٨٩/١؛ وكشف المشكل ٣٧٣/١؛ وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٧؛ وضرورة الشعر =

وابن جني في نصه الأول لا يريد أن يوجه القراءة (إداركو) على قطع همزة الوصل ارتباطاً هكذا. بل أراد أن تكون هناك صنعة تصريفية فذكر أن القاري- كأنه- وقف وقفه المستذكر -فهذا تَوَقَّفْ- ثم ابتداءً فقطع همزة (إداركو) ^(١).
ومن وافق ابن جني -وقال بتوجيهه- ابن عطية ^(٢)، والقرطبي ^(٣)، وأبو حيان ^(٤)، والسّمين الحلبي ^(٥)، والشّهاب الخفاجي ^(٦).

وقد ناقض ابن جني نفسه، في المحتسب حين ذكر أن قطع همزة الوصل خاص بضرورة الشعر يقول: "... لأن هذا إنما يسوغ لضرورة الشعر فأما في القرآن فمعاذ الله..." ^(٧).

أما في المنصف فأثبت أن همزة الوصل قد جاءت في النثر في قولهم: (يا الله اغفر لي) ^(٨).

وعليه فإن تخصيص قطع همزة الوصل بالشعر وضرورته خطأ؛ لثبات ذلك في النثر فيما ذكره ابن جني وفيما ورد في هذه القراءة. والأمثل أن يقال أن قطع

للسيرافي ٧١؛ والمطالع السعيدة ٧٨؛ والمساعد ٦١٥/٢؛ ونظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلي ٢٠٣؛ وشرح الأشموني ٩/٢؛ والدرر اللوامع ١٩٨/٢.

(١) انظر: المحتسب ٢٤٨/١.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٣٩٩/٢.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٨٣/٧.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢٩٨/٤.

(٥) انظر: الدر المصون ٣١٤/٥.

(٦) انظر: حاشية الشهاب ٢٧٩/٤.

(٧) المحتسب ٢٤٨/١.

(٨) انظر: المنصف ٧٠/١؛ والتخمير ٣٠٢/٤.

همزة الوصل في الشعر أكثر منه في النثر.

اجتماع همزة الاستفهام مع همزة الأصل.

عرّض ابن جني في توجيهه للآية (آستغفرت) لاجتماع همزة الاستفهام مع همزة الوصل، والأمر فيه تفصيل بحسب حركتها:

فإن كانت مضمونة أو مكسورة نحو: آسَمَكْ محمد؟ ونحو: آستخرج المال؟ وجب حذف همزة الوصل. واستغنى عنها بهمزة الاستفهام^(١).

أما إذا كانت همزة الوصل مفتوحة فإنها لا تحذف بل تبقى، وتبدل ألفاً ومن ذلك قوله تعالى: ﴿آلَآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ فالهمزة في (آل) مفتوحة اجتمعت مع همزة الاستفهام فبقيت وأبدلت ألفاً. فلو حذفت اهمزة لحدث لبس، هل المعنى إخبار أو استخبار؟^(٢).

وبعض العرب^(٣) لا يبدلها ألفاً بل يجعلها بين بين فيقول أحسن عندك؟. والأفصح الإبدال؛ وذلك أن جعلها بين بين كأنه إثبات لها في الوصل وهو شاذ.

وذكر ابن الباذش^(٤) أن مقتضى قول سيويه في باب الهمزة أن تخفف بين بين، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر:

(١) انظر: التكملة ١٨٧؛ والتبصرة ١/٤٤٠؛ وشرح المفصل ٩/١٣٨؛ والتصريح ٢/٣٦٦؛ وشرح الأشئوني ٤/٢٧٧.

(٢) انظر: الكتاب ٤/١٥٠؛ والتكملة ١٨٧؛ وشرح المفصل ٩/١٣٨؛ وشرح الشافعية للرضي ٢/٢١٨؛ وشرح الألفية لابن النازم ٨٣٥؛ وشرح الشافعية لركن الدين ٨١٥.

(٣) انظر: شرح الشافعية للرضي ٢/٢٢٤؛ وشرحها لمجاربدي ١٦٧؛ وأوضح المسالك ٤/٣٢٩؛ والمساعد ٢/٦١٥؛ وشرح التصريح ٢/٣٦٦.

(٤) انظر: الإقناع ١/٣٥٩؛ والارتشاف ٢/٥٤٧.

الْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أُمُّ الشَّرِّ الَّذِي هُوَ يَتَغَنِّي^(١)

فجعل الهمزة بين بين ولو لم يفعل لم يتزن البيت.

وذهب أبو عمرو الأندلسي شيخ القراء بالجزيرة الخضراء^(٢) إلى أن إثبات ألف الوصل هنا خطأ، وإنما هذه المدة ألف زائدة ليست بدلاً من الهمزة، وإنما زيدت للفرق بين الاستفهام والخبر^(٣).

وقد ضعف ابن جني^(٤) هذه القراءة لمخالفتها قواعد العربية فهمزة الوصل هنا مكسورة (استغفرت) فلما اجتمعت مع همزة الاستفهام وجب حذفها - كما هي القاعدة. ولكنها ثبتت. وممن وافق ابن جني وضعف هذه القراءة ابن عطية^(٥)، والعكبري^(٦).

وقد حاول الزمخشري توجيه هذه القراءة فجعلها "إشباعاً لهمزة الاستفهام للإظهار والبيان لا قلباً لهمزة الوصل كما في: السحر، وآله"^(٧).

وقيل إنها عوض من همزة الوصل^(٨)، وهي مثل المد في قوله تعالى: ﴿قُلْ

الَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَكِيدُونَ﴾^(٩) وقد اعترض أبو حيّان على ذلك فقال: "... لكن هذه المدة

(١) البيت من (الوافر) للمثقب العبدى. انظر: شرح المفصليات للبريزي ١٠٣٦/٢؛ وشرح المفصل ١٣٨/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٢٦٨/٢؛ ولركن الدين ٧٧٥؛ وللحاربردي ١٥٣؛ والمساعد ٦١٥/٢.

(٢) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ٥٠٧/١.

(٣) انظر: الارتشاف ٥٤٨/٢؛ وشرح التصريح ٣٦٦/٢.

(٤) انظر: المحتسب ٣٢٣/٢.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٣١٤/٥.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٥٨٨/٢.

(٧) الكشف ٥٤٥/٤؛ والدر المصون ٣٤٠/١٠.

(٨) انظر: البحر المحيط ٢٦٩/٨.

(٩) سورة الأنعام. آية: ١٤٣.

في الاسم لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يحتاج ذلك في الفعل لأن همزة
الوصل فيه مكسورة^(١).

فالفعل (استغفر) همزة مكسورة فحكمها الحذف أمّا بقاء الهمزة وقلبها
ألف (مدة) فحكم مختص بالمفتوحة.

(١) البحر المحیط ٢٦٩/٨.

الفصل الثامن

الوقف

وفيه المسائل الآتية:

- ١- الوقف بنقل الحركة.
- ٢- الوقف على المقصور.
- ٣- الوقف على هيهات.
- ٤- الوقف بالتضعيف.

١ - الوقف بنقل الحركة

قال أبو الفتح في سوقه لبعض الأمثلة التي تؤيد أن الساكن إذا جاور المتحرك فكثيراً ما تقدر العرب أن تلك الحركة كأنها في الساكن:

"ومنه أيضاً قول بعضهم في الوقف: هذا بَكْرٌ ومررت بِبَكْرٍ، فنقلوا الضمة والكسرة إلى الساكن قبل الراء وهو الكاف. فكان الراء محركة بحرف الكاف. لأنها تجاورها، ففي ذلك شيان:

أحدهما: الشح على حركة الإعراب أن يستهلكها الوقف.

والآخر: الاستراحة من اجتماع ساكنين. وهذا ونحوه - مما تركناه تحامياً للإطالة به -" (١).

* * *

من أوجه الوقف على المحرك الذي ليس هاء تأنيث الوقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله (٢).

وقد ذكر ابن جني فائدة هذا النقل وهي التنبيه على حركة الموقوف عليه، والتخلص من التقاء الساكنين. وهذا ما ذكره العلماء (٣).
وقد اشترط العلماء لهذا النقل شروطاً هي (٤):

(١) المحتسب ١٤٩/٢. وانظر: ١٠٢/١.

(٢) انظر: الكتاب ١٧٣/٤؛ والأصول ٣٧٣/٢؛ والجمل ٣١٠؛ والتخمير ٢٢١/٤؛ وشرح المفصل ٧١/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٣٢١/٢؛ والارتشاف ٨١٠/٢؛ وأوضح المسالك ٣١٠/٤؛ والمساعد ٣١٥/٤.

(٣) انظر: الكتاب ١٧٣/٤؛ وشرح المفصل ٧١/٩؛ والمساعد ٣١٦/٤.

(٤) انظر: اللباب ١٩٨/٢؛ والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٥/٢؛ وشرح الكافية الشافية ١٩٨٩/٤، ١٩٩٠؛ والتسهيل ٣٢٩؛ والارتشاف ٨١٠/٢ وما بعدها، وأوضح المسالك =

أ - أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، وأن لا يتعذر تحريك ذلك الساكن
- كأحرف العلة والمضاعف^(١) - ولا يستثقل.

ب - ألا يؤدي النقل إلى عدم النظير. نحو: جاء بِشُرٍّ، لأنك لو نقلت قلت:
(بِشُرٍّ) فتكون على (فُعْل) وهو بناء يقال عنه: إنه مفقود في الأسماء^(٢)، ولذا
يتبع الأول الثاني بعد نقل الضمة إليه أو العكس فيقال بُشُرٍّ، وبِشُرٍّ^(٣).

ج - ألا يكون الحرف المنقول منه أو إليه حرف علة.

د - ألا تكون الحركة المنقولة فتحة. وقد اختلف العلماء^(٤) في هذا الشرط:
فذهب البصريون^(٥) إلى عدم جواز نقل الفتحة، وقد^(٦) استثنوا من ذلك
المهموز نحو: (رأيت الخَبَأَ) في (الخَبَاءِ).

وذهب الكوفيون^(٧) إلى جواز نقل الحركة إذا كانت فتحة،

٣١١/٤؛ والمساعد ٣١٥/٤ وما بعدها؛ وشرح التصريح ٣٤٢/٢؛ وجمع الهوامع
٣٩٤/٣.

(١) انظر: شرح التصريح ٣٤٢/٢؛ وجمع الهوامع ٣٩٥/٣.

(٢) انظر: ص ١٢٠ من هذا البحث.

(٣) انظر: الكتاب ١٧٣/٤ - ١٧٤؛ وشرح الشافية للرضي ٣٢٣/٢؛ والارتشاف ٨١١/٢؛ وجمع
الهوامع ٣٩٥/٣.

(٤) انظر: تفصيل المسألة كاملة. الإنصاف (مسألة ١٠٦) ٧٣١/٢ - ٧٣٦.

(٥) انظر: الكتاب ١٧٣/٤؛ وشرح الكتاب (السيرافي النحوي) ٤٢٢، ٤٢٣؛ والتكملة ١٩٠؛
والإنصاف ٧٣١/٢؛ وشرح الشافية للرضي ٣٢١/٢؛ والارتشاف ٨١١/٢؛ وشرح التصريح
٣٤٢/٢؛ وجمع الهوامع ٣٩٥/٣، ٣٩٦؛ ومنهج الكوفيين في الصرف ٥٤٣.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي ٣٢١/٢؛ وأوضح المسائل ٣١١/٤؛ وجمع الهوامع ٣٩٦/٣.

(٧) انظر: الإنصاف ٧٣١/٢؛ وشرح المفصل ٧٢/٩؛ والتذيل والتكميل ٢٦١/١٠ ب؛ والمساعد
٣١٨/٤؛ وجمع الهوامع ٣٩٦/٣.

ووافقهم^(١) الأخفش، والجرمي، وأبو البركات الأنباري^(٢).
واختار ابن يعيش مذهب البصريين، ووصف مذهب الكوفيين بالسداد^(٣).
وضعف أبو حيّان حجة البصريين^(٤).
وقد سمع النقل إلى المتحرّك نحو: (هذا قصّده) والأصل: (قصّده) وهذا النقل
منسوب إلى لحم^(٥). ومنه قول الشاعر:
مَنْ يَأْتِمِرُ لِلْحَزْمِ فِيمَا قَصَدُهُ تُحْمَدُ مَسَاعِيهِ وَيُعْلَمُ رَشْدُهُ^(٦)

-
- (١) انظر: الارتشاف ٨١١/٢؛ وأوضح المسالك ٣١١/٤؛ والمساعد ٣١٨/٤؛ والتصريح ٣٤٢/٢؛
وهمع الهوامع ٣٩٦/٣.
(٢) انظر: الإنصاف ٧٣٥/٢.
(٣) انظر: شرح المفصل ٧٢/٩؛ ومنهج الكوفيين في الصرف ٥٤٦.
(٤) انظر: التذييل والتكميل ٢٦١/١٠ أ؛ وهمع الهوامع ٣٩٥/٣.
(٥) انظر: التسهيل ٣٣٠؛ والتذييل والتكميل ٢٦٤/١٠ ب؛ والمساعد ٣٢١/٤.
(٦) البيت من (الرجز). ولم ينسب إلى قائل معيّن. انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٩١/٤؛ والتذييل
والتكميل ٢٦٤/١٠ ب؛ وهمع الهوامع ٣٩٥/٣؛ وشرح الأشموني ٢١١/٤.

٢- الوقف على المقصور

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة عبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم الجحدري وعيسى بن عمر الثقفي: (فمن تبع هوي^(١)) بتشديد الياء^(٢)):

"هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم؛ أن يقلبوا الألف من آخر المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم ياءً، قال الهذلي^(٣):

سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَحَرَّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

... ومنهم من يبدل هذه الألفات في الوقف ياءات، فيقول: هذه عصي، ورأيت حُبْلَى، وهذه رَجَى، أي الناحية؛ يريد رجاً.

ومنهم من يبدلها في الوقف أيضاً واواً، فيقول: هذه عَصَو وأَفْعَو وحُبْلَو. ومنهم من يبدلها في الوصل واواً أيضاً، فيقول: هذه حُبْلَو يافتي^(٤).

* * *

عَرَض ابن جني في نضه إلى نقطتين:

الأولى: أن العرب إذا أضافت المقصور إلى ياء الإضافة فإنها تبقى الألف على

(١) سورة البقرة. آية: ٣٨.

(٢) انظر القراءة في: إعراب القرآن ٢١٦/١؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٢؛ والكشاف ١٥٩/١ بدون نسبة؛ واخر الوجيز ١٣٢/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٥٢/١ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ٣٦٩/١؛ وتفسير البضاوي ٢٢٢/٢ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٣٢٢/١.

(٣) البيت من (الكامل) لأبي ذؤيب الهذلي، وانظر فيه: شرح أشعار الهذليين ٧/١؛ وإعراب القرآن ٢١٦/١؛ والحجة لأبي علي الفارسي ٨٧/١؛ واخر الوجيز ١٣٢/١؛ وشرح المفصل ٣٣/٣؛ والبحر المحيط ٣٢٢/١؛ وأوضح المسائل ١٧٧/٣؛ والدر المصون ٣٠٣/١؛ وجمع القوامع ٢٣٥/٢؛ وشرح الأشموني ٢٨٢/٢.

(٤) المختص ٧٦، ٧٧. وانظر: ٢٢/٢.

حالتها عدا هذيل فإنها تقلبها ياءاً ويدغمونها في ياء المتكلم. والعلة في ذلك: أن ما قبل ياء المتكلم لا بد أن يكون مكسوراً فلما لم يجوز أن تتحرك الألف أبدلت ياء ثم أدغمت^(١).

وعلى هذه اللغة وجّه ابن جني هذه القراءة وممن قال بهذا التوجيه النحاس^(٢)، والزمخشري^(٣)، وابن عطية^(٤)، والعكبري^(٥) وإن لم ينسبها لهذيل، والقرطبي^(٦)، والبيضاوي^(٧)، وأبو حيّان^(٨)، والشهاب الخفاجي^(٩).

الثانية: إبدال ألف المقصور واواً أو ياءً في حال الوقف.

من التغييرات التي تطرأ على الاسم الموقوف عليه الإبدال وهو ما عرض له ابن جني في نصه السابق ذلك أن الاسم المقصور نحو (جلى) له في الوقف أربع حالات:

أ - الوقف بالألف، وهي الأكثر^(١٠).

(١) انظر: إعراب القرآن ٢١٦/١؛ ومختصر في شواذ القرآن ١٢؛ والكشاف ١٥٩/١؛ والمحرم الوجيز ١٣٢/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٥٢/١؛ والجامع لأحكام القرآن ٣٦٩/١؛ وتفسير البيضاوي ٢٢٢/٢؛ والبحر المحيط ٣٢٢/١.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٢١٦/١.

(٣) انظر: الكشاف ١٥٩/١.

(٤) انظر: المحرم الوجيز ١٣٢/١.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٥٢/١.

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٦٩/١.

(٧) انظر: تفسيره ٢٢٢/٢.

(٨) انظر: البحر المحيط ٣٢٢/١.

(٩) انظر: حاشية الشهاب ٢٢٢/٢.

(١٠) انظر: الكتاب ١٨١/٤.

ب- إبدال الواو من الألف فيقال: (حبلى) وينسب هذا الإبدال إلى (بعض طيء)^(١)، و(أهل الحجاز)^(٢).

ج- إبدال الياء من الألف فيقال (حبلى). وينسب هذا الإبدال إلى (فزارة)^(٣)، و(قيس)^(٤)، و(طي)^(٥)، ونسبها سيبويه^(٦) - أيضاً لأهل الحجاز.

د- إبدال الهمزة من الألف. وهذا الإبدال حكاية عن الخليل. يقول سيبويه: "وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلاً فيهمز، وهذه حبلاً؛ وتقديرهما: رَجُلَعٌ وَحُبْلَعٌ؛ فهمز لقرب الألف من الهمزة - حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخف عليهم"^(٧). وقد نسب هذا الإبدال إلى (بعض طيء)^(٨).

على أن إبدال الألف واواً أو ياءاً أو همزة قليل، وإلى هذا أشار العلماء^(٩).

(١) انظر: شرح المفصل ٧٦/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٢٨٦/٢؛ والارتشاف ٨٠٢/٢؛ والتصريح ٣٣٩/٢؛ وجمع الخوامع ٣٨٩/٣؛ وشرح الأشموني ٢١٩/٤.

(٢) انظر: اللسان مادة (ف ع ا) ١٥٩/١٥؛ وتاج العروس ١٠ / ٢٨٢؛ واللهجات في لكتاب ٢٩٨.

(٣) انظر: الكتاب ١٨١/٤؛ وشرح المفصل ٧٦/٩؛ وتوضيح المقاصد ١٦٥/٥؛ والارتشاف ٨٠١/٢؛ والتصريح ٣٣٩/٢؛ وجمع الخوامع ٣٨٩/٣.

(٤) انظر: الكتاب ١٨١/٤؛ وشرح المفصل ٧٧/٩؛ وتوضيح المقاصد ١٦٥/٥؛ والارتشاف ٨٠١/٢؛ والتصريح ٣٣٩/٢؛ واللهجات في الكتاب ٢٩٧.

(٥) انظر: شرح المفصل ٧٧/٩؛ واللهجات في الكتاب ٢٩٧.

(٦) انظر: الكتاب ٢٥٦/٤.

(٧) الكتاب ١٧٦، ١٧٧؛ وانظر: المساعد ٣٠٦/٤؛ وجمع الخوامع ٣٨٩/٣.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٨٤/٤؛ والارتشاف ٨٠٢/٢؛ والمساعد ٣٠٦/٤؛ والتصريح ٣٣٩/٢.

(٩) انظر: الارتشاف ٨٠١/٢؛ والمساعد ٣٠٥/٤؛ وجمع الخوامع ٣٨٩/٣.

٣- الوقف على هيهات

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة عيسى الهمداني المروية أيضاً عن أبي عمرو: (هيهات هيهات) ^(١) يأسكان التاء ^(٢):

"وأما (هيهات هيهات)؛ ساكنة بالتاء فينبغي أن يكون جماعة. وتكتب بالتاء؛ وذلك أنها لو كانت هاء كهاء عِلْقَاءَ وَسْمَانَةٍ ^(٣) للزم في الوقف عليها أن يلفظ بالهاء كما يوقف مع الفتح فيقال: هَيْهَاهُ هَيْهَاهُ، فبقاء التاء في الوقف مع السكون دليل على أنها تاء، وإذا كانت تاء فهي للجماعة، وهو أمثل من أن يعتقد فيها أنها أجريت في الوقف مجراها في الوصل من كونها تاء كقولنا: عليه السلام وَالرَّحْمَتُ، وقوله:

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كِظْهَرِ الْحَجَفَتِ ^(٤)

لقلة هذا وكثرة الأول، وكذلك يقف الكسائي عليها، وهو عندي حسن لما ذكرته ^(٥).

* * *

(١) سورة المؤمنون. آية: ٣٦.

(٢) انظر: القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٩٩ ونسبها - أيضاً لخارجه بن مصعب، ولأبي حيوة، والأحمر؛ والكشاف ١٨٩/٣ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ١٤٣/٤ ونسبها أيضاً للأعرج؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٥٦/٢؛ والجامع لأحكام القرآن ١١٣/١٢؛ وتفسير البيضاوي ٥٧٧/٦ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٣٧٤/٦ ونسبها لخارجه وللأعرج؛ والدر المصون ٣٣٨/٨ نسبها كذلك.

(٣) السماناة: طائر وجمعه السُّمَانِي وقد يكون واحداً. وانظر: اللسان (س م ن) ٢٢٠/١٣.

(٤) البيت من (الرجز) لسؤر الذئب. انظر فيه: معاني القرآن للأخفش ٢٩٥/١؛ والخصائص ٣٠٤/١؛ وسر الصناعة ١٥٩/١؛ واللسان (ب ل ل) ٧٠/١١؛ و(ح ج ف) ٣٩/٩؛ والدر المصون ٣٥٨/٢؛ وشرح المفصل ١١٨/٢؛ وشرح الشافية للرضي ٢٧٧/٢؛ وشرح شواهد الشافية ٢٠٠.

(٥) المحتسب ٩٢/٢.

عرض ابن جني في نضبه السابق إلى الوقف على (هيهات)، وبحسب حركة التاء يختلف الحكم فإن كانت التاء مفتوحة فهي مفرد ويوقف عليها بالهاء، وإن كانت مكسورة فهي جمع ومفردها هيهة ويوقف عليها بالتاء، يقول سيبويه: "... أمّا من قال: هيهة فهي عنده بمنزلة علقاة والدليل على ذلك أنهم يقولون في السكوت: هيهة. ومن قال هيهات فهي عنده كيضات" ^(١). أي: في أنها جمع.

وقد أجاز الكسائي -فيما نقله عنه ابن سيده^(٢)- في الفتح الوجهين الوقف بالهاء أو التاء.

أمّا الفراء فمع جمهور العلماء في الوقف بالهاء في حال انفتح عى أنها مفرد، والوقف بالتاء في حال الكسر على أنها جمع^(٣).

وقد وجّه ابن جني هذه القراءة (هيهات) على أنها جمع وقد وقف عليها بالتاء فهو موافق للجمهور.

وخالفه العكبري^(٤) في أن هذه التاء إنما هي من باب إجراء الوصل مجرى الوقف حيث أن الواجب أن يوقف عليها بالهاء، وإنما وقف عليها بالتاء إجراء

(١) الكتاب ٢٩١/٣؛ وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٣٥؛ ومعاني القرآن وإعرابه ٤/١٢؛ ١٣؛ وإعراب القرآن ٣/١١٤؛ والتكملة ١٩٠؛ واخرر الوجيز ٤/١٤٣؛ وشرح المفصل ٩/٨١؛ وشرح الشافية لفرضي ٢/٢٩١؛ والارتشاف ٢/٨١٨؛ والمساعد ٤/٣٢٣؛ وشرح الأشموني ٣/١٩٩.

(٢) انظر: المحكم ٤/٢٤٥؛ ومنهج الكوفيين في الصرف ٥٥٤.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢/٢٣٥.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/١٥٦، ١٥٧.

للوصل بحرى الوقف. وقد وافقه في هذا البيضاوي^(١).
وقد أشار ابن جني إلى هذا المذهب وضعفه لقلته، كما يتضح من
نصه السابق.

(١) انظر: البيضاوي ٥٧٧/٦.

٤ - الوقف بالتضعيف

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة الزهري: (بين المرّ)^(١) بتشديد الراء^(٢):
"وأما قراءة الزهري (المرّ) بتشديد الراء فقياسه: أن يكون أراد تخفيف المرء على
قراءة الحسن وقتادة^(٣)، إلا أنه نوى الوقف بعد التخفيف، فصار (المر) ثم ثقل للوقف
على قول من قال: هذا خالد، وهو يجعل، ومررت بفرج، ثم أجرى الوصل مجرى
الوقف فأقر التثقيب بحالة، كما جاء عنهم قوله:

بِإِزَالِ وَجَنَاءٍ أَوْ عِيْهَلٍ كَأَن مَّهَوَّاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ^(٤)

يريد: العيهل، والكلكل، وكيبت الكتاب:

ضَخْمًا يُحِبُّ الْخُلُقُ الْأَضْحَمَّ^(٥)

فيمن فتح الهمزة، يريد الأضخم فتقل ثم أطلق.

وفي هذا شذوذان: أحدهما التثقيب في الوقف، والآخر إجراء الوصل مجرى
الوقف؛ لأنه من باب ضرورة الشعر^(٦).

(١) سورة البقرة. آية: ١٠٢.

(٢) انظر في القرعة: مختصر في شواذ القرآن ١٦؛ ونسبها أيضاً لقتادة؛ والكشاف ١٩٩/١ بدون
نسبة؛ والمحرم الوجيز ١٨٨/١؛ وإعراب القراءات الشواذ ١٩٣/١ بدون نسبة؛ والبحر المحيط
٥٠٠/١؛ ولدر المصون ٤١/٢.

(٣) قراءة الحسن وقتادة (المرّ) بفتح الميم وكسر الراء من غير همزة. انظر: المراجع لسابقة.

(٤) البيت لمنظور بن مرشد الأسدي من (الرجز) انظر فيه: نوادر أبي زيد ٥٣؛ والخصائص ٣٥٩/٢؛

وسر الصناعة ١٦١/١؛ والمختسب ١٣٧/١؛ والمنصف ١١/٢؛ وشرح شواهد التنافية ٢٤٦.

(٥) البيت من (الرجز) لرؤية الديوان والديوان ١٨٣. وانظر: الكتاب ١٧٠/٤؛ والحجة لأبي علي

الفارسي ٣٦١/٢؛ وشرح أبيات الكتاب لأبي محمد السيرافي ٢٧٨/١؛ والمنصف ١٠/١؛

والنكت ١١٠٣/٢.

(٦) المختسب ١٠١/١، ١٠٢؛ وانظر: ١٣٧/١، ١٤٨/١، ٢٧٦/١، ٤/٢، ٥٢/٢.

أ - من أوجه الوقف على المتحرّك الوقوف بتضعيف الحرف الموقوف عليه، حيث يؤتى بحرف ساكن، من جنس الحرف الأخير فيجتمع ساكنان، فيحرّك الثاني ويدغم الأول. وعلامة التضعيف شين فوق الحرف.^(١)

وقد اشترط العلماء للوقف بالتضعيف شروطاً هي:^(٢)

١- ألا يكون الحرف الموقوف عليه همزة؛ لأن تضعيف الهمزة لا يجوز ولم يرد عن العرب إلّا إذا كانت عيناً نحو: سأل^(٣). وعليه فلا يوقف بالتضعيف على نحو: بناء، وإنهاء.

٢- ألا يكون الحرف الموقوف عليه حرف لين نحو: سرّو، وبقي.

٣- ألا يكون الحرف الذي قبل الحرف الموقوف عليه ساكناً. نحو: بكر.

٤- ألا يكون الحرف الموقوف عليه منصوباً منوناً؛ لأنه يوقف عليه في أشهر اللغات بإبدال ألف من تنوينه والألف لا تضعّف^(٤).

والوقف بالتضعيف لغة (سعدية)^(٥)، واختلف المحدثون^(٦) في تحديد قبيلة

(١) انظر: الكتاب ١٦٩/٤؛ والأصول ٣٧٢/٢؛ والتكملة ١٨٨؛ والتبصرة والتذكرة ٧١٦/٢؛ والإقناع ٥٠٥/١؛ وشرح المفصل ٨٨، ٨٧/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٣١٥، ٣١٤/٢؛ والارتشاف ٨٠٩/٢؛ والتصريح ٣٤١/٢؛ وجمع الهوامع ٣٩٢/٣؛ وشرح الأشموني ٢٠٩/٤.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٨٩/٤؛ وشرح المفصل ٧٠/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٣١٥/٢؛ والارتشاف ٨٠٩/٢؛ والمساعد ٣١٥، ٣١٤/٤؛ وجمع الهوامع ٣٩٢/٣؛ وشرح الأشموني ٢١٠/٤.

(٣) انظر: المساعد ٣١٤/٤.

(٤) انظر: جمع الهوامع ٣٩٣/٣.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٣١٠/٤؛ وشرح التصريح ٣٤١/٢.

(٦) انظر: اللهجات في الكتاب ٣٥٣.

(سعد) فذهب (د. أنيس) إلى أن المراد (سعد بكر)^(١)، وذهب (د. أحمد علم الدين الجندبي)^(٢) و(د. محمد العمري)^(٣) إلى إنها (سعد تميم).

ب- (١) أن أصحاب الوقف بالتضعيف يلحقون حرف الوصل (الإطلاق) بآخر الكلمة المشددة مع بقاء التشديد إجراء للوصل مجرى الوقف.

يقول سيبويه: "ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو: سببًا وكلكلًا؛ لأنهم قد يثقلونه في الوقف. فأثبتوه في الوصل..."^(٤).

ويقول الفارسي: "والقياس إذا وُصل أنه لا يلحقه التضعيف"^(٥)؛ لأن التضعيف من أحوال الوقف فلمّا وصل وجب أن يسقط.

لكن ما ورد عكس ذلك؛ حيث أثبت التضعيف وجيء بحرف الوصل، وقد عد العلماء ذلك من الشذوذ وخصوه بضرورة الشعر. يقول الفارسي: "وقد يجرون الوقف مجرى الوصل في ضرورة الشعر فيثبتون فيه ما حكمه أن يثبت في الوقف وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل؛ لأنهم إنما يفعلون ذلك لتصحيح وزن، أو إقامة قافية، وذاتك لا يكونان في التنزيل"^(٦).

وخالفهم الزمخشري فذهب إلى عدم خصوصيته بضرورة الشعر. حيث

(١) انظر: في اللهجات العربية ١٧٤.

(٢) انظر: اللهجات العربية في التراث ٤٨٩/٢.

(٣) انظر: خصائص لغة تميم ١٤٨؛ واللهجات في الكتاب ٣٥٣.

(٤) الكتاب ٢٩/١. وانظر: اللهجات في الكتاب ٣٥٤.

(٥) التكملة ١٨٩.

(٦) الحجة ٢/٣٦٠؛ وانظر: التسهيل ٣٣١؛ وشرح المفصل ٨٢/٩؛ والمساعد ٣٢٩/٤.

يقول: "وقد يجري الوصل مجرى الوقف... ولا يختص بحال الضرورة"^(١).
ووافقه الرضي حيث يقول: "وليس في كلام سيويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة"^(٢).

وقد ردّ البغدادي^(٣) قول الرضي هذا، وذكر أن سيويه يرى أنه ضرورة حيث يفهم هذا من قول سيويه: "ومن ثمت قالت العرب في الشعر سبباً تريد سبباً"^(٤).

وقد حاول بعض العلماء إخراج ما ورد من شواهد شعرية عن دائرة الشذوذ والضرورة. يقول الفارسي: "... ولهذا وجه في القياس: وهو أن الحرف الذي للإطلاق لما لم يلزم؛ لأن في الناس من يجري القوافي في الإنشاء مجرى الكلام"^(٥). ... فلا يطلق؛ فإذا كان ذلك وجهاً في الإنشاء علمت أن الحرف الذي للإطلاق غير لازم؛ فإذا لم يلزم لم يعتد به، وإذا لم يعتد به كان الحرف المشدد كأنه موقوف عليه في الحكم"^(٦).

(٢) قول ابن جني: "... فيمن فتح الهمزة، يريد الأضخم فثقل ثم أطلق" أراد أن يبين أن الشذوذ في هذه الكلمة إنما إذا كانت (الأضخم) بفتح الهمزة

(١) المفصل ٤٨٠؛ وانظر: التخمير ٤/٢٤٠؛ وشرح المفصل ٩/٨٢.

(٢) شرح الشافية للرضي ٢/٣٢٠.

(٣) انظر: شرح شواهد الشافية ٢٤٧.

(٤) الكتاب ٤/١٦٩.

(٥) أي فيوقف عليها بالإسكان. انظر: الكتاب ٤/٢٠٦-٢٠٨؛ والمساعد ٤/٣٣١؛ وجمع الهوامع ٤٠١/٣.

(٦) الحجة ٢/٣٦١، ٣٦٢؛ وانظر: التخمير ٤/٢٣٨؛ وشرح الشافية للرضي ٢/٣١٩؛ وشرحها لركن الدين ٨٧٧.

وتشديد الميم؛ لأن هذا التشديد طارئ للوقف إذ ليس في أوزان العربية (أفعلّ) في الأسماء والصفات.

أمّا (إضخّماً) بكسر الهمزة، و(الضّخّماً) فلا حجة فيه لأن هذين الوزنين قد وردا كثيراً في العربية نحو: إردبّ، وهجّف. فتشديد آخرهما ليس للوقف؛ إنما هو أصل في البناء^(١).

وقوله: "وفي هذا شدوذان أحدهما التثقيل في الوقف... الشذوذ في التثقيل في الوقف لأن الوقف محل تخفيف والتضعيف تثقيل، فهو تثقيل في موضع التخفيف؛ لذلك قال عنه أنه شاذ^(٢). وإلا فهو وجه من أوجه الوقف على المتحرّك.

(٣) وجّه ابن جني هذه القراءة على إجراء الوصل مجرى الوقف. وممن قال بهذا التوجيه: الزمخشري^(٣)، والعكبري^(٤)، وأبو حيّان^(٥)، والسّمين الحلبي^(٦).

(١) انظر: سر الصناعة ١/١٦٢؛ والنسان (ض خ م) ١٢/٣٥٤.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ٢/٣١٥؛ وشرحها لركن الدين ٨٧٦.

(٣) انظر: الكشف ١/١٩٩.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/١٩٣، ١٩٤؛ والبيان ١/١٠٠.

(٥) انظر: البحر المحيط ١/٥٠١.

(٦) انظر: الدر المصون ٢/٤١.

الفصل التاسع

الإمالة

وفيه بعد التقديم المسائل الآتية:

- ١- الإمالة للياء.
- ٢- إمالة الألف الواقعة عيناً المنقلبة عن واو.
- ٣- إمالة الألف المتطرّفة.
- ٤- إمالة الحرف المفتوح، وأثر حروف الاستعلاء في الإمالة.
- ٥- إمالة الحروف المقطّعة من أوائل السور.

تقديم

الإمالة لغة: مصدر أملت الشيء أميله إمالة، والميل العدول، والانحراف عن القصد^(١).

وقد عرّفت -في الاصطلاح- بعدة تعريفات:

فعرّفها أبو علي الفارسي فقال: "أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف نحو الياء، فتقاربها نحو: عماد وعابد"^(٢).

وممن وافقه في هذا التعريف ابن جني^(٣)، وابن هشام^(٤).

وعرّفها المبرّد فقال: "أن ينحني بالألف نحو: الياء"^(٥). وممن وافقه وقال بهذا

التعريف الصيمري^(٦)، والشنتمري^(٧)، وقد اختاره من المحدثين د/عبدالفتاح شلبي^(٨).

وقيل فيها: "أن ينحني بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء".

وممن قال بهذا التعريف ابن السّراج^(٩)، والزجاجي^(١٠)، وابن مالك^(١١)

(١) انظر: اللسان (م ي ل) ٦٣٧/١١؛ وشرح المفصل ٥٤، ٥٣/٩.

(٢) التكملة ٥٢٧.

(٣) انظر: النعم ٣١١.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٣١٧/٤.

(٥) المقتضب ٤٢/٣.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ٧١٠/٢.

(٧) انظر: النكت له ١٠٨٠.

(٨) انظر: الإمالة في القراءات ١٩؛ ومنهج الكوفيين في الصرف ٥٣١.

(٩) انظر: الأصول ١٦٠/٣.

(١٠) انظر: الجمل ٣٩٤.

(١١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٧٠/٤؛ والتسهيل ٣٢٥؛ والمساعد ٢٨١/٤.

وغيرهم^(١).

وقد اعترض على التعريف الأول والثاني فهما ليسا بجامعين. يقول ركن الدين: "لأنهما لا يتناولان إمالة نحو ﴿بَشَرَرٌ﴾، و﴿غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ فإن الراء الأولى تمال لأجل كسرة الراء الثانية، مع أنه لم ينح بالالف نحو الياء، ولا إمالة نحو (رحمة) لهذا الأمر"^(٢).

وقد جعل الرضي التعريف الأول هو الأنسب، يقول -مُعلّقاً على تعريف ابن الحاجب الموافق فيه للفارسي-: "وإنما لم يقل (ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء)؛ لأن الإمالة على ثلاثة أنواع: إمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة؛ فيميل الألف نحو الياء، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة كما في رحمة، وإمالة فتحة قبل الراء إليها نحو الكبر؛ فإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثلاثة، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء؛ لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض، ويميل إلى جانب الياء بقدر إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة، فلما لزمها لم يحتج إلى ذكرها"^(٣).

والغرض من الإمالة^(٤): تحقيق التناسب بين الأصوات، ومجيئها على نمط واحد. وقد تأتي للدلالة على الأصل أو غيره.

وحكمها الجواز، فكل موضع تحصل فيه الإمالة جاز لك فيه

(١) انظر: النشر ٢/٢٤.

(٢) شرح الشافية له ١٠٥٠؛ وشرحها للجابردي ٢٣٨؛ والمناهج الكافية ٣١٧.

(٣) شرح الشافية له ٤/٣.

(٤) انظر: الكتاب ١١٧/٤؛ وشرح المفصل ٥٥/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٥/٣؛ والمناهج الكافية

٣١٧؛ وحاشية ابن جماعة ٢٣٨.

الفتح^(١). وبابها في الغالب الأفعال والأسماء المتمكنة، وما ورد في غيرها فهو محمول على السماع^(٢).

وأصحابها تميم، وقيس، وأسد، ويمامة أهل نجد، أمّا أهل الحجاز فلا يميلون إلّا في مواضع قليلة^(٣).

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ٥/٣؛ والمساعد ٢٨١/٤؛ وهمع الهوامع ٣/٣٧٥؛ وشرح الأشموني ٢٢١/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣/٣٧٥؛ وشرح الأشموني ٢٢١/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣/٣٧٥؛ وشرح الأشموني ٢٢١/٤.

١ - الإمالة للياء

قال أبو الفتح - منظرًا لتقاود السكون والفتح وأنهما يكادان يجريان مجرى واحد في عدة أماكن -:

"وأجروا أيضًا الياء المفتوحة في اقتضائها الإمالة مجرى الياء الساكنة. فأمالوا نحو: السَّيَال^(١) والصَّيَّاح كما أمالوا نحو: شَيْبَان وقيس عَيْلان، وقالوا ضرب يدها فأمالوا فتحة الدَّال للياء المفتوحة"^(٢).

* * *

أ - عرض ابن جني في نصه السابق إلى سبب من أسباب الإمالة وهو الياء وقد اختلف العلماء - من حيث قوة الإمالة - بين الكسرة والياء فظاهر مذهب سيبويه^(٣) أن الكسرة أقوى في الإمالة. وظاهر مذهب ابن السراج^(٤) أن الياء هي الأقوى.

والأرجح قول سيبويه لأمرين^(٥):

الأول: أن اللسان يتسفل بها أكثر من الياء.

الثاني: أن أهل الحجاز في غالب أمرهم لا يميلون، وإن أمالوا فيميلون الألف إلى الكسرة. أمّا مع الياء فلا يميل أهل الحجاز وكثير من العرب فعَلِمَ من ذلك

(١) السَّيَال: شجر له شوك أبيض. انظر: اللسان (س ي ل) ٣٥١/١١.

(٢) المحتسب ٥٤/١.

(٣) يفهم قوله هذا من تقديمه الكلام عن الكسرة أولاً. انظر: الكتاب ١١٧/٤؛ والتذيل والتكميل

١٠/٢٣٩؛ والارتشاف ٥١٨/٢؛ وجمع الموامع ٣/٣٧٨؛ وشرح الأشموني ٤/٢٢١.

(٤) يفهم مذهبه هذا من تقديمه الكلام عن الياء أولاً. انظر: الأصول ٣/١٦٠؛ والتذيل والتكميل

١٠/٢٣٩؛ والارتشاف ٥١٨/٢؛ وجمع الموامع ٣/٣٧٨؛ وشرح الأشموني ٤/٢٢١.

(٥) انظر: جمع الموامع ٣/٣٧٨؛ وشرح الأشموني ٤/٢٢١.

قوة الكسرة.

ب- من أسباب الإمالة الياء، ولها حالان:

أولاً: أن تكون الألف متقدمة عليها نحو: (بَايَع)، ولم يعرض سيبويه لإمالتها إلا أن بعض العلماء عَرَضَ لها، ومنهم ابن الدّهان^(١).

ثانياً: أن تكون الألف متأخرة عنها، ولها حالات:

أ - أن تكون الألف متصلة بها نحو: (يَيَّان)، و(يَيَّاع) والإمالة مع المشددة أقوى^(٢).

ب- أن تكون الألف منفصلة بحرف نحو: (شَيَّان) و(حَيَّوان)، والإمالة في حال كون الياء ساكنة أقوى من المتحرّكة؛ لأن الانخفاض في الساكنة أظهر؛ لقربها من حرف المد^(٣).

ج- أن يفصل بينها وبين الياء حرفان، بشرط أن يكون ثانيهما هاء مفتوحاً ما قبلها نحو: يَيَّتْها.

وقد اعترض أبو حيان على ابن مالك في إطلاقه في التسهيل حين قال: "... أو منفصلة بحرف أو حرفين ثانيهما هاء"^(٤). حيث لم يعرض لحركة الهاء، والواجب أن يحدد هذه الحركة، حيث يشترط ألا يفصل بين الهاء والياء ضمة

(١) انظر: الفصول في العربية ١٠٤؛ والارتشاف ٥٢٩/٢؛ والتذيل والتكميل ٢٣٨/١٠ ب؛ والمساعد ٢٨٤/٤؛ والنشر ٢٦/٢.

(٢) انظر: شرح المفصل ٥٦/٩؛ وشرح الشافية للرضي ٩/٣؛ والارتشاف ٥٢٨/٢؛ والمساعد ٢٨٤/٤؛ وجمع الهوامع ٣٧٧/٣.

(٣) انظر: المساعد ٢٨٤/٤؛ وجمع الهوامع ٣٧٧/٣.

(٤) التسهيل ٣٢٥؛ وانظر: المساعد ٢٨٤/٤.

نحو: (يَبْتُهَا)؛ لأن الضمة فيها ارتفاع في النطق، والإمالة فيها انخفاض^(١).
ومع قوة الياء في الإمالة إلا أن القراء لم يأخذوا بها إلا في قراءة ورش^(٢) في
أحد الوجهين المنقولين عنه، في قوله تعالى: ﴿الْخَيْرَاتِ﴾^(٣)، وقوله تعالى:
﴿حَيْرَانَ﴾^(٤) في قراءة قتيبة بن مهران^(٥).

-
- (١) انظر: التذيل والتكميل ٢٣٨/١٠ ب؛ وجمع الخوامع ٣/٣٧٧.
(٢) انظر: الإقناع ٣١٣/١؛ والارتشاف ٥٢٩/٢؛ والتذيل والتكميل ٢٣٨/١٠ ب؛ وجمع الخوامع ٣/٣٧٧.
(٣) سورة البقرة. آية: ١٤٨.
(٤) سورة الأنعام. آية: ٧١.
(٥) انظر: الارتشاف ٥٣٠/٢؛ والتذيل والتكميل ٢٣٨/١٠ ب؛ وجمع الخوامع ٣/٣٧٧.

٢- إمالة الألف الواقعة عيناً المنقلبة عن واو

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة إبراهيم: (قد سألها) ^(١) بكسر السين ^(٢): "يعني ويريد الإمالة؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها أبداً إلا مفتوحاً. ووجه الإمالة أنه على لغة من قال: سِلْتَ تسال. فهي في هذه اللغة كخفت تخاف، فالإمالة إذاً إنما جاءت لانكسار ما قبل اللام سِلْتَ، كمجيئها في خاف لحيء الكسرة في خاء خِفْتَ. ويدلك على أن هذه اللغة من الواو لا من الهمزة ما حدثنا به أبو علي من قوله: هما يتساولان، وهذه دلالة على ما ذكرنا قاطعة" ^(٣).

* * *

عرض ابن جني في نصه السابق لحكم إمالة الألف الواقعة عيناً المنقلبة عن (الواو)، وشرط هذه الإمالة أن تكون هذه الألف في فعل تكسر فاءه عند الإسناد إلى ضمير الرفع المتحرك ^(٤). وهذه الألف إمّا أن تكون في فعل أو اسم: أولاً: الفعل، وله حالان:

أ - إمّا أن تكون العين مكسورة: نحو: (خاف)، و(مات) في لغة من يقول: مات يمات. فعند الإسناد إلى ضمير رفع متحرك يكسر فاء الكلمة إشارة إلى كسر العين. يقول المبرد: "واعلم أن ما كان من فَعِلْ فإمالة

(١) سورة المائدة. آية: ١٠٢.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٤١ ونسبها أيضاً ليحيى؛ والمحرر الوجيز ٢/٢٤٦؛ والبحر المحيط ٤/٣٧؛ والدر المصون ٤/٤٤٤.

(٣) المحتسب ١/٢١٩، ٢٢٠.

(٤) انظر: الكتاب ٤/١٢٠؛ والمقتضب ٣/٤٣؛ والأصول ٣/١٦٢؛ والتبصرة ٢/٧١٠؛ وتوضيح المقاصد ٥/١٨٩؛ والمساعد ٤/٢٨٣؛ والتصريح ٢/٣٤٨؛ وشرح الاشموني ٤/٢٢٣.

ألفه جائزة حسنة"^(١).

وقد اختلف في سبب إمالة هذا النوع على قولين:

١- ذهب السيرافي وغيره إلى أن سبب الإمالة هو الكسرة العارضة في فاء الكلمة، ويعبر هؤلاء عن هذه السبب بقولهم: الألف تمال لكسرة تعرض في بعض الأحوال"^(٢).

وهذا الذي يظهر من كلام الفارسي حيث يقول: "وقالوا: طاب، وخاف وصار، فأمالوا مع المستعلي طلباً للكسرة في خِفت وصِرت..."^(٣).

٢- أن سبب الإمالة هو كسرة عين الكلمة في حال كونها واوية، أو الياء في حال كونها يائية.

أمّا كسرة فاء الكلمة في نحو (خِفت) و(بِعت) إنما هي محسنة و مقوِّية للإمالة في الفعل. يقول ابن يعيش: "إلا أنه فيما كان من الياء أحسن؛ لأن فيه علتين كونه من الياء وهو مكسور في هيت وبعث وليس في ذوات الواو إلا علة واحدة وهي الكسر لا غير..."^(٤).

لذلك اعترض ابن هشام الخضراوي على الفارسي فقال -فيما نقله عنه أبو حيّان-: "الأولى أن (طاب) الإمالة فيه؛ لأن الألف فيه منقلبة عن ياء؛ وفي (خاف)؛ لأن العين مكسورة أرادوا أن يدلوا على الياء والكسرة"^(٥).

(١) المقتضب ٤٢/٣؛ وانظر: شرح المفصل ٥٨/٩.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ١٩٠/٥؛ والمساعد ٢٨٣/٤؛ وشرح الأشموني ٢٢٤/٤.

(٣) التكملة ٥٣٤. وانظر: الارتشاف ٥٣١/٢؛ وشرح الأشموني ٢٢٤/٤.

(٤) شرح المفصل ٥٨/٩.

(٥) الارتشاف ٥٣١/٢. وانظر: توضيح المقاصد ١٩٠/٥؛ والمساعد ٢٨٣/٤؛ وشرح الأشموني

٢٢٥/٤.

ب- الحالة الثانية: أن تكون العين مفتوحة أو مضمومة. نحو: (قال) و(طال)
ففي هذه الحال لا تجوز الإمالة^(١).

ثانياً: الاسم:

ذهب جمهور العلماء إلى عدم جواز إمالة الألف المتوسطة المنقلبة عن الواو
في الأسماء. يقول ابن السراج: "ولا يميلون غير فَعْل نحو: باب ودار، لا يمالان"^(٢).
والمعنى أن الأسماء من نحو: باب ودار مما الألف فيه منقلبة عن واو لا تمال.
ويؤكد ابن الحاجب ما ذكره ابن السراج فيقول: "وخرَج في الفصلين جميعاً
عن الإمالة ما كان من الأسماء من ذوات الواو على أي حال كان"^(٣). لذلك
قالوا بالشذوذ في إمالة (مال) و(باب)^(٤).

وذهب ابن إياز^(٥) -فيما نقله عنه الأشموني- إلى جواز إمالة الألف المنقلبة
عن واو مكسورة.

ثم إن القول بالإمالة في (سال) وحملها على نحو: (خاف) إنما هو في حال
كونها من (سال يسال) لغة في (سأل يسأل)، وقد نسب الزمخشري هذه اللغة
إلى قريش حيث يقول: "وقرئ (سال سائل) وهو على وجهين: إمّا أن يكون
من السؤال وهي لغة قريش يقولون سلت تسأل وهما يتسايلان..."^(٦).

(١) انظر: شرح المفصل ٥٨/٩.

(٢) الأصول ١٦٢/٣، ١٦٣.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٥/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٧٦/٤.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٢٢٤/٤.

(٦) الكشف ٦١١/٤.

وقد نبّه السمين الحلبي^(١) على ما وقع فيه النساخ من وهم في قولهم
 (...يتسايلان) حيث كتبت بالياء والصواب بالواو (يتساولان) وذلك لأمرين:
 أ - أن الزمخشري قد ذكر صراحة أنه من السؤال فالواو صريحة.
 ب - حكاية أبي زيد عن العرب أنهم يقولون: (هما يتساولان).
 وقد وافقهم في هذا الوهم نساخ "المحرر الوجيز"^(٢) و"لسان العرب"^(٣)
 ولم ينبه المحققون عليه.

ويضاف إلى ما ذكره السمين الحلبي من توهيم قولهم: (سأل تسأل)^(٤)
 حيث أثبتوا الهمز في (تسأل)، والصواب حذفها؛ لأن مادة الكلمة مختلفة، فتلك
 من (س أ ل)، والثانية من (س و ل)، وعلى فرض أنها مخففة من (سأل يسأل)
 فالواجب حذف الهمزة في كل الوجه الأول أقوى؛ لأن المقصود أن عين
 الكلمة واو (س و ل) فيقال: (سأل يسأل) مثل (خاف يخاف) وهذا ما يريده
 ابن جني في توجيهه.

وممن وافق ابن جني في توجيهه: ابن عطية^(٥)، وأبو حيان^(٦)، والسمين
 الحلبي^(٧).

(١) انظر: الدر المصون ٤٤٦/١٠. وانظر: ٤٤٤/٤.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٢٤٦/٢.

(٣) انظر: لسان العرب (س أ ل) ١٣٣/٦.

(٤) الكشف ٦١١/٤.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٢٤٦/٢.

(٦) انظر: البحر المحيط ٣٧/٤.

(٧) انظر: الدر المصون ٤٤٤/٤.

٣- إمالة الألف المتطرّفة

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبي جعفر، وشيبة، وعيسى الهمداني، وعيسى الثقفي، ورويت عن عاصم، والأعمش: (ما زكا)^(١) بالإمالة^(٢):
"من الواو، لقولهم فيه: زكوت تزكو فأميلت ألفه، فإن كانت من الواو من حيث كان فعلا، والأفعال أقعد في الاعتلال من الأسماء من حيث كانت كثيرة التصرف، وله وضعت، والإمالة ضرب من التصرف. ولو كان اسما لم تحسن إمالته حسنّها في الفعل؛ وذلك نحو العفا: ولد الحمار الوحشي^(٣). والسنا: الذي يأتي من مكة"^(٤).

* * *

عرض ابن جني في نصه السابق لأحد أسباب الإمالة وهو: أن تكون الألف المتطرّفة منقلبة عن الياء، أو مآلها إلى الياء دون زيادة أو شذوذ^(٥).
١- الألف المتطرّفة إمّا أن تكون في فعل أو اسم. فإن كانت في فعل فتجوز إمالتها، سواء أكانت منقلبة عن ياء كما في (رمى)، أو منقلبة عن واو ومآلها للياء كما في (غزا) إذ تتوّل هذه الألف إلى الياء في حال المبنى للمجهول فيقال: (غُزِي)، وفي حال التعديّة بالهمزة إلى (أفعل)

(١) سورة النور. آية: ٢١.

(٢) انظر فيها: مختصر في شواذ القرآن ١٠٢؛ والبحر المحيط ٤٠٤/٦؛ والدر المصون ٣٩٣/٨.

(٣) انظر: اللسان (ع ف و) ٢٩٩، ٢٩٨/٩.

(٤) المحتسب ١٠٥/٢.

(٥) انظر: أسرار العربية ١٦١؛ والتسهيل ٣٢٥؛ وشرح الكافية الشافية ١٩٧١/٤؛ وشرح الشافية

للرضي ١٢، ١١/٣؛ والمساعد ٢٨٢، ٢٨١/٤؛ وشرح ابن عقيل ٤٧٨/٢.

فيقال: (أغزيت)^(١).

وقد استقبح أبو العباس المبرد^(٢) الإمالة فيما ألفه منقلبة عن واو. وأجازه على بعد عن القياس. نحو غَزَا، ودَعَا.

أما إن كانت في اسم فهي على ثلاث حالات:

الأولى: أن تكون الألف منقلبة عن ياء أصلية، فهذه تجوز فيها الإمالة مطلقاً، كما في (فتى)^(٣).

الثانية: أن تكون الألف في اسم زائد على ثلاثة فإنها تمال؛ لأن مآلها إلى الياء كما في (ملهى، ومرمى)، حيث يقال في تثنيتهما: (مرميان، وملهيان)^(٤).

الثالثة: أن تكون الألف منقلبة عن واو ثالثة، وفيها تفصيل:

ذهب جمهور العلماء إلى أن الألف في هذه الحال لا تمال، وما أميل حمل على الشذوذ. يقول المبرد: "فأما الأسماء فلا يجوز فيها الإمالة إذا كانت على ثلاثة أحرف؛ لأنها لا تنتقل انتقال الأفعال؛ لأن الأفعال تكون على فعل، وأفعِل، ونحوه، والأسماء لا تتصرف وذلك قولك: قفَّاء وعَصَّاء، لا يكون فيهما ولا في بابهما إمالة؛ لأنهما من الواو"^(٥).

ويقول الفارسي: "فإن كانت الألف في الاسم الذي على ثلاثة أحرف منقلبة

(١) انظر: شرح الكتاب (السيرافي النحوي) ٣١٠؛ وشرح المفصل ٥٧/٩؛ ولمساعد ٢٨٢/٤؛

وشرح الأشموني ٢٢١/٤.

(٢) انظر: المقتضب ٤٤/٣؛ وشرح الأشموني والصبان ٢٢٣/٤.

(٣) انظر: شرح المفصل ٥٧/٩.

(٤) انظر: شرح المفصل ٥٧/٩، ٥٨.

(٥) المقتضب ٤٤/٣.

عن الواو نحو: عصا، وقفاء، وقنا لم تُمل، كما صار الفعل إليها في غُزِي^(١).
ومما حملوه على الشذوذ^(٢) الكباء، والعشاء، والمكأ: وهو جحر الضب،
والقَطَا.

وذهب سيبويه إلى عدم التفريق بين الاسم والفعل، وقد فهم أبو حيان^(٣)
ذلك من قول سيبويه: "وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من
بنات الواو نحو: قفا، وعصا، والقنا، والقطا وأشباههن من الأسماء؛ وذلك أنهم
أرادوا أن يبينوا أنها مكان الواو ويفصلوا بينها وبين بنات الياء. وهذا قليل
يحفظ، وقد قالوا: الكبأ، والعشاء، والمكأ... كما فعلوا ذلك في الفعل، والإمالة
في الفعل لا تنكسر إذا قلت غزا، وصفاء، ودعاء، وإنما كان الفعل متلبياً؛ لأن
الفعل لا يثبت على هذه الحال للمعنى، ألا ترى أنك تقول غزا، ثم تقول
غُزِي... ولا يكون ذلك في الأسماء".^(٤)

وقد أشكلت عبارة سيبويه: "وهذا قليل يحفظ". ونقل أبو حيان^(٥) ما يوضح
المراد بكلمة (قليل) فذكر ثلاثة أمور:

الأول: ما ذهب إليه ابن خروف وهو أن المراد بها إمالة نحو: (الكبا) وما مائلها

(١) التكملة ٥٢٩؛ وانظر: التبصرة ٧١١/٢؛ وشرح المفصل ٥٧/٩؛ والارتشاف ٥٣١/٢؛
والمساعد ٢٨٢/٤.

(٢) انظر: الكتاب ١١٩/٤؛ وشرح الشافية للرضي ١٢/٣؛ وجمع الهوامع ٣٧٦/٣؛ وشرح
الأشموني ٢٢٢/٤.

(٣) انظر: التذيل والتكميل ٢٣٤/١٠ ب.

(٤) الكتاب ١١٩/٤. وانظر الأصول ١٦٢/٣؛ والارتشاف ٥٣١/٢؛ والمساعد ٢٨٢/٤؛ وجمع
الهوامع ٣٧٦/٣.

(٥) انظر: التذيل والتكميل ٢٣٤/١٠ أ، ب.

فهذا قليل.

الثاني: ما يراه الأستاذ أبو علي الشلوين أن المراد أن ترك الإمالة في الأسماء قليل بالنسبة إلى جميع ما أميل مما الألف فيه ياء من الأفعال والأسماء لا بالنسبة إلى ما أميل من الأسماء على العموم.

وقد قال عنه أبو حيّان (أنه الأظهر)^(١)، يدل على ذلك قول سيبويه: "وقد يتركون". وهي صيغة تدل على التقليل.

الثالث: ما مال إليه أبو حيّان^(٢) وهو أن الضمير يعود إلى الفصل؛ أي: أن الفصل بين ذوات الواو وذوات الياء قليل بل حكمها واحد.

والذي جعل جمهور النحويين يقولون بالتفريق بين الاسم والفعل ما حكى من أن القراء السبعة اتفقوا على فتح ما كان على ثلاثة أحرف من الاسم وألفه منقلبة عن واو. ولم يميلوا. وقد عقّب أبو حيّان فقال: "وقد يتفقون على الجائز ولا يقدح اتفاقهم إذا سلّم في نقل سيبويه"^(٣).

وقد يقال أن مما ينقض إجماع القراء. ورود إمالة الألف المتطرفة المنقلبة عن واو^(٤). كما في قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿الرَّبَّاءُ﴾^(٦).

وقد أجاب الجمهور عن ذلك بأن الإمالة في ﴿الضُّحَىٰ﴾ إنما هي للتناسب

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٣٤/١٠ أ، ب.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٣٤/١٠ ب.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢٣٤/١٠ ب؛ والمساعد ٢٨٢/٤؛ وجمع اقوام ٣٧٦/٣.

(٤) انظر: السبعة، ١٤٥ - ١٤٧؛ والنشر ٣٧/٢؛ وشرح الأشموني ٢٢٢/٤.

(٥) سورة الضحى. آية: ١.

(٦) سورة البقرة. آية: ٢٧٥، وهو جزء آية. وانظر فيه: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ٣٨١.

بين الفواصل^(١).

أما ﴿الرَّيَاءُ﴾ فلم تكن الإمالة لتطرّف الألف؛ إنما للكسرة على الراء، وهو مشهور^(٢).

٢- أخرج العلماء بقولهم (دون زيادة أو شذوذ) ما تؤول الألف فيه إلى الياء ولكن بممازجة حرف التصغير، أو التكسير. كما في (عُصَيَّة)، و(عُصَيٍّ). وبالشذوذ في لغة هذيل حيث يقلبون الألف ياءً في الإضافة إلى ياء المتكلم فيقولون في عصا، وقفًا: عَصَيٍّ وقَفَيٍّ. وفي لغة طيٍّ في حال الوقف حيث يقولون قَفَيٍّ^(٣).

والتطرّف قد يكون حكماً -وهو واضح- وتقديراً^(٤) وهو ما وليه هاء التأنيث نحو: (رماة).

٣- و(زكا) مما الألف فيه واو^(٥)، فلا مانع من الإمالة فيه، وعلى هذا وجه ابن جني هذه القراءة. ومن وافقه في هذا التوجيه أبو حيّان^(٦)، والسمين الحلبي^(٧).

وقد نبّه العلماء إلى أن هذا الفعل يكتب (زكى)، وهذا شاذّ والقياس

(١) انظر: شرح المفصل ٦٤/٩؛ وشرح الشافية للرضي ١٣/٣؛ وشرحها للساكناني ٧٠٤.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٢٢٢/٤.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٧١/٤؛ وأوضح المسالك ٣١٨/٤؛ والمساعد ٢٨٢/٤؛ والتصريح ٣٤٧/٢؛ وجمع الهوامع ٣٧٦/٣؛ وشرح الأشموني ٢٢٢/٤.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٧١/٤.

(٥) انظر: إعراب القرآن ١٣١/٣؛ والبحر المحيط ٤٠٤/٦.

(٦) انظر: البحر المحيط ٤٠٤/٦.

(٧) انظر: الدر المصون ٣٩٣/٨.

كتابتة بالألف؛ لأنه من ذوات الواو. وقد وُجِّهَ هذا الرسم بأمرين:
الأول: أنه كتب بالياء على لغة من أمال، والإمالة تقريب للألف من الياء.
الثاني: أنه كتب على المشددة (زكى يزكى)^(١) فاستقرت في غير المشددة.

(١) انظر: البحر المحيط ٤٠٤/٦، والدر المصون ٣٩٣/٨.

٤- إمالة الحرف المفتوح، وأثر حروف الاستعلاء في الإمالة

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءة أبي واقد، والجراح، ونُبَيْج، والحسن ابن عمران: (فَاصْطَادُوا)^(١) بكسر الفاء^(٢):

"هذه القراءة ظاهرة الإشكال، وذلك أنه لا داعي إلى إمالة فتحة هذه الفاء كما أمّلت فتحة الراء الأولى من الضرر لكسر الثانية، وكما أمّلت فتحة النون من قولهم: وإنا إليه راجعون؛ لكسرة الهمزة، ونحو ذلك. فمن هنا أشكل أمر هذه الإمالة، إلا أن هنا ضربا من التعلل صالحا، وهو أنه لك أن تقول: فاصطادوا، فتميل الألف بعد الطاء إذ كانت منقلبة عن ياء الصيد. فإن قلت: فهناك الطاء، فهلا منعت الإمالة، وكذلك الصاد.

قيل: إن حروف الاستعلاء لا تمنع الإمالة في الفعل، إنما تمنع منها في الاسم، نحو: طالب وظالم، فأما في الفعل فلا. ألا تراهم كيف أمالوا طغى وقضى وهناك حرفان مستعلمان مفتوحان؟ وسبب ذلك إيغال الأفعال في الاعتلال؛ وأنها أقعد فيه من الأسماء. فإن قلت: فإنه لم يُحك في الطاء إمالة.

قيل: هي وأن لم تُسمع معرضة، والكلمة لها معرضة فكأنها لذلك ملفوظ^(٣)، كما أن من قال في الوقف هذا ماش، فأمال مع سكون الشين نظرا إلى الكسرة إذا وصل فقال: هذا ماش، وكما أن من قال: أغزيت نظر إلى وجوب الياء في المضارع لانكسار ما قبل الواو في يُغزى، وكما أن من أعلَّ يخاف وأصلها يَخَوْفُ نظر إلى اعتلالها في الماضي وأصلها خَوْف. ولولا ذلك لوجب أغزوت ويَخَوْفُ؛ لأنه لا علة

(١) سورة المائدة. آية: ٢.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٣٧؛ والكشاف ٦٣٧/١ بدون نسبة؛ والمحزر الوجيز ١٤٨/٢؛ وإعراب القراءات الشواذ ٤٢٦/١ بدون نسبة؛ وتفسير البيضاوي ٤١٩/٣ بدون نسبة؛ والبحر المحيط ٤٣٦/٣؛ والدر المصون ١٤٤/٤؛ وحاشية الشهاب ٤١٩/٣.

(٣) لعلها: ملفوظة.

فيهما في مكانهما، وكما أن من قال في الإضافة إلى الصَّعِقِ صِعْقِي أقر كسرة الصاد مع فتحة العين نظرا إلى أصل ما كان عليه من كسرة العين، ولذلك نظائر. وإن شئت قلت: لما كان يقول في الابتداء: اصطادوا، فيكسر همزة الوصل -نظر إليها بعد حذف الهمزة فقال: (فاصطادوا) تصورا لكسرة الهمزة إذا ابتدأت فقلت: اصطادوا. فهذا وجه ثان لما مضى^(١).

* * *

عرض ابن جني في نصه السابق إلى عدة نقاط:

أ - إمالة الفتحة، وتماثل في حالتين:

(١) في كال فتحة وليتها راء مكسورة^(٢): نحو قوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾^(٣).

وقد أشرط العلماء لهذه الحال بعض الشروط^(٤):

أ - أن تكون الراء المكسورة تلي فتحة في غير ياء فلا يمال نحو: (الغَيْر^(٥) والسير).

ب - أن تكون متصلة بالراء أو مفصولة منها بساكن غير ياء، أو بمكسور. نحو: (من الضَّرَرِ)، (ومن عَمَرٍ)، و(من أشر).

أمّا في نحو: (من شَجَرٍ) -عند إرادة فتحة الشين- أو (مِنْ غَيْرٍ) فلا إمالة.

(١) المحتسب ١/٢٠٥، ٢٠٦.

(٢) انظر: التسهيل ٣٢٧؛ والمساعد ٤/٢٩٦؛ وجمع الخوامع ٣/٣٨٢؛ وشرح الأشموني ٤/٢٣٢.

(٣) سورة النساء. آية: ٩٥.

(٤) انظر: التذيل والتكميل ١٠/٢٤٦ أ، ب؛ والارتشاف ٢/٥٣٨؛ والمساعد ٤/٢٩٦، ٢٩٧؛

وشرح التصريح ٢/٣٥٢؛ وجمع الخوامع ٣/٣٨٢، ٣٨٣.

(٥) الغَيْر: أحداث الدهر المتغيرة. انظر: اللسان (غ ي ر) ٥/٤٠.

فالأول فصل بالجيم المفتوحة، أمّا في الثاني فقد فصل بين الفتحة والراء المكسورة ياء ساكنة^(١).

جـ- ألاّ يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء فلا تجوز إمالة نحو: الشَّرق. يقول الرضي: "فاعلم أن المستعلي بعد الراء المكسورة يمنع إمالة ما قبل الراء، فلا يمال سين السَّرق للقف"^(٢).

أمّا إذا كان حرف الاستعلاء متقدماً فتجوز الإمالة؛ لأن الراء المكسورة تغلب المستعلي إذا وقع قبلها^(٣). ومن ذلك (من الضَّرر).

(٢) الحالة الثانية: إذا وليتها هاء منقلبة عن تاء للوقف.

أجاز العلماء إمالة الفتحة المتقدمة على الهاء المبدلة من تاء التأنيث في الوقف^(٤).

ويعلل سيويه لهذه الإمالة فيقول: "سمعت العرب يقولون: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَهُ، وَأَخَذْتُ أَخَذَهُ، شبه الهاء بالألف، فأمال ما قبلها، كما يميل ما قبل الألف"^(٥). ولم يحدد سيويه ما المراد بالألف. يقول أبو حيَّان: "ولم يبين سيويه بأي ألف شبهت، والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث"^(٦).

(١) انظر: التذيل والتكميل ٢٤٦/١٠ أ، ب؛ والارتشاف ٥٣٨/٢؛ والمساعد ٢٩٧، ٢٩٦/٤؛ وشرح التصريح ٣٥٢/٢؛ وجمع الهوامع ٣٨٣، ٣٨٢/٣.

(٢) شرح الشافية للرضي ٣٠، ٢٩/٣؛ وانظر: الكتاب ١٤٤/٤؛ والارتشاف ٥٣٨/٢.

(٣) انظر: شرح المفصل ٦٥/٩؛ والارتشاف ٥٣٨/٢؛ وجمع الهوامع ٣٨٣/٣؛ وشرح الأشموني ٢٣٤/٤.

(٤) انظر: الكتاب ١٤١، ١٤٠/٤؛ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٨/٤؛ وشرح التصريح ٣٥٢/٢؛ وجمع الهوامع ٣٨٣/٣.

(٥) الكتاب ١٤١، ١٤٠/٤.

(٦) الارتشاف ٥٣٣/٢.

وقال ابن الباذش: "ولم يبين بأي ألف شبهت، والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث لاستوائيهما في معنى التأنيث، فهاء التأنيث على هذا مثل ألف (طلبنا) في التشبيه بالمشبه إلا أن ألف (طلبنا) أبعد من الإمالة؛ لأنه لا تأنيث فيها ولذلك جعل سيبويه إمالتها شذوذاً. فأما إمالة هاء التأنيث فأقوى؛ لأنها تشبه ألف (جلبى) لفظاً ومعنى"^(١).

وعلى هذا التفسير في المراد بالألف جمهور العلماء منهم: الجاربردي^(٢)، وابن هشام^(٣)، وابن عقيل^(٤)، وابن جماعة^(٥)، وخالد الأزهري^(٦).

وذهب أبو حيان إلى موافقة الجمهور إلا أنه لم يجزم بأن ذلك هو المراد^(٧). فاحتمال أن يكون المراد مطلق الألف وارد، وما عليه الجمهور هو الراجح؛ لأن ألف التأنيث تؤول إلى الياء فتمال. وحمل هاء التأنيث على ألف التأنيث حمل قوي. فهناك أمور كثيرة تجمع بينهما. يقول مكّي: "اعلم أن هاء التأنيث أشبهت الألف التي للتأنيث من خمس جهات:

إحدهما: قرب المخرج من الألف. والثانية: أنها زائدة كألف التأنيث. والثالثة: أنها تدل على التأنيث كالألف. والرابعة: أنها تسكن في الوقف كالألف. والخامسة: أن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً كالألف إلا في موضع

(١) الإقناع ٣١٤/١، ٣١٥.

(٢) انظر: شرح الشافية له ٢٤٦.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٣٢٢/٤.

(٤) انظر: المساعد ٢٩٦/٤.

(٥) انظر: حاشية ابن جماعة ٢٤٦.

(٦) انظر: شرح التصريف ٣٥٢/٢.

(٧) انظر: الارتشاف ٥٣٣/٢.

واحد، لزمّت لفظ الهاء في الوصل والوقف فكُسر ما قبلها على التشبيه بها والإضمار. وذلك كقولك: هذه... فلمّا تمكّن الشبه في الوقف بالسكون أجراها الكسائي مجرى الألف في الوقف خاصة، فأمال ما قبلها من الفتح، فقربّه من الكسر كما يفعل بألف التانيث، إلّا أن ألف التانيث تُقرب في الإمالة نحو: الياء، وليست كذلك الهاء" ^(١). ويضاف إلى ذلك أن كلاً من الألف والهاء مما يختص به الأسماء ^(٢).

وهذه الإمالة لغة فاشية في البصرة والكوفة والموصل وما جاورها ^(٣). أمّا إن كانت الهاء للسكت وليست للتانيث نحو قوله تعالى: ﴿كِتَابِيهِ﴾ ^(٤). وقوله تعالى: ﴿مَاهِيهِ﴾ ^(٥) فقد ذهب ثعلب، وابن الأنباري ^(٦) إلى جواز الإمالة فيما قبلها. وبها قرأ أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي ^(٧).

(١) الكشف ٢٠٣/١. وانظر: شرح الشافعية للرضي ٢٤/٣؛ وشرحها لركن الدين ١٠٧١؛ وتوضيح المقاصد ٢٧/٥؛ والمساعد ٢٩٦/٤؛ وجمع الهوامع ٣٨٣/٣؛ وشرح الأشموني ٢٣٥/٤.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٢٢/٤؛ وشرح التصريح ٣٥٢/٢.

(٣) انظر: شرح الكتاب (السيرافي النحوي) ٣٤٩؛ والحجة ٤١٧/٦؛ وشرح الشافعية للرضي ٢٤/٣؛ والنشر ٦٢/٢.

(٤) سورة الحاقة. آية: ١٩.

(٥) سورة نازعة. آية: ١٠.

(٦) انظر: الارتشاف ٥٣٣/٢؛ وأوضح المسالك ٣٢٢/٤؛ والمساعد ٤٩٦/٤؛ والتصريح ٣٥٢/٢؛ وجمع الهوامع ٣٨٣/٣.

(٧) انظر: الإقناع ٣١٩/١؛ والارتشاف ٥٣٣/٢؛ والتصريح ٣٥٢/٢؛ والنشر ٦٢/٢؛ وجمع الهوامع ٣٨٣/٣.

وقد صحح أبو حيّان^(١)، وخالد الأزهرى^(٢) منع الإمالة.

ووجه إمالة ما قبل هاء السكت على الشبه اللفظي بينهما وبين هاء التأنيث.^(٣)

ب- القضية الثانية التي عَرَضَ ابن جني لها هي إمالة الألف في (فاصطادوا)، ذلك أنها مأخوذة من (صاد)، والألف الواقعة عيناً المنقلبة عن ياء على نوعين: إما أن تكون في اسم، أو في فعل.

أولاً: الفعل:

العلماء متفقون^(٤) على جواز إمالة الألف الواقعة عيناً المنقلبة عن ياء إذا كانت في فعل. وعلى هذا ابن جني كما يتضح من نصه.

ثانياً: الاسم:

انقسم فيه العلماء إلى قسمين:

(١) ذهب بعض العلماء إلى أن إمالة هذا النوع شاذة ونادرة،^(٥) ومن ذلك إمالة كلمة (عاب)^(٦).

(٢) وذهب بعض العلماء إلى عدم التفريق بين الأسماء والأفعال فيما أصله الياء

(١) انظر: الارتشاف ٥٣٣/٢.

(٢) انظر: التصريح ٣٥٢/٢.

(٣) انظر: المساعد ٢٩٦/٤؛ وجمع الهوامع ٣٨٣/٣.

(٤) انظر: الكتاب ١٢٠/٤؛ والمقتضب ٤٣/٣؛ والأصول ١٦٢/٣؛ وتوضيح المقاصد ١٨٩/٥؛

والمساعد ٢٨٣/٤؛ والتصريح ٣٤٨/٢؛ وشرح الأشموني ٢٢٣/٤.

(٥) انظر: الكتاب ١٢٨/٤؛ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٤/٤؛ واللسان (ع ي ب) ٦٣٣/١؛

وشرح الأشموني ٢٢٤، ٢٢٣/٤.

(٦) العاب: العيب وهو الوصمة. انظر: اللسان (ع ي ب) ٦٣٣/١.

فأجازوا الإمالة في كلي.

يقول المبرد: "واعلم أن الألفاظ إذا كانت منقلبة عن ياء في اسم أو فعل فإمالتها حسنة. وأحسن ذلك أن تكون في موضع اللام"^(١).

فنص المبرد اشتمل على أمرين فيما يختص بالأسماء:

الأول: أن الإمالة حسنة في الاسم إذا كانت ألفه منقلبة عن ياء سواء أكانت الألف عيناً أو لاماً.

الثاني: أن الإمالة أحسن إذا كانت الألف لاماً.

ج- القضية الثالثة: أثر حروف الاستعلاء في الإمالة فحروف الاستعلاء (خص ضغط قط) لها مع الألف حالين:

الأول: أن تكون متقدمة عليها فتمنع الإمالة ويشترط في هذا المانع أن يكون متصلاً بها نحو (صالح) و(ضامن)، أو منفصلاً بحرف نحو: (غنائم)^(٢).

ويستثنى من ذلك أن يكون حرف الاستعلاء مكسوراً نحو: (طَلَاب) أو ساكناً بعد كسرة نحو: (إِصْلَاح) و(مِصْبَاح) فيمال^(٣)، على أن البعض لا يميل -أيضاً- مراعاة لحروف الاستعلاء^(٤).

الثاني: أن تكون متأخرة عنها ويشترط للمنع أن يكون المانع متصلاً بالألف نحو: (حاطب) أو مفصلاً بحرف نحو: (نافخ) أو بحرفين نحو:

(١) المقتضب ٤٣/٣. وانظر: شرح المفصل ٥٦/٩-٥٨؛ وشرح الشافية للرضي ١١/٣.

(٢) انظر: الكتاب ١٢٨/٤؛ والمقتضب ٤٦/٣؛ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٧/٤؛ وشرح المفصل

٥٩/٩؛ وأوضح المسالك ٣١٩/٤؛ والمساعد ٢٨٥/٤؛ وجمع الهوامع ٣٧٩/٣.

(٣) انظر: شرح الشافية ١٧، ١٦/٣.

(٤) انظر: التبصرة ٧١٣/٢؛ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٣/٤؛ والمساعد ٢٨٧/٤.

(مناشيط)^(١).

والبعض يميل في (مناشيط)؛ وذلك لبعد حرف الاستعلاء^(٢). أمّا إذا بعد حرف الاستعلاء فلا مانع من الإمالة على أن البعض لا يميل تغليباً لحروف الاستعلاء. كما في (يضرّ بها بالسوط)^(٣).

وقد منع المبرد^(٤) الإمالة في حال كون الفاصل حرفين أو أكثر. وهو محجوج بما رواه سيبويه^(٥)، وغيره^(٦).

د- ومعنى قول ابن جني: "فإن قلت فإنه لم يُحَكَّ في الطاء إمالة. قيل: هي وإن لم تسمع معرضة، والكلمة لها مُعَرَّضَةٌ فكأنها لذلك ملفوظ....".

إن الإمالة في الفاء إنما هي للإمالة المحتملة والمقدرة في انطاء في (اصطادوا) ونظّر لمراعاة التقدير بأمور:

١- إمالتهم لنحو: (هذا ماش) - مع أن الشين ساكنة - للكسرة المقدرة في حال الوصل. يقول سيبويه: "وقد أمال قوم على كل حال كما قالوا: هذا ماش، ليينوا الكسرة في الأصل"^(٧).

(١) انظر: الكتاب ١٢٨/٤؛ والمقتضب ٤٦/٣؛ وأوضح المسالك ٣١٩/٤؛ والمساعد ٢٨٥/٤.

(٢) انظر: الكتاب ١٣٠/٤؛ وأوضح المسالك ٣١٩/٤؛ وجمع الهوامع ٣٧٩/٣.

(٣) انظر: التسهيل ٣٢٦؛ والمساعد ٢٨٧/٤؛ وجمع الهوامع ٣٧٩/٣.

(٤) انظر: المقتضب ٤٧/٣.

(٥) انظر: الكتاب ١٣٠/٤؛ والمساعد ٢٨٥/٤.

(٦) انظر: الكتاب ١٣٠/٤؛ وأوضح المسالك ٣١٩/٤؛ وجمع الهوامع ٣٧٩/٣.

(٧) الكتاب ١٣٢/٤؛ وشرح الشافية للرضي ٨٠٧/٣؛ والارتشاف ٥٢١/٢؛ والمساعد ٢٨٦/٤؛ وجمع الهوامع ٣٧٩/٣.

٢- كذلك نظّر بـ(صِيعِيّ) حيث لا زالت كسرة الصاد موجودة مع زوال سبب كسرها وهو إتباعها لكسرة العين في (صِيعق) مراعاة للكسرة المقدرة في العين قبل النّسب^(١).

٣- كذلك نظّر بقلب الواو ياء في (أغزيت)؛ وإنما قلبت ياء حملاً لها على المضارع (يُغزِي) وإنما قلبت في المضارع لوقوعها طرفاً بعد مكسور. فعلة القلب ليس فيها إنما محمولة على مضارعها^(٢).

وقد ضعّف الرضيّ هذه العلة^(٣)، ووافقه في هذا التضعيف الساكناني^(٤).

هـ- وجه ابن جني كسرة الفاء في القراءة (فاصطادوا) بتوجيهين:

الأوّل: أن كسرة الفاء إنما هي للإمالة المقدرة في (الطاء).

الثاني: أن هذه الكسرة مماثلة لهزمة الوصل وتصور لها فهو تذكير بكسرة همزة الوصل.

وقد أضاف العكيري وجهاً ثالثاً^(٥) وهو أن الفاء إنما كسرت لالتقاء الساكنين كما كسرت همزة الوصل.

وذهب البيضاوي^(٦) إلى أن هذه الكسرة إنما هي كسرة همزة الوصل أُلقيت

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ١٩/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣٧٩/٤، ٣٩٣؛ والمقتضب ١٣٦/١؛ والمنصف ١٦٤/٢؛ وشرح المفصل ٩٩، ٩٨/٧.

(٣) انظر: شرح الشافية له ١٦٧/٣.

(٤) انظر: الكافية شرح الشافية ٨٣٤.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٤٢٦/١.

(٦) انظر: تفسيره ٤١٩/٣.

على الفاء، وقد ضَعَفَ الشَّهابُ الخفاجي^(١) ما ذهب إليه البيضاوي.
وممن وافق ابن جني وعرض لهذه الوجوه أو بعضها: الزمخشري^(٢)،
وابن عطية^(٣)، والعكبري^(٤)، والبيضاوي^(٥)، وأبو حيَّان^(٦)، والشَّهاب
الخفاجي^(٧).

(١) انظر: حاشية الشَّهاب ٤١٩/٣.

(٢) انظر: الكشف ٦٣٧/١.

(٣) انظر: انحرار الوجيز ١٤٨/٢.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٤٢٦/١.

(٥) انظر: تفسيره ٤١٩/٣.

(٦) انظر: البحر المحيط ٤٣٦/٣.

(٧) انظر: حاشية الشَّهاب ٤١٩/٣.

٥- إمالة الحروف المقطّعة في أوائل السور

قال أبو الفتح في الاحتجاج لقراءتي الحسن: (كافَ هَا يَأْ عَيْنَ صَادَ)^(١) بفتح الهاء وضمها وضم الياء وفتحها^(٢):

"أما على الجملة فإن الإمالة والتفخيم في حروف المعجم ضرب من الاتساع؛ وذلك أن الإمالة والتفخيم ضربان، من ضروب التصرف، وهذه الحروف جوامد لاحظ لها في التصرف؛ لأنها كـ(ما) و(لا) و(هل) و(قد) و(بل) و(إنما). وإنما أتاهَا ذَانك من قِبَل أنها إذا فارتقت موضعها من الهجاء صارت أسماء. كقولنا: الهاءُ حرف هاءٍ. والواو والياء والألف حروف الإعلال، وفي الصاد والزاي والسين صغير، والميم حرف ثقيل. فلما كانت تفارق كونها هجاء إلى الاسمية دخلها ضرب من القوة؛ فتصرفت، فحملت الإمالة والتفخيم.

فمن فتح ولم يفخم ولم يُمِل فعلى ظاهر الأمر، ومن أمال أو فخم اعتمد ما ذكرنا: من جواز كونها أسماء، فمن قال (يا) فأمال -جنح بالإمالة^(٣) إلى الياء، كما جنح بها إليها في نحو قولك: السَّيَال^(٤) والهِيَام^(٥). ومن فخم تصور أن عين الفعل في الياء انقلبت عن الواو كالباب والدار والمال والحال؛ وذلك أن هذه الألفات - وإن

(١) سورة مريم. آية: ١.

(٢) انظر القراءة في: معاني القرآن وإعراجه ٣/٣١٧؛ وإعراب القرآن ٣/٣؛ ومختصر في شواذ القرآن ٨٦؛ والكشاف ٥/٣؛ والمحزر الوجيز ٤/٤؛ وإعراب القراءات الشواذ ٣٨/٢ بدون نسبة؛ والجامع لأحكام القرآن ١١/٧٢؛ وتفسير البيضاوي ٦/٢٤٥؛ والبحر المحيط ٦/١٦٣؛ والدر المصون ٧/٥٦١؛ وحاشية الشهاب ٦/٢٤٥. ويعبر بعض العلماء عن الإمالة بالكسر والتفخيم بالضم. انظر: الدر المصون ٧/٥٦١؛ وحاشية الشهاب ٦/٢٤٥.

(٣) في النص بالإمال، ولعله خطأ مطبعي.

(٤) السَّيَال: شجر له شوك أبيض. انظر: اللسان (س ي ل) ١١/٣٥٢.

(٥) الهيام: داء يصيب الإبل. انظر: اللسان (ه ي م) ١٢/٦٢٨.

كانت مجهولة أنه لا اشتقاق لها- فإنها تُحمل على ماهو في اللفظ مشابه لها. والألف إذا وقعت عيناً فجُهِلت فالواجب فيها أن تعتقد منقلبة عن الواو. على ذلك وجدنا سَرْد اللغة عند اعتبارنا له. ولذلك حمل الخليل ألف آء^(١) على أنها من الواو. فقال: كأنها من أُوت^(٢).

* * *

أ - عرض ابن جني هنا إلى إمالة الحروف المقطّعة في أوائل السور، والحروف لا تمال؛ لأنه لا أصل لها في التصرّف. يقول ابن يعيش: "القياس يأبى الإمالة في الحروف؛ لأن الحروف أدوات جوامد غير متصرّفة والإمالة ضرب من التصرف؛ لأنه تغيير. قال: سيبويه: (فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو حبلى وعطشى). يريد أن الحروف غير متصرّفة ولا تلحقها تثنية ولا جمع ولا تغيير فلا تصير ألفاتها ياءات"^(٣).

وإنما تمال هذه الأحرف؛ لأنها صارت أسماء للصوت الذي يلفظ به. يقول سيبويه: "وقالوا: با، وتا في حروف المعجم؛ لأنها أسماء ما يلفظ به؛ وليس فيها ما في قد، ولا، وإنما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر"^(٤). وأشار سيبويه في نصه السابق -أيضاً- لحروف المعاني نحو: (قد)، و (لا) فهي لا تمال، وقد شذ عن ذلك ياء النداء فقد أميلت، وإنما تمال إذا سُمّيَ بها^(٥).

(١) الآء: واحدة الآء، وهو شجر معروف. انظر: اللسان(أو) ٢٤/١.

(٢) المختص ٣٦/٢، ٣٧.

(٣) شرح المفصل ٦٥/٩. وانظر: التبصرة ٧١١/٢.

(٤) الكتاب ١٣٥/٤.

(٥) انظر: الكتاب ١٣٥/٤؛ والمقتضب ٥٢/٣؛ والأصول ١٦٦/٣؛ واتكلمة ٥٣٨؛ والخجة

١٨٥/٥؛ وجمع الهوامع ٣٨٥/٣؛ وشرح الأشموني ٢٣٥/٤.

وحكم هذه الإمالة الشذوذ. كما نصّ على ذلك سيبويه في باب (هذا ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ)^(١).

وقد اختلف العلماء في توجيه سبب الإمالة:

فذهب جمهور العلماء إلى أن سبب هذه الإمالة هو الإشارة إلى أن هذه الحروف قد أصبحت في حيز الأسماء. يقول المبرد: "وقالوا في التهجي: باء، وتاء، وراء؛ ليدلوا على أنها أسماء. فلو ألزمت النصب لالتبست بالحروف؛ لأن الحروف لا تصلح فيها الإمالة"^(٢).

وذهب الزجاج والكوفيون: إلى أنها أميلت؛ لأنها مقصورة، والمقصور يغلب عليه الإمالة.

وقد ردّ هذا القول بأن كثيراً من المقصور لا تجوز إمالته^(٣).

وذهب الفراء إلى أنها أميلت؛ لأنها إذا ثنيت ردت إلى الياء^(٤).

(ب) من لم يمل في هذه الحروف اعتمد على أن الأصل في هذه الحروف عدم الإمالة؛ لأن الحروف لا حظ لها في التصريف.

ومن أmaal فلاعتبار أنها أصبحت في حيز الأسماء. لذلك قال ابن جني

أن إمالة (ياء) إنما هي للياء، كما في (السَّيَال) وهو في هذا موافق لسيبويه^(٥)

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٣٥؛ وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٧٥.

(٢) المقتضب ٣/ ٥٢. وانظر: الأصول ٣/ ١٦٦؛ والحجة لأبي على الفارسي ٥/ ١٨٥؛ وحجة

القراءات لابن زنجلة ٤٣٧؛ والارتشاف ٢/ ٥٣٤؛ وشرح الأشموني ٤/ ٢٣٢.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٤/ ٢٣٢.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٤/ ٢٣٢.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ١٣٥.

ولشيخه أبي على الفارسي^(١).

وذكر الفارسي^(٢) سبباً آخر في إمالة الألف في (يا) وهو مشابهتها للفعل لتضمنها معنى الفعل.

ويعترض على ابن جني في تعليقه للإمالة في (يا، وها) في أن ما ذكره غير متصور في (ها) فالعلة ليست مطردة. ولعل ما ذكره الرضي - كتعليل هو الأقرب - حيث ذكر أن هذه الألفات في (يا) و(ها) وما شاكلها تمال لبيان هذه الألفات فهي خفية. وبالإمالة تظهر^(٣).

أما إذا كانت الألف في وسط الكلمة نحو: (صاد)، و(كاف) فلا تمال^(٤).
ج- أما قول ابن جني: "ومن فحَمَّ تصوّر أن عين الفعل في الياء انقلبت عن الواو كالباب، والدار، والمال، والحال، وذلك أن هذه الألفات - وإن كانت مجهولة أنه لا اشتقاق لها - فإنها تحمل على ما هو في اللفظ مشابه بها، والألف إذا وقعت عيناً فجهلت فالواجب فيها أن تعتقد منقلبة عن الواو^(٥) ففيه شذوذان:

الأول: أن العلماء يرون أن الألف إذا كانت وسطاً في الحروف المقطعة فإنها لا تمال. نص على ذلك أبو حيان^(٦). وما ذكره ابن جني يفيد أن الألفات في نحو: (هاء) و(ياء) عين للكلمة. ونحو هذا لا يمال. ولا يُتصور أن المراد (ها)

(١) انظر: الحجة ٣٦/١.

(٢) انظر: التكملة ٥٣٩.

(٣) انظر: شرح الشافية له ٢٨/٣.

(٤) انظر: الإقناع ٣٢١/١؛ والارتشاف ٥٣٤/٢.

(٥) المحتسب ٣٧، ٣٦/٢.

(٦) انظر: الارتشاف ٥٣٤/٢؛ والإقناع ٣٢١/١.

بدون همز؛ لأنه نص على أنها عين الكلمة.
أما إن كان مراده (ها) -وفيه بعد- فلا مانع من القول بالإمالة. على أن بعض العلماء لا يرى الإمالة في ذلك^(١).
ثانياً: أن جمهور العلماء يرون أن الألف المتوسطة المنقلبة عن واو في الأسماء لا تجوز إمالتها. وما ورد من ذلك فهو شاذ فيكون الشذوذ هنا مركباً.
وابن جني في قوله بأن ألف هذه الحروف منقلبة عن واو موافق للتحليل كما صرح بذلك. وقد خالفهما في ذلك البيضاوي^(٢) حيث جعل الأصل فيها الياء. نظراً للأحرف الأخرى نحو: ميم وغين وعين.
والذي يظهر أن هذه الحروف المسمى بها مجهولة الأصل وعليه فيصعب القول بأصل هذه الألف.

(١) انظر: الارتشاف ٥٣٤/٢.

(٢) انظر: تفسيره ٢٤٥/٦.

الخاتمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أعان على إنهاء هذا البحث، ويسّر طريقه. وبعد؛ فقد كان من أهم معالم البحث ونتائجه مما يستحق أن يشار إليه في هذه الخاتمة الوجيزة:

- ١- الوقوف على بعض انفرادات ابن جني في (المحتسب)، وإن كان عمله في جعل كتاب مستقل للاحتجاج للشواذ يعدّ انفراداً، أو سبقاً يحسب له.
- ٢- الوقوف على بعض اختياراته الصرفية من خلال كتاب (المحتسب).
- ٣- إبراز بعض اعتراضات ابن جني على العلماء كالأخفش، وأبي حاتم، وابن مجاهد.
- ٤- رصد بعض المسائل التي اختلف فيها اختيار ابن جني في (المحتسب) وفي كتبه الأخرى كـ(الخصائص، والمنصف، وسر صناعة الإعراب).
- ٥- الإشارة إلى كثير ممن تأثر بهم ابن جني كالفراء، والأخفش، والزجاج، وأبي علي الفارسي وغيرهم، وإلى كثير ممن تأثروا به كالزحشري وأبي حيان والسّمين، والشّهاب الخفاجي، وغيرهم.
- ٦- من خلال دراسة بعض المسائل الصرفية ومعالجتها أمكن تصويب بعض النصوص في كتب الأقدمين، كالأصول والمحرر الوجيز، والبحر المحييط، وارتشاف الضرب، ولسان العرب، وشرح الأشموني.
- ٧- الإشادة بدقة ابن جني وبعد غوره في توجيهاته التصريفية للقراءات الشاذة، على الرغم مما اتسمت به بعض توجيهاته من صعوبة وتعقيد قد تحرم غير المتخصصين من فهمها.

الفهارس العامة

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث والآثار.
- ٣- فهرس أمثال العرب وأقوالهم.
- ٤- فهرس الأشعار والأرجاز.
- ٥- فهرس الأبنية والصيغ.
- ٦- فهرس اللغة.
- ٧- فهرس الأعلام.
- ٨- فهرس القبائل والبلدان.
- ٩- فهرس المراجع والمصادر.
- ١٠- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية والقراءات

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
(الْحَمْدُ لِلَّهِ) (*)	١	٥٢
(وَأَيَّاكَ نَسْتَعِينُ)	٥	٦٠٢
(أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)	٧	١٠٢
(أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)	٧	٧٢٦
(أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)	٧	٨٧٦
(وَلَا الضَّالِّينَ)	٧	٨٦٥، ٧٠٩
سورة البقرة		
(فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ)	١٠	١٥٢
﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	١٥	٢٤٤، ٢٤٠، ٤٢
﴿وَاشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾	١٦	٧٥٠، ٦٩٩، ٦٧ ٨٩٤، ٨٨٧
(وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ)	١٧	٣٨٦
(يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ)	٢٠	٥٧٨
(يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ)	٢٠	٧٩٦
﴿الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾	٢٤	٢٣٤
(أَنْبِئِهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ)	٣٣	٨٥٦
(أَنْبِئِهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ)	٣٣	٧٤٢، ٧٤٠
(أَنْبِئِهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ)	٣٣	٥٠
(لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا)	٣٤	٨٢٨

(*) ما بين القوسين () قراءة شاذة.

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(هَٰذِي الشَّجَرَةَ)	٣٥	٣٠
(فَمَنْ تَبَعَ هَٰؤُلَاءِ)	٣٨	٩١٢
(يَا بَنِي إِسْرَٰئِيلَ)	٤٠	٨٢٢
(اِئْتِنَا عَشْرَةَ)	٦٠	١٤٢
(وَقُتَّاهَا)	٦١	١٩٠
﴿وَقُومِهَا﴾	٦١	٦٥٣
(وَالَّذِينَ هَادُوا)	٦٢	٢٥٧
﴿قَالُوا الْآنَ﴾	٧١	٨٩٤
(وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي)	٧٨	٤٦١
(وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنِي)	٨٣	٢٣٨
(أَيَّدْنَاهُ)	٨٧	٨٤٩
﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾	٩٤	٨٨٨
(جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ)	٩٨	٧٨٨
(بَيْنَ الْمَرِّ)	١٠٢	٩١٨
﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾	١١٦	٢٠
﴿يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ﴾	١٢٧	٨٣٤
﴿وَالَهُ أُبِيكَ﴾	١٣٣	٣٧٩
﴿صَبَّغَهُ اللَّهُ﴾	١٣٨	٢٨٩
﴿الْخَيْرَاتِ﴾	١٤٨	٩٢٩
(إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَوُّوفٌ)	١٤٣	٨٤١
(الْفُلْكَ)	١٦٤	١٣٥، ١٣٣، ١٣١
﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾	١٦٤	١٣٦، ١٣٤
﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾	١٨٥	٧٨٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾	١٨٥	٧٨٨
﴿أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾	٢٠٣	٣٨٨
(فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ)	٢٠٩	٢٩٧
(ظِلَالٍ مِنَ الْغَمَامِ)	٢١٠	١٠٥،٧٥
(ظِلَالٍ مِنَ الْغَمَامِ)	٢١٠	١٠٥،٧٥
(أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ)	٢٤٨	٦٤٩
(يُؤْوَدُهُ حِفْظُهُمَا)	٢٥٥	٨٤٢
(يُؤْوَدُهُ)	٢٥٥	٨٤٢
(أَوَّلِيَاؤُهُمُ الطَّوَاغِيْتُ)	٢٥٧	٧٤٤،٢٤٤،٣٣
(فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ)	٢٥٨	٥٤٢
(فَبُهِتَ)	٢٥٨	٥٤٣
(صُرَّهْنِ)	٢٦٠	٥٧٧
(فَصُرَّهْنِ إِلَيْكَ)	٢٦٠	٥٧٦
﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾	٢٦٠	٢٢١،٤٢
(فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ)	٢٦٠	٤٩
(كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ)	٢٦٤	٢٠٤،٢٠٢، ٢٤١
﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾	٢٦٧	٧٨١
﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾	٢٧١	٧٩٢
(مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبِّ)	٢٧٨	١٢٤
﴿مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾	٢٧٨	٩٣٧،٨٤٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(فَنَاطِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ)	٢٨٠	٢٧٦
﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾	٢٨٢	٨٣٨
(وَلَا يُضَارَّ)	٢٨٢	٧٧٩
﴿الَّذِي أَوْْتُمِنَ﴾	٢٨٣	٨٢٠
سورة آل عمران		
(الْأَنْجِيلِ)	٣	٦٠٧، ١٧١
﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾	١٨	٤٤٣
(شُهِدَاءَ لِلَّهِ)	١٨	٤٤٣
﴿ذُرِّيَّةٍ﴾	٣٤	٦١٣
(تُدْرِسُونَ)	٧٩	٢٤٩
(قُلْ صَدَقَ اللَّهُ)	٩٥	٨٠٩
(يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ)	١٠٦	٥٦٥
(وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ)	١٤٦	٥١٨
﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾	١٥٤	١٥٠
﴿أَوْ كَانُوا غُرَى﴾	١٥٦	٤٣٣
(لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا)	١٧٦	٥٧٦
(بِقُرْبَانٍ)	١٨٢	٢٠٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة النساء		
﴿فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدَاءُ﴾	٦	٨٤٦
﴿فَالصَّوَالِحُ قَوَّانِتُ حَوَافِظٌ لِلْغَيْبِ﴾	٣٤	٣٩٩
﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ﴾	٣٤	٨٧
﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾	٩٥	٩٢٥
﴿ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ﴾	١٠٠	٥١٠
﴿وَنُصِّلَهُ جَهَنَّمَ﴾	١١٥	٨٧٨
﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾	١٢٣	٤٦١
﴿فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾	١٢٧	٧١٦
﴿فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾	١٢٧	٧١٦
﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلِحَا﴾	١٢٨	٦٨٠، ٧٦
سورة المائدة		
﴿وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾	١	٤٠٥
﴿فَاصْطَادُوا﴾	٢	٩٤١، ٩٤٠
﴿وَالنَّطِيجَةُ﴾	٣	٥٣٢
﴿وَأَكِيلُ السَّبْعِ﴾	٣	٥٣٠
﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثْوًى﴾	٦٠	٦٨٥
﴿وَعَبْدُ الطَّاغُوتِ﴾	٦٠	١١٤
﴿قَدْ سَالَهَا﴾	١٠٢	٩٣٠
﴿إِذْ آيَدُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾	١١٠	٨٤٩، ٧٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الأنعام		
(يَسْتَهْزِئُونَ)	٥	٨٣٣
﴿إِنَّ الْحُكْمَ﴾	٥٧	١٢٣
﴿حَيْرَانَ﴾	٧١	٩٢٩
﴿الْهَدَىٰ اثْنَانَا﴾	٧١	٨١٩
(وَمِنَ النَّحْلِ مِنْ طَلْعِهَا قَنَوَاتٌ)	٩٩	٤٧٣
﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طَعْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	١١٠	٢٤٥، ٢٤٠
﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَبْتَأًا﴾	١٢٢	٧٧٤
﴿مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ﴾	١٤٣	٤٦٧، ١٥٣ ٤٧٢، ٤٧١
﴿قُلْ الذِّكْرَيْنِ حَرَّمَ﴾	١٤٣	٩٠٦، ٨٩٧
سورة الأعراف		
(هَذِي الشَّجَرَةَ)	١٩	٨٥
(مَا وَوَرِي عَنْهُمَا مِنْ سَوءَاتِيهِمَا)	٢٠	٨٣١، ٦٩٨
(حَتَّىٰ إِذَا إِدَارَكُوا)	٣٨	٩٠٤، ٨٩٤
(حَتَّىٰ يَلْجَ الْجُمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ)	٤٠	٤١١
﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا﴾	٥٧	٤٢
(وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا)	٥٧	٢٢١
(أَرْجِئِهِ وَأَحَاحَهُ)	١١١	٨٧٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ)	١٥٧	٨٦، ٨٢، ٣٤ ٥١٥
(وَعَزَّزَهُ وَنَصَرُوهُ)	١٥٧	٥٥٦
(اِثْنَتَيْ عَشْرَةَ)	١٦٠	٦٣١
(بِعَذَابٍ بَيِّنٍ)	١٦٥	١١١، ٤٢، ٢٩
(بِعَذَابٍ بَيِّنٍ)	١٦٥	١١٣
(بِعَذَابٍ بَيِّنٍ)	١٦٥	١٧٦
(حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَبَه)	١٨٩	٧٦٧
(خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ)	١٩٩	٧٨٩
(بِالْغُدُوِّ وَالْإِصْصَالِ)	٢٠٥	٢٥٣
سورة الأنفال		
(مُرْدِفَيْنِ) - (مُرْدِفَيْنِ) - (مُرْدِفَيْنِ)	٩	٨٠٦ - ٧٩٧
(وَمَنْ يُؤْلَهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَةٌ)	١٦	٨٨٠
(فَشَرَّذْ بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ)	٥٧	٦٦٣، ١٠١
(آلَا أَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ)	٦٦	٩٠٥
سورة التوبة		
(بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ)	١	٨٨٣
(سُقَايَةِ الْحَاجِّ وَعُمْرَةِ الْمَسْجِدِ)	١٩	٤٢٨، ٨٤
(أَجْعَلْتُمْ سُقَاةَ الْحَاجِّ وَعُمْرَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)	١٩	٤٣٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(وَإِنْ خِفْتُمْ عَائِلَةً)	٢٨	٢٤٦
(لَوْ اسْتَطَعْنَا)	٤٢	٨٨٨، ٨٧٤، ٨٦٤، ٨١
﴿يَقُولُ أَئِذَنْ لِي﴾	٤٩	٨٢٠
(قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا)	٥١	٨٩
(لَوَالُوا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ)	٥٧	٥٥٥
﴿جَنَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾	١٠٠	٢٠
﴿وَجَاءَ الْمَعْذُرُونَ﴾ - (الْمَعْذُرُونَ)	٩٠	٨٠٦-٧٩٧
سورة يونس		
(يَنْظُرْ كَيْفَ تَعْمَلُونَ)	١٤	٨١٤
﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾	٢٢	١٣٤
(أَرَيْتَ)	٢٤	٥٥٣
(يَهْدِي) - (يَهْدِي) (يَهْدِي)	٣٥	٨٠٦، ٧٩٧
(ثُمَّ أَفْضُوا إِلَيَّ)	٧١	٥٥٢
﴿قُلْ انْظُرُوا﴾	١٠١	١٢٣
سورة هود		
(تَتَنَوَّنِي)	٥	٥٦٢
﴿وَأَهْلَكَ﴾	٤٠	٧٥٨
(وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهَا)	٤٢	٤٢
(وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ)	٤٢	٤٢
(وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ)	٤٢	٧٥٨
(وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ)	٤٢	٨٧٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ)	١١٣	٥٢٠
(وَلَا تَرْكُنَا)	١١٣	٦٢٠، ٥٨٠
(فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ)	١١٤	٥٦٦، ٥٦٥
(طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ)	١١٤	٤٦٧
سورة يوسف		
﴿يَا أَبَتِ﴾	٤	٦٥٦
(فِي غَيَابَاتِ الْجُبِّ)	١٨	١٨١
(وَقَالَتْ اخْرُجْ)	٣١	٨٢٨
(عَتَّى حِينٍ)	٣٥	٦٦٠، ٨٦، ٨١
(هَذِهِ بَضَاعَتُنَارِدَتْ إِلَيْنَا)	٦٥	٥٩٤
﴿إِنَّ الْحُكْمَ﴾	٦٧	١٢٣
(ثُمَّ اسْتَخْرِجَهَا مِنْ وُعَاءِ أَخِيهِ)	٧٦	٦٩٧، ٧٦
(إِعَاءِ أَخِيهِ)	٧٦	٦٩٧
سورة الرعد		
﴿صُنُوفًا وَغَيْرُ صُنُوفٍ﴾	٤	٤٤٥، ٣٨
(صُنُوفًا وَغَيْرُ صُنُوفٍ)	٤	٤٤٥
(لَهُ مَعَاقِبُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ)	١١	٤٥٠
(فَنَعْمَ عُقْبَى الدَّارِ)	٢٤	١٣٧
سورة إبراهيم		
﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾	٣٤	١١٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(مِنْ قِطْرَانِ)	٥٠	٢٠٦
﴿مِنْ قِطْرَانِ﴾	٥٠	٢٠٧
سورة الحجر		
(جَزَّ مَقْسُومٌ)	٤٤	٨٢٥
(وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ)	٨٢	٥٧٤
سورة النحل		
(وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ)	٥	٨٢٥
﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾	١٨	١١٦
(تَتَفَيَّأُ ظُلُلُهُ)	٤٨	٤٢٤، ٤٢١
(ثُمَّ إِذَا كَاشَفَ الضَّرَّ)	٥٤	٥٥٧
(فَهُوَ وَلِيُّهُمْ)	٦٣	١٤٩
سورة الإسراء		
(فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ)	٢٣	٧٦٦
(خَطَاءً كَبِيرًا)	٣١	٢٦٤
﴿قُلِ الرُّوحُ﴾	٨٥	١٢٣
﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ﴾	١١٠	٨٧٢
سورة الكهف		
﴿لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ﴾	١٧	٨٨٧
﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا﴾	١٨	١١٦
(ثَلَاثَ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ)	٢٢	٧٩٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(وَقُلْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ)	٢٩	٨٨٧، ٨٨٣، ٦٨
﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ﴾	٤٥	٦١٣
﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾	٦٠	٣٤٥، ٢٧٢ ٣٥٤، ٣٥٣
﴿قَالَ أَتُونِي أَفَرِّغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	٩٦	٢٠٨
سورة مريم		
(كَافُ هَآيَا عَيْنِ صَادُ)	١	٩٥٠
(الْكَبِيرَ عَتِيًّا)	٨	٢٣١، ١٠٥، ٧٤
(أَوَّلَىٰ بِهَا صَلِيًّا)	٧٠	٢٣١، ١٠٥، ٧٤
(أَحْسَنُ أَنَاثًا وَرِيًّا)	٧٤	٨١٩
سورة طه		
(هِيَ عَصَايُ)	٤	٨٦٧
(أُخْفِيهَا)	١٥	٥٥١
﴿وَانْظُرْ إِلَىٰ إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾	٩٧	٨٤٥، ٧٦٧
(فِي الصُّورِ)	١٠٢	٤٢١
﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾	١٣٢	٨٩٩
سورة الأنبياء		
(كَانَنَا رَتَقَا)	٣٠	٣١٨
﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾	٧٣	٢٥٦
(وَحَرَّمَ عَلَىٰ قَرْيَةٍ)	٩٥	٥٤٢، ١٤٠
(مِنْ كُلِّ جَدَثٍ يَنْسِلُونَ)	٩٦	٦٥٢، ٢٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الحج		
﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَى﴾	٢	٤٣٩، ٣٨
(وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَى وَمَاهُمْ بِسُكَرَى)	٢	١٩٩، ١٩٥
(أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ.. والدَّوَاب)	١٨	٨٦٣
﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾	٣٥	٧٧٥
سورة المؤمنون		
(قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)	١	٨٦٤
﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾	١	٨٦٦
(هِيَئَاتُ هِيَئَاتُ)	٣٦	٩١٥
﴿مَعِين﴾	٥٠	٦٢٥
(سَمَرًا يَهْجُرُونَ)	٦٧	٤٣٣
(سَامِرًا تَهْجُرُونَ)	٦٧	٥٥٥
سورة النور		
(مَا زَكَا)	٢١	٩٣٤
(كَوْكَبٌ ذَرِّي)	٣٥	٧٠
(كَوْكَبٌ ذَرِّيَّة)	٣٥	١٨٧، ٨٣
(يَوْقُدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ)	٣٥	٧٦٣، ٨٨، ٨٤، ٥١
﴿لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾	٣٧	٢٧٦، ٢٥٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفرقان		
(وَيَوْمَ نَحْشِرُهُمْ)	١٧	٤٨، ٤٩، ٥٠
سورة الشعراء		
(وَفَعَلْتَ فَعَلْنَاكَ)	١٩	٢٨٩
﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾	١١٩	١٣٤
﴿عَلَى بَعْضِ الْأَعْمِينَ﴾	١٩٨	٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٧
(الْأَعْمِينَ)	١٩٨	٣٧٤
سورة النمل		
(قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ)	١٨	١٤٦
(قُلْ سِيرُوا)	٦٣	٨٠٩
﴿فَأَلْقَى إِلَيْهِمُ﴾	١١٥	٨٧٨
سورة القصص		
(يُجَبِّى إِلَيْهِ ثُمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ)	٥٧	٤٧٦
(فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ)	٨١	٨٧٧
سورة العنكبوت		
(أَلَفْ لَامٍ مِيمَ حَسِبَ)	١	٨٦٣-٨٦٦
﴿مِيمَ أَحَسِبَ النَّاسُ﴾	١	٨٦٤
سورة الروم		
﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾	٢	١٢٣
﴿وَمَا أَتَيْتُم مِّن رَّبٍّ لَّيْرُبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾	٣٩	١٢٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة لقمان		
﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾	١١	٣٢١
(وَأَصْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَتَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً)	٢٠	٦٦٦
(الْفُلْكَ)	٣١	١٣١
سورة السجدة		
(وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ)	٧	٨٥٦
(فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهَا مِنْ قُرَاتِ أَعْيُنٍ)	١٧	٤٨٤
سورة الأحزاب		
(ثُمَّ سُوِّلُوا الْفِتْنَةَ)	٤	٥٨٩
(أَنَّ يُبَوِّتَنَا عَوْرَةً)	١٣	٧٤٩
(بُدِّئَ فِي الْأَعْرَابِ)	٢٠	٤٣٣
﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾	٣٣	٧٦٩، ٧٦٧، ٥٨٤
﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾	٣٥	٣٩٩
سورة سبأ		
﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ﴾	٧	٨١٢
﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾	٢٧	٣٩٩
سورة فاطر		
(سَبَّحُ شَرَّابُهُ)	١٢	٧٧٢
﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾	٢٥	٢٠
(جُدُرٍ بَيَضٍ)	٢٧	٤١٥
(فِيهَا لَعُوبٌ)	٣٥	٢٣٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة يس		
(إِنْ كَانَتْ إِلَّا زُقْيَةً وَاحِدَةً)	٢٩	٧٣٦
(رُكُوبُهُمْ)	٧٢	٢٢٥
﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾	٧٢	٣١٩
سورة الصافات		
﴿يَزِفُّونَ﴾	٩٤	٥٨٦، ٥٨٤
﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾	١٢٣	٣٨٢
﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾	١٣٠	٣٨٢
سورة ص		
(صَاد)	١	٨٧٠
(أُولَى الْأَيْدِ)	٤٥	٧٦١
﴿هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾	٥٧	١٨١
سورة الزمر		
﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾	٣٠	١٧٩
(يَا حَسْرَتَايَ)	٥٦	٨٦٧
سورة غافر		
﴿التَّلَاقِ﴾	١٥	٧٦٢
(إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ)	٣٨-٢٩	٢١٤٠، ٣٠٨
(يَوْمَ التَّنَادِّ)	٣٢	٦٣٦، ٢٦١، ٣٦
﴿يَوْمَ تُؤَلَّفُونَ مَدْبَرِينَ﴾	٣٢	٦٤٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿اتَّبِعُونِي أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾	٣٨	٣١٢
سورة الشورى		
﴿حَمَّ عَسَق﴾	١	٨٧٥
(نُؤْتُهُ مِنْهَا)	٢٠	٨٧٧
سورة الزخرف		
﴿أَلَيْهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾	٥٨	٨٤٥
سورة الأحقاف		
(أَوْ أَثَرَةٍ مِنْ عِلْمٍ)	٤	٢٨٤
(وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ)	٣٣	٧٥٣
سورة محمد		
(بَغْتَةً)	١٨	١٦٨
﴿بَغْتَةً﴾	٢٨	٢٤
سورة الحجرات		
(فَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَانِكُمْ)	١٠	٣٦٤، ٣٤
﴿بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾	١٠	٣٧٠، ٣٤
سورة ق		
(قَافٍ)	١	٨٧٠
(قَافٍ)	١	٨٧٠
﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ النُّجُومِ﴾	٤٠	٤٠٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الذاريات		
(وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ)	٧	١٢٧، ١٢٠
سورة القمر		
﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرُ﴾	٦	٧٦١، ١١٧
(الْكَذَّابُ الْأَشْرُ)	٢٦	٨٢، ٨١، ٣٠ ٣٣٤، ٨٤
(فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظَرِ)	٣١	٢٨٠، ٦٥
سورة الواقعة		
﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾	٢	
سورة الحشر		
(الْقُدُّوسُ)	٢٣	١٨٤، ٧٥
سورة الممتحنة		
(إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ)	٤	٤٣١
سورة الجمعة		
(الْقُدُّوسُ)	١	١٨٤، ٧٥
﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾	٦	٨٨٨
سورة المنافقون		
﴿اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ﴾	٦	٨٩٥
سورة الملك		
﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾	٤	٣٧٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الحاقة		
﴿فَأَهْلِكُوا بِالطَّاعِيَةِ﴾	٥	٢٤٦
﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ﴾	٨	٨٠٩
﴿كِتَابِيهِ﴾	١٩	٩٤٤
﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾	٢١	٣٢٠
﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾	٣٧	٨٣٣، ٧٠
﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدِي﴾	٢٨	٤٨٧، ٦٦
سورة نوح		
﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	١٧	٢٦٦
﴿مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالَهُ وَوَلَدَهُ﴾	٢١	٤٨٧
سورة الجن		
﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لُبَدًا﴾	١٩	٣٤٠، ٨٣
﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لُبَدًا﴾	١٩	١٦٥
سورة المزمل		
﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾	٢	١٨٣، ٦٨ ٨٨٧، ٨٧١
سورة المرسلات		
﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْنَتُ﴾	١١	٦٩٧، ٤١
﴿بَشَرَرِ﴾	٣٢	٩٢٥
سورة النبأ		
﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾	٢٨	٧٢٩، ٧١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة عبس		
﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبْنَاهِ﴾	٢٤-٢٥	٦٤٥
سورة المطففين		
﴿بَلْ رَأْنُ﴾	١٤	٨١٢
﴿هَلْ تُؤْتِبُ الْكُفَّارُ﴾	٣٦	٨٠٩
سورة الطارق		
﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾	٦	٣٢٠
سورة الغاشية		
﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾	٢٥	٧٢٩، ١٠٦، ٧١، ٤٩
سورة الفجر		
﴿بِعَادِ إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾	٧، ٦	٤٢
سورة البلد		
﴿مَالًا لُبَدًا﴾	٦	٦٥، ٢٩
سورة الشمس		
﴿بِطُغَوَاهَا﴾	١١	٢٣٨
سورة الضحى		
﴿وَالضُّحَى • وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾	٢-١	٩٣٧
سورة القدر		
﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	٥	٣٤٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة القارعة		
﴿مَا هِيَ﴾	١٠	٩٤٤
سورة الناس		
﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾	١	٨٤٧

فهرس الأحادیث والآثار

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة

الحديث

..... (أرحموا ملفجيككم) ٣٠٢

..... (أمتي لا تجتمع على ضلالة) ٥٥

..... (إن الله أنزل هذا القرآن فجعله عربياً) خطاب عمر لابن مسعود رضي الله عنهما ٦٦١

..... (إنَّ بَشْراً قد اطلع اليمن) ٥٤٦

..... (أن قوماً وردوا عليه فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: بنو غَيَّان...) ١٩٠، ٤٣

١٩٣

..... (إنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً...) ٥٤٠، ٣٣٦

..... (أنهاكم عن قيل وقال) ١١٣

..... (دعوا الحبشة ما ودعوكم) ٥٤٠

..... (كنيف مليء علماً) قول عمر ٤٩٣

..... (مرَّ بِنَا يُهَادِي بَيْنَ اثْنَيْنِ) ٢٥٧، ٤٤

..... (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) ٣١٨

..... (نِعِمَّا بِالْمَالِ الصَّالِحِ) ٧٩٢

..... (واستتار البدر) ٢٥٦

فهرس أمثال العرب وأقوالهم

فهرس أمثال العرب وأقوالهم

٣٢٥	أَحْتَنَكَ الْجَرَادُ مَا عَلَى الْأَرْضِ
٣٢٤	أَحْنَكَ الْبَعِيرَيْنِ
٣٢٥	أَحْنَكَ الشَّائِئَيْنِ
٣١٩	اسْمَعْ جَفَجَعَةً وَلَا أَرَى طِخْنًا
٣٣١	أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ
٥٥٣	أَغْدَّ الْبَعِيرُ
٣٢٦	أَفْلَسَ مِنْ إِبْنِ الْمَذْلَقِ
٣٣١	أَكْسَى مِنْ بَصَلَةٍ
٨٦٧	الْتَقَتْ جَلَقَتَا الْبَطَانِ
٥٨٤	أَنَا عَلَى أَوْفَازٍ
٣	تَزَيَّيْتَ وَأَنْتَ حِصْرِمٌ
١٥١	تَفَرَّقُوا عِبَادِيْدَ شِمَاطِيْطٍ
٥٥٣، ٥٥٢	سَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَبْخَلْنَاكُمْ
٦٦٣	ذَهَبُوا شَذَرَ مَذَرَ
٥٤٥	رَحْبَتَكَ الدَّارُ
٥٠٢	عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَةً
٧١٧، ٧٩	قَطَعَ اللَّهُ أَدْيَهُ
٦١٦، ٥٢١	لَا أَكْلُمَكَ حَيْرَى دَهْرٍ
٥٥٢	لَقَدْ قَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجَبْنَاكُمْ
٤٨٧، ٤٥	وَلَدُكَ مَنْ أَدْمَى عَقْبَيْكَ
٥٥٣	هَاجِنَاكُمْ فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ
٣٣١	هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيْكَ
٢٢٦	هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدِّيْنَارِ
٥٠، ٤٥	هُوَ بَلِيٌّ سَفَرٍ
٥٠٢	يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيَذُمُّ
٩٧	يَوْمَ رَاحَ

فهرس الأشعار والأرجاز

فهرس القوافي

الصفحة	قائله	بحره	آخره	أول البيت
		(أ)		
٦٠٣	أبو النجم	الرجز	وَأَرْمِدَائِهِ	لَمْ يَتَّقِ...
٧٧٣	عدي بن الرّعاء	الخفيف	الْأَحْيَاءِ	لَيْسَ مَنْ مَاتَ...
		(ب)		
٨٨٤	—	الرّمل	النَّصَبُ	لَيْسَ بَيْنَ الْحَيِّ...
		(ب)		
٧١	زيد بن كثوة	البسيط	قَدَوْتَنَا	وَلَّى نَعَامُ...
٧٨٤	جرير	الوافر	كِلاَبَا	فَغَضَّ الطَّرْفَ...
		(ب)		
٨٣٨	—	الطويل	رَقُوبُ	يَقُولُونَ جَهْلًا...
٣٧٥	مختلف فيه قائله	من البسيط	الشَّيْبُ	مِنَّا الَّذِي...
٧١١	دكين	الرجز	مَلْبِيَّةُ	رَأَكِدَةً...
		(ت)		
٥٩١	رؤبة	الرجز	فَاشْتَرَيْتُ	لَيْتَ...
		(ت)		
٦٥٧	جعيشنة البكائي	الطويل	شَيْرَاتِ	إِذَا لَمْ يَكُنْ...
٧١٠	كثير عزة	الطويل	دَمَامَتِ	وَلِلْأَرْضِ أَمَّا...
٨٢٦	عبيدا لله بن قيس الرقيات/سراقة البارقي	الوافر	بِالْتَرَهَاتِ	أُرِي عَيْنِي...
		(ج)		
٦٥٤	—	الرجز	يَأْتِيكَ بَجْ	يَا رَبَّ...

الصفحة	قائله	بحره	آخره	أول البيت
		(ج)		
٦٥٦	رؤبه بن العجاج	الرجز	وَأَمْسَحَا	حَتَّى إِذَا مَا ...
		(ج)		
٦١١، ٧٨، ٣٠	-	الرجز	كالمزج	هَلْ تَعْرِفُ ...
٦٥٤	-	الرجز	بالعشج	نَحَالِي عُوَيْفٌ ...
٦٥٤	-	الرجز	والصيصج	وَبَالْغَدَاةَ ...
		(ح)		
٣٩٣	شاهر من هذيل	الطويل	سُبُوْحُ	أَخُو بِيضَاتٍ ...
		(د)		
٧٩٢	ابن دريد	الطويل	عَمِيدُهَا	إِذَا مَا رَأَتْ ...
١١٥	أوس بن حجر	الكامل	عَبْدُ	أَنِّي لُبْنَى ...
٩١١	-	الرجز	رَشْدُهُ	مَنْ يَأْتِمِرُ ...
		(د)		
٥٧٨ و ١٥٠	الأخطل	الطويل	بَرْدَادٍ	وَمَا كُلُّ مُتَبَاعٍ ...
٦٣٠	كثير عزة	الطويل	أَوْ غَدٍ	وَكُلُّ خَلِيلٍ ...
٤٣٤	للقطامي	البسيط	غَيْرِ صُدَادٍ	أَبْصَارُهُنَّ ...
٢٩٠	النابعة الذبياني	البسيط	فِي الْبَلَدِ	هَآ إِنِّ تَا عِذْرَةٍ ...
٨٤٩	المتقّب العبيدي	السريع	المُوَيْدِ	يُنْبِي بِحَالِي ...
٤٠٧	الأعشى	المتقارب	أَرْنَادِهَا	وُجِدَتْ إِذَا ...
		(ر)		
٤١٢، ١٣١	لطرفه	الطويل	وَشُقْرُ	أَيُّهَا الْفَتَيَانُ ...
٤١٨	نعدي بن زيد، وقيل للعجاج	الكامل	سُورُ	عَنْ مُبْرِقَاتٍ
٢٧٦	عدي بن زيد	الرمل	وَأَنْتِظَارُ	أَبْلَغُ النُّعْمَانِ ...

الصفحة	قائله	بحره	آخره	أول البيت
١٣٧	طرفة	الرّمل	وَصُرَّ	فَقِدَاءُ لُبْنَى قَيْسٍ...
١٣٧	طرفة	الرّمل	المُبَرَّ	مَا أَقَلْتُ...
(ر)				
٨٨٥	مورج التغلي	مجزوء الكامل	غُرَا	الْمُطْعِمِينَ...
٧٢٣	العجاج	الرّجز	الصَّوَارَا	يَخْلِطُنَ...
٢٣٦	الأعشى	المتقارب	وَصَارَا	وَمَا أَثِيلِي...
(رِ)				
٤٨٧	-	الطويل	حِمَارِ	فَلَيْتَ زِيَادًا...
٦٨٦	لأبي جندب الهذلي	الطويل	مِثْرَرِي	وَكُنْتُ إِذَا...
٧٦٠	الأسود بن يعفر	الطويل	مِنْقَرٍ	لَعَمْرِكَ مَا أَدْرِي...
٥٤٠	لا أعرف قائله	الطويل	السُّمَرِ	وَتَمَّ وَدَعْنَا...
٣٠٨، ٤٥	للأخطل	البسيط	بِسَّارِ	وَشَارِبِ مُرِيحٍ...
٧١٦	باهلة بن أعصر	الكامل	الأعصُرِ	أَبْنِيَّ إِنَّ أَبَاكَ...
٥٢٠	عبيدا لله بن قيس الرقيات	الكامل	الذِّكْرِ	بَكِّي بَعَيْنِكَ...
(سُ)				
٨٦٣، ٧٦٧	أبو زيد	الوافر	شَوْسُ	خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ...
(غ)				
٦٦٩، ٣٧٨	لمنظور بن مرثد الأسدي	الرجز	فَالطَّحَجِ	لَمَّا رَأَى...
(غ)				
٥٣٧، ٧٨	لأبي الأسود، وقيل لأنس ابن زنيم الليثي	الرمل	وَدَعَا	لَيْتَ شِعْرِي...
(غ)				
٨٥٧-٨٥٦	الفرزدق	الكامل	الْمَرْتَعِ	رَأَحَتْ بِمَسْلَمَةٍ...
٩١٢	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	مَصْرَعُ	سَبَقُوا هَوِيَّ...

الصفحة	قائله	بحره	آخره	أول البيت
١٦٨	-	الكامل (ع)	وَقَّعُ	أَرْحَمَ أَصْبَيْتِي ...
٩٠٣	أنس بن عباس، وقيل لآخرين	السريع (ف)	الرَّاقِعِ	لَا نَسَبَ الْيَوْمَ ...
٧٧٥	عمرو بن امريء القيس/قيس بن الخطيم	المنسرح (ق)	نَطَفُ	الْحَافِظُ عَوْرَةَ ...
٨٩٥	-	الرجز	إِفْتِرَاقُ	يَا نَفْسُ صَبْرًا ...
٧١٢	رؤبة	الرجز (ق)	المُشْتَقُّ	يَا دَارَ مِي ...
٧	الشريف الرضي	الطويل (ك)	بِالْمَنَاطِقِ	لِتَبْكُ أَبَا الْفَتْحِ ...
٧٣٦، ٦٧	-	الكامل	الدَّيْكَ	تَلِدُ غُلَامًا ...
١٦٨	قُطَيْبَةُ بِنْتُ بَشَرٍ	الرجز (ل)	وَلَا مَذَكِّي	جَرَبَةٌ ...
٤٩٢	أوس بن حجر	الطويل (ل)	وَتَعْمَلَا	فَوَيْقَ جَبِيلٍ ...
٤٩٢	للبيد	الطويل	الْأَنَامِلُ	وَكُلُّ أَنَاسٍ ...
٨٩٥	جميل بشينة	الطويل	جُمْلُ	أَلَا لَا أَرَى ...
٣٩٠	لأبي الطيّب	الطويل (ل)	وَطَبُولُ	إِذَا كَانَ بَعْضُ ...
٩٠٣	ليبد	الكامل	جِعَالِ	وَلَا يُبَادِرُ ...
٧٦٦	أبو كبير هذلي	الكامل	بِهَيْضَلِ	أَزْهَيْرُ إِنْ يَشِيبُ ...

أول البيت	آخره	بحره	قائله	الصفحة
كَأَنَّ أَذْنَابَهُنَّ...	الأَجَلِ	الرّجز	-	٦٥٥
بِإِزِلٍ وَجِنَاءٍ...	الْكُلْكُلُ	الرّجز	منظور بن مرشد الأسدي	٩١٨
		(م)		
لَا تُفْسِدُوا...	أَيَّمَا لَكُمْ	الرّجز	سعد بن قرط/ الأصوص	٦٧٤، ٦٨
		(م)		
لَنَا الْجَفَنَاتُ...	دَمَا	الطويل	حسان بن ثابت	٣٩٩، ٧٩
		(م)		
وَإِنْ أَنَا...	وَلَا حَرَمُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٥٤٢
فَهُمُ بَطَأَتْهُمْ...	الحُكَّامُ	الكامل	-	٨٧٦، ١٠٢
		(م)		
فَلَنْ تَسْتَطِيعُوا...	دَائِمِ	الطويل	للفرزديق	٣٦٣
		(ن)		
فَمَا وَجَدَتْ...	وَأَحْمَرِينَا	الوافر	لحكيم بن الأعور الكلبي	٣٧٦
إِنَّ الْمَنَاءَ...	الْأَمِينَا	بجزوء الكامل	ذي جدن الحميري	٨٤٦
بِاسْمِ الْإِلَهِ...	شَقِينَا	الرّجز	عبد الله بن رواحة	٨٦٠
فَلَمَّا بَيَّنَّ...	بِالْأَيْنَا	المتقارب	لزياد بن واصل السلمي	٣٧٩
		(ن)		
وَلَسْتُ بِكُنْتِي...	وَعَاَجُنُ	الطويل	-	٥١٤
بُثَيْنَ الزَّمِي...	أَيَّ مَعُونُ	الطويل	جميل بثينة	٢٧٦
إِذَا جَاوَزَ...	قَمِينُ	الطويل	قيس بن الخطيم/ جميل بثينة	٩٠٣
مَا يُحْسِنُ...	كَمَا نَحْنُ	الكامل	ابن المعتز	١٩٣، ٤٤
		(ن)		
وَكُلُّ رَفِيقِي...	أَخَوَانِ	الطويل	للفرزديق	٣٥٧

الصفحة	قائله	بحره	آخره	أول البيت
٣٥٧	لعمرو بن العداء الكلبي	البيسط	جَمَالَيْنِ	لَأَصْبَحَ الْقَوْمُ...
٧٥٨	-	الوافر	وَلَا لَوَانِي	فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ...
٩٠٦	المثقب العبدى	الوافر	يَتَغَيَّنِي	أَلْخَيْرَ الَّذِي...
٨٢٣	ليبد	الكامل	السُّوبَانِ	دَرَسَ الْمَنَاءَ...
٣٩٢	لعروة بن حزام العذري	الطويل	يَدَانِ	وَحُمِّلْتُ...
(ي)				
٤٦٠	-	الطويل	أَشْتِيهِ	أَلَا لَيْتَ...
٢٥٠	-	الرجز	صَبِيًّا	فَهِيَ تُنَزِّي...
٤٧٢	أحيحة بن الجلاح	الرجز	عَادِيَا	بُنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ...
(يُ)				
٧٥٣	-	الكامل	فُتْعِي	وَكَاثِنَهَا بَيْنَ النِّسَاءِ...

أنصاف الأبيات وأجزائها

الصفحة	قائله	بحره	شطر البيت
٤٦٠	زهير بن أبي سلمى	الطويل	أَثَافِي سُفْعاً فِي مُعَرَّسٍ مِرْجَلٍ
٧٠٩	كثير	الطويل	إِذَا مَا الْعَوَالِي بِالْعَبِيطِ اخْمَأَرَتْ
٧٠٣	الكميت	المنسرح	أَسْهُمُهَا الصَّائِدَاتُ وَالصَّيْبُ
٧٣٦	عبد يغوث بن وقاص الحارثي	الطويل	أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيّاً عَلَيْهِ وَعَادِيّاً
٣٣٦	لرؤبة	الرجز	بِلَالٍ خَيْرُ النَّاسِ وَأَبْنُ الْأَخِيرِ
٩١٥	سور الذئب	الرجز	بَلْ جَوَزَتْ يَهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحْفَتِ
٦٥٤	-	الرجز	تَحَسُّبُهُ يَبْنِ الْأَكَامِ شِيرَةَ
٧٩٦	أبو النجم	الرجز	تَدَافِعَ الشَّيْبِ وَلَمْ يَقْتَتِلْ
٨٥٠	المرار الفقعسي/عمرو بن أبي ربيعة	الطويل	صَدَدَتْ فَاطُوتُ الصَّدُودِ
٩١٨	رؤبة	الرجز	ضَخَمًا يُجِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمًا
٦٠٢	لأبي الجراح	الطويل	فَأَوْلِذِكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتَهَا
٦٩٣	-	الكامل	فَكَأَنَّهَا تَفَاحَةٌ مُطْيُوبَةٌ
٤٥٨	لدلم أبي زغيب	الرجز	فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلَّ لَيْلَاهُ
٨٧٥، ٨٧١، ٦٧	-	السريع	قُلْنَا هَا قِيبِي قَالَتْ لَنَا قَافُ
٧٩٧	الشمّاح/ جليح	الرجز	لَا حِطَبَ الْقَوْمَ وَلَا الْقَوْمَ سَقَى
٧١٠	جرير	الوافر	لِحُبِّ الْمُؤَقِدَانِ إِلَى مُوسَى
٤٧٦	لمنظور بن مرثد	الرجز	مُثْلُ الْقَتَالَى فِي الْهَشِيمِ الْبَالِي

الصفحة	قائله	بحره	شطر البيت
٦٢٣	لأبي ذؤيب	الوافر	وَأَمْسِلْهُ مَذَامِعَهَا خَلِيفُ
١٤٨	-	الطويل	وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ
٦٧٠، ٥١	جندل بن المثنى الطهوي	الرجز	وَكَحْلُ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ
٨٠٧، ٧٩٨	رؤبة	الرجز	وَمَسِيحِهِ مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ

فهرس الأبنية والصيغ

فهرس الأبنية والصيغ

فَعْلٌ.....	٥٧، ٦٢، ٦٦، ٦٨، ٩٨، ٩٩، ١١٩، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٨، ١٥٣، ٢٢١،
.....	٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٨، ٣٢١، ٣٤١، ٣٩٣، ٣٩٧، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩،
.....	٤١٢، ٤١٧، ٤٢٤، ٤٢٩، ٤٤٧، ٤٧٢، ٦٠٠،
فَعْلَةٌ.....	٢٨٥، ٢٨٧، ٣٩١، ٣٩٤، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤١٢، ٤٢٢، ٤٢٤، ٦٠٠، ٧٣٨،
فُعْلٌ.....	١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٤٧، ٢١١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٣٩٧، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤،
.....	٤٢٢، ٤٤٨،
فُعْلَةٌ.....	٢٢٥، ٣٢٠، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣٥،
فِعْلٌ.....	٤٢، ٨٣، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١٣٩، ١٤١، ١٤٦، ١٤٧، ٣١٩، ٣٤١، ٣٩٧،
.....	٤٠٦، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٦٧٧،
فِعْلَةٌ.....	٢٨٥، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٢٦،
فَعْلٌ.....	١٥١، ١٥٣، ٢٠٤، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٧٢،
.....	٣١٨، ٣٢٨، ٣٤٢، ٣٤١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٤٠٦، ٤١٤، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٤٦، ٤٤٧،
.....	٦٠٠، ٧٥٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٨٤٦، ٨٤٥،
فَعْلٌ.....	٣٤٣، ٥٤٣، ٥٤٥، ٥٤٧، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٤،
فَعْلَةٌ.....	٢٣٢، ٣٩٢، ٤١٧، ٤٢٥، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٧٩، ٥٧٣، ٥٩٩، ٧٥٤،
فَلَعٌ وَفَلَعَةٌ.....	٦٠١،
فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ.....	١٤٦، ١٤٨، ٢٢٩، ٤٠٦، ٤٤٦، ٦٠١،
فَعْلٌ.....	٣٠١، ٣٢٨، ٣٤١، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٧٠،
فَعْلٌ.....	٩٧، ١١٢، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٥، ١٤٦، ١٥١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٩، ٣٠٤،
.....	٣٠٥، ٣٠٦، ٣٤٢، ٤٠٦، ٤١٧، ٤٤٠، ٦٠١، ٧٥٢، ٧٨١،

٥٤٧،٥٤٥،٥٤٤،٣٤٥،٣٤١،٣٤٠،٣٣٢،٣٢٧،٣١٠،٣٠١،٢٤٢	فُعِلَ
٦٨٧،٥٧٠،٥٦٨،٥٦٦	
٧٨٢،٤٢٣،٣٢١،٤١٧،٤٠٦	فُعِلَ
٤٧٩،٤٣٧،٣٢٠،٣٠٥،١٧٧	فُعِلَ
٤٠٦،٣٤٣،٣٤٣،٣٤٢،٢١١،١٣٢،١٣١،١١٩،١١٨،١١٧،٨٣،٦٨	فُعِلَ
٧٨٢،٤٨٢،٤٧٩،٤٢٢،٤٢٠،٤١٩،٤١٨،٤١٧،٤١٦،٤١٥	
٨٣٥،٤١٣،١٢٠	فُعِلَ
٩١٠،١٢٦،١٢٣،١٢٠،٤٧	فُعِلَ
٧٨٢،٤٠٦،١٤٧،١٣٩،١٢٧	فُعِلَ
٢٥٣	فُعِلَ
٨٥٠،٧٣٢،٦٨٧،٦٠٩،٥٥٥،٢٥٢،٢٥٠،٢٤٩	فُعِلَ
٤٣٨،٤٣٥،٤٣٤،٤٣٣،١٦٧،١٦٦،١٦٥،٢٩	فُعِلَ
١٦٩،١٦٨،٣٨	فُعِلَ وَفَعَّلَ
١٦١	فُعِلَ
٤١١،٣٧٦،٣٧٤،٣٦٣،٣٤٣،٣٤٢،٣٤٠،٣٣٤،٣٣٣،٣٢٦،٣٢٤	أَفْعِلَ
٧٥٠،٦٤١،٤٥٠،٤٤٧،٤٤٠،٤٢٦،٤٢٢	
٣٢٨،٣٢٧،٣٢٦،٣١٧،٣١٠،٣٠٢،٢٥٣،٢٥٢،٢٥١،٢٣٩،٢٣٨،٩٥	أَفْعِلَ
٩٣٤،٨٥٤،٨٥٣،٧٣٣،٥٥٧،٥٥٤،٥٥٠،٣٣٢	
٦٤١،٤٧٧،٤٠٩،٤٠٧،٤٠٥،٥٧	أَفْعِلَ
٦٤١	أَفْعِلَ
٦٢٤،٤٧٧	أَفْعِلَ

٦٤١،٦٠٤،٦٠٣.....	إِفْعَلْ
٣٥٣،٣٥٢،٣٥٠،٣٤٨،٣٤٧،٣٤٦،٢٧٩،٢٧٣،٢٧٢.....	مَفْعَلٌ وَمَفْعَلَةٌ
٦٨٩،٦٨٥،٣٤٦،٢٧٨،٢٧٧،٢٧٦،٦٥.....	مَفْعَلٌ وَمَفْعَلَةٌ
٧٢٤،٦٢٣،٣٥٠،٣٤٨،٣٤٧،٣٤٦،٤٧٣.....	مَفْعِلٌ
٣٠٢.....	مُفْعَلٌ
٤٤٣،٣٠٢.....	مُفْعِلٌ
٧٠٥.....	مُفْعِلَةٌ
٦٨٨،٣٠٥.....	مِفْعَلٌ
٣١٥.....	مِفْعَلٌ
٨٠٥،٥٧٤،٥٧٣،٥٧٠،٥٦٧،٣٤٥.....	يَفْعَلٌ
٦١٠،٦٠٩،٦٠٨.....	تَفْعَلَةٌ
٩٠١،٨٤٢،٨٠٥،٥٧٧،٥٧٦،٥٧٢،٥٧١،٥٧٠،٢٢٢،٢٢١،٥٧،٤٨.....	يَفْعُلٌ
٥٧٧،٥٧٦،٥٧٥،٥٧٤،٥٧٣،٥٧٢،٥٧١،٥٧٠،٣٢٧،٢٢٢،٥٧،٤٩.....	يَفْعِلٌ
٧٥٦،٥٧٨.....	
٦١٠،٦٠٩،٦٠٨،٦٠٧،٢٥١،٢٥٠،٢٤٩.....	تَفْعِلَةٌ
٢٥١.....	يُفْعَلٌ
٦٦٨.....	تِفْعَلٌ
٨٥٣،٨٥٢،٥٥٧،٥٥٥،٢٥٨.....	فَاعِلٌ
٢٩٩،٢٩٨،٢٩٧،٢٥٢،٢٤٧،٢٤٦،١٧٩،١٦٧،١٦٠،٩٩،٩٧،٦٣.....	فَاعِلٌ
٤٤٠،٤٣٧،٤٣٤،٤٢٩،٤٢٦،٤١٧،٣٤٢،٣٢٩،٣٢٠،٣١٩،٣١٦،٣٠٢،٣٠١.....	
٧٠٩،٦٨٧،٦٢٩،٥٩١،٤٧٢،٤٤٧،٤٤٤.....	

٦٠٠،٥٢٦،٣٠٥،٦٩	فَاعِلَةٌ
٦٣٤	عَالِف
٧٣٢،٦٠٧،١٦١،٣٧	فُوعِلْ وفُوعِلَةٌ
٧٣٢،٧٠٧،٦٣٧،٦٢٢،٦٢١،٦٢٠،٤٩٣،١٨٣،١٧٨،١٦١،٧٤	فُعِلْ وفُعِلَات
٧٣١،٨٩	فُعِلْ
٢٣٧،٢٣٦	فُعِلْ
٧٣٤،٧١٩،٧١٧،٤٤٠،٣٤٣،٣٠٢،١٨٠،١٧٩،١٧٨،١٧٧،١٧٦	فُعِلْ
٤٤٦،٤١٦،٣٠٢	فَعَال
٣٨٧	فَعَال
٤٢٨،٤١٧،٤١٦،٣٤٢،٣٠٥،٢٣١،٢٢٨،٢٢٧،٢٢٦،١٩٥،٩٥،٨٤	فُعَال
٥٢٧،٤٤٧،٤٤٦،٤٤٤،٤٢٩	
٤٢٦،٤٢٥،٣٢٤،٤١٦،٢٥٩،٢٥٨،٢٥٢،٢٢٨،٢٢٧،٢٢٦،١٦١	فِعَال
٥٢٧،٤٥٨،٤٤٦	
٢٢٨،٢٢٦،٢٢٣	فِعَالَةٌ
١٦١	فُعُول
٣١٩،٣٠٦،٣٠٥،٣٠٤،٣٠٢،٣٣٧،٣٣٦،٣٣٥،٢٣٣،١٧٩،١١٩،٩٥،٧٣	فُعُول
٦٨٥،٤٤٧،٤٢٦،٤١٦،٤١٥،٤١٢،٤٠٦،٣٤٢،٣٤١،٣٠٥،٦٦	فُعُولَةٌ
٢٢٩،٢٢٨،٢٢٥،٢٢٤،٢٢٣	فُعُول
٢٣١،٢٢٨،٢٢٦،١٧٩،١٧٨،١٧٧،١٥٢،١١٩،١٠٥،٧٥،٦٣	فُعِيلْ وفُعِيلَةٌ
٤٤٣،٤٣٩،٤٢٥،٤١٩،٤١٣،٣٤١،٣١٩،٣٠٦،٣٠٥،٣٠٤،٣٠٢،٢٣٢	
٧٠٥،٦٢٦،٦٢٥،٦٢٤،٦٢٣،٥٣٠،٥٠٨،٥٠٧،٤٤٧،٤٤٤	

٥٠١،٤٩١	فُعِيل
٦٠٥،٦٠٤،٦٠٣	فُعِيل
٧١٩،٤٤١،٤٤٠،٤٣٩،٤٢٦،٣٨٩،٣٧٥،٢٣٩،١٧٩،٦٣،٥٧	فَعْلَى
٧٤٧،٧٤٦،٧٤٤	
٧٤٥،٤٢٢،٣٣٤،٢٣٩،٢٣٨،٢٠١،٢٠٠،١٩٩،٧٧	فَعْلَى
٦٠٥،٦٠٣	فُعْلَى
٦٢٢،٦٢١،٦٢٠،٩٧،٧٤	فَعْلَن
٦٥٠	فَعْلُوة
٤٣٥،٣٠٩،٣٠٨،٣٠٦،٣٠٥،٣٠٤،١٨٢،١٨١،٧٧	فَعَال وفَعَّالَات
٤٣٥،٤٣٤،٤٣٣،١٩٤،١٩٢،١٩١،١٩٠،٦٨،٦٢،٣٢	فَعَال
٧٢٩،٦٧٧،٦٧٦،٢٥٢،٢٥١،١٩١،٧٢،٥٠	فَعَال
٦١٨،٦١٧،١٨٦،١٨٤،٧٥	فُعُول وفُعُولَة
٦١٦،٦١٥،١٨٥	فُعُول وفُعُولَة
٦١٨،٦١٧،٣٠٥،٣٠٤،١٨٩،١٨٨،١٨٧،٨٣،٧٠،٣٨	فَعَّيْل وفَعَّيْلَة
٦١٧	فَعَّيْلَة
٦١٦،٦١٣	فَعَّيْل وفَعَّيْلَة
٩٠٠،٧٦٤،٥٥٩،٥٥٦،٢٦٢،٢٥١،٩٨	تَفَعَّل
١٠٧	يُفَعَّل
٦٨٧،٥٦٢،٦١	إِفْعَلَّ
٢٨	مِفْعَلَّ
٤٧٧	أَفَاعِل

٦٣٣,٥١٧,٤٧٧,٤٠٩,٤٠٨,٤٠٧,٤٠٥	أَفْعَال
٦٣٣	أَفْعَاء
٢٥٤,٢٥٣,٢٥٢,٩٥	إَفْعَال
٤٦٤,٤٦٢	أَفْعُولَة
١٧٥,١٧٤,١٧٢,١٧١	أَفْعِيل
٤٦٤	أَفْعِيل
٤٥٦,٤٥٥,٤٥٠	مَفَاعِل
٤٧٩,٤٤٣,٢٥٩,٢٥٨,٢٥٧	مُفَاعَلَة
٣١٥,٣١٤,٢٨٢,٢٨١,٢٨٠,٢٤٧,٢٤٦,١٧٩,١٦٠,١١٩,٦٥	مَفْعُول
٦٩٠,٦٨٩,٦٢٥,٥٩١,٥٣٠,٤٤٠,٤٣٩,٣٢٠,٣١٩,٣١٨,٣١٧,٣١٦	
٧٣٨,٧٣٧	
٨٠٥	يَفْتَعَل
٩٠٠,٧٦٤,٥٥٦,٥٥٩,٢٦٢,٢٦١	يَفْتَعِل
٦٣٧,٦٣٦,٢٦١,٣٦	تَفَاعُل
٢٥٢,٢٤٩	تَفْعِيل
٧٩٧	يَفْطَعِل
٨٩	تَفْعِل
٧٩٧	تَفْتَعِل
٤٩١	مُفْعِيل
٩٠٢,٨٩٩,٨٠٣,٨٠٠,١٦٠	إَفْتَعَل
٣٠٦,٣٠٥,٣٠٤	مِفْعَال وَمِفْعَالَة

٣٠٥	مِفْعِيل
٩٠٢، ٨٩٩، ٨٢٦	اِنْفَعَلَ
٦٥١، ٦٥٠	فَاعُول
٧٣٤	فَوْعَال
٦٧٦	فِرْعَال
٦٢٩، ٤٥٦	فَوَاعِل
٦٧٦	فَيْعَال
٧٣٢، ٧٢٩	فِيْعَال
٧١٩، ٦٣١، ١٩٧	فَعَالِي
٢٠١، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥	فُعَالِي
٤٦٠	فَعَائِل
٦٣٠	فَيَالِع
٨٩٧	فُعُولِن
٧٣٢	فِعْوَال
٦٤٢	فَعْنَلِي
١٩٤	فَعْلَال
٢٧٦، ٢٥٣	فَعْلَال
٧٥٠، ٦٣٣، ٤٥١، ٤٥٠، ٤١٢، ٤١١، ٣٨٩، ٣٧٧، ٣٧٦، ٣٧٤	فَعْلَاءَ
٦٦٣	لِفَعَاء
٤٤٣	فُعْلَاءَ
٦٥٠	فَعْلَوَة

٦١٧	فَعُولَةٌ
٦١٩، ٦١٥	فُعُولَةٌ
٢٤٤	فَعُولَت
٦٥١، ٦٣٠	فَلَعُولَت
٦١٧	فُعْلِيَّة
١٨٩	فُعْلِيلٌ وَفُعْلِيلَةٌ
٦١٩، ٦١٤	فُعْلِيَّة
٦٢٦، ٤٧٤، ٤٤٠، ٤٢٦، ٣٨٩، ٣٧٤، ٣٤٠، ٢٠٤	فَعْلَان
٦٢٦، ٦٢٤، ٤٤٨، ٤٤٧، ٤٤٥، ٤٢٦، ١٩٢، ٦٩، ٦٢، ٣٢	فَعْلَان
٤٤٨، ٤٤٦، ٤٤٥، ٤٠٦، ٢٠٧	فَعْلَان
٢٤١، ٢٢٧، ٢٠٥، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٨	فَعْلَان
٢٠٦	فَعْلَان
٢١١، ٢٠٩	فَعْلَان
٩٢٢	أَفْعَلَّ
٨٩٩، ٥٦٢، ٥٦١، ٦١	إِفْعَالٌ
٤٧٧، ٤٦٤، ٤٦١	أَفَاعِيلٌ
٨٩٩	أَفْعُولٌ
٤٥٢	تَفَاعِيلٌ
٤٧٩، ٤٥٦، ٤٥٥، ٤٥٢	مَفَاعِيلٌ
٨٢٦	اِنْفَعَالٌ
٨٩٧	مُتَفَاعِلُنْ

٨٩٩،٥٦١،١٦٠	اسْتَفْعَلَ
٢٥٨	اِفْتَعَلَ
٨٩٩،٥٦٢	اَفْعَوْعَلَ
١٧٧	فَعِيلَوْلَةٌ
٥٠١،٤٩١	فُعْيِعِيلٌ
٦١٢،٦١١،١٠٦،١٠٠،٧٣،٦٩	فَعْلَيْلٌ
٥٦٦،٢٦٢	تَفَعَّلَ
٩٠٠	اَفْعَلَّ
٩٠٠	اَفْعَنَلَّ
٩٠٠	اَفْعَنَلَى

فهرس اللغة

(أ)

(أ ب د): إبد: ١٢٨

(أ ب ط): تأبط: ٥١٣، تأبطي: ٥١٣

(أ ب ل): إبل: ١٢٣، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٩، ٤٠٦، آبال: ٤٠٦، أييلي: ٢٣٦.

(أ ب و): أب أين وأبون: ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١.

(أ ب ي): أبي: ٥٦٥، أبيت تبي: ٥٦٥، يأبي تبي يثبي: ٥٦٧.

(أ ت ي): أتيته إتيانة: ٢٨٧، المأتى: ٣٤٦.

(أ ج د): أجُد: ١١٧.

(أ ج ر): آجر: ٢٨٠.

(أ خ ذ): أخذ: ٣٣١، أخذته أخذة: ٩٤٢، أخيد: ٢٠٢، ٢٤١.

(أ خ و): أخت: ٦٤٤.

(أ د ر): آدر: ٤١١.

(أ د ر س): إدراس وإدراسين: ٦٨.

(أ ذ ن): أذن: ٥٤٤.

(أ س د): أسد وأسد: ١٣٥، ٤١١، ٤١٣، ٤٨٧، ٤٨٩.

(أ س ر): إسرائيل: ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤.

(أ س س): أس وأساس: ٤٠٥.

(أ ط ل): إطل: ١٢٧.

(أ ف ف): أف: ٧٦٦.

(أ ف ق): أفق وأفق: ٣٤٣.

(أ ك ل): أكلت أكلة: ٢٨٥، أكل: ٢٩٨، إكلة: ٢٨٩، ٥٣٠، أكيل: ٥٣٠،
مأكول: ٥٣٠.

(أ ك م): أكمة وأكم: ٤٨٢، ٤٧٦.

(أ ل ك): مألكة: ٢٧٦.

(أ ل م): آلم: ٣٠٩.

(أ ل هـ): إله: ٨٤٤.

(أ ل ي): آلى: ٤١٢، ٤٥٠.

(أ م م): أمي: ٣٤، ٨٢، ٨٧، ٨٨، ٥١٥، ٥١٦، أمي: ٥١٦.

(أ ن ث): أنثى: ١٩٩.

(أ ن س): أنس واستأنس: ٥٦١، وأناس وناس: ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، إنسان:
٤٢٨، ٢٥٦.

(أ ن ف): أنف وأناف: ٤٠٨.

(أ هـ ل): أهل وأهالي: ٣٢، ٦٢، ٩٥، ٤٥٨، ٤٥٩، أهلون: ٤٥٩.

(أ و ب): أوبت: ٧٣٠، ٧٣٣، آيب: ٧٣١، إواباً: ٧٢٩، ٧٣٤، إياباً: ٧٢٠،
٧٣٤، ٧٣١.

(أ و د): يؤوده: ٨٤٢، ٨٤٣، يؤذه: ٨٤٢.

(أ و أ): آءة: ٩٥١.

(أ ي د): آيد وآيد: ٧٥، ٧٧، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، مؤيد ومؤيد:
٨٥٣.

(أ ي م): أيم: ٦٣، ٩٢، أيامي: ٦٣٠، ٦٣١.

(أ ي ي): آية: ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، إيا: ٥٩٩،
٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥.

(ب)

(ب أ س): بئس وبئس: ٤٢، ٢٩، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١٧٦، ١٨٠، بئس: ٣٢٩.
البؤسى: ٢٣٨.

(ب ت ل): تبئل يتبئل تبئلاً: ٢٥١.

(ب ح ث): بحثره: ٦٦٢.

(ب خ ل): بئخل: ٢٨٥.

(ب د أ): بدأ يبدأ: ٥٧٤.

(ب ذ ل): بذلان: ٢٠٦.

(ب ر أ): بُراء: ٤٢٩، ٤٣١.

(ب ر ر): بُرة وبر: ٤٩٧.

(ب ر ط ل): برطيل: ١٨٩.

(ب ر ق): برق: ٥١٣، ٣٥٩، برقي: ٥١٣.

(ب ر م): برمة وبرام: ٤٢٦.

(ب ر ن): برنية: ٦١٧.

(ب ر ه م): إبراهيم وبريه: ٥٠٢.

(ب ز ل): بازل وبزل: ٤١٣، ٤١٧.

(ب ش ر): بشر: ٢٢١، ٩١٠، بشرى: ١٩٩.

(ب ص ر): بصير: ٣٠٥، بصري: ١٧٨.

- (ب ط ح): بطحاء و بطحاوات: ٣٦٤.
- (ب ط خ): بطيحة: ٦١٧، بطّيح: ١٨٩، ١٨٧.
- (ب ط ر): مبيطر: ٣٩٣.
- (ب ع ث ر): بعثر: ٦٦٠، بعثرة: ٦٦٢.
- (ب ع ر): بعّر و بعّر: ١٥٦.
- (ب ع ل ب ك): بعليك: ٣٥٩.
- (ب غ ت): بغته: ٢٤، ١٦٨، بغتة: ١٦٨.
- (ب ق ق): بقاقة: ٣٠٥.
- (ب ق ي): بقي: ٢٤٠، ٧٥٥، بقوى: ٢٤٠، ٧٤٤.
- (ب ك ر): بكر: ٨٦٦، ٩٠٩، ٩١٩.
- (ب ل ز): يلز: ١٢٧، ١٢٨.
- (ب ل ص): يلص: ١٢٨.
- (ب ل ق): أبلق و بليق: ٥٠٢.
- (ب ل ل): بلّ: ٥٩٤.
- (ب ل و): بئو: ٧٤٠.
- (ب ل ي): بلي: ٧٤٠.
- (ب ن و): ابن وابنة: ٩٠٠، بنت: ٦٤٤.
- (ب ه ت): بهت: ٥٤٣.
- (ب ه م): بهمي: ١٩٩، ٢٠٠، بهيمات: ٣٨٨.
- (ب و ب): باب: ٤٩٤، ٩٣٢، ٩٥٠، بويب: ٤٩٤.
- (ب و ز): بأز: ٧١١، ٨٣٨.

(ب و س): ٨١٩.

(ب و ق): بوق وبوقات وأبواق: ٣٩٠.

(ب ي ت): بيت وأبيات: ٤٠٨، مبيت: ٣٤٧.

(ب ي ر): بير: ٤٢.

(ب ي ض): ييض: ٦٨٧، ييض: ٤١٢، يياض: ٣٣٣، ييضات: ٣٩٣، أياض:

٧١١، أياض: ٨٩٩، ٥٦٢، ٥٦١.

(ب ي ع): باع: ٣١٥، ٥٧٣، بُوع: ٥٩٠، يبيع: ٥٧٣، أباع: ٥٥٣، بيع: ٥٨٦،

٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٥، ٧٥٠، بائع: ٤٩٦، بويع: ٤٩٦، يّاع: ٩٢٨،

مبيع: ٣١٥، ٦٩٢، ٦٩٠، مبيوع: ٦٩٣.

(ب ي ن): بيان: ٩٢٨.

(التاء)

(ت أ م): تؤام: ١٩٥، ٤٢٨.

(ت ب ت): تابوت: ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، تابوه: ٦٤٩، ٦٥٠.

(ت ب ل): تأبل: ٨٣٨.

(ت ب ن): تبّان: ١٩٤.

(ت ر ك): ترك: ٥٣٧.

(ت ل ل): تليل وتلّل: ٤١٥.

(ت م ر): تمرّة: ١٤٥.

(ت م م): تميمي وتميمج: ٦٥٥.

(ت و ج): تاج وتيجان: ٤٤٦.

(ت ي ر): تيار: ٣٥، ١٨١.

(الشاء)

- (ث ر ي) : ثريا: ٣٦١ .
(ث ف أ) : ثُفَاء: ١٩٠ .
(ث ق ل) : اثاقل وثناقل: ٩٠٠ .
(ث ل ث) : ثلثان: ٢٠٦ .
(ث م ر) : ثَمرة وثُمُر: ١٤٦ ، ٣٩١ ، ٢٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ثُمَرات: ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ثُمَرات: ٤٧٦ .
(ث ن ي) : ثني وثُني: ٤١٣ ، ثناء: ١٩٥ ، ٤٢٩ ، الثنوى: ٧٤٤ ، ٧٤٥ .
(ث و ب) : ثوب وأثواب: ٤٠٦ ، ٨٦٦ ، مثوبة: ٣٠ ، ٦٨٩ .
(ث و ر) : ثار وثارات: ٤٧٦ .
(ث و م) : ثوم: ٦٥٣ .
(ث و ي) : المثوى: ٣٤٦ .
(ث ي ب) : ثيب: ١٧٧ .
(ث ي ي) : تاية: ٧٥٣ .

(ج)

- (ج أ ز) : جئر: ١١١
(ج ب أ) : جُبًّا: ١٦٥ ، ١٦٦ .
(ج ب ذ) : جبذ: ٦٢٩ .
(ج ب ر) : جبرته وأجبرت: ٥٥٤ ، وأجبر: ٣٠٨ ، جَبَّار: ٧٧ ، ١٨١ ، ٣٠٨ ، جبريل: ٥٢ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ٦١١ ، جبرئيل: ٥٢ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٠٦ ، ٨٢٢ ، ٦١٢ ، ٦١١ ، ٥٩٩ .

- (ج ب ل): جبل: ٤٠٦، ٤٢٥، ٤٩١، ٤٩٣، جبال: ٤٢٥، أجيال: ٤٠٦، جُبيل: ٤٩٣، ٤٩١.
- (ج ب ن): جُن: ٢٨٥.
- (ج ح ج): ججاج: ٤٥٦، ججاجه: ٥٢٨، ججاجيح: ٥٢٨، ٤٥٦.
- (ج د ث): جدث: ٢٩، ٣١، ٦٥٢.
- (ج د د): جُدُد: ٤١٥، ٤١٩، الجُدَاد: ٢٢٧.
- (ج د ر): جَيْدَر: ٦٦٤.
- (ج د ف): جدف: ٢٩، ٣١، ٦٥٢، أجذاف: ٦٥٢.
- (ج د ل): جدول: ١٦١، ٧٣٠، جُدِيل وجُدْيُول: ٧٣١.
- (ج ذ ب): جذب: ٦٢٩.
- (ج ذ ذ): الجُذَاذ: ٢٢٧.
- (ج ذ ر): جَيْدَر: ٦٦٤.
- (ج ذ ع): جذع: ٤٠٦، ٦٤٤، أجذاع: ٤٠٦.
- (ج ر ب): جرب ومجرب: ٣١٦.
- (ج ر ح): جريح: ٣١٩، ٤٤٠، جَرَّاح: ٣٠٤، جرحى: ٤٤٠.
- (ج ر د ح ل): جردحل: ٣٧، ٤٥٤، جرادح: ٤٥٤.
- (ج ر ل): جرَّال: ٣٠٩.
- (ج ر و): جروات: ٣٩٥.
- (ج ز ر): جزور ومجزور: ٣١٩.
- (ج ز ل): أجزل: ٣٠٩.
- (ج ع ف ر): جعفر: ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٣.

(ج ع ل): يجعل: ٩١٨.

(ج ف ل): جُفَل: ٤٢٩.

(ج ف ي): تجافى تجافياً: ٢٦٢.

(ج ل ب): جَلَبَ: ٣٦، ١٦١، ٢٦١، ٦٤٢، يُجَلِب: ٦٤٢، جَلَبَة: ٢٣٢.

(ج ل خ): جَلِخ: ١٢٧.

(ج ل د): جَلَد وجَلَدَى: ٤٤١.

(ج ل ذ): أَجْلَوذ أَجْلَوذاً: ٧٣١، ٧٢٩.

(ج ل س): جَلَس: ٥٥٦، ٥٧٠، يجلس: ٥٧٠، جالس بحالسة: ٢٥٧، جالسة:

٦٤٩، جَلِسَة: ٢٨٩، جلوساً: ٥٥٦.

(ج ل ف): جَلَف: ١١٢.

(ج ل ق): جَوَالِق: ٣٨٩.

(ج ل ل): جَلَّة وجُلِّل: ٤٢١، جُلَّى: ٢٣٩، جليلة وجللي: ٥٠٧.

(ج م د): جُمَد: ١١٧.

(ج م ع): جُمِعِه وجُمِع: ٤٢٢.

(ج م ل): جَمَل: ٤١٤، ٥٠٢، جُمَل وجُمَل: ٤١٤.

(ج ن ب): أَجْنِه جنوباً: ٢٢٥، جُنِب: ١١٧.

(ج ن ن): جُنَّ: ٣٣١، ٥٥١، أَجْنَه ومجنون: ٣١٧، جان وجنأ: ٤٣٥، جَان: ٧١١.

(ج ه ل): جَهَل: ٢٨٥، تجهل: ٥٥٩.

(ج و ب): أَجَاب إجابة: ٢٥٤.

(ج و د): جَوَاد وجياد: ٣٠٢، جُودِي: ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢.

(ج و ر): اجتوروا وتجاوزوا: ٧٥١.

(ج و ز): جاوزت وجُزئته: ٥٥٧، جَوَزات: ٣٩٣.

(ج ي أ): جاء: ٦٢٩.

(ج ي د): جيد وأجياذ: ٤٠٦.

(ج ي ر): جَيَّار: ٣٥، ١٨١.

(ح)

(ح ب ب): أحببته فهو محبوب: ٣١٧، أحب يُحِبُّ: ٥٦٧، محبب: ٦٨٥.

(ح ب ر): حَبِير: ١٢٧، ١٢٨، حَرِير: ٦١٧، حَبَارَى: ١٩٦.

(ح ب ط): حَبْنَطَى: ٤٥٣، وحَبائِط: ٤٥٣.

(ح ب ك): حَبَك: ٩٢، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٨.

(ح ب ل): حَبَلَى: ١٩٩، ٣٨٨، ٤٥١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩٤٣، ٩٥١، حَبَلَوْ: ٩١٢،

٩١٤، حَبَلِيَّات: ٣٨٨.

(ح ج ب): حَجاب: ٨٨١.

(ح ج ج): حَجَتَج وحَجَتِي: ٦٥٦.

(ح ج ر): حَجارة: ١٥٦، ٤٢٨، ٥٢٧، حَجرات: ٣٩٦.

(ح د ث): حَـدَث: ١١٤.

(ح د م): الحَـدْمَة: ٢٣٢.

(ح ذ ر): حَذَر: ١١٤، ١١٦.

(ح ر ج م): اَحْرَنْجَم: ٩٠٠.

(ح ر ش): حَرَش وأَحْرَش: ٣٤٢.

(ح ر ص): حَرَص وحَرِص: ٣٤٢.

(ح ر م): حَرَم: ٥٤٢.

- (ح ز ب ن): حيزبون: ٤٥٢.
- (ح ز ن): حزن: ٥٤٤، أحزنته ومحزون: ٣١٧.
- (ح ز و): حزوى: ٢٠٠.
- (ح س د): التحاسد: ٦٣٦، ٢٦١.
- (ح س ر): التحاسر: ٦٣٦، ٢٦١.
- (ح س س): أحسست وأحسّت: ٨٦٣.
- (ح س ن): حَسُن: ٣٤١، الحسنى: ٢٣٨، حَسَان: ١٨٢، ١٨١.
- (ح ش ر): حشر يحشر: ٥٧٤.
- (ح ص د): أحصد: ٥٥٣.
- (ح ص ر): حصرم: ٣.
- (ح ط ب): حطب وأحطب: ٤٣٢، حاطب: ٩٥٠.
- (ح ط م): يحطم حطاماً: ٢٥١، ٢٩٧، محطم: ٢٩٧، الخطام: ٢٢٧.
- (ح ط ي): حطّى: ٥٢١.
- (ح ظ ر): محتظر: ٣٥، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢.
- (ح ف ر): حفر وأحفر: ٥٥٠.
- (ح ق ل): حوقل وحيقال: ٧٣٢، ٧٢٩.
- (ح ق و): حقو: ٧٢٦، أحقي: ٧٢٦.
- (ح ك م): حكم: ١٣٢، حكماء: ٤٤٣.
- (ح ل أ): حلات السويق: ٧١١.
- (ح ل ب): حلوب ومحلوب: ٣٢٠.
- (ح ل ت): حلتيت: ٦١٧.

- (ح ل ف): حلف: ١١١.
- (ح ل ل): حلّ: ٦٣٧، حلّ: ٥٩٤، حُلّة وحُلّل: ٤٢١.
- (ح ل م): تحلّم وحلّم: ٥٥٩، حلمااء: ٤٤٣.
- (ح ل و): حلا وحلّو: ٣٤٣.
- (ح م د): أحمّدت: ٥٥٢، حماد: ٢٦٧، حمادى: ١٩٥.
- (ح م ر): احمّار: ٨٩٩، ٧١١، احمّار: ٥٦٢، حمار وحُمّر: ١٦، حُمّر: ١٦٦، أحمّر:
- ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٥٠، أحمرون:
- ٣٧٤، حمراء: ٣٦٧، ٣٦٩، ٤٥٠، حمراوان: ٣٧٤.
- (ح م ز): حمزة: ٣٨٧.
- (ح م ض): حُمّاض: ١٩٢.
- (ح م ق): حميق: ٥٠٢، أحمق وحمقاء: ٤٤٠.
- (ح م م): حَمّ وحُمّ: ٤١٣، حُمّ: ٣٣١، ٥٥٠، حَمّام: ١٨١، حَمّى: ١١٩، حَمّامات:
- ٣٩٠.
- (ح ن ظ): يحنظى: ٦٦٠.
- (ح ن ف): حنفي: ٥٠٧.
- (ح ن ك): حَنِك: ٣٢٥، أحنك: ٣٢٤، ٣٢٥.
- (ح ن ن): حنانيك: ٣٧٠.
- (ح و ت): حوت وحيثان: ٤٤٨.
- (ح و ر): حور: ٥٤٤، حوارى: ٥٢٠.
- (ح و ض): حوض وأحواض: ٤٠٦، حياض: ٤٢٤.
- (ح و ل): حول: ٥٤٤، إحول وإحوال: ٥٦٢، الحويل: ٧٥، ١٠٥، ٢٣١.

(ح ي د): الحيدان: ٢٤٢، ٢٤٣.

(ح ي ر): حيرى: ٥٢٠، ٥٢١.

(ح ي ل): حَيْل: ٧٥٠، الحال: ٩٥٠.

(ح ي ي): حَيّ تحييه: ٢٥٠، ٢٥١، حييه وحيوي: ٥٠٨، حيوان: ٩٢٨.

(خ)

(خ ب أ): الخبأ والخب: ٩١٠.

(خ ب ب): الخبيب: ٢٢٨.

(خ ب ط): خبط ومخبوط: ٣١٨، خِبَاط: ٢٢٦.

(خ ت م): خَأْتَم: ٧١١، ٧٣٨، خواتم وخواتيم: ٤٥٦.

(خ د ب): خِدَب: ١٦١، ٤٥١، ٦٣٨، خدائب: ٤٥١.

(خ د ر ق): خذرنق: ٤٥٥، ٦٦٤، خدارن وخذارق: ٤٥٥.

(خ د م): خَدَم: ٤٦٨، ٥٦٢، خادم: ٤٦٨.

(خ ذ ر ق): خذرنق: ٦٦٤.

(خ ر ب): خرب وخربان: ٤٤٦.

(خ ر ج): أخرج: ٢٥٣، أخرج: ٩٠١، يخرج: ٩٠١، استخرج: ٨٩٩، مخرج:

٣٤٥، إخراجاً: ٢٥٣، استخراج واستخراجة: ٢٨٦، ٣٢٦، ٤٥٢،

مستخرج: ٢٦٦، ٢٨٠، ٢٩٨.

(خ ر د ب): الخردبة: ٦١٧.

(خ ر د ل): خراذل وخراذل: ٦٦٣.

(خ ر ط): إخریط: ١٧٤.

(خ ر ف): خروف وخراف: ٤٢٦.

- (خ ز ي): خزيا: ٢٤٠، ٧٤٥.
- (خ س ر): خسير وأخسر: ٥٥٤.
- (خ ش ب): خشبة وخشب: ٤٧٦، ٤٨٢، ٤٨٧.
- (خ ش ش): خشيشاء: ٧٨٢.
- (خ ش ن): حشن وحشين: ٣٤١.
- (خ ص ص): خاصي وخاصتي: ٥٢٥.
- (خ ض ب): خضبية: ٥٣٢.
- (خ ض ر): خضير: ٥٤٤.
- (خ ط أ): خطأ تخطئة وتخطيئاً: ٢٥٠، أخطأ إخطاء وخطاء: ٢٦٤.
- (خ ط ر): الخطران: ٢٤١.
- (خ ط ف): يختطف: ٨٩٦، ٧٩٧، ٧٩٩، ٨٠٣، ٨٠٤، يختطف: ٧٩٦، ٧٩٩.
- (خ ف ف): خف وخفيف: ٢٩٧.
- (خ ف ق): خيفق: ٣٧، ٦٣٧.
- (خ ف ي): خفيته وأخفيت: ٥٥١.
- (خ ل د): خالد: ٩١٨.
- (خ ل ص): خالص وخلوص وخالصي: ٥٢٥، خالصة: ٥٢٥، ٥٢٦.
- (خ ل ط): خلط: ١١٤.
- (خ ل ف): خلفنة: ١٦١.
- (خ ل ق): اخلولق: ٥٦٢.
- (خ م ر): الخمرة: ٢٩١.
- (خ ن ف س): خنفساء: ٣٦٧.

(خ و ص): أخوص: ٨٥٠.

(خ و ر ن ف): خورنق و خوانق: ٤٥٥.

(خ و ف): خاف: ٩٤٠، ٩٣٣، ٩٣١، ٩٣٠، ٥٨٩، يخاف: ٩٤٠، ٩٣٣، ٦٨٦، ٥٨٩.

(خ ي ر): اختار: ٥٩١، ٩٠٢، خير: ٣٢٤، ٣٣٤، ٣٣٥، ٤٢٦، ٣٣٦، خيار:

٤٢٦، مختار: ٣١٦، ٣١٧، خوري: ٣٣٤.

(خ ي ط): مغيوط: ٦٩٣، خيط وأخياط: ٤٠٨.

(د)

(د ب ب): مدبّ: ٣٥٠، دأبة: ٧٠٩، ٧١١، ٨٦٤، دواب: ٨٦٤.

(د ب ج): ديباج وديابج: ٦٧٤.

(د ج ج): الدجاج: ٦٦٢.

(د ح ر ج): دحرج: ٢٦١، ٦٣٦، ٦٣٩، تدحرج: ٥٦٦، ٦٣٩، مدحرج: ٢٩٨،

دحراج و دحرجة: ٢٨٦.

(د خ ل): دخل: ٤٨، يدخل وادخل: ٩٠١.

(د د ن): ددن: ٧٨١.

(د ر ر): درة ودر: ٤٦٧، دري: ٢٨، ٧٠، ٨٣، ١٨٧، ١٨٨.

(د ر س): درس ودرّس: ٢٤٩.

(إدراسين وإدراس): ٣٨٢.

(د ر ك): أدرك: ٣٠٩.

(د ر ن): إدرون: ٦٤١.

(د ر ه م): دريهمات: ٣٨٨.

(د ع ج): دعج: ٥٤٤.

- (د ع س): مدعس: ٣٠٥.
- (د ع ع): دعاع: ٦٦٢.
- (د ع و): دعا: ٥٧٢، ٩٣٥، يدعو: ٥٧٢.
- (د غ م ر): دغمور: ٦٦٤.
- (د ف ق): دافق ومدفوق: ٣٢٠.
- (د ق ق): الدقاق: ٢٢٧.
- (د ل ص): دلاص: ٤٨٨.
- (د ل و): دَلو: ٧٢٦، أدلي: ٧٢٦، ٧٢٧، أدل: ٧٢٧.
- (د م س): ديماس ودماميس: ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦.
- (د م م): دمت: ٥٤٧، دم: ٥١٠، دموي: ٥١١، ٥١٢.
- (د ن ق): دوانق ودوانيق: ٤٥٦.
- (د ن ن): دينار ودنانير: ٦٧٤، دينيرات: ٣٨٨.
- (د ن و): دنوت: ٧٤٥، الدنيا: ٧٤٥.
- (د ه م): ادهأمت: ٧١١.
- (د ه ن): الدَّهن: ٢٦٥.
- (د ه ي): داهية ودويهية: ٤٩٢.
- (د و ر): دار: ٤٩٤، ٤٩٦، ٩٣٢، ٩٥٠، دوي——رة وأدور: ٤٩٤، ٤٩٦، دوار ودواري: ٣٧٧.
- (دول): دُولات ودُولات: ٣٩٧.
- (دون): ديوان: ٧٢٩، ٧٣٣.
- (د ي ن): ادّان: ٨٠٣، مدين: ٦٨٥، ٦٩٤.

(ذ)

(ذ أ ب) : ذيب : ٤٢ ، ٤١٩ ، ٨١٩ ، ذئب وذؤبان : ٤٤٨ ، ٤٤٧ .

(ذ ب ب) : ذبّ : ٤١٩ .

(ذ ب ح) : ذبح : ٣١٩ ، ذبيح : ٥٣٠ ، ٥٣١ ، مذبوح : ٣١٩ .

(ذ ر ح) : درّوح : ١٨٥ .

(ذ ر ر) : ذرّ : ٦١٤ ، ذريّه : ٥٩٩ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٧ ، ٦١٩ .

(ذ ر و) : ذروت : ٦١٣ ، ٦١٥ ، ٦١٨ .

(ذ ك ر) : ذكارة : ١٩٦ .

(ذ ل ل) : ذلل : ٧٨٢ .

(ذ ه ب) : ذهب : ٣٤٥ ، ٥٥٠ ، أذهب : ٥٥٠ ، مذهباً : ٣٤٥ ، ذاهباً : ٥٥٠ ، ذهاباً :

٣٤٥ .

(ر)

(ر أ س) : راس : ٨١٩ ، رأس : ٤٩٤ .

(ر أ ي) : رأى وراء : ٦٣٠ ، رأيت ورئياً : ٨٢٠ ، أريته إراءاً : ٢٥٥ ، رؤياً : ١٩٩ ،

روياً : ٨٢٠ .

(ر ب ب) : رب : ٤٠٩ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، رباب : ١٩٦ ، ٤٢٨ ، أرباب : ٤٠٩ ، ربّون :

٥١٨ ، ٥١٩ .

(ر ب ع) : ربعة وربعي : ٥٠٨ .

(ر ب و) : ربّو ورباً : ١٢٤ ، ١٢٥ .

(ر ب ي) : ربّي : ٢٠٠ .

(ر ت ق) : رتقا : ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، رتقاء : ٤١٢ .

(١٠١٨)

- (ر ث أ): رثأت: ٧١١.
- (ر ج ح): أراجيح وأرجوحة: ٤٦١.
- (ر ج ع): رجعى: ٢٣٨، ٢٠٠.
- (ر ج ل): آلرجل: ٨٩٧، رجل ورجيل: ٤٩١، رجل: ٤٧٢.
- (ر ح ل): رَحْل: ١١٤.
- (ر ح م): رُحْم ورُحْم: ١٣٢، الرحموت: ٢٤٤.
- (ر خ ل): رِخل: ٤٢٨، ٤٢٩، رُخَال: ١٩٥، ٤٢٨، ٤٢٩.
- (ر خ ي): راحيت وأرخيت: ٥٥٧.
- (ر د أ): رِدء ورِدْؤ: ١٢١.
- (ر د د): رُد: ٥٩٤، ٥٩٥، ٧٨٣، ٧٨٤، رددت ورددنا: ٧٨٥، أردد: ٧٨١، ٧٨٣، ردّا ورُدِّي ورُدُّوا: ٧٨٦، ردد يردد مرَّد: ٧٨١.
- (ر د ف): مُرْدَفِين ومُرْدَفِين ومُرْدَفِين: ٧٩٧، ٨٠٦.
- (ر د ن): ردينة ورديني: ٥٠٨.
- (ر ذ ل): رُذال: ٤٢٨، ٤٤٤.
- (ر س م): الرسيم: ٢٢٨.
- (ر ش د): رَشِد يرشد رَشَاد: ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١١، رُشد: ٣١٠، أرشد: ٣٠٩، رَشَد: ٣١١، رَشَاد: ٣١٢، رشدان: ٤٤، ١٩٠، ١٩٣.
- (ر ش و): رشوة ورشوات: ٣٩٥.
- (ر ض و): رَضِي: ٧٣٧، ٧٤١، رضا: ٢٤٤، راضية ومرضية: ٣٢٠، مرضي: ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٧، ٣١٦.
- (ر ط ب): رطب وأرطاب: ٤٠٦.

(ر ع ي): رعى يرعى: ٥٧٣، ارعوى: ٥٦٢، رعوى: ٧٤٤.

(ر غ ب): الرغبوت: ٢٤٤.

(ر غ ف): رغيف: ١١٩.

(ر غ و): الرُغاء: ٢٢٨.

(ر ف أ): رفأت ورفوت: ٨٥٩.

(ر ف غ): رفع وأرفاع: ٤٠٧.

(ر ق ش): رقاشات: ٣٨٨.

(ر ك ب): يركب ويركب: ٥٦٥، الركبة: ٢٨٩، راكب وركب:

٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٤، ركب: ٤٦٩، ٤٧٢، رويكبون: ٤٧٢،

راكبين وركاب: ٣٠٠، ركوب ومركوب: ٣١٩، ٣٢٠، ركبة وركبات:

٤٢٦.

(ر ك ع): ركع: ١٦٦.

(ر ك ن): ركن يركن: ٧٣، ٥٨٠، ٥٨١، ركن وأركان: ٤٠٦.

(ر م ح): رمح ورماح: ٤٢٥.

(ر م م) و(ر م ن): رمان: ٣٢، ٤٤، ٤٥، ٦٢، ٦٨، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣.

(ر م ي): رمى: ٢٥٧، ٣١٥، راموا: ٢٥٧. مرمى: ٩٣٥، مرموي: ٣١٥، رمية:

٥٣٠.

(ر ن ب): أرنب: ٥٣٠.

(ر ه ب): يرهبون: ٢٤٤.

(ر ه ط): رهط: ٤٥٨، ٤٦٩، رهيط: ٤٦٩، أرامط وأرهط: ٤٥٨.

(ر ه ن): رهن: ١١٨، ١٣٤، ٤١٥، رهن: ٤١٥.

(ر و ج): راج رواجاً: ٧٢٤.

(ر و ح): راح: ٧٤٩، ٧٥٢.

(ر و د): رودة: ٦٦٤.

(ر و ذ): روذة: ٦٦٥.

(ر و م): روم ورومي: ٤٦٨.

(ر و ي): رياء: ٧٤٦.

(ر ي م): مريم: ٦٨٥، ٦٩٤.

(ر ي ي): راية: ٧٥٤.

(ز)

(ز ب ر): زبور وزُّبر: ١١٩.

(ز ب ن): زباني: ٥٠٩.

(ز ر ج): زرجون: ٣٠، ٥٢.

(ز ر د): زرد وزرَد: ٢٢٢.

(ز ر ع): المزرعة: ٣٥١.

(ز ز أ): زوزاة: ٧١١.

(ز ع ب ب): زعبوب: ٤١٤.

(ز ف ر): زفرة وزفرات: ٣٩٢.

(ز ف ف): زفّ يزفّ زفيفاً: ٥٨٤، أزفوا يزفون: ٥٨٤.

(ز ف ي): زفيان: ٢٠٣.

(ز ق ر): الزقر: ٦٦٦.

(ز ق و): زقوت زقوة: ٧٣٦، ٧٣٨.

(ز ق ي): زقية: ٧٣٨، ٧٣٦، ٧٣، ٧٢، ٦٧.

(ز ك م): زكمه: ٥٥٠، أزكمه ومزكوم: ٣١٧، زكم: ٥٥١، ٣٣١، الزكام: ٢٢٧.

(ز ك و): زكا: ٩٣٨، ٩٣٤، زكوت تركو: ٩٣٤.

(ز ك ي): زكي: ٦٠٩، ٩٣٨، يزكي: ٩٣٨، تركية: ٦٠٩.

(ز ل ف): زلفا: ٤٧٣.

(ز ل ل): زللت وزللت: ٢٩٧، المرة: ٣٥١.

(ز م ج): زمج: ١٦٦.

(ز م ل): زمل: ١٦٥، ١٦٦.

(ز م ن): زمن وزمنى: ٤٤٠.

(ز ن ب): زينب وزينة: ٥٠٢، زينات: ٣٨٧.

(ز ن د): زند وأزناد: ٤٠٩.

(ز ن د ق): زناديق وزنادقة: ٥٢٨.

(ز ه ر): أزهر وزهير: ٥٠١.

(ز ه ق): أزهق: ٣٠٩.

(ز و ل): الزويل: ٢٣١.

(ز ي د): مزيد: ٦٩٣، زيدون: ٤٤٥.

(ز ي ن): أزيت وأزانت: ٥٥٣.

(س)

(س أ ر): أسار وسآر: ٣٠٨.

(س أ ل): سأل يسأل: ٧٠، ٣٤٥، ٥٨٩، ٩٣٢، ٩٣٣، سُئِل: ٨٣٤، ٨٣٥.

مسألًا: ٣٤٥.

- (س ب ح): سَبَحَ تَسْبِيح: ٢٦٩، سَبَّوح: ١٨٥، ١٨٦.
- (س ب ع): سَبَعَ: ١١٤.
- (س ب هـ ل ل): سَبَّهَل: ٦٣٦، ٣٦.
- (س ت ر): سَتَر وُسْتَر: ٤١٧.
- (س ت هـ): اسْت: ٩٠٠.
- (س ج ح): سُجَّح: ٣٤٠، ١١٨.
- (س ج د): سُجَّد: ١٦٦، مَسْجَد: ٣٥١.
- (س ج ل): سَجَلات وِسْجَل: ٣٩٠.
- (س ح ر): سَخَّر وِسَخَّر: ١٥٦.
- (س خ ر): سَخَرُوا وَاِسْتَخَرُوا: ٥٦١، سُخَّرَة وِسُخَّرَة: ٣٢١.
- (س خ ل): سَخَلَ وِسَخَلَ: ٤٣٥.
- (س د ر): سَدَرَة وِسَدَرَات، وِسَدِرَات وِسَدَارَت: ٣٨٦.
- (س ر ج): سُرَّج: ١١٧، ١١٨.
- (س ر ح): سُرَّح: ٣٤٣، ٣٤٠.
- (س ر ر): سَرِير وِسُرَّر: ٤١٥ أَسْرَار: ٢٥٤.
- (س ر ط): سَرَطَا سَرَطًا: ٢٢٢.
- (س ر ق): سَرَق: ٧٨٩.
- (س ر و): سَرَّو: ٩١٩.
- (س ر ي): سَرَى وَاَسْرَى: ٣٢٩، سَرِي: ٥٢١.
- (س ط ر): مَسِيطَر: ٤٩٣.
- (س ط م): سَطَّام: ٨٩٦.

(س ع د): سعد: ٥٤٦، سعديات: ٣٨٧، سعد وسعيدة: ٥٠٢، سعديك:
٣٧٠، ٣٦٤.

(س ع ي): سعى يسعى: ٥٧٣، ٥٧٤، ساعوا وسعيت: ٢٥٧، سعياً: ٧٤٦، ٧٤٧.
(س ف د): سفود: ١٨٤، ١٨٥.

(س ف ر ج ل): سفرجل: ٣٦، ٦٣٦.
(س ق ر): سقر: ٦٦٦.

(س ق ف): سقف وسُقِف: ٤١٥.
(س ق م): سقمى: ٤٤٠.

(س ق ي): ساق وسقاة: ٤٣٧، ٤٣٨، المساقاة: ٥٥٩.

(س ك ر): سكران: ٣٦٩، ٣٧٥، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢. سكرى:
٧٧، ٢٠١، ٣٦٩، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢. سكرانون: ٣٧٥، سكريات:
٣٨٩، سكارى: ٤٤٢.

(س ك ف): اسكاف: ٢٥٦.

(س ك ن): سكينه: ٧٠، ١٨٧، ١٨٩.

(س ل ح): أسليح: ١٧٤.

(س ل خ): سالخ: ٦٦٦.

(س ل س ب ل): سلسيل: ١٦٤.

(س ل ط): سُلطان: ٦١، ٢٠٩.

(س ل غ): سالغ: ٦٦٦.

(س ل ف): سَلَف وسَلَف: ٥٧٩.

(س ل ق): سَلِقة وسَلِقي: ٥٠٩.

(س ل م): سَلِمَ: ١٦٦، ٣٤١، سَلَّمَ: ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٩٣. يَسْلَمُ: ٢٩٣. اسْتَلَامَتْ:
٧١٢. سَلِيمٌ: ٣٤١. سَلَاماً: ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٩٣. تَسْلِيماً: ٢٦٤، ٢٦٧.
سَلْمَانٌ وَسَلْمَى وَسَلَامَةٌ: ٢٩٣. سَلْمِيّ: ٥٠٩. سَلَامِيّ: ١٩٥.

(س ل ه ب): سَلَّهَبَ: ٣٧، ٦٣٧.

(س م ر): سَامَرٌ: ٣٥، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٦. سُمِّرَ: ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٦. سَمُورٌ:
١٨٤، ١٨٥. سَمُرَةٌ وَسَمُرٌ: ١٤٦.

(س م ع): سَمِعَ: ٥٧٩، سَمِيعٌ: ٣٠٥، ٣٠٩، ٤٤٣. سَمْعَاءُ وَمَسْمَعٌ: ٤٤٣. إِسْمَاعِيلُ
وَسَمِيعٌ: ٥٠٢.

(س م ن): سُمَّانٌ: ١٩٤. سُمَّانِيّ: ١٩٥. سَمَانَاةٌ: ٩١٩.

(س م و): اسْمٌ: ٩٠٠. سَمَاءٌ: ٣٦٥.

(س و هـ): مَسْنِيَّةٌ: ٧٣٦.

(س و أ): مَسُوءٌ: ٦٩١.

(س و د): سَوَدَ: ٣٤٠، ٥٤٦. اسْوَادَ: ٥٦٢. سُوِّدَ: ٦٤٢. سَوَادٌ: ٣٣٣. أَسْوَدُ
وَسَوْدَانٌ: ٤٤٧. سَوْدَاوَانٌ: ٣٥٧. أَسْوَدُونٌ: ٣٨٩. سَسِيدٌ:
١٧٧، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٠، ٣٠٢، ٧٣٤.

(س و ر): سُوِّرَ: ٤١٧، ٤١٨. سَوَارٌ: ٤١٧، ٤١٨، ٧٣١.

(س و ط): سَوَطٌ وَأَسْوَاطٌ: ٤٠٧.

(س و ف): سَوَفَتٌ وَسَاوَفَتٌ: ٥٥٥.

(س و ق): سَأَقِيهَا: ٧١٢، سَوَقٌ: ١٣٢.

(س و ل): سَالَ يَسَالُ: ٥٨٩، ٥٩٢، ٩٣٢، ٩٣٣. يَتَسَاوَلَاتُ: ٥٨٩، ٩٣٣.

(س ي ر): السَّيْرُ: ٩٤١.

(س ي ل): سال يسيل: ٦٢٣، ٦٢٤، سيل: ٦٢٣، سيلان: ٥٨٦، ٦٢٣، مسيل:
٦٢٣، ٦٢٤، السَّيَال: ٩٢٧، ٩٥٠، ٩٥٢.

(ش)

(ش ب ب): شابة: ٧٠٩.

(ش ب ط): شَبُوط: ١٨٤.

(ش ب ع): شبع وشبعان: ٣٤٠.

(ش ب هـ): شبهات: ٢٠٢، ٢٤١.

(ش ت ر): شَتَر: ٨٩٦.

(ش ج ر): شجرة: ٦٥٨، شجر: ٩٤١.

(ش ج ع): شجع: ٣٤٢، شجاع: ٣٤٢، ٤٤٤، شجعار: ٤٤٤.

(ش ج ي): شجي وشجيان: ٣٥٩.

(ش خ ر): الشخير: ١٠٥، ٧٥، ٢٣١.

(ش د د): شده يشده ويشده: ٥٧٣، شَدَّ وشَدَّ: ٥٩٤. شديدة وشديدي: ٥٠٧.

(ش ذ ر): شذر: ٦٦٣.

(ش ر ب): شرب ومشروب: ٣١٥. اشرب: ٨٩٩. شربة: ١٦٨، المشاربة: ٥٥٩.

(ش ر د): شرد: ٦٦٣، ٦٦٤.

(ش ر ذ): شرد: ٦٦٣، ٦٦٤.

(ش ر ر): شروتر: ٣٢٤، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٥١٣. شري: ٣٣٤، ٥١٣.

(ش ر ز): شراز وشرازيز: ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦.

(ش ر ف): شرف وشريف: ٣٤١.

(ش ر ق): مشرق: ٣٥٠. المشرقة: ٣٥١.

- (ش ر ي): اشتري: ٨٨٩، شروي: ٧٤٥.
- (ش ز ب): شازب: ٣٣٨.
- (ش ع ر): شَعْر وشَعَر: ١٥٥، ١٥٤. شِعْر شاعر: ٢٣٣.
- (ش ف هـ): شفة: ٣٨٧.
- (ش ق ر): شَكِس وشَكُس: ٣٤١.
- (ش م س): شمس: ٣٦١.
- (ش م ط): شمايط: ١٥١.
- (ش م ل): شمال: ١٦٢، ١٦٣، ٤٧٧. شمائل: ٤٧٧.
- (ش م ل ل): شملل: ٣٦، ٢٦١، ٦٣٦.
- (ش ن أ): شأن: ٢٤٢.
- (ش ن ف): شنف: ٣٦، ٦٣٦.
- (ش هـ ب): اشهياب: ١٦٣.
- (ش هـ د): شهيد وشهداء: ٤٤٣.
- (ش و ر): اشتورا وتشاورا: ٧٥١.
- (ش و هـ): شاه: ٣٨٧.
- (ش ي أ): شيء وشيء: ٦٣٤. أشياء: ٦٣٣.
- (ش ي ب): شاب يشيب وأشبب: ٣٤٣. شيبات: ٩٢٨. مشيب: ٦٩٣.
- (ش ي خ): شاخ: ٣٤٢. شيخ: ٣٤٢، ٤٤٥. شيخان: ٤٤٥.
- (ش ي ر): شيرة وشيرة: ٦٥٤، ٦٥٨.
- (ش ي ع): شواعي وشوائع: ٦٢٨.

(ص)

(ص ب ب): صَبَّ يَصُب: ٥٧٦.

(ص ب ح): أَصْبَح: ٥٥٢، إصْبَاح: ٢٥٣، مصْبَاح: ٧١٣، ٩٤٦. صَبَّحَان: ٢٠٢، ٢٤١.

(ص ب ر): أَصْبِر: ٨٠٠، ٨٠٢. صَبْر: ٣٧٥، ٤١٥، ٤١٦، ٥٣٢. صُبْر: ٤١٥، ٤١٦. صِير: ١١٨.

(ص ب و): صَبوت: ٧٤٠. صَبية: ٥٠، ٧٤١. صَبيان: ٧٤١.

(ص ح ب): صَحْب وصَاحِب: ٦٤٨، ٤٦٩، ٤٧٠. صَوَّحِبُون: ٤٧٠.

(ص ح ر): صحراء وصحراوات: ٦٣٣، ٣٦٤.

(ص ح ف): صحيفَة وصحائف: ٧٠٥.

(ص ح و): صحوات: ٢٠٣.

(ص خ د): صَخْدَان: ٢٠٢، ٢٤١.

(ص خ ر): صَخْر: ١٥٣، ١٥٤.

(ص د ي): صَدِيا وصِدْيان: ٧٤٥.

(ص ر د): صرد وصردان: ٤٠٦، ٤٤٦.

(ص ر ر): صَرَة يَصْرَة وصرحى: ٥٧٦، ٥٧٧.

(ص ر ف): صيرَف: ٣٧، ٦٣٧. صيراف: ٢٢٦.

(ص ر م): صرام: ٢٢٧.

(ص ع ب): صَعْب وصَعْب: ٣٤١. صعبة وصعبات: ٣٩١.

(ص ع ق): الصعق وصعقي: ٩٤١، ٩٤٨.

(ص غ ر): صغر يَصْغُر وصَغِير: ٣٤١. صغرى: ٢٠٠، ٢٣٩.

- (ص ف ر): اصْفَارَ: ٥٦٢. صفراء: ٣٦٧. أَصْفَر: ٣٧٥.
- (ص ف ف): صَفَف: ٧٨٢. صاف وصافة: ٧٤٩.
- (ص ف و): صفوان: ٢٠٢، ٢٠٣.
- (ص ف ي): اصْطَفَى: ٨٨٩.
- (ص ق ر): صَقَر: ٣١، ٦٦٦.
- (ص ل ب): صُلْبَة وصلبات: ٣٩٧. صلب وصُلْب: ٢٤٢.
- (ص ل ح): اصْلَح: ٨٠٢، ٨٠٠، ٦٨٠. يَصْلَحُ: ٦٨٢، ٦٨٠. صالح: ٩٤٦.
- (ص ل غ): صالغ: ٦٦٦.
- (ص ل ل): أَصْلَ صلولاً: ٢٢٥.
- (ص م ي): صميان: ٢٠٢، ٢٠٣.
- (ص ن ب ر): صنبور: ٣٠٤.
- (ص ن ع): صنع: ١١٢.
- (ص ن و): صنو: ٤٤٩، ٤٤٥، ٤٠٥. صنوان: ٤٤٩، ٤٤٥، ٨٢. أصناء: ٤٠٥.
- (ص ه ل): الصهيل: ٢٣١.
- (ص و ت): صوت وصائت: ٢٣٣.
- (ص و ر): صورة وصُورَ: ٤٢١. صوار وصيران: ٤٤٦.
- (ص و م): صائم وصوآم: ٤٣٤.
- (ص ي ب): مصيبة: ٧٠٤، ٧٠٣، ٩٢. مصوبة ومصاب ومصابة ومصايب:
- ٧٠٤، ٧٠٣. مصائب: ٩٢.
- (ص ي ر): صار وصرت: ٩٣١. مصير: ٦٨١.

(ض)

(ض أ ن): ضَان وضائن: ١٥٣، ٤٦٧، ٤٧١، ٤٧٢.

(ض ب ح) ضبحت وضبعت: ٦٦٠، ضُبْح: ١١٤.

(ض ج ج) الضجيج: ٢٣١.

(ض ج ر): اضْجَر: ٦٨١.

(ض ج ع): اضْطجع: ٥٠، ٦٦٩، الطجع: ٦٦٩.

(ض ح ك): ضحك ضاحك: ٣٠١، ضَحْك: ١٣٧، ضَحْكَ: ٣٢١.

(ض خ م): الأضحَم: ٩١٩، ٩٢١، ٩٢٢.

(ض ر ب): ضرب يضرب: ٥٧٠، ٥٧١، ٧٤٤. ضرب: ٢١٦، ٢٦٩، ٣٠١، ٣١٤،

تضارب: ٥٥٩. ضاربني فضربتة: ٥٤٤. ضرباً: ٢٧٣، ٣٢١، ٣٦١.

ضربة: ٣٦١، ٩٤٢، ضارب: ٣٩٨، ٣٠١، ٣٦١، ٤٣٣، ضَرَاب: ٤٣٣.

ضربان: ٤٤٥. ضروب: ٣١٤، ٣١٥، ٣٢١. ضوارب وضواريب:

٤٥٦. ضَرَاب ومضراب وضريب: ٣٠٦. ضربن: ٦٤٢.

(ض ر ر): يضارّ: ٧٧٩. الضرر: ٩٤٢.

(ض ف ر): تضافر: ٢٦١.

(ض ف ن): ضفن: ٦٠٢، ٦٢٢. يظفن: ٦٢٢.

(ض ل ع): ضلع وأضلاع: ٤٠٦.

(ض ل ل): ضل يضل: ٧٠٩. ضالين: ٧٠٩، ٧١٤.

(ض م ح ل): اضمحلّ وامضحلّ: ٦٢٨.

(ض م ن): ضامن: ٩٤٦.

(ض ي ف): ضيفن: ٧٤، ٩٧، ٥٩٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢.

(ض ي ق): ضاق يضيق وضيق: ٣٤٣.

(ط)

- (ط ر ح) : طرح ومطروح: ٣١٩ .
- (ط ر ق) : طارقت: ٥٥٧ .
- (ط غ و) و(ط غ ي) : طغى: ٩٤٠ . طغيا: ٧٤٧، ٧٤٦ . طغوى: ٧٣٣، ٢٤٠ .
- طغيان: ٧٤٤ . طاغوت: ٦٣٠، ٢٤٥، ٢٤٤، ١١٥، ٤٢، ٣٣ .
- (ط ف ل) : طفلت وأطفلت: ٣٢٩ .
- (ط ل ب) : طلب: ١٢٨ . طالب: ٩٤٠ .
- (ط ل ح) : طَّلَحَ: ٣٨٧ .
- (ط ل ع) : طَّلَعَ وأطلع: ٣٢٩ . مطلع: ٣٤٩ . طلوع: ٣٤٩ .
- (ط ل ق) : انطلق وانطلاق: ٨٩٩، ٢٦٨ . طلق: ٣٤٠، ١١٧ . طالق: ٥٠٢، ٣٣٨ .
- منطلق: ٤٥٢، ٢٩٨ .
- (ط ل ل) : طلل: ٧٨٢ .
- (ط م أ ن) : طمأن وطمأن: ٦٣٢، ٦٢٨ .
- (ط م ر) : طومار: ٦٤٠ .
- (ط ن ب) : طُنِبَ: ٦٨ . طنب وأطناب: ٤٠٦ .
- (ط ه ر) : الطُّهور والطُّهور: ٢٦٩ .
- (ط ه و) : طها يطهوه ويطهاه: ٥٧٢ .
- (ط و ل) : طلت: ٨٨٩ . طول: ٢١٦ . طويله وطويلي: ٥٠٧ .
- (ط ي ب) : طاب وطبت: ٩٣١ . مطيوب: ٦٩٣ .
- (ط ي خ) : طيخ: ٨٦٥ .
- (ط ي ر) : تطير واطير: ٩٠٠ .
- (ط ي ي) : طاية: ٧٥٤، ٧٥٣ .

(ظ)

(ظ أ ر): ظئر: ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٢. ظوار: ١٩٥، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٢.

(ظ ر ب): ظربان: ٢٠٦.

(ظ ر ف): ظرف: ٤٨، ١٥٣، ٢٨٥، ٣٤١. ظرف يظرف: ٧٥٠. ظريف: ٣٤١.

(ظ ل ل): ظللت وظلّلت: ٧٦٧، ٧٦٨، ٨٦٣. ظل وظلال: ١٠٥.

(ظ ل م): اظلم واظلم: ٨٠٠. ظلّمت: ٣٨٦. ظليم وظلّمان: ٤٤٧.

(ظ ن ن): المظنة: ٣٥١.

(ع)

(ع ب د): عبد يعبد عبّاد: ٣٠٨، عبّد: ١١٥. عابد: ٩٢٤. عبّود: ١٨٤. عباديد:

١٥١.

(ع ب ش م): عبشمس: ٧٨٨، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣.

(ع ث ر): عثير: ١٦١.

(ع ج ب): عجب واستعجب: ٥٦١. أعجوبة وأعاجيب: ٤٦١.

(ع ج ز): عجوزة: ٥٢٧.

(ع ج ف): أعجف وعجاف: ٤٢٦.

(ع ج ل): عَجَل: ٣٤١. عَجُل: ١١٤. عجول: ٣٠٤. عجالي: ١٩٧.

(ع ج م): أعجمي وأعجمين: ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨.

(ع د ب س): علبّس:

(ع د د): عُدّة وعُدّد: ٤٢١.

(ع د ل): عَدْل: ٢٤٤.

(ع د و): معدوّ: ٧٣٧. معدي: ٧٣٧، ٧٣٨. عدوى: ٧٤٤.

- (ع ذ ر): عذرة: ٢٩٠. معاذير ومعدرة: ٤٥٦.
- (ع ذ و): عذي وعذوات: ٧٤٠.
- (ع ر ب): عرب وعربي: ٤٦٨. عرباني وعربانج: ٦٥٥، ٦٥٤.
- (ع ر ر): العرار: ٢٢٦.
- (ع ر س): عرس: ٣٨٩. عُرسات: ٤٩٠. أعراس: ٣٩٠.
- (ع ر ف): عريف: ٣٠٢. عرفات: ٣٦١.
- (ع ر ق): عرق وعُراق: ٤٢٨.
- (ع ر م): عُرام: ٤٢٩.
- (ع ر و): عروة وعُرى: ٤٢١.
- (ع ز ر): عزر وعزراً: ٢٢١، عزّرت وعزّرت: ٥٥٦.
- (ع ز ز): عزّ وعزيز: ٢٩٧.
- (ع ز ي): عزّى تعزية: ٦٠٩، ٢٥٠.
- (ع س ر): عُسر: ١٣٢.
- (ع ش ب): أعشوشب: ٨٩٩، ٥٦٢.
- (ع ش و): العشا: ٩٣٦. عشواء وعشواءات: ٣٦٧.
- (ع ش ي): عشية: ٤٦٠، ٤٩٧، ٤٩٨. عُشّية: ٤٩٧. عشيّية: ٤٩٧، ٤٩٨،
- عشايا: ٤٦٠.
- (ع ص ر): يعصر وأعصر: ٧١٦. إعصار: ٢٥٦.
- (ع ص و): عصا: ٩٣٦، ٩١٢. عصو: ٩١٢. عصية وعُصي: ٩٣٨. عصوان:
- ٧٥٠.
- (ع ض د): عضد: ١١٤، ١٣١، ١٤٦، ١٤٧.

- (ع ض ض): عضّ: ٧٨٤، يَعْضّ وَيَعْضّ: ٨٠٤.
- (ع ط ر): معطير ومعطار: ٣٠٥.
- (ع ط ش): عطّش: ٥٤٤، عَطِش وعطشان: ٣٤٠. عطش: ٩٥١.
- (ع ط ي): أعطى إعطاء: ٢٥٣، ٢٩٠، ٢٩١، عطاء: ٢٦٦.
- (ع ف ر): عفرني: ٤٥٣.
- (ع ف ف): عفيف: ٣٠٢.
- (ع ف و): عفرّ وعُفّر: ٤١٣. عفا: ٩١٤.
- (ع ف ي): عافية: ٥٢٦، ٢٤٦.
- (ع ق ب): العاقبة: ٥٢٦، ٢٤٦. العقبى: ٢٣٨. معقب ومعقبة ومعاقب: ٤٥٠.
- (ع ق ر): عقى وعقرى: ٤٤٠.
- (ع ل ب): علباء: ٣٦٥، ٣٦٦.
- (ع ل ج): علجان: ٢٠٣.
- (ع ل د): علندي: ١٩٧. علادى: ١٩٦، ١٩٧.
- (ع ل ط): العلاط: ٢٢٦.
- (ع ل ف): علّف: ١٦٦.
- (ع ل ق): علقة: ٩١٥، علّقى: ٦٣٩.
- (ع ل ل): علّه يعلّه ويعلّه: ٥٧٢. علّوي: ٧٥٠.
- (ع ل م): علم يعلم: ٦٧٨، ٣٠٨. علمت تعلّم: ٥٦٥، ٥٦٦. علم: ١٣٧، ٢٨٥.
- عالم: ٨٣٨. علام: ١٩٠، ٣٠٤، ٣٠٨. عليم: ٣٠٥.
- (ع ل و): علا واستعلى: ٥٦١. علوت: ٧٤٠. علّية: ٧٤٠. عليان: ٧٤٠.
- (ع م ث ل): عميثل: ١٦١.

- (ع م د): عمود وعُمد: ١١٩. عماد: ٩٢٤.
- (ع م ر): عَمْرُ: ٩٤١، عميرة وعميري وعمري: ٥٠٩.
- (ع م م): عِمَّة: ٢٩١. عَمّ وأعمام: ٤٠٩.
- (ع م ي): عَمِي: ٤١٣. أعمى: ٤١٣، ٣٤١. عمياء: ٤١٣.
- (ع ن ب): عنبان: ٢٠٢، ٢٤١.
- (ع ن د): عندد: ٦٤٢.
- (ع ن س): عانس: ٣٧٥.
- (ع ن ق): عُنُق: ١٣٢.
- (ع ن ن): عنان وعُنن: ٤١٦.
- (ع و ج): عوّاج: ٣١١.
- (ع و د): عاد يعود: ٥٧٢.
- (ع و ر): عَوْر: ٧٥٠. عورة: ٨٨، ٤٩. أعور: ٣٤١. العواور والعواوير:
- ٦٧٠، ٣٧٨.
- (ع و ز): عوز: ٧٤٩.
- (ع و ل): عائلة: ٢٤٦.
- (ع و م): عوّام: ٣٠٤.
- (ع و ن): عوان وعون: ٤١٨. معون ومعونة: ٣٠، ٢٧٧، ٦٨٧، ٦٨٨، ٧٠٦. معائن:
- ٧٠٦.
- (ع و ي): عَوَى: ٧٤٤.
- (ع ي ب): عيب وعاب: ٩٤٥، ٦٠٠.
- (ع ي ر): عيارَة: ١٩٦.

(ع ي ل): عُيِّلَ وَعِيِّلَ: ٤١٨.

(ع ي ي): عِيِيَ: ٧٥٥. تَعِيِيَ: ٧٥٥. تَعِيِيَّة: ٢٥٠.

(غ)

(غ ث ي): غَثِيَان: ٢٠٢، ٢٤١.

(غ د ر): غَدَّارٌ وَغُدَّرَ: ٣٠٥.

(غ د ن): اغْدُودَن: ٥٦٢.

(غ د و): غَدَاه: ٤٦٠. غَدِيَّةٌ وَغَدَايَا: ٧١، ٤٦٠.

(غ ذ ذ): غَذَّ يَغْذُهُ: ٥٧٦.

(غ ر ب): مَغْرَب: ٣٥٠. غَرَابٌ وَغَرَبَان: ٤٤٦.

(غ ر ث): غَرَثَانٌ وَغَرَاثِينٌ وَغَرَاثِي: ٤٥١.

(غ ر ر): أَغْرَ وَغَرَّ: ٤١٣. غُرُورٌ وَغُرَّرَ: ٤١٦.

(غ ز ل): غَزَالٌ وَغَزْلَان: ٤٤٦.

(غ ز و): غَزَا وَغَزَى: ٣١٦، ٩٣٤. أَغَزَى: ٩٠٢. أَغْزَيْتَ: ٩٣٥، ٩٤٠، ٩٤٨.

يُغْزِي: ٩٤٨، ٩٤٠. مَغْزَوْ: ٣١٦، غَازِي وَغَزَاة: ٤٣٧.

(غ ف ر): اسْتَغْفَرَ: ٥٦١، ٩٠٧.

(غ ف ل): تَغَافَلَ: ٥٥٩، أَغْفَلْتُ وَغَافِلًا: ٥٥٢.

(غ ي ب): غِيَابَةٌ: ٣٥، ١٨٢.

(غ ي د): ٧٥.

(غ ي ر): الْغَيْرُ: ٩٤١.

(غ ي ل): أَغِيلْتُ: ٨٥٠.

(غ ي ن): غِيَان: ٤٤، ١٩٠.

(غ و ي): الغوان: ٧٦١.

(غ ي ي): غاية: ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥.

(ف)

(ف ت ت): الفتات: ٢٢٧.

(ف ت ح): مفتاح: ٤٩١. ومفاتيح: ٤٩١. مفاتيح ومفاتيح: ٤٦٣.

(ف ت و): فتى: ٩٣٥.

(ف ت ي): فتوى: ٧٤٤.

(ف ج ر): فجار: ٢٦٧.

(ف ح م): فَحْمٌ وفَحْمٌ: ١٥٦.

(ف خ ذ): فخذ: ١١١، ١٣٣، ١٤٢، ١٤٦.

(ف خ ر): فَخَّارٌ: ٣٥، ١٨١. فخور: ٣٠٤.

(ف ر ج): فرج: ٩١٨.

(ف ر ح): فَرِحَ: ٥٤٤، فَرِحَ: ٣٤.

(ف ر خ): فرخ وأفراخ: ٤٠٧، ٦٣٣.

(ف ر د): فرد: ٥٧، ٤٠٥. أفراد: ٤٠٥، ٥٠٧.

(ف ر ر): فَرَّ: ٧٨٤. فُرار: ٤٢٨. المفر والفرار: ٦٧٢.

(ف ر ز): فرزدق وفرزاق وفراذق: ٤٥٥. فرازين وفرازنة: ٥٢٨.

(ف ر س): فرسة: ٥٢٧.

(ف ر هـ): فَرُّهُ وفاره: ٣٤٢.

(ف س ق): فِسِّيقٌ: ٣٠٥.

(ف ط ن): فطن: ١١٦.

(ف ض ل): فضل يَفْضُل وَيَفْضَل: ٥٨٢. فُضِّلِي وَفُضِّل: ٤٢٢.

(ف ق م): فقيمي و فقيمج: ٦٥٤.

(ف ق هـ): فقيه و فقهاء: ٤٤٣.

(ف ك ر): تفكرون: ٧٦٣. وتتفكرون: ٧٦٣.

(ف ل ت): فلنان: ٢٠٢.

(ف ل ك): فلك: ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ٤٨٧.

(ف ل و): فلو وأفلاء: ٤٠٦.

(ف هـ م): فهم: ٢٨٥، ٣٤٠.

(ف و ض): فوض: ٦٨٦.

(ف و م): فوم: ٦٥٣.

(ق)

(ق ب ر): المقبرة: ٢٧٦، ٣٥١.

(ق ب ع ث ر): قبعثى: ١٦٤.

(ق ب ل): قبل قبولاً: ٢٣٣.

(ق ت ل): قتل: ٤٨، ٢٢١، ٥٤٣، ٥٧٠. اقتل: ٩٠١. قاتل مقاتلة: ٢٥٨،

٢٦٥، ٢٥٩. تقتل: ٧٩٧. قاتل: ٢٩٨. قتال: ٢٥٨، ٢٦٨. المقتل:

٢٦٦. قتلى: ٤٢٠، ٤٧٦. قتالى: ٤٧٦.

(ق ث أ): قنأ: ١٩١.

(ق ح ل): انقحل: ٢٣٦.

(ق د د): قيدودة: ١٧٧.

(ق د ر): المقدرة: ٢٧٦.

- (ق د س): قدوس: ١٨٥،١٨٤،٧٥.
- (ق د م): قدوم وقُدُم: ١١٩. مقدم: ٣٠٤. مقدّم مقاديم: ٤٥٠.
- (ق ذ ف): قَذَاف: ١٨٢.
- (ق ر ب): قربان: ٢١٠،٢٠٩،٨٤،٣٠.
- (ق ر د): قردد: ٦٣٨.
- (ق ر ر): قرّ يقرّ: ٧٦٩. قرّ واستقرّ: ٥٦١. قُرّة: ٧٨٢. قراريّ: ٣٦٥.
- (ق ر ص): قرّاص: ١٩٢.
- (ق ر ط س): قراطيس: ٤٦١.
- (ق ر ع): القراع: ٢٢٦.
- (ق ر ع ب ل): قرعبلانة: ١٦٤،١٦٣.
- (ق ر ف ص): القرفصاء: ٢٠٩،٦١.
- (ق ر ق): قراقير وقراقر: ٤٦٣.
- (ق ر ا): قرية: ٤٢٣.
- (ق س ط س): قسطاس: ٦٤٠.
- (ق س ق ب): قسقب: ٦٤١.
- (ق ش ع ر): اقشعرّ: ٩٠٠.
- (ق ص ر): أقصر وقصّار: ٣٠٨، قصير وقسارة: ٤٢٨.
- (ق ص ص): قصّ وقصص: ١٥٣.
- (ق ض ب): قضيب وقُضْب: ٤١٦،١١٩.
- (ق ض ي): قضى: ٩٤٠. اقضوا: ٩٠١. قاضوا: ٢٥٧. قاضي وقضاة:
- ٢٥٧، ٨٨١، ٤٣٨، ٤٣٧. مقاضاة: ٢٥٧.

- (ق ط ر): قطران: ٣١، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨.
- (ق ط ع): قطع تقطيعاً: ٢٥٢.
- (ق ط ف): القطاف: ٢٢٧.
- (ق ط م): قطامات: ٣٨٨.
- (ق ط و): القطا: ٩٣٦. قطوان: ٢٠٣.
- (ق ع د): قعد: ٥٤٣، ٥٥٦. قاعدته مقاعدة: ٢٥٧. قاعد: ٢٩٨.
- (ق ع س): اقعنسس: ٩٠٠. مقعنسس: ٤٥٣. مقاعس: ٤٥٤. وقعاسس: ٤٥٤.
- (ق ف ع د): قفعدد: ٦٣٦.
- (ق ف ز): قفزال: ٢٠٢، ٢٤١.
- (ق ف ل): قُفل: ١٣٤، ٤٠٥، ٦٤٤. أفضال: ٤٠٥. مقفال: ٣٠٤.
- (ق ف و): قفا: ٩٣٦.
- (ق ل س): قلنسوة وقليسة: ٤٥٣.
- (ق ل ل): قلّ وقليل: ٢٩٧.
- (ق ل م): قلام: ١٩٠.
- (ق ل ي): مقلات: ٧١٣.
- (ق م ر): قمر: ٣٦١.
- (ق م ص): القمصنة: ٢٩١، قميص: ٧٨٩.
- (ق م ط ر): قمطر: وقميطر: ٤٩١.
- (ق ف و): المقنوة: ٢٧٦، قنوان: ٤٤٩.
- (ق ن ي): قنية: ٣٩٦، ٥٠. وقنيات: ٣٩٦.
- (ق و ب): قوباء: ٣٦٦.

(ق و د): انقاد: ٩٠٢،٥٩١. مقودة: ٦٩٣.
 (ق و ر): قار يقار: ٧٦٩. قارة وقور: ٤١٣.
 (ق و س): قوس: ٨٦٥.
 (ق و ل): قيل: ٥٨٩، ٥٩٥، ٥٩٠. يقول: ٦٨٦. قول: ٦٨٨، ٦٨٧. مقول:
 ٧٥٠، ٦٩٠. قولة وقولي: ٥٠٧.
 (ق و م): قام: ٥٥٦. أقام: ٢٥٤. مقام: ٦٨٧. إقامة: ٦٩٠. قائمون: ٤٠٢.
 قيام: ٥٧.

(ك)

(ك أ ل) كألل: ٦٣٦، ٣٦.
 (ك ب ب) كُباب: ٤٢٩.
 (ك ب ر): كبر ومكبر: ٣٠٢. كبرى وكُبر: ٤٢٢.
 (ك ب و): الكبا: ٩٣٦.
 (ك ت ب): كتب: ١١٩. كُتب: ٣٣١. كُتب وكتاب: ٤٣٣، ٤٨٥. كاتب
 ومكتوب: ١٦٠، ١٥٩.
 (ك ت ف): كتف: ١٤٧، ١٤٦، ١٤١، ١٤٠.
 (ك ح ل): الكحل: ٢٦٥. كحلى: ٤٤٠.
 (ك د ر): كُدرة: ٢٨٥.
 (ك د ي): كُدية: ٥٥٢.
 (ك ذ ب): كذب تكذيباً: ٢٥٢.
 (ك ر ر): الكرّار: ١٨١، ٣٥.
 (ك ر ع): كراع وكُرُع: ٤١٧.

- (ك ر م): كرم: ٥٤٦،٤٨. كرم يكرم: ٥٧٠. أكرم: ٧٣٣. كرم: ١٦٠. كرم
تكريماً وتكرمة وإكرام: ٢٥٩،٢٥٠. مكرم: ٣١٦،٢٧٧. مكرم: ٢٩٨.
- (ك ر و): كروان: ٤٤٧،٢٠٤.
- (ك س ب): كسب يكسب: ٥٧١.
- (ك س د): كسد وكسيد: ٢٩٧.
- (ك س ر): كسير: ٣٣٣. كسيران: ٣٩٤،٣٨٦. كسرات: ٣٩٤.
- (ك س ل): كسالى: ٢٠١.
- (ك س و): كساء: ٣٦٦، كساءان: ٣٦٦، كساوان وكسايان.
- (ك ع ب): كعب وكعاب: ٤٥٩.
- (ك ف ف): كف وأكف: ٤٠٩.
- (ك ف ه ر): اكفهر وأكرهف: ٦٢٨.
- (ك ل ب): كلب: ٥١٧. أكلب: ٤٧٧. كلاب: ٥١٧، ١٩١. كلوب: ١٨٤،
كلابي: ٥١٧. أكالب: ٤٧٧.
- (ك ل ل): كلل ٧٨٢. إكليل: ١٧٤.
- (ك ل م): كلم كلاماً: ٢٥٩. كلام: ٢٦٧.
- (ك م ت): كميت: ٤٩٣.
- (ك م ر): أكرم: ٤١١.
- (ك م ي): كمى وكماة: ٤٣٨.
- (ك ن ف): كنيف: ٤٩٣.
- (ك ن ه ر): كنهور: ١٦٢.
- (ك ه ل): كهلة وكهلات: ٣٩٢.

(ك و ر): كور: ٤٨٧.

(ك و ز): مكوزة: ٦٩٣، ٦٨٥.

(ك و ك ب): كوكب: ١٥٩.

(ك و ن): كنت: ٥١٣، كنتي: ٥١٤. كوني: ٥١٤.

(ك ي س): كييس و كيسي: ٤٤٠.

(ل)

(ل أ م): لوم: ٨٤٢، لوم: ٨١٩، ٨٤٢.

(ل ب ب): لبب: ٥٤٧.

(ل ب د): لبب: ٣٤٣، لبب: ١١٧، ١١٨، ١١٩، لبب: ٢٩، ٣٤، ٦٥، ١٦٦، ١٦٧،

لابب: ٣٤٣، لبب: ٣٤٣.

(ل ج ب): لجة و لجات: ٣٩٢.

(ل ح ي): لحيه: ٣٩٦.

(ل د د): ألندد و يلندد: ٦٤١.

(ل د غ): لديغ و لدغى: ٤٤٠.

(ل ف ج): ملفج: ٣٠٢.

(ل ق ح): ألقح: ٣٠٨، لقحة: ٣٥٧، لاقح: ٣٠٨.

(ل ق ي): لقيته لقاءة: ٢٨٧.

(ل م ع): اللمعان: ٢٤١.

(ل ه ب): اللهيان: ٢٤٢.

(ل ه و): ملهى: ٩٣٥.

(ل و ذ): لاوذ لواذا: ٧٢٤.

(ل و ز): لَوَز: ٧٤٩.

(ل ي ث): أَلِيث: ٨٥٠.

(ل ي ن): لَيْن: ١٧٦، ٧٧٣.

(م)

(م أ ن): مَوْنَة: ٣٢، ٦٥، ٨٤٢.

(م ث ل): تَمَائِل: ٤٥٢.

(م ح ك): مَحَك: ١٣٧.

(م ح و): مَحَا، يَمَحُوهُ، وَيَمَحَاه: ٥٧٢.

(م خ ض): إِخْخَاض: ٢٥٦.

(م د د): يَمُدُّ وَيَمِدُّ: ٨٠٤، ٨٠٥.

(م ر د): مَرَدَد: ٦٤٢.

(م ر ض): مَرَض: ٥٤٤.

(م س س): مَسَسَتْ وَمَسَتْ: ٧٦٧، ٧٦٨، ٨٨٣.

(م س ل): مَسَّل: ٦٢٣، ٦٢٤، مَسِيل: ٥٩٩، ٦٢٣، ٦٢٤.

(م س ي): أَمْسَى: ٥٥٢.

(م ش ي): اَمْشَوْا: ٩٠١، مَاش: ٩٤٠، ٩٤٧، مَشِيَّة: ٢٨٩.

(م ع ن): أَمَعْنُ وَمَعِين: ١٠٠.

(م ل ل): مَلُولَة: ٣٠٥.

(م ك ث): مَكَت مَكُوْتًا: ٢٢٩.

(م ك و): الْمَكَا: ٩٣٩.

(م ن ي): تَمَنَّى تَمْنِيًا: ٢٦٢، أَمَانِي وَأَمْنِيَّة: ٥٨، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٤.

(م هـ د): مهدد: ٦٤٢، ٦٤٠.

(م و ت): مات: ٣٣٠، ٩٣٠، مَيِّت ومَيِّت: ١٨٠، ٦٣٤، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤.

(م و س): مؤسى: ٧١٠، ٧١٢.

(م و ل): مال ومالة: ٧٤٩، ٨٦٦، ٩٥٠.

(م ي د): الميدان: ٢٤٣.

(م ي ك): ميكائيل: ٨٢٢.

(ن)

(ن ب ت): إنبات ونبات: ٢٦٦، المنبت: ٩٣٩.

(ن ب ح): النباح: ٢٢٨.

(ن ب ق): نبقة: ١٤٤.

(ن ج د): نجد وأنجد: ٥٥٢.

(ن ج ل): أنجيل: ٢٤، ٢٨، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٩، ٦٠٧.

(ن ج م): نَجْم ونُجْم: ٤١٥، ٤٢٠.

(ن ج ي): ننجي ونُنجي: ٧٦٤.

(ن ح ر): منحار: ٣٠٤.

(ن د د): نَدَّ يَنْدَ تناد: ٢٦١، ٦٣٧، ٦٤٥، التنادد: ٦٣٦، التناد: ٦٤٠.

(ن د س): ندُس: ١١٤، ١١٦.

(ن د م): نديم ومنادم وندماً: ٤٤٣.

(ن س ب): نسبته أنسبه نسباً: ٥٠٥، نسّابه: ٥٢٥.

(ن س ف): نُسَّاف: ١٩١.

(ن س ك): منسك: ٣٤٨، ٣٤٩.

(ن س ل): نسلان: ٥٨٦.

(ن ش ز): نشر: ١٥٣.

(ن ش ط): مناشيط: ٩٤٧.

(ن ص ح): الناصح والناصح: ٦٦٢.

(ن ص ر): نصير: ٣٠٥.

(ن ض د): نُضد: ١١٧.

(ن ض و): نضو: ١١١، ١١٢.

(ن ع ل): نعل: ١٥٣.

(ن ع م): نعم ينعم وينعم: ٥٨٢، نعيم: ٢٩٥، نعم: ٩٢، ١٣٧، ٣٢٩، نعمة:

٢٩٥، النعمى: ٢٣٨.

(ن غ ر): ١١.

(ن ف ر): نَفر: ١٣٧، نفر ينفر وتنافر: ٢٦١.

(ن ف س): نفساء: ٤٢٢.

(ن ف ض): نَفَض: ٣١٨، منقوض: ٣١٨.

(ن ق ب): النّقبَة: ٢٩١.

(ن ق ر): نقرة ونقار: ٤٢٦.

(ن ق ز): نقزان: ٢٠٢، ٢٤١.

(ن ق ض): نَقَض: ١١١، ١١٢.

(ن ق و): نقوة ونقاوة: ٥٢٧.

(ن ك ر): نُكّر: ١١٧.

(ن م ر): نَمِرَة: ١٤٥.

(ن م ل): غل: ١٤٨.

(ن م م): نَمَّ يَنْمُو وَيَنْمُو: ٥٧٨.

(ن ه ر): نهر: ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ٤٩١، نهر: ٤٩١.

(ن ه ق): النهيق: ٢٣١.

(ن و ب): ناب ونوب: ٤٩٤، ٤٩٥.

(ن و ح): النواح: ٢٢٨.

(ن و ح): النواح: ٢٢٨.

(ن و ر): نار ينور: ٧٢٣، نار نواراً: ٧٢٤، ٧٢٥، النوار: ٧٢٣.

(ن و ق): ناقة: ٧٤٠.

(ن و م): نمت نومة: ٢٨٥، نائم ونوام: ٤٣٤.

(ن ي ر): النيار: ٧٢٣.

(هـ)

(هـ ب ب): الهباب: ٢٢٦.

(هـ ب ي): هبي: ١٦٨، ١٦٩.

(هـ ج ر): تهجرون: ٥٥٥، هَجَر وإهجار: ٥٥٥.

(هـ ج ف): هجف: ٦٣٨.

(هـ د ر): هادر وهُدرة: ٤٣٨، هدير: ٢٢٨.

(هـ د م): هدم وانهدم: ٥٤٥.

(هـ د ي): أهدى: ٣٠٩، يَهْدِي وَيَهْدِي وَيَهْدِي: ٧٩٧، هودي يهادى مهادة:

٢٥٧، ٢٦٠.

(هـ ر ر): هرّه يهرّه ويهرّه: ٥٧٢، ٥٧٨.

- (ه ر ط): هرط: ١١٢.
- (ه ز أ): هزئ واستهزأ: ٥٦١، هُزَأة وهُزَأة: ٣٢١.
- (ه ل ق س): هلقس: ٣٦، ٦٣٦.
- (ه ل ك): أهلكته وهلكته: ٥٥٤، مهلك: ٢٦٧.
- (ه ل ل): تهلل: ٧٨٨.
- (ه م ل ج): هملج: ٣٦، ٢٦١، ٦٣٦.
- (ه م م): هممت وهمت: ٧١٨.
- (ه ن أ): هنأ تهنئة وتهنيئاً: ٢٥٠.
- (ه ن د): هند وهندات: ٣٨٦.
- (ه و ب): مهوب: ٦٩٣.
- (ه و ر): تهور: ٧٤٠، مهوار: ٧٤٠، مهيار: ٧٤٠.
- (ه و ن): أهان: ٣٠٩.
- (ه ي أ): هيئ: ٥٤٧.
- (ه ي م): اهيام: ٩٥٠.
- (ه ي ن): هيئن وهيئن: ١٧٦، ١٧٩، ٦٣٤، ٧٧٢.
- (ه ي هـ): هيهات: ٩٨، ٩١٥، ٩١٦.

(و)

- (و ب ل): وبله: ٦٨.
- (و ت د): وتد: ١٢٨.
- (و ت ر): وتر يتر: ٥٧٣.
- (و ث ن): وثن ووثن: ٤١١.

- (و ج ج): وجّ: ٦٩٧.
- (و ج ل): وَجِل: ٥٦٦، ٣٤٨، يوجل: ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٤٨، ٥٦٧، يجل: ٥٦٧، ٢٧٤، ٢٧٣، موجل: ٢٧٥، ٢٧٣، ٢٧٤.
- (و ج م): وجم وأجم: ٦٩٧، ٧٠٠.
- (و ج ن): وجنة وأجنة: ٦٩٣، ٧١.
- (و ج هـ): جاه: ٦٣١، وجه: ٦٣١، وجوه وأجوه: ٦٩٧، ٩٨، جهت: ٦٣٢.
- (و ح د): وَحَد توحيداً: ٢٤٩، أحد: ٧٨، ٩٧، ١٠١، وحد وأحد: ٦٩٧، ٧٠٠، موحد: ٣٥٢، واحد وحادي: ٦٣٤.
- (و ح ل): وحل يوحد موحد: ٢٧٤.
- (و ح و): الوحاة: ٢٣٢.
- (و خ م): تخمة: ٦٠٧، وخامة: ٦٠٧.
- (و د ع): ودع: ٩٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، يدع: ٣٢٩، ٥٣٨، ٥٣٩.
- (و ذ ر): وذر: ٥٣٧، يذر: ٣٢٩، ٥٣٨.
- (و ر د): وَرَد وورد: ٤١٣، مورد: ٣٥٢.
- (و ر ش): ورشان: ٢٠٢.
- (و ر ق): مورك: ٣٥٢.
- (و ر ل): ورل وورلان: ٢٠٤.
- (و ر ي): وري: ٦٠٧، ٦١٠، تورا: ٥٩٩، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠.
- (و ز ف): وزف يزف: ٦٦، ٩٦، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦.
- (و س د): وسادة وإسادة: ٦٩٩، ٧٠٦.
- (و س م): وسماء: ٦٩٨.

(و ش ح): وشاح وإشاح: ٦٩٩.

(و ش ي): شية: ٦٢، ٩٦، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، وشوي: ٥١٠، ٥١١، ٥١٢.

(و ص ل): وصلت وأوصلت: ٥٥٥.

(و ض أ): الوضوء: ٢٣٣، ٢٣٤.

(و ط ط): وطاط ووطط: ٤١٦.

(و ط ن): موطن: ٣٥٢.

(و ظ ب): موظب: ٦٨٥.

(و ع د): وعد يعد: ٣٤٨، ٥٧٣، ٦٩٧، وعدته وواعدته: ٥٥٧، عدة ووعد:

٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨، موعد: ٣٤٨.

(و ق ت): وقتت: ٧٦، ٦٩٨، أقتت: ٦٩٨، ٧١١، ٨٩٠.

(و ق د): الوقود: ٢٣٣، ٢٣٤.

(و ق ر): وقار: ٦٠٧، تيقور: ٦٠٧.

(و ك ل): وكيل وتكلان: ٦٠٧، موكل: ٣٥٢.

(و ل د): ولد وُلد: ٤٨٧، ٤٨٩.

(و ل غ): الولوغ: ٢٣٣، ٢٣٤.

(و ل ي): والوا ووالوا: ٥٥٥.

(و ن ي): وناة وأناة: ٦٩٧، ٧٠٠.

(و ه ب): موهب: ٣٥٢، ٧٨٨، موهبة: ٣٥٢.

(و ه و ج): الوهجان: ٢٠٢.

(ي)

(ي أ س): يئس وأيس: ٦٣١، ٦٢٩.

(ي د ي): يد: ٧٦١، يديه وأديه: ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، أيدي: ٧٦١.

(ي س ر): يسر يسر: ٥٧٣، يسر تيسر: ٢٤٩، يُسر: ١٣٢، ياسر مياسرة: ٢٦٠،

ميسره: ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩.

(ي ع ر): يعار: ٤٢٥، يَعُر: ٤٢٤، ٤٢٥.

(ي ق ظ): يقظ: ١١٦.

(ي و م): ياءم مياومة ويواماً: ٢٦٠.

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
(الألف)	
الآلوسي	١٧٤
آبان بن تغلب	٨٠٩،٤٧٦
آبان بن عثمان	٨٣،٢٨
إبراهيم أنيس	٩٢٠
إبراهيم البعيمي	١٤،ك
إبراهيم صالح الحندود	١٠٥
إبراهيم القرميسي	٤
إبراهيم مصطفى	١٢
إبراهيم بن يحيى	٩٣٠،٤٣٩،٤٠٥
ابن الأثير	٢٣٥
أحمد أمين	٣
أحمد الثالث	١٢
أحمد الخاني	٨
أحمد الرازي	٤
أحمد بن سهل البلخي	٢٢٣
أحمد علم الدين الجندي	٩٢٠
أحمد فوزي هيب	١١
أحمد القطان	٤

١٦	أحمد مطلوب
٥١٥	أحمد بن موسى
٤	أحمد الموصلي
٨	أحمد ناجي القيسي
٨١٥	أحمد بن يعقوب
٣٠٨، ١٥٠، ٤٥	الأخطل
١٣١، ١١٤، ١٠٦، ١٠٠، ٩٥، ٨٦، ٦٩، ٦٨، ٦٤، ٣٢، ك	الأخفش
٣٢٨، ٣٢٧، ٣١٥، ٢٧٧، ٢٦٦، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٤٥، ٢٠٤، ١٩٢، ١٨٨، ١٣٤، ١٣٢	
٥١١، ٤٨٠، ٤٧٠، ٤٦٣، ٤٦٢، ٤٦١، ٤٥٥، ٤١٩، ٣٧٨، ٣٧٧، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٣	
٨٣٤، ٨٠٧، ٧٩٧، ٧٥٨، ٧٠٦، ٦٩٢، ٦٩١، ٦٩٠، ٦٨٥، ٦٧٦، ٦٧٠، ٦١١، ٥٤٢	
٩٥٦، ٩١١، ٨٥٨، ٨٣٥	
١٢	أدغار بروبستر
١٩	الأزرعي
٤٩٧، ٢١٥، ١٨٠	الأزهري
٨٨٧، ٨٧٠، ٨٢٢، ٧٧٥	ابن أبي إسحاق
٢	إسماعيل المؤمل
١٩	الإسنوي
٥٤٠	أبو الأسود الدؤلي
٧٦٠	الأسود بن يعفر
٩٣٢، ٧٨٠، ٧٤٦، ٥٠٣، ٤٥٢، ٤٣٠، ٤١٧، ٣٧٣، ٢٢٠	الأشموني
٦٢٠، ٥٨٠، ١٩٠	الأشهب

الأصمعيّ ٦٥٥،٥٥٤
 ابن الأعرابيّ ٧٥٨،٤٦٠،٤٥٨،٧١،٥٥،٤٥
 الأعرج ٨٤٢،٥٧٠،٤٧٣،١٩٩،١٩٥
 الأعشى ٤٠٧،٢٣٥،٨١،٤٥
 الأعمش ٨٢٢،٧٦١،٦٦٣،٦٣١،٥٦٥،٥٢٠،٣٨٢،٢٢٥،١٤٢
 ٩٣٤،٨٨٨

أعين قاضي الري ٧٠٣،٨٩
 ابن الأنباري ٩٤٤،٧٦٥،٦٠٨،٣٩٣،٣٦٢،٣٣٣
 أمين عبد الله سالم ك، ١٢
 ابن إياز: ٩٣٢
 أيوب السختياني ٨٦٥،٧٠٩

(الباء)

ابن الباذش ٩٤٣،٩٠٥،٨١٦،٨١٥،١٩٨
 برهان الدين الجعيري ٢١
 بروكلمان ٢
 ابن بري ٦٥٠،١٣٥
 البغدادي ٩٢١
 أبو بكر (راوي عاصم) ٧٩٢
 بهاء الدين النّحاس ٢٦٩
 البيضاوي ٣٨٤،٣٨٠،٣٧٧،٣١٠،٢٩١،٢٨١،٢٥٦،٨٥،٨٤
 ٧٢٠،٧١٤،٧٠٨،٦٧٢،٦٦٤،٦٥١،٦٤٦،٦٣٠،٦١٩،٦١٥،٥٧٥،٥١٩،٤٧١
 ٩٥٤،٩٤٩،٩٤٨،٩١٧،٩١٣،٨٧٤،٨٧٣،٨٣٦،٨٣٢،٨٢٤،٧٦٥

(التاء)

٣٣٥	تاج الدين الإسفرائيني
١٩	التونسي
١٩	ابن تيمية

(الثاء)

٥	ثابت الجرجاني
٥٨٦،٥٣٢،٥٠١،٣٠٠،١٦٨،١٠٠،٩٦،٧٣،٧٢،٦٥	ثعلب
٩٤٤،٧٨٥،٧٠٠،٦٠٨	
٨٧٠،٧٦١	الثقفي
٨٤٦،٦٣٢،٥٨٢،١٧٨،٦	الثمانيني

(الجيم)

٩٤٣،٤٩٧،٤٧٨،٤٥٩،٢٧٣،٢٢٢	الجاربردي
٩٤٠	الجراح
٥٤٦،١٦٠	الجرجاني
٦٤٤،٦٣٢،٥١٤،٥١٣،٤٩٦،٤٨٩،٤٥٦،٣٢٧،١٥٦	الجرمي (أبو عمر)
٩١١،٨١٧	
٧٨٤،٧١٠	جرير
٨٣٥،٨١٥،٢٠،١٩	ابن الجزري
٨٠١	أبو جعفر الرقاسي
٨٩٥،٨٢٧،١٦٦	أبو جعفر القعقاع المدني
٧٥٨	جعفر بن محمد

- ٤ جعفر بن محمد الحجاج
 أبو جعفر النّحاس: انظر النّحاس.
 أبو جعفر يزيد ٨٣١، ٧٧٩، ٧٢٩، ٤٦١، ٦٣٧، ١١١، ١٠٦، ٧١، ٤٩، ٢٩
 ٩٣٢، ٨٤٢
 ابن جماعة ٩٤٣، ٤٧٨، ١٤١
 جميل ٥٩٥
 جناح بن حيش ٢٠١
 ابن جودي ٢٢٣
 الجوهري ٨٤٤، ٦٥٠، ٦٣٢، ٣٤٧، ٣٢٥، ١٩٢، ٤٣

(الحاء)

- أبو حاتم السجستاني ٧٢٩، ٥٣٢، ٥١٣، ٣٣٥، ٢٧٠، ٢٢٩، ١٠٦، ٧٢، ٧١، ٢٤
 ٧٥٩، ٧٣٦، ٧٣٥
 ابن الحاجب ٣٢٤، ٣١٤، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢١٥، ١٩٣، ١٩
 ٩٣٢، ٧٩٤، ٥٤٦، ٤٥٩، ٤٣٠، ٣٣٨
 حامد المؤمن ١١
 الحريري ٤٢٩، ٣٥٦، ٣٣٥، ١١٩
 حسّان بن ثابت (رضي الله عنه) ٤٠٠، ٣٩٩، ٧٩
 أبو الحسن الباقولي ١٥٧
 أبو الحسن بن بشر الأنطاكي ٨١٥
 الحسن البصري ١٦٥، ١٢٧، ١٢١، ١١٨، ١١١، ٨٨، ٨٤، ٧٦، ٧٠، ٥١، ٣٣، ٢٤
 ٣، ٣١٨، ٢٨٠، ٢٦٤، ٢٤٤، ٢٤٠، ٢٣٨، ٢٢٥، ١٩٩، ١٩٥، ١٧٤، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠

٧٩٦، ٧٦٣، ٧٦١، ٧٥٣، ٦٩٧، ٦٠٧، ٥٨٩، ٤٦١، ٤٤٥، ٤٠٥، ٣٧٩، ٣٧٦، ٣٧٤، ٦٤

٩٥٠، ٨٧٠، ٨٥٦، ٨٣٣، ٨٣١، ٨٢٢

٨٩٦ الحسن الجرجاني

١١، ١٠ حسن شاذلي فرهود

٩٤٠ الحسن بن عمران

١١، ١٠ حسن هندراوي

٦٨٥ الحسن بن هرمز

٧ الحسين بن أحمد بن نصر

١٠ حسين محمد شرف

٨٠١ الحضرمي

٨١٢، ٧٧٤ حفص

٣٨٢ الحكم بن عتبة

٨١٥ حمزة

أبو حيّان ك، ٨١، ٨٥، ٨٦، ١١٨، ١٢٣، ١٣٥، ١٤٠، ١٤٢، ١٥٢،

١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٦، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٨، ٢٠٠، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٧،

٢٣٩، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٩١، ٣٠٤، ٣٠٦،

٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٢، ٣٢١، ٣٢٧، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٧، ٣٨٠،

٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٧، ٣٨٨، ٤٠١، ٤٠٩، ٤١٧، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٦، ٤٣٨،

٤٤١، ٤٤٤، ٤٤٩، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٦٣، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٩،

٥٠٣، ٥١٦، ٥١٩، ٥٢٢، ٥٢٦، ٥٥١، ٥٦٨، ٥٧١، ٥٧٥، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٥، ٥٩٢،

٥٩٥، ٦٠٦، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٩، ٦٣٠، ٦٤٢، ٦٤٤، ٦٤٦، ٦٥٣، ٦٥٨،

٧٥٢، ٧٣٤، ٧٣٣، ٧٢٥، ٧٢٠، ٧١٤، ٧٠٢، ٦٩٤، ٦٧٨، ٦٧٢، ٦٦٨، ٦٦٢، ٦٥٩
 ٨١٤، ٨١١، ٨١٠، ٨٠٨، ٨٠٢، ٧٩٣، ٧٩٢، ٧٧٤، ٧٧٠، ٧٦٥، ٧٦٢، ٧٥٩، ٧٥٦
 ٨٧٣، ٨٦٠، ٨٥٩، ٨٥٨، ٨٥٣، ٨٤٧، ٨٤٤، ٨٤٠، ٨٣٦، ٨٣٤، ٨٣٠، ٨٢١، ٨١٦
 ٩٢٨، ٩٢٢، ٩١٣، ٩١١، ٩٠٦، ٩٠٤، ٨٩٢، ٨٨٥، ٨٨٤، ٨٨١، ٨٧٨، ٨٧٧، ٨٧٤
 ٩٥٦، ٩٥٣، ٩٤٩، ٩٤٥، ٩٤٣، ٩٤٢، ٩٣٨، ٩٣٧، ٩٣٧، ٩٣٦، ٩٣٣، ٩٣١
 أبو حيوة..... ٥٤٣، ٣١٨، ٢٤٩، ١١٨

(الخاء)

خالد الأزهرى..... ٩٤٥، ٩٤٣، ٧٦٩، ٧٤٧، ٤٥٤، ٤١٦، ٣٢٤، ٢٦٨، ٢٥٥
 ابن خالوية..... ٢٧٨، ٢٤٥، ٢١١، ٢١٠، ١٩٧، ١٥٦، ١٢٨، ١٢٧، ٢٢
 خديجة الحديثي..... ٨٢١، ٧٩٢، ٧٠٠، ٦٨٢، ٥٣٩، ٤٨٩، ٤٣٦، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣١٧، ٣١١، ٣٠٥، ٣٠١
 ابن خروف..... ٩٣٦، ٤٠١، ٤٣
 خلف..... ٨١٥
 الخليل بن أحمد..... ٤٨٨، ٤٤٠، ٢٥٤، ١٩٣، ١٦٢، ١٦١، ١٣٤، ٩٥، ٦١
 ٨٨٩، ٨٤٥، ٨٠٢، ٧٥٤، ٦٩٠، ٦٤٢، ٦٣٠، ٦٢٩، ٦٢٠، ٦٠١، ٥٩٩، ٥٦٢، ٥٤٥
 ٩١٤، ٩٠١
 الشيخ خليل..... ١٩

(الدال)

الداني (أبو عمر)..... ٨٣٥، ٥٩٠
 أبو الدرداء (رضي الله عنه)..... ٤٨٤
 ابن دريد..... ٧٩٢، ١٧٢

الدوريّ ٨١٥

أبو الدينار الأعرابي ١٨٤

(الذّال)

الذّاكر المصري ٥

أبو ذؤيب الهذلي ٦٢٣

ابن ذكوان ٨٧٧

(الرّاء)

رؤبة ٣٣٦

الرّازي (أبو الفضل) ٢٠٠

الرّاعب الأصفهاني ٦٣٢

ابن أبي الرّبيع ٣٨٨، ٣٧٤، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٠٦

أبو رجاء ٧٤٩، ٣٧٩، ١٨٧، ٨٣، ٢٨

الرّضي ٢٢٤، ٢١٨، ٢١٥، ١٦٠، ١٤٩، ١٤٧، ١٤٤، ١٤١، ١٣٩، ١٣٢، ١٢٨، ١٢٧،

٢٣٤، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٩٩، ٣٠٥، ٣١٤، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٨،

٣٩٥، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٤٠، ٤٥٩، ٤٧٨، ٥١١، ٥٣٨، ٥٤٧، ٥٥٢، ٥٦٧،

٦٢٣، ٦٢٨، ٦٣٨، ٦٤١، ٦٧٧، ٦٩٢، ٦٩٩، ٧١٨، ٧٢٨، ٧٦٨، ٨٣٥، ٨٥٨، ٨٦٥،

٨٨١، ٨٩٦، ٨٩٨، ٩٢١، ٩٢٥، ٩٤٢، ٩٤٨، ٩٥٣

ركن الدين الإسترابادي ٩٢٥، ٧٢٨، ٥٤٦، ٢٧٤، ١٤٧، ١٣٩، ١١٩

الرّمانيّ ٤٧٩

ذو الرّمّة ٥٩٤

رمضان عبد التّوّاب ٦٦١

الرّياشيّ ٨٤٥، ٦٥٤

(الزاي)

الزبيدي ٦٢٠، ١٩٧، ١٩٦، ١٨٨

٨٦٣، ٧٦٧ أبو زبید

الزَّجَاجُ.....ك، ٧٣، ٩٦، ١٠٠، ١١٥، ١٢٤، ١٣٩، ١٦٦، ١٦٧، ١٩١، ١٩٣، ٢٠٨، ٢٣٤،

0.003, 0.27, 0.20, 0.22, 28.0, 373, 383, 377, 291, 282, 281, 377, 25.

ΛΥΛ·ΥΛ·ΓΛ·ΟΛ·ΞΥ·ΥΥ·ΓΓΞΟ·ΓΥΟ·ΓΙΥ·Γ·Θ·Γ·Λ·Ο·Θ·Λ·Ο

907, 902, 192, 191, 190, 185, 184, 183, 182, 181, 180, 179, 178, 177, 176, 175, 174, 173, 172, 171, 170, 169, 168, 167, 166, 165, 164, 163, 162, 161, 160, 159, 158, 157, 156, 155, 154, 153, 152, 151, 150, 149, 148, 147, 146, 145, 144, 143, 142, 141, 140, 139, 138, 137, 136, 135, 134, 133, 132, 131, 130, 129, 128, 127, 126, 125, 124, 123, 122, 121, 120, 119, 118, 117, 116, 115, 114, 113, 112, 111, 110, 109, 108, 107, 106, 105, 104, 103, 102, 101, 100, 99, 98, 97, 96, 95, 94, 93, 92, 91, 90, 89, 88, 87, 86, 85, 84, 83, 82, 81, 80, 79, 78, 77, 76, 75, 74, 73, 72, 71, 70, 69, 68, 67, 66, 65, 64, 63, 62, 61, 60, 59, 58, 57, 56, 55, 54, 53, 52, 51, 50, 49, 48, 47, 46, 45, 44, 43, 42, 41, 40, 39, 38, 37, 36, 35, 34, 33, 32, 31, 30, 29, 28, 27, 26, 25, 24, 23, 22, 21, 20, 19, 18, 17, 16, 15, 14, 13, 12, 11, 10, 9, 8, 7, 6, 5, 4, 3, 2, 1, 0.

الزَّجَّاجِيّ ٩٢٤,٧٦٤,٣٠٦,٢٧٣,١٤٤

أبو زرعة ١٩٩

الزرکشی

الزخشي ٨١، ١١٦، ١١٨، ١٣٣، ١٤٤، ١٦٧، ١٦٩، ١٧١، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢١١، ٢٣٩،

٢٥٦, ٢٥٢, ٢٣٦, ٢٢٢, ٢٢١, ٢١٠, ٢٩٨, ٢٨٧, ٢٨١, ٢٥٦, ٢٥٤, ٢٤٧, ٢٤٦

090007A032027E89E81CEVSEV3CEV1E0VE31E203A3

.6Y2 .6V1 £.6Y .8c.Y .2c.77A.c77Z.c70Z.c701.c70 .c7£ .c73 .c71Z.c71 .

٩٢٢,٩٢,٩١٣,٩٠٦,٨٩٢,٨٧٤,٨٧٣,٨٥٣,٨٢٩,٨٢١,٧٧٤,٧٦٥,٧٣٣

१०७,१६१,१३३,१३४

ابن زنجلة ١٥٧,٢٢

..... الزهري ٨٤١، ٨٣٣، ٨٣١، ٨٢٥، ٨٢٢، ٤١٥، ٢٤١، ٢٠٢، ٧.

91A, A73, A09, A07, A42

زهير بن أبي سلمى ٥٤٢

٧٠٩٠٦٥٤٠٦٢١ ٠٦٢٠٠٥٧١٠٥٥٤٠١٨٩٠١٨٨٠١٨٧٠٩٧٠٧٨٠٧٢٠٧٠ أبو زيد

٩٣٣،٨٦٠،٨٥٨،٨٥٦،٨٥١،٨٤٣

زيد بن ثابت.. ٣٦٤،٣٤

(السين)

الساكناني (محمود)..... ٩٤٨،٥٤٧،١٤١

السبكي..... ١٩

السخاوي..... ٧٨٠،٥٣١،٣٧٢

ابن السراج..... ٢٣٥،٢٣٤،١٩٦،١٩٣،١٧٨،١٦٢،١٥٦،٧٣،٢٢

٩٣٢،٩٢٧،٩٢٤،٧٨٩،٧٨٠،٦٢٠،٥١١،٤٨٨،٤٧٨،٤٥٩،٣٢٧،٢٩٨،٢٣٦

السرقي..... ٥٣٩

سعد بن قرط..... ٦٧٤

سعيد بن جبير..... ٦٩٧،٤١١

سعيد بن المسيب..... ٥٤٢،٢٤١،٢٠٢،١٨٧،٨٣،٢٨

ابن السكيت..... ٧١٨،٦٦٤،٦٣٠،٦٢٣،٥٣٢،٣٤٧،٣٣٥،٣٢٠

سلام..... ٧٦٣،٨٨،٨٤،٥١

السلسلي..... ٨١٠،٣٦٢

السلمي..... ٧٦٣،٢٢١،٨٨،٨٤،٥١

سليم آغا..... ٤

سليمان التميمي..... ١٤٦

سليمان بن فهد الأزدي..... ٢

السليل بن أحمد..... ٤

ابن السمّال..... ٨٨٧،٣٨٦،٢٩٧،٢٥٧،١٢٣،١٢١

السَّمين الحليّ ك، ٦٦، ٨١، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ١١٥، ١١٨، ١٢٥، ١٣٤، ١٣٥،
 ١٣٦، ١٤٠، ١٤٢، ١٥٢، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٢، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١،
 ٢٠٨، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٧، ٢٩١،
 ٣١٠، ٣٢١، ٣٣٦، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٣، ٤٠٢، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٣١، ٤٣٦، ٤٥٥، ٤٧٣،
 ٤٧٤، ٤٨٢، ٤٨٩، ٥١٦، ٥١٩، ٥٢٢، ٥٢٦، ٥٦٨، ٥٧١، ٥٧٥، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٥،
 ٥٩٥، ٦٠٦، ٦١٠، ٦١٢، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٩، ٦٤٦، ٦٥١، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٨، ٦٧٢،
 ٦٧٨، ٦٨٢، ٦٩٤، ٧٠٢، ٧٠٨، ٧١٤، ٧٢٠، ٧٢٥، ٧٣٣، ٧٥١، ٧٥٩، ٧٦٥، ٧٧١،
 ٧٧٤، ٧٧٥، ٨٠٨، ٨١٦، ٨٣٢، ٨٣٦، ٨٤٠، ٨٤٤، ٨٤٧، ٨٥٣، ٨٥٨، ٨٧٣، ٨٧٤،
 ٨٨٥، ٨٩٢، ٩٠٤، ٩٢٢، ٩٣٣، ٩٣٨، ٩٥٦

السهيلى ١٥٧
 ابن السيد البطليوسي ٥٣٨
 سيويه ٣٢، ٣٥، ٣٨، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧٨، ٩٢، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١١٢،
 ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٠،
 ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٠، ١٦٢، ١٧٢، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٧، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٦، ٢٢٠،
 ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٥،
 ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٧،
 ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٥، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٤٨، ٣٤٩،
 ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٨، ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٦، ٤٠٧، ٤١٦،
 ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٧، ٤٤٤، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٨،

٥١١، ٥١٠، ٥٠٥، ٥٠٢، ٤٩٧، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٨٨، ٤٨٠، ٤٧٩، ٤٦٨، ٤٦٧، ٤٥٩
 ٦٢٩، ٦٢٨، ٦٢٠، ٥٩٥، ٥٩٠، ٥٦٧، ٥٥١، ٥٣٧، ٥٣٣، ٥٣٠، ٥١٤، ٥١٣، ٥١٢
 ٦٩١، ٦٩٠، ٦٨٩، ٦٨٥، ٦٨١، ٦٧٢، ٦٧١، ٦٧٠، ٦٦٧، ٦٥٥، ٦٤٤، ٦٣٣، ٦٣١
 ٧٨٩، ٧٧٥، ٧٧٢، ٧٧٠، ٧٦٣، ٧٥٩، ٧٤٧، ٧٤٦، ٧٣٠، ٧٢٣، ٧١٣، ٧٠٥، ٦٩٢
 ٨٣٣، ٨٣١، ٨٢٢، ٨١٤، ٨١٣، ٨١١، ٨٠٩، ٨٠٧، ٨٠٦، ٨٠٤، ٨٠٢، ٨٠١، ٧٩١
 ٨٧٧، ٨٦٧، ٨٥٨، ٨٥٧، ٨٥٦، ٨٤٦، ٨٤٥، ٨٤٤، ٨٤٢، ٨٣٩، ٨٣٦، ٨٣٥، ٨٣٤
 ٩٣٦، ٩٢٧، ٩٢١، ٩٢٠، ٩١٦، ٩١٤، ٩٠٥، ٩٠٣، ٨٩٨، ٨٨٦، ٨٨٤، ٨٨٣، ٨٧٨
 ٩٥٢، ٩٥١، ٩٤٧، ٩٤٢، ٩٣٧

ابن سيدة ٩١٦، ٦٥٠، ٣٥٢، ٢٦٠
 السيراقي ٩٣١، ٨١٤، ٨٠٠، ٧٩٢، ٥٣١، ٤٧٨، ٤٧٠، ٣٦٧، ٢٥٨، ٢٤٢
 السيوطي ج، ٢، ٧، ٤١، ١٥٣، ١٥٥، ١٧٧، ٢١٠، ٢١١، ٢٣٤، ٢٥٩، ٢٦٩، ٢٧٤
 ٨٣٥، ٨٠٢، ٧٩٣، ٦٤٢، ٦٢٩، ٦٠٦، ٥٠٣، ٣٧٨، ٤٥٥، ٣٦٠، ٣٥٨، ٣٢٠، ٣٠٥

(الشين)

الشاطبي ٧٩٤، ٧٩٣
 أبو شامة ٢٢، ١٩
 ابن الشجري ٤٨٠
 شريح (أبو الحسن) ٨٣٤
 ابن شريح ٨١٦
 الشريف الرضي ٦
 الشريف أبو علي الجواني ٧
 الشعبي ٢٨٩

الشلوبين ٩٣٧،٨٩٨،٧٧٠،٤١٩

الشتيمري ٩٢٤

الشَّهاب الخفاجي ٥١٩،٥١٦،٣٢١،٣١١،٢٧٠،٢٥٦،١٨٨،١٨٥،١٥٧،٨٨

٦٩٤،٦٧٢،٦٤٦،٦١٩،٦١٥،٦١٤،٦٠٦،٥٨١،٥٧٨،٥٧٥،٥٧١،٥٣٩،٥٢٧

٨٧٤،٨٧٣،٨٥٤،٨٣٢،٨٣١،٨٠٥،٧٧١،٧٦٥،٧٣٣،٧٢٥،٧٢٠،٧١٤،٧٠٨

٩٥٦،٩٤٩،٩١٣،٩٠٤،٨٨٥

شهيد علي ٣

شبيه ٩٣٤،٨٣١،٤٦١،١١١

(الصاد)

الصَّاحِب بن عَبَّاد ١٨٠

أبو صالح ٦٣٦،٢٦١

أبو صالح الكلبي ٢٦١،٣٦

الصَّبَّان ٥٤٤

صبيح التميمي ١٠

صدر الأفاضل ٨٥٨،٧١١،٦٢٠،٥٣٢،٥١١،٥٠٨،٤٥٩،٤٣٠،١٨٦

الصغاني ٦٣٢

صفاء خلوصي ٩

صلاح الدين المنجد ٨

الصنعاني ١٩٢

الصيمري ٦٩٨،٦٧٢،٦٤٥،٤٨٨،٤٧٨،٤٠٨،٤٠١،٣٢٧،٢٨٦

٩٢٤،٧٨٠

(الضاد)

ابن الضائع ٧٧٠،٤١٩،٣٩٦
الضحّاك ٦٣٦،٤٢٨،٢٦١،١٤٢،٨٤،٣٦

(الطاء)

طارق نجم ١٢
الطبري ٨٢١،٥٨٥،٤٦٣
طرفة: ١٣٧،٤٥
ابن طلحة ٢١٧
طلحة بن سليمان ٦٣١،٥١٠
طلحة بن مصرف ٨١٩،٧٠٣،٦٢٠،٥٨٠،٥٦٥،٣٩٩،١٥٣،٨٩،٨٧
ابن الطيّب الفاسي ٤٣
أبو الطيّب المتنبي ٣٩٠

(العين)

عارف حكمت ١٣
عاصم الجحدري ٦٨٠،٣٧٩،٣٦٤،٣٤٠،١٧٦،١٦٥،١١٨،١١٧،٨٣،٧٦،٣٤
٩٣٤،٩١٢،٧٩٢
عالي (ابن جني) ٦
أبو العالية ٥٤٢
ابن عامر ٧٤٠،٥٠،٢٠
عبد الباقي بن الحسن ٨١٥
عبد الباقي الحزرجي ١٣،٨

- ابن عبد البر ١٩ .
- عبد الخالق عزيمة ٧٦٧ .
- عبد الرحمن بن الأسود ٧٣٦ .
- أبو عبد الرحمن السلمي ٤٤٥، ٢٨٤، ١١١، ٤٢ .
- عبد الرزاق الصاعدي ك
- عبد السلام بن الحسين البصري ٦ .
- عبد السلام بن طالوت ٧٤٩ .
- عبد الفتاح الحموز ٦٣٢ .
- عبد الفتاح شلبي ٩٢٤، ١١ .
- عبد القادر المهيري ١٠ .
- عبد المحسن خلوصي ١٣ .
- عبد القاهر الجرجاني ٥١١، ٣٢٧، ٢١٦، ١٧٨ .
- عبد اللطيف الزبيدي ١٥٧ .
- عبد الله بن أبي إسحاق ٩١٢ .
- عبد الله أمين ١٢ .
- عبد الله بن الحجاج التغلبي ١٦٨ .
- عبد الله بن رواحة (رضي الله عنه) ٨٦٠ .
- عبد الله بن عباس (رضي الله عنه) ٣٧٩، ٣٦٤، ٢٦١، ٢٠٦، ١٧٦، ١٤٠، ٤٩، ٣٦ .
- ٨٧٩، ٨٧٥، ٨٣٠، ٧٤٩، ٦٣٦، ٥٧٦، ٥٤٢، ٥١٨، ٤١١ .
- عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) ٧٢٣ .
- عبد الله بن عمرو بن العاص ٧٩٢ .

- أبو عبد الله المدني ٧١٦.
- عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) ٣٦٤، ٢٤٦، ٢٣١، ١٠٥، ٨٥، ٨١، ٧٤، ٣٤، ٢٩ ٧٣٦، ٦٦٠، ٦٥٢، ٥٣٠، ٤٨٤، ٤٣٣، ٣٨٢.
- عبد الله مسلم بن يسار ٣٤٥، ٢٧٢.
- عبد الله بن يزيد ٥٨٤.
- عبد الملك بن مروان ١٦٨.
- عبيد الله بن زياد ٤٥٠.
- أبو عبيده بن معمر بن المثنى ٥٥٤، ٤١٩، ١١٥، ٦٨.
- عثمان الصيرفي ٨١٥.
- عدي بن الرّعاء ٧٧٣.
- ابن عرفة ١٩.
- عروة بن الزبير (رضي الله عنه) ٧٥٨، ٥٤٠، ٥٣٧، ٤٢.
- ابن عصفور ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٦٩، ٣٦٢، ٣٢٨، ٢٧٤، ١٩٣، ١٧٦، ١٦٢، ١٢٨، ١٢٧، ٦٣٢، ٦٢٨، ٦٢١، ٦٠٨، ٥٧٢، ٥٦٢، ٥١١، ٥٠٧، ٥٠٥، ٤٨٨، ٤٨٠، ٤٧٨، ٤٠٨، ٧٩٨، ٧٩١، ٧٧٣، ٧٧٠، ٧٥٤، ٧٤٥، ٧١٨، ٧٠٧، ٧٠٥، ٧٠٠، ٦٩٩، ٦٤٠، ٦٣٩ ٨٩٨، ٨٨٤، ٨٤٦.
- عطاء ٢٧٦.
- ابن عطية ك، ١٧٣، ١٧٢، ١٦٧، ١٦٦، ١٥٢، ١٤٢، ١٢٨، ١٢٢، ١١٣، ٨٢، ٨١، ١٩، ٢٧٠، ٢٥٦، ٢٤٧، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٢٤، ٢١٠، ٢٠٨، ١٩٨، ١٨٨، ١٨٥، ١٨٢، ١٨٠، ٤١٤، ٤٠٢، ٣٨٣، ٣٧٧، ٣٣٦، ٣٢١، ٣١٢، ٣١١، ٣١٠، ٢٩١، ٢٨٧، ٢٧٨، ٢٧٧ ٥٦٨، ٥٢٦، ٥٢٢، ٥١٩، ٥١٦، ٤٨٩، ٤٧٤، ٤٧١، ٤٤٨، ٤٤٤، ٤٣٦، ٤٣١، ٤٢٠.

٦٨٢،٦٧٢،٦٦٨،٦٦٢،٦١٩،٦١٠،٦٠٦،٥٩٢،٥٨٥،٥٨١،٥٧٨،٥٧٤،٥٧١
 ،٨٢١،٨١٦،٨٠٨،٧٧٥،٧٧٤،٧٧٣،٧٧٠،٧٦٥،٧٥٩،٧٣٤،٧١٤،٧٠٢،٦٩٤
 .٩٤٩،٩٣٣،٩١٣،٩٠٦،٩٠٤،٨٩٢،٨٧٤،٨٧٣،٨٦٦،٨٤٧،٨٤٤،٨٢٤
 ابن عقيل.....٣٦٦،٢٧٣،٤١٧،٤٢٥،٤٥٣،٤٧٠،٤٧٩،٥٣١،٦٤٢،٦٩٣،
 .٩٤٣،٨٨٥،٨٧٨،٨٣٥،٨٠٢
 العكبري.....٨١،٨٣،١١٨،١٢٢،١٢٨،١٣٣،١٣٦،١٤١،١٤٢،١٤٨،١٥٢،١٥٦،
 ،١٨٢،١٨٥،١٨٨،١٩٢،١٩٨،٢٠١،٢٠٤،٢٠٧،٢٢٤،٢٣٠،٢٣٢،٢٣٧،٢٤٥،
 ،٢٦٠،٢٤٧
 ،٤٢٠،٤١٤،٤٠٢،٤٠٠،٣٩٨،٣٧٧،٣٥٣،٣٣٥،٣١٩،٣١٠،٢٩١،٢٧٩،٢٦٢
 ،٤٨٩،٤٨٥،٤٨١،٤٧٤،٤٧٣،٤٦٣،٤٥٧،٤٤٤،٤٤١،٤٣٨،٤٣٥،٤٣١،٤٢٣
 ،٦١٢،٦٠٦،٥٩٥،٥٩٢،٥٨٦،٥٨١،٥٧٤،٥٦٨،٥٣٩،٥٣٣،٥٢٦،٥١٩،٥١٦
 ،٦٧٢،٦٦٨،٦٦٤،٦٦٢،٦٦١،٦٥٩،٦٥٨،٦٥٢،٦٥١،٦٤٦،٦١٩،٦١٥،٦١٤
 ،٧٧٠،٧٦٥،٧٥٩،٧٣٤،٧٢٥،٧٢٠،٧١٤،٧٠٨،٧٠٢،٧٠١،٦٩٤،٦٨٢،٦٧٨
 ،٨٤٧،٨٤٤،٨٤١،٨٤٠،٨٣٩،٨٣٦،٨٣٢،٨٢٩،٨٢١،٨٠٨،٨٠٥،٧٧٥،٧٧٤
 .٩٤٩،٩٤٨،٩٢٢،٩١٦،٩١٣،٩٠٦،٨٩٢،٨٨٥،٨٧٤،٨٧٣،٨٦٦،٨٥٣
 عكرمة (رضي الله عنه).....٨٣،٥٤٢،٦٧٤،٦٧٥.
 علاء (ابن ابن جني).....٦.
 علقمة.....٥٩٤.
 علي (ابن ابن جني).....٦.
 علي بن الحسين الأصفهاني.....٤.
 علي بن الحسين الموصلي.....٦.

علي ذو الفقار شاعر ... ٨

علي بن زيد القاشاني ... ٦

علي بن أبي طالي (رضي الله عنه) ... ٧٥٨,٥٤٦,٦٣٣,٤٢

علي بن عبيد الله السمسمي ... ٦

علي بن عمرو ... ٤

أبو علي الفارسي ... ٩٧,٩٥,٧٩,٧٨,٧٧,٧٦,٧٢,٧٠,٤٨,٣٥,٢٤,٢٣,٢٢,٥,٣

٩٩,١٠٠,١٠١,١١٥,١٣١,١٣٧,١٥٦,١٦٢,١٨١,١٩٦,١٩٧,٢١٦,٢٤٤,٢٤٠

٢٥٩,٢٧٤,٢٧٧,٣٢٧,٣٦٥,٣٧٧,٣٩٩,٤٠٠,٤٠٨,٤٣٠,٤٤١,٤٤٩,٤٨٠

٤٨٨,٥١١,٥٢٠,٥٣١,٥٣٧,٥٥١,٦١٤,٦٢٠,٦٢٤,٦٣٢,٦٤٣,٦٩١,٧٠١

٧٠٥,٧١٨,٧٤٤,٧٥٢,٧٧٣,٧٩٢,٨٢٩,٨٣٤,٨٤٦,٨٤٩,٨٥٦,٨٦٧,٨٨٠

٨٨٩,٨٩٦,٨٩٨,٩٠٢,٩٢٠,٩٢١,٩٢٤,٩٣١,٩٣٥,٩٥٣,٩٥٦

علي بن محمد بن وكيع ... ٤

علي النجدي ناصف ... ١١

ابن عمران ... ٦٨٥

أبو عمر بن الطفيل ... ٥٩٠

أبو عمرو الأندلسي ... ٩٠٦

أبو عمرو الشيباني ... ١٨٩

عمرو بن عبيد ... ٧٧٩,٧٠٩

عمرو بن العلاء (القاريء) ... ٧٨٨,٦٣٠,٦٢٠,٥٨٠,١٧٠,١٦٩,١٦٨,٧٥,٢٤

٧٩٠,٧٩٢,٧٩٣,٨٠١,٨٤٩,٨٨٣,٨٩٤,٩١٥

عمرو بن فائد ... ١٨٧,٨٣,٢٨

- عون العقيلي ٩٨،٤ .
- عيسى بن عمران ٨٣١ .
- عيسى بن عمر الثقفي ١٣١، ٢٠٩، ٣١٨، ٣٢٢، ٤٢١، ٤٢٤، ٧٧٢، ٨٢٢، ٩١٢، ٩٣٤ .
- عيسى الهمداني ٩٣٤، ٩١٥ .

(الفاء)

- فائز فارس ١٠ .
- الفارابي ١٨٠ .
- ابن فارس ٦٢٩ .
- أبو الفتح بن الأشرف ٥ .
- الفراء ٣٢، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٣، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١١٤، ١٦٦، ١٧٢، ٢٢٣، ٣٣٩، ٣٣٥، ٢٤٥، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٧، ٣٠٠، ٣٥٠، ٢٧٦، ٣٨٣، ٤٠٢، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٤٨، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧٠، ٤٨٩، ٥٠١، ٥٢٢، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٥٤، ٥٧١، ٥٨٤، ٥٨٥، ٦٠٠، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٨٥، ٦٩٠، ٧٣٥، ٧٦٥، ٧٦٨، ٧٧٠، ٧٩٠، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٨، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٥، ٨١٠، ٨١١، ٨١٤، ٨٢٠، ٨٢٩، ٨٤٦، ٨٥٣، ٨٧٣، ٨٧٥، ٨٧٧، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٩، ٨٩٠، ٩١٦، ٩٥٢، ٩٥٦ .

- الفضل الرقاشي ٦٠٢ .
- الفيومي ٣٣٥ .
- الفيروز آبادي ٨٥٣، ٥٧٩، ٥٤٦ .

(القاف)

- أبو القاسم بن الفضل ١٩٩ .

- القاسم المؤدب ٤٢٩ .
- أبو القاسم النويري ١٩ .
- قتادة ٧٦٣، ٦٢٠، ٥٨٠، ٥٤٢، ٤٤٥، ١٨٧، ٨٨، ٨٤، ٨٣، ٥١، ٢٨ .
- ابن قتيبة ٦٢٩، ٥٣٢، ٤١٩ .
- القرطبي ٢٥٦، ٢٤٧، ٢٣٩، ٢٣٠، ٢٠٨، ١٩٢، ١٧٣، ١٦٧، ١٤٤، ١٢٢، ١١٨، ٨٤ ،
 ٤٣٨، ٤٢٠، ٤١٤، ٣٩٨، ٣٨٣، ٣٨٠، ٣٧٧، ٣٣٦، ٣٢٢، ٣٢١، ٣١٠، ٢٩١، ٤٧٠
 ٥٩٥، ٥٨٥، ٥٨١، ٥٧٨، ٥٣٩، ٥٣٣، ٥٢٦، ٥٢٢، ٥١٩، ٤٨٥، ٤٧٤، ٤٧٣، ٤٧١
 ٩٠٤، ٨٩٢، ٨٠٧، ٨٠٤، ٧٧٠، ٧٥٩، ٧١٤، ٦٨٩، ٦٨٢، ٦٥٩، ٦٥٨، ٦٠٦ .
- ابن القطّاع ٣٢٥ .
- قطرب ٩٠١، ٨٨٧، ٦٧٤، ٦٦٥، ٦٦٤، ٥٨٦، ٣٩٢، ٦٨، ٦٧ .
- القفطي ٦، ٥ .
- أبو قلابة ٣٣٤، ٨٢، ٣٠ .
- ابن القوطيّة ٣٢٥ .
- ابن القيم ٢٦٩ .

(الكاف)

- الكافيجي ٨٩٦ .
- ابن كثير ٦٧١، ٢٠ .
- كثير عزة ٧٠٩، ٦٣٠ .
- كراع النمل ١٦٣ .
- الكسائي ٤٦١، ٣٦٦، ٣٣٢، ٣٠٠، ٢٧٧، ٢٠٤، ٢٠٣، ١١٣، ١١٢، ٧٣، ٦٩، ٦٤
 ٨٢٧، ٨١٢، ٨١٠، ٨٠٤، ٨٠١، ٧٨٦، ٧٨٣، ٦٣٣، ٦٠٠، ٥٩٩، ٥٨٥، ٥٨٤، ٥٨٠ .

٩٤٤،٩١٦،٨٩١،٨٥٢،٨٤٧

٦٣٦.....الكلبي

٧٠٣.....الكميت

٩٠١،٨١٥،٣٧٦.....ابن كيسان

(اللّام)

٨٢٣.....ليبد

٧١.....اللحياني

(الميم)

٧٩١،٥٣٨.....ابن المؤدب

٦١٠.....مؤرج السدوسي

١٢،١٠،١.....مازن المبارك

٨٥٢،٨٤٥،٨٠٧،٧٠٩،٦٤٣،٦٢٠،٥٧٨،٣٢٧،٢٥٤،٢٥١،٢٥٠،١٧٨،١٢.....المازني

٢.....ابن مأكولا

٢٩٨،٢٧٣،٢٦٥،٢٦٤،٢٥٥،٢٣٤،٢٢٢،٢١٥،١٩٢،١٥٥،١٢٢،٤٣.....ابن مالك

٣٧٦،٣٦٨،٣٦٦،٣٦٢،٣٦١،٣٥٨،٣٥٧،٣٥٦،٣٤٨،٣٣٥،٣٣١،٣٢٥،٢٩٩

٤٥٦،٤٥٢،٤٤٦،٤٤٤،٤٣٥،٤٢٦،٤١٩،٤١٦،٤١٢،٤٠٩،٤٠٨،٤٠٠،٣٩٢

٧٤١،٧٣٧،٧٢٤،٧١٨،٦٨٧،٦٣٩،٥٩١،٥٤٣،٥٠٨،٥٠٧،٥٠٠،٤٩٥،٤٨٩

٩٢٨،٩٢٤،٩٠١،٨٨٤،٨٧٨،٨٥٨،٨٣٤،٨٠١،٧٨٢،٧٧٠،٧٦٨،٧٤٦

٣٢٨،٣٢٧،٢٦٧،٢٥٩،٢٥٨،٢٣٤،١٩٤،١٧٨،١٦٣،١٥٦،١٥٤،٧٢.....الميرد

٥١٤،٥١٢،٥٠٢،٤٨٨،٤٨١،٤٧٩،٤٧٨،٤٥٥،٤٥٤،٤٥٣،٤٣٧،٤٢٢،٣٩٢

٩٥٢،٩٤٧،٩٤٦،٩٣٥،٩٣٠،٩٢٤،٨٧٨،٨٢٨،٨٠٧،٧٠٩،٦٩٤،٦٤٤،٦٢٠

- مت عبد الرحمن ٨٣٨.
- مجاهد ٤٦٧.
- ابن مجاهد ٥٧٩، ٤٢٧، ٣٨٢، ٣٧٩، ٢٣٢، ١٢٣، ١٠٥، ٨٨، ٨٦، ٨٢، ٧٥، ٧٤، ٢٤.
- ٨٥٢، ٨٥١، ٨٥٠، ٨٤٩، ٨٤٣، ٨١٥، ٧٩٨، ٥٨٦، ٥٨٤.
- أبو مجلز ٢٥٣.
- محارب بن دثار ٤٤٣.
- محسن غياض دجيل ٩.
- محمد بن أحمد الاسكافي ٤.
- محمد بن أحمد الواسطي ٧.
- محمد بشير الأدلي ١١.
- محمد بهجت الأثري ٨.
- محمد بن الحسن (أبو بكر) ٥٧٦، ١٦٨.
- محمد بن الحسن الشيباني ١٤.
- محمد بن الحسن العطار ٤.
- محمد سالم محيسن ٦٧٢.
- محمد سعيد النعمان ٨.
- محمد الطنطاوي ٢١٧.
- محمد عبد القادر عطا ١١.
- محمد بن عبد الله بن شاهويه ٧.
- محمد بن علي ٧٥٨، ٤٣٧.
- محمد بن علي القاسم الذهبي ٢٥.

- محمد العمري ٩٢٠.
- محمد بن محمد الفتح ٥.
- محمد المراغي ٥.
- محمد بن هارون ٤.
- أبو محمد الزبيدي ٧٩٣.
- محيي الدين جرّاح ٨.
- ابن محيصن ٧٩٩، ٧٦٣، ٦٧١، ٤٦٧، ١٥٠، ٨٨، ٨٥، ٨٤، ٥١، ٣٠.
- المرادي ٤٣٠، ١٩٢.
- ابن أبي مريم ٤٤٢، ٤٤١، ٢٧٨، ١٩٨.
- أبو مزاحم الخاقاني ٩٤٤.
- مصطفى السقا ٩.
- معاذ بن جبل (رضي الله عنه) ٣١١، ٣٠٨.
- ابن المعتز ٤٤.
- مكي ٩٤٣، ٨١٦، ٨١٥، ٧٣٢، ٦١٢، ٦٠٨، ٤٤٢، ٢٧٩، ١٩٨، ٢٠، ١٩.
- المنتخب الهمداني ٤٤٢، ٤٤١.
- ابن منظور ٨٥٤، ٨٥٢، ٦٥٠، ٥٣٩، ٤٣٠، ٤٢٩، ٢٠٨، ٢٠٤.
- المنهال بن عمرو ٣٨٢.
- المهدوي ٨٢٤.
- المهلب ٤٤٣.
- موسى بن الزبير ١٣١.
- موسى بن طلحة ٨٣٣، ٧٠.

الموفق الأندلسي ٦٥٧.
الميداني ٢٧٤، ٢٥٣.

(النون)

النابعة ٣٩٩، ٢٩٠، ٧٨.
ابن الناظم ٧٣٦، ٤٤٦، ٤٣٠، ٤٢٩، ٣١٩، ٢٦٧.
نافع ٧٩٢.
نبيج بن بريدة ٩٤٠، ٦٨٥.
النجار ١١٠، ٩، ٨، ٣، ٢.
أبو النجم العجلي ٧٩٦.
النّحاس ٢٠٣، ١٨٥، ١٨٢، ١٨٠، ١٧٨، ١٥٦، ١٥٢، ١٤٤، ١٢٤، ١١٢، ٧٦، ٧٥،
٤٣٨، ٤٣٦، ٤٢٧، ٤١٩، ٣٨٣، ٣٨١، ٢٨١، ٢٧٨، ٢٤٥، ٢٣٧، ٢٢٩، ٢٢٤، ٢٠٤،
٧٠١، ٦٨٩، ٦٨١، ٦٤٥، ٦١٩، ٦١٢، ٥٩٥، ٥٨١، ٥٣٨، ٥٣٣، ٥٢٦، ٤٧١، ٤٦٣،
٩١٣، ٨٩٢، ٨٧٤، ٨٧٣، ٨٣٦، ٨٢٩، ٨٢١، ٨٠٧، ٨٠٤، ٧٥٩، ٧٣٨.
نصر بن سيّار ٥٤٦.
نصر بن علي ١٨٧، ٨٣، ٢٨.
نصير الرازي ١١٥.
النووي ١٩.

(الهاء)

هارون الأعور ٣٣، ٢٢.
ابن هرمز ١٨١.
أبو هريرة (رضي الله عنه) ٤٨٤.

- هشام ٣٣٢.
- ابن هشام الأنصاري ٣٤١، ٣٠٤، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٨٥، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢١٤، ٤٣، ٩٤٣، ٩٢٤، ٤١٦، ٣٨٠، ٣٥٧.
- ابن هشام الخضراوي ٩٣١، ٤٢٥، ٣٥٩.
- هشام الكوفي ٧٦٤.
- هوبرغ ٨.

(الواو)

- الواحد ٦٨٩.
- أبي واقعد ٩٤٠.
- أبي وجزة السعدي ٤٣٧.
- وجيه فارس الكيلاني ١٢.
- ورث ٩٢٩، ٨٦٦، ٨٦٣.
- ابن ولاد ٥١١، ٢٥٨.

(الياء)

- ياقوت ب، ٨، ٦.
- يحيى بن الحارث ٨١٤.
- يحيى بن عمارة ٦٦٦.
- يحيى بن وثاب ٤٠٥، ١٩٠، ١٣٧.
- يحيى بن يعمر ٨٨٧، ٧٦٧، ٧٤٩، ٦٣١، ٥٩٤، ٥٦٥، ٤٨٧، ٣٧٩.
- أبو يزيد ٧٠٩.
- يزيد بن القعقاع ٧٧٩.

اليزيدي ٨٠١.

يسري محمد القواسمي ١٣.

يعقوب ابن السكيت ٧١، ٦٦، ١٥.

ابن يعيش ١٤٤، ٢٦٧، ٣٢٩، ٣٧٢، ٤٠٨، ٤٣٥، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٧٧، ٥١١، ٥٣٣، ٥٧١،

٦٠٨، ٦٢١، ٦٤٥، ٦٥٦، ٧٠٠، ٧١٨، ٨٢٦، ٨٤٦، ٨٥٧، ٩١١، ٩٣١، ٩٥١.

يونس ٨٦٧، ٤٩٥، ٤٩٤، ١٦٢، ١٦١، ٦٤.

فهرس القبائل والطوائف

فهرس القبائل والطوائف

الأزد.....	٥٠٩
أزد السراة.....	٨٧٩
أزد شنوءة.....	٨٣٠، ٨٢٩
بني أسد.....	٩٢٦، ٩١٩، ٧٨٤، ٧٠٠، ٥٩٠، ٥٦٦، ٤٨٩، ٣٩٦، ٣٧٦، ١٢١، ٣٢
الإسلاميين.....	٤٤
الأنصار.....	٨٦٠، ٦٥٠، ٥١٧
أهل البادية.....	٥٢
البصريين.....	٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ١٨٠، ١٧٨، ١٧٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٢٥، ٩٨، ٥١
.....	٤١٨، ٣٩٦، ٣٨٩، ٣٨٩، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٣، ٣٣٣، ٣٣٢، ٣٢٧، ٢٩٩، ٢٩٤، ٢٧٧
.....	٧٩٤، ٧٩٣، ٧٨٩، ٧٦٥، ٧٦٤، ٦٧٣، ٦٣٣، ٦٢٩، ٦٠٧، ٥٠١، ٤٩٢، ٤٥٧، ٤٥٦
.....	٨٠٢، ٨٠١
البغداديين.....	٦٠٨، ١٧٩، ١٧٨، ١٥٥، ١٥٣
بكر بن وائل.....	٧٨٥، ١٣٠
بلعنبر.....	٧٨٤، ٦٦٧، ٤٦٢
بهراء.....	٥٦٦
تغلب.....	١٣٠
بنو تميم.....	٢٠٧، ١٥٠، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٣٨، ١٣٠، ١٢١، ٣١
.....	٥٩١، ٥٨٠، ٥٦٦، ٥٦٥، ٥١٩، ٣٦٢، ٤٤٨، ٤٤٥، ٣٩٦، ٣٩٤، ٣٩٣، ٣٨٧، ٣٤٩
.....	٩٢٦، ٨٢٠، ٧٨٤، ٧٦٩، ٧٠٠، ٦٩٣، ٦٧٣، ٦٧٢، ٦٥٥، ٦٥٢، ٥٩٥
ثقيف.....	٦٦

٤٤	الجاهليين
٤٩٨	جهينة
٦٥٠	الحبشة
٢٧٤،٢٢٣،١٤٤،١٤٣،١٣٣،١٣٠،١٢٦،٨٢،٣١	أهل الحجاز (الحجازيون)
٧٦٩،٦٩٣،٦٥٢،٥٩٠،٥٦٥،٤٤٩،٤٤٨،٤٤٥،٣٩٦،٣٨٧،٣٤٩،٢٧٩،٢٧٥	
٩٢٧،٩٢٦،٩١٤،٨٧٧،٨٢٠،٨١٢	
٧٧٥	بنو الحارث
٩٠٠	حمير
١٢٥	أهل الحيرة
٥٩١	بنو دبير
٧٧٥	ربيعة
٦٧٨،١٧٣،٣٣	السريانية
٩٢٠	سعد بكر
٩٢٠	سعد تميم
٨٨٢،٨٨١،٧٦٨،٦٥٩،٥٥٢،١٠٩	بنو سليم
٥٩٥،٥٩١	بنو ضبّة
٩٣٨،٩١٤،٨٦٠،٧٠٨،٩٥٦،٦١٠،٦٠٩،٢٧٥،٢٧٤	طيء
٧٦٩،٥٦٧،٣٣٥	بنو عامر
٧٣٣	بنو عبد القيس
٥٠٩	بنو عبدة
٨٢٠	بنو عجلان من قيس

٨٧٨،٦٨١،٦٤٩،٥٠٩،١٥٥،٣٢	بنو عقيل
٧٠٠	عكل
٧	العلوين
٨٢٠	بنو غاضرة
٧٨٤	غنى
٩١٤،٣٦٧	فزاره
٥٩١	فقعس
٨٧٧،٥٩٠،٥٦٦	قريش
٦٥٧	قضاة
٩٢٦،٩١٤،٨٩٠،٥٩٠،٥٨٠،٥٦٥،٤٤٩،٤٤٨،٤٤٥،٣٩٦،٨٢	قيس
٧٨٤	كعب
٨٧٨،٦٦٨،٥٦٦،٥٠٩	كلب
٥٩٠،٥٦٦	كنانة
٢١٧،٢١٦،١٧٨،١٧٧،١٥٧،١٥٦،١٥٥،١٥٤،١٢٥،١٢٤،٩٩،٦٤	الكوفيون
٣٧٦،٣٧٥،٣٦٩،٣٦٨،٣٦٧،٣٥٩،٣٣٣،٣٣٢،٣٣٠،٣٠٠،٢٧٧،٢٧٦،٢١٨	
٧٦٤،٦٢٩،٦٠٩،٦٠٨،٥٩٥،٥٠١،٤٩٥،٤٩٢،٤٧٠،٣٥٦،٤٥٥،٣٨٩،٣٨٠	
٩٥٢،٩١١،٩٠٠،٨٩٨،٨٥٩،٨٥٨،٨٤٣،٨٠١،٧٨١،٧٦٥	
٩١١	لخم
١١٢	أهل المدينة
٤٤،٤١	المولدين
٧٨٤،٥٨٠،٣٢٢،٢٢٣	أهل نجد

نجران ٨٨٥

تمير ٧٨٤

هذيل ٩١٣، ٨٢٠، ٧٠٠، ٦٦٢، ٦٦١، ٥٩١، ٥٦٦، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٩٣، ٢٧٩

يمامة أهل نجد ٩٢٦

أهل اليمن ٨٧٧، ٢٧٥، ٢٥٩

فهرس المطادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة.
لعبد اللطيف الزبيدي، تحقيق الدكتور: طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الإبانة عن معاني القراءات.
لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق عبدالفتاح شلي، دار نهضة مصر، بلا تاريخ.
- الإبدال.
لابن السكيت، تحقيق الدكتور: حسين شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- الإبدال.
لأبي الطيّب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات الجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (مخطوط).
لابن القطّاع، تحقيق الدكتور: أحمد محمد عبدالدائم، رسالة دكتوراة بدار العلوم.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه.
للدكتور: خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة، بغداد، ١٣٨٥هـ.
- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر.
للبناء، دار الندوة الجديدة، بيروت-لبنان.
- احتجاجات أبي الفتح بن جني في المحتسب على أبي بكر بن مجاهد.

للدكتور: إبراهيم بن صالح الخندود، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- اختيارات ابن جني التصريفية (مخطوط).

للعبد العزيز بن ناصر الخريف، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٢٠هـ.

- أدب الكاتب:

لابن قتيبة، تحقيق: محمد الدّالي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- الأدب المفرد.

للبخاري، نشره قصي محب الدين الخطيب، القاهرة، ١٣٧٩هـ.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب.

لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب.

لأبي حيّان، تحقيق الدكتور: مصطفى النماس، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- الأزهية في علم الحروف.

لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، الطبعة الثانية، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، دار المعارف، دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- أساس البلاغة.

للزمخشري، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٢م.

- الاستدراك على سيويه.

للزبيدي، تحقيق: حنا جميل حدّاد، الطبعة الأولى، دار العلوم، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب.
- لابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، مصر.
- أسرار العربية.
- لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، مطبعة الترقى، دمشق، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.
- الأسماء العاملة عمل الفعل (دراسة نحوية).
- للدكتور: نواف بن جزاء الحارثي (رسالة دكتوراه) بالجامعة الإسلامية، ١٤١٧هـ-١٤١٨هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين.
- لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر في النحو.
- للسيوطي، راجعه وقدم له الدكتور: فايز ترحيني، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- اشتقاق أسماء الله.
- للزجاجي، تحقيق: عبد الحسين المبارك، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الإصباح في شرح الاقتراح.
- للدكتور: محمود فجال، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل.

لابن السيد البطليوسي، تحقيق حمزة النشرتي، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض،
١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- إصلاح المنطق.

لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة،
دار المعارف، مصر.

- الأصمعيّات.

لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام
هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة.

- الأصول في النحو.

لابن السّراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت،
١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- أصول النحو العربي في نظرة النحاة.

للدكتور: محمد عيد، الطبعة السادسة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧م.

- الأضداد.

لأبي بكر الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المطبوعات والنشر،
الكويت، ١٩٦٠م.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن.

لابن خالويه، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

- إعراب القراءات السبع وعللها.

لابن خالويه، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة
الخارجي، القاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- إعراب القرآن.

لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

- أبو علي الفارسي.

للدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثالثة، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

- الأغاني.

لأبي الفرج الأصفهاني، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

- الإغراب في جدل الإعراب.

لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الأولى، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

- الأفعال.

للسرقسطي، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٣٩٥هـ.

- الأفعال.

لابن القطّاع، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- الأفعال.

لابن القوطيّة، تحقيق: علي فودة، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٣م.

- الإقتراح.

للسيوطي، (متن على كتاب فيض نشر الانشراح).

– الإقتضاب في شرح أدب الكاتب.

لابن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبدالمجيد، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.

– الإقناع في القراءات السبع.

لابن الباذش، تحقيق الدكتور: عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ.

– الإكمال في رفع الاريثاب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب.

للأمير ابن ماكولا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

– الإمالة في القراءات واللهجات العربية.

للدكتور: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

– أمالي الزجاجي.

لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، دار الحبل، بيروت، ١٤٠٧هـ.

– أمالي ابن الشجري.

تحقيق: محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

– أمالي المروزوقي.

لأبي علي أحمد المروزوقي، تحقيق الدكتور: يحيى وهيب الجبوري، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٥م.

- الأُمالي النحوية.
- لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حُمُودي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- الانتصار لسيبويه على المبرد.
- زهير عبدالمحسن سلطان، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف.
- لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين، دار الفكر، بيروت.
- أوجه العربية في شواذ القراءات في كتاب المحتسب.
- لجمعه محمد علوة (رسالة ماجستير) جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٨٦م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
- لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- الإيضاح العضدي.
- لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: حسن شاذلي فرهود، الطبعة الثانية، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٨هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل.
- لابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٩٨٣م.
- الإيضاح في علل النحو.
- للزجاجي، تحقيق الدكتور: مازن المبارك، الطبعة الخامسة، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

– الأيام والليالي والشهور.

للفراء، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية، دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري في القاهرة، ودار الكتاب اللبناني في بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

– بدائع الفوائد.

لابن القيم الجوزية، عني بتصحيحه والتعليق عليه: إدارة الطباعة المنيرية، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.

– البداية والنهاية.

لابن كثير، الطبعة الأولى، دار أبي حيان، القاهرة، مصر، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

– البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدره.

تأليف: عبد الفتاح القاضي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

– البرهان في علوم القرآن.

للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

– بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب (مخطوط).

لابن الناظم، تحقيق: حسن أحمد العثمان، رسالة ماجستير من جامعة أم القرى.

– البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة.

لمجد الدين يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، الطبعة الأولى، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

– البيان والتبيين.

للمجاط، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الخامسة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- تأويل مشكل القرآن.

لأبي محمد ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، الطبعة الثانية، دار التراث، المركز الإسلامي للطباعة، القاهرة، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

- تاج العروس من جواهر القاموس:

للزبيدي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م.

- تاج العروس من جواهر القاموس.

للزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان.

- تاريخ آداب اللغة العربية.

لجرجي زيدان، دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان.

- تاريخ الأدب العربي.

لبروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

- تاريخ بغداد.

للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.

- تاريخ العلماء النحويين.

للمفضل بن محمد بن مسعر، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، الطبعة الثانية، مطبعة هجر، القاهرة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

- التبصرة في القراءات السبع.

لمكي بن أبي طالب، تحقيق: المقريء محمد غوث الندوي، الطبعة الثانية، الدار السلفية، الهند، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- التبصرة والتذكرة.

لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين،
الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- التبيان في إعراب القرآن.

لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البحاري، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت-
لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.

لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار
الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب.

للأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور: زهير سلطان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة،
بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب).

لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة
الأولى، دار الشروق، بيروت، ١٩٩٠م.

- تداخل الأصول عند اللغويين وأثره في بناء المعجم العربي.

للدكتور: عبد الرزاق بن فراج الحربي (مخطوط) رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية
١٤١٤هـ.

- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل.

لأبي حيّان، تحقيق الدكتور: حسن هندراوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، الجزء
الأول، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، الجزء الثاني.

- التصريح بمضمون التوضيح.
لخالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- تصريف الأسماء.
لمحمد الطنطاوي، الطبعة السادسة، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.
- التصريف الملوكي.
لابن جني، تحقيق: ديزيرة سقال، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- التطبيق الصرفي.
لعبدہ الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م.
- التعريفات.
للجرجاني، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- التعريف في ضروري التصريف.
لابن مالك، تحقيق ودراسة: الدكتور: محمد عبد الحي عمّار، الطبعة الأولى، دار البخاري، المدينة المنورة، ١٤١٨هـ.
- التعليقة على كتاب سيويه.
لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: عوض القوزي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠هـ، الجزء الثاني، مطبعة دار المعارف، الرياض، ١٤١٢هـ، الجزء ٣-٤ مطابع الحسيني، الرياض، ١٤١٤هـ.
- تفسير البحر المحيط.
لأبي حيان، تحقيق الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود وزملائه، الطبعة الأولى، دار

الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

- التكملة.

لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، نشر بمساعدة جامعة بغداد، مطابع
مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة مصر، العراق، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية.

للحسن بن محمد الصنعاني، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الكتاب، القاهرة،
١٩٧٠هـ-١٩٩٦م.

- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله السكري.

لابن جني، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديني، وأحمد القيسي، الطبعة الأولى،
مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

- التنبيه والإيضاح.

لابن بري، تحقيق عبد العليم الطحاوي، ومراجعة عبد السلام هارون، الطبعة الأولى،
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.

للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

- التيسير في القراءات السبع.

للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: أوتوبرتزل، مكتبة الجعفري
التبريزي، مطبعة الدولة، استانبول، ١٩٣٠م.

- جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري).

لمحمد بن جرير الطبري، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،
١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

– الجامع لأحكام القرآن.

للقرطبي، بتحقيق عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت-
لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

– الجدول في إعراب القرآن وصرفه.

لمحمود صافي، الطبعة الثانية، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت-لبنان،
١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

– جمال القراء وكمال الإقراء.

للإمام علم الدين السخاوي، تحقيق: الدكتور: عبد الكريم الزبيدي، الطبعة الأولى،
دار البلاغة، بيروت-لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

– الجمل في النحو.

للزجاجي، تحقيق: الدكتور: علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة،
بيروت، دار الأمل، الأردن، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

– جهرة الأمثال.

لأبي هلال العسكري، ضبطه وكتب هوامشه الدكتور: أحمد عبد السلام، الطبعة
الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

– جهرة اللغة.

لابن دريد، تحقيق: الدكتور: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين،
بيروت-لبنان، ١٩٨٧م.

– الجني الداني في حروف المعاني.

للمرادي، تحقيق: الدكتور: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار
الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث.
للدكتور: غنيم غانم الينعاوي، الطبعة الأولى، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٩٩٥م.
- جهود الفراء الصرفية.
لمحمد بن علي خيرات دغريري، سالة ماجستير، ١٤١٢هـ، بجامعة أم القرى.
- الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر.
للدكتور: عفيف عبد الرحمن، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨١م.
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي.
لابن جماعة، الطبعة الثالثة، عالم الكتب ضمن مجموعة شرح التنافية، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل.
لمحمد الخضري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي.
للقاضي شهاب الدين الخفاجي، ضبط وتخرّيج: الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- حاشية يس الحمصي على التصريح.
لياسين بن زين الدين الحمصي، مطبوع مع شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العلمية.
- الحجة في علل القراءات السبع.
لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي النجدي، وعبد الخليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- حجة القراءات.
- لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- حروف المعاني.
- للزجاجي، تحقيق: الدكتور: علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الأردن، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الحاطريات.
- لابن جني، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب.
- لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.
- الخصائص.
- لابن جني، تحقيق: محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ.
- خصائص لغة تميم: أصواتاً وبنية ودلالة.
- للدكتور: محمد بن أحمد بن سعيد العمري، رسالة ماجستير، كلية الشريعة بمكة المكرمة، ١٣٩٦هـ.
- دراسات لأسلوب القرآن.
- للأستاذ: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية.

لأحمد بن الأمين الشنقيطي، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ١٣٩٣هـ-
١٩٧٣م.

- دُرّة الغواص في أوهام الخواص.

للقاسم بن علي الحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي،
القاهرة.

- دقائق التصريف.

للقاسم بن محمد المؤدّب، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وحاتم صالح الضامن، وحسين
تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.

- دُمية القصر وغُصرة أهل العصر.

لابن أبي الطيب الباخرزي، تحقيق: محمد ألتونجني، منشورات دار الحياة، دمشق،
سوريا.

- ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي.

تحقيق: الدكتور: حسن محمد باجودة، شركة مكة للطباعة، نادي الطائف الأدبي،
١٣٩٩هـ.

- ديوان الأدب.

للفارابي، تحقيق: الدكتور: أحمد مختار عمر، وإبراهيم أنيس، مجمع اللغة العربية، الهيئة
العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

- ديوان أبي الأسود الدؤلي.

تحقيق: محمد حسن آل ياسين، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

- ديوان الأعشى.

دار صادر، بيروت.

- ديوان أوس بن حجر. تحقيق: الدكتور: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
- ديوان حسان بن ثابت. لوليد عرفات، دار صادر، بيروت-لبنان، ١٩٧٤م.
- ديوان جوير بشرح محمد بن حبيب. تحقيق: الدكتور: نعمان محمد أمين، دار المعارف، بمصر، القاهرة.
- ديوان جميل بثينة. نشر: بطرس البستاني، دار صادر، بيروت، ١٣٨٥هـ.
- ديوان ذي الرمة. تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ديوان رؤبة (مجموعة أشعار العرب). اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد البروسي، الطبعة الأولى، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت-لبنان، ١٩٧٩م.
- ديوان الشريف الرضي. دار صادر، بيروت-لبنان.
- ديوان طرفة بن العبد. دار صادر، بيروت، ١٩٨٠م.
- ديوان العجاج. تحقيق الدكتور: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.
- ديوان الفرزدق.

تحقيق: مجيد طراد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ١٤١٢هـ-
١٩٩٢م.

- ديوان القطامي.

تحقيق الدكتور: إبراهيم السامرائي، والدكتور: أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت،
١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م.

- ديوان كثير عزة.

تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م.

- ديوان المتنبي:

دار صادر، بيروت-لبنان.

- ديوان ابن المعتز.

تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت.

- ديوان الهذليين.

نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، الدّار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر،
١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.

- رسالة الملائكة.

للمعري، تحقيق: لجنة من العلماء، الطبعة الثالثة، منشورات دار الآفاق الجديدة،
بيروت، ١٩٧٩م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني.

للألويسي، إدارة الطباعة المنيرية.

- الروض الأنف في تفسير (السيرة النبوية لابن هشام).

لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية.

لأبي حاتم الرازي، تحقيق: حسين بن فيض الله الهمداني، القاهرة، ١٩٥٧م.

- السبعة في القراءات.

لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٨٠م.

- سراج القاريء المبتديء (شرح الشاطبية لابن القاصح).

الطبعة الثالثة، مطبعة البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ.

- سر صناعة الإعراب.

لابن جني، تحقيق: حسن هندراوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- سفر السعادة وسفير الإفادة.

لعلم الدين السخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي.

للووزير أبي عبيد البكري الأونسي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الطبعة الثانية، دار الحديث، بيروت-لبنان، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- سنن الدارقطني.

لعلي الدارقطني، عني بتصحيحه وتحقيقه وترقيمه: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المحاسن، المدينة المنورة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

- السنن الكبرى.

للنسائي، تحقيق الدكتور: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسين،
الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

- سنن ابن ماجة.

حقق نصوصه، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث
العربي.

- سير أعلام النبلاء.

للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ-
١٩٨٣م.

- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه.

تحقيق: عبد المنعم فائز، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- الشافية في علم التصريف.

لابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، الطبعة الأولى، المكتبة المكيّة، مكة
المكرّمة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- شذرات الذهب.

لابن العماد الحنبلي، مكتبة القدسي، القاهرة، مصر، ١٣٥٠هـ.

- شرح أبيات سيويه.

لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير بن غازي زهير، الطبعة الأولى، عالم الكتب،
ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- شرح أبيات كتاب سيويه.

لابن السيرافي، تحقيق الدكتور: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق،
١٩٧٩م.

- شرح الأبيات المشككة الإعراب (إيضاح الشعر).
للفارسي، تحقيق الدكتور: حسن هندراوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دار العلوم الثقافية، دمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- شرح أبيات مغني اللبيب.
صنعه: عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدّاق، الطبعة الأولى، مكتبة دار البيان، ١٣٩٤هـ.
- شرح الأشموني.
لعلي بن محمد الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- شرح ألفية ابن مالك.
لابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت.
- شرح التسهيل.
لابن مالك، تحقيق: الدكتور: عبد الرحمن السيّد، والدكتور: محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح التصريف.
لعمر بن ثابت الثماني، تحقيق: الدكتور: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شرح الحماسة.
للمرزوقي، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، مصر، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- شرح جمل الزجاجي.

لابن عصفور، تحقيق: الدكتور: صاحب أبو جناح، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، بغداد، الجزء الأول ١٤٠٠هـ-١٩٨٠هـ، الجزء الثاني ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- شرح جمل الزجاجي.

لابن هشام، تحقيق: الدكتور: علي محسن عيسى أمان الله، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- شرح درة الغواص.

للشهاب الخفاجي، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي القرني، الطبعة الأولى، دار الجيل بيروت، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- شرح ديوان الأخطل التغلبي.

لإيليا سالم الحادي، دار الثقافة، بيروت-لبنان.

- شرح الشافية.

للجاربردي (ضمن مجموعة الشافية)، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- شرح الشافية.

للسيد عبد الله أفندي (نقره كار)، (ضمن مجموعة الشافية) الطبعة الثالثة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- شرح شافية ابن الحاجب.

لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- شرح شافية ابن الحاجب في التصريف.

لرکن الدین الحسن الاستراباذی، تحقیق: الدكتور: عبد الله محمد العتيبي،
(مخطوط)، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٣هـ-١٤١٤هـ.

- شرح شواهد الإيضاح.

لابن بري، تحقيق: الدكتور: عيد مصطفى درويش، والدكتور محمد مهدي علام،
مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٣هـ-
١٩٨٥م.

- شرح شواهد الشافية.

لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية،
بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- شرح شواهد ابن عقيل.

للجرجاوي، الطبعة الثانية، المطبعة الوهبية، ١٢٨٠هـ.

- شرح شواهد المغني.

للسيوطي، علق عليه: أحمد ظافر كوجان، طبع لجنة التراث العربي.

- شرح طيبة النشر في القراءات العشر.

لأبي القاسم النويري (مخطوط)، دار الكتب المصرية، القاهرة، المصوّرات الفلمية،
بالجامعة الإسلامية برقم (١٦٩١).

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.

لابن عقيل، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- شرح عمدة الحفاظ وعدة الألفاظ.

لابن مالك، تحقيق: الدكتور: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات.

لأبي بكر الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٢هـ.

- شرح كافية ابن الحاجب.

لرضي الدين الاسترأبادي، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- شرح الكافية الشافية.

لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم محمد هريدي، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، سوريا، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- شرح الكتاب.

للسيرافي، (مخطوط) بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام رقم (١٠٢٩٨)-(١٠٣٠٠).

- شرح كتاب سيويه.

للمرمانّي، تحقيق: المتولي رمضان، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف.

للتفتازاني، تحقيق: الدكتور: عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، ذات السلاسل الكوت، بيروت، ١٩٨٣م.

- شرح المفصل.

لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

- شرح المفضليات.

للتبريزي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة، مصر.

- شرح المقدمة الجزولية.

لأبي علي الشلوين، تحقيق: الدكتور: تركي بن سهو العتيبي، الطبعة الأولى، مكتبة
الرشد، الرياض، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

- شرح المكوّدي على الألفية.

لأبي زيد عبد الرحمن المكوّدي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،
١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- شرح ملحمة الإعراب.

للقاسم بن علي الحريري، تحقيق: أحمد قاسم، الطبعة الثانية، دار التراث، المدينة
المنورة، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

- شرح الملوكي في التصريف.

لابن يعيش، تحقيق: الدكتور: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مطابع المكتبة العربية،
حلب، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

- شعب الإيمان.

لليبهقي، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الطبعة الأولى، دار
الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- شواذ القرآن واختلاف المصاحف.

للكرمانى، المكتبة الأزهرية، مصر، المصورات الفلمية بالجامعة الإسلامية رقم
(١٨٩).

- صحيح الأخبار عمّا في بلاد العرب من الآثار.

لمحمد بن عبد الله بليهد، الطبعة الثالثة، الناشر: دار عبد العزيز بن محمد آل حسين،
الرياض، ١٤١٨هـ.

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان.

للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- صحيح ابن خزيمة.

لأبي بكر ابن خزيمة النيسابوري، تحقيق: الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

- صحيح مسلم.

لمسلم بن الحجاج، وقف على طبعه وتحقيق نصوصه وترقيمه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- ضرائر الشعر.

لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت.

- ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة.

للقزاز القيرواني، تحقيق: الدكتور: رمضان عبد التواب، والدكتور: صلاح الدين الهادي، دار العروبة بالكويت، ١٩٨٢م.

- طبقات فحول الشعراء.

لابن سلام، قرأه وشرحه: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٩٤هـ.

- الطبقات الكبرى.

لابن سعد، دار صادر، بيروت-لبنان.

- ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها.

للدكتور: عبد الفتاح الحموز، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

- ظهر الإسلام.

لأحمد أمين، الطبعة الخامسة، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.

- العباب الزاخر واللباب الفاخر.

تحقيق: قير محمد حسن، الطبعة الأولى، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

- العبر في خبر من غبر.

للذهبي، تحقيق: أبي هاجر محمد بن السعيد بسيوني زغلول، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك.

لمحمد محي الدين عبد الحميد (بهامش أوضاع المسالك).

- العضديات.

لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور: علي جابر المنصوري، الطبعة الأولى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- العين.

المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- الغاية في القراءات العشر.

للعالم أبي بكر أحمد بن الحسين النيسابوري، تحقيق: محمد غياث الجنابز، الطبعة الثانية، دار الشواف، الرياض، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

- غاية النهاية في طبقات القراء.

لابن الجزري، نشر بعناية برجستراسر، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- الفريد في إعراب القرآن المجيد.

للمنتجب الهمداني، تحقيق: الدكتور: محمد حسن النمر، والدكتور: فؤاد علي مخيمر،
الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدوحة، ١٤١١هـ.

- الفسر.

لابن جني، تحقيق: صفاء خلوصي، الجزء الأول دار الجمهورية للطباعة، ١٩٧٠م،
الجزء الثاني، مطبعة الشعب ١٩٧٨م.

- الفسر شرح ديوان المتنبي (مخطوط).

منه صورة في مجمع اللغة العربية بدمشق، ثلاثة أجزاء أرقامها: ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣.

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال.

لأبي عبيد البكري، تحقيق: الدكتور: إحسان عباس، والدكتور: عبد المجيد عابدين،
دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

- الفصول الخمسون.

لابن معط، تحقيق: محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة،
١٩٧٧م.

- الفصول في العربية.

لابن الدّهان، تحقيق: الدكتور: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، بيروت،
١٤٠٩هـ.

- الفصيح.

لثعلب، تحقيق: الدكتور: عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، مصر.

- فهارس كتاب سيويه.

لمحمد عبد الخالق عزيمة، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، ١٣٩٥هـ.

- الفهارس المفصّلة لخصائص ابن جني.
- للدكتور: عبد الفتاح السيد سليم، الطبعة الأولى، معهد المخطوطات العربية، ١٤١٨هـ.
- الفهرست.
- لابن النديم، دار المعرفة، بيروت-لبنان.
- الفوائد الضيائية.
- للجامي، تحقيق: الدكتور: أسامة طه الرفاعي، العراق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٣م.
- (من شروح كافية ابن الحاجب).
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح.
- لأبي عبد الله محمد الطيب الفاسي، تحقيق: الدكتور: محمد يوسف فحّال، الطبعة الأولى، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- في اللهجات العربية.
- للدكتور: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، القاهرة.
- القاموس المحيط.
- للفيروزآبادي، ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ البقاعي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب
- (مع كتاب البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة).
- القراءات الشاذة المخالفة للقواعد النحوية والصرفية.
- للدكتور: الأمين بن يوسف آل الشيخ مبارك، (مخطوط) رسالة دكتوراه بالجامعة

الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٧هـ-١٤١٨هـ.

- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث.

للدكتور: عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- القلب والإبدال.

لابن السكيت، تحقيق: أوغست هفتر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٣م.

- القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال.

للشيخ: عبد السميع شبانة، مطبوعات الجامعة الإسلامية، الطبعة الخامسة، ١٤٠٩هـ.

- الكافية في شرح الشافية.

لمحمود بن محمد الساكناني، تحقيق: الدكتور: عبد الله بن محمد العتيبي (مخطوط)، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٧هـ-١٤١٨هـ.

- الكافية في النحو.

لابن الحاجب، تحقيق: الدكتور: طارق نجم عبد الله، الطبعة الأولى، مكتبة دار الوفاء، جدة، ١٤٠٧هـ.

- الكامل.

للمبرّد، تحقيق: الدكتور: محمد أحمد الدّالي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

- الكامل في التاريخ.

لابن الأثير، الطبعة السادسة، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- الكتاب.

لسيويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها.

لأبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: محيي الدين رمضان، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.

للزمخشري، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

- كشف المشكلات وإيضاح العضلات.

لعلي بن الحسين الباقرلي، تحقيق: محمد الدالي، الطبعة الأولى، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- كفاية المبتديء في التصريف.

لمحمد بن بير علي البركلي، تحقيق: الدكتور: أحمد محمد عبد النعيم، الطبعة الأولى، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

- الكنى والألقاب.

لعباس القمي، مؤسسة الوفاء، بيروت.

- لسان العرب.

لابن منظور، دار صادر، بيروت.

- لف القمطاط على تصحيح بعض ما استعمله العامة من المعرب والدخيل والمولد والأغلاط.

لصديق حسن خان، طبعة بهوبال المحمية عام ١٢٩٦هـ، طبعة حجرية طبعت في عهد الملكة: شاه جهان بيغم.

– اللّامات.

لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

– لمع الأدلة في أصول النحو.

لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الأولى، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

– اللمع في العربية.

لابن جني، تحقيق: الدكتور: حامد المؤمن، الطبعة الثانية، دار عالم الكتب، بيروت، ١٩٧٨م.

– اللمع في العربية.

لابن جني، تحقيق: الدكتور: حسين محمد شرف، مطبعة عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م.

– اللهجات العربية في التراث.

لأحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.

– اللهجات في الكتاب لسيويه أصواتاً وبنية.

لصاحبة راشد غنيم آل غنيم، الطبعة الأولى، دار المدني للطباعة والنشر، جدة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

– ليس في كلام العرب.

لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- ما ذكره الكوفيون من الإدغام.
لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: الدكتور: صبيح التميمي، الطبعة الأولى، دار البيان العربي، جدة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف.
للزجاج، تحقيق: الدكتورة: هدى محمد قراعة، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- المبدع في التصريف.
لأبي حيّان، تحقيق: الدكتور: عبد الحميد السيد الطلب، الطبعة الأولى، دار العروبة، الكويت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- المبسوط في القراءات العشر.
لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة.
لابن جني، تحقيق: الدكتور: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- مجاز القرآن.
لأبي عبيدة، تحقيق: الدكتور: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- مجالس ثعلب.
لأبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- مجالس العلماء.

لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت، ١٩٦٢م.

— مجلة اللغة العربية بالقاهرة.

ج ٢٦، ربيع الأول، ١٣٩٠هـ - مايو ١٩٧٠م.

— مجمع الأمثال.

للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

— المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها.

لابن جي، تحقيق: علي النجدي ناصف وزملائه، الطبعة الثانية، دار سزكين، استانبول، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

— المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها.

لابن جني، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

— المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

— المحكم والمحيط الأعظم في اللغة.

لابن سيده، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، الطبعة الأولى، معهد المخطوطات، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

— المختصر في تاريخ البشر.

لعماد الدين أبي الفداء، مكتبة المتنبي، القاهرة.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع.
- لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، عُني بنشره برجستراسر.
- المخصص.
- لابن سيده، تحقيق: لجنة التراث العربي، دار إحياء التراث العربي.
- المدارس النحوية.
- لشوقي ضيف، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان.
- لابن هشام اللخمي، تحقيق: مأمون بن محيي الدين الجنان، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
- المذكر والمؤنث.
- لأبي بكر الأنباري، تحقيق: الدكتور: طارق الجناي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث.
- لابن التستري، تحقيق: أحمد هويدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٣هـ.
- المذكر والمؤنث.
- لابن جني، تحقيق: طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي، جدة، ١٤٠٥هـ.
- المذكر والمؤنث.
- لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: الدكتور: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، وحلب.
- المذكر والمؤنث.
- للفراء، تحقيق: الدكتور: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٧٥م.

– المذكر والمؤنث.

للمبرد، تحقيق: الدكتور: رمضان عبد التّوّاب، والدكتور: صلاح الدين الهادي،
الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

– المذكر والمؤنث.

لنفظويه، تحقيق: الدكتور: عبد الجليل مغتاز التميمي، الطبعة الأولى، جامعة سبها،
ليبيا، ١٩٩٥م.

– المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز.

لأبي شامة، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت-لبنان، ١٣٩٥هـ-
١٩٧٥م.

– المزهري في علوم اللغة وأنواعها.

للسيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد
البجاوي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

– المسائل البصريات.

لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور: محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة
المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

– المسائل الحلييات.

لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور: حسن هندراوي، الطبعة الأولى، دار القلم،
دمشق، دار المنارة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

– المسائل الشيرازيات (مخطوط).

بمكتبة راغب باشا بتركيا برقم (١٣٧٤) ومنها مصورة في قسم المخطوطات بالجامعة
الإسلامية برقم (١٦٩٠).

- المسائل العضديات.
- لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، الطبعة الأولى، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- المسائل العسكرية.
- لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور: إسماعيل عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٨١م.
- المسائل المنثورة.
- لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحيدري، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد.
- لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب كنز العمال في سنة الأقوال والأفعال.
- المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان.
- مصابيح المغاني من حروف المعاني.
- للموزعي، تحقيق: الدكتور: عايض بن نافع العمري، الطبعة الأولى، دار المنار، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- المطالع السعيدة.
- للسيوطي، تحقيق: الدكتور: طاهر سليمان حمودة، الإسكندرية، ١٩٨٣م.
- معاني الحروف.

للرماني، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، مكتبة الطالب الجامعي، مكة، ١٤٠٧هـ.

— معاني القرآن.

للأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتور: هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

— معاني القرآن وإعرابه.

للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

— معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب).

لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان.

— معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع.

لأبي عبيد البكري، تحقيق: مصطفى السقا، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦٤هـ-١٩٤٥م.

— معجم شواهد العربية.

لعبد السلام هارون، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٣٩٢هـ.

— معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم.

للدكتور: أحمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

— المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية.

للدكتور: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

— المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٧هـ-
١٩٨٧م، توزيع مكتبة المعارف بالرياض.

- المعجم الوسيط.

إخراج: الدكتور: إبراهيم أنيس، والدكتور: عبد الحليم منتصر، وعطية الصوالحي،
ومحمد خلف الله، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم.

للجواليقي، تحقيق: الدكتور: ف. عبد الرحيم، الطبعة الأولى، دار القلم، ١٤١٠هـ.

- المغني في تصريف الأفعال.

لمحمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثالثة، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،
١٤٠٨هـ.

- مغني اللبيب عن كتب الأعراب.

لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،
١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- المفتاح في الصرف.

لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة،
بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- المفصل في صناعة الإعراب.

للزحشري، قدّم له وبوّبه الدكتور: علي بوملحم، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الهلال،
بيروت-لبنان، ١٩٩٣م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد
الكبرى.

للعيبي، مطبوع بهامش خزانة الأدب للبغدادى، بولاق، القاهرة.

- المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية.

للدكتور: محمد سالم محيسن، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ١٩٨٦م.

- المقتصد في شرح الإيضاح.

لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور: كاظم بحر المرجان، الطبعة الأولى، دار

الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.

- المقتضب.

للميرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.

- المقتضب في اسم المفعول المعتل العين من الثلاثي.

لابن جني، تحقيق: الدكتور: أمين عبد الله سام، دار أبو المجد للطباعة، ١٩٩٢م.

- المقرّب.

لابن عصفور، تحقيق: عبد الستار الجوادى وعبد الله الجبورى، الطبعة الأولى، مطبعة

العاني، بغداد، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

- الملخص في ضبط قوانين العربية.

لابن أبي الربيع، تحقيق: الدكتور: علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى،

١٤٠٥هـ.

- المتع في التصريف.

لابن عصفور، تحقيق: الدكتور: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، دار المعرفة،

بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- مناهج الصرفين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة.

للدكتور: حسن هنداووي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

- المناهج الكافية في شرح الشافية.
لزكريا الأنصاري، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ضمن مجموعة الشافية.
- المنتخب من غريب كلام العرب.
لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي، كراع النمل، تحقيق: الدكتور: محمد العمري، الطبعة الأولى، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- منجد الطالبين.
لأحمد إبراهيم عمارة، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة، ١٤٠٨هـ.
- منجد المقرئين.
لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٩٨٠م.
- المنصف.
لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- منهج الكوفيين في الصرف.
لمؤمن بن صبري غنام (رسالة دكتوراة)، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- موت الألفاظ.
للدكتور: عبد الرزاق بن فرّاج الصاعدي (بحث ضمن مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (١٠٧) ١٤١٨هـ - ١٤١٩هـ).
- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان.
للحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة، المطبعة السلفية.

- الموضح في وجوه القراءات وعللها.

لابن أبي مريم، تحقيق: الدكتور: عمر حمدان الكبيسي، الطبعة الأولى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

- النحو وكتب التفسير.

للدكتور: إبراهيم عبد الله رفيده، الطبعة الثالثة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٩٠م.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة.

للأتابكي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء.

لابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر.

- نزهة الطرف في علم الصرف.

للميداني، تحقيق: الدكتور: السيد محمد عبد المقصود درويش، الطبعة الأولى، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٤٠٢هـ.

- نزهة الطرف في علم الصرف.

لابن هشام، تحقيق: الدكتور: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، المطبعة الفنية، القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- النسب في العربية الصورة والأداء (دراسة نقدية).

للدكتور: أمين عبد الله سالم، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، شبرا، مصر، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة.

للشيخ محمد الطنطاوي، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٣٩٣هـ-
١٩٧٣م.

- النشر في القراءات العشر.

لابن الجزري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٨هـ-
١٩٩٨م.

- نظم الفرائد وحصر الشرائد.

للمهلي، تحقيق: الدكتور: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، القاهرة، ١٤٠٦هـ-
١٩٨٦م.

- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان.

لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة
الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- النكت في تفسير كتاب سيويه.

للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، معهد
المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ١٤٠٧هـ.

- النهاية في غريب الحديث.

لابن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي، والدكتور: محمود محمد الطناحي، المكتبة العلميّة،
بيروت.

- النوادر في اللغة.

لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدكتور: محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، دار
الشروق، بيروت والقاهرة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.

للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-
لبنان، ١٤١٨هـ-١٨٨٩م.

- الوافي بالوفيات.

لصلاح الدين خليل الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنبوط، وتركي مصطفى، الطبعة
الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

- وفيات الأعيان.

لابن خلكان، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، دار صادر، بيروت-لبنان، ١٩٧٢م.

- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر.

لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة،
١٣٧٥هـ.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	ب
التمهيد: ابن جني حياته وآثاره	١-١٦
اسمه ونسبه	٢
مولده	٣
نشأته	٣
شيوخه	٤
تلاميذه	٥
وفاته	٧
مؤلفاته	٧
كتبه المطبوعة والمنشورة	٨
آثاره المخطوطة	١٢
الباب الأول: كتاب المحتسب لابن جني المادة والمنهج	١٧-١٠٦
الفصل الأول: مادة الكتاب	١٨
مدخل: القراءات	١٩
مبحث: مادة الكتاب	٢٢
الفصل الثاني: منهج ابن جني في دراسته للمسائل الصرفية	٢٧
الفصل الثالث: أدلته	٣٩
المبحث الأول: السماع	٤٠

٤١	أ - القرآن الكريم وقراءاته
٤٣	ب - الحديث الشريف
٤٤	ج - كلام العرب شعراً ونثراً
٤٧	المبحث الثاني: القياس
٥٤	المبحث الثالث: الإجماع
٥٦	المبحث الرابع: العلة
٥٩	الفصل الرابع: تأثيره وأثره
٦٠	المبحث الأول: التأثير
٦١	أ - الخليل بن أحمد
٦١	ب - سيويه
٦٤	ج - يونس بن حبيب
٦٤	د - الكسائي
٦٥	هـ - الفراء
٦٧	و - قطرب
٦٧	ز - أبو عبدة معمر بن المثنى
٦٨	ح - الأخفش
٧٠	ط - أبو زيد الأنصاري
٧١	ي - ابن الأعرابي
٧١	ك - يعقوب ابن السكيت
٧١	ل - أبو حاتم السجستاني
٧٢	م - المبرد

٧٢	ن- ثعلب
٧٣	س- الزجاج
٧٣	ع- ابن السراج
٧٤	ف- ابن مجاهد
٧٥	ص- أبو جعفر النحاس
٧٦	ق- أبو علي الفارسي
٨٠	المبحث الثاني: التأثير
٨١	أ - الزمخشري
٨٢	ب- ابن عطية
٨٣	ج- العكبري
٨٤	د- القرطبي
٨٤	هـ- البيضاوي
٨٥	و- أبو حيان
٨٦	ز- السمين الحلبي
٨٨	ح- الشهاب الخفاجي
٩٠	الفصل الخامس: انفراداته واختياراته واعتراضاته
٩١	المبحث الأول: انفراداته
٩٤	المبحث الثاني: اختياراته
٩٨	مسائل اختلف فيها المذهب والاختيار
١٠٤	المبحث الثالث: اعتراضاته
٥٣٣-١٠٧	الباب الثاني: مسائل تصريف الأسماء

١٠٨	الفصل الأول: أبنية المجرد والمزيد
١٠٩	المبحث الأول: أبنية المجرد وتفريعاته
١١٠	المطلب الأول: أبنية المجرد
١١١	١- فَعُل
١١٤	٢- فَعُل
١١٧	٣- فُعُل
١٢٠	٤- فَعُل
١٢٧	٥- فَعِل
١٢٩	المطلب الثاني: تفريعات بني تميم
١٣١	التفرع في (فَعُل)
١٣٧	التفرع في (فَعِل)
١٤٦	التفرع في (فَعُل)
١٥٨	المبحث الثاني: أبنية المزيد
١٥٩	تقديم
١٦٥	١- فَعَل
١٦٨	٢- فَعَلَّة
١٧١	٣- أَفْعِل
١٧٦	٤- فَيَعِل
١٨١	٥- فَعَّال
١٨٤	٦- فَعُول
١٨٧	٧- فَعَّيِل

١٩٠	٨- فُعَّال
١٩٥	٩- فُعَّالِي
١٩٩	١٠- فُعِّلِي
٢٠٢	١١- فَعْلَان
٢٠٦	١٢- فَعْلَان
٢٠٩	١٣- فُعْلَان
٢١٢	الفصل الثاني: أبنية المصادر وأسمائها
٢١٣	المبحث الأول: المصدر واسم المصدر
٢١٤	المطلب الأول: مصادر غير الثلاثي
٢١٥	تقديم
٢٢١	١- فَعَّل
٢٢٥	٢- فُعُول
٢٣١	٣- فَعِيل
٢٣٣	٤- فُعُول
٢٣٨	٥- فُعِّلِي
٢٤١	٦- فَعْلَان
٢٤٤	٧- فَعْلَوْتَ
٢٤٦	٨- مجيء المصدر على وزن (فَاعِل)
٢٤٨	المطلب الثاني: مصادر غير الثلاثي
٢٤٩	١- تَفْعِيل
٢٥٣	٢- إِفْعَال

٢٥٧	٣- مفاعلة
٢٦١	٤- تَفَاعُل
٢٦٣	المطلب الثالث: اسم المصدر
٢٦٨	الفرق بين المصدر واسم المصدر
٢٧١	المطلب الرابع: المصدر الميمي
٢٧٢	المصدر الميمي من الثلاثي المجرد
٢٧٢	أ - مَفْعَل
٢٧٦	ب- مَفْعُل
٢٨٠	المصدر الميمي من غير الثلاثي
٢٨٣	المبحث الثاني: اسم المرة
٢٨٥	صياغته
٢٨٨	المبحث الثالث: اسم الهيئة
٢٩٢	الفصل الثالث: الأسماء المشتقة
٢٩٣	المشتقات
٢٩٦	المبحث الأول: اسم الفاعل
٣٠١	صياغته
٣٠٣	المبحث الثاني: أمثلة المبالغة
٣٠٨	مجيء أمثلة المبالغة من غير الثلاثي
٣١٣ وما بعدها	المبحث الثالث: اسم المفعول
٣١٤	القياس في صوغ اسم المفعول
٣١٨	أوزان سماعية في اسم المفعول

المبحث الرابع: اسم التفضيل.....	٣٢٣
استعمال أخير وأشرّ.....	٣٣٤
المبحث الخامس: الصفة المشبهة.....	٣٣٧
أوزان الصفة المشبهة.....	٣٤٠
المبحث السادس: اسما الزمان والمكان.....	٣٤٤
الفصل الرابع: المثني والجمع.....	٣٥٤
المبحث الأول: المثني.....	٣٥٥ وما بعدها
كيفية تثنية الممدود.....	٣٦٥
المبحث الثاني: جمع المذكر السالم.....	٣٧١
الأعجميون جمع أعجمي.....	٣٧٤
أبون جمع أب.....	٣٧٩
إدراسين جمع إدراس.....	٣٨٢
وإلياسين جمع إلياس.....	٣٨٢
المبحث الثالث: جمع المؤنث السالم.....	٣٨٥ وما بعدها
كيفية جمع الأسماء جمع مؤنث سالماً.....	٣٩١
جموع التصحيح بين القلة والكثرة.....	٣٩٩
المبحث الرابع: جمع التكسير.....	٤٠٣
المطلب الأول: جمع القلة.....	٤٠٤ وما بعدها
أفْعَال.....	٤٠٢
جمع الكثرة.....	٤١٠ وما بعدها
١- فُعْل.....	٤١١

٤١٥	٢- فُعْل
٤٢١	٣- فُعْل
٤٢٤	٤- فُعَال
٤٢٨	٥- فُعَال
٤٣٣	٦- فُعْل
٤٣٧	٧- فُعْلَة
٤٣٩	٨- فَعْلَى
٤٤٣	٩- فُعْلَاء
٤٤٥	١٠- فِعْلَان، وَفُعْلَان
٤٥٠	١١- شبه مفاعل
٤٥٨	١٢- أهالي والاختلاف في مفردهما
٤٦٠	١٣- مفرد غدايا
٤٦١	١٤- تخفيف أفاعيل
٤٦٥ وما بعدها	المبحث الخامس: دوال أخرى للجمع
٤٦٦	المطلب الأول: اسم الجنس واسم الجمع
٤٧٥	المطلب الثاني: جمع الجمع
٤٨٣	المطلب الثالث: جمع المصادر
٤٨٦	المطلب الرابع: ما يستعمل للجمع والمفرد بلفظ واحد
٤٩٠ وما بعدها	الفصل الخامس: التصغير
٤٩١	تقديم
٤٩١	أغراض التصغير

٤٩٣	شروط التصغير
٤٩٤	تصغير المبدل
٤٩٧	تصغير عشية
٤٩٩	تصغير الأسماء المبنية
٥٠١	تصغير الترخيم
٥٠٤	الفصل السادس: النسب
٥٠٧	النسب إلى فعيلة
٥١٠	النسب إلى ساكن العين محذوف الفاء معتل اللام
٥١٣	النسب إلى المركب الإسنادي
٥١٥	الشدوذ في النسب
٥١٥	الأمي
٥١٧	كلابي الخلق
٥١٨	ربون
٥٢٠	تحفيف ياء النسب
٥٢٣	الفصل السابع: التذكير والتأنيث في الأسماء
٥٢٤	المبحث الأول: من أغراض التأنيث
٥٢٩	المبحث الثاني: مجيء (فَعِيل) بمعنى مفعول مراداً به المؤنث
٥٣٤-٥٩٥	الباب الثالث: مسائل تصريف الأفعال
٥٣٥	الفصل الأول: أبنية المجرّد ومعانيها
٥٣٦	المبحث الأول: نقصان التصرف
٥٤١	المبحث الثاني: أبنية المجرّد ومعانيه

٥٤٣	فَعَلَ ومعانيه
٥٤٤	فَعَلَ ومعانيه
٥٤٥	فَعَلَ ومعانيه
٥٤٨	الفصل الثاني: أبنية المزيد ومعانيها
٥٤٩	المبحث الأول: أبنية المزيد بحرف ومعانيها
٥٥٠	١- أَفْعَلَ
٥٥٥	٢- فُعِّلَ
٥٥٨ وما بعدها	المبحث الثاني: أبنية المزيد بحرفين ومعانيها
٥٥٩	١- تفاعل
	٢- تَفَعَّلَ
٥٦٠	المبحث الثالث: أبنية المزيد بثلاثة أحرف
٥٦١	١- اسْتَفْعَلَ
٥٦١	٢- أَفْعَالٌ
٥٦٢	٣- أَفْعَوْعَلَ
٥٦٣ وما بعدها	الفصل الثالث: الفعل المضارع
٥٦٤ وما بعدها	المبحث الأول: كسر حروف المضارع
٥٦٩ وما بعدها	المبحث الثاني: أبواب المضارع وتداخل اللغات فيه
٥٧٠	١- مضارع فَعَلَ
٥٧٦	٢- مضارع المضعف
٥٨٠	٣- تداخل اللغات في المضارع
٥٨٣	المبحث الثالث: المضارع يزفون والاختلاف في ماضيه

٥٨٧ وما بعدها	الفصل الرابع: بناء الفعل للمجهول
٥٨٨	المبحث الأول: بناء الأجوف للمجهول
٥٩٣	المبحث الثاني: بناء المضعف للمجهول
٩٥٤-٥٩٦	الباب الرابع: مسائل التصريف المشتركة بين الأفعال والأسماء
٥٩٧ وما بعدها	الفصل الأول: الميزان الصرفي
٥٩٨ وما بعدها	المبحث الأول: وزن بعض الكلمات والاختلاف فيها
٥٩٩	١- آية
٦٠٢	٢- إيا
٦٠٧	٣- التوراة
٦١١	٤- جبرئيل
٦١٣	٥- ذرية
٦٢٠	٦- ضيفن
٦٢٣	٧- مسيل
٦٢٥	٨- معين
٦٢٧ وما بعدها	المبحث الثاني: القلب المكاني
٦٢٨	علامات القلب المكاني
٦٣٠	صور القلب المكاني
٦٣٥	المبحث الثالث: الإلحاق
٦٣٨	علامات الإلحاق
٦٣٩	حروف الإلحاق ومواقعها
٦٤٢	الإلحاق بين القياس والسمع

٦٤٧ وما بعدها	الفصل الثاني: الإبدال
٦٤٨ وما بعدها	المبحث الأول: الإبدال السماعي
٦٤٩	١- التبادل بين التاء والهاء
٦٥٢	٢- التبادل بين التاء والفاء
٦٥٤	٣- التبادل بين الجيم والياء
٦٦٠	٤- التبادل بين الحاء والعين
٦٦٣	٥- التبادل بين الدال والذال
٦٦٦	٦- التبادل بين السين والصاد
٦٦٩	٧- التبادل بين الضاد واللام
٦٧١	٨- التبادل بين الهاء والياء
٦٧٤	الإبدال من المضعف
٦٧٩	المبحث الثاني: الإبدال القياسي
٦٨١	الإبدال في تاء الافتعال
٦٨٣ وما بعدها	الفصل الثالث: الإعلال
٦٨٥	المبحث الأول: الإعلال بالنقل
٦٩٥ وما بعدها	المبحث الثاني: الإعلال بالقلب
٥٩٦ وما بعدها	المطلب الأول: قلب حروف العلة همزة
٥٩٧	قلب الواو همزة جوازاً
٧٠٣	مصائب
٧٠٩	قلب الألف همزة شذوذاً
٧١٥	المطلب الثاني: قلب الهمزة ياء

المطلب الثالث: قلب الواو ياء.....	٧٢١ وما بعدها
المواضع القياسية في قلب الواو ياء.....	٧٢٢ وما بعدها
الواو الواقعة عيناً في المصدر.....	٧٢٣
الواو المتطرفة بعد ضمة.....	٧٢٦
الواو المجتمعة مع الياء.....	٧٢٩
الواو الواقعة لاماً في مفعول.....	٧٣٦
قلب الواو ياء بعد كسرة وبينهما ساكن.....	٧٣٩
المطلب الرابع: قلب الياء واواً.....	٧٤٣ وما بعدها
قلب الياء واو في (فَعَلَى) اسماً.....	٧٤٤
المطلب الخامس: قلب الواو والياء ألفاً.....	٧٤٨ وما بعدها
قلب الواو ألفاً.....	٧٤٩
الحكم إذا اجتمع حرفان يستحقان الإعلال.....	٧٥٣
المبحث الثالث: الإعلال بالحذف.....	٧٥٧
حذف الألف والهمزة.....	٧٥٨
حذف الياء.....	٧٦١
حذف الحرف الزائد في المضارع.....	٧٦٣
الحذف في الحرف المشدّد.....	٧٦٦
التخفيف في هَيْنَ ومَيّت.....	٧٧٢
حذف النون.....	٧٧٥
الفصل الرابع: الإدغام.....	٧٧٦ وما بعدها
المبحث الأول: إدغام المتماثلين.....	٧٧٧ وما بعدها

المطلب الأول: إدغام المتماثلين في كلمة	٧٧٨
المطلب الثاني: إدغام المتماثلين في كلمتين	٧٨٨
المبحث الثاني: إدغام المتقاربين	٧٩٥ وما بعدها
١- إدغام التاء في الطاء	٧٩٦
٢- ما تدغم فيه اللام	٨١٩
٣- الإدغام مع النون الساكنة	٨١٤
الفصل الخامس: تخفيف الهمزة	٨١٧ وما بعدها
المبحث الأول: من أحكام تخفيف الهمزة	٨١٨ وما بعدها
تخفيف الهمزة الساكنة	٨١٩
تخفيف الهمزة المتحرّكة المسبوقة بساكن (الألف)	٨٢٢
تخفيف الهمزة المتحرّكة الساكن ما قبلها	٨٢٥
الهمزة المضمومة المسكورة ما قبلها	٨٣٣
تخفيف الهمزة المفتوحة ما قبلها	٨٣٨
تخفيف الهمزة المضمومة المفتوح ما قبلها	٨٤١
المبحث الثاني: من أحكام تخفيف الهمزتين	٨٤٧ وما بعدها
من أحكام اجتماع الهمزتين	٨٤٩
المبحث الثالث: إبدال الهمزة في مواضع التخفيف	٨٥٥
الفصل السادس: التقاء الساكنين	٨٦٠ وما بعدها
المبحث الأول: المواضع التي يغتفر فيها التقاء الساكنين	٨٦١
المبحث الثاني: التخلّص من التقاء الساكنين	٨٦٩ وما بعدها
١- التحريك بالفتح	٨٧٠

٨٧٦	٢- تحريك الضمير
٨٨٣	٣- تحريك نون (من) مع (أل) التعريف
٨٨٧	٤- تحريك واو الجماعة
٨٩٣ وما بعدها	الفصل السابع: همزة الوصل
٨٩٧	أصل همزة الوصل
٨٩٨	سبب تسميتها بهمزة الوصل
٨٩٨	هل هي ساكنة أو متحركة
٨٩٩	همزة الوصل في الأفعال
٩٠٠	همزة الوصل في الأسماء
٩٠٠	همزة الوصل في الحروف
٩٠٢	إثبات همزة الوصل
٩٠٥	اجتماع همزة الاستفهام مع همزة الوصل
٩٠٨ وما بعدها	الفصل الثامن: الوقف
٩٠٩	١- الوقف بنقل الحركة
٩١٢	٢- الوقف على المقصور
٩١٥	٣- الوقف على هياها
٩١٨	٤- الوقف بالتضعيف
٩٢٣ وما بعدها	الفصل التاسع: الإمالة
٩٢٤	تقديم
٩٢٧	١- الإمالة للياء
٩٣٠	٢- إمالة الألف الواقعة عيناً المنقلبة عن واو

- ٩٣٤ ٣- إمالة الألف المتطرّفة
- ٩٤٠ ٤- إمالة الحرف المفتوح، وأثر حروف الاستعلاء في الإمالة
- ٩٥٠ ٥- إمالة الحروف المقطعة في أوائل السور
- ٩٥٧ الفهارس الفنيّة للبحث
- ٩٥٨ ١- فهرس: الآيات القرآنيّة
- ٩٧٩ ٢- فهرس: الأحاديث والآثار
- ٩٨١ ٣- فهرس: أمثال العرب وأقوالهم
- ٩٨٣ ٤- فهرس: الأشعار والأرجاز
- ٩٩٢ ٥- فهرس: الأبنية والصيغ
- ١٠٠٢ ٦- فهرس: اللغة
- ١٠٥٢ ٧- فهرس: الأعلام
- ١٠٧٩ ٨- فهرس: القبائل والطوائف
- ١٠٨٤ ٩- فهرس: المصادر والمراجع
- ١١٢٩ ١٠- فهرس: الموضوعات